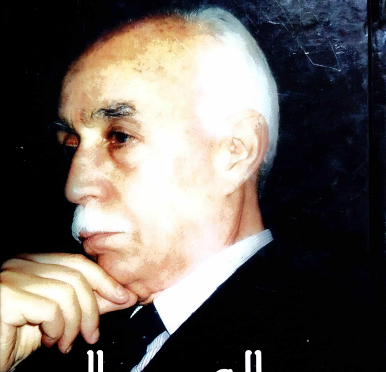


عبد الكريم غلاب

في

مذكرات سياسية وصحافية

منشورات المعارف

عبد الكريم غلاب
في
مذكرات سياسية وصحافية

منشورات المعارف

عبد الكريم غلاب في مذكرات سياسية وصحافية
عبد الكريم غلاب
مكتبة المعارف
زنقة باب شالة، أمام المسجد الأعظم، ص.ب. : 239، الرباط - المغرب
الهاتف : 01 07 73 37 05 / 24 65 72 37 05 - الفاكس : 37 01 20 37 05
المطبعة : مطبعة المعارف الجديدة (CTP)- الرباط
طبعة : 2010
رقم الإيداع القانوني : 2010 MO 0981
ردمك : 9 - 12 - 416 - 9954 - 978

أدب المذكرات

جنس من الآداب قلما يعني به المثقفون : سياسيون وفكريون وعسكريون. ومن ثم لم ينضج هذا الجنس الأدبي كما نضج جنس الرواية والشعر، وإلى حد ما السيرة الذاتية، وهو قريب من جنس المذكرات.

لماذا ....؟

لماذا ظل في حدود ضيقة، وقليلة هي الإبداعات التي تستحق أن تقرأ، وتسجل في آداب المذكرات المعترف لها بالنضج.

لأن المذكرات نتاج لمساهمة متميزة في الحياة السياسية أو الثقافية أو الفكرية عموما. فهي ليست بحثا في التاريخ يمكن أن تسند الكاتب فيه مجموعة مراجع أو وثائق تدرس ويعمق البحث فيها وتدعو الكاتب للتفكير والتحليل واستخراج النتائج. وهي ليست أفكار فلسفية لها جذور في الفلسفة الإنسانية ويبقى للفكر فيها مجال المناقشة والتنمية والرفض أو القبول، والتقرير أو الإبداع. وهي ليست خيال يتسع فيه مجال التقصور والإبداع وتلوين الأحداث والأفكار وبناء الشخصيات المستقيمة والمهزوزة : نفسيا وعقليا وسلوكيا، كما هو الأمر في الرواية مثلا... وإنما المذكرات اجترار الماضي واستطان أحداث للكاتب صلة بها عمليا، أو رأي فيها، ورسم صورة عن شخصيات كان لهم ضلع في الحدث وزمانه أو صلة بالكاتب، وبعث الذكريات حية قبل أن يعفيها الزمان ويقهرها الموت. ليست في نظري، سرد أحداث الماضي منهكة كما خلقها الماضي، ولكن

حية كما عاشها الكاتب المتذكر، بكل أبعادها الإنسانية والفكرية والاجتماعية، بكل تناقضاتها المعقولة، والتي تبدو مستحيلة.

تعتمد التحليل بعد الرواية والعودة بالأحداث إلى عمق أسبابها، وإبداء الرأي، كلما كانت الأحداث لا تستقيم بغير رأي الراوي، ومناقشة الرأي الآخر في حدود ما تحكيه المذكرات، فلا نخرج بها إلى بحث أو دراسة، أو سرد مسَمَّط للتاريخ...

وهي مذكرات لأن الكاتب المتذكر عمودها الفقري، فهو مبدع أحداثها أو مساهم رئيسي فيها. وهي مذكرات لأنها لا تتعلق بأحداث يومية عادة يعيشها كل إنسان، ولكنها تتعلق بأحداث لها وزنها في التاريخ الإنساني أو الإقليمي أو الشخصي، إن كان للشخص وزنه في الحياة المعيشة، وله تأثير في مسيرتها، وله تدخل عملي أو فكري في تطورها الإيجابي أو السلبي. وهي تنتمي لأدب المذكرات لأن أبطالها المتعددون تحركوا، ومعهم كاتب المذكرات، في صنع شيء عالمي إنساني أو إقليمي، أو مؤسساتي أو عقيدي أو أيدولوجي أو سياسي أو فكري. وهم شخصيات عاشت أحداث المذكرات أو صنعتها، بكل ممكناتها الفكرية والعملية فأثرت في صنع الأحداث، مهما تكن اختلافاتها العلمية أو السياسية أو الاقتصادية. كاتب المذكرات في هذه المجموعة عضو قد لا يكون رئيسيا، وقد تكون المجموعة أو أفراد منها من قوة الشخصية ما يجعل لإنتاجها وزنا في التاريخ.

كاتب المذكرات يقف أمام فترة من التاريخ كحاكم يصدر مجموعة من الأحكام محللة معللة تتعلق بأحداث يضفي عليها الحياة، بعد أن حاول الزمان أن يطمس معالمها. وتتعلق بأشخاص أو شخصيات قد تكون الأرض قد طوت أحداث بعضهم، وقد يكون بعضهم ما يزال على قيد الحياة، هؤلاء وأولئك جميعا سيطويهم التاريخ. ولكن المذكرات ستحتفظ لهم بجانب إيجابي أو سلبي من حياتهم يذكرهم به القارئون والذاكرون. وتسجل المذكرات جانبا عن حياتهم نسيه التاريخ وأهملته السيرة الذاتية.

كاتب المذكرات، وكثير من فصولها يتعلق بالآخرين. كما أن بعضها يتعلق بالذات، مدعو أن يكون حاكما نزيها في إصدار الأحكام، رواية للأحداث، عادلا في تصوير الأدوار التي لعبها كل من كان له دور في صناعة الحدث أو صياغته. وكاتب المذكرات يقف موقف الامتحان بين ما أبدعه هو، وما أبدعه الآخرون. الأنانية قد تلعب دورا في تبني فعل الآخر. وقد تلعب دورا كبيرا في رواية دور الآخر مشوهة أو مزيفة قصد تعظيم الذات، والزراية بالآخر خاصة إذا رحل عن الحياة، ولم يكن بإمكانه الدفاع عن نفسه وتصحيح الحدث من وجهة نظره، والجهر بالكلمة التي تعيد الحق إلى نصابه.

والمذكرات، التي تنتمي لأدب المذكرات، لا تختص بالأحداث الذاتية التي لها أثر في التاريخ أو في الأحداث الفاعلة المنفعلة. حياة الشخص العادية، ولو كان من طبقة المثقفين قد لا تهم أحدا من القارئين. كل يحيى حياته، إن لم تتماثل فهي تتشابه، ولذلك فقارئ المذكرات لا تهمه السيرة اليومية، لإنسان، مهما تكن درجته الثقافية أو مبلغ ما له، ولكن الذي يهم القارئ المعني بالمذكرات، هو الحدث المهم، ولو تعلق بانقلاب في حياة الكاتب، خاصة إذا تعلق بأحداث مهمة تهم مجموع الإنسانية، أو شريحة منها، كونية أو إقليمية أو محلية.

قارئ المذكرات مشارك في صنعها فكريا، وما ينبغي أن يجد نفسه في متاهة تافهة، وهو يقرأ حياة شخص، لا يرتبط بأحداث أهملها التاريخ، بمقدار ما يهمه مثلا أن يجد نفسه أمام صور نادرة من شخصيات ومدن ومعالم - ولوحة فنية وجمالية - ومواقف رائعة مذهلة، وتحليلات جيدة للأحداث والناس وتلاقي الأشخاص، وأسرار قد يكون الكاتب تعرف عليها، أو قادر على تحليل أحداث لاستخراج أسرار منها.

وأدب المذكرات لا يهمه شفاء ما في نفس الكاتب من نقمة. المذكرات ليست مجالا لاستعراض الأحقاد أو تجربة القلم في صياغة هجو الأشخاص. تلك قضايا تسوى بين الأحياء، وقد تموت برحيل أحدهم. تسجيلها في المذكرات لا يمنحها حياة بمقدار ما يؤكد تفاهة كاتبها. معظم قرائه لن يكونوا معه. لأنها صورة من الكاتب الذي لم يستطع أثناء الحياة أن يقابل السيئة بالسيئة. والأمر، قبل وبعد، لا يهم القارئ الذي يعنى بأسمى ما في المذكرات من أفكار و صوّر

وتحليلات ونظرات في الحياة. ليس من الضروري أن تكون كلها مضيئة، ولكن المظلم منها لا ينبغي أن يعكس ظلام نفسية الكاتب، ولا أن يعكس أحقاده. ثم هي في نظري لا ينبغي أن تؤثر سلبيا في الدراسات العلمية المعمقة بحيث تصبح مجموعة أبحاث أو تلخيص كتب، ولكن ذلك من اهتمامات الكاتب الباحث له ميدان غير المذكرات.

إهتم بأدب المذكرات كثير من الشخصيات الفكرية والسياسية والعسكرية. ترك بعضهم ذخيرة تقرأ في كل فترات فلا يذبل عطاؤها. كان بعضهم من التفاهة بحيث روى الأحداث كما عاشها الناس وكما قد يرويها التاريخ الميت، باستثناء بعض الأسرار، أو ملابسات الأحداث. ومن هذا النوع مذكرات كثير من رؤساء الدول بعد أن غادروا الحكم. حاولوا أن يخلدوا شخصهم على الورق بعد أن لم يستطع الحكم أن يخلده. وكثير ما يجمع بعض الوثائق والمراسلات الرسمية، ويدفع بها لكاتب، صناعته الكتابة - يوصف عند الفرنسيين بالعبد[1] - ليكتب باسمهم، وبصيغة المتكلم ويصدر الكتاب باسمهم لتروج له دار النشر تجني من ورائه - كما يجني المكتوب باسمه - ملايين الدولارات.

ولكني قرأت مذكرات سياسية كتبها سياسيون تخلى عنهم الحكم فخلوا إلى أنفسهم ومذكراتهم ووثائقهم، وكتبوا مذكرات سجلت اسمهم في التاريخ. من المذكرات التي شدتني قراءتها - حتى عدت إليها بعد سنوات من قراءتي الأولى - مذكرات تشيرشل، الزعيم البريطاني، الذي قاد بلاده في معظم فترات الحرب العالمية الثانية حتى ساعة النصر. صوّر الأحداث والمواقع العسكرية والهزائم الساحقة والمواقف المثيرة التي تجعل من القارئ وكأنه شارك فيها. وقدم فيها شخصيات كان لها دور كبير في الحرب من طرفي الصراع. كان يكتب عن محادثاته - مثلا - مع روزفيلت أو ستالين أو كبار قواد الميدان - إيزنهاور مثلا - وكأنك تحضر جلسة المحادثات. صوّر هتلر كما صوّر موسوليني أو المرشال رومل كما لو كانت بيده كاميرا تغوص في أعماق الشخصية الإنسانية. صوّر نفسية الشعب الإنجليزي في محنة الهزيمة فلم يقتصر على أن عبأ عواطف قرائه لإكبار الشعب الشجاع الذي وقف من أروع مأساة في تاريخه

[1] - Un nègre.

موقف البطولة والكبرياء وعدم الإذلال والنزوع نحو الاستسلام في أكثر فترات تاريخه لما جعل قارئ المذكرات يشعر بأن الشعب البريطاني من أعظم شعوب الدنيا اعتزازا بالكرامة وصبرا على المكاره والإذاية، وتحملا للدماء والدموع والعرق المتصبب.

أذكر - وأشيد - بهذا المثل من أدب المذكرات، وقد قرأت مذكرات قادة آخرين سياسيين وعسكريين، ومذكرات أدباء ومثقفين أجانب وعرب، فلم أجد فيها طعم أدب المذكرات كما أتصوره، ولم أعش الأحداث ولا عاشرت الأشخاص الذين كتبوا عنهم. ولذلك أسقطها من اهتماماتي وأنا أعني بأدب المذكرات.

ولأدب المذكرات تقنية قد تختلف عن تقنية كتابة التاريخ، أو الرواية أو السيرة الذاتية أو أي جنس أدبي آخر. ذلك أن ذكريات الكاتب لها صلة بالذات، فيها جانب من الشخصية في صناعة الحدث (المذكرة) في جانب من أحداث قد تبدو عادية يعيشها كل الناس. ولكن الكاتب يعتبر (وهي تقديم لحياته الخاصة) أن لها أثرا في سيرة أعماله وصلاته بالآخرين، ولها أثر في متابعته، وفي الاتصال العاطفي والفكري به بالحدث والشخصيات والأجواء التي عاش فيها، لذلك فكاتب المذكرات مؤرخ وأديب وشاعر أحيانا. يختار أسلوبه الذي يستمد من الفكر والقلب بقدر ما يستمد من الصناعة الإبداعية، لا يقدم أحداثا، وإنما يقدم لوحات صاغها أو ساهم في صياغتها بكل ممكناته الفكرية وأحاسيسه، بل وضميره. كثير من كتاب المذكرات يسردون الأحداث كما اتفق، وبعضهم يستعجل العمل على كاتب ما. وقد تحدث أحد الأدباء في مذكراته أن أستاذه أملى عليه مذكراته (الأستاذ) وأنه كتبها في بضعة أيام.

لم يزدهر أدب المذكرات عربيا - وربما عالميا - لأن كاتب المذكرات قد يجد نفسه أحيانا أمام كرسي الاعتراف، وكثير من الناس يخشون الاعتراف، ويهابون أن يسجل التاريخ اعترافاتهم. وقد يعود السبب إلى أن كتابة المذكرات قد تأتي في آخر مرحلة ما، أو في آخر حياة ما. والذاكرة قد تنسى الأحداث، وقد تنسى التواريخ والأرقام، ربما بفعل الشيخوخة، وقد تعجز عن تحليل حدث مضت عليه سنوات. بعض الظروف والملابسات والأحداث وما وراء الحدث قد

يغيب عن الذاكرة، إلا عند الذين يتابعون حياتهم وأعمالهم بالتسجيل اليومي وقليل ما هم.

جنس من الأجناس الأدبية، متعةٌ قراءتُه، مفيدة معلوماته، يصحح التاريخ أحيانا، يعني بما يهمله المؤرخ، ولكن رواده قليلون، تعتبر النماذج القليلة منه فريدة في تاريخ الأدب، نادرة بين أجناس الإبداع الأدبي.

كنت، وما أزال، ألح على أصدقائي الفاعلين في الحياة العامة، علمية، ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية، أن يكتبوا مذكراتهم. قليل ممن استجاب، وفي مقدمتهم الأخ المجاهد أبو بكر القادري. استجاب لضميره وإحساسه بواجبه الوطني فكتب «مذكراتي في الحركة الوطنية» في بضعة أجزاء قدم لنا فيها كثيرا من مبادئ وقيم وأعمال ونشاط عديد من المجاهدين الذين قادوا الحركة الوطنية منذ ثلاثة أرباع القرن الماضي، إلى جانب كتبه التي أفرد بكل منها مناضلا من المناضلين أو عالما من العلماء.

وصدرت مذكرات لها صلة بتاريخ الحديث في مقدمتها : «التحدي» وذاكرة الملك للمغفور له الحسن الثاني كشف من خلالها عن بعض الأحداث التي عاشها أو قادها على عهد والده في عهد النضال الوطني أو مارسها وهو ملكا، وأهم ما أبرز فيها صلاته بكثير من أهم قادة العالم في فترة من حكمه، أو معالجته لبعض مسؤوليات الحكم. كما أكد الملك الراحل من خلال شريط وثائقي طريقة تنظيم المسيرة الخضراء في سرية تامة قبل اعلان قرار المحكمة الدولية بثلاثة أشهر. ولعله كان مصمما على تنفيذ المسيرة مهما يكن قرار محكمة العدل، أو كان متأكدا من النتيجة المضببة وعزمه على تفسيرها لصالح المغرب. وكانت نظرته من كل ذلك صائبة. نظم المسيرة بسرية تامة بمشاركة وبمساهمة ثلاثة من كبار ضباط الجيش وذلك بعد أن تعذر عليه التوصل، عبر عدة محاولات (وحتى الترفيهية منها)، إلى اتفاق منطقي مع فرانكو.

وصدرت حياة وجهاد للمرحوم محمد بن الحسن الوزاني، ومذكرات نصف قرنا من العمل السياسي للأستاذ عبد الهادي بوطالب، ومذكرات الأستاذ عبد اللطيف الفيلالي الذي شغل مناصب ديبلوماسية قبل أن يشغل منصب

الوزير الأول، وتصريحات بعض المسؤولين السياسيين للمجلات والجرائد أمثال الدكتور أحمد العراقي (الوزير الأول ثم وزير الخارجية) ومحمد بركاش (وزير الفلاحة).

ونشرت مذكرات المرحوم عبد الرحيم بوعبيد. ثلاث كراسات بالفرنسية، وترجمت بعض فصولها جريدة الاتحاد الاشتراكي. وأظن أنه لم يوفر لها الوقت الكافي لاستنطاق ذاكرته ونشاطه السياسي كان حريا أن يوفر له من الوقت ما يجعل مذكراته في مستوى نشاطه وفكره السياسي. قرأت بعض المذكرات التي كتبها - بالأخص - بعض الأساتذة المصريين، فكان بعضها في القمة - ثقافيا، كمذكرات الدكتور زكي نجيب محمود وكان بعضها شديدا على خصوم الكاتب: رغم أنها تضمنت كثيرا جدا من النظريات والتحليلات وصور المركز الثقافية: المكتبات والكنائس العالمية والجامعات - كمذكرات الدكتور عبد الرحمن بدوي. وبعضها كان سطحيا أملاها الأستاذ أحمد أمين في آخر حياته وبعد أن ضعف بصره ونشرها تحت عنوان «حياتي».

لازلت أطمح بأن يكتب محمد بوستة مذكراته، فقد عاش فترة مهمة من التاريخ الدبلوماسي للمغرب 1977 - 1983. كانت الأوضاع فيها متوترة في البلاد العربية وفي العلاقات المغربية الأوروبية.

وقد كنت حريا أن أستجيب لما أدعو عليه من كتابة المذكرات. وكلما فكرت في ذلك صرفتني عنه واجبات ثقافية أخرى. وأخيرا عزمت في صباح يوم مشرق فبدأت في كتابة هذه الصفحات، محاولا أن أشرك قرائي فيما اختزنته الذاكرة، مما يهم الحياة العامة السياسية والصحافية، متجاوزا عما يهم الحياة الخاصة التي أعتقد أنها لا تهم الآخرين.

وقد ترددت طويلا - لبعض الأسباب التي ذكرت - أن أضع هذه المذكرات بين يدي القراء. وكلما عدت إليها، أو إلى فصول منها وجدت حافزا من العمل نفسه يدعوني ألا أحتفظ بهذا الذي بذلت فيه جهدا ما كنت أستطيعه، لولا ما يطبع عملي جميعه من إصرار يكاد يصبح تحديا. ولعلي لست في حاجة إلى القول بأن ضميري كان وراء عملي فلم أكذب ولم أزيف، ولم أدع ما لا أملك منه

الكثير. حاولت ألا تكون هذه المذكرات ذاتية شخصية. وما له طابع شخصي في الفصول الأولى أجازه أني لا أعتبره شخصيا، لظروف الأحداث والفترة المضطربة في حياة الشبيبة المغربية بعد أن استقرت الحماية، أو ظلت ذلك، وبدأ التفكير في تقدم نظامها في ظروف غير مواتية. ثم هي فصول تسجل مرحلة التثقيف والتكوين الثقافي والوطني والنضالي الذاتي، يحدو إليها العمل المتحرك الذي حاولت معظم فصول المذكرات أن ترسمه.

آمل أن أكون قد وفقت فقد بذلت من الجهد ما يجعل رؤياي صادقة.

لا أنسى أن أشيد بالجهد الذي بذله ابني أحمد غلاب بمساعدتي في البحث عن بعض المعلومات و الأرقام والتواريخ، وتتبع إنجاز هذه المذكرات وإعدادها للطبع. فله شكر الأب ورضاه قبل شكر القراء ورضاهم.

الرباط 10 فبراير 2010

عبد الكريم غلاب

حياة فاعلة منفعلة

صرفت الجزء الأكبر من حياتي الفاعلة المنفعلة في العمل السياسي، الوطني الصحافي. وكانت الصحافة عندي جزء من العمل السياسي. فالصحافة نضال لا مهنة، ورأي لا خبر، وتوجيه لا تهريج ولا إثارة. ولم أكن لأخصص جزء من مذكراتي لعالمي الصحافي، لولا أني اعتبرها رسالة سامية عقدت أواصر الصداقة والمصداقية والثقة والود بيني وبين القراء الذين تعاقبوا على قراءة صحيفة «العلم» والمجلات والصحف التي أشرفت عليها أو كتبت فيها، أكثر من نصف قرن من حياتي رصدته لأخاطب قرائي في كل مكان من المغرب بنزاهة الكلمة وصدق القول والدفاع عن القيم الوطنية والأخلاقية والثقافية، حتى إذا تغير لون الرسالة وتضبب إشراقها وبدأت القيم، التي شدت قلمي إلى الصحيفة، تهتز ودعت العمل الصحافي مكرها لا راضيا، إلا الرضى عن الضمير، وعن القلم الذي ما زاغ ولا انحرف، ولا دافع عن باطل.

ليست المذكرات التي أقدمها لمن يسعى إلى قراءتها تاريخا مدعوما بالأحداث والتواريخ والأرقام، ولكنها تحليل لعالمي وارتسامات عن نشاط وعمل وتصرفات حياة فاعلة منفعلة : فاعلة لأني لم أقف من الأحداث التي عايشتها نحوا من ثلاثة أرباع القرن شاهدا محايدا بعيدا عن المغامرة في صنع ما يمكنني أن أصنعه منها، وإنما كنت مشاركا كلما أمكنتني المشاركة بالقول والعمل والنضال... ومنفعلة لأني لم أكن مشاركا بالعقل والجسد فحسب، ولكني كنت مشاركا بالرأي والقلب والعاطفة. وما قمت بعمل في عالمي السياسي والصحافي

لا يسنده العقل والرأي والقلب والإحساس، مما جعلني في كثير مما أنجزت مندفعا ومجازفا ومغامرا، مغامرة واعية، لا نزق فيها ولا طيش.

وقد كان من قدري الذي أغبط نفسي عليه، أن أعيش عصر الحركة والمغامرة والفعل والانفعال. فقد واكبت أحداث هذا العصر المتحرك بكل طاقاتي الفكرية والقلبية والانفعالية، سواء في المغرب الذي عشت في ربوعه أطول مدة من حياتي، أو في مصر التي عشت فيها أزهر فترة من شبابي. وقد كانت كل من مصر والمغرب مسرحا لتحركات وتقلبات تاريخية مهمة. وكان لكل منها نافذة على عالم متحرك فاعل منفعل، ربما كان ما شهده هذا العصر من أعظم ما أنتجه التاريخ في كثير من فتراته. وربما كان ما أنتجه أكثر تنوعا وأكثر إنتاجا وأعمق علما ودراية من أية فترة في التاريخ، وربما كانت الشخصيات التي برزت فيه في مقدمة الشخصيات العالمية التي صنعت التاريخ... ولذلك فأنا سعيد أني عشت أحداث هذا العصر، في المغرب كالاستقلال الذي ساهمت في صنعه، والديمقراطية التي كافحت – وما أزال – من أجلها. وفي العالم الذي زرت بعض أقطاره الكبرى زيارة باحث ومستفيد وقارئ لسياسة الدول وتحركات الشعوب، فقد زرت الاتحاد السوفياتي، ولمست غنى الدولة وبؤس الشعب، واضطهاد الحريات، وسيطرة الحاكمين، وخوف الانسان من أن «يتهم» فيبيت في طريقه إلى سيبيريا أو إلى القبر... وشاهدت آثار عصر ما قبل الثورة من مدن وآثار وتطور علمي وأدبي وفني... واكتشفت أن الثورات لا تكون دائما ذات بصيرة، بمقدار ما تكون أكثر تعطشا للدماء تشيد بالأفكار التقدمية، وتحتفظ بها في ثلاجة النظريات التي أدت مهمتها فعليها أن تستمر أو تنسحب [1].

وزرت الصين الشعبية، فكان إعجابي بالشعب المتحرك يتخطى مبادئ الثورة وأهدافها «ليعمل ثم يعمل» ليخرج في تاريخ ما، في يوم ما من حظيرة البؤس. وقد بدأ بالفعل يخرج من هذه الحظيرة بفضل نشاطه وحيويته وتضحيته بالكماليات. وبدأت الدولة تتدرج في طريق القمة بفضل الثورة التصنيعية والتصديرية. حتى أصبحت تفرض الولايات المتحدة ملايير الدولارات للخروج

1 - ألفت عن بعض هذه الزيارات كتابا يحمل عنوان « من مكة إلى موسكو»

من أزمتها العالمية. وأصبحت أكبر مصدر يغزو القارات، خاصة الأوروبية والإفريقية أما الحرية فما تزال في طفولة التفكير في إستنشاق نسيمها.

وزرت الولايات المتحدة فوجدت شعبا يشقى للحياة. المال عمود الحياة، ولو جاء عن طريق التلاعب على القانون. شعب طيب مستلب للاجهزة الاعلامية، التافه منها يمكن أن تقول أنه بسيط. كل انسان يشتغل لنفسه، لا يهمه من خالفه أو إتفق معه. لا يكلمك اذا لم تتطفل عليه بالحديث. لا يعيش مع الحكم الطاغي على بساط الارض، يؤدي واجبه في العمل، وواجبه الضرائبي، لا يسأل أين صرفت. ودولة متحكمة (بالديمقراطية) يختار الرئيس فيها في موجة تعبوية، ما أظن أنها واعية بفكر سياسي. نشأ البيض منه على أن يكرهوا السود، رغم جهودهم في إقامة كيان الدولة وخدمة أرضها. زرنا مقر إحدى الصحف الرئيسية كوفد صحفي. قدموا لنا كل الايجابيات الباهرة. وتحدث كثير من المحررين أو رؤساء الأقسام عن نشاط الصحيفة وإمكاناتها. وأخيرا جاء دور محرر أسود. كان رجلا مكتملا يبدو أنه يتحمل مسؤولية أساسية في التحرير. تحدث لنا نحو ثلاثة أرباع الساعة بطلاقة وحماس. كان حديثه - بمحضر المحررين- حافلا بمظاهر العنصرية التي يعامل بها السود في أمريكا. وتحدث عن نفسه وزملائه السود ومعاناتهم في الصحيفة التي يعملون فيها.

وبدأت ثورة السود تحقق حقوق الانسان الأسود في أمريكا، حتى حقق الشعب الأبيض منه والأسود انتخاب رئيس ملون من أصل أفريقي ومن أب وجدود مسلمين بذلك طوت الولايات المتحدة صفحة كراهية البيض للسود، وبدأ السود يأخذون مكانهم في الدولة والمؤسسات والمجتمع المدني.

في حفلة استقبال مسائية دعينا إلى منزل أنيق يلبس صاحبه الأسود أجمل الملابس. المنزل كان متحفا لأجمل أثاث وأروع تحف. ولكن أجمل وأروع ما كان في حفلة الإستقبال ربة المنزل. سيدة بيضاء جميلة فاتنة في ملابسها الأنيقة وطرافة حديثها وعنايتها بضيوفها الى جانب زوجها الأسود الذي لا يقل أناقة وحسن مظهر عن زوجته.

هل كان النموذج الذي قدم لنا يعارض النموذج الذي قدمه لنا المحرر الأسمر في الصحيفة الكبرى؟

وفي فضول مع بعض زملاء الرحلة بحثنا عن حلاق يقص الشعر. ولا أستطيع أن أفسر الصدفة التي وضعت في طريقنا دكان حلاق يهودي من المغرب (الدار البيضاء) رحب بنا كثيرا بلهجته المغربية اليهودية. كعادة الحلاقين لم يتوقف لسانه عن الحديث. يحكي عن هجرته الى بلاد الدولار. واجه معارضة من زوجته، فرحل رغم معارضتها. كان في المغرب يعيش بما يكسبه يوما بيوم. والآن -يضيف الحلاق- بباب منزلي ثلاث سيارات. استدعيت إخوتي وكل عائلتي. كلهم الآن أمريكيون يعيشون في رفاهية بلاد الدولار. ويستمر في الحديث: دكاني لا يرتاده رجل أسود.

– ولم إذا كان يدفع ما يدفعه الأبيض.

– لا ابدا أصبحت أكرههم. ولو دخل أسود منهم دكاني لأفلست. فسيقاطعني كل البيض[2].

أتراه الآن يقبل أن يعنى بشعر الرئيس أوباما...؟

مات هذا التاريخ.

الشعب العادي الساذج تغيرت عقليته في ربع قرن الأخير فينصر مرشحا أسود على بيضاء جميلة كانت تحمل لقب (السيدة الأولى) في البيت الأبيض، وينصر الأسود نفسه على منافسه الجمهوري القوي العتيد الأبيض مع نائبته البيضاء.......

وزرت مرة أخرى بعض مناطق الولايات المتحدة زيارة استشفاء. كان ذلك بعد العدوان على برجي نيويورك ووزارة الدفاع. وقد نشر الرئيس بوش الرعب في الشعب الأمريكي من الإرهاب.

2 - «صحفي في أمريكا»، عنوان كتاب عن أول زيارة لي لهذا البلد.

- كل أمريكي أصبح يخشى أن يكون جاره في المكتب أو الحافلة إرهابي. وانتشر الرعب خوفا من الأظرفة المقفلة التي تحمل (دقيق) مادة قاتلة. كانت شوارع بوسطن شبه خالية. السكان في رعب. وكان لي موعد (مسبق) مع طبيب اختصاصي في أمراض العيون. دخلت مكتبه في عمارة حافلة بالمكاتب والسكان. بدأ الطبيب الكهل يجرب آلاته في اكتشاف رمد العين، فانطلق في الحي نوع من صفارات الإنذار. وفي أقل من دقيقة كان كل سكان العمارات المتجاور في الشارع. وكنت أقف إلى جانب طبيبي نسأل جميعا :

- ماذا حدث ؟

لا أحد استطاع أن يعرف أسباب الهلع والخوف والجبن. كلهم يعتقدون أن الطائرات التي حطمت أبراج نيويورك يمكن أن تصل زميلات لها إلى بوسطن.

قلت للسيدة سفيرة الولايات المتحدة في الرباط، وقد دعت بعض المثقفين على مأدبة غداء، وكان الحديث عن اليوم الأسود 11 سبتمبر.

- ياسيدتي لقد زرت وزوجتي الولايات المتحدة بعد أقل من خمسة أيام من حادث 11 سبتمبر.

أجابت مبتسمة :

- دعني أقول لك، إنكما أشجع أناس قابلتهم.

يمكن أن تكون الولايات المتحدة قد بدأت طريقها نحو التغير. الموجة التغييرية جاءت بعد ثمان سنوات من الحكم الرجعي قاد فيها «بوش الإبن» بلاده نحو الهاوية. كسب لها من الخصوم والأعداء ما لم يستطعه أي رئيس من قبله، وأغرقها في بحار من الدماء، خاصة في العراق وأفغانستان ولم تحقق بلاده - رغم قوتها - إلا الهزيمة وسوء العار الأخلاقي في الدولتين، ثم في معتقل جوانتامو، وشوه صورة أمريكا بين شعوب الدنيا، وكان هو ورجال إدارته الرئيسيون مثال انعدام الكفاءة وسوء الإدارة واختراق القوانين والممارسات اللاأخلاقية وما أظن الولايات المتحدة ولا دول العالم وشعوبها ستنسى هذا العهد

الأسود رغم ما يبذله الرئيس الذي خلفه من جهود لتحسين الصورة الأمريكية لدى شعوب العالم.

هل ينجح أوباما في تحسين الصورة، وفي إعادة الثقة في المؤسسات الصناعية والاقتصادية والمالية التي أفلست ؟

مسؤولية كبرى، ولكن الرجل يتسلح بفكر متجدد شاب متحرك، - في السنة الأولى من ولايته - في محفل من الطقوس الأمريكية التي تسود الطبقات المتميزة اقتصاديا وسياسيا : بدأ سنته الأولى يعرض الأفكار المتحررة من تفاهة عهد بوش. وفي فترة منها توجه نحو عهد يسود فيه السلام، وإذا كان لا يستطيع في هذه الفترة أن يسدل الستار على مأساة أمريكا في سيادة العراق وأفغانستان، لأن الأمر يتعلق بميآت الآلاف من الجنود، وبالمشاكل التي أفرزها الوجود الأمريكي في الدولتين، فإنه فكر في العمل على إحلال السلام في الشرق الأوسط (فلسطين المحتلة) إتخذ مبادرة طيبة هي زيارة السعودية لما لها من أثر اقتصادي وسياسي في المنطقة، ولأن كسب ودها ضروري لمعالجة النظرية الأمريكية في إيران وموقفها من تسلحها النووي. ثم زار مصر لمركزها المهم في المنطقة، ومحاولاتها المساعدة على حل قضايا الفلسطينيين. ولكنه ما يزال يتردد في تنفيذ أفكاره تخوفا من اللوبي الصهيوني، ومن الغضب الذي تثيره ضده الحكومة الإسرائيلية في المجتمع الإسرائيلي.

كان خطابه في القاهرة موجها إلى العالم الإسلامي. ويبدو أن له رؤية متحررة من الفكر الصليبي، الذي عبر عنه بوش في بداية ولايته الأولى بعد الضربة الموجعة التي تلقتها أبراج نيويورك ومصالح البنتاغون في واشنطن، في خطابه التاريخي حاول أن يترضى المسلمين، ويضعهم في جو الأمل بدعوته إلى علاقات الشراكة بين بلاده والبلاد الإسلامية. حاول ألا يغضب الفلسطينيين الذين وعدهم بتحقيق الدولة، إلى جانب إسرائيل، وألا يغضب إسرائيل بتأكيد سياسة الدعم التي تحظى بها من أمريكا - التي تضم ملايين اليهود المسيطرين على منابع الثروة ووسائل الإعلام، والمتغلغلة في الأحزاب الأمريكية الرئيسية. وأكد أنه لا يمكن أن يفرض حلا على أن تتلاقى الأطراف التي تبحث عن الحل لقضية فلسطين. إشارات واقعية منه اعتبرت شجاعة، وهي اعتباره ما يعانيه

بعض الفلسطينيين يشبه إلى حد ما ما عاناه اليهود في المحرقة على عهد النازيين. هذه من الإشارات التي ألهبت العداء ضده بين الزعماء المتطرفين في إسرائيل، إلى جانب إلحاحه على وقف تشييد المستوطنات في الأراضي العربية. مجموع خطابه دفع بكثير من الإسرائيليين المسؤولين أن يعتبروه حاكما ساذجا يفكر في المستحيل. وهذا ما سيدفع به إلى أحد أمرين : إما أن يصطدم مع الوضع الإسرائيلي الذي أخذ يجند العصابات المالية اليهودية في أمريكا ضده، أو يصرف ولايته - كما فعل كلينتون - في المحاولات إلى أن ينتهي عهده فيأتي اليهود برئيس جديد لأمريكا ليس هو أوباما.

هل سينتصر أوباما على متاعب أمريكا الاقتصادية والاجتماعية والدولية الداخلية والعالمية، إنه يتسلح بإرادة قوية وأفكار جديدة، ولكن المتاعب أكبر منه وأربع سنوات - إذا لم تجدد ولايته - لا تكفي للانتصار في حقل خصب بالمشاكل.

من زياراتي الإفريقية زيارة عمل إلى فريتاون (1979) للحضور مع جلالة الحسن الثاني في مؤتمر قمة إفريقي، وكانت قضية الصحراء في حدتها. وفي إحدى الجلسات الصاخبة واجهتُ إحدى وزيرات الخارجية لدولة إفريقية الحسن الثاني (وكانت معبأة ماليا فيما أعتقد عند خصوم المغرب) حتى إنها أخذت تصف ملابسه. ألقى الرئيس سيكوتوري (غينيا) خطابا تاريخيا في تأييد مغربية الصحراء كان رائعا في منطقه ولغته وقدرته على الإقناع.

كنا - بعض أعضاء الوفد - نقيم في مركب مؤقت يرسو في الميناء. وكان علي أن أحضر ندوة صحفية عقدها محمد بوستة (وزير الخارجية آنذاك) واستمرت الندوة الى منتصف الليل، أو بعد ذلك بكثير. كان علي أن أعود إلى الباخرة حيث أقيم. وتفرق الصحفيون كل في سيارته. ولم تكن معي سيارة الوفد الرسمية فطلبت من أحد الصحفين الفرنسيين أن يوصلني سائقه (الإفريقي) الى الباخرة. قبل بترحيب وركبنا السيارة التي أخذت طريقها في إتجاه الميناء الموحش حتى ابتعدت عن المدينة بكثير. أمر الفرنسي «ضيف المؤتمر» السائق ان يتوقف في منطقة خلاء مظلمة لا مجال فيها للبحث عن لمحة ضوء. وطلب إلي أن أنزل من «سيارته» استغربت من كلامه. أكدت له أننا على غير بعد من الميناء

والباخرة، فإشتد غضبه، وهو يطلب الي بإلحاح أن أغادر. لجأت الى السائق الذي كان يعرف كلمات بالعربية - ويبدو أنه مسلم - فأخبر صاحب السيارة أن المنطقة خطيرة ومظلمة. ومن الخطر اقتحام الظلام في منطقة غير مأمونة. وزاد غضب الفرنسي المتقد حقدا، ورفضت بإصرار أن أنزل من السيارة، وكان مستعدا أن يستعمل القوة. لولا أن السائق تدخل. وأخيرا سمح أن تسير السيارة قليلا حتى بدت لنا من بعيد أضواء الباخرة. وخشيت أن أدخل مع الفرنسي في معركة يدوية، فنزلت من سيارته (سيارة الدولة) وأخذت طريقي المظلمة الحافلة بما تحمل به الموانئ القدرة والمهملة والموحشة من سكارى وقاطعي طريق هدفي هو ضوء الباخرة. هاجمني الخوف من لص أو لصوص يتصيدون في الليل. ولكني وصلت - بشجاعة - الى الباخرة.

وضعت يدي على رأسي وقلت : الآن آمنت أنك لي.

فريتاون مدينة - كانت- حافلة بالعاطلين الشباب المتسكعين لصوصا ومغامرين، لهم براعة في نشل ما في جيب الآخر، خاصة إذا عرفوا أنه أجنبي.

عشت مع هذا التاريخ فاعلا منفعلا منفتح العقل والرأي والقلب، ليس مشاهدا محايدا تمر الأحداث أمامه، كما تمر الريشة أو القلم على صفحة ماء عابر.

عايشت في البلاد العربية والإسلامية أحداث النضال في سبيل الاستقلال وبناء المستقبل الجديد : مصر تكافح في سبيل الاستقلال، وصدى نضال سعد زغلول ومصطفى كامل ما يزال يبعث المصريين على الاستشهاد في سبيل الحرية والاستقلال والجلاء والديمقراطية وتصحيح مسيرة الحكم وتعثراته تحت طغيان «قصر الدوبارة»، مقر السفارة الانجليزية، و«قصر عابدين» مقر الملك فاروق. وعايشت ثورة الجيش على الحكم ليقر حكما يستند إلى قيم الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتحرير البلاد من بقايا التخلف والاحتلال الانجليزي والدولي. ويستند عمليا إلى إلغاء حقوق الإنسان والحريات العامة، ويؤمم الصحافة - التي أصبحت بعد مرورها بفترة ازدهار عالية - قطاعا

مؤمما تتحكم فيه المخابرات. وعايشت العدوان الثلاثي الانجليزي الفرنسي الإسرائيلي. ثم العدوان الإسرائيلي المدعوم دوليا على مصر وسوريا والأردن واحتلال بقية فلسطين والقضاء على القوة العسكرية في هذه البلاد جميعها...

وعايشت إعلان الوحدة بين سوريا ومصر، والانفجار العاطفي الذي صاحبها، ثم الانتكاسة الكبرى التي انفصلت فيها سوريا عن مصر. ومن هنا بدأ انحدار وحدة البلاد العربية.

وواكبت - قبل ذلك - معركة استقلال سوريا ولبنان. وقد أعلن استقلال البلدين البرلمانان السوري واللبناني. وكان الجواب من حكومة الجنرال دوكول المؤقتة ضرب البرلمان بالمدافع واعتقال رئيسي الجمهوريتين والحكومتين، ثم إصدار انجلترا على لسان وزيرها الأول وانستون تشيرشل أوامرها إلى القوات الفرنسية في البلدين، بأن تعود إلى ثكناتها. والأمر لفرنسا أن تفرج عن رؤساء السلطة والبرلمانيين في البلدين، والتوقف عن التدخل في شؤونها فتم بذلك استقلالهما، وكان ذلك من مظاهر الصراع بين الثلاثة الكبار آنذاك : روزفيلت وتشيرشل ودوكول.

وعايشت ثورة العراق الأولى على الاحتلال الانجليزي بقيادة رشيد عالي الكيلاني واندحار الثورة باحتلال قاعدة الحبانية العسكرية، واستمرار الاحتلال حتى عاد العراق إلى المفاوضة بعد مقتل الملك غازي باصطدام سيارته في ظروف مشبوهة، واستقلال العراق. وواكبت استقلال السودان بعد أن كان المصريون والسودانيون يعلنون وحدة مصر والسودان. وتابعت منذ البداية نضال فلسطين في سبيل تحريرها من الاستعمار الانجليزي كسائر البلاد العربية التي كانت من نصيب انجلترا بعد نهاية الحرب الكبرى الأولى، ونضال الشعب المرير ضد تمرد العصابات الصهيونية بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وطرد الفلسطين من أراضيهم، تمهيدا لإنشاء دولة اسرائيل، وكنت معجبا ومشاركا في تأييد الشعب الذي يناضل في سبيل أرضه وحريته واستقلاله. وعايشت إعلان إسرائيل سنة 1948 احتلال فلسطين ودخول الجيوش العربية من الدول المجاورة تحت قيادة «الجنرال كلوب باشا» القائد الانجليزي للجيش الأردني. وكنت - يا للسذاجة - أكاد أجن فرحا لدخول الجيوش العربية لتحرير فلسطين من عصابات الهاجانا

وشتيرين الإسرائيلية. ثم كانت الهزيمة الاندحارية الكبرى، واحتلال العصابات - المدعومة دوليا - لمعظم أراضي فلسطين، وتشريد الشعب الفلسطيني بعد الهدنة التي أعلنت، والقارئ يتلو في مذياع مصر «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها، وتوكل على الله». فجعت فاجعتين : فاجعة التلاعب بمفاهيم القرآن، وفاجعة هزيمة مجموع الجيوش التي تحمي الدول العربية المحيطة بفلسطين. وحضرت نشأة الجامعة العربية، الأمل الأكبر للعرب أجمعين منذ بداية القرن العشرين. وتابعت النشأة والتكوين ونضالها من أجل فلسطين وتحرير ليبيا، وعملها لتحرير بقية المغرب العربي. وعملت مع زملائي لإدخال المغرب عضوا في الجامعة باعتبار أن سيادته لم تمحها الحماية، حتى كتب لي - بعد الاستقلال أن أكتب طلب انضمام المغرب إلى الجامعة باعتباري رئيس إدارة الشرق الأوسط والبلاد العربية بوزارة الشؤون الخارجية.

وعايشت استقلال الهند - مات دونه غاندي مقتولا - بعد كفاح مرير مع الإمبراطورية. وتكوين باكستان بقيادة محمد علي جنه : باكستان الشرقية - قبل أن تنفصل تحت اسم «بانكلاديش» - وباكستان الغربية.

وعايشت استقلال ليبيا وتوحيدها بعدما كانت مسرحا للحرب الكبرى الثانية وانهزام الاستعمار الفاشي الإيطالي، وبعد أن قسمت أقاليمها إلى طرابلس وبنغازي وفزان، وكان هذا الإقليم الأخير من نصيب فرنسا، واحتلت الإقليمين الآخرين بريطانيا.

وواكبت نضال تونس منذ ما قبل معركة مقبرة الجلاس حتى الاستقلال الداخلي ثم الاستقلال غير المشروط، ونضال الجزائر من أجل الالتحاق بفرنسا والمساواة معها كما كان يطمح بعض الزعماء الذين كان الاستقلال حلما يتحقق في اليقظة. ثم بعد أن انطلقت فكرة الاستقلال، الذي كانت وسيلته الوحيدة حرب التحرير لمدة ثمان سنوات.

وعايشت نضال شعب المغرب تحت قيادة الحركة الوطنية - وفي مقدمتها حزب الاستقلال - نحو ثلاثة أرباع القرن مشاركا في سبيل الاستقلال والحريات العامة والديمقراطية الدستورية، حتى تحقيق الاستقلال وتعثرت الديمقراطية

ثم بدأت تستقيم. وعايشت مشاركا وفاعلا تحرير الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي من المنفى. شاركت بجهدي في عملية التحرير، وحققت الحركة الوطنية في مصر - تحت قيادة مكتب المغرب العربي - أكبر عملية تحرير عرفها العالم الحديث.

وعايشت في العالم الإسلامي استقلال أندونسيا (وكانت تدعى جزر الهند الهولندية). وعايشت، دوليا، أحداثا كبرى كان في مقدمتها قيام مذاهب إيديولوجية : النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا مواجهة للشيوعية في الاتحاد السوفياتي، والليبرالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وعايشت، انطلاقا من هذه المذاهب، التي اختفى فيها الفكر العلمي لتصبح إيديولوجيات عسكرية استعمارية مدمرة للشعوب وحقوقها في الحرية وتقرير المصير الحرب العظمى الثانية. تلك الحرب التي لم يعرف لها التاريخ مثيلا حتى حروب الاسكندر المقدوني والحروب الرومانية في آفاق البحر الأبيض المتوسط. حرب طوت صفحة عالم لينشأ بعدها عالم جديد قد لا يكون أفضل من العالم الذي ودعناه، ولكنه عالم متغير فاعل علميا واقتصاديا وسياسيا. لهذا العالم سيئاته المتميزة، قد تكون أخطر من سيئات العالم الماضي، خاصة في المجال السياسي والعسكري. ومع ذلك فهو عالم متحرك نحو القمة أو نحو الهاوية. وما يزال يبحث عن مصيره في الهاوية الفكرية والأخلاقية، وتحكم الربح واقتصاد الريع والغش والخديعة في تحكم الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في البلد الأصلي، وفي سحابة هذا البلد على العالم الذي أصبحت معظم دوله تابعة[3] لا مستقلة ماليا واقتصاديا

وعايشت انهيار أهم إيديولوجية نبعت من فكر مفكرين وفلاسفة، وانهارت على يد قادة - أباطرة - عدوانيين دمويين، ساهموا في تدمير الإنسانية وإغراقها في بحار من الدماء والفاقة والعبودية... أعني انهيار الشيوعية. كان الحدث أهم ما ودع به القرن العشرون عالم اليوم.

3 - عايشت إفلاس النظام الرأسمالي الذي يدعو إلى الحرية الوحشية الكلام عن أهم البنوك والمؤسسات الصناعية والمالية العالمية التي أصبحت تتساقط.

وعايشت إفلاس الرأسمالية في اتجاهاتها الاقتصادية. أفلست معظم البنوك الكبرى ومعظم المؤسسات الصناعية وأعلنت جنرال موترز إفلاسها، وبالتالي أغلق معظم المؤسسات الاقتصادية في أوروبا الغربية (إنجلترا نموذجا) التي تعتمد على الشراكة الأمريكية. ووقعت كثير من المؤسسات العربية في الفخ فأفلست أو كادت، وكان على الحكومات أن تسند هذه المؤسسات المفلسة حتى تنقذ الاقتصاد الأمريكي والعالمي من أزمة تشبه -- أو تفوق - أزمة 1929-1930. أهم نتائج هذا التدهور طرد مئات الآلاف من الموظفين والعمال، وما ينتج عن شيوع البطالة من مزيد التدهور للطاقة الاستهلاكية في كثير من البلاد المنكوبة. وما قد يؤدي ذلك إلى تدهور الوضع السياسي (في بريطانيا كمثال) وقد اضطرت الولايات المتحدة، بعد عجز ميزانيتها من الانقاذ إلى طلب قروض من الدول التي لم تمسها الأزمة. وكانت الصين من الدول التي عرضت مساعداتها على الولايات المتحدة السبب واضح وهو طغيان الرأسمالية، وانعدام الرقابة الحكومية على المؤسسات حتى مؤسسات القرض التي هدمت القدرة الشرائية لدى الطبقات المستهلكة فعجزت عن الأداء وأفلست المؤسسات المقرضة.

الأحداث التي عايشتها لم تكن مما لا يحفل به التاريخ. قادها أو عمل في قيادتها رجال تركوا بصماتهم على التاريخ العربي والإسلامي والدولي. من حسن حظي أني عرفت الكثير منهم، أو تتبعت نشاطهم في صنع الحدث، وتوديع عالم واستقبال آخر. عرفت بعضهم معرفة شخصية، عملت إلى جانبهم. وعرفت أكثرهم عن بعد، ولكني تتبعت تفكيرهم ونشاطهم من خلال قرارات وخطب ومذكرات، حتى لكأني كنت أعايشهم.

من الشخصيات العالمية التي عرفت عن بعد الرئيس روزفليت الذي قاد مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية. كان انطباعي عنه أنه أعظم رئيس عرفته أمريكا، لأنه كان يتصرف بعقل لا بهمجية الحكم، وعرف كيف يقود شعبه رغم عزلته عن أوروبا وكراهيته لحرب كان يعتقد أن لا ناقة له فيها ولا جمل، قاده للمساهمة في حرب كانت ترفع شعار إنقاذ الديمقراطية. الشعب الأمريكي كره الحرب في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى. وعرفت بعده الرئيس ايزنهاور القائد العسكري الذي حكم بعقلية مدنية متمدنة. وعرفت

ونستن تشيرشل الذي صارح شعبه في أخطر فترات انجلترا قائلا : «ليس لكم عندي إلا الدماء والدموع والعرق المتصبب...». كنت أقرأ خطبه أثناء الحرب - خاصة في البرلمان الانجليزي - فكانت دروسا في الفكر السياسي المتميز الذي لم ترعبه الحرب اليائسة والاندحار المزري في وجه هتلر - في كثير من فتراتها - ولم يبطره النصر، ولم يزعجه خذلان الشعب له في انتخابات آخر الحرب، بل ابتسم لسيادة الديمقراطية وانتصارها. وعرفت الجنرال دوكول، صاحب نداء لندن، الذي لم تقهره الهزيمة، وقد انهار فيها كل رجال فرنسا السياسيين والعسكريين القياديين أمام إنتصار هتلر المدمر، بل كافح بشجاعة عن فرنسا المنهزمة، من لندن إلى أرجاء إفريقيا، حيث كوّن فرنسا الحرة. وقاد فرنسا، مع الحلفاء إلى النصر. ولم لم يكن هو النصر الذي حققه المرشال فوش في الحرب العالمية الأولى على ألمانيا أكبر قوة ضاربة آنذاك. ورأيت دوكول يدخل باريس معلنا تحريرها من سيطرة النازية وحكومة فيشي، وتابعته وهو يقف محايدا من عزل محمد بن يوسف الذي كان يعتبره رفيق التحرير، ومحايدا من استقلال المغرب، لأنه كان بعيدا عن الحكم لا يتدخل فيما لا يعنيه احتراما للديمقراطية، وتابعته وهو يصفي الإمبراطورية الفرنسية بتنظيم إستفتاء في الجزائر يحرر درة التاج الإمبراطوري الفرنسي. تعرفت إليه كذلك عن طريق خطبه وقراراته ومذكراته القيمة.

وتعرفت على حياة هتلر وموسوليني وستالين. كنت معجبا بهتلر منذ صعد إلى كرسي الحكم بأغلبية، واستولى على جميع السلطات من يد الرئيس العجوز هندنبرغ. تعرفت على هتلر وهو يقود ألمانيا إلى انتصارات كاسحة، ثم إلى انهزامات خاذلة، في ألمانيا حتى إنتحر مع خليلته وأحرق جسدهما بشجاعة تماثل شجاعته وهو يشعل نار الحرب في العالم ويتسبب في مصرع عشرات الملايين من شعبه وشعوب أخرى كانت تعمل للعيش في أمن وسلام. وقرأت كتابه «كفاحي» فلم أجد فيه الشخصية التي كانت. ولكن قراءة حياته وأعماله أغنتني عن كتاب لم يعبر إلا عن شظايا من الآمال. أعجبت بالأخص بقدرته الخارقة في تجنيد كل شباب ألمانيا لتهتف للحرب ضد السلام، وتجنيد كل الطاقات العلمية والتقنية والمالية ليصنع أخطر أسلحة وأشدها تدميرا عرفها التاريخ، حتى ذلك الوقت. وانتهى إعجابي بذكائه وشجاعته يوم دفع به الطغيان إلى أن

يعلن الحرب على الاتحاد السوفياتي غير مقدر النظام الدكتاتوري الذي يوازي نظامه، دكتاتورية وعنفا ومغامرة بملايين البشر ولا المساحات الشاسعة التي كان عليه أن يحتلها لينتصر على الاتحاد، ولا حرب الثلوج التي هزمت السابقين من أباطرة الحروب. تحالف مع ستالين ضد الدول التي سحقها : بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ودول البلطيق والأراضي المنخفضة.

لم أكن أقدر موسوليني، رغم ثقافته، وأسبقيته في النظام الفاشي. كنت أعتبره بليدا عنجهيا تافها في عنجهيته. لم يزد على أن احتل الحبشة (اثيوبيا). هرب النجاشي، امبراطورها، إلى لندن ليعود إلى بلاده بعد الحرب قبل أن يتغير النظام وشدد سيطرته الطاغية على ليبيا. تابعت فشل وهزائم موسوليني، حتى وقع أسيرا في يد المتمردين عليه من شعبه ثم حررته القوات الألمانية من الأسر. ولكنه مات قتلا كما يموت أكثر الجنود فشلا وجبنا في معركة خاسرة[4]. وكرهت ستالين كراهية سياسية لا شخصية لطغيانه ودمويته، وانعدام أهليته الفكرية والإنسانية ليقود دولة حدد معالمها فلاسفة ومفكرون، قبل أن تقع في يد المؤسس لينين. كرهته رغم انجازاته الكبيرة في إنقاذ الاتحاد السوفياتي من الاحتلال الألماني، ولو ضحى بعشرين مليون إنسان من أبناء روسيا والشعوب التي كانت تحت لوائها. ولم يكن ستالين والتافهون من الحكام الذين خلفوه إلا مؤسسي مهزلة انهيار الشيوعية والاتحاد السوفياتي.

كرهت آخرا من الحكام جورج بوش رئيس أمريكا في بداية القرن لطغيانه وإذلاله واحتلاله لشعوب عربية واسلامية (العراق وأفغانستان نموذجا) واختراق للقانون - وخاصة حقوق الانسان - وإلى الأسس الأخلاقية التي مثلها رؤساء أمريكا الكبار والشعب الأمريكي من خلال إنشاء سجن خارج الأراضي الأمريكية (كوانتمانو) حتى لا يتدخل القضاء الأمريكي في مصير عدد من المشتبهين في انتمائهم لما سماهم بالإرهابيين. وكانت تفاهة بوش الإبن محاولته اليائسة التملص أسابيع قليلة قبل تخليه الحكم لفائدة براك أوباما مسؤولية الهجوم على العراق التي بنيت على وجود أسلحة دمار في العراق ترجع إلى معلومات خاطئة تلقاها من وكالة الاستخبارات الخارجية. وهذه هي المرة الأولى، حسب

4 - قتل موسوليني.

علمي التي يتنصل فيها رئيس أمريكي من مسؤوليته في خطأ الاستخبارات المركزية.

وسعدت أيما سعادة عندما رمى منتظر الزايري، جورج بوش بحذائه معبرا عن سخطه لكما قام به بوش من توريط أمريكا في احتلال لبلاده أسابيع قليلة قبل مغادرته الحكم. وتمنيت لو كنت محاميا لانظممت للآلاف المحامين الذين تطوعوا للدفاع عن الصحفي العراقي الشاب.

وأصبحت محاولة منتظر الزايري تقليدا في عدد من مناسبات الاستنكار، ذلك أن الرئيس الصيني تعرض لمحاولة شبيهة، فيما قام الأساتذة الباحثين في فرنسا لرمي أحذيتهم أمام وزارة التعليم العالي بفرنسا، استنكارا للقانون الجديد المنظم لمهنتهم.

تعرفت على شخصيات عربية وإسلامية وتابعت نشاطها المتميز في وضع بصماتها على تاريخ بلادها أو تاريخ الوطن العربي أو التاريخ العام. كان منها مصطفى النحاس، وجمال عبد الناصر من مصر، وشكري القوتلي وجميل مردم من سوريا، وفاضل الجمالي من العراق، وإدريس السنوسي من ليبيا، والحبيب بورقيبة من تونس، وقبله عبد العزيز الثعالبي ومصالي الحاج من الجزائر ومحمد الخامس والحسن الثاني وعلال الفاسي ومحمد بن الكريم الخطابي من المغرب.

تعرفت على الحاج أمين الحسيني، الزعيم الفلسطيني الذي ناضل في كل مكان من العالم بلسانه وعمله، ولم يكن بيده سلاح - حتى في ألمانيا مراهنا على انتصار النازية. وعرفت خلفه ياسر عرفات الذي لم يترك عملا سلميا أو عسكريا لتحرير فلسطين إلا خاض غماره. ومات - بلا شك مسموما - بعد حصار جيش العدوان بضع سنوات دون هدفه. وتعرفت على غيرهم كثير من أبطال تاريخ الكفاح الإنساني.

كثير من الشخصيات العالمية والعربية والمغربية لم تمر في ذاكرتي مرورا خاطفا كنت أعيش معها دارسا انطباع عملها أو نضالها في نفسي، في عملي

النضالي، في ثقافتي السياسية. أقف من بعضها موقف المعجب. وأقف من بعضها موقف الناقد.

والفكر السياسي الذي أصور بعض ملامحه في هذه المذكرات، لم يكن ذاتيا متقوقعا حول فكر منعزل، وإنما كان متأثرا بأحداث كبرى عايشتها وشخصيات متميزة تعرفت عليها، وقفت معها أو ضدها. حياتها وأعمالها كانت كتابا حافلا بالقيم قرأته بعمق، وأنا أعيش تجاربي الفاعلة المنفعلة.

يوم بدأت كتابة هذه المذكرات لم تغب عن ذاكراتي الأحداث الكبرى التي عايشتها والدروس التي احتلت من فكرى مكانتها كأحداث غير عابرة، لا تتكرر في التاريخ. ولم تغب عن ذاكرتي مئات الشخصيات التي كنت أتابع نشاطها وعملها. اهتمامي الأول أنها متحركة فاعلة. ويبقى الموقف منها حكم قيمة أو حكما ذاتيا حرصت على أن يكون موقفا نابعا عن رأي متحرر من التعبد للآخر، أو الكراهية الفجة.

الانطباعات الكامنة قادت قلمي في هذه المذكرات التي أردت منها أن تلقي الضوء على عالمي السياسي والصحافي. لم أقصد منها تمجيد الذات بقدر ما قصدت تقديم صورة عن عصر فاعل منفعل عشته بكل أبعاده وقيمه ومحاسنه ومباذله.

وعايشت حرب ڤيتنام الأولى ضد الاستعمار الفرنسي. وكانت أخطر معركة ضارية ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية. وبرز فيها الشيوعيون كقوة لا تقهر. وكانت النهاية، بل نهاية الاستعمار الفرنسي هي معركة «ديان بيان فو» على عهد حكومة منديس فرانس، الذي اعترف بالهزيمة ومغادرة المستعمرة.

وعايشت حرب الڤيتنام الثانية التي أراد الأمريكيون أن يقضوا فيها على نفوذ الكتلة الشرقية. حاربوا في ڤيتنام، وحاربوا في كوريا وكانت هزيمة الأمريكيين في المعركتين هزيمة منكرة. و من المؤكد أن انتصار الوطنيين في الدولتين ضد الاستعمارين الفرنسي والأمريكي مثل درسا كبيرا للفكر الوطني في كل مكان. كنت أتابع المعركتين رغم بعد المسافة المكانية والمسافة الفكرية بيني وبين عالم جنوب شرق آسيا.

عايشت انتصار ماو تسي تونغ في الصين وتحريرها وتوضيدها، وانتصار الحكم الوطني الشيوعي فيها، ضد «الوطنيين» التبعين الذين كان يقودهم شان كاي تشيك. و بدأت الصين مسيرتها بعد ماو لبناء عالم جديد يمهد ليكون القوة الثانية المنافسة اقتصاديا وسياسيا.

عايشت الحروب البشعة التي شنتها إسرائيل على فلسطين. ولم أكن أومن قط بأي سلام ما سيستقر في أرض فلسطين بعد تنكر إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، لاتفاقيات أوسلو والاتفاقيات التي أبرمت في البيت الأبيض تحت رئاسة الرئيس كلينتون، وبحضور كل رؤساء الولايات المتحدة السابقين. وما يزال الشعب الفلسطيني يقدم ضحايا العدوان يوميا، رغم التنظيم الديمقراطي الذي أقامه بعد غياب الرئيس المجاهد ياسر عرفات، من معركة صبرا وشاتيلا حتى معركة جنوب لبنان ضد حزب الله في سنة 2006 ودمرت فيها إسرائيل جنوب لبنان إلى معركة غزة (2006) التي ذهب ضحيتها مآت العزل من شباب وشيوخ ونساء ودمرت فيها كل تجهيزات البلد. ولكن المناضلين من أنصار حزب الله زعزعوا ثقة الاسرائليين في جيشهم فجعلوا الجيش «يدمر» الجنوب ويقتل مئات الأطفال والنساء بثمن أغلاه ضرب الأراضي المحتلة في العمق، وسحب ثقة «الشعب الإسرائيلي» في مسيري الحرب، مما سيجعل إسرائيل تفكر جيدا قبل أن تعربد، مستقبلا، على أي بلاد عربية أو إسلامية. بالإضافة إلى ما كلفته الحرب إسرائيل من زعزعة المالية والاقتصاد الإسرائيلي.

وعايشت الانقلابات التي حدثت في كثير من البلاد العربية : العراق وسوريا، ومصر، والسودان، وليبيا، وإلى حد ما في تونس. كنت أشفق على هذه البلاد جميعها، وخاصة التي توالت فيها الانقلابات (الثورية) والانقلابات المضادة (العراق - سوريا). كنت أشفق على شعوب هذه البلاد لأني أؤمن بالتغير الديمقراطي ولا أؤمن بالانقلاب العسكري. وانتهى الأمر في الدولتين (العراق و سوريا) إلى حزب البعث، ولكن الحزب التقدمي الوحدوي انقسم على نفسه فكان هو في العراق ضده في سوريا. وعرفت الدولتان صراعا مكتوما قوامه زعامة البعث، حتى اختفى البعث من الوجود وبقي حكم صدام حسين في العراق وحافظ الأسد في سوريا (ورثه ابنه «بشار» بعد وفاته). ولكن حكم

صدام عربد في العراق، وفي البلاد المجاورة فأعلن حربا على إيران حطمت البلدين على مدى ثمان سنوات. وكانت الحرب خدمة لأهداف أمريكية، ثم شن غزوات على الكويت، انتهى بتدخل أمريكا بالقوة لإخراجه من أراضي الثروة البترولية. ولم يقف الأمر عند الهزيمة في الكويت، ولكن تطور القضاء بالقوة على نظام بغداد واحتلال العراق وقيام مذبحة دامية قتل فيها من العراقيين مئات الآلاف، واستعادت نار الطائفية بين من لم يحصدهم القتل العشوائي اللامعقول واللامفهوم واللامنطقي. وابتدأ الاحتلال الأمريكي باعتقال صدام حسين، ثم بمهزلة محاكمته المذلة، وأخيرا بإعدامه شنقا بصورة بشعة أمام كاميرات التليفزيون يوم عيد الأضحى وهو من أعظم أيام الدين الإسلامي حرمة، على نحو ما أعدم بشكل «مهذب» سلفه عبد الكريم قاسم في أستوديو التلفزيون العراقي.

عايشت كل هذه الأحداث بآلامها وأحزانها، وقلبي مع العراق، لكن عقلي خارج المنطقة العربية، فقد طفى عليه اللامعقول حتى أصبح خارج المنطق والفهم.

عايشت ثورة انقلابية خطيرة، ليس قوامها السلاح القتال، ولكن الفكر الخلاق. الحرب التي دمرت أوروبا وجزءا كبيرا من آسيا وقتلت ملايين البشر، انبعث من معطفها سلاح الثورة العقلية والتقنية التي غيرت وجه العالم. انطلق العلم والتقنية ليلغي المسافات بين القارات، فكانت الطريق التي سلكتها إلى القاهرة على متن سيارات وقطر وباخرتين في عشرة أيام، يمكن أن تقطعها في ساعات قلائل. وكان الإنسان الذي يرى القمر فيمضي بنوره ويتغزل في جماله ينتقل إليه فيضع قدمه على ترابه وينتقي من صخوره وحصاته.

شاء القدر، بعد إحدى عشر سنة من هذا الحادث، أن يجاور مقعدي في أكاديمية المملكة المغربية نيل امسترونج الرجل البشوش المحيي الصبوح الوجه الذي حط قدمه على القمر. وكانت صورة الرجل يسير على القمر تنقل إليك في نفس اللحظة التي يراها المشاهدون في كل أنحاء العالم. وكانت الثورة المعلوماتية التي تقدم للإنسان كل ما يطمح إليه من معلومات بمجرد تحريك أزرار الأنترنيت.

حدث تطور كبير في الطباعة، في نقل الأبحاث والدراسات، في نقل الصور والمعلومات والأخبار، في التجسس على نشاط الدول، حتى العلمي منه، في شن الحروب عن بعد، في التحكم في أجهزة الاتصال بعدوى «الفيروس» الذي يعطل أجهزة العمل، ربما لأعظم دولة في العالم، وقد قام بها شابان مغربيان في مقتبل العمر. ثورة في التعرف على الأمراض واكتشاف لقاح الوقاية ودواء الإصابة. ثورة في عالم المال والأعمال والصناعات، ثورة في نوعية الاستعمار الذي تتحكم فيه الكلمة قبل السلاح، والتعليمات قبل الجنود والإدارات.

ثورة علمية وتقنية ومواصلاتية لا تحقق مصلحة الإنسان كلها، ولكنها تدمر بمقدار ما تنفع وتحطم بمقدار ما تبني.

وتتمثل الألفية الثالثة في بروز حضارة المعلومات. وهذه الحضارة هي التي ستتغلب على حضارة التكنولوجيا.

العالم اليوم يتسارع لأجل الحصول على المعلومة المفيدة في أقرب وقت وبتكلفة محتملة. السباق في عصر المعلومات تعجز الدول الفقيرة والمتخلفة علميا كالمغرب عن مسايرته ويتسبب قريبا في مشاكل عويصة لدى هذه الدول.

من المظاهر الإيجابية لعصر المعلوماتية أن العمليات الجراحية أصبحت تنجز عن بعد بحيث يتابع جراح في نيويورك عملية تقع في المغرب مباشرة ويعطي تعليماته للجراح المحلي.

ميلاد وفكر وممارسة

- 1 -

لا يذكر أحد ساعة ميلاده، ولا المكان الذي رأى فيه النور لأول مرة في حياته، إلا حينما يذكره الذاكرون أو تسجل هذا التاريخ الحالة المدنية أو الورقة الوطنية، ويبقى مع ذلك حديث الذاكرة الورقية، لا حديث الذاكرة الإنسانية.

في حياة الإنسان كثير من الأحداث، تعتبر نقلة نوعية في عمره، إن لم تكن ميلادا جديدا يمنحه حياة جديدة. ينغمر في هذه الحياة. وقد لا تسعفه الذاكرة بلحظة ميلاده الجديدة، وقد لا تكون ذات أهمية بالنسبة إليه، فهو يعيش الحياة دون أن يبحث لها عن بداية، ولا يأمل أن يعرف لها نهاية.

كثيرون وجدوا أنفسهم في غمرة العمل الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو العلمي. متى بدأت مسيرتهم ؟ سؤال لا يعنون بإلقائه على أنفسهم. وقد لا يهمهم ذلك، ولو ألقوه لما وجدوا جوابا جاهزا يغني فضولهم التاريخي.

الأمر يختلف معي بعض الاختلاف. فقد تساءلت، عدة تموت. وأنا في غمرة العمل السياسي : «- متى ولدت سياسيا...؟»

أذكر الحادث كما لو أنه وقع بالأمس، الذاكرة لا تموت ... تلك تجربتي في المراحل الأساسية التي مرت بحياتي. أحيانا تفيض سجيتي في الحديث، كما يقال، وأتحدث لزوجتي أو أبنائي عن أحداث طواها التاريخ قبل عقود، ولكنها تتداعى في الذاكرة بكل تفاصيلها الدقيقة. وقد أستغرب لنفسي، وأنا أحيانا

أتساءل هل صليت ثلاثا أو أربعا...؟ ولكن القضية علميا لا غرابة فيها : أحداث الطفولة والشباب تدخل خزّان الذاكرة لتقفل أبوابه فلا تفلت أبدا، كما شرح أحد الأطباء النفسيين. ولذلك تجدني أذكر جيدا اليوم الأول الذي انتميت فيه سياسيا بكل تفاصيله.

كان ذلك في يوم من أيام صيف 1930. وكان من عادة والدي رحمه الله أن يصحبني معه إلى الصلاة ؛ ورث ذلك عن والده - جدي - الذي كان يمسك بيدي قبل ظهر يوم الجمعة، وأنا طفل صغير، ليأمرني بالتوضؤ، ثم نقصد المسجد لنؤدي صلاة الجمعة في جامع القرويين. كنت أشعر بسعادة غامرة مع جدي ثم مع والدي وأنا أصطحبهما إلى جامع القرويين.

لا تكاد تواتيني فرصة في المدينة لأشهد تجمعا، في شبه مظاهرة، من نوع التجمع الذي يعرفه جامع القرويين ظهر يوم الجمعة. لذلك كنت أسعد بحضوري هذا التجمع الحافل أكثر مما أسعد، ربما، بالصلاة. ولو أني كنت حفيا بها، أشد ما يكون الاحتفاء، لأنها سبيلي إلى الجنة...

وليس غريبا أن أفكر في الجنة وأنا بعد طفل، وأن أعتبر الصلاة سبيلي إليها، مع أن الأطفال المسلمين يدخلون الجنة دون حساب ولا عقاب، ولو لم يكونوا من المصلين.

في اليوم القائظ ذاك من أيام فاس اللاهبة - ولم يكن يوم جمعة - أخذني والدي ظهرا معه إلى الجامع، وكان حافلا بالمصلين، على غير عادة في غير أيام الجمعة. بعد الصلاة انطلقت أصوات جهورية عالية من كل ركن :

- «يا لطيف... يا لطيف... نسألك اللطف فيما جرت به المقادر. ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر».

لم أفهم مضمون الكلمات والدعاء الذي تردد مئات المرات. ولم أدرك المناسبة، ولكني شعرت بتأثر طفلي لعله بلغ حد القشعريرة. قلت لنفسي، وأنا أحاول أن أردد مع الهاتفين دون أن أحفظ الدعاء كاملا : «ما من شك أن هناك حدثا عظيما غير عادي استدعى هذا التظاهر الجماهري بدعاء لم أسمع بجزء منه قط إلا عندما تحدث كارثة. ترى ماذا قد يكون حدث مما روع الجماهير -

وجموع المصلين كانت تبدو لي جماهير حاشدة - حتى تنادوا بسؤال اللطيف : ألا يفرق بيننا وبين إخواننا البرابر ؟...»

لم أدرك مفهوم : «إخواننا البرابر...» ولا فهمت معنى «التفرقة بيننا وبين إخواننا...» غير أن مائة سؤال وسؤال قفزت إلى ذهني، والحماس يأخذ مني مأخذه، وأنا أنشد مع المنشدين، الذين يرتفع صوتهم كلما واصلوا نشيدهم. إلتفت إلى والدي، فإذا به ينشد خاشعا بحماس غير ذي صوت مرتفع. وكان رحمه الله متحفظا كثير الحياء، يتحدث بصوت هادئ، هامس لا يأخذ منه الحماس أو الانفعال مأخذه، حتى في القضايا التي تثير الأعصاب. قد ترتسم على وجهه ابتسامة كأنه يعبر بها عن انفعال مكتوم، أو يطفئ بها جمر غضب لا يريده أن ينفجر.

وجدته ينشد مع المنشدين في حماس غير ذي انفعال، وفي تأثر خاشع كأنه يصلي. انتقل هذا الجو الروحاني إلى نفسي دون أن أعرف ماذا ؟ ولماذا ؟

توقف الداعون في صخب من دعائهم بعد وقت غير قليل من هيمنة روحانية على جموع المصلين الداعين في الجامع. وخرجنا في ازدحام تعرفه بوابات الجامع عندما يكتظ بالمصلين. والدي يمسك بيدي حتى لا أضيع وسط الجماهير المتدافعة. وما كدنا نتخلص من ازدحام الباب حتى تطلع إلي في جدية وصرامة : «لا تتخلف قط في مثل هذه الساعة من أن تقصد جامع القرويين لتصلي وتدعو باسم اللطيف مع الداعين...»

لم أجرأ على أن أسأل : ماذا ؟ ولماذا ؟ لم هذا الدعاء الجماعي باسم اللطيف. دائما أتحاشى عن السؤال، إذا كان في استطاعتي أن أدرك الجواب بنفسي. النشيد يتضرع إلى الله، اللطيف ألا يفرق بيننا وبين إخواننا البرابر، سأصل إلى مفهوم هذا التضرع دون أن أسأل والدي، وقد كنت أخشى أن يظن بي قلة إدراك أو جهلا بما تدركه الجماهير المحتشدة في الجامع.

منذ يومئذ، وأنا أحضر صلاة الظهر وأنشد مع المنشدين بحماس يزداد يوميا. أنغمر داخل المسجد - وقد كنت أجلس في الأطراف - حتى أقترب من المجموعة التي تقود التظاهرة. لم أتعرف إلى أي منهم، غير أني شعرت بالقرب،

وقد بدأت أدرك مفهوم الدعاء، والحادث العظيم وراء هذا التجمع الكبير. أدركت شيئا آخر ذا أهمية كبرى، هو أن التجمع غير عادي والتضرع والدعاء عمل عدائي ضد ممارسة استعمارية، قامت بها إدارة الحماية، يتلخص في أنها تفرق بين عنصري السكان، وأن عملها هذا له صلة بوحدة الوطن وبالدين. وذلك ما دفع الجماهير المتجمعة للالتجاء إلى اللطيف ليلطف بما جرت به المقادر.

استمر التظاهر بضعة أيام قد تكون أسبوعا أو أكثر قليلا. ثم حدث تطور في التجمع الكبير حينما تجمع المنشدون بعد النهاية حول شباب تناوبوا على الخطابة وسط المسجد، لم يسبق لي أن عرفت أحدهم، ليشرحوا الشعار وليتحدث بعضهم عن «الظهير البربري» ودلالاته في التفريق بين المسلمين الذين يجمع بينهم الوطن إلى جانب الإسلام[1].

ازددت إدراكا بموضوع التجمع ونشيد التضرع، وفهمت جيدا لماذا أوصاني والدي بأن لا أتأخر عن المشاركة يوميا في قراءة اللطيف وإنشاد نشيد التضرع.

لم يكد يتكرر هذا التطور فيخطب الشباب وسط الجموع الصاخبة حتى أحاطت شرطة الباشا، حاكم المدينة، بأبواب المسجد وعددها أحد عشر بابا، وامتدت أيدي «المقدمين» منهم إلى الشبان الذين قادوا الحركة - وكانوا مراقبين من قبل- الذين خطبوا منهم والذين لم يخطبوا، وسيقدمون، بعد أن تفرق التجمع إلى «دار الباشا» وتعني المحكمة التي يصدر فيها الباشا أحكامه المدنية والجنائية والتجارية، وإدارة شؤون المدينة في آن واحد.

والباشا عادة لا يصدر أحكامه بعد تحقيق قضائي أو على أساس تقرير أو بحث من النائب العام، ولكن أحكامه جاهزة يوحي له بها المراقب المدني الفرنسي، وهو شخصية تنفيذ للحاكم العسكري للمدينة. أما إذا كان في القضايا العامة مخالفات وجنح وجنايات، فلعل للسلطة الفرنسية الثقة الكاملة في «عدالة» الباشا، وهي عدالة لم تكن في حاجة إلى قوانين أو مرافعات أو نائب الدولة للاتهام أو مرافعات الدفاع، وإنما هي أحكام تصدر حسب مزاج الباشا. أحكام لا تقبل الاستئناف ولا النقض ولا المراجعة، ولا تأجيل التنفيذ. وقد تقبل

1 - صدر الظهير البربري يوم 16 مايو 1930 وتم إلغاؤه في أول حكومة مغربية بعد الاستقلال على يد عبد الكريم بن جلون وزير العدل.

«الشفاعة» أو «التشفع» تمارسه جماعة من الشرفاء في صديق شريف أو محب الشرفاء.

الباشا، واسمه محمد البغدادي، كان من قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي ضد المقاومة المغربية في الأطلس والريف. وقد «أبلى البلاء الحسن» في حرب الريف ضد الزعيم محمد ابن عبد الكريم الخطابي والمجاهدين[2].

بدوي كان في شبابه من المتطوعين أو المجندين من قبيلته في جيش الاحتلال، وكان جزاؤه بعد أن لم يعد صالحا للقتال - أن أصبح حاكما لمدينة فاس. واختياره لهذا المنصب الرئيسي والهام، ولمدينة فاس بالذات، كان إرهابا لسكان المدينة التي عاش فيها المستعمرون وجنودهم أيامهم الدامية خلال أبريل 1912[3].

كان يحكم المدينة، عمليا، إيدوار بريمون جنرال في الجيش الفرنسي ولفيف من الضباط العسكريين والمدنيين في إدارته الفرنسية. يقابله من الجانب المغربي، الباشا، الذي يهتم بجانب من الأمن داخل المدينة القديمة، ويمارس قضايا الأحكام المدنية، وفصل النزاعات بين السكان ونشر الرعب بينهم. واسمه وحده يبعث الرعب بين جوانب السكان.

لا أحتاج أن أؤكد أن الباشا كان أميا، ولكنه كان ذا خبرة بشؤون المدينة ووضعيتها الاجتماعية، وذا خبرة بالقضايا والنزاعات التجارية خاصة. وكان يعرف أعيان المدينة وطبقتها المتوسطة. وله شبكة استخبارية مهمة يستخدم فيها العسس[4] وكثيرا من المخبرين السريين الذين يتابعون تحركات السكان ونشاطهم الاقتصادي، وأحاديثهم السياسية انطلاقا من حرب الريف، التي اقتربت معاركها من فاس، حتى أصبحت مهددة باحتلال القيادة العسكرية الريفية. وما من شك في أن صلته بحرب الريف جعلته يحذر من أن تكون آثارها وذكرياتها ما تزال تعيش في فكر رجال المدينة وشيوخها. ولذلك أختير باشا

2 - وقد سمعت محمد بن عبد الكريم الخطابي، بعد سنة واحدة، يثني على شجاعة ودهاء محمد البغدادي في الحرب ضده، ويصفه بالجنرال الكبير.

3 - شخصية الباشا جديرة للتعرف عليها من خلال كتاب «الباشا الجندي، حياة محمد البغدادي» ألفه بوشتى والزهراء البغدادي (أبناء أخ الباشا) وكرستيان ريشار، ونشر في باريس سنة 1936.

4 - شرطة المدينة.

لخبرته بميول سكان فاس أثناء حرب الريف، ومنذ ثورة أبريل. ولأنه بدوي صارم لا يتمتع عقله بنبضة علم أو قانون قد تقف دون ممارسة جائرة ظالمة في حكم المدينة لصالح السلطة الاستعمارية.

- 2 -

حينما عرضت عليه المجموعة القيادية للحركة التي رجت أركان جامع القرويين، بعد أن عاش هذا الجامع هدوء منذ أيام فاس الدامية، كان تقديمهم للمحاكمة مسبوقا، ولا شك، بتقرير - ربما كان شفويا - من السلطة الفرنسية العسكرية العليا، بأن حركة هؤلاء الشبان تبدأ باللطيف، واقتران الدعاء باستمرار الارتباط بإخواننا البرابر، وعدم التفريق بين العرب والبربر...

كل ذلك يعني تمردا جديدا من طائفة من الشبان ضد ممارسات السلطة الحاكمة. ربما كان التقرير قد حمل للباشا أن مثل هذه الظاهرة حدثت في مدينتين أخريين : سلا والرباط، وأن سلطة الحماية الحاكمة قمعت هذا التمرد في المدينتين، ويجب أن تقمع في فاس التي قد يكون للتمرد فيها أبعاده التي تذكر بأحداث دامية عرفتها المدينة قبل أقل من عقدين من السنين. ويذكر بالأثر غير المريح الذي كان لحرب الريف في المدينة.

كان الباشا كفيلا بقمع هذه الحركة في مهدها. فهو الوصي على أمن المدينة، الكفيل بإرغام سكانها على الطاعة والانضباط، ولم يكن في حاجة إلى من يوحي له بمواجهة الشباب بأقصى العقوبات حتى يستريح المخزن[5] من إثارة متاعب للحكم أو اضطراب بين السكان.

كانت الأحكام ضد المتهمين واضحة في فكر الباشا.

- ابن عتروس، آرى الماعون...

نطقها بصوت سلطوي ينبض بكثير من الشماتة.

5 - السلطة الحاكمة.

و«ابن عتروس» هذا، رجل قوي في ريعان رجولته يلبس ملابس مخزنية – عادة قفطان ملون تكسوه منصورية – دفينة – شفافة يتحزم بحزام حريري يرتدي سلهاما، تعلو رأسه شاشية حمراء مقببة. أذكر أن وجهه كان جميلا بشوشا ضاحكا تحيط بعارضيه لحية مدببة عند ذقنه، تخالط شعرات بيضاء سوادها. يتحرك كما لو كان ابن العشرين – ولعله كان قد بلغ الخمسين– يقف بباب غرفة الأحكام التي يتربع الباشا في وسطها. «قبة» واسعة على الطراز المغربي لا توحي بمحكمة قضاء ولا بغرفة إدارة. ليس أمام الباشا «القاضي» فيها مكتب ولا ملفات ولا أدوات ولا أقلام... «ابن عتروس» هو رجل التنفيذ لأحكام الباشا. وحينما يأمره بإحضار «الماعون»، يفهم الرجل من كثرة ما مارس : إحضار الأسواط الجلدية المعلقة على جدار البهو المحاذي للغرفة. ويفهم ابن عتروس، من كثرة ما مارس، أن المحكوم عليهم سيجلدون دون مناقشة ولا محاكمة. افترت أسنانه المتهاوية – تتوسطها إحداها مذهبة – عن ابتسامة الفوز بصيد ثمين... طاف الزبانية، المخازنية[6]، بالثلة من شباب المدينة. يمسك اثنان من كل منهم بضحية فيلقون به أرضا بعنف على وجهه، يمسك أحدهما بيديه والآخر بقدميه. ويشرع ابن عتروس في استخدام السياط الجلدية القاسية، يجلد بها ظهر الضحية ومؤخرته وقدميه. والباشا يشاهد أو يشغل نفسه بحديث مع عون من أعوانه، أو صديق من أصدقائه، أو يدق بأصابعه على حق النشوق ليستنشق بـ «تنفيحته» الجبلية. حتى إذا شعر بأن العذاب بلغ بالضحية أشده، هتف بنفس الصوت الحافل بالنقمة : «آلعفو[7]...»

يتوقف الجلاد لحظات في انتظار الضحية الثانية لتنال نصيبها من العذاب بالجلد قد يكون أكثر أو أقل قبل أن يجهر الباشا : آلعفو...

تتم عملية التعذيب بالسياط في ظل القوانين التي كان يطبق بعضها على المغرب، وفي احتفال يحضره كثير من المشاهدين الذين يدخل بعضهم، دار بوعلي – وهي المحكمة مسرح العمليات – ليشهد المشهد المريع، وليكون حديث المجالس بين المواطنين في المدينة.

6 - أعوان السلطة الحاكمة.

7 - الكلمة تعني : عفونا عنه.

لعله لأول مرة في تاريخ «دار بوعلي» وقعت بين يدي الجلاد طائفة من شباب فاس من طلبة القرويين وخريجيها وطلبة الدراسات العليا في باريس. كانوا - فيما أحسب - عشرة أذكر منهم : عبدالعزيز بن إدريس، الهاشمي الفيلالي، ومحمد بن الحسن الوزاني، وعبد السلام الوزاني، وعبد الحميد الصفريوي... ومن «دار بوعلي» إلى السجن. أبعد كل من المعتقلين لاحقا إلى قرية مهجورة من قرى المغرب تحت الإقامة الإجبارية.

صدر الأمر بمنع التجمع لقراءة اللطيف بعد صلاة الظهر من كل يوم. لا أدري ما إذا كان الإرهاب الباشوي صرف الجماهير عن التردد على المسجد وقراءة اللطيف، أم غياب القيادة أوقف التظاهرة الكبرى؟ وقد شارك في هذه التظاهرة كل شرائح المجتمع في فاس. وكان ممن افتتح قراءة اللطيف بعد التحذير السيد الحاج العربي بوعياد أحد الوجهاء والتجار الكبار في المدينة كما كان ممن اعتقل مع المعتقلين السيد الحاج عبد السلام الحلو أحد الوجهاء وكبار التجار أيضا. وسنعرف أن العلماء شاركوا باسم محمد بن القرشي من كبار العلماء علما وسنا.

لم أتخلف عن صلاة الظهر في المسجد في انتظار أن تعود الحيوية للمصلين للجهر باللطيف، حتى إذا كان يوم غير بعيد من يوم العذاب المهين، وقف شاب يخطب بعد صلاة الظهر، تجمع حوله كثير من المصلين، أحاطت به كوكبة من شرطة المدينة بثيابها المدنية، أمسكت به بعد أن حاولت منعه من إكمال خطابه، ساقته وسط جموع الحاضرين. ظل وهو يقاد إلى مصيره يتحدث - وكأنه يخطب - إلى جموع المشاهدين الذين يتابعون المشهد في حياد آسف. كان يحثهم - وهو يستعمل كلمة «يا إخواني» - على مقاومة الظهير البربري. كان هذا الشاب المناضل الذي اخترق منفردا طوق الصمت هو الطالب أحمد الوزاني. كان مصيره السجن والإبعاد كزملائه الذين لم يحظ بأن يكون في صحبتهم يوم العذاب الأكبر.

- 3 -

الظهير البربري بداية مرحلة في تاريخ المغرب، أعربت فيه الحركة الوطنية التي كانت تمارس نشاطها في شبه السر عن وجودها بمواجهة صريحة

لبرنامج سياسي. بدأت الإدارة الفرنسية تفكر فيه منذ سنة 1914، لم يتبلور البرنامج في عهد المرشال ليوطي[8] لأنه كان يخشى على نظام الحماية أن يثير ضده الجماهير الشعبية. أخذ الدرس من المقاومة العسكرية الضارية في الأطلس والريف. ما من شك في أنه كان يطبق البرنامج الاستعماري الخطير دون ظهير، حذرا من إثارة الشعب.

كان ليوطي إلى جانب دهائه، يدرس نفسية الشعوب، سواء حينما كان ضابطا، برتبة جنرال في الجزائر أو حينما دخل المغرب غازيا وعين مقيما عاما، وقد تحلى برتبة مرشال فرنسا. ومن الجزائر احتل ليوطي باسم الجيش الفرنسي جزء من صحراء المغرب الشرقية التي ضمت إلى الجزائر، ومن الأقاليم التي احتلها إقليم توات والساورة وتيدكلت وتندوف[9].

بعد أن نقل المرشال ليوطي من منصب الإقامة العامة بدعوى فشله في حرب الريف، وكان غريمه المرشال بيتان[10] وراء عزله من البلاد التي كان يعتبرها من صنع يده، حتى ليزعم أنه الفاتح الثاني بعد المولى إدريس[11].

8 - Louis Hubert Lyautey، المقيم العام الأول، وقد شغل منصب العامل العسكري من 4 غشت 1907 إلى 28 أبريل 1912 قبل أن يتولى الإقامة العامة إلى غاية 25 غشت 1925. دامت ولاية ليوطي 13 سنة ونيف، وهي أطول مدة لخمسة عشر مقيما عاما تناوبوا على المغرب طيلة مدة الحماية (43 سنة) مع العلم أنه تولى وزارة الحرب الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى لمدة أربعة أشهر (16 دجنبر 1916 إلى 7 أبريل 1917)، عوّضه كمقيم عام خلالها الجنرال هنري كورو Henri Gouraud وهو يعتبر المقيم العام الثاني ليعود ليوطي بعد ذلك إلى المغرب.

9 - كتبت عدة مؤلفات ورسائل جامعية عن ليوطي وخاصة عن تجربته المغربية أذكر من بينها «ليوطي» لهيرفي دوشاريت وزير خارجية فرنسا في عهد جاك شيراك، والذي صدر في باريس سنة 1997.

10 - تولى Pétain قيادة الحرب الاستعمارية ضد محمد بن عبد الكريم الخطابي. خلفا للمرشال ليوطي بعد الهزائم التي ألحقها الخطابي بالجيش الفرنسي. وقد أرسلته الحكومة الفرنسية إلى الجبهة للتفتيش وتقديم تقرير عن الوضعية العسكرية فكان تقريره ضد سياسية ليوطي. والمنافسة بينهما كانت قوية وقد سبب التقرير عزل ليوطي من قيادة الجيش ومن الإقامة العامة بالرباط. وكان المرشال بيتان هو الذي استسلمت فرنسا على يده إلى الجيش الألماني المنتصر في الحرب العالمية الثانية سنة 1940.

11 - أوصى ليوطي بأن يدفن في المغرب. وقد نقل جثمانه سنة بعد وفاته من فرنسا إلى الرباط، ودفن في ضريح بالقرب من الاقامة العامة. ولكنه نقل إلى فرنسا في أبريل سنة 1961 بعد أن قضى 26 سنة في المغرب، ودفن في قصر الأنفاليد الذي يؤوي كبار العظماء الذين خدموا فرنسا. أمثال نابليون، فوبان وفوش. وقد أبنه الجنرال دكول وختم كلمته قائلا: «ليوطي لازال يخدم فرنسا رغم انتقاله إلى دار البقاء». كما نصب له تمثال في أكبر ميدان بالدار البيضاء حاولت المقاومة نسفه، ونقل هو الآخر إلى ميدان داخل بناية القنصلية الفرنسية في الدار البيضاء. وسميت ثانوية باسمه في عهد الحماية وتحول إسمها إلى ثانوية محمد الخامس وقد لقبت ثانوية تابعة للبعثة الفرنسية باسمه لاحقا.

كان المارشال يتبع في سياسته منهجا حكيما، يحاول أن يترضى المواطنين في البادية على الأخص، ليجند شبابهم في الحرب ولو بتوفير الطعام أو السكر في سنوات الجفاف، ويحاول أن يبدو صديقا للسلطان ولأعيان المدن. ويحرص إذا زار فاس مثلا أن يقف على باب ضريح منشئ المدينة، مولاي إدريس، ويمد عتره الولي بهبة مالية. وتقول الأسطورة : إنه أوحى إلى أحد المتملقين ينتسب إلى العائلة الادريسية أن يطلب إليه التشرف بالدخول إلى العتبة الشريفة المقدسة، ولكنه امتنع. فهو مسيحي، ولا يود أن يجرح مشاعر المسلمين بدخول المسجد، الضريح المقدس. حسب بذلك أنه زاد في ولاء سكان مدينة فاس له. وتقول الأسطورة أيضا - وكان ليوطي يمارس السياسة بالأسطورة أيضا - فيزعم أتباعه أنه أسلم سرا وحسن إسلامه...؟

الظهير البربري صدر سنة واحدة من بداية عهد لوسيان سان[12].

أتيح لي أن أتعرف على مضمون النشيد الذي رددته آلاف الجماهير في القرويين. قرأت عنه وأنا في بداية خروجي من عزلة الأمية، وتحدث إلينا عنه أستاذنا عبدالعزيز بن إدريس بعد أن أفرج عنه، وقد غابت عنا دروسه منذ يوم العذاب الأكبر. الظهير البربري كان يهدف إلى تقسيم المغرب إلى عنصري سكانه : القسم الأمازيغي البربري يفصل إداريا وقضائيا وتعليميا، تمهيدا لفصله عقائديا ودينيا عن القسم العربي. تأسست مجموعة من الكنائس في المناطق التي يكثر سكانها من الأمازيغيين. ولذلك تبذل كل الجهود الإدارية والعسكرية لمنع تساكن أحد العنصرين مع الآخر، أو ربط الصلة العائلية، المصاهرة مثلا، بين من تعتبرهم الإدارة عربا أو بربرا...

خطورة هذا البرنامج الاستعماري وأبعاده الوطنية والعقدية والقضائية والدينية هي التي أثارت النخبة الوطنية الواعية ففجرت النضال الجماهيري ضد السياسة الإستعمارية الفرنسية انطلاقا مما سمته السياسة البربرية. ومع كل خطورة هذا الظهير في القضاء على الوحدة الوطنية، فقد وجد من يزعم،

12 - Lucien Saint، المقيم العام الرابع، تولى مهمته من 2 يناير 1929 إلى 14 شتنبر 1933 لمدة أربع سنوات وتسعة شهر.

بعد حوالي ثمانين سنة من إعلانه، أن الذين قاوموا الظهير كانوا مخطئين لأنه كان في صالح الأمازيغ[13].

إحساسي الوطني والسياسي ابتدأ مع هذه النقلة النوعية التي عرفها المغرب. معها بدأت أدرك أن المغرب يخضع لحكم أجنبي عسكري وإداري وتعليمي. وبدأت أدرك أن مقاومة هذا النظام، ابتداء من الشكل البدائي بقراءة اللطيف في مساجد المدن الأساس، عمل مقدس يجب أن تقوم به جماهير المغرب في المدن والقرى. وبدأت أدرك لماذا كان زملائي ، أكبر سنا، في المسيد[14]، يحذرونني من أن أجهر باسمي لأنه كان يتفق مع اسم ثائر كبير على النظام انطلاقا من الريف. وما كنت يومها أعرف عن الريف حتى الاسم، ولا عن ثورة ابن عبد الكريم، والحرب التي سيكون لي معها درس في وعيي السياسي الذي ولد في القرويين، وأنا أنشد مع آلاف الأصوات المنشدة : «اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادر، ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البربر...».

- 4 -

في بداية صلتي بالتعليم لم يلبث والدي أن نقلني من المسيد إلى المدرسة.

المسيد اصطلاح معروف في البيئة المغربية. لا يكاد طفل يضيق والداه «بشقاوته» حتى يمسك به والده أو والدته إلى المسيد، إن كان في استطاعتهما أن يدفعا - «حق الأربعاء» [15] ويحفظه الآيات القصار من القرآن إن كانت به قابلية للحفظ. أما إذا كان «مشمعا»[16] فحسب المسيد أنه أراح عائلته من متاعبه إلى أن يبلغ التاسعة أو العاشرة فيلحق بعمل يتعلم منه صنعة أو يتلقفه الشارع ليصبح من أبنائه.

البادية والقرى الكبيرة والمدن الصغيرة كانت - فيما أحسب- تعنى بالمسيد وتعليم الأطفال في مستوى المديقة، أو أكثر قليلا. الوافدون منها على

13 - أعلن المحجوبي أحرضان أن الظهير كان قد كرس «العرف»، أي سيادة الحكم بالتقاليد بدل القانون، وإلغاء الظهير في أوائل الاستقلال كان قضاء على التقاليد في نظره.

14 - المدرسة القرآنية.

15 - أجرة الفقيه الذي يعلمه القراءة والكتابة.

16 - بليدا.

جامع - كلية - القرويين والجوامع الأخرى في المدن التي تعنى بالتعليم الإسلامي، لم يكونوا أقل من الوافدين من المدينة نفسها أغلبهم يحفظون القرآن. العناية بفقيه -المسيد- كانت أكثر حتى إنه ليعيش في ظروف أحسن من سكان القرية.

- 5 -

الذاكرة لا تسعفني بذكريات وافرة عن مسيد الحي الذي ابتدأت فيه تعلم القراءة والكتابة، وحفظ آيات من القرآن. فقد نقلني والدي إلى مدرسة «سيدي بناني» وقد كان يشرف على هذه المؤسسة الحرة مع ثلة من المتطوعين لعلهم تخلوا جميعا عن المدرسة وبقي وحده. أذكر أني شهدت في أيامي الأولى حركة احتفالية لامتحانات كبار التلاميذ الذين حفظوا القرآن... وتعلموا ما تيسر من دروس علوم العربية والشريعة - الفقه والتوحيد- وأن لهم أن ينتقلوا إلى القرويين.

المدرسة اصطلاح جديد في البيئة التي كنت أعيش فيها، ولو أن اسم المدرسة كان يطلق في تاريخ المغرب على المؤسسة التي يتعلم فيها الطلبة ويقيمون فيها سنوات دراستهم. وعرفت المدن الكبرى عددا من هذه المدارس منسوبة إلى الدولة المرينية أو إلى الملك الذي أمر ببنائها، وعرفت مدينة فاس بعض المدارس بالمفهوم العصري التي كان الفكر الوطني وراء إنشائها. ألغيت بعضها من الإدارة الفرنسية فأقفلت المدرسة الناصرية، التي كان يشرف عليها علميا الفقيه محمد غازي. وأبعد هذا الرجل الذي سيصبح من زعماء الحركة الوطنية إلى مدينة مكناس، أملا في أن تنتهي المدرسة برحيله عنها. وتدخل الشيخ عبد الحي الكتاني[17] مأمورا من إدارة الأمور الأهلية الفرنسية، حتى تلقى مدرسة سيدي بناني مصير الناصرية. آذى والدي، الحاج أحمد غلاب، باعتباره المشرف على المدرسة فلطمه لطمة موجعة، كانت جوابا عن تمسكه بالمدرسة.

17 - شيخ الطريقة الكتانية. وقد قتل المولى عبد الحفيظ أخاه محمد الكتاني، وأصبح عبد الحي عدوا للعائلة الملكية وذيلا للاستعمار. استغله الفرنسيون ضد الوطنيين وضد مصلحة البلاد واستقلالها وكان يهيئون له الفرص للتجول في القبائل باعتباره شيخ طريقة حيث يبتز سكانها لمصلحته الخاصة. كانت له أخلاق سيئة وهرب إلى فرنسا عند استقلال المغرب. كان الكتاني يتوفر على مكتبة مهمة أسسها بنهب المؤسسات الثقافية والتاريخية عند زياراته المختلفة لأقاليم المغرب. وقد استرجعت الدولة هذا التراث وجمعته في إطار المكتبة الملكية.

غير أنه كان رحمه الله من الصبر والتحمل واللياقة ما مكنه من المحافظة على المدرسة، رغم الإذاية الذاتية المهينة.

إنشاء المدارس الحرة لتعليم أبناء المواطنين المغاربة كان خطة إتبعها الوطنيون في بداية نشأة الحركة. كانت هذه المدارس تسد بعض الفراغ الذي يتركه التعليم الإداري الفرنسي. كانت مدارس الإدارة من القلة بحيث لا تعدو مدرستين اثنتين في المدن الكبرى، وثلاث مدارس أو أربع إعداديات في فاس ومراكش والرباط والدار البيضاء. وكان الوطنيون يتشبثون بمدارس عربية اللغة، مغربية . بدأت قليلة في بعض المدن، ثم انتشرت مع تطور الحركة حتى فاقت التعليم الرسمي في عدد خريجيها، اعتبرتها الإدارة الفرنسية نشاطا معاديا لسياسة الحماية، فطاردتها بالإقفال والعقاب ولكنها انتصرت في النهاية، حتى انشئت في كل مدينة أو قرية وصلتها الحركة الوطنية. وكانت المدرسة هي بداية العمل الوطني.

في المدرسة بدأت مداركي تتفتح على يد علماء من القرويين يعلموننا مبادئ علوم العربية وعلوم الشريعة. ولم يلبث أن وفد على المدرسة عبد العزيز بن إدريس، أستاذ جديد اختص بتعليم العربية والحساب، وتاريخ المغرب. تفتحت آفاقي التعليمية على يد هذا الأستاذ، وأكثر من ذلك تفتحت آفاقي الوطنية. كان لا يلبث أن يتحرر من المنهج والبرنامج ليتحدث لنا بطريق مباشر وغير مباشر عن قضايا وطنية، عن الوجود الاستعماري في المغرب والجزائر، عن الحرب الريفية – أدركت من حديثه لماذا كان زملائي يحذرونني من إعلان اسمي الذي يتفق مع اسم بطل الحرب الريفية – حتى إذا عاد عبد العزيز من منفاه بعد يوم العذاب الأكبر، جلست إليه أسأله عن المنفى، ولماذا نفي – مع زملائه – وكيف كان يعيش بعيدا عن أهله وعمله. كانت أحاديثه المقتضبة دروسا عميقة ساهمت في انتمائي الجديد كوطني متحمس بدأ فكره يتجه سياسيا.

كان فضاء المدينة يوحي بالكثير للفكر الوطني السياسي. كنا نفتح أعيننا في الصباح استعدادا للالتحاق بالمدرسة، فنسمع من بعيد نشيدا عسكريا تعزفه فرق الاحتلال الرابضة على مشارف المدينة. تنفذ إلينا أنغام الموسيقى العسكرية من بعيد، وكأنها تؤكد بأن المدينة في قبضة الاحتلال. بدأت أشعر بالهوان من

خلال أنغام تنفذ إلينا من برج الكرامة الوطنية. وأحسب أن الذين كانت تنفذ إلى آذانهم فتمس كرامتهم من سكان المدينة قليلون. إعتاد سكان المدينة على المرور لبرج النور حيث تعسكر إحدى فرق الاحتلال، من المجندين الأفارقة على الأخص، ويشاهدوا حركات تدريبها، ويستمعوا إلى موسيقاها فيعتبرون كل ذلك من طبيعة الاحتلال. يسخر بعضهم - همسا - من المجندين ثم يواصلون مسيرتهم...

أمر ببعض أحياء المدينة فيقال لي : «هذه دار الجنرال»... يشار بكلمة الجنرال إلى الحاكم العسكري للمدينة. دار متميزة هي نفس إدارة الأعمال السياسية والعسكرية والإدارية، فهو الحاكم الذي يهيمن على المدينة بمختلف أبعاد الحماية - دار أنيقة تحرسها ثلة من الجنود الفرنسيين - لم أتعرف على أسرارها إلا حينما شاهدت الجنرال «بلان» ينزل من سيارته بقبعته المحلاة بخيوط ذهبية وبذلته العسكرية الفاخرة تزين صدره عدد من الأوسمة، يتوسطها وسام الجنرالية. وما أظن أحدا من المواطنين كانت له صلة بهذه الدار إلا بعض المتعاونين من الأعيان الذين يدعون إلى الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي - يوم 14 يوليوز من كل سنة - كل أسرار الاحتلال كانت تتحرك في هذه الدار. حتى منع سكان الحي من أن يملكوا ديكة في منازلهم. وكان من عادة بعض السكان الميسورين أن تكون بمنزلهم حظيرة دجاج يأكلون منها عند الحاجة. يمنع الجنرال السكان بقرار إداري أن يملكوا ديكا، لأن صيحاته تزعجه في هدوء إدارته[18]، وبهذا المفهوم للحكم الاستعماري، فقد أوحت دار الجنرال بكثير من الكراهية للاحتلال. إزدادت كراهيتي وأنا أمر بإدارات فرنسية هنا وهناك في أرباض المدينة القديمة، وهي إدارات تسير شؤون المواطنين وتحكمهم.

مدن معينة كانت طيلة عهد الحماية تحت الحكم العسكري تمارسه إدارة عسكرية ومدنية تحت إدارة جنرال، منها فاس ومكناس ومراكش والمدن الأطلسية كخنيفرة مثلا.

---

18 - على نحو ما فعل أحمد رضا كديرة بعد الاستقلال حينما سعى إلى منع استعمال مكبر الصوت عند آذان الصلوات، في المسجد القريب من بيته، تلافيا لإزعاج سيادته.

إدارات فرنسية بلغتها وموظفيها. يقبع في ركن من أحد مكاتبها مغربي - أو جزائري في الغالب - ممن ينقلون التعليمات والأوامر للمواطنين أو يمكنونهم من أوراق تجارية أو إدارية، وكلهم كانوا يجهلون الفرنسية.

ما أدري لماذا كانت دار الجنرال والإدارات التابعة لها تهز كياني وتثير غيظي ؟ ولكني كنت أجيب على السؤال الكبير ببساطة كمن يأخذ التفكير الوطني - السياسي من جانبه العاطفي- دون أن يرتقي تفكيره إلى ما تقوم به دار الجنرال، وهذه الإدارة أو تلك من تنظيم شؤون الدولة وفق برنامج نظام الحماية.

كان بودي أن أعرف. ولكني كنت قاصرا عن أن أدرس ماذا يعنيه نظام الحماية، وإن كان تفكيري يتطاول ليلمس أطياف الاستقلال في مفهومه المضبب...

تطور غضبي إلى كراهية لكل ما هو أجنبي فأنا أتميز غيظا لمأدبة غداء أقامها أحد أفراد العائلة لجماعة من الأجانب كان الحديث بينهم فيها بالفرنسية. اعتبرت ذلك انتهاكا لحرمة منزل عمدته هو الوطني الذي يشرف على مدرسة وطنية، الرجل الذي أمسك بيدي وأوصاني ألا أتخلف يوما عن قراءة اللطيف مع الذين يحتجون جهارا على سياسة نظام الحماية. اتضح لي، فيما بعد، أن المدعوين إلى مأدبة الغداء كانوا من موظفي البنك، ومعظمهم من اليهود المغاربة، ولغتهم - كلغة البنك - هي الفرنسية.

كانت مدينة فاس تستقبل في ربيع كل سنة السلطان في زيارة رسمية. وكنت من بين الذين يدفع بهم الفضول إلى مشاهدة موكب السلطان في ساحة «باب المكينة». كان السلطان - في الفترة التي تحدثت عنها - هو «مولاي يوسف»[19] استقبله سكان المدينة عند مقدمه، ثم خلال زيارته لمعرض تجاري كان ينظم في المدينة الجديدة. تتبعت موكب السلطان مرتين، وما أدري لماذا ترك في نفسي انطباعا غير كريم. فهو السلطان الذي يبارك الحماية ويتعاون مع رجالها. ويزور

19 - تولى الملك في سن الثلاثين مباشرة بعد أن عزل ليوطي عبد الحفيظ يوم 12 غشت 1912، بعد أربعة أشهر من توقيعه لعقد الحماية. ولم يستمر في الحكم إلا أربع سنوات. وكان عبد الحفيظ قد ثار على أخيه الأصغر بثلاث سنوات الذي كان سلطانا على المغرب لمدة 14 سنة من 1894، تاريخ وفاة الحسن الأول (7 فبراير 1894)، إلى غشت 1908.

المدينة والمعرض وبجانبه المقيم العام المرشال ليوطي ولم يكن فكري قد تفتح بعد لهذه المفاهيم، ولكنها ارهاصات لميلاد جديد كان القدر يخبئه لي.

الصورة تزداد وضوحا عندما كانت فاس تحتفل بالمقيم العام - ربما سنويا - عند زيارته الرسمية لها. وقد سنها المرشال ليوطي ولعله كان يتعمد هذه الزيارة الحافلة بحيث توازي زيارة السلطان، ولكنها كانت أكثر بهاء وتنظيما وسلطوية وإحتفاء، حتى إن الشوارع والدكاكين- أذكر منها دكان فحام - تزين واجهاتها بثياب مطرزة بألوان الحرير.

شاهدت موكب ليوطي ثم موكب «تيودور ستيغ» المقيم العام الذي خلفه[20]، قبل أن أقاطع مشاهدة هذه الاحتفالات لأني بدأت أشعر بأنها تطعن كرامتي الوطنية.

كان المرشال يزور المدينة في إحتفال عسكري ومدني كبير، ما أظن أنه ينظم مثيله في زيارة أية مدينة أخرى. كانت له ترة مع المدينة - العاصمة التي كتبت تاريخ الدول : الإدريسية والمرينية والعلوية، والتي قادت تاريخ المغرب في فترات حيوية من مسيرته. والتي عرفت بجامعتها العلمية «القرويين» وضريح مؤسسها مولاي إدريس وبالنخبة العالمة التي تؤصل بيعة السلاطين، وقد لا تصح بيعة سلطان إذا لم يبايعه علماء فاس. وكثيرا ما كانوا يمتنعون فيختل النظام أو يعلن السلطان المرشح نفسه الحرب على المدينة الصامدة حتى ينتهي التوتر بانهزام المدينة أو إنهزام السلطان.

كان للمدينة مع المريشال ليوطي تاريخ آخر. فهي المدينة التي وقعت فيها معاهدة الحماية - الحدث الكبير في تاريخ فرنسا والمغرب - وهي المدينة التي قاومت المعاهدة والاحتلال بالأيام الدامية التي كادت تزعزع نظام الحماية. وهي المدينة التي تتحرك سياسيا - ولو في صمت - كما تحركت قبيل الحماية حينما طالبت النخبة فيها السلطان عبد الحفيظ بأن يطرد الأجانب من رحاب المغرب، وإشترطت في وثيقة بيعته أن يكون سلطان المحافظة على الاستقلال، لا

---

20 - Théodore Steeg، المقيم العام الثالث، تولى الإقامة العامة من 4 أكتوبر 1925 (بعد أن أبعد بيتان ليوطي عن الحكم في المغرب عقب فشله في مواجهة محمد بن عبد الكريم الخطابي) إلى 1 يناير 1929 لمدة ثلاث سنوات وثلاث أشهر.

سلطان قبول جيش الاحتلال وتوقيع معاهدة الحماية وبعد الحماية في مجزرة أبريل 1912.

هذه الصورة الثورية عن مدينة فاس هي التي غمرت رأس المرشال ليوطي، وزعزعت إيمانه بمستقبل الحماية. ولذلك كان يحقد على المدينة - على استيحاء - فكان أول ما مارس من سلطة تطبيق الحماية أن نقل العاصمة من المدينة التي لا تؤتمن، والتي يسكنها قوم قادرون على مواجهة السلطة - وطنية كانت أو أجنبية - إلى مدينة الرباط[21].

تحت هذا الهاجس كانت زيارات المرشال ليوطي - والمقيمون من بعده - للمدينة يطبعها مهرجان استعراض العضلات - عسكريا - في الوقت الذي كان يتملق فيه عواطف السكان ويبش في وجوههم ويحتفل بالنخبة المتعلمة في المدارس الفرنسية منهم، ويزور ضريح المولى إدريس مؤسس المدينة، ويترضى أبناءه والمنتمين إليه. وينتهز هذا «الحدث السعيد» - كما فعل المقيمون بعده - ليعقد جلسات مع أعيان المدينة «ليدرس» مشاكلها، ولو أن أيا من مشاكلها وجد حظا له في عهده أو عهد خلفائه. ولكنها السياسة «الأنديجين»[22] كانت تطبع المرشال المكيافلي التفكير والممارسة، والذي كان يعرف كيف يبتسم ابتسامته الجميلة، في شيخوخته، في وجه السكان الذي كان يحذر منهم ويظهر لهم كثيرا من العداء المبطن في قفاز من حرير.

وصلة ليوطي بفاس صلة حب حتى يحكى أنه مرض بالحمى وهو في طريقه من الجزائر إلى المغرب، وفي قلبه احتلال أو الدخول إلى فاس المحتلة. فاشتد عليه المرض وهو في منتصف الطريق عند وصوله إلى إقليم تازة نصحه طبيبه أن يتوقف عن السير أياما إلى أن يشفى. أجاب المريشال : لنواصل السير إلى فاس، ولو كان في مواصلة السير موتي. ولأن يقال مات ليوطي في فاس أهم للتاريخ من أن يقال : مات في تازة.

تجمعت كل هذه الإرهاصات لتطبع ميلادي السياسي بطابع العداء للإستعمار كفتى يتأهب ليخوض معركة سياسية، بدأت مبكرة ولم تنته بعد.

21 - تم نقل العاصمة من فاس إلى الرباط سنة 1914.
22 - الأهلية.

التوعية الوطنية والسياسية

- 1 -

العاطفة تسبق الفكر، في التوجه وربما في اتخاذ القرار، ولعلها تسبق القلب أيضا. فما من قرار اتخذه قلبك أو فكرك إلا كانت القيادة فيه للعاطفة، في الحب والزواج، كما في التوجه المصيري في الحياة. ومن المؤكد أن الفكر يحد من جماح العاطفة، إن ارتأى أنها تجاوزت الحد في استعمال السلطة ولكنه يسند توجهها ويؤكد قراراتها إذا أدرك أنها كانت على حق.

كان اتجاهي الوطني عاطفيا، مر بمرحلة القلب، ثم أخذ طريقه إلى الفكر مبكرا. الطريق، كما مر بنا القول، أخذ مسيرته من المدرسة والأستاذ. ومن عبد العزيز بن إدريس إلى بوشتى الجامعي، ومنه إلى علال الفاسي. كانت مرحلة الدراسة مع علال الفاسي حاسمة في الخروج بالتوجه إلى مرحلة الفكر.

لا أذكر بالضبط بداية الاجتماع في خلية وطنية، ولكني أعرف أن الكتاب كان سبيلا لاجتماع الخلية الأولى. كانت مكتبة الهاشمي الفيلالي في منزله حافلة بالكتب يتفق بعضها مع مستوانا الثقافي. كان فيما علمت يزاوج بين الدراسة وتجارة الكتب في مكتبة متواضعة بحي القرويين. ولكن الطالب لا ينجح في التجارة كما تقول الأسطورة الشعبية : «الفقيه حينما أخذ يتجر في الزيت سقط الفأر فيها».

الهاشمي الفيلالي لم ينجح في التجارة ففضل الدراسة، ونقل ما كانت تحفل به مكتبته التجارية إلى منزله، فأصبح المنزل مكتبة عمومية يقصده مختلف الطلبة. وهم جميعهم شحيحو ذات اليد. وقد يخرج الكتاب من رف المكتبة للقراءة أو المراجعة فلا يعود إلى مكانه. ولا يسأل عنه الهاشمي، فهو كتاب يقرأ، كما كان يحلو له القول.

منطلق هذه المرحلة كان في ثلاث إتجاهات : الكتاب - الخلية - الدروس العلالية. الكتاب في يدنا كان يتنوع تنوع ثقافة تلك المرحلة. كان علال الفاسي وعبد العزيز بن إدريس وبوشتى الجامعي يوجهون طلبتهم إلى كتب محمد عبده ورشيد رضا وشكيب أرسلان بالذات. وكتب هؤلاء كانت تؤصل ثورة فكرية في العقيدة والسياسة على السواء.

كانت النخبة الواعية آنذاك تبشر بالسلفية كسبيل للثورة العقدية والفكرية. فالسلفية لم تكن ارتباطا بالماضي، ولكنها كانت ثورة على الحاضر عن طريق بعث توجهات السلف في فهم الإسلام وممارسة تعاليمه. كانت الخرافة تسيطر على الفكر الديني انطلاقا من بعض «العلماء» والذين يدعمون العلم. وكان الفكر السلفي يتخذ الدرس من ابن تيمية الدمشقي قديما، ومن جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده حديثا. كانت النخبة تنير الأفكار بمثل كتب هؤلاء الرواد، وكتب الكواكبي عن طبائع الاستبداد وقاسم أمين عن تحرير المرأة ثم علي عبد الرازق عن الإسلام ونظام الحكم. وما من شك في أن الكواكبي وقاسم أمين وكتبهما الثورية كانت تصب في هذا التيار. ولذلك كانت الكتب التي تستبد باهتمامي - إلى جانب دواوين الشعر القديم والحديث - كتب هؤلاء كانت بالفعل سبيلي إلى نوع من التمرد الفكري على بعض ما كنت أتابع قراءته ودراسته في القرويين من كتب الفقه والتوحيد وأدبيات اللغة العربية.

من الكتب التي تتسم بالسلفية إلى الكتب السياسية. كانت كتب شكيب أرسلان وفي مقدمتها «حاضر العالم الإسلامي» ذات طابع سياسي. بعضها كان يتناول الاستعمار والقضية المغربية بالذات. ومن ثمة كانت هذه الكتب سبيلا للخروج بالوعي الوطني من المرحلة العاطفية والسلبية إلى المرحلة الفكرية.

منطلقي في عالم الكتب دفع بي إلى ترصد بعض ما يكتب عن المغرب. الحرب الريفية تسربت إلى أقلام بعض المؤلفين في مصر وسوريا. أذكر أن أحد زملائي همس في أذني أنه وقع على كتاب «سري» يؤرخ للحرب الريفية. رجوته أن يعيرني الكتاب. تسترت به تحت جلبابي لأقرأه خفية في المنزل لبضعة أيام ثم عدت به إليه.

توجهت قراءاتي في الصحيفة والمجلة والكتاب إلى الاتجاه التاريخي والسياسي. شغفت بالقراءة عن الثورة الفرنسية مثلا - رغم قلة ما يقرأ عنها آنذاك - عن الحركة الوطنية في مصر منذ معركة أبي قير مع قوات نابليون، عن الحركة الوطنية في سوريا والعراق ضد الاحتلال الفرنسي والانجليزي، عن الحركة الدستورية في تونس ومقاومة الاستعمار الفرنسي.

وكان الشعر الوطني سبيلنا إلى تنمية الثقافة السياسية. رددنا - حفظا - قصيدة شوقي عن دمشق :

سلام من صبا بردى أرق	ودمع لا يكفكف يا دمشق
وللحرية الحمراء باب	بكل يد مدرجة تدق

رددنا قصائد وأناشيد علال الفاسي الوطنية وقصائد من دمشق ومصر وتونس. أذكر أن أحد الطلبة المهدي بن إدريس كان يجرب قلمه في كتابة الشعر فأنشأ قصائد في هجو فرنسا واستعمارها للمغرب. سرب قصائده إلي سرا لأقرأها وأحفظها.

كنت أقرأ في غير إتجاه وبغير برنامج منظم. والكتاب السياسي كان أحب الكتب إلي.

عرف علال الفاسي طريقه إلى الزعامة السياسية والثقافية مبكرا. وقد كان صادق القول حينما قال في إحدى قصائده الأولى :

أبعد مرور الخمس عشرة ألعب	وألهو بلذات الحياة وأطرب
ولي أمة منكودة الحظ لم تجد	سبيلا إلى العيش الذي تتطلب

ثم كان من قراءاتي كتاب «الشعر العربي في المغرب». وهي المجموعة، من جزئين، التي جمع فيها محمد بن العباس القباج قصائد من شعر الشيوخ وقصائد من شعر الشباب. ومن هذا الكتاب تعرفت على كثير من شيوخ الشعراء وشبابهم. وكانت نموذجا حبب إلي قراءة الشعر في دواوين رواده.

منذ بدأ فكري يتفتح وأنا أسمع باسم علال الفاسي كشاعر مثقف ومتزعم الطلبة في القرويين. ولعل زعامته السياسية بدأت تأخذ مكانها - إلى جانب نبوغه الأدبي في الشعر خاصة - حينما ترأس القسم السياسي من الجماعة التي أنشأها الطلبة المتنورون في القرويين، وترأس القسم الأدبي منها المختار السوسي، وكان هو الآخر في مقدمة المتنورين من طلبة القرويين يتجهون اتجاه السلفية على يد أستاذ ذاك الجيل محمد بن العربي العلوي، مع ميول المختار السوسي نحو التصوف الذي ورثه عن والده في ايلغ بسوس.

برز علال الفاسي كخطيب من خطباء حركة الاحتجاج ضد الظهير البربري وسط الجماهير التي كانت تجهر باسم الله اللطيف. تعرفت عليه متأخرا. كنت أمر مع زميل لي في المدرسة بسوق العطارين. سوق حيوي يرتاده معظم سكان المدينة لأنه - إلى جانب مركزه التجاري - يربط بين حيين مهمين في المدينة. قال الزميل في حيوية غير معتادة منه : ألا تعرف علال الفاسي ؟

أجبت، وبي شوق إلى ما يجيب به عن سؤاله : «لا... لم أعرف وجهه بعد».

أشار إلى رجل تخطانا، بضع خطوات إلى الخلف، يلبس جلبابا صيفيا على رأسه عمامة يغطيها قب جلبابه. يخطو خطوات ثابتة وئيدة في غير عجلة : «هو ذاك الذي سار بجانبنا في الاتجاه المعاكس».

عدت أدراجي خلفا مسرع الخطوات حتى تجاوزته. تفحصت وجهه جيدا. لم أجرأ على أن أتقدم إليه. اكتفيت بأني تعرفت على وجهه.

رأيت وجها نحيفا على قامة أقرب إلى القصر. تزينه عينان زرقاوان. تحيط بعارضيه لحية خفيفة أقرب إلى الشقرة. يكسو وجهه طابع الجد والصرامة. خطواته الثابتة المتباعدة أكدت لي أنه يقصد هدفا موعودا.

عدت إلى صديقي مغتبطا شاكرا أنه عرّفني بالوجه الذي تحدث الناس كثيرا عن إسمه كنابغ في المحافل الأدبية والوطنية.

- 2 -

الجانب العلمي من دروس علال الفاسي كان الموقع الشكلي من علاقتي به. كوّنا خلية كان من أفرادها : أحمد بن المليح وعبد المجيد بن جلون وعبد الكريم بن ثابت ومحمد الجندي. كنا نجتمع إلى علال الفاسي في منزله. في هذه الخلية بدأت أتكون سياسيا. كانت أحاديثه في عمق الوضعية السياسية بالمغرب والبلاد العربية. كان يهتم بمفهوم الاحتلال وضياع السيادة المغربية، كما كان يهتم بالجوانب السلبية في مخططات الحكم الفرنسي المعتمد على العنصرية والتمايز بين السياسة الاستعمارية في التعليم والتشغيل والصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مفاهيم كانت تنقصها الأرقام، ولكنها تعتمد جوهر السياسة الاستعمارية، والمخطط العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يتوخى نظام الحماية تنفيذه في المغرب.

وكان يطلب إلينا أن نكتب في موضوع من الموضوعات التي تتطلبها التوعية السياسية. يهدف من ذلك إلى تدريبنا على التفكير بالقلم. وكثيرا ما كان يناقشنا فيما نكتب، سواء باقتراح منه، أو بمبادرة منا. وأذكر أني تجرأت بعد ذلك على مخالفته في رأي كتبه في إحدى الصحف الوطنية. ناقشني الموقف بكتابة مقال يعبر عن وجهة نظره.

لم تكن الخلية تهتم بالجانب النظري في التعرف على التنظيمات الاستعمارية الفرنسية فحسب، ولكن علال الفاسي كان يوجهنا إلى القيام بأعمال نضالية. أذكر أن الحركة الوطنية قررت مواجهة عمل سياسي، قامت به إدارة الحماية، بإضراب احتجاجي في جامعة القرويين. أتخذ شكليا ظاهرة المطالبة بإصلاح التعليم. ولأول مرة في تاريخ الدراسة بهذه الجامعة - الكلية - تعرف إضرابا يكتسي قليلا من العنف في منع الأساتذة والطلاب أن يلتحقوا بحلقات الدرس.

وأذكر أنني واجهت بعض الأساتذة الذين كنت أكن لهم كثيرا من الاحترام، حتى إذا أرغموا على التوقف عن الدرس، إغرورقت عيون بعضهم بالدموع شعورا بما اعتبروه «إهانة». الإضراب شيء جديد بالنسبة للقرويين، وأن يرغم عليه الأستاذ بانفضاض الطلبة عنه كان يعتبر إهانة للعلم والعلماء. ويزيد في عمق الإهانة أن الداعي للإضراب والمحرضين عليه بعض صغار الطلبة ممن لم يكن يظن بهم الجرأة على العلم والعلماء.

الإضراب كان عملا سياسيا لا جامعيا. ولعل إضراب الطلبة عن الدراسة، حتى في عهد الديمقراطية، يكون بدافع سياسي أكثر منه مدرسي أو جامعي. ولعل هذه أولى مواجهة سياسية تمت مع زملائي بتوجيه من علال الفاسي. كان هذا العمل تطورا في نضالي السياسي، خرجت به من التنظير إلى الفعل. لم أفكر في النتائج السلبية والإيجابية لنشاط يعتبر تمردا أولا من نوعه. كنت مستريحا ومعتزا بهذا العمل الناجح بعد أن أضرب الطلبة جميعهم عن الدراسة، وخرج الأساتذة، وهم يشعرون بكثير من الإهانة دون أن يفهموا معنى الإضراب عن الدرس، ولا أن يتعمقوا أسبابه. أتذكر جيدا هذا النشاط السياسي حينما كنت أقف مع الطلبة المضربين في جامعة القاهرة احتجاجا على تشكيل حكومة غير ديمقراطية، أو بسبب إعلان مصر للحرب، تنفيذا لتعليمات الانجليز والحلفاء ضد المحور في أواخر أيام الحرب سنة 1945.

ما كنت أحسب أن تزعم الإضراب سيكون له صدى لدى الإدارة السياسية. غير أن الخطوة الجديدة التي خطاها الطلبة في القرويين، وتزعمها بعض منهم عرف عنهم اتصالهم بالنخبة السياسية، لم تكن تمر دون تحقيق وبحث قضائي.

في عشية ذلك اليوم تلقيت، وزميلي عبد الوهاب القباج، استدعاء من محكمة «الباشا». لم يعد الباشا هو محمد البغدادي صاحب السوط الجلدي يعاقب به كل متهم بمخالفة أو جناية أو جريمة أو بوشاية. فقد كانت لعملية

«جلد» النخبة الوطنية - فيما يبدو - أثر في الدوائر السياسية الفرنسية، فألغي العقاب بجلد الذات بعد رحيل الباشا البغدادي[1].

كان استدعائي وزميلي لدار الباشا نذيرا بشر خطير عند والدي، وعند علال الفاسي الذي كان وراء الإضراب في القرويين. دار الباشا - وهي محكمة قضائية في نفس الوقت - لا تعرف غير العقاب يصدر من فم الباشا : «خذوا الكلب للحبس...»

وكان في عهد البغدادي قبل هذا الأمر الشفوي عملية «ابن عتروس» و«ماعونه». لم أنزعج للاستدعاء لدار الباشا، كما انزعج والدي. فقد كنت مستعدا لأي عقاب - إلا عقاب الجلد بالطبع - وكنت نفسيا متقبلا لأي جزاء. فقد قمت، وزملائي، بعمل ذي بال أو نضال عملي سياسي[2]. لم أهتم كثيرا بما سيحدث. ولم يكن في الواقع - فيما كشفت عنه نتيجة الاستدعاء - يدعو إلى الاهتمام.

كنت وزميلي عبد الوهاب القباج في الموعد المحدد. استقبلنا «مخزني» داخل الإدارة. اعتبرنا كمتهمين يجب حراستهما حتى لا يهربا من القانون. جلسنا على كرسي خشبي في بهو يخترقه تيار بارد ننتظر قدوم الباشا. وكان لا يصل إلى المحكمة إلا حوالي الحادية عشرة ظهرا - ننتظر المراقب المدني ولعله في مكتبه منذ الثامنة صباحا... لا أحد يجيبني إن سألت. دخلنا مكتبا صغيرا أمام رجل ربما كان فقيها - يبدو أنه كان «كاتبا» في إدارة الباشا - تعرف على إسمينا وعائلتينا. ولعله لم يعرف مهمته، ولا ماذا طلب منه أن يصنع بنا. جزء بسيط من التحقيق صرفه إلى سؤالنا عن حادث الإضراب - لأول مرة كان يسمع كلمة الإضراب - اضطررنا إلى تفسير ما حدث.

كان المحقق يكتب ما نملي ويستعيدنا الكلمة والجملة حتى لا يخطئ فيما يكتب أو ينقص أو يزيد. لاحظت أنه كان يكتب بخط جميل يتأنق في تجويده في

1 - توفي الباشا محمد البغدادي يوم 22 نونبر 1932 بعد أن تقلد منصب باشا فاس لمدة عشرين سنة مباشرة بعد توقيع عقد الحماية

2 - سيبتسم القارئ الذي يعرف أن إضراب الطلبة في أوائل القرن الواحد والعشرين تعالجه الشرطة التي تحاصر الكليات، وتعتقل قادة الإضراب، باعتباره تمردا سياسيا.

دفتر سميك من الدفاتر الكبيرة السوداء التي يعرفها «عدول» المحكمة الشرعية. ثلاثة أرباع الزمن قضاه معنا في حديث ودي عن كل شيء إلا عن موضوع الإضراب. حديثه الودي أشعرنا بأن استدعاءنا «لدار الباشا» ليس ذا خطورة، ولو أنه لم يفض لنا بشيء لأنه لم يكن يعرف عن الموضوع أي شيء. وما أظن أن الباشا نفسه كان يدري. فصاحب الأمر والنهي هو المراقب المدني. استمر يشغل نفسه بالحديث معنا حتى الثانية بعد الظهر. كان والدي منزعجا لغيابنا بدار الباشا هذه المدة الطويلة. كان يتوقع شرا. فهي دار لا يخرج منها إلا الشر. وكان علال الفاسي متوقعا كل ما يمكن أن يحدث. تغيب الكاتب عنا قليلا في نهاية الجلسة. لاحظنا أن باب المكتب كان محروسا بمخزني، وبعد قليل أذن لنا بالانصراف حتى إذا إحتاج إلينا الباشا إستدعانا مرة أخرى.

لعل ملف الإضراب طوي إلى الأبد. وما أدري ما إذا كان ما ارتكبته وزملائي يسجل في سجلنا القضائي، أم إن «دار الباشا» تشتغل «شفويا» وليس بها ملفات إلا عند إدارة الشؤون الأهلية الفرنسية.

- 3 -

تطور نشاط علال الفاسي إلى عمل علمي جماهيري. كانت بدايته من الدروس التي يلقيها علينا وتطورت من المساجد و«الزوايا» الصغيرة في الأحياء، ومنها «زاوية سيدي عبد القادر الفاسي»، الجد الأعلى للعائلة الفاسية، إلى محاضرات عامة في القرويين. وكانت دروس علال الفاسي في جامع القرويين تحديا لإدارة الجامعة وللسلطة الحاكمة في آن. فقد كان لا يسمح بإلقاء الدروس في القرويين إلا لمن حصلوا على الإجازة العلمية. وقد حرم علال الفاسي واثنان من زملائه هما : ابراهيم الكتاني وعبد العزيز بن إدريس من الإجازة لما قاموا به من نشاط سياسي في الاحتجاج على الظهير البربري. لم «يتوبوا» ولم يعتذروا، وقد طلب منهم ذلك كشرط لنجاحهم وحصولهم على الشهادة فلم يحصلوا على الإجازة العلمية. وبذلك فهم محرومون قانونيا من التدريس في القرويين.

تحدى علال الفاسي قرار المجلس العلمي والإدارة الفرنسية التي كانت وراء هذا القرار وأخذ يلقي دروسه في القرويين، وسرعان ما تطورت هذه

الدروس إلى محاضرات عامة بين العشائين يحضرها يوميا جماهير الطلبة وجماهير المتعلمين. كان يتخذ من السيرة النبوية موضوعا للدرس. ولكن محاضراته كانت توعية للجماهير في قضايا سياسية واجتماعية. حاولت الإدارة أن توقف هذه المحاضرات، ووظفت «عدلين» شاهدين يسمعان لما يقول ويسجلان المخالفات الدينية أو السياسية... لكن لم تنجح في الحصول على حجة لمنع هذه المحاضرات.

انتهزت الإدارة فرصة العطلة الصيفية التي زار فيها علال شمال المغرب، وتطوان بالأخص ؛ وقررت اعتقاله على الحدود بين المنطقتين عند عودته، لكن زملاءه في الرباط إطلعوا على المخطط الإداري وأبلغوه الخبر. وبذلك غادر شمال المغرب إلى اسبانيا ثم سويسرا حيث قضى بضعة أشهر في منفى اختياري. وهكذا تخلصت الإدارة الفرنسية بالمغرب من نشاطه السياسي الداخلي، ومن المحاضرات التي كانت لها آثار مهمة في التوعية السياسية والاجتماعية وإعداد الجماهير للالتحاق بالحركة الوطنية.

وبقدر ما كانت محاضرات علال تثير الغضب في الإدارة الفرنسية بقدر ما وجدت نفسها عاجزة عن إحتفاظها بالحياد الظاهري إزاء التعليم الإسلامي، وتحسبا من إثارة جماهير المدينة ذات الحساسية المفرطة ضد الإدارة الفرنسية والمظهر الأخير لهذه الحساسية. و قد كانت التظاهرات ضد الظهير البربري ما تزال قريبة العهد. لذلك لم يكن أمام الإدارة من وسيلة إلا التفكير في اعتقال علال الفاسي لتوقف المحاضرات.

- 4 -

لم يكن إبتعاد علال الفاسي عن المغرب خلال صيف 1933 مريحا للإدارة الفرنسية وتخلصا من الرجل الذي كان وجوده مثيرا لما كانت تعتبره فتنة في المدينة التي يصعب ضبط الاستقرار والامتثال فيها.

إختار علال الفاسي سويسرا منفى له بدلا من فرنسا أو إسبانيا لأنه يجد فيها حرية التحرك أكثر. عامل آخر جعله يفضل سويسرا هو وجود الأمير شكيب أرسلان، الزعيم الإسلامي الذي استقر في لوزان - بعيدا عن وطنه لبنان -

ليدافع عن القضايا الإسلامية، وخاصة بالبلاد المستعمرة من أندونيسيا حتى المغرب.

قضى شكيب أرسلان، الرجل المثقف الخبير بقضايا البلاد الإسلامية، جزء مهما من عمره في التعريف بالمسلمين والدفاع عن قضاياهم من منبر أوروبي حتى يتمتع بحرية القول والعمل. أنشأ صحيفة بالفرنسية، وكان على صلة قوية بكل المناضلين من أجل استقلال بلادهم. إتخذوا منه أستاذا موجها. وتبنى جميع قضايا إستقلال البلاد الإسلامية. كان يدرس مع زعمائها مخططاتهم النضالية. وحينما تصطدم هذه الحركات بالقوة الاستعمارية كان شكيب أرسلان لسانها المعبر عن مطالبها في أوروبا.

كان وجوده وعمله المتواصل يزعج الدوائر الاستعمارية في المغرب. وكان شكيب أرسلان يعتمد في استمرار صلاته القوية مع أصدقائه في مختلف البلاد الإسلامية على المراسلة. كتب آلاف الرسائل يجيب فيها على إستشارات القادة المناضلين وأسئلتهم، ويحل معهم المشاكل التي تعترضهم.

سجلت أدبيات الحركة الوطنية المغربية مئات الرسائل التي كتبها شكيب أرسلان إلى كثير من أعضاء الحركة الوطنية يرشد ويوجه ويسير. وخاصة مع صديقه الحاج عبد السلام بنونة - وكان زعيم الحركة في شمال المغرب - وصلاته مع الشمال كانت أسهل من صلاته مع الجنوب لأن الرسائل القادمة من الخارج، على الأخص، كانت تراقب في إدارة البريد. وفي مجموعة الرسائل التي جمعها الطيب بنونة من تراث والده ما يرسم صورة جلية عن تأثير شكيب أرسلان في توجيه الحركة الوطنية.

تكتمل هذه الصورة بزيارة شكيب أرسلان لتطوان في أوائل الثلاثينات، وقد امتنعت الإدارة الفرنسية أن تسمح له بزيارة المنطقة التي كانت تحتلها. قضى أياما في تطوان التقت معه كذلك فيها مجموعة من نخبة الحركة في الجنوب. وكانت زيارته للمغرب تأكيدا للعلاقات بينه وبين كتلة العمل الوطني.

كانت الصلات المباشرة لعلال الفاسي مع شكيب أرسلان تأكيدا لهذه الصلة الفكرية والوطنية بين زعيمين كانت لأحدهما تجربة معالجة قضايا

عميقة في بلاد إسلامية مختلفة، وكان ثانيهما يدرج في طريق زعامة الحركة الوطنية في المغرب.

الصلة التي ربطها شكيب أرسلان مع القيادة الوطنية – محمد الفاسي الحاج عبد السلام بنونة وأحمد بلافريج وعلال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني ومحمد الفاسي– وضعت الرجل وكتبه في القائمة السوداء لدى الحكومة الفرنسية وإدارتها بالمغرب. ولذلك كانت كتبه تمنع من الوصول إلى المغرب وتصادر كلما تسرب بعضها للمكتبات المغربية. وكانت مع ذلك من الكتب التي قرأت بعضها سرا كلما استطعت أن أحصل عليها. وكانت أفكاره زادا لتكويني الفكري السياسي، ليس فقط لأنه يعالج القضايا بأفق أوسع، وبشمولية الفكر الذي يتناول القضايا الإسلامية بفكر موحد، ولكن لأنه أيضا مثقف عربي. والمثقفون العرب كانت لهم مكانة في تكوين الفكر السياسي والاجتماعي والأدبي في المغرب. فقد ظل الشرق العربي مصدر الاستيحاء من النهضة العربية ونضاله الاستقلالي، والصراع مع الإنجليز في مصر والهند والعراق وفلسطين، ومع الفرنسيين في سوريا ولبنان.

تعرفت على الأمير شكيب أرسلان – وكانت تلك إحدى أمنياتي الكبرى – في القاهرة، وكان في طريق عودته إلى بلاده بعد غيبة طويلة. وقد رغب في ذلك بعد كبر سنه وإستقلال لبنان. وقد أقمنا له نحن الطلبة المغاربة آنذاك، حفل تكريم تحدث باسمنا محمد العربي العلمي. وألقى خطابا عن المغرب ووضعه الاستعماري وقد اغرورقت عيناه بالدموع عندما أتى ذكر علال الفاسي على لسانه ولسان المتحدثين. ازددت إعجابا بالرجل في شيخوخته، وقد اقترب من الرحيل[3].

ومن هنا كان للشرق العربي – الإسلامي مكانته في نفوس طلبة التفكير والعمل السياسي. وكنت أعتبر نفسي تلميذا للمثقفين والمناضلين الشرقيين. وأصبحت القراءة سبيلنا الأولى إلى التنمية الفكرية فكنت أداوم على القراءة في الأدب والتاريخ والحضارة الإسلامية لكل الذين عرفت كتبهم المطبعة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، من مصر وسوريا والعراق ولبنان.

3 - توفي الأمير شكيب أرسلان سنة 1946 عن سن تناهز 77 سنة.

شط بنا مزار الحديث عن الوسيلة الثانية لتكوين الوعي الوطني السياسي بالحديث عن أستاذ التوعية علال الفاسي. وبالحديث الوسيلة الثالثة، وهي الخلايا.

كانت الثقافة عموما والإسلامية بالأخص الوسيلتين الأوليتين للطلبة والشباب عموما كضيوف الحركة الوطنية. والخلية هي المجتمع الصغير التي كان يلجأ إليها. وأذكر أنني وجدتني في خلية من الطلبة بعيداً عن زملائي وأصدقائي.

وأذكر أن الخلية كانت تهتم بالدراسات الأدبية. كان ديوان الشوقيات لأحمد شوقي ثم ديوان المتنبي موضوع دراسات الخلية واجتماعاتها. ولا أذكر كيف تحولت دراسة الشعر إلى دراسة القضايا الوطنية، والذي أذكره أن الأدب والشعر فسحا مكانهما لقضية الظهير البربري، ثم القضايا الوطنية عموما.

كانت الخلية الثانية أكثر اتساعا، وأكثر صلة بالقضايا المغربية والعربية والإسلامية. كان مقر الاجتماع غرفة في منزل الهاشمي الفيلالي. كان منزله المتواضع، كما سبق القول، ناديا للطلاب بمكتبته الحافلة. كنا، نحن مجموعة من الطلاب من مختلف مستويات الدراسة والسن كذلك، نقضي صباح كل جمعة في تلك الغرفة المنعزلة. إبتعدنا قليلا عن دواوين الشعر لنقرأ ونناقش ونتحدث في بعض القضايا السياسية والعربية. أذكر أن بعض ما كنا نتداول قراءته مجلة إسمها «العرب» كان يصدرها عجاج نويهض، من سوريا أو فلسطين. وأعرف أنه أنهى حياته في إحدى قرى لبنان الجبلية.

كانت «العرب» تثير كثيرا من القضايا العربية. وكانت القضية المغربية أقل هذه القضايا حظا من أعمدة الصحف والمجلات العربية إلا حينما كانت القضية البربرية في قوتها، فقد أولتها الصحف الإسلامية والوطنية في مصر وسوريا كثيرا من اهتماماتها بفضل نخبة من الطلبة الدارسين في القطرين الشقيقين. وكان من هذه المجلات «الفتح» يصدرها محب الدين الخطيب، صحفي مناضل سوري الأصل، تعنى بالقضايا الإسلامية في مختلف أقطار الإسلام. والصحيفة اليومية «الجهاد» ذات الميول الوفدية في مصر التي كان يديرها توفيق دياب

- كاتب متميز وخطيب من خطباء الوفد البارزين - وبعض المجلات التي كانت تصدرها جمعية الشبان المسلمين وجمعية الهداية الإسلامية في مصر. لم تكن هذه المجلات بالخصوص ذات إنتشار في مصر. ولكنها كانت تقرأ في مختلف البلاد الإسلامية وعن طريقها تعرف العالم الإسلامي على قضية مغربية مهمة هي القضية البربرية.

كانت هذه المجلات وما تنشره الموضوع الأساس في إجتماعات الخلية إلى جانب ما يمدنا به بعض أعضاء الكتلة، وفي مقدمتهم الهاشمي الفيلالي، من أخبار عن نشاطها الوطني.

وتطورت الخلية إلى خليتنا مع علال الفاسي. كان اجتماعنا في منزله بحي «مجمع الدولة» ثم في «درب الميتر». يبدأ بالدرس العلمي وينتهي باجتماع سياسي تتجاوز فيه التوعية الوطنية والسياسية إلى تحليل أكثر عمقا للفكر الوطني والسياسي.

والخلية كانت أكبر وسيلة لتجمع الشعب حول كتلة العمل الوطني. أذكر أن علال الفاسي كان يسير خلية من علماء القرويين، يجتمع معهم في سرية مطلقة ليلا. كانوا موظفين و«منزلتهم العلمية» لا تسمح لهم بالنشاط السياسي. ومع ذلك كانوا يغامرون بأن يجتمعوا في خلية يسيرها علال الفاسي. ومن المؤكد أن نشاطه في تسيير الخلايا السياسية كان يسجل لدى «إدارة الأمور الأهلية» ويسجل في سجله العدائي لفرنسا ليعتمد عليه لاحقا الجنرال نوكيس، مع بقية نشاطه، في قرار نفيه إلى الكابون.

وكان عبد العزيز بن إدريس يسير الخلايا الشعبية خاصة منها الحرفيين الذين لعبوا دورا كبيرا في العمل الوطني، كان يوالي اجتماعاته معهم خلية بعد أخرى ليلا. وقد لا تنتهي اجتماعاته مع هذه الخلايا إلا مع حلول الفجر.

التطور الثقافي في الفكر السياسي

- 1 -

كانت ثقافتي السياسية تخطو مع تطور الحركة الوطنية خطوة خطوة... وقد كان العمل الوطني شفويا إذا صح التعبير. كتلة العمل الوطني تتحرك في دائرتين. توعية الشعب المغربي ضد ممارسات الحماية وسياستها العنصرية الاغتصابية. ويتضح ذلك في المنشورات السرية التي توزعها من حين لآخر، ويكون من حظنا أن نحصل على نسخة منها لنقرأ فيها ما نتلقاه شفويا.

وكان المتنورون من الفرنسيين في إدارة الحماية ينتقدون الوطنيين - ولم يكونوا يقيمون لهم وزنا نضاليا بعد - بأنهم يتنكرون كل ما تقوم به الإدارة لصالح المغرب ويواجهون الإنجاز الإداري بعداوة غير ذات منطق. وبأنهم يقتصرون على النقد، وليس لهم رأي إيجابي يمكن أن يمنحهم وأقوالهم المصداقية.

لم يكن هذا التحدي فقط حافزا على التطور الفكري للحركة الوطنية، ولكن هناك عاملا آخر - وهو الدائرة الثانية التي تتحرك فيها الحركة الوطنية - ناتجا عن نضج الحركة فكريا وعمليا وعن دراستها المتتابعة لمخطط السياسة الإستعمارية الفرنسية. وكانت نتيجة هذه الدراسة أن الفكر السياسي للحركة تطور عمليا لتقديم البديل للسياسة الاستعمارية الفرنسية.

من الواضح أن الحركة الوطنية لم تتطور بعد للجهر بالسر الذي تضمره، وهو المطالبة بالاستقلال... كان هدفا لم تكتمل بعد وسائل الوصول إليه لأسباب يمكن أن نجملها فيما يلي :

أولا : الوعي الشعبي لم يكتمل بعد بفشل الحماية، وبأحقية المغرب في تغيير نظامه إلى الاستقلال. جيل الهزيمة، أي الجيل الذي حضر عقد الحماية والاحتلال العسكري، ما يزال يتعايش مع النظام. يشعر - في غالبه - بالغلبة وبقوة الغالبين عسكريا وسياسيا وعلميا وتقنيا.

الحركة الوطنية، لم تقتلع جذور هذا الإحساس «الانهزامي» - كما أسميته - سواء في المدن أو في البادية. وكانت هزيمة البادية أشد وقعا في النفوس بعد المقاومة البطولية النادرة في الأطلس والريف على الأخص، لأن ضغط الحماية عسكريا واقتصاديا على سكان المناطق القروية ظل قويا وعنيفا، بحيث نشر بينهم البؤس والفقر والرعب والخوف، من أن يقوموا بعمل يثير غضب الأجنبي عليهم.

وضعف الوعي الشعبي لم يكن نتيجة قوة الغلبة لسلطات الاحتلال فحسب، ولكن كذلك لقلة التعليم وضعف مستواه.

ثانيا : كانت فرنسا، ما بين الحربين، من أكبر الدول وأقواها في المحيط الأوربي والعالمي. وتعود قوتها، فيما تعود إليه، إلى إمبراطوريتها الواسعة في إفريقيا وآسيا والشرق العربي، وسيكون من المغامرة الفاشلة دوليا أن تطالب الحركة الوطنية بالاستقلال في عالم السيادة فيه للاستعمار الأوربي خاصة.

ثالثا : الحركات الاستقلالية التي ظهرت في المشرق وفي بلاد لها سابقة في النضال الوطني ما تزال تراوح مكانها دون أن تحقق خطوات إيجابية كالهند بزعامة غاندي ومصر بزعامة سعد زغلول قبل أن يرحل سنة 1927 وقبله مصطفى كامل وسوريا ولبنان بزعامة الكتلة الوطنية وتونس بقيادة حزب الدستور[1]. كانت هذه الدول مثالا للمغرب ولم تحقق حتى منتصف الثلاثينات نجاحا يذكر، فكيف بالمغرب الذي كان في مؤخرة القائمة بين الدول المحتلة ؟

1 - الثعالبي ثم بورقيبة.

رابعا : عقد الثلاثينات أوجد توترا دوليا في أوروبا إنطلق من ألمانيا التي كانت تفكر في الانتقام لهزيمتها في الحرب العالمية الأولى. وكان هذا التوتر الذي أصبح أزمة بانتصار هتلر زعيم الحزب النازي، ودعوته الصريحة لمعاداة الدول الاستعمارية، إنجلترا وفرنسا. وقد دفع ذلك الدول الغربية إلى تشديد قبضتها على المستعمرات تحسبا لما ستخلفه ألمانيا من مشاكل بسبب المستعمرات. إنتهى هذا التوتر بالحرب العالمية الثانية التي يمكن أن تعتبر حرب المستعمرات دمرت فيها أوروبا وكثير من البلاد المتحالفة؛ ولذلك كان من غير الممكن التفكير في المطالبة بالاستقلال في مناخ دولي متوتر، كالمناخ الذي عاشته أوروبا في الثلاثينات.

وإلى جانب التوعية الوطنية كان العمل في الخارج يساهم في التعريف بالقضية المغربية. الطلبة المنتمون للكتلة الوطنية في القاهرة، وزملاؤهم الذين يدرسون في باريس واسبانيا. هؤلاء وأولئك كان لهم اتصال بالدوائر السياسية المتفتحة وبالصحافة، والنشرات التي كانوا ينشرونها في جريدة «مغرب» في باريس مثلا كان يشرف على إصدارها أحمد بلافريج، ثم الأسبوعية الناطقة بالفرنسية في المغرب «عمل الشعب»[2] (رئيس تحريرها محمد بن الحسن الوزاني) والصحف والمجلات التي بدأت الحركة تنشرها في الشمال بداية «بالسلام» المجلة التي أصدرها محمد داود. وأصدر بعدها جريدة «الأخبار» بعد أن توقفت «السلام» لمنعها من التداول في منطقة الحكم الفرنسي. ثم أسبوعية «الحياة»، التي كان يصدرها عبد الخالق الطريس قبل أن تتوقف هي الأخرى لمنعها في منطقة الحكم الفرنسي ولمضايقتها بالغرامات من الإدارة الإسبانية. وخلفتها جريدة الحرية كانت تصدرها الكتلة في الشمال.

لكل ذلك ولغيره إتجه الفكر الوطني في المغرب بقيادة كتلة العمل الوطني إلى إعداد برنامج إصلاحات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قدمته للسلطان وللإقامة العامة الفرنسية في المغرب وللحكومة الفرنسية بباريس سنة 1934 مؤكدة أن ما يتضمنه البرنامج هو السبيل لتطوير المغرب وإصلاح شؤونه بدلا من السياسة التي تعدها الإقامة العامة، وقد برهنت

2 - تحدثنا بتفصيل عن هذا النشاط في كتاب «تاريخ الحركة الوطنية».

في مخططها طيلة عشرين سنة عن فشل في إصلاح المغرب وفي حياة المواطنين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

كانت «مطالب الشعب المغربي» – وهذا هو اسم البرنامج باللغة العربية – الكتاب اليومي لكل الخلايا الوطنية. هذا البرنامج طور وعيي السياسي من النظرية المطلقة إلى الفكر السياسي المنظم. بدأت أدرك أن فشل الحماية في برنامجها السياسي يتطلب تمكين المواطنين – وليس فقط المستوطنين – من إدارة شؤون البلاد في مختلف المناصب السياسية. لم يطالب البرنامج بنظام ديمقراطي دستوري، لأن الكتلة كانت لا ترى إصلاحا ديمقراطيا إلا بتفكير وعمل المواطنين أنفسهم، ولا دستورا لا تضعه السلطة الوطنية وعلى رأسها السلطان ويصادق عليه المواطنون من خلال مؤسسات ديمقراطية منتخبة. أدركت أن مشكلة المغرب الأساسية تتمثل في التعليم والعمل، وأن سياسة الحماية قائمة على الميز العنصري حينما تحقق لأبناء المستوطنين المدارس الابتدائية والثانوية، ومنحا للتعليم الجامعي في جامعات فرنسا ومدارسها العليا، وأنها تحقق للمستوطنين العمل في الوظيفة العمومية وفي المعامل والشركات التي تنشئها الرأسمالية الفرنسية.

أما المواطنون فمصيرهم البطالة أو الخدمات اليدوية في الصناعات الوطنية التي لا تعتمد على رأسمال مجد ولا على تقنية وخبرة إلا ما يتعلمه العاملون في هذا القطاع بالممارسة والتقليد ولا سوقا واسعة للتسويق. وأدركت من البرنامج خطورة الوضعية الاقتصادية، خصوصا بعد أن اغتصب الاستعمار الأراضي الجيدة من المواطنين وفوتت للمستوطنين الذين أصبحت لهم «دولة» فلاحية يتمتعون فيها بكل الممكنات والمساعدات والقروض التي تقدمها الإدارة من ميزانية الدولة[3]. وأدركت أن الصناعة والتجارة المجدية حكر على المستوطنين بمساعدة الإدارة وقروضها، وأن المواطنين مُهَمَّشونَ في كل القطاعات الاقتصادية، وأدركت أن التخلف الاجتماعي الذي يعانيه المواطنون هو نتيجة الرجعية العنصرية التي تمارسها الإدارة الفرنسية.

---

3 -كتبت رواية عن استعمار الأرض وسلطة المعمرين والنضال من أجل استرجاع أرض الاستعمار تحت عنوان «الأرض ذهب»، صدرت عن دار النشر المعرفة في فبراير 2009.

كان تفهمي للوضع السياسي في المغرب في حاجة إلى دراسة من هذا النوع حتى لا يبقى تفكيري يعتمد على الشعارات. وأؤكد أن برنامج الإصلاحات منحني إستقلالا في التفكير، ووضع كثير من الأسئلة التي أحتاج في الإجابة عنها إلى إعمال الفكر والانتقاد أحيانا. تساءلت مثلا : ألم يكن البرنامج تحديا للسياسة الفرنسية ؟ كان البرنامج بالفعل تحديا سافرا لأنه إتهام عملي بفشل الفكر الإصلاحي الاستعماري...

وتساءلت : ألم يكن البرنامج يتنكر لكل ما قامت به الحماية من إصلاحات سياسية واقتصادية وعمرانية لتنظيم الدولة، وبناء اقتصاد عصري وتنظيم الميزانية والكهرباء والماء الشروب في بعض المدن والطرق الرابطة بين كبريات المدن والسكك الحديدية التي تربط بين غرب البلاد وشرقها وبين شمالها وجنوبها ؟

لم أكن أقنع نفسي بأن برنامج الإصلاحات تجاوز حد النقد إذ كان لا يعترف ببعض الإصلاحات البنيوية إلا لصالح المستوطنين، ذلك أن البرنامج أقنعني بأن المغرب الحقيقي لا يستفيد من هذه المنجزات إلا بالتبعية، فقد أدركت أن إدارة الحماية قامت بإنشاء مغربين : الأول مغرب المستوطنين الذين إحتكروا القطاعات الإنتاجية الكبرى، وإستفادوا من كل إمكانات الإدارة. والثاني مغرب المواطنين الذين كان حظهم من مشاريع الإدارة الفرنسية ضئيلا.

دعاني برنامج «مطالب الشعب المغربي» إلى التفكير في أن ما يطلبه من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية أكبر من مستوى المواطنين، فهم غير مؤهلين للتسيير والاستفادة مما يطلبه البرنامج، إذا نُفِّذَت بعض بنوده التي تطالب بتسيير المغاربة لشؤونهم بأنفسهم.

وعدت فأجبت على التساؤل بأن البرنامج ليس محددا في الزمان، وانطلاقا من التوضيحات التي كنا نتلقاها في الخلية فإن تنفيذ البرنامج يمكن أن يكون على مراحل مخطط لها.

هكذا كان تفكيري السياسي يتعامل مع برنامج الإصلاحات، وكان ذلك تطورا في إدراكي السياسي الذي خرج من إطار الوطنية العاطفية إلى مناقشة الأفكار السياسية.

كنت أنمي هذا التطور بالقراءة السياسية والفكرية. أعتقد أن ذلك علمني أن أخرج من العالم الضيق الذي كان يضعنا فيه نظام يمنع كل وسائل التثقيف الذاتي ويحظر إنشاء الصحف والمجلات ولو كانت ثقافية.

- 2 -

برنامج الإصلاحات الذي كان مصيره معروفا مسبقا تبعته حركة تحدي وإحراج للإدارة، ذلك أن الكتلة وضعت من أولويات البرنامج الحريات العامة وحقوق الإنسان، يقوم التحدي على المطالبة العملية بحريات الاجتماع والتجمع والتعبير.

هكذا تجندت مع كثير من زملائي لتقديم طلب بإنشاء جمعية ثقافية إجتماعية. قدمنا قانونها الأساسي للإدارة، وكان الجواب الرفض. نظمت الكتلة حملة في جميع أنحاء المغرب للمطالبة بجمعيات مماثلة، فتلقت مكاتبها المقترحة الجواب بالرافض. وفكرنا في تكوين جمعية أو إتحاد طلاب القرويين، بعد إجتماع حافل بالمناقشة فكان الرفض جوابا صارما لوأد فكرة إتحاد طلابي. سيتطور الأمر بالكتلة لتطلب من جمعية طلبة شمال إفريقيا المسجلة في باريس وأعضاؤها يواصلون دارستهم في الجامعات الفرنسية أن تعقد مؤتمرها في الرباط بعد أن عقدت مؤتمراتها السابقة بباريس وتونس ولعلها عقدت أحد مؤتمراتها في الجزائر[4].

كانت مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا تهتم بقضايا التعليم خاصة، وكانت تقدم مقترحات ناتجة عن دراسات علمية تقوم بها لوضعية التعليم في الأقطار الثلاثة. ومن أجل ذلك لم تر الإقامة العامة مانعا في الإذن للجمعية بأن تعقد مؤتمرها في الرباط في صيف 1936، بمشاركة طلاب من القرويين وبعض المدارس الثانوية. أذكر أني طلبت عضويتي في المؤتمر وأعددت كلمة

4 - كان يرأسها في سنتها تلك المنجي سليم من تونس بعد أن كان يرأسها في ولاية أخرى محمد الفاسي من المغرب.

- بمساعدة علال الفاسي - في أحد محاور المؤتمر، وكنت أعد نفسي لأول رحلة إلى الرباط وأنا أشعر باعتزاز لمشاركتي في المؤتمر مع طلبة متفوقين من الجامعات الفرنسية. ليلة انعقاد المؤتمر سمعت في الإذاعة أن الإقامة العامة حظرت عقد مؤتمر طلبة شمال إفريقيا. طبعا لم يكن البلاغ في حاجة إلى تبرير الحظر. وظهر فيما بعد أن المقيم العام مارسيل بيرتون[5] طلب أن يرأس المؤتمر بنفسه ويلقي خطاب الافتتاح، فامتنع مكتب الجمعية من قبول هذا التطفل، خاصة وأن المؤتمر ثقافي تعليمي محض وأن الجمعية ليس لها طابع سياسي. ونتيجة لرفض مكتب الجمعية قبول رياسة المقيم أجاز لنفسه أن يحظر عقد المؤتمر. وما من شك في أنه دبر مكيدة ليجد حيلة لمنع ما اعتبره مظاهرة وطنية.

تعلق التحدي الثاني المتبادل بين الكتلة والإدارة الفرنسية بالحريات العامة أيضا وهو طلب الإذن بإنشاء صحف يومية وأسبوعية تقدم به عدد من أعضاء الكتلة فُرَادَى من مختلف المدن المغربية. وكانت الصحافة ممنوعة في المغرب إلا الصحف التي يصدرها رأسماليون فرنسيون بالفرنسية ومنها «لوبوتي ماروكان» و«لافيجي ماروكان»[6] تعبر عن رأي الإقامة العامة، وتحمل عداء سافرا للمغرب والمواطنين، وصحيفة «السعادة» تصدرها الإقامة العامة بالعربية يشرف عليها مستوطن من موظفي الإدارة الاستعمارية. و«عمل الشعب» صحيفة وطنية تصدر بالفرنسية تحت إدارة مدير ذي جنسية فرنسية. كانت الصحف الوطنية التي تصدر بالفرنسية مشروط الإذن بها أن يكون المسؤول عنها فرنسيا أو ذا جنسية فرنسية. طبعه ذلك على «عمل الشعب»، ثم «العمل الشعبي»، وغيرهما من الصحف التي أصدرتها الحركة الوطنية ناطقة بالفرنسية[7]. أما الصحف الناطقة بالعربية فقد كانت محرمة حتى ما بعد حوادث 1936 كما سنرى.

5 - Marcel Peyrouton، المقيم العام السادس. تولى الإقامة لمدة قصيرة دامت سنة وستة أشهر من 22 مارس 1935 إلى 16 شتنبر 1936. كان ذا ميول فاشية. وقد خافت الحكومة الفرنسية أن يتقوى بفرانكو الذي أعلن ثورته الفاشية من شمال المغرب فعزلته وعينت مكانه الجنرال نوكيس، رغم أن الحكومة آنذاك كانت يسارية، ولكنها اختارت نوكيس لمعرفته بالمغرب ولمقدرته العسكرية، ولتأمين إبعاد المغرب عن الثورة الفاشية للجنرال فرانكو.

6 - Le Petit Marocain, La Vigie Marocaine

7 - ساهم محمد الديوري في تأسيس الصحف التي كانت تصدرها الكتلة بالفرنسية. وباسم السيدة حرمه خديجة بنت محمد التي كانت تتوفر على الجنسية الفرنسية بسبب مولدها في السينغال، أصدر الحزب باسمها صحيفة العمل الشعبي. وقد توفي محمد الديوري في المنفى. وكان من زعماء الحركة الوطنية في مدينة القنيطرة.

كان جواب الإقامة العامة رفض جميع طلبات إنشاء الصحف. وكان أعضاء من الكتلة قد قابلوا المقيم العام «بيريتون» عند تعيينه سنة 1935. أذن بالمقابلة بصفتهم الشخصية لا بصفتهم من اللجنة التنفيذية للكتلة، كان حديثهم عن برنامج الإصلاحات الذي قدمته الكتلة. لم يعترف ببرنامج غير الذي تضعه الإقامة العامة. وحينما تعرضوا لحرية التعبير عن طريق الصحف إهتاج المقيم بيريتون وأخذ يضرب بكلتا يديه على المكتب الذي يجلس خلفه وهو يقول: «الصحافة لا... الصحافة لا...»

ذكر وفد الكتلة المقيم بيروتون بالسياسة التي إتبعها في تونس، وسبق له أن كان مقيما عاما فيها قبل أن ينتقل إلى المغرب، حيث توجد بعض الصحف بالعربية والفرنسية، لم يوقفها عند ولايته فأجاب: «تونس هي تونس... والمغرب لا يستحق حرية التعبير...»

أهم من كل ذلك إستخلاص «المستعجل» من برنامج الإصلاحات فيما دعته الكتلة «المطالب المستعجلة». وهو تحدي آخر للإقامة العامة أريد منه تصعيد وتيرة العلاقات بينها وبين الكتلة. وقدمت «المطالب المستعجلة» إلى الإقامة العامة، ولم تكن تنتظر جوابا إيجابيا، غير أنها قررت متابعة هذه الخطوة بحركة شعبية تصعد بها الموقف لتُلْفِتَ النظر إلى مطالب الكتلة ونشاطها الوطني.

في هذا الوقت تعرض المغرب لحادثين مهمين ربما كانا لصالح إتجاه الكتلة لتصعيد الموقف.

الحادث الأول دولي له صلة مباشرة بالمغرب وهو الانقلاب الفاشستي الذي قام به الجنرال فرانكو انطلاقا من شمال المغرب ضد الجمهورية الإسبانية اليسارية. وكان فرانكو القائد الأعلى لجيش الاحتلال الإسباني في المنطقة الشمالية من المغرب. وقد أحدث هذا الانقلاب إضطرابا في الحكومة الفرنسية بباريس، تحسبا لانقلاب الجزء الأكبر من المغرب الذي كان تحت الاحتلال الفرنسي. وخشيت فرنسا أن تمتد آثار الانقلاب إلى المنطقة التي تحتلها، ولذلك

غيرت المقيم العام مارسيل بيروتون، ذي الميولات النازية، بمقيم عسكري جديد هو الجنرال شارل نوكيس[8]. وكان رجلا مثقفا مقتدرا ذا شخصية قوية له سابقة العمل العسكري ثم المدني في المغرب منذ عهد المرشال ليوطي، وكان يعتبر تلميذه الكبير، ويدين لمخططه السياسي وتفكيره الاستعماري العملي.

ويعتبر انقلاب فرانكو حادثا دوليا لعملية عسكرية لقائدها ميول فاشية. واعتبرت ثورته حلقة في مخطط موسوليني وهتلر وبداية الحرب النازية الفاشية ضد الأنظمة الديمقراطية.

الحادث الثاني يهم السياسة الداخلية الفرنسية ولها صلة بحكم المستعمرات وهو صعود الجبهة الشعبية[9] إلى الحكم في فرنسا. إتجاه الحكم في فرنسا نحو اليسار أحيى بعض الأمل في المستعمرات. غير أن اليساريين في أوروبا لم يكونوا يستغنون عن اليمينيين. إذا اختلف الفريقان في بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية داخل فرنسا فإن المستعمرات تعتبر بمثابة الوجود الفرنسي عندهما على السواء.

كان بعض من قيادة الكتلة - خاصة الذين درسوا في فرنسا - يظن أن الحكومة اليسارية في فرنسا قد تكون أقل تشددا من الحكومة اليمينية. ولذلك كان هناك بعض الأمل في تغير الاتجاه المتشدد على الأقل بالنسبة للحريات العامة. ولكن حكومة الجبهة الشعبية دشنت سياستها في المغرب بتعيين الجنرال نوكيس على رأس الإقامة العامة لمواجهة تأثير ثورة فرانكو اليمينية على منطقة الاحتلال الفرنسي.

تحت تأثير هذين الحدثين قدمت الكتلة للإقامة العامة وثيقة «المطالب المستعجلة» وأتبعتها بتنظيم مهرجان خطابي في الدار البيضاء أعتبر تحديا آخر للمقيم العام الجديد في عهد الحكومة الفرنسية الشعبية. وخططت الكتلة ليكون مهرجان الدار البيضاء تجربة لمهرجانات أخرى.

8 - Charles Hippolyte Noguès، المقيم العام السابع، تولى مهام الإقامة العامة لمدة ست سنوات وتسعة أشهر من 16 شتنبر 1936 إلى 21 يونيو 1943، وهي ثاني أطول مدة بعد ليوطي.

9 - تأسست سنة 1936 من الأحزاب اليسارية الفرنسية.

- 3 -

لم يكن التوقع أقل صدقا من الواقع. ولذلك خططت الكتلة أن يكون المهرجان بداية مظاهرات احتجاجية في مختلف مدن المغرب إذا ما واجهت الإدارة الفرنسية المهرجان بالمنع أو العنف. نظم المهرجان في إحدى ساحات الدار البيضاء في أواخر نونبر لسنة 1936 إمعانا في التحدي، واعتبرت الإدارة ذلك مساسا بالأمن العام، فاعتقلت الذين ترأسوه وخطبوا في الجماهير وهم : علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني ومحمد اليزيدي. كان المخطط يتضمن تنظيم مظاهرات في بعض مدن المغرب إحتجاجا على منع المهرجان الخطابي وتضامنا مع الزعماء الثلاثة الذين اعتقلوا.

كانت جماعتنا من بين الذين اختيروا لقيادة المظاهرة في فاس، وكان مصير المتظاهرين معروفا هو مواجهة المظاهرة بالعنف والسجن. انطلقنا في المظاهرة من القرويين بعد تجمع كبير خطب فيه بعض قادة المظاهرة، وسارت المظاهرة الصاخبة بسلام نحو ساحة النجارين حيث انضم إليها المئات يتابعون خطب الخطباء ثم تابعت طريقها نحو جامع «الرصيف» الذي إتخذته شرطة المدينة مصيدة، حيث أحاطت بالجامع وأقفلت أبوابه وانطلقت تهاجم المتظاهرين بالعصي بشكل وحشي، وعند الباب الوحيد الذي كان يفتح لإخراج المعتقلين، كان خليفة الباشا يركب فرسه يعرض عليه المعتقلون فردا فردا، فيأمر بقيادة من سمّاهم «الكلاب» إلى السجن حتى إذا تعرف على ابن لصديق له أمر بالإفراج عنه.

كان سجن المدينة القديم غرفة قذرة ذات نافذة واحدة في أعلى أحد جدرانها. يتربع ببابها رجل كبير السن ضخم البنية يمسك بمفاتيح وازنة يفتح الباب كلما وصل أحد المعتقلين الذين يفدون تباعا تحت قبضة رجال الشرطة. كان حظي مع شرطي قاسي أخذ بتلابيب جلبابي حول عنقي حتى كدت أختنق وهو يدفعني من وراء في طريق متصاعدة متنازلة. وحينما يقفل السجان باب السجن تنقطع كل صلة بينه وبين المسجونين. كان البعض يخبط الباب بكفه أملا في أن يخبر السجان بأن بعضنا كاد يغمى عليه من شدة الازدحام وإنعدام الهواء

الكافي. كان السجان في عالم الحرية تفصله عن عالمنا مفاتيحه الضخمة والأمر الذي صدر باعتقالنا.

كنت أدرك أنه من العبث أن نطرق الباب من الداخل. كان جوع رمضان وعطشه وتعب المظاهرة والاعتقال وانعدام الهواء في الغرفة التي صارت أشد ضيقا بنا يصيبني بالدوار والصداع القاتل، ولكنه المصير المنتظر للذين هددوا الأمن العام في المدينة الهادئة. بدأت الشمس تميل إلى الغروب فيما نحسب. كنا في اليوم الأول من رمضان وجميع المعتقلين صائمون. ولو يكونوا صائمين لما وجدوا في السجن البدائي ماء ولا غداء، أخذ بعضنا يتساءل : «كيف سنقضي ليلتنا ؟»

نحن كالخرفان يسمع أحدنا دقات قلب الآخر.

في وضع كهذا أكاد أصاب بالبكم، لا أملك القدرة على التفكير في موضوع تغيب عني كل معطياته. والذين يسمح لهم لسانهم أن يتكلموا بما يعرفون وبما لا يعرفون، يجدون في حديثهم تنفيسا عن الكرب العظيم.

بحثت عن أصدقائي فوجدت كلا منهم محاصرا بين ثلاثة أو أربعة، يجيبني وقد سألت عنه بصوت واهن، عرفت منهم أحمد بن المليح والهاشمي الفيلالي وعبد العزيز بن إدريس ومحمد بن عبد الله والعربي بناني ومحمد الجندي وتعرفت على البعض من أعضاء الخلايا.

كانت ليلتنا في سجن كبير تتصدر عنابره ساحة كبيرة، كل عنبر يحمل مائة سجين إذا سمح للسجين فيه أن يتنفس ويأخذ حظه من الهواء. فالسجن عادة لاحق له كما هي تقاليد السجن، نقلنا من السجن الضيق في المدينة بعد أذان المغرب وقد اقْفَرَت المدينة من سكانها الذين أووا إلى بيوتهم يتناولون طعام الإفطار، إلا عائلات المعتقلين، ومن بينها عائلتي التي علمت بمصيري، والشرطي يأخذ بتلابيبي حتى كاد يخنقني وهو يدفعني أمامه في أهم شوارع المدينة من جامع الرصيف إلى سجن «زقاق البغل». ما كنت أشك في أن والدتي ووالدي يمكن أن يطيب لهما طعام الإفطار وهما لا يعرفان لي مصيرا. ولعله ولأول مرة أتغيب عنهما... وأي تغيب هذا ؟

في باحة السجن، جُمعنا نفترش التراب ونتسمع لدقات قلوبنا بعد إرهاق قاتل. كاد رأسي ينفجر من صداع، ومع ذلك كنا نشعر وكأننا أفرج عنا لأننا نفترش التراب ونتغطى بالسماء. والطقس البارد في فاس ينشر ظلاله، ونواصل ليل رمضان بنهاره، أظن أنه لو قدمت لنا حريرة ساخنة لما استطاع أحد أن يشربها من شدة الإجهاد، قابعون في الباحة يحرسنا سجانون في ملابسهم الأنيقة وقبعاتهم المنمنمة ووجوه شبابهم الجميلة بعيونهم الزرق وقاماتهم الفارعة... هو سجن أغلب رواده من المواطنين وإدارته وكل سجانيه من الأجانب.

- ننتظر ؟ ماذا ؟ هل سنبيت في العراء ؟

أجاب الآخر ساخرا : «أو كنت تنتظر أن تبيت في «أوطيل الجامعي» ؟»

وضحك من في نفوسهم بقية ضحك. وسمعنا صيحة مدوية : «سيلانس[10]»، هتف بها أحد السجانين وكأنه يعلمنا «ألف باء» السجن.

ساد صمت عميق إلا من خطوات السجانين يضربون الأرض بأحذيتهم العسكرية يترددون بين إدارة هناك وعنابر السجن. وأخيرا صدر القرار بأن نأخذ مكاننا في عنبرين من عنابر السجن، البناء جميل ونظيف وقطعة خبز لكل منا وزعت علينا في باب العنبر، وأخذ السجان يَعُدُّنَا بصوت مرتفع كما لو كان يعد الخراف، ويسجل الرقم في ورقة، توالى اللغط ونحن نجتاز ممرا طويلا إلى مقرنا الجديد فارتفع الصوت الآمر مرة أخرى : «سيلانس».

إرتفع صوت المعتقلين وكأنهم يؤكدون للسجان أن قانونا جديدا سيفرضه الوطنيون في السجن مأخوذا من الحريات العامة. وإذا لم نتمكن من القول في ساحات المدينة فإننا يجب أن نتمكن من ذلك داخل السجن، أي عقاب أكثر من هذا السجن فها نحن داخله.

لم نكد نغمض أعيننا في نوم كان يجب أن يكون عميقا - دون أن نقرر له ساعة فقد جردنا من الساعات وحافظات النقود والأحزمة الجلدية - حتى بدأ

10 - إخرس.

المتمردون على قانون السجن يصيحون في ظلام دامس وبعضنا يردد النشيد المعروف :

يا ظلام السجن خيم إننا نهوى الظلام

«شيء ما يقرص جلدي، يهرش كما لو كان جيش من الذباب». قالها أحد الذين في نفسهم قوة من كلام.

ويجيب الساخر بصوت جاد هازل : «نم واتركنا ننام، الذباب يعيش في الليل».

أضاف أحد ساخرا : «ولا يدخل السجن. السجن لأمثالك من بني آدم لا للحشرات».

ضحكنا جميعا فنحن لا نملك إلا الضحك، وكنا نحس إحساسا مؤلما بالذي أحس به المشتكي. ولكننا في السجن يجب أن نتحمل. أخذ النوم يتسلل إلى عيوننا رغم ما نحن فيه من خشونة الوطاء[11]. كان الغطاء أسوء منها، واكتشف صاحبنا في الصباح، ونحن معه وفي ضوء النهار أننا كنا مثله نهرش أجسامنا جميعا، وكان علينا أن نقضي ساعة الاستراحة في البحث عنه وتنظيف ثيابنا منه.

- 4 -

لم تكد معالم الشمس تتضح بعد ليلة مزعجة حتى أصبحنا على خبر كان بعضنا ينتظره : «أنتم مدعوون صباح اليوم إلى دار الباشا تأهبوا في إنتظار الشاحنات لتقلكم إلى حيث أنتم إليه مدعوون».

كان الخبر منتظرا ومع ذلك أخذ التفكير من بعضنا كل مأخذ، الساخرون منا قالوا : -«سيشكرنا الباشا ويطلق سراحنا».

أضاف آخر : «ويعتذر لنا على ما لحقنا في زقاق البغل».

11 - كان هو بطانية قطن مهشمة.

دار الحديث بين الجادين منا عن الأحكام :

«هل ستكون صارمة على نحو ما كان يصدرها البغدادي ؟»

– هل ستكون ممثلة للحكم العسكري الذي يجسده المقيم العام الجديد أم سيكون المقيم ممثلا للجبهة الحاكمة في فرنسا والتي قد لا ترغب في أن يبدأ حكمه بقسوة ؟

معتقل واحد كانت الابتسامة لا تفارق شفتيه هو عبد العزيز بن إدريس : «ليكن الحكم كما أرادوه، ولا أتصوره إلا قاسيا، ألسنا مرتاحين هنا، وقد قمنا بواجبنا وأشعرناهم بوجود قوي للحركة الوطنية ؟»

وكنت أفكر في الحكم الذي سيصدر على الزعماء الذين إعتقلوا في الدارالبيضاء، ولم تكن المظاهرات المدن الأخرى إلا تضامنا مع الرسالة التي حملوها واعتقلوا من أجلها. الحكم علينا سيكون نموذجا للحكم عليهم.

وصلت الشاحنات متأخرة قليلا فالعمل في يوم رمضان يبتدئ في ثلث النهار، حشرنا فيها كما تحشر الخراف محروسين بالمخازنية. فهم حراس وأعوان دار الباشا. في عرصة الدار افترشنا الأرض تحت أشعة الشمس إلى أن يحضر سعادة الباشا. سمعنا من بعيد المخازنية يهتفون : «الله إيبارك في عمر سيدي».

قال قائل منا : «الباشا حضر».

لم يلفت نظري أنه حضر بعد تأخره فلا شيء جدير بالاهتمام يدعوه للحضور في غير وقته المعتاد. ووقف مخزنيان بباب غرفة الباشا. من حسن الحظ أن أحدا منهما ليس ابن عتروس، ومن حسن الحظ أن السياط الجلدية غير معلقة على جدران الغرفة الخارجية، فقد ألغي العقاب بالجلد بموت البغدادي. الباشا يتوسط غرفته على حشية بلبدة دافئة، موقد التسخين يتقد نارا. بجانب الباشا المراقب المدني وهو الحاكم الحقيقي الذي يصدر الحكم قبل أن ينطق به الباشا. وسمعنا من بعيد صوتا آمرا : «هاتوا الكلاب».

دامت محاكمة مائتي متهم في نحو ساعة أو تزيد قليلا. كان المخزني يقدمنا واحدا بعد الآخر وكان الباشا يسأل المتهم : «خطبت...؟»

- نعم.

- السجن سنتين.

- لم أخطب.

ثلاثة أشهر أو سنة تصدر إعتباطا لتعليماته، لعله كان يقصد ثلاثة فينطق سنة وعكس ذلك صحيح، فما أدرك أحد منا لماذا حكم عليه بستة بدلا من ثلاثة أو بثلاثة بدلا من سنة كنت من الثالثين. وكان الذي وقف قبلي وبعدي من ذوي السنتين. كان العربي بناني ظريفا حتى في أوقات الشدة. وقد ألقى خطابا في المظاهرة أذكر أنه لم يكن مثيرا جدا ولا بلهجة حماسية أو بصوت مرتفع. وحينما سأله الباشا، وكان قد أصدر الحكم بالسجن عامين على كل الخطباء : «أخطبت ؟»

كان العربي بناني وهو يشير بجماع أصابعه : «شي خطبة صغيرة، وكان...».

تقلص حكم الباشا تأثرا بلهجة العربي بناني من عامين إلى ستة أشهر.

واضح أن المحاكمة لم تتطلب ممثل الاتهام، ولا أحد من المتهمين فكر في أن يوكل محاميا يدافع عنه ولا مناقشة القاضي الباشا لظروف التهمة على ضوء نص قانوني، فالمغرب كان دولة لا تعرف القانون، تحتلها دولة لها مكانة كبيرة في القانون منذ ما قبل نابليون[12]، ولكن قوانينها لم تعرف الرحلة إلى بلاد المستعمرات.

12 - نهاية القرن الثامن عشر.

الإنذار يسبق العاصفة

- 1 -

إنتهى السجن بالإفراج عن المعتقلين في ليلة القدر، أي بعد 26 يوما من الاعتقال. ويبدو أن الجنرال نوكيس كان من الذكاء بحيث اعتبر أن أسباب الاعتقالات وعدد المعتقلين لا يكفيان للقضاء على الحركة الوطنية. كان لابد من أن يتصيد فرصة تتيح له منطقا أقوى لخطته التي كان يحسبها قاتلة، وتمكنه من أن يحكم دون معارضة وطنية. ولعله أكد لنفسه أن الإفراج عن زعماء الحركة ومناضليها سيكون مشجعا لها على أن تقوم بما من شأنه أن يمنحه الفرصة للقيام بضربته. وقضى الأشهر العشرة الأولى من سنة 1937 في الإعداد للضربة التي حسبها قاضية على الحركة الوطنية فأوقف الكتلة ومنع صحيفتها «الأطلس» التي سمح بها بعد الإفراج عن المستقلين في ديسمبر 1936 وصادر الحريات العامة. وخطط لعمله الذي يريحه من النشاط الوطني[1]. هناك ثلاث قضايا تهيئ لهذه الضربة.

أولى القضايا أن انقساما حدث في الكتلة عند بداية تنظيمها وقبل فتح مركزها العام، فقد كان التنظيم يتطلب تكوين مكتب مسير ولم تكن الظروف السياسية تسمح بعقد مؤتمر عام للحزب. ولذلك اجتمعت القيادة لانتخاب مكتب للكتلة، وكانت نتيجة الاقتراع إنتخاب علال الفاسي رئيسا، ومحمد بن الحسن الوزاني كاتبا عاما. واعترض الوزاني على هذا الانتخاب مطالبا بأن يكون رئيسا

1 - تحدثت عن هذه المرحلة في كتاب «تاريخ الحركة الوطنية في المغرب».

للكتلة. ونتيجة لذلك ولأن إجماع الأعضاء غيره كان مع رئاسة علال، غادر الكتلة وأنشأ «الحركة القومية».

ثاني القضايا أن نوكيس المقيم العام جاء للمغرب بعقلية عسكرية مدنية، وفي ظروف إقتصادية غير مواتية من جراء الجفاف وانتشار البؤس بين المغاربة نتيجة السياسة التهميشية والعنصرية التي اتبعتها الإدارة من قبل. وإنعدام أحسن برامج للتخفيف من البطالة بين المواطنين. وكان الجنرال نوكيس كالمارشال ليوطي يؤمن بأن شيئا ما يجب أن يتحقق للمغاربة للحد من انتشار البؤس والبطالة والمرض. ومن مهمته المحافظة على الحماية ولو بترضية بعض البؤساء بتوزيع قليل من الغذاء. كان نوكيس يرى رأي ليوطي بأن المستوطنين - مهما بلغوا من قوة المال ونفوذ السلطة - غير قادرين على حماية نظام إستقر بالجيش، ولا شيء غير الجيش. المغاربة قاطبة يكرهون النظام وقد يجدون في وضعيتهم ما يبرر كراهيتهم، بالإضافة إلى عامل الدين والوطنية، وتصرفات الإدارة وجيش الاحتلال. ولذلك كان نوكيس يردد :

- ضرورة القضاء على كل الأفكار الوطنية المتمردة التي تستغل الظروف الاقتصادية والاجتماعية لإثارة الجماهير، وبعملها الذي يتمثل في «برنامج الإصلاحات الوطنية» فقويت رغبته في القضاء على دعاة الوطنية المتطرفة التي واجهته - بعد مقدمه بقليل - بمهرجان الدار البيضاء والمظاهرات في بقية المدن. لذلك بدأ يخطط للضربة القادمة.

- أدرك أن الوطنيين يطمعون في الأفكار التحررية للجبهة الشعبية. ولذلك عليهم أن يفهموا أن حكومة الجبهة الشعبية هي التي عينت مقيما عسكريا ليركز نظام الحماية، ضدا على أي محاولة للتمرد أو المساس «بالأمن»، وهو المفهوم الأول للحماية.

- التخفيف من الوضعية المزرية التي تعيش عليها الطبقة الفقيرة - والمغاربة كلهم فقراء - لإعتمادهم في حياتهم على الفلاحة، وهي قطاع غير منتج وغير مقنع، خاصة بعد تفويت الأراضي المنتجة والجيدة للمعمرين.

وهو عمل كان ليوطي يرى ألا يغامر به. ويعتمد المغاربة على الصناعة التقليدية، وهو قطاع بدأ يتضاءل إنتاجا وتسويقا، لمنافسة الصناعات الميكانيكية المستوردة.

البؤس يخلق التوتر وبقطع النظر عن تأثير هذا التوتر على النظام بسهولة إستقطاب الوطنيين لهؤلاء البؤساء المتمردين، وخطورة امتداد هذا الاستقطاب للبادية، بقطع النظر عن كل ذلك فإن إخضاع شعب فقير متمرد لنظام حماية أجنبية قد يكون غير مضمون مع ما يتطلبه من الاستقرار، والعاملان معا قد يهددان هذا الاستقرار.

وجد نوكيس مصداقية لتفكيره في مجزرة مكناس ونواحيها. فقد قرر المعمرون – والإدارة في خدمتهم – تحويل الماء من الأنهار الصغيرة إلى ضيعاتهم. وإقليم مكناس يتوفر على أرض معطاء تنتج الحبوب والزيتون والفواكه. اغتصبت معظم أراضيها وفوتت للمعمرين، أراض لا تعتمد فقط على السقي بالأمطار، بينما تجري في ثناياها مياه في نهر بوفكران، تعتمد على سيول الأطلس وثلوجه. ونهر بوفكران كان يمد المدينة نفسها بالماء، فإذا حولت مياهه لتسقي ضيعات المعمرين عطشت أراضي المواطنين وعطشت المدينة وتضاعف بؤس سكانها.

لكل ذلك تظاهر الفلاحون في ناحية مكناس، وكلها مناطق يصعب حفظ الأمن فيها. ولنواحيها حتى خنيفرة تاريخ في المقاومة. ثم تحركت مدينة مكناس وتظاهر المواطنون فيها، وكان لابد للجنرال هذه المرة أن يعيد «الأمن» – الذي اضطرب – بالسلاح وقتل عدد من الوطنين المتظاهرين، ولكن إعادة الأمن بالسلاح أسفرت عن نتيجتين :

أولاهما : تجدد الكراهية والحقد على المستوطنين والمعمرين والإدارة.

ثانيتهما : أن الوطنيين استطاعوا أن يهددوا الأمن بالأفكار التي ينشرونها عن طريق الخلايا ثم عن طريق الصحف التي منحت لهم رغم هزالتها وقلة قرائها والنشرات الخاصة السرية التي يصدرها الحزب.

تضافرت كل هذه العوامل مع هاجس الحرب الانقلابية التي شنها فرانكو ضد الحكم اليساري (الأحمر) في إسبانيا انطلاقا من تطوان. وكان هاجس الحرب ثالث القضايا الذي أقلق المقيم العام خاصة وقد اجتاز «الحدود» عدد من المواطنين مدفوعين بالفقر والبطالة للتطوع في جيش فرانكو. مما كان يضع سلطة الحماية في حرج تحسبا لسريان التمرد من شمال المغرب إلى جنوبه.

هذا الهاجس - الذي كان وراء تعيينه مقيما عاما في المغرب - زاد في عزم نوكيس أن يستعمل قبضته الحديدية حتى يقضي على الوطنيين ويحقق ما يتطلبه نظام الحماية من استقرار.

- 2 -

حادث عارض ولكنه كان ذا أثر في تطور الوضع السياسي في المغرب في سنتي 1937-1936.

وقصة الحادثة - وقد لعبت فيها دورا متواضعا - أن صديقي محمد بن عبود، وكان طالبا في القرويين يتسم بجرأة وحاسة مبادرة، كان صيادا ماهرا يحمل سلاح الصيد قبل أن يتخلص إلى الدراسة وينتقل من تطوان إلى فاس. كان يرتاد مناطق كتامة بالأخص، يستعمل السلاح ويسير في قوافل الصيادين... كل ذلك أكسبه جرأة واستهانة بالمغامرات الخطيرة في بعض الأحيان. وقد تميز في عمله السياسي بعد ذلك بالجرأة انطلاقا من الخبرة التي اكتسبها في الصيد كما سنعرف لاحقا عند الحديث عن موقف آخر لعب فيه دورا مهما. كنا صديقين نتعاون في الدراسة ولكن لم تكن له صلة برجال الكتلة. أَسَرَّ إليَّ بفكرة قيام الحركة الوطنية بثورة مسلحة ضد فرانكو انطلاقا من الشمال، لصالح الجمهورية الإسبانية، لقاء استقلال شمال المغرب من الاستعمار الاسباني. وأبدى استعداده ليلعب فيها دورا فاعلا إذا قررت الكتلة أن تقوم بهذه الخطوة. ولكنها في حاجة إلى تجنيد المحاربين وإلى السلاح. وتلك مهمة الكتلة، ويمكن الاستعانة في ذلك بالحكومة الإسبانية. الفكرة جريئة وربما كانت مرتجلة غير ذات بعد عميق مدروس.

اتفقنا على أن أنقل الفكرة إلى علال الفاسي لتتدبر الكتلة الأمر. نقلتها بأمانة. وبدا لي أن علال لم يستبعد الفكرة فأسرها في نفسه. ولم يناقشني طويلا في الموضوع، لأنه يعرف أن حيلتي محدودة، وأن مهمتي انتهت بتبليغ الرسالة التي حملتها إليه. ولم يستدع محمد بن عبود لمناقشته في الفكرة، ربما لأنه كان يقدر خطورتها وهو لا يرغب أن يتداول الحديث عنها خارج الدائرة التي يمكن أن تقوم بتنفيذها.

أخبرت ابن عبود بأني بلغت الرسالة. غادر المغرب في نهاية صيف 1936 إلى مصر لاستكمال دراسته. ولكن فكرة المبادرة أخذت بعدا مهما. فقد علمت فيما بعد أن الكتلة درست الموضوع. وأرسلت وفدا إلى برشلونة - مقر الحكومة الإسبانية الديمقراطية آنذاك - مكونا من الحاج عمر بن عبد الجليل ومحمد بن الحسن الوزاني، اتصلا بالحكومة الاسبانية ولكن تنفيذها في رأي الإسبانيين كان موقوفا على قبول حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية التي كانت تسند الحكومة الإسبانية في حربها ضد فرانكو. حذرت الحكومة الفرنسية الحكومة الإسبانية من المغامرة مع الوطنيين المغاربة تحسبا لحرب ريفية أخرى من جهة، وتخوفا من أن استقلال منطقة الشمال إذا نجح الانقلاب ضد فرانكو قد يؤدي إلى انبثاق فكرة استقلال الجنوب. والحماية قائمة على الاحتلال المزدوج الفرنسي الإسباني للمغرب، جنوبه وشماله. ولعل أهم أوجه الاعتراض هو أن تأتي المبادرة من كتلة العمل الوطني، وهي آنذاك تناضل بالعمل السياسي، فكيف بها لو استعملت السلاح ودبرت انقلابا عسكريا ضد حركة فرانكو.

استجابت الحكومة الإسبانية للتحذيرات الفرنسية وأجابت وفد الكتلة بالامتناع عن المغامرة.

من يدري ما إذا كانت العملية ستغير وجه التاريخ في إسبانيا لو نجحت المحاولة وانقلب الجيش المغربي المتطوع مع فرانكو ضده ؟ وماذا كان سيعرف المغرب لو إستقلت المنطقة في منتصف الثلاثينات ؟

المحاولة، ولو أنها فشلت في المهد، كان على علم بها الجنرال نوكيس قطعا، ولو أنها لم تجد لها مكانا في تاريخه، ولا في تاريخ الجمهورية الإسبانية

المنهارة، ولا في تاريخ الحكومة الفرنسية، ولم تجد لها مكانا في تاريخ الكتلة لخطورتها.

ولكن ما من شك في أن هذه المحاولة فعلت فعلها في تأريث عداء الجنرال نوكيس للكتلة وتخوفه من مخططاتها، وما من شك في أنها فعلت فعلها في الضربة التي حسبها قاضية ضد الحزب وزعيمه علال الفاسي.

كل شيء كان ينذر بالعاصفة، فبعد الهجوم المسلح على الوطنيين في مكناس وضواحيها، بدأت الإقامة العامة باعتقال المناضلين هنا وهناك، هادفة إلى إمتصاص قوة الحزب قبل أن تضرب الضربة القاضية.

ولم يكن الحزب غافلا عن هدف الإقامة العامة، ولذلك كان يستعد للمواجهة. ومن المؤكد أن استعداد الحزب لا يوازي استعداد الإدارة الفرنسية في شيء، ومن المؤكد أن اتهام الحزب بأنه دبر تظاهرات مكناس التي أدت إلى إستشهاد عدد من المواطنين كانت تهمة تنذر بالشر، تضاف إليها تهمة لفقها نوكيس ضد كتلة العمل الوطني، وكان قد استند على هذه التهمة في إقفال مركز الكتلة في فاس، ومنعها من مزاولة نشاطها السياسي ومنع إسمها من التداول. تهمة ضخمت ملف الإقامة العامة ضد الحركة الوطنية، وهي أن المنخرطين في الكتلة عند افتتاح المركز كانوا يقسمون بالإخلاص لله والوطن وكتلة العمل الوطني، ولا يشمل الإخلاص للسلطان. وذلك يعني كما تقول التهمة أن الإخلاص للكتلة بديل عن الإخلاص للسلطان. وأبلغ المقيم ذلك إلى السلطان محمد بن يوسف. تداركت الكتلة هذا «الخطأ» غير المتعمد فأضافت الإخلاص للسلطان في صيغة القسم بعد أيام من إفتتاح المركز.

وقد إستغل نوكيس التهمة بنذالة الاستعماري الذي يحقد على أي حركة معارضة لسياسته، فكانت من المآخذ التي عمرت طويلا ضد علال الفاسي، رغم جهوده النضالية والفكرية في إعتبار الملكية قيمة وطنية لا يستقيم كيان المغرب المستقل بدونها وأن السلطان ليس رمزا فحسب، ولكنه الضامن لوحدة الشعب المغربي ووحدة أقاليمه التي مزقتها الحماية.

- 3 -

كنت في حياتي الدراسية والثقافية على العموم مرتبطا بالشرق العربي وبمصر على الأخص. كان بعض زادي من الثقافة العامة ما يفد على المغرب من كتب ومجلات من مصر وسوريا. أقرأ بشراهة في الأدب والفلسفة والعلم، ولعل بعض ما كنت أقرأ كان فوق مستواي الثقافي ولكن هوسي بالقراءة كان يدفع بي إلى قراءة غير منتظمة ولا مخطط لها، كان للخلية الوطنية أثر كبير في إيجاد تنافسية كبيرة بين أعضائها، ولذلك كنت أقتني الكتب مع تأخير الدفع إلى أن «يفتح» الله على والدي فيمدني ببعض «الفرنكات» أو «القروش» وكنت أستعير من أصدقائي ونتبادل الكتب والمجلات أحيانا.

كل هذا الهوس في القراءة دفع بي إلى التفكير في إتمام دراستي في مصر، فكرة طوباوية كانت في بدايتها. وكان الوصول إلى مصر أبعد من الوصول إلى القمر في طموحي المحدود. والدراسة فيها في حاجة إلى ميزانية أعرف أن إمكانيات والدي عاجزة عن توفيرها. وقد عرفت نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات رحلات دراسية لطلبة من فاس والرباط وتطوان مثل محمد بن عبود ومحمد بن العربي العلمي والمهدي بنونة ومحمد بن عبد السلام الخطيب إلى مصر ونابلس في فلسطين.

ما أدري كيف صح بنا العزم نحن الزملاء الرفقاء على المغامرة : أحمد بن المليح وعبد المجيد بن جلون وعبد الكريم بن ثابت للرحلة إلى مصر. كنا في وضعية ثقافية وعائلية متقاربة، فما منا أحد يستطيع والده أن يتكفل بالإنفاق عليه، وما منا أحد يستطيع أن يقنع والده بالسفر، ولكنها المغامرة التي لا يقف في وجهها رادع.

خاطبت والدي في الأمر فما وجدت منه قبولا آنذاك لصغر سني[2] وشكوكه في أني أستطيع أن أواجه الحياة في بلاد بعيدة، ولم يسبق لي أن سافرت خارج المغرب، فما لي حيلة لذلك، ولكني نجحت في إرسال الفكرة لتأخذ مكانها من تفكيره، وكان - رحمه الله - متكتما لم يناقشني طويلا في

2 - نحو 17 سنة.

الموضوع، كنت قد أقنعته عن طريق المساهمات الثقافية الجماعية التي منحتني عنده مكانة ملحوظة، ومنها أني شاركت في مهرجان أدبي نظم في فاس لإحياء الذكرى الألفية للمتنبي، وقدمت فيه بحثا، إلى جانب مثقفين كبار في زمنهم، وقد حضر رحمه الله هذا المهرجان ورشحني عنده لأواصل دراستي في مصر.

انضاف إلى هذا المهرجان تنظيم خليتنا لمهرجان مماثل لإحياء ذكرى الأربعين لمصطفى صادق الرافعي. وكان مقروء في المغرب عن طريق كتبه ومقالاته في مجلة الرسالة. أخذنا الإذن في تنظيم المهرجان من إدارة الأمور الأهلية، وكان مسيرها الرئيسي «جاك بيرك» الذي سيصبح لاحقا مستشرقا كبيرا ومترجما للقرآن. وأذكر أن جاك بيرك[3] ناقشنا - ونحن نطلب الإذن - في أدب الرافعي ومكانة كتبه الأدبية والقرآنية.

كما صاحب هذا المهرجان إحتفال أقمناه في منزل خاص حضره مئات المواطنين بمناسبة ذكرى الهجرة النبوية، وكنت أحد المتحدثين فيه إلى جانب علال الفاسي.

رشحني أيضا إلى إمكانية تحملي مسؤولية الغربة في بلاد بعيدة فترة السجن التي قضيتها مع الوطنيين بعد مظاهرات فاس في أواخر 1936 ولعل والدي وضعها في ميزان التأهل لتحمل المسؤولية.

وإذا كان والدي يفكر طويلا في مصاريفي الخاصة وقد زار بعض بلاد الشرق وتعرف على مطالب الحياة هناك في رحلة الحج التي قام بها قبل سنتين أو ثلاث، وكان التدبير المالي من الصعوبات التي قد لا تتحمل إمكانياته تذليلها، وهي مشكلة لم أقمْ لها أي اعتبار لسذاجة كانت تتملكني - وقد صاحبتني طويلا - والمبادرة التي فصلت في متاهات حيرة الوالد هي التي قام بها أحد أفراد العائلة الحاج إدريس بوعياد - وشاءت الأقدار أن يصبح صهري فيما بعد - فقد إتصل بوالدي عندما علم برغبتي في السفر إلى مصر، وأسر إليه أن الوضعية السياسية جد متأزمة وأن الوطنيين معرضون مرة أخرى إلى السجون، وإبنه أحد هؤلاء.

3 - وكانت تلك أولى خطواتي لصداقتي مع المستشرق الكبير التي ظلت متواصلة حتى وفاته. وكان قد كتب مقدمة للترجمة الفرنسية لروايتي «دفنا الماضي»، كما كان يعلق باستمرار على الكتب التي أؤلفها ومنها «تاريخ الحركة الوطنية في المغرب».

وسيحقق بسفره إلى مصر هدفين : أولهما مواصلة الدراسة. وثانيهما إبعاده عن السجن. بلغ الحاج إدريس هدفه مع والدي، وقد كانا صديقين وصهرين، وأكد لي أنه أقنعه فخرج عن تردده، وكان أن خاطبني والدي في الموضوع بخطاب عملي : «عليك أن تغادر».

إتفقنا نحن الثلاثة : عبد المجيد بن جلون وعبد الكريم بن ثابت وأنا على أن نسافر معا، وكان قد سبقنا أحمد بن المليح والعربي بناني بأسبوع.

في الطريق إلى القاهرة كان علي أن أنتظر الباخرة المصرية «كوثر» التي تقطع البحر الأبيض من مرسيليا إلى الإسكندرية كل أسبوعين، وقد التقى بي عمي في مرسيليا حيث كان يحضر معرضا تجاريا. وكان يمكن أن آخذ باخرة أخرى، فاقتضى نظره أن أصحبه إلى باريس في انتظار موعد الباخرة بعد أسبوعين. لم يقم وزنا للزمن ولا لأوقات بداية الدراسة الجامعية. فكرت قليلا، هدفي كان هو مصر، وسأصل بعد أيام أو أسابيع، لا يهم، سذاجة وقلة خبرة.

كنت شغوفا أيضا بأن أتعرف على باريس، تلك أمنية لم تكن لتتحقق لولا السذاجة. كانت باريس تحتضن المعرض الدولي الكبير وكان الجناح المغربي في هذا المعرض سوقا مغربية إجتمع فيه كثير من تجار الصناعات الوطنية المغربية، لا يختلف فيه رواق عن آخر. ينشط فيه عشرات من المواطنين وكأنهم في «قيصرية» مغربية، زملاء تجارة مشتركة، تعرف منهم الفاسي على المراكشي والمكناسي يتاجرون في سوق شبه مقفلة، كانوا سعداء بعملهم.

في صباح يوم من تلك الأيام، زار الجناح المغربي الحاج أحمد بلافريج. وكان قد عين أمينا عاما للكتلة بعد أن انفصل عنها محمد بن الحسن الوزاني. وكانت زيارته مناسبة لأقضي يوما مع زعيم مغربي متخلصا من أيام رتيبة، كنت أقضيها في عاصمة الأنوار. تقدمت إلى بلافريج وكانت لنا صلة عابرة في مركز الحزب بفاس. رحب بي ولعله هو الآخر وجد شابا يتحدث معه في السياسة، تخلصا ربما من رتابة الحياة التي كان يعيشها في المدينة الحافلة بالحيوية والنشاط والحركة. خرجنا معا إلى أحياء باريس نجتازها متحدثين من شارع لشارع، كنت في شبه خجل، فأنا مازلت ألبس جلبابي وطربوشي، أعتمد

عليه في أن يتحدث عن معالم المدينة التي قضى فيها فترة من شبابه طالبا. وجدت فيه الرجل الودود واسع الأفق يهتم أحيانا بأبسط المعالم يترجمها للشاب الغر الذي يصحبه في شوارع إحدى «عجائب» الحضارة.

عن الوضعية السياسية في المغرب سألني أحمد بلافريج ببساطة : «كيف ترى الأوضاع وقد عشتها عن قرب ؟ أهناك أمل في انفراج الأزمة ؟».

– الوضع لا يدعو للتفاؤل، الإدارة الفرنسية عازمة فيما يبدو على القيام بعملية خطيرة ضد الحزب. فساعات المحنة تقترب. وأحداث مكناس فجرت الوضع، منع الكتلة وتوقيف صحيفتها نذير بشر كبير.

كان يتوقع، ومع ذلك يفضل أن يسمع الرأي والتحليل الآخر. تلك إحدى مزاياه السياسية، ولو اعتر برأيه، وترك الفرصة لنفسه ليقنع به الآخرين.

نظر إلي والأسى المشوب بالألم يتجلى في وجهه وعينيه. فكر قليلا وقال : «شوقي كبير إلى ابنتي سعاد[4]، يبدو أني لن أرها إلا بعد وقت طويل».

عزم ألا يعود إلى المغرب لمواجهة العاصفة. وكان قد رحل إلى فرنسا ليحاول مع المتنورين السياسيين التخفيف من القبضة الحديدية التي رفعها نوكيس في وجه الوطنيين، وليحاول التأثير على بعض النواب والمتنورين من الحكومة لتحقيق بعض الإصلاحات التي يتضمنها برنامج «مطالب الشعب المغربي». سألته بدوري سؤال تلميذ مبتدئ عن الوضع السياسي : «وكيف وجدت الأمر في الدوائر السياسية الباريسية بالنسبة لسياسة الإقامة العامة ؟»

أجاب بلهجة يائسة : «الكفر ملة واحدة. الحكومة الفرنسية تمنح المقيم العام كامل السلط في إدارة البلاد وتتضامن معه في كل ما يتخذ من إجراءات تطبيق نظام الحماية، والمحافظة على مصالح فرنسا. وبتدمير كل حركة تعارض الحماية أو تطالب بالتغيير لصالح البلاد المحتلة...»

4 - كانت في الشهور الأولى من عمرها.

كدت أقول : «وما جدوى محاولة الاتصال، لو تمكنت من ذلك، مع الدوائر السياسية الفرنسية ؟»

سبقني إلى قول : «الأبواب مقفلة، لا تجد نافذة لتنفذ منها للحديث عن القضية المغربية».

وستطول رحلة بلافريج – وكان يود العودة سريعا لاحتضان ابنته – سنوات طوالا بسبب الأزمة الخطيرة التي إحتدت بالمغرب، أطالت غيبته عن المغرب ولو أنه أقام في منطقة للشمال شهورا طويلة. وطالت غيبته عن الحقل السياسي داخل الوطن حتى سنة 1943. تنقل فيها بين فرنسا وسويسرا وزار ألمانيا في أشد مراحل الحرب الثانية، وعاد منها وهو أشد إيمانا بأنها ستخسر الحرب، ولا يمكن التفكير في الاستقلال أو في تغيير في السياسة الاستعمارية حتى لو انتصرت ألمانيا.

إستدعاني بلافريج إلى غداء في اليوم التالي في أحد المطاعم، يديره جزائري وسيكون معنا، تابع القول، زعيم تسمع عنه هو الحبيب بورقيبة. كنت سعيدا والفرصة تواتيني للاجتماع مع زعيمين مغربي وتونسي. كنت أتابع، من بعيد وعن طريق الصحافة التونسية، بعض ملامح الحركة الدستورية في تونس. كنت أسمع الكثير عن الحبيب بورقيبة كزعيم للحزب الحر التونسي الجديد، وتقترن معلوماتي المحدودة عن الحركة السياسية في تونس بانفصال مجموعة من السياسيين الشباب عن الحزب الحر الدستوري، وتحضرني أسماء من الذين كانوا يتزعمون هذا الحزب، ومن بينهم عبد العزيز الثعالبي ومحي الدين القليبي والدكتور الماطري. وتذكرت وأنا أتقبل دعوة الغداء باغتباط أن الحزب عقد مؤتمرا في «قصر هلال» سنة 1934 خرج فيه الحبيب بورقيبة ومعه ثلة من الشباب منتصرين، واستولوا على الحزب بإضافة كلمة «الجديد» إلى اسم الحزب وقاوموا القيادة القديمة. ثم واجهوا عبد العزيز الثعالبي، وقد عاد إلى تونس بعد غيبة طويلة قضاها في الشرق العربي والهند. وسيعاني بورقيبة في نضاله محنة السجون والمعتقلات، وسيحقق الكثير من الانتصارات[5].

5 - تتضمن هذه المذكرات بعض ما يدخل في اختصاصها عن تونس وزعيمها.

على مائدة الغداء في المطعم الشرقي المقام في خيمة على هامش المعرض كنت أمام وجهين جميلين تنطلق الحيوية من ملامحهما، بلافريج بوجهه الصبوح يطبعه الجد، يتحدث بهدوء وفي كلمات محدودة، ولكنها معبرة يضمنها كل ما يريد أن يقول. وبورقيبة يتحدث مبتسما ابتسامته الواضحة تملأ كيان وجهه الرجولي الجميل، يتكلم كثيرا ويخص نشاطه ونشاط حزبه بكثير من القول. كان بورقيبة يقوم بنفس المهمة التي يقوم بها بلافريج في باريس. حاول إجراء اتصالات مع برلمانيين وحكوميين، لكن الأبواب كانت مغلقة في وجهه هو الآخر. بدا لي أنه لم يكن يائسا، ويعتمد على نفسه وحزبه. ومطالبه لا تعدو المشاركة في تسيير شؤون البلاد عن طريق المؤسسات. وكان وضع دستور جديد للدولة - ولو في ظل الحماية - أساس مطالب «الحزب الدستوري»، وتحن تونس إلى إصلاحات سياسية واقتصادية ودستور يعيد للدستور القديم الذي أجهضته الحماية مكانه. وللاصلاحات السياسية والاجتماعية التي تفتقت عنها عبقرية الوزير خير الدين في أواخر القرن التاسع عشر، تعيد لها مكانتها في تونس الجديدة.

كنت وأنا على مائدة الغداء كالطالب الذي ينصت للدرس باهتمام بالغ، فقد كنت شغوفا بتونس، أقرأ بعض صحفها وأعجب بكثير من نشاطها الثقافي والسياسي، مدفوعا إلى جانب البعد السياسي والثقافي بما علمته من أن عائلتي تنبع في أصولها من تونس، أو لعلها رحلت إلى تونس لتعيش عقودا أو قرونا ثم تعود إلى أصلها في المغرب. ولذلك كنت معتزا أن أجلس إلى زعيمها في بساطته وتواضعه وجميل حديثه.

فاجأنا أحمد بلافريج بأن رفع المنديل الذي يضعه على ركبتيه، ووضع السكين والشوكة في طابق الأكل، ونادى صاحب المطعم الذي كان معتزا بالمناضل المغربي وضيفيه يطلب الحساب مضربا بذلك عن الطعام. فوجئ صاحب المطعم وهو يعتذر عن أي خطأ في الغداء، ولم يكن الخطأ في الغداء وإنما هو في هذه الراقصة الفارعة الطول الممتلئة جسما، مرتدية ملابس كاشفة تتلوى كالحية لتقدم للضيوف الكرام أجمل ما تتقن من رقص شرقي. إعتذر صاحب المطعم ودفع بالراقصة إلى وراء ستارة معتذرا لضيفه الكبير عن خطإ نشأ عن

سوء تقدير. كان يظن أنه سيتحف ضيوفه بمبادرة فنية ولم يكن يظن قط أنه سيغضب بذلك «سيدي الحاج» كما كان يناديه، لم يكفه ما قدم من إعتذار فقدم لنا أجمل ما عنده من أنواع الطعام.

شعرت بحيرة، إعتبرت موقف بلافريج رائعا في سمو الأخلاق، ولكني لم أجد عيبا فيما صنعته الراقصة. لم أنطق. أما بورقيبة فقد ازدادت ابتسامته إتساعا وإشراقا وهو يقول في تودد : «لا بأس، أن يصاحب الغذاء رقص ليس فاجرا (ضاحكا). لعل ذلك مما يفتح الشهية للأكل».

لم يجب بلافريج، فقد كان الغضب مايزال يتملكه، واستأنفنا الحديث الشهي عن السياسة الفرنسية في المغرب وتونس.

- 4 -

عدت إلى مرسيليا لألتقي بعبد المجيد بن جلون وعبد الكريم بن ثابت فنحن على موعد مع الباخرة «كوثر» نستقلها إلى الإسكندرية، كانت رحلة هادئة على غير ما عرفت من الرحلة التي كنت فيها على ظهر السفينة الفرنسية «مدينة وهران» وقد انتقلت فيها من وهران إلى مرسيليا. الرحلة إلى الشاطئ الفرنسي دامت ستا وثلاثين ساعة، ولكنها كانت محنة كل ركابها، قص علي قصتها شباب صبيحة وجوههم، عذبة أحاديثهم، جزائريون يقصدون فرنسا، تعرفت عليهم على سطح الباخرة فاهتموا بمساعدتي حتى ألقى عمي على الشاطئ الفرنسي.

تجولت في أرجاء الباخرة التقى بي بحار ذو قامة طويلة تغمر وجهه لحية شقراء - يبدو أنها في حاجة إلى ماء وصابون - تودد إلي بابتسامة جعلت نفسي تطمئن إليه. عرض علي أن يؤجرني غرفته لأقضي ليلتي فيها، وبسعر ربما كان محتملا، وجدت أن النوم في غرفة البحار وقد فتح لي بابها سيكون أفضل من النوم على كرسي طويل قد لا يسمح بإغفاءة طويلة. دخلت الغرفة المتواضعة النظيفة وهي مخصصة لبحار يقضي يومه وليلته مع آلات الباخرة الملطخة بزيتها وشحومها، أوصاني بألا أطلع أحدا على أني سأنام في غرفته. أخذ الثمن مقدما وذهب.

لا أذكر أني تمددت في السرير، ولا أنني اعتزمت الراحة أو النوم، دخلت في غيبوبة مطلقة - ربما من الدرجة الثالثة - كان الوقت عصرا وما شعرت إلا حينما حاول البحار إيقاظي بعنف وهو يعرض علي كأس شاي أتعشى به، كنت أرفض بشدة وأعود إلى الغيبوبة حتى كان عصر اليوم التالي. استيقظت من نوم مريح، غسلت وجهي الذي كان ولاشك قد اضطربت ملامحه من كثرة النوم، خرجت من الغرفة ألتمس طريقي نحو سطح الباخرة، أبحث عن الزملاء الجزائريين الذين كان تفكيرهم في مصيري أقل من مواجهتهم لواقع مرير عرفته الباخرة منذ خروجها من مياه وهران حتى اقتربت من شاطئ مارسيليا.

كانت الأمواج تتقاذف الباخرة حتى همت بابتلاعها وكان الركاب الذين إختاروا الرحلة على ظهرها بسعر متواضع قد إنبطحوا على وجوههم يرجعون كل ما أكلوه وينتظرون الموت، أصبح سطح الباخرة بركة من القذارة، انفتحت عيونهم على أبعادها من الدهشة وهم يرون أني مازلت حيا. يسألون : أين كنت في رحلة المحنة ؟ كنت أستغرب بما أشاهده وبما يتحدثون به، وشكرت للبحار الودود أنه أكرمني بغرفته التي لم أشعر فيها بدوار البحر، وقد أكرمني بغيبوبة، ما أدري إذا ما كانت غيبوبة الموت أنقذتني مما لقيه بقية الركاب.

«كوثر»... أنت يا كوثر ما أرحمك من باخرة هادئة ناعمة عرفت كيف تلين جانب البحر الأبيض وهي تقتحم عرضه الطويل من مرسيليا إلى الإسكندرية[6].

6 - في كتابي «القاهرة تبوح بأسرارها» قصة هذا السفر.

أعتذر لك يا فاس...

أودع المغرب.

أودع فاس. فهل أودع معهما كل ما أفرزه المغرب وما أفرزته فاس فارتبطت بها ارتباط المولد والنشأة والنمو. القصير النظر لا يرى الأشياء من حوله، دقت أو ضخمت؛ أو لعل عينيه تألفانها فلا تثير فيهما فضول الرؤية الفاحصة المتأملة. وكذلك هي تفاهات الأشياء، ومباذل الحياة وجمالها تفتح عينيك عليها وتعتادها رؤية وسماعا وتفكيرا وممارسة، حتى لتصبح جزء من حياتك، لاتخضع لحس نقدي أو إرادة تغيير.

المدن القديمة – أو العتيقة ولو أن كلمة العتيقة لا تعجبني، إلا أن تأخذ طعمها اللغوي من الخمر المعتقة – تموج في بحبوحة من العادات والتقاليد، بعضها ينبع من حضارة، والحضارة لاتعني، في نظري دائما، الجيد من الفكر والانجاز والممارسة وأساليب الحياة، ولكنها تسحب معها كثيرا من العادات والتقاليد، تنشأ عن الانقفال الحضاري والحياتي والفكري في الغالب.

وأنا مدين للمغرب، ولفاس وللوسط العائلي والتعليمي، وشيئا ما لطبيعتي المتحفظة الجادة الطموح، بكثير من توجهي التعليمي واتساع أفقي التثقيفي، وطموحي إلى مزيد من التطور الفكري، والعمل النضالي الوطني ومحاولة التحرر من ربقة من التقاليد والقيود والسدود. وقد كنت أعتقد أني تحررت إلى حد ما من سجن كان يمكن أن يكون هو فاس بكل مباهجها ومنازلها وعرصاتها وضواحيها .

أعتذر لفاس، التي لا أحتاج ان أعبر لها عن حبي وتقديري وافتتاني بالحياة فيها، واعتزازي بكل ما أبدعته من فن وحضارة وقيم إنسانية وسياسية وحضارية. أعتذر لها إذا قلت إني كنت أتوق أيضا إلى التخلص من سجنها. أعتبر أنها -كانت ولعلها ما تزال- مدينة التناقضات، التي قد تجدها في كثير من المدن العتيقة : تطوان، تلمسان، القيروان، طرابلس، القاهرة، دمشق، بغداد... ولكن تميز فاس أنها تفرز تناقضاتها. وتعيشها بكثير من الاعتزاز والقداسة والافتخار والمنافسة. وقد يعود ذلك إلى عتاقة المدينة، وإلى ممكناتها البشرية الحضارية والسياسية والثقافية والتجارية، وموقعها الجغرافي والدور الذي لعبته في التاريخ. أقول التاريخ، إطلاق، وإن كان في فكري تاريخ المغرب والبلاد المجاورة على الأخص. وقد يعود ذلك أيضا إلى جاذبيتها وقدرتها على هضم الإنسان والأفكار وتقاليد الوافدين، ومع ذلك ومن أجل ذلك تبقى هي المدينة المتفردة التي تمنحك الكثير ولو كنت غريب المولد والمنشأ واللهجة والتقاليد. «لم يولد أحد في خصة «القرويين» كما يقول المثل الفاسي . ولكن الذين ولدوا خارج خصة القرويين، سرعان ما يشربون من مائها ومنابعها ويصلون في محرابها ويمتحون من علومها أو يتابعون دروس الوعظ فيها، ويتاجرون في الأسواق من حولها ، ويأكلون من نعمائها، وينطقون بلهجتها (القاف همزة والراء غينا) لا تسمعهما في غير لهجة سكان فاس. ولو قدموا من «الحياينة» أو «أولاد جامع» أو مما وراء جبل زلاغ.

في هذا البهاء الذي كنت أحس به في المدينة العتيقة التي انطلقت من عقالها الآن إلى ما وراء الأسوار. كنت أعيش حياة نفسية محاصرة بالعادات والتقاليد العائلية والمدينية والاجتماعية. وحينما غادرت فاس في غمرة من البهجة والحسرة كنت أتساءل : هل أغادر سجن فاس الحافل بالتناقضات البالغة الروعة أحيانا، البالغة التفاهة في أكثر الأحيان ؟»

كنت فاسيا تتمثل في كل محاسن فاس وبعض سيئاتها : طفل تغمره مظاهر الشيخوخة. لا مكان للعب الأطفال. كلمة العيب و«حشومة» تلاحقك أينما ترددت في المنزل والمدرسة والشارع. لا جرأة للخروج عن تقاليد العائلة، ولا شجاعة لتحدي المجتمع. لا حرية في مناقشة الأوامر والتعليمات. وأنت تسير في الشارع

سر بتؤدة ولياقة ولباقة، لا هرولة ولا تسابق، لاترفع صوتك بحيث يزعج الأبعد قليلا من مرمى نظراتك. لا تتعدى أسوار المدينة، فالخوف يلاحقك. لا تخالط «أولاد السوق»، أبناء العائلات العريقة في المدينة هم لداتك وصحابك، إن كنت ستتخذ لك صحابا. كن مؤدبا في المنزل، لا يرتفع صوتك بحيث يعلو على صوت الآخرين. إذا لاحظت في المنزل الهدوء والسكينة والصمت فلا تفجر طاقاتك بجهوري الصوت، وإلا اتجهت كل العيون نحوك بالاستنكار، وإن عدت فبالعقاب. إذا خرجت للشارع - أو هو الدرب والزقاق - فلا تتجاوز حومة المنزل أو أقاربها، وإن تغيبت بين العشائين ففي المسجد، وإذا تطاولت فأنت تنتظر أذان العشاء، إلا أن تصلوها جمعا مع المغرب يوم تمطر السماء.

في الدروب والزقاق الكبرى حافظ على كل ملابسك في وضع جيد، وعلى رأسك محلوق شعرها بموسى الحجام بعد أن يعرك فروتها بالماء والصابون، وإذا حرنت الموسى غير الذرب عالجها في قطعة من الجلد ناعمة راجيا أن تعيد لها حدتها، وقبل أن ترسم على فروة رأسك خارطة متعددة الأشكال ،أو بقعا دامية، يوصيك - وقد ترنحت الموسى بين أصابعه - أن تنشر عليها خيوط العنكبوت تقطعها من حوافي الدرب، فهي كفيلة بامتصاص الدم النابع من جلدة رأسك. ورأسك عارية إلا حينما تيفع فتضع عليها طربوشا إن كنت من الطبقة الموسرة، وإن كنت من بيت العلم سليل الشرفاء فإن عمامة تنتظرك على حداثة سنك. لا أذكر اليوم الذي وضعت فيه على رأسي طربوشا. لاشك أنه كان يوما مشهودا في تاريخي، ومع ذلك نسيته. ولكني أذكر اليوم الذي تمردت فيه على حجام العائلة فتركت شعر رأسي ينمو بدون حلاقة متخفيا به تحت طربوش يسع كل رأسي من جبهتي حتى قفاي. واكتشف عمي الخطيئة وهو يتفحص ما تحت حافة الطربوش فنهرني وتوقف العقاب عند ذلك الحد، ولكن رأسي فازت بحرية «الفريزي» وفروة الشعر، منذ خطيئتي تلك .

ملابس الشيخ والشاب لا تكاد تختلف. ولعلها لا تكاد تختلف ملابس الزوج عن ملابس الزوجة إلا بالجلباب و«السلهام» - البرنوص - إن كان الرجل من العلماء أو الشرفاء أو الوجهاء فالقفطان والمنصورية لهما معا، وإن اختلفت الألوان. والجلباب شتاء وصيفا، وإن خفت صيفا وثقلت شتاء. لا يختلف في

ذلك الطفل عن الرجل والشيخ. يستر الجلباب كل جسمهم من قنة رأسهم إلى أخمص قدمهم.

وقد عرفت شابا في مثل سني كان زميلا لي في المدرسة حتى اختفى فإذا به تلميذ في مدرسة البعثة الفرنسية بالمدينة الجديدة، و إذا به يصبح شابا (من عائلة شريفة) يلبس بذلة «رومية» و يضع على عينيه نظارة لتصحيح الرؤية و تطفو على رأسه كتلة من الشعر الأشقر. يسير في شوارع المدينة أحسبه مزهوا في كبرياء، تحيط به عيون السكان جميعهم، منهم الناقمون و منهم الشاتمون، و منهم دون ذلك. و لكنهم جميعهم يوحدون الله و يستغفرونه. و أعرف رجلا تحرر في يوم ما فكان يعيش بين الناس -و له متجر مهم- ببذلته المعاصرة. و لم يكن يبرأ من أقوال الناس تتابعه أينما كان. و ما أظنهما كانا يجرآن على دخول مسجد أو حضور احتفال ديني بالمولد الشريف أو بعيد الأضحى. و ما أدري ما إذا كانا يسمحان لأنفسهما أن يلبسا ملابسهما تلك في رمضان.

وفاس مدينة تعيش في أحيائها ودروبها مئات الصناعات الوطنية اليدوية تؤمن غداء و ملابس و أثاث الاستعمال اليومي للمدينة، و تتقن صناعة الزليج (الفسيفساء) و النقش على الحجر و الخشب و الجبس، تقدم أروع التحف التي تزين القصور و منازل الأغنياء، كما تقدم صناعات الحرير و التطريز والملابس الصوفية و الأحذية. أروع ما كان يلبسه سكان المدينة من الرجال والنساء قبل أن تغزو أسواقها المنتوجات الميكانيكية.

المدينة تعيش على الكفاية. فما من عائلة وافدة على المدينة إلا و تجد في معاملها اليدوية مجالا للعيش، لم يكن الخصاص الظاهرة البارزة بين سكانها، فكثير من سيدات الطبقة الفقيرة و المتوسطة يعملن في الخياطة والتطريز، وبذلك تتعاون العائلة على متاعب الحياة. و لم يكن غريبا أن يعمل الأطفال عندما يخرجون في سن مبكرة من «المسيد».

ومع ذلك ففاس مدينة الطبقة المتوسطة والفقيرة. تظهر فيها طبقة الأغنياء والمترفين كبقع طافية على السطح.

احذر وأنت في الشارع أو في المدرسة أو في القرويين أن تخرج عن جادة الصواب بقولة أو كلمة أو ممارسة، فأنت متابع ممن تعرف ومن لا تعرف. قد تصل بك النميمة أو الوشاية إلى والدك، وهو يملك حق عقابك، إذا أضيف إلى النميمة نصح بالعقاب. واحرص وأنت في الشارع أو في الزقاق العام، أن تقبل يد كل شريف أو وجيه له علاقة بالعائلة، فستقترب بتقبيل اليد إلى طريق الجنة. وأنت مطالب بأن تقرب طريقك إلى الجنة بمقدار ما أنت مطالب بتقبيل يد أحد أفراد العترة الطاهرة فيدعو لك بالصلاح والموت على دين الإسلام. وقد كان أحد الشرفاء ظريفا بشوش الوجه ضاحك العينين تتأبط ذراعه اليسرى «لبدة» الصلاة، خضراء في الغالب، إن لم تكن خضراء فحمراء؛ ولعل الخضراء منهما خاصة بيوم الجمعة. كان هذا الشريف الظريف لا يكتفي بالدعاء لك إذا قبلت يده، وإنما يمنحك ثمرة جافة يسحبها من جيب قفطانه. كنت حريصا على تقبيل يده كلما رأيته، ولو من بعيد، حرصي على الثمرة أكثر من حرصي على الدعاء بالصلاح.

شهدت بطولة أحد زملاء المدرسة كان متمردا على التقاليد. وما أدري ما إذا كان له والد يحاصره أو يحرسه، ولكني تجرأت بالاستجابة لدعوته في عشية يوم عطلة، إلى خارج باب الفتوح. أو هي باب «المحروق» لا أدري لأشاهده يركب «عود الريح»[1] أو «الدراجة»، كما عربتها الفصحى وإن كنت أعتقد أن الكلمة العامية أصدق تعبيرا وأرشق دلالة. وقد كان هذا البطل -ككثير غيره من الأبطال في سنه- يؤجر «عود (فرس) الريح» لتوقيت محدود، ولصاحبها ثقة في أبناء فاس فيركب «العَوْد» ويجري به إلى ما بعد امتداد البصر، ثم يعود إلينا، نحن المشاهدين، معجبا بقدرته على اكتشاف الآفاق واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

لم أفكر في أن اقتدي به، فما زلت أؤكد لنفسي أنه متمرد على التقاليد. وما يليق بي أن أركب دراجة وأغامر بالسباق بها خارج أسواق المدينة. ولذلك لم أركب الدراجة قط في حياتي، ولو رأيت فيما بعد الهجرة وجهاء الشباب وأحد

1 - فرس الريح.

المحامين المعروفين في مدينة الرباط ومناضلا سياسيا يركبونها لتصل بهم إلى أطراف المدينة، أو باب محكمة الاستئناف.

فاس كانت محاصرة في المدينة القديمة. وسكانها يعتبرون أنفسهم في جنة الدنيا. وكما كان آدم يحرص على ألا يغادر جنته حتى لعبت به حواء، حين زاغ بها الشيطان فدفع بهما إلى الأكل من الشجرة المحرمة على كثرة ما في الجنة من ثمار الأشجار. سكان فاس - لا أتحدث عن ساكنتها- لا يكادون يعرفون أن في الجنة مدنا أخرى غير جنتهم. ويوم يغادر أحدهم المدينة إلى «سيدي حرازم» أو «مولاي يعقوب» أو «مولاي إدريس في زرهون» - كلهم شي الله امول البلاد - أو يزور الموسرون منهم ضيعاتهم الفلاحية في «نزهة الربيع» يعتبرون من الموهوبين. ولولا رجال من التجار الفاسيين ضاقت بهم المدينة بما رحبت، فانتقل بعضهم إلى أطراف إفريقيا الغربية - السينغال أو مالي- أو إلى أطراف الجزائر - تلمسان أو وهران - ولولا حجاج أسعدهم الله بأن يضيفوا إلى أسمائهم لقب «الحاج» وله مكانته في الاحترام والتقدير والمقام الأسمى، خصوصا إذا اقترن لقب الحاج ب «عمي» فأصبح عبد الرحمن : «عمي الحاج عبد الرحمن»، لولا كل ذلك لما تعرف سكان فاس عما هو خارج أبوابها. ولذلك كان المخزن يأمر بإقفال أبواب المدينة الخمسة أو هي ستة، لم أعد أذكر، على سكانها عند المغيب. قد يكون ذلك لأسباب أمنية. فبعض القبائل كانت تهاجم المدينة حين تجف الأرض ويضمر الضرع، ولكن كذلك حتى لا يتعدى سكان المدينة ما كتب لهم من أرض يعيشون عليها. وسكان فاس كانوا مطالبون في عقود مضت بالطاعة والولاء للمخزن، فهم القدوة وهم المثل في البيعة والولاء والسمع والطاعة. فإذا انتفضت رؤوسهم تنكرا لظلم أو استنكارا لجريمة أو تشبثا برأي أو احتجاجا على معاهدة حماية، عوقبوا بلا هوادة وأقفلت دونهم الأبواب أو حرضت القبائل على مهاجمة مدينتهم والعبث فيها، وقد ظل إقفال أبواب المدينة عند المغيب حتى عهدي بالحياة. كان الزمن عندنا محاصرا بالشمس - تشرق ثم تغرب - وخارج ساعات النور ندلف إلى مسجد الحي تحت نور شمعة تضيء نصف خطواتك.

وفاس مدينة الأفراح والأحزان. فما أظن أحدا في معمور العالم يحتفل بزفاف ابنه أو ابنته كما يحتفل الفاسي. الاحتفال مناسبة للفرار من الرتابة الحياتية. والأب مسؤول عن ابنه حتى بعد أن يصبح جدا، فهو الذي يختار له العروس من العائلة التي تتفق مع عائلته في المجد والشرف والمال والمكانة الاجتماعية فإذا تعذر عليه أو احتار بين العائلات فهناك من «الشرفاء» من يعرفون العائلات جيدا، ولهم علم واسع بأبناء كل عائلة وبناتها، وفي إستطاعتهم أن يوفقوا بين العائلات في علاقات مصاهرة يرجون لها النجاح والاستمرار.

والقضايا الأسروية حينما يباركها شريف النسب والحسب يرجى لها النجاح والاستمرار. وأغلب قضايا الزواج كانت ناجحة. الطلاق غير ذي موضوع، ولا يليق بعائلة تحترم نفسها.

حفلة الزفاف تشغل العائلة شهورا وتستمر الاحتفالات أسبوعا ونصفه - بليلته الكبرى وعشاياه الثلاث في دار إسلان للرجال، أربعة أيام والأسبوع كله للنساء القريبات - قرابة عائلية يشاركن عائلة العروس أو العريس أفراحها ويؤدين واجب الوفاء العائلي. وتسبق يوم الفرحة هدية الصديق والقريب، وغالبا ما تكون خروفا أو خرفانا وكيسا أو أكياسا من السكر القالب، والدقيق الخالص، لعل تلك عادة يعتبرها الأقرباء والأصدقاء نموذجا للتعاون العائلي، والمساهمة في مصاريف إطعام الضيوف وعشاء الليلة الكبرى.

تحتفظ الذاكرة بنموذج غير فريد حينما أعير منزلنا (الكبير جدا) لصهر شريف ذي مقام في العائلة. فوجئت عصر ليلة الحفلة بأن جانبا من المنزل يضم قطيعا من الخرفان وكأنه سوق الخميس، وجانبا يضم عشرات من الأكياس الكبرى من السكر والدقيق. وما كان لي أن أسأل عن كل هذا الخير، فقد علمت أن أصدقاء والد العريس يقدمون الهدية للشريف مساهمة منهم في مصاريف حفلات العرس.

وللنساء نصيبهن من الهدية للعروس قطعة من ذهب أو قلادة من جوهر، فإن لم تكن فقدر «لائق» من مال قد يحتفظ به والد العروس مساهمة من صديقات العائلة المدعوات في مصاريف الحفل، ولعله يكون دينا. فالوالد مطالب بأن يرد

الدين كلما تزوجت بنت من عائلة صديقه، فهو مدعو أن ينافس في الهدية، وأن يكون عند حسن الظن به.

كنت أحضر بعد أن يفعت، بعض حفلات الزفاف - بما فيها عشايا الموسيقى «إسلان» الثلاث - ما أشك في أني كنت سعيدا بالساعات التي تنقلني من جفاف الحياة والوحدة الاجتماعية. كانت مناسبات فريدة للاستمتاع بموسيقى الآلة (الأندلسية أو المغربية على حد تقويم محمد الفاسي) وكانت فرصة للتعرف على أصدقاء جدد يسعدون بمثل هذه الاجتماعات. الاجتماعات الواسعة بين سكان فاس لا تتم إلا في حفل سعيد أو حزين. سكان فاس يواسون المريض ويعزون في الراحل، ويشيعون جدثه حتى مقره الأخير. وكثيرا ما يقترن الثناء على الراحل بعدد الذين حضروا جنازته .

كنت أسير في موكب التشييع لجنازات الراحلين والراحلات إذا كانت للعائلة صلة ما بعائلاتهم.

وما يزال المشيعون يؤمنون بأنهم يزدادون أجرا ومغفرة كلما شيعوا جنازة مؤمن إلى قبره. كان نعش الفقيد أو الفقيدة يرفع على الرؤوس، ويسير المشيعون خلفه صاعدين عقبات فاس أو منحدرين في منحدراتها مرددين - جماعيا - نشيدا جنائزيا لا يردد إلا في تشييع الجنازات. وقد ترك في يوم ما هذا النشيد فعلق أحد الصالحين قائلا : «كان المشيعون يشغلون أنفسهم بذكر الله في طريقهم إلى المقبرة. أما الآن فهم يشغلون أنفسهم بالحديث عن سيرة الفقيد، وما ترك من مال أو عقار، إن لم يخوضوا في مزاياه ومثالبه».

وفاس مدينة العلم والسياسة. وقد اقترن العلم بالسياسة في تاريخها. بيعة علمائها لأي سلطان جديد هي التي ترسخ أقدام سلطته. وفتوى علمائها ضد أي ممارسة يقوم بها السلطان في شأن هام له علاقة بالإسلام هي التي تجيز للسلطان أو لا تجيز له تصرفه. وكثيرا ما أوذي العلماء - ومعهم سكان فاس الذين يتضامنون مع علمائهم، إذا ما امتنعوا أن يحلوا حراما أو يحرموا حلالا. أو إذا ما ثاروا - فتثور المدينة معهم - ضد ظلم يرتكبه المخزن أو عامل من عماله. وقد

امتحنت فاس في مختلف العهود، واغتيل أحد علمائها (الفقيه جسوس) غدرا لأنه أبى أن يفتي في استعباد الأحرار عبيدا. وقتل العالم محمد الكتاني لأنه عارض السلطان عبد الحفيظ لإمضائه عقد الحماية، وظلت المدينة التي يرتبط فيها العلم بالممارسة والعمل، حتى ضعفت همة المقاومة بعد الحماية، عند بعض العلماء فبايعوا سلطانا يختاره الكلاوي وينصبه المقيم العام، وهو يعزل السلطان الشرعي الذي كانت الأمة تبايعه.ولكن المقاومة انتقمت لهذه المؤامرة الشائنة.

منارة العلم هي «جامع القرويين» التي عرفت في تاريخها كثيرا من العلماء والفقهاء والأطباء والفلاسفة والمؤرخين، وظلت ملجأ العلماء والطلاب من مختلف أنحاء المغرب. وقد كنت من طلبتها الصغار السن حينما تجدد نظامها وانتظمت الدروس بين أساطينها، وإذا كنت قد تعلمت الكثير من علوم العربية والشريعة على يد أكبر شيوخها، فإني كنت متمردا على أسلوب التعليم ومواد الدراسة، كنت ألجأ إلى التعليم الموازي مع الأساتذة الأحرار كعلال الفاسي وبوشتى الجامعي وعبد العزيز بن إدريس ومحمد بن عبد الله. كنت أستفيد الكثير، وأقدر ما أستفيده من معرفة وتحرر فكري وثقافي.

ظلت فاس بجامعها «القرويين»، مطمحي المعرفي حتى أخذ تطلعي يرنو إلى القاهرة.

أدين لفاس، بكل تكويني الفكري الاجتماعي. وأعترف بأني كنت حبيس تقاليد فاس وتربيتها الإجتماعية المتحفظة. وما أزال رغم العقود الطويلة التي فصلتني عن فاس أجدني الفاسي المتحفظ المنطوي الذي لم يتفتح على كل أبهاء الحياة التي كنت أرجو. وقد لا يخطئك الظن، وأنت تتحدث إلي، بأني نشأت في أعماق فاس ما تزال بعض رواسبها التي تحدثت عن بعضها في بداية الفصل تلتصق بشخصيتي.

غادرت فاس إلى القاهرة متعهدا بالعودة بعد أن كتب الوالد، يرحمه الله، على باب المنزل وأنا أغادره الآية الكريمة : «إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد» لم يردني الذي فرض علي القرآن إلى معادي إلا زائرا أو سائحا أو لأعيش يوما أو بعض يوم في ذكرياتي.

أعتذر لفاس التي أدين لها بكياني. فهل غادرت مع فاس كل ما كان يعز علي أن تكون فاس مسرحا له ؟

أتسأل وأنا أحتار في اكتشاف مفتاح شخصيتي.

وأعود الى زيارة فاس زيارات خاصة (بشوق) وزيارات عمل (ندوات الأكاديمية). وفوجئت مرة أن مجلس المدينة قرر تنظيم حفل تكريم دعا إليه كثيرا من زملائي في العمل السياسي (حزب الاستقلال) وكثيرا من المثقفين الذين شاركوا بمحاضرات وكلمات تحليلية سياسية وأدبية. وقد سعدت بهذا التكريم الذي إعتبرته وفاء من المدينة التي وفيت لها، لقيمتها كمدينة فاعلة منفعلة، مناضلة جذابة، أصدقاؤها يصبحون أحبابها، زائروها يصبحون مواطنين فيها المدينة التي كتبت عنها الكثير جمعت اسرارها في بعض رواياتي، حتى أن أحد قراء «دفنا الماضي» من المثقفين المصريين حج إلى المدينة وزار حواريها ودروبها ليدرك أسرار المدينة التي صمدت ألفا ومائتي سنة في وجه الاعتداءات الملوكية والقبلية والاجنبية الاستعمارية... وبقيت هي فاس التي تملى، ولا يملى عليها.

هذه المدينة هي التي تشرفت بأن تكرمني كابن بار من أبنائها، سنة 2007 لم أعتز بحفل تكريم حظيت في المغرب أو المشرق، كما كنت معتزا بحفل تكريم فاس. إعتبرت هذا التكريم دينا علي للمدينة التي سحرتني ولم أفق من سحرها حتى الآن.

مصر مدرسة فكري السياسي

- 1 -

لم يفاجئنا الخبر الذي نقلته وكالات الأنباء عن المغرب، وكلها تنقل عن وكالة الأنباء الفرنسية عن أحداث المغرب خلال أكتوبر 1937. فما كنا ننتظر غير العاصفة التي بيّتها لها الجنرال نوكيس «نهارا». كنا ننتظر هجوما عنيفا على الوطنيين، وبالأخص على علال الفاسي.

كان عداء نوكيس للحركة الوطنية لا يعد له إلا عداء المرشال جوان والجنرال كيوم في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات. كان يوحي بسياسة تعميق جذور الحماية، ولذلك كان يعادي أي هبة نسيم تحرك الشجرة. ولم تكن السلطات الفرنسية خلال هذه الفترة تتمتع باطمئنان كامل على استمرار الحماية وتعميق جذورها، لذلك كانت ابتداء من المارشال ليوطي تخشى المصير لعدم ثقتهم في «ولاء» المواطنين، رغم أن بعض هؤلاء المواطنين حارب في صفوف الجيش الفرنسي في الحروب الدولية والإقليمية، بل إن بعضهم حارب ضد المقاومة المغربية. ولم يكونوا يثقون كذلك في النخبة رغم أن بعض شبابها درسوا في مدارس وجامعات فرنسية. وكان ليوطي يقرب بعضهم، ويضعهم في منزلة أبنائه، ويعدهم لتحمل المسؤوليات البسيطة في الإدارات الفرنسية. وأخيرا لم يكونوا يثقون في رجال القرى والبدو وبخاصة الأمازيغيين الذين كانوا يعترفون لهم بالشجاعة والتضحية. الذاكرة العسكرية الفرنسية لم تهضم حروب الأطلس والريف رغم نهايتها المؤسفة.

وقد كان الجنرال نوكيس يخشى، طيلة عمله في المغرب، الوطنيين بكل شرائحهم، بل إنه ارتاب في إخلاص السلطان لفرنسا في محنة هزيمتها أمام ألمانيا سنة 1940 رغم ادعائه بأنه أصبح صديقه، ويفتخر بتعاونه، كان يخشى أن يتعاون مع الأمريكيين لتحقيق استقلال المغرب، وتشكك في إخلاص التهامي الكلاوي وبعض كبار القواد حينما كانت الإقامة العامة تعاني – والجنرال بالذات – محنة توقع الهجوم الأمريكي على المغرب أثناء الحرب سنة 1942. كان الجنرال نوكيس في محنة بين الولاء لفرنسا التي يحكمها بيتان، وعن طريق هذا الولاء يمكن الحفاظ على الإمبراطورية، ولو احتل الوطن، وبين التهديد الأمريكي بالهجوم المتوقع على المغرب كمنطلق للهجوم على أوروبا لتحريرها من قبضة النازية. ولو كان في الهجوم الأمريكي بداية لتحرير فرنسا. فرنسا أصبحت عنده بعد الهزيمة هي الإمبراطورية، والإمبراطورية هي المغرب. وكل تهديد للمغرب – ولو كان أمريكيا لا نازيا – يعتبره تهديدا لإمبراطوريته ولمكانته العسكرية كجنرال فرنسا.

كان الخوف يراود نوكيس من المواطنين أن يكونوا في صف الأمريكيين ضد الوجود الفرنسي. ورغم أن الاحتلال الفرنسي كان قد مر عليه ثلاثون سنة كاملة، وأن الجيش الفرنسي انتصر على كل ضروب المقاومة[1]، فإن الجنرال ظل في دوامة الشك في إخلاص المغاربة، وله سنده في ذلك كقائد عسكري وحاكم مدني.

بهذه العقلية المشككة الخانقة واجه نوكيس الحركة الوطنية التي وجدها عند استلام مسؤولية الإقامة في شتنبر 1936 ناضجة عمليا، باستقطاب المواطنين والقدرة على تحريك الشارع[2] وناضجة نظريا بعد أن صاغت برنامج الإصلاحات في 1934 الذي وصفه أحد أقطاب الحماية بأنه يعني: «اخرجوا من المغرب».

1 - من أيام فاس الدامية حتى معركة موحى وحمو وعسو باسلام في الأطلس وبن عبد الكريم الخطابي في الريف.
2 - أحداث 36 ومجزرة مكناس 37.

الخوف والتوقع والاعتقاد في ضرورة الاستقرار لإرساء جذور ودعائم الحماية هو الذي دفع بنوكيس إلى ضربته التي كان يحسبها «ضارية».

كنا نتوقع كل هذا ونحن في الأسابيع الأولى من وصولنا إلى القاهرة، وهو التوقع الذي نقلته إلى أحمد بلافريج عندما تقابلنا في باريس كما سبق القول. ولكني لم أكن أتوقع أن ينفى علال الفاسي إلى الغابون ليدوم نفيه تسع سنوات، ويبعد بعد ذلك محمد بن الحسن الوزاني إلى قرية نائية «ايتزر» لنفس المدة، غير أن ما عرف عن الجنرال من حقد غامر جدير بأن يفعل.

كنا نتوقع أن الحركة الوطنية ستعاني فترة جمود، خاصة وبوادر الحرب العالمية بدأت تتضح منذ أواخر 1937 و1938. وكان علينا ألا يطبع الجمود موقفنا في بلاد تسود فيها حرية القول ويتمتع ببعض الحرية فيها سياسيون ومثقفون، وبعداء واضح للاستعمار الإنجليزي والفرنسي منه على السواء، ولكن حيلتنا نحن المنتمين للكتلة وحتى الذين سبقونا بسنة مثلا إلى القاهرة، كانت محدودة. صلتنا بالوطن توقفت من الناحية السياسية بعد أن أصيبت الحركة بالنكسة التي عرفنا، قوتنا على الإقناع والتأثير في الفضاء السياسي والصحفي كانت محدودة، أغلبنا في حدود العشرين أو أقل. مصر مشغولة بقضيتها[3] وبعض الشرائح السياسية لا ترغب في أن نثير على مصر عداء دولة كبرى، تراوح تاريخها مع بلادهم بين العداء[4] والصداقة[5].

لكل ذلك، كان عملنا لصالح الوطن في مصر محدودا جدا ويقتصر على الحديث الشفوي كلما كان ذلك ممكنا، أو كتابة مقال إذا قبلت صحيفة من صحف القاهرة نشره. وننتهز المناسبات – وذكرى الظهير البربري وعيد العرش منها – لنثير قضية المغرب.

كان عملنا السياسي يتسم فعلا بالسلبية.

3 - الاستقلال والجلاء وعدم تدخل السفارة الإنجليزية في الشؤون الداخلية لمصر.
4 - هجوم نابليون والمعارك ضده.
5 - معارضة فرنسا لإنجلترا في احتلال مصر حتى اتفاق 1904.

- 2 -

وجدنا في مصر حياة سياسية متحركة، بعيدة كل البعد عما عرفناه في المغرب. مصر كانت تعتبر نفسها مستقلة تتمتع بكل مظاهر الاستقلال السياسي والإداري والثقافي. كانت فعلا مستقلة، رغم معاهدة سنة 1936 التي كان الحزب الرئيسي (حزب الوفد) يعتبرها وثيقة الاستقلال، غير أن الاستقلال كان مقيدا بالقواعد العسكرية الانجليزية واحتلال منطقة القناة، ومنح مصر لانجلترا كل التسهيلات الاحتلالية في أزمة الحرب، وتحكم السفير الانجليزي في الشؤون الداخلية حتى تكوين الحكومة إذا ما رأى ذلك في مصلحة انجلترا، وخاصة إذا دخلت هذه في الحرب. والحرب التي كانت على الأبواب ستكشف عن مدى الاستقلال وحقيقته. وقد تعلمنا الدرس الأول في الفرق بين الاستعمارين، الفرنسي والإنجليزي وأسس الاتفاق والاختلاف بينهما.

أبرز مظاهر التباين أن الاستعمار الفرنسي استيطاني سياسي، إداري، اقتصادي واجتماعي، والاستعمار الإنجليزي سياسي إستراتيجي عسكري إقتصادي لا ينقل مستوطنين إنجليز إلى المستعمرات ولا يغتصب أراضي فلاحية، على الأقل في البلاد التي إحتلها في الشرق الأوسط والهند، ولكن يمهد للاستغلال الاقتصادي[6]. والمظهر الاستراتيجي هو التحكم في قناة السويس، باعتبارها الشريان الذي يربط إنجلترا بمستعمراتها في آسيا، وبالأخص الهند دُرَّةُ التاج البريطاني... والسيطرة العسكرية على منطقة القناة لأنها تضع المنطقة العربية الشرقية تحت النفوذ البريطاني، وتمنع تسرب أية قوة أجنبية للمستعمرات البريطانية. ماعدا ذلك، فمصر حرة في عملها السياسي[7] والتسيير الإداري والعلمي والثقافي، وفي إنتخاب البرلمان بمجلسيه وتعيين الحكومة والمؤسسات السياسية والقضائية مع التدخل والتوجيه السريين من وراء حجاب.

6 - بعض الشركات الاستثمارية واستغلال زراعة القطن الذي ينتجه المواطنون في مصر أو السودان أو الهند والتحكم في أسعاره لصالح المعامل الإنجليزية المستوردة.

7 - الحريات العامة: الأحزاب والجمعيات والصحافة.

أدركنا إدراكا كاملا - وبجهلنا لأسرار السياسة الداخلية - أن مصر كانت مستقلة، وحينما نقارن وضعية المغرب بوضعية مصر، نفهم جيدا معنى الاستعمار الفرنسي، الشيء الذي وضعني أمام حضارتين متباينتين وعقليتين مختلفتين تنتميان معا إلى أوروبا.

وتجلت حيوية النشاط بخاصة في الأحزاب المصرية[8]. كان حزب الوفد والأحرار الدستوريين يتبادلان الحكم والفوز بالأغلبية البرلمانية. ومن المؤكد أن الانتخابات لم تكن من النزاهة، بحيث يتسم العمل السياسي والحكومي بالاستقامة السياسية. كانت الانتخابات تجري تحت ضغط كبار الأغنياء - وخاصة ملاك الأراضي ومن المؤكد أن القصر كان يقوم بدور ملحوظ في تعيين الحكومات أو إقصائها. وأحيانا يعين رئيسا خارج الحزبين الكبيرين[9] وبذلك كانت الحياة السياسية تشهد إضطرابا كبيرا ينعدم معه إستقرار المؤسسات والحكومات.

كان هذا النشاط - رغم الانحرافات التي بلغت حد الخطورة أحيانا - درسا مهما لنا، نحن الطلبة، الذين كنا نتابعه بحماس. كنا نحضر أحيانا مهرجانات سياسية كبيرة بمناسبات وطنية يخطب فيها زعيم هذا الحزب أو ذاك، ويعرف «السرادق» الكبير الذي يضرب في ميدان من ميادين القاهرة حماسا كبيرا من جماهير الشباب نتابعه باهتمام كدرس سياسي نتعلم منه الكثير، ونستفيد من الخطب التي نتلقى كثيرا عن مسيرة العمل السياسي في مصر. ويبهرنا بالأخص مدى الحرية التي يتمتع بها هذا الحزب أو ذاك في تحليل العمل السياسي للحزب الخصم، وفي إدارة الحزب الحاكم للسياسة الداخلية والخارجية، وفي الهجوم على الاستعمار الانجليزي واحتلال قناة السويس، وفي تدخل السفارة الانجليزية مثلا لفرض حكومة النحاس على الملك يوم 4 فبراير 1942.

8 - أبرزها حزب الوفد بزعامة مصطفى النحاس الذي تولى رئاسة الحزب بعد رحيل سعد زغلول سنة 1927 وقد ورث عن عهد سعد زغلول أغلبية شعبية ساحقة، ثم حزب الأحرار الدستوريين بزعامة محمد محمود، وكان قد إنشق عن الوفد وانتمت إليه طبقة من البورجوازيين والمثقفين الذين لم يكونوا ينسجمون مع شعبية الوفد وزعامة النحاس.

9 - مستقل من خدام القصر مثلا.

الحرية كانت مقدسة - مهما قيل بعد ذلك عن التجاوز في استغلالها - ولكنها كانت تبيح التعبير عن الرأي والرأي الآخر، وتعترف بالممارسة دون أن يحدها قانون استثنائي ولا سلطة أعلى كسلطة القصر مثلا.

وكانت الحكومة من حين لآخر تصادر صحيفة الحزب المعارض إذا اعتبرت أنها تجاوزت الحق في إستعمال الحرية. وكثيرا ما كانت بعض الصحف وبعض الكتاب فيها - العقاد مثلا - تتجاوز الحق في الاستفادة من الحرية.

على هامش الحزبين الكبيرين الذين كانا يحتكران الساحة السياسية، نشأت أحزاب وجمعيات تمارس السياسة على طريقتها، بالإضافة إلى الأحزاب الضعيفة، كالحزب الوطني الذي استمر من عهد مصطفى كامل، أو أحزاب متلاشية كحزب الشعب والسياسيين اللامنتمين الذين كثيرا ما يشكلون الحكومات كعلي ماهر، وإسماعيل صدقي الذي إبتدأ مع الوفد وإبتعد عنه في عهد سعد زغلول. وكان من أبرزها حزب «مصر الفتاة» بزعامة أحمد حسين وفتحي رضوان، قبل أن يبتعد عنه. كان هذا الحزب ذا ميول فاشيستية، جاء مع المد النازي وشعارات حزب هتلر. ولكن كان له بعد وطني متطرف في معاداة الوجود الإنجليزي - العسكري والسياسي - في مصر، يعتمد شعارات ومظاهر عسكرية كارتداء القمصان الخضر[10].

ومن الجمعيات التي برزت في هذه الفترة «الإخوان المسلمون»، جمعية إسلامية أساسا، نشأت كجمعية سنة 1927 ولكنها لم تتطور سياسيا حتى منتصف الثلاثينات. غير أنها تورطت في العمل السياسي الوطني النضالي بصفة خاصة. وقامت بعمل كبير في محاربة الجيش الإنجليزي في منطقة قناة السويس. كما قامت بنضال مسلح في فلسطين على هامش الجيوش العربية النظامية التي حاربت في فلسطين عند إنشاء إسرائيل. وقد اكتسب «الإخوان المسلمون» شعبية كبيرة حتى أصبحت تسيطر على الشارع المصري. وذلك أحد أسباب الحرب التي شنت، ضدهم حتى اليوم[11]. وقد كانت الأحزاب السياسية تخشاها بما

10 - أصدر قانون قبيل الحرب يمنع شباب الأحزاب من ارتداء القمصان الملونة.

11 - مع العلم أنهم حصلوا على حوالي 90 مقعدا في انتخابات البرلمان المصري التي جرت في دجنبر 2005.

فيها حزب الوفد، الذي كانت شعبيته لا ترقى إليها شعبية. ويذكر أن الشيخ البنا رشح نفسه في إحدى الانتخابات التشريعية في مدينة الإسماعيلية - مسقط رأسه - غير أن النحاس تدخل إليه «حبيا» ليسحب ترشيحه فاستجاب لصالح مرشح الوفد، ولأن المجال السياسي لم يكن يتحمل أن يضم مجلس النواب ممثلا عن الإخوان المسلمين.

غير أن جماعة الإخوان المسلمين تطورت عندما نشأ فيها جناح مسلح تحت راية «الجهاد». وتحت هذا الرمز، حدثت اغتيالات لرؤساء حكومات منهم أحمد ماهر الذي أعلن الحرب على المحور - في آخر الحرب العالمية - ثم خلفه محمود فهمي النقراشي الذي واجه الإخوان المسلمين باعتبارهم قتلة رئيس حزبه ولقي نفس المصير. وأدت في النهاية إلى اغتيالات مضادة كان في مقدمة ضحاياها الشيخ حسن البنا، المرشد العام للجماعة. وتتهم اليد الحديدية التابعة للملك بتصفيته، كما تتهم بتصفية عثمان أمين، صديق الانجليز ووزير مالية إحدى حكومات الوفد.

كان طلبة الجامعة منتمين في أغلبيتهم، ولو فكريا وعاطفيا، لهذا الحزب أو ذاك خاصة الحزبين الرئيسيين. كان الجدل في حرم الجامعة حامي الوطيس، والمناسبات تفجر غالبا الموقف الطلابي فيضرب الطلاب عن الدراسة متظاهرين لتأييد موقف هذا الحزب أو ذاك. ويبدأ الجدل أحيانا صباحا في الطريق إلى الجامعة. كان بالنسبة إلينا، وإلى كثير من الطلاب، طريقا نهريا نعبر النيل من ضفته الجنوبية (حي المنيل) حيث يسكن الطلاب إلى الضفة الشمالية وبها توجد الجامعة ولم تكن القنطرة بين الضفتين قد أنشأت بعد.

نقطع النهر إلى الضفة الجامعية في قوارب صغيرة لا تحمل أكثر من ثمانية أو عشرة طلاب يبحربها نوتي - غالبا ما يكون ماهرا - بمقاذيف خشبية بسيطة. على ظهر القارب يبدأ عادة الدرس الأول في السياسة. والجدل «الودي» بين الوفديين - متطرفين أحيانا - والدستوريين من الطلاب، وكان جدلا فاعلا في التفكير السياسي الطلابي والشريحة الحزبية. لا أذكر أنه أفضى إلى عنف كلامي، فنحن وسط نهر مسالم، ولكنه يغضب أحيانا ولا يسمح بتوتر طائش.

حرصي على الثقافة السياسية يجعلني - وصحبي - أتتبع نشاط هذا الحزب وذاك، لم يكن تتبعا محايدا دائما، كنت غير ميال إلى الوفد رغم أن مواقفه الوطنية تتميز بالصلابة والصمود. ولكن شخصية رئيسه مصطفى النحاس لم تكن تقنعني، خاصة كلما سمعته يخطب في تجمع كبير. وعندما زاره وفد من «مكتب المغرب العربي» في منزله - وكان بورقيبة من ضمن الوفد - وخرج متأثرا بما حكاه لنا النحاس عن ظلم لحق بحزبه، خرجت من الاجتماع بعكس ذلك غير مقدر لشخصية الزعيم. كان النحاس صلبا متشددا ولكنه ساذج التفكير فيما يبدو من حديثه وخطبه[12]. ورغم ذلك استطاع أن يقود حزبه بنجاح وأن يتولى رئاسة الحكومات المتعددة - إلا حينما يؤثر القصر عليه غيره، وكثيرا ما كان يفعل - من سنة 1929 حتى سنة الثورة 1952 التي أنهت وجود الأحزاب. وكان زميلي عبد الكريم بن ثابت وفديا حتى النخاع ومثله أحمد بن المليح والعربي بناني، أما محمد بن عبود وعبد المجيد بن جلون فقد كانا يسخران من زعيم الأمة النحاس باشا ويحضران بإصرار المهرجانات التي يخطب فيها. يضاف إلى أسباب موقفي من الوفد ما كان يعرف عنه من استغلال النفوذ والمحسوبية وشراء الأصوات في الانتخابات مقابل الوعود بتحقيق المصالح بعد النجاح وانتماء كبار الاقتطاعيين إليه ليضمنوا مقعدهم في البرلمان وغير ذلك مما سجله مكرم عبيد في «الكتاب الأسود»، وقد كان سكرتير الحزب قبل أن ينفصل عنه.

وكان النحاس يعتبر نفسه مرسلا للأمة المصرية، يصعب عليه أن يتحمل النقد والمعارضة لحكومته أو خارجها، لم يتحمل أن يعترف بسياسة التداول أو التناوب، ولذلك كان كل حزب، غير الوفد، منشق عن الأمة يكيد لها بخيانة. ومن مميزاته السياسية أنه لم يقبل قط أن يُكَوِّن حكومة مشتركة أو يشارك فيها، لأنه لا يثق بأي حزب أو قائد حزب يعمل معه في قيادة مصر ولو في أحرج ظروفها.

كان يؤمن بذلك عن حق لأن كل الانتخابات التي يشرف عليها الوفد أو رئيس حكومة - يختاره الملك دون خلفية عدائية للوفد - يحصل فيها على

12 - خاصة إذا قورن بثقافة وذكاء وتفكير محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين.

الأغلبية. وخصومه يطعنون في هذه الأغلبية المصنوعة والتي يكونها كبار رجال المال والأعمال.

- 3 -

كان الصراع بين الملك وبين النحاس واضحا. كان فاروق – ووالده فؤاد من قبل – يغار من الزعامة الشعبية التي يتمتع بها حزب الوفد ورئيسه النحاس، وكثيرا ما كان يحل البرلمان لتجرى انتخابات جديدة تقوم بها حكومة مؤقتة أو حكومة من حزب معارض للوفد فتكون النتيجة لغير صالح حزب الوفد، ويبعد عن الحكم بضع سنوات إلى أن تفرضه الأحداث. وكان النحاس بإيمانه بنفسه وحزبه يظهر كثيرا من الكبرياء، والتشبث بالرأي في مواجهة الملك، وقد تعرض عدة مرات لمحاولات اغتيال.

أبرز حادث في تاريخ الصراع – وهو الحادث الذي أكد هشاشة استقلال مصر – يعرف بيوم 4 فبراير سنة 1942. كان ذلك والحرب العالمية الثانية في أوجها، وصحراء مصر – ليبيا تشهد أخطر معارك المصير بين الجيش الألماني بقيادة الجنرال «روميل»، والجيش الإنجليزي بقيادة الجنرال «مونغومري». كان الشعب المصري يتوقع ويترقب انتصار الجيش الألماني الذي طرق باب الإسكندرية في إحدى حملات المد الألماني ضد الجيش الإنجليزي في معركة «العلمين»، ورغم صرامة الأمن الذي تسهر عليه الحكومة ويسهر عليه من ورائها الجيش الإنجليزي متعدد الجنسيات، الذي كان يحتل مصر جميعها، رغم كل ذلك، وبدافع من قلة المواد الغذائية نسبيا بسبب الحرب، فإن جماعات من الشباب، المتذمرين من الوجود الإنجليزي، نظمت مظاهرات في شوارع القاهرة تهتف لألمانيا وتنادي : «إلى القاهرة يا روميل...»

لم تكن مجموعة من الشباب معزولة، ولكنها تكون رأيا واسعا من الشعب المصري.

موقف الشعب المصري كان معروفا ومدروسا لدى السلطات الإنجليزية التي تتصرف من «قصر الدوبارة»[13]، ولكن السير مايلز لامبسون - السفير الإنجليزي - لم يتوقع أن تبلغ العداوة للإنجليز، وهي دولة الاحتلال، درجة من المواجهة قد تكون لغير صالح القوات الإنجليزية التي تخوض حربا شرسة في الصحراء.

البريطانيون يفكرون عن بعد، لم يكونوا يستبعدون - رغم مخابراتهم القوية - أن مثل هذه المظاهرات مدعومة من المخابرات الألمانية، سواء كان ذلك عن حق أو عن وهم. الجيش البريطاني محارب يجتاز مرحلة حرجة جدا في المعركة وهم لا يستطيعون لذلك صدا، ما دامت الحكومة المصرية من الضعف بحيث لا تستطيع أن تقف في وجه التيار في ساعة الحرج. وفكر مايلز لامبسون - بأمر من ونستون تشيرشل رئيس الحكومة الإنجليزية في معظم فترات الحرب - في أن حكومة قوية في مصر هي التي تستطيع أن تصون الجيش المحارب في الصحراء من عداء داخل مصر. وكان عليه أن يطلب من الملك فاروق تكوين حكومة قوية شعبية تستطيع أن تعيد الأمن عن طريق الاطمئنان السياسي إلى الشعب المصري. إتجه تفكير السفير طبعا إلى حكومة يرأسها الوفد بزعامة مصطفى النحاس. أبلغ الملك فاروق رغبة البرلمان في تكوين حكومة وفدية. تردد الملك لسبب شخصي، وهو عداؤه للوفد، ولسبب ديمقراطي - ربما - وهو أن الوفد لا يملك أغلبية في البرلمان[14]. لم يقبل مايلز لامبسون تردد الملك وجاءه بإنذار - مدعوم بالدبابات العسكرية تحاصر القصر - مضمنه : «إذا لم يؤلف الملك حكومة برئاسة النحاس قبل السادسة من مساء ذلك اليوم (4 فبراير) فإن الملك سيتحمل كل العواقب الخطيرة التي قد تنتج عن امتناعه»[15].

---

13 - دار السفارة الإنجليزية.

14 - السبب الثاني كان من السهل التغلب عليه دائما، فالحكومة المعينة هي التي تتدبر الأمر بسهولة كحل البرلمان وإجراء انتخابات تكون نتيجتها لصالحها.

15 - يذكرني ذلك اليوم بإنذار المرشال جوان لمحمد الخامس سنة 1951 بإدانة حزب الاستقلال واستنكار أعماله تمهيدا للمواجهة الضارية ضد حزب الاستقلال؛ ويذكرني أيضا بالإنذار الذي وجهه السفير الإنجليزي للسلطان الحسن الأول في أواخر القرن التاسع عشر وأمهله أربعا وعشرين ساعة قضاها الملك وحكومته في قراءة اللطيف وأنقذت الملك أزمة قلبية أدركت السفير فرحل قبل نهاية أجل الإنذار.

استكبر الملك فاروق الإنذار الإنجليزي وزاده إيمانا بعداوة الإنجليز له لاتهامه بميول محورية، وبأنهم قد يقومون بنفيه وعزله كما فعلوا بشاه إيران. فكر في مخرج سياسي قد يسفر عن اجتماع مع القادة السياسيين. كان الاجتماع في قصر عابدين يحاصره الوقت الضيق الذي حدده إنذار السفير الإنجليزي. فكر القادة في حل يحفظ نسبيا كرامة الملك التي سحقت بالإنذار الصارم. فطلبوا من النحاس أن يؤلف حكومة ائتلافية من كل الهيئات المجتمعة في القصر حتى يمكنها مواجهة الوضعية السياسية الحرجة. ولكن النحاس، الذي لم يكن يثق بأي من الحضور، أبى إلا أن يؤلف حكومة وفدية، أو يتحمل الملك مسؤوليته.

أمام إصرار النحاس العنيد وأمام الإنذار المدعوم بالدبابات التي تحاصر القصر، خضع القادة السياسيون، ومعهم الملك، وصدر مرسوم بتعيين مصطفى النحاس رئيسا للحكومة. وكان ذلك استجابة لأوامر وإنذار السفير الإنجليزي. ولعل النحاس لم ير في ذلك خروجا عن الشرعية التي تقتضي أن يحكم الوفد مصر وإلى الأبد. وأن السفير الإنجليزي إنما عبر عما يدور في خَلَد الشعب المصري. وأصبح النحاس وحكومته بعد ذلك أداة طيعة في يد السفير الانجليزي. واستطاعت المناورة أن تهدئ الشارع المصري، الذي لم يكن يعرف شيئا عن الحادث. واختفى الشعار «إلى القاهرة يا رومل». ذلك مظهر من مظاهر عقلية الشعب المصري آنذاك.

ما من شك في أن الود ازداد تباعدا بين الملك فاروق والنحاس، ولكن هذا الأخير أنهى الأزمة بحكومته التي لم تستمر طويلا على العادة، فأقاله الملك سنة 1944 دون أن يحميه السفير الانجليزي ولا الجيش الانجليزي الذي طوّق القصر يوم 4 فبراير 1942. فانتهت الحكومة الوفدية بابتعاد الخطر الألماني عن مصر، وانتصار الانجليز في معركة العلمين بالصحراء الغربية وباقتراب الحرب من نهايتها، وخلفتها حكومة أسسها أحمد ماهر. ولم يكن هذا الأخير أقل استجابة لمطالب الإنجليز، فقد اقترح على مصر، بطلب من انجلترا، أن تعلن الحرب على المحور وهو في النفس الأخير. قاوم الشعب هذه «اللعبة» بالمظاهرات. واحتج الطلبة، فحضر رئيس الوزراء إلى ميدان الجامعة حيث إجتمع حوله الطلبة من

الغاضبين من كل الكليات، وكان خطيبا مفوها حاول أن يعلل إعلان الحرب بتمكن مصر من الحضور في مؤتمر الصلح، والحصول على حقوقها ومصالحها، ظنا منه أن مؤتمر الصلح سيكون مثل المؤتمر الذي أنهى الحرب العظمى الأولى، وكان قد عقد في سويسرا.

لم يقنع أحدا فيما أعتقد سواء بخطاب أحمد ماهر في حرم الجامعة أو في البرلمان. المصريون كانوا يعادون الإنجليز، ولم يكونوا راضين أن يدخلوا معهم في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل. وكان الرد الذي تلقاه الدكتور أحمد ماهر رئيس الحكومة رصاصة أطلقها عليه شاب في بهو البرلمان بعد خطابه، وقد مد يده ليصافحه فأردته قتيلا. وهي الحادثة التي فتحت عهد الرصاص في مصر، وأنهت عهدا من الاستقرار السياسي عُرِفَت به مصر حتى في أحرج مواقفها السياسية.

كنت أتتبع باهتمام خطب وتصريحات الزعماء عندما كانوا في الحكومة، أو ينتظرون الحكم. وكنت ألاحظ أن الاهتمام بالقضايا الوطنية لا يتناول غير إتمام الاستقلال بالجلاء، ولكني لم أكن أجد الكثير مما يهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية كالتعليم والصحة والتشغيل والسياحة والتصنيع والزراعة، إلا نادرا عندما يقل إنتاج القطن أو تعمل إنجلترا، المستورد الأول، على تخفيض الأسعار - وهي المسيطرة على إنتاج مصر والسودان والهند - واهتمت الحكومة في يوم ما بسد أسوان أملا في الحفاظ على الثروة المائية من النيل للتوسع في الأراضي المروية، وهو مشروع ظل يتردد على ألسنة رؤساء الحكومات، حتى حققه جمال عبد الناصر بمساعدة الاتحاد السوفياتي كما حقق الجلاء وتأميم قناة السويس. وكان جزاء المغامرة حرب قناة السويس التي عرفت باسم العدوان الثلاثي : فرنسا وانجلترا وإسرائيل سنة 1956، وليس تأميم القناة وبناء سد أسوان السببين الوحيدين لهذا العدوان.

كنت أعقد مقارنة - مع الفارق الكبير بين المغرب ومصر آنذاك - بين اهتمامات السياسة المغربية - وبرنامج الإصلاحات الذي قدمته كتلة العمل الوطني كنموذج - وبين اهتمامات السياسة المصرية، على الأقل في مخططات

الحكومات، والبرامج التي يقدمونها للبرلمان، لا يعني هذا أن القيادات السياسية والحكومية والحزبية في مصر لم تكن تهتم بالقضايا الداخلية، ولكن يعني أنها لم تكن تقدم برنامجا متطورا لإصلاح التعليم مثلا أو تطوير القطاع الصحي، ولو أنها كانت تهتم ببعض الأمراض المستوطنة الناتجة عن الفلاحة والري كالبلهارسيا التي تفتك بعدد كبير من الفلاحين، ولكن التعليم - مثلا - يسير على نحو ما نظم في عهد محمد علي مع التطور النسبي الزمني، ومع ذلك كان يقدم لمصر مثقفين وإداريين ورجال أعمال، أما القطاع الاقتصادي والسياحي وما ينتج عنهما من التخفيف من البطالة التي كانت قبل الحرب[16] كارثة يضاعف من خطرها النمو الديمغرافي الذي يضرب به المثل في شعوب الشرق العربي والإسلامي، الاهتمام بالقطاع الاقتصادي كان غير ذي موضوع لأسباب لا مجال لمناقشتها.

- 4 -

الثقافة التي حرصت على أن أتلقاها في مصر كانت تجد لها فضاء في أدبيات السياسة المصرية. الصحف الحزبية لم تكن تجد لها فضاء رحبا بين القراء، ولو كانت وفدية. فالأهرام القديمة، التي أنشأها لبنانيون ورثها أخيرا سليم وأخوه جبرائيل نقلا، كانت أكثر انتشارا، وكانت محايدة في السياسة الحزبية تنشر أخبار الحكومة، ولكنها لا تتدخل في السياسة الحزبية. والمعروف أن «الأهرام» كانت ذات ميول فرنسية تدافع عن مصالح فرنسا برفق، ومع ذلك كانت الصحيفة الأولى لقدمها ومصداقية أخبارها وتوازنها وتقنياتها في إستقطاب الصحفيين المتميزين والكتاب، وكانت لها دالة على الحكومات والسياسيين بحيث إن أحد رؤساء الحكومات قال كلمة في غير صالح المؤسسة، فقررت أن تقاطع أخباره وأخبار حكومته إلى أن اعتذر لرئاسة التحرير داخل «دار الأهرام». ولذلك أصبح مكتب رئيس التحرير أنطوان الجميل[17] ناديا يجتمع حوله الوفديون والدستوريون والسعديون من أقطاب الأحزاب الثلاثة

16 - الحرب حركت سوق الشغل في قطاع الخدمات.

17 - لبناني الأصل أصبح عضوا معينا في مجلس الشيوخ.

وغيرهم من أقطاب الأحزاب الصغيرة وخاصة المستوزرين والوزراء السابقين. وكان لهؤلاء إلى جانب «الأهرام» نادي «سياسي» آخر هو نادي محمد علي.

ما من شك في أن حديث هؤلاء عن السياسة الداخلية وصراع الأحزاب ومداولات البرلمان كان يشمل أحاديثهم، انضاف إليها حديث الحرب بعد سنة 1938، سنة اشتداد الأزمة في أوروبا قبل أن تنفجر سنة 1939. ويلي «الأهرام» من الصحف اليومية «المصري» التي أنشأتها عائلة أبو الفتح. نافست «الأهرام» في المادة الصحفية والإخراج المتطور، وكانت أقرب إلى الوفد، ولو لم تكن لسان الحزب.

تفوقت «المصري» في اتخاذ المواقف السياسية والوطنية على «الأهرام» التي كانت قوية صحفيا وإخباريا دون روح مصرية ولا عربية، وظلت «المصري» اليومية المصرية، حسبا ونسبا، تناضل صحفيا حتى صادرها عبد الناصر بقانون تأميم الصحافة أولا ثم بتوقيفها ومطاردة عائلة أبي الفتح بتهمة عدائهم للثورة. وكان محمد حسين هيكل[18] يصدر «السياسة الأسبوعية» مجلة ذات ميول للأحرار الدستوريين في شكل صحيفة، والتف حولها كثير من الكتاب والمثقفين حتى توقفت باشتغال منشئها بالحكومة[19]. وإلى جانب هاتين الصحيفتين، كانت هناك «المقطم» وهي صحيفة مسائية هزلية بحيث يستغرب صمودها في الصدور إلى وقت متأخر من عهد الملكية في مصر.

مجلات أسبوعية تصدرها دار الهلال، ويعود نسب هذه المؤسسة إلى لبنان، كانت تصدر إلى جانب «الهلال» المجلة الشهرية الشهيرة «المصور» ثم «الإثنين»، وهما مجلتان للسياسة وأحوال المجتمع. كان يرأس تحرير الأولى فكري أباظة محامي برلماني عرف بجرأته في معالجة القضايا الوطنية بأسلوب يجمع بين الجد والهزل والسخرية. أذكر أنه كتب مرة يطالب بهدم قناة السويس لأن الذين يستفيدون منها هم الأجانب بمرور بواخرهم التجارية وبوارجهم

18 - صاحب كتاب «حياة محمد» وعدد من الكتب الموضوعة والمترجمة. وقد ولي رئاسة حزب الأحرار بعد وفاة محمد محمود.

19 - كان وزيرا عدة مرات ورئيس مجلس الشيوخ وأديبا لامعا، أشهر كتبه «حياة محمد».

العسكرية، وقد سببت لمصر كارثة إستمرار الاحتلال الإنجليزي الذي لم تستطع مصر التخلص منه. الفكرة كانت غير ذات موضوع عندما أرسلها فكري أباظة، ولكنها ظلت تسبح في فضاء الفكر السياسي المصري حتى جاء عبد الناصر فأمم القناة وحطم بواخر في مجراها منعت المرور وحقق الجلاء، وأدى عن هذه المواقف الشجاع ثمنا غاليا بالعدوان الثلاثي الإنجليزي والفرنسي والإسرائيلي في أكتوبر من سنة 1956.

وكانت تصدر إلى جانب المجلات الأسبوعية مجلة «روزاليوسف» تصدرها السيدة العصامية فاطمة روزاليوسف زوجة عبد القدوس الممثل الشهير ووالدة إحسان عبد القدوس الذي ورث عنها الصحافة والمجلة. ولعبت المجلة دورا سياسيا كبيرا. وكان إحسان من الروائيين المتميزين.

في أواخر الحرب صدرت صحف جديدة في لغتها وأسلوبها ومعالجتها للقضايا المصرية. وكانت صحيفة أسبوعية «آخر ساعة» يصدرها محمد التابعي وهو من الصحفيين والمحللين الممتازين. وكانت «روزاليوسف» تناور في السياسة بقدر ما كان يناور التابعي، ولها كثير من القراء، أما «روزاليوسف» فكانت أكثر ارتباطا بالقضايا الوطنية والسياسية وقد لعبت دورا كبيرا في أواخر عهد الملك فاروق فقد كانت تفضح بعض مواقف وممارسات القصر الملكي وسلوك الملك، وبذلك إكتسبت شهرة كبيرة لدى القارئ المصري.

الصحيفة البارزة التي ظهرت بتقنية جديدة وجرأة نادرة هي «أخبار اليوم» التي أسسها الأخوان مصطفى وعلي أمين. برزت منذ عددها الأول سنة 1944 بهجوم صارخ ضد النحاس وكشفت في سلسلة مقالات أسرار حادث 4 فبراير مؤيدة موقف الملك ضد النحاس. كان النحاس قد عزل من الحكومة بعد تخلي الإنجليز عن حكومته. وكان يتولى رئاسة الوزراء صدقي باشا وهو من السياسيين الذين انشقوا عن سعد زغلول وتولى رئاسة الحكومة عدة مرات كلما احتاجته الظروف. فقد كان على كفاءته وخبرته من أكبر خصوم الاتجاه الوطني، واختير قرب نهاية الحرب ليفاوض الإنجليز في مطلب مصر إلغاء معاهدة «الاستقلال»

لسنة 1936، وهي المعاهدة التي وقعها النحاس رغم التخليات عن إستقلال مصر الحقيقي والإبقاء على جيش الاحتلال في المناطق الإستراتيجية من مصر.

صدرت «أخبار اليوم» في عهد صدقي تبشر باتجاهاته في المفاوضات مع الإنجليز ولتكون لسان القصر وضد الانتقادات الموجهة إليه، وقد تواتر الحديث عن مساهمة القصر ورئيس الحكومة في تمويل دار «أخبار اليوم» التي سرعان ما إشترت «آخر ساعة» من محمد التابعي، ثم أصدرت بعد ذلك يومية «الأخبار».

كانت الصحف المصرية تجتذب كثيرا من الأدباء والمثقفين الكبار، كان من أهم كتاب الصحف : الدكتور طه حسين وعباس محمود العقاد وإبراهيم عبد القادر المازني وتوفيق الحكيم. وفي الجانب الأدبي كان من أشهر من نشر في «الأهرام» نجيب محفوظ وكان عباس العقاد أشد هذه الأقلام صرامة. كان وفديا من أنصار سعد زغلول، وكتب عنه كتابا من أهم كتب تحليل رجال السياسة. ومن أشهر الصحف الوفدية التي كتب فيها جريدة «البلاغ» المسائية يصدرها عبد القادر حمزة وهو من الشخصيات المرموقة، ولكن العقاد ابتعد عن الوفد وأصبح من أشد خصومه وجند قلمه لهدم مصطفى النحاس كلما ولي الحكم. أما المازني فقد كان يتعيش من كتابته في الصحف شأنه في ذلك شأن كل الأدباء والمثقفين. كانت كتاباته ساخرة بالسياسيين وأحيانا بنفسه، وقد قال لنا مرة في زيارة له : «أنا، بعملي، مثل النجار أصنع تابوتا لمن مات، وكرسي العرش لمن ولي الحكم...»

من المؤسف أن يكون مثل العقاد والمازني وتوفيق الحكيم يعيشون من أقلامهم في الصحف ويساومون عن أجورهم إلا الذين كانت معيشتهم مضمونة لأنهم أساتذة في الجامعة. وقد عرف عن العقاد والمازني أنهما عاشا حياة حاجة وبؤس.

كنت أعتبر هذه الصحف مدرسة في تكوين الفكر السياسي، تعلمت فيها كيف أوازن بين الرأي والرأي الآخر، وأدركت بعض أسرار وخلفيات السياسة والسياسيين المصريين. أعتبر فكري السياسي وعملي الصحفي مدينين لها بالكثير.

الحرب وانعكاساتها على المغرب ومصر

- 1 -

حتى لا تخرج هذه المذكرات عن موضوعها السياسي، أؤكد أن الحرب سياسة وإن كنت في غير حاجة إلى هذا التأكيد، هي سياسة تسكت صوت الحوار لتفتح المجال لصوت المدفع، وتظل سياسة في الصميم خلف المدفع المدمر في الميدان. وأعتقد أن الخبراء ورجال الاستخبارات الذين يتوزعون في كل أنحاء العالم، ويعملون سياسيا وعسكريا خلف خطوط النار، لا يقلون عملا وعددا عن الجنود الذين يعملون في ميدان المعركة. والعمل السياسي له مركز في أوروبا مثلا ورجال الاستخبارات السياسية موزعون في آسيا وأمريكا وإفريقيا يقومون بحرب هامسة لا ترفع صوتا ولا تفجر مدفعا.

ثم إن الحرب قوة سياسية - خاصة إذا كانت عالمية أو إقليمية شبه عالمية - تفرض نفوذها السياسي في العمق، في التبادل التجاري والاقتصادي عموما، تفقر شعوبا وتغني تجار الحرب، وتنشر الأمراض والأوبئة لقلة الأدوية الوقائية والعلاجية، وتنقل عدوى أوباء الميدان وقلة الغذاء والكساء ووسائل النظافة وتدمير البيوت والمساكن والطرق والأخلاق والاستقامة، فهي تنعكس سلبا على الشعوب ولو لم تحارب. والحرب بالإضافة إلى هذا وذاك تفرز وباء أخلاقيا كالغش والمناورة والحذر وترقب الغدر وانعدام الثقة. وتقضي على العدل وحقوق الإنسان الديمقراطية، وتهتك أعراض البيوت والعائلات. قانون الحرب والأحكام العرفية وحالات الاستثناء وسلطة العسكر التي تسود، ولا شيء غير هذه القيم

تسير عليه الحياة في كل بقاع العالم، وليس فقط على الأرض التي تدور في رحابها الحرب.

وقد تنشر الحرب الإقليمية ما تنشره الحرب العالمية في الإقليم الذي تدور فيه. حرب العراق وفلسطين وأفغانستان والاعتداءات المتوالية على لبنان وبالأخص في صيف 2006 كارثة على منطقة الشرق الأوسط عم جحيمها المنطقة العربية والإسلامية. والصهيونية التي سببتها ابتداء من فلسطين، مذهب سياسي لم يقتصر على إسرائيل وإنما طبع السياسة الأمريكية لأنها اعتمدت على اليهودية العالمية في تأهيل الولايات المتحدة لخدمة الحرب في الشرق الأوسط[1] لصالح إسرائيل. ولذلك اتسمت بالتعامل العميق الجذور مع إسرائيل وانتهكت من أجل ذلك كل الحريات الإنسانية وأسمى القيم الحضارية المتعارف عليها دوليا باختراقها القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للعدل وحقوق الإنسان وحماية اللاجئين...

حرب إسرائيل للعرب عمّرت أكثر من ستين سنة. في كل هذه السنوات، ويمكن أن نقول منذ بدأت الصهيونية تزحف فكريا على فلسطين، وغيوم الحرب تنشر ظلالها في العالم المتحضر وبالأخص في الشرق الأوسط، وتسخر الإدارات الأمريكية المختلفة للقيام بهذه الحرب ماليا وعسكريا ودبلوماسيا.

وكانت أكثر الحروب شراسة هي التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في فلسطين دامت ثلاثة أسابيع دمر فيها القطاع واستشهد أكثر من ألف ربعهم من أطفال وجرح الآلاف. ودمر القطاع بكامله تحت تشجيع من الولايات المتحدة وضمت بقية الدول الكبرى في أوروبا على الأخص، رغم تضامن الشعوب العربية والإسلامية.

ليست هذه مقدمة وإنما هي من صميم انعكاسات الحرب على الشعوب، وتأثيرها على المفاهيم السياسية والحضارية، أبرزتها بوضوح الحرب العالمية الثانية التي عشت عمقها وأبعادها يوما بيوم وساعة بساعة. كنت في مصر بعيدا عن المغرب بعد كوكب الزهرة عن الأرض. فقد قطعت الحرب كل وسائل

1 - العراق، أفغانستان ولبنان نموذجا.

الاتصال البحري والجوي والطرقي والبريدي والبرقي والهاتفي. كانت العزلة قاتلة إنسانيا وعائليا وماديا، غير أني كنت أتأقلم شيئا فشيئا مع مصر وسكان مصر.

كنت أتوقع أن الحرب قد عمقت جذورها في المغرب. فرنسا تعتبر المغرب عمق الإمبراطورية وأقرب بلاد لها المطلة على الشاطئ الجنوبي في البحر الأبيض، فهي التي قد تمد الميتروبول بالجيوش والمؤون، وهي الملجأ للدولة عمليا حينما انهزمت فرنسا واحتلت والتجأت حكومة الهزيمة إلى «ڤيشي» ثم عمم الاحتلال بقية أجزاء فرنسا وأصبحت «ڤيشي» مدينة يعيش فيها المرشال بيتان زعيم الهزيمة محاصرا في منتجع يتمتع بمياهه المعدنية.

كان المغرب في هذا الزمن الرديء مصدر المقاتلين والمحافظ على رمز الإمبراطورية[2]، وما عدا ذلك فهو يعيش تحت الأحكام العرفية - العسكرية المستمرة منذ الاحتلال سنة 1912 - وفي ظلال البؤس والأمراض الوبائية. الجفاف يضرب أطنابه على الأراضي المغربية خلال معظم سنوات الحرب. توقف العمل السياسي منذ الضربة التي وجهها الجنرال نوكيس إلى الحزب الوطني قبل الحرب بسنتين، وأيدت الدولة المغربية الحلفاء في مغامرة يفرضها الواقع. وأيدت الهيئات السياسية، بمن فيها وفد من الحزب الوطني من الأعضاء الذين كانوا خارج السجن، نضال فرنسا في سبيل الديمقراطية، حذرا من تهمة أخرى يوجهها الجنرال نوكيس الذي أصبح أكبر قوة عسكرية في فرنسا باعتباره المحافظ على إمبراطورية إفريقيا الشمالية تحت سلطة «بيتان».

كانت النخبة المفكرة في السجون والمنافي والذين كانوا خارج السجن كانوا في سجن الأحكام العرفية وقانون الحرب.

الشعب مستلب لا يفكر إلا في الحرب التي يكتوي بنارها من بعيد، ويكتوي بآثارها : الخصائص في المأكل والملبس والسكنى والأمن على النفس والفقر والمال وبفراق الآلاف من أبنائه من قريب أو من بعيد في ميدان القتال حتى انهزمت فرنسا فعاد حينئذ إلى المغرب ليحافظ على الإمبراطورية الفرنسية،

2 - قام نوكيس بمد فرنسا بعشرات الآلاف من المقاتلين على نحو ما فعل ليوطي من قبله أثناء الحرب العالمية الأولى.

وليعود مرة أخرى إلى الشاطئ الأوروبي فيحارب النازية لصالح الحلفاء. لا وجود لشعب المغرب إلا في «منطقة الحذر» من أن ينخدع للاستخبارات الألمانية، وكان لها مركز في طنجة، وتتسرب إلى حيث لا يعلمون، و«منطقة الحذر» من التأثر بالنظام الفاشيستي الفرنكوي في الشمال، مصانع ألمانيا يسمح لها بالعمل «السلمي» في المنطقة الشمالية، ولو أنه لم يسمح لألمانيا - أو لم ترغب هي في ذلك - لإرسال جيوشها إلى المنطقة تمهيدا لإحتلال جزء أو كل الإمبراطورية الفرنسية في شمال إفريقيا، وتحسبا لنزول الحلفاء في الشواطئ المغربية وهي الشواطئ الشرقية المقابلة للشواطئ الأمريكية.

كان الشعب المغربي مستلبا غير ذي وجود، لا يتمتع بحقه الإنساني وحق الغذاء الكامل، ولا بحق وطني أو فكري، ومع ذلك عانى من الحرب، في منطقة الحذر، مستسلما غير ذي وجود فعلي.

مرت الإمبراطورية الفرنسية من أزمة خطيرة منذ أن دخلت أمريكا الحرب على إثر تحطيم اليابان أسطولها في «بيرل هاربر» وكان عليها أن تدير دفة حرب لا قِبَلَ لإنجلترا وحدها أن تصارع فيها قوات ألمانيا المتفوقة وإيطاليا المساعدة، ولذلك بدأ التفكير يتجه إلى احتلال أقرب نقطة إلى أوروبا في إفريقيا وهي المغرب المهيأ للاحتلال من جديد. المغاربة لم يهمهم هذا الأمر إلا بعض الواعين الذين يفكرن في أن أمريكا يمكن أن تخلص المغرب من الإحتلال الفرنسي، ويقال إن السلطان وبعض رجال المخزن قد كانوا من بين هؤلاء. واهتم له بعض الواعين من الشعب باعتباره قد يضمن بعض الرفاهية بالمساعدات التي يقدمها للسلطات الفرنسية، ولو أنها توزعها لمصلحة الجالية الفرنسية التي لم تجند للدفاع عن وطنها، ولكنها أقامت في البلد الآمن الذي قد يستفيد من نتائج الحرب.

حينما بدأ الخبر يتسرب عن إمكانية نزول جنود الحلفاء الأمريكيين في الشواطئ المغربية بدأت القوات التي تحمي الإمبراطورية تحت قيادة الجنرال نوكيس تستعد للمحافظة على تاج الإمبراطورية الفرنسية باستشارة «فيشي» وتحت نفوذها، وكان نوكيس الذي ساهم في الانتصار على المغاربة في حرب

الأطلس، يفكر في أنه يمكن أن ينتصر على القوات الأمريكية لو تجرأت ونزلت في الشواطئ المغربية.

قرر نوكيس المقاومة بالجنود المغاربة ثم بالفرنسيين، وكانت خطته السياسية تعتمد على إمكانية المحافظة على الإمبراطورية. لم تكن تهمه فرنسا - التي تركها لمصيرها يوم كانت في معركتها مع ألمانيا - وإنما إهتم بالإمبراطورية التي كان يحتل فيها مركز الإمبراطور، مدنيا وعسكريا. النتيجة كانت معروفة ولكنه حمل - في بقية إفريقيا الشمالية - دارلان قبل اغتياله في الجزائر في بداية سنة 1943 وجوان وجيرو ليعملوا جميعا على اللعب على الحبلين لصالح المحافظة على الإمبراطورية لا لصالح فرنسا، فلا تحتلها أمريكا إلا لكي تبعدها عن الاحتلال الألماني من جهة، ولتكون معبرا للهجوم على أوروبا وتحرير فرنسا على الأخص من الإحتلال النازي من جهة ثانية.

ربما كان هؤلاء الضباط قد نجحوا في المخطط وعلى رأسهم نوكيس، الذي وصفه الأمريكان، بأنه ذئب خطير ولكنهم اقتنعوا بأن فرنسا عمدة أوروبا - فيما بعد الحرب - ولذلك يجب أن تبقي أمريكا على إمبراطوريتها رغم إصرار السلطان محمد بن يوسف في مؤتمر الدار البيضاء سنة 1943 بأنه يأمل أن تنال بلاده مزيدا من الإستقلال. وعود لم تكن أمريكا لتعمل على تنفيذها وقد خرجت من الحرب قوة استعمارية ضارية.

بقي الجنرال نوكيس يلعب على الحبلين - بعد فشله في مقاومة أمريكا - حتى إذا وجد ألاَّ قِبَلَ له باستمرار اللعب في وقت الجد وبلغه ما يقوله الأمريكان عنه من أوصاف لا تشرف مركزه العسكري وماضيه كحاكم مدني وعسكري في المغرب، وحينما أعلن أن الاحتلال تم لأمريكا ولا سلطان لأحد أن يغير الواقع، ثم وجد نفسه مهمشا في تدبير السلط المغربية في المغرب والعسكرية في عموم شمال إفريقيا. وحينما وجد أن الأمريكان اختاروا الجنرال جيرو يعتمدون عليه في الصلات مع الفرنسيين ورأى أنه لم يكن له دور في اجتماع روزفلت وتشيرشل بالسلطان محمد بن يوسف في الدار البيضاء، وخشي أن يكون مصيره الاعتقال إن لم يكن بيد «جيرو» خصمه الألد فبيد الأمريكان، حينما عرف مصيره وفقد كل مكانته، دبر الفرار إلى البرتغال. فراره لم ينجه من العقاب فقد إتهم في

فرنسا بالخيانة، بعد نهاية الحرب بمدة. عاد إلى فرنسا وطلب إعادة محاكمته فأسقطت عنه المحكمة تلك التهمة. وأصبح حرا أمكنه بعد ذلك أن يزور المغرب بعد الاستقلال وأن تدبر له الحكومة عملا في شركة كوزيمار لإنتاج السكر كمدير فني.

كنت أحد ضحايا الجنرال نوكيس عندما قرر اعتقال المتظاهرين المطالبين بتحقيق المطالب المستعجلة، ولكن ضحيته الأولى كان علال الفاسي الذي نفاه إلى الغابون تسع سنوات وأعلن في اجتماع جنّد له كثيرا من المواطنين في ساحة التجارين بفاس أنه سيسحق أنصاره بقدمه. نفاه وهو يعلن أن مهمته هي المحافظة على نظام الحماية. ومادام الوطنيون يتحركون فإن فرنسا لن تطمئن على إمبراطوريتها.

- 2 -

في غمرة الحرب قام بعض الوطنيين بحركة «جس النبض» في ألمانيا، زار عبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح الوطني في شمال المغرب برلين ليتعرف على مدى تفكير الألمانيين بالنسبة للمغرب، وعاد دون أن يجد نافذة يطل منها على تفكيرهم. ثم زار برلين أيضا أحمد بلافريج لاختبار التفكير الألماني في مستقبل المغرب، ولعله لم يحقق أي اتصال يفتح له باب الحوار مع السلطات الألمانية.

لم أحصل على معلومات وافية عن الزيارتين لأن الرجلين كانا يتكتمان هذه الخطوة. ولكن أحمد بلافريج عاد بانطباع واضح أقنع به قيادة الحزب الوطني، وهو أن ألمانيا ستخسر الحرب قطعا، ولا ضرورة للتفكير في غير معالجة القضية المغربية مع دولة الاحتلال فرنسا، خاصة وأن الاحتلال الأمريكي طارئ. حيث سيتخذ المغرب طريقا إلى أوروبا، ثم يبقى على الوضعية الاستعمارية كما هي، لأن فرنسا ستظل عمدة أوروبا الغربية. وفرنسا لا يمكن أن تزدهر من جديد بدون الإمبراطورية.

وقد إتضح من مسيرة الحرب أن الهدف هو سيطرة الحلفاء بما فيهم فرنسا بعد تحريرها على العالم، ومنع أي نظام ينشأ من جديد على غرار النظام

الألماني. ولمواجهة الاتحاد السوفياتي الذي سيحقق مع الحلفاء انتصاره في الحرب، ولكنه لن يصبح سيد العالم بقوته العسكرية وإيديولوجيته التي أخذ الحلفاء - أمريكا وإنجلترا - يحسبان لها ألف حساب.

الخلاصة التي انتهى إليها أحمد بلافريج هي التي كان لها الأثر الكبير في اتجاه الحزب للمطالبة بالاستقلال، والحرب لم تضع بعد أوزارها. تبلورت الفكرة في آخر سنة 1943 وبرزت إلى الوجود يوم 11 يناير 1944 بالمطالبة بالاستقلال.

- 3 -

يهمني الحديث، من خلال هذه المذكرات، عن انعكاس الحرب لأني عشت في مصر منذ ما قبل إعلان الحرب بسنتين حتى ما بعد نهايتها بأكثر من ثلاث سنوات. ويبدو لي أن الشعب المصري لم يكن يهتم كبير الاهتمام بالحرب، لأنه ببساطة يعرف أنها حرب يقوم بها الإنجليز والفرنسيون، وهم أعداؤه التقليديون لاحتلال إنجلترا لمصر ولأن فرنسا تحتل أيضا مناطق من البلاد الشقيقة[3] ولو أن الوعي بالتضامن العربي لم يكن بعد يحتل مكانة لدى شعب مصر.

أما الطبقة الواعية المثقفة والسياسية فقد كانت تفكر بجد في خطورة الحرب على العالم، ومصر معنية أساسا لمركزها الاستراتيجي، ولأنها محتلة من دولة ستخوض حربا قد تكون مصر أحد مسارحها. مصر ليست معزولة عن العالم إقتصاديا وسياسيا وإستراتيجيا فلا رَادَّ لها على أن تكتوي بنار حرب عالمية. وكانت هذه الطبقة تقدر كامل التقدير القوة الصاعدة في ألمانيا النازية وتعرف أن عدوها، ممثلا في انجلترا وفرنسا الذي أعلن الحرب، لا يوجد في أوروبا بل يوجد كذلك في شمال إفريقيا والشرق الأوسط والهند وأجزاء من آسيا وغرب وشرق إفريقيا. وتحقيق النصر لألمانيا ثم إيطاليا لا يتحقق في لندن وباريس فحسب ولكنه قد يصل إلى الهند ومصر وقناتها، طريق الهند، وقد يتحقق في تونس ومصر جارتي ليبيا التي تحتلها إيطاليا منذ سنة 1911.

3 - الشام.

فكرت الطبقة المثقفة والواعية، وهي تحلل كوارث الحرب التي قد تصيب مصر إقتصاديا واجتماعيا، وفي التوجه المذهبي كذلك. فالعالم قد إنقسم إلى كتلتين كبيرتين على الأقل : الكتلة التي «تتبنى» الديمقراطية بكل أبعادها و«مقولاتها» في الحرية والعدالة والتعاون الحر بين الدول[4]. والكتلة الفاشية بأفكارها العرقية والعنصرية ضد السامية، وبنظامها الفردي في الحكم، وبعقليتها التي تحتقر الإنسان غير الآري والشعوب غير القوية. رددت صدى إنتصار النازية في بداية الحرب وأشادت به الصحف المصرية عندما انهزمت فرنسا سنة 1940. صدرت مقالات عدة كتبها بعض الذين تعلموا في فرنسا، كلها أسى وأسف ورثاء عاطفي لفرنسا وبلاد الأنوار، كما كانوا يدعونها، وتصدى لهذه الحملة التي ترثي الثقافة الفرنسية التي قد تنهزم بانهزام الدولة الفرنسية، كُتّاب آخرون يشمتون بفرنسا ويعتبرونها تستحق الهزيمة لمواقفها الاستعمارية في البلاد العربية. طال الجدل، ولكنه على غير موضوع، رغم أنه كان جدلا عاطفيا لا يحمل عمقا فكريا، فقد كنا نحن المغاربة نميل عاطفيا وفكريا إلى الذين كانوا يشمتون بفرنسا.

هذا التفكير ربما كان لدى طبقة محدودة من المفكرين والمثقفين، ولكنه لم يكن يطفح على سطح معالجة قضية إسمها الحرب العالمية، وإنما كان هناك اتجاه موحد لصالح انجلترا : الدولة والحكومة وكل العاملين في الحقل السياسي والصحفي. كانت الصحافة موجهة توجيها صارما[5] لصالح إنجلترا وضد ألمانيا والنازية، التوجيه كان يشمل الأخبار ذات المصدر الوحيد، وكالة الأخبار الإنجليزية رويترز ويشمل التعليقات والتحاليل.

ورغم أن بعض السياسيين كانوا متأثرين بالأسلوب النازي[6] فقد جمد نشاطهم. ولو أن العقاب لم يطل السياسيين الميالين إلى النازية كحزب «مصر الفتاة» ورغم أن بعض المثقفين كانوا متشبثين بالفكر الفلسفي الألماني، الذي

4 - لم يكن الاستعمار وأبعاده يختفي عن تفكير هذه الطبقة.
5 - فرضت الرقابة منذ البداية.
6 - مصر الفتاة مثلا.

طال على الفكر السياسي فإنهم كانوا معزولين فكريا بالنسبة للنشاط الثقافي الذي لم يتأثر كثيرا بالحرب وبالرقابة على ما يكتب ثقافيا.

وكان يشاع أن للملك فاروق وحاشيته في القصر ميولا إيطالية. وكانت السياسة الانجليزية في مصر حذرة من بعض الأجانب الذين يتعاونون مع القصر أو يتسربون إليه.

تأثر الشعب بقلة المواد الغذائية والمحروقات والملابس. وحاولت المصانع المصرية أن تزود السوق بما ينقصها ولكن ليس لدرجة سد الحاجة أو نقص الغذاء في المدن على الأخص. وكان محرجا لطبقات أن يحصلوا على الغاز السائل للطبخ أو على الشاي أو الخبز. ولكن المصريين كانوا يتحملون ذلك بصبر كبير.

عانت مصر بعض مظاهر الحرب الجوية خاصة في فترات المد الفاشي العسكري في الصحراء الغربية. فقد كانت الطائرات تقوم ببعض الغارات على الإسكندرية ومنطقة القناة، ولكنها لم تكن من العنف بحيث تخلف خسائر بشرية أو مادية. الهدف فيما يبدو كان إثبات الذات وتنبيه الجيش الإنجليزي في منطقة القناة وفي كل أرجاء مصر. وعرفت القاهرة بعض الغارات المسالمة. كان كثير من المواطنين لا يأبهون لها ويستمرون في تجوالهم في شوارع المدينة عندما تحدث في أول المساء. وفي عمق الليل كان البعض يلتجئون إلى المخابئ. وهي مخابئ شكلية ما أظن أنها كانت تقي من قنبلة أو شظية رصاصة. وكان المصريون، كعادتهم، يتعاملون مع هذه الغارات بروح مرحة. فظلام المخبأ وصغر حجمه وتفاهة بنائه كان يبعث على الهزل والتسابق في ابداع النكت اللاذعة ضد الانجليز في أغلب الأحيان.

وشعر المصريون بالخطر عندما إقترب الجيش الألماني بقيادة رومل من الإسكندرية. شعرت السفارة الإنجليزية بالخطر، فأحرقت كثيرا من الوثائق. وشعرت الحكومة بأكبر الخطر، ولكنها كانت عاجزة عن الدفاع، فركنت إلى الصمت. وفكرت في ضرورة العمل للحفاظ على هدوء الشعب المصري، تحسبا لفتنة قد تسبب كارثة إذا عزمت إنجلترا على الدفاع عن المدن المصرية، وخاصة

الإسكندرية ومدن القناة لمركزها الاستراتيجي البحري، وخوف الحكومة المصرية عندما تظاهرت جماعة من الشباب يهتفون : إلى «القاهرة يارومل» مدفوعين بعدائهم لإنجلترا، ولكنها حركات محدودة طوقتها الحكومة بسرعة.

ومما يذكر، أن الكاتب الكبير عباس محمود العقاد شعر بخوف شديد - وكان قد أصدر كتابا تحليليا هجائيا ضد هتلر تحت عنوان «هتلر في الميزان» -[7] ففر إلى السودان خوفا من أن يعتقله الجيش النازي الزاحف.

لكن المارشال مونتجومري صد جيش رومل فنجت مصر من تهديده. وكانت حرب الصحراء مسرحا للمد والجزر، ومرت بها أخطر المعارك وأكثرها خسائر في الأرواح والعتاد، كما كانت تجربة للقوتين العملاقتين خارج الساحة الأوروبية.

مما يذكر أن إنجلترا لم تجند المصريين حتى للدفاع عن بلادهم، ولو أنها جندت عشرات الآلاف من الهنود.

---

7 - يحتمل أنه كان مدفوع الثمن. ومعروف عن العقاد أنه لم يغادر مصر في حياته إلا مرتين : الأولى عندما فر إلى السودان، والثانية عند سفره إلى المملكة العربية السعودية.

عصر ما بعد الاستعمار...؟

- 1 -

تختلف الرؤية بين الذين صنعوا الحرب وأداروها والشعوب التي ذاقت طعم النار وكانت ضحية الدمار. اقتربت الحرب من نهايتها وقد بدأت دولتا المحور تأخذ طريقها إلى النهاية. قضي على جيش رومل في الصحراء الغربية. ورغم أن إيطاليا حققت جزء من برنامجها ومطامحها منذ نهاية القرن التاسع عشر فاحتلت تونس لبضعة أشهر، فقد كان نزول الأمريكيين في المغرب ثم إنتصار الجيش الإنجليزي في الصحراء نذيرا بالسيطرة على شمال إفريقيا من الدار البيضاء حتى مصر. ثم كانت السيطرة على الشرق الأوسط وعودة قوات فرنسا الحرة بزعامة الجنرال دوكول إلى سوريا ولبنان وإحكام السيطرة على الخليج وعزل شاه إيران، نذير إقفال الطريق على المحور حتى لايقترب من الهند. وكان فشل الهجوم الجوي العنيف على لندن نذيرا بأن معركة الأرض الإنجليزية خاسرة، وكانت حماقة هتلر يوم أعلن الحرب على الاتحاد السوفياتي نذيرا بنهايته.

ولذلك كانت سنة 1944، والبشرى من سنة 1943، بداية لنهاية حرب لم يعرف التاريخ لها مثيلا.

لعل الحروب لا تعلن لذاتها. ولذلك كان يجب منذ بداية النهاية التفكير في عالم ما بعد الحرب، والحروب العظمى خاصة الأوروبية، نشأت عن عهد

الإمبراطوريات. وقد كانت إنجلترا وفرنسا زعيمتي السيطرة الإمبراطورية، وكانت ألمانيا هي الدولة الوحيدة تقريبا في أوروبا الغربية التي وقفت في وجه إنجلترا ثم فرنسا، ورغم أن فرنسا انهزمت أمامها في سنة 1870 فإنها لم تحصل على حظها من اقتسام مستعمرات العالم الثالث بين الدول الكبرى، وهذا «الظلم» الواضح كان سببا أساسيا في الحربين العظميين.

ولو فكر المنتصرون في الحرب الأخيرة لوضعوا «قضية» ما بعد الحرب في أوليات تفكيرهم، ولكنهم انغمروا فيها، مع كل التضحيات، ليؤكد تشيرشل في نهاية الحرب أن صاحب الجلالة لم يعينه وزيرا أولا للتصفية الإمبراطورية. قال ذلك والهند «درة التاج البريطاني» تتحرك جيدا بقيادة غاندي، ثم تحقق استقلالها لتكون الحرب نهاية للاستعمار، ثم كان دوكول الزعيم الثاني للنصر في الحرب بعد روزفيلت وتشيرشل فتمكنت السيطرة الفرنسية على المغرب لأن الحلفاء سيحتاجون إلى فرنسا في بناء أوروبا ما بعد الحرب. وفرنسا لن تكون بغير إمبراطوريتها.

لكل ما سبق احتل الحلفاء (أمريكا) المغرب سنة 1942 ثم بقية شمال إفريقيا وسلموها للسلطة الفرنسية ليطووا صفحة إسمها الحرب، ويعودوا إلى الإمبراطورية في شمال إفريقيا كله ثم إفريقيا الغربية جنوب الصحراء. وراود المصريون الإنجليز لإلغاء معاهدة 1936، والجلاء العسكري عن مصر ولكن تشرشل وقد انتصر، وماكميلان بعده الذي ولي الحكم في الساعات الأولى للسلام، صمما على أن موقف إنجلترا من مصر لا يتغير، رغم المباحثات الطويلة بين الوفد الإنجليزي الذي كان يرأسه سياسي عجوز أخذ فترة طويلة من سني تقاعده، وهو يقيم في مصر، يفاوض لتعديل المعاهدة أو يقبل تعديل بعض بنودها ببنود أشد تمكينا للوجود البريطاني في مصر. أما الاتحاد السوفياتي فقد بدأ عهد الإمبراطورية الجديد متخطيا عهود القياصرة. وإستولى على معظم دول أوروبا الشرقية ليعطي لاتحاده مفهومه الجديد.

نخرج من هذا التحليل بصورة عن الفكر الإمبراطوري عند الأباطرة الذين كسبوا الحرب. وعلينا أن نرسم صورة عن الشعوب التي إكتوت بنار

الحرب. بدأت كل هذه الشعوب في التفكير بأن يكون عالم ما بعد الحرب هو عالمها. أتحدث فقط عن مصر والمغرب اللذين عايشت الفترة فيهما معا، ولو أني بقيت بعيدا بعملي السياسي من أجل الوطن عن المغرب.

توترت العلاقات بين القاهرة ولندن، الرأي المصري أصبح واضحا عندما يطالب الإجماع الوطني بتغيير المعاهدة، والإبقاء على علاقات الصداقة والمميزات الاقتصادية. ولكن مع إعلان الاستقلال الكامل وجلاء جيوش الاحتلال عنها، خاصة والمصريون قد ذاقوا الأمرين من جنود الاحتلال الذين كانوا في شوارع القاهرة يذلونهم. وحتى النساء كانوا يعبثون بهن في الشارع العام.

النتيجة يعرفها التاريخ - وكما أشرنا في فقرة سابقة - فقد استمر الوضع المتفسخ استعماريا واضحا حتى انتهى بثورة الضباط الأحرار بزعامة محمد نجيب وجمال عبد الناصر في يوليوز 1952.

- 2 -

في المغرب - وقد قدم مئات الآلاف من أبنائه ضحايا حرب تحرير فرنسا وأوروبا - أفرزت الحرب نتائجها المرجوة، فقد كانت النخبة الوطنية، التي قصد الجنرال نوكيس إلى القضاء عليها، مستمرة فترة طويلة في هدوء يقظ كالنار التي يكسوها رماد كثيف. وقد قضى معظم القادة سنوات السجن والنفي والإبعاد، وعاد الكثير منهم إلى المغرب في ظروف الشلل الواضح للعمل الوطني، إلا علال الفاسي رئيس الحزب الوطني، الذي سيظل في الكابون حتى سنة 1946 ومحمد بن الحسن الوزاني رئيس الحركة القومية الذي سيظل مبعدا في قرية ايتزر حتى نفس التاريخ.

في سنة 1943 سمح لأحمد بلافريج، ولم يكن معتقلا ولا محاكما، بالعودة إلى المغرب[1]، وكانت عودته إلى المغرب بمثابة شعلة أنارت الطريق أمام النخبة من قادة الحزب الوطني التي كانت تعيش حالة انتظار؛ وكانت الحرب تقترب من نهايتها. وكلهم يفكرون في مصير المغرب بعد الحرب، ونزول الجيش الأمريكي

1 - كان يتردد على المنطقة الشمالية التي حكمتها إسبانيا ويقيم فيها شهورا منذ ابتعاده عن الرباط.

في المغرب لم يغير من وضعية الوجود الفرنسي ولا فتح باب أمل للتغيير. وفرنسا ستخرج من الحرب جريحة. فقد خسرت الحرب وخشيت أن تخسر الإمبراطورية. وستعود بعد الهزيمة أشد عزما على تضميد الجراح. وسيكون من الصعب أن يحصل المغرب على ما يأمل من «التغيير».

كان أحمد بلافريج، كما سبق القول، قد أكد لأصدقائه في الحزب قبل عودته إلى المغرب أن ألمانيا ستخسر الحرب، ولذلك يجب معالجة القضية المغربية بعيدا عن التفكير في أية مساعدة أجنبية. فالاعتماد على الذات كان هو العقيدة الراسخة لدى الكتلة والحزب الوطني، سيستندون في ذلك إلى الطبيعة المغربية من جهة، والتاريخ، خاصة الحديث منه الذي يؤكد أن كل الدول الاستعمارية وغير الاستعمارية كانت طامعة في احتلال المغرب أو تؤيد الدولة الأقوى حظا في الاحتلال، تأكدت هذه الحقيقة وخصوصا في مؤتمر مدريد[2] ومؤتمر الجزيرة الخضراء[3]. مؤتمران دوليان كان المغرب يأمل أن تنصفه المجموعة الدولية من الضغط الاستعماري الذي كان يعانيه، ولكن المغرب خرج الخاسر الوحيد، والإستعمار الفرنسي بالأخص الرابح الوحيد. لهذا وذاك ولسيادة الفكر الاستعماري قبل الحرب، والبوادر كانت تؤكد أنه سيستمر، كانت النخبة الوطنية لا تفكر في الاستعانة بأية دولة لإحداث «التغيير» الذي ترجوه للمغرب.

- 3 -

شيء أساسي فكرت فيه النخبة الوطنية هو تدعيم الاتصال بالسلطان والعمل معه في أية خطوة تعتزم الحركة الوطنية أن تخطوها.

ومعروف أن الصلة بين السلطان وقيادة الحركة الوطنية كانت قد بدأت في سنة 1934 مباشرة بعد زيارته المشهورة لمدينة فاس. وكان التوتر قد بدأ يتضح بين السلطان وبين الإقامة العامة. وحاول نوكيس فيما بعد أن يكسب صداقة السلطان ونجح نسبيا في ذلك، ولو أنها صداقة غير ذات مردودية إيجابية.

2 - لذي انعقد في سنة 1880.
3 - وقد انعقد في سنة 1906.

جددت الحركة الوطنية سنة 1943 اتصالاتها بالسلطان محمد بن يوسف، وعرف القصر الملكي ليلا اجتماعات محمد بن يوسف مع وفد الحزب : أحمد بلافريج وعمر بن عبد الجليل ومحمد غازي ومحمد اليزيدي ومحمد الفاسي. كانوا في هذه الاجتماعات السرية يدرسون مستقبل المغرب إلى جانب ما يدرسونه من مخططات الإقامة العامة. وكان نظام الحماية يقتضي أن يعرض الوزير المعتمد في الإقامة أسبوعيا على السلطان مشاريع القوانين والقرارات الأساسية. كان السلطان يأخذ وقته لدراستها قبل الموافقة عليها أو تعديلها، ولكنه كان محروما من مساعدين، ليست له حكومة وطنية ولا ديوان يعتمد عليه في الدراسة. من هذا المنطلق، كان السلطان يجد ضالته في وفد الحزب الذي كان يقترح ويبدي الرأي، وغالبا ما كان يأخذ بالرأي أو يستنير به.

كان الموضوع الذي يشغل هذه الاجتماعات هو التفكير في المستقبل، وقد أذنت الحرب بالنهاية، والذي تأكدت منه، أن السلطان كان من السباقين لتأييد المطالبة بالاستقلال، وترك للحزب أن يدير أمر هذه المطالبة على أن يتفقا على الأسلوب والتاريخ والساعة التي يستقبل فيها وفد الحزب المطالب بالاستقلال.

هل كانت الظروف مواتية للمطالبة بالاستقلال ؟ الحرب ما تزال مستمرة، وفرنسا محتلة ويمثلها الجنرال دوكول على رأس ما سماه حركة فرنسا الحرة، ومقرها الجزائر بعد «الاحتلال الأمريكي» كما سماه نوكيس. والدول الديمقراطية، إنجلترا وأمريكا، تساندان فرنسا وتؤمنان محافظتها على إمبراطوريتها، والإقامة العامة يرأسها سياسي مخضرم هو غابريال بيو[4] كان من أنصار حكومة «فيشي» ومن العاملين في أطرها. ثم تحول، في الظروف التي شرحنا. ويبدو أن أمريكا لم تجد غيره من المدنيين الذين تثق بهم لاقتراحه مقيما عاما في المغرب، بمباركة الجنرال دوكول، بعد أن فر الجنرال نوكيس إلى البرتغال مخافة أن تعتقله السلطات الأمريكية أو أنصار دوكول، لما أظهر من تعلق بنظام فيشي، وعداء للأمريكيين عند نزولهم في الدار البيضاء إلى درجة محاربتهم بالسلاح. وكان الجنرال دوكول في هذه المرحلة هو المؤتمن على

4 - Gabriel Puaux، المقيم العام الثامن في المغرب، تولى الحكم لمدة تقارب سنتين وثمانية أشهر من 21 يونيو 1943 إلى 4 مارس 1946.

جزء من الإمبراطورية ينافس في الحرص عليها المؤتمنين قبله، وأولهم ليوطي وآخرهم نوكيس. ولابد أن يكون أقوى منهم صرامة وأشد حرصا، وإذا كان قد عين مقيما لإدارة السياسة الفرنسية الحريصة على تضميد جراح فرنسا، والعمل على تحرير الوطن إنطلاقا من الإمبراطورية، فكيف يستطيع تحمل طلب يدعو إلى الاستقلال ؟

كيف سيستقبل الشعب المغربي فكرة المطالبة بالاستقلال ؟ وإلى أي حد سيؤكد تحمسه لها رغم الفترة العصيبة التي مر بها منذ الضربة الموجعة التي وجهها له وللحركة الوطنية بالأخص المقيم نوكيس ؟

الجواب ليس سهلا، ولكنه بالاعتماد على أصالة الشعب وعلى نضاله المتوالي في المدن والجبال منذ احتلال الدارالبيضاء سنة 1907. ثم منذ سنة 1912 حتى 1933، ثم بالاعتماد على انتماء عشرات الآلاف منه إلى كتلة العمل الوطني، وإعتمادا على مقاومة الظهير البربري سنة 1930، وعلى مساندته لمطالب الشعب المغربي، والتظاهر لتأييدها سنتي 1936 و1937، وإعتمادا على الكراهية المطلقة للاستعمار التي تجلت في غير وضوح سافر أثناء الحرب، والتي ظلت الإقامة العامة في عهد نوكيس تخشاها وتأخذ الحذر من ردود الفعل الوطني ضد الحماية، اعتمادا على كل ذلك كانت النخبة الحزبية التي تفكر في المطالبة بالاستقلال مؤمنة بتأييد الشعب المطلق لكل خطوة يخطوها الحزب في المطالبة بالاستقلال.

والسند الأكبر هو السلطان محمد بن يوسف الذي كان على إتفاق كامل مع حزب الاستقلال للمطالبة بالاستقلال.

ويأتي بعد آخر. الموقف الدولي الحرب ما تزال مستمرة، والمغرب من المناطق الحساسة التي ينتظر أن تنطلق منها القوات الأمريكية والفرنسية لتحرر أوروبا، وقوات التحرير ستعتمد على المجندين المغاربة والجزائريين والتونسيين، ولا تقبل أية دولة أن يوجد من المغاربة من يفكر في الاستقلال في الوقت الذي تهيأ فيه القوات الأمريكية والفرنسية للهجوم على أوروبا.

كل إحتمالات العنف كانت واردة. الوطنيون يعرفون كم عانت السلطة الفرنسية في فرنسا وفي المغرب للمحافظة على المغرب، تاجا للإمبراطورية في شمال إفريقيا. ويعرفون أن نوكيس عانى المحنة ذاتها حتى لا يحتله الأمريكان، وظل يراوغ حتى فقد منصبه وكان يعتبره أعظم منصب في حياته من الناحية المدنية والعسكرية على السواء، ثم خسر مكانته في فرنسا، فإعتبر خائنا - رغم ما بذل لصالح فرنسا - وحكم عليه بالتجريد من رتبه العسكرية ثم عاش بقية حياته مشردا بين البرتغال وفرنسا - بعد إعادة محاكمته - والمغرب.

كان الفرنسيون يعتبرون أن الاستيلاء على المغرب معجزة الدهر دوليا وقد كان آخر ما وقع في يدها من المستعمرات، مع أنه كان هدفا بعد احتلال الجزائر مباشرة سنة 1830، وعسكريا بعد أن ترك الجيش الفرنسي زهرة ضباطه وجنوده في حروب الأطلس والريف، ولم يخضع نهائيا إلا سنة 1933. وقد أصبح الوطنيون فيه يطالبون بالاستقلال إثني عشرة سنة بعد الاستيلاء النهائي على البلاد.

الصعوبة في تفهم الإقامة العامة للمطالبة بالاستقلال واردة، والهجوم المضاد لسلطات الاحتلال - والبلاد تحت الأحكام العرفية العسكرية - سيكون شديدا.

عامل آخر معاكس، هو أن السلطات الفرنسية، بعقليتها الاستعمارية المتحجرة، سيكون أول ما تفسر به هذه الجرأة من الحزب الوطني الذي أصبح «حزب الاستقلال» هو أنه عميل للأمريكان أو للألمان، ولم يجرأ على المطالبة بالاستقلال إلا تنفيذا لتعليمات هؤلاء أو أولئك.

كل هذه الاحتمالات كان من شأنها أن تحبط عزيمة قيادة الحزب الوطني، فلا تُقْدم على هذه الخطوة ولكنها درست الموقف وانتهت إلى تخطي هذه العقبات جميعها، فانتصر العامل الإيجابي عندها على العوامل السلبية.

وهناك إحتياط فكر فيه الحزب، يتمثل في أن السلطات الفرنسية قد تستعين ببعض عملائها لمناهضة الحركة الاستقلالية كما فعلت في حروب التحرير في الأطلس والصحراء والريف، وكان أكبر عملائها هو التهامي

الكلاوي الذي لعب دورا كبيرا في حرب الجنوب والصحراء على الأخص، وفي نشر الإرهاب والرعب في الجنوب، ليحافظ على نفوذ الحماية ومركزها. ثم عاش حتى لعب دورا خطيرا ضد الاستقلال ومحمد بن يوسف سنة 1953 وما بعد، ولذلك اعتزم أحمد بلافريج أن يقوم بمهمة تخذيله.

زار أحمد بلافريج الكلاوي في مراكش، قاعدة حكمه الإقطاعي. كانت شجاعة من بلافريج أن يقوم بهذه الزيارة لما عرف عن الكلاوي من أنه العميل الكبير للفرنسيين. ومن المحتمل جدا أن يفضي بمضمون هذه الزيارة للإقامة العامة. وكان شرفا للكلاوي أن يستقبل زعيما وطنيا، فذلك يؤكد له أن الوطنيين لم يفقدوا ثقتهم فيه نهائيا ويمكنه أن يضعهم تحت معطفه.

ومن هنا يمكن أن نفكر في التخوف من الوشاية بالوطنيين. على أني أظن أن فكرة زيارة الكلاوي جاءت من محمد بن يوسف، رغبة في استئلافه حتى لا يكون في مقدمة من يعلن معارضته للمطالبة بالاستقلال ولعله لم يفعل، ولو أنه آذى وعذب أعضاء الحزب الموقعين على عريضة الاستقلال. وأغلب الظن أنه كان يفكر عند نزول الأمريكيين في الدار البيضاء في المحتلين الجدد «الأمريكيين» ومن المؤكد أن الجنرال نوكيس بدأ آنذاك يراوده الشك في بقاء الكلاوي على إخلاصه للفرنسيين. وقد إتضح له أن الكثير يفكرون - ومنهم الكلاوي - في مستقبل المغرب في ظل الاحتلال الأمريكي، بل في مستقبلهم ونفوذهم، لا في مستقبل المغرب. وهم يودون أن يكون مستقبلهم مع الأمريكيين مثل ما كان مستقبلهم مع الفرنسيين.

ومع ذلك، كانت مغامرة من الحزب أن يفكر في الخطوة التي قام بها بلافريج، ولكن ما عُرف عن بلافريج من ذكاء وقدرة على صياغة الكلام، كان يجعله جديرا بالقيام بهذه المهمة. فقد أفضى إلى الكلاوي بخلاصة المشروع الاستقلالي، متوقعا منه كل الاحتمالات. وعلمت أن الكلاوي لم ينفعل سلبا، وإنما فكر قليلا ثم أجابه : «هل عندكم ضمانات قوية من جهة أخرى...؟» يقصد الأمريكان، وقد كان ممن أيد نزول القوات الأمريكية في الدار البيضاء، تحسبا من أن يخلفوا الفرنسيين في إحتلال المغرب. وحينما أجابه بلافريج بأن

الوطنيين يعتمدون على أنفسهم وعلى الشعب دون أية ضمانات خارجية، أجابه الكلاوي بأنه لا يتفق مع المغامرة ولا ينصح بها.

أعتقد أن الكلاوي لم يكن واثقا من نجاح الوطنيين وهم يغامرون بطلب الاستقلال. وإذا كان لم يحارب الفكرة أو يشي بها للفرنسيين فلأنه – فيما أظن – ظل يؤمن بأن الوطنيين يعملون لحساب الأمريكان. إذا صح هذا التصور، فإن محاولة بلافريج كانت موفقة، لأنه خشي من الكلاوي أن يلعب دورا ضد المطالبة بالاستقلال، وكان يستطيع ذلك، فجعله يتوهم، بشكل غير واضح، أن الأمريكيين هم الذين أوحوا للوطنيين بالمبادرة، ولذلك لم يبلغ الكلاوي عن خبر الزيارة ومضمونها لأولياء نعمته في الإقامة العامة.

سبق لنا القول بأن نوكيس وهو محارب الأمريكيين، بعد نزولهم في السواحل المغربية. علم بأن الكلاوي كان يميل إلى التعامل معهم فهو حليف لكل منتصر، فرنسيا كان أو أمريكيا، ومن الذين يتبنون المقولة المشهورة «الله ينصر من أصبح». كذلك تعامل مع المواقف السياسية المغربية، ناصر عبد الحفيظ ضد أخيه السلطان عبد العزيز حينما تبين أن الانقلاب سينجح في مراكش، وكان لاحقا من أنصار ومبايعي محمد ابن عرفة[5] حينما تأكد أن الفرنسيين عازمون على عزل محمد بن يوسف. ثم انقلب على مخططه وسجد أمام قدمي محمد بن يوسف[6].

حينما تأكد أن الفرنسيين إنهزموا أمام المقاومة الوطنية، فعزموا على إعادته إلى عرشه. ولذلك بقي على وهمه أن الوطنيين يتعاملون مع الأمريكان، ولأن يكون مع الغزاة الجدد خير من أن يبقى متعلقا بمن أدبرت أيامه.

5 - تم تنصيب محمد ابن عرفة إماما للمؤمنين يوم 13 غشت 1953 في حفل أقيم في مراكش برعاية من الكلاوي أسبوعا واحدا قبل أن ينصب فعلا سلطانا.

6 - أعلن يوم 25 أكتوبر 1955 بعد اجتماعه بمجلس حفظة العرش على لسان إبنه عبد الصادق «إن اجتماعي بهذا المجلس لايدل البتة بأنني أعترف به. وسأظل أعارضه». وبعد أن عبر عن سروره الكبير برجوع السلطان الشرعي محمد بن يوسف أكد «أن إستقلال المغرب في إطار الاستقلال المتداخل مع فرنسا هو تأكيد لمتمنيات الشعب المغربي». توفي الكلاوي يوم 23 يناير 1956، أقل من ثلاثة أشهر بعد هذا الانقلاب في مواقفه، بعد أن صارع مرض السرطان لمدة طويلة. ولاشك أن هذا الموقف أملاه المحافظة على أملاكه لفائدة ورثته حيث وصلت الأراضي التي استحوذ عليها طيلة فترة ولايته كباشا على مراكش لمدة متواصلة ناهزت 43 سنة على أكثر 7.500 هكتار إضافة الأموال والمجوهرات وباقي المنقولات.

- 4 -

المؤيد الأول للمطالبة بالاستقلال والمتحمس لها هو محمد بن يوسف. كان أكبر مشجع للقيادة الاستقلالية دون تردد[7]. هل كانت القيادة في الحزب الوطني متفقة على المطالبة بالاستقلال ؟ وكيف حاولت ضمانَ الإجماع لهذه الخطوة ؟ يغلب على الظن أن بعض أعضاء القيادة إستكبروا المبادرة إنطلاقا من أن الحرب ماتزال قائمة، بمن فيهم المحتلون الجدد، فهم متفقون على أن التفكير في أية خطوة لا يمكن أن تنجح إذا لم تنته الحرب.

إن الحرب لا تسمح بغير التفكير في النصر، وربما مما قد يعتبر مغامرة القيام بأي عمل يفسر بأنه يعرقل المجهود الحربي. وقد كان في مقدمة الذين ترددوا في القيام بالمبادرة محمد اليزيدي. ومعروف أنه كان وطنيا متشددا وصارما لا يقبل الهوادة، ولكنه كان يتردد أحيانا في القيام بالخطوة الصارمة. كان رأيه أن الحزب يجب أن يخطو خطوة أخرى بعد المطالب، والوقت لم يحن بعد للمطالبة بالاستقلال[8] غير أنه لم يتردد في تحمسه، بعد أن إقتنع وسار مع المجموعة دون هوادة.

وفكرت القيادة في أن تضمن الإجماع من الشعب طبعا ومن النخبة. أما عن الشعب فرغم أن طلب الاستقلال ظل سرا، إلا على الذين اختيروا لتوقيع العريضة، تحسبا لقيام الإدارة - لو علمت - بحملة إرهابية لإجهاض العملية، فإن البالاعتبار.جمعية قدماء تلاميذ المدرسة الإدريسية بفاس، وهي جمعية كان معترفا بها إيمانا من السلطة بأنها لا تهتم بغير شؤون التعليم في الظروف العادية ولأن كثيرا من خريجي هذه المدرسة عملوا في القطاع الخاص أو موظفين مع الدولة. ولم يكن بعض هؤلاء ممن غامروا في الحقل السياسي. إستثمر الحزب الجماعة البارزة في الجمعية، وساهمت في تحرير الوثيقة، وقد لقيت هذه الفكرة الترحيب من أغلبهم، وأبدوا بعض الملاحظات في تحرير

7 - تأسس حزب الاستقلال يوم 10 دجنبر 1943 في حين قدمت وثيقة المطالبة بالاستقلال شهرا واحدا بعد ذلك أي يوم 11 يناير 1944.

8 - سمعت هذا الموقف من محمد اليزيدي بعد ذلك في شهادة له.

الوثيقة فأخذت بالاعتبار[9]. كان من هؤلاء الذين وافقوا ووقعوا على العريضة السادة عبد الكريم بن جلون وأحمد الحمياني وكانا أقربهم إلى الحزب، والذين لم يكونوا أعضاء من قبل السادة محمد الزغاري وأحمد أبا حنيني وإدريس المحمدي، ومحمد الغزاوي وأحمد بن بوشتة. وبذلك ضمن الحزب جانبا من الإجماع. ودهشت الإقامة العامة أن يستطيع الحزب تحقيق هذا الإجماع بجمعية قدماء التلاميذ.

أما الإجماع الشعبي، فلم يكن لدى القيادة شك في أن المواطنين كانوا ينتظرون القيام بخطوة جديدة لإحياء الحركة الوطنية، بعد طابع الجمود الذي أصابها نسبيا منذ القمع الذي قام به نوكيس. ثم بعد إعلان الأحكام العرفية مع الحرب العالمية. وقام الحزب باستطلاع الرأي لدى شرائح من الشعب كإشعار خاص بأنه سيقوم بعمل مهم قد يؤدي إلى هجوم عنيف من الإدارة الفرنسية. ووجد قبولا وترحيبا من مختلف الشرائح الشعبية مع ضمان التكتم الشديد حتى حين تقديم الوثيقة.

بقي أن يطلب الحزب موافقة وتوقيع رئيس حزب الحركة القومية محمد بن الحسن الوزاني، وكان مبعدا في قرية ايدزر، فبعث له بنص العريضة، وقد وقعها البعض، وأرسلت مع الحسن بن شقرون بصفته مبعوثا خاصا.وقد ذهب إليه متخفيا، وبعد أن أطلع الوزاني على نص الوثيقة قال لحامل الرسالة : «إني لا أعارض، ولكن لن أوقع، لأنه كان يجب أن أستشار ويؤخذ برأيي قبل القيام بهذا العمل».

وقدمت العريضة رغم عدم مشاركة الحركة القومية، وهي حزب كان له وجود إلى جانب الحزب الوطني. غير أن محمد بن يوسف أوحى لبعض أعضاء الحركة القومية أن يقدموا عريضة تأييد، كما فعلت كثير من شرائح المواطنين.

عريضة المطالبة بالاستقلال تتضمن مطلبين أساسيين : المطلب الأول إستقلال المغرب بإلغاء معاهدة الحماية لسنة 1912، لأنها لم تعد صالحة لتسيير مصالح البلاد بعد التطورات التي حدثت في العالم ؛ المطلب الثاني موجه إلى

9 - محرر وثيقة الاستقلال بخط يده هو عبد الوهاب الفاسي الفهري؛ تم ذلك في منزل الحاج أحمد مكوار.

جلالة السلطان وهو أن يشمل برعايته نظاما ديمقراطيا على ضوء ما حدث في بعض البلاد الإسلامية.

إتخذت كل الخطوات باتفاق مع السلطان محمد بن يوسف بما في ذلك النص الذي وقعه ستة وستون شخصية من بينهم سيدة واحدة (مليكة الفاسي) من قيادات الحزب الوطني وجمعية قدماء التلاميذ. وقد أصبحوا بتوقيعهم أعضاء في حزب الاستقلال [10]. تم الاتفاق مع السلطان على أن يقدمه وفد من الموقعين، ووفد يقدمها للإقامة العامة التي كان يرأسها غابريال بيو، وأن يستقبل السلطان الوفد الاستقلالي قبيل زيارة المستشار في الإقامة العامة الذي كان يزوره كل أسبوع ليعرض عليه بعض مشاريع الظهائر كما سبق القول. والوثيقة صدرت عن الذين تبنوا اسم حزب الاستقلال من أعضاء الحزب الوطني السابق [11]، من شخصيات أخرى.

بدأت عرائض التأييد بعد إعلان الوثيقة - لم تكن هناك صحافة تنشرها - وقد نظم الحزب مئات الكتاب ليكتبوا منها نسخا بالخط، وتوزع على نطاق واسع بين المواطنين. أيد حزب الإصلاح الوطني في الشمال عريضة الاستقلال، وكان

10 - الموقعون على عريضة المطالبة بالاستقلال هم : السيدة مالكة الفاسي والسادة أبو بكر الهاشمي الصبيحي، أبو بكر القادري، بوشتى الجامعي، أحمد بلافريج، أحمد بن الحاج الطاهر مكوار، أحمد باحنيني، أحمد بن بوشتى، أحمد بن عثمان بندلة الادريسي،أحمد الحمياني خثان، أحمد اليزيدي بن القائد المعطي، أحمد بن شقرون، أحمد الشرقاوي، أحمد بن الطاهر المنجرة، ناصر بن الحاج العربي الحسيني، إدريس المحمدي، محمد بن سودة، محمد الزغاري، محمد الفاسي، محمد عبد الوهاب بن عزو، محمد البوعمراني، محمد الحمداوي، محمد بن عبد الرحمن السعداني، محمد الديوري، محمد الجزولي، محمد بن الجيلالي بناني، الحاج محمد الرفاعي، الحاج الحسن بوعياد، الحاج عثمان جوريو، الحفيان الشرقاوي، الحسن بن جلون، الدكتور محمد الفاطمي الفاسي، الحسين بن عبد الله الورزازي، الجيلالي بناني، العيساوي المسطاسي، المهدي بن بركة، الطاهر زنيبر، الصديق بن العربي، الهاشمي الفيلالي، عبد الكبير بن المهدي الفاسي، عبد الوهاب الفاسي الفهري، عبد السلام المستاري، عبد الكريم بن جلون التويمي،عبد القادر حسن العاصمي، عبد الله ابراهيم، عبد الرحيم بوعبيد، عبد الله بن محمد بن الطيب الرجراجي، عبد الحميد بن مولاي أحمد، محمد الغزاوي، محمد البقالي، محمد اليزيدي، محمد غازي، محمد بن العربي العلمي، مبارك بن أحمد، مسعود الشيكر. عبد الجليل القباج، عبد الكبير الفهري الفاسي، عبد العزيز بن ادريس العمراوي، عبد الهادي الصقلي الغراس، عمر بن شمسي، عمرو بناصر الزموري، عمر بن عبد الجليل، قاسم الزهيري، قاسم بن عبد الجليل، عبد الله بن عمر الرحماني، محمد بلخضير. وإلى عاشر دجنبر 2009 بقي على قيد الحياة منهم شخصيتان، أمد الله في عمرهما هما السادة أبو بكر القادري والعيساوي المسطاسي.

11 - كانت الإدارة قد أعلنت حل هذا الحزب.

قد قدم عريضة مماثلة للسلطات الإسبانية تطالب باستقلال المغرب واسترجاع وحدته الترابية.

- 5 -

أخبر السلطان المستشار الفرنسي، في الإقامة العامة أثناء مقابلته، أنه إستقبل وفدا من حزب الاستقلال[12] الذي قدم له الوثيقة. وكان المستشار يجهل الحادث، لأن الوفد الذي قدم الوثيقة للإقامة العامة[13] وصل إليها بعد خروج المستشار من إدارته. وقدم الحزب ثالث[14] نسخة من العريضة إلى المفوضية الأمريكية، فيما تقدم إلى المفوضية الانجليزية بنسخة من العريضة وفد رابع[15].

كان من المتفق عليه بين السلطان والقيادة الاستقلالية أن يجمع جميع وزرائه ومعهم بعض كبار القواد[16]، ويعرض عليهم الوثيقة، ويؤكد لهم موافقته الكاملة على هذه المبادرة. وبإعلان موافقته ضمن حيادهم أو على الأقل عدم استغلال الإدارة الفرنسية لبعضهم، إذا ما عزمت على القيام بعمل ما يقمع الشعب الذي أصبح كله يطالب بالاستقلال.

- 6 -

كان رد الفعل من الإدارة الفرنسية مزيجا من الاندهاش لمبادرة خطيرة تقع في وقت الحرب : المطالبة بالاستقلال لبلاد تربطها مع فرنسا رابطة أبدية. وهي في حد ذاتها عمل خطير، أقل ما فيه أنه يمس بالجهود الحربية، ومن المحتمل - شبه المؤكد - أن يكون الذين صنعوا الحدث عملاء للأمريكان أو الألمان؛ هكذا فكرت الإقامة.

12 - ضم هذا الوفد السادة أحمد بلافريج، محمد اليزيدي، عبد العزيز بن إدريس، الهاشمي الفيلالي، عبد الله إبراهيم، إدريس المحمدي، عبد الكريم بن جلون، أحمد الحمياني، عبد الحميد الزموري.

13 - ضم الوفد السادة الحاج عمر بن عبد الجليل، محمد غازي، محمد الزغاري، محمد الديوري.

14 - تكون الوفد من السيدين المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد.

15 - تكون الوفد من السيدين الحاج أحمد مكوار وأحمد باحنيني.

16 - حكام الأقاليم، وكان من بينهم الكلاوي.

قدمت العريضة صباح يوم الثلاثاء 11 يناير 1944 ولم يكن للإدارة الفرنسية أي علم أو شبه خبر بأن الوطنيين سيقدمون على خطوة كهذه، رغم الاستخبارات الفرنسية المنظمة تنظيما عسكريا، والإستخبارات الأمريكية القوية التي يبدو أنها لم تكن تهتم بالمغاربة، بمقدار ما تهتم بالفرنسيين وخاصة خصوم الحلفاء في الحرب. ونتيجة للإندهاش الذي أصاب الإقامة العامة، ولإستشارة حكومة الجنرال دوكول الذي استقر مبدئيا في الجزائر، وللقيام ببحث عميق عمن كان وراء هذه المبادرة، لم تقم السلطات الفرنسية خلال شهر يناير بأي عمل مضاد لوثيقة الاستقلال. أعتقد أنه لو كان نوكيس مايزال مقيما عاما لاستطاع بخبرته وسيطرته المحكمة أن يطلع على المبادرة قبل وقوعها. وقد يحاول إجهاضها بضربة جديدة تشبه الضربة التي وجهها للوطنيين سنة 1937، أو على الأقل، بإتخاذ رد فعل سريع عقب تقديم الوثيقة، لأنه كان سيكون متأكدا من تضامن الشعب، ولا يقبل أن يترك له فرصة التطلع إلى الاستقلال، والاستعداد لمواجهة المجهود الذي تقوم به الإقامة للقضاء على الاستقلاليين.

المقيم غابريال بيو، الذي نصبته السلطات الفرنسية الباقية في المغرب بقيادة الجنرال دوكول وباتفاق مع الأمريكيين، لم تكن له خبرة ولا ضبط ولا حزم ولا رد فعل سريع، ولذلك كان الأجل الذي منحه لنفسه في صالح حزب الاستقلال، قبل إتخاذ القرار.

نحو ثلاثة أسابيع، لم يغتر الحزب بالهدوء الذي يسبق العاصفة، بل إستطاع فيها الحزب أن يهيئ الرأي العام في المغرب، وينظم خلايا المقاومة السلمية، وخلايا مواجهة آثار العاصفة. وأن يقنع الشعب بالنضال من أجل الاستقلال والتضامن في سبيل تحقيقه. واستطاع أن ينظم نفسه بلجانه ومناضليه، فقد كان يتوقع العاصفة، وعليه أن يكون مستعدا لها. الإقامة العامة لم تكن مشلولة، ولا يخفى عليها ذلك، وإنما كانت أثناء استعدادها لقمع فكرة الاستقلال في المهد تنظم عملها في انتظار الحصول على ما وراء المبادرة التي بدت لها جريئة، وموحى بها من الخارج.

وفي 29 من شهر يناير 1944[17] اعتقل أحمد بلافريج الذي أصبح الأمين العام لحزب الاستقلال، وخضع لتحقيق بوليسي عنيف في مركز الشرطة بالرباط. ومن ثم نفي إلى كورسيكا ؛ ولم يفرج عنه إلا سنة 1946. وكان الحزب قد نظم نفسه على أن يقوم بمظاهرات احتجاجية عند تهديد السلطة الفرنسية لقيادة الحزب، واعتقل في نفس الساعة محمد اليزيدي ؛ أفرج عنه بعد ذلك.

إشتعلت مظاهرات عنيفة وقوية في سلا والرباط متجهة إلى القصر الملكي تطالب بالاستقلال والإفراج عن الزعماء. ويبدو أن السلطان كان مشفقا على جماهير الشعب المتظاهرة من قمع السلطات الفرنسية، ولكنه لم يقم بأي دور إلا ما قام به كاتبه ومترجمه محمد المعمري الذي خرج إلى المتظاهرين يخاطبهم بكلمات «شبه» نابية، فأحاط به بعض المتظاهرين حتى خشي على نفسه، وكف عن الممارسة التي قام بها. خرجت المظاهرة تجوب شوارع الرباط فاصطدمت بالشرطة الفرنسية، وتحولت إلى مظاهرة عنيفة بعد أن استعملت الشرطة أسلحتها النارية فاستشهد المختار كازوليط، وأحاط المتظاهرون بالشرطة فقتلوا بعضهم، وكانت مئات الاعتقالات وأحكام قاسية بالسجن، وحكم على ابن عبود أحد متزعمي مظاهرات سلا، بالإعدام ونفد فيه الحكم ليلة عيد المولد النبوي الشريف. كما استشهدت إحدى السيدات في مظهرات مدينة سلا.

المنطقة الثانية التي عرفت أحداثا أكثر عنفا هي مدينة فاس التي كانت المظاهرات فيها يوميا انطلاقا من القرويين على العادة. كان العنف فيها قويا من السلطات الفرنسية والمتظاهرين، قتل فيها بعض أفراد الشرطة - بعضهم داخل المسجد - واستشهد فيها شباب كثر، نذكر منهم الشهيد عبد العزيز بوطالب والشريف العلوي وعدد من السيدات.

لم تخمد المظاهرات خلال يومي 29 و30 يناير لسنة 1944 والأيام الأولى من فبراير إلا بعد أن اعتقلت جميع القيادات المحلية وطوقت المدينة بكل شوارعها ودروبها ومنازلها، وتعرضت الكثير منها إلى التفتيش وتعذيب الرجال والنساء وإتلاف الأثاث والعتاد.

17 - خلال الأحداث التي دامت أيام 29، 30 يناير 1944 وما بعدها.

وقد قطع عن المدينة الماء والكهرباء والغداء نحوا من أسبوع كانت فاس فيه مضربة عن الحركة، لا يتجول فيها إلا جيش الاحتلال. وتجلت حركة تضامن كبيرة بين العائلات، فكانت العائلة التي تحتفظ بقليل من الزاد والماء توزعه على العائلات من خلال سطوح المنازل المتشابكة، وقامت النساء بالأخص بحركة مقاومة بطولية، فكن يمطرن جيوش الاحتلال من السطوح في الشوارع والأحياء بالزيت المغلي والماء الحار. كان الشهداء كثيرين والمعتقلون بالمئات، وحرص المناضلون على جمع شهدائهم دون أن يسمحوا للسلطات بدفن جثتهم في مكان مجهول، ودفنت ليلا في مقبرة لم يتعرف عليها جيش الاحتلال.

أبعد فئات من شباب الحزب إلى المراكز الجبلية[18]، وأُكره المعتقلون على العمل الشاق تحت سياط التعذيب والجوع والإكراه على العمل وكسر الأحجار وتعبيد الطرق، ومنهم من استشهد تحت التعذيب، ومن بينهم الشهيد محمد القري[19].

- 7 -

المبادرة الاستقلالية جاءت في وقتها، ذلك أن القيادة الاستقلالية توقعت - عن حق - أن الحرب ستنتهي، وستكون نتيجتها كنتيجة الحرب العالمية الأولى: إقرار الاستعمار، وخاصة من الدول التي قدمت تضحيات في الحرب. وهل أكثر تضحية مما قدمته فرنسا باحتلال أراضيها، وإحتمال ضياع إمبراطوريتها ؟ في نهاية الحرب الأولى قدم ويلسون، رئيس الولايات المتحدة، مبادئه الأربعة عشر التي تضع أسسا للتغيير وتحرير الشعوب، ولكن كان هناك الاستعمار، الذي جعل من مبادئ ويلسون «أطروحة أخلاقية» يسجلها التاريخ. في الحرب الثانية لم يبد في الأفق - ابتداء من آخر 1943 - ما يبشر بأن الحلفاء المنتصرين سيفكرون في تحرير الشعوب وتغيير أوضاع العالم. المناضلون في مصر وتونس والهند، مثلا، حاولوا - بعد نهاية الحرب الأولى- التقدم إلى مؤتمر السلام بمذكرات

18 - قاسية البرودة في فصل الشتاء.

19 - شاعر وأستاذ في جامعة القرويين.

تطالب باستقلال مصر والاستقلال لتونس[20]. لم يجد المصريون ولا التونسيون ولا الهنود من يستمع لمطالبهم، فكان تقسيم العالم على أساس إستعماري، وكانت أجزاء الإمبراطورية العثمانية في الشرق العربي في مقدمة البلاد التي تقاسمتها الدول الاستعمارية.

هناك معطى آخر، وهو أن الأمريكيين الذين احتلوا المغرب من جديد ثم شمال إفريقيا، لم يكن سلوكهم مع الاستعمار الفرنسي إلا تسليم إدارة البلاد إليه والابتعاد عن أي عمل فيه مصلحة إدارة المغرب، إدارة جديدة حتى في القطاعات المختلفة. ورغم أن فرانكلن روزفلت جامل السلطان في مؤتمر أنفا حينما تمنى للمغرب مزيدا من الحرية والتقدم، فإن واقع السياسة الأمريكية في المغرب لم يبد أي اهتمام بأي تغيير في المغرب. لهذا كان التفكير في المطالبة بالاستقلال في وقته المناسب، ليس لأن السلطات الفرنسية ضعيفة ووطنها محتل، فقد كانت تملك في المستعمرات من القوة العسكرية والسلطة المطلقة، ما لا تملكه فرنسا في الميتروبول. ولكن الوقت كان مناسبا بالتسجيل المبدئي والعمل الذي يبذله الكفاح لتحقيق الهدف من الحرب، وهو إستقلال الشعوب وحريتها. لم يمر بين تقديم وثيقة الاستقلال وبين تحقيقه بالفعل غير إحدى عشرة سنة تجدد فيها النضال الوطني من أجل هدف محدد لا يقبل المساومة.

هناك معطى آخر كان لصالح الفكر الوطني المغربي، فقد مرت الحركة بمراحل تعتبر بمثابة معالم تمهد للمطلب الرئيسي وهو الاستقلال التام، بدأت بالظهير البربري، ثم تقديم مطالب الشعب المغربي كبرنامج للإصلاحات. ولم تصل الحركة في هذه المراحل إلى نتيجة. لم يبق لها إذن إلا المطالبة بالاستقلال الذي يمكن المواطنين أنفسهم من تحقيق مصالح الوطن وتطوير المغرب نحو مستقبله المنتظر.

المعطى الآخر الذي نتطرق إليه في هذه المذكرات، هو أن النخبة الوطنية كانت تتوقع بحق أن العالم سيعرف تطورا كبيرا، سياسيا واقتصاديا وثقافيا بعد الحرب. عالم جديد يعتبر نتيجة طبيعية لتفكير جيل ما بعد الحرب، والذي

20 - قدمها عن مصر حزب الوفد برئاسة سعد زغلول وقدمها عن تونس عبد العزيز الثعالبي زعيم حزب الدستور.

تنفس فيه العالم وكل شعوبه ودوله بادرة سلام. والسلام قوامه التفكير السياسي والعلمي والحضاري والاقتصادي والاجتماعي الجديد. والقيادة الوطنية في المغرب كانت تفكر جيدا في ألا يستثني المغرب من هذا العالم الجديد، حتى يساير الركب، والانضمام إليه وهو دولة مستقلة. لذا قررت هدم نظام الحماية لأنه لم يكن ليعيش أكثر مما عاش، فأبناء المغرب متيقنون كل اليقين بأن الحماية غير قادرة على أن تسلك بالمغرب هذا السلوك.

ثم إن معظم الدول المستعمرة سيكون لها نفس التفكير والممارسة بعد الحرب، معظمها قدمت تضحيات لنصرة حضارتها وبلادها ومواطنيها، فكيف لا يكون لتضحياتها الجزاء الأوفى فلا تقبل غير الاستقلال بديلا. ولهذا فعلى المغرب أن يجعل الاستقلال الهدف الأسمى فيما بعد الحرب. ستنتهي الحرب وفي ملفات الحكومة الفرنسية وثيقة يؤكد فيها شعب المغرب مطالبته بالاستقلال. وستنتهي الحرب بمسيرة جديدة من أجل الاستقلال. لن يتحقق في سنة أو خمس أو عشر سنوات. ولكن المسيرة ستأخذ طريقها. كما أن الحماية لم تتحقق سنة ميلادها في فكر الدولة الفرنسية الاستعمارية، ولكنها أخذت طريقا طويلة إجتازتها في عدة عقود.

وبدأت المسيرة لتحقيق الاستقلال بعد سنتين من السجن والنفي والسيطرة العسكرية على النخبة التي كونت حزب الاستقلال والمطالبة بالاستقلال، لم تضع النخبة على نفسها السؤال الأساسي : هل المغرب قادر على تسيير البلاد في ظل الاستقلال ؟

من المؤكد أن إدارة الحماية كانت عاجزة عن أن تنفذ التزامات الحماية. ومنذ عقد الاتفاقية لم تكن الإدارة تعني كثيرا بالشعب، وإنما تعتني بنخبة من المستوطنين. وحينما تهتم بالمواطنين لا يعدو إهتمامها الحد من آثار الجوع الذي كان يتضافر مع الوباء وموت عشرات الآلاف. - وهي الأسطورة التي رددها نوكيس بالأخص - كانت الحماية مجهزة بأطر عليا وجيش قوي وميزانية محدودة، ولكنها تمكنها من الفعل.

ويضاف إلى ما سبق أن وضعية المغاربة تعليميا وإداريا واقتصاديا لم تمكنهم من القدرة على أن يمارسوا قيادة البلاد في ظل الاستقلال، ولكن الجواب عن سؤال لم يضعوه، هو أن فرنسا لن تمنح الاستقلال بمجرد المطالبة به، فأمام المغرب سنوات طويلة من الكفاح لتحقيق الاستقلال، يأخذ فيها نفسه للقيام «بالأمانة». والقيادة الاستقلالية كانت متأكدة بأن المغرب لن يستطيع تحمل مسؤولية الاستقلال على نحو كامل، ولو بقي تحت الاحتلال الفرنسي مائة سنة أخرى. ووضعية الجزائر مثال واضح. فبعد قرن وثلث قرن من الاحتلال، لم يتمكن الشعب الجزائري من قيادة بلاده نحو الاستقلال.

وكان بعض القياديين الكبار يراهن على خمسين سنة قبل أن يحصل المغرب على الاستقلال... لم يعبروا بكلماتهم عن يأس، بل عن تفكير واقعي. كانوا يعبرون عن عدم استعداد الاستعمار للانهزام أمام الاستقلال، وعن الموقف الدولي الذي لم يتغير توجهه الاستعماري بعد الحرب عنه قبل الحرب. ولكن من هو المسؤول الحقيقي؟ المسؤولية تقع طبعا على نظام الحماية. ثم على عدم استعداد الفرنسيين للتنازل عن جزء من الإمبراطورية، ولم يمض على الاحتلال أكثر من ثلث قرن، وقد عمر احتلال الفرنسيين للجزائر مائة وعشر سنوات[21]، ومع ذلك مايزال الشوط بعيدا لتحقيق استقلال الجزائر.

لذلك كان الجواب عن السؤال الذي لم يلقه أحد قبل الإقدام على المبادرة هو: «نطرح الفكرة ونبدأ في النضال لتحقيقها، وسنصل إن شاء الله».

تحديد الهدف أساسي بعد عجز الوطنيين عن الوصول إلى الأهداف التي وضعوها من قبل، ووجدوا إدارة الحماية غير مستعدة لتسيير المغرب على نحو ما يريد المغاربة، ماذا بقي إذن أمام الحركة الوطنية كهدف تحققه؟

- هو الاستقلال - فسيتحقق في يوم ما.

وأخذت بوادر النصر تبدو في الأفق لتحقيق هذا الهدف.

21 - في سنة 1944.

- 8 -

وأعود إلى القاهرة.

لم يكن تفكير النخبة الوطنية في تكوين حزب الاستقلال والمطالبة بالاستقلال معزولا. كنا في مصر معزولين تماما عن المغرب لظروف الحرب كما قدمنا. ومع ذلك كنا نفكر تفكيرا واحدا، وتحت نفس المعطيات. فقد كوّنا نحن - نخبة خريجي الجامعة آنذاك من المنطقة التي تحتلها فرنسا - جمعية تحت اسم «رابطة الدفاع عن مراكش»[22]. كنا نفكر في وضعية المغرب، ولا نترك مناسبة إلا اغتنمناها للتعريف بالمغرب ووضعيته. كانت بعض النوادي مفتوحة في وجوهنا كنادي جمعية الشبان المسلمين، كما كانت بعض الصحف تفتح لنا أعمدتها.

خلال 1943، سنة الحسم، وبعد نزول الجيش الأمريكي في المغرب، بدأنا نفكر في القيام بعمل يتفق مع المرحلة، ومع المستقبل الذي نرجوه للمغرب. كنا فعلا معبئين للمساهمة في أي نضال يهم بلدنا، واهتدى تفكيرنا إلى المطالبة بالاستقلال. لم نفكر في أن السلطات التي نتجه إليها لا تكاد تفكر في المغرب والمساعدة على استقلاله، ولكن الدول المهتمة بالمناطق المسلمة في العالم - والمغرب من بينها - لابد أن تسجل أن مغاربة يقطنون في مصر يطالبون باستقلال بلادهم. وقد سبق لآخرين أن قاموا بعمل مماثل، ولو أن بلاد الهجرة التي انطلقوا منها كانت هي الدول المعنية أو القريبة من المعنية[23]، لهذا قدمنا مذكرة للمطالبة باستقلال المغرب إلى الحكومة المصرية وسفارات إنجلترا والاتحاد السوفياتي والسفارة الأمريكية ومكتب فرنسا الحرة[24] (دول الحلفاء) في أواخر ديسمبر من سنة 1943.

---

22 - كان المغرب يسمى في كل البلاد العربية الشرقية «مراكش» والذين أسسوا الرابطة هم : أحمد بن المليح، عبد المجيد بن جلون، عبد الكريم بن ثابت وعبد الكريم غلاب. وعمل معهم بعد التأسيس : محمد بن عبد الله، وأحمد الوزاني، محمد بن عبود و محمد الفاسي.

23 - مصالى الحاج قدم طلب الاستقلال وهو يتزعم العمال الجزائريين في فرنسا.

24 - السفارة كانت قد أقفلت بعد هزيمة فرنسا سنة 1940 وخلفها مكتب فرنسا الحرة بعد بداية حركة دوكول.

نشر خبر مذكرة «رابطة الدفاع عن مراكش» في بعض الصحف في نفس الأيام التي أوردت فيها وكالة الأنباء الفرنسية - رغم التعتيم الأخباري عن المغرب - خبر إنشاء حزب الاستقلال والمطالبة بالاستقلال، واعتقال القيادة الاستقلالية. ومن الطريف أن الوكالة أوردت الخبر في صيغة اضطرابات حدثت في الرباط وفاس لمطالبة السكان - بالكسكسي - وقد تزعَّم هذه الاضطرابات مدرس في مدرسة ابتدائية. قرأنا الخبر على حقيقته، في غياب أية معلومات، ففهمنا أن الكسكسي هو الاستقلال، وأن المدرس هو أحمد بلافريج، لأنه كان قد أنشأ مدرسة محمد جسوس في الرباط.

لم نكن نأمل من تقديم الوثيقة في القاهرة إلى الحكومة المصرية وسلطات الحلفاء أية نتيجة إيجابية. كان وعينا كاملا بأن سلطات الحلفاء لا تهتم آنذاك إلا بكسب الحرب، وأن المستعمرات تهم الدولة المستعمرة منها. قلت لزملائي: «لو أن غاندي قام بتقديم مذكرة للاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة يطلب فيها استقلال الهند من إنجلترا، أكانت هذه الدولة أو تلك تفكر في الموضوع، وجهودها كلها موقوفة على المحافظة على الإمبراطوريات وترسيخ جذور الاستعمار بعد الانتصار في الحرب».

ومع ذلك، نود أن نسجل موقفا. المهم فيه هو أن يصل الخبر إلى حكومة الجنرال دوكول - إذا هو وصل - ليعرف أن المواطنين المغاربة يطالبون بالاستقلال أينما كانوا في المغرب أو في مصر.

وكان لنا هدف آخر، هو أن يبدأ نضالنا في مصر والبلاد العربية، بهدف المطالبة بالاستقلال. الخطوة التي قام بها حزب الاستقلال لم تكن تتعدى الحدود إلا لإدارة جيش الاحتلال الأمريكي والمخابرات الأمريكية وللحكومة الفرنسية المؤقتة في الجزائر. ولعلها لم تفكر إلا في اتفاق دوكول مع المقيم العام غابريال بيو على استعمال العنف ضد عملاء المحور الذين يطالبون بتمزيق الإمبراطورية الفرنسية..؟

المبادرة التي قامت بها «رابطة الدفاع عن مراكش» كادت تؤكد للإدارة الفرنسية بالمغرب وهما بأن لعملاء المحور دخلا في الصلة بين حزب

الاستقلال في المغرب وهذه الرابطة في مصر. وأن مبادرة الرابطة كانت بتنسيق مع الحزب. تجلى ذلك في عملية الاستنطاق التعذيبي الذي أجري مع أحمد مكوار وعبد العزيز بن إدريس والهاشمي الفيلالي في فاس، بعد إعتقالهم على إثر تقديم العريضة والمظاهرات الدامية الاستشهادية التي عرفتها المدينة. فقد كان سؤال المستنطق العسكري - مع مباشرة التعذيب بالسياط - كيف أوصلتم الخبر إلى أصدقائكم في القاهرة ؟ أين هي آلات الاتصال الخفية التي استعملتموها ؟ كان المعذبون الثلاثة يجهلون كل شيء عن الموضوع، ولذلك تضاعف تعذيبهم دون أن تكون هناك حقيقة ضائعة بين الاستخباريين والمعذبين الثلاثة[25].

- 9 -

«وأعود إلى المغرب»

كان من المنتظر أن تعاني الحركة الوطنية والنشاط الحزبي من ضربة جديدة على ضوء ما عرفت في سنوات 30 و36 و37. وقد توقع الحزب تصاعد القبضة الحديدية على المواطنين بين إعدام وتقتيل النخبة الوطنية في المعتقلات والمعسكرات، وكذلك من جراء العمل الشاق والنفي إلى الصحاري أو خارج المغرب. ورغم أن فكرة الاستقلال بقيت واردة وملزمة بعد أن كانت حبيسة التكتيك السياسي وعامل الزمن، ورغم أن معظم الاستقلاليين غابوا عن الساحة فيما بعد مأساة 1937 ودخلوا السجون والمنافي، فإن المواطنين جميعهم تبنوا فكرة الاستقلال، ولم يعودوا يفكرون في غير الاستقلال، فقد ظل العمل مستمرا وسط الحلقات، ولربما على غير نظام لغياب القيادة، كان يتعلق بمفهوم محدد هو ضرورة المطالبة بشيء جديد.

لم يضع رشد الشعب المغربي بعد الهجوم الاستعماري الذي تعرضت له النخبة الوطنية. هناك موضوع مهم، وهو أن السلطان إلتزم بالاستقلال والعمل من أجله. أقسم على ذلك مع النخبة التي كان يجتمع معها. وها هو ذا يجد نفسه

25 - لم يعرفوا سر الموضوع إلا بعد خروجهم من المعتقل سنة 1946. وقد أعتذرت للمرحوم الهاشمي الفيلالي لأننا كنا سببا في مضاعفة تعذيبهم. كان يبتسم وكأنه كان سعيدا بسبب هذا العذاب المضاعف.

معزولا في قصره، يفكر وحده، بعد أن اعتقل ونفي كل الذين كان يستشيرهم ويعتمد عليهم في التفكير بمستقبل المغرب. كانت الصلة متوترة بين السلطان وبين المقيم العام غابريال بيو، فقد أصبح بعيدا عن منطقة التفاهم. كان الجنرال دوكول يكن لمحمد بن يوسف صادق المودة، ويعترف له بتأييده لفرنسا ضد المحور منذ بداية الحرب، كما يعترف بالجهود التي بذلها «المتطوعون» المغاربة في الجيش الفرنسي، ولو أن التجنيد كان إجباريا. وقد استدعى الجنرال دوكول السلطان لزيارة فرنسا زيارة دولة بعد التحرير طبعا في 16 يونيو 1945، باعتباره في مقدمة أصدقاء فرنسا ورفيق التحرير. وحاول السلطان أن يُفهم الجنرال بأن الحماية لم تعد صالحة لبناء علاقات تعاون مع فرنسا. وكان دوكول يبتعد عن الموضوع ليؤكد بلغة أو بأخرى أن فرنسا هي التي يمكن أن تحقق الإصلاحات التي تهم الشعب المغربي. ورغم أن دوكول وشح صدر السلطان بوسام رفيق تحرير فرنسا، فإن السلطان لم يصل معه إلى نقطة تفاهم.

طلب واحد إستطاع السلطان أن يقنع به الجنرال دوكول هو تغيير المقيم العام غابرييل بيو والإفراج عن المعتقلين وفتح صفحة جديدة. وقد إتفق الرجلان على تغيير المقيم برجل دبلوماسي، له إمكانية البحث عن طريق سهل للتفاهم مع المغرب. وكان هذا المقيم هو اريك لابون[26] الذي عين في مارس من سنة 1946.

---

26 - Eirik Labonne، المقيم العام التاسع بالمغرب. عين يوم 4 مارس 1946 وأقيل من منصبه يوم 14 مايو 1947 بعد زيارة السلطان محمد بن يوسف لطنجة. وقد دامت ولايته سنة وشهرين.

إنفتاح في المغرب
نشاط متجدد في مصر

- 1 -

لا تنتقل هذه المذكرات من مصر للمغرب ومن المغرب إلى مصر إعتباطا. الأحداث المرتبطة بالذاكرة التي تمليها، لم يجمعها الزمان ولا المكان. وفي زمن النضال الوطني الذي أخذ من حياتي كل حيويتها ونشاطها كانت مصر والمغرب في معركة واحدة أو متقاربة، ثم دخل الوطن العربي جميعه على الخط، يمنح للنضال الوطني المغربي بعده الحقيقي في إطار العائلة العربية والإسلامية.

في القاهرة كنا نحن أعضاء «رابطة الدفاع عن مراكش» كأننا في المغرب نعمل تحت ضغط الفكر الوطني الموحد، ونسير على نفس الدرب، رغم الانقطاع الذي أحدثته الحرب، وموجة العنف في المغرب لسنوات.

عرف المغرب انفتاحا سياسيا نسبيا بتعيين ايريك لابون مقيما عاما جديدا يبتسم وهو يقول : «لا ....» وقت الانقطاع قد ولى وراح، وبدأ الاتصال بيننا وبين حزب الاستقلال، وبيننا وبين أفراد العائلة، وبدأت أخبار المغرب الحقيقية تصل إلينا، لا بلغة ومفهوم وكالة الأنباء الفرنسية، ولكن بلغة الحقيقة وواقع المغرب.

المقيم إريك لابون كان دبلوماسيا يبتسم في وجه الوطنيين، ولا يرى مما ينقص من هيبته، كمقيم وحاكم مطلق في المغرب، أن يجتمع مع بعض الوطنيين، إذا ظن أنه يستطيع إقناعهم، فيستقبل قيادة حزب الاستقلال، لا حاكما منفعلا

مكشرا وجهه، ولكن كمهذب فرنسي يقول لسانه وتستمع أذناه، ولكن لا يفعل إلا ما تمليه نصوص الحماية وتقاليدها.

كما سبق القول كان أول عمل قام به، وكان ذلك بطلب من السلطان في زيارته لباريس ومحادثاته مع الجنرال دوكول، الإفراج عن المعتقلين والمنفيين، سواء منهم الذين قضوا سنوات في المنفى[1] أوبقية سجناء الرأي، وكانت مبادرة طيبة تعبيرا عن حسن نيته.

إريك لابون، ككل المقيمين يؤمن بأن الإدارة الفرنسية هي التي تحكم، وليس المغاربة، ولذلك فهي التي تقرر وليس المغاربة. كان متأثرا بوضعية ما بعد الحرب في فرنسا. خرجت فرنسا وقد تحررت من الحكم النازي مرهقة اقتصاديا، ولذلك أخذت تتلمس طريقها إلى إصلاح ما أفسدته الحرب نفسيا وماديا ومعماريا، وكان الدمار بسيطا بالنسبة لما خربته في باقي أوروبا، الحرب في بدايتها كانت سريعة دون مقاومة كبيرة مدمرة وجاءت الهزيمة بعد شهور من الحرب. وقد كانت حرب الاسترجاع دون تدمير يذكر. باريس كانت مدينة مفتوحة لم تمسها الحرب بسوء مادي ومعماري مثل ما أصاب ألمانيا وإنجلترا وبعض الدول الشرقية التي إحتلها الاتحاد السوفياتي، بعد أن طرد الألمان منها. غير أن فرنسا خرجت من الحرب وهي في حاجة إلى إقتصاد قوي صناعي وتجاري وفلاحي، وإلى بنيات تحتية متجددة، وبالطبع إلى تعليم متجدد يستجيب لعالم ما بعد الحرب، وإلى مؤسسات سياسية وديمقراطية وإجتماعية، وفي حاجة أكثر من ذلك إلى روح معنوية جديدة تعم الشعب لمحو آثار روح الهزيمة.

لم يكن المغرب في مستوى هذا التفكير، ولو أنه خرج من الحرب ليس أقل من فرنسا إنهيارا إقتصاديا وإجتماعيا وبشريا. مقيم في نهاية الحرب، ومقيم خلفه بعد السلام، ليس لهما من الاهتمام بالمغرب، ولا من الممكنات ما يجعلهما يفكران في المغرب كما تفكر الحكومة الفرنسية في فرنسا، ولكن إريك لابون جاء بفكرة - يحسبها جديدة وجذورها كانت لدى الجنرال نوكيس - وهي إستغلال خيرات المغرب الكامنة، وخاصة المناجم والمعادن بتقنية جديدة ورأسمال متجدد.

1 - علال الفاسي في الغابون منذ سنة 1937 ومحمد الحسن الوزاني في قرية ايترز بجنوب بالمغرب في نفس التاريخ وأحمد بلافريج في كورسيكا في فبراير لسنة 1944.

ومن أجل ذلك فكر في تنمية الشركات الفرنسية الاستثمارية التي أصيب بعضها بركود أثناء الحرب. وإنشاء شركات استثمارية أخرى كان عليه أن ينعشها لتعود إلى نشاطها لصالح الاقتصاد الفرنسي طبعا، وأمسى يوهم الوطنيين - فيما حسب - بأنه يخدم مصلحة المغرب. إقترح على الأمين العام لحزب الاستقلال أن «ينعم» عليه بعضوية المجلس الإداري لإحدى هذه المؤسسات الاستثمارية. وكان يغلف برنامجه بالرغبة في تشغيل اليد العاملة العاطلة، التي فقدت الأرض الزراعية، وفقدت العمل باستعمال الآلات التي تعوض عمل الإنسان، وآلاف منها عادت من ميادين القتال إلى البطالة.

هذا ما جاء به المقيم الجديد. ولكن أهم من ذلك بالنسبة للحركة الوطنية أنه سمح بإنشاء بعض الصحف، على نحو ما فعل نوكيس، تحت قانون الرقابة الذي شرع في ظل الأحكام العرفية الذي فرض أثناء الحرب، فكانت الصحف التي صدرت مجللة بالأعمدة البيضاء، ولم تكن تؤدي رسالتها الإعلامية والفكرية إلا من خلال بياض أعمدتها المعبر. ولم يضايق الأحزاب بمصادرة اجتماعاتها وإعتقال خلاياها. غير أن إسم «حزب الاستقلال» مثلا، كان مما تحذفه الرقابة، كما تحذف لقب «ولي العهد» و«شيخ الإسلام».

ولم تكن الفترة القصيرة (14 شهرا) التي قضاها المقيم العام في الحكم مجدية في ميدان الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ضمنها برنامجه، ولا الإصلاحات التي قدمتها كتلة العمل الوطني للإقامة العامة، قبل اثنتي عشرة سنة.

- 2 -

وتحرر السلطان نسبيا من ضغط الإقامة العامة وسوء أدب المقيم العام، فقد كان إريك لابون على الأقل مؤدبا. وفكر السلطان في مبادرة مهمة جدا من شأنها أن تؤكد وحدة مملكته، وتمكنه من نصيب من الحرية في التعبير عن مطامح المغرب، ليظهر جانبا من استقلاله في الاتصال الخارجي. المبادرة كانت زيارة مدينة طنجة التي تخضع لنظام إحتلالي دولي تمارس الحكم فيها دول مؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة 1906 بواسطة ممثليها، ولكن الدولة المتصرفة

أكثر هي فرنسا. ممثلو الدول الأخرى يمارسون مهام الإدارة، وهم يعرفون أن دورهم ثانوي، لأن فرنسا هي التي تحتل الجزء الأكبر من المغرب. حتى إسبانيا التي تشاركها حكم الشمال، والتي قامت باحتلال طنجة لفترة غير قصيرة أثناء الحرب عندما انهزمت فرنسا، حتى هذه الدولة كانت تعتبر فرنسا عميدا لدول الاحتلال في طنجة.

وضع السلطان برنامج زيارته هذه دون إستشارة المقيم العام، وهي خطوة مهمة في العلاقة بين السلطان والمقيم العام. وقد إعتبر السلطان أن هذه الزيارة مبادرة خاصة لجزء من مملكته لا صلة لها باتفاقية الحماية التي يفترض أن يكون المقيم هو صاحب المبادرة وبرنامجها. فكان من برنامج الرحلة - البرية - إجتياز جزء من المنطقة التي تحتلها إسبانيا من حدود عرباوة حتى حدود طنجة، وبذلك يؤكد سلطته على جزء من مملكته، فصل تقريبا عن بقية المغرب. خليفة السلطان يمثل السيادة المغربية في المنطقة وسيكون في استقبال الملك في حدود المنطقة التي عبرها في طريقه إلى طنجة ليؤكد وحدة السيادة[2].

بدأت الرحلة يوم 7 أبريل 1947.

والمنطقة تحكم بنظام خاص فوضته فرنسا لاسبانيا في معاهدة 30 مارس 1912. ولها إدارة خاصة وجيش احتلال خاص. وفي اجتيازه للمنطقة الشمالية هذه، استقبله مولاي الحسن بن المهدي الخليفة المعين بقانون باسم السلطان رسميا. وقدم له الولاء باعتباره أحد نوابه، وأجرى معه محادثات خاصة عن سير الأمور في المنطقتين. وإستضاف الخليفة السلطان وصحبه في طريقه من حدود المنطقة إلى حدود طنجة.

وكانت هذه الخطوة - تحدث لأول مرة في تاريخ مغرب الحماية - مؤكدة وحدة المغرب بالإضافة إلى زيارته لطنجة.

إذا كان الإسبان تضايقوا من هذه المبادرة المؤكدة لسيادة السلطان على المنطقة ووحدة المملكة، فإن الفرنسيين لم يكونوا أقل منهم تضايقا. ولعل

2 - آخر سلطان زار طنجة العاصمة الديبلوماسية للإمبراطورية هو عبد العزيز سنة 1899.

الفرنسيين لم يفكروا جيدا في هذا البعد – تأكيد وحدة المملكة – أو أن تفكيرهم منعهم من أن يغيروا السياسة المعتدلة التي بدأها المقيم العام.

نظم حزب الاستقلال في طنجة وحزب الإصلاح الوطني في الشمال إحتفالات كبيرة بالمناسبة، وإستقبالات حارة للسلطان. وكان من برنامجه أن يلقي خطابا في أكبر ساحة. قصد إليها المواطنون من مختلف الأقاليم الشمالية والجنوبية وحضره مئات الصحفيين من أوروبا ومن القاهرة الذين سجلوا الحدث العظيم في تاريخ مغرب الحماية. وإحتشد عدد كبير من الصحافيين المصريين[3]. فالخطاب كان حدثا جديدا في التاريخ لما تضمنه من نقط أهمها :

- الإشارة إلى أن المغرب لم يعد في وضع يقبل نظاما غير قادر على مسيرة تطوره الاقتصادي والاجتماعي.
- التأكيد على وحدة المملكة بمختلف أقاليمها طنجة والمنطقة الشمالية «التي تحميها إسبانيا»، والمنطقة الجنوبية «التي تحميها فرنسا» وأن المواطنين المغاربة شعب واحد مهما تعددت أنظمة حكمه.
- التأكيد أن المغرب يأمل أن يصبح قريبا عضوا في جامعة الدول العربية ملتزما بالتزاماتها ومتعاونا مع أعضائها.

كان إيريك لابون قد أطلع على نص الخطاب قبل رحلة السلطان، وطلب إليه حبيا أن يتخلى عن هذه الفكرة، رغبة المغرب في عضوية الجامعة العربية، ولكن السلطان لم يستجب لطلبه وعرف المقيم أن الخطاب سيكون إلى جانب مجموع الزيارة ضربة موجعة لمركزه ؛ ولكنه كان غير قادر أن يقف في وجه السلطان.

النقط التالية المهمة في هذه الزيارة التاريخية هي استقبال السلطان لممثلي الدول الأجنبية التي تحكم طنجة. لأول مرة يلتقون بسلطان المنطقة التي يحكمونها نيابة عن دولهم بمقتضى إتفاقية الحماية، ولأول مرة أسمعهم محمد بن يوسف، كسلطان دولة معتز بمملكته، أن المغرب تطور ويتوق إلى أن يدير شؤونه

3 - مثلا مندوب جريدة «المصري» الذي نظم له مكتب المغرب العربي في القاهرة الرحلة إلى طنجة لتغطية الحدث.

بنفسه. وإذا كان قد شكرهم على ما يقومون به من أعمال لإدارة المنطقة فقد أكدت لهم الزيارة أن المغرب أصبح مقبلا على تغيير الواقع. فهموا من حديث السلطان أنه يسير ببلاده في طريق الاستقلال. كان المندوب الفرنسي من بين الممثلين الذين إستمعوا إلى خطاب السلطان للجماهير، وإلى حديثه لممثلي الدول المشرفة على السلطة الإدارية.

أدت الزيارة مهمتها بالخطوة الكبيرة التي أعادت للسلطان سلطة ما قبل الحماية. كان من عادة السلاطين أن يزوروا كل الأقاليم ليؤكدوا وحدة الدولة وسلطة الملك، وكانت زيارة طنجة - التي تجاوزت كل قيود الحماية وتقاليدها - متفقة مع تقاليد المغرب المستقل.

ومن المؤكد أنها خطت بالفكر الاستقلالي خطوة إلى الأمام. إذ كانت مَعْلَمَةً في تاريخ العمل الاستقلالي الذي قام به السلطان.

وقد قام مكتب المغرب العربي في القاهرة بدور كبير في منح زيارة طنجة اشعاعها الاستقلالي الكبير في المحافل السياسية والإعلامية المصرية والعربية، فقدمت الصحف المصرية تحليلات جيدة ونشرت خطاب السلطان، وأبرزت أنها خطوة مهمة للتحرر من الاستعمار.

غير أن زيارة طنجة ارتبطت بحادثين خطيرين : أحدهما قَبلي وثانيهما بَعْدي. الحادث الأول هو أن الإدارة الاستعمارية العسكرية، وخاصة في الدار البيضاء، نظمت بتاريخ 6 أبريل (ليلة الرحلة) مجزرة خطيرة كلفت بها فرقة من الجنود الإفريقيين المجندين في جيش الاحتلال الفرنسي. فقد قامت هذه الفرقة بهجوم على أحياء السكان المغاربة، امعنوا في عموم المواطنين - رجالا ونساء - تقتيلا وتمزيقا وتشويها لجثث القتلى، استعملوا السلاح الأبيض، فتلوا المئات ومزقوا أجسادهم شر تمزيق. كان الهدف من المجزرة هو عرقلة رحلة طنجة. ولكن السلطان الذي تأثر كثيرا للمأساة وحمَّل سلطات الاحتلال المسؤولية، لم يتنازل عن الرحلة بسبب الحادث الأليم، حتى لا يحقق الهدف الذي قصدت إليه قوات الاحتلال من المجزرة، فأدت الرحلة الرسالة التي أرادها السلطان.

أما الحادث البعدي فهو أن الحكومة الفرنسية انزعجت من الرحلة التي قام بها السلطان، وحمّلت المقيم ايريك لابون، «الضعيف الشخصية»، مسؤولية عدم عرقلة الرحلة والسماح بالخطاب الثوري الذي يعلن عن «سقوط الحماية» بلغة غير صريحة. ولذلك عزلته في مايو 1947 بعد شهر من زيارة السلطان إلى طنجة. وهذا الحدث يؤكد مدى ردود الفعل القوية التي خلفتها رحلة السلطان وخطابه الجريء الصريح والحديث المتميز الذي أدلى به لممثلي دول الحكم، وهم يمثلون نظام الحماية، الذي يمنح طنجة نظام حكم دولي، ثم المهرجانات الشعبية التي شملت جميع المواطنين.

المقيم الذي خلف إيريك لابون هو الماريشال ألفونسو جوان[4]. تعيين جوان يؤكد مدى رد الفعل المنفعل للحكومة الفرنسية لرحلة طنجة وخطاب السلطان وكل نشاطه المتحرر الذي قام به في طنجة.

رحلة طنجة كانت نقطة تحول كبير في تطبيق نظام الحماية، قادت هذا النظام إلى عزل الملك في 20 غشت 1953. ست سنوات عجاف عرفها المغرب في نضاله التحرري ستطبع ملامح الأحداث التي ستشير إليها هذه المذكرات.

4 - Alphonse Pierre Juin ، المقيم العام العاشر، تولى الإقامة العامة يوم 14 مايو 1947 وتركها يوم 28 غشت 1951. ودامت ولايته 4 سنوات وثلاثة أشهر.

حلم ليلة صيف

- 1 -

كان هو «الانفتاح» المصطنع الذي عرفه المغرب ما بين سنتي 46 و47. لم تحتمل الحكومة الفرنسية أن يزور السلطان طنجة ويعبر عن مفهوم الاستقلال في خطابه ومحادثاته مع ممثلي الدول المشاركة في إدارة طنجة، وأن يعبر المنطقة التي تحتلها إسبانيا، زيارة سلطان دولة مستقلة. ولذلك فكل الآمال والأفكار التي كان يحلم بها المقيم إريك لابون، من ترسيخ قدم الإمبراطورية إقتصاديا لا سياسيا فحسب، كل هذه الأفكار عصف بها السلطان بزيارته الموفقة لطنجة، وكل آماله ضاعت في الإشعاع الوطني والدولي الذي صنعته زيارة طنجة.

بل إن زيارة طنجة إعتبرت تدميرا لحلم الإمبراطورية المتجددة بعد الهزيمة... هكذا فكر المتطرفون في الحكومة الفرنسية، والذين سيقودون المعركة القادمة ضد الملك والاستقلال.

وكل ما حدث في طنجة كاد يعصف بوضع المقيم - ممثل الهيمنة الفرنسية - ويجعله في وضع لا يصلح معه أن يتحمل مسؤولية المحافظة على الحماية. وكان من الضروري - في المنطق الفرنسي - أن تسند المسؤولية إلى جنرال كبير في الجيش يعرف جيدا شمال إفريقيا، وشارك في المحافظة عليها كجوهرة في تاج الإمبراطورية في أوقات «محنة» هزيمة فرنسا، ثم في نزول الأمريكان في المغرب، وانسياح جيوشهم إلى الجزائر ثم إلى تونس، ثم في الهجوم على القوات النازية المحتلة في أوروبا ابتداء من ايطاليا.

وكان الجنرال جوان قد لعب دورا مهما تحت قيادة الجنرال إيزنهاور[1] في إحتلال جنوب أوروبا إنطلاقا من شمال إفريقيا والقضاء على الفاشية والنازية التي سيطرت على أوروبا في بداية الحرب. ثم إن الجنرال جوان لعب دورا خطيرا في مصير تونس يوم أقدم على عزل الباي المنصف عن عرش تونس ونفيه إلى مدينة «بو» الفرنسية[2]، حيث قضى بقية حياته لإتهامه بأنه كان ذا ميول للمحور.

ويعرف الجنرال جوان المغرب كضابط محارب، ولذلك فله كل المؤهلات ليقوم بمهمته للحفاظ على مكانة المغرب كجزء من الإمبراطورية الفرنسية في عهدها الجديد، ولو تطلب الأمر القيام بمثل ما قام به في تونس.

- 2 -

سيلاحظ القارئ عدم ترتيب بعض الأحداث تاريخيا أو توقيتا زمنيا في هذه الفقرة، ولكن ارتباط الأحداث ببعضها والجامع بينها والانتهاء بها إلى فكرة جامعة أو عمل مشترك يجعل من الترتيب الزمني غير ذي أهمية.

أترك المغرب - وهو يخرج من فترة الانفتاح إلى أخطر فترة مر بها في تاريخه الحديث - لأعود إليه بعد الحديث عن النشاط المتجدد في مصر. وإذا كنت لم أشارك مباشرة في العمل السياسي في المغرب منذ سنة 1937 إلى ما بعد تعيين الجنرال جوان، فإنني شاركت وبنشاط ملحوظ في العمل المتجدد في الشرق العربي، وبصفة خاصة في العمل لصالح القضية المغربية في «رابطة الدفاع عن مراكش» التي تأسست في القاهرة كما سبق القول.

أصبحت الرابطة تتحدث لمخاطبيها بمنطق واضح هو المطالبة باستقلال المغرب. الجماهير العربية التي عاشت الحرب وذاقت مرارتها أصبح مفهوما لديها أن النضال الوطني في كل بلاد العروبة والإسلام هو الاستقلال، وجلاء قوات الاحتلال الأجنبية، وخاصة الإنجليزية والفرنسية عن المناطق التي تحتلها في البلاد العربية والإسلامية.

1 - رئيس الولايات المتحدة فيما بعد.
2 - Pau.

كانت الهند، وهي درة التاج البريطاني ومشاركتها الفعالة في الحرب ذات أثر كبير في تحقيق النصر، تطالب بالاستقلال يتزعمها الزعيم المهاتما غاندي قبل اغتياله في يناير من سنة 1948 ليأخذ المشعل من يده جواهر لآل نهرو زميله في النضال. وكانت باكستان فكرة بدأت تخرج من معطف استقلال شبه القارة الهندية بزعامة محمد علي جناح. زار جناح مصر، وهو يدعو لفكرة تمتيع المسلمين في الهند بدولة مستقلة، حقق هو ونهرو إستقلال الهند وتقسيمها إلى الهند وباكستان بشقيها الغربي والشرقي[3].

كانت مصر تتحرك لتغيير معاهدة 1936 باعتبارها لا تحقق الاستقلال، وكانت سوريا ولبنان في قلب معركة الاستقلال منذ أعلن البرلمان الاستقلال ودخل الجيش الفرنسي قبة البرلمان السوري واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في كل من البلدين والبرلمانيين الذين أعلنوا الاستقلال. وكانت البلاد العربية تناضل آملة أن يلغى وعد بلفور[4]، وتستقل فلسطين على غرار الدول التي إحتلتها القوات الفرنسية والإنجليزية بعد الحرب الأولى. وكان العراق يناضل للتخلص من الاحتلال البريطاني وإعلان استقلاله الحقيقي.

كانت هذه الحركات جميعها تتوقع إنهاء الحرب لصالح الحلفاء، وعقد مؤتمر صلح يحرر كل البلاد التي ماتزال ترزخ تحت نير الاستعمار.

كان نشاط هذا النضال المتناسق يتضاعف في ظل أحداث الحرب وسيطرة القوات المتحاربة على البلاد العربية جميعها، من الخليج إلى المحيط، وعلى البلاد الإسلامية في آسيا وإفريقيا من إندونيسيا حتى غرب إفريقيا ووسطها وجنوبها. والمنطق الذي خاض به الحلفاء الحرب ضد المحور، وهو تمكين الشعوب من تقرير مصيرها وتحقيق سيادتها وإقرار الحريات العامة فيها وفق الميثاق الأطلسي، هو المنطق الذي فكرت به «رابطة الدفاع عن مراكش» لبلورة نضال المغرب في سبيل الاستقلال، وهو المنطق الذي ساد أدبياتها ونشراتها التي تتضمن أخبار المغرب وتحليل الوضعية التي يعيشها، وممارسات سلطات الحماية مع شعب المغرب.

3 - وسيستقل القسم الشرقي عن باكستان لتؤسس في سنة 1971 دولة بنغلاديش.

4 - وزير خارجية انجلترا الذي وعد اليهود بتاريخ 2 نونبر 1917 بمساعدتهم على إنشاء دولة لهم على أرض فلسطين.

كانت نشرات «الرابطة» توزع على الصحف المصرية والسورية والعراقية على الأخص، وكثير من الصحف كانت تخصص لها حيزا مهما من صفحاتها، وخاصة الأسبوعيات ذات الانتشار الواسع، وقد إتخذت جميع الصحف منها مصدرا لتعليقاتها على الوضعية في البلاد العربية التي كانت موضوع الساعة بعد أن إتخذت القيادات السياسية العربية القاهرة عاصمة لتحركاتها. وكان التفكير في عمل مشترك بين البلاد العربية قد سبق، وبإلحاح، فكرة الجامعة العربية، انطلاقا من التفكير الوحدوي الذي ساد بين المفكرين السياسيين العرب بعد الحرب الأولى، ومع سقوط الخلافة العثمانية.

كان من مهام «رابطة الدفاع عن مراكش» ربط القضية المغربية بالقضايا العربية : القضية المصرية التي كان الشعب والهيئات السياسية في مصر تتحرك لإلغاء معاهدة 1936، وتأكيد إستقلال مصر الكامل وجلاء الجيوش الأجنبية عنها، وإسترجاع قناة السويس من السيطرة الدولية. كان شعب مصر والطبقة السياسية الواعية فيه مصرة على تحرير مصر الكامل، بعد أن بذلت في الحرب جهودا من أجل أرضها وسيادتها وضحت بمركزها الاستراتيجي والسياسي من أجل تحقيق الانتصار في الحرب.

كانت سوريا ولبنان تتحركان لتحقيق إستقلالهما من السيطرة الفرنسية التي بنت لها مركزا مهما منذ الحرب العالمية الأولى، وقد إستغلت قوات الحلفاء هذا المركز في الحرب العالمية الثانية، فكان وجود الحلفاء حاجزا دون تسرب قوات المحور إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم إلى ما وراء المنطقة : الجزيرة العربية والبحر الأحمر والطريق إلى الهند.

وقضية فلسطين كانت تهدد بنكبة الاحتلال الصهيوني، الضغط الذي كان يقوم به اللوبي الصهيوني في أوروبا وأمريكا بالأخص كان يستغل النكبات التي حلت بالعالم كله من النظام النازي.

استطاع اللوبي الصهيوني أن يضخم مأساة الممارسات الألمانية حتى صور ما أصاب بعض اليهود من إضطهاد أخطر مما أصاب العالم جميعه من الحرب العالمية. ووظف هذه المقولة في الانتخابات الأمريكية، وقدم أموالا طائلة لرؤساء

الحزبين الكبيرين في أمريكا لشراء أصوات الناخبين، حتى سيطر على الفكر السياسي الأمريكي تحت جناح اللوبي الصهيوني، وما يزال يتحكم في السياسة الأمريكية حتى الآن. ولا يهمه ما أصاب اليهود تحت الحكم النازي، وقد كان تأثيره قويا على إدارة الرئيس هاري ترومان بالأخص - وكان المال والإعلام وسيلة إلى هذا التأثير - ليكون جزاؤه على ما أصاب اليهود من هتلر هو فلسطين، وقد وجد في الرئيس ترومان ضالتهم المنشودة كما وجدوا ضالتهم في الحكومة البريطانية التي كانت تحتل فلسطين تحت إسم الانتداب من عصبة الأمم. فانسحبت من فلسطين لتتركها طعمة للعصابات اليهودية فاحتلوا أهم مناطق البلاد وأعلنوا دولتهم سنة 1948. فكان لهم ما أراد[5].

«رابطة الدفاع عن مراكش» إستفادت من هذه الظروف العربية والدولية لتضع القضية المغربية ضمن القضايا التي ساهم المناضلون فيها نحو الاستقلال.

إستفادت الرابطة بصفة خاصة من الأزمة الخطيرة التي فجرتها حكومة دوكول المؤقتة في سوريا ولبنان. كانت الدولتان تحت الانتداب الفرنسي منذ الحرب العالمية الأولى، تتمتعان بحكم ذاتي مراقب من الإدارة الفرنسية، تحت رئاسة المندوب السامي وبمظهر ديمقراطي، يتشكل في كل منهما برلمان ينتخب رئيس الجمهورية، ويعين هو الحكومة من الاتجاه الغالب في البرلمان. ولكن تحت سلطة حاكم فرنسي. وكان في وقت ما، هو الجنرال كاترو أحد المرشحين لرئاسة فرنسا الحرة. وحدث أن إجتمع كل من برلمان سوريا ولبنان وأعلن كل منهما استقلال بلاده.

اعتبرت فرنسا اجتماع برلماني سوريا ولبنان بمثابة إعلان حرب عليها، فتدخل الجيش الفرنسي ليعتقل رئيسي الجمهوريتين ورئيسي الحكومتين ونواب البرلمان، وضربت المدافع الفرنسية مبنى البرلمان السوري. وقد كان بشارة الخوري

5 - يؤكد الصحفي المصري محمد حسنين هيكل أن الرئيس ترومان كان غير منساق للوبي اليهودي، بل يزعم أنه كان ضد اليهود ولم تستجب أمريكا في عهده للوكالة اليهودية حتى اعترفت بإسرائيل بعد حرب 1948 وظهور المهاجرين اليهود بقوة قاهرة تسليحا وتنظيما وتقنية، وظهور العرب بمظهر الفاشلين. ولكن من مكن اليهود بالسلاح القوي الذي وضع في أيديهم حتى انتصروا وظهر العرب إلى جانبهم في موقع الضعف ؟ غير أن انجلترا لعبت دورا أساسيا واستراتيجيا أقوى - ربما - بما لعبته أمريكا آنذاك.

رئيس جمهورية لبنان ورياض الصلح رئيس حكومتها. تصرفت الإدارة الفرنسية التابعة لفرنسا الحرة آنذاك برآسة دوكول دون تنسيق مع الحكومة البريطانية، التي كان يهمها الاستقرار في المنطقة، حفاظا على المواقع الإستراتيجية المهددة بجيوش المحور. ولم يكن الانسجام كاملا بين حكومة دوكول والحكومة البريطانية بزعامة ونستن تشيرشل[6]، وكانت الجيوش البريطانية تسيطر على العراق وإيران والجزيرة العربية وفلسطين ومصر. ولها نفوذ في تركيا. وكل اضطراب في المنطقة قد يضر بالجهود الحربية.

الاعتداء الفرنسي على البرلمانيين السوري واللبناني واعتقال رئيسي الجمهوريتين ورئيسي الحكومتين أوقد فتيلة اضطرابات دامية ضد الحكم الفرنسي، وذلك ما أزعج الحكومة البريطانية التي كانت تخشى من أن يكون ذلك فاتحة اضطرابات في المنطقة العربية والإيرانية، وهي منطقة هامة سياسيا وعسكريا. وقد تجلت بوادر التضامن بين الجماهير العربية، وخاصة في مصر.

نظمت مظاهرات في القاهرة لمساندة الكفاح السوري اللبناني، شاركت في هذه المظاهرة حشود غفيرة من المساندين. وقد شاركت في هذه الوقائع لأرفع صوت المغرب تضامنا مع استقلال البلدين العربيين. وصلت المظاهرة الصاخبة، دون أن يعترضها رجال الأمن، إلى ميدان محمد علي، وفي الميدان علم المتظاهرون أن تشرشل أصدر أوامره إلى القوات الفرنسية في سوريا ولبنان بأن تعود إلى ثكناتها. وهددها إذا لم تعد قبل السادسة مساء أن تتدخل القوات البريطانية لإقرار الأمن في البلدين. وهكذا حلت القضيتان السورية واللبنانية، وسارتا في طريق الاستقلال بمعاهدة مع فرنسا.

ولعل تشرشل رئيس الحكومة البريطانية وجدها فرصة للقيام بعمليتين مهمتين، أولاهما : الانتقام من دوكول الذي كان دائما «مثيرا للشغب» وسط دول الحلفاء، وكان يعتبر نفسه ندا لتشرشل وروزفلت. ولذلك لم تكن الدولتان راضيتين عنه. فبذلت جهودا للتخلص منه كرئيس لفرنسا الحرة. واقترحتا الجنرال جيرو، رغم أنهما لا تريان فيه الزعيم الذي يمكن أن يقود فرنسا بالاتفاق معهما

6 - لم يكن يحتمل كبرياء دوكول الذي كان يعتبر فرنسا الحرة ندا لانجلترا والولايات المتحدة في المعركة ضد النازية.

إلى التحرر. اقترحتا اقتسام السلطة السياسية والعسكرية بينهما. ولكن دوكول عرف كيف يتخلص منه لينفرد بزعامة فرنسا الحرة وتمثيلها في كل المحافل الدولية. ثانيهما : طرد فرنسا من الشرق الأوسط حتى يبقى النفوذ الإنجليزي منفردا بالمنطقة[7] وتكون لها السيطرة التامة على كل أطراف الجزيرة، بما فيها الدول التي استقلت بعد ذلك وتقع على الخليج العربي، ثم النفوذ على إيران بعد عزل الشاه رضا بهلوي وإسناد العرش إلى ابنه محمد رضا الذي ستعزله الثورة الإسلامية بقيادة الخميني سنة 1981.

انهزمت فرنسا الحرة في جزء مهم من مستعمراتها. وبذلك قضي على جميع نفوذها في الشرق الأوسط ؛ ذلك بعض مما شجع «رابطة الدفاع عن مراكش» على مواصلة عملها ضد الوجود الفرنسي في المغرب ؛ كما لعله شجع حزب الاستقلال في المغرب على تقديم وثيقة الاستقلال.

تطور النشاط الإعلامي للرابطة، ونجحت نجاحا كبيرا في التعريف بقضية المغرب. ويمكن أن نؤكد أن الرابطة التي فتحت لها مكتبا في شارع الملكة نازلي[8] أصبح مركز الاتصال ونشر الأخبار والمعلومات عن المغرب.

كان عمل الرابطة يعتمد أدبيا وماليا على مجهود أعضائها القليلين، حتى إذا ما انفتحت سبل الاتصال في البحر الأبيض توصلت الرابطة بمساعدة مالية قليلة لتدبير شؤونها من السلطان محمد بن يوسف، بواسطة الحاج الفاطمي بنسليمان رئيس وفد الحجاج. ولعل المساعدة كانت للطلبة فصرفناها لصالح الرابطة ثم بدأت تتوصل بإمداد من حزب الاستقلال بطرق متسترة، وعن طريق ممثلي الحزب في باريس. وكانت مساعدات محدودة وغير منتظمة[9].

---

7 - العراق وفلسطين. ولكن فرنسا ما تزال تؤكد لنفسها أنها ذات نفوذ ثقافي وسياسي إلى حد ما فيما كان يسمى الشرق الأدنى وخاصة لبنان.

8 - رمسيس حاليا.

9 - لم يكن للرابطة أية صلة سياسية بدولة أجنبية ولا اعتمدت على أموال خارجية حتى من أية دولة عربية فأحرى أمريكية أو غير أمريكية كما زعمت زكية داود في كتابها عن عبد الكريم الخطابي. ولعلها اعتمدت على مصدر فرنسي استعماري. فقد زعمت أن الرابطة كامت تتلقى أموالا قدرتها بمليون دولار...؟؟ من أمريكا والإتحاد السوفييتي...؟ لمقاومة الاستعمار الفرنسي. أغلب الظن أنها كتبت ما كتبت دون وعي بمسؤولية ما كتبت. أو إمكانية صحة معلوماتها.

من رابطة الدفاع عن مراكش إلى مكتب المغرب العربي

- 1 -

حينما وصل الحبيب بورقيبة إلى القاهرة سنة 1946 وجد مساعدة قوية ومهمة من «رابطة الدفاع عن مراكش». ولقيت الرابطة في وجوده تأكيدا للنضال المشترك من أجل المغرب العربي. ووجد فيها أداة لتعريف المجتمع السياسي المصري والعربي بشخصيته وزعامته. كان يعتقد أنه معروف ومشهور بنضاله في العالم العربي. ولذلك فوجئ حينما سأله حراس الحدود المصرية عن اسمه وصفته وعمله، وقد وفد على مصر هاربا من الإرهاب الفرنسي في تونس دون جواز سفر ولا أوراق رسمية[1].

وإستمرت المفاجأة حينما كان كثير من السياسيين والصحفيين في مصر لا يعرفون عنه إلا معلومات باهتة بقيت في الذاكرة، مما تتنقله الأخبار، ومصدرها وكالة الأنباء الفرنسية، عن إعتقاله أو الإفراج عنه.

المغرب العربي، ابتداء من ليبيا، كان في منطقة الظل. الأغلبية الساحقة من العرب في الشرق العربي لم يكونوا يعرفون شيئا عن هذه المنطقة الشاسعة التي تكّون مساحة أكبر من نصف مساحة العالم العربي، وسكانها أكثر من سكانه. كان بعض المعمرين يذكرون حرب الريف وبطلها محمد بن عبد الكريم

1 - تحدثت عن مغامرة الزعيم التونسي عند مغادرته تونس، وقد كان محاصرا ومهددا بالاعتقال بدعوى أنه ناصر المحور حينما أفرج عنه الإيطاليون من السجن الفرنسي ونقل إلى روما في «كتاب القاهرة تبوح بأسرارها». أما قصة لجوء بورقيبة إلى مصر، فقد تحدثت عنها بإسهاب في «تاريخ الحركة الوطنية في المغرب».

الخطابي، ولعلك لو سألت أحد هؤلاء عن الريف أين يقع من خريطة العالم لاعتذر بأنه «ريف من أرياف الدنيا» أي ما يقابل كلمة البادية عندنا، يسكنه ريفيون مسلمون حاربوا فرنسا واسبانيا.

كانت تونس – من أقرب بلاد شمال إفريقيا إلى مصر بعد ليبيا – لم يكن لها ذكر في مصر والبلاد العربية، رغم إقامة الزعيم التونسي الكبير عبد العزيز الثعالبي في مصر والبلاد العربية مدة طويلة. ورغم هجرة عدد من التونسيين إلى بلاد المشرق العربي، كان منهم العالم الشيخ الخضر حسين[2]، وكان من أشهرهم بيرم التونسي الشاعر الزجال. ولكن صوت المغاربة عموما كان يضيع في ضجة الحياة السياسية في البلاد العربية.

أنِسَ بورقيبة إلى «رابطة الدفاع عن مراكش» حتى إنه ساكن بعض أعضائها عبد الكَريم بن ثابت وأحمد ابن المليح سكنهما المتواضع، ولكنه سرعان ما شق طريقه وتعرف على بعض الأوساط الإسلامية[3] وعرفته الأوساط الصحفية، وكان دائما ينشط في إطار الرابطة.

- 2 -

وجود بورقيبة في مصر فتح الطريق أمام وفد من الحزب الحر الدستوري للمجيء إلى مصر. وما من شك أن الجامعة العربية التي كان الأمين العام عبد الرحمن عزام يقدر بورقيبة، ومن أكثر العرب معرفة بالمغرب العربي، ساعدت على منح هذا الوفد تأشيرات الدخول إلى مصر قادما إليها من مدريد. كان وفد الحزب الحر الدستوري مكونا من المناضلين التونسيين : الدكتور الحبيب ثامر، ورشيد إدريس، والطيب سليم وحسين التريكي والهادي السعيدي. واختار منهم يوسف الروسي اللجوء إلى دمشق بدلا من القاهرة[4]. كانوا قد فروا من تونس إلى إسبانيا أثناء إحتلال الحلفاء لتونس واسترجاعها من الاحتلال الإيطالي والألماني سنة 1942، فروا تحسبا من اتهامهم بالتعاون مع المحور. وأغلب الظن أنهم تعاونوا مع الإيطاليين رغبة في الحصول على

2 - أصبح شيخ الأزهر فيما بعد.
3 - منها جمعية الشبان المسلمين بزعامة عبد الحميد سعيد.
4 - ربما لأنه لم يكن على صلة ودية مع بورقيبة.

استقلال تونس، وقاموا بنشاط سياسي ضد الوجود الفرنسي. ولم يكن ذلك متفقا مع رأي زعيم الحزب الحبيب بورقيبة الذي أدرك أن الحلفاء سينتصرون. ولذلك لم يتورط كما تورط زملاؤه في التوجه نحو تحرير تونس عن طريق الإيطاليين، رغم أن الإيطاليين هم الذين أفرجوا عنه، ونقل إلى روما ليقضي فيها شهورا بعد تحرره.

فتح الحبيب بورقيبة الطريق لقدوم الوفد الدستوري إلى مصر، وكان ذلك بمثابة تحرير لأعضائه من المتابعة الفرنسية لهم بتهمة التعاون مع المحور.

سبق وصول الوفد التونسي إلى مصر الشاذلي مكي من حزب الشعب الجزائري، وقد غادر الجزائر بعد مذبحة سطيف التي دبرها المستوطنون الفرنسيون، وإتهموا بتدبيرها حزب الشعب الجزائري، وقتل فيها آلاف الجزائريين يوم إحتفالهم بالنصر في الحرب سنة 1945[5]. ولعل الجزائريين إعتبروا انتصار الحلفاء نصرا لهم أيضا. لأنهم شاركوا في المعارك التي حققت النصر فهتفوا باستقلال الجزائر. ويتهم البعض منهم أنصار مصالي الحاج بأنهم تجاوزوا حدود الاحتفال بالنصر، فهتفوا باستقلال الجزائر. كان جزاء كل سكان سطيف التقتيل والإبادة، احتفالا بالنصر على الفكر النازي العرقي المتعصب الذي قتل آلاف الأبرياء من أبناء أوروبا.

الشاذلي مكي وفد على مصر ليبلغ رسالة الجزائر المناضلة في سبيل الاستقلال[6]، وقد وجد في «رابطة الدفاع عن مراكش» المساعدة الضرورية والمكنة والاستعداد المطلق للتعاون لنصرة القضية الجزائرية.

- 3 -

هذا الفضاء الذي وضعت أسسه «الرابطة»، واتسع ليشمل تونس والجزائر، كان فتحا أوسع أفقا للعمل المشترك الذي بدأ في اجتماعات تلقائية بين المكاتب الثلاثة[7] وإنتهى بها الأمر إلى التفكير في عقد مؤتمر المغرب العربي.

---

5 - يقدر عدد القتلى بـ 45 ألف شهيد.

6 - كان أنصار مصالي الحاج استقلاليين منذ البداية.

7 - فتح كل من الوفد التونسي والجزائري له مكتبا إعلاميا على غرار مكتب الرابطة.

وقد تقدم القول بأن المنطقة الشمالية من المغرب، وهي تحت الحماية الاسبانية، أرسلت وفدا للمساهمة في اجتماعات اللجنة الثقافية للجامعة العربية بمبادرة من الخليفة مولاي الحسن بن المهدي، واختار عضوان من الوفد، محمد بن عبود ومحمد الفاسي، البقاء في مصر والعمل مع الرابطة، وكانا من الذين ساهموا مع الوفد المغربي في الاجتماعات الثلاثية.

عقدنا اجتماعات تمهيدية مطولة لتحديد أهداف مؤتمر للمغرب العربي وإصدار قرارات له ومنهج عمل مشترك ومدى صلة هذه القرارات بسياسة الأحزاب التي يمثلها كل وفد[8].

كان الاتجاه موحدا في أعمال المؤتمر والقرارات التي ستصدر عنه، وكان من مبادرات الاجتماعات الإتفاق مع عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة على الرئاسة الشرفية للمؤتمر وإلقاء خطاب الافتتاح لتأييد نضال شعوب المغرب العربي.

كانت هذه الخطوة مهمة وجريئة بالنسبة للأمين العام الذي يشرف على مؤسسة دولية إقليمية تكونها دول مستقلة لها علاقات دبلوماسية مع فرنسا، دولة إحتلال المغرب العربي. وقد أكد مسؤوليته كأمين عام للجامعة العربية على تأييد استقلال بلاد المغرب العربي في الخطاب الذي أفتتح به المؤتمر، والذي سننقل فقرات منه.

افتتح المؤتمر يوم 15 فبراير 1947 وإنتهى يوم 22 منه، وترأس جلسة الافتتاح الأمين العام للجامعة وانتخب عبد الكريم غلاب أمينا عاما للمؤتمر. حضر حفل الإفتتاح عدد كبير من المفكرين والمثقفين والسياسيين والصحفيين وممثلي الدول العربية وعدد من الوزراء السابقين وعدد من المناضلين العرب الذين كانت تحفل بهم القاهرة.

كان خطاب الأمين العام الافتتاحي حافلا بالتعهدات باسم الجامعة العربية لتأييد نضال الوطنيين في المغرب العربي لتحقيق إستقلالهم. وقد بدأ

8 - الرابطة تمثل حزب الاستقلال والمجموعة التونسية تمثل الحزب الحر الدستوري والشاذلي يمثل حزب الشعب الجزائري.

حديثه بالقول: «لا أعرف في حياتي أنني رفضت دعوة للمغاربة، وقبول دعوتهم اليوم موافقة على الأهداف العامة للمؤتمر، وفي مقدمتها المطالبة بالاستقلال والحرية... والمغاربة اليوم أحق من الجميع بالعطف والتأييد، والجامعة التي هي سلاح الشعوب العربية في كفاحهم من أجل الحرية، ليست خادمة للأمم المستقلة وحدها، بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ماتزال في قبضة الاستعمار، وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي...

إننا نعلم ونشعر بأن هذا الجناح الأيسر للعروبة، جناح قوي، فهذه الأمة المغربية لا تقل مناعة وصلابة عن فرنسا نفسها. بل إنني أحمد الله وأفخر بأنها رغم هذا الاضطهاد الشنيع الذي نزل بها، مازلت أعتقد أن المستقبل لها، وآخر قرار كلفني مجلس الجامعة بتقديمه هو القرار الذي أرسلته أخيرا لفرنسا أذكرها فيه بحقوق المغاربة، وأنه لا يصح أن تبقى متمسكة بأفكار وآراء ترجع إلى القرون الوسطى في عصرنا هذا، عصر الحرية والنور. إن مصدر حياة الجامعة هو أنها للحرية تخاصم ولا تهرب من هذه الخصومة. وليطمئن المغاربة بأن هذه الجامعة تَعُدُّ الاستعمار العدو الأول لها في المشرق والمغرب، وعدو البشرية جمعاء. بل هو العقبة في سبيل السلام والتعاون الدائم بين سائر البشرية.

إنني أتحمل المسؤولية بصفتي أمينا عاما للجامعة، في سبيل الكفاح من أجل حرية جميع البلاد العربية، وفي مقدمتها بلاد المغرب العزيز علينا».

وألقى الأمين العام للمؤتمر عبد الكريم غلاب خطابا شرح فيه النقط الموضوعة في جدول أعمال المؤتمر ومنها «الحالة الخطيرة التي تتعرض لها بلاد المغرب العربي منذ احتلالها». واستشهد «بحملات الإرهاب والعنف التي مر بها المغرب في يناير وفبراير 1944 بمناسبة تقديم حزب الاستقلال لمذكرة المطالبة بالاستقلال، والمجزرة البشرية المخيفة التي ذهب ضحيتها آلاف من الجزائريين الوطنيين»، وتحدث عن «إضطهاد الحريات العامة وحقوق الإنسان في المغرب العربي»، وضرب المثل «بالمغرب الذي كانت الصحافة العربية الوطنية فيه ممنوعة ومحرمة». كما تحدث عن «النزوح الاستعماري الفرنسي باعتبار هذا الجزء من الوطن العربي ملحقا بفرنسا». وأكد «أن المؤتمر يهدف إلى ربط

مصير المغرب العربي بمصير المشرق العربي، عن طريق تنظيم الكفاح المشترك للحركات الوطنية المغربية بالحركات الوطنية في البلاد العربية الشقيقة والجامعة العربية للقضاء على الاستعمار».

وناقش المؤتمر في جلساته الخاصة محاولة عرض قضية بلاد المغرب على الهيئة الدولية المختصة التابعة للأمم المتحدة بمساعدة الدول العربية الأعضاء في الهيئة الدولية[9]، وبارك تفكير الدول العربية الأعضاء في عرض القضية على الهيئة الأممية.

وتحدث في جلسة الافتتاح هذه كثير من رجال السياسة والثقافة، وكان من المتحدثين الدكتور أحمد أمين عميد كلية الآداب في جامعة القاهرة، والأستاذ سيد قطب.

كانت قرارات المؤتمر مهمة جدا، خاصة بالنسبة للوضعية الاستعمارية التي كان يعيش عليها المغرب العربي. وكان من أهم القرارات التي تتصل بموضوع الاستعمار الفرنسي ما يلي :

1 - بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس والمغرب، وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر.
2 - مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.
3 - المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كليا.
4 - رفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.
5 - تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء التام.
6 - اعتبار أيام احتلال الجزائر (5 يونيو)[10] وفرض الحماية على تونس (12 مايو)[11] وفرض الحماية على المغرب (30 مارس)[12] أيام حداد في جميع أقطار المغرب.

9 - هذا ما حدث بالفعل في اجتماع قصر شايو بباريس سنة 1951.
10 - 1830.
11 - 1881.
12 - 1912.

وقرر المؤتمر في موضوع تنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي عدة قرارات منها :

1 - ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر.
2 - إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة.

توخى المؤتمر تحقيق ما يلي :

1 - الاتفاق على غاية واحدة وهي الاستقلال والجلاء التام.
2 - تكوين لجنة دائمة من رجالات الحركة الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك.
3 - العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الأقطار الثلاثة.
4 - تضامن الأقطار الثلاثة في جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها[13].

وأصدر المؤتمر، فيما يتعلق بعلاقة المغرب العربي بالجامعة العربية، قرارات منها :

1 - مطالبة الجامعة العربية بـ :

- إعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس والمغرب، وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر. وتحرير وإستقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة.
- عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية واستعمال كل ما للجامعة من وسائل لمساعدة أقطار المغرب على تحقيق استقلالها بشكل كامل.
- إرسال لجنة تحقيق إلى أقطار المغرب العربي.
- تعيين ممثلين في أقطار المغرب للدول العربية المشاركة في الجامعة.

13 - نفذ المغرب هذا القرار في دجنبر 1952 حينما اغتيل فرحات حشاد بالإضراب العام. وكان هذا الموقف بداية النهاية للاستعمار في المغرب. ونفذت الجزائر هذا القرار بالتضامن مع المغرب في ذكرى نفي محمد بن يوسف.

2 - عرض الحالة الثقافية بالمغرب على الجامعة العربية، ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلاد المغرب.

وإتخذ المؤتمر، فيما يخص عرض قضية المغرب العربي على الهيئات الدولية، قرارات منها :

1 - رفع مذكرة إلى كل الدول العربية توضح أن سياسة فرنسا وإسبانيا الاستعمارية تخالف مقررات الأمم المتحدة في مبادئ ومثل وحقوق الأمم والشعوب، وتطلب المذكرة رفع القضية إلى الأمم المتحدة.

2 - أن ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة تفضح فيها اعتداء فرنسا وإسبانيا على حقوق الشعب المغربي وحرياته ومنعه من استعمال حقه في تقرير مصيره، وأن تطالب بإرسال لجنة للتحقيق في أعمال الدولتين المناقضة لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

3 - إرسال مذكرات من الهيئات السياسية المغربية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس لجنة حقوق الإنسان تشرح فيها كيف إعتدت فرنسا وإسبانيا على حقوق الإنسان الأساسية في المغرب العربي، وحطمت كيانه الاقتصادي والاجتماعي،وتطالب بإرسال لجنة تحقيق للمغرب.

واتخذ المؤتمر، فيما يتعلق بتنسيق الجهود التي تقوم بها مختلف مكاتب الحركات الوطنية في مصر قرارا وحيدا مضمنه : تكوّن رابطة الدفاع عن مراكش ووفد المغرب في لجان الجامعة العربية، ومكتب حزب الشعب الجزائري ومكتب الحزب الحر الدستوري التونسي مكتبا موحدا يسمى «مكتب المغرب العربي». ووضع المؤتمر مخططا أوليا لنشاط مكتب المغرب العربي الذي أصبح المرجعية الأساسية والأولى لقضايا المغرب العربي في المشرق.

وقد تلقى المؤتمر عشرات برقيات التأييد من كل البلاد العربية وبلاد المغرب العربي، ومن الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني والعديد من أبرز الشخصيات الوافدة على البلاد العربية والأوروبية. كما رددت أصداء خطاب الافتتاح مختلف الصحف المصرية والمغربية خصوصا والعربية عموما، وكذا

الأوروبية. وأكدت أن المؤتمر الذي نشأ عنه «مكتب المغرب العربي» يعتبر خطوة رائدة في مجال الحركات الوطنية في بلاد المغرب.

- 4 -

«مكتب المغرب العربي» كان خطوة مهمة في ظهور قضايا الأقطار الثلاثة على مسرح السياسة العربية. فقد تأكدت الدول العربية أن قضايا بلاد المغرب تكّون جزء كبيرا من القضايا الأساس التي يجب أن تهتم بها. وتأكدت الدول العربية أن المغرب يكّون جزء كبيرا من الوطن العربي ويكوّن المواطنون فيه كتلة مهمة من المواطنين العرب.

وقد سبقت الجامعة العربية، بقيادة عبد الرحمن عزام، بعض الحكومات العربية في وضع المغرب العربي على قائمة قضايا التحرير العربي[14]. ووجد في الحكومات الوطنية في مصر وسوريا والعراق على الأخص تأييدا مطلقا ليس وطنيا ولا داخل الجامعة العربية فحسب، ولكن دوليا كذلك.

ويمكن أن أؤكد أنه بتأثير من نشاط «مكتب المغرب العربي» توجهت حكومة مصر التي كان يرأسها مصطفى النحاس في بداية الخمسينات وكان وزير الخارجية فيها محمد صلاح الدين، وحكومة العراق التي كان وزير الخارجية فيها فاضل الجمالي وحكومة سوريا التي كان فريد زين الدين مندوبها في الأمم المتحدة، توجهت هذه الحكومات إلى تبني قضية المغرب في الأمم المتحدة، حينما بدأت الأزمة الفرنسية المغربية بين محمد بن يوسف و المارشال جوان، المقيم العام لفرنسا بالمغرب سنة 1951.

«مكتب المغرب العربي» مهّد الطريق، لهذه الحكومات إلى تبني قضية المغرب في الأمم المتحدة، وضع قضايا المغرب العربي في مقدمة إهتمامات الحكومات العربية، حتى إذا جاءت الفرصة دوليا، تقدمت هذه الحكومات لتبني القضية وفضح تصرفات الاستعمار الفرنسي، والمطالبة باستقلال المغرب. وقد

14 - كانت تتكون الجامعة العربية في البداية من سبع دول هي مصر، العراق، سوريا، لبنان، شرق الأردن، العربية السعودية، اليمن لم تكن عضوا، كامل العضوية في عهد الإمام، وكان يتولى الأمانة العامة عبد الرحمن عزام.

كانت مناسبة فريدة أن تعقد الجمعية العمومية دورتها السادسة في قصر شايو[15] بباريس في تلك السنة.

أصبح «مكتب المغرب العربي» أكبر مؤسسة سياسية إعلامية في الوطن العربي. وزاد في أهمية هذا المركز قدوم الزعيمين علال الفاسي وعبد الخالق الطريس إلى مصر. كان المكتب منيرا بالإشعاع بوجود زعماء المغرب العربي كبورقيبة وعلال والطريس. كان ينظم العلاقات التي ينميها هؤلاء مع القيادات العربية. التي كانت تزور القاهرة باعتبارها عاصمة العرب وبها مركز الجامعة العربية. وفي المكتب كانت تعقد الندوات الصحفية لهذا الزعيم أو ذاك، وهو مركز الاتصال والإعلام.

أصبح «مكتب المغرب العربي» بمثابة سفارة نشيطة لبلاد المغرب في مصر والوطن العربي، اعترفت الجامعة العربية به كمخاطب في قضايا المغرب التي ستأخذ أبعادا واسعة في نشاطها، وقد خصصت الجامعة مساعدة مالية للمكتب مكنته، رغم محدوديتها، من مواجهة بعض مصاريفه.

أصبح المكتب المرجعية الوحيدة والأساسية للسفارات الأجنبية، وخاصة العربية منها في القضايا المغربية، وللصحف العربية والأجنبية وللمراسلين الأجانب الذين كانت تحفل بهم القاهرة. كما أصبح مزارا للمثقفين وبعض المشرفين الأحزاب السياسية، والجمعيات الثقافية وجماعات المجتمع المدني.

تجلى نشاط المكتب في نشر كتب ورسائل عن المغرب العربي توزع في الأقطار العربية، كما جدد النشرة الإخبارية التي كان كل مكتب ينشرها عن كل قطر، فأصبحت نشرة شاملة عن المغرب العربي، وصارت بذلك مصدرا إخباريا مهما لوسائل الإعلام في كل العالم العربي عن بلاد المغرب.

ونشر المكتب كتابين مهمين للتعريف بالمغرب وتونس. ألف عبد المجيد بن جلون «هذه مراكش» وألف الدكتور الحبيب ثامر «هذه تونس». وأعتبر الكتابان من أهم المصادر العربية آنذاك لتقديم معلومات تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وافية عن البلدين.

15 - Palais Chaillot

وأصبح المكتب مقر العمل اليومي المنظم الذي يقوم به الزعماء الثلاثة: علال الفاسي والحبيب بورقيبة وعبد الخالق الطريس الذين وفدوا على القاهرة. كان نشاط كل منهم يتجاوز الزيارات الشخصية، وإستقبال كثير من السياسيين ورؤساء الأحزاب ووفود الحكومات العربية والسياسية والمثقفين العرب الذين كانوا يتابعون العمل السياسي والثقافي في مصر، وكانت المحاضرات والندوات العامة والصحفية تملأ نشاط المكتب.

- 5 -

ظل نشاط المكتب حيا يشارك في المؤتمرات العربية خارج مصر وداخلها. ومن أهم المؤتمرات التي شارك فيها مؤتمر الثقافة العربية، وهو أول مؤتمر ثقافي تنظمه الجامعة العربية في قرية «بيت مري» الجبلية في لبنان. وكان وفد المكتب للمشاركة في المؤتمر مكونا من محمد بن عبود وعبد الكريم غلاب. وكان لنا حديث مطول مع جميل مردم رئيس الحكومة السورية، عند زيارتنا له في طريقنا إلى بيروت، عن قضايا المغرب العربي، ساهم في إقناع سوريا بضرورة الإسهام العملي في الدفاع عن قضايا المغرب وتبنيها للقضية مع مصر والعراق حينما عرضت على الأمم المتحدة في دورتها التي عقدت في قصر شايو بباريس سنة 1951. وكان ممثل سوريا فريد زين الدين من أعلى الأصوات العربية والإسلامية، وأصوات دول أمريكا اللاتينية التي إرتفعت في الجمعية العامة للأمم المتحدة تندد بالاستعمار الفرنسي وتطالب بالحرية والاستقلال للمغرب.

كان جميل مردم من الشخصيات القوية، التي لها خبرة طويلة في قضايا الحكم في سوريا، ولها وجود سياسي في الوطن العربي. يتحدث بذكاء وخبرة، من الشخصيات الوطنية التي أنهاها، مع الأسف، عهد الانقلابات.

وفي مؤتمر الثقافة العربية الذي حضره مئات من رجال التعليم الجامعيين ورجال الثقافة، إرتفع صوت المغرب، لأول مرة في مؤتمر من هذا المستوى، بمساواة مع البلاد العربية. وفضح السياسة التعليمية والثقافية الفرنسية والإسبانية في المغرب. ووضع لجان المؤتمر أمام مسؤولياتها باتخاذ قرارات توصي المسؤولين

عن التعليم بأن يكون المغرب حاضرا في المقررات المدرسية والجامعية بتاريخه وحضارته وثقافته الأدبية والعلمية. كنت عضوا في لجنة الكتاب الموحد في المدرسة العربية وكان محمد ابن عبود عضوا في لجنة السياسة الثقافية العربية. وطالبت في لجنة الكتاب الموحد أن تتضمن الكتب المدرسية معلومات عن المغرب كبقية البلاد العربية. كل كتاب في موضوعه. وكان يرأس اللجنة أحمد أمين، ومن أعضائها عبد الوهاب عزام والشاعر أحمد الجارم وغيرهم.

وعلى هامش المؤتمر كان للوفد المغربي لقاء مع رياض الصلح رئيس الحكومة اللبنانية تفهم من خلاله مسؤولية لبنان في الدفاع عن قضية المغرب. وأذكر أنه كان واعيا كامل الوعي بالقضية المغربية، فقد إجتاز لبنان مرحلة مشابهة مع الاستعمار الفرنسي. كان رياض الصلح، مع الرئيس بشارة الخوري، كما سبق القول، من ضحايا الهجمة الفرنسية على سوريا ولبنان عند إعلانهما الاستقلال، فاعتقل الرئيس الخوري، والرئيس الصلح وحلت القوات الفرنسية الحكومة التي عادت إلى الحكم بعد أن إنهزمت الهجمة الفرنسية، وأعلن استقلال سوريا ولبنان، وكان استقلالهما مثالا يقتدى به لاستقلال بقية البلاد العربية المستعمرة ومنها بلاد المغرب العربي.

كان رياض الصلح من الشخصيات الوطنية اللامعة في لبنان والبلاد العربية. كان يتمتع بدهاء سياسي واستعداد كبير لجعل لبنان – رغم مشاكله الطائفية – جزء من الوطن العربي. وكان له وجود قوي لأنه أحد الذين حققوا استقلال لبنان عن الحكم الفرنسي. اغتيل بيد أثيمة من خصوم عروبة لبنان سنة 1949 كما اغتيل رفيق الحريري بعد ذلك بست وخمسين سنة. وقد رثى علال الفاسي رياض الصلح بقصيدة ألقاها في مهرجان تأبينه في بيروت.

وقعت لبنان أثناء انعقاد مؤتمر الثقافة العربية في أزمة أو شبه أزمة دبلوماسية سببتها مشاركة المغرب بوفد في هذا المؤتمر. ذلك أن السفارة الفرنسية في بيروت تقدمت بمذكرة إحتجاج لوزارة الخارجية اللبنانية تدين فيها مشاركة المغرب في مؤتمر تحضره الدول المستقلة، وتحتج على تمثيل المغرب في مؤتمر لا يحضره إلا ممثلو الدول المستقلة. والمغرب لا يمثله في الخارج إلا ممثلو الحكومة الفرنسية بمقتضى معاهدة الحماية. وكان جواب

وزارة الخارجية اللبنانية أن الجامعة العربية هي منظمة المؤتمر. ولبنان بلد مضيف لا يمكنه أن يتدخل في إختيار الوفود أو إبعاد بعضها. طبعا لم يستطع ممثلو الحكومة الفرنسية أن يتدخلوا لدى الجامعة العربية بعد الموقف الصريح الذي إتخذه أمينها العام عبد الرحمن عزام من قضية المغرب في جلسة الافتتاح لمؤتمر المغرب العربي.

وقد حاول المكتب أن يشارك في مؤتمر إسلامي عقد في كراتشي. وإنتدب لذلك الشهداء محمد بن عبود من المغرب والحبيب ثامر من تونس وعلي الحمامي من الجزائر ولكن القدر أبى، فلم يكتمل تمثيلهم للمغرب العربي، حينما سقطت الطائرة التي كانت تقلهم في سماء كراتشي في دجنبر 1949 فاستشهدوا جميعهم.

استمر نضال «مكتب المغرب العربي» حتى إشتدت الأزمات السياسية بين فرنسا والحركات الوطنية في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات. وكان الصوت المدوي يفضح السياسة الاستعمارية التي سلكها الجنرال جوان في المغرب وسلكها كل من المقيم الفرنسي في تونس والوالي العام في الجزائر. وقد عاد علال الفاسي إلى القاهرة سنة 1951، بعد أن رحل عنها في ديسمبر 1948 ليجد مكتبه في «مكتب المغرب العربي» ينتظره. وليستأنف منه نشاطه في البلاد العربية والإسلامية متنقلا بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية مثيرا قضية المغرب ومذكرا دول القارات بمسؤولياتها إزاء قضية الاستعمار في بلده.

- 6 -

حينما بدأت الحركة الوطنية في الجزائر تتجه نحو تطوير الحركة المطالبة بحقوق الجزائريين المخولة للفرنسيين المستوطنين إلى ثورة مسلحة تستهدف تحقيق الاستقلال، وزعت جبهة التحرير قيادتها بين الذين يقودون الثورة داخل الجزائر والذين يقودونها من الخارج، بتوفير السلاح والمال والتأييد الدولي والسياسي. وكان الذين انتدبتهم لهذا العمل في الخارج قد قرروا العمل من القاهرة. كان منهم : أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر. وقد

وجدوا «مكتب المغرب العربي» في إنتظارهم ليبدأوا عملهم السياسي والخارجي. ومن المكتب بدأت اتصالاتهم بحكومة الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر، والحكومات العربية الأخرى. وفي المكتب تقرر توحيد النضال المغربي المسلح انطلاقا من قرارات المؤتمر. وفي المكتب كان يجتمع قادة الجزائر مع علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي، وفيه تقررت الثورة المسلحة في الجزائر التي انطلقت في فاتح نوفمبر 1954 وانطلق معها قرار تأسيس جيش التحرير المغربي وانطلاقة العمل المسلح سنة 1955 وفيه تلقت الثورتان المساعدة العسكرية بالسلاح.

وقد انطلقت أولى باخرة تحمل السلاح، كانت تملكها السيدة دينا - زوجة سابقة للملك حسين - ورست في الناظور وكلف بمهمة حمل السلاح حمالون مغاربة على البغال إلى الأوراس عبر الحدود المغربية الجزائرية[16] - وصحب الباخرة في رحلتها من مصر هواري بومدين[17]، الطالب في الأزهر آنذاك. وقد اختاره علال الفاسي لهذه المهمة ومن مكتب المغرب العربي أعلن علال الفاسي بصوته من إذاعة «صوت العرب» بداية الثورة الجزائرية صباح فاتح نوفمبر 1954.

وقد أعلن علال الفاسي من المذياع نفسه نداء القاهرة يوم 20 غشت 1953 يؤكد عدم إعتراف المواطنين المغاربة باعتداء الجيش الفرنسي على القصر الملكي في المغرب وعزل محمد بن يوسف ونفيه، وتنصيب محمد بن عرفة سلطانا مزيفا على عرش المغرب. ومن المكتب توجه صوت علال الفاسي للمواطنين المغاربة بأن يبدأوا المقاومة المسلحة. وفي المكتب نظمت المقاومة ودبر لها السلاح لينقل إلى تطوان في المنطقة الشمالية بالمغرب، ولتبدأ المقاومة موجهة من علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي وبمشاركة عبد الخالق الطريس من تطوان.

مباشرة بعد هذا النداء أعلن الجنرال كيوم «لقد اقترف علال الفاسي خيانتين : خيانة لبلده وخيانة لدينه. لقد اعتبر الفاسي أن من الحذر أن يلجأ بعيدا إلى القاهرة التي قبع فيها لينفث منها كالحية سمومه على العالم».

16 - المقفلة والمحاصرة اليوم.

17 - اسمه الحقيقي بوخروبة. والإسم الذي عرف به هو اسم حركي.

في الطريق إلى توحيد المغرب العربي :

من المؤكد أن فكرة إتحاد المغرب العربي التي إنبعثت من جديد في القاهرة، ومن داخل مكتب المغرب العربي - الذي كان جهازا لخدمة الفكرة - أصبحت ضرورة استراتيجية بعد توغل الاستعمار الفرنسي في المنطقة المغاربية. تضاف المرحلة الاستعمارية - فرنسا وإسبانيا وإيطاليا - إلى العوامل التاريخية والاستراتيجية والاقتصادية والقومية والثقافية... وأكثر منها جميعا : العوامل المستقبلية لتحقيق الفكرة التي كانت حلما في أفكار المناضلين، وأخرج مكتب المغرب العربي الحكم إلى إمكانية التحقيق بتوحيد النضال ضد الاستعمار.

قام المكتب بواجبه النضالي حتى إعلان الاستقلال، فكان نواة السفارة المغربية في القاهرة على نحو ما كان مكتب حزب الاستقلال في باريس نواة السفارة المغربية في العاصمة الفرنسية بعد الاستقلال.

لقد كنت فاعلا منفعلا في تكوين الرابطة التي أصبحت أحد أعمدة مكتب المغرب العربي. ولذلك ففكرة المغرب العربي عاشت معي فيما تبع ذلك من تاريخ تنفيذ الفكرة، حتى إذا استقل المغرب وتونس وتعمقت الثورة الجزائرية في النضال المسلح كان بداية العمل الجدي لتحقيق الفكرة على المستوى الحزبي والمستوى الحكومي. لم يكن حلمنا تحقيق استقلال الجزائر في الفترة التي تحقق فيها لولا مساعدة تونس والمغرب، بعد التضحية الكبرى التي قدمها شعب الجزائر. فقد كانت كل من البلدين الجارين في الشرق والغرب، كان مجالا واسعا لتطوير العمل النضالي. كانت المنطقة الشرقية من المغرب، مجالا للتدريب واللجوء ونقل السلاح والانطلاق إلى ميدان المعركة، وكثير من فرق الكفاح عملت من وجدة، ومنهم الهواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة كانا يقودان المعركة من وجدة وأقاليمها. وعلى المستوى الرسمي كانت الحكومة تقدم المساعدات المالية والمهمة للثورة. وكانت الاجتماعات متوالية للقادة المجاهدين الذين كاد بعضهم أن يستشهد في الشمال. ولعبت تطوان دورا كبيرا في تنظيم الثورة وتسييرها، وقام عبد الخالق الطريس بدور مهم في التنسيق واستضافة المجاهدين. ثم كانت الاجتماعات متوالية بالسلطان محمد بن يوسف وولي العهد لتنظيم العمل واتخاذ خطة مشتركة، كل يعمل في جانبه لتحقيق استقلال الجزائر. وقد تأزمت

العلاقات بين المغرب وفرنسا، على حداثة الاستقلال، حتى كاد المغرب يفقد استقلاله، بعد الحركة القومية والصدام الدامي - خاصة في إقليم مكناس - بعد إعتقال الزعماء الخمسة الذين ركبوا طائرة مغربية في الرباط إلى تونس للمشاركة في مؤتمر القمة الثلاثي لاتخاذ قرارات لصالح الثورة الجزائرية، ومن هذه القرارات التي كانت مسطرة تكوين حكومة جزائرية في المنفى لمواصلة النضال باسم حكومة معترف بها.

فتحت تونس أراضيها للثورة الجزائرية فكان المجاهدون في المنطقة الشرقية الجزائرية يتخذون من غرب تونس مجالا للتدريب والتنظيم وإقتناء الأسلحة. وفتحت تونس رحابها للحكومة المؤقتة الجزائرية حيث أقامت حزب التحرير[18]. وقد تعرضت تونس لانتقام عسكري من الفرنسيين حينما هاجمت الطائرات مدينة «ساقية سيدي يوسف» ودمرتها. ولكن تونس إستمرت صامدة حتى تحقق النصر الجزائري.

لا أريد من هذه الفقرة أن أسجل التاريخ بمقدار ما أريد أن أؤكد أن فكرة توحيد المغرب العربي وجدت سبيلها العملي واضحا. وهو السبيل الذي ساعد الجزائر على تحقيق استقلالها، بعد أن تأكدت الحكومة الفرنسية من قضيتين أولهما أن الشعب الجزائري بمجموعته مصمم العزم على النضال حتى الاستقلال. وثانيهما أن المغرب وتونس تقفان شعبا وحكومة وأحزابا مع الشعب الجزائري، انطلاقا من فكرة توحيد المغرب العربي[19].

18 - مصر كانت على غير رضى باختيار تونس... وكانت دائما ضد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الذي إختار تونس مركز للحكومة المؤقتة. ولا يستبعد أن تكون وراء الانقلاب الحكومي المفاجئ ضد فرحات وتعويضه في رئاسة الحكومة بابن خدة. وإبعاد فرحات إلى التقاعد بعد الطعن في ماضيه الوطني.

19 - تنكرت الجزائر الرسمية بعد الاستقلال لكل الجهود التي بذلتها تونس والمغرب في سبيل استقلالها. واليوم وهي تقفل الحدود مع المغرب، وتؤوي المتمردين الانفصاليين الصحراويين على الأراضي التي تقع تحت نفوذها وتمدهم بالمال والسلاح والتأييد الدولي والدبلوماسي تجمد معاهدة المغرب العربي (مراكش 1986) ومن الطريق في الفكر السياسي أن المسؤولين الحاليين (ابن الخادم في خطابة بطنجة في الذكرى الخمسين لمؤتمر طنجة سنة 2008) يقولون إنهم وجدوا مساعدة قوية من جماعات نضالية في إفريقيا أثناء نضال الجزائريين من أجل الاستقلال، ووفاء للمناضلين الذين قدموا لهم المساعدة يدعمون المناضلين من أجل الاستقلال ...؟؟ هل كانت مجموعة البوليزاريو من الجماعات التي ساعدت الثورة الجزائرية في نضالها التحريري ؟ ألم يعرض المغرب وتونس استقلالهما للضياع من أجل الجزائر؟ أين جهود المغرب وتونس النضالية والجهادية لمساعدة الثورة ؟ أيكون من الوفاء تكوين ومساعدة وإيواء جماعة انفصالية ضد المغرب واقفال الحدود المغربية الجزائرية وإجهاض فكرة المغرب العربي ؟ السياسة العدوانية ليس لها منطق!!!

فكرة المغرب العربي إذن أخذت طريقها العملي. وكم كان الذين عملوا في الحركة الوطنية منذ بداية النضال في مكتب المغرب العربي يشعرون بالسعادة لأن آمالهم قد وجدت طريقها نحو التحقيق.

دور الأحزاب الوطنية كان حاضرا لبناء أسس الوحدة بطريقة أكثر تنظيما. فقد فكر حزب الاستقلال في القيام بخطوة جديدة على الطريق. فقررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها (2 مارس 1958)[20] في مدينة طنجة برئاسة علال الفاسي دراسة الوسائل الأساسية لتدعيم وحدة المغرب العربي. ولم يلبث أن يبعث وفودا منها إلى الحزب الدستوري التونسي وإلى الحكومة المؤقتة الجزائرية لاستمزاز رأيهما في مبادرة حزب الاستقلال وكان الترحيب بالفكرة، فكرة عقد مؤتمر في طنجة. ونظم الحزب المؤتمر على أن يعقد أيام 27-30 أبريل 1958 في طنجة. وحضرت وفود الحزب الحر الدستوري وجبهة التحرير الجزائرية برئاسة فرحات عباس. إفتتح المؤتمر أحمد بلافريج الأمين العام للحزب واختتمه علال الفاسي بخطاب إيديولوجي عن فكرة توحيد المغرب العربي.

كان من المنتظر أن أكون عضوا في الوفد المغربي، ولكن أحد «الإخوة» من الحزب اعترض لصالح عضو آخر من ميوله فانسحبت وعدت إلى الرباط، رغم مشاركتي في إعداد المؤتمر وكتابة خطاب الأمين العام للحزب. كان الجو قد بدأ يتوتر تمهيدا لانشطار الحزب. وكان يهم الأخ الذي اعترض على عضويتي أن أكون بعيدا أكثر ما يمكن لأنه كان يعرف ميولي مسبقا... المهم أنني قمت بواجبي في التحضير للمؤتمر، في الموضوع الذي كنت أحد مؤسسيه وأمينا عاما لمؤتمره الأول في القاهرة، ثم التوعية بفكرة المغرب العربي منذ بداية العمل من أجلها عند تأسيس مكتب المغرب العربي.

كان من القرارات التي اتخذت في المؤتمر تكوين حكومة مؤقتة للجزائر تتبنى مسيرة النضال من أجل استقلال الجزائر إلى جانب القرارات التي تدعم مسيرة المغرب العربي.

20 - الذكرى الثانية لإستقلال المغرب.

أيدت الدول المغربية العمل، وكان محمد الخامس في مقدمة من أكد رغبة الدولة في العمل لتوحيد أقطار المغرب العربي : أيدت الدولة في تونس، وبعث المؤتمر بوفد إلى ملك ليبيا ليقدم له تقريرا عن المؤتمر ونسخة من قراراته. فأيد العمل من أجل الوحدة. وقد كان من المنتظر أن يضم المؤتمر وفدا عن ليبيا.

الفكرة تطورت في فكر علال الفاسي فدعا بعد ذلك إلى أن تشمل وحدة المغرب العربي ست دول بإضافة مصر وليبيا وموريطانيا بعد استقلالها.عاشت فكرة المغرب العربي أثناء النضال المشترك لتحرير الجزائر. بعد استقلالها مباشرة، انطلق وفد المعتقلين عند اختطاف الطائرة المغربية وتحريرهم وتسليمهم لجلالة الملك، انطلقوا من مدينة وجدة. وألغوا الحكومة المؤقتة التي كان يرأسها ابن خدة وكونوا حكومة جديدة برئاسة أحمد بن بلة. ولم يمر غير قليل حتى حدث اصطدام عسكري بين القوات الجزائرية والحامية المغربية في واحة حاسي البيضاء في الصحراء المغربية (1963) ويطلق على هذا الاصطدام حرب الرمال. وما كنت لأشير إليه لولا أنه كان البداية السيئة لإطفاء شعلة الحماس للمغرب العربي الموحد.

ولكن هذا الحادث وما تلاه لم يمنع المغرب من الاستمرار في بعث «اتحاد المغرب العربي».

تحرير الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي

- 1 -

لعل أبرز عمل تاريخي أنجزه «مكتب المغرب العربي» هو تحرير الزعيم المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي[1]، الذي نفته الحكومة الفرنسية إلى جزيرة لارنيون[2] القريبة من مدغشقر، بعد نهاية الحرب التحريرية التي شنها على إسبانيا واشتكبت معه فيها فرنسا، لتنجد اسبانيا المنهزمة تحسبا من أن تمتد الحرب إلى المنطقة التي تحتلها في المغرب. انتهت الحرب بانتصار القوتين العظميين يوم 27 مايو 1926[3] بعد أن استمرت نحو خمس سنوات، تكبد فيها الاستعمار خسائر فادحة. وقدم المجاهدون المغاربة أعظم التضحيات وأوفرها. وسجلوا انتصارات ساحقة، تعد معركة أنوال التي دارت في يوليوز 1921 في مقدمتها.

ظل الزعيم الخطابي منفيا في جزيرة لارنيون إحدى وعشرين سنة، محاصرا وعائلته دون أي اتصال بالوطن ومواطنيه. وقد طالبت «رابطة الدفاع عن مراكش» بتحريره وبقية الزعماء المعتقلين منذ إنشائها. ولكن السلطات الاستعمارية كانت قد وضعته في الخانة المنسية من سياستها الاستعمارية في المغرب. وللتذكير فقد صرح المقيم العام تيودور ستيغ عند نفي بن عبد الكريم : «لا

1 - كتبت عن تفاصيل قصة تحرير الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي في كتاب «تاريخ الحركة الوطنية في المغرب»

2 - La Réunion، وقد نقل إليها عبر باخرة تدعى أميرال بيير.

3 - كان سن الزعيم لا يتراوح آنذاك 43 عاما.

أريد للمدعو الخطابي لا تعظيما ولا إذلالا ولكن أريد أن يتداركه الزمن بالنسيان». ولا شك أن اختيار جزيرة معزولة في المحيط الهندي كان يهدف إلى تناسي محمد بن عبد الكريم الخطابي.

حينما أنشئت الجامعة العربية جددت الرابطة، ثم «مكتب المغرب العربي»، مطالبتها للدول العربية وجامعتها بمخاطبة الحكومة الفرنسية في تحريره وعائلته. وقد استهل عبد الرحمن عزام خطابه عند افتتاح مؤتمر المغرب العربي بالجهود التي بذلتها الجامعة لتحرير بن عبد الكريم الخطابي فقال: «وقد بذلت الجامعة العربية جهودها لإنقاذ المعتقلين والمنفيين والمحكوم عليهم بالإعدام من العرب المغاربة، فأثمرت ثمرات محدودة كالوعد بتحرير الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي مثلا، ورغم أن هذا التحرير المنتظر ليس كل ما كنا نتمناه حتى يكون الزعيم في بلد عربي يستطيع فيه أن يعلم أبناءه ويزوج بناته، فإنه على كل حال يستحق الشكر على الاستجابة للرغبة العربية العامة التي أبديناها»[4].

استجابة الحكومة الفرنسية لرغبة جامعة الدول العربية جعلتها تفكر في نقل الزعيم الخطابي وعائلته إلى منطقة في جنوب فرنسا. ولذلك قررت ترحيله على ظهر باخرة استرالية قديمة تدعى كوتومبا لا تلفت النظر استأجرتها لهذه المهمة. تلقيت خبر مرور الباخرة بعدن من المناضل الفلسطيني المرحوم محمد علي الطاهر، وقد قابلته صدفة في ميدان الأوبرا بالقاهرة، فمكنني من برقية وردت عليه من أصدقائه في عدن مفادها أن باخرة مرت بالميناء توقفت لتتزَوَّدَ بالوقود، وقد نزل منها الزعيم الخطابي لأداء الصلاة في المسجد. ثم أبحرت مارة بقناة السويس. قال محمد علي الطاهر بعد أن مكنني من البرقية وقرأتها: «هذا هو الخبر، تعاملوا معه كما تريدون». كانت البرقية تحمل إشارة مهمة وهي أن الباخرة ستمر بقناة السويس.

---

4 - كان من المقرر أن ينقل الزعيم وعائلته إلى قرية Villenneuve-Loubet السياحية البعيدة عن من مدينة نيس بحوالي 25 كلم والواقعة على البحر الأبيض المتوسط، حيث أجرت له الدولة الفرنسية منزلا متكونا من 42 غرفة وشقق جانبية لإيواء عائلته وحاشيته. وتشاء الصدف أن تكون إقامة المريشال بيتان Pétain غريمة في حرب الريف على أميال معدودات من المنزل المأجر.

أسرعت إلى «مكتب المغرب العربي» حيث عقدنا اجتماعا مستعجلا لدراسة الموضوع. وتقرر أن يسافر وفد من المكتب إلى السويس. كان منتظرا حسب معلومات عدن أن تصلها الباخرة في اليوم التالي. كان الوفد على موعد مع الباخرة. ويبدو أنها كانت غير محروسة حراسة دقيقة. إلتقى الوفد بالزعيم الخطابي وأخيه. وكانت خلاصة المقابلة أن عرض عليه الوفد النزول من الباخرة والالتجاء إلى مصر.

كان العرض يتسم بمغامرة كبيرة. ذلك أن المكتب لم يستشر مع الحكومة المصرية، ولم يفكر في العواقب السياسية والدبلوماسية والأمنية لعمل يعتبر خطيرا بكل أبعاده. ولم يجد الوفد اقتناعا قاطعا من ابن عبد الكريم، بل وجد تخوفا من تصرف سيء من حراس الباخرة ضده. ثم فكر في النتائج السياسية من الجانب الفرنسي والمصري. يضاف إلى ذلك أن الزعيم الخطابي لم يكن يعرف أعضاء الوفد، وسنوات المنفى الطويلة جعلته بعيدا عن المغرب وعن قضاياه، فأحرى عن رجاله. وذلك ما جعله يصر على الامتناع.

لم يجد الوفد - ولم أكن من بين أعضائه - سبيلا للإقناع، فاقترح على الزعيم الخطابي أن يعود إليه عندما تتوقف الباخرة في بورسعيد بعد أربع وعشرين ساعة.

عاد الوفد إلى القاهرة وكان من أبرز أعضائه محمد بن عبود، وعقد المكتب اجتماعا عاجلا في صباح اليوم التالي. وارتأى أن عملا كهذا إذا ما قبل الزعيم الخطابي الفكرة، يجب أن يكون باتفاق مع الحكومة المصرية حتى تتحمل المسؤولية في المشاكل الدبلوماسية المنتظرة. كان يوم عطلة (الجمعة) وحاولنا الاتصال - عبثا - بالدوائر المسؤولة، ولكننا تأكدنا أن الاتصال يجب أن يكون مع سلطة نافذة ؛ ولم تكن هذه السلطة إلا الملك.

حاولنا - ابن عبود وأنا - الاتصال برئيس الديوان الملكي، إبراهيم عبد الهادي، ولكنه كان في قيلولة، وامتنع الآذن بالهاتف أن يوقظه. لكن فكرة لامعة أشرقت في ذهن محمد بن عبود فقال لمخاطبه في الهاتف : الأمر مهم وخطير ويتعلق بمولانا الملك.

ثواني معدودة وكان مدير الديوان على الخط، أقنعه ابن عبود بأهمية موضوع لا يتحدث فيه بالهاتف. أدرك المدير أهمية «مكتب المغرب العربي» وجدية مشاريعه. وطلب من ابن عبود أن يحضر إليه حالا في منزله.

كان الملك يقضي عطلة نهاية الأسبوع في ضيعته بأنشاص في ضواحي القاهرة. أقنع ابن عبود مدير الديوان بأن حرية الزعيم الخطابي، إذا تمت، ستكون مأثرة كبيرة من مآثر الملك، كما أكد أن الفرصة أضيق من أن تتسع لساعات، لأن الباخرة ستقف في بورسعيد وقتا محدودا للتزود بالوقود صباح السبت. أدرك عبد الهادي مسؤوليته الكبرى، إذا لم يخبر الملك ويتخذ قراره. ودع ابن عبود على أن يتصل بالمكتب بعد ساعة أو ساعتين، وانتقل سريعا إلى أنشاص. كنا ننتظر على أحر من الجمر لأن الموضوع سيصبح بين يدي الملك، وهو وحده الذي يمكنه أن يتخذ قراره ويتحمل مسؤولية المغامرة. وبعد نحو ساعتين، وكان الليل قد بدأ يزحف على القاهرة، رن جرس الهاتف في المكتب. صوت مدير الديوان يؤكد أن الملك يرحب بالمبادرة، وأن التعليمات أعطيت لرئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي، وسيكون المسؤولون في بورسعيد مستعدين لاستقبال الزعيم الخطابي في الميناء إذا نزل بمحض إرادته ؛ ولكنه أكد أن مصر لن تتدخل في عملية الإنزال.

- 2 -

أخذ وفد كبير هذه المرة طريقه ليلا إلى بورسعيد وكان يضم : علال الفاسي وعبد الخالق الطريس والحبيب بورقيبة ومحمد بن عبود وعبد المجيد بن جلون، والدكتور الحبيب ثامر. كانت سيارة الأجرة قديمة متهاوية من سيارات ما بعد الحرب. وكان السفر ليلا، وعلى طريق محروسة. فالقاعدة العسكرية الإنجليزية ما تزال في منطقة قناة السويس بما فيها الطريق إلى بورسعيد. كانت السيارة في سباق مع الزمن لتصل قبل الصباح، موعد توقف الباخرة. وقد وصلت فعلا في الوقت المحدد لها.

فوجئ الزعيم الخطابي بعدد الوافدين، وقد ابتهج لحضور هذا الوفد لتحيته، غير أنه لم يكن قد سمع باسم أي منهم، كان محاصرا في منفاه الموحش

عن أخبار بلاده وحركتها السياسية الجديدة. كان يجهل المصير الجديد، وحياة المنفى التي سيستأنفها في مكان آخر، إذا كان قد أخبر به - بشكل أو بآخر - فإنه انطلاقا من تجربة واحد عشرين عاما، سيعرف أنه لن يكون أحسن حالا من سابقه إذا لم أقل أكثر سوءا.

دهش لهذا الاحتفاء الذي وجده من مواطنين لا يعرفهم، وقد حجوا إليه من القاهرة مرتين. كان ودودا يبتسم في وجه مخاطبيه، ولو كان يعرف أنه سيواجههم بالرفض. كان مصمما على أن يرفض النزول من الباخرة لأنه يتوقع الخطر، ومعه عائلته وأولاده، من حراس الباخرة. ذكر لي أحد أبنائه لاحقا أنه بعد لقاء السويس مع وفد «مكتب المغرب العربي» قضى وأخوه محمد ليلتهما ساهرين على ظهر الباخرة يسيران دون توقف. أدرك أبناؤه أنه يفكر في شيء مهم، ولكنه لم يخبر أحدا فيم يفكر، ولا بما عرض عليه من اللجوء إلى مصر وقراره الرافض.

استقبل الزعيم الوفد الثاني في بورسعيد بالود، ولكنه أعرب عن مخاوفه من السلطات الفرنسية والحرس الموجودين[5] على الباخرة إذا ما هو قام بحركة تبعث الشك في نواياه، ثم هو غير متأكد من موقف السلطات المصرية، ولعله لم يكن يعرف الكثير عن مصر ووضعها السياسي. إزاء الرفض الصارم بادر الوفد فاقترح عليه أن ينزل إلى الميناء ليرد تحية محافظ المدينة الذي سعى إلى استقباله، وهو ينتظر على الرصيف. أضاف المتحدث إن التعاليم الإسلامية تفرض الرد على التحية بأحسن منها. والمحافظ يمثل الدولة المصرية، ومن اللائق أن يعامل ممثل دولة إسلامية كمصر معاملة كريمة. كانت فكرة مقنعة ومؤثرة، قابلها الأخوان بالترحاب على شرط أن يؤخذ الاحتياط من الحراس حتى لا يظنوا به شرا.

على الرصيف كان المحافظ يستقبل الزعيم الخطابي بترحيب كبير، ويؤكد له أن ملك مصر وحكومتها يرحبان به ضيفا على مصر مكرما معززا،

5 - الطاقم كان أساسا إغريقيا.

وأنه سيجد في مصر بلده الثاني، ويعيش موفور الكرامة والحماية له ولعائلته. اختفى كل تردد، وكان قبوله العرض المصري بالشكر والعرفان.

لم ينتظر أعضاء الوفد نتيجة المقابلة، فقد طلبوا من أبناء وعائلة ومرافقي الزعيم أن يغادروا الباخرة حيث كانت حافلة تنتظرهم، وقام حمالون بنقل متاعهم حيث كانت شاحنة تنتظرهم، ووضع المحافظ سيارته رهن إشارة الزعيم وأخيه، وانتهت المقابلة بانتقال الزعيم محررا من منفاه إلى القاهرة ثم إلى «مكتب المغرب العربي».

كان فك الأسر يوم السبت 31 مايو 1947. وقد استنكرت وزارة الخارجية الفرنسية هذه العملية، واعتبرت أنها مخالفة لميثاق الشرف الذي إلتزم به بن عبد الكريم الخطابي عند عرض نقله إلى فرنسا. وقد كانت لهذه العملية أصداء كبيرة في الصحافة العالمية منذ اليوم الموالي. وهكذا كتبت «النيويورك تايمز» عدة تحليلات في الموضوع تؤكد فيها أن العلاقات الفرنسية المصرية ستسوء. ونفس الموقف عبرت عنه الصحافة البريطانية والفرنسية فيما إدعت «الواشنطن بوست» لاحقا أن بن عبد الكريم الخطابي سيحضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة لعرض قضية إستقلال المغرب.

إذا كنت قد ندمت على شيء في حياتي فإني ندمت على أني لم أكن مع الوفد الذي استقبل الزعيم في بورسعيد، ولم أحظ بالمشاركة عمليا في المرحلة الأخيرة من أكبر مغامرة سياسية قام بها «مكتب المغرب العربي»، شاركت في بداياتها والتحضير لها. ضاع مني الموقف - بسبب كان يمكن أن أتغلب عليه - وأن أشارك في تنفيذ الجزء الأخير المهم منها. ولكني كنت في المكتب أستقبله وأستقبل في وجهه أروع صفحة سجلها تاريخ المغرب للتحرر من الاستعمارين الفرنسي والإسباني.

- 3 -

كان لهذه العملية، وهي أولى عمليات القرصنة السياسية في العصر الحديث، دوي كبير في مختلف أنحاء العالم. وهي أكبر انتصار حققه المناضلون

المغاربيون على الاستعمار الفرنسي. وهي العملية التي لفتت النظر إلى المغرب، وكأن التاريخ عاد ربع قرن إلى الوراء ليقرأ معارك الريف المجيدة بين المجاهدين في الريف المغربي والقوات الاستعمارية المتحالفة.

أصبح «مكتب المغرب العربي» كما وصفه صحفي إنجليزي مثل مقر «10 داونينج ستريت»[6] في لندن ووجه الشبه الشكلي أن مقر المكتب كان في «10 شارع ضريح سعد»، فقد وفدت عليه أفواج الصحفيين والسياسيين من كل أنحاء العالم. الصحفيون يريدون أن يعرفوا كل شيء عن الزعيم وثورته وتاريخ الحرب الريفية، التي كان يظن أن النسيان قد طواها كحركة تمردية، فيما كانت تزعم المقولة الاستعمارية. وكان الصحفيون الأجانب يعجبون ويقدرون البطولة والمغامرة اللتين تحلى بهما «مكتب المغرب العربي» وهو يقدم على هذه الخطوة التي لها أثر دولي[7] كما أن لها آثارا سياسية في تعامل السلطات الاستعمارية مع بلاد المغرب العربي. وقد شكل وجود الزعيم الخطابي قوة جديدة مهددة قد تعيد العمل العسكري إلى واجهة النضال المغاربي ضد الاستعمار. وكانت لها آثار أكثر أهمية في شد أزر المناضلين السياسيين في الأقطار المغاربية الثلاثة لتحقيق الاستقلال.

كل هذه الآثار حققها بالفعل تحرير الزعيم الخطابي من الأسر الفرنسي. وحقق عملا تاريخيا مهما هو الرد على عملية الاستسلام التي احتفل لها الجيش الفرنسي[8]. هل تذكر الإدارة الفرنسية الحادث الأول وهي تشهد الجواب عليه من الوطنيين المغاربة بعد إحدى وعشرين سنة ؟

التاريخ لا ينسى، ولو أن ذاكرة الذين شهدوا الحدث الأول واحتفلوا به أصبحت في خبر كان.

6 - 10 Downing Street، مقر الحكومة الإنجليزية.

7 - العلاقات المصرية الفرنسية نموذجا.

8 - يوم 27 ماي 1926 في زاوية وزان، زاوية السيد حميدو الوزاني وبواسطته.

كان المكتب مستعدا لتزويد الوافدين عليه[9] بالمعلومات التاريخية والأخبار وأذكر أن الصحف المصرية غمرت المكتب بما تطلبه من معلومات وصور عن الزعيم محمد ابن عبد الكريم الخطابي والحرب الريفية، وبكل ما يتصل بالمغرب. كانت مكتبة المكتب فقيرة في المعلومات والمعطيات، ولكنها مع ذلك زودت الصحف المصرية بالممكن من الكتب والمعلومات والصور، حتى أصبح – وهم يُعِدُّونَ العدد التالي – بين أيديهم يتحدثون إليه ويسألونه ويسجلون كل كلمة من كلماته.

- 4 -

كان من حظي أن أقضي مع الزعيم المجاهد أياما على إنفراد. ذلك أن الحكومة المصرية اقترحت عليه، بعد انتهاء أيام الاستقبالات والزخم الكبير لوفود الصحفيين الأجانب والسياسيين العرب، أن يقضي شهرا في مستشفى المواساة بالإسكندرية لإجراء الفحوص الطبية والاستجمام. وكان من أهم مستشفيات مصر بناء وتجهيزا بالأطر الطبية. إنتقل وعائلته وبعض أبنائه وبناته حيث إستضافه مدير المستشفى وخصص لهم جناحا كبيرا. واقترح «المكتب» أن يصحبه محمد بن عبود وعبد الكريم غلاب لتقديم أية مساعدة مع هيئة المستشفى ومع الزائرين، صحفيين وغيرهم، الذين وفدوا على الإسكندرية.

كنا معه، وكان الزعيم سعيدا بوجودنا للتحرر من وحشة المستشفى التي يعرفها المريض، ولو لم يكن في مرض يلزمه الفراش. ولكنه كان في حاجة إلى فترة استجمام كامل. فقد عاش سنوات المنفى الطويلة في أسوء حالاتها، وفي حالة نفسية قاتمة. ولا شيء كان يحرر نفسه من هذه القتامة سوى جلوسه مع أصدقائه ومناضلين يطمئن لهم ويتحدث إليهم بحرية.

تناوبنا على مرافقة الزعيم في المستشفى، محمد بن عبود وأنا. كنت أجلس إليه في الفترة الصباحية أقرأ معه الصحف وأقدم إليه كثيرا من الزوار،

9 - مئات الصحفيين والسياسيين والمناضلين العرب ومن مختلف البلاد الأوروبية والأمريكية والآسيوية.

ونتحدث قليلا عن مصر والمغرب، وكذلك عن الثورة الريفية[10]، أما في فترة المساء، فقد كنت أعلم عائلته، زوجته وبناته، العربية[11]. كان يحضر الدروس أحيانا، ويعرب عن اغتباطه بالعمل التعليمي الذي أقوم به.

كان زوار الزعيم كثيرين. فوجئنا ذات مساء بأن إدارة المستشفى أخبرتنا بأن الملك فاروق سيحضر لزيارة الزعيم المغربي. حملت إليه الخبر واستأذنته أن أنسحب ليبقى مع الزائر الكبير رأسا لرأس. ابتسم ابتسامة غبطة. قضى معه الملك زهاء نصف ساعة ولم يكن من عادته أن يفضي بالحديث الذي يجري بينه وبين ضيوفه، وما أعتقد أنه كان حديثا ذا بال. الملك فاروق لم يكن يعني بغير الأحاديث البروتوكولية. ولكن الزعيم قص علي بعد خروج الملك قصة طريفة، ذلك أن الملك قدم له سيجارا من النوع الرفيع فتقبله شاكرا، ثم التفت إلى الملك يسأله إن كان عنده ما يدخنه هو. فابتسم الملك للملاحظة الطريفة مؤكدا أنه يملك غيره.

- 5 -

في الأسبوعين اللذين قضيتهما مع الزعيم حاولت أن أعرف الكثير عن الحرب الريفية وأسرارها، غير أنه كان يتجنب الحديث عن الماضي إلا عن بعض الجوانب. يتجنب ذلك تحسبا من أن يأخذه الحديث إلى نتيجة الحرب. كان يشيد ببعض المجاهدين الأبطال، ويقدر شجاعة بعض خصومه من المغاربة الذين حاربوه في صفوف العدو، لم يكن يجد حرجا في أن يشيد مثلا مبتسما بالبغدادي. وكان يؤكد على حقيقة خلاصة تقويمه للحرب فيقول: «لم تكن نهاية الحرب هزيمة، وإنما هي الخيانة». لم يكن يوضح أكثر. ومن دراستنا لتاريخ الحرب نعرف أن بعض القبائل كانت تتقلب في انتماءاتها، وخاصة في بداية الحرب. كان الإغراء أحيانا والفقر أو الخوف والتهديد في كثير من الأحيان يدفع ببعضها إلى أن تحالف الإسبانيين.

10 - كان يتحاشى أن يسميها ثورة لأنها حرب لا ثورة كما كان يقول في إصرار.

11 - كن يتحدثن الريفية وقليلا من العربية ولم تتح لهن في المنفى فرصة الدراسة.

ولا نستثني المنافسة القبلية، فبعض القبائل لم تكن لتقبل زعامة بني ورياغل التي ينتمي إليها عبد الكريم الأب وأبناؤه، ولذلك كانت تقف في صف العدو أحيانا، ثم تغير الاتجاه عدة مرات...

وسواء كان هذا السبب أو ذاك فإن هذه القبائل المنحرفة كانت تتراجع عن انحرافها فتعود إلى الصف الوطني بقيادة الزعيم الخطابي. وإذا كان الزعيم متأكدا من أن الخيانة هي سبب الاستسلام فإنه كان أكثر دراية. غير أن الملاحظة التي لم يكن أحد ليواجهه بها بعد تحريره هي أن القوات المجاهدة انهزمت أمام القوات الفرنسية بعد النصر الذي حققته في وزان، وفي المنطقة الشرقية حتى تازة وعلى مشارف فاس. لم يكن نصرا مبينا، ولكنه كان بعيدا عن معالم الهزيمة.

ورغم ضغط قوات الاحتلال الإسبانية من جهة وضغط القوات الفرنسية من جهة أخرى، فإن قوات المجاهدين كانت تؤكد إمكانية استمرار الحرب وعدم الاستعداد للإستسلام. ويؤكد هذا أن قادة الحرب الفرنسيين إستغربوا من إستسلام لم يكونوا يتوقعونه. وتبقى الخيانة التي كان يؤكدها الزعيم دون أن يوضح ما وراء الكلمة، تبقى السر الذي يحيط بالاستسلام، والذي لم يجد التاريخ تبريرا له.

ولعل «الاستسلام» هو الحدث الذي لم تتقبله شخصية بن عبد الكريم، فقد يحتد كلما سار به الحديث إلى نهاية الحرب. ومن المؤكد أن عاملين إثنين أثرا في شخصية الزعيم المجاهد. أولهما : النهاية المأساوية للحرب. وثانيهما : النفي الطويل الذي لم يكن يأمل له نهاية.

لأصل إلى مجمل القول فإن شخصية الزعيم أصبحت معقدة تفتقد الثقة في الآخر، ولا تتقبل الأمر الواقع في الوقت الذي لا تستطيع أن تصنع واقعا آخر. والشخصية المعقدة التي ترفض الآخر لا تقبل التفكير في عمل سياسي-عسكري لمقاومة الإستعمار. كان الزعيم يؤكد دائما بالكلمة وبالإشارة أن النضال المسلح هو المجدي، ولا يعرض على نفسيته وشخصيته هل هو الممكن في نفس الفترة التي عاد فيها من المنفى.

ثم إن العاملَيْن - سابقي الذكر - طبعًا شخصية الزعيم بالتردد. يقبل ثم يرفض[12]، ويتصلب في موقفه إذا انتهى إلى الرفض، ولعل ذلك من طبيعته الأولى، قبل أن يفكر في الثورة وقبل أن يختاره القدر لقيادة أهم حرب تحريرية عرفتها بلاد مستعمرة بعد الحرب العالمية الأولى.

رغم الصرامة التي تميز شخصية الزعيم فهو ودود رائع المجلس حينما يرضى، ويفتر ثغره عن ابتسامة رائعة الجمال تطبع شيخوخته وتعامله الودي مع الآخرين. وكثيرا ما يستغرقه التفكير العميق المجد، يبدو ذلك على وجهه السمح، وهو يضع عينيه بين يديه، ولا ينظر إلى أمام، فيم كان يفكر ؟ أغلب الظن أن مسيرة حياته منذ شبابه كانت شريطا حافلا بالأحداث المثيرة أحيانا، والفاجعة في كثير من الأحيان. شريط لم تمحه الذاكرة لأنه عايش سنواته الحافلة دون أن تنفصل حلقة منه عن الأخرى. ما ظنك برجل بلغ قمة المجد العسكري والسياسي ثم ينهار هذا المجد بين يديه بسبب حقير : الخيانة...؟ كان الزعيم يفكر دائما في المستقبل، وأكثر ما كان يؤرقه في هذا المستقبل الجانب المظلم منه. عايش أحداثا خطيرة في الوطن العربي والإسلامي، فشهد إغتصاب الصهيونية أرض فلسطين المقدسة، وتابع المعركة السياسية في مصر على واجهتين. الواجهة الأولى هي النضال السياسي بمصر وبقية البلاد العربية للتحرر من بقايا الاحتلال وإجلاء القوات الأجنبية. وأكد له الواقع أن الفشل كان يصاحب هذا النضال السياسي، فازداد إيمانا بأن السبيل الوحيد، للتحرير هي العمل العسكري، وهو ما لم تكن أي دولة عربية لتقدم عليه. ومن هذا المنطلق، كان يقينه يقوى بأن المغرب لا يمكنه التحرر إلا بالعمل العسكري. وكان العمل السياسي يغيظه لأنه سبيل غير موصل. وقد تعرف على تجربة من العمل العسكري في معركة فلسطين 1948 وشاهد نتيجة عمل غير معد له، وكانت الهزيمة التي لا شك أنها أحيت في نفسه ذكرى مقيتة أليمة.

الواجهة الثانية هي التفسخ الذي كانت عليه أنظمة الحكم في البلاد العربية، كما تعرف عليها بعد إقامته في القاهرة، وهو ما سبب هزيمة الجيوش

12 - المثال من العمل الوطني السياسي.

العربية في مواجهة إسرائيل حينما احتلت فلسطين. كل ذلك جعل خيبة أمله تعظم في مستقبل بلاد تسير على منهج سياسي لا يرضيه. ولعله كان يرى أن المغرب سيسير على نفس الاتجاه نحو المستقبل المظلم.

لعل هذه الهموم، مجتمعة، هي التي جعلته يصمم على ألا يعود إلى المغرب بعد الاستقلال. وقد إجتمع مع المغفور له محمد الخامس عندما زار القاهرة سنة 1959. كان اللقاء وديا، ربما لم تثر فيه، حسب ما أعلم، قضية عودته إلى المغرب فترك محمد الخامس له الاختيار والقرار، فهي بلاده وزعيم في مقامه في غير حاجة إلى ترغيبه في العودة إلى بلاده ولكنه كان مسكونا بالماضي حينما حاربه الجيش الفرنسي باسم السلطان، وحينما تنكر لثورته كثير من أعيان المخزن. لم يكن يتحدث في هذا الموضوع، ولكنه لم يكن يغادر ذاكرته. كما كان مسكونا بواقع يؤمن به، وهو أن إتفاقية الاستقلال التي وقعت مع المغرب لم تضمن إستقلالا حقيقيا. ثم هو لم يشارك - ولو بالرأي - حينما تكون جيش التحرير المغربي والجزائري. وكانت القاهرة مقر إتخاذ القرار في تكوينهما وانطلاقهما.

تمكن هذا الرأي من الزعيم، ولذلك رفض العودة للمغرب ليقضي آخر حياته في البلاد التي حارب من أجلها وهي ناقصة الاستقلال. لعل أخاه محمد وأكثر أبنائه لم يشاركوه نفس الرأي، فغادروا مصر إلى المغرب حيث توفي بعضهم كمواطنين في بلادهم. زرت أخاه المجاهد محمد في المغرب أثناء عودته. وقد بدا لي، رغم تكتمه هو الآخر، أن شخصيته تختلف عن شخصية أخيه. كان محمد واقعيا. عمله الدبلوماسي أثناء حرب الريف أكسبته شخصية أكثر واقعية. كان يقدر الاستقلال الذي حصلت عليه بلاده. ويفهم مضمون العمل لبناء الاستقلال. كان ودودا مقدر للآخرين. عاد إلى المغرب في أواخر حياته. مات في الرباط ودفن في مسقط رأسه «أجدير».

ويبدو لي أن عاملا نفسيا داخليا كان له أثره في قرار بن عبد الكريم هو أن المغرب الذي سيعود إليه - بعد الاستقلال - ليس هو المغرب، كما كان يريده وهو يناضل من أجله، كان يفكر في مغرب آخر تحرره وتصنعه ثورة الريف. وليس المغرب الذي حررته وصنعته السياسة، رغم المقاومة وجيش التحرير. كانت

له فكرة عن بناء آخر تشير إليه التنظيمات والمؤسسات التي وضعها أثناء حرب الريف قبل الاستقلال بثلاثين سنة، ولو أن القيادة لم تمارس فيها إلا الجانب العسكري التحريري.

لجأ محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى إنشاء ما سمي بجمهورية الريف، يوم 20 يناير 1923، ومكنها من كل مقومات الدولة المستقلة وهي العلم، العملة، العاصمة (أجدير)، محاكم ومؤسسات تشريعية تضم ثمانين عضوا تجتمع شهريا. وكلف حكومة[13] بتسيير البلاد. ويقول بعض المحللين أن بن عبد الكريم لجأ إلى صيغة الجمهورية لاستمالة عطف كتلة اليسار التي بدأت تبرز في فرنسا والتي سيرت الحكم ابتداء من سنة 1924.

ويذكر التاريخ أن أخاه محمد كان يفاوض الدول الأجنبية للاعتراف بالدولة، ولكنه لم يحظ باهتمام كبير من المسؤولين في الدول التي زارها. ذلك أن السياسة الفرنسية، المتحالفة مع اسبانيا، كانت متحكمة في السياسة الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، التي إعتبرت فيها فرنسا هي الدولة المنتصرة بين الحلفاء على ألمانيا، ولذلك كانت لها دالة على الدول الأوروبية.

عمّرت الجمهورية 39 شهرا، وتوقفت عمليا يوم 27 مايو 1926، تاريخ إستسلام ابن عبد الكريم للتكتل العسكري الفرنسي الاسباني الذي جمّع 325.000 محارب ضد الثورة الريفية تحت قيادة المريشال بيتان[14] ومساعدة 60 جنرالا والتي إستعملت، حسب شهادات موثوق بها، أسلحة كيميائية. بينما كان بن عبد الكريم يتوفر على 75.000 جندي من بينهم 20.000 مسلح.

---

13 - كانت مؤلفة من ستة وزارات هي الحربية وقد تولاها أخوه محمد بن عبد الكريم الخطابي (المنفي معه). المالية وقد تولاها عمه عبد السلام الخطابي، الخارجية وقد تولاها صهره بوجيبار، الداخلية وقد عهد بها إلى القايد ليازيد بلحاج حمو، العدل وقد تولاها الفقيه محمد بنعلي الوزاكيلي، والتعليم وقد عهد بها إلى الزرهوني.

14 - Philippe Pétain حضر إلى المغرب بغرض سحق ثورة الريف بعدما عجز ليوطي عن ذلك. وقد كان سببا في تقديم ليوطي لاستقالته والرجوع نهائيا إلى فرنسا. بيتان كان بطل الحرب العالمية الأولى وأحرز نصره في معركة Verdun المشهورة. تولى في سنة 1940 رئاسة الدولة الفرنسية وتعاون مع هتلر تحت نظام فيشي. حكم عليه في سنة 1945 بالإعدام، ولم ينفذ فيه الحكم نظرا لكبر سنه (90 سنة). توفي في سنة 1951 في محل اعتقاله.

من إجتماعاتي المحدودة في الزمن مع الزعيم المجاهد، ومن قراءاتي الكثيرة عن الحرب الريفية رسخ في فكري سؤال قد يكون نظريا أكثر منه واقعيا، فقد كان الزعيم بن عبد الكريم لا يفصح كثيرا عن أفكاره، ولو أشار إلى بعضها إشارة غامضة. السؤال هو : هل كان بن عبد الكريم يحارب من أجل الريف، أم يحارب من أجل المغرب ؟ فقد دخل في معركة مع فرنسا حقق في أولها انتصارات حملته إلى تازة ووزان وطرق أبواب فاس. السؤال يمكن أن يطرح بالنسبة لمجاهدين آخرين في الأطلس : موحى وحمو الزياني، أو عسو أو باسلام - مثلا - هل كانوا يحاربون من أجل الأطلس والقبائل الأطلسية أم من أجل المغرب ؟ رغم أنه - فيما يبدو - كان أكثر منهم ثقافة، سياسية على الأخص. ويعرف بلادا أخرى - إسبانيا مثلا - كيف كانت تعيش في دولة موحدة، وليس في دولة إقليمية. أعتقد أن بن عبد الكريم أعلن الجمهورية لإبطال الحجة الفرنسية بأنه يحارب السلطان. ورغم أنه لم يكن على اتفاق كامل مع نظام الحكم في المغرب[15] فإنه لم يكن يتنكر للوحدة المغربية بدعوى عدم اعترافه بالاحتلال الفرنسي للجنوب ولا بالاحتلال الاسباني للشمال بدليل ترأسه للجنة تحرير المغرب العربي بعد تحرره.

رغم تردد كلمة الريف وكلمة الجبل - مثلا - كثيرا على ألسنة هؤلاء المجاهدين أثناء الجهاد وبعده، في إعتقادي أنهم كانوا يناضلون من أجل المغرب، الريف والأطلس والقبيلة كانت في زمانهم موطن البداية، والمغرب هو الهدف. ولا أدل على ذلك من تجاوز حرب الريف حدود الريف إلى وزان ونواحي فاس. ولكن لم ينطلق غربا في حربه نحو تطوان مثلا ؟ أعتقد أن مآسي المجاهدين لتحرير سبتة في كثير من أحقاب التاريخ، ومأساة إحتلال تطوان بسبب العمل الجهادي لتحرير سبتة، أظن - إذا كان التاريخ يخضع للافتراض - أن هذه المآسي هي التي صرفته عن الاتجاه في حربه غربا نحو تطوان وسبتة، واتجه شرقا نحو إقليم مليلية ولو لم يحتلها.

15 - كانت فرنسا تحارب بن عبد الكريم باسم السلطان.

أؤكد أن بن عبد الكريم كان يتحدث دائما عن المغرب، ولو جاء ذكر الريف على لسانه في مناسبات عدة، فإنما يقصد المغرب.

ومن لقاءاتي المحدودة معه في الزمن أيضا أن شخصية بن عبد الكريم في السنوات التي قضاها في القاهرة بعد تحرره، كانت شخصية الأسد الجريح، لم تفارق مشاعره الأليمة من أجل الأمل الذي لم يتحقق مع أن النصر كان بين يديه عدة مرات. غير أنه قضى في الأسر والمنفى إحدى وعشرين سنة، ثم ها هو ذا شبه أسير في القاهرة لا يستطيع أن يعيد التاريخ، ولا أن يمحو الماضي الذي يعتقد أنه لم يكن مسؤولا عن كونه كان سيئا أو رديئا. ولا أن يصنع مستقبلا أكثر أخلاقا على نحو ما كان يفكر.....

رغم أن التاريخ أساء إلى رجل كبير، كان يمكنه أن يصنع التاريخ، فقد أدى رسالة كاملة لبلاده وللعالم المناضل في سبيل الحرية، وما كان لهذه الرسالة أن تكون أكثر كمالا في الظروف الاستعمارية العالمية والظروف التاريخية المعقدة التي عالج فيها تحرير المغرب بالطريقة التي سلكها وبالأسلوب البطولي الذي قاد به معركة التحرير ضد دولتين من أكبر الدول الاستعمارية الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى. وأكمل رسالته في آخر حياته، وقد تحرر قهرا من الأسر والمنفى، فحقق بذلك نصرا على السلطة التي كانت تأسره، ونصرا على أن يظل أسيرا مبعدا عن بلاده حتى النهاية. انتقم لحريته من آسريه رغم ما كانوا يتمتعون به من سلطة وقوة ونفوذ دولي.

عايشت ثلاثة من الزعماء في مصر

في القاهرة عايشت ثلاثة من الزعماء السياسيين : اثنان من المغرب والثالث من تونس. وإذا كنت قد كتبت عدة أبحاث ومقالات عنهم[1] فإن معايشتي لهم في القاهرة كان يطبعها نوع من الخصوصية والعمل الحميمي المشترك.

- 1 -

علال الفاسي[2] : فوجئت بوجوده في «مكتب المغرب العربي» دون سابق توقع. حضرت إلى المكتب في وقتي المحدود صباح يوم من ربيع 1947 فابتسم في وجهي الرجل الطيب التونسي الهادي السعيدي قائلا : «الأستاذ الفاسي هنا وأنت تأتي متأخرا ؟»

لم تثر كلماته في نفسي كبير تساؤل، فقد كان من أعضاء المكتب محمد الفاسي، زميل وصديق لا يثير حضوره إلى المكتب قبلي كبير إهتمام.

فوجئت عند دخول القاعة الكبرى من المكتب بوجود علال الفاسي. لم تغيره كثيرا السنوات العشر من فراقنا[3]؛ لقاء علال الفاسي كان من الآمال الكبرى في حياتي. ذلك أن سنوات القمع والمنفى القاسي الذي اختاره له الجنرال نوكيس كان مما يجعل لقاءه مرة أخرى شبه مستحيل.

1 - ما كتبته في كتاب «الماهدون الخالدون» و«ملامح من شخصية علال الفاسي» كنموذج فقط.

2 - ولد بمدينة فاس سنة 1910م وتوفي يوم 13 مايو 1974 بمدينة بوخاريست (عاصمة رومانيا)، وعمره 64 سنة.

3 - قضى تسعة سنوات منها في المنفى.

بدا سعيدا لوجوده في القاهرة. وحينما يكون علال مرتاحا لحدث أو عمل أو خبر تتجلى السعادة كاملة في وجهه الجميل.

ازدادت ثقة علال الفاسي في نفسه وفي تحقيق استقلال المغرب. أصبح يفكر واقعيا، ويبحث عن السبل التي توصل كأقرب طريق للاستقلال، وتجديد الكفاح الذي قد يصل إلى العمل المسلح. آمن بأن الجامعة العربية والدول المنضوية في رحابها يمكن أن تمهد السبيل لتحرير شعوب المغرب العربي. أكبر المجهود الذي قام به تلاميذه في العمل الوطني حينما كوّنوا «رابطة الدفاع عن مراكش»، ثم حينما اتفقوا مع المناضلين التونسيين والجزائريين على تكوين «مكتب المغرب العربي»، كان من المؤمنين منذ بداية نشاطه الوطني بأن العمل المشترك مع الوطنيين التونسيين والجزائريين سيساهم في تحرير المغرب العربي جميعه. وكان، والحركة الوطنية في بدايتها، يربط الصلة مع المناضلين الجزائريين، وخاصة قادة جمعية العلماء. وحينما وفد على مصر ومع وجود الجامعة العربية وفي إطار المكتب، أصبح أكثر إيمانا بأن العمل المشترك سيكون أكثر جدوى لحصول هذه البلدان جميعها على إستقلالها. وسيؤثر على عمله المشترك مع «جبهة التحرير الجزائرية» في إقامته الثانية في مصر أوائل الخمسينات، ومساهمته في العمل الذي قامت به جبهة التحرير، وكان هو الذي أعلن بلاغ الجبهة الأول صباح فاتح نوفمبر 1954، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وجود علال الفاسي في مصر جعلنا، نحن الاستقلاليين الذين أنشأنا «رابطة الدفاع عن مراكش» ثم «مكتب المغرب العربي»، أكثر إتصالا بواقع المغرب السياسي وبتنظيم حزب الاستقلال الذي خرج من معطف الحزب الوطني. وكان من أعماله الأولى معنا أن عرّفنا على التنظيم السري للحزب : «الطائفة» التي كانت تضم نخبة من الاستقلاليين الذين يطلعون ويعملون على تنمية العمل الاستقلالي السري. كان طبعا ما يزال عملا سلميا. ومن العمل السري المهم العلاقة المتينة التي كانت بين حزب الاستقلال والسلطان محمد بن يوسف، والتي كان من تبعيتها تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال. وقد أصبحنا أعضاء في مجموعة «الطائفة» السرية.

أصبحت صلتنا بالحزب والعمل بتناسق معه أكثر توثقا، فقد كان على صلة دائمة بالمراسلة مع الحزب في الرباط وفاس.

وجود علال الفاسي في مصر منح مصداقية كبرى لعمل المكتب سواء بالاتصالات المتوالية مع الدوائر السياسية المصرية والعربية التي كانت تزور القاهرة[4]، أو بالندوات الصحفية التي عقدها في المكتب والأحاديث الصحفية التي كان يخص بها بعض الصحفيين المصريين والعرب. وقد كانت مناسبة له ليقرأ كثيرا من الكتب ذات البعد السياسي والاجتماعي التي كانت تصدر في مصر والبلاد العربية. وفي القاهرة ألّف كتابه القيم «الحركات الاستقلالية في المغرب العربي».

أصبح تفكيرعلال الفاسي السياسي في القاهرة أكثر واقعية. كان يبتعد عن التنظيرات غير المجدية، وفي مراسلاته المتواصلة كان يوجه الحزب إلى كثير من الأعمال التي كان يرى ضرورة القيام بها. وكانت ثقته في الحزب كاملة، ورغم أنه كان، قبل النفي، رئيسا «لكتلة العمل الوطني» التي أخذت لها اسم «الحزب الوطني»، فإن حزب الاستقلال، الذي ورث الحزب الوطني الممنوع، إعتمد في تنظيمه نظام الأمانة العامة بدلا من الرئاسة، وبذلك تحول لقب علال الفاسي إلى «زعيم الحزب» بدلا من الرئيس[5]. ولكن هذا التغيير لم يترك أثرا في نفسية علال الفاسي، إذ تعامل مع الواقع بروح سمحة لثقته في الحزب ومناضليه من زملائه. وسيعدل هذا التنظيم في المؤتمر الخامس للحزب سنة 1960 فتعود له صفة الرئاسة، وممارسة القيادة كاملة بعد الانقسام الذي حدث في الحزب، وتكوين «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» من بعض أعضاء الحزب، وبعض أعضاء «الاتحاد المغربي للشغل».

وبصفة علال الفاسي زعيم الحزب حافظ على التوجه المباشر للحزب وعلى مكانة الزعامة التي كان يتمتع بها، وهو رئيس الكتلة والحزب الوطني. وبصفته زعيم الحزب اختار الإقامة في طنجة، بعد عودته من القاهرة في

4 - التي أصبحت عاصمة عربية في الفضاء الدولي.

5 - اتخذ هذا التنظيم يوم 10 دجنبر 1943 وعلال الفاسي منفي في الغابون.

ديسمبر 1948 ومنها كان علال يوجه الحزب، ويحضر اجتماعات «اللجنة التنفيذية» كل أسبوع في الرباط، كما كان يحضر اجتماعات «اللجنة السياسية» الموسعة ؛ وتخلى بذلك عن التسيير العملي اليومي للحزب وفروعه.

كان علال الفاسي أستاذا لي علميا وسياسيا قبل رحيلي إلى مصر ونفيه إلى الكابون في أكتوبر 1937 وقد احتفظ بهذه الصفة بالنسبة لي أثناء إقامته في مصر. كنت أحترم أستاذيته وأستفيد منه بقدر ما كان يحترم طلبته والعاملين معه كزملاء في الحقل السياسي، فكان يحيطنا بتقديره الكبير. ولذلك صرنا نعمل معه في مصر كما كنا نعمل معه في المغرب قبل النفي في انسجام كامل.

كانت له طاقة كبيرة في العمل، قليلا ما كان يشغل نفسه بغير التفكير والإنتاج، نعمل معا طيلة اليوم حتى إذا فارقناه مساء خلا إلى قراءاته وكتاباته، فيفاجئنا في صباح اليوم التالي بفصل من فصول كتاب يؤلفه أو بحث يكتبه عن قضية من قضايا المغرب، ورسالة أو مجموعة رسائل يكتبها للحزب في المغرب أو إلى بعض القيادات العربية التي تعرف عليها في القاهرة.

قلما كان يأخذ وقتا للاستجمام أو يرتاد قاعة مسرح أو سينما. القاهرة كانت تضج بالنشاط الفني، ربما لأنه لم يكن يرتاح للحوار باللهجة العامية. صحبته مرة لمسرح نجيب الريحاني، وقد كانت القاعة تضج بانفجارات ضاحكة، ولكنه كان الوحيد في القاعة، ربما، الذي لا يثيره الحوار، لأن لهجة الريحاني ولغته المفرطة في الدارجة العامية لم تكن تروقه، ومع ذلك أعجب بقدرة الفنانين على استخراج الضحك من أعماق المحزونين، وقدرتهم خاصة على الأداء المسرحي. فمسرح الريحاني كان يعتمد على الحوار والحركة والأداء. وصحبته مرة والحبيب بورقيبة إلى حفلة غنائية لأم كلثوم فأعجبا أشد إعجاب بالصوت والأداء الفني وسمو شخصية المغنية الكبيرة. وكانا أشد إعجابا بالأغنيات الفصيحة اللغة.

أعتقد أن المدة التي قضاها علال في القاهرة[6] وسعت آفاق تفكيره سواء في الاستفادة من إيجابيات البلاد أو من سلبياتها، وقد شارك في تحرير الزعيم

6 - أبريل 1947 - ديسمبر 1948.

محمد بن عبد الكريم الخطابي. وكونت القيادات المغاربية «هيئة لتحرير المغرب العربي» برئاسة الزعيم الخطابي. ولم يكن لها كبير عمل في المجتمع العربي، مع إن اسمها كان رمزا لاستمرار الكفاح الذي دشنه الخطابي قبل ذلك.

- 2 -

عبد الخالق الطريس[7] : كنت وأنا في المغرب على صلة قوية بعبد الخالق الطريس - فكريا وسياسيا - قابلته مرة في إحدى زياراتي القليلة لتطوان، ولكني كنت أشعر بأني أعرفه جيدا. كنت أسمع عنه الكثير، وأقرأ كل ما تمكنت من قراءته مما أنتج في السياسة والأدب السياسي، خاصة في مجلة «السلام» التي كان يصدرها محمد داود وصحيفة «الحياة» التي كان يصدرها الطريس نفسه. كنت أقدر نضاله وأعجب بإنتاجه وأفكاره. وحينما أنشئ «المعهد الحر» في تطوان، وكان من أساتذته في أواسط الثلاثينات، فكرت في الهجرة إلى تطوان لإكمال دراستي في المعهد.

هرعنا لاستقبال الطريس حينما قدم إلى القاهرة أوائل سنة 1947، وحينما كنت أعجب بالمناضلين السياسيين لم أكن أعرف حدا لإعجابي. أذكر مرة أني شاهدت من بعيد في أحد شوارع فاس القديمة محمد داود، ولم أكن أعرفه شخصيا، ولكني إعتمدت على صورته التي نشرت في إحدى الصحف والمجلات، وأسرعت في الطريق التي مر منها، عساي أحظى برؤيته عن قرب، وأقابله غير أن الحظ لم يحالفني، فلم أعثر عليه، ربما كان قد مر بزقاق من أحياء فاس المنعرجة، أسفت على ذلك.

حينما قدم الطريس إلى القاهرة، كان أغلب العاملين في الحقل السياسي من المنطقة الجنوبية للمغرب، ولذلك لم يكن يعرف منا - أعضاء المكتب - إلا ابن عبود والفاسي (وهما إبنا تطوان)، ومع ذلك سرعان ما إندمج في وسطنا وأصبحنا مجموعة واحدة منسجمة. كان منفتح القلب سريع الإتصال

7 - ولد يوم 26 ماي 1910 بمدينة تطوان، وتوفي يوم 26 ماي 1970 بمدينة طنجة، وعمره 60 سنة.

بالآخر، قلبه مطبوع بالحب والود والبساطة، حتى إنك تصبح صديقه من أول يوم تتعرف عليه.

عرضت نفسي - تلقائيا - أن أكون مساعده في الأيام الأولى لحلوله بالقاهرة، فلازمته في الفندق والشارع و«مكتب المغرب العربي». كنت أعرف أنه في حاجة إلى هذه المساعدة إلى أن يندمج في الوسط والحقل الثقافي والسياسي في مصر. لم تكن القاهرة غريبة عنه، قضى فيها بعض مراحله الدراسية قبل سنوات طويلة من عودته إليها، ولذلك كان سهلا عليه أن يندمج.

كان عمله السياسي يعتمد على الاتصالات الشخصية، وقد ربط إتصالات كثيرة مع المجتمع السياسي المصري والعربي عموما.

الطريس، كما بدا لي في مصر، رجل سياسي معاصر في طريقة تفكيره في العمل السياسي. وبعقلية مرنة يعطي لنفسه حقها من الحرية. يتشبث بالمغرب ويناضل من أجل المقاومة. وقد بذل جهودا قوية في المقاومة وجيش التحرير عند الأزمة المغربية الكبرى. كان رجل المهمات وهو يمثل الدولة في الشمال عقب الإستقلال، وأشرف على الاندماج الإداري للشمال بالجنوب بكفاءة وسيكون أول سفير للمغرب في مدريد لتصفية المشاكل العالقة بعد الإستقلال والوحدة، وسفيرا متميزا للمغرب في القاهرة. وبصفاته المتميزة وإنفتاح قلبه، كان الطريس السفير الوحيد الذي ربط علاقات جيدة مع الرئيس جمال عبد الناصر. كانت له صلات ود شخصية، إستطاع بها وبكفاءته ومرونة خطابه أن يخدم العلاقات المغربية المصرية في زمن المد القومي والمواقف المتطرفة لمصر مع كثير من الدول العربية.

هذا الامتداد في الممارسة السياسية هو الذي تبدى لي من معاشرتي لعبد الخالق الطريس في الشهور التي قضاها بمصر من سنة 47-48.

لم يكن الطريس يهتم بالجزئيات في العمل السياسي بمقدار ما كان يهتم بالكليات والقضايا الأساس. وكان يهمه كثيرا التفكير الوحدوي والاستقلالي، ولهذا يسعى في كل نشاط سياسي متمثلا هذين المبدأين. ولم يكن مطلقا يعمل

أو يرغب في العمل كممثل أو زعيم لمنطقة الشمال. هو في صميمه وحدوي، وسيتجلى هذا في عمله المتواصل. أذكر عنه تحركه عند زيارة محمد بن يوسف لطنجة سنة 1947، فاختار أعظم هدية قدمها للسلطان، حفنة من تراب منطقة الشمال كرمز للوحدة.

أعتقد أن الطريس بزعامته السياسية، ووطنية خليفة السلطان على الشمال مولاي الحسن بن المهدي ممثل السلطة الشرعية، لعبا دورا أساسيا عند الأزمة التي إبتدعها الفرنسيون ضد العرش والسيادة المغربية. كان من الممكن - أقول من الممكن - أن تكون من إفرازات الأزمة فصل الشمال عن الجنوب بشكل من أشكال الانفصال. كان الاستعمار يلعب ألاعيب خطيرة. وكان من الممكن جدا أن تفرز ألاعيبه تفكيرا خطيرا كهذا، وقد فكر فريق من الفرنسيين الذين كانوا ضد عودة محمد بن يوسف إلى عرشه وبعد تأكدهم من أن ابن عرفة لم يعد له حظوظ للاستمرار في اللعبة. فكروا في الرجل الثالث واتجه نظر بعضهم إلى مولاي الحسن بن المهدي الخليفة في تطوان. ولكن تيار الحركة الوطنية أجهض الفكرة. وما كان مولاي الحسن يتقبل أن يكون ابن عرفة آخر. ومن حسن حظ المغرب أن ازدادت العلاقات بالوحدة والسلطة الشرعية الموحدة متانة أثناء هذه الأزمة التي قام فيها علال الفاسي بدور طلائعي وقوي مع السلطات الإسبانية لصالح المغرب، وتسهيلا لمهمة المقاومة وجيش التحرير.

أذكر من أمثلة وحدوية الطريس أنه عرض بعد الاستقلال مباشرة توحيد حزب الإصلاح الذي كان يتزعمه مع حزب الاستقلال. فاستدعى اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال إلى اجتماع عاجل على الحدود المصطنعة. وعرض المشروع باسم اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح. وبذلك توحد الحزبان وأصبح عملهما مشتركا. وبذلك تنازل - وهو زعيم منطقة الشمال - إلى عضو في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال وعاد بالحركة الوطنية إلى وحدتها.

كان الطريس في القاهرة هو نفسه في المغرب، متفتحا مبسوط اليد بالخير، حلو الحديث، جذابا بابتسامته العذبة وضحكته المدوية، جهوري الصوت، بليغ التعبير إذا خطب في منتدى من المنتديات أو تحدث إلى مجموعة

من الصحفيين، بالغ النكتة، التي قد يحلي بها ظاهر حديثه إذا تحدث في السياسة أو في قضايا الاستعمار.

ازددت حبا وتقديرا لهذا الرجل، وأنا أتعرف إليه بصداقة حميمية، كنا نجده يتقدمنا في رفع أي حاجز يمكن أن يفرزه مركزه كزعيم لحزب سياسي له مكانته في شمال المغرب.

- 3 -

الحبيب بورقيبة[8] : عرفته من نضاله وجرأته وشعبيته في تونس، كنت أتابع نشاطه عن طريق الصحف والأخبار المتواترة التي تصلنا إلى المغرب عن الرجل الذي وصل إلى مركز الزعامة السياسية وتفوقه في تخطي كل الصعاب، إبتداء من مؤتمر قصر هلال في بداية الثلاثينات وقد إستطاع فيه وصحبه أن يحول «الحزب الحر الدستوري» إلى حزب جديد يقوده الشباب، ولو خاض ضد شيوخه معارك سياسية ضارية. ثم إستطاع بقوة شخصيته وإصراره أن يطفئ شمعة عبد العزيز الثعالبي حينما عاد إلى تونس في منتصف الثلاثينات من هجرة طويلة في سبيل تونس. عاد كزعيم بدون منازع، ولم يكد يحتفل به الشعب «وقت الضيافة» وبورقيبة في مقدمة المحتفلين حتى اختطف بورقيبة الزعامة المنتظرة من يده ليبقى هو زعيم تونس الأوحد، كما خطط لذلك لنفسه.

حينما إلتقيت ببورقيبة في باريس على مأدبة غذاء دعانا إليها أحمد بلافريج في أكتوبر1937، بدا لي رجل تخطيط سياسي. لم يتسع لي الوقت لاكتشاف كل مواهبه، ولكني أدركت أنه يستعمل كل قدراته في الحديث والإشارة والتعبير الذاتي على تبليغ رسالته، أعجبت برجل تمكن خلف ابتسامته المعبرة أن يعبر عن الشخصية القوية الصلبة الصارمة في إتخاذ القرار.

إلتقينا بورقيبة في القاهرة بعد الرحلة المضنية، التي إعتبرت فرارا من تونس إلى مصر، وترصدت الإدارة الفرنسية أن تتهمه بالتعاون مع المحور وقت إحتلال إيطاليا لتونس. كانت رحلته هذه أحد أحاديثه الأسطورية التي كان

8 - ولد يوم 3 غشت 1903 بمدينة المنستير، وتوفي بنفس المدينة في 6 أبريل 2000، وعمره 97 سنة.

يحكيها - في الأيام والأسابيع الأولى - من قدومه إلى مصر. حكاياته النضالية لا تنتهي، قد تكون إحدى مميزات شخصيته. فالحديث عن الذات كان من مميزات شخصيته النضالية لدى رجل تونس الكبير.

أذكر حدثا طريفا، كان الحديث عن الذات فيه منقذنا مما كنا نتوقعه من غضبته الكبرى. ذلك أننا استدعيناه لعشاء أخوي في منزلنا، الذي استمر مأوانا حتى كنا طلابا بوسائلنا المتواضعة. وعهدنا إلى الشغالة بإعداد العشاء وشراء لوازمه في وقت محدد. حضر بورقيبة قبل الساعة المحددة. وعرفنا أن الجوع قد أخذ طريقه إلى معدته، فقد كان يحرص على أن يتناول طعامه في وقت محدد. بحثنا عن الشغالة فلم نجد لها أثرا، لا عشاء في المنزل ولا إعداد للوازمه. وكان أن اهتدينا إلى نبش إحدى مواقفه النضالية. إنطلق يتحدث حديث المدقق المسهب في كثير من التفاصيل عن معتقلاته العديدة، ومنها معتقل برج البوف. كانت أحاديثه ممتعة ومفيدة، يصطنع لها أسلوبه المسرحي في الأداء، وبلاغته في التعبير يعبر بصوته ويديه وحركات وجهه مما كان يضفي على حديثه كامل الروعة والشوق إلى المزيد. ومن مغامرة لأخرى، كانت أثناءها المكلفة بالطبخ قد حضرت وأعدت العشاء، وكان على أحدنا أن يصطنع حيلة لإيقاف الحديث حتى إكمال حلقاته على المائدة.

أحاديث بورقيبة صورة واضحة عن نضالاته المتوالية المتلاحقة. وهي أسلوب للاتصال والحوار تؤكد شعبيته التي مكنته من الزعامة أكثر من أي أسلوب آخر. أذكر أننا زرنا تونس زيارة رسمية في بداية استقلال البلدين. كنت بصحبة وفد وزاري مغربي في مقدمتهم وزير خارجية المغرب أحمد بلافريج، واستدعانا بورقيبة لزيارة المنزل القديم الذي كان يسكنه في المدينة القديمة بموناستير. انتقل بالحديث عن المنزل الذي إعتنى به بعد حكمه عناية بسيطة، وعن غرفه الصغيرة المتواضعة وباحاته. وعرفت إحدى السيدات من جارات المنزل أن بورقيبة يزور المنزل مع ضيوفه فأطلت من السطح ونادت : «آسي لحبيب... آسي لحبيب... أنا فلانة».

رفع رأسه وقد عرفها من صوتها فأخذ يحدثها بحميمية سعيدة ويسألها عن حالها وحال أبنائها.

- «يعايشك آسي لحبيب».

- «يعايشك ياميمونة»، لعله إسمها.

وعاد إلينا يواصل حديثه بالتعريف بميمونة وعائلتها. ولعل أحد أبنائها أو إحدى حفيداتها كانت من بين آلاف المتسلقات أعلى الجدران في موناستير، وهم وهن يودعن جثمانه بالدموع والتهليل عندما صاحبناه إلى مثواه الأخير يوم 6 أبريل من سنة 2000 وعمره يقارب 97 سنة.

لم تتخل عن بورقيبة شعبيته وهو في القاهرة يحاول أن ينير الرأي العام العربي بأنه زعيم كبير. انفجرت احدى إطارات سيارته وسط شارع من أهم شوارع العاصمة وأحفلها بالحركة النشيطة، فأوقف السيارة ونزع سترته ورفع أكمام قميصه، واشتغل كعامل «ميكانيكي» يغير الإطار المثقوب بإطار النجدة. صادفه الدكتور الحبيب ثامر، وكان يمر بالصدفة في طريقه إلى المكتب، وحينما نبهه إلى أن أي عامل يمكن أن يقوم بهذه المهمة، عاتبه في شبه غضب : «وأنا...؟ ألست أعرف كيف أنجد نفسي في حادث عادي من حوادث السيارة».

وعرفت عن شعبية بورقيبة أنه في عز نضاله وصراعه مع القدماء من الحزب الدستوري القديم، كان يصدر صحيفة «العمل» بالفرنسية، وتحولت بعد ذلك إلى العربية، وكان يقف بنفسه على طباعتها، ثم يملأ سيارته بأحزمتها، وينتقل بها في شوارع تونس العاصمة، المدينة القديمة والجديدة، ليوصلها بنفسه إلى الباعة.

من معاشرتي لبورقيبة أدركت بعمق أسلوبه في التفكير السياسي، يعرف عمق ما يريده من الاستعمار الفرنسي بتونس، ولكنه لا يحاول أن يصدم الفرنسيين بالكلمات الضاربة مثلا : الاستقلال أو الجلاء... يقولها دون أن ينطق بها، يؤمن بأسلوب «خذ وطالب»... متأكدا من أنه هو الذي سيأخذ وهو من سيطالب...

تتكرر العملية إلى أن يأخذ بورقيبة الاستقلال الذاتي، ثم الاستقلال، ثم الجمهورية، بدلا من نظام «الباي». فالاستقلال الذاتي وتقديس الذات كانا متلازمين - ربما - في فكر بورقيبة. كان يقدر نفسه ويؤمن بزعامته وبشخصيته التي لا يعلى عليها. ومع ذلك كان يضع ثقته في أصدقائه المخلصين في الحزب، والذين يتأكد من إخلاصهم له، عرفت أنه لم يكن له شبيه في صلابته وتعصبه لرأيه. كان الدكتور الحبيب ثامر، وهو يعرف منزلته عند بورقيبة، الوحيد الذي يقف بجواره إلى أن يلين جانبه سواء في المواقف السياسية أو في القضايا الحياتية العادية، ولكنه لم يتهاون حينما يعرف أن أحدا يحاول أن يستولي على زعامته أو جزء منها.

كان بورقيبة يتخذ القرار الحاسم بسرعة وبصرامة... كانت تصله رسائل من بعض أعضاء الحزب، ويتتبع نشاطهم باهتمام، حتى إذا أخذت بعض هذه الرسائل تنذره بأن صالح بن يوسف الأمين العام للحزب يستولي على مقاليد الحزب، ويتصرف كرئيس. كنت بجانبه وهو يقرأ رسالة لم يطلعني عليها، فلاحظت تغيرا واضحا في ملامح وجهه، اختفت الابتسامة والسماح والبشر. أخذه هم كبير، وضع الرسالة على المكتب، والتفت إلي ودمدم : «يا عبد الكريم، سأعود إلى تونس وفي أقرب وقت».

فوجئت بكلماته الصادمة : «كيف...؟ آسي لحبيب، ماذا حدث ؟»

- «لا، لن أترك أحدا يأخذ مني الحزب، ابن يوسف كان موضع ثقتي، أصبح يسعى للاستيلاء على مكاني في الحزب. لا... لن أتركه يفعل ذلك».

- «آسي لحبيب، إنك تعرف أن الإدارة الفرنسية لك بالمرصاد، وستعتقلك فور وصولك إلى تونس».

- «لتفعل ما تشاء، فأنا حر».

وفي الحال، طلب بورقيبة مستشار السفارة الفرنسية «سوليي»[9]، وكان خبيرا في شؤون المغرب العربي، يتقن العربية والأمازيغية، رحب بزيارة بورقيبة للسفارة، وأسرع في تحضير جواز سفره[10]. أسبوع أو أسبوعان، وكان بورقيبة في تونس ليبدأ مسيرته الفاصلة داخليا مع صالح بن يوسف، وخارجيا مع الإدارة الفرنسية التي لم تبخل عليه بالسجن والنفي حتى عاد إلى تونس من منفاه عودة مظفرة، وهو يركب حصانا وسط الجماهير الغفيرة من الشعب التونسي ليقبل مخطط بيير مانديس فرانس[11] في الاستقلال الذاتي. أخذه ثم بدأ يطالب بالاستقلال التام على غرار ما سارت عليه القضية المغربية، وكان ما أراد في مارس 1956 في عهد حكومة إدكارفور.

ودعيت في سنة 2003 إلى تونس للحديث في ذكرى ميلاده المائة، وقد احتفلت بها الحكومة التونسية. وقد أسفت لاعتذاري بوعكة صحية. فما كنت لأتخلف عن المشاركة في تمجيده، ولو بعد مئة عام من ميلاده.

*

* *

ثلاثة من زعماء المغرب العربي عايشتهم في القاهرة «بمكتب المغرب العربي»، كنت أقدرهم لدرجة الحب، وأعترف بفضلهم في مسيرة الكفاح الوطني وأستفيد من تجاربهم وأُكَبِّرُ فيهم تضحياتهم، وأتعامل معهم كزميل وصديق. ما أدري ما إذا كان جيلنا متخلفا حينما يعترف ويقدر صنيع جيل قبله يعاصره في القضايا الوطنية. جيل آخر جاء بعد ذلك لا يعترف ولا يقدر. وينتهز كل فرصة لمحاولة هدم ماضي شخصيات حافل بالعطاء الوطني.

القضية أخلاقية وفكرية في آن واحد، وليس حنينا لماض ولّى، ولكن مواصلة لمسيرة كانت محطتها الأخيرة استقلال المغرب واسترجاع حريته.

9 - Soulier

10 - لم يكن بورقيبة يملكه من قبل، وقد جاء إلى مصر دون جواز.

11 - Pierre Mendès France

أؤكد أن تعاملي مع شخصيات مغاربية قدمت نماذج منها كان تلقائيا - معذرة للكلمة - أعني أني كنت أزن أعمالهم بعمق، وأقدر الجانب الإيجابي فيه، وكانت لي مواقف غير معلنة عما أحسبه جانبا سلبيا منه، ولم يكن السلبي يطغى على الإيجابي، فإني لا أبحث عن مبرر للسلبيات، وأبحث بحثا عميقا عما يؤكد الإيجابيات.

أومن بأن الممارسة السياسية لا يمكن أن تنطلق من الفراغ، ولا من مجرد عقيدة وعمل فحسب. النموذج أساسي في الممارسة لأنه يمنحك قوة أكثر على الاستمرار، وأعمق لبداية مسيرة أو مرحلة منها حتى تستمر، ولعلها تجنبك أخطاء الآخرين وعثرات العمل السياسي.

النموذج كان له أثر في مسيرتي السياسية، وحينما أستعرض شريطها الآن، أجدها حافلة بنماذج لم تكن جميعها لامعة، ولكنها جميعها كانت حافلة بالدروس، استفدت من بعضها وتجنبت عثرات أخرى.

الهجرة إلى المغرب

- 1 -

وهل يهاجر مواطن إلى وطنه ؟ إذا كنت أجيب بالإيجاب فلأنني، بالفعل، هاجرت من مصر إلى المغرب في ديسمبر 1948. كان مقدرا لهذه الهجرة أن تتم في مايو 1940، ولكنها تأجلت ثمان سنوات وتزيد لأسباب خارجة عن إرادتي. رحل والدي رحمه الله ، فوجئت بالخبر المحزن المؤلم وفجعت برحيله في رابع أبريل 1940. قررت، بعد أن هز كياني الخبر الضارب، أن أعود إلى المغرب، لعائلتي ووالدتي التي كانت في حاجة إلى وجودي بجانبها، وقد ترملت من حيث لا تحتسب.

كانت باخرة تقطع البحر الأبيض المتوسط من بورسعيد إلى مرسيليا تنتظر على الرصيف الذين يخشون أن تقطع الحرب سبلهم إلى الحياة. كان كثير منهم مشتاقين للعودة لأوطانهم، وكنت أنا من بينهم. وحينما ركبت الباخرة وقد حسبت أني إقتربت من الهدف أعلن «موسوليني»، المأسوف على دكتاتوريته، الحرب على فرنسا بعد أن إنهزمت أمام الجيوش النازية الألمانية واستسلمت لهتلر. كان الخبر من أخبار الحرب المفاجئة، حينما علم ربان الباخرة - وهي تستعد للإقلاع بإعلان الحرب - ألغى الرحلة وأعلن في مكبر الصوت أن على الركاب أن يغادروا الباخرة، فقد قرر عدم الإبحار تحسبا من الغرق في البحر الذي كان آمنا أو شبه آمن حتى تلك الساعة.

غادرت الباخرة مع المغادرين، وغرقت في حزن كبير، ومع ذلك عملت في الحقل الدراسي والسياسي ثمان سنوات أخرى ليكتمل بذلك عدد سنوات الهجرة إلى مصر إحدى عشرة سنة وثلاثة أشهر.

من الصعب على من عاش هذه المدة بكل أبعادها في مدينة القاهرة أن يرحل عنها ولو لوطنه، إلا إذا كان يعتزم فعلا الهجرة. ولذلك كانت العودة. فمن المؤكد أنها كانت تحديا لمصر. ومن المعروف عنها في تاريخها أنها تهضم بود كل الوافدين عليها، وإن دخلوها غزوا. فكان الوافدون يتحولون مصريين بلهجتهم وعاداتهم وتقاليدهم. كثير من الوافدين تزوجوا مصريات حتى تكتمل ظروف الاحتواء.

حينما فكرت في الهجرة إلى المغرب كنت أتحدى كل هذه الظروف. طلبت من السفارة الفرنسية - كان القدر ما يزال يضعها على كرسي المسؤولية عن المغاربة - جواز سفر، فقد سحب مكتب فرنسا الحرة بعد أن أوقفت حكومة مصر علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة فيشي، منا جواز سفرنا المغربي الذي لم يعد معترفا به، وقد انتهت مدة صلاحيته لتمنحنا ورقة تعريف لا تصلح للسفر خارج مصر. حينما طلبت جواز السفر، أخبرتني السفارة أني ممنوع من العودة إلى المغرب.

- ومن أصدر قرار المنع ؟

- الجنرال جوان. عندنا قرار من الإقامة العامة بأنك «غير مرغوب فيه بالمغرب»[1].

1 - تأكد الوثيقة التالية اهتمام الإقامة العامة بالطلبة. فقد بعث لوسيان سان، المقيم العام بالمغرب إلى المندوب السامي لفرنسا بسوريا ولبنان ببرقية بتاريخ 30 نونبر 1930 نصها كالتالي : «يطيب لي أن أحيطكم علما أن الأخوين عبد الكريم وسعيد حجي قد غادرا سلا يوم 3 نونبر 1930 في اتجاه بيروت عبر طنجة - مرسيليا والإسكندرية. ويحمل هذان الشابان جوازات سفر فرنسية تحت رقمي 3937 و 3938 صدرا بتاريخ 27 أكتوبر 1930. وقد أكدا التحاقهما ببيروت لمواصلة دراستهما بالجامعة الإسلامية. ورغم أن هذين الشابين قاما بأعمال شغب بعد صدور ظهير 16 مايو 1930 المتعلق بتنظيم العدل في المناطق البربرية، فلم أر مانعا للحيلولة دون تنفيذ رغبتهما. وقد أكد الشبان إلتزامهما الكامل في المجال الدراسي، وعدم الانخراط في أية منظمة ذات صبغة سياسية والإمتناع الكلي عن نشر أي مقال، كيفما كان نوعه، في الجرائد الصادرة باللغة العربية. وفي حالة عدم وفاء الشابين السالفي الذكر بهذا الاتجاه وبالتزامهما، أرجو إحاطتي في الحال علما بذلك».

من موقع الحدث كان لابد أن أطلب جواز سفر لزيارة فرنسا. ركبت الطائرة صحبة علال الفاسي وعبد الكريم بن ثابت، وقد قررا أيضا العودة إلى المغرب عن طريق مدريد ومن تم إلى طنجة التي لم تكن سلطة جوان تمتد إليها. حللت بها على الرحب والسعة. غير أن الانتقال منها إلى «الداخلية»[2]، ربما كان أصعب من الانتقال من القاهرة إلى طنجة. فقد كنت في حاجة إلى أن أجتاز على الأقل ثلاثة حواجز حدودية. هكذا كان المغرب. حاجز من طنجة إلى منطقة الشمال التي يحكمها الإسبان. ثم حاجز حدودي ثاني قبل أن تدخل «الداخلية» وهنا توقعت استعمال سلطة الجنرال وقراره بعدم الرغبة في وجودي بالمغرب. فقررت الرحلة بالطائرة من طنجة إلى الدار البيضاء، ومنها بالقطار إلى فاس.

الفتوى جاءت من أحمد بلافريج، فقد جاء إلى طنجة مع محمد اليزيدي ومحمد غازي عضوي اللجنة التنفيذية للحزب لزيارة علال الفاسي. وفي هذه الرحلة تقرر في إجتماع رباعي بأن يظل علال الفاسي في طنجة تحسبا من أن تمتد إليه سلطة الجنرال جوان ؟

سأفارق علال الفاسي مرة أخرى ولا أراه وأعمل معه إلا بعد الاستقلال، باستثناء سفر عاجل إلى طنجة مع بعض الأصدقاء كان من جملة أهدافه زيارته. وباستثناء مراسلاتنا الأسبوعية وهو يكتب مقالاته في «رسالة المغرب»، من هذه الأبحاث، ألف كتابه الرائد «النقد الذاتي».

نزلنا من الطائرة - وكان يصحبنا عمي الحسن غلاب - في مطار الدار البيضاء. اجتاز الركاب بسرعة مركز الشرطة ومراقبة جوازات السفر (لنتذكر أن الطائرة قادمة من طنجة المغربية)، بقينا نحن الثلاثة ننتظر. ومع الانتظار كان الوسواس ينبعث من قرار الجنرال جوان. مر وقت غير قصير نودي على عبد الكريم بن ثابت والحسن غلاب لمركز الشرطة في المطار. بقيت في غرفة المطار أنتظر مدة غير قصيرة قبل أن يخرجا، وعلى وجههما علامة إستغراب وإنهاك. كانا أمام مساءلة وتحقيق بوليسي، والمحقق

2 - كلمة يطلقوها أهل الشمال على بقية أنحاء المغرب.

البوليسي الذي يجهل كل شيء عن المهمة التي يقوم بها يكون عادة سخيفا، يقوم بعمل مزعج. ويخترع كل ما يمكنه إختراعه لملء فراغ ملف بين يديه. من بين مظاهر السخافة أنه حقق مع عمي، وهو يظن أنه يحقق معي لاتفاق الاسم العائلي. فداني الخطأ من تحقيق غير مأمون العاقبة.

يبدو أن قرار المقيم العام لم يكن من الصرامة بحيث يؤدي إلى الطرد من المغرب أو إعتقالي، ولعله لم يعمم تعاليمه على جميع الحدود والمطارات[3] وسيكون لي معه حساب نصفيه في حينه.

استقبلنا، عبد الكريم بن ثابت وأنا، في فاس والرباط استقبالا حافلا زارني عدد كبير من الأصدقاء و مثقفين وعلماء ومناضلين استقلاليين، فقد كنا من أوائل الذين عادوا من مصر بعد غيبة طويلة قضيناها في الدراسة والعمل السياسي. كانت هذه الزيارات المهمة مثيرة لاستغرابي، حتى إكتشفت تلقائيا أنها شبه مظاهرة سياسية للرد على قرار المقيم العام، وللتحسب ضد تصرف عدائي من إدارة الحماية.

- 2 -

كيف أبدأ العمل في بلاد بدت لي غريبة، كما لعلي بدوت لها غريبا. ما من شك في أن الغربة الطويلة وتبعات الحرب جعل كلينا غريبا عن صاحبه. كنت في حاجة إلى أن ألتمس طريقي التي يكتنفها الضباب نحو المستقبل، والبلاد، والناس، والممارسة الاجتماعية مع الآخرين. اللهجة التي أصبحت أتحدث بها لهجة مصرية خالصة، حتى إن الذين تعرفت عليهم في بعض المؤتمرات خارج مصر كانوا يلقبونني بالمصري. أتحدث مع الآخرين حتى أفراد عائلتي فلا يكادون يفهمونني. أبذل كل ما في وسعي لأتخلص من اللهجة التي تعودت عليها ومن البيئة التي عشت فيها. ألاحظ الابتسامة على شفاه البعض ومحاولة للتقرب من لهجتي عند البعض، جهدي في التقرب من اللهجة المغربية بدأ يعطي ثماره. ولكني كنت أقرب إلى أجنبي يتحدث لهجة مغربية مكسرة. اللهجة المصرية لم تكن مألوفة كما ألفها المغاربة بعد انتشار الأفلام السينمائية والفضائية المصرية.

3 - كما يحدث الآن بالرسائل الإعلامية الحديثة.

ومع ذلك كنت سعيدا بمقدار ما كانوا سعداء. لم أكن أتصور أن الغيبة تثير مثل هذا الشوق.

المنزل الذي كنت أحسبه كبيرا كبيرا بدا لي صغيرا صغيرا، الحواري والشوارع والساحات بدت لي أضيق مما كانت عليه، حاولت أن أجرب الذاكرة، خرجت من المنزل وحدي أتلمس الطريق نحو الشوارع والمعالم التي عشت بقربها طفلا وفتى، أصبت الطريق وأخطأت، ولكني وصلت.

في بعض الشوارع كنت أعرف دكاكين تجار وصناع وخضارين وبقالين وإسكافيين. كنت كما يقول المثل الفاسي «كالعربي في الشماعين». بعض الدكاكين لم تتغير تجارتها وتجارها وصناعتها وصناعها. بدا لي بعضهم كممثل في شريط سينمائي طويل، ظهر الممثل في بداية الشريط شابا، وتجلت الشيخوخة والشيب يطغي على ملامح وجهه في آخر الشريط... تراني أعيش آخر الشريط؟

قد يكون... إفتقدت شبابا ورجالا وشابات ونساء من أفراد العائلة. سألت، : كنت أجاب بدمعة أو شهقة أو كلمة حسرة أو حديث مطول عن الفراق الأبدي مع والدي الذي رحل في عز رجولته، وعن أختي الشابة التي اختطفها «التيفوس» ضمن من إختطف، عندما حل المرض بفاس زائرا ثقيلا ومعه الموت الجماعي.

كانت ذاكرتي تتحرك في كل لحظة لتسترجع الماضي، بدا لي قديما، مثل ما بدا لوالدتي وإخواني، وكل أفراد عائلتي وأساتذتي وأصدقائي. إسترجعت ذكرى أهل الكهف الذين ناموا ثلاثمائة عام وازدادوا تسعا. إستيقظوا فوجدوا عالما آخر غير الذي ودعوه وهم يدخلون الكهف.

كنت سعيدا بالعودة رغم الفارق الهائل بين الحياة في القاهرة والحياة في فاس.

صممت على أن أنسجم مع أهلي وذوي؛ فالهجرة إلى المغرب لها ثمنها ومتاعبها وأهمها أني افتقدت الحرية التي كنت أتمتع بها : حرية القراءة والتفكير والعمل السياسي... هاجرت إلى بلاد السدود والقيود والحرية المصادرة. فتحت صحيفة «العلم» فوجدت نصف أعمدتها مجللة بالبياض، وكلمة حذفتها الرقابة.

شيء لم أعرفه في مصر حتى في عز الحرب، ورومل على أبواب الإسكندرية. كان الرقيب هناك يشعر بالخجل فيطلب من المحرر أن يزيح مقالا أو كلمة من مقال. الرقيب هنا يشعر بالاعتزاز بالسلطة فيترك مكان المقال والخبر والكلمة والصورة أبيض، إصرارا منه على إذلال القارئ حتى لا يقرأ إلا البياض. عقلية سأتعامل معها سنوات طوالا، لا حرب فيها ولا تهديدا بالحرب وقد عدت إلى القفص. إخترت... وعلي أن أتحمل تبعات اختياري.

بدا لي أن مدينة فاس - التي أحببتها من صميم قلبي - تخلت عن دورها الريادي، وهجرها كثير من أبنائها نحو العمل الاقتصادي أو السياسي في الدار البيضاء والرباط، ومع ذلك ماتزال تنبض بالحياة والحيوية والأمل. كما بدا لي أن صعوبات كثيرة تكتنف الحياة والعمل فيها. هل أواجه هجرة ثانية إلى مدينة أخرى غير فاس ؟

حاصرني السؤال، والجزء الأكبر من عائلتي القريبة - والدتي وإخوتي - إنتقلوا إلى الدار البيضاء، وقيادة الحزب تدعوني إلى زيارة الرباط حيث بدأت أقترب من العمل السياسي. وفي الرباط، بدأت أعرف التفكير الجماعي في القضايا السياسية، وفي الناس والعمل.

إقترح علي عمر بن عبد الجليل، من قيادة الحزب، أن أعمل مديرا لمدرسة إبتدائية أنشأها الوطنيون في الدار البيضاء، من جملة ما أنشأوا لمواجهة النقص الخطير في التعليم الرسمي لأبناء المغاربة. وما كدت أزور والدتي وإخوتي في المدينة الكبيرة، حتى وجدتني مديرا في مدرسة تعج بمئات التلاميذ وعشرات المعلمين. أقف على باب مكتبي ساعة تجمع التلاميذ في استراحة بين فصلي الدراسة لأجد هؤلاء الأطفال في عمر الزهور يلعبون ويتسابقون في براءة الملائكة... مع هؤلاء سأعيش بقية عمري، سعيد أن أشرف على تعليمهم، محظوظون أن وجدوا مقعدا في مدرسة تخرج بهم من ظلمات الأمية والتشرد والبطالة. جاءني «الحارس العام» ليخبرني أن أحد المدرسين لم يحضر، إعتذر بأن مانعا مشروعا جعله يتغيب عن العمل في يومه ذاك؛ لم أفكر طويلا : «سأحل محله حتى لا يضيع التلاميذ أو يخرجوا إلى الشارع في وقت تعليمهم».

رأيت علامة الاستغراب بادية على وجهه، فما ألف أن يحل المدير محل مدرس في تعليم التلاميذ الصغار.

دخلت الفصل فاستقبلني التلاميذ بهدوء وهيبة وإستغراب. كنت قد جربت التعليم في مدرسة ثانوية بالقاهرة سنتين دراسيتين، كانت الفصول فيها قليلة العدد، والتلاميذ في سن الفتوة، والدروس أرفع مستوى. وشعرت وأنا أعمل نائب مدرس متغيب بسعادة من المؤسف أنها لن تطول. وكانت سعادتي أكثر أن التلاميذ كانوا في مستوى جيد، لم أجد صعوبة في أن أبلغ الدرس والتحكم في نظام الفصل. واستبشرت باهتمام التلاميذ. وبدأ أسبوع التجربة الأول ينصرم ثم علمت أن أحمد بلافريج الأمين العام للحزب ارتأى أن أعمل في الرباط مع الحزب وفي مؤسساته الإعلامية. وكان له الرأي المنتصر.

- 3 -

ودعت المدرسة آسفا، فرغم أني لم أعمل فيها غير أسبوع، تخلله يوم مرضي، فقد شعرت بأني إرتبطت بهذه الزهرة المتفتحة من التلاميذ الصغار برباط ودي كأني كنت مديرا في المدرسة بضعة أعوام. غادرت عملي مكرها لا راضيا.

وجدتني في الرباط أمارس عملا غير التعليم. كان الباب المفتوح أمامي هو العمل بحرية في جريدة «العلم» وكان الباب الثاني هو رئاسة تحرير المجلة الثقافية الشهرية التي يصدرها الحزب تحت عنوان «رسالة المغرب». إقترحت على الأمين العام أن أحول المجلة الشهرية إلى مجلة أسبوعية ثقافية تصدر يوم عطلة «العلم» الأسبوعية.

العمل الصحفي السياسي والثقافي كان أكبر مُنَايَ. إعتبرت أني وجدت طريقي الذي يمكن أن أؤدي فيه بعض واجبي. كنت في مصر أجرب الكتابة الصحفية والأدبية، كتبت في مجلة «الرسالة» وفي «الأهرام» و «البلاغ» و«الفتح» وبعض الصحف الأسبوعية واليومية الأخرى، وكتبت في صحف تونسية وجزائرية يوم لم يكن في المغرب من الصحف إلا جريدة «السعادة» لسان الإقامة العامة،

وكتبت في «مجلة المغرب» الشهرية الثقافية... وكتبت في أسبوعية «الأطلس» ويومية «المغرب».

مما سبق، بدأت عملي الصحفي - أو هو استئناف - في غير صعوبة، ولكن في جدية متناهية حتى إني أصبحت آخر من يغادر الإدارة، لأقضي بقية وقتي باستثناء حصة النوم في تحضير الجديد «للرسالة» و«العلم». أياما وأسابيع كنت أجدني وحدي في إدارة غادرها مديرها وكل محرريها. فقد كان يستشيرني المشرف على توضيب الصحيفة والذي ينتظر الرقيب إلى أن يفرغ من سهراته في آخر الليل ليعربد بقلمه الأحمر في «العلم» كما يشاء، فيترك أحيانا نصف صفحتها الأولى بيضاء. قد يحذف العنوان والمقالة والخبر والصورة والإسم واللقب، قبل أن يسمح بالطبع. وقد حدث مرة مع «رسالة المغرب» الأسبوعية أن عربد في قصيدة للشاعر عبد الكريم بن ثابت فحذف الأشطار الأولى من القصيدة .. - موزونة مقفاة - وترك الأشطار الثانية. ومن المؤكد أنه لم يقرأ ما حذف وما ترك، وإنما هي صنعة الرقابة.

مع اللجنة التنفيذية

- 1 -

صاحب مهنتي في «العلم» و«رسالة المغرب» عملي في الحزب، ملحقا باللجنة التنفيذية، وعضوا في المجلس الأعلى، وكان يجتمع كل ثلاثة أشهر. لم تنتخب اللجنة في مؤتمر عام، فقد كانت الإدارة الفرنسية لا تعترف بالحزب، وبالتالي لا تسمح بعقد مؤتمراته. ولذلك كانت مؤسساته الرئيسية مختارة من أعضاء الطائفة - وكنت منهم - وتختارهم من الموقعين على عريضة الاستقلال وكان للنخبة أن تختار مساعدين يتدربون على التفكير السياسي، وينفذون بعض قرارات اللجنة، ويؤطرون بعض الاجتماعات السياسية والاجتماعية، ويستعينون بما تناوله النخبة والمجلس الأعلى فيما يكتبون ويحررون من وسائل الإعلام التي يوجهها الحزب.

المساعدون الذين إختيروا في نفس المرحلة للجنة التنفيذية هم المهدي بن بركة وكان في مقدمة العاملين النشيطين في اللجنة، ثم اختير في وقت واحد عبد الرحيم بوعبيد، وقد عاد من دراسته وعمله السياسي في باريس في نفس الأسبوع الذي عدت فيه من مصر، وقاسم الزهيري وقد إلتحق بالعمل في نفس الوقت الذي التحقت بالصحيفة بعد أن عمل في التعليم بمدرسة حرة كان قد أنشأها الحزب في مدينة الجديدة وعبد الكريم غلاب.

يجتمع أعضاء اللجنة التنفيذية أسبوعيا، وكلما إقتضى العمل الذي يدعو إلى اتخاذ قرار.

لم يكن عمل اللجنة التنفيذية تكتنفه صعوبة ما، فقد كانوا على إتفاق كامل في القيم الثابتة للحزب، وفي المعارضة الكاملة لكل الممارسات التي تقوم بها الإقامة العامة، ثم في تنمية نشاط فروع الحزب وخلاياه.

أعتقد أن العمل كان ميسرا، بمقدار ما كان عسير المسؤولية. المعارضة واضحة المعالم. ومن المؤكد أنها أشد يسرا من ممارسة الحكم. ولكنها كانت محفوفة بالمخاطر، فأي قرار قد يؤدي إلى المحكمة والسجن، أو للمقصلة والقانون هو العمل في ظل اتفاقية الحماية وأوامر المقيم العسكري الجنرال جوان. فلا مفهوم للمغرب إلا أنه بلاد تحت الحماية.

كان الاجتماع يبدأ عادة بعرض واف يقدمه عبد الرحيم بوعبيد عن أهم ما تعرضت له الصحف الفرنسية في ظرف أسبوع، وخاصة ما يتعلق بالمغرب والمغرب العربي والمستعمرات الفرنسية في إفريقيا وآسيا. ويتطرق بعد ذلك إلى الاتجاهات السياسية للحكومة الفرنسية، وأهم ما يعرض له البرلمان الفرنسي من قضايا السياسة الداخلية التي تؤثر على سير الحكومة أو تعرضها لهزات سياسية كثيرا ما كانت تنتهي بها إلى السقوط لأسباب داخلية أو خارجية، أو بسبب صراعات حزبية. وكانت هذه الظاهرة تميز السياسة الفرنسية بعدم الاستقرار. كانت اللجنة التنفيذية تستنير بهذا العرض الصحفي خاصة في تعاملها مع الإقامة العامة، وفي التعرف على مدى تأثر هذه الأخيرة بالإستقرار أو الاهتزاز الحكومي. ثم كانت اللجنة تعرض بالدراسة لممارسات الإقامة العامة في سياستها المغربية، فتبحث في وسائل معارضة هذه السياسة استنادا إلى رفض نظام الحماية إنطلاقا من المطالبة بالإستقلال. وفي بعض الاجتماعات كانت اللجنة تعرض لما يقدمه مستشار الإقامة العامة للسلطان من قضايا ومشاريع وظهائر وقرارات المقيم، عندما يستقبله أسبوعيا، وتتخذ اللجنة من هذه القرارات والظهائر موقفها إذا كانت مهمة، أولها انعكاس سياسي أو إجتماعي أو إقتصادي.

كان تفكير اللجنة في العمل السياسي غنيا بالموضوعات الأساسية الهادئة، كلما كان الجو السياسي للإقامة العامة هادئا، والصاخبة كلما بدا الجو السياسي

صاخبا. وقد كان نسبيا هادئا في سنة 1949 وبداية سنة 1950 خلال عهد جوان أي بعد أن التحقت باللجنة التنفيذية كما أشرت.

وكانت اللجنة تخصص وقتا مهما لعمل الحزب في فروعه وخلاياه. وكان المهدي بن بركة مكلفا بالاتصال بالفروع، واستقبال مبعوثيها، وتبليغ التعليمات لكاتب الفرع، وحل المشاكل والقضايا التي كانت الفروع تعرضها على المركز وتأخذ الحلول فيها، والتعليمات التي تقرر اللجنة في شأنها. كما كان المهدي مكلفا بجمع مؤسسات الحزب كمجلس المفتشين، يحضره في بداية الإجتماع الأمين العام وبعض أعضاء اللجنة، وكنت أحضره باستمرار، وهم المشرفون على المناطق والجماعات. كان مجلسا مهما يقدم فيه المفتشون سياسة وممارسات سلطات الحماية في الأقاليم، وقضايا الحزب ومشاكله، ومنها المضايقات التي يلقاها الحزب من السلطات المحلية. وكانت الفروع والمفتشيات تعيش في محنة مع الإدارات المحلية. وتشتد المحنة كلما إشتد التوتر بين الإقامة العامة والسلطان أو بينها وبين الحزب. وفي عهدي الماريشال جوان والجنرال كيوم، كثيرا ما كانت تشتد ويحمى وطيسها لتكون الفروع والمفتشيات أول من يصّلى بنار الإقامة.

كان المهدي بن بركة يشرف على اجتماعات المفتشين، وبعمله الموسع هذا كان المشرف الأول على كل مؤسسات الحزب الرئيسية. كان يبدي نشاطا متزايدا في التسيير مع الإلتزام المطلق بقرارات اللجنة التنفيذية. وفي إخلاص مطلق للحزب، وتواضع كامل وتقدير لكل أفراد القيادة. كان له رأي في تحليل القضايا التي تعرضها اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني، وكان يبدي الرأي في التنفيذ وكثيرا ما يؤخذ برأيه.

كانت اللجنة التنفيذية مكونة من :

الحاج أحمد بلافريج[1] : في مقدمتهم، ويحظى بالتقدير من كل الأعضاء، وينتظرون منه الرأي إذا غم عن الآخرين. كثيرا ما كان يستمع ولا يعارض إلا نادرا، غير أنه يحلل ويبحث عن الإحتمالات، ويدلي بالرأي وكثيرا ما يكون هو رأي بقية الأعضاء. وإذا ما أراد أحدهم أن يعترض، يجعل اعتراضه

1 - ازداد بمدينة الرباط في 1908 وتوفي بها يوم 14 أبريل سنة 1990، عن عمر يناهز 82 سنة.

في صيغة نكتة أو نادرة تصدر عن محمد غازي. لم يكن بلافريج متطرفا في إقتراح القرارات التي تفجر الموقف، غير أنه لم يكن ممن يتساهل في معارضة سياسة المقيم العام، خاصة حينما بدأ الأمر يتعلق بالسيادة المزدوجة، ولكنه يعرض أفكاره بأسلوب تنفيذ معتدل. فما أذكر أنه إقترح نشاطا يسرع بتفجير الموقف سياسيا أو أمنيا.

كان بلافريج يعرف جيدا المريشال جوان وسياسته العسكرية المتعصبة، فكان يتقي غضبه، كما عرف من قبل إريك لابون ولغته الناعمة، ويعرف كيف يقول له «لا...» دون أن يخشى غضبه. وبدا لي أن بلافريج كان على دراية جيدة بنفسية المسؤولين الفرنسيين، وعلى إطلاع بخصوصيات بعض السياسيين منهم، نتيجة دراسته وإقامته في باريس مدة طويلة. وكان يستفيد من هذه المعرفة في تفكيره السياسي، وفي تحليل العلاقات بين المغرب وفرنسا وفي تفكيره السياسي في الفترة التي نتحدث عنها. كان يقارب مواقف ومهام الحزب بما يمكن أن يكون متفقا مع توجهات السلطان وإعتدال سياسته في القضايا التي لا تمس بالأساسيات.

محمد اليزيدي[2] : نائب الأمين العام، مر بمراحل الاعتقالات والنفي والتعذيب، يحرص على اجتماعات اللجنة، ويستضيف إجتماعاتها غالبا في منزله. كنت أشعر بأنه سعيد بذلك. يستمع كثيرا وباهتمام، وقليلا ما يتكلم إلا حينما يلاحظ أن هناك حيادا عن قرار إتخذ، أو عن مبدإ صارم في الأساسيات والمبادئ، يحسب بقية الأعضاء ألف حساب لإقتراح لا يراه غير مستقيم، يفكر باستقامة كاملة، لا طعم للتلون السياسي في أفكاره وإقتراحاته. وحينما يتغلب السياسي على الوطني في إقتراح أو رأي يعارض بكلمات محدودة وتحليلية. ويرفض - معبرا عن رأيه بكلمة صارمة - قبل أن يتطور الأمر إلى غضب، لا يتردد في إقتراح مصيري وهو يدرك العاقبة. أذكر أن اليزيدي كان صاحب إقتراح الإضراب الوطني العام تضامنا مع تونس بعد إغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد في 5 ديسمبر 1952. ربما لم يكن متوقعا أن يحدث كل

2 - ولد بمدينة الرباط يوم 14 مايو 1902، وتوفي بمدينة الدار البيضاء في يوم 22 دجنبر 1990، عن عمر يناهز 88 سنة.

ما حدث، وأن يكون هذا الإضراب كذلك هو بداية النهاية للإحتلال الفرنسي للمغرب.

أذكر أن اليزيدي كان صاحب إقتراح الاحتجاج الشديد الصارم على الحوادث الدامية في تادلة سنة 1950، وكنت قد كتبت تحقيقا صحفيا عنها بعد زيارة المنطقة مع مدير «العلم» عبد الجليل القباج و حماد بوعياد[3]. التقرير الصحفي حذفته الرقابة فعوض باحتجاج صارم شديد اللهجة. وقبل أن يوقع اليزيدي برقية الاحتجاج في غيبة الأمين العام، افتدى عمر بن عبد الجليل محمد اليزيدي قائلا : «عاقبة هذه البرقية السجن، وأنت في ظروف عائلية صعبة[4] لا تسمح لك بأن تسجن الآن، سأوقع البرقية بدلا عنك وإذا تحقق ما أتوقع سأتحمل عنك المسؤولية».

وقد حدث ما توقع، فقد أعتقل عمر بن عبد الجليل بعد ما إستدعاه الجنرال بوايي دولاتور[5] – من أعمدة الإقامة – وحكم عليه بالسجن سنة عقابا على برقية الاحتجاج.

الحاج عمر بن عبد الجليل[6] : الحادثة السالفة الذكر تؤكد شخصية عمر بن عبد الجليل في اللجنة التنفيذية[7]. كان يفكر عمليا وبعقلية المهندس، جريئا في الجهر برأيه. ربما كان أكثر المتكلمين في المجموعة. تحليلاته السياسية عملية لأنه كان على صلة بالطبقة المتوسطة، ويحظى بينهم باحترام كبير وبين أعضاء اللجنة التنفيذية. لم يكن يفكر سياسيا إنطلاقا من بعد وقائي، لم يكن مغامرا، ولكنه حينما يتطلب الأمر المغامرة يكون في المقدمة. كان عمر بن عبد الجليل مسؤولا عن تمويل الحزب ويتحمل في هذه المهمة جهودا مضنية، ولكن الإستقلاليين الذين كانوا يتطوعون بأموالهم للحزب لم يكونوا يترددون أمامه، حتى إن أحد الاستقلاليين التجار أحمد بناني الطنجوي فتح مرة صندوق متجره

3 - مندوب عن «الرأي العام»، يومية حزب الشورى والاستقلال.
4 - مرض زوجته.
5 -
6 - ولد بمدينة فاس سنة 1907م، سنة وتوفي بمدينة الدار البضياء يوم 10 مايو 1982م، وعمره 75 سنة.
7 - الترتيب غير ذي دلالة.

أمام الحاج عمر، وهو يرجوه أن يأخذ للحزب كل ما يحتويه على أن يترك له ما يكفيه لطعام يومه.

ولم يكن الحاج عمر يهتم بتمويل الحزب بالمال فحسب، ولكن إهتمامه يمتد إلى بناء مدرسة ينجزها مناضل أو مجموعة مناضلين، وهكذا، عرفت الدار البيضاء تشييد عدد من المدارس الحرة التي كان يرعاها الحاج عمر، ويبحث لها من بين الوطنيين عمن يديرها ويسيرها في زمن قل فيه الأستاذ والمدير، ويضحي بذلك بوظيفة عمومية مجزية ليرعى مدرسة حرة أنشئت بتبرعات الوطنيين.

الحاج عمر كان يعول عائلته، وهو يعمل مهندسا فلاحيا في ضيعة زراعية يملكها هذا الفلاح أو ذاك.

محمد غازي[8] : حكيم اللجنة التنفيذية. حينما تراه جالسا في هدوء بجلبابه وعمامته الكبيرة تتأكد أنه يفكر في صمت. لا يتكلم كثيرا، ولكنه حينما يتكلم ينطق بالحكمة، هذه الحكمة التي قد تكون مفتاحا لفكرة أو عمل أو عقدة. وفي كثير من الأحيان يفسر عملا قامت به الإقامة العامة أو نظرية أعرب عنها المقيم العام. فهو من يعلم أسرار السياسة الفرنسية، كثيرا ما يصوغ إقتراحه أو فكرته في صيغة نكتة أو حكاية من حياة الناس أو أقوال الحكماء يسردها وهو يضحك، تأخذ منها اللجنة الجانب الإيجابي. لم تكن تستغني اللجنة عن أفكاره وحكمته، فهو يفكر في صميم المشكلة، ولو برد ساخر أو باستهزاء.

وهو الحكيم الذي يلجأ إليه المسؤولون الاقليميون في الحزب، فيبلغهم عمق قرارات الحزب بلغة الفقيه وحكمة السياسي وهو الذي بلغ قرار المقاومة الذي إتخذه الحزب لكل المقاومين، بلغة السر التي لا تجهر بالقول. والمخاطبون كانوا يفهمون عنه وينفذون. وكان الرجل الذي عرفته السجون كلما فتحت أبوابها للإستقلاليين. ولعله أول من أبعد، إلى المنفى، من عمله كمدير للمدرسة الناصرية بفاس.

8 - ولد بمدينة مكناس سنة 1901م، وتوفي يوم 26 مايو سنة 1972 بمدينة جدة، وعمره 71 سنة. وقد دفن بالبقيع بالمدينة المنورة.

زرت وإياه مرة الصدر الأعظم - محمد المقري - باستدعاء منه، باعتبارنا مدير ورئيس تحرير «رسالة المغرب». كان الأمر يتعلق باعتراض الحكومة على قضية نشرت في المجلة، وكنا نحن الاثنين جالسين على زربية بالقرب من الوزير، فكان محمد غازي يواجه الصدر الأعظم في صرامة وحدة، ويهزه بيديه في ركبتيه وهو يقول : «آ الفقيه - كان ينادي الصدر الأعظم بالفقيه - إذا كان المتكلم أحمق يكون المستمع عاقل...» ويقصد بالمتكلم الإقامة العامة.

عبد الكريم بن جلون[9] : كان المحامي الذي يتملكه القانون والمسطرة، يستمع كثيرا ويحلل إنطلاقا مما يبيحه القانون أو لا يبيحه، يأخذ باهتمام أعضاء اللجنة فيستمعون له بوعي. تفكيره السياسي محدود بجانبه القانوني، ولذلك فهو مستقيم أكثر مما تتطلبه المناورات السياسية التي تدار بها الأمور بالمغرب. ومن ثم فالحلول التي كان يقدمها بعيدة عن التحدي والمواجهة، بل قريبة أكثر مما يكون القرب من الاستقامة الفكرية، ولو أن الحزب لا يحاور مستقيمين فكريا، ينير الطريق ولا يسير فيها إلى النهاية.

امتاز في عمله السياسي بالتفكير الجدي، كما كان في عمله المهني والاستقامة الفكرية والمهنية. عمل وزيرا للعدل ثم التعليم بعد الاستقلال. بعد أن ترك العمل السياسي في سنوات 63 وما بعدها اختار الاعتزال السياسي والحكومي وسكن مدينة فاس وعاد إلى مهنته التي لا أظن أنه نجح فيها كما نجح كثير من المحامين. ظل على عمله حتى توفي قبل الاستقلال كان في مقدمة المحامين الذين يدافعون عن حرية الرأي وخاصة على حرية العلم كلما تقدمت للمحاكمة. وكان في مقدمة الذين نفوا إلى اغبالوتكردوس سنة 1952.

أبو بكر القادري[10] : يستمع كثيرا، ولا يتكلم إلا مقترحا أو معترضا. كثيرا ما يستند إلى معرفته بالمناضلين، وكان على صلة بكثير منهم مناضل حتى النخاع، سجن عدة مرات لعدة سنوات، ولعله أول من سجن من أجل قضية تعليمية في سلا. كان رأيه محترما في اللجنة التنفيذية، ويحترم آراء زملائه. ولم يكن يعارض قط في أي قرار مغامر. يتشبث إلى حد كبير بالمبادئ؛ كثيرا ما يغضب

9 - ولد بمدينة فاس سنة 1911، وتوفي ....

10 - ازداد بمدينة سلا سنة 1914 ، أطال الله عمره.

لبعض الآراء التي لا يراها في صالح الوطن أو الحزب، ولكنه لا يفجر غضبه إلا بابتسامة طيبة. عمله في التعليم، وقد أشرف على مدرسة حرة لعقود من السنين - علّمه الصبر، والأمل في المستقبل. كان يجلى بالأخص حينما تدرس اللجنة التنفيذية قضية اجتماعية أو تعليمية، أو قضية فرع من فروع الحزب، فرأيه هو الرأي قليل الكلام صائب الرؤية. تقديره لزملائه يقف به أحيانا دون المعارضة القوية. ولذلك كان يبدي رأيه حين يعارض في غير جلبة ولا توتر.

كثيرا ما ينطلق تفكيره من تجربته الطويلة في العمل السياسي بمدينة سلا. وفي القضايا الأساس يكون تفكيره جامعا بين مرونة بلافريج وصرامة اليزيدي، ولعله يكون أقرب إلى صرامة اليزيدي منه إلى مرونة بلافريج. فكره متفتح وربما كان - والفقيه غازي - يفكران جيدا في الوعي الديني عند المواطنين، وهما يمارسان العمل الوطني أكثر مما يمارسانه سياسيا، أحيانا يضعان الكوابح في انتهاج سياسة قد يكون لها رد فعل غير مقبول شعبيا. وكثيرا ما يرتفع صوته غاضبا من تصرف سيء مارسته السلطة المركزية أو المحلية.

اللجنة التنفيذية كانت تقدر فيه إستقامة الرأي وصدقية الكلمة، والصرامة المحتشمة.

لاحظت، وأنا أتابع كطالب في مدرسة سياسية، أن اللجنة تتكون من مجموعة متكاملة في التفكير والتنفيذ والممارسة السياسية مع إدارة الحماية من جهة، ومع المواطنين من جهة أخرى.

ولاحظت أن مواقف اللجنة من السلطان يطبعها الوفاء والإيمان بأن الملكية كما يمثلها محمد بن يوسف هي الضامن لوحدة البلاد وسلامتها، وهي صمام الأمان للقضاء على عهد الحماية وتحقيق الاستقلال والعلاقة بين الحزب والسلطان المتنامية هي القادرة على تعبئة الشعب للتضحية من أجل الإستقلال والوحدة، والحزب كان على استعداد للتضحية الكاملة من أجل السلطان. ولذلك كان يوعي الاستقلاليين المقاومين، بأن يدخروا كل طاقاتهم في المقاومة المسلحة

إلا إذا تجرأ الاستعمار على المساس بالعرش وكانت توجيهات السلطان ووصاياه أولوية الأولويات عند اللجنة التنفيذية.

ما لاحظت خلافا جوهريا بين أعضاء اللجنة حتى في القرارات المصيرية، قد يكون في بداية دراسة الموضوع إختلاف، ولكنه لا يصل إلى حد الخلاف، وأيٌّ الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية... وبالمناقشة المرنة التي كان يديرها بلافريج كانت اللجنة تصل إلى إتفاق جوهري ينتهي إلى التنفيذ ويتكفل به المهدي بن بركة، أو يبرمج فيما تكتبه صحيفة «العلم» أو النشرة السرية للحزب، ويتكفل بتنفيذه بلافريج الذي كان يزور الجريدة يوميا ليدلي بأفكار أو ينقل توجيهات اللجنة التنفيذية لمحرر الافتتاحية، أو ليملي حديث اليوم الذي كان ينوب عن الافتتاحية قبل أن تصبح تقليدا في «للعلم».

- 2 -

لم أكن عضوا سلبيا باللجنة التنفيذية للحزب، كنت أشارك في المناقشة إلا أن مشاركتي كانت على استحياء وكنت أوثق كل المناقشات وأتابع بدقة كل الآراء بالوعي والملاحظة. لم أكن عضوا كامل العضوية في اللجنة، ولكن كنت ملحقا كبقية الزملاء الذين أشرت إلى أسمائهم أدعى لكل الاجتماعات حتى الاجتماعات المصغرة التي لم يكن يدعي لها كل الأعضاء. وكان أحمد بلافريج يحرص على الدعوة. أدركت أنه يرغب في أن يقوي المؤسسة المركزية بالأطر الفاعلة أو التي يُنتظر لها أن تكون فاعلة. ثم إنه يرغب أن يتدرب المشرفون على صحف الحزب بفكرهم السياسي، يجدون أنفسهم في الصورة وهم يحررون أو يكتبون أو يوجهون الأخبار.

كنت «طالبا» متعلما وناقدا في نفس الوقت. كنت في كثير من الأحيان أخرج بانطباع إيجابي لأن أفكار الحزب وإتجاهاته السياسية تصل بالسرعة المطلوبة إلى فروع الحزب ومنظماته. وكانت النشرة هي السبيل الموصل التي لا تستطيع الرقابة أن تحذفها، كما تحذف المقالات والتعليقات والأخبار والصور من الصحف. والنشرة تكتب وتطبع بالوسائل البدائية بعد اجتماع اللجنة التنفيذية، عادة لا تقدم خلاصة إخبارية لمناقشات الاجتماع، ولكنها تعرض لفكرة سياسية

معتمدة على حدث سياسي، أنجزته الإقامة العامة أو إدارة من الإدارات المحلية، وعليه تبنى الفكرة الأساسية في النشرة. وما حدث قط أن السلطات الإدارية صادرتها، أو قدمت الحزب أو أي كاتب من كتاب الفروع إلى المحاكمة بسبب ما يكتب فيها. وما أشك في أن بعض أعدادها يقع في يد المخابرات الفرنسية، رغم الحذر الذي يحيط لطباعتها وتوزيعها على كل فروع الحزب دون إستثناء.

كنت أناوب قاسم الزهيري في كتابة النشرة، لتقرأ على اللجنة التنفيذية أو نخبة منها، وكثيرا ما كانت تناقش مناقشة دقيقة قبل أن ترفع إلى لجنة خاصة بطبعها سريا بالوسائل اليدوية البدائية، وهكذا تطبع بالآلاف، يحملها مبعوثون خاصون يفدون من كل الفروع، عادة تُقرأ بحرص ووعي شديد في إجتماعات الخلايا. كان «مسير» الخلية يقرأها ويشرح ما غمض على زملائه من مضامينها، وتناقش مناقشة دقيقة، وينفذ منها ما تتضمنه أحيانا من تعليمات. وتضم النشرة عادة هامشا لعرض طائفة من أخبار الحزب التي لم يكن الرقيب ليسمح بها.

النشرة كانت رسالة الحزب للمناضلين، وكان لها من التأثير القوي ما لم يكن للمقال أو التعليق ينشر في الصحيفة. الطابع السري وأسلوب التلقي يجعلها أكثر تأثيرا من المقالة التي تنشر على العموم. وعن طريق النشرة كان الرأي الاستقلالي موحدا ومعروفا بوعي عند جميع المناضلين.

كانت النشرة من وسائل النضال السري الذي يعتمده الحزب ضدا على قمع الحريات، وخاصة حرية القول والكتابة. وكانت الإدارات الفرنسية المركزية والمحلية تعرف أن النضال السري للحزب فعال لدرجة لا يمكن لوسائلها القمعية أن تواجهه.

كثيرا ما كنت أتضايق، حينما يكون علي أن أكتب النشرة، بالملاحظات التلقائية التي يضعها أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، التي كان عليها أن تقرأ النشرة قبل طبعها. بعض الملاحظات تبدو لي تافهة أو ناتجة عن الرغبة الشديدة في ألا تصدر في النشرة أية كلمة غير دقيقة أو غير واضحة، ولعل قاسم الزهري

كان يخرج بنفس الإنطباع حينما يقوم بكتابتها هو، فليس أَشَقَّ على الكاتب من أن يناقش ما يكتب مناقشة ذات خلفيات قد تكون وهمية.

عرضت على اللجنة أن تنشئ لفروع الحزب نشرة تناقش قضايا نظرية أساسية، وكان علي أن أقدم النموذج الأول فكتبت بحثا عن «مفهوم الأمة» في التاريخ والقانون. أتصور الآن أنه كان بحثا جيدا ومفيدا علميا وسياسيا، كاد الاستعمار أن ينكر على المغرب أن يكون أمة أو شعبا متكاملا، طبع البحث ووزع لتقرأه النخبة من المناضلين. وكان هذا البحث آخر عهدي بالمشروع.

من الانطباعات الإيجابية عن إجتماعات اللجنة التنفيذية أنها كانت تتابع الحياة السياسية جيدا، وخاصة سياسة الإقامة العامة وممارساتها على مستوى التشريع والتنظيم، والإدارة اليومية في الأقاليم. وكان للّجنة مصادر أخبارها، يوجد موظفون في دوائر وإدارات الإقامة العامة، أعضاء سريون في الحزب يمدونه بقرارات الإقامة وسير تفكيرها وعملها. بل كان بعض المساعدين من مستوى «الشواش» ينقل للحزب نسخا من الرسائل أو التقارير. الحزب كان متجذرا في الإدارة، وفي مختلف شرائح المجتمع. كان ذلك يساعد الحزب على إدراك نوايا السياسة الاستعمارية في المغرب، وكثيرا ما كانت اللجنة تبلغ ذلك للسلطان حتى يتوقع ما يعرضه عليه المستشار الفرنسي مما كان من المقرر أن يعرضه على السلطان من مراسيم وقرارات تتجاوز فيها إدارة الحماية حقها في استعمال السلطة، مما كان يمَكّن السلطان من معارضة ما لا يتفق مع السيادة المغربية. وهذه المعارضة ورفض التوقيع على بعض القرارات أو قبولها كانت سبب الأزمات الكبرى بين القصر والإقامة العامة.

ومن الانطباعات الإيجابية التي تركها في نفسي حضور إجتماعات اللجنة التنفيذية أن الحزب يضبط وجوده الراسخ في المغرب، فما من مدينة أو قرية إلا يوجد فيها فرع الحزب تجتمع خلاياه بإنتظام، ويتلقى التعليمات وينفذها بكامل الوعي بالمسؤولية، ولم يعرض على اللجنة أي إضطراب في سير أي فرع ولا أي نزاع أو تنافس غير مشروع. كان المناضلون يمارسون عملهم بانتظام ومسؤولية وإمتثال وتضحية. ولذلك كان الحزب ينجح في تنفيذ مقرراته، سواء تعلق الأمر بالنشاط الحزبي أو بمواجهة الإدارة في القضايا التي تتطلب المواجهة، حتى ولو

مر المغرب والحزب بأزمة من الأزمات السياسية، والتوقيت الذي أتحدث عنه يتعلق بعهدي الجنرال جوان وكيوم، وقد كان عهد الأزمات الكبرى في تاريخ المغرب تحت الحماية.

هذا التنظيم هو الذي كانت سلطات الحماية تجد صعوبة في القضاء على الحزب بسببه، ولذلك كانت أجهزة الإدارة تشغل بقص أجنحة الحزب في كل مدينة أو قرية، ولا توجد فترة من فترات عهد الأزمات إلا كانت الإدارات المحلية فيها تعتقل المسؤولين عن الفروع.

ولكن إجتماعاتي المتوالية مع اللجنة التنفيذية كانت تترك كذلك في نفسي بعض الانطباعات السلبية.

كنت لا أرتاح أحيانا لإجتماع يعقد على مستوى اللجنة التنفيذية، يبدأ وينتهي دون أن يبحث قضية مهمة وإنما هي دردشة قد لا تخلو من إستخبارات عادية، وتعليقات عارضة عن ممارسات الإدارة، وأحيانا عن أحداث داخلية أو دولية. وكان العرض الصحفي الذي يقدمه عبد الرحيم بوعبيد ليس دائما يفيد في وضع اللجنة في الفضاء السياسي الفرنسي على الأخص، إذ العرض كان يتناول الصحف الباريسية. ثم إن بلافريج أو اليزيدي اللذين يواظبان على قراءة الصحف الفرنسية كانا ينقذان الجلسة من الفراغ. وكان الفقيه غازي ينقد الجلسة أحيانا بكلمة أصبحت مأثورة عنه. وهي: «راحنا بدينا نعياو، لنعد إلى الموضوع الأساس».

ولم أكن مرتاحا لضيق أفق اللجنة التنفيذية فرغم «التطعيم» الذي أراده لها بلافريج بضم ثلاثة أو أربعة من الأعضاء وهم ابن بركة وبوعبيد والزهيري وغلاب كمساعدين أولا، ثم أصبحوا أعضاء كاملي العضوية فإني كنت آمل أن تضم اللجنة أعضاء آخرين، خاصة وأن القضية المغربية دخلت في دور الحسم، منذ ولاية جوان الإقامة العامة، وكان من الطبيعي أن تجدد اللجنة نفسها وترفع من عدد أعضائها. ولعل تخلف اللجنة عن تجديد نفسها يعود إلى ظروف القمع الذي كان يعيشه الحزب. حزب الاستقلال ككتلة العمل الوطني والحزب الوطني

قبله كان يمارس نشاطه ضدا على قانون المنع. كان غير مشروع في قرارات الإقامة العامة.

ثم إن المجلس الأعلى[11] لم يكن منتظما في اجتماعاته، وعادة ما كان جدول أعماله محدودا، ولم يكن يخرج بنتائج إيجابية. وكثير من أعضائه كان تتبعهم لنشاط الحزب محدودا، ولو أنهم كانوا يقدمون أفكارا إيجابية. ولكن أغلبهم كانوا يمارسون النشاط الاستقلالي في الأقاليم ويشرفون عليه. وكانوا إيجابيين فيما يناقشون من قضايا الحزب في اجتماعات المجلس.

فكرت كثيرا في أن الحزب لا يعقد مؤتمرات عامة، وقد كنت حضرت مؤتمرا في الرباط، قبل الهجرة، عقد لبضع ساعات مسائية وليلية. وكان من مقرراته تقديم المطالب المستعجلة سنة 1936، وإنتهى الأمر بعد المؤتمر بالمصادمات القوية إبتداء من تجمع الدار البيضاء وفاس والرباط وسلا. وكان هو النقطة التي أفاضت كأس العلاقات بين الحزب والإقامة في عهد نوكيس. وإنتهى به الأمر إلى محاولة القضاء على الحزب، كما سبق القول.

ما أظن أن الحزب عقد مؤتمرا عاما بعد مؤتمر الرباط سنة 1936، إلا الاجتماع السري «للطائفة» الذي تقرر فيه المطالبة بالاستقلال وكان من الضروري أن يعقد مؤتمره خاصة في فترة الانفتاح التي عرفها المغرب على عهد المقيم إريك لابون[12]. كان حكم المريشال جوان لا يسمح بعقد مؤتمر لحزب ممنوع بنص قانوني. هذا صحيح، ولكني كنت أعتقد أن مؤتمرا سريا وعلى مستوى محدود - بعد مؤتمرات إقليمية - كان ضروريا لحزب يضم عشرات الآلاف من المناضلين ويقرر في سياسة المواجهة الوطنية مع إدارة عسكرية تدبر مؤامرة خطيرة ضد المغرب.

ما تحدثت اللجنة التنفيذية عن فكرة المؤتمر السياسي والتنظيمي قط، ربما كانت الثقة التي يضعها المناضلون في مؤسسات الحزب كافية لإبقاء الوضع

11 - مؤسسة تابعة للجنة التنفيذية غير تقريرية تجتمع دوريا تستشار في القضايا السياسية المهمة.

12 - ولم يكن فيما يسمح بالحريات العامة، ولذلك كان الحزب ممنوعا في عهده كما ظلت الرقابة مفروضة على الصحف.

على ما كان عليه، إضافة إلى أن قمع الحريات العامة قد يؤدي إلى إصطدام في غير وقته الضروري بين الحزب والإقامة.

وكنت ألاحظ تغيب الأمين العام من حين لآخر، ولفترة طويلة يبتعد فيها عن المغرب وعن الحزب، وخاصة أثناء الأزمات الحادة. وقد غاب عن المغرب والحزب منذ سنة 1951 فلم يكن يتحمل المسؤولية مع الحزب عند معالجة قضية الإضراب العام (8 ديسمبر 1952).

ولم يعد بلافريج للمغرب إلا بعد الاستقلال، رغم أن الحزب لعب بعد، أن أفرج عن لجنته التنفيذية، دورا أساسيا في المحادثات التمهيدية مع الحكومة الفرنسية والاتصالات المتعددة مع الفرنسيين المعتدلين في المغرب وفرنسا، وشارك في ندوة اكيس ليبان. كان بلافريج في هذه المرحلة جميعها متغيبا عن المغرب، وعن فرنسا، والمفروض أنه كان يلعب الدور الرئيسي في هذه المرحلة، وليس غريبا أن يكون غيابه أثناء المواقف الحرجة «أحد أسباب» المأساة التي عاناها الحزب بالانقسام وتكوين حزب منشق جديد هو «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، وهو السبب في أنه لم يستطع السيطرة على الحزب بعد الاستقلال خلال سنواته الأولى، رغم أنه عاد إلى مكانه في المسؤولية كأمين عام للحزب. ولكن بلافريج قام بمجهود كبير في الأوساط الأممية بنيويورك في فترة الأزمة. وكان يوجه الوفود العربية والإسلامية في عملها لصالح المغرب في كل نشاطها في الأمم المتحدة، ويحضر اجتماعات الجمعية العمومية كلما تعلق الأمر بالقضية المغربية. حتى أن مندوب فرنسا إعترض مرة على وجوده، فأجاب ظفر الله خان بأن بلافريج عضو في الوفد الباكستاني. وبالفعل كان يحمل جواز سفر دبلوماسي باكستاني، ومن خلال هذه الصفة كان يمارس نشاطه لصالح المغرب. وجوده في الخارج كان يعوض النقص عن تغيبه عن المغرب. وإن كان مكانه في اللجنة التنفيذية لا يعوض.

لم يكن بلافريج في المغرب أثناء أزمة اللجنة التنفيذية، وإذا كان علال الفاسي هو زعيم الحزب فقد كان يقيم إقامة شبه إجبارية في طنجة. ويقدم مشورته كلما استطاع إلى ذلك سبيلا حتى إهتم بالنضال الخارجي

منذ بداية الأزمة الكبرى سنة 1951 كما قدمنا وقد سبق أن شرحنا الموضوع في فصل آخر.

مر الحزب بأزمة داخلية سأشرح بعض ملامحها فيما بعد، عشت هذه الأزمة منذ البداية حتى النهاية ؛ ولم تكن أزمة بمفهومها الكامل للأزمة، ولكنها كانت سوء تفاهم شخصي صامت متعارفا على تجاوزه والتعامل معه بحذر حضاري، كل أطراف الأزمة كانت تتسم بالليونة وضبط النفس والنية الحسنة، وكان علال من الصابرين.

وإذا كانت بعض ملامح هذه الأزمة «أحد أسباب» الانقسام الذي حدث في الحزب فإن التحلي بالحكمة في الفترة الممتدة من سنة 1946 إلى 1959 كانت سببا في المحافظة على وحدة الحزب وقيادته للمعركة الفاصلة مع الإقامة العامة ومع الحكومة الفرنسية لتحقيق الاستقلال.

- 3 -

اللجنة التنفيذية المؤقتة : فترة من نشاطي السياسي قد تراوح مكانها في هذه المذكرات بين هذه الأحداث وتواليها. وهي فترة في حياة الحزب تصل حادثين مهمين : أولهما محاولة القضاء على الحزب في ثامن ديسمبر 1952 ؛ وثانيهما : الاعتداء على العرش ونفي محمد بن يوسف يوم 20 غشت 1953.

كان معروفا أن الجنرال كيوم[13] يتحدى حزب الاستقلال، ويعد العدة للقضاء عليه، منذ تكفل بالاستمرار في سياسة المرشال جوان، ومنذ تصريحه الأول في مدينة فاس - بعد وصوله إلى المغرب بأيام - حينما قال : «إنه سيطعم المغاربة التبن». وكان القضاء على الحزب للوصول إلى العرش هي الرسالة التي تحملها المرشال جوان، منذ خلف إيريك لابون على رأس الإقامة العامة في مايو سنة 1947 حتى رحيله عن المغرب في غشت سنة 1951. وإذا كان النجاح لم يحالف جوان في الحدثين معا، فقد ترك تحقيق رسالته إلى خلفه وتلميذه الجنرال كيوم. وبدأ بتنفيذ خطته سريعا، حتى ينجز مخططه أثناء ولايته.

- 13

لكل ما سبق، إنتهز الجنرال كيوم فرصة الإضراب العام الذي دعا إليه الحزب تضامنا مع تونس وشارك فيه الإتحاد المغربي للشغل يوم 8 ديسمبر 1952 فدبرت الإدارة معركة على أبواب مقر الإتحاد قتل فيها عدد من المغاربة بأيدي الجيش والمستوطنين الفرنسيين، الذين لم يتحملوا يوم الإضراب الشامل، وقبلها معركة السيارات السوداء التي كانت تتجول ليلا بعد يوم الإضراب، وخاصة في الأحياء الشعبية لتجندل مجموعات من الشباب تجمعهم عادة حومة - حارة - السكن يقضون جزء من سهرتهم في الأحاديث الشخصية والعامة. فكانت مذبحة خطيرة قتل فيها عشرات من الشباب بالمدافع الرشاشة التي كانت تتجول بها الشرطة الفرنسية في السيارات السوداء. والمعركة الثالثة كانت داخل مدينة الدار البيضاء، وانفجرت على إثر معركة مقر النقابة. وقد قتل فيها عدد من المغاربة وما يماثلهم من الأجانب.

هذه المعارك الدامية التي دبرتها الإقامة العامة و «إدارة الأمن» نسبها المقيم العام إلى حزب الاستقلال. فاعتقل اللجنة التنفيذية، وجميع رؤساء مكاتب فروع الحزب في المغرب، ومئات المناضلين المنتمين للحزب[14]. ولم يتم تسريح معظم المعتقلين إلا على دفعتين الأولى في 30 شتنبر 1954 والثانية في 5 أكتوبر 1954. وكانت التهمة هي قتل الفرنسيين، والاضطرابات التي أدت إلى القتل، وتهديد الأمن العام عموما.

حرصت اللجنة التنفيذية - وهي تستفيد من تجارب الماضي - على ألا يتوقف العمل السياسي أثناء عملية التصفية. وكانت تدرك أن الخطوة القادمة ستكون ضد العرش ومحمد بن يوسف. ويجب ألا يكون الميدان فارغا يوم المعركة الكبرى ضد العرش. لذلك كانت توصي المناضلين الاستقلاليين المقاومين أن يدخروا عمل المقاومة لخطوة الإقامة ضد السلطان، فلا يضيعوا جهودهم لمواجهة الضربة ضد الحزب، حتى إذا كانت المناسبة الأساس كانت المقاومة قد فجرت طاقاتها.

ثم أوصت اللجنة التنفيذية بتكوين لجنة تنفيذية مؤقتة، تشرف على العمل السياسي، حتى لا يصاب الحزب بالضربة القاضية التي يدبرها المقيم

14 - من بين الشبان المعتقلين عبد اللطيف بن قدور ولحسن يدار. وقد حكم عليهم بالإعدام الذي نفذ في حقهما وقد سمي شارعين في الدار البيضاء باسمهما تقديرا لكفاحهما.

العام، وحتى يستطيع الحزب أن يرعى خلايا المقاومة السرية في الفترة الفاصلة بين المرحلتين[15].

على إثر إعتقال اللجنة التنفيذية صباح عاشر ديسمبر 1952، تكونت اللجنة التنفيذية المؤقتة من السادة عبد الكبير الفاسي ومحمد الدويري وعبد الله ابراهيم[16] والبشير بلعباس ومسعود الشيكر وعبد الكريم غلاب. وكونت لجنة إدارية من السادة عبد الرحمن بادو ومحمد بن شقرون ومحمد بن زيان وأحمد زياد. بدأت اللجنة عملها بالمحافظة على ما بقي من منظمات الحزب، وإعادة تنظيم الفروع سريا، ثم الاتصال بلجان المقاومة لتجديد تنظيمها والمحافظة على معنويات رجالها، وتسيير الحزب عموما، حتى لا يحدث فراغ كامل، والإقامة تعد عدتها للخطوة الثانية. والاتصالات الخارجية مع الصحافة الفرنسية المتحررة، والأحرار الفرنسيين الذين وقفوا مواقف معارضة لتصرفات الإقامة العامة، وكثير منهم كان يكتب في الصحف.

وقد شغلت الإقامة العامة، منذ ضربتها الأولى، بتنظيم «مسرحية»، جمع القواد والباشوات تحت رئاسة التهامي الكلاوي، الذي فجر الموقف مع محمد بن يوسف، حينما إستقبله يوم السبت 23 دجنبر 1950 لتجديد البيعة والولاء بمناسبة عيد المولد، فكان مهيأ ليواجه محمد بن يوسف مواجهة تاريخية أكد له فيها «أنت سلطان حزب الاستقلال الشيوعي الملحد، لم تعد سلطان المغرب»... إعتبر السلطان كلام الكلاوي رسالة موجهة من الإقامة العامة فوبخه لكلامه الوقح، وطرده من مجلسه[17]. ثم أوصى بألا يسمح للكلاوي مرة أخرى بالعودة إلى القصر[18].

15 - بدأت خلايا المقاومة تتكون في الدار البيضاء على الأخص مما كان يسمى «لجان التزيين» وكانت مهمتها الظاهرية تزيين المدينة في الحفلات الوطنية. وكان يشرف عليها في البداية محمد الزرقطوني وعبد السلام بناني وشباب آخرون تحولوا جميعهم إلى مقاومين وكلهم من خلايا الحزب. أما في بقية المدن فقد كانت فروع الحزب هي أساس المقاومة.

16 - لم يساهم في العمل إلا أياما قليلة قبل الإعتقال.

17 - لم يقابل السلطان الكلاوي من جديد إلا في فرنسا عندما قدم طالبا التوبة والعفو.

18 - فعلا، فقد شجع كيوم الكلاوي على فعلته.

انطلق الكلاوي بعد هذه المواجهة مع السلطان يطوف المغرب جميعه، ويكون لفيفا من القواد والباشوات[19] لعزل محمد بن يوسف «بقوة مغربية» تبارك قرار الحكومة والإقامة الفرنسيتين بالاعتداء على العرش.

إتسعت دائرة عمل اللجنة التنفيذية المؤقتة لمواجهة هذه التجمعات التي يترأسها الكلاوي والشيخ عبد الحي الكتاني ثم للحفاظ على معنوية الشعب، حتى تقاوم بنفسها المؤامرة المزدوجة الفرنسية - الكلاوية. وبدأت اللجنة عملها بسرية مطلقة بتسريب أسلحة لرؤساء المقاومة. ونظمت كذلك عمليتين إثنتين مهمتين تتعلق الأولى بالاتصال بالمتنورين الفرنسيين في المغرب وفرنسا لمواجهة مخطط الإقامة العامة. وقد نجحت في تكوين جماعات من المثقفين ورجال الأعمال. تابع هؤلاء ما سمي آنذاك الأزمة المغربية، سواء عند التحضير لعزل محمد بن يوسف، أو بعد ذلك حتى جعلوا الحكومة الفرنسية تضع مشكلة العرش في مقدمة أعمالها أثناء سنوات 54-55. كان العمل الثاني يتعلق بتنظيم الدفاع عن اللجنة التنفيذية وزعماء الإتحاد المغربي للشغل المعروضة على المحكمة العسكرية بتهم خطيرة في مقدمتها تدبير قتل عدد من الفرنسيين. وكان يقوم بمهمة الدفاع، هيئة من المحامين الفرنسيين الأحرار من المغرب وفرنسا، في مقدمتهم محمد بوستة والبشير بن العباس قبل أن يعتقل.

كانت اللجنة المؤقتة على إتصال، ورغم الرقابة الشديدة بمحمد بن يوسف وولي العهد الأمير الحسن. كان محمد بن يوسف يرسل إلي أحمد بن سعود أحد مساعديه ليلا يدلف إلى باب منزلي في جلبابه الساتر فيحمل إلي رسالة السلطان الشفوية، وأبلغه ما يجب تبليغه. وكانت تفد إلى القصر السيدة مالكة الفاسي مبعوثة عن اللجنة تدخل في ثياب عادية، فتبلغ الرسالة وتحمل التعليمات. وكان الأمير الحسن يبعث إلينا في مكتب عبد الرحمن بادو ابن عمه «مولاي علي العلوي» يبلغ ويتساءل عن أهم الأحداث.

إستمرت اللجنة التنفيذية تقوم بنشاطها رغم أن بعض أعضائها اعتقل ومنهم عبد الله إبراهيم والبشير بلعباس، حتى إذا اقتربت ساعة الجريمة رحل

19 - حكام المدن والأقاليم.

عبد الكبير الفاسي إلى طنجة ليشرف من الخارج على عمل اللجنة الخاص بالمقاومة، ومنها حدثني بالشفرة هاتفيا ظهر يوم 19 غشت 1953 بالقرار المنتظر للحكومة الفرنسية بعزل السلطان في اليوم الموالي. وإنتقل عبد الكبير الفاسي من طنجة إلى مدريد، إلى القاهرة ليخوض مع علال الفاسي معركة المقاومة وجيش التحرير.

والبقية من أعضاء اللجنة ظلت تشرف على انطلاق المقاومة (في وجدة مثلا يوم 16 غشت) حتى أعتقل محمد الدويري ثم أفرج عنه، واعتقلت بعد نفي محمد بن يوسف مباشرة بيوم واحد. كما أعتقل معظم أعضاء اللجنة الإدارية. وقد وجهت التهمة إلى عبد الرحمن بادو – وكان مكتبه مقر إجتماعاتها – بأنه بلغ التعليمات للمقاومين في وجدة للقيام بمجزرة يوم 16 غشت 1953.

وأسلمنا عملنا السياسي إلى المقاومة التي دبرت شؤونها بنفسها ثم إلى جيش التحرير.

وكانت اللجنة التنفيذية المؤقتة قد أدت رسالتها لمدة ثمانية أشهر ونصف خلال الفترة الممتدة ما بين 10 ديسمبر 1952 إلى 20 غشت 1953. ثم إستمر بالاتصال بالوفود والسفراء الأجانب والمحاميين والمثقفين والسياسيين والكتاب المؤيدين للمغرب.

وانطلقت المقاومة في مسيرتها المظفرة بعد أن أوقد الشهيد علال بن عبد الله فتيلها لمحاولة إغتيال ابن عرفة في ساحة القصر يوم الجمعة 11 شتنبر 1953.

قصتي مع الصحافة

- 1 -

أتوقف مع عملي الصحفي لأعود بعد ذلك إلى عملي السياسي. ولم تكن الصحافة إلا عملا سياسيا وصراعا مع مغتصبي حرية القول والفكر والكتابة.

«مهنة» الصحافة هي ما كنت أطمح إليه منذ يفاعتي، ومنذ بدأت القراءة. كنت ألجأ إلى «الزهرة»، وقد كان والدي رحمه الله يقتنيها من حين لآخر. وهي صحيفة تصدر في تونس وتوزع في المغرب لأنها معتدلة تجامل الحكم الفرنسي في تونس، ولكنها لا تخلو من أخبار دولية ووطنية تونسية. وكان والدي يقرأ أحيانا جريدة «السعادة»، وهي الصحيفة الوحيدة الناطقة بالعربية، كنت أفضل «الزهرة» لما أعلمه من أن «السعادة» هي لسان الإقامة العامة. ولتونس جاذبية في فكري ومشاعري جميعا، قبل أن تكون لي صلة سياسية بها وبزعمائها، وقبل أن يوشحني رئيسها - صديقي- الحبيب بورقيبة بوسام الكفاءة الفكرية، ورئيسها الحالي زين العابدين بن علي بالوسام الثقافي للمغرب العربي.

كان عمي قد زار تونس مرة في رحلاته التجارية إلى الجزائر، وكان يقضي الساعات وهو يحكي لوالدي بعد كل رحلة عن جزئياتها، وقد تكون غير ذات فائدة بالنسبة لي، لأنها حكايات شخصية وتجارية، ولكني - وأنا صغير السن - كنت أجلس بالقرب منهما فاغر الفم مبهورا بالجديد الذي أسمعه عن وهران والجزائر العاصمة وتلمسان وحامة بولحنيفية. أما حينما يتحدث

عن تونس فكنت كسائح ساذج يغمره فضول الفتوة يزور بلاد الجديد والطريف والعجيب. كنت أتصور التونسي دائما بجبته وطربوشه الطويل أو طربوش الطاسة، أو بالجبة والعمامة الملفوفة بحذق على شاشية قصيرة ملتصقة بفروة الرأس. وكنت أعتبر ذلك ظاهرة تقدمية في الملابس العربية.

كانت تونس في قلبي، ومازلت أحتفظ لها وللتونسيين بكل الود، لا يطفئ غلة شوقي إلا عندما تواتيني الفرصة لزيارتها للمشاركة في عمل سياسي أو ثقافي[1]. هذا هو السر في أني أصبحت مدمنا على قراءة «الزهرة»، وهي وحدها التي كانت تصل إلى المغرب من هذا البلد الشقيق ومن كل البلاد العربية الأخرى. ثم أصبحت كاتبا من كتابها تنشر مقالاتي على صفحتها الأولى.

وإلى جانب «الزهرة» أخذت تصل لمدة محدودة بعض المجلات الثقافية، منها فيما أعتقد «مجلة الأفكار».

بدأت بعض الأسبوعيات الجزائرية المحلية تصل إلى المغرب وكانت أقل مستوى - صحفيا - من «الزهرة»، ولكن كنا نعكف على قراءة بعضها، خاصة أن بعض الشبان المغاربة كانوا يكتبون فيها مقالات مما يكتبه الطلاب عادة. إنتقل تعلقي بقراءة الصحف حينما أخذت تصل إلى فاس صحيفة «الأهرام» القاهرية، اعتبرت ذلك فتحا جديدا في قراءاتي الصحفية.

لم تعد هذه القراءات الصحفية دون تأثير عملي. فقد كنت أخصص ساعات من أيام الأسبوع أخلو فيها إلى الكتابة، أختار مواضيعي من مطالعاتي، في الكتب والجرائد والمجلات، أعجب ببعض الكتب الأدبية أو الاجتماعية، فأجعل بعض ما لفت نظري من أفكار تنطبع على قلمي. كثيرة هي «المقالات والأبحاث» التي كتبتها كانت من نصيب النار، أو ألقيت بها في سلة المهملات. وكانت بداية الكتابة من توجيه علال الفاسي كان يطلب إلينا في دروسه بمسجد سيدي عبد القادر الفاسي أن نكتب مقالا إنشائيا يقترح علينا موضوعه. يراجعه وبيدي ملاحظاته. والذين يحاولون كتابة الشعر يعتز بمراجعة قصائدهم. لم

1 - وقد سلمني الرئيس زين العابدين بن علي الجائزة المغاربية للثقافة في حفل أقيم في تونس العاصمة في مايو 2004.

أكن من المحاولين في الشعر. كنت أضيق بالأوزان والقافية، وكان عبد المجيد بن جلون وعبد الكريم بن ثابت ومحمد الجندي، من زمرتنا، يجيدون الوزن والقافية ليقولوا شعرا مازالوا يهذون - تحت توجيه علال الفاسي - حتى أصبحوا شعراء. فوجئت عندما طلب إلينا علال الفاسي لأول مرة أن نكتب موضوعا، فلم أعرف من أين آتيه، واستعنت بزميل أكبر مني في المدرسة وأوسع معرفة هو عبد الكريم العراقي فهداني إلى البداية. وكانت تلك هي البداية...

كنت خجولا بما أكتب، ليست لي ثقة في الكتابة، ولم تنطبع بَعْدُ هذه الثقة على ما أكتب، تخطيت هذه الإنطباع السلبي أخيرا ثم أرسلت إحدى المقالات إلى صحيفة «النور» الجزائرية فنشرت[2] ثم كتبت في «الزهرة»، فكانت مقالاتي تنشر في الصفحة الأولى، فانقشعت بذلك الغيوم التي كانت تخيم على إحساسي. وكتبت مقالا عنوانه «الفكر المغربي الحديث» أرسلته إلى «مجلة المغرب»[3]، لم أذيله بتوقيعي، أشارت المجلة إلى عنوان المقالة، وأنها ستنشرها إذا تعرفت على اسم كاتبها، وله أن يختار اسما مستعارا عند النشر.

سعدت بما اعتبرته تقديرا للمقالة ووعدا بالنشر خاصة حينما قرأتها منشورة في العدد التالي. ليس المهم هو السعادة العاطفية، ولكن الثقة التي اكتسبها قلمي فتحررت من عقدة كانت تتملكني وكانت حاجزا لانطلاقي، دفعني ذلك إلى إرسال مقالة إلى مجلة «الرسالة» المصرية[4] نشرت المقالة بالأحرف الأولى من اسمي (ع.ك)[5].

خرجت من العقدة وآمنت بأني أصبحت على استعداد لأن أكون كاتبا.

أن تكون كاتبا أقرب إلى الإدراك من أن تكون صحفيا. هذا ما أدركته وأنا أكتب مقالات سياسية واجتماعية في جريدتي «الأطلس» و«المغرب» عندما سمحت

2 - كنت دائما أرسل مقالاتي باسم مستعار ربما لقلة الثقة فيما أكتب.

3 - كانت شهرية يصدرها محمد ميسة، جزائري موظف بإحدى إدارات الإقامة العامة، ولكنها كانت مجلة مفتوحة في وجه الأقلام المعروفة من بينهم عبد الكبير بن عبد الحفيظ الفاسي وعلال الفاسي، فاكتسبت ثقة بعض الوطنيين.

4 - كانت ذات شهرة في العالم العربي، يكتب فيها كتاب وشعراء من العراق وسوريا ومصر وفي مقدمتهم حسن الزيات وطه حسين وأحمد أمين وعبد الله عنان ومحمد عوض وأحمد زكي من مصر.

5 - ظن الأستاذ السلمي وهو يؤرخ للمقالة في المغرب أنها من إنتاج عبد الله كنون. ولم أصحح هذا الظن حتى الآن.

الإدارة الفرنسية بإنشاء بعض الصحف بعد أحداث سنة 1936[6]. ازداد إيماني وأنا في مصر بأن أكون صحفيا ولو أقمت في مصر لاتخذت الصحافة مهنة لي، ولعلها كانت بابا مفتوحا للذين يملكون تفكيرا وقلما حيا، ولو سُئلتُ في هذه الفترة الطويلة - نسبيا - من عمري عما أختاره من عمل لإخترت الصحافة.

لذلك كنت سعيدا فيما إختاره القدر لي، وأحمد بلافريج يقول : «مكانك هنا في المركز السياسي وليس في الدار البيضاء كمدير مدرسة، وأنت منذ الآن رئيس تحرير مجلة «رسالة المغرب» ومحررا في «العلم». كانت «رسالة المغرب» مجلة شهرية متميزة بما تنشره من أبحاث ومقالات للمشهورين من المثقفين بالمغرب. فاخترت لها أن تكون أسبوعية، كما لعله قد سبق القول. قصدت من ذلك أن تحرك كثيرا من الأقلام الشابة التي كانت تتهيب البحث الأكاديمي «الرصين» الذي كان يطبع المجلة الشهرية، وهو اتجاه لم يكن يرضي كتاب الرسالة كمجلة شهرية، شكلها أصبح أقرب إلى الصحيفة، هي أساس ملحق «العلم الثقافي» الأسبوعي الذي مازال يصدر حتى الآن. كان يشرف على تحريرها وهي شهرية : عبد الرحمن الفاسي ومحمد بن العباس القباج ويكتب فيها باستمرار محمد الفاسي، وعبد الكبير الفاسي.

أعتقد أن «رسالة المغرب» نجحت في إكتساب كتاب جدد لم يكونوا يقتربون منها حينما كانت شهرية، وابتعد عنها كتاب الشهرية غاضبين أو غير راضين. غير أن بعضهم إستمر يكتب في الأسبوعية منهم عبد الكبير بن حفيظ الفاسي ثم سميّه عبد الكبير بن المهدي الفاسي. أؤكد أني كنت أجد في إصدار كل عدد متاعب فالكتاب كانوا يعدون على رؤوس الأصابع، أصطنع الجدل أحيانا عسى أن يشارك فيه من لم يكن يكتب. لا أزعم أنها نجحت فحققت ما كنت آمله، ولكنها كانت منبرا لشباب ما كانوا يجدون لهم منبرا، وأخرجت أفكارا متحررة. وخرجت بالمجلة من أبحاث الماضي، التاريخي والأدبي منها، الذي كان يطبعها إلى الأدب الحديث والمقالات الاجتماعية التي تواكب العصر والقصص والروايات المسلسلة. ومع ذلك لم يكتب لها البقاء، فتغلب الاتجاه التقليدي، ربما

6 - في 30 مارس 1937، كتبت «في المغرب» مقالا نشرته في مقدمة الصفحة الأولى عنوانه «ربع قرن على فرض الحماية على المغرب».

لأنها لم تكن توزع على نحو ما توزع «العلم»، فعدت بها إلى شكلها القديم شهرية متحررة قليلا من البحث الأكاديمي في التاريخ والأدب. وقد كان مصيرها على يد الجنرال كيوم عندما منع الصحافة الوطنية وأقفل مكاتبها بالشمع الأحمر يوم 10 ديسمبر 1952. ولكن أهم عمل قامت به «رسالة المغرب» هو نشر مجموعة المقالات الفكرية التي كان يكتبها علال الفاسي من طنجة وهي أساس كتابه الرائد «النقد الذاتي» نشرتها خلال الفترة 1949 و1952.

كنت أوزع وقتي بين «العلم» ولها حظ الأسد من وقت العمل والراحة، وإعداد «رسالة المغرب» ولها كثير من وقتي الذي لم يكن من الوقت الضائع. في «العلم» كنت أشرف على كل الأقسام وأراجع - بعد التحرير - المراسلات حتى تكون متفقة مع منهجية الحزب، وأراجع معظم المقالات التي تفد على الجريدة من داخل إدارتها أو خارجها، أتناوب مع قاسم الزهيري كتابة الافتتاحية. وفي بداية العمل كان هو المختص بكتابتها.

كانت الافتتاحية تعبر عن رأي الحزب في قضية من القضايا السياسية، وكنا نحذر الرقابة التي لم ترفع عن الصحف إلا بعد مناقشة عرض قضية المغرب على الجمعية العامة التي عقدت في باريس، وكان بعض المندوبين العرب يرفعون «العلم» في وجه مندوبي الدول مجللة ببياض من الرقابة ليؤكدوا فيها للجمعية العمومية مدى حرية التعبير في المغرب الذي تحكمه فرنسا. وقد كانت تستضيف في عاصمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال خريف 1951.

لا أكاد أبرح مكاني، فقد كنت آخر من يخرج من إدارة «العلم» ليلا، ولعلي أول من يدخلها صباحا. أعتبر نفسي مناضلا في واجهة حافلة بالمتاعب، لطبيعة عملي ومع ذلك كنت سعيدا به ولو تعرضت فيه لمتاعب مادية وقضائية وأخيرا قاضية.

كنا نواجه الرقابة الصارمة والبليدة، ولكننا لم نكن نعتبرها رقابة على الرأي والفكر بمقدار ما كانت محاولة رسمية للقضاء على الصحافة، فقد كان همها، إلى جانب حذف الرأي والفكرة والخبر والتعليق والصورة، تشويه الصحيفة حتى تفقد مصداقيتها وثقة قرائها. كنا نتحمل ذلك لأننا نعرف ما

تقصد إليه. وبياض أعمدتها كانت تكسب مزيدا من القراء، عكس ما كانت الإدارة تهدف إليه.

كنا نتحمل بدائية الوسائل التي تعد بها الصحيفة : الحروف تجمع بالأصابع لتكون السطر، وتجمع الأسطر الرصاصية لتكون العمود، وتجمع الأعمدة في إطار حديدي لتكون الصفحة، وكانت الصورة ترسم على قطعة صفيح بآلة بدائية لتوضع وسط الصفحة، أو تستعين برسم «كليشي» قديم تزين به الصفحة، وكانت الورقة المبلولة بالماء توضع على صفحة الحروف الرصاصية لترسم الحروف على الورق، وتخضع لعملية تصحيح مرهق ليصبح العمل تاما ومتكاملا.

ويقرأ المصحح جزء من صفحة مستعينا بزميل له على قراءة النص. وكثيرا ما قمت بهذه المهمة حينما أخشى أن تشوه مقالة أو عمود كتبته.

كثيرا ما كنت أصطدم مع تعليق أو مقال قدم «للعلم»، أو رسالة من شخص يصعب أن ترفض له عملا، كما يصعب أن تدفع به إلى المطبعة، وتنتهي بي الحيرة إلى أن أحَمِّلَ الصحيفة مالا تستطيع، وأعتبر أني أتحمل ما لا أستطيع حينما أكتب النص من جديد. وكذلك هي الصحيفة الحزبية تتحكم فيها حيثيات لا تتحكم في الصحف الأخرى. ولذلك لم أكن راضيا دائما على المستوى الذي تتحكم فيه الوسائل المادية والتقنية والحزبية والمجاملاتية...

هيئة التحرير نفسها كانت متفاوتة المستوى. فمفهوم الصحفي كان غير ذي موضوع. العذر في ذلك أن الصحافة العربية بالمغرب كانت حديثة العهد، ولم يكن بالمغرب معهد لتكوين الصحفيين. ولذلك فأغلب العاملين في الصحافة كانوا ممن يحسنون الكتابة بعربية سليمة[7] وممن يحسنون الترجمة أو تحرير الخبر. أو يحسنون الاستماع إلى الإذاعات الخارجية وتلخيص الخبر أو التعليق ومع ذلك كانوا جميعهم ممن يلتزمون بالرأي الوطني، وأغلبهم ممن يشرفون

7 - بغض النظر عن تقنيات الصحافة.

على فروع إستقلالية. وكانت غيرتهم على «العلم» تستمد من غيرتهم الوطنية الاستقلالية.

لذلك لم تكن جريدة «العلم» تجد صعوبة في التعامل مع المحررين ماديا، وقد كانت صحيفة فقيرة لا تكاد تحظى بأي إعلان تجاري أو إداري رغم تأسيسها لوكالة خاصة للإعلان تحت مسؤولية أحد الاستقلاليين. العمل التجاري والصناعي تسيطر عليه الشركات الأجنبية، وهي التي تمول مجموعة صحافة «ماس» الفرنسية[8] لذلك كانت صحف الحزب - والصحف الوطنية عموما - تعتمد على مبيعاتها، وما يمدها به الحزب حينما تعجز عن دفع مرتبات محرريها والعاملين في مطبعتها، ولم يكن للمطبعة عمل تجاري يساعدها في مسيرتها.

لا أحتاج أن أؤكد أني ككل العاملين في الصحيفة و«رسالة المغرب» معها كنت أعيش على الكفاف. وظل مرتبي دون مرتب عامل في معمل بسيط. ولا أذكر أني تحدثت مطالبا أو مشتكيا، من نقص في مرتبي مع مدير «العلم» عبد الجليل القباج ولا مع أي مسؤول في الحزب.

كانت الصحف تواجه الرقابة الصارمة العابثة حتى ألغيت على عهد المريشال جوان بعد فضيحة الحريات العامة في المغرب في إجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة بباريس[9] وقد دعينا نحن مديري ورؤساء تحرير الصحف إلى إدارة من إدارات الإقامة العامة، وأخبرنا بأن الرقابة رفعت. ولكن هددنا الموظف الذي بلغنا الخبر السار بالقانون الصارم. وكان المغرب يحكم بدون سند إلا القانون الفرنسي الذي يطبق على الأجانب و على الصحافة المغربية في جزئه الجنائي. وفي طريق العودة من الإدارة، التفت إلي محمد بنحساين، مدير «التقدم» قائلا : «ليت الرقابة لم ترفع..»

8 - لسان حال الإقامة العامة بالفرنسية والرأسماليين الفرنسيين.

9 - ولعله من المفارقات الغريبة أن تظل الرقابة مفروضة في عهد إريك لابون المتفتح وترفع في عهد مارشال فرنسا المتشدد المتعصب.

حينما أعربت عن استغرابي قال : «إننا الآن أصبحنا معرضين للمحاكمات».

سخرت من مقولته إنطلاقا من فرحتي بإلغاء الرقابة. وتبين لي، بعد مدة، أن بنحساين كان صادقا في وعيه بالمسؤولية.

بعد رفع الرقابة، نشرت جريدة «العلم» أخبارا عن اضطهاد الإدارة لمجموعة من المواطنين. وسرعان ما رفعت الإدارة دعوى القذف بما من شأنه أن يهدد الأمن العام، وقدم مدير الجريدة عبد الجليل القباج إلى المحاكمة. استدعت الجريدة المعتدى عليهم كشهود، فأكدوا جميعهم ما كتبته جريدة «العلم» أمام المحامي عبد الكريم بن جلون، عضو اللجنة التنفيذية. عرضت القضية على المحكمة الفرنسية، فهي المختصة بقضايا الصحافة، واستشهد المحامي في مرافعته بأقوال المعتدى عليهم، وحينما سألهم القاضي الفرنسي، عن طريق الترجمان، عن ادعاء العدوان عليهم، كان الرعب من «النصراني» الحاكم» يربكهم، فأنكروا الأحداث التي اعتمدت عليها «العلم» في مقالها. وبقي المحامي مشدوها. وكان قد تأكد من أقوالهم قبيل الجلسة.

وبدأت المحاكمات ضد الصحف الوطنية، في العهد الاستعماري، وفي العهد الاستقلالي على السواء[10].

- ماذا كنت أكتب ؟ وما كان علي أن أكتب ؟

يبدو لي أن الصحافة بالنسبة إلي كانت تأخذ أبعادا واسعة نظرا لتجربتي في مصر، وهي تجربة متابعة لا تجربة عمل، ولمتابعتي القديمة لعدد من الصحف، ليست كثيرة كثرة الصحف اليومية حاليا في المغرب، ولكنها متطورة تطور صحف في عهدها ذاك. قد تجاوز بعضها نصف قرن، ولها من النفوذ السياسي والمعنوي ما كان يجعل منها سلطة رابعة. ولها من التقنية الصحفية في وقتها ذاك ما جعلها مدرسة في المشرق العربي. تجربة المتابعة لهذه الصحف جعلتني أواجه شبه إحباط في صحيفة ناشئة، عمرها لم يتعد سنتين ونصف

10 - سأعرض للمحاكمات التي تعرضت لها فيما بعد.

سنة، وتعتمد على أطر جادة ونشيطة تتقد وطنية، ولكن ليست لها ولا لي خبرة صحفية، وعلى تجهيز بدائي. وكانت بسببه في بداياتها تصدر في صفحات معدودة.

هذه البدائية في التجهيز مع المستوى المتواضع للمحررين كادت تصيبني بالإحباط. يضاف إلى ذلك أن «العلم» كانت لسان الحزب وتخضع للرقابة الصارمة من الحزب، فقد كان الأمين العام يمنحها كامل اهتمامه، وكان اليزيدي يقرأها باهتمام، ويحضر مع الأمين العام في المساء ليتابع ما يكتب من مقالات الرأي وكانا معا، شديدي المحاسبة، سواء لمواجهة الإدارة أو مواجهة الرأي العام الاستقلالي.

كنت محرجا فيما أكتب وفيما أريد أن أكتب. ومع ذلك، وفي ظل هذه الظروف، كنت أجتهد فأتحرر من ضيق الأفق الذي تفرضه الظروف المادية والمعنوية، وأكتب أحيانا ما يثير جدلا اجتماعيا على الأخص أو ما يثير خلافا سياسيا. وأعترف أن ما كنت أكتبه يحظى بتقدير من الأمين العام. كان متفتحا على الجديد، وكان يقدر إجتهاد الصحفيين. ولا يلجأ إلى كبت المبادرات الجيدة، ولا إلزام «العلم» بالكتابة عنه وعن حسناته... وقد استمر يعني بما أكتب، ويشيد به في المناسبات. أذكر أننا كنا مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وهو في زيارة رسمية للمغرب كرئيس حكومة آنذاك، وكان قد صدر لي مقال في «العلم» بعنوان «كنائس... ولا نصارى» فتحدث عنه بلافريج بابتهاج للرئيس بورقيبة الذي ربت على كتفي محييا كما كان يفعل معي منذ أيام القاهرة.

في كثير من الأحيان كان أسلوبي يشتد في نقد تصرف من تصرفات الإدارة. ورغم أن رقابة الحزب كانت صارمة في حفظ التوازن، إلا أن الأمين العام كان يجد ارتياحا داخليا، فلا ينتقد وبالتالي لا يطلب تعديلا أو حذفا، إن هو قرأ المقال قبل نشره.

أعترف بأنه لم يواجهني قط بانتقاد أو لوم أو اعتراض على ما كنت أكتب، وأنه يقترح علي أحيانا موضوعات للكتابة، كما كان يختارني لكتابة خطبه

وتصريحاته حتى عندما أصبح رئيس الحكومة[11]، كما كان يختارني لكتابة وإلقاء البيانات الرسمية في المحادثات الدولية والعربية، وتحضير أجوبته على الأسئلة الشفوية، وكذا بعض رسائله الحساسة في مجلس الشورى، خلال المدة التي كان فيها رئيسا للحكومة.

وقد أبعدت عني هذه الثقة النابعة من التفتح الفكري للأمين العام عوامل الإحباط والإحراج فيما أكتب في «العلم» و«الرسالة»، وفتحت لي هامشا من الحرية، وظفته في مسؤولياتي في عملي الصحفي.

كنت أحتفظ بنفس العلاقة القائمة على الاحترام المتبادل مع عبد الجليل القباج، مدير الجريدة، وقد كان مديرا إداريا لا صلة له، تقريبا، بالتحرير. ومع ذلك كنت أحتفظ له بمزيد من الاحترام المتبادل، وما أذكر أن نقاشا حدث بيني وبينه، ونفس الأسلوب إتبعته مع قاسم الزهيري عندما أصبح مديرا، حتى إننا اقتسمنا لفترة المكتب، قبل أن نتدبر مكتبا خاصا برئيس التحرير.

- 2 -

توقفت «رسالة المغرب» في الأزمة السياسية الكبرى ديسمبر 1952 – نوفمبر 1955 فلم تر النور بعد ذلك. كما توقفت «العلم» بقرار مقيمي، وتوقف عملي في الصحافة ليقتصر على عملي السياسي[12]. وفي صباح يوم 16 نوفمبر 1955، بعد أن عاد محمد بن يوسف من المنفى وعدنا من الاستقبال الشعبي، إقترحت على قاسم الزهيري أن تعود «العلم» إلى الصدور في يومنا ذاك. فكر قليلا، ثم اعترض بأن منع «العلم» كان بقرار مقيمي، فكيف نتحدى القرار ؟ أجبت بأننا يجب أن نتحدى، وليس للمقيم بعد اليوم وجود، وقد تحرر المغرب بالاستقلال العملي قبل أن يعلن السلطان الاستقلال بثمانية وأربعين ساعة. ليس للمقيم أن يعترض اعتمادا على قرار صدر في وقت الاعتداء على الحزب والحريات العامة، وإعلان نفي السلطان، وقد عاد من منفاه.

11 - عملت معه وزيرا مفوضا في وزارة الخارجية مكلفا بقسم الشرق وآسيا طيلة مدة ولايته. وقدمت استقالتي من وظيفتي يوم استقال.

12 - سأتحدث عنه في فقرة قادمة.

وجدنا المطبعة في ظروف سيئة بعد أن أقفلت بالشمع الأحمر نحواً من ثلاث سنوات. الحروف التي تجمع بالأصابع تلفت، علاها الصدأ وركام الغبار وخيوط العنكبوت. المطبعة الساحبة في وضعية يصعب معها أن تتحرك.الورق، العمال، المحررون من الصعب الحصول عليهم. تحدينا كل عوامل الإحباط، وانتصرنا أخيرا لنصدر عددا بدائيا كان الهدف منه تحدي الإقامة، والخروج من نطاق المنع دون قرار إداري.

عبر المقيم العام لوي اندي دوبوا[13]، وقد تغير لقبه إلى مندوب سامي بالمغرب منذ يومه، عن أسفه لتحدي قرار مقيمي كان من المنتظر أن يلغى إداريا. لم يهتم أحد لاعتراضه التأسفي.

قمنا بهذه المبادرة دون أن نأخذ الإذن من قيادة الحزب التي اعتبرتها، فيما بعد، مبادرة جيدة.

واستمرت «العلم» في ظروف صعبة، ولكنها أخذت تتطور بسرعة.

كان على «العلم» أن تأخذ منهجا آخر. إستقل المغرب وبدأت الدولة، بعد أن تكونت الحكومة الأولى، تمارس السيادة وتتلمس سبيلها لهذه السيادة في طريق حافلة بالمتاعب فقد ظلت الإدارة الفرنسية تمارس عملها، بعد أن أخذ المديرون الفرنسيون لقب «الكاتب العام» للوزارة التي يعملون فيها تحت مسؤولية وزير مغربي. تجمعت كل سلطات الدولة في المؤسسة الملكية ثم تقلد الوزراء مسؤولياتهم في «التسيير» مع إدارة كلها مفرنسة لغة وأطرا.

ما يهم عملي الصحفي في هذا الإطار الجديد هو أن «العلم» أصبحت، في ظروف مغايرة، مطالبة بأن تكون لسان الحزب المحدود نفوذه على الحكومة. الإدارة كلها ماتزال تحت تصرف الموظفين الفرنسيين، الوزير وعضوان في ديوانه هما المغاربة الوحيدين في الوزارة، تعرضت إلى إشكال آخر بسيط هو التعامل – صحفيا مع الوزراء غير الاستقلاليين – ابتداء من رئيس الحكومة.

- 13

تحول جذري في تحرير «العلم» من جريدة معارضة إلى جريدة موالية تعبر عن رأي الحكومة، لا تتعامل مع السلطة الحكومية بصفة انتقائية... تنتقد بعض التصرفات الإدارية التي تصدر عن إدارة مكونة في معظمها من فرنسيين، واسبانيين[14]. المحادثات التي كانت تجري في باريس بين وفد حكومي مفرق ووفد فرنسي[15]. كانت المفاوضات تدور حول إلغاء اتفاقية الحماية، وتعويضها باتفاقية تعاون، وعن نقل السلط من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة المغربية، وما يتصل بالإدارتين من تعاون إداري واقتصادي وثقافي.

وواجهت الصحافة الاستقلالية سرية المفاوضات مع فرنسا، ولم يكن يتسرب للرأي العام – وربما للحزب أيضا – عنها شيء، إلا ما كان ينقله قاسم الزهيري ممثل «العلم» في فترة ما من المفاوضات. المفاوضون المغاربة مُفَوَّضُون ولعل إستشاراتهم – إذا كانت هناك إستشارات – خاصة بالملك والأمير مولاي الحسن. وما أعتقد أن الحكومة – كمؤسسة – كانت على علم بما يجري في باريس. ونفس الشيء حدث في المحادثات مع اسبانيا. وقد مثلت «العلم» في محادثات مدريد لإلغاء الفصل الخاص باحتلال الشمال في معاهدة الحماية. وعقدت اتفاقية مشتركة مع اسبانيا بحضور محمد الخامس والجنرال فرانكو.

هذه بداية لما سيحدث، بعد ذلك وحتى الآن، في تسيير شؤون الدولة.

لذلك أصبح العمل الصحفي عمل تأييد للمجهول، وتحليل القضايا العامة التي تتصل بالاستقلال وممارسة السيادة. يعود هذا «التخلف» الصحفي لغياب التقاليد الصحفية، فلم تتحدث «العلم» عن هذه الخطوة التاريخية إلا في الإطار العمومي، وفي حدود المبادئ والمتمنيات. وما أعتقد أن المؤرخ يمكن أن يعتمد على الصحف المغربية في دراسة هذه الحقبة. وربما كان يأخذ معلوماته من الصحف الفرنسية والمفاوضين الفرنسيين فيما قد ألفوه من كتب أو مذكرات أو من وثائق وزارة الخارجية الفرنسية باستثناء حديث صحفي أدلى إلي به عبد الرحيم بوعبيد بعد توقيع مبارك البكاي لإتفاقية مدريد.

14 - بعد تحرير الشمال في أبريل 1956.

15 - يتكون من السادة عبد الرحيم بوعبيد (إستقلالي)، ومحمد الشرقاوي (شوري) وأحمد رضا كديرة (ينتمي لحزب لا وجود له) وهو وزير دولة ومدير ديوان الأمير مولاي الحسن، وادريس المحمدي (إستقلالي).

أؤكد أن ظروف الإحباط والحرج تنامت بالنسبة إلي. فأنا بطبعي لا أمنح تفويض الثقة لأحد دون أن أتابع الموضوع إذا لم يكن من مسؤولياتي أن أشارك. ورغم أني كنت، ككل المواطنين، معتزا بما يحدث، ولي الثقة الكاملة في بعض أعضاء الوفد المغربي، فإني مع ذلك كنت غير مرتاح لعملي الصحفي في التأييد المطلق للحكومة ولمحادثات باريس ثم محادثات مدريد، وأنا أجهل عنهما كل شيء.

- 3 -

عين عبد الله إبراهيم في الحكومة الأولى كاتب الدولة في الأنباء[16]. وبعد تعيينه بقليل اقترح علينا، قاسم الزهيري وأنا، أن نعد يوميا بالتناوب حديثا سياسيا للإذاعة يذاع بعد نشرة الأخبار المسائية. ترك لنا الحرية في اختيار موضوع الحديث والتوجيه السياسي الذي يتضمنه. أدركت أن الحديث سيكون تعليقا على الأحداث المغربية طبعا. كان الفضاء السياسي حافلا بما يمكن أن يقال عن الوضع السياسي والاجتماعي في المغرب والعلاقات المتشابكة مع دولة الاستعمار، التي حكمت ثلاثا وأربعين سنة، والمشاكل التي يجب أن تحل فلا تبقى معلقة، ونشاط الحكومة وتحرير السيادة الخارجية والدفاع.

حديث في الإذاعة جديد بالنسبة لعملي الصحفي وبالنسبة لبرامج الإذاعة المغربية، التي كان يطلق عليها بسخرية «راديو ماروك». كنت أعرف أن البعض يتهيبون أمام الميكروفون، ولكن في لقائي به لأول مرة إقتنعت بأن ذلك التهيب غير ذي أهمية. كانت المواجهة الأولى مع وسائل بدائية. فقد قيل لنا إن التسجيل سيكون في مكتب من مكاتب وزارة البريد - الإذاعة كانت تابعة تقنيا لوزارة البريد - عثرت بصعوبة على غرفة التسجيل. تبين لي أنها غرفة أو شبه غرفة عادية لا تتوفر على التجهيز الصوتي الجيد للتسجيل. وجدت فيها شابا فرنسيا تبين لي أنه جاري في السكن، وكان في علاقته الجوارية سيء المعاملة، ينظر إلى جيرانه المغاربة نظرة حقد. وها أنا ذا أصبحت بين يديه ليسجل لي حديثا لا يفهم لغته، وما من شك في أنه تأكد أن الحديث يعادي الوجود الفرنسي،

16 - الإعلام - الإتصال.

وبالتالي يعادي وجوده في المغرب والعمل الذي يقوم به، يؤدى به خدمة لمغربي لم يكن يرضى أن يلقي عليه تحية الصباح، ولا أن يرد عليها إذا ألقيت عليه.

خضعت لتعليماته - يبدو أنه تقني - مطلوب منه أن يوفر التقنيات في غرفة لا تقنيات بها. كان يعاملني بعنف وقلة أدب وهو يلقي تعليماته : «أدر وجهك يمينا، لا، يسارا، إرفع رأسك، لا، إخفض رأسك، صوتك أكثر إنخفاضا، لا، أكثر إرتفاعا». تحملت الدقائق العشر، ولعلي لم ألقه بعد ذلك في غرفة التسجيل تلك، غير أن تسجيل الحديث الأول كان رديئا سيئا، بعض فقراته غير مفهومة، ذبذبات الصوت غير واضحة. هل كانت آلات التسجيل سيئة أم كان صوتي غير متجاوب مع الآلات في التجربة الأولى ؟ هل كان تقني التسجيل غير تقني، تعمد الإساءة في عمله ليكون التسجيل سيئا لا يبلغ الرسالة ؟ أغلب الظن أنه تعمد أن يبدو الحديث مشوها لا يبلغ الرسالة بقدر ما يسيء إلى صاحب الحديث. كان يعرف أنه غير مراقب، السلطة التقنية الفرنسية التي يعمل تحت إمرتها أصبحت غير موجودة عمليا، والسلطة المغربية لم تتمكن بعد من تسيير شؤونها الداخلية فأحرى جزئيات تقنية مثل هذه.

لم يفت تشويه الحديث في عَضدي. واستمر الحديث «التناوبي» أعالج فيه قضايا الساعة، لم تعجزني موضوعات الأحاديث، فقد كنت أجد أكثر من موضوع لكل حديث.

كنت عادة أسجل الحديث في بداية المساء ليذاع بعد نشرة الثامنة. في يوم من يونيو 1956، وقد عدت إلى مكان عملي، بعد أن سجلت حديثي، رن الهاتف : «جلالة الملك محمد الخامس يتحدث إليك».

- «نعم، يا جلالة الملك».

- «حديثك الليلة في الإذاعة يجب أن يتناول الحدث التاريخي المهم. اليوم سيقدم أول سفير لفرنسا أوراق اعتماده إلي. ويعتبر هذا أول حدث في تاريخ المغرب المستقل. قم بواجبك، الله يرضى عليك».

أسرعت إلى القصر الملكي لأحضر الحدث التاريخي. كان البشر باديا على وجه الملك والمغرب يحقق أكبر خطوة في طريق السيادة المغربية. تغير وجه التاريخ. فلم يعد المقيم هو الذي يخاطب الملك، ولكن السفير المعتمد فوق العادة. باب الدبلوماسية المغربية يفتح من جديد في وجه المغرب المستقل، كسفير لدولته في دولة مستقلة. ذكرني هذا الحدث بالحدث الذي أشرت إليه يوم كان يجلس في مكان المقيم العام ليهنئ الملك بعيد العرش- حضرت الحديث- وكنت سعيدا بسعادة الملك في ثانيهما، بقدر ما كنت شقيا بشقاء الملك في أولهما...

لم يعد في الوقت متسع لكتابة الحديث وتسجيله، ولكني سعدت بأن يكون حديثي الإذاعي تعليقا على الخطوة العظمى في تاريخ المغرب، ولها أكثر من دلالة، أهمها أن العلاقات مع فرنسا أصبحت علاقة الند للند. في ذلك اليوم طويت صفحة الإقامة العامة التي كانت تمثل دولة حاكمة للمغرب المحكوم، وكان السفير «دوبوا» هو الذي عين[17] يوم عاد الملك مندوبا ساميا خلفا للمقيم العام «الجنرال بوايي دولاتور» وها هو ذا يتخلى عن أعظم تمثيل إداري للاستعمار الفرنسي في المغرب ليصبح ممثلا دبلوماسيا لفرنسا لدى جلالة محمد الخامس، ملك المغرب، ممثلا لوزارة الخارجية الفرنسية (رئيس الجمهورية طبعا) وليس لوزير المستعمرات.

كتبت الحديث مأخوذا بكل هذه المشاعر وأمامي رغبة الملك في أن يعبر الحديث عما يشعر به من اعتزاز وخطوة كبرى تتحقق، اعتبرت ذلك بداية علاقات جديدة متماثلة مع فرنسا على غرار كل الدول المستقلة.

أعتقد أن الحديث استجاب وعبر عن مشاعر الشعب ومحمد الخامس أمام الحدث التاريخي.

إستمر حديثي في الإذاعة شهورا، بل سنوات. وكان من أبرز الأحداث الكبرى التي يعانيها ويعالجها المغرب ثورة الجزائر الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي. كنا نعتبرها ثورتنا. ذلك إيمان الدولة والشعب. كنت مؤسسا أساسيا

17 - مدة سنتين ونصف.

لفكرة المغرب العربي وأحد العاملين من أجل إستقلال الجزائر، كما سبق القول في فقرة الحديث عن المغرب العربي، ولذلك كان حماسي للثورة الجزائرية يتجلى فيما أكتبه في «العلم»، وقد أخذ يتجلى بوضوح في أحاديثي بالإذاعة.

في ربيع 1956، كنت قد غادرت «العلم» إلى وزارة الخارجية مشاركا في إنشائها - ووزيرها أحمد بلافريج - في مايو من نفس السنة[18]. ظللت أكتب في «العلم» كلما أسعفني الوقت، ولم أتخل عن أحاديثي في الإذاعة، ولم يطلب مني الوزير ذلك. وقد كان معجبا في الغالب بالأحاديث الإذاعية. لم أواجه حالة التنافي بين المنصب الدبلوماسي الرسمي والتعبير عن الرأي في الإذاعة التي تشرف عليها الدولة.

الثورة الجزائرية كانت في أوجها، وحماس المواطنين يتجدد مع الثورة، وقد أصبح شرق المغرب مركزا للتدريب وتسليح فرق الثورة، والمواطنون المغاربة في شرق المغرب يساعدون ويعملون مع رجال الثورة. وكانت إحدى مدن شرق المغرب مقر القيادة العسكرية لأحد قادة الثورة : هواري بومدين وكان من الطبيعي أن يعكس تعليقي في الإذاعة مبادئ الثورة وأفكارها، وأن يهاجم العمل العسكري العنيف الذي يواجه به الجيش الفرنسي والمستوطنون الفرنسيون الثورة الجزائرية. جهود المغرب، حكومة وشعبا، ضد الوجود الفرنسي في الجزائر لا يتنافى مع العلاقات الدبلوماسية الجديدة بين المغرب وفرنسا. هل يتنافى حديثي في الإذاعة عن الثورة الجزائرية مع العلاقات الجديدة مع فرنسا ؟ أيتنافى مع منصبي في وزارة الخارجية ؟

كنت ذات يوم في مكتبي بالوزارة. طلبني الوزير إلى مكتبه، وحينما فتحت الباب وجدت معه محمد الزغاري نائب رئيس الحكومة، وعبد الرحيم بوعبيد وزير الاقتصاد[19]، تحدث بلافريج قائلا : «ها هو ذا المعني بالأمر، ناقشاه في الموضوع»، والتفت إلي : «الوزيران قدما إلينا في موضوع يهمك».

18 - سأشير إلى الموضوع في فقرة قادمة.

19 - كان عبد الرحيم بوعبيد يشغل في نفس الوقت منصب سفير المغرب بفرنسا.

لم يترك الوزير ان لي فرصة التوقع واسترجاع الذاكرة. بادراني بموضوع الحديث مباشرة دون مقدمات : «الأمر يتعلق بأحاديثك في الإذاعة عن الثورة الجزائرية. لا نناقش الأفكار التي تدلي بها ولا الأسلوب الذي تعالج به القضية، ولكن مركزك كوزير مفوض في وزارة الخارجية يشير إلى أنك تتحدث، ليس فقط باسم الوزارة، بل باسم الحكومة. هذا الموقف أزعج السفارة الفرنسية، وقد أبلغنا السفير هذا الانزعاج الذي لا يتعلق بالموقف، ولكن لأنه يصدر منك كمسؤول كبير في وزارة ترعى العلاقات مع فرنسا».

عجبت لأن السفير لم يلجأ إلى وزير الخارجية. بطل العجب لأن الموضوع يتعلق بموظف في وزارته، ولعل له علاقة متميزة مع الوزير، وربما كان وزير الخارجية راضيا عن أحاديث الإذاعة عن الجزائر.لم أعْدم الجواب. كنت ممن لا يعدم جوابا في مثل هذه الموضوعات الحرجة : «حديث الإذاعة بعيد جدا عن مسؤولياتي في وزارة الخارجية، وقد دأبت على إلقاء هذه الأحاديث قبل تأسيس وزارة الخارجية والتحاقي بها، ولعلي لا أضيف جديدا عما يتحدث به الشعب وما يطالب به. ومن واجبي كمثقف وكصحفي، قبل أن أكون دبلوماسيا، أن أعبر عن الرأي الذي تجهر به الدولة في المغرب والشعب المغربي بكل مكوناته».

ما أظن أن الحوار بيننا خرج عن مقولاتهما ومقولتي، وكان وزير الخارجية كقاض محايد يستمع إلى مرافعتي. حتى إذا أشرف الحوار على نهايته، فصل القول كعادته دون أن يجزم برأي : «سنرى وسنعالج الموضوع لاحقا بما ينبغي أن يعالج به».

إستأذنت وانسحبت، وفي إعتقادي أن بلافريج سيطلب إلي أن أتخلى عن تناول القضية الجزائرية في أحاديثي، أو أن أتوقف عن تعليقاتي في الإذاعة. صممت على أن أطلب إليه إعفائي من مهمتي في وزارة الخارجية، إذا هو طلب مني ذلك. وبدأت أفكر في الكرسي المهم الذي سأتركه وفي عودتي إلى جريدة «العلم» ومشاكلها، فلعل قدري لن يكون في غير ذلك المكتب المتواضع، وعلى الكرسي المهتز الذي تطل مساميره من أوكارها.

لم أغادر الاجتماع الوزاري (بين ثلاثة وزراء) مهموما أو مشلول الفكر، فقد أصبح الحل في فكري واضحا بنفس السرعة التي أبلغني بها الوزيران «المشكلة»، التي تطلبت أن يتولاها وزيران مهمان في الحكومة ويعالجانها مع وزير الخارجية. لحظات وطلبني الوزير مرة أخرى إلى مكتبه : «لعلك فكرت فيما حمله الوزيران الزغاري وبوعبيد». وتساءل «لماذا لجآ إلي ولم يخاطباك مباشرة...؟»

أجبت إيجابا : «كان يجب أن يكون الأمر كذلك».

وكنت أعرف أنهما التجأ إلى الوزير لاعتقادهما أنه يستطيع أن يؤثر علي بما لا يستطيعانه...

– «استمر في عملك، وكأن هذا الحدث لم يكن. إنتهى الوقت الذي كنا نتلقى فيه الأوامر والاعتراضات أو الاحتجاجات من الإقامة العامة». وكنت أفكر في الوزيرين اللذين تلقيا الملاحظة، عن موضوع يهم الشعب المغربي هو الاستعمار في الجزائر، تلقيا الملاحظة من سفير فرنسا، بعد استقلال المغرب.

شكرته وعدت إلى مكتبي لأكتب حديثي المسائي عن الثورة الجزائرية.

لم تنقطع صلتي بالإذاعة كلما كان الفضاء السياسي يسمح لي بأن أعبر عن أفكاري السياسية والثقافية والاجتماعية عن طريق جهاز «حكومي». والحكومات في البلاد النامية تعتبر كل ما هو قطاع عام ملكا لها. فعمومية القطاع لا تصل إلى عموم الشعب أو الشرائح المثقفة فيه.

دعيت مرة أخرى بعد أن توقفت تعليقاتي السياسية في الإذاعة بسبب ملكية الحكومة للإذاعة – وأنا بعيد عن أي منصب يحميني من سلطة حكومة قد لا ترضيها تعليقاتي السياسية– إلى إلقاء أحاديث ثقافية. لم أتردد لأني أعتبر أن حقي في التعبير عن طريق المذياع هو كحق رئيس الحكومة أو وزير الإعلام. ولذلك مارست تقديم حديث ثقافي أسبوعي، بريء من السياسة، فلكل وجهته، ولكل وقت ما يتفق مع طبيعته من حديث. ألقيت مجموعة من الأحاديث، احتفظت

ببعضها وأخذت مكانها من كتابي «دفاع عن فن القول». ولعل هذا الحديث أدى مهمته الثقافية، ومايزال كما أدتها أحاديث أخرى تذاع على الهواء.

- 4 -

أخذت الصحافة من عمري خمسا وخمسين عاما (1949 - 2004). أستثني من هذه المدة نحو ثلاث سنوات (10 ديسمبر 1952 - 16 نونبر 1955) حينما منعت الصحف، ومنها «العلم» و«رسالة المغرب»، وأستثني سنتين ونصف سنة عملت فيها وزيرا مفوضا في وزارة الخارجية عند تأسيسها في مايو 1956 - ديسمبر 1958 حينما قدمت استقالتي. وأستثني كذلك الفترة ما بين سنتي 1981 و1985 عينت فيها، ضمن الفريق الاستقلالي، وزيرا في الحكومة. في هذه الفترات المستثناة لم أكن بعيدا عن الصحافة، فأنا مشغول بهمومها حينما تمنع أو تتوقف إختياريا بضعة أشهر خلال سنة 1959 احتجاجا على تعديل الحكومة لقانون الحريات العامة[20] الذي كان يضمن حرية الصحافة فأدخل عليه تعديل سنة 1960 يمس بهذه الحرية، وكان هو التعديل الأول الذي فتح باب التعديلات على قانون الحريات حتى أصبح كمرقعة الدراويش، وعانى الصحفيون بسبب التعديلات من المحاكمات والإعتقالات والتهديد بالقتل والغرامات. في الفترات الاستثنائية هذه، كنت مهموما بالصحافة، أكتب وألاحظ وأفكر معها كلما أتيحت لي الفرصة لذلك.

نصف قرن أو ما يقاربه في العمل الصحفي ألزمتني فيه كل الظروف لأكون مع صحيفة «العلم» وقد عرضت علي مهمات أوسع رزقا وأرفع مقاما، وفيها من الشؤون الخارجية والثقافية ما كان يتطلع إليه الكثيرون فلا يدركون. كنت أعتذر بوجودي في «العلم» عن عدم قبولها. والمسؤولية في هذا الاعتذار تقع على «العلم»، وعلى الزواج الكاثوليكي معها الذي إنفصل يوم لم أعد أومن بالكاثوليكية. أتحدث عن أمثلة من هذه المهمات.

السفارة... والأمانة العامة للجامعة العربية و...

20 - صدر هذا القانون في عهد حكومة بلافريج سنة 1958.

إقترح علي أحمد بلافريج العمل في سفارة المغرب في القاهرة كوزير مفوض حينما راجت فكرة ترشيح القصر لعبد الله كنون سفيرا، فاعتذرت له في الحين. واقترح علي تولي سفارة المغرب في ليبيا وإعتذرت كذلك.

كنت في طنجة في زيارة إستشفائية في شتنبر 1968، وعلمت أن الهاتف يسأل عني من الديوان الملكي، في كل مكان ثم لاحقني الهاتف حتى حصل علي. وكان على الخط إدريس بنونة نائب مدير التشريفات الملكية : «جلالة الملك الحسن الثاني يحييك ويخبرك أنه يرشحك كأمين عام للجامعة العربية».

فوجئت بالعرض وكنت أعرف أن الجامعة العربية مقبلة على انتخاب أمين عام جديد بعد أن أشرفت ولاية عبد الخالق حسونة على الانتهاء. أدركت أني مضطر أن أجيب. وفهمت من مخاطبي أنه كان ينتظر مني أن أطير فرحا وأركب سيارة سريعة أو طائرة تنقلني إلى الرباط. ولعلي فاجأت إدريس بنونة بإجابة لم يكن ينتظرها : «أبلغ ولائي وتحياتي إلى جلالة الملك وسأجيبك على الاقتراح الذي نقلته إلي في الأيام القليلة القادمة».

فكرت قليلا ثم طلبت علال الفاسي بالهاتف لأستشيره فيما نقل إلي إدريس بنونة. كنت أستشيره وأطلب رأيه في مثل هذه القضايا المحرجة أحيانا، والتي لها طابع شخصي إلى حد ما. ما كان علال يريد أن يدلي برأي شبه ملزم أو يمكن أن يعتبره مخاطبه إختيارا، لذلك تركني لحريتي وقال : «فكر وإختر ما تريد».

لا يليق أن أعتذر عن اقتراح ملكي بترشيحي أمينا عاما للجامعة، وأعرف أن عواقب هذا الاعتذار لن تكون سارة.

كانت «العلم» أمامي. إخترت وكتبت رسالة إلى إدريس بنونة عبرت فيها عن اعتزازي باقتراح جلالة الملك واستعدادي لخدمة بلادي والوطن العربي من خلال منصب الأمين العام للجامعة العربية، ولكني أعتذر عن عدم قبولي المنصب لأسباب أهمها أن مصر، وهي لازالت متأثرة بالهزيمة التي لحقت بها منذ سنة ونيف فقط، لن تترك لمسؤول جديد غير مصري حرية العمل. ثم إن

الجامعة العربية أصبحت شبه مشلولة بعد الهزيمة التي حلت بالأمة العربية في يونيو 1967. وأضفت أنه يصعب على أي مغربي أن يتحمل هذه المسؤولية في إطار مؤسسة يوجد مقرها في القاهرة[21]. وأضفت أن الجامعة ستناقش عضوية موريطانيا. وموقفنا من استقلال موريطانيا عن المغرب سيضعني كأمين عام في حرج عندما تطلب الانضمام للجامعة.

لم يتصل بي إدريس بنونة من جديد. ولعل الحيثيات التي أبديتها جعلت الحسن الثاني يعدل عن فكرة اقتراح أي شخصية مغربية لهذا المنصب.

ولا أعرف حتى الآن كيف انتشر الخبر في البلاد العربية، ونشرت الصحف اللبنانية[22] خبر ترشيحي للأمانة العامة للجامعة العربية مع صورتي. ولم تشر إلى هذا الخبر الصحف المغربية.

حينما عاد أحمد بلافريج كوزير للخارجية، دخل مكتبي في «العلم» محمد اليزيدي مبتسما كعادته، عادة ما يبدأ موضوع الحديث بدون مقدمات: «كنت مع علال وعلمنا أن أحمد بلافريج سيستدعيك للعودة إلى وزارة الخارجية. رغبنا، أنا وعلال، أن نخبرك بهذا الخبر حتى لا تفاجأ. أما القرار فهو بين يديك».

كان حديثه المقتضب يشير ولا يكاد يبين. فهمت مضمون الرسالة من حرصه على إخباري بلسان علال ومباشرة وعلى عجل في مكتبي. ولكنه كان صادقا في القول وهو ينهي حديثه: «القرار بين يدك».

ودعني بوده المعهود ولم يشر إلى فراغ مكاني في «العلم»، وأخذت القرار بعد خروجه.

وفي اليوم التالي إستدعاني أحمد بلافريج إلى مكتبه في وزارة الخارجية. أشهد أنه كان يستقبلني بود كصديق عزيز وهي المشاعر التي كنت أكنها دائما

21 - منذ إنشاء الجامعة العربية، تولى أمانتها العامة ستة أمناء عامين منهم خمسة مصريون، وتونسي واحد وكان ذلك خلال مقام الأمانة العامة في تونس بعد زيارة السادات لإسرائيل. ويتعلق الأمر بعبد الرحمن عزام (1945-1952)، عبد الخالق حسونة (1952-1971)، محمود رياض (1972-1979)، الشاذلي القليبي (1979-1990)، أحمد عصمت عبد المجيد (1990-2001)، عمرو موسى (2001 إلى يومنا هذا).

22 - منها صحيفة الحياة.

له. قال مبتسما، بعد حديث غير طويل عن مسائل عامة : «أطلب إليك أن تعود إلى مكانك في الوزارة. لقد استقلت معي لأسباب سياسية. والآن تعود لأسباب سياسية».

لا أدري لماذا يتملكني الخجل في كثير من المواقف، ولكنه خجل لم يكن يمنعني من الجهر بصراحة عما أومن بما أعتبرته قراراً على استحياء. فقد كنت آسفا أن أعتذر للرجل الذي وضع في ثقته كما وضعها قبل ذلك ببضع سنوات. وأجبت في صراحة : «أشكرك على الثقة التي وضعتها في من جديد. أقدر ثقتك». لم أكن مجاملا ولا منافقا، «ولكنك تعرف أن جريدة «العلم» أصبحت جزء من كياني، وأنا لا أستطيع مغادرتها».

«العلم» كانت جزء من كيانه أيضا، وهو الذي أسسها وكان له الفضل الأكبر في إنشائها ورعايتها والسهر عليها وكتابة عمود «حديث اليوم» الذي كان يعبر عن رأي الحزب ويلمس - برفق تارة وبحسم تارة أخرى - ممارسات الإدارة والإقامة العامة وكثيرا ما كان يتعرض لقلم الرقيب الأحمر، ولا ينام حتى يحضر الرقيب إلى إدارة «العلم» بعد منتصف الليل، ويخبره محمد المدور الذي كان يشرف على توضيب الصفحات بالهاتف عن ما حذف وما أبقى عليه من مواد العدد.

أعرف فضله وحبه لها، لجأت إلى هذا الفضل والود وأنا أعتذر على استحياء. تأكدت أنه لم يكن ينتظر مني الاعتذار، وربما كان اعتذاري صادما. فقد كنت متأكدا من الظروف التي ولي فيها الوزارة، كان بوده - فيما أعتقد - أن يعتذر عن الوزارة لأن حزبه، الذي تخلى عن ممارسة العمل فيه، كان في المعارضة. وكان يعرف أن تعيينه في الوزارة تكتنفه ظروف سياسية غير بريئة. وكان يود أن يعيد مجد وزارته الأولى بأطرها، ولكن الظروف تغيرت بعد أن ضمت الوزارة أطرا ربما لا ينسجم معها، وبعد أن تعاقب على الوزارة وزراء، بعضهم أو أكثرهم، يعدون من أكبر خصومه.

كل ذلك جعلني أشعر بأني - باعتذاري عن العمل معه في الوزارة - كنت أصدمه نفسيا، ولكن «العلم» كانت عندي في المقام الرفيع، ومن أجلها زهدت

في مناصب في الخارجية، كنت قادرا على أن أصل إلى ما أريد منها بفضل التقدير الذي كنت أحظى به من بلافريج.

أجابني بكلماته التي تقطر أدبا : «سنرى... سنجد أسلوبا». لم تغادر الابتسامة شفتيه وهو يودعني.

في سنة 1977 طرق مكتبي كاتب الدولة في الخارجية يخبرني أن الوزير – وكان محمد بوستة – يرشحني للأمانة العامة للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. وقد حضر باسم الوزير ليستأذنني في هذا الترشيح. وكانت قد انشئت حديثا باقتراح من منظمة المؤتمر الإسلامي. لم أفكر طويلا فاعتذرت كعادتي بأني أفضل العمل في «العلم» على أي منصب آخر.

- 5 -

الانقسام الذي حدث داخل حزب الاستقلال – رسميا – في يناير 1959 لم يصل إلى جريدة «العلم»، فقد احتفظت بكيانها وأطرها كاملة. وكان مديرها آنذاك عبد الجليل القباج الذي احتفظ بولائه للحزب وللصحيفة الاستقلالية التي يديرها. وأنشأ الحزب إلى جانبها، وبالإضافة إلى جريدة «الاستقلال» الناطقة بالفرنسية التي كان يديرها عبد الرحيم بوعبيد وتخلى عن هذه الإدارة منذ أوقفت مع أخواتها (10 ديسمبر 1952) أنشأ أسبوعية «الأيام». كنت قد إقترحت اسم هذه الأسبوعية كما اقترحت قبلها اسم أسبوعية «الاستقلال». وكانت «الأيام» تحمل راية المعارضة القوية للحكومة. كان يديرها حسن التسولي، وكنت أكتب أسبوعيا فيها، باسم مستعار مقالات نقدية لعمل الحكومة ساخرة في شكل روائي، استمرت طيلة حياة الأسبوعية سنة ونصف سنة تقريبا.

أزعجت المعارضة الصحفية حكومة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» برئاسة عبد الله إبراهيم. هذا الإزعاج دفع بالحكومة إلى تقديم «العلم» إلى المحاكمة، كما سنرى في فقرة المحاكمات. لم تكتف بالمحاكمة، ولكنها تعرضت إلى قانون الصحافة الصادر مع قوانين الحريات العامة[23]، فأدخلت تعديلا

23 - 15 نوفمبر 1958 في عهد حكومة بلافريج قبل عشرين يوما فقط من تقديمها لاستقالتها.

على بعض فصوله وأصبح - بمقتضى التعديل - النقد الموجه إلى وزير في الحكومة بمثابة قذف في الذات الوزارية العَلِّية. واعتبر حزب الاستقلال هذا التعديل مساسا بحرية التعبير والحريات العامة. فأضربت صحفه عن الصدور من 4 أكتوبر إلى 16 دجنبر 1959 (72 يوما) إحتجاجا على خرق قانون الحريات العامة. وقد اتخذ علال الفاسي - رئيس الحزب - هذا القرار، بعد أن أقنع به اللجنة التنفيذية، رغم أن كثيرا من قيادي الحزب كانوا يعتبرون إضراب الصحف عن الصدور موقفا سلبيا. ولكن هذا الإضراب كان له تأثير في الملك محمد الخامس الذي كان يؤمن بحرية الصحافة، فاتخذ قرارا بإلغاء المرسوم الحكومي بتعديل قانون الصحافة، وعادت صحف الحزب إلى الصدور بعد هذا الإنتصار لحرية الصحافة.

في شهور الإضراب ارتأى عبد الجليل القباج أن يتخلى عن إدارة «العلم». فقررت اللجنة التنفيذية تعين قاسم الزهيري مديرا وتعييني رئيس تحرير بتاريخ 16 دجنبر من سنة 1959.

عرفت «العلم» طوال حياتها، إلا فيما ندر من تاريخها، تكتلا أسرويا. كل الزملاء كانوا يعتبرون أنفسهم في أسرة واحدة، لأنهم يتعاونون على إخراج جريدة رأي وطنية مناضلة، وليس جريدة تجارية. ولذلك لم تعرف صراعا ولا تنافسا أو تسابقا من أجل منصب أو زيادة أجر ولا تدخلا من غير أسرة تحريرها. وكان المدير القباج محط احترام وتقدير لوطنيته ووفائه للصحيفة التي يديرها. وحينما أصبحت رئيس تحرير كنت حريصا على أن تبقى علاقتي بالمدير في مستواها الطيب، وكنت أعتبره صديقا، لا تربطني به علاقة رئيس تحرير بمدير. لذلك ظل التعاون بيننا قائما، كما كان على عهد إدارة قاسم الزهيري منذ جمعنا مكتب واحد في الدار القديمة لجريدة «العلم».

ومع ذلك شعرت بمسؤولية رئاسة التحرير. كان علي أن أوجه الجريدة وأكتب وأتابع، بالقراءة، ما يكتبه آخرون وأراجع جيدا المراسلات التي تأتي من الأقاليم، وأعيد كتابة بعضها أحيانا من جديد حتى تكون في مستوى لغة «العلم» وهذه مسؤولية ضخمة لأن المراسلين كانوا يُمَتِّعون أنفسهم بالحرية الكاملة في

انتقاد الإدارة. وفي كثير من الأحيان يزايدون في القول فتصدر عن أقلامهم كلمات قذف. وكثيرا ما ينقلون الحدث عن الآخرين فتنقصه المصداقية. يضاف إلى ذلك اللغة التي كانت تكتب بها المراسلة. كان علي أن أتحرى وأن أتعامل مع المراسلة بحاسة قوية للتثبت من الخبر وصِدْقِيّته، والتحري قد يؤدي إلى مبالغة.

تطورت علاقتي - رسميا - بالجريدة وأصبحت مديرا يوم 4 فبراير سنة 1961، بعد تعيين قاسم الزهيري سفيرا في السينغال. إتسعت دائرة مسؤولياتي فأصبحت مسؤولا عن الإدارة. وأصعب ما فيها التدبير المالي والإداري، والبحث عن الإعلانات، وهي عماد الصحف في مواجهة مصاريفها. ثم ضبط التوزيع، منذ تحرك المطبعة حتى وصول الأعداد لأيدي القراء. متاعب لا تتفق مع التوجيه السياسي والأدبي للصحيفة.

أشهد أن زملائي في الإدراة كزملائي في التحرير لم يكونوا يضعون أمامي أية مشكلة كبيرة، رغم صوت الهاتف المزعج كل صباح ينقل إلي شكوى احتجاجية بأن «العلم» لم تصل في الصباح إلى قرية كذا أو مدينة كذا، وعلي أن أبحث عن السبب الذي لا أجده داخل الإدراة، ولا في مسؤولية القائمين على التوزيع، وقد أجده في وكالة التوزيع أو في الحافلة العمومية التي تنقل الصحيفة بين المدن والقرى. مع ذلك أحرص على ألا يتكرر. ويتكرر بالنسبة لقرى أو مدن أخرى، لأكون مضطرا في كل صباح أن أواجه مشاكل أعرف أني عاجز عن حلها. ثم ترن الهواتف من هذا الركن أو ذاك من المغرب محتجة على عدم نشر مراسلة مراسل، أو عدم نشر مقال لم يصل بعد. وإذا كنت مضطرا أن أعتذر عن كل تأخير من هذا النوع، فلأني أعرف أن المناضلين في القرية أو المدينة أو الحي، لا يقبلون الاعتذار، ولا يتصورون أن تهمل «العلم» خبرا أو مقالة كاتبهم، وأحيانا قصيدة شاعرهم.

ظروف الاستقلال انعكست سلبيا على «العلم». ذلك أن كثيرا من محرريها والعاملين في إدارتها قد استغرقتهم وظائف أخرى[24]. وكان من الصعب تعويض

24 - محمد التازي، عبد المجيد بن جلون سلكا طريقهما إلى وزارة الخارجية.

محرر في صحفية في زمن لم يكن تكوين الصحفي إلا بالممارسة. قد نجد كاتب مقالة أو بحث أو قصة أو قصيدة، ولكن لن نجد - إلا نادرا - صحفيا يعد تحقيقا، أو يكتب تحليلا سياسيا، أو تعليقا جيدا على حدث سياسي.

أؤكد أن الصحافة كانت تعاني فقرا ليس ماديا فحسب، ولكن بشريا ومهنيا كذلك.

في تحملي لمسؤولية الإدارة والتحرير كنت أتحمل كل هذه الأعباء.

- 6 -

موالي أو معارض ؟

أؤكد من جديد أني لم أتخذ الصحافة قط مهنة. كانت بالنسبة إلي رسالة وطنية وسياسية وفكرية أؤديها لبلادي، ولصالح الحرية والاستقلال والديمقراطية، وبإتفاق مع مذهبي السياسي كعضو عامل في حزب الاستقلال. هل أشير في تأكيد ذلك إلى أني لم أعمل في أية صحيفة، منذ بدأت نشاطي الصحفي إلا في «العلم» والصحف التي يصدرها الحزب. ولم أتجه قط وجهة أخرى إلا الاتجاه الذي اخترته منذ البداية. وأذكر أن إحدى المجلات التي كانت تصدر بالعربية في إيران كانت تنقل بعض مقالاتي من «العلم»، وأخذ علي عبد الله حسين سفير دولة الكويت، كان صديقا، وخصما عنيدا للحكم في إيران على عهد الشاه، أني أكتب في مجلة إيرانية. ورغم أني كنت غير مرتاح لهذه الملاحظة، ولكن مراعاة للصداقة أجبته بأن مداد قلمي لا يجري في غير «العلم».

غير أن علال الفاسي طلب إلي أن أرأس تحرير مجلة «البينة» الثقافية الشهرية التي أنشأها إلى جانب أسبوعية «الحسنى» حينما كان وزيرا للشؤون الإسلامية، ولم تعمرا غير عمر الوزارة 1961-1962.

تابعت العمل السياسي في المغرب ونظامه في الحكم واتجاهات الحكم فيه في مراحل مختلفة، من الحماية حتى الاستقلال في عهده الأول، حتى

إعلان الدستور، وإجهاض الدستور بالانتخابات، ثم بحالة الاستثناء، حتى زمن القمع، ثم الانفتاح الشكلي، ثم النسبي. ومرت الصحافة في المغرب بتطورات مهمة شكلا وموضوعا، حتى إتجهت بعضها للتأييد المطلق، وبعضها للمعارضة المطلقة.

كانت «العلم» من هذه الصحف التي مرت بمراحل مختلفة. كانت معارضة أشد ما تكون المعارضة لعهد الاستعمار، وكانت مؤيدة أشد ما يكون التأييد للاستقلال وللمراحل التي مر منها تحقيق الاستقلال - وكانت مراحل حرجة وفيها ما يقال - وكانت «العلم» مع المراحل الأولى للاستقلال موالية بحماس كبير، ومعارضة لحكومة فترة الانفصال عن الحزب - ومعها صحف الحزب جميعها - وكانت تساير عهد بداية الدستور، ومعارضة لعهد حالة الاستثناء، وتتابع مخطط الحزب مع الحكومات المتعاقبة سواء في عهد الحسن الثاني أو عهد محمد السادس.

ارتبطت «بالعلم» في هذه الفترات جميعها ارتباط مسؤولية. ولم أكن قط أفكر - ببلاهة - أن «العلم» ملك لي، كما زعم البعض، وهو يبرر استغلال «العلم» لمصلحته الشخصية.

هل كنت صحفي رأي، وهو ما تمليه الظروف المتغيرة التي شرحت ؟

سؤال كنت أضعه على نفسي في كل مرحلة أمر بها في عملي الصحفي. ويفرز السؤال تساؤلا آخر، هل كنت أنا «العلم» و«العلم» أنا ؟ أم كانت شخصيتي تتفق أحيانا وتختلف أخرى عن «العلم» ؟ «العلم» لسان الحزب. وأنا عضو تمرست على العمل الوطني الاستقلالي كناطق باسم الحزب، ومسير لصحيفته التي تنطق باسمه. ومع ذلك كنت أجدني، أغلب الأحيان، مندفعا في الاتجاه الذي يأخذه الحزب، ومندفعا أحيانا في الاتجاه المعارض. لم أعتبر قط «العلم» لسان الحكومة، ولو كان الحزب عضوا في الحكومة. ما أزال أذكر أني قلت لزملائي المحررين في الاجتماع الأول الذي عقدته هيأة التحرير بعد تكوين حكومة التناوب :

- ينبغي أن نعرف أن «العلم» ليست صحيفة للحكومة، ولا هي ناطقة باسمها. «الحزب» مشارك فقط في الحكومة، ولكن الحكومة قد تتخذ قرارات لا نرى أنها تتفق مع رأي الحزب أو لا تتفق مع خططه. ولذلك فنحن نحتفظ لأنفسنا بالرأي، ولو لم يكن رأي الحكومة. ونؤيد عملها كلما كان متفقا مع اتجاه الحزب ومذهبه وبرنامجه.

في مسيرتي الصحفية كنت معارضا صلبا في بعض الظروف كفترة حالة الإستثناء وما تلاها من فترات القمع. وتجلت المعارضة الصلبة فيما كنت أكتبه أو أوجه «العلم» لكتابته في عهد حكومة الانفصال، لأني أصبت بخيبة مريرة، ما تزال مرارتها تخز ضميري وأنا أكتب هذه السطور.

وأؤكد أني ما عارضت يوما عن كراهية أو رأي ذاتي، ولو تعلقت المعارضة بشخص يسيء إلى الوطن. الهاجس الشخصي أضعه بعيدا عن مسؤوليتي الصحفية. ثم إني كنت أرفض المعارضة الشخصية. وأمنع استعمال الكلمات النابية. كان مما يزعجني أن تصدر عن زميل بقصد أو عن غير قصد.

وكنت معارضا مرنا في كثير من عهود حكومات التقنوقراطيين. مؤيدا أحيانا في بعض الحكومات التي شارك الحزب فيها، ولكني لم أكن قط لسان الحكومة في كثير من القضايا، يكون لي رأي خاص تعكسه افتتاحية «العلم».

وقد جعلني إيماني بالحرية عموما، وحريتي الشخصية ككاتب وصحفي منتم، أمارس هذه الحرية إلى درجة كبيرة. وأشهد أن قادة الحزب كانوا مرتاحين لهذه الحرية. لم يأخذ علي أحمد بلافريج ولا علال الفاسي ولا محمد بوستة ممارستي لهذه الحرية، ولا طلب مني أحد منهم أن أغير اتجاهي. وكان الهاشمي الفيلالي، وله وزن كبير في إتجاهات الحزب، يؤكد لي كلما رآني بأني المعبر الصادق عن الرأي الوطني للحزب.

ومع ذلك جر علي هذه الموقف بعض المتاعب، في مراحل، بعضها كان مع المحاكم والسجون. ولكن بعضها كان مع عداء للحكم لأني لست من نوع «الكاتب

تحت الطلب». وقد انتهى أمر احترامي للرأي الذي أعتقده مستقيما بنهاية علاقاتي مع الصحافة.

ليس هذا التحليل افتخارا، فما أنا بحاجة أن أفتخر، ولكنه إعتراف ليس غير. ومن الخيانة في كتابة مذكرات ألا أعترف ببعض الحقائق، سواء كانت لصالحي أو ضدي.

- 7 -

لم أقدم كل هذه الجهود للصحافة دون بديل. إذا لم أستفد مالا، كما فعل آخرون - وقد كان من طبيعة ضميري ألا أستفيد - فقد قدم لي العمل في الصحافة الكثير. عن طريقها عشت في قلب القضايا التي تمارسها بلادي، كنت في قلب المعركة أتابع وأدرس وأقوم وأبحث عن الرأي حتى أجده. كنت أتابع مشكلة الاستقلال بالفكر والقلب. وهذا مكسب كبير في حياتي، مازلت أعتز به. كنت أزاوج بين العمل السياسي الوطني، والتعبير عنه. وتلك فرصة نادرة، قلما تتاح لكثير من الصحفيين. لذلك لم أكن صحفي مهنة، ولا صحفيا مأجورا، أكتب على قدر ما أقبض، كما عبر عن ذلك أحد الصحفيين. كنت أقوم برسالة - لا أفتخر بذلك ولكنها الحقيقة التي لم يفهمها بعض الحاقدين - وحينما أدركت أن الرسالة مست في كرامتها، رحلت عن المؤسسة التي شاركت في بنائها طوبة فوق طوبة.

علمتني الصحافة أن أشغل حياتي بالتفكير في بلادي وعملي، لأني كنت أفتح عيني على قضاياها وعلمتني أن تكون بلادي، هي قلمي، في حدودها الجغرافية من طنجة إلى الكويرة. أهتم بالمشكلة في الكويرة أو في ورزازات كما أهتم بمثيل لها في طنجة أو الرباط أو الدار البيضاء. التفكير الشمولي في الوطن فضيلة تمنحها الصحافة.

وعلمتني الصحافة أن أضع بلادي في مكانها من المغرب العربي الذي ساهمت في التوعية بمشروعه، وأضعها في مكانها من الوطن العربي ومن البلاد الإسلامية. وأضع بلادي في مكانها من العالم الأوروبي والإفريقي والأمريكي.

فما شعرت قط، وأنا أعالج قضية من قضايا المغرب، أن وطني معزول، بل له مسؤولية في أن يكون ضمن هذا العالم الأوسع.

وعلمتني الصحافة أن يساير قلمي تفكيري. تأكدت أن قلمي أصبح مدربا على أن يكتب ما أفكر فيه، ولو فكرة واسعة الأفق يكتبها في سطور، وجرأتني الصحافة على الكتاب، فكنت أزاوج بين الكتابة في الصحيفة والخلو إلى كتاب، أصمم العمل فيه وأكتب حتى توفر لدي أزيد من 50 كتابا في التاريخ والدراسات القرآنية والأدبية والسياسية والقصة والرواية. ما أزال أعتز بما نشر منه وأعيد طبعه عدة طبعات، ووجد من القراء ما ربط صلات ثقافية بيني وبين أجيال منهم.

وعلمتني الصحافة أن يكون التزود بالمعرفة طريقي إلى القلم. كنت دائما أسمع وأقرأ وأراجع حتى لا أقع في خطأ. ذلك أن الخطأ في الكتابة الصحفية باهظ الثمن.

تعلمت من الصحافة الاستقامة في التفكير والقول. فما تركت المجال ليزيغ الشيطان بقلمي في طريق الشر أو المهاترة أو تملق الأحاسيس، أو الخضوع لأصحاب المنصب أو النفوذ أو السلطة أو المال.

وتعلمت ألا أجعل من «العلم» مباءة للاتجار أو الشيطنة أو التميمة وإفساد ذات اليمين وذات اليسار. وحرصت أن تكون مدرسة، كل محرريها طلاب علم ومعرفة يجولون بأقلامهم فيما تعلموا. وقد تخرج منها عشرات أحسب أن بعضهم يفتخر بأنه تخرج من «العلم».

وعلمتني الصحافة كثيرا من التساهل. القلم كاللسان لا عظم فيه كما يقول المثل. وقد أخطئ - وأخطأت كثيرا، ومن لا يخطئ لا يصيب - أو يخطئ غيري من المحررين. أنبه نفسي وأنبه زميلا أخطأ. ولكني كنت أنهي التنبيه بالقول «عدد يدفع عددا. ولا مجال للوقوف عند الخطأ».

تعلمت أن أكون مترفعا، ولو أخطأ في حقي الآخرون. أقابلهم بنفس الابتسامة، ولكنها غير ابتسامة الود الذي يعرفون. تعلمت أن أغض الطرف حتى

عن الذين أساءوا إلي من نفس الأسرة، ومن الذين طعنوني في الظهر بنفس السلاح الذي وضعته في أيديهم.

للصحافة فضل كبير علي. أعترف... وأنا لا أجلس على كرسي اعتراف...

- 8 -

نقابة الصحافة : الفكر النقابي نشأ مع الفكر الوطني في المغرب. وإذا كانت الصحافة جديدة بالنسبة للحياة السياسية في المغرب، فإن التفكير نقابيا في القطاع الصحفي جاء متأخرا. ولكن مشكلتين هامتين عاناهما الفضاء الصحفي في المغرب :

- مشكلة حرية الصحافة. وقد عرفنا وشعرنا بما عانته من مصادرة للحرية، سواء في عهد الحماية أو في عهد الاستقلال.
- مشكلة ما كان يسمى صحافة ماس. وهذه في حاجة إلى حديث.

«ايف ماس» كان إمبراطور الصحافة الاستعمارية في المغرب على عهد الحماية. يصدر ثلاث صحف هي «لوبوتي ماروكان» و«لافيجي ماروكان» و«لوكوريي دوماروك»[25]. نشأت الصحيفتان الأوليان يوم 24 نونبر 1908 أي قبل الحماية بثلاث سنوات، وسنتين بعد معاهدة الخزيرات. كانت هذه الصحف لسان الإقامة العامة، وقامت بأدوار خطيرة في تأييد الحماية ومهاجمة المغرب - ملكا وشعبا - كما أنها كانت مدعومة من الرأسمالية الصناعية والزراعية في المغرب. وقد اهتمت هذه الصحف بالدفاع عن مصالح المعمرين والصناعيين.

وبما أن المغرب كان محروما بمقتضى قرار وسلوك الإقامة من إصدار صحف منافسة أو معارضة لهذه الصحف الاستعمارية الناطقة بالفرنسية (إلا الصحف الناطقة بالفرنسية تحت إدارة مدير ذي جنسية فرنسية)، فقد كانت سيدة توجيه الرأي العام، لصالح سياسة الإقامة. واجهنا فيها - وفي عهد

Le Petit Marocain, La Vigie Marocaine, Le Courrier du Maroc - 25

الاستقلال مع الأسف – مساندة الحزب المصطنع «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية»[26] بما اصطنعه من انتخابات مزيفة، ومصادرة الحريات العامة، ومنها حرية الصحافة. وقد تطور الأمر إلى وضعية حالة الاستثناء سنة 1965 التي توقف فيها العمل بالدستور، وألغيت المؤسسات الديمقراطية (البرلمان)، ألغيت بعض الأحزاب وأوقفت بعض الصحف، وتعرضت الصحف التي لم توقف إلى رقابة صارمة كانت تمنع فيها كثير من أعداد جريدة «العلم» كل أسبوع بقصد إرغامها على التوقف. وتعرضت بعض الصحف إلى محاكمات سنتحدث عن بعض ما نال «العلم» منها في فقرة قادمة.

كانت تصدر أحيانا إلى جانب «صحف ماس» صحف أخرى تعبر عن مصالح خاصة للأجانب، ولكنها لا تواجه المغرب والمغاربة بالعداء، بل وقفت موقفا يقترب من المعارضة لسياسية المقيم العام، كما أن صاحب الجريدة كان ينتمي إلى مجموعة أصدقاء المغرب التي تواجه مجموعة الوجود الفرنسي الإرهابية، وأذكر منها «ماروك بريس»[27] التي كان يملكها رجل الأعمال الفرنسي المعتدل جاك لوميكر دوبروي[28] قتلته منظمة «الوجود الفرنسي» يوم 11 يونيو 1955 أثناء الأزمة المغربية، لأن صحيفته لم تكن تتفق مع رأي أو ممارسة الإقامة العامة ضد السلطان. وكان له، مع زمرة من الفرنسيين الأحرار، رأي معتدل في حل الأزمة الفرنسية المغربية والمحافظة على المصالح الاقتصادية لبعض الفرنسيين. كان دوبروي، من مركز نفوذه الاقتصادي، يجري اتصالات مع الدوائر الفرنسية في باريس ومع السياسيين والاقتصاديين المعتدلين.

بعد الاستقلال، كان من الطبيعي أن تختفي «صحف ماس» لأنها لسان «الوجود الفرنسي»، ولم يعد لفرنسا وجود رسمي أو دولي في المغرب. فكان من

26 - وأصبحت لسانه المعبرة عن توجهاته.

27 - Maroc Presse

28 - Jacques le Maigre-Dubreuil كان متزوجا بالسيدة لوسيور Lesieur صاحبة الزيوت الغذائية التي تحمل نفس الاسم. وبفضل شبكة التوزيع التي تتوفر عليها هذه الزيوت في المغرب كان لوميكر دوبروي يتجول عبر التراب المغربي للتعرف على متطلعات الشعب المغربي. عانى قبل اغتياله من مرض مزمن أفقده حيويته ونشاطه المتميز. وقد لقبت الساحة التي قتل فيها بالدار البيضاء باسمه وسط شارع المقاومة حاليا وتوجد بها العمارة الشهيرة الملقبة «ذات 17 طابق».

الضروري أن يختفي أيضا وجودها الإعلامي. ولكن هذه المجموعة الصحفية استمرت في الصدور وذلك بناء على رخصة صادرة عن حكومة عبد الله إبراهيم مع الاستمرار في الدفاع عن المصالح الفرنسية، واعتدال في مهاجمة المغرب والمغاربة و«مجاملة» للحكومة المغربية تنشر أخبارها. وكان المفرنسون في الحكومة والإدارة قد ألفوا أن يقرأوا هذه الصحف، وقد كانت جيدة الإخراج قوية في عملها الصحفي المهني، غنية برأس مال الإعلانات التي تقدمها الرأسمالية الفرنسية المسيطرة على الشركات، كما كانت تفعل في عهد الحماية. وبذلك ظلت في قيادة المشهد الصحفي بالرغم من ماضيها الملوث.

كان استمرار وجود «صحف ماس» بتأثير من المصالح الاقتصادية التي ظلت متجذرة في المغرب. ولذلك أصبحت مؤسسات يصعب اقتلاعها.

فكرنا في تكوين «النقابة الوطنية للصحافة المغربية». وكان من الطبيعي أن تكون نقابة خاصة بالصحافة مستقلة عن المركزيات النقابية العمالية. وأن تكون شاملة لكل الصحف الموجودة آنذاك إلا الصحف الفرنسية[29] وصحف الأحزاب المصطنعة. ومن أجل ذلك، تخطينا الخلافات التي كانت بين «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، وبينهما وبين «حزب الشورى» الذي أصبح اسمه «الحزب الدستوري الديمقراطي»، و«الحزب الشيوعي» الذي أصبح اسمه «حزب التحرر والاشتراكية». لذلك عقدنا إجتماعا مثلت فيه «العلم»، ومثل إدريس الفلاح صحيفة الحزب الناطقة بالفرنسية «الأمة الإفريقية» ومثل المهدي بن بركة جريدة «المحرر» وعلي يعتة جريدة «البيان» وأحمد بن كيران جريدة «ماروك انفورماسيون» الناطقة بالفرنسية. وبعد نقاش غير عسير، اتفقنا على تكوين «النقابة الوطنية للصحافة المغربية» في يناير 1963.

ومنذ الاجتماع الأول إتفق المؤسسون على أن تخصص هذه النقابة للصحف لا للصحفيين، وأن تهتم بالدفاع عن قيم الصحافة من الحفاظ على وجودها وتنمية حرياتها وكرامتها، وكذلك تحرير الفضاء الصحفي من بقايا الصحف الاستعمارية.

---

29 - مجموعة ماس Mas أو الصحف التي يصدرها أجانب.

اختارني زملائي كاتبا عاما للنقابة[30] وبدأنا عملنا في ظروف سياسية صعبة.

واجهت «النقابة الوطنية للصحافة المغربية» هذا الجو السياسي المشحون بالتوتر، والذي كان ينعكس على الصحف الوطنية. ورغم أن الحكومة لم تمنع النقابة، فإنها لم تعترف بها، ولم تكن لها بها أية صلة. ولا منحتها إمكانيات كمقر للعمل، أو منحة لتسيير أعمالها. ولذلك كانت تجتمع في دور الصحف الأعضاء في كثير من الأحيان، وفي المنازل أحيانا أخرى غير أنها حصلت على مقر بعد ذلك.

رغم حالة الاستثناء، وما تعنيه من مصادرة الحريات، كانت النقابة تناضل في واجهتين : القضاء على راسبة الاستعمار الكبرى (صحافة ماس) بكل الوسائل السياسية والقانونية، نجحنا في تحقيق الاستقلال وأصبح من الصعب التحرر من الصحف الاستعمارية، رغم أن النجاح في هذه العملية لم يكن سهلا.. ولم تتوقف حتى سنة 1971. أوقفها كريم العمراني الوزير الأول وقام بحجز مطابعها. وخلفتها صحيفتان بالفرنسية تحت إدارة أحمد بن كيران أولا، ثم أحمد العلوي العضو في الحكومة لاحقا. وقد صدرتا تحت اسم «لومتان» و«ماروك سوار»[31].

والواجهة الثانية هي الدفاع عن الصحف الممنوعة والموقوفة، وعن الصحفيين المعتقلين، والدفاع عن حرية الصحافة بعد فرض الرقابة في ظل حالة الإستثناء. وكان للنقابة دور خارجي مهم هو عضوية إتحاد الصحفيين العرب الذي كان مقره في القاهرة[32]. وانتخبت في مؤتمراته نائبا للأمين العام للإتحاد مرات عدة. كما أصبحت النقابة عضوا في اتحادات صحفية دولية تحضر مؤتمراتها وتشركها في الدفاع عن حرية الصحافة.

30 - إقتراح الاختيار جاء من المهدي بن بركة. رغم خلافاتنا الحزبية، فقد ظلت علاقاتنا مطبوعة بالصداقة والود والاحترام. تتجلى هذه القيم كلما تقابلنا بمناسبة أو غير مناسبة وعقدنا إجتماعات ثنائية للعمل المشترك، كلما كان في المغرب. ونظمت إجتماعات بيننا في الدار البيضاء وفي منزلي بالرباط للتنسيق بين الحزبين في الانتخابات التشريعية. وقد كانت بعض إجتماعاتي معه تدوم إلى ما بعد منتصف الليل، أنجزنا فيها مخططات للتنسيق.

31 - فوتت هاتان الصحيفتان إلى عثمان العمير، رجل أعمال سعودي.

32 - كان أمينه العام يوسف السباعي الكاتب والصحفي المقرب من الحكومة المصرية.

ورغم أن «النقابة الوطنية للصحافة المغربية» لم تكن منظمة شعبية، فقد كان لها نفوذ معنوي في الفضاء السياسي. ساهمت مساهمة قوية في التخفيف من القمع الذي كان يواجه الصحف الوطنية بالأخص، وكانت تسمع صوتها دوليا يتردد صداه في إدانة الحكومات المتعاقبة التي كان أغلبها يقمع الصحافة الوطنية.

وقد تطور التفكير في مهمة النقابة بعد أن أدت جانبا من مهماتها. فبدأ التفكير في تحويلها إلى نقابة للصحفيين للدفاع مهنيا عن الصحافة والصحفيين. وكان الرأي في البداية أن تؤسس إلى جانبها مؤسسة للصحفيين، وتطور الأمر إلى أن تخصصت النقابة الوطنية في القضايا المهنية للصحافة، مع احتفاظها بالدفاع عن القيم العليا للصحفيين. ونشأت إلى جانبها مؤسسة أخرى لناشري الصحف.

انتخبت عدة مرات كاتبا عاما للنقابة الوطنية حتى عينت وزيرا وخلفني محمد اليازغي. ثم خلفه بعد إنتهاء ولايته محمد العربي المساري. وحينما عين المساري وزيرا للاتصال سنة 1997 خلفه يونس مجاهد. أما مؤسسة ناشري الصحف، ومهمتها الدفاع عن حق الصحف في المساعدات المادية والمعنوية وتنظيم قطاع النشر والمواد الأساسية وأهمها الورق، فقد كان المشرف عليها عبد اللطيف عواد، وكان مديرا لصحيفة «أنوال» قبل أن تتوقف، ثم أصبح المشرف عليها عبد المنعم دلامي مدير صحيفتي «ليكونومست» و«الصباح».

- 9 -

الرقابة في عهد الاستقلال : لم نكن نتوقع ولا نتصور أن تعود الرقابة على الصحف في عهد الاستقلال بعدما عانت الصحف من رقابة قاسية هوجاء ظالمة. ولكن المفاجأة أن الرقابة في عهد الاستقلال كانت أعنف وأقسى من الرقابة الاستعمارية. عاش المغرب في ظل حالة الاستثناء منذ سنة 1965. وقد أباح الفصل 35 من الدستور للملك إعلان حالة الاستثناء، حيث جاء فيه : «إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية، يمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء... ويمكن

للملك، على الرغم من جميع النصوص المخالفة، إتخاذ جميع الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن حوزة الوطن، ويقتضيها رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي أو يتطلبها تسيير شؤون الدولة...»

لم يكن لهذا الإجراء ما يبرره، فلا حوزة التراب كانت مهددة، ولا حدث ما من شأنه أن يعرقل سير المؤسسات[33] ولا ما يمنع تسيير شؤون الدولة. وإنما حالة إستثناء «أفتى» بها خصوم الديمقراطية الذين عز عليهم أن تكون المؤسسات الدستورية - رغم ما حدث فيها من تزييف وتزوير - تسير سيرا عاديا تقوم فيها «الأغلبية» بعملها في تأييد الحكومة، وتقوم فيها المعارضة بواجبها في توجيه الحكومة وإنتقاد عملها وتقديم البديل في شكل مقترحات القانون. كل ذلك في إطار حوار عادي لا يطبعه أي توتر.

وقد علمت، بعد ذلك بسنوات ، أن الملك الحسن الثاني أخبر - أو إستشار - عبد الرحيم بوعبيد في إعلان حالة الاستثناء فأفتى بإعلانها. وسمعت من فم عبد الرحيم - مبتسما - قوله : «لم أكن أظن أنها ستصل إلى هذه الدرجة».

وبقطع النظر عن مواجهة الصحافة لتزييف الانتخابات، فلم يحدث أن هددت الصحافة حوزة التراب الوطني، ولا قامت «بما من شأنه» أن يعرقل سير المؤسسات... وإنما كانت تعكس ما يجري في البرلمان، وتعرب عن وجهة نظرها المؤيدة أو المعارضة. وكلمة «ما من شأنه» عبارة مطاطية تضمها قانون جزاء صدر سنة 1935 في عهد الاستعمار طبعا، وإستعملت لاضطهاد كثير من الأحرار، وصدور أحكام ظالمة. وقد حاربنا هذه العبارة في البرلمان حتى أسقطت من القانون.

هذا عمق فرض حالة الإستثناء الذي أعلنه الملك يوم 7 يونيو 1965. وبذلك لم يعد المغرب إلى ما كان عليه قبل الدستور فحسب، ولكنه دخل في حالة استثناء صعبة، لم يتوقف فيها النظام الديمقراطي فحسب، ولكن أصبحت البلاد وكأنها تحت حكم عرفي... ألغي البرلمان وتوقف العمل بالدستور، وأصبحت السلطات كلها

33 - أود أن يربط القارئ بين هذه الفقرة واسم «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية»، الحزب الذي أنشأه أحمد رضا كديرة المدير العام للديوان الملكي آنذاك...

بيد الملك. والحكومات لا تؤسس على أساس دستوري. ثم إمتدت حالة الاستثناء إلى الصحافة والحريات العامة، وخاصة حرية المواطن فعم عهد الاختطافات والاعتقالات بغير محاكمة وضدا على كل قانون، وفرضت على الصحافة رقابة «بعدية»[34]، يحاصر العدد في المطبعة ويمنع توزيعه أو خروج أية نسخة منه من المطبعة. ورغم أن النص الدستوري المعلن لحالة الاستثناء لم ينص على مراقبة الصحف ومصادرتها بل أعلن الملك في الخطاب المرافق لإعلان حالة الاستثناء ما يأتي: «إن حالة الاستثناء لا يترتب عليها المس بالحرية الديمقراطية التي نص عليها الدستور». رغم هذا الإعلان الرسمي مست الحريات العامة في الصميم، وفرضت الرقابة على الصحف بمقتضى الدستور الذي يقول « يمكن للملك، على الرغم من جميع النصوص المخالفة...»[35].

وقد ألغت حالة الاستثناء كل النصوص السالفة الذكر. وأصبحت حرية الصحافة - كسائر الحريات العامة - مصادرة بشكل يهدف إلى القضاء عليها. كان يراد من هذه الرقابة تعجيز الصحف حتى تعلن إفلاسها. ولم يكن للرقابة في عهد الاستقلال منطق، كما لم يكن لها منطق في عهد الاستعمار. الرقيب يتصرف تصرفا أهوج، وكان يحدث أن تصادر «العلم» - مثلا - ثلاثة أو أربعة أيام متوالية في الأسبوع، بالإضافة إلى المحاكمات المتعددة التي أشرت إلى بعضها في فقرة أخرى.

ومن الطريف أن الوزير الأول الدكتور محمد بن هيمة خلال الفترة الممتدة من نونبر 1967 إلى أكتوبر 1969 وهي في عمق حالة الاستثناء، كان يحرص على أن يخبرني بنفسه هاتفيا، بمصادرة كل عدد تعرض للرقابة. يخبرني ضاحكا مازحا. وأتقبل منه الخبر بنفس الروح، رغم أني لم أكن أتوقع المصادرة لبعض الأعداد، لأني أعرف أن العدد ليس فيه ما يدعو إلى المصادرة. وحدث مرة أن أخبرني بالمصادرة، وهو يضحك على بلادة الرقيب

34 - أي بعد الطبع.

35 - قانون الحريات العامة مثلا، أو نصوص الدستور التي تضمن هذه الحريات الفردية والجماعية والفكرية في الباب الأول من الدستور الفصل التاسع الذي يضمن فيما يضمن، «حرية التعبير بجميع أشكاله...». يمكن للملك رغم هذه النصوص إتخاذ جميع الإجراءات...

الذي قرأ كلمة السلطان - بمفهوم السلطة - على أنها تعني الملك. مع أن الملك لم يعد يحمل لقب السلطان، إنما يحمل لقب الملك. قال لي الوزير الأول : «إن الرقيب كان بليدا فأصدر الأمر بالمصادرة، وحينما نقل إلي القرار ضحكت من أعماقي» وأضاف : «ولكن لم يعد في إمكاني التراجع عن قراره».

قلت ساخرا : «ولو كان بليدا...؟»

قال، مازحا في سخرية : «ولو كان بليدا».

وقد إستمرت الرقابة إلى أن رفعت حالة الاستثناء بإصدار الدستور الثاني يوم 8 يوليوز 1970.

- 10 -

محاكمات :

كانت علاقتي مع الصحافة علاقة ود وحب. كنت مرتاحا نفسيا لأن أكون صحفيا، أجد في عملي - رغم كل المتاعب - متعة ما كنت أظن أني أجدها في عمل آخر. كانت الصحافة، في مفهومي، معطاءً بقدر ما كانت تتطلب البذل والأخذ. فالصحافي مضطر أن يقرأ ليكتب، وأن يتعامل مع الكلمة تعامل المنتج، وهو من أجل ذلك لا بد أن يفكر جيدا فيما ينتج، لأنه في واقع الأمر يتعامل مع المتلقي، وما أصعب المتلقين في ميدان الصحافة. ثم إن الصحافي المنتمي يعتبر نفسه ملتزما بإيديولوجية معينة، وبفكر مستقيم، وبعطاء رفيع المستوى، ومع متلقين يتأكد أنهم يضعون فيه ثقتهم، ويقرأون ما يكتب قراءة نقد ومحاسبة. وهو لذلك يلتزم بالاستقامة الفكرية والأخلاقية، والعمل على أن لا يقدم إلا ما يرضي ضميره وإيديولوجيته وفكره الملتزم. وما أظن أني تعلقت بالصحافة هذا التعلق، طويل الأمد، لأنها مجرد إسترزاق أو شهرة. ولكن لأني كنت - فيما آمنت به - أتحمل أمانة ومسؤولية، كان علي أن أؤديهما لبلادي ومواطني.

كنت - وما أزال - أعتقد أن الصحافة المسؤولة والنزيهة، والوفية لمبادئها، تخدم الوطن بقدر ما يخدمه حزب مناضل، مكافح في سبيل أهداف كبرى

وطنية. كما كنت أعتقد أن رسالة الصحافي تبلغ المواطنين، رغم كل الصعوبات المتوقعة، وأن المواطنين يمكنهم أن يتحملوا الأمانة والرسالة عن طريق ما يقرأون في الصحف التي تخاطبهم بمنطوق هذه الأمانة ومفهومها.

وكنت إلى جانب عملي الصحفي، وما ألقي فيه من متاعب، أؤدي رسالتي عن طريق محاضرات عامة بدعوة من هيئات سياسية وثقافية وطلابية ألقى في بعضها متاعب شبيهة بما ألقى في العمل الصحفي. ولكن من نوع آخر، أسميه الإرهاب الفكري. أروي الحدث الآتي كمثال :

في فترة ما يسمى بالمد الإرهابي الفكري، وكانت تسخر للقيام به، في مغالاة، مجموعة من الطلبة المنضويين تحت لواء «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، دعيت من منظمة «الاتحاد العام لطلبة المغرب» لإلقاء محاضرة ثقافية في فاس. وجدت القاعة الزجاجية التي جهزت للمحاضرة حافلة بالطلبة، وأغلبيتهم ينشدون ويرفعون شعارات. انتظرت - عبثا - أن تقف الضجة التي أحدثوها لإلقاء المحاضرة. وعرفت منذ البداية أن المهرجين كانوا يستهدفون منع إلقاء المحاضرة. وقد صممت كما صمم منظمو المحاضرة على مغالبة التهريج وإلقاء المحاضرة، وألا أخضع لإرهاب فكري كانت تقوم به مجموعات منظمة، تتصرف بأوامر عن بعد.

أمام استمرار الضجة أخذ أحد طلبة الاتحاد العام كرسيا ورمى به في اتجاه المهرجين تبعه كرسي آخر. تحطم زجاج النوافذ من كل جهة وكان بطل المعركة عبد الهادي بن جلون ولم يلبث الهدوء أن عاد إلى القاعة بعد أن غادر المهرجون الإرهابيون القاعة. وألقيت محاضرتي في اطمئنان تبعتها مناقشة علمية هادئة.

نفس الإرهاب تعرض له علال الفاسي، وقد طلب إليه أن يلقي محاضرة في كلية الآداب بالرباط في شهر رمضان من سنة 1965 في موضوع فكري صرف لا علاقة للسياسة به فاعترضه أعضاء من «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» بالهتاف والشعارات والتهريج بدعوى أن المنظمة لم ترخص للمحاضرة. ولجأوا إلى تخريب مكبر الصوت. وكانت النتيجة معركة، تشابك فيه أنصار الإرهاب

الفكري وأنصار حرية الرأي. وكان علال مستمرا في إلقاء محاضرته بصوت جهوري، يغطي على التهريج. وتدخل الأمن الوطني بعد المعركة التي إستعمل فيها المهرجون العنف. فرغت القاعة من الذين صمموا على الاستمرار في التهريج وأكمل علال محاضرته في جو علمي سليم، دون أن يتأثر بهذا الجو المشحون.

إعترف الحسين كوار عضو منظمة العمل - وقد كان بين المجموعة الإرهابية - بعد عشرين سنة بأن تلك الجماعة كانت تقوم بأعمال حمقاء ضد حرية الفكر خصوصا وأن علال كان يتقبل المناقشة حتى في المواضيع الحساسة.

فضلت العمل في الصحافة طيلة هذه المدة الطويلة رغم كل التعثرات، ورغم كل مصادرات حرية التفكير والتعبير، لأني آمنت بضرورة عملي المستمر من أجل الاستقلال والديمقراطية، وآمنت بضرورة تصحيح مفهومي الاستقلال والديمقراطية. لذلك لم أفكر مطلقا في التخلي عن عملي الصحافي، إلا حينما أكرهت على ذلك. والصحافة في المغرب - كما في كثير من البلاد النامية المماثلة - إجتازت مرحلة الإكراه؛ بمصادرة الحرية أحيانا، وبعدم حماية القانون أو إختراقه أحيانا، وبالمحاكمات والعقوبات أحيانا أخرى. وقد ناضلت في سبيل تحرير الفضاء الصحفي من هذه الرواسب المتخلفة عن طريق ما أكتب، وعن طريق «النقابة الوطنية للصحافة المغربية». ولكن السلطة التي لم تكن ترعى المبادئ الأساسية لقيام الصحافة، كانت لا تتجاوب مع هذه الأفكار والمبادئ التي أشرت إليها، ولهذا تعرضت لإضطهادات ومحاكمات أخص بعضها فيما يلي بإشارة دالة لتكتمل الصورة التي أردت أن أقدمها في قصتي مع الصحافة.

محاكمة المس بالذات العلية : بتاريخ 2 مايو 1959 ولم يمر على الإستقلال الذي كان من أسسه حرية التفكير والتعبير سنتان وبضعة أشهر.

كانت هذه المحاكمة الأولى من نوعها في عهد الإستقلال - وفي عهد حكومة رفقاء النضال من أجل الحرية - ولم نسعد طويلا بقانون الحريات العامة الذي صدر في 15 نوفمبر 1958 بعد كفاحنا في سبيل حرية الصحافة منذ بداية الحركة الوطنية. مقاومتنا للاستعمار مصادرته لحرية التفكير والقول على نحو ما قدمنا في هذه المذكرات.

قدمت - وجريدة «العلم» - للمحكمة من أجل نشر المذكرة وجهها محمد هاشم أمين، عضو «لجنة النقابة لإنقاذ العمال» إلى جلالة الملك محمد الخامس يحتج فيها على قمع الحريات والاضطهادات وعلى العصابات المنتشرة التي قال عنها إنها تسفك دماء المواطنين. حوكم محمد هاشم أمين بقرار من وزارة العدل. وصدر الحكم عليه بالسجن سنتين وعلى «العلم» التي نشرت البرقية بغرامة مالية قدرها 5.000 درهم.

التهمة هي المس بمقام جلالة الملك.

وهي تهمة «جاهزة» سهلة المنال لدى كل ذي سلطة لا يستند إلى نظام ديموقراطي، وإلى نص دستوري أو قانوني. وإذا كان من العبث الإلتجاء إلى التهم الرخيصة، فإن من إساءة الأدب على رئيس الدولة - خاصة إذا كان يتمتع بمقام سام - الالتجاء إلى الادعاء بالمس بشخصه لمجرد تحقيق هدف سلطوي، وإنتقام من الصحافة بدعوى رخيصة هي المس بالذات العلية. وهكذا لجأت الحكومات، أثناء ولاية الحكومة التي حركت الدعوى الأولى، في عهد الاستقلال، ضد «العلم» إلى مثل هذه الادعاءات الرخيصة. لم يكن القائمون على هذه السلطة بأكثر ولاء للذات العلية من عموم المواطنين، ولا كانوا أكثر غيرة. ولكنهم كانوا في حاجة إلى ادعاء سخيف يعتمدون عليه للانتقام القاسي من مناضل نقابي وكاتب صحفي، علهم يوقفوا النقابي عن نشاطه ويكسروا قلم الكاتب الصحفي. كانت المحاولة هي تحريك الدعوى، وكانت النتيجة هي ما سنرى.

كيف يمكن «للعلم» أن تنال من الذات العلية بعد أن قدم الأمير الحسن تهانيه بعيد ميلادها العاشر في 11 شتنبر 1956.

والمهم في محاكمة 1959 أنها فتحت باب المحاكمات في وجه الصحافة وهو باب لم يقفل في وجه الذين فتحوه في وجه صحفهم هم أيضا.

حزب الاستقلال نجا من العقاب بتدخل شخصي لعلال الفاسي ومحمد اليزيدي لدى جلالة الملك فعفا عن محمد هاشم أمين وألغى العقوبة التي فرضت على جريدة «العلم».

وخلفية هذه المحاكمة واضحة في التعرف على الوضع السياسي آنذاك. فقد كان «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» هو الذي يقود الحكومة، بعد الانفصال عن حزب الاستقلال. وكانت «العلم» تقوم بمعارضة ساخنة للحكومة، التي أباحت لكثير من الغوغاء أن يهاجموا مناضلي حزب الاستقلال. حتى وصل بهم الأمر أن ذبحوا الشهيد المناضل عبد العزيز بن ادريس الزعيم الاستقلالي و هو في طريقه ليرأس إجتماعا استقلاليا في تحناوت قريبا من مراكش. كان هذا العدوان الفاجر يوم 24 أبريل 1959. كما أن «الاتحاد المغربي للشغل»، وكان سندا للحكومة، سعى لأن يحتكر المؤسسة النقابية ضدا على النقابات التي كان المناضلون فيها يحتفظون بانتمائهم الاستقلالي، وقد استغلها سياسيا بالمشاركة في عملية الانفصال. وقررت قطاعات نقابية كثيرة تأسيس «الاتحاد العام للشغالين بالمغرب» بتاريخ 20 مارس 1960[36]. كان ذلك لا يرضي «الاتحاد المغربي للشغل»، ولا يرضي الحكومة التي يسندها الاتحاد. هناك إذن عاملان في ميدان المعارضة القوية للحكومة هما «العلم» والمؤسسة النقابية الجديدة. وكان من منطق الحكومة أن تنتهز أولى المناسبات لتقديمهما للمحاكمة، فكانت محاكمة الرأي الأولى في عهد الاستقلال، ولم تصب هدفها.

محاكمة ألف شاهد : حركت هذه المحاكمة الحكومة التي وليت الحكم بعد إعلان دستور سنة 1962، وإجراء الانتخابات المزيفة سنة 1963. وكان يتولى وزارة الداخلية فيها أحمد رضا كديرة، وهو الذي أجرى الانتخابات. توبعت جريدة «العلم» ومديرها بتهمة القذف بسبب مقال نشرته تحت عنوان : «نطالب بمحاكمة هؤلاء : أحمد رضا كديرة وزير الداخلية، أحمد بن سودة عامل إقليم الرباط، عبد القادر الشرفي قائد حدكورت وأحمد خليل قائد السراغنة». وتوبع عبد الجبار السحيمي في إطار نفس الدعوى التي رفعها وزير الداخلية آنذاك بسبب نشر مقال بعدد يوم 27 مايو 1963 تحت عنوان «مأساة الإنسان والحرية في حدكورت».

36 - شهرين بعد حدوث الانفصال داخل الحزب.

كان المواطنون قد تعرضوا لحوادث مؤلمة، في كل من حدكورت والسراغنة، خلفت ضحايا، منهم عدد كبير من القتلى.

وقد عرفت المحاكمة باسم «محاكمة ألف شاهد» لأن المدير الموجهة إليه تهمة القذف طالب بإحضار ألف شاهد، قدم قائمتهم للمحكمة. أغلبهم ممن حضروا الحوادث المأساوية التي تعرض لها المواطنون. وتضمنت اللائحة عددا من المسؤولين من رجال الداخلية الذين اعتبرتهم «العلم» مسؤولين حقيقيين عن المذابح التي ذهب ضحيتها عديد من المواطنين، وتضمنت القائمة أعضاء من السفارة الأمريكية الذين قالت «العلم» عنهم بأنهم قدموا القمح إلى المغرب، واستغل في التأثير على الناخبين في الانتخابات التشريعية. وقد رفضت المحكمة إستدعاء الشهود.

مثلت أمام وكيل الدولة في المحكمة الابتدائية بالرباط للإستنطاق يوم 31 مايو 1963 وانطلقت المحاكمة يوم 20 يونيو الموالي. دافع عن «العلم» عدد كبير من المحامين، وإمتنع عبد الحميد القاسمي، وكان من تلاميذي في قسم الباكالوريا. فقد دعوته شخصيا لينضم إلى جماعة الدفاع التي ضمت عشرات المحامين. فأجابني : «لا...» وعلمت فيما بعد أنه كان ينتمي «للاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، قبل أن يلتحق «بالتجمع الوطني للأحرار» ليضمن له مقعدا في البرلمان.

وإزاء رفض المحكمة لاستدعاء الشهود ولجميع الدفوع القانونية، قرر الدفاع، رغبة مني، الانسحاب من القضية في جلسة ثالثة، عقدت بتاريخ 1 يوليو 1963. ترك الأمر للمحكمة بلا دفاع إذا امتنعت المحكمة من استدعاء شهود الدعوى، ليقدموا شهادتهم لصالح المتهم أو ضده. وقد صرحت أمام المحكمة بأنه أمام رفضها لجميع الرفوع والملتمسات التي حاول الدفاع فيها أن يمارس حقه في الدفاع ضد تهمة القذف المزعومة، وإمتناع المحكمة من قبول استدعاء شهود الإثبات وشهود حسن النية، فإنني أرى أنه لا داعي لاستمرار الأساتذة المحامين في الدفاع عن «العلم». وتقدمت بطلب تأجيل النظر في القضية إلى أن تبت المحكمة في القضية الموضوعة أمام البحث القضائي. فالقذف المزعوم

منصب على اتهام رجال السلطة بأعمال سببت قتل السيد محمد بن رقية. وقد رفضت المحكمة هذا الطلب.

كما طالبت في جلسة 2 يوليو 1963 بتأجيل المحاكمة إلى أن تبت المحكمة الإقليمية بمراكش في قضية قتل إسماعيل بن رحال، المرفوعة أمامها، فإن المقال موضوع الاتهام تحدث عن قتل بن رحال. وتدخلت في المحاكمة قائلا : «العلم» لم تنشر ما نشرته إلا بعد أن ضج المواطنون بالشكوى من حوادث المظلومين ومطالبتهم بتحريرهم من الخوف والعدوان. و«العلم» ليست محايدة إزاء المآسي التي يعيشها المواطنون. كما تحدثت عن حوادث القتل والإجهاض والاعتقال غير المشروع والتعذيب في بعض الأقاليم مدليا بتواريخ الأحداث وتواريخ المعتدى عليهم. وأشعر بامتحان الضمير إزاء هذه المآسي، لأن ضميري – كمواطن وصحفي– لا يمكن أن يسمح لي بالوقوف موقف المتفرج إزاء هذه الأحداث، فلا يقول عنها كلمة تنبه السلطة إلى مسؤولياتها. وطالبت بالتحقيق في الأحداث المروعة التي وقعت بالمغرب.

وأصدرت المحكمة الإقليمية بالرباط أحكامها يوم 19 يوليو بغرامة ألف درهم علي وعلى عبد الجبار السحيمي، والحكم بألف درهم أخرى والتعويض الرمزي لكل من المدعين وهم كديرة وابن سودة والشرفي والخليل.

واستأنفت «العلم» هذا الحكم ولازالت الجلسة الإستئنافية لم تعقد إلى يومنا هذا.

تهمة المس بالقضاء : قدمت إلى المحكمة الابتدائية بمراكش بتهمة التعليق على حكم صدر ضد جريدة «الأمة الإفريقية»[37]. قالت «العلم» إن المواطنين عبروا لها عن استنكارهم لإسكات صوت الحق ومعاقبة الصحف الوطنية على غير جريمة.

بدأت المحاكمة يوم 6 غشت 1963 ورفعت المحكمة القضية للمداولة ثم قضت بعدم الاختصاص.

37 - جريدة تنتمي لحزب الاستقلال ناطقة باللغة الفرنسية.

نقلت القضية إلى محكمة السدد. وعقدت المحكمة جلستها للنظر في استئناف الادعاء. ورفعت القضية للمداولة بعد تدخل الدفاع. ولكن الحكم تأجل ولم يصدر حتى الآن.

المحاكمة الغيابية : محاكمة أخرى أجريت غيابيا رفعتها حكومة الدكتور محمد بنهيمة ضدي بتهمة نشر مقالين في «العلم»، الأول بتاريخ فاتح أبريل 1966 بعنوان : «سياسة التحدي»، والثاني نشر بتاريخ 3 أبريل بنفس السنة بعنوان «الردة». وكان المقال الأول متعلقا بالأحياء الجامعية، أشار إلى أن الجامعة مركز للنشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي والسياسي كذلك. كما تحدث المقال عن الأحياء الجامعية ودورها في تنشيط الحياة الثقافية والاجتماعية. وانتقد المقال القانون الذي سنته الحكومة ومنعت فيه أي عمل سياسي يقوم به الطلبة في الأحياء الجامعية كما أشارت «العلم» في المقال الثاني إلى الاتجاه الخاطئ الذي تسير فيه البلاد فترتد عن اتجاهها الطبيعي، وفي التفريط في المكاسب الاجتماعية، وتجميد قضايا الأراضي المغتصبة وقضية الحدود ومنها الصحراء بالأخص.

عقدت المحكمة الإقليمية بالرباط جلستها الأولى يوم 20 أبريل 1966. وقد إدعت النيابة العامة، كالعادة، أن المقالين، موضوع الدعوى، من شأنهما أن يؤديا إلى الإخلال بالأمن العام، وطالب ممثل النيابة بالحبس سنة نافذة وغرامة مالية قدرها 30 ألف درهم.

كنت خارج المغرب في مهمة صحافية. طالب نقيب المحامين محمد بوستة، وكان دائما المدافع الأول عن الحريات العامة وحرية الصحافة بالأخص، تأجيل القضية لمدة أسبوعين لتمكين المتهم من الحضور والدفاع عن نفسه، اكتفت المحكمة بتأجيل القضية لأسبوع واحد فقط. وفي الجلسة الثانية ليوم 26 أبريل 1966، ولم أكن عدت إلى المغرب بعد، إنسحب الدفاع من مواصلة دفاعه احتجاجا على عدم تمكين المتهم من فرصة الحضور للدفاع عن نفسه.

وفور عودتي، وكانت القضية في طور المداولة، كتبت سلسلة مقالات دفاعية نشرت في جريدة «العلم» تحت عنوان «كنت أريد أن أقول للمحكمة ولكني لم أكن هناك».

صدر الحكم في جلسة 17 مايو 1966 وقضى ببراءتي فيما يخص مقال الحي الجامعي، وغرامة قدرها 2.500 درهم عن تهمة المقال الذي تحدث عن الارتداد عن المكاسب الوطنية.

محاكمة السوق الأوربية المشتركة : رفعت الحكومة دعوى ضد مديري «العلم» و«الرأي» متهمة إياهما بالتشويش على الرأي العام والنيل من سمعة الحكومة بعدما نشرت الجريدتان مقالين في عدد 31 مارس 1969 تنتقدان فيهما توقيع الحكومة للاتفاق مع السوق الأوروبية المشتركة. وقبل إنعقاد أول جلسة يوم 24 أبريل من نفس السنة تقدمت الصحيفتان في الأجل القانوني بطلب استدعاء الشهود، من ضمنهم وزراء وسفراء وموظفون شاركوا في المفاوضات مع السوق الأوروبية لعقد الاتفاقية بين الجانبين المغربي والأجنبي. وردد الدفاع هذا الطلب وأكد أهمية البحث في هذه النقطة قبل مواصلة الجلسة. أكد ممثل النيابة أن الشهود لم يستدعوا فقررت المحكمة تأجيل القضية إلى موعد لاحق، ولم تعقد المحكمة جلساتها لمعالجة هذا الموضوع ومحاكمة المتهمين حتى الآن.

محاكمة الفكر : فوجئت يوم 13 أكتوبر 1969 بالشرطة القضائية تدخل مكتبي مبلغة إياي استدعاء من إدارة الأمن الإقليمي بالرباط. ولم أكن أعرف أن أعضاء آخرين من الشرطة زاروا في نفس اللحظة زميلي محمد برادة مدير جريدة «الرأي». طلب إلي رجال الأمن أن أصحبهم. الوقت كان متأخرا تجاوز وقت العمل الرسمي، ولاستدعاء الشرطة وقت محدد بالقانون، إلا في حالة التلبس بجريمة. ولكن الشرطيين حرصوا على اصطحابهم. والإلحاح على الحضور إلى مركز الشرطة في هذا الوقت لا ينبئ بخير. أخبرت زملائي في التحرير بأني مطلوب للشرطة أوصيتهم أن يخبروا زوجتي إذا لم أعد. حينما وصلت إلى مقر الشرطة وجدت محمد برادة هو الآخر هناك ويقف في حراستنا شرطيون مسلحون.

بعد بحث قصير، مجرد أسئلة عادية طلب إلينا أن نصحب بعض رجال الأمن إلى...؟ لم يكن لنا أن نسأل الذين دفعوا بنا إلى السيارة، وقد ركبتها من قبل، وأعرف اتجاهها دون أن أحتاج إلى التساؤل. وكان توقعي صادقا، فقد توقفت السيارة بنا ببوابة كبيرة أعرفها جيدا هي بوابة سجن لعلو[38]، فتحت الباب التي كانت في انتظارنا، وقام السجان بالبحث العادي عن كل شيء ممنوع يحمله المسجون : المال، ساعة اليد، الحزام الجلدي، الكتب، الصحف، القلم... قادوني - مع محمد برادة - إلى زنزانة في جناح تعرفت عليه جيدا ستة عشر سنة قبل ذلك.

كان برادة يدخل السجن لأول مرة، فطلب إلى مرافقنا إلى الزنزانة والمفاتيح الضخمة تقترع في يده أن يأتينا ببراد شاي. ضحكت وأنا أقول له هامسا دون أن يسمع السجان : «سترد فتعلم... تبيت على الطوى، فقد سدت الأبواب ورفعت الصحف بعد مغيب الشمس في السجن، ولم تعد القلعة تتحرك بالحياة إلا أن تستقبل مجرمين أدانتهم المحكمة في الليل بعد طول جلسة، ومتهمين من أمثالنا ندخل السجن دون قرار من المحكمة، ولا تهمة واضحة يثبتها وكيل الملك في الليل ضدا على كل القوانين. فنحن في السجن بأمر من الشرطة، لا بقرار أو حكم قضائي. ثم إن السجن ليس فندقا من 5 نجوم، ولا حتى من نجمة واحدة».

في زنزانة واحدة تساءلنا : ماذا تراها التهمة التي إستعجلت الشرطة أن ترمي بنا في السجن ليلا، وبدون حكم أو قرار قضائي ؟ وضحكت فقد كان في إمكاني أن أضحك، الشيء الذي لم يكن يستطيعه محمد برادة، وهو يراجع ما تعرف عليه في القانون - وكان محاميا قبل أن تسلمه المحاماة إلى الصحافة، مهنة المتاعب، ثم تعيده الصحافة الغنية بالتهم إلى مهنته الأولى، ليدافع عن رواد السجن - لا يسجن من أجل المهنة - مزودا بتجربة مريرة.

38 - أقدم بناية في شكل قلعة بالرباط. كتبت عن سجني في هذا المعتقل لمدة سبعة أشهر ونيف على عهد الاستعمار، رواية «سبعة أبواب».

قلت له مطمئنا : «يصبح ويفتح... ولكن لا تنتظر براد شاي ولا لقمة خبز للعشاء».

إنطلقت التهمة من الافتتاحية التالية الصادرة في عدد 29 سبتمبر 1969 من «العلم» تحت عنوان «سيادة الشعب لا يتصرف فيها» : **بهذه الجملة المختصرة المركزة بلور الرئيس علال الرأي الاستقلالي في التطور الذي يحدث الآن فيما يخص الأراضي المغتصبة وفي مقدمتها الإقليم الموريطاني.**

وإذا كان أحد لا يرضى للمغرب العزلة ولا يحب أن يعرف عنه التطرف في غير الحق، فإن العزلة أو التطرف لا تأتي من أن المغرب يطالب بتصفية رواسب الاستعمار وفي مقدمتها قضية الأراضي التي فصلها الاستعمار عن الوطن وضمها إلى بلاد أخرى أو منحها «استقلالا» صوريا أو إحتفظ بها، وإنما تأتى من أن المغرب لم يصمد في الدفاع عن الرأي الذي اعتنقه في مبدأ الاستقلال ولم يقم بأي مجهود عملي سياسي أو غير سياسي لاسترجاع أراضيه المغتصبة.

ثم إن قضية هذه الأراضي تعود إلى السيادة، والسيادة ملك للأمة بنص الدستور، وهي ملك للأمة بنص جميع قوانين الدنيا. وهذه السيادة لا تفوت. ولذلك لا تملك التصرف فيها إلا الأمة نفسها. وإذا كانت الأمة شعبا وملكا وحكومة قد التزمت منذ بداية الاستقلال على التشبث بالأراضي التي اغتصبها الاستعمار، فإنها هي التي تملك التخلي عن هذه السيادة، و تملك حق التسليم في جزء من أراضيها، ولم يحدث ذلك ولن يحدث.

هناك حالات وقعت في أوروبا وغير أوروبا على إثر الحروب العامة لا تشبه مطلقا الحالة التي وقعت بالنسبة للأراضي المغربية المغتصبة، إذ أنها وقعت بعد هزيمة عسكرية كمشكلة الألزاس واللورين بين ألمانيا وفرنسا، ولكن أية حكومة لم تستطع أن تحلها تحكما وإنما التجأت الحكومات إلى الشعب صاحب السيادة فأستفته وكان له ما أراد. وعلى فرض أن وضعية موريطانيا وغير موريطانيا تشبه وضعية قضايا الحدود أو الأقاليم المختلف عليها في

أوروبا مثلا فإن الذي يملك حق تغيير الأوضاع فيها هو الشعب عن طريق إستفتائه الحر ليقرر مصير انتمائه.

ومهما تكن الحلول التي تتخذ على الموائد في غيبة الشعب فإن المشكلة ستظل قائمة ما دام الشعب لم يقل فيها كلمته. وما دام الشعب يعرف أن الوضعية الحالية ناشئة عن تصرف الاستعمار الذي مزق وحدة المغرب فأنشأ منه مجموعة مناطق وكانت منها منطقة الشمال أو المنطقة الخليفية ومنطقة طنجة والمناطق الأخرى التي ما تزال مغتصبة، فلن يقر له قرار أبدا إلا بتوحيد جميع أراضيه.

وحدة الوطن أمانة في عنق الشعب. وما نظن أنه سيفرط في هذه الأمانة التي يحملها له التاريخ والواقع والمستقبل.

بقيت كلمة لبعض الأوساط في الجزائر وتونس والسينغال التي ابتهجت للخطوات التي تتخذ لتصفية ما تسميه بالنزاع المغربي الموريطاني : أن القضية ليست قضية نزاع بين دولتين أو بين شعبين. فالمغرب وموريطانيا دولة واحدة وشعب واحد، ولكنها قضية راسبة من رواسب الاستعمار هي الإنفصال والتقسيم. ونحن نسأل هذه الأوساط في تونس مثلا : لماذا لم تنه المشكلة مع الجزائر بالتسليم نهائيا في الأراضي التونسية التي ضمت إلى الجزائر حتى لا يظل هذا الموضوع يعكر العلاقات بين البلدين الشقيقين ؟ ونسأل الأوساط الجزائرية : لماذا كان تشبثها قويا لدرجة العنف بالأراضي التي ضمت إلى الجزائر ؟ ومثل ذلك يمكن أن يقال فيما يخص العلاقات بين السينغال ومالي أو بين مالي وما يسمى بالجمهورية الموريطانية ؟

مهما يكن فإن قضية وحدة الأرض المغربية قضية الشعب وعليه أن يختار بين التسليم والتمسك في ساعة هي ساعة الاختيار.»

وإذا كان الدستور يقول : «السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالإستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية»، فإن عنوان الإفتتاحية لم يكن فيه ما يثبت التهمة التي وجهتها إلينا سلطات الأمن وهي «المس بكرامة جلالة الملك، وتهديد الأمن العمومي، والإخلال بالاحترام الواجب للسلطة». وقد

اصفر وجه المحامي محمد بوستة حينما اطلع على هذه التهم الخطيرة مسجلة في صك الاتهام وهو يقول «سنوات طويلة من السجن هي عقاب هذه التهم».

الموضوع كان يتعلق بقضية موريطانيا، ومعروف أن المغرب كان يؤمن بأن موريطانيا مغربية لأنها جزء من صحرائه الغربية. وتسكنها قبائل من قلب صحراء المغرب التي يخوض المعارك المتعاقبة من أجلها حتى الآن. ومنحتها الحكومة الفرنسية استقلالها هادفة إلى فصلها عن المغرب، رغم أن زعيمها الأول المختار ولد دادة، كان في البداية وحدويا حتى أصبح رئيس دولة. اعترف بها المغرب الرسمي وعقد معها علاقات دبلوماسية[39]. رغم وفود زعماء من قبائل مهمة على الرباط يعلنون تعلقهم بوحدة الوطن. ولكن ورودهم تلقائيا في مقدمتهم وفد مكوّن من فال ولد عمير أمير قبيلة الترارزة، والدي ولد سيدي بابا، والمختار ولد باه. وكانوا من أعيان القبائل ولهم نفوذ ثقافي وسياسي.

وطالب الدفاع منذ البداية إستدعاء شهود منهم رؤساء حكومات سابقين كأحمد بلافريج وعبد الله إبراهيم وأحمد رضا كديرة وزير التعليم والأمير الحسن بن إدريس وزير موريطانيا والصحراء، والداي ولد سيدي بابا المناضل الوحدوي الذي فرّ إلى المغرب مع فال ولد عمير والمختار ولد أباه، وأصبح وزيرا في حكومات مغربية لا موريطانية[40]، والمناضل الموريتاني المختار ولد اباه وأحمد السنوسي وزير الأنباء، والرئيس علال الفاسي وعبد الخالق الطريس... وسفير الاتحاد السوفياتي بباريس، ووزير خارجية أندونيسيا السابق، ووزير خارجية غينيا، ووزراء خارجية الأردن، وقبرص، والهند، والسودان، والجمهورية العربية المتحدة، واليمن، وكوبا، وباكستان، وأفغانستان والأمين العام للجامعة العربية. وكانوا قد ناقشوا كلهم في الأمم المتحدة وتجمعات دولية أخرى موقف المغرب في قضية موريطانيا بإعتبار أنها جزء من المغرب. وقدمت «العلم» مجموعة وثائق كوسائل للدفاع ومنها: الكتاب الأبيض الذي نشرته وزارة الخارجية المغربية، وفيه تؤكد مغربية موريطانيا. وكتابا عن تحرير إقليم موريطانيا نشرته وزارة الأنباء والسياحة. وكتاب الماضي المغربي وموريطانيا نشرته وزارة الشؤون الإسلامية

39 - تم ذلك عند استدعاء أول مؤتمر إسلامي انعقد في الرباط في شتنبر 1969.

40 - كما أصبح رئيس مجلس النواب ابتداء من 1977.

لمؤلفه (أديت دي بوي نودو)- وموريطانيا لمؤلفه حسين خان وخريطة للمغرب تضم إقليم موريطانيا وقد نشرت بأمر من الحكومة المغربية سنة 1962.

كل هذه الحجج يؤيد المغرب الرسمي بها مغربية موريطانيا ولكنه تخطى كل ذلك واعترف باستقلال جزء من المغرب وعقد معه علاقات دبلوماسية لأن فرنسا أرادت.

إنعقدت أولى جلسة وآخرها يوم 24 نوفمبر 1969 وآزر «العلم» مئات النقباء والمحامين قدموا من عدة مدن.

طلب ممثل النيابة تأجيل القضية لأنه لا يتوفر على المستندات الكافية. وأعلنت المحكمة تأجيل القضية إلى أجل غير محدد. ومازلت أنتظر إستدعاء جديدا من المحكمة لحد الآن.

يذكر بالمناسبة أن المحكمة أفرجت عنا معا. ولكن المتهم - محمد برادة - وكانت التهمة الموجهة إليه أنه نشر فقرات من افتتاحية «العلم»، ولم يطلع أحد على ما نشره في «الرأي» لأن العدد صودر في المطبعة. غير أن محمد برادة لم يلبث أن حوكم بتهمة أخرى مفتعلة وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين قضى منها أكثر من سنة ونصف في السجن.

فتوى دوفيرجي :

تركت هذه المحاكمة صدى كبيرا لدى المفكرين ورجال القانون في البلاد العربية وفي فرنسا. فقد كتبت عنها الصحف المغربية متضامنة مع «العلم» ومديرها و«الرأي» ومديرها. أضيف إلى ذلك ما كتبه الأستاذ والقانوني الاختصاصي في القانون الدستوري «موريس دوفيرجي»[41] ومما قاله في فتواه التي تتعلق بما نشرته جريدة «الرأي» نقلا عن «العلم» : «في التاريخ الذي نشرت جريدة الرأي مقتطفات عن «العلم»، لم يكن هذا المقال قد أصبح موضعا لأية متابعة... وكلاهما كان يتعلق بتفسير الدستور المغربي، والآراء الصادرة بهذا الشأن لا تشكل عادة مخالفات في الدول المتحضرة...» وأضاف : «إن المقال لا

41 - Maurice Duverger.

يحتوي على أي مس بالكرامة. فالتصريح بأن السيادة لا يتصرف فيها هو إعادة عبارة توجد في جميع الكتب المدرسية للقانون الدستوري في العالم. والتصريح بأن السيادة ملك للأمة هو تكرار للفصل الثاني من دستور المغرب، في شكل متقارب جدا. وهو دستور أعد بمبادرة من جلالة الملك وأعلن عنه بنفسه. إن المقال لا يتعرض في أية كلمة إلى جلالة الملك، ولا الأمراء أو الأميرات، بل إنه تعبير عما تضمنه الدستور».

ويضيف دوفيرجي : «من الواضح، على عكس ذلك، أن كاتب المقال حرص كل الحرص على ألا يتعرض للملك، وأنه أراد أن يضع الشخص والمؤسسة الملكية خارج النقاش... والفصل التاسع من دستور المغرب يعترف لجميع المواطنين بحق التعبير عن آرائهم حتى ولو كانت هذه الآراء مخالفة لآراء أعلى السلطات في الدولة؛ وخاصة جلالة الملك... لم يذكر المقال جلالة الملك ولم يشر إليه في أي فقرة، وإنما يذكر المقال ببعض المبادئ العامة المتعلقة بالسيادة الوطنية، والتي ليست لها أي صفة من صفات المس بكرامة جلالة الملك... إن كاتب المقال يطالب بتطبيق الدستور عوض التسبب في مقاومته. ولا شيء في المقال يحرض على الفوضى أو المظاهرات، بل إنه على عكس ذلك محرر بأقصى ما يمكن من الرزانة والاعتدال... ولاشيء في المقال يشكل عملا يرمي إلى الإخلال بالنظام والهدوء والأمن. إن كاتب المقال يحرص كل الحرص على تجنب العبارات العنيفة التي قد تثير الرأي العام. إن تحليله للدستور يبقى في نطاق المبادئ، وإن رغبته في الإعتدال واضحة... ولاشيء في المقال يمس بالاحترام الواجب للسلطة... إن مقال «العلم» - المنقول في «الرأي» - لا يحتوي على أي عنصر من المخالفة المنصوص عليها في ظهير قانون الصحافة، ولا في ظهير 1935 الذي يجمع مخالفات الأمن العام، وخرق الاحترام الواجب للسلطات، بل يستفاد من هذا المقال حرص كاتبه الواضح على عدم التعرض لشخص جلالة الملك وللمؤسسة الدستورية، وإعطائهم لرأيهم شكلا مجردا ومعتدلا ينزع عنه كل طابع خطير بالنسبة للأمن العام والإحترام الواجب للسلطات».

محاكمة الحليب : محاكمة أخرى لم تتم، ولكن ظروفها تستحق الرواية بأبعادها وخلفياتها السياسية والهزلية.

فوجئت في ساعة متأخرة من ليلة آخر يوم في رمضان بمجموعة، ربما كانوا ثلاثة، من الشرطة بلباسهم المدني، يدخلون منزلي دون إستئذان، ودهشت لاقتحام أفراد منزلي في الليل. لم أتحرك من مكاني، رغم أني لم أعرف من هم الذين اقتحموا المنزل دون أن يستأذنوا بتحريك جرس الباب. أعرف أن القانون يمنع أي رجل أمن، على فرض أنهم رجال أمن، أن يقتحم منزلا بين غروب الشمس وشروقها، وبدون استئذان أو قرار من وكيل الملك. وأعرف أن لا داعي لهذا الاقتحام، الذي لم يكن في الجو السياسي أو الأمني ما يسبقه. وعلمت منهم أنني مدعو صباح اليوم التالي للحضور عند رئيس الشرطة القضائية للتحقيق في دعوى رفعت ضدي وضد جريدة «العلم»، لأنها نشرت في إحدى صفحاتها صورة لعدد من المواطنين يحملون أوانيهم وينتظرون أمام محلبة وصول الحليب في يومهم ذاك.

لم تتضمن الصورة أي تعليق سيء، بالإضافة إلى كلمة مواطنون ينتظرون وصول الحليب إلى المحلبة، وربما قد فهم «المحافظ على الأمن العام» أن الصورة تعني أن البلاد غير متوفرة على الحليب الذي يحتاج إليه كثير من المواطنين، خاصة في رمضان. وأول هذا الفهم بأن خبرا مثل هذا قد يسيء إلى الحكومة لأنها لم توفر الحليب للمستهلكين، وربما أدى ذلك إلى «ما من شأنه» أن يخل بالأمن العام... ولذلك سأقدم إلى البحث القضائي الذي قد يفضي إلى المحاكمة بتهمة القيام «بما من شأنه» أن يهدد الأمن العام. وكان الذي أوصل فريق الشرطة إلى منزلي في تلك الساعة المتأخرة من ليلة رمضانية أحد القياديين في الاتحاد العام للشغالين!!!

وكانت نهاية هذه الدراما المثيرة والمضحكة معا أنه أعلن في آخر الليل - وبعد انصراف رجال الشرطة من منزلي - عن نهاية شهر رمضان وحلول عيد الفطر.

والمكلفون برؤية الهلال «لم يثبت لديهم ثبوتا شرعيا» إلا في وقت متأخر من الليل... وقد تلقيت مكالمة هاتفية بعد الإعلان عن العيد، تخبرني فيها

الشرطة بأنه بمناسبة العيد تأجل موعدي مع شرطة التحقيق القضائية إلى ما بعد.

وما أزال أنتظر : «إلى ما بعد...»

محاكمة الإضراب العام : إستمرت المحاكمات حتى سنة 1990 فقد دعيت إلى إدارة الشرطة القضائية يوم 15 ديسمبر 1990 حيث أجرت تحقيقا معي، وحررت محضرا عن متابعة في إطار الدعوى التي رفعتها الحكومة على «العلم» بسبب الوقائع التي نشرتها يوم 15 ديسمبر 1990 كتغطية لأحداث الإضراب العام الوطني الذي خاضته النقابات يوم 14 ديسمبر 1990 بدعوة من مركزيتين نقابيتين. دعيت إلى جلسة المحكمة يوم 25 ديسمبر 1990 بدعوى «أنباء زائفة غير حقيقية عن الحالة والظروف التي ترتبت عن الإضراب العام». والدعوى تقوم كما ورد في الاستدعاء إلى المحاكمة على «أن ترويج الأضاليل التي نشرتها «العلم» كان بسوء نية، ويستهدف إشاعة جو من البلبلة وإثارة الفوضى مما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام».

لم تنعقد أية جلسة لمناقشة هذه القضية، فقد تجمع عدد كبير من المواطنين لحضور الجلسة مساندة «العلم». ولكن جاء للقاعة في انتظار بداية المحاكمة - التي تجمع فيها الجمهور - النقيب رشيد الحلو وعدد من النقباء وأعلنوا أن جلسة القضية المرفوعة ضد عبد الكريم غلاب لن تنعقد. وقد أجلت لإعادة الاستدعاء.

وبقيت المحاكمة مفتوحة وما أزال أنتظر الاستدعاء.

ولم تكن «العلم»، وهي تنشر الخبر موضوع المتابعة، منفردة في نشر الأخبار الدموية التي صاحبت الإضراب. فقد نشرت وسائل الإعلام الرسمية إشارات ليلة الإضراب إلى وقوع أحداث دموية. وسجلت وفيات وإصابات كما أن مجلس النواب كوّن لجنة تتولى البحث عن الحقائق في أحداث 14 ديسمبر 1990 وخلصت لجنة تقصي الحقائق في مجلس النواب إلى «تسجيل سقوط عشرات

الضحايا بين قتلى وجرحى، خصوصا في كل من فاس وطنجة وحملت المسؤولية إلى تصرف القوات العمومية».

وإذا كانت المحاكمة قد توقفت، فإن الأحداث الدامية التي وقعت في فاس وطنجة لم تمحها المحاكمة الموقوفة من سجلات التاريخ. ذلك أن ادريس البصري وزير الداخلية قد أعطى أوامره بإطلاق النار على المتظاهرين المضربين. واستشهد عدد كبير منهم، دفنتهم سلطات الأمن العام في حفرة جماعية ظلت مكتومة حتى كشفت عنها لجنة التحقيق والمصالحة المكونة بظهير ملكي في دجنبر 2005 وأخرجت بقايا جثث الشهداء من قبورهم، فكشفت بذلك عن جريمة وزير الداخلية وأكدت قتل المواطنين الأبرياء الذين لم يقوموا بأية جريمة إلا بإضراب مشروع بنص الدستور. وقد ضمت لجنة التحقيق البرلمانية إلى الملف أحداث هذه الجريمة، بما فيها إخراج الجثث من المقبرة التي ظلت مجهولة أكثر من 15 سنة حتى كشفت عنها اللجنة في إدانة إجرام الذي أعطى الأوامر بإطلاق النار. ولكن اللجنة لم تطالب بمحاكمة القتلة والذين أعطوا الأمر بالقتل. إكتفت بمعاينة بقايا الجثث ولم تكن «العلم» في أخبارها التي حوكمت من أجلها قد ذكرت كل الحقيقة للتعتيم الذي مارسته وزارة الداخلية على الأحداث الإجرامية. وكان من الضروري أن ينشر ولكن لجنة التحقيق والمصالحة كشفت عن الواقع مؤيدا بالجثث التي دفنت جماعيا. إذن لأضاف حجة أخرى إلى جريمة وزارة الداخلية في عهد البصري. وليست هي الجريمة الوحيدة. فقد سبق أن أمرت بإطلاق النار على المتظاهرين في الدار البيضاء، في عدة مناسبات سنوات 1965 و1980 وغيرها ليست هذه المذكرات مكان تفصيلها.

*

* *

هذه المحاكمات - المتعددة والمتشابهة والتي ابتدأت منذ سنة 1959 حتى سنة 1990 - في تهمها وأحكام القضاء فيها لم تكن تخرج عن الفضاء السياسي الذي كان يسود المغرب. ولم تكن إلا نتيجة واضحة لنظام حكم غير ديموقراطي. يعبث ليس فقط بكل قيم الاستقلال والحرية التي كافح الشعب من أجلها، بل

أكثر من ذلك بقيم العدالة والقضاء. والقانون يضع - إلى جانب الصحافة والصحفيين الشرفاء - القضاة في حرج لأن القانون وضميرهم القضائي بريئان من الحكم الجزائي - الذي يطالب به وكيل النيابة - على الصحف والصحفيين لمجرد الرغبة في مصادرة الفكر والرأي. وكل ذلك كان يعود سلبا على إستقامة الحكم في المغرب، وعلى إحترام القانون والقضاء، ومجموعة القيم التي كرسها النضال من أجل الاستقلال والديمقراطية.

ومعظم المحاكمات التي عرفتها جرت في عهد حالة الاستثناء. بعضها أجري في عهد حكم تقدمي يساري ديمقراطي...؟ ولكن محاكمة الصحف لا تعترف بحالة الاستثناء. فما تزال الصحف تعرض على المحاكم.

لي ملاحظة مهمة وهي أن كثيرا من القضايا تنتهي بالفراغ أي بدون قرار بحكم أو براءة أو بإلغاء الدعوى. ومعنى ذلك أن القضايا ظلت معلقة في ذمة المتهم. وليس ذلك من صالح القضاء الذي يحترم العدالة والقانون.

بقدر ما عانت «العلم» من مضايقات ورقابة وتوقف طوعي ومحاكمات، كانت موضع تكريم من ثلاثة من الملوك عاصرتهم في عهدها. فقد تلقت رسالة تكريم وتهنئة من محمد الخامس عند إنشائها. ثم تلقت رسالة تهنئة وتكريم من الأمير مولاي الحسن ولي العهد عند بلوغها سن العاشرة. وتلقت بمناسبة إحتفالها بالعيد الذهبي (50 سنة) سنة 1996 برسالة تهنئة من الأمير سيدي محمد ولي العهد آنذاك.

وتعد «العلم» الصحيفة المغربية الوحيدة التي حظيت بهذا التكريم تقديرا لمكانتها ومصدقيتها وكان أهم تكريم من محمد الخامس «للعلم» والصحافة الوطنية الديمقراطية أنه ألغى المرسوم الحكومي سنة 1960 الذي مس بحرية الصحافة ضدا على قانون الحريات العامة.

- 11 -

تنوع العمل الصحفي : لم أعتبر الصحافة - فقط - بحثا عن خبر وتحليل لموقف سياسي. ولم أعتبرها فقط مواقف سياسية تثير أعصاب الحاكمين فتدفع

بهم للمحاكمة والمصادرة، بل تجاوزت المحاكمات السجن إلى «رسالة» مجهولة المصدر تهددني في حياتي بالقتل. أو تؤدي إلى عمل إجرامي غير مسؤول نسف فيه مقر صحيفة «العلم» ومطبعتها ومحاولة إضرام النار فيها. كان ذلك في فبراير 1971، وتوقفت العلم عن الصدور لعدة أسابيع إلى أن أصلحت المطابع.

كان عملي الصحفي يتسم بالشمولية، والبحث مع القلم عن مجالاته المتعددة. ولذلك كانت الكتابة الفكرية والأدبية من مهماتي الأساسية في «العلم» إلى جانب التحليل السياسي اليومي (الافتتاحية) والرأي الموجه الخاطف (مع الشعب) وتحليل الأحداث الدولية، وخاصة التي لها صلة بالمغرب.

كنت مدفوعا إلى ذلك بأهداف صحفية وفكرية ثقافية وشخصية كذلك.

في إعتقادي أن مهمة الصحيفة أن تخاطب كل شرائح المجتمع. فهي لا تخاطب فقط المغرمين بالحدث السياسي، أو المأخوذين بأخبار الجنس والجريمة، ولا المهووسين بأخبار الرياضة وبالأخص كرة القدم. ولكنها مدعوة أن تتصل بالعقول المفكرة والأدباء والفنانين وقراء الإبداع الأدبي والموسيقي والفني عموما، وبالدراسات العلمية والقانونية والتاريخية والفلسفية والإسلامية. حرصت على أن تكون «رسالة المغرب» - المأسوف على عدم استمراريتها - رسالة لكل هؤلاء. وحرصت بعد ذلك على أن يكون الملحق الثقافي الأسبوعي «للعلم» جزء منها، وحرصت على أن تختص صفحة يومية من صفحات «العلم» بقضايا الفكر والأدب والإبداع الشعري والفني، والتعريف بالإصدارات الجديدة. حاولت أن يكون من واجباتي المساهمة بالكتابة في كل هذه الفضاءات الثقافية. وقد وجدت من زملائي تفهما وعملا جادا ومبادرات قيمة في هذا الاتجاه. كما كسبت «العلم» ثقة كثير من المثقفين والعلماء والأدباء والمبدعين وحتى بعض السفراء العرب المعتمدين في المغرب خصوا «العلم» بانتاجهم وإبداعهم[42]. وكانت «العلم» عند حسن ظنهم طيلة حياتها التي تجاوزت ستين عاما.

42 - ومنهم عبد العزيز خوجة سفير المملكة العربية المتحدة وصالح المهدي سفير تونس.

كنت أكتب في الملحق دراسات ثقافية، وأثير موضوعات للجدل. حتى إذا نضج الملحق واكتمل، وأقبل عليه كثير من الكتاب والشعراء والفنانين، تخلفت عن مواصلة الكتابة في الملحق إلا نادرا. ولكن التزمت بمقال أسبوعي إستمر سنوات، في باب يوميات العلم قبل أن يتخذ «حديث الأربعاء» عنوانا. كان هذا المقال الأسبوعي يعالج قضايا فكرية وأدبية واجتماعية، أحرص على أن يكون في مستوى ما يتطلبه منه القراء، وفي مستوى ما أريده له من مساهمة في العمل الفكري والثقافي.

هذا الحرص جعلني أضع على نفسي - كما وضع علي بعض الأصدقاء - هذا التساؤل :

- هل أنا أديب تراميت على الصحافة، وطبعت ما أكتب فيها - حتى السياسي منه - بطابع أدبي ؟ أم صحفي سياسي تراميت على الأدب ؟

أجيب دائما بأن الثقافة والفكر لا يبتعدان عن العمل الصحفي، وأن الصحافة - وأداتها للكتابة - لا تبتعد عن العمل الفكري والثقافي، إلا حينما تسف فتصبح صحافة الجنس والإثارة والشارع. وأعرف كثيرا من المثقفين العرب عملوا في الصحافة إذا ذكرت منهم طه حسين والعقاد والمازني ومحمد حسين هيكل وكامل الشناوي. فلن أنسى الآخرين منهم. وأكد لي ذلك على أن الصحفي لا بد قبل أن يتعاطى المهنة أن يكون مثقفا.

وقد كان العمل في الصحافة حافزا لي على كتابة آلاف الأبحاث والمقالات الفكرية والأدبية وحافزا على كتابة روايات كاملة وعدد من القصص القصيرة كان لما نشرته «العلم» من هذه وتلك صدى طيبا في المجتمع الثقافي والأدبي، إذا ذكرت من نماذجها روايات «دفنا الماضي» و«لم ندفن الماضي» وقد نشرت كل منها مسلسلة في «العلم»، وعدد من القصص التي جمعت كثير منها في كتب. إذا ذكرت ذلك فإنما أشير إلى نماذج، ربما كان القراء يذكرون كثيرا غيرها.

هذا لم يمنعني من كتابة كتب وروايات كثيرة لم يكن الحافز عليها أن تنشر في «العلم». وذلك ما جعلني أضع على عاتقي مسؤولية «العلم الثقافي» إلى جانب

مسؤولية العمل السياسي حتى تولي مسؤولية هذا الملحق آخرون من زملائي في مقدمتهم عبد الجبار السحيمي ثم نجيب خداري قبل أن يغادر «العلم».

آمل أن أكون قد أديت بعض مسؤولياتي في الفضاءين السياسي والثقافي.

ولا أنكر فضل «العلم»، فقد علمتني أن أحمل القلم كل يوم، وعلمتني أن أقرأ كثيرا وأفكر كثيرا، حتى إذا حملت القلم عرفت كيف أجعله طوع ما أفكر فيه، ولا أجعل فكري طوع ما يطلب منه أن يكتب.

إذا كنت الآن راضيا عما كتبت ونشرت من كتب أقترب عددها من الستين، فإني راض عما كتبت من افتتاحيات وركن مع «الشعب» في «العلم» تجاوزت الآلاف، وعما كتبت من «أحاديث الأربعاء» تجاوزت المئات.

قصة الإفتتاحية التي أثارت حكومتي إسبانيا والمغرب :

الحدث الذي أحكي قصته من مفاخر «العلم» ومديرها معا وقد تسبب في حادث دبلوماسي من أجل قضية وطنية هي قضية الصحراء. ذلك أن الصحافة الاسبانية، خاصة في عهد حكومة اثنار - وكان عهد عداء للمغرب - جندت نفسها ضد المغرب. وظفت في ذلك بعض المنظمات الرجعية غير الحكومية وجندت بعض الصحف التابعة لها حتى وصل بها الأمر في فترة من تاريخ حكمها إلى توتر عسكري في قضية جزيرة المعدنوس (ليلى) كان يمكن أن يفضي إلى شرارة حرب ضارية.

ومن المضايقات التي قامت بها حكومة اثنار وبعض الصحف الاسبانية في أثرها أنها كانت تؤيد الانفصاليين البوليزاريو في مطالبتهم بحكم الصحراء المغربية وتستقبل الدعاة منهم وتساعدهم بالمال والمؤازرة الإعلامية.

حكومة التناوب في المغرب كانت تغض الطرف عن اعتداءات الحكومة والصحافة الاسبانية. كتبت في «العلم» كثيرا عن العدوان الاسباني. وكان مما

قلت بتاريخ 13 مارس 2001 تحت عنوان «إسبانيا والحياد السلبي في قضية الصحراء.

ما رأي الحكومة والصحافة الاسبانيتين لو أن المغرب وصحفه قامت بحملة لتأييد منظمة «ايتا» الانفصالية في اسبانيا ؟ أليس البوليزاريو مثيلا لمنظمة ايتا يجمعهما اتجاه واحد هو الانفصال عن الوطن ؟

ثارت الحكومة الاسبانية وصحفها، كما لم تثر حكومة المغرب عندما أيدا البوليزاريو. وحدثت أزمة دبلوماسية عندما اتصلت الحكومة الاسبانية بوزارة الخارجية المغربية محتجة على تأييد منظمة ايتا- كاحتمال - في جريدة «العلم».

فلم ير الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي إلا أن يعتبر أن ما نشرته «العلم» زلة قلم في الدفاع عن القضية المغربية الأولى بكلمة مثيرة كانت ردا على هجوم حكومي وصحفي في إسبانيا ضد المغرب. أجبت السيد الوزير الأول في ركن مع الشعب ليوم 15 مارس 2001 بما يلي :

أعتبر أن اعتذار اليوسفي كان هو المثير للشعب المغربي جميعه في أقدس قضية لديه ألا وهي قضية الصحراء. وأجبت على اعتذار الوزير، فأوضحت أن ما كتبته لم يكن زلة قلم بمقدار ما كان كلامه زلة لسان.

- 12 -

مأساة النهاية : لكل بداية نهاية كما يقال. ومع تأكدي من سنة الحياة هذه، فلم أكن أتصور أن تتم نهاية قصتي مع الصحافة بدراما مأساوية عميقة الغور.

إلتزاماتي الاستقلالية، وتشبثي بتفكيري الجماعي دفع بي أن أكون صحفيا ملتزما باتجاه سياسي معين، هو اتجاه حزب الاستقلال تمليه علي مبادئ الحزب التي ساهمت في صياغتها منذ كان الحزب، وأن أعمل - سياسيا وصحفيا - في إطار المجموعة التي تؤمن بالحزب، وتكون في مقدمة مسيرته والعاملين في صفوفه. لم أعتبر نفسي موظفا أؤجر قلمي لأي كان. ولم يعتبرني أحد ممن

عملت في صفوفهم مأجورا بقلمه. تقديرهم «للعلم» كناطقة باسم الحزب يشرف عليها أحد قيادي الحزب. هذا سر استمرار «العلم» في نفس الخط الوطني الاستقلالي، مناضلة في نظافة اليد والقلم والضمير. وبقائي معها طيلة المدة التي تحدثت عن بعض متاعبها سابقا. ولذلك أيضا لم يعتبر أحمد بلافريج أوعلال الفاسي أو محمد بوستة أو عباس الفاسي أن «العلم» صحيفته أو ملكا له، يرفع من شأنها أو يهينها كما يشاء. كما لم يعتبر أحد من الذين أشرفوا على «العلم» كمديرين ورؤساء تحرير قرابة ستين سنة من عبد الجليل القباج وقاسم الزهيري وعبد الله إبراهيم (رئيس تحرير لمدة) وعبد الكريم غلاب. لم يعتبر أحد منهم أن «العلم» ملك له، أو له عليها «سلطة» فكرية أو معنوية. وقد كنت حريصا على أن يكتب تحت اسم «العلم» «لسان حزب الاستقلال» بدلا من يومية إخبارية كما كان الأمر في فترة ما.

كان هذا الهاجس هو الدافع لي للاستمرار في قطاع صحافة الحزب، وأنا أعرف أنه جد حساس ومثير وصعب المراس. أعرف أن الصحفي المتحرر من كل هذه الالتزامات يتمتع بحرية أكثر من تحرر المتاجر أو المساوم أو المرتشي. سواء فيما يكتب أو فيما يفكر فيه. وأعرف أن له الحرية في أن يتنقل بين المنابر كما يحلو له، وكما تفرضه مصلحته الشخصية أو المهنية والمادية[43]. وأعرف أنه كان في استطاعتي أن أحترف المهنة بحرية فامتلك يومية قد تدر علي كثيرا من الأرباح، وقد تحررني من متاعب عديدة[44]، كما تحررني من التزامات بمبادئ وأفكار جماعية. لكني إخترت أن أكون منتميا منذ البداية، منذ وعيي الذاتي بالمسؤولية. وإخترت، إلى جانب إهتماماتي في إطار التوعية الوطنية السياسية بالكتاب والمحاضرة والاجتماع والتجمع والحوار، أن أعمل في الصحافة أهم جهاز للتوعية. وإذا كانت الصحافة جهازا للاتصال الفكري والسياسي وتبليغ الرسالة، فإنه جهاز حوار مع الآخر، دفاعا وهجوما، أحيانا يكون أداة صراع فكري حضاري.

43 - كان أحد الصحفيين المرموقين (اتجاه مهنته يقول : أنا أكتب على قدر ما أقبض).

44 - ومنها المحاكمات والتهديدات بالقتل وتفجيرات آليات المطبعة التي أشرت إليها سابقا.

وقد عمل معي كثير من الزملاء الذين ما أزال أحترمهم، واختلفت ببعضهم السبل، فما كان أحد منهم مرتشيا ولا واشيا ولا مأجورا لأي كان، ضدا على صحيفته أو مخططها، أو على أي عضو من هيئة التحرير. ولذلك كنت مرتاح الضمير، وأنا أعمل معهم باطمئنان كامل، دون حساسية ولا تَحسُّب لشر يأتي «للعلم» من أي منهم. حتى أخذت القرصة تنال «العلم» من أطرافها ومن أحد المحررين فيها. وقد كانت لي نفس الثقة في جميعهم.

لكل وضعية سياسية ظروفها. سرت في هذه الطريق لأني شعرت بأنها تتفق مع طبيعتي وميولي في العلاقات الإنسانية والفكرية، رغم أنها تعرض المسؤول عن الإعلام الحزبي إلى علاقات قد تصبح محرجة مع المسؤولين السياسيين : المؤتمر، المؤسسات المتفرعة عنه، اللجنة التنفيذية، الأمين العام، الرئيس، وكل اللجان والمؤسسات السياسية وعموم المناضلين الفاعلين.

أؤكد أن علاقتي كانت سليمة مع هؤلاء المسؤولين، ليس لأني مسالم أكثر مما تتطلبه المسؤولية، ولكن لأني إندمجت فكريا في الحزب وأفكاره مبكرا، ولأن الحزب كانت له قوانين وأفكار ومتغيرات ساهمت في وضعها، وفي متابعتها والمحافظة والغيرة عليها، ولأن أعضاء الحزب جميعهم، من المناضل العادي حتى رئيس الحزب أو أمينه العام، كانت تربطني بهم الثقة الكاملة والاحترام المتبادل. فليس ما جمعنا مما يمكن أن يدفع أحدا منهم إلى التحسب أو الشك أو المناورة... أو تسخير أحد العاملين في «العلم» لتكون القرصة التي تهدم المؤسسة من أطرافها.

- 13 -

العلاقات الشخصية والتعامل مع المسؤولين ربما كان حساسا وحرجا أحيانا وأؤكد أني تعاملت في مسؤولياتي الصحفية، مع مسؤولين كبار في الحزب، وفي ظروف خطيرة دقيقة وصعبة أحيانا. أعتقد أنني خرجت من التجربة ناجحا دون أن يحدث في علاقاتي مع المسؤولين ما يخدش وجه الاحترام والتقدير والتعاون بيننا.

في بداية عملي في «العلم» و«الرسالة»، كان أحمد بلافريج الأمين العام للحزب، ومحمد اليزيدي نائب الأمين العام يزوران «العلم» يوميا - كما سبق القول - في الساعات التي كانت المادة السياسية في مرحلة الأعداد الصحفي تفكيرا وتحريرا وتحضيرا ومراجعة. كنا اثنين مسؤولين عن هذه المادة قاسم الزهيري وأنا. كان الحوار[45] يجري بين الأربعة في سهولة ويسر واحترام. كثيرا ما حدثت ظروف طارئة، أو معلومات جديدة يحصلان عليها تتطلب أسلوبا متشددا، أو أكثر ليونة، فيدخل ذلك في إطار الحوار الرباعي. ويطبع الإنجاز : تحرير افتتاحية أو تعليق أو خبر، بطابع الحدث الجديد.

عادت القيادة الكاملة إلى علال الفاسي عند إنتخاب المؤتمر الخامس له رئيسا للحزب سنة 1960 في مهرجان كبير لم تعرف له التجمعات الشعبية مثيلا. وكان علال الفاسي يواصل كتابته في «العلم» قبل المؤتمر وبعده، حتى وهو يقيم في طنجة منذ سنة 1949. كثيرا ما كان يبدأ عمله الصباحي بزيارة ودية «للعلم» فيجالس المسؤولين عنها والمحررين، ويتحدث في هذه القضية وتلك، وقد لا يعرض «للعلم» بتوجيه أو تنبيه. رغم أن حديثه كان دائما توجيها. كانت له ثقة كاملة وتقدير كبير في الذين يعتبرهم زملاء في الحزب ويعتز بمسؤولياتهم في صحيفة الحزب. ولم يحدث أن خاطب أحدا من العاملين في الصحيفة عن مسؤولياته وطبيعة عمله - وكلهم عنده سواء، إلا مدير «العلم»، يسأله عن مقال نشر أو يطلب إليه نشر خبر أو التعليق على حدث، يكل الأمر إلى المسؤول عن الصحيفة لأنه يثق في مسؤوليته ومقدرته. ولأنه يثق في كلمته هو أو العمل الذي أراد له النشر. يخاطب المدير كما يخاطب أخا له أو زميلا. يطبع حديثه كثير من الاحترام والتقدير. وما عرفت علاقاتنا أي مساس بالاحترام طيلة الخمس عشرة سنة التي ترأس فيها الحزب بعد الانفصال، ولم تشبها أية شائبة حتى توفي رحمه الله.

كتب علال مرة مقالا «للعلم»، وزار مكتبي فقرأه علي وهو يريد نشره. قرأته مرة أخرى، وإعتذرت عن عدم نشره، ورجوته في ذلك. لم يغضب ولم

45 - حوار أكثر منه توجيه أو تعليمات.

يصدر أمره بالنشر، كما كان يمكن لغيره أن يفعل. ناقشني الرأي. وأخيرا أقنعته أن ينشر المقال بغير توقيعه، وقبل راضيا.

حصل مرة حادث طريف، ذلك أن جريدة «الرأي» نشرت صورة توحي بالتعريض برئيس دولة إسلامية في أواخر أيام حكمه، وكنا في اجتماع للجنة التنفيذية في منزله. وحينما قرأ ما نشر قال إن هذه الصورة ما كان ينبغي أن تنشر ثم وصلت جريدة «العلم» بعد قليل، وحينما تصفحها وجد نفس الصورة، فلم يزد على أن ضحك من أعماق قلبه دون أن يواجهني بكلمة عتاب.

كان بوستة، خلال ولايته (من 1974 إلى 1997)، يقدر مكانة «العلم» ويحترم مديرها وهيئة التحرير فيها. كنت على صلة وثيقة به، تتوثق كلما زار «العلم»، وتحادثنا في سياسة الحزب والوطن عامة، أو عن مقال صدر في صحيفة أو مجلة. ولكنه لم يكن يفرض رأيا، ولا يطلب نشر عمل يتعلق بتسييره للحزب، ولا يوصي بموضوع إلا ما تتطلبه الظروف السياسية، ولا أذكر أنه اعترض على افتتاحية أو تعليق كتبته، ولا تدخل في تسيير الجريدة، إلا إداريا وماديا عندما يترأس المجلس الإداري. ولا أرسل أوامر بإرسال مادة من مكتبه أو من مركز الحزب بمقال أو خبر أو مادة تنشر بغير إذن المدير ومعرفته، ولا إتصل بأحد من المحررين، إلا عن طريق المدير، أو في غيابه.

كان يعتبر مسؤولية المدير كاملة غير منقوصة، ولذلك لا يتصل بأي محرر في موضوع يتعلق «بالعلم» إلا بالمدير أو برئيس التحرير، إذا كان متغيبا. وكثيرا ما كان بعض المناضلين يلتجئون إليه في طلب أو شكوى تتعلق «بالعلم» فيحيلهم بصرامة على مدير «العلم». وأذكر أن أحد المناضلين المحترمين وقف معه في ساحة مركز الحزب، واشتكى له من قضية تتعلق «بالعلم»، ربما كان يرى أن «العلم» لم تنصفه - أو لم تنصف غيره - فيها، وسمعته، وأنا أقف بعيدا عنهما مع مجموعة من المناضلين يقول له بصوت مرتفع: «العلم» لها مديرها. هاهو ذا أمامك، تحدث إليه في الموضوع». قالها للمناضل وهو يشير إلي بيده. لا يحاول أن يتخطى مسؤولية أي من المناضلين، سواء تعلق الأمر بالحزب - وهو المسؤول الأول عنه - أو تعلق بصحف الحزب. وأشهد أن عباس الفاسي لم يكن يتدخل

في تسيير العلم ولا يصدر «أوامر» مباشرة وبواسطة المدير أو رئيس التحرير في عمل يصل بالنشر ولو كان يخصه ولكن الأمر كان يصدر من المركز. لمن ؟ ولمن ؟ أعرف. ولكن لا أحب أن أعرف...

كانت «العلم» وأسرتها منذ نشأتها نظيفة طاهرة الذيل نقية الذمة واليد واللسان... لا يتقول عليها أحد بكلمة جارحة. وذلك ما كان يجعلني أفخر بأني على رأس مؤسسة، تضرب المثل للمؤسسات - في القطاع العام أو الخاص - في النزاهة والاستقامة وحسن الأحدوثة.

المهم من كل ذلك الثقة والاحترام التي سادت بيننا في السنوات التي عملنا في إطار هذه العلاقات الحوارية. تغيرت الأوضاع السياسية بالأزمات التي أشرت إلى بعضها، وبتنوع المسؤوليات، في الحكومة تارة وفي المعارضة تارة. وأصبحت مستقلا بالعمل الكامل أتحمل كل المسؤولية. ولم يعد أحد من المسؤولين في هيئات الحزب العليا يشرف أو يلاحظ أو يراقب الجريدة إلا بعد أن يقرأ العدد في الصباح فيدلي بالرأي والملاحظة، إن كان ثمة رأي أو ملاحظة... وظلت زيارة المسؤولين الأولين في الحزب «للعلم» متوالية في كل المناسبات - وبغير مناسبة - التي تتطلب ذلك وظلت الثقة الكاملة والاحترام الكامل يسود العلاقة بين المسؤولين في الحزب والمسؤول عن صحيفة الحزب. لم يحدث بيننا ما يفسد للود قضية. وقد فوجئت بأن أحد أعضاء اللجنة التنفيذية فرض نفسه على المجلس الإداري «للعلم» و«الرأي». وفوجئت أكثر عندما ترأس اجتماع المجلس الإداري عندما اعتذر محمد بوستة لشغل طارئ. لم يكلفه بترؤس المجلس فليس له صلة ولا مسؤولية. لم أعترض فقد اعتبرت أننا جميعا في الحزب سواء.

لم أكن أعتبر صلتي «بالعلم» أبدية. فقد كانت فرصتي الذهبية لأتخلص من أعباء «العلم» حينما وليت منصب وزير في الحكومة في أوائل الثمانينات. وحينما انتهت مهمة الحزب في الحكومة سنة 1985، جلست إلى نفسي ووضعت مخططا لعمل ثقافي في السنوات المقبلة من عمري. لم أفكر مطلقا في العودة إلى عملي السابق في «العلم»، مفضلا أن أفسح المجال لغيري من الشباب، وأن

أفسح المجال لمشروع ثقافي شخصي لم ير النور مع الأسف، إلا جزء منه بعد نهاية عملي في «العلم».

فوجئت بوفد من قياديي الحزب يزورني في المنزل كان في مقدمته محمد بوستة والهاشمي الفيلالي وعباس الفاسي. وكان إلحاح الوفد علي كبيرا بأن أعود «للعلم». ولم يفد اعتذاري أمام إلحاحهم. برز مرة أخرى ضعفي أمام شخصيات أقدرها وأعترف لها بالجميل أمام مسؤوليات الحزب في وضعه الجديد، وقد انتقل إلى المعارضة. فوعدت بالتفكير. لم يغادروا منزلي حتى اعتبروا التفكير قبولا.

وعدت على أمل أن تكون مناسبة الانسحاب بعد مؤتمر الحزب لسنة 1998 مناسبة لأجدد العهد مع نفسي للتخلي عن إدارة «العلم». لزمت منزلي أياما قليلة بعد المؤتمر وأخبرت الأمين العام الجديد عباس الفاسي كتابة بالتخلي عن إدارة «العلم».

فوجئت مرة أخرى بزيارة عباس الفاسي الأمين العام منزلي. بعد حديث ودي تطرق إلى موضوع انسحابي المزمع. وفاجأني بالقول : «سيقول الجميع إنك تخليت عن «العلم» بعد تقلدي لمنصب الأمانة العامة. أرجو ألا تترك مجالا فسيحا لهذه المقولة».

رغم تأكيدي القاطع بألا صلة بين الحدثين، أصر بإلحاح كبير، وبكلمات طيبة ملأتني اعتزازا بأن أعود إلى «العلم». ويتجلى خجلي مرة أخرى وضعف مقاومتي فوعدته خيرا. وشعرت بأنني أقدم خدمة كبيرة للحزب في بداية عهد الأمين العام الجديد.

وجدت نفسي مرة أخرى في «العلم».

لماذا أصررت مرتين على مغادرة «العلم» ؟

قد يكون الملل من العمل الدائم المستمر في نفس القطاع. وهذا شيء لا أنكره. ولكني مع ذلك كنت أتغلب على الملل بالصبر كلما داهمتني أزمة ملل.

قد يكون الرغبة في التخلص إلى مشاريعي الثقافية الأخرى، رغم أني كنت أزاوج بين مشاريعي الثقافية الخاصة وعملي في الصحيفة التي تملكتني عقودا من السنين. وهذا سبب وارد. ولكني طالما تغلبت عليه. قد يكون السبب هو أني أرغب في أن أتخلص لعملي السياسي ضمن الاخوة الذين عاشرتهم في العمل السياسي عقودا من السنين كذلك، وهذا أيضا سبب وارد.

سببان غير واردين : أولهما أني كرهت العمل الصحفي، أو خلاف داخل المؤسسة بيني وبين أي أحد من أصدقائي وزملائي، الذين كنت أحترمهم بقدرما يحترمونني. والثاني أن يتغير التعامل وصدق الممارسة والتقدير بيني وبين قيادة الحزب، سواء في المرة الأولى عندما عزمت على المغادرة، وقد خرج الحزب من الحكومة إلى المعارضة ينتظر أن تكون غير مريحة، وقد شارك الحزب في الحكومة ثمان سنوات1977-1985، تعاقب على رئاسة الحكومة فيها أحمد عصمان والمعطي بوعبيد وكريم العمراني. وسيدخل المعارضة في مواجهة انتخابات تشريعية جديدة، أو حينما تقرر (أو توقع) أن يخرج الحزب من المعارضة ليشارك في حكومة التناوب بعد مؤتمرين نظمهما الحزب، أولهما استثنائي فضح فيه الحزب تزييف الانتخابات وعبر عن رفضه لنتائجها والثاني كان مؤتمرا عاديا انتخب في الثاني منهما أمين عام جديد.

لا لم أكن أتخوف من تغير في وضع «العلم» وتغير في وضعي «بالعلم» لكل هذه الأسباب، وإنما لأني كنت أرغب في أن يقود غيري سفينة صحيفة الحزب مهما تكن نتيجة هذه القيادة الجديدة، ولم أكن أظنها إلا جيدة.

مهما يكن فقد فشلت. وربما لأول مرة أعترف أني فشلت، أو انهزمت حينما لم أغادر «العلم». كان يجب أن أكون أوسع أفقا لأتوقع «بعض» أو «صورة» ما مما حدث بعد ذلك من الاستمرار في ارتباطي «بالعلم» سنوات أخرى.

ومن طبيعة الحياة وسننها أن يفشل من لا يتوقع لنفسه الفشل، وينهزم من لا يتوقع لنفسه الهزيمة وإلا لكانت الحياة سدرة المنتهى... وما هي بذلك.

من هذا الفشل أني أحسست، رغم كل هذا، بأن كل شيء بدأ يتغير في «العلم». تغيرت «العلم» بين يدي حتى أصبحت أخجل أن تحمل اسمي كمدير. وأسأل كل يوم المسؤولين عن الأقسام وأقف مع بعضهم. وحتى المسؤولين عن الأخبار الداخلية ومنها أخبار الحزب وما إليه، أسألهم عما قد يكون عندهم من أخبار أو تعليقات أو صفحات مصورة، فيؤكدون لي : «لا شيء يستحق الذكر».

وأجد في العدد قضايا، وأنا غير مسؤول عن نشرها، وأجد أخبارا وتعليقات وصفحات مصورة تطعن المهنة المحترمة للصحافة قد لا أمانع في نشر بعض الأخبار والتعليقات، ولكنها تمر للمطبعة دون علمي. هذا من مظاهر فشلي. وأسأل المسؤول عن دفعها للمطبعة دون علمي فيعتذر بأوامر صدرت إليه. لم أكن متأكدا من قصة «الأوامر» ولذلك كنت أترجمها بحقيقتها الواقعية...

شعرت بأن كرامة «العلم» تصاب بالأذى. وليس لي من سيل للدفاع عنها إلا الانسحاب.

ونحن نعد عدد يوم السبت 10 يوليوز 2004، سألت المحرر المختص عن الجديد في الأخبار الداخلية وأخبار الحزب فأكد لي ألا جديد. وكنت أعرف أنه يقوم بتحرير أو التوصل بتعليمات أو بمقالات أو أخبار محررة وإرسالها رأسا إلى المطبعة دون إخبار المدير أو رئيس التحرير.

وقد كنت ألح على رئيس التحرير وعلى المحررين في قسم الأخبار الداخلية أن «العلم» تنشر الأخبار الصادقة. ولكنها لا تدافع عن جريمة، ولا عن عمل يمس الذمة المالية، ولا تدافع في قضية أمام القضاء، أو ينتظر أن تكون أمام القضاء. أو عن موضوع يتناوله الرأي العام بسوء، ولو تعلق بشخص يرغب في الدفاع عنه. فقد تصبح العلم بذلك شريكة في جريمة أو في العبث بالمال العام.

– ومع نفسي كنت أسأل : «ما الجديد مما لم أطلع عليه سيصدر في عدد الغد ؟»

أجاب : «لاشيء غير أخبار العراق وفلسطين».

ومن حسن نيتي وثقتي في رئيس التحرير والمحررين أني كنت غير مضطر لمراجعة التجارب النهائية للصفحات قبل الطبع، اعتبارا مني بأن هذه ليست مهمة المدير الذي يشرف على المنهج السياسي للصحيفة ويناقش ما يجب أن يناقش مما يراه، ويعرض عليه، مما لا يتفق مع المنهج السياسي والاتجاه العام للصحيفة أو ما يمكن أن يستشار فيه. ثم إن لقاءاتي المتوالية مع رئيس التحرير، وكثيرا ما تكون في مكتبه، فمواد العدد تتجمع عادة في مكتبه، والمناقشة هناك أقرب إلى الإسراع في خطة العمل. هذه اللقاءات كانت تجعل مهمة رئيس التحرير أساسية في الحفاظ على الاتجاه السياسي العام «للعلم». اكتسبت حسن النية هذه من ممارسة العمل مدة طويلة، ألفت فيها الثقة المتبادلة مع الزملاء والإخلاص في العمل والصدق في القول. وعندما قرأت عدد عاشر يوليوز 2004 بعدما خرج من المطبعة وجدت تعليقا خطيرا من التعليقات التي لم أكن لأسمح بنشرها في «العلم»، لأنها تمس سمعة الحزب وكرامة «العلم». ففيه دفاع عن شخص معرض لأن يعرض على القضاء، وقد بدأت بوادر التهمة تلوح في الأفق من استدعائه كشاهد في قضية شغلت الفضاء السياسي والقضائي. وقد وصلت قضيته إلى المحكمة وحضر بعض الجلسات وما يزال متابعا في القضية التي دافعت «العلم» عنه فيها وتتعلق بأمانة المال العام. سألت المسؤول عن نشرها، فأجاب بأنه وصلته محررة.

– ولكني كنت موجودا في الإدارة. لماذا لم أطلع عليها أو أخبر «بالأمر» بنشرها ؟

– وفهمت أن مهمته ألا يخبرني بذلك، مع أنه مجرد محرر في «العلم». ليس له الحق في التصرف، خاصة في القضايا السياسية والحرجة، التي يتحمل المدير فيها وحده المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية.

وفهمت – ولم أكن في حاجة إلى مزيد من الفهم – أن «العلم» تسخر – وبسبب ما دون علمي – لتحقيق أهداف غير شريفة... انجرفت بها إلى الهاوية. وكان يعز علي أن تنجرف، وانجرف معها، فأنا طول حياتي أنحاز إلى منطقة الشرف.

كنت قد سألت المحرر المذكور عن المادة المشار إليها - وأؤكد أنه المسؤول عن الإنحراف الذي وقع في العلم - فأجابني بأنه يتصرف تحت الضغط بالنشر غير المأذون له فيه...؟

كتبت في الحين كلمة بعنوان «براءة» أعلنت فيها عدم مسؤوليتي عن التعليق الذي نشر في عدد السبت لتصدر البراءة في عدد الأحد 11 يوليوز 2004 وأشرت فيها إلى عدم تحمل الجريدة مسؤولية مقال دفاعي يتعلق بصراع يقوم بين ثلاثة من الناس هم عبد المغيث السليماني و عبد العزيز العفورة وعبد الرزاق أفيلال ولو بتهم مختلفة يجمعها العبث بالمال العام في موضوع يوجد أمام القضاء. وأعلنت في البراءة أن الأمر بين يدي القضاء، وما كان «للعلم» أن تتدخل فيما هو من اختصاص القضاء هو وحده - لا جريدة الحزب الذي يحكم بالإدانة أو البراءة.

دفعت هذه «البراءة» إلى المكلف بتوضيب العدد. سألني : «تنشر، مهما يكن الرأي المخالف».

أجبت باستغراب : «وهل كتبتها ليكون هناك رأي مخالف في نشرها ؟ تنشر دون أن يراجعني في ذلك أحد».

أنهيت عملي في «العلم» وخرجت دون أن أشغل فكري بغير ما ينتظرني من أعمال. ولعلي نسيت الموضوع تماما.

الذي حدث أن عبد الحق التازي، وليست له أية مسؤولية أو صلة بالصحافة ولا بإدارة «العلم» وتحريرها، دخل الإدارة - دون أن يتصل أو يخبر المدير. ولم يسترجع، عندئذ، قوله تعالى « لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها، ذلكم خير لكم لعلّكم تذّكّرون»[46]. وأمر المطبعة بحذف الكلمة المعنونة «البراءة» وهدد المحررين - كما أخبرني بذلك رئيس التحرير صباح يوم 11 يوليوز - ووجد تحت إمرته المحرر الذي نشر التعليق فعوض البياض الذي أحدثه حذف الكلمة. من أخبر التازي وهو في منزله أو مكتبه كرجل أعمال مساء عاشر

46 - آية 27 من سورة النور.

يوليو حتى قام بمهمة الرقابة على كلمة كتبها مدير الجريدة وأمر بنشرها. لم يقد التازي بالرقيب التمسماني في عهد جوان... الذي كان يترك البياض على الورق حينما يحذف. وكثيرا ما كان يفعل... بل أمر مأموره المحرر المذكور بملء الفراغ الذي كان يتركه سلفه التمسماني. يحدث هذا لأول مرة في تاريخ «العلم»، ومع مديرها بالذات.

فوجئت وأنا أقرأ عدد الأحد، وقد جرد من «البراءة».

قررت في الحال أن الصحيفة التي أصبحت تعرف الرقابة في الألفية الثالثة - بعد قرابة خمسين عاما من الإستقلال - غير جديرة أن تحمل اسمي كمدير، ثم إن الحزب الذي يتصرف فيه أمثال هؤلاء ليس هو الحزب الذي يمكن أن أقوم بالدفاع عنه.

وبقدر ما شعرت بأن كرامة «العلم» مرغت في الوحل، ومعها كرامتي وكرامة كل قرائها الشرفاء، بقدر ما أتيحت لي فرصة جديدة وأخيرة لأمنح لنفسي الحرية في أن أخلص إلى مخططي الثقافي، لأترك العمل المضني - فكريا ونفسيا - تمرغ فيه الكرامة في الوحل. أتركه لمن أساءوا إلى الحزب وكرامته، وأساءوا إلى صحافته وسمو نضالها، لأتركهم يواجهون القضاء ليجمع «الثلاثة الذين خلفوا» في العبث بالمال العام ولو اختلفت القضايا.

وغادرت «العلم» نهائيا آسفا وغير آسف.

وكانت نهايتي مع الصحافة صباح يوم الأحد 11 يوليو 2004[47]. وكان معها استقالتي من الحزب الذي يعبث به بعض العابثين ومن إدارة الصحيفة التي يقتحم حرمتها أحد غير ذي مسؤولية ليتصرف في إدارتها وتحريرها.

عبرت عن الأزمة الخطيرة التي انتهت باستقالتي في بيان أعلن فيه استقالتي من الحزب وإدارة جريدة «العلم». أشرت فيه إلى عمق الأسباب التي أفرزت هذه الاستقالة. ونشرتها جميع الصحف المغربية باستثناء «العلم»

47 - وقد بدأت العمل بها في منتصف ديسمبر 1948.

و«الرأي»، وأشارت إليها جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ونشرت بيانا تكميليا لهذا الحدث. وهذا نص البيان :

الرباط في 11 يوليوز 2004

استقالة عبد الكريم غلاب
من إدارة جريدة «العلم» ومن حزب الاستقلال

تعرضت إلى ضغوط معنوية وسياسية قاهرة في عملي كمدير لجريدة «العلم» - وهي المهمة التي مارستها أكثر من خمسين عاما في حرية مطلقة - إلا قيود القانون وقيود الرقابة الاستعمارية وحالة الاستثناء. وقد أصبحت «العلم» تنشر أشياء بغير إطلاعي ولا إخباري، خاصة ما يعرف - مسبقا - أني لا أتفق مبدئيا وسياسيا ومهنيا مع نشرها. ووصل الأمر إلى فرض رقابة على الجريدة التي أديرها. فمارست الرقابة «الغيرية» حذف كلمة كتبتها في صدر صفحة عدد الأحد 11 يوليوز 2004 كانت بعنوان براءة.

تبرأت فيها من مسؤولية ما نشر في عدد يوم السبت 10 يوليوز 2004 من أخذ جانب في صراع يقوم بين ثلاثة من الناس هم السليماني والعفورة وعبد الرزاق أفيلال. وأعلنت أن الأمر بين يدي القضاء. وما كان «للعلم» التي نشرت الموضوع في مراسلة من الدار البيضاء، أن تتدخل في الموضوع بين يدي القضاء. وأعلنت عدم مسؤوليتي عما نشر سياسيا واجتماعيا وقضائيا. وبعد خروجي من مركز الجريدة، حضرت الرقابة الغيرية وألغت كلمة كتبها مدير الجريدة.

وبما أنني أصبحت على غير اتفاق مع كثير مما تنشره «العلم» وخاصة ما ينشر مباشرة دون استئذاني ولا علمي بشيء منه. وبما أنني مارست عملي في «العلم» مباشرة طيلة 55 عاما. وبدأت الكتابة فيها في الأعداد الأولى التي صدرت منها سنة 1946 بحرية كاملة وبتقدير كبير من الأمناء العامين ورؤساء الحزب السابقين : أحمد بلافريج وعلال الفاسي ومحمد بوستة دون أن تنشر كلمة في «العلم» خارج مسؤولياتي كرئيس تحرير ثم كمدير، ودون

أن تحذف كلمة مما أكتب. وكان ما أكتبه وأنشره يلقى الترحيب الكبير دون كلمة اعتراض.

ولا يسعني، وأنا أفارق هذه المسؤولية التي تحملتها رغم زنزانة السجن والمحاكمات والعذاب وشظف العيش، إلا أن أؤكد لزملائي وأصدقائي الذين عملوا معي عن عرفاني واحترامي لجهودهم، وتقديري للتضحية - المادية والمعنوية - التي يبذلونها شاكرا لهم تعاونهم معي ومتمنيا لهم مزيد النجاح في مهنة المتاعب التي اختاروها.

أما عن موقفي من حزب الاستقلال الذي منحته كل جهودي الفكرية والنضالية - في الداخل والخارج - نحوا من 70 عاما، فإنني أؤكد لإخواني المناضلين أني ظللت سائرا على الطريق محترما مبادئ الحزب وثوابته باذلا كل جهدي في ألا أقع في أية مطبة انحراف.

وقد تعاقبت الأجيال على هذا الحزب وتعاقبت قيادته التي عملت إلى جانبها كاتبا اللجنة التنفيذية منذ عودتي من القاهرة آخر سنة 1948. وعينت عضوا في اللجنة التنفيذية السرية التي أعدت الخطوات الأولى للمقاومة بين 1952 حتى إعتقلت يوم 21 غشت 1953 ثم واصلت عملي قبل الاستقلال وبعده عضوا في اللجنة التنفيذية وأكد عضويتي المؤتمر الخامس في بداية الستينات ثم المؤتمرات بعده حتى المؤتمر الأخير، كما انتخبت عضوا في مجلس الرئاسة مع أربعة آخرين من قيادات الحزب بعد وفاة الزعيم علال الفاسي قبل ثلاثين سنة.

وبما أن الأفكار التي تعمقت في ضميري طيلة هذه المدة والثوابت التي عشت عليها أصيبت باهتزاز، فإن كياني الفكري والوطني والسياسي لم يعد ينسجم مع ما يحدث. ولم أكتم أفكاري قط كلما أتيحت لي الفرصة لذلك. ومع ذلك ظللت سائرا على خط الانضباط حفاظا على الحزب الذي بذلت له كل ما أملك حتى حريتي الشخصية.

الآن أشعر وأنا غير راض، غير مطمئن، غير مستريح الضمير أنه آن الأوان لأستقيل من هذا الحزب. أشعر وأنا أترك الحزب كأني أترك قطعة من قلبي. ولكن لا بأس في سبيل حرية الفكر وكرامة الضمير وصدق الممارسة.

أغادر الحزب - وما كنت أظن أنه ستفصلني عنه إلا الموت - معتزا بكل الزملاء والمناضلين الشرفاء الذين بدأوا معي أو بدأت معهم المسيرة الطويلة، وكل الذين يناضلون في سبيل حريتهم وعقيدتهم معتذرا لهم عن تخلفي عن مواصلة الطريق معهم ومتمنيا لهم مسيرة سعيدة وتوفيقا ونجاحا في خدمة حزبهم وبلادهم.

عبدالكريم غلاب

بقدر ما كانت إستقالتي من الحزب ومن إدارة جريدة «العلم» مفاجئة للرأي العام السياسي والاستقلالي بالأخص فأثارت تعليقات صحفية ومجتمعية في الدوائر السياسية والثقافية، بقدر ما كانت طبيعية وضرورية بالنسبة إلي. المفاجأة جاءت من إهتمام كل الصحف المغربية والعربية المنتشرة في المغرب وفي كل قنوات الإذاعات والأنباء والتلفاز. تقاطرت علي اتصالات ممثلي الصحف تطلب المزيد من التوضيح، وقد إقتصرت على الضروري، حتى لا أجعل من الحدث مأساة سياسية في الحزب وفي «العلم». وإذا كانت مئات المكالمات الهاتفية - وبينها شخصيات نسائية في المقام الأرفع - قد شد أصحابها على يدي فقد بلغ القول بالمهدي المنجرة أن قال : «علال الفاسي اليوم راض وسعيد في قبره».

وجدت التضامن الكبير من أغلب أعضاء مجلس الرئاسة الذين زاروني في منزلي واثنان منهم زاراني مرتين وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية، ورأيت الدموع - وأنا أرتعش - تفيض من عيني الهاشمي الفيلالي وأبي بكر القادري، وهما يقولان، على غرار ما قال الآخرون : «هل يستقيل المناضل من تاريخه وضميره ونفسه».

مئات المكالمات من إخواني وأخواتي أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء اللجنة المركزية والمجلس الوطني وموقعي وموقعة وثيقة الاستقلال، أمطروني

بفيض عواطفهم وتضامنهم المطلق. كل المناضلين يطلبون مني العودة إلى مكاني في الحزب وإلى مكاني في صحيفة «العلم».

ثم أخيرا زارني معظم أعضاء اللجنة التنفيذية برئاسة الأمين العام. وقدم كل منهم مرافعة كانت تنتهي بالرغبة الصادقة الملحاح في التراجع عن الموقف المؤسف والجارح لهم جميعا الذي اتخذته. قدمت مرافعتي - التي لم يختلف أحد منهم معي في مضمونها - وأؤكد أني كنت عييا في أن أدافع كما يجب الدفاع عن الموقف الذي اتخذته -. وكنت خجولا، وأنا أدافع عن موقف وضعني في عمقه آخرون.

أذكر أني أكدت أني أعتبر «العلم» مثل ابنتي. وما كنت لأغادرها لولا الإهانة التي لحقت بكرامتها يوم فرض عليها الرقابة شخص - وكان حاضرا - فضوليا[48] ولا صلة له بالصحافة، ولا «بالعلم»، وإنما قام بإعتداء سافر على كرامة الجريدة التي لم يعتد على كرامتها بالرقابة إلا التمسماني في عهد الاستعمار، وإلا الذين كانوا يصادرون أعدادها أثناء سيادة البصري على الحكومة.

كان إبني أحمد وراء ستار يتابع الجلسة المأساوية «الصاخبة». أشار علي أن أستجيب. فقد تأثر بالكلمات المؤثرة والمسؤولة التي عبر بها كل من أعضاء اللجنة والأمين العام. كاد يبكي وهو يرجوني : «كفى، فقد بلغت الرسالة».

اختنقت بدموعي، ووجدت نفسي عاجزا عن مزيد من الدفاع، خاصة أمام كلمات فاه بها عبد الواحد الفاسي عن علاقتي بالحزب و«العلم» في عهد علال الفاسي. وهو يؤكد بأن علال الفاسي لا يمكن أن يكون راضيا بهذا الوضع. أجبته علانية : «هزمتني ...»

دون مقدمات أعلنت : «إني عائد... إلى الحزب فقط. أما «العلم» فلا أستطيع مواساتها بعد اغتصاب كرامتها».

وفي اليوم الموالي، أصدرت بلاغا ألقيت فيه نظرة عن تطورات الأحداث. هذا نصه :

48 - إستشهدت الأمين العام على فضوله، فأكد ذلك.

الرباط، في 16 يوليو 2004

بيان من عبد الكريم غلاب

خلفت استقالتي من حزب الاستقلال وإدارة جريدة «العلم» يوم 11 يوليو 2004 أصداء عميقة في كل مؤسسات الحزب العليا : مجلس الرئاسة واللجنة التنفيذية وعند كثير من المناضلين والمناضلات الاستقلاليين في مختلف الأقاليم، وقدمت الصحافة المكتوبة والمشاهدة والمسموعة في المغرب وخارج المغرب تعليقات مهمة، شغلت صفحات من هذه الصحف في الأيام السابقة.

وقد عقدت اللجنة التنفيذية للحزب اجتماعا استثنائيا برياسة الأخ عباس الفاسي الأمين العام، وبحضور بعض أعضاء مجلس الرئاسة. ناقشت فيه مناقشة عميقة وبكثير من المسؤولية والواقعية موضوع الاستقالة وانتهت اللجنة إلى عدم قبولها قطعيا وبإجماع الأعضاء بعد أن شاركوا جميعهم في تقويم الحدث من الناحية الوطنية والاستقلالية، وأثره في سير الحزب باعتبار العضو المستقيل عنصرا فاعلا في حزب الاستقلال منذ عقود.

وقد أصدرت اللجنة التنفيذية بلاغا بهذا المضمون بعد الاجتماع.

وقررت اللجنة بكامل أعضائها زيارة السيد غلاب في منزله عشية يوم الخميس 15 يوليو 2004. وأثناء هذه الزيارة تحدث معظم الإخوة الأعضاء عن مشاعرهم البليغة إزاء هذه الاستقالة، وتقديرهم الكامل للجهود التي بذلها غلاب في حزب يعتبر قطعة منه.

وأكد الأخ الأمين العام لغلاب، بعد رغبة اللجنة التنفيذية في التراجع عن استقالته، اتفاقه مع بعض الحيثيات التي سببت هذا الحدث.

وإزاء إلحاح الإخوة أعضاء اللجنة التنفيذية في الاجتماع الذي دام نحو ساعتين، وبعد أن أكد غلاب مواقفه الاستقلالية التي لا يقبل فيها هوادة ولا تنازلا، وإزاء الجو المشحون بالمحافظة على المصلحة الوطنية وصيانة وحدة الحزب، وتماسك صفوفه، واستجابة للرغبات الملحة التي عبر عنها أعضاء

مجلس الرئاسة الذين زار بعضهم منزل غلاب عدة مرات، أو زارهم في منازلهم، وللاتصالات الكثيرة التي تلقاها من عدد من المناضلين الأعضاء في الحزب، قرر عبد الكريم غلاب التنازل عن استقالته من الحزب فقط، وعزمه على مواصلة نشاطه الاستقلالي في اللجنة التنفيذية وكل مؤسسات الحزب في جو من الصفاء والمسؤولية، والرغبة في تلافي كل عوامل الإحباط.

مع الشعب :

من التقاليد الصحفية، ولم أكن متبدعا في ذلك، العمود الصحفي. ولعلي بدأت كتابة «العمود اليومي» منذ بداياتي مع «العلم». أخذ عنوانا دائما، كان في سنوات 1964–1965 «كلمة ونصف» ربما كنت في هذا العنوان مقلدا لإبراهيم عبد القادر المازني الذي كان يكتب تحت هذا العنوان أحيانا. وقد صدرت مجلة طريفة ثقافية سياسية تحمل عنوان «كلمة ونصف» وأخذ العمود عنوانا آخر منذ 9 أبريل 1977 هو «مع الشعب». إختيار هذا العنوان كان مستوحى مما كان يكتبه علال الفاسي في «العلم» تحت عنوان «دائما مع الشعب» أعراني به ما فيه من إلتزام بأن يهتم بقضايا الشعب. وأزعم أن الشعب كان يتجاوب مع هذا الحديث، ويعتبره مرآة يعكس وضعيته ولم أحاول قط أن أكون خارج رغباته وإرادته. وأزعم أني لم أكتب فيه ما يضلل الشعب أو يجرح كرامته أو يتملق لخصومه.

في كثير من البلاد وفي كثير من الأوضاع لا يصنع المتحدث منه. منبر يصنعه نجار أو حداد أو سمار أو عواد يرقاه المتحدث حذرا من أن يهتز حديثه فوق منبر مهتز.

المنبر الذي أتحدث إليكم منه اليوم وبعد اليوم منبر ثابت صنعه الشعب بنفسه من تراثه وأمجاده ونضاله من ماضيه وحاضره ومستقبله ليملي علي، فأكتب من ضميره، تصدر الكلمة وبثقته، أنقل إليكم حديثه حروفا وكلمات فيها البشرى والتحرير، وفيها الدفاع عن المظلوم حتى ينصف وعن المريض حتى يعالج الفقير حتى يستغني، عن الصامت حتى ينطق وعن الحق حتى يسترجع حقه وعن الحرية حتى تتحقق وعن الكرامة حتى تحترم، عن الذيمقراطية حتى لا تهان.

حسبي أن هذا القلم خادم الشعب، لا ينطق بغير وحيه، ولا يؤمر ليتكلم بغيره، ولا صاحب الوحي يتلقى الجزاء. إخترت المنبر الذي صنعه الشعب بنفسه لأني كنت وما أزال من رعيت أشم رائحة الحرية فيه وما زال يوحي إاي فأعي، وينطق، ويملي علي فأكتب. واحد منكم يا أبناء الشعب عائد إليكم فاقبلوه.

هذا الحديث اليومي، الذي لم أتخلف عن كتابته إلا مكرها، لمدى سنوات، وجد ترحيبا من الشعب حتى إذا غاب عن قرائه يوما تساءلوا بشوق عن سبب غيابه، كما يتساءل عاشق عن حبيبته إذا ما غابت.

وحينما رحل العمود - إلى الأبد - لامني كثير وكثيرات من القراء والقارئات المحترمات وما يزالون يلومون. ولم يقبلوا أي عذر، حتى عذر الإكراهات الخطيرة التي جعلتني أبتعد عن «العلم».

إلى الذين كرموني بتعاطفهم وحميميتهم مع عمودهم الذي إختفى فجأة، إلى هؤلاء الأعزاء والعزيزات الذين ما يزالون يحنون إلى عمودهم المفضل، والذين تضامنوا معي ومع «العلم» في محنتها - أسجل هنا اعترافي بجميل تقديرهم وكريم تعاطفهم وصادق ودهم. وأبرأ أمامهم من كل مسؤولية فيما سببته لهم من انزعاج و«معاقبة» على نحو ما صرح لي علي بركاش الذي قال إنه شعر بغصة لإختفاء عمود «مع الشعب». وإعتبر إختفاء العمود «معاقبة» للشعب أو لقرائه على الأخص.

الزوجة السند

- 1 -

السياسة - في البلاد النامية - مهنة المتاعب. إذا أضيفت إليها الصحافة، في البلاد التي لا تعترف بحقوق الإنسان وحرية الكلمة، وإذا كانت الصحافة إدمانا، وهي كذلك عند الذين سكنت في دمهم لوثة إدمان، أصبحت الحياة كلها متاعب. أحدها يأخذ بيد الآخر لتصبح المتاعب هي القاعدة، وراحة الفكر والعقل والضمير هي الإستثناء.

قد يكون الصحفي من الذين يسعدون في لحظة من يومهم أو ليلهم حينما يقرأ ما كتب فيرضى، رضي الآخرون أو سخطوا. الصحفي - وأتحدث عن تجربة - كثيرا ما يرضى عما كتب، لأنه أنطق فكره وضميره فعبر بالكلمة - إذا كانت صادقة - عما يختلج في فكره وضميره. قد يطول الاختلاج ساعات أو أياما، قبل أن تدركه ساعة الاستجابة فيكتب. قد يشعر، وهو يكتب بأنه يستفتي فكره وقلبه وضميره، فيكون - وهو يكتب - في ساعة يقظة متحركة، في لحظات انفعال وتجاوب... فيشعر بالرضى والسعادة لأنه يتحرك قلبا وروحا وفكرا وضميرا... قد يبتسم لنفسه من تأثير الرضى، قد يتحدث إلى نفسه، سرا أو جهرا، لأنه في ساعة الخلق والإبداع. ثم يختزن قليلا من السعادة والرضى يشعر بهما، وهو يقرأ سوادا على بياض ما كتب قبل ساعة أو ساعات بقلم جاف أو مائع...

وكل مباهج الحياة لا تعرف الأبدية. ولعلها، لتكون مباهج حقيقية، لا تطمع في الأبدية. مر علي وقت في عهدي الحماية والاستقلال، كنت أقرأ ما أكتب فأسعد وأرضى، ولكن طائفا من الشيطان يغامرني. يتحدث هامسا : «ألم تعرض لنفسك لعقاب قد يكون صارما ؟»

أذكر دائما «الحكمة» التي نطق بها محمد بن حساين، ونحن نعبر عن ارتياحنا لرفع الرقابة سنة 1951، ليتمنى لو لم ترفع. فقد كانت حماية لنا من عقاب. أصبحنا الآن وجها لوجه أمام المسؤولية... سخرت من كلمته، ولكني تأكدت أنها «حكمة جبان». الجبناء أحيانا ينطقون بالحكمة.

حينما كنت أقرأ ما كتبت كان وسواس شيطان ينزغ في نفسي يتساءل :

«ألم يكن ما قرأت - وهو ما كتبت - سبيلك إلى حساب وعقاب...؟».

أشهد أن نزغ الشيطان كان ضعيفا. وأني قلما كنت أفكر في الآخر - الذي ينزغ الشيطان بإسمه - لأن التفكير أو عدمه فيه، لا يصده عنك، ولا يجعلك في عصمة عن سلطانه...

قلبي دليلي في كثير من الأحيان، فأدرك أن ما كتبت، عن عمد وسبق إصرار سيفتح أمامي سبيل الحساب والعقاب. وليس بمستبعد أن يكون السجن، أو ما يتراءى من أبواب السجن في المحكمة، هو المفهوم الواقعي للحساب والعقاب. وفي كثير من المحاكمات التي تحدثت عنها كنت غافلا عما يبيت الظالمون. ولذلك لم أهتم لنزغ الشيطان، وأنا أكتب أو أقرأ ما أصبح، بعد أن قرأه الآخرون، قضية محاكمة أو حكم أو تنفيذ سجن، بعد مساءلة في مركز الشرطة الرئيسي بالرباط.

كنت أجدني في المحاكمات التي تحدثت عن بعضها - حتى محاكمة الحليب - معرضا للسجن. وإفتراض السجن، أو الحكم به، لم يكن مستبعدا في معظم سنوات عهد الاستقلال، مثل ما كان الأمر عليه في عهد الحماية.

في كل هذه الظروف - وعلى بعد في الزمان - لم تتغير العقلية.

«أدوا الكلب للحبس...»

إن لم تقل بهذه الصيغة أو بأقبح منها فيما يتضمن مفهومها. ويكون السجن هو الجزاء. عرفت السجن ثلاث مرات في حياتي السياسية. أولاها قبل الهجرة، الثانية في الأزمة الأشد والثالثة بعد اثنتي عشرة سنة من الاستقلال. وإذا كنت لم أشعر بالإهانة من دخول السجن، كما يشعر المعتقلون في الحق العام، فإني قد شعرت، أشد ما يكون الشعور، بالمهانة التي تمنى بها الحرية. قال سجان لنا، وهو يحرسنا حتى لا نخترق الأسوار : «السجين لا حق له...».

وفهمت جيدا مفهوم السجن عند الذين يتهموننا، ثم يقدموننا للشرطة، قد تكون قضائية، ومن ضيافتها إلى السجن. كنت أبحث عن حقي في التحقيق القضائي. يسألني القاضي بالقانون، وأجيب مباشرة أو عن طريق المحامي - بالقانون. وكان الجواب من فم السجان : «السجين لا حق له...» أي إنه مجرد من إنسانيته، فيجرد من حقه. ولم أكن، وأنا في السجن، أبحث عن حقي. فهو ضائع، مما يعني ألا حق لي».

كثيرون من زملائي في المرات التي عرفت فيها السجن لم يكونوا يحتملون مع أنهم صابرون. بعضهم كان يحاصر تفكيره في ساعة «الفرج» ينتظرها بفارغ الصبر. وحينما تبتعد يكاد يختنق بوسواس الخروج، وكأنه يملك أن يفتح البوابة كما كانت تفتحها شخصية ألف ليلة وليلة، فلا يستجيب سمسم ولا يفتح الباب. ولذلك يعيش في محنتين : السجن، والشوق إلى الخروج. بعضهم كان شبح برونو[1] يصبحه ويمسيه.

- برونو ...آه... أعرفه... سينتقم مني... لن يتركني... كان يكرهني عندما كنت في مدينتي، وينسب إلي كل ما قام به الوطنيون من عنف المقاومة... وسيكون عقابي...؟ الإعدام...؟ ولم لا... ؟

ولم يحاكم الرجل رغم سجنه وامتحانه. وإنما أفرج عنه قبلي دون محاكمة، ولا إثبات تهمة تستحق الإعدام...

آخرون يذكرون التهمة التي «كادت» تلتصق بهم في الأحداث الماضيات، قبل عشر سنوات.

1 - الحاكم الفرنسي لإقليم وجدة الذي ينتمي إليه. وكان طاغية يحكم الإقليم بعنف استعماري خطير.

- كاد يحكم علي بالإعدام، كما أعدم الشهيدان المختار كازوليت وابن عبود. نجوت بأعجوبة... ما أظن أني سأنجو هذه المرة... إنهم لا ينسون... السجلات تذكرهم...

ويفتح المصحف الكريم ليقرأ من : «الحمد لله رب العالمين»... إلى «من الجنة والناس»... يبتسم بعد أن يقرأ «السكلة»، راضيا عن نفسه. وقد سري عنه لعله يظن أن القرآن سينجيه من سجلاتهم...ولكنه يطمئن نفسيا، ويجد راحة ضمير.

كنت - فيما كان يخيل لي - مستريح الضمير، مطمئن النفس، ربما لأني أعرف أني لا أستطيع في وضع كهذا أن أصنع المستقبل بيدي... ربما لأني أومن بالدور الذي يلعبه «العبث» عند الذين يأتمرون، ثم يأمرون بالسجن، دون قانون، وربما دون محاكمة. فقد تكون التهمة من ذوات العقاب القاسي، خمس سنوات مثلا، ويكون السجن خمسة أيام. وقد لا تكون تهمة أو لا حجة لتهمة، ويكون العقاب خمس سنوات. الحكم المطلق - سواء كان في عهد الحماية أو في عهد الاستقلال - يصاحبه العبث. ولعلي لا أريد أن أكون من العابثين، فلا أرغب في أن أشغل نفسي بالعبث.

- 2 -

شيء واحد كان يشغل فكري... أنتظره بنفاد صبر هو زيارة زوجتي. كانت تفد بشوق إلى بوابة السجن كل يوم، تحمل - في تستر - ما تشتهيه النفس من مأكل ومشرب وملبس ولو كان بها حاجة، ولكنها - ولكني - لا يمكن أن أراها أو تراني حتى خلف الشبابيك الحديدية الصارمة... الزيارة مرة في الأسبوع ولعدة دقائق. كانت تشاركني السجن بتفكيرها وعملها... كنت أعيش معها ليالي وأيامي. في السجن الثاني عانت - أشهد على ذلك - أكثر مما عانيت. غادرت المنزل، مع مجموعة الشرطيين الفرنسيين الذين اقتحموا منزلي في السادسة صباحا، وليس معها غير طفلي الصغير من ثلاث سنوات. كان يسألها عني في كل صباح، فلا تجد ما تجيبه به غير دموع حارة متحجرة، حتى لا تضعف أمامه وهي تبتسم : «مسافر وسيعود قريبا...»

ألح مرة فصحبته إلى السجن - نعم عرف السجن من داخله وهو ابن ثلاث سنوات - سمح السجان الذي يعتقد أن السجين لا حق له، بأن أحتضنه داخل السجن، وهو يفتح عينيه على عالم لا يعرفه وقوم لم يرهم من قبل وبملابس غريبة عن ناظريه. حينما احتضنته وقبلته تعثر لسانه، وأصيب بالعي، يريد أن ينطق الكلمة فلا تخرج من فمه. الأطفال يدركون ويتألمون لحالة لا يفهمونها، ولا يجدون لها تفسيرا في عقلهم الصغير. يصابون بصدمة نفسية، قد تكون آثارها على لسانهم أو حركات أيديهم أو عيونهم...

كانت المقابلة الوحيدة في السجن مع الطفل، وقد تركت في نفسي جرحا لم يندمل. أدركت مفهوما عميقا للمقولة : «السجين لاحق له...»

حينما كنت أرى زوجتي خلف قضبان الحديد وشبابيكه، كانت تتغلب على كل أحزانها فتواجهني بابتسامتها العذبة. كنت أعرف أنها تبذل جهدا كبيرا لتملأ قلبي بالبشرى والمسرة. وتبذل كل ما تملك من قوة لتتغلب على دموعها فلا تنهمر. ثم تحكي لي كل شيء جميل عن المنزل والعائلة والمجتمع الذي تعيشه، مؤكدة أن الحياة تسير سيرها الطبيعي ولم يكن في مقدورها أن تتحدث عن الوضع السياسي. ففي وسط القفص الحديدي الفاصل بيننا حارسان أو ثلاثة يحصون أنفاس الزائرين والمزورين، إلا حينما كان عليها أن تخبرني بأنها ستنتقل إلى فاس.

- «ولم فاس الآن...؟»

- «لأن والدي هو الآخر *سجنوه*...».

أبلست. وكتمت أنفاسي، وأنا - من داخل السجن - أهون عليها الطعنة الجديدة التي تلقتها كوطنية ابنة وطني وزوجة وطني. الرجل قارب الستين، ويتحمل من أمراض السن ما لا يغفر لسلطة أن تسجنه. ولكنها عقلية الاستعمار تعاقب فاس، مرة أخرى، فتعتقل المئات. ومنهم والد زوجتي الحاج إدريس بوعياد أؤكد أن «محنتي» هانت أمام ما تحملته زوجتي من جديد عندما إعتقل والدها. وسيعاني الإعتقال مرة أخرى في عهد الاستقلال، عهد المحاكمات لأنه كتب في

يوميته «دوام الحال من المحال» في يوم أعتقد أنه غير مناسب. كان على السجان أن يقول: «المغربي لا حق له»...بدلا من القول: «السجين لا حق له».

كنا ثلاثة إخوة في السجن. تذكرت الأم التي بدأت الشيخوخة تنال مما تتحمل. تشرب كأس الألم حتى الثمالة ولا تبكي، ولكن قلبها ينزف دما.

حينما كان زملائي يفكرون في بوابة السجن وهم يرنون إلى توديعها. كنت أفكر نهارا وأحلم ليلا في زوجتي التي تتحمل متاعب الحياة، وما تزال في سنواتها الأولى من الزواج، وكان من حقها أن تسعد به دون أن تشقى. ولكنها كانت من الشجاعة بحيث لا تعتبر ما تتحمله شقاء. تقاسمني المحنة، وما تعتبرها محنة، وتتحمل كل ما قد يهدد مستقبلنا، ومستقبل أطفالنا. تفكر في نفس الوقت في مستقبل المغرب المظلم، غير أنها ككل مغربية وطنية تطوي صفحة الظلام، وتفكر في مستقبل المغرب المشرق.

ذلك ما كانت تحمل إليَّ كلماتها خلف القضبان والشبابيك الحديدية والحراس الذين يحصون الكلمات وهم يقفون بين الزائرين - الزائرات -. كان الكثير من سجناء الحق العام يتحدثون بأصوات مرتفعة حتى تصل الكلمة إلى الضفة الأخرى من «بارلوار»[2]. وكان كثير من الزائرين والزائرات يرفعون أصواتهم من ضفة القفص الحديدي التي يقفون وراءها يرفعون أصواتهم حتى يسمعون... كانت زوجتي وحدها تتكلم همسا، في إبتسامتها التي تطبعها على وجهها قبل أن تدخل الغرفة الحديدية. كنت أتمالك فابتسم. ثم أسألها عن مشاكلها فتنفي أن تكون تعاني من مشكلة إلا مشكلة البعاد. أعرف أنها تتحمل الكثير. وأعرف أنها تكتم عني ما تتحمل، لأنها تعتبر ذلك واجبها في المعركة التي يخوضها الشعب.

كانت زوجتي تتحدث بكل ذلك إلى الأخريات ممن رمي بأبنائهن وأخوانهن وأزواجهن خلف بوابات السجن. وبذلك كانت تعطي الدرس للكثيرات اللواتي كن في حاجة إلى الدرس.

2 - Parloire تعني غرفة الزيارة.

تعلمت الكثير، وعلمت نفسها، من السجن الأول. وأشهد أنها كانت أكثر إستفادة من الذين مارسوا المحنة، وهم داخل السجن. لم تضق، ولم تبرم من حياة الوحدة والألم واليأس، لأنها تقبلت التجربة - المحنة - بشجاعة وإدراك للمفهوم الوطني للحياة في المغرب.

لم تنس الدرس، وهي تواجه نفس التجربة في المرة الثانية التي عرفتني فيها سجينا.

كانت المفاجأة صاعقة. ولكنها كانت تنتظر ما أنتظر. كل ما كنت أكتبه في ظل حالة الإستثناء كان يمكن أن يقودني إلى السجن أو ما هو أخطر من السجن : الإختطاف... أو الاغتيال السري. حينما أكتب «السيادة للأمة لا يتصرف فيها» كنت أسند ظهري إلى الدستور. ولكنها كلمة حلال يكتبها الدستور، ويؤكدها للمواطنين، حرام، أكتبها أنا لأنها في نظر حالة الاستثناء أكثر مما تعنيه في الدستور. كانت زوجتي تتوقع أسوأ مما كنت أتوقع، حتى إذا تلقيت رسالة تهديد بالقتل، كانت مفجوعة من أن يصبح التهديد واقعا، والمتوقع حقيقة. كنت أتوقع المصير، وأومن بالله. وكانت معي تتوقع المصير وتؤمن بالله. وتضيف إلى إيمانها شيئا آخر : ثقتها في أن أحدا لن يستطيع أن تمتد يده إلي بالقتل.

كان إيمانها بذلك يؤكد لي شجاعتها في مواجهة التهديد الذي أصبح واقعا عند الكثيرين.

حينما كنت أجتمع في المنزل مع بعض الذين تشك في نواياهم، كانت تتسمع من وراء جدار تخوفا من أن تصل الألسنة السيئة إلى الفعل الأسوء. كنت أطمئنها، ولكنها لا تطمئن، ولا توصيني، في نفس الوقت، بأن أتخلى عن بعض واجباتي. في بداية ليلتي الأولى في السجن الثاني، أخبرها العربي المساري بالهاتف، وكنت أوصيته بذلك وأنا أغادر مكتبي مع الشرطة، بأن الشرطة جاءت إلى مقر «العلم» وإقتادتني ولم أعد. أدركت مما كنت أكتبه ما كنت أعتبره نذيرا بالشؤم. أدركت بسرعة أني لن أعود في ليلتي تلك، وفي الليالي التي بعدها. إن الشرطة حينما تقتاد آثما يعود، وهي بعكس ذلك حينما تقتاد بريئا فقد لايعود.

علمتها التجربة أن صلتي بالشرطة غير ذات براءة. وفهمت بعد الساعة الأولى التي مرت على دخولي مركز الشرطة أني لن أعود.

في تلك الساعة الحرجة، وهي تفكر في كيف يمكنها أن تحمل لي بطانية استدفئ بها من زنزانة السجن - توقعت أني سأصل إن لم أكن قد وصلت إلى الزنزانة المعهودة - وتفكر لي في عشاء، فالسجن بعد أن يسدل الظلام سدوله لا يقدم لضيوفه «كميلة» الماء تعوم فيه بقايا «خضر» كان يمكن أن ترفضها نفايات الشوارع... في تلك الساعة الحرجة دق باب المنزل سفير مصر حسن فهمي عبد المجيد والسيدة عقيلته وكانت بين عائلتي وبينهما مودة. تزورنا العائلة ونزورها دون إتفاق مسبق. وكانت صدفة الزيارة أن تتفق مع الحادث السيء. وزوجتي وحدها - مع بعض أطفالي - تواجه الفاجعة. فكرت في أن الشرطة يمكن أن تطرق باب المنزل تبحث عما تبحث عنه عادة من بقايا المعتقلين، مما يؤكد التهمة التي تصطنعها. وما الأمر إذا وجدت الشرطة سفير مصر وعائلته في منزلي؟

أدرك حتى الآن أي حرج وجدت فيه هذه السيدة الشجاعة التي تتحمل الكثير معي وفي سبيلي. أدرك أنها لم تكن تستطيع أن تخبر صديقتها زوجة السفير بأن زوجها متغيب في السجن. أدرك أنها لن تستطيع أن تخرج الضيوف الكرام من منزلها دون أن تواجههم بالحقيقة.

تغلبت على كل هذا الإحراج فإصطنعت ما أقنع العائلة بالمغادرة - وفي نفسها شيء من عدم اللياقة - وهي لا تدري أن رب المنزل كان في منزل آخر هو السجن. وما درت إلا في صحيفة صباح الغد.

*

* *

كانت شجاعتها في نفس المستوى حينما طرق باب منزلي محمد بن شقرون عضو اللجنة الإدارية السرية للحزب - في فترة الأزمة الكبرى[3] - فلم

3 - والادارة تمهد لنفي محمد بن يوسف والمدينة مطوقة بالجيش و«بالخيالة» الذين إستقدموا من الأقاليم لإرهاب السلطان وشعبه.

يجدني في المنزل، فقد كنت في إجتماع سري مع فرع الحزب في سلا لمدة طويلة من يومي ذاك. ولم يفكر في انتظار عودتي، فقد طلب إليها أن تعد قاعة لاستقبال شخصية مهمة، مع أعضاء من اللجنة التنفيذية المؤقتة. لم يترك لها الفرصة للتفكير، أو يستمع إلى مقولتها : «زوجي متغيب، فكيف أفتح باب المنزل لشخصية مهمة دون إذنه ؟»

- «لا تفكري في الموضوع طويلا. فالوقت لا يسمح. وليس لنا مكان آخر للاجتماع غير منزلك. وما عليك إلا أن تستقبلي الضيف مرحبة».

بعد قليل توافد على المنزل أعضاء اللجنة التنفيذية : عبد الكبير الفاسي، محمد الدويري، مسعود الشيكر... ثم توقفت بباب المنزل - في الشارع الكبير - سيارة ضخمة فارهة تحمل رقم الإقامة العامة الفرنسية.

هالها الأمر. سيارة رسمية ستتبعها قافلة من المخبرين، وتتبعها شرطة الحراسة. ونزل من السيارة سفير الهند في باريس، وقد استدعته الإقامة ليتعرف على الوضعية في المغرب. كانت الهند من مؤيدي قضية المغرب في الأمم المتحدة. كان السفير ضخم الجثة، كثيف اللحية يحاصرها شبكة من الخيط الحريري، وعلى رأسه عمامة ضخمة متعالية ملونة[4].

عدت إلى المنزل متأخرا. إستقبلتني زوجتي في قلق شديد... بادرتني بالقول : «سمحت لهم بالدخول وعقد إجتماع سياسي مع شخصية أجنبية - يبدو أنه هندي. يتحدثون - وكانت تسمع القول من خارج الغرفة - عن الوضعية السياسية وعن محمد بن يوسف، وعن الإقامة العامة... إلتقطت الكلمات من بعيد. أرأيت السيارة التي حملت الرجل ؟ تعال إلى النافذة لرؤيتها».

- «هوني عليك... الأمر سهل. سأنضم إلى الاجتماع لأشاركهم الحديث».

- «أليس وراء هذه الزيارة تحقيق بوليس».

4 - أطلق عليه محمد بن شقرون فيما بعد لقب بوطرطور.

- «ليكن، فلعل الضيف من الشخصيات التي تزور المغرب في ضيافة الإقامة العامة».

كانت الجلسة مع السفير الهندي مهمة لأنه اطلع على وجهة النظر المغربية، وقد دعي إلى المغرب ليستمع فقط إلى وجهة نظر الإقامة العامة. جزء من الصراع الدبلوماسي بين الحركة الوطنية، والحكومة الفرنسية وإدارتها في المغرب، كانت تمارسه اللجنة التنفيذية المؤقتة.

كان مما يزعج مسؤولي السياسة الاستعمارية الفرنسية الإتصال بالدول الأجنبية، ولو عن طريق سفير. السياسة الفرنسية التي تقوم بحماقات، مثل حماقة نفي محمد بن يوسف، وإحداث إنقلاب قمعي في العرش المغربي، تعتقد أنها يمكن أن تقنع بسياستها حكومات ودولا وشعوبا، ولو كانت من حجم دولة الهند التي ناضلت من أجل استقلالها ضد أعظم إمبراطورية عرفها التاريخ.

*

* *

كانت أكثر شجاعة حينما سألت محمد بوستة - وهو الذي كان يتكفل بالدفاع عني كمحامي كلما دخلت محكمة أو سجنا أو مركز شرطة. أطلع هذه المرة على الملف، وفهم أن التهمة تعتبر مساسا بالمقدسات العليا...[5] أدركت خطورة التهمة، فسألته : «وما عقوبتها...؟».

لم تقنعه كمحامي أن يهون من الأمر، فأفضى لها بأن القانون يقضي بخمس سنوات سجنا. لم تزدها هذه المعلومة فاجعة على فاجعتها : «كنت أتوقع. ولكن لا بأس. سنحتمل أنا وهو والأولاد... ولكني مؤمنة بأن الظروف ستتغير وسيعود. وأعرف أنه سيعود من باب السجن إلى باب صحيفة «العلم»».

أكبر شجاعتها وهو يقول مودعا : «متأكد أنا أيضا بأن الظروف ستتغير، وأن هذه التهمة لن تجد ما يبررها. وأن الحكم سيكون خفيفا، فكل القضايا السياسة تحمل ظروف التخفيف».

5 - تحدثت عن هذه المحاكمة في فصل المحاكمات.

أضافت بشجاعة لم تتفجر دموع الفشل والخوف والألم من عينها... : «أو ظروف التشديد...»

كان يعرف بعمق الحقيقة التي نطقت بها فقام مودعا : «شجاعة طيبة وتحملا أنت جديرة به».

لا شيء يقلق السجين أكثر من عدم الاطمئنان على أولاده وعائلته وحديث الناس عنه. أما حديث الناس فأنا أعرف أن ردود الفعل، من مختلف شرائح المجتمع، من جميع أنحاء البلاد كان قلبها معي ومع زملائي في زنازن السجون. ليس المهم هو الجانب العاطفي، ولكن المهم أن العقاب السياسي يكون عادة «رسالة» تبلغ للذين يقرؤون الرسائل ولو لم تكن مكتوبة. ووجودي في السجن كان رسالة بليغة للذين يتحدثون عن حقوق الإنسان، والذين يعتزون بالكلمة، يقرؤونها في إفتتاحية «العلم» أو عمود «مع الشعب». وفي اليوم الأول من أيام السجن صدر العمود في الصفحة الأولى رقعة بيضاء، فكان البياض أصدق تعبير عن الغياب الإجباري. وأصبح حديث الناس هو السجن... ولماذا السجن...؟ والكلمة الصادقة التي تقود إلى السجن... مثلما كان حديث الناس الذين تجمهروا بباب المحكمة يوم قدمت لمحاكمة لم تتم.

هذه المشاعر الشعبية هي التي كانت جوابا عن تساؤلي عن حديث الناس يوم أعتقلت أولا وثانيا وثالثا... وكانت الزوجة الوفية مطوقة بحديث السيدات اللائي كن يقدمن زرافات ووحدانا، لا لمواساتها، ولكن ليؤدين التحية والإكبار للزوجة الصامدة في الملمات. كن - في الغالب - يجدن السيدة التي كن ينتظرن. تقدم لهن الموضوع إن كن في حاجة إلى تقديم. وقد رزقها الله قدرة على الأداء والإيضاح. كانت أفواج النساء يتحدثن في كل مكان- ولأول مرة - عن السجن الذي أصبح يعتقل الكلمة والحق والكرامة... وليتحدثن عن الحكم الذي يطال الشرفاء لأنهم جهروا بكلمة الحق الصادقة، بدلا من أن يشغلوا أنفسهم بإقرار العدالة وتعليم أبناء المواطنين وتشغيل العاطلين وتحقيق الأمن العام.

أما الإطمئنان على الأولاد والعائلة، فكنت بالغ الثقة في العناية بالطفل الصغير الذي أصيب بالعي في كلامه يوم أدخل السجن ليزور والده في فضاء

غريب، وبين قوم غرباء، يلبسون جميعهم ملابس غريبة. كنت مطمئنا إلى أن الزوجة الصالحة ترعاه حتى يعود إليه إطمئنانه، مثل ما كنت مطمئنا إلى أنها سترعاهم - وقد أصبحوا ثلاثة - في الحلقة الثالثة من السجن. لعلهم كانوا قد أدركوا أن السجن عقاب من يجهر - بشجاعة - بكلمة الحق والعدل، من يتحدث للشعب بالقول الصادق، من يتحدث عن الشعب بأحاسيسه التي ترفض حياة الذل وضياع الكرامة.

كانت ترعاهم وتتحمل مسؤوليتها إلى جانب مسؤوليتي حتى لا يشعروا بضيم عائلة مصونة في كفالة سيدة صائنة.

يكذب من يزعم أنه يجد راحة في السجن، وإن كنت ما أزال أذكر كلمة الشهيد عبد العزيز بن إدريس، وقد أصبحنا في عنبر واحد في التجربة الأولى بسجن «عين القادوس» بفاس. فقد استلقى على ظهره وهو يقول : «منذ مدة لم أذق طعم الراحة. أنا الآن مستريح الضمير والفكر والجسد... الله على راحة...»

وأذكر جواب عبد القادر الشاوي بعد أن تحرر من سجن طويل. كان في اجتماع حافل يحلل كتابي «سبعة أبواب». تحدث عن كثير من الصور التي راقته في الكتاب فسألته مداعبا : «أو تقبل أن تعيد تجربة السجن لتكتب كتابا يضاهي سبعة أبواب...؟»

أجاب بحزم رافضا بكلتا يديه ورأسه : «لا... لا... يكفي... يكفي...»

بمقدار ما كان عبد العزيز ابن إدريس صادقا في الاطمئنان إلى راحته بعد شقاء عمل وطني يشغل ليله ونهاره، كان عبد القادر الشاوي على حق. السجن، خاصة إذا طال أمده، يذيب قوة التحمل في النفوس الصامدة. ليس هو عقابا... ولكنه تعذيب للجسد والروح والفكر. والذين ابتكروا عقوبة السجن كانوا من قسوة القلب وموت الضمير بحيث يجعلون من عذاب الإنسان تربية في انحراف خلقي أو جنوحا في سلوك منذ أيام يوسف الصديق، حينما سجن فصرخ : «رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه...» وما يزال في منتصف العشرية الأولى

من الألفية الثالثة يعتبر تربية وعقابا، حتى إكتظت السجون، ولم تعد تقبل المزيد فكان العفو عند المقدرة أصدق علاج لاكتظاظ غير ذي معقولية.

تجارب ثلاث مررت بها، ولو خيرت في الرابعة لأجبت بما أجاب عبد القادر الشاوي : «لا... لا... يكفي... يكفي...»

فما كان السجن برادع لي عن قول الحقيقة، وما كسر قلمي بمقدار ما كسره واحد من أهلي وعشيرتي، يوم فرض نفسه على كلمة كتبتها في «العلم» التي كنت مديرا لها، دون أن يقف عند مكانه، فلا يتخطى مكانتي، ولا عزة قلمي. يوم سجنوني مرة ومرة خرجت من السجن إلى مكتبي في «العلم» لأعيد الكتابة من جديد... ولكنه يوم اعتدى أحد من قومي وعشيرتي على حرية قلمي فحذف كلمة «براءة»، لعنت «الحرية» التي يمكن أن يغتصبها أحد من أمثاله...

مرة أخرى أجد الملجأ في قلب الزوجة، كبيرة القلب، لتقف معي صامدة غاضبة لإغتصاب الحرية كما عرفتها دائما، سندا لموقفي الصارم من رفض استمرار ممارسة الدفاع عن الشعب، لأني أعز كرامة الشعب من أن تداس بنذالة.

ولكني تحملت بفضل سيدة لها أفضال كثيرة علي هي زوجتي. فقد كانت معي في المحنة كما كانت عضدي الأول في كل المحن والسجون التي عرفتها. حينما كانت تقرأ «العلم» أو تتابع مسيرة الحزب، كانت تلومني على تحملي لما ينشر بعيدا عن خطة «العلم» ورسالتها وسمو توجيهها. وحينما علمت بـ «البراءة» شدت من عضدي وهي تقول : «هذا ما أعهده فيك».

وحينما علمت بالرقابة التي تعرضت لها «العلم» فحذفت كلمة «البراءة» أصيبت بإحباط أكثر مما أصبت به من عنف «اللطمة». و«العلم» تنشر ما لا يرضي الحزب وضميري..

وحينما أخبرتها بعزمي على الاستقالة، قالت : «لو لم تقرر ذلك، لألححت عليك في اتخاذ هذا القرار؛ سيكون أهم جواب لما لحق بك من إذاية، وما يلحق بحزبنا من تدهور وبهدلة».

وحينما إستجبت لإلحاح مجلس الرئاسة واللجنة التنفيذية لم تكن على إتفاق معي وظلت غير راضية بضعة أيام.

– الآن أزحت عن كاهلك كل مسؤولية لما وصلت إليه «العلم» من درك.

أعترف – وهذا اعتراف يتوج هذه المذكرات السياسية – بأنها كانت معي في الشدة كما في الرخاء. نِعْمَ الزوجة التي لا تشد من أزري فحسب، ولكنها تتحمل المسؤولية بشجاعة نادرة، وهي تعرف أن ما يتحمله زوجها منذ أيام زواجهما الأولى، والسجون نماذج، تتحمله العائلة جميعها. وأن كل معركة أخوضها لصالح الوطن هي معركتها أيضا، ومعركة العائلة. وكل ما أتحمله من عدوان – ولو كان من نوع العدوان موضوع الحديث، هو عدوان يلحق الوطن – ويلحق رأس العائلة ورئيسها.

ألف تحية لك يا نعم الزوجة ونعم الأم، ونعم الصابرة الصامدة، ونعم السند في الساعات الحرجة التي يحتاج فيها الرجل إلى سند. أنت المثل لمن ينكر أن الرجل قد يحتاج إلى سند، وأنه قد يجده في زوجة مثلك بنيت صرحا كان يحميني كلما اقتربت مني لحظة الانهيار.

وقد بدأت نشاطها السياسي الاجتماعي مبكرا. سجن الزوج والوالد كونت لها شخصية قوية، تعتمد على نفسها وتغامر في الحقل السياسي والاجتماعي. قبل أن تكون جمعية التعاون العائلي التي تنشط في ميدان التكوين التعليمي والمهني والتقني للأطفال والفتيات والشبان التي تستمر في تنميتهم – رغم المتاعب الجلي – كانت من أوائل السيدات المتطوعات في عمليات الإنقاذ والإسعاف بعد الزلزال المدمر في أكادير سنة 1961 وقضت – مع متطوعات أخريات – أسابيع بين الأنقاض والجثث في جو متعفن مهدد بالعدوى. برهنت في هذه الأسابيع عن شجاعة وتضحية، منحت شخصيتها قوة التحمل وخلق التعاون وعاطفة البر والتضامن.

أم الثلاثة الذين سجنوا

ربما كانت، والدتي، رحمها الله، هي الأم الوحيدة في العائلة التي كانت تعتبر من العائلات المحافظة في فاس التي بلغها خبر مهول : «إبنها في السجن...»

ووالدي - وهو إبن عمها - كان قطعا أكبر والد محافظ قيل له : «إبنك سجين».

وما أظنهما واجها سجن إبنهما ككارثة. فقد تعرفا - خاصة والدي - على الحركة الوطنية وعرفا زعماءها وتابعا أن رجالا في مقام أساتذتي عرفوا السجن والنفي والإبعاد : علال الفاسي، محمد بن حسن الوزاني عبد العزيز بن إدريس، عبد السلام الوزاني، بوشتى الجامعي، وكلهم من عائلات محافظة عزيزة على سكان فاس جميعهم. كما سجن زميل له في التجارة. تاجر كبير كانت له مكانته في المجتمع. هو الحاج محمد بن عبد السلام الحلو. ويوم سجن في أحداث الظهير البربري، كان سجنه دون في مجتمع فاس. كانت السلطة تتملق «الطبقة البرجوازية» ويوم أخذت بجلد شبابها، وتعتقل رجالها كشفت عن حقيقة مهمة، وهي أن السجن السياسي شرف للكبار والصغار على السواء.

ولذلك كان إستقبال والدي - وقد فاجأته قبل مغرب ليلة القدر من رمضان - في ساحة الصاغة قريبا من المنزل الذي نسكنه، بإبتسامة إرتياح وفرح وعناق حار. كان يمكن أن يكون غاضبا كأي أب يرتكب ابنه إثما، ولكنه

كان معتزا بأن إبنه كان في ضيافة سجن مر منه عديد من الوطنيين العلماء، وكثير من الفضلاء. كان يمكن أن يكون غير مرتاح لما قد يسببه سجن إبنه من متاعب مع السلطة. وقد كان فعلا من الآباء من يشعر بذلك. ولكن والدي لم تكن له صلة وثيقة بالسلطة، إلا حينما كان عضوا منتخبا في المجلس البلدي لمدينة فاس، أو حينما كان يطلب إليه من الإدارة بصفته هذه أن يتجول في «دائرته الانتخابية» – على نحو ما كانت الدائرة الانتخابية – ليدافع عن التجار الفقراء أمام مصلحة الضرائب، في التقديرات «الجزافية» للضريبة على الأرباح. كان يصاحبه في جولاته «جاك بيرك» وكان آنذاك موظفا في إدارة الأمور الأهلية أقر لي حينما تعرفت عليه بعد ذلك بسنوات : «أن أباك كان أميرا نبيلا...» أو حينما راوده عبد الحي الكتاني ليتنازل عن مدرسة «سيدي بناني» التي كان يشرف عليها، ولطمه عندما امتنع عن إقفالها.

وإستقبلتني والدتي بفرحة عارمة عبرت عنها إبتسامتها العريضة كأنني عائد من رحلة حج، ولو كانت ممن تنفعلن بعصبية لأطلقت زغرودة. أدركت أنها لم تكن مرتاحة وأنا في السجن، ولم تكن غاضبة على فعلة لا ترضى عنها. وإنما كانت معتزة، اعتزاز من لا يستطيع التعبير عنه بالكلمة أو حتى بزغرودة الفرح. لم تسألني عن عذابي ومحنتي في السجن. فقد كانت مطمئنة إطمئنان الصابرات على أني لم ألق عذابا ولا إهانة مما عرف عن الذين يدخلون السجن لغير العمل الوطني.

ستمر سنوات لتعرف – وقد ترملت بوفاة الوالد رحمه الله في منتصف هذه السنوات – محنة السجن مرة أخرى حينما سجن أخي الطاهر بعد الأحداث الدامية التي أعقبت المطالبة بالاستقلال سنة 1944، وكان سجنه أطول مدى وأكثر قسوة ومحنة حينما نقل مع مجموعة من زملائه الذين اعتقلوا في فاس إلى جبل مرموشة[1] حيث كان السجن مصحوبا بالأشغال الشاقة : تكسير صخور الجبل الصلبة وتعبيد الطرق، وإقتلاع النباتات الجبلية من جذورها في منطقة تغمرها الثلوج والبرد القارس، مع قلة الغذاء والماء وحدة الجوع والعري إلا من ثياب السجن

1 - الواقعة في إقليم بولمان معروفة بقسوة طقسها والحياة فيها خاصة في فصل الشتاء، وشراسة حكامها من الفرنسيين، وبطش الحرس فيها من رجال «الكوم»

المهترئة الوسخة. ومع العذاب بالسياط والهراوات من الأعوان، آلام في عز البرد القارس، عذاب حتى الإغماء، في انتظار الموت. وقد عذب الطاهر في سجنه ذاك - مع زملائه من الاستقلاليين - عذابا كبيرا، وضرب حتى اشرف على الموت. وما هو بالعذاب الأول والأخير، ولكنه عذب يوم سجن مرة أخرى، وهو المشرف على حزب الاستقلال في الدار البيضاء. ووجهت إليه تهم خطيرة في مقدمتها المسؤولية الخطيرة التي عرفتها الدار البيضاء في معركة العاشر من ديسمبر 1952 وسجن مرة أخرى أكثر من سنتين عرف فيها - مع السجن - الجوع والعري والتهديد الدائم بالسجن المؤبد. وما فتئ الطاهر يناضل في مدينتي النضال، فاس والدار البيضاء، من أجل الاستقلال وبعد الاستقلال. وقد كان جزاء نضاله أن حكمت عليه جماعة القتلة بالاعدام. وعلمت من جهة خفية، بما تدبره له الجماعة التي قتلت عددا كثيرا من الشباب الوطنيين، فتوسلت إلى أحد الاستقلاليين الكبار لإنقاذه - وكان يعرف نضاله جيدا - ففعل. ونجا من القتل و إن لم ينج من المتابعة والإرهاب.

كانت الوالدة تتوقع مع إحساسها الوطني، ومن أحاديث المنزل التي تتناول أسماء زعماء وأساتذة. اسم علال الفاسي كان يتردد كثيرا في المنزل، وللإسم هالة الزعامة والتضحية، والتضحية تعني في رأي الوالدة، المحدود الأفق، السجن والنفي وعذاب الحياة. وإعتقال أخي الطاهر بكل عذاباته مما تعنيه تضحية الزعماء والقادة الذين تتردد أسماؤهم في حديث الخاص والعام.

يطول السجن وتطول أخبار المحنة. وترتبط أحداث المطالبة بالاستقلال بأحداث الأزمة الكبرى. ويبدأ غياب الأبناء الثلاثة، واحدا إثر الآخر : الطاهر مرة أخرى، وعبد الكريم مرة أخرى، ومحمد ليكون له حظه من عذاب السجن. ثلاثتنا كنا ننخرط في خلايا الحزب وقياداته في الرباط والدار البيضاء.

إقترن اعتقال الأخ الطاهر، مرة أخرى، باعتقال كل مسيري الحزب والمشرفين على فروعه في الدار البيضاء، وفي الحملة الشرسة على حزب الاستقلال بعد إضرابات ثامن ديسمبر 1952. فقد قرر الجنرال كيوم أن تكون مناسبة للقضاء نهائيا على الحزب تمهيدا لعزل محمد بن يوسف. كان يعبر عن

مخططه بقطع ذنب الحية قبل رأسها، وكان إعتقالي مباشرة بعد نفي محمد بن يوسف. فاللجنة التنفيذية المؤقتة لحزب الاستقلال، ولو كانت سرية، يجب أن تصفى. عبد الكبير الفاسي رحل إلى طنجة ليبدأ من هناك، ثم من خارج المغرب معركة المقاومة وليؤسس جيش التحرير كسند مباشر لعلال الفاسي. أعتقل عبد الله إبراهيم مباشرة بعد إعتقال اللجنة التنفيذية الدائمة. البشير بلعباس أعتقل بعد شهور كان يعمل فيها كمحام للجنة التنفيذية، وفرضت تصفية الحزب إعتقاله هو أيضا في منتصف الطريق. بقي محمد الدويري، وقد أعتقل ثم أفرج عنه، ومسعود الشيكر، وقد ظل بعيدا عن أيدي شرطة الإعتقال، وكنت من آخر من أعتقل من اللجنة التنفيذية المؤقتة بعد نفي محمد بن يوسف مباشرة. واللجنة الإدارية المؤقتة أعتقلت جميعها أو أغلبها كما أعتقل أعضاء فرع الرباط.

في السجن كانت تصلنا منشورات المقاومة وأخبارها. وكان بعض الحراس المغاربة يقومون بمهمة البريد المتبادل بيننا وبين العالم المتحرر من غياهب السجن. وصلني منشور مطبوع في مطبعة تعرفت عليها من خلال الحروف والشكل، مطبعة الأطلس التي أصبحت ذات شهرة كبيرة بين حركات المقاومة والشرطة الفرنسية. كان يديرها أخي الطاهر ويساعده أخي محمد. وإذا كان الطاهر قد غيبه سجن «غبيلة» في الدار البيضاء، فإن محمد – الأخ الثالث – هو الذي تولى تسييرها. وحينما قرأت المنشور، وأنا في السجن، وكانت تسرب إلينا حتى المناشير السرية، تعرفت من حروفه على مصدره من «مطبعة الأطلس» تأكدت أن دور إعتقال أخي محمد قد حان.

لم يخب توقعي، فقد وضع الأخ محمد المطبعة تحت تصرف المقاومة بزعامة الشهيد محمد الزرقطوني. وكانت المنشورات تطبع ليلا يباشر العمل فيها عمال من المقاومة، بعد أن يغادر العمال الرسميون المطبعة. الأخ محمد يشرف على الطبع وكل التقنيين والعمال المقاومين يساعدون، ويقصد المطبعة في ساعة متأخرة رجال الليل الذين يوزعون المنشورات في كل أنحاء الدار البيضاء وبقية مدن المغرب.

كان مقر المطبعة في أسفل عمارة سكنية بزنقة الجنرال ماركريت[2] والعمارات السكنية في حي «طريق مديونة» يسكنها في الغالب أجانب. وكل السكان الأجانب تجندهم الشرطة لخدمة «الوجود الفرنسي». توالت حركة المطبعة في الليالي المرعبة آنذاك في الدار البيضاء. وضوضاء المطبعة في الليل أزعج بعض سكان العمارة فقدموا شكاية إلى مركز الشرطة.

إقتحمت الشرطة المطبعة ليلا. حاصرت أبوابها تعيث فسادا في التجهيزات المطبعية، حجزت المطبوعات. إكتشفت أنها منشورات تدعو للإستقلال وتطالب بعودة محمد بن يوسف، وتناصر الفداء وإخراج العدو من الوطن. ثلاثة أو أربعة من المشرفين على الطبع والعاملين في المطبعة منهم أخي محمد إعتقلوا ووضعت الأغلال في أيديهم. فترة وجيزة ونقرة خفيفة على الباب. كان مناضل من المناضلين قدم ليحمل المنشورات لتوزيعها. واجه الشرطة، ولكلمة قوية على وجهه وضعته داخل المطبعة مع بقية المعتقلين. وكانت غرف التعذيب في مراكز الشرطة تنتظرهم. كان معهم أخي محمد وبجانبه المناضل الذي كان يقوم بالطباعة داخل سيارة الشرطة. هوى الشاب على الأرض جثة هامدة. إستشهد بحبة سم قاتل إبتلعها في غفلة عن الشرطة. كان هذا الفدائي «حسن الصغير» أحد هؤلاء الذين قرروا الإستشهاد لحفظ أسرار الحركة الفدائية[3]. ونقل بعد أن توقفت السيارة بباب مركز الشرطة حيث دفن في حفرة من أرض لا يعلم أحد مكانها.

وبدأ العذاب للمعتقلين ليعترفوا. نقل أخي محمد بعد منتصف الليل إلى المنزل المتواضع الذي يسكنه مع والدتي. كانت تنتظر أمام مائدة عليها لقمة خبز باردة. لم تيأس من أن يأتي. عوّدها أن يتأخر بعد منتصف الليل. إقترب الصبح ولم يظهر له أثر. تتوقف بالباب علّه ينقرها بأصابعه، كما كان يفعل. تعود إلى الغرفة يائسة.

2 - حاليا زنقة موحا وحمو.
3 - سمي شارع قريب من مكان المطبعة في الدار البيضاء باسمه بعد الاستقلال.

وتقرع الباب بعنف، ولا تنتظر الشرطة أن تفتح السيدة المرعوبة الباب. دفعة قوية من أحذية الشرطة وتفتح الباب، كسرا، ويساق أخي محمد مكتوف الأيدي ممزق الثياب محروق الجسد بأعقاب الدخائن تطفأ ولعاتها في وجهه وذراعيه وجسمه جميعا. ويطلب من الوالدة بصوت واهن شربة ماء. جف حلقه ووهن جسمه من العذاب. وتمنع مجموعة الشرطة شربة الماء أن تصل إلى فمه... يفتشون المنزل ويعبثون بفرشه وأدواته المتواضعة فيسألون السيدة المفجوعة عن مواضيع لا تدري عنها شيئا. يخرجون بأسيرهم مكتوف الأيدي واهن الجسد، إلى العذاب مرة أخرى في مركز الشرطة. ويشهد المناضل الذي نقر باب المطبعة فواجهه الاعتقال والعذاب يجلد ويضرب تحت غائلة الاستنطاق. ويعذب محمد من جديد حتى إذا شفى المعذبون غليلهم تركوهما ليستريحوا ثم يعودون.

أصبحت قضية «مطبعة الأطلس» من أشهر الأحداث التي عرفتها الشرطة وعرفتها دوائر المقاومة، وعموم سكان الدار البيضاء الذين كانت منشوراتها تصبحهم وتمسيهم، ثم عرفها سجن العاذر...[4]

سجن آخر بعيد من السيدة الوحيدة التي غيبت السجون أبناءها الثلاثة تزور أحدهم في «غبيلة» كلما تمكنت من إذن الزيارة، وخلف القفص الحديدي، ومع عشرات من الأمهات والأخوات والزوجات والآباء، يرفعون أصواتهم. وتحمل ما مكنها فقرها من أن تحمله من أكل وملابس وأدوات تنظيف إلى الإبن الذي غيبه السجن الفلاحي في العاذر. وتتقدم للحارس بالقفة عله يحملها إلى إبنها فيضرب القفة بين يديها بجماع حذائه العسكري لتطير أشلاؤها في الفضاء، مكسورة أوانيها ممرغة في التراب والرمال ما كانت تحمله القفة من خبز ومرق.

تبكي الأم للإهانة التي تلحق بها، وقد كانت تأمل أن ترحم جوع إبنها، كل شهر مرة، بأكل عله يطفي لوعة الجوع. تعود إلى الدار البيضاء يائسة حزينة. تدخل دارها يلفها الظلام والوحشة والغربة والبؤس والفقر. تبحث عن أبنائها

4 - سجن فلاحي في مدخل مدينة الجديدة عرف سجن عدد من الوطنيين طيلة فترات الحماية.

الثلاثة : أحدهم في سجن الرباط والثاني في سجن الدار البيضاء والثالث في السجن الفلاحي بالعاذر.

لا تعرف وجهة أخرى غير القبلة والمسبحة في يدها، وكلمة «يا لطيف....» على لسانها.

وتبحث عن إبنها الرابع، عبد السلام، البعيد - البعيد في مجاهل إفريقيا، مقطوع الصلة بالمغرب يبحث عن عمل تجاري ليكسب لقمة خبز. لا يعرف شيئا عن مصير إخوته، لا يعرف ما تعانيه أمه من وحشة وغربة لوعة، لا تعرف عنه شيئا، ولو كان في المغرب للقي نفس المصير لتصبح أمه أم الأربعة الذين سجنوا. المغرب كان مطوقا بالاحكام العرفية. أبناؤه المهاجرون بعداء عن مصير بلادهم. وكان منهم عبد السلام[5] وكانت الأم المنكوبة لاتعرف عنه شيئا ولا يعرف عنها.

ما سمي معركة «مطبعة الأطلس» عرضت على المحكمة العسكرية الفرنسية. المتهمون في القضية منهم الحسن الصغير، المقاوم الكبير وقد إستشهد بين أيدي الشرطة، وآخرون قائمون بنشاط «إرهابي» ضد الوجود الفرنسي. تهمهم الأساسية أنهم ينتمون إلى منظمة «إرهابية» مكلفون بطبع المنشورات وتوزيعها وتجنيد المقاومين.

كنت قد خرجت من السجن. وكان لا بد أن أبحث عن محام يتولى الدفاع عن أخي أمام المحكمة العسكرية. إخترت سيدة فرنسية، ودفعت الأتعاب مقدما. ولكن المحكمة أجلت القضية ثم حددت موعد المحاكمة في وقت كانت المحامية فيه قد رحلت إلى فرنسا في عطلة. أحالت الملف على محام «مغربي». ترددت عليه لكي ينوب عن المحامية التي أخبرتنا، كتابة، بأنها أنابته عنها ودفعت له كل الأتعاب. ولكن الأستاذ أعلن أن الأتعاب لا تكفيه، وعلينا أن ندفع ضعف ما حصل عليه. لم نكن نملك - وهو يعرف - غير ما دفعناه. وأمام إصراره على أجرة جديدة، أسلمنا أمرنا إلى الواقع. وأخبرناه بأننا نتنازل عن دفاعه لأننا

5 - توفي عبد السلام رحمه الله يوم 3 ديسمبر 2008.

لا نملك، وليأخذ ما حصل عليه من المحامية الفرنسية، وسيبقى المتهم أمام محكمة عسكرية بدون دفاع.

فوجئنا بأنه حضر يوم المحاكمة. وكان المحامي، وهو عبد الرحمن الخطيب، يتوسل في دفاعه بأنه فرنسي يعمل تحت الراية ذات الألوان الثلاثة. كان من أصل جزائري أصبح وزيرا للداخلية في حكومة أحمد أباحنيني، بعد الإستقلال بثمان سنوات. أما المتهم الآخر فقد كان يدافع عن نفسه أمام المحكمة، ويعلن بأن الشرطة كانت تعذبه ثم تعذبه، ولكنها لم تحظ منه بأية معلومات عن المقاومة.

وكان حكم المحكمة العسكرية معروفا سواء افتخر المحامي «المغربي الجزائري» بانتمائه لفرنسا، أو لم يفتخر. سواء أكد المتهم بأن الشرطة لم تظفر منه بأية معلومات أو لم تظفر.

كان السجن للأخ محمد غلاب[6] خمس سنوات. أجهضها إعلان الاستقلال فلم تطل غير نصفها.

6 - توفي رحمه الله يوم 25 شتنبر 1988 وعمره 64 سنة.

مع قمة السلطة
مولاي يوسف - محمد الخامس
الحسن الثاني - محمد السادس

أعتبر نفسي، ربما بحق، متحفظا أو محافظا. انطلاقا من هذه الصفة، التي أحمدها، أبتعد كثيرا، وكلما أمكنني ذلك، عن فضاءات السلطة ورجالها. لا يصدر مني ذلك عن خصومة، ولكن عن تعفف فيما أظن. ومن أجل ذلك لا تراني أتردد، أو من الذين من طبعهم أن يترددوا على أبواب الوزارات والقصور. والكلام هذا مجازي، أعني بذلك التقرب والتزلف، ولو بالكلمة الطيبة.

1 - مولاي يوسف :

عاصرت ثلاثة من الملوك، ورأيت بينهم الرابع : مولاي يوسف[1]. كانت المناسبة - وأنا صغير السن - تنظيم معرض تجاري فلاحي من مستوى متواضع في فاس؛ وكان ذلك من المناسبات المهرجانية التي يحضر فيها السكان حفلات الاستقبال خارج المدينة المحاطة أزقتها وشوارعها بالأسوار العالية. وحينما ينظم معرض، ولو كان متواضعا خارج المدينة القديمة، يحج إليه المواطنون أفواجا «ليشهدوا» منافع لهم، ويبتعدوا عن الحياة الروتينية - ولا نفع من ورائها - لساعة أو ساعات. وقد أخذني والدي من يدي لنزور معا المعرض يوم إفتتاحه، ولعله كان مما يستحق الزيارة. و«لعظمة» المناسبة إفتتحه السلطان والمقيم العام. وهل

1 - ابن مولاي الحسن الأول وأخ عبد العزيز الذي مهد عهده المتهاوي لعقد الحماية وأخ عبد الحفيظ الذي وقع عقد الحماية سنة 1912.

يجوز أن يحضر السلطان حفلا – ولو كان تجاريا أو فلاحيا – دون أن يصحبه المقيم العام على الأقل «ليحميه»؛ فهو ممثل نظام الحماية في المغرب.

كان السلطان هو مولاي يوسف. وقد ابتهجت أيما ابتهاج لرؤيته. كان وجهه جميلا محاطا بلحية كثة تميل إلى الحمرة، وبجسم ممتلئ في قليل من الطول، وفي صحة جيدة فيما يبدو للناظر، يلبس جلبابا وسلهاما أبيضين، ورأسه محاط بشاشية حمراء تعصبها عمامة بيضاء. رأيته يسير بخطوات وئيدة، يبتسم ابتسامة عريضة للمتفرجين الذين يقفون هادئين صامتين «كأن على رؤوسهم الطير». لم يكن أحد آنذاك يهتف للسلطان. الهدوء يجعل من الموكب – الذي يحضره المقيم العام المريشال ليوطي– كأنه موكب جنائزي.

إبتهجت للمشهد والمنظر. فهو حدث تاريخي في حياتي، يمدني على الأقل بما أفخر به بين تلاميذ المدرسة. أعتقد أن والدي رحمه الله كان مبتهجا لذلك، فلعله لأول مرة يرى السلطان الذي عين على المغرب وقد عُزِلَ أخوه عبد الحفيظ بعد أن وقع الحماية بأربعة أشهر ونصف[2].

لم نسمع قط بعد ذلك عن السلطان فهو سلطان ونحن مجرد رعية، ولو أنا كنا نسمع كثيرا عن المقيم العام: «ليوطي، ثم ستيغ، ثم لوسيان سان، ثم...». ولكني رأيت صور السلطان عدة مرات، ليس في صحف أو تلفزيون، فلم يكن العهد عهد صحف وتلفزيون، وإنما رأيت صورته معلقة في بعض الإدارات وإلى يمينها صورة المرشال ليوطي ببذلته العسكرية وشعره الأبيض المهيب المنظم كما يليق بمرشال فرنسا.

كان ليوطي متأكدا من إحدى طرق إستمرار السيطرة على المغرب، وهو يمر بتجارب حروب الأطلس والصحراء والريف ضد الإستعمار، هي التقرب من الملك. كان متأكدا أن العلاقة بين السلطان والشعب أقوى من العلاقة– التي يسعى من أجلها– بين سلطة الإحتلال الحامية والشعب. هذه تقوم على الخوف والغلبة، وتنتظر الفرصة لتنتقض. وتلك تقوم على السلطة الشرعية والبيعة على إمارة

2 - كان عبد الحفيظ قد وقع عقد الحماية يوم 30 مارس 1912 مع السفير الفرنسي أوجين رينيول في المغرب،و قد نفاه ليوطي إلى طنجة يوم 12 غشت 1912 : أي 132 يوما بعد توقيعه على عهد الحماية.

المؤمنين وشرف النسب العلوي. كان ليوطي يعرف كل هذا بتعرفه على حقيقة المغرب، ويعد نظام الحكم فيه في عقلية الشعب وعواطفه. ولذلك كان يتملق للسلطان مولاي يوسف ويظهر له من الود وحسن التعامل ما يرجو أن يصل عن طريقه إلى تمرير كل الظهائر التي تكرس السياسة الإستعمارية في المغرب.

حينما توفي مولاي يوسف بعد هذه الزيارة بسنتين أو ثلاث، كان مثل هذا الخبر لا يشيع ويذاع إلا بعد أن يتولى السلطان بعده. فلا صحف ولا إذاعة ولا تلفاز. لقيني، في «درب حجر النار» الذي نسكن فيه، فتى أكبر مني سنا، تسكن عائلته في مسكن قريب من منزلنا. كان زميلا لي في الحي ويوشك أن يكون صديقا. و أسَّر في أذني : «السلطان مات».[3]

«مات...! كيف ذلك ؟ وهل السلطان يموت...؟»

أشار بأصبعه عمودا فوق شفتيه[4]، ولم أمتثل لوصيته إلا ريثما دخلت المنزل فجهرت بالقول : «السلطان مات...»

وكانت الوصاية من جدتي ووالدتي أيضا : «موت السلطان لا ينبغي أن يتحدث به الناس». كان جدي في المنزل - أظنه كان نائما أو مستريحا من تعب - فبلغت الوصاية أوجها. وقد فهمت أنه لا يعلم بالفاجعة، مع أنه غير بعيد عن وجهاء المدينة وأعيانها. ولكنه لم ينزعج فيما لاحظت، ولم يقم بأية حركة غير عادية. فالأمر منذ الحسن الأول لم يعد يهم الشعب في شيء. ولعله لم يكن ينتظر إلا أن يعين مكانه سلطان آخر. فالمدينة - فاس - التي لعبت أدوارا مهمة في تعيين السلاطين ومبايعتهم وعزلهم، لم تعد لها مكانة في هذا الموضوع المهم، وفي أي أمر آخر يهم الوطن بعد 30 مارس 1912.

حينما قرأت الكثير عن تاريخ المغرب أدركت لماذا التكتم على موت السلطان. ولماذا الوصاية من الفتى الجار الذي أسر إلي بالحدث، ولماذا التكتم وسط العائلة ؟ فقد عرفت كثير من فترات تاريخ المغرب أن موت السلطان نذير

3 - كان ذلك يوم 12 نونبر 1927، وقد توفي عن سن 46 سنة. وقد بويع على العرش يوم 13 غشت 1912 وعانى المولى يوسف خلال ستة الأشهر التي سبقت وفاته من عدة إلتهابات في الرئة.

4 - علامة توصيني بالصمت حتى لا يمسني أذى.

بالفوضى والفتنة، وربما الحرب الداخلية. وربما كانت نذير شؤم على المواطنين فيما تتحدث الأسطورة. وقد عرفت فاس بالذات كثيرا من حوادث الشغب وهجوم القبائل عليها. حظ المدينة أسوأ حظ، فهي التي تبايع السلطان الجديد. ولا تصح مبايعة أي سلطان إذا لم يبايعه علماء فاس[5].

ولكن المدينة، فيما يبدو لم تعد تهتم للأمر بعد مهزلة عبد العزيز وعبد الحفيظ. فقد حاولت أن تنقذ الموقف بالبيعة المشروطة المشهورة لعبد الحفيظ، وبمشروع الدستور، ولكن الحماية التي قبلها ووقعها عبد الحفيظ أجهضت إهتمام المدينة بالبيعة، أو الاهتمام بموت السلطان. هذا لم يمنع أن الكثيرين تحدثوا، سرا، عن موت السلطان. كيف حدث، وهو في أوج رجولته ؟

وبقي السؤال بعيدا حتى سجله فضول التاريخ.

لم تسجل ذاكرتي أي عمل أو مجهود قام به السلطان الذي حكم المغرب خمس عشرة سنة (1912-1927)، فالسلطان الثاني في عهد الحماية، لم يكن له وجود إلا على عرش المغرب.

2 - محمد الخامس :

لم أتعرف على وجه السلطان الذي ولى بعد المولى يوسف إلا في ربيع سنة 1933، بعد ست سنوات من إعتلائه العرش في زيارته التاريخية لمدينة فاس[6]. وكل مواقفه الوطنية بعد ذلك، وضعت صورة محمد بن يوسف - المناضل الوطني - في مقدمة صور النضال من أجل الاستقلال.

5 - حتى إبن عرفة حينما نصب على عرش المغرب بعد نفي محمد بن يوسف أصر الفرنسيون على أن يبايعه علماء فاس. كثير من العلماء الفاسيين بايعوه - فالأمر صدر إليهم من الإقامة العامة - وتلك هي شريعةالاستعمار سلطانا الأمراء المؤمنين... ولكن كثيرا منهم إمتنعوا أو خرجوا من المدينة حتى يوقون أنفسهم شر بيعة رجل نصبه الإستعمار سلطانا.

6 - ولد محمد بن يوسف بفاس يوم 10 غشت 1909 وتوفي يوم 26 فبراير 1961 بالرباط عن سن 52 سنة بعد عملية جراحية بسيطة على أنفه، أجريت له داخل مصحة قليلة التجهيزات في القصر على يد أطباء فرنسيين وبحضور أطباء مغاربة. وكانت وفاته فاجعة كبيرة ومفاجئة للجميع.

كانت زيارة تقليدية مفروض لها أن تنظم رسميا، وأن يقف المواطنون على جانبي الطريق يخفضون رؤوسهم بالتحية إحتراما لموكب السلطان وهو على صهوة جواده، أو يهتفون «الله يبارك في عمر سيدي»، يتبعه موكب من الوزراء وكبار المسؤولين. ويحف به عشرات الحراس «المخزنين» يلبسون ملابس تقليدية (سلهام وشاشية حمراء)، ويعتمدون على عصا، ولو كانوا شبابا يسرعون على أقدامهم سرعة فرس السلطان. كان السلطان يتجول في عدد من أحياء المدينة، يزور بعض الأضرحة داخل الدروب والحواري الضيقة، ويعود إلى القصر من طريق غير التي مر منها، حتى يتمكن من التعرف – من بعيد وهو على فرسه – على وضعية المدينة وسكانها ويتعرف المواطنون على سلطانهم – من بعيد – ويجددون ولاءهم له بمجرد التحية، وكلمات : «الله يبارك في عمر سيدي»... ويزور أضرحة الصالحين، وقد يشفى الشرفاء بهبة سلطانية، تطلق ألسنتهم بالدعاء الصالح.

الحركة الوطنية غيرت المشهد حينما عبأت الشعب للاحتفال التاريخي، بعيدا عن تقليد الزيارات الملكية للمدن والاتصال بالمواطنين، ومن أجل ذلك كان هناك حاجز بين السلطان وشعبه. قد يتعرف بعض المواطنين على وجه السلطان، وأكثرهم لا يعرفونه – شخصيا – ولو قابله أحدهم في الشارع في ملابس عادية ما لفت نظره إليه. وقد جعل البعد الديمقراطي والسياسي وبُعد الصورة الورقية. السلطان معزولا إلا حينما يتحرك فيزور منطقة ما.

سكان فاس شكلوا طوقا فأحاطوا بسلطانهم في زيارته الرسمية، وساروا جميعهم معه دون حرس ولا موكب يزور أطراف المدينة، كانوا يهتفون له، كتقليد جديد وينشدون نشيد : «يا مليك المغرب»[7] والنساء يزغردن من سطوح المنازل محجبات. كان السلطان وسط سكان المدينة جميعهم أكثر سعادة، وجهه أكثر إشراقا بابتسامة الرضا. وضاع موكب الوزراء والمسؤولين – الذين كانوا يتبعون موكب السلطان – في شوارع المدينة التي خلت من سكانها، وقد التفوا جميعهم حول السلطان. وكان على السلطان بعد نهاية الزيارة أن يعود إلى قصره – دار المخزن – التي تبعد عن المدينة القديمة بميلين أو ثلاثة، فعاد في حراسة

7 - نظمه بهذه المناسبة علال الفاسي.

الجماهير المحتشدة دون حرس ولا رفاق رسميين، وهي تهتف وتنشد نشيدا «يا مليك المغرب».

هذا التعبير السياسي التلقائي الحاشد لم ينته بعودة السلطان إلى قصره وإنما تكونت مظاهرة جماهيرية عائدة إلى أحياء المدينة هاتفة منشدة، وكأنها في يوم من أيام الحرية تخلصت فيه من كل رقابة مثلما تخلصت المدنية من أية حراسة أو مظهر للسلطة. وحدث أن أحد المتظاهرين إقتلع العلم الفرنسي المرفوع على بوابة أحد البنوك في شارع القطانين.

هذه هي المرة الأولى التي رأيت فيها وجه محمد بن يوسف عن قرب، وهتفت له وأنشدت النشيد. لحظة لم ولن أنساها ؛ السعادة التي ارتسمت على وجهه لم يكن الزمان ليطويها. وإذا كانت بداية تحول تاريخي فلأن محمد بن يوسف عرف منذ ذلك اليوم أن له شعبا، ليس هو الذي تحدثت عنه إدارة الحماية والسلطات المخزنية المحيطة به، وليس هو الذي يستجلب البعد عنه والعزلة، إنه شعب حي متطلع للحرية، بمقدار ما هو متطلع إلى التعليم والعمل والخدمات الصحية والاجتماعية...

كان إضراب السلطان عند زيارة المدينة للصلاة في القرويين يوم الجمعة بمثابة فاجعة للسكان الذين إرتبطوا بالسلطان برباط جديد، ليس رباط البيعة من بعيد، ولكنها بيعة جديدة بالإتصال الشخصي، وبأسلوب جديد في العمل السياسي وهو الهتاف والنشيد والتظاهر والقرب من السلطان دون حراسة ولا جيش إحتلال.

الأثر السياسي لهذه الزيارة هو أن السلطان أدرك أن الحركة الوطنية هي التي نظمت هذا الاستقبال، الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الملكية بالمغرب. وأدرك من خلال النشيد «نحن جند للفدا نحمي هذا الملك» أن لغة جديدة تتحدث بها الحركة الوطنية من خلال نشيدها، هي غير اللغة التي يتحدث بها المسؤولون في إدارة الحماية عن شعب المغرب. فقد ردد النشيد كلمات : «جند، الفدا. الملك بدلا من «السلطان، الشعب، مازغ، يعرب»... وقد أكد وفد كتلة العمل الوطني من فاس مضامين الزيارة ومفاهيمها عند زيارته للسلطان في الرباط ليؤكد له أن الإحتفال الحاشد كان ذا مفهوم وطني سياسي، وأنه تأكيد شعبي من جديد،

ليس على تعلق الشعب بشخصه فحسب، ولكن كذلك على ما يريده الشعب من حرية وإعتراف بقيادته لمواجهة سياسة الحماية وسلطاتها. وأكد الوفد للسلطان إحتجاج سكان فاس على إجهاض السلطة الفرنسية للرحلة الملكية مما إضطره إلى إختصارها، والعودة إلى العاصمة.

منذ ذلك اليوم إرتبط محمد بن يوسف بالحركة الوطنية ممثلة في «كتلة العمل الوطني» ثم – بعد منعها – بحزب الاستقلال. ومنذ ذلك اليوم، بدأ الخلاف يعرف طريقه بين محمد بن يوسف والإقامة العامة. ويمكن القول بأنها بداية الطريق نحو عملية 20 غشت 1953.

وكان محمد بن يوسف يحاول أن يبلغ الرسالة للمقيمين العامين الفرنسيين باللغة الديبلوماسية التي يفهمونها على إختلاف مشاربهم. وقد تشبع بمطالب الشعب المغربي التي قدمتها إلى الملك كتلة العمل الوطني سنة 1934. وكان يلح على المقيمين العامين، خاصة بونصو ثم الجنرال نوكيس لتحقيق بعض الإصلاحات، وفي فكره، مطالب الشعب المغربي دون أن يشير إليها.

وكان نوكيس يتملق للسلطان، ويظهر من الود له – على غرار ما كان يفعل أستاذه ليوطي مع سلفه – ما جعل العلاقة بينهما طيبة، خلت من التوتر، إلا حينما طلب إليه أن ينتقل من العاصمة إلى فاس حينما نزلت الجيوش الأمريكية في المغرب سنة 1942[8]، لأنه كان معارضا لهذه الخطوة التي خطتها أمريكا لمحاربة المد النازي في أوروبا وصحراء مصر الغربية، إخلاصا منه لحكومة فيشي المتخاذلة. إمتنع محمد بن يوسف عن أن ينتقل من عاصمته رغم إلحاح نوكيس. وكان ذلك من حسن التقدير، فلم يربط سياسته بتوجيهات فيشي، وقد أصبح شبه متأكد من هزيمة المحور. وهو حدس سياسي لم يتمتع به الجنرال نوكيس رغم ذكائه وخبرته السياسية.

موضوع آخر كان مثار توتر بين السلطان والمقيم نوكيس. فقد اتجهت سياسة المقيم– ابتاعا لسياسة فيشي التي كان الألمان يتحكمون فيها– إضطهاد

8 - نزلت القوات الأمريكية في كل من الدار البيضاء وآسفي والقنيطرة يوم 7 نونبر 1942 وقد أطلق عليها اسم الشعلة «Torche».

اليهود المغاربة، على غرار ما أصبح المرشال بيتان يضطهد اليهود الفرنسيين تنفيذا لسياسة المحور. وقد طلب نوكيس من السلطان أن يصدر قرارات ضد اليهود المغاربة[9]. فإمتنع السلطان عن إتباع هذه السياسة، مؤكدا أن اليهود مغاربة لهم نفس الحقوق التي للمسلمين وعليهم نفس الواجبات. ولاحق للسلطان أن يمارس نحوهم سياسة عرقية عنصرية. كان السلطان محمد بن يوسف يعتبر اليهود، في حماية الدولة المغربية، وليسوا تحت الرعاية الألمانية أو تحت رعاية حكومة فيشي.

في هذين المثالين بدأت تتجلى معارضة السلطان للسياسة الفرنسية بالإضافة إلى ما كان يواجه به المقيمين العامين كلما طلب إليه أن يوافق على ظهير أو قرار لا يتفق مع مصلحة الوطن، أو يجعل من الحماية سبيلا إلى سيادة مزدوجة أو إجراء لصالح المستوطنين ضدا على مصالح المواطنين.

وقد جاء بعد نوكيس مقيم مدني جرب سياسته الاستعمارية في تونس، وعين بالمغرب في ظروف إضطراب عسكري وسياسي، بعد نزول القوات الأمريكية في الدار البيضاء. هذا المقيم هو كبريال بيو كانت الظروف العسكرية تتطلب منهم أن يتدخلوا – إلى حد ما – في السياسة المغربية. ولم يقبلوا بقاء الجنرال نوكيس مقيما بالمغرب لأنه متشبث بحكم المرشال بيتان في فيشي، ويرغب في أن يجعل من المغرب، وإمبراطورية شمال إفريقيا خاضعة لحكومة فيشي. وقد حاول مقاومة نزول القوات الأمريكية عسكريا، ولكنه إنهزم في المحاولة الأولى. وكان الجنرال دوكول قد وجد السبيل بعد نزول القوات الأمريكية – ليحاول السيطرة على فرنسيي شمال إفريقيا حتى يخلعوا ولاءهم لحكومة فيشي لصالحه. وكان – بطبيعة الحال – لايتفق مع الجنرال نوكيس. وحينما وجد هذا المقيم نفسه تحت

9 - كان اليهود يمثلون 8% من ساكنة المغرب أي مايعادل 400.000 نسمة ومع ذلك هاجر أغلبهم إلى إسرائيل بعد اغتصاب فلسطين، ولم يعرفوا بفضل المغرب عليهم، كما لم يعرف عنهم أنهم اتخذوا موقفا سلبيا ضد الإستعمار. وتواصلت الهجرة إلى أن أصبح عددهم اليوم لايتجاوز بضعة آلاف 3 آلاف أو 4. وقد كان كثير منهم يدرسون في فرنسا على حساب المغرب. وحينما أنهى بعضهم دراساتهم وحصلوا على شهادات عليا تخلصوا من جنسيتهم وفروا إلى إسرائيل. وقد كانت الاستخبارات الاسرائيلية بمساعدة الاستخبارات الأمريكية تنظم رحلات جماعية ليلا في قوارب سرية من المغرب نحو إسرائيل فخالفوا بذلك القوانين المغربية والدولية، رغم ما قام به المغرب لصالحهم. وفي هذه العملية المدبرة بليل ما دعا إلى كثير من الاستنفارات والشكوك والتهم الموجهة إلى بعض المسؤولين الذين كان لهم ضلع – مدفوع الثمن – لتسهيل مهمة الهجرات المنظمة بليل.

رئاسة الفرنسيين الذين أعلنوا ولاءهم لحكومة الجنرال دوكول، وتحت سيطرة القوات الأمريكية التي كان يظن أنها ستصبح وارثة الإمبراطورية الفرنسية في شمال إفريقيا - فر من المغرب إلى البرتغال تاركا منصبه للفراغ.

كان هذا المقيم «كابرييل بيو» إستعماريا متطرفا. وفي عهده قدم حزب الاستقلال وثيقة الإستقلال بإتفاق مع محمد بن يوسف كما سبق القول. فبدأ بذلك العداء المطلق بين السلطان والمقيم الذي تأكد أن السلطان يقود شعبه إلى الإستقلال. ولذلك قام بحملة إضطهاد كبرى ضد الحزب فإعتقل قيادته المركزية وجميع أعضاء فروعه والنشطاء من رجاله. ومر المغرب بحالة من الإضطهاد والعنف والمكافحات مستجيرا بحالة الحرب، وبما عهدته الإدارة الفرنسية بالنسبة للمواطنين منذ فرض الحماية. وقد تمكن محمد بن يوسف للتخلص من بيو، كما سبق القول، خلال الزيارة الرسمية التي قام بها إلى فرنسا بعد تحريرها حيث إستجاب الجنرال دوكول لطلب الملك بتغيير المقيم العام.

ما كان أريك لابون لينجح، فاللوبي الاستعماري في فرنسا لم يتحمل أن يقوم محمد بن يوسف برحلة سياسية إلى طنجة تتعبأ لها القوى الوطنية في الشمال والجنوب ويخطب في الجماهير يبشر بالمستقبل ويعلن عن إرتباط المغرب بالجامعة العربية، ويستقبل ممثلي الدول الحاكمة في المدينة ويحدثهم عن مغرب المستقبل، حديث السلطان المتحرر من قيود الحماية. ويفهمهم بلغة دبلوماسية أن المغرب يسعى لإستقلاله.

هذه الخطوة التي خطاها السلطان، عصفت بالمقيم العام الذي إعتبره اللوبي الإستعماري والحكومات الفرنسية، يمينية ويسارية، مقيما ضعيفا في غير مستوى بلاد تطالب بالإستقلال. كانت خطة هذه الحكومة المحافظة على الإمبراطورية الفرنسية ولم تستفد أي منها من التحولات الدولية التي حدثت بعد الحرب. ولذلك لم تجد الحكومة التي كان يرأسها الإشتراكي بول رمادييي أي مقيم أحسن من جنرال له سابقة في تونس، ويتمتع بسمعة ونفوذ عسكري مهم هو الجنرال الفونس جوان.

كان من مظاهر تكريم الحزب لي ولعبد الكريم بن ثابت، بعد عودتنا من القاهرة في دجنبر 1948، أنه نظم لنا إستقبالا، قدمنا لجلالته التحية وتجديد الوفاء وإستمعنا لكلماته الطيبة تكريما لنا.

إستقبال محمد بن يوسف لنا كان من الإشارات الضوئية لإرتباطه بالمناضلين الوطنيين، فليس من تقاليد رجال السلطة الكبار، فبالأحرى السلطان، أن يستقبلوا طلبة عادوا من دراستهم خارج بلادهم، ولكنه كان يرى فينا مناضلين قاموا بعمل مجيد في مصر. وقد أحدث هذا الاستقبال لي شخصيا نوعا من حماية ضد تنفيذ قرار جوان بأني غير مرغوب فيه في المغرب، ولذلك أمنت على نفسي - أو هكذا خيل إلي - وعلى إقامتي في بلادي وعملي في إطار الحركة التي بدأت العمل معها قبل الهجرة إلى مصر وأثناء الإقامة الطويلة في القاهرة.

في السنوات القليلة بين هذه المقابلة (آخر 1948) وبين نفي محمد بن يوسف (غشت 1953)، كنت أسعى في مهمتي الصحفية والوطنية أن أحضر اجتماعين مهمين في كل عيد العرش يوم 18 نوفمبر[10].

الاجتماع الأول : ساعة تقديم المقيم العام لتهاني الدولة الفرنسية وتهانيه وإدارته لجلالة السلطان بعيد العرش، والاجتماع الثاني : التجمع المحدود الذي يحضره داخل إحدى قاعات القصر نحو من مئاتين من المدعوين، وقد كنت منهم.

يحضر الإحتفال بعض كبار الموظفين، مغاربة وفرنسيين، والصحفيين وبعض المهتمين واقفين متحلقين في جانب من قاعة العرش التي يجرى فيها الإحتفال. فقد كان السلطان يجلس على العرش ويأخذ كل أبهة الملك، ويدخل المقيم في ملابس رسمية، ومعه كبار المسؤولين الفرنسيين في الإقامة ورؤساء

10 - عيد جلوس السلطان على العرش. وهو عيد أصبحت له مكانة في تاريخ النضال من أجل الاستقلال. الوطنيون اقترحوا المناسبة وإحتفلوا بها ابتداء من منتصف الثلاثينات قبل أن يصبح عيدا رسميا ، يعبر فيه الملك في خطاب يلقيه بالمناسبة عن رغباته في إصلاح المغرب. كما يعبر الشعب في إحتفالات شعبية وتقليدية عن نفس الموضوع. وقد تطورت خطب الملك وأحاديث المثقفين بالمناسبة حتى أخذ السلطان يشير إلى رفض الحماية والرغبة في الإستقلال ويعلن الشعب عن مطالبته بالإستقلال.

الإدارات. يقدم المقيم العام تهانيه وتهاني الدولة في عبارات ودية مختارة، حتى لتشعر بأنه أمام سلطان دولة مستقلة، ويترجم «محمد المعمري»[11]. ويجيب السلطان باللغة العربية[12] وبكلمات شكر لبقة مترفعة. ثم ينتقل الحديث بين السلطان والمقيم العام إلى القضايا العامة، دون تحديد ولا تدقيق. وقد تتناول مرة موضوع الموسم الفلاحي. وتبقى لباقة المجاملة مسيطرة على الحديث. ولكن السلطان يعبر بكلمات دقيقة عن تطوير المغرب ليعلو إلى درجة الدول الراقية. ويجيب المقيم العـام بكلمات مبهمة، ولكنها واضحة، فإن الحماية تقوم بواجبها الذي تفرضه مسؤوليتها لترتفع بمكانة المغرب. كل من السلطان والمقيم العام يفهم الآخر، وكل منهما يقول ما يريد أن يقول وتبقى مجاملة الحديث تسيطر على الموقف كما تقتضيها المناسبة.

كنت أتصور أن السلطان يسعى ليكسب الرهان. وليس من الصدفة أن يسمح للصحفيين أن يحضروا هذه المقابلة الرسمية، ويسجل كل منهم حديث الرجلين، كل كما فهمه.

والحادث الثاني هو خطاب العرش الذي يلقى في جمع من المواطنين المدعوين. وكل خطاب كان يعتبر قفزة في التعبير عن الرغبة في إستقلال المغرب، والمحافظة على سيادته، دون أن تذكر كلمة «الإستقلال». كان محمد بن يوسف ينتهز الفرصة ليذكر، بالتلميح لا بالتصريح، فيؤكد في خطاب العرش سنة 1952 «إن المغرب كشاب كبر جسمه ولم يعد الجلباب الذي يلبسه يليق به، ولذلك يجب تغيير الجلباب حتى يليق بالشاب الذي أصبح رجلا». وكان المقيم العام يحترم مناسبة اليوم الذي يحتفل به المواطنون، كما لو أنه يوم إعلان الاستقلال. حتى الصحف الوطنية والإذاعة - الرسمية - تتحدث في يومها ذاك بلغة لا تبيحها لها إلا المناسبة، يوم واحد في السنة وينتهي بمغيب شمسه. ينظم السلطان في نهايته حفلا مسائيا تحضره سيدات من كل شرائح المجتمع.

كنت أشعر بأني أقترب من محمد بن يوسف، وإن لم يتجدد معه اللقاء.

11 - قد قضى في مهمته كل عمره منذ جاء من الجزائر في أوائل الحماية وحضر إستقلال المغرب - بعد أن عاش في الجزائر فترة نفي محمد بن يوسف - وعاد إلى بلاده وتوفي هناك.

12 - كان محمد بن يوسف يجيد اللغة الفرنسية، ولكن الموقف الوطني كان يستدعي أن يخاطب محاوريه بالعربية.

في سنة 1950 إرتأى السلطان أن يكون له ديونا يساعده في القيام بمهمته كرئيس دولة. لنتصور أن السلطان لا ديوان له. وقد قرر أن يتكون من محمد أبا حنيني ومسعود الشيكر ومحمد بن العباس القباج وعبد الكريم غلاب. من المؤكد أني لم أسع إلى هذا المنصب ولم يكن لي علم بقرار السلطان. ولكن المقيم العام المريشال جوان إعترض على اسمي، وفشلت المبادرة[13].

بعد الاستقلال كنت أحضر، ممثلا لوزارة الخارجية، لجانا كان الملك يترأسها ويديرها بحكمة وطول نفس، لا يصدر أوامر أو تعليمات، ولكنه يناقش الموضوع لتنتهي فيه اللجنة إلى قرار. وكان الملك يخرج بالمجلس أحيانا إلى موضوع يبعث الارتياح والتسلية. تشعر معه بالإجلال والتقدير والمحبة، ولكن لا تشعر بالخوف والرهبة. أعضاء اللجنة يتحدثون بالرأي، ويناقشون الرأي الآخر بلغة واضحة، كما يفرضه موضوع الاجتماع، ولا يتحرجون أن يضحكوا لنكتة. وقد حدث في أحد الاجتماعات أن جاءه خبر وفاة الحاج محمد المقري الصدر الأعظم السابق، فقال لأحمد بناني مدير التشريفات ضاحكا : «عليك أن تذهب لتشييع الجنازة» فهم بناني أن الملك يداعب، فأعلن عدم رغبته في تشييع الجنازة. وقال له الملك ساخرا : «ألم تكن تعمل معه، في وقت ما، حينما كان صدرا أعظم»...؟ وضحك أعضاء اللجنة جميعهم من الحرج الذي وضع فيه الملك مدير التشريفات... في مداعبة بريئة وبأسلوب ودي.

في يوم من هذه الفترة المبهجة من فترات الاستقلال، أخبرني أحمد بلافريج وزير الخارجية بأن الملك يطلبني للقيام بمهمة. وكان مريضا أجريت له عملية جراحية في مصحة الدكتور روني دوبوا روكبير[14]. كلفني محمد الخامس، حينما زرته في المستشفى وهو ممدد على سرير المرض، بأن أقوم بمهمة في السعودية لأعقد اتفاقية قرض، تعتبر الأولى من نوعها، بين البلدين. وفي طريقي إليها عرجت على القاهرة، كان يوجد بها الملك سعود بن عبد العزيز ومعه بعض

---

13 - طلب المرشال جوان من محمد بن يوسف يوم 26 يناير 1951 الاستغناء عن الاستقلاليين الموظفين في ديوانه، واستنكار إرهاب حزب الاستقلال. إكتفى محمد بن يوسف بعد التهديد بالعزل، باستنكار العنف من أي مصدر كان دون الإشارة بصريح العبارة إلى مصدرها. كما قام السلطان بحل ديوانه يوم 25 فبراير 1951. وقد أكد في حديث له لجريدة الأهرام في مارس 1951 أن ما قام به كان تحت الضغط.

14 - René Dubois Roquebert، توفي خلال محاولة الانقلاب الأول بالصخيرات في 10 يوليوز 1971.

وزرائه، في زيارة رسمية. إستقبلني الملك سعود في مقر إقامته بقصر الطاهرة، ومنه صدرت تعليماته إلى وزير المالية السعودي «سرور» في جدة. فسافرت إلى جدة وأديت المهمة التي نجحت فيها. سر بهذه العملية عبد الرحيم بوعبيد وقد كان وزير الاقتصاد والمالية وقتئذ.

وكنت في الرحلة التي قصد فيها الملك محمد الخامس تونس لاجتماع ثلاثي : تونسي، جزائري، مغربي. وأثناء رحلة الوفد الجزائري من المغرب أختطفت الطائرة المغربية التي كانت تقل الزعماء الجزائريين الخمسة وعاد الملك في يومه ذاك بعد أن ألغى الاجتماع. تلقيت مكالمة من محمد الدويري وزير الأشغال العمومية الذي أخبرني بالحادث، ونقلته إلى أحمد بلافريج وزير الخارجية على الفور أثناء الإجتماع الذي أحاط به الوفدين المغربي والتونسي. ألغي الاجتماع وعاد محمد الخامس على متن طائرة إيطالية عرجت على مطار روما حتى تتلافى المرور في الأجواء التي يسيطر عليها القراصنة الفرنسيون. ما رأيت محمد الخامس شديد الغضب ووجهه بالغ الحزن والأسى مثل ما رأيته في يومه ذاك[15].

كنت من القلائل الذين سمح لهم أن يودعوا محمد الخامس، وهو مسجى على نعشه. قبلت رأسه ودموعي تنهمر. تجلى لي وجهه السمح البشر الودود وكأن الموت لم يكن قد زاره.

كتبت كلمة حزب الاستقلال في رثائه. أكد كثير من الذين قرأوا الكلمة منشورة في «العلم» بأنهم بكوا. وكثير منهم لم تفض دموعهم، وهم يفجعون بنبأ وفاته. مات رحمه الله ظهر يوم الأحد 10 رمضان 1380 الموافق لـ 28 فبراير 1961 على الساعة الثالثة ونصف. وقد ارتأيت نظرا لما قدمه الملك المفدى من تضحيات إعادة نشر هذا الرثاء ضمن هذه المذكرات :

15 - زعم أحمد بنبلة، فيما بعد، أن محمد الخامس وولي عهده اتفقا مع الفرنسيين على اختطاف الزعماء الخمس، وهي تهمة رخيصة ودنيئة. ثم ترددت هذه التهمة في بعض الدوائر المسؤولة بالجزائر سنة 2008. وأعلن بعدها حسين آيت أحمد (أحد الزعماء الخمسة الذين اختطفوا في الطائرة المغربية) شهادته بأن محمد الخامس إقترح عليهم أن يركبوا الطائرة التي أقلته إلى تونس محافظة عليهم واحتراما لنضالهم. ولكن آيت أحمد كان ممن اعتذر للملك ألا يركبوا طائرته احتراما لمكانته، وهم آنذاك مناضلون متابعون. نشر آيت أحمد شهادته في مختلف وسائل الإعلام المغاربية والدولية، خمسين سنة بعد وقوع الحدث. وبذلك كذب مزاعم خصوم المغرب من المتنكرين لجميله من بعض زملائه في الاعتقال.

لم تكن لنا ملكا كما عرفت الدنيا الملوك، ولم تكن لنا حاكما كما عرفت الدنيا حكام، ولم تكن لنا قائدا كما عرفت الدنيا القواد، ولكنك كنت ابنا بارا من أبناء أمتك، وهبك الله إيمان القلب، وشجاعة النفس، وطهارة الضمير، وذكاء العقل، وسرعة الخاطر ولطف الشمائل، فجندت كل مواهبك لخدمة أمتك، وقيادة شعبك وإنقاذ بلادك.

وامتحن الله مواهبك فحملك الأمانة في أحرج الظروف مرت بالمغرب، ومرت بها الدنيا. ظلمات تتكاثف حول بلادك تكاد تحجب سيادتها وتقضي على كيانها.

الأقوياء يتطاولون على الضعفاء والمستضعفين. الأمم تتساقط كأوراق الخريف أمام زحف الأقوياء الكاسر، الشعوب ترتعش من الظلم والقهر والجبروت، حروب هنا وهناك تسير بالعالم نحو هاوية ليس لها من قرار. وفي ظلمة الليل الحالكة، لم ضميرك الحي المتيقظ فقررت أن تنير الطريق لبلادك وأن تقيها عثرة العاثرين.

على ضوء روحك الطاهرة سارت أمتك بقيادتك تكشف حجب الظلمات من حولها وتبعد الخطر الذي كاد يقضي عليها.

وكانت قيادتك أروع القيادات التي عرفها التاريخ.

فلم تكن تدعو أمتك للكفاح وأنت في مأمن من متاعبه، بل كنت دائما السابق المجلي. زهدت في الملك والجاه والمقام الأسمى لتقضي فترة من حياتك شريدا مطاردا منفيا، فعظمت التضحية في نظر الشعب الذي بادلك حبا بحب، وجهادا بجهاد، وتقدم يفديك كما فديته، ويحقق الهدف الذي رسمته وهانت دماء الأحرار من أبنائه فتقدموا إلى المفصلة وهم يهتفون الاستقلال.. الملك.. وتقدم شبابهم إلى ميدان التضحية في الجبال والسهول والأدوية والمدن والقرى.

وعدت إليهم مكرما عزيزا تعلن : «لقد انقضى عهد الحجر والحماية وبزغ فجر الاستقلال والحرية»، ولم تكن لتركن إلى إستقلال يعلن، بل جعلت منه هيكلا ليبنى. وتقدمت صفوف البنائين كما تقدمت صفوف المجاهدين،

فكان استقلال بلادك الكامل. وكان إنقاذ شعبك من الاستغلال والبؤس والمرض والجهل والغفلة هدفك الأسمى. فلم تدخر وسعا ولم تأل جهدا لتحقيق هدفك.

ووسع أفقك دنيا الناس كما وسع دنيا بلادك فعملت للجزائر كما عملت للمغرب، وفكرت في إفريقيا كما فكرت في المغرب العربي، وجمعت الأحرار من رجالها لتنقذوا بلدا بعيدا حف به الظلم كما لو كنت تعمد لتنقذ أقرب وطن إليك. أمدك الله بعونه ووفق مسعاك وأثاب قلبك الكبير، وأصبحت بطلا عالميا بعد إن كنت بطلا قوميا.

واليوم بلادك ما تزال في منتصف الطريق تتطلع إلى هديك ونورك، وتستمد العون من إيمانك وشجاعتك وصبرك. اليوم يفجعها القدر فيك فتتقبل نعيك بقلب راجف ونفس حزينة.

ولكنه قضاء الله وقدره، أن هَدَّمنا الصبر وأذهل العقل فإن يقيننا في الله عظيم. لقد رسمت لنا الطريق حيا وميتا، ووهبتنا من شخصيتك وكفاحك وإيمانك، أملا في أن نبني كما بنيت، ويقينا في أن نصل ما بدأت. وسيكون إخلاصنا لك وتقديرنا لتضحيتك هو أن نحقق ما كنت إليه تصبو وأن نسير في الطريق الذي مهدت.

إن القلب منا يخشع والعين تدمع وإنا على فراقك يا محمد لمحزونون.

لا أريد أن أكتب تاريخ محمد الخامس، فقد كان لذلك مكانه في مؤلفات أخرى[16]، ولكن لا أريد أن يفوتني الحديث عن شخصية الرجل، كما رسمتها في ذاكراتي من خلال لقائي معه ذاتيا، ومن خلال تتبعي لعمله ونشاطه.

كان الرجل الذي تعلم كيف يكون ملكا، وقد كان. علّم نفسه قبل أن يتعلم مع الآخرين. جاءه الملك على غرة[17]، ما أظن أنه كان يفكر فيه، وسنه لم تبلغ

16 - «محمد الخامس» نشرة مكتب المغرب العربي، و«تاريخ الحركة الوطنية»، و«الماهدون الخالدون».

17 - تولى محمد بن يوسف الملك يوم 18 نونبر 1927.

السابعة عشرة من عمره، وله إخوة أكبر منه سنا[18]. وأنا متأكد أنه لم يكن يعرف ماذا يصنع بالأمانة التي وضعت بين يديه، في تلك السن المبكرة. وذلك ناشئ عن الظروف التي كان يعيش فيها المغرب والانفصال الذي هيأه نظام الحماية بين السلطان وشعبه، ثم الظروف الانعزالية التي عاش فيها، فبمقدار ما كانت تشبه الظروف التي عاش فيها السلطان عبد العزيز في بداية ولايته، كانت تختلف عنها، لأن عبد العزيز كان يتمتع بحرية التصرف الذاتي، وكان ذلك يعوضه عن الاشتغال بالمملكة، وكان يغنيه عن الانشغال بها أحمد بن موسى[19]، الحاجب، الذي أصبح صدرا أعظم. وحينما توفي سنة 1900، وجد عبد العزيز نفسه مطوقا بالدولة، ولم يكن أمرا هينا أن يخرج من فضاء فارغ مهول، إلى عمل شاق تكتنفه مخاطر العقد الأول من القرن العشرين.

محمد بن يوسف لم يجد نفسه في الفراغ الذي كوّنه حوله عبد العزيز، بل وجد نفسه أمام دولة تكتنفها مشاكل العقد الثالث من القرن العشرين.

الحماية تقدم برامجها، وتخطط لمغرب محتل، والسلطان يتحمل كل المسؤولية. ثم بدأ الشعب يقترب من السلطان، ويتحرك في إتجاه غير إتجاه الحماية. وتصل السلطان أصداء المعارضة القوية للظهير البربري، الذي وقعه بنفسه، أو وضع الصدر الأعظم عليه خاتم السلطان دون علمه، كما تؤكد بعض الروايات دون أن ينتبه إلى ما يحمله من خطورة. وتقترب الأصداء منه حينما يحمل إليه وفد من مدينة فاس يضم شبابا وشيوخا يرأسه عالم جليل وشيخ مجيد في العلم والعمر، عريضة يلقيها بين يديه الشيخ «ابن القرشي» فتدمع عيناه لما سمع من حديث الشيخ، ويشعر بالمسؤولية التي تحملها وهو يوقع الظهير[20].

هذا اللقاء مع الشعب من خلال وفد العلماء وأعيان المدينة إقترن بلقاء من بعيد في شكل المظاهرات التي كان يبلغه صداها في كثير من مدن المغرب يحتج فيها المواطنون على صدور نفس الظهير الذي تحمل مسؤوليته دون إرادة

18 - المولى إدريس الذي كان يعاني من مرض عصبي حاد، والمولى الحسن (أكبر من محمد بن يوسف بأربعين يوما فقط)، وقد كانت له إهتمامات لا ترقى بمقام السلطان. وكان المولى عبد السلام، ثالث الأخوة، أصغر سنا من السلطان المبايع.

19 - توفي سنة 1900.

20 - لنتذكر دائما مسؤولية توقيع الظهائر، التي ستصبح عنصر الأزمة الكبرى بين العرش والإقامة.

منه. ويسمع، ولا شك، عن شباب فاس المتعلمين الذين جلدهم الباشا ممثله في مدينة العلم والعلماء. وكان يبحث حوله فلا يجد مساعدا ولا مرشدا يدرس معه ما يقدمه إليه مستشار الإقامة العامة للتوقيع. وهذا باعث آخر على الشعور بالمسؤولية.

بدأت شخصية محمد بن يوسف تأخذ مكانتها من المسؤولية التي يتحملها، أخذ يشعر بأن هناك واقعا غير الذي يتحدث به مسؤولو الإقامة. هذا الواقع هو الشعب المتذمر من التصرفات التي تمس بالوحدة الوطنية والدينية. وما من شك في أن المساس بالوحدة الدينية والوطنية للشعب مس شعوره الديني». وقد فتح فكره على أن ما تقوم به «الحماية» لا ينجز إصلاحات اقتصادية وعمرانية فحسب، ولكنه ينجز تصرفات ضد الشعب يشتكي منها فينقل شكوى الشعب إليه رجال الدين والفكر في البلاد. ويتقدم إليه الوطنيون بعرائض الشكوى ثم بدفتر» مطالب الشعب المغربي» الذي يضم برنامجا شاملا لإصلاح المغرب، سياسيا واقتصاديا وإجتماعيا. ويفكر في هذه الإصلاحات ولكن الحماية تحول بينه وبين تنفيذها. ويزيد ذلك في شعوره بالحجر للقيام بمسؤولياته كسلطان لدولة ذات سيادة.

تطور شخصية محمد بن يوسف والتوتر مع الحكومة الفرنسية والإقامة :

تتكون شخصية محمد بن يوسف في حادث آخر هو زيارته لمدينة فاس[21]. أهمية الزيارة أنها خلقت في وعي العاهل تعلق الشعب المغربي به، وأنه يعلق عليه كبير الأمل في تغيير الأوضاع التي يعيشها. هناك إذن أوضاع يجب أن تتغير. وإدارة الحماية «عاجزة» ولا تريد أن تغيرها، والشعب يتعلق بالسلطان بعيدا عن إدارة الحماية، وما تقدمه له من صورة عن إنجازاتها. هناك إذن الشعب المغربي الذي أظهر بجلاء تعلقه، ويجب أن يكون للسلطان قرب آخر مع هذا الشعب جزاء لتعلقه. وهناك تدخل من سلطة الحماية لإجهاض بقية الزيارة الفاسية بمنعه من صلاة الجمعة في القرويين، فيصطدم السلطان - ربما لأول مرة - مع الإدارة ويضرب عن استمرار الرحلة، ويعود من توه إلى الرباط غاضبا غير راض.

21 - وقد تحدثت عنها في فقرة سابقة.

أعتقد أن زيارة فاس كانت مفتاح شخصية محمد بن يوسف. فقد وجد نفسه في لقاء أرحب وفضاء أكثر شساعة مع الشعب. إكتشف أنه سلطان لشعب يعبر عن تعلقه به، وبالمؤسسة الملكية أكثر مما كان يظن. شعب يعبر، لأول مرة، عن آماله بوسائل جديدة لم يعبر بها في عهد الحماية. وهي وسائل تتجاوز القيود الإرهابية التي يفرضها عليه نظام الحماية.

بلغت شخصية محمد بن يوسف أوج تألقها في زيارته لطنجة وخطابه التاريخي[22]. كانت هذه الزيارة قفزة نوعية في علاقة المغرب مع نظام الحماية.

هذه الشخصية صعّدت التوتر بين السلطان وبين الإقامة العامة إلى درجة الإنذار والتهديد بالعزل في عهد الجنرال جوان.

عرف الجنرال جوان كيف يستفيد مما حسبه أخطاء، أريك لابون فقرر أن يشدد الخناق على السلطان وعلى الوطنيين ليخطط لسياسة تهدف إلى هيكلة جديدة للحماية تشرك المستوطنين الفرنسيين في كل ماله صلة بالسيادة. وبذلك ينسف فكرة الاستقلال من أساسها. وبدأ الاصطدام مع محمد بن يوسف الذي أخذ يرفض كل مشروع ظهير يمنح المستوطنين أن تكون لهم حظوظ في المناصب السياسية. كان الجنرال جوان يتحدث عن «السيادة المشتركة الفرنسية المغربية» كما أعلن ذلك في معهد العلوم الاستعمارية في باريس[23]؟؟ وكان مخططه في بلورة هذه السيادة المشتركة هو ما سماه بالإصلاحات السياسية التي تتمثل في تكوين حكومة مشتركة بين الفرنسيين والمغاربيين. وتقوم هذه الحكومة بترسيخ السيادة المشتركة في الإصلاحات السياسية (مجالس منتخبة للفرنسيين ومعينة للمغاربة)، إصلاحات إقتصادية وإجتماعية تحقق رغبات جماعات المعمرين الذين أصبحوا يطمعون في إصلاحات تضمن لهم إلى جانب الأرض حقوقا وامتيازات تمكن من السيطرة على المغرب.

22 - لم يسبق لأي عاهل مغربي بزيارة طنجة منذ سنة 1899.
23 - أقل من شهر من فعلة الكلاوي.

كان تفكير المقيم يسير في هذا الاتجاه بينما كان تفكير السلطان محمد بن يوسف يتلخص في هذه الفقرة التي وردت في مذكرة وجهها إلى رئيس الجمهورية فانسان أوريول عندما كان في زيارة رسمية لفرنسا شعر فيها بلا جدوى محادثات مع الرئيس والمسؤولين الفرنسيين. كتب السلطان مذكرة (2 نونبر 1950) جاء فيها : «إن إصلاحا جوهريا للأوضاع بإنهاء نظام الحماية يمكنه وحده أن يعطي العلاقات المغربية- الفرنسية قاعدة أمن واضح. وهو الذي يمكنه وحده أن يفسح المجال أمام إقامة حكومة حرة في المغرب تتمتع بثقة الشعب المغربي، وتكون قادرة على تحقيق آماله المشروعة».

من كلمة الجنرال جوان ومذكرة محمد بن يوسف، والوقوف السلبي لرئيس الجمهورية وحكومته يتبين مبلغ التوتر الذي كان يسود العلاقات بين القصر والإقامة العامة يضاف إلى ذلك أن المقيم كان يتصرف تصرف السيد في المملكة فيعين الموظفين المغاربة ويعزل وينصب من يشاء دون إستشارة السلطان.

في هذا الجو المتوتر قام الجنرال بعملين خطيرين :

أولهما : تجنيد الكلاوي وأعوانه من القواد ليواجه السلطان بالعداء في يوم السبت 23 دجنبر 1950 ويصارحه بأنه «لم يعد سلطان المغرب وإنما هو سلطان حزب الاستقلال الشيوعي الملحد». وقد طرد السلطان الكلاوي من القصر دون أن يفقد هدوءه. وبدأت أزمة تكوين فئة من أنصاره للمطالبة بعزل السلطان- وانتهى الأمر- مع الجنرال كيوم - بتمثيل نفس الدور الذي بدأه على عهد جوان.

وثانيهما : الإنذار الذي وجهه جوان للسلطان 26 يناير 1951[24] «بأن يتبرأ من حزب الاستقلال ويوقع الظهائر التي امتنع من توقيعها، فإن لم يفعل فليس أمامه إلا أن يستقيل أو سيضطر إلى عزله عنوة». وقد أمهل السلطان أياما إلى أن يعود من رحلة كان سيقوم بها للولايات المتحدة ليحضر اجتماع الحلف الأطلسي.

24 - أقل من شهر من فعلة الكلاوي.

وقد اضطر السلطان أمام التهديد أن يوقع على بعض الظهائر مع إضافة كلمة بأنه وقع على غير رضى. أو كلمة «صار بالبال» أما عن حزب الاستقلال فقد صدر عن القصر بيان لايشير إلى الحزب، «وإنما يتحدث عن إستنكار العنف من أية جهة كان».

إكتفى جوان بهذه الأجوبة الغامضة ولكن السلطان فضح التهديد والتوقيع تحت الضغط في حديث مكتوب أدلى به الصحفي المصري الدكتور محمود عزمي. فقد زار المغرب وأجرى حديثا مع المارشال جوان ثم مع السلطان. أجاب محمد بن يوسف عن أسئلته في رسالة مكتوبة بخط اليد أعلن فيها أنه وقع الظهائر تحت ضغط الإنذار الذي قدمه له المقيم جوان. وقد نشرت هذه الرسالة بخطها في الأهرام. فكان لنشرها دوي في الدوائر السياسية الفرنسية بفرنسا والمغرب، وبالطبع في الدوائر المغربية.

وتصادف أن نقل المارشال جوان إلى منصب جديد عسكري دولي، وعين مكانه تلميذه الجنرال كيوم[25]. وقد بدأ خطابه للمغاربة في أول خطاب ألقاه في فاس بأنه «سيطعم المغاربة التبن»، ففتح بذلك باب التوتر الخطير من جديد. واستمرت علاقته بالقصر على غرار ما كانت في عهد سلفه المارشال جوان.يلح في توقيع الظهائر التي تشرك المستوطنين في السيادة المغربية ويمتنع السلطان، فيتفاقم التوتر.

وانفجرت الأزمة بالإضراب العام الوطني الذي نظمه حزب الاستقلال بعد اغتيال الزعيم التونسي فرحات حشاد في تونس يوم 8 ديسمبر 1952.

حدث الاضطراب الذي شاركت فيه نقابات «الإتحاد المغربي للشغل». ونجاح الإضراب شل الحياة في المغرب يوما كاملا. ولتنتقم السلطات الفرنسية من الحزب والنقابة قامت بعملين خطيرين :

أولهما : إعتقال كل النشيطين في الحزب في جميع أنحاء المغرب وفي مقدمتهم اللجنة التنفيذية التي قدم أعضاؤها إلى المحكمة العسكرية كما اعتقل مسيرو النقابة. وأحدثت مجزرة في باب مقر النقابة. يعتقل كل من يخرج من

25 - Augustin Guillaume.

الباب بالقوة ويسلم لجماعة من المستوطنين الإرهابيين فيفترسونه ويضربونه حتى الموت، أو يقتلونه بالسلاح الأبيض.

وثانيهما : إحياء مخطط المرشال جوان في تهديد محمد بن يوسف بالكلاوي وأتباعه. وقد استمرت هذه الأزمة يطبعها العنف والتهديد حتى بلغت قمتها في محاصرة القصر ومحاولة إكراه محمد بن يوسف على الإستقالة. فلما أبى اعتقل وعائلته وفي مقدمتها ولي العهد الأمير الحسن وأخوه الأمير عبد الله.

شجاعة محمد الخامس

كان نفي محمد الخامس نموذجا من تصرفات الحماية مع رؤساء الدول عزل ليوطي عبد الحفيظ سلطان المغرب، ونفى الجنرال جوان المنصف باي تونس وعزل كاترو بأمر من الجنرال دوكول رئيسي جمهوريتي سوريا ولبنان ورئيسي الحكومتين واعتقلهما، كما ضربت قاعة البرلمان في دمشق بالمدافع. وبذلك ظن نظام الحماية أنه يستطيع نفي محمد الخامس كما نفى المنصف وعزل ونفى عبد الحفيظ. ولكن خطأ الفرنسيين أنهم لم يكونوا يقدرون الشعوب فلا يتعرفون إلى أعماقها. وحينما هاجم جوان محمد الخامس بالتهديد سنة 1951 أصبح أمر عزل محمد الخامس واضحا وتخلى جوان عن أن يقوم بالمهمة لخلفه الجنرال كيوم. وقد صمم على ذلك منذ اليوم الأول لتعيينه، وربما عين بتوصية جوان لإتمام مهمته بنفي الملك : طيلة المدة التي قضاها كيوم منذ تعيينه سنة 1951 حتى جرأته على العرش. كان عمله الأكبر هو التخطيط لعزل الملك. هيأ لذلك التهامي الكلاوي دكتاتور جنوب المغرب. فقام هذا بعمله ابتداء من الجرأة على الملك بمواجهته بأنه ملك حزب الاستقلال، وعليه أن يتخلى عن الحزب وكان رد الملك في محتوى المواجهة. فطرده من القصر، وأصدر أمره بألا يسمح له مرة أخرى بالدخول إلى القصر. وبدأت المواجهة يقودها كيوم من الجانب الفرنسي والكلاوي من جانب الخونة من موظفي السلطة في حكم الأقاليم. وظلوا يعقدون إجتماعات للقواد والباشوات، تحت إدارة سلطة كيوم حتى انتهوا بتعيين ابن عرفة في مدينة مراكش إماما ثم نصبوه سلطانا بعد

أن مهد كيوم للأمر بتطويقه القصر يوم 20 غشت 1953 واقتحام مكتب الملك ومطالبته بالاستقالة أو العزل.

كان جواب الملك رفض الاستقالة وهو يعرف أن مصيره «العزل» والنفي.

ذلك أعظم موقف شجاع وقفه محمد الخامس استمر النفي قرابة ثلاث سنوات، واجهه بتصميم نادر المثال.

واجه نذالة الإعتقال والنفي بشجاعة، وهو يعتمد على شعبه الذي لم يتزعزع إيمانه به، وقد قدم النموذج المثال في مذبحة وجدة يوم 16 غشت أي قبل النفي بأربعة أيام، قدم هذا النموذج كعربون على أن محمدا الخامس لن ينفى وحيدا سيكون معه شعبه إلى يوم العودة. وفتحت معركة العودة بطولة علال بن عبد الله بعد نحو ثلاثة أسابيع من النفي، حيث التقت شجاعة بطل من الشعب بشجاعة محمد الخامس. وحاول الشهيد أن يقضي على الدمية التي وضعها الاستعمار والكلاويون على العرش في أكبر ميدان بالرباط «تواركة» وبمشاهدة أكبر مهرجان أقامه الاستعمار يؤدي فيه «الملك الجديد» صلاة الجمعة.

واستمرت شجاعة محمد الخامس تعرب عن نفسها وهو منفي في ظروف سيئة بكورسيكا، ثم بمدغشقر يومن بشعبه الذي أوقد نار المقاومة مطالبا بعودة الملك إلى عرشه. كان الشعب يطلب المستحيل - فيما كان يقول الفرنسيون وضعاف الإيمان من المغاربة - حتى الذين أصبحوا أكثرتمسكا بمحمد الخامس بعد عودته.

تلاقت مرة أخرى شجاعة محمد الخامس مع شجاعة شعبه، فلم يقبلا معا أي حل واقعي بإبعاد محمد الخامس إلى الأبد ثم لم يقبلا أي حل - أكثر واقعية - بإختيار الرجل الثالث، أو إختيار حفظة العرش. وقف محمد الخامس مع شعبه في أكثر الظروف حرجا للحكومة الفرنسية، فكانت العودة الكاملة هي الحل، الذي لم يكن أكثر الفرنسيين اعتدالا ليقبله، ولا أكثر المغاربة اعتدالا ليقبله ولكن شجاعة محمد الخامس كانت هناك، ولكن شجاعة الشعب المغربي المقاوم كانت هناك.

عاد محمد الخامس بعد سنتين و57 يوما إلى عرشه يحمل في يده استقلال بلاده.

من شجاعة محمد الخامس أنه لم يقبل العودة دون الاستقلال، ومن شجاعة شعبه أنه لم يقبل الإستقلال دون العودة. فكان 16 نونبر 1955 يوم النصر بالاستقلال والعودة.

وتظهر شجاعة محمد الخامس في تحمل مسؤولية الاستقلال، رغم كل الظروف التي ترك الاستعمار فيها المغرب. الإستقلال هي الكلمة السهلة - المحببة في نفس الوقت - حينما تقال كلاما منطوقا مسموعا. وهي الكلمة الصعبة حينما تصبح واقعا تطلب تحقيقها على أرض الواقع. ولكن شجاعة محمد الخامس تحمل الأمانة التي كان من الصعب أن تحملها السموات والأرض تأبين أن تتحملها، ولكن محمد الخامس تحملها بشجاعة لا يمكن أن يقدرها إلا الذين كانوا على إطلاع بالظروف الداخلية والخارجية التي وضعته أمام أمانة الاستقلال وهو يحملها على عاتقه. كان شجاعا، وكل الظروف غير المواتية تنهش الاستقلال الذي يتحمل مسؤوليته، ومسؤولية الديمقراطية التي كان يرى أنها أحسن نظام للحكم يشرك شعبه على ضوئها في تحمل المسؤولية.

وكان شجاعا أيضا وهو يتحمل المرض ويتحمل الموت، وهو بعد شاب. لعله كان يدرك أن موته المبكر فداء لشعبه. وهو الثمن الأخير الذي قدمه من أجل الاستقلال والديمقراطية.

كنت شاهدا لمرحلتين فاعلا فيهما بقدر ما استطعت. وبذلك عشت أزهر مرحلة يمكن أن يتمنى مناضل أن يعيشها لتحقيق أكبر أمل لإنسان يعيش لبلاده.

وتتجلى شخصية محمد الخامس في أنه الملك الوحيد في الأسرة العلوية، التي ابتدأت قبله بنحو ثلاثة قرون - الذي واجه عهدا فريدا في تاريخ المغرب. «قصة المواجهة بين المغرب والغرب»[26] بدأت في عهد المرابطين، ولكنها تصاعدت في عهد السعديين، ومرت بظروف حرجة في عهد العلويين، خاصة

26 - وقد ألفت كتابا في الموضوع تحت هذا العنوان.

منذ عهد محمد بن عبد الله، ولكنها في عهد محمد بن يوسف شهدت أعظم ملحمتين في تاريخ المغرب الحديث : ملحمة الحماية بكل مباذلها التي تأججت مع ولاية محمد بن يوسف – الذي إتفقت بدايته مع نهاية الحرب الريفية، وإستمرار بقايا حرب الأطلس والصحراء – ومع تصاعد نظام اغتصاب الأرض لصالح المعمرين، وتدعيم نظام ملكية الأجانب للأرض الفلاحية، إلى جانب ملكية الرأسمالية الصناعية لتدعيم الاستعمار الاقتصادي، إلى جانب الاستعمار الإداري والسياسي والعسكري.

كل ذلك نشأ في عهد تيودور ستيغ[27] الذي خلف ليوطي على رأس الإقامة العامة، قبيل رحيل السلطان يوسف وولاية إبنه محمد. شهد إذن بداية ملحمة الحماية، وهي تؤصل جذورها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وشهد نهايتها، وهي ترحل ليخلفها نظام الإستقلال في ملحمة كبرى، لعب فيها النضال الوطني السياسي دورا كبيرا، ولعب فيها النضال المسلح بالمقاومة وجيش التحرير دورا كبيرا كذلك. وكان محمد بن يوسف رمز هذين الدورين الكبيرين فجنى – كسلطان البلاد – ثمرة هذا النضال المزدوج.

محمد بن يوسف هو السلطان الوحيد في الأسرة العلوية الذي ختم قصة المواجهة بين المغرب والغرب، وذلك ما ميز شخصيته كحاكم مناضل. وما من شك في أنه رغم نضاله كان يصبر على ما تحيط به إدارة الحماية مركزه كسلطان من رجال المخزن في مقدمتهم المقري والكلاوي، ثم من سمتهم بإسمه مندوبين (في شكل ممثلين للمخزن) في مقابل المديرين الفرنسيين في إدارة الحماية الذين يسيرون بالفعل شؤون الدولة. ولكنه لم يتحمل السيادة المزدوجة، وحكومة مشتركة. وامتناعه من قبول هذه الخطوة كان هو قاصمة الظهر للحماية.

وقد تابعت هذه القصة وشاهدت – بوعي ومساهمة – كثيرا من معالمها فتركت في نفسي الصورة التي أسجلها في هذه المذكرات.

27 - Théodore Steeg، المقيم العام الثالث تولى الإقامة يوم 4 أكتوبر 1925 إنتهت ولايته يوم 1 يناير 1929 أي أن ولايته دامت ثلاث سنوات وثلاثة أشهر.

في آخر هذا الحديث من مذكراتي عن محمد الخامس، أشير إلا أنه وقف أمام مسؤوليات الإستقلال مستعظما المسؤولية، وربما شبه متخوف من المشاكل التي كان يستعظم وسائل حلها. تجاذبته قضيتان مهمتان تتعلقان بالسلطة : هل ينفرد بها أو يمنح المسؤولية كثيرها للحكومة ؟ لم يكن يجد القوة والقدرة والكفاءة في الحكومة التي قضت تكوينها الظروف التي سنتعرف عليها، في فقرة أخرى ولم يكن قادرا على تحمل السلطة بمشاكلها الصعبة والمتنوعة. وكان يرغب بالإنفراد بكل السلط. وهذه زادت في نفسه حيرة. ثم كانت الخلافات التي إخترعت داخل الحكومة، ثم داخل حزب الاستقلال تزيد القضايا بين يديه اضطرابا. وفكرة أخرى كانت تؤرقه هي ما كان خصومه وخصوم الوطن- يحيطونه بمقولات مثل الحذر من سيطرة حزب الاستقلال على الدولة والسلطة، وهو رجف من القول وضعه في دوامة من المخاوف. يضاف إلى ذلك الاضطرابات الأمنية المصطنعة التي عرفتها منطقة الريف. ولا أتردد في القول أن يدا أجنبية وداخلية كانت تثير حوله كل هذه القضايا، فكان ذلك كله يزيد من ضخامة مسؤولية بناء الاستقلال. ومن مخاوفه من الفشل لملك حقق الاستقلال يضاف إلى ذلك ما كان يشعر به، بعمقه، أن بلاده لم تحرر جميعها، فالصحراء الغربية والشرقية كانت تؤرقه. ولم يفكر طويلا في سبتة ومليلية.

توفي رحمه الله يوم الأحد 26 فبراير 1961 وهو يحمل أعباء ضخمة كان يأمل أن ينتصرعلى بعضها بعد إخضاعه للعملية المشؤومة التي ذهبت بحياته[28].

3 - الحسن الثاني :

بدأ لقائي مع الحسن الثاني بواسطة رسله الذين كان يبعث بهم إلى اللجنة التنفيذية المؤقتة للحزب، والأزمة في أشدها. كان منهم ابن عمه وصديقه ثم صهره مولاي علي. ولم يكن اللقاء المباشر ممكنا، والقصر مطوق وسكنى الأمير محاصرة.

28 - في فصول أخرى ملامح كثيرة عن الوضع السياسي في المغرب في بداية الاستقلال على عهد محمد الخامس.

ولكن لقائي القوي والمباشر مع الأمير مولاي الحسن تقوى في يوم أقام فيه محمد الخامس إحتفالا بتعيين الأمير الحسن وليا للعهد، لم تكن ولاية العهد منظمة دستوريا في عهد العلويين إلا عند بعض الذين عينوا أحد أبنائهم أو إبن أخيهم وكذا عهد الأسر قبلهم، كانت تحدث إضطرابات عند وفاة السلطان. كل أبنائه يتطلعون إلى خلافته، وكثيرا ما كانت تحدث بينهم حروب تكاد تعصف بالدولة. حدث ذلك في عهد مولاي إسماعيل ثم الحسن الأول الذي لم يعين عبد العزيز وليا للعهد – وهو أصغر أبنائه، وإنما عينه الحاجب أحمد بن موسى (باحماد) سلطانا خلفا لوالده. وكانت النتيجة أن ثار عليه عبد الحفيظ، وهو أكبر منه سنا. وانتهت المأساة بتخلي عبد العزيز، أربع سنوات بعد تربعه على العرش، بعد إنهزامه أمام عبد الحفيظ. ليست ثورة أخيه كل أسباب التخلي عن العرش، أو هو عزل، ولكنه ترك أثرا مهما هو توقيع الحماية الذي تحمل وزره عبد الحفيظ، ثم مشى... ومحمد بن يوسف نفسه لم يكن أكبر أبناء مولاي يوسف. ولكن الاختيار وقع عليه لإنعدام تكليف والده يوسف بوراثة العرش أو نص دستوري ينظم الولاية.

قد كان معروفا لدى الشعب أن الحسن هو ولي العهد، وتلقبه الصحف الوطنية بهذا اللقب، فتحذف الرقابة الفرنسية اللقب لأنه غير رسمي، ولو كان متعارفا عليه.

محمد الخامس أراد أن يتجنب هذا الإحراج في غياب نص تشريعي وربما كانت المبادرة والرغبة من ابنه الحسن نفسه فوجدت قبولا وترحيبا، وما كان لها إلا أن تجد. فولى ابنه الحسن، وهو أكبر ولديه سنا، بخطاب تلاه في إحتفال كبير نظم في الرباط يوم 9 يوليوز 1957 وفي شكل رسالة تحمل كثيرا من الوصايا. وكان على ولي العهد أن يجيب على خطاب والده بخطاب يقبل فيه المسؤولية، ويتعهد بالقيام بواجباتها. وكان أن اختار الأمير ثلاثة أشخاص يتولون كتابة مشروع الخطاب الجوابي : محمد زنيبر وقاسم الزهيري وعبد الكريم غلاب. عقدنا عدة إجتماعات في منزل الأمير بحي السويسي بالرباط، وكثيرا ما كان يصحبني معه إلى القصر في سيارته، وهو يسوقها بعنف وسرعة فائقة. كانت الطريق رملية غير معبدة. وحينما أفزع من حركات السيارة، كان يطمئنني حتى لا أخاف فهو متحكم في السيارة وفي القيادة وفي الطريق معا. وكان يبدو

مبتهجا مسرورا مستريح النفس والضمير والقلب... ولو أنه عبر لي عن مشاعره بأنه لا يكاد يتصور أن يأتي يوم يخلف فيه والده.

وضعنا، نحن الثلاثة، مشاريع لخطابه كان يخترقها بالتعديلات، حتى انتهى الأمر بالمشروع الذي وضعته فقبله. وكان لا بد من تعديلات طفيفة لإثبات الذات[29].

كان تعامل الأمير معي في غاية الاحترام والتقدير. وجدني مرة مع عائلتي في مطعم على الشاطئ فتقدم نحونا. خجلت فوقفت لتحيته، وقضينا وقتا نتحدث في قضية عامة وخاصة حول مهمة عقد القرض التي كلفني بها والده لدى الملك سعود. وكنت ضمن الوفد الذي رافقه مع أحمد بلافريج وزير الخارجية في صيف 1956 لتمثيل المغرب في احتفال مصر بعيد الثورة. مثل الأمير الحسن المغرب أحسن تمثيل ضمن وفود من رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية.

وحدث أن وشح الرئيس عبد الناصر أعضاء الوفود بأوسمة نالني منها وسام أعتز به. ووسم بلافريج بوسام من نوع الحمالات. وكان بلافريج قد غادر القاهرة إلى روما لأسباب صحية، فأخذت الوسام نيابة عنه. لأحمله إليه وحدث أن كنا في قصر الضيافة الذي يقيم فيه ولي العهد. فتقلدت أمامه - مازحا - وسام بلافريج على كتفي وصدري، زاعما أنه لي. ضحك الأمير وهو يقول : «لقد أخطأت الوضع - مما يؤكد أنه ليس لك - عليك أن تحرفه من اليمين إلى اليسار»... قلت معتذرا : «غشيم في التحلي بالنياشين».

كان ودودا رائق المعشر، يسر إليك بما في نفسه حتى لتستغرب أن يخصك بالقول، يدعوك تواضعه أن تكون صديقه سواء في زيارة مصر، أو زيارة روما التي تلت زيارة مصر. كان الوفد المغربي - على حداثة إستقلال المغرب - في مقام الإعتزاز والتكريم والإحتفال من رئيس جمهورية ايطاليا. أكدت هذه المحادثات السياسية، أن ايطاليا تعتبر إستقلال المغرب عودة بالتاريخ إلى نصف قرن مضى يوم كانت فرنسا تتآمر مع انجلترا لإبعاد كل الدول الأخرى المتطلعة

29 - نظمت بعد ذلك ولاية العهد بقانون.

إلى المغرب. وكانت ايطاليا من الدول التي تعاملها فرنسا في الدرجة الثانية، حتى عقد إتفاق بينهما أخيرا للسماح لها باحتلال طرابلس.

وايطاليا الحالية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية، قبل عقد من إستقلال المغرب، على نحو ما خرجت الدول المنهزمة، تسعى لتجديد مكانتها الإقتصادية، وخاصة مع الدول الجديدة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكان سبقها للحصول على إتفاق بناء مركب لتجميع السيارات في الدار البيضاء[30] من نتائج المحادثات بين الأمير مولاي الحسن ومعه وزير الخارجية ورئيس الجمهورية.

كانت المناسبات قليلة لمقابلة ولي العهد، ولكنه وقد أصبح ملكا منذ سنة 1961، أصبحت المقابلات سياسية في الغالب مع وفود اللجنة التنفيذية – مكبرة ومصغرة – وقد حضرت مقابلة طيبة ترأس الوفد فيها علال الفاسي لتقديم وثيقة «التعادلية الاقتصادية والاجتماعية» صبيحة يوم 11 يناير 1963[31]. كان ترحيبه كبيرا بالوفد الاستقلالي، مع أن الحزب تخلى عن الحكومة أسبوعا واحدا قبل ذلك بعد أن تحقق وضع الدستور سنة 1962 وشارك بحماس في الإستفتاء العام. وقد أكد له علال أن الحزب يعتبر الوثيقة بمثابة الوثيقة الثانية بعد وثيقة الاستقلال، في نفس التاريخ من سنة 1944. وانساق به الحديث، بعد تقبله لمضمون وثيقة التعادلية، إلى العلاقات الوثيقة التي كانت بين والده وحزب الاستقلال، والتي يجب أن تستمر في عهده كما كانت في عهد والده.

وقص محمد الفاسي على الحسن الثاني خلال هذه المقابلة كيف كان محمد بن يوسف يستقبل وفد الحزب ليلا في ركن منعزل من القصر. كانت غرفة، يقول الفاسي، نصعد إليها بدرج عالية. وفي إحدى الليالي المطرة كان محمد بن يوسف يسوق سيارة قديمة بوفد من اللجنة التنفيذية يجتمع به حتى لا يكتشف راكبوها. وتوقفت وسط الشارع، وكان على راكبيها، والسلطان يسوقها في منتصف الليل، أن يدفعوها لعل محركها يعمل من جديد، بعد أن أوقفته مياه

Somaca - 30

31 - وقد قدمت بعد تسعة عشر عاما من تاريخ تقديم وثيقة الاستقلال.

الأمطار. كان الله مع السلطان ومعنا - يقول الفاسي - فتحركت السيارة حتى أوصلنا السلطان إلى منازلنا، وعاد سالما إلى قصره.

ضحك الحسن الثاني من أعماقه، وهو يتذكر حادثا لم يكتشف سره حتى تلك الساعة. قال وهو يضحك : «الآن فهمت لغزا كان يحيرني ولم أنسه لأني لم أكن لأكتشفه؛ لقد كان لغرفتنا التي نراجع فيها دروسنا ليلا نافذة تطل على الدرج الذي يوصل إلى الغرفة العالية. وذات يوم أتى بعامل في البناء فأقفل النافذة بالطوب والاسمنت. لم أكن لأسأل عن السبب ولكن «العجب» كان يتملكني حتى عرفت الآن، وبعد أكثر من عقدين من السنين، لماذا أمر رحمه الله بإقفال النافذة. فقد كان من الممكن أن نتعرف على الصاعدين والنازلين من خلالها ولم يكن يرغب أن يطلع أحد، حتى أبناءه الصغار، آنذاك، على أسرار نشاطه السياسي السري.»

كانت إجتماعات اللجنة التنفيذية أو وفود من الحزب مع الحسن الثاني دائما ودية. المناقشات السياسية كانت في الغالب في ظروف سياسية دقيقة أو حرجة : أزمة وزارية، أو إضطرابات أمنية، أو قضية تتعلق بالدستور، أو بالبرلمان... ومع ذلك كان يفتح لنا قلبه، ويحكي لنا عن المشاكل السياسية التي يعانيها. لم يكن يحضر الاجتماعات أحد من مساعديه. في أحد الاجتماعات المتعلقة بالصحراء حضر ولي العهد (جلالة الملك محمد السادس)، لأنه كان قد ترأس وفدا حاور الانفصاليين.

في ظروف كان يتحمل فيها مسؤولية صعبة قال لنا الحسن الثاني في أحد الاجتماعات : «أقضي شهورا أفكر في إختيار وزير أول، أو تغيير وزير بوزير، لو وضعت الأمر بين أيديكم، لقضيتم سنوات ربما، والحيرة تكتنفكم ؛ أنا متأكد من ذلك...»[32]

يقول ذلك في غير غضب - ومعروف عنه أنه كان أحيانا يغضب - ولكنه كان يتراجع عن غضبه. لم يكن يرغب في أن يجيب على سؤال يتعلق بالديمقراطية،

32 - نوع من التحدي الذي كان يملك القدرة على مواجهة الآخرين، ولعله يقدر أنه بعد الجهد الذي كان يبذله، والوقت الطويل الذي كان ينفقه، كان يختار أحيانا وزراء أولين أو غير أولين لا يكون موفقا في الإختيار أو كان يخضع في الإختيار لجماعات الضغط.

وقد كان في إمكانه أن يدع تحمل هذا العبء الثقيل لإختيار الشعب في إنتخابات سليمة، ويحكم كملك ديمقراطي يتربع على قلوب الشعب.

لم يكن أحد منا يجرأ على وضع مثل هذا السؤال. فقد كنا نعرف أن مفهومه للديمقراطية هو ما صنع بالفعل منذ توليه الحكم.

كثيرا ما كان الحسن الثاني يخرج بالمجتمعين معه بعد مناقشات حادة، ولكن في جو ودي، إلى حديث طريف، فلا تنتهي الجلسة إلا بابتسامات عذبة.

وكان له أصدقاء من المجتمع السياسي يعرف أنهم يخالفونه الرأي ولا يلح في أن يتعامل معهم سياسيا، لأنه يرفض أن يقبل منهم توجههم الديمقراطي، يفضل أن يختار منهم جانب الصداقة بإحترام يستفيد من صداقتهم وخبرتهم.

وكان يتقبل الملاحظات اللاّذعة من أصدقائه السياسيين دون حرج. كان علال الفاسي على مائدته في عشاء خاص حضره عدد من أصدقائه. وجرّهم الحديث إلى أن سأل علال الفاسي قائلا : «ما هي مشكلة المغرب الأساسية في نظرك ؟». حمل علال قائمة الطعام أمامه وهو يقول جادا : «هي هذه». استغرب الملك، فأجاب علال» : مكتوبة بالفرنسية....» ضحك الحسن الثاني وهو يدلي بكلمات اعتذار يُحَمِّل فيها المسؤولية للذين اشرفوا على إعداد حفلة العشاء...

كان الحسن الثاني، إذا آنس بزواره، ولو خلال زيارة عمل سياسي، يستبقيهم بعد نهاية العمل ليطلعهم على بعض المنجزات العمرانية التي يقوم بها : قصر أو دار عادية، أو تعديلات في بناية قديمة. كان، وهو يتحدث، شخصية أخرى لا تغمرها هموم السياسة. أذكر مثالين : أحدهما في جلسة سياسية كان عمدتها علال الفاسي، وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية، أنهى الحسن الثاني الجلسة وقال : «الآن تعالوا لتروا ما أنجزته في هذه الدار.»

كان الموقع دارا - كما تكون دور الملوك العادية - ومر بنا الملك في أبهائها وغرفها، وأطلعنا على بعض متاحفها. وكان يعتز بما ابتكره في البناء والزينة المعمارية. أطلعنا على أشياء جيدة من مبتكراته في النقش على الجبس والخشب،

ونوعية نوافذ الإضاءة المزينة بالزجاج الملون تخالطه أضواء كهربائية خفيفة. قال : «إني ابتكرت هذه الطريقة، وعند التنفيذ إتضح أنها جيدة».

والمثال الثاني - وكان يرأس بعثتنا في هذه المرة محمد بوستة - كان الحسن الثاني في دار أخرى كانت ما تزال في طور الإنجاز. ما يزال العاملون «الزلاجون» تحيط بهم أدواتهم، وهم ينقشون. كان يشرح لنا أحيانا، ويتلفت إلى العمال والصناع يحادث كلا منهم في مهنته. ويسأله عما أنجز وما بقي عليه إنجازه. كانوا يتحدثون معه في مثل البساطة التي يتحدثون بها مع رب منزل عادي. وبعضهم كان يطلب إليه أن يحل مشكلة تتعلق بعمله، فيجيب بأنه سيكلف المختص. ويصدر تعليماته في الحال لأحد المرافقين.

إنتهينا من الجولة التي أطلعنا فيها - كسابقتها - على مبادراته في البناء وتزيين المنزل. توقف وسط ركامات التراب والجير التي كانت تتجمع هنا وهناك ليتحدث - فيما بدا لنا - عن موضوع مهم : «يقولون عني الحسن الباني - وابتسم ابتسامة خفيفة - وأنا حقيقة باني لأني أهتم بالبناء. البناء معمار ومظهر كبير من مظاهر الحضارة. كما أبني في السياسة أبني على الأرض. أعتبرهما من مصدر واحد. وهي عقلية وليست هواية. المغرب في حاجة إلى البناء والتعمير. تلك مشكلته الأولى. المواطن يجب أن يسكن، وأن تملك العائلة البيت الذي تسكنه. وزارة السكنى والتعمير يجب أن تكون من أهم الوزارات».

فكر الملك قليلا وهو يقول : «من عقلية البناء جاءتني فكرة بناء السدود. المغرب كان مقبلا على كارثة بيئية وفلاحية وإنسانية. عار أن ينقل الماء في البواخر من إقليم إلى إقليم[33]. ليس في المغرب إقليم يكتفي بذاته في ماء الشرب والري، أما أن ينقل الماء الذي يتوفر عليه إلى إقليم آخر فذلك قمة الفقر. المغرب بلاد جافة، ومع ذلك تغمره المياه سنة بعد سنة أو أخرى من الجفاف. والماء يضيع في البحر. ولذلك قررت أن تقوم سياستي على بناء السدود في مختلف أنحاء المغرب. عمل مكلف، ويرهن ميزانية الدولة في القروض الهائلة، ولكن لا سبيل إلى إنقاذ المواطنين من العطش وإنقاذ الأراضي من التصحر. إلا

33 - كان الملك يقصد بها نقل الماء من آسفي إلى طنجة بالبواخر، حينما عاشت طنجة فترة عصيبة من قلة المياه.

بالسدود. أرأيتم كيف أني متجه إتجاها صائبا منذ فكرت في سد وادي زيز في منطقة صحراوية حتى السدود التي تزود المناطق الحضرية بالماء الشروب»[34].

يمكن أن نقارن هذا المخطط الذي كان جوهر السياسة الاقتصادية والإجتماعية للحسن الثاني بما تعانيه الجزائر الآن من عطش في الشرب والري. الجزائر أنفقت ملايير الدولارات في السياسة الصناعية والتسلح، ولم تكن لها سياسة مائية تؤمن لمواطنيها الإكتفاء الذاتي من الغداء والشرب. غنى الجزائر بالبترول والغاز كان يجب أن يوازنه على الأقل الغداء والماء[35]، ولكنها تعطي المثل لقول الشاعر:

كالعير في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

في جلسة أخرى مماثلة مع الحسن الثاني، وكانت البلاد على أبواب حكومة 1977 وكان الحزب قد قرر المشاركة في الانتخابات بعد الإنفراج السياسي الذي أعقب حالة الاستثناء والمشاركة في الحكومة إذا عرضت عليه حقائب جيدة[36]. وكان حزب الاستقلال يطمح للانفتاح السياسي - بعد أزمة حالة الاستثناء، وأزمات الانقلابات التي هزت الوطن. وكادت تعصف به محاولة انقلاب الصخيرات 10 يوليو 1971 ومحاولة إسقاط طائرة الملك يوم 16 غشت 1972 وبعد حكومات العبث التي أدت إلى اعتقال الوزراء الأربعة المتهمين بالفساد وإدراك القصر ضرورة مصالحة وطنية، خاصة مع الأحزاب التي قد يكون في مقدورها أن تساهم في عمل إيجابي.

خلال هذه الجولة الخالية من التوتر، تحدث الحسن الثاني طويلا وكثيرا ما كان يشيد بإنجازاته. وفي حديث مغلق يشعر مخاطبه بالمرارة لخيانة الذين يضع فيهم ثقته، أو لعدم إمكانيته العثور على من يفيد البلاد ويحقق سياسته. ولكنه لم يكن يذكر اسما واضحا ولا حدثا معينا. أذكر أنه في هذه الجلسة

34 - بلغ احتياطي السدود الذي يتوفر عليها المغرب في أواسط سنة 2009 ما يناهز 12,5 مليار متر مربع وهو ما يمثل حوالي 90% من طاقة إستيعاب السدود و420 متر مكعب لكل مواكن مع العلم أن المغرب يسعى لتوفير حوالي 800 متر مكعب لكل مواطن في سنة 2015 وهو ما يدل على نجاعة سياسة الحسن الثاني في هذا المضمار.

35 - استوردت الجزائر خلال سنة 2008 موادا غذائية بقيمة 8 مليار دولار، في حين أن استيرادات المغرب من هذه المواد لم تتجاوز 3,7 مليار علما أن البلدين يتوفران على نفس العدد من السكان.

36 - كان الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية يقاطع المشاركة.

تحدث عن كثير من الوزارات، وخص وزارة السكنى بالحديث لأن المغرب يعاني من تضخم السكان، وتقلص إمكانات السكن. لعل الملك كان يشير دون تصريح إلى إحدى الوزارات التي سيعتمد لاحقا على الحزب فيها.

في سنة 1979 أصدر الملك ظهيرا بتأسيس أكاديمية المملكة المغربية. وكلفني الحسن الثاني كعضو في لجنة لاختيار المرشحين لعضوية الأكاديمية. وكانت اللجنة مكونة من : محمد أبا حنيني، وزير الثقافة آنذاك، ومحمد الفاسي وأحمد الأخضر وعبد الكريم غلاب. وأخبرني محمد أبا حنيني بقول الملك : «لا يمكن أن تؤسس أكاديمية مغربية لا يكون غلاب عضوا فيها». واعتبرت هذا الإنصاف الثقافي أهم من عضوية أية حكومة. وما أزال أعتز بعضوية الأكاديمية بعد حوالي ثلاثين سنة مرت على تأسيسها، لأنها تضم نخبة من المثقفين المغاربة والأجانب من كل القارات. عضوية الأكاديمية ليست تكريما أو تشريفا شكليا، ولكنها مؤسسة ثقافية علمية تفخر جميع البلاد التي تؤسس فيها مؤسسة علمية مماثلة أن لها أكاديمية، ولو أنها كسائر الأكاديميات تعمل في الظل، ولا يتعرف على مجهوداتها إلا الذين لهم مركز علمي أكاديمي. وقد افتتح الحسن الثاني أول اجتماعاتها بفاس سنة 1980 ووشح الأعضاء بوسام ذهبي متميز. وأذكر أنه خاطبني وهو يوشحني بكلمات ودية سألني فيها عن نشاطي وعن عائلتي. فلم أملك - وأنا أشعر بنفسي أمام صديق - إلا الشكر الجزيل. وكان من أعضائها البارزين الرئيس السنغالي ليوبول سيدار سنغور ورئيس الحكومة الفرنسية الأسبق ادكارفور، والدكتور عبد السلام الباكستاني الحاصل على جائزة نوبل عن ابتكاراته في الفيزياء ونيل أمسترونج الأمريكي الذي وضع رجله على القمر وطائفة من رجال العلم والثقافة من مختلف أنحاء العالم.

في مارس 1979، أسس الحسن الثاني مجلسا خاصا ناط به مهمة مؤازرته في تحديد وتطبيق السياسة الهادفة إلى المحافظة على الصحراء المغربية والدفاع عن حوزتها. واختارني الملك عضوا فيه إلى جانب تسعة أعضاء دائمين بالإضافة إلى الوزراء الذين يقتضي نظر الملك دعوتهم إلى المشاركة في أشغاله. كان المجلس خاصا استشاريا، ليس مؤسسة دستورية، يجمعه من حين لآخر. يأخذ رأي الأعضاء في القضايا السياسية الهامة، والرأي له على كل حال.

أذكر أن إحدى جلسات هذا المجلس في يونيو 1979 صادفت حادثا كان له دوي، واستغل سياسيا، يتعلق الأمر بتسرب أسئلة امتحانات الباكالوريا. رغم أن الحادث كان محدودا، والتحقيق لم يثبت خطورته بحيث يتطلب إعادة الامتحان، فقد استغل استغلالا سياسيا. وزير التربية الوطنية عز الدين العراقي كان من فريق حزب الاستقلال آنذاك. وبما أن الاتحاد الاشتراكي كان في المعارضة، فقد أصبح الوزير متهما اتهاما خطيرا في صحف الاتحاد. وكانت صحف حزب الاستقلال تدافع عنه، وتضع المشكل في حدوده الطبيعية. شاركت في «العلم» بمعالجة هذا الموضوع بحسب المعلومات التي توفرت لدي.

كنا أعضاء المجلس[37] ننتظر في قاعة الإستقبال مجاورة لقاعة الاجتماعات. ونودي على عبد الرحيم بوعبيد ليقابل الملك. لم تطل غيبته غير بضع دقائق ثم ابتدأ الاجتماع في الحين.

كان الموضوع، وقد صاحبته ضجة سياسية وشعبية، مما يمكن أن يعرض على هذا المجلس، وطلب الملك رأي الأعضاء. وابتدأ بأخذ رأيي فأشرت على الملك أن ليس هناك أدنى دليل على تسرب الأسئلة على نطاق واسع. ثم أنه من مصلحة البلاد ألا تقع في فخ مثل هذا الذي يمكن أن يتكرر مستقبلا. الرأي العام الذي يتكون من التلاميذ وأوليائهم وأسرة التعليم جميعا سيصاب بإحباط وسيفقد الثقة في الامتحانات. ويمكن معالجة الحدث جزئيا إذا ثبت أنه حدث تسرب في مدرسة أو مدرستين. لكل ما سبق دافعت بشدة عن فكرة عدم إعادة الامتحانات. تحدث بعد ذلك محمد أبا حنيني برأي مخالف مهولا الموضوع، ومطالبا بإعادة الامتحانات. طلب الملك رأي عبد الرحيم بوعبيد، فأكد أن الموضوع بسيط وجزئي لا يستحق مثل هذه الضجة، ولا ضرورة لإعادة الامتحانات. ورأيه هذا كان مخالفا لحملة حزبه وصحفه على وزارة التربية وعلى وزيرها مطالبة بإعادة الإمتحانات.

---

37 - تكون المجلس من السادة أحمد عصمان والداي ولد سيدي بابا عن التجمع الوطني للأحرار، الهاشمي الفيلالي وعبد الكريم غلاب عن حزب الاستقلال، محمد حدو ابرقاش ومحمد الخطابي عن الحركة الشعبية، عبد الرحيم بوعبيد وعبد الواحد الراضي عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، علي يعتة عن حزب التقدم والاشتراكية، عاشور البكاي عن الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية.

لم أفهم مغزى تسلسل الشخصيات المعبرة عن رأيها إلا بعد تجلي غضب الملك، ولعله إصطنع ذلك، فتلك وسيلة من وسائل التأثير المضاد التي كان يحسن إستعمالها. بدأ حديثه قائلا : «ليس الأمر كذلك آلفقيه[38] أنا أعرف كل القضية. والرأي ما ارتآه السادة عبد الرحيم وعبد الكريم. ولا ضرورة للزج بالبلاد في متاهات، أسبابها مصطنعة. لا ضرورة إذن لإعادة الامتحانات. وستعالج القضية بما تقتضيه من المرونة.»

كان الكلام الفصل وأقفل الموضوع إلى غير رجعة. وإنتقل المجلس إلى مناقشة قضايا أخرى من قضايا الصحراء.

كانت اجتماعات المجلس مهمة، ولو أنها في الغالب كانت لمسايرة الرأي الملكي.

نفس الشيء كان في اجتماعات المجلس الوزاري ولم يكن يجتمع برئاسته إلا بعد أن تتجمع لديه عدد من المشاريع التي يقرر فيها مجلس الحكومة[39]، عادة ما يكون قد اطلع على مشاريع القوانين المعروضة على المجلس، وعلى قانون المالية الذي يكون قد أبدى ملاحظاته عليه لوزير المالية، والوزارة تعده، أو في مراحله الأخيرة.

هكذا أتصور. الوزراء في غيبة عما يجري ولعل الوزير الأول نفسه كان آخر من يعلم أو يطلع.

ما أعتقد أني تخليت عن تقديري لكفاءة الحسن الثاني كملك كبير وسياسي مقتدر. وما أظن أنه تخلى عن إحترامي، رغم أني في العمل السياسي كنت، في كثير من الأحيان، شديد اللهجة في معارضتي للسياسة التي تنهجها الحكومة. كان بعض الوزراء وعلى رأسهم إدريس البصري يبرعون في الوشاية بي. وكانت هذه الوشاية غالبا ما تؤدي إلى محاكمة صحفية هدفها السجن، وكأن السجن سبيلا إلى الإهانة، فيما كان يعتقد الواشون... لست الوحيد من

38 - كان الحسن الثاني يكن احتراما كبيرا لأبا حنيني ويلقبه دائما بالفقيه.

39 - تلك ارتساماتي عندما كنت وزيرا.

الذين كان البصري ينال منهم. ولم تكن الوشاية بالنسبة لي غير شرف يزيدني اعتزازا وتقديرا لدى عموم الشعب، وقرائي على الأخص.

كان من طبع الحسن الثاني أن يغضب، ولو بتأثير وشاية بالغة، ومن طبعه كذلك - في تجربتي - أن يرضى ويتراجع عن غضبه وأن يعفو عند المقدرة. ليس دائما، كما يؤكد التاريخ. ولكني أعرف شخصيات اتهموا «بما من شأنه» والتهم خطيرة. ومع ذلك وصلوا إلى أرفع منصب في الدولة. لا أفسر ولا أعلل، وإنما أنا هنا ملاحظ. والعمل في السياسة (الكبرى) يتطلب كل التناقضات... لماذا لم يزد السجن عن أسبوع أو أكثر قليلا كتاب لمحمد برادة ولي - ودون محاكمة، أو محاكمات معلقة -، رغم أن التهمة (الوشاية) كانت خطيرة يتعلق بعضها بالمساس بالمقدسات العليا. وهي تهمة جاهزة عند الواشين. قرأت خبرا في كتاب «الإمتاع والمآنسة» أن ملكا من ملوك البويهيين استوزر أحد العلماء الأدباء المثقفين. وكان فخورا به ولكن موظفا آخر تافه الشخصية وشى به لدى الملك، فاعتقله. ولم يزل الواشي بالملك حتى أعدم الوزير قبل أن يمضي سنتين في الوزارة. وكان نصيب الواشي نفس المصير. يحدث هذا عندما تكون الدولة تحت الحكم الفردي. وانتهت المحاكمات في الغالب بالبراءة، أو بالتوقيف إلى أجل غير مسمى، ولم «يسم» حتى الآن...

رغم المعارضة التي إنطلقت شرسة منذ حالة الاستثناء، فقد كنت أكتب بوحي من ضمير يقظ وشريف. أعارض السياسة، مهما يكن الوزير الذي يتبناها - بحدة أحيانا - ولكني أحرص ألا أجرح شخصيته، أو أكتب كلاما بذيئا يمس بشخص يقوم بمهمة في الدولة : وزيرا أو مديرا مثلا... قد يكون لي رأي في شخصه. ولكني لا أخلط بين الشخص والأداء في العمل السياسي أو الحكومي أو الإداري. ولذلك كنت في خلاف مع بعض زملائي في «العلم» حينما يتعدى أحدهم نقد الفعل إلى الشخص أو يكتب كلمة نابية في حق شخص، ولو كان يستحقها.

ظل احترامي وتقديري للحسن الثاني، رغم رأي حزب الاستقلال ورأيي في إختياراته السياسية، وفي السلطة التي كان يمنحها لبعض الأشخاص ممن يعبثون بها - وقد ذاق من اختيارهم والسلطة بمنحها لهم - الأمرين، في حياته

وبعد وفاته، بمقدار ما جنى الشعب من سلوكهم مرارة وذلا وخيبة من الفساد المستشرى في الحكم.

أعتقد أن الحسن الثاني - ككل حاكم كبير - تفوق إنجازاته أخطاءه التي يبدو بعضها خطيرا، وخاصة ما يتعلق فيها بحقوق الإنسان وببعده عن الديمقراطية، ولكن الظروف التي حكم فيها، والتحديات التي واجهها، وبعضها كان يستهدف حياته ويستهدف أمن الوطن بأسلوب بدائي تهوري ومرتين بأسلوب خطير التحدي، هذه الظروف جعلت أخطاءه تبدو وكأنها متفوقة. وسيحكم التاريخ المنصف عند التحليل الموضوعي أن رؤيتي قريبة من الحقيقة. ولذلك كنت أزن دائما الايجابيات والسلبيات، على ضوء ما كان الحسن الثاني يملك من ذكاء وبعد نظر وشجاعة تتجلى أحيانا في بعض المواقف، وحادثا الصخيرات والطائرة يؤكدان هذه الشجاعة. وأظن أيضا أن من الشجاعة السياسية تكليفه لعبد الرحمن اليوسفي بتشكيل الحكومة سنة 1998. فقد إستطاع أن يطوي صفحة من الماضي الشخصي. وتعامل مع عبد الرحمن اليوسفي، كما لو كان يتعامل مع عبد الرحيم بوعبيد. وكان الملك يَوَدُّ وزيره الأول، وقد زاره في المستشفى بعد إجراء عملية معقدة، وذلك قبل وفاة الملك بأسابيع قليلة.

ولكن شجاعة الحسن الثاني السياسية العربية كانت أوضح على المستوى الدولي في اجتماعات القمة العربية التي كان المغرب يخرج منها محكم الرأي والقرار بقدر ما ينجح في إذابة الجليد في بعض المواقف. أذكر منها العلاقات بين الفلسطينيين والملك حسين، والقرار الذي صدر عن مؤتمر القمة السابع المنعقد بالرباط في أكتوبر من سنة 1974 بإعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

رغم ما كان يسود بينه وبين بعض الأنظمة العربية من توتر كان الحسن الثاني يعرف كيف يضع البلسم على الجراح.

أذكر أني قمت بزيارة سياسية إلى بعض البلاد العربية، ومنها الأردن. وجدت الجو مكهربا في الأردن حتى إن زيد الرفاعي مدير الديوان الملكي، آنذاك، وكان شخصية لها وزنها السياسي والشخصي عند الملك حسين وكان متقدما في السن، واجهني بحملة على المغرب ممثلا في الحسن الثاني، لما كان

يعتبره من أن ملك المغرب لا يعامل الملك حسين بنفس المعاملة التي يلقاها منه، وذكر لي كمثال أن الملك حسين كان أول من هنأ الحسن الثاني بنجاته من حادث الصخيرات، حيث ركب طائرته وقادها بنفسه في اليوم التالي إلى الرباط ليهنئ صديقه وابن عمومته، ويقف على مكان الحادث بنفسه.

لم أعتذر عما كان يغضب السياسي العجوز الذكي من معاملة غير مماثلة، ولكني دافعت عن الملك الحسن الثاني، وأكدت لمدير الديوان أن علاقة الحسن الثاني بالملك حسين تفوق العلاقات الرسمية إلى العلاقة الأخوية. إقتنع على مضض، أو ظننت ذلك. ونجحت في المهمة التي زرت من أجلها الأردن في حديثي مع المسؤولين.

إعتقدت آنذاك أن مدير الديوان الملكي الأردني كان يبلغ رسالة من ملكه بواسطتي إلى الحسن الثاني. ولكني رسول لا يصب الزيت على النار... أعتقد أني جعلت من النار رمادا لا يستتير.

لا يمكن أن ينسى التاريخ من شجاعة الحسن الثاني استقباله السري لعدد من الشخصيات اليهودية والإسرائيلية. كانت الشخصية الأولى هي ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي استقبلها الملك سنة 1970، ثلاث سنوات فقط بعد هزيمة 1967.

تبادل الملك مع ضيفه أفكارا وقضايا تهم العلاقات المستقبلية في المنطقة ووجد فيه رجلا رزينا ومتعقلا يختلف عن الشخص الذي كان يتوقع لقاءه. وجاء بعده موشي ديان، الجنرال الذي قاد معركة 1967 الإسرائيلية ضد مصر والأردن وسوريا واحتل بقية فلسطين. وكان الموقف السوي يتطلب أن يرفض الحسن الثاني أي لقاء مع عدو عسكري ساهم في إذلال العرب، في معركة كانت البلاد العربية تحارب فيها خصوما كبارا لا خصما «صغيرا»؛ وقد كان يعبر عنه في الأدبيات العربية بدويلة إسرائيل.

ولكن الحسن الثاني كان يلعب لعبته السياسية. ويقوم بواجبه العربي كما رآه عن طريق السياسة الإيجابية، وليس المواقف السلبية كما كان يقول. ويقال إن هذه المقابلة كانت باتفاق مع مصر، وأنها هي التي قادت الرئيس السادات

إلى زيارة القدس فيما بعد. وهي التي انتهت بالصلح بين إسرائيل ومصر، بعد أن كادت مصر أن تهزم إسرائيل في حرب أكتوبر 1973 المجيدة وكادت أن تكون نصرا مبينا لولا الثغرة الملعونة.

كانت زيارة موشي ديان سرية. ولم تعرف حتى أصبحت تاريخا، بعد أن انضمت إليها زيارة إسحاق رابين[40] وشيمون بيريز اللذين زارا مسجد الحسن الثاني في الدار البيضاء. مهما يقل من أن زيارة موشي ديان كانت تمهيدا لزيارة أنور السادات للقدس المحتلة، وتطبيع العلاقة بين مصر وإسرائيل، فإني لا أملك أن أكتب تاريخ هذه المرحلة والمبادرة، لأن موضوعها قد يكون على غير شرط هذه المذكرات.لكن هذه الزيارات خرجت عن سريتها. وهل يمكن لإسرائيل أن تكتم سرا يتعلق بالمغرب. وكانت هذه الزيارات سببا في توتر علاقات المغرب مع بعض البلاد العربية. وتحمل الحسن الثاني هذه الوضعية إنطلاقا من المبدأ لأنه يخدم القضية العربية بعقلية براغماتية.

من مظاهر شجاعة الحسن الثاني التي بهرت الرئيس عبد الناصر، أنه كان في زيارة رسمية للمغرب. وبعد نهاية أحد الاجتماعات دعا الملك عبد الناصر إلى مصاحبته في سيارة خاصة صغيرة الحجم. أخذ مقودها وطاف به مدينة الدار البيضاء حتى أحيائها الشعبية في غمرة إندهاش الرئيس من عدم وجود قوة أمن تحرس سيارتهما.

لا يمكن أن تكتب مذكرات سياسية عن عصر إحتل فيه الحسن الثاني ملكا ثمانا وثلاثين سنة دون أن يملأ من صفحات المذكرات (هي مذكرات لا تاريخ) ثمانا وثلاثين صفحة. ولكن علاقتي بالملك الراحل كانت محدودة، إذا أملت على هذه الصفحات المعدودات، كما أملت علي ما كتبته عنه بعد وفاته تحت عنوان «مفتاح شخصية الحسن الثاني»[41] فهي التي أملت علي بيان حزب الاستقلال إلى الشعب ينعي فيه الحسن الثاني.

---

40 - رئيس الحكومة الإسرائيلية المغتال.

41 - «العلم» (سبتمبر 1999).

أعتقد أن التاريخ الحديث والمرتبط بالأحداث المعاشة وبالرجال المعاصرين في حاجة إلى كثير من الدقة والتجرد والمعلومات الموضوعية. تاريخ يتعرض للتزييف سلبا أو إيجابيا. وقد ساهمت بعض الصحف، وهي مصادر مهمة للتاريخ، في هذا التزييف، كما يتعرض أحيانا لتحكم العاطفة، سلبا وإيجابا كذلك.

الحكم حدث عارض، أو متجذر، في كتابة التاريخ. الأحداث يجب أن تخضع عند التحليل لتأثير صانعيها بشخصيتهم وللعوامل التي تدفعهم لإتخاذ القرار. قد تكون هذه العوامل ذات الأثر، لها حظ من المصداقية، فيكون الحدث إنطلاقا منها منتوجا إيجابيا، ولو كان خطيرا... وقد يكون الحدث ناتجا عن لحظة غضب أو تأثير غيري، فيكون للحكم على الحدث المنتوج عنها أثره السلبي. المهم أن يدرس المؤرخ كل هذه العوامل المؤثرة في الحدث، ويدرس الشخصية تحت الظروف النفسية والاجتماعية وطبيعة الحكم، إن كان من الحاكمين حتى يكون حكم التاريخ صادقا إن كان المؤرخ يريد أن تكون لعمله - الفكري بالأساس - مصداقية.

إذا تساءلنا عن إهتمامات الحسن الثاني بقضايا بلاده هل كانت بالشؤون الداخلية أكثر منها بالشؤون الخارجية، قد تجد صعوبة في الجواب القاطع. فقد كان يهتم بالشؤون الداخلية حتى إنك لتحسب أن إهتمامه بالشؤون الخارجية لم يكن واردا بنفس الأهمية، وكان يهتم بالشؤون الخارجية حتى إنك لتحسب أن إهتمامه بالشؤون الداخلية لم يكن واردا في جدول أعماله.

أعتقد أنه كان يدرك أن العمل الداخلي لا بد من إسناده بالعمل الخارجي، ضرورة أن المغرب لا يعيش في عزلة دولية، وأن تطوره الإقتصادي والإجتماعي رهين بعلاقات التعاون مع أوروبا وأمريكا. وتطوره السياسي في الإطار العربي لا يمكن أن يتم على نحو ما يرضي مركز المغرب، والسلطة العليا فيه، إلا بالتفكير والعمل الجدي في قلب السياسة العربية.

هناك عامل أساسي يجب أن يوجهنا في تحليل هذا الموضوع، وهو العامل الشخصي. تدخل هذا العامل بعد أن تطورت نظم الحكم في بعض البلاد

العربية، إن لم نقل في جميعها. فقد أصبحت معظم البلاد العربية تبتعد كثيرا عن الأنظمة الديمقراطية، معظمها تحكم بنظم ثورية عسكرية[42]. بعض البلاد العربية الأخرى البارزة كان الحكم فيها فرديا بطابع ملكي أو جمهوري[43]. وكان رؤساء الدول في هذه المجموعة أو تلك يتزعم كل منهم القضايا العربية، وكأن كلا منهم وكيل عن الأمة العربية من أهم مميزات الحسن الثاني أنه كان ذا شخصية قادرة على إكتساب الأصدقاء. فما من رئيس دولة إلا كان يخرج صديقا له من أول لقاء. يقدره ويحترمه ويضع في نفسه منزلا رحبا لمكانته. يرجع ذلك إلى سعة أفقه وثقافته ومرونة تفكيره وقدرته على التحليل والمبادرة. وقد مر على فرنسا والولايات المتحدة عدد من الرؤساء على عهده[44]، وكلهم كانوا أصدقاء له ومعجبون بقدرته على الحكم وبراعته في التحليل السياسي. والأمر مثل ذلك عند كثير من رؤساء الدول العربية.

وكان من أصدقائه الكبار بيل كلينتون. وكان يأمر بالعناية بزوجته هيلاري كلينتون[45] عندما تزور المغرب. وتقدر هذه العناية كما كان زوجها يقدرها. ومن الرؤساء الفرنسيين الذين كانوا له أصدقاء جيسكار ديستان وجاك شيراك. أما ميتران فقد كان على غير ود معه، وإن لم يفقد تقديره، ولعل زوجته - التي كانت خصما غير شريف للمغرب - كانت أحد أسباب الود «المهزوز» بين الحسن الثاني وفرانسوا متران. دوكول كان يقدره في بداية حكمه. ولكن الجنرال الكبير لم يكن رجل صداقات.

يهمنا في هذا الفصل أن نؤكد على عملين مهمين أنجزهما الحسن الثاني في تاريخه، وكانا عملين رائدين لهما صلة كبيرة بالسياسة الخارجية للمغرب التي كانت تستبد باهتمامه :

---

42 - مصر - سوريا - ليبيا - الجزائر - اليمن - السودان نماذج واضحة في الحكم العسكري الانقلابي الفريد.

43 - السعودية - تونس نموذجا.

44 - عايش الحسن الثاني 7 رؤساء أمريكيين وهم جون كنيدي، لندن جونسن، ريشارد نيكسون، جيرال فورد، جيمي كارتر، رونالد ريغن، جورج بوش، بيل كلينتون وخمس رؤساء فرنسيين وهم شارل دوكول، جورج بومبيدو، جسكار ديستان، فرانسوا ميتران وجاك شيراك.

45 - وزيرة خارجية أمريكا حاليا.

الاتحاد بين المغرب وليبيا :

ليس هناك من لم يفاجأ بالإتحاد العربي الإفريقي الذي عقد بين الدولتين في 13 غشت 1984. وأعتقد أن الحسن الثاني لم يكن أكثر شجاعة وثقة بالنفس حينما أقدم على هذه المبادرة التي لا تقترب منها في العمل الداخلي إلا مبادرة المسيرة الخضراء على إختلاف العملين والهدفين.

لنفكر جيدا في استغلال الظروف المغربية، المغاربية، الدولية، التي أوحت له بمبادرة الإتحاد بين المغرب وليبيا. والذين فوجئوا بالمبادرة كلهم كانوا يعتقدون أن الصلة السياسية والإيديولوجية والممارساتية، كانت تبعد ليبيا عن المغرب بمقدار ما تبعد المغرب عن ليبيا. ولعل أول صدام صامت بين الحسن الثاني والعقيد القذافي كان في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في المغرب بعيد الثورة الليبية سنة 1969. فقد حضر القذافي إلى الجلسة الافتتاحية وهو يحترف بمسدسه. وكان الحسن الثاني رئيسا للمؤتمر، فإعترض بأسلوب حضاري كاد يفضي إلى شبه أزمة في بداية المؤتمر. وتدخل الرئيس عبد الناصر، وكانت له دالة كبيرة على الثورة الليبية، فإعتذر بالنيابة عن صاحب الفعل. وسحب العقيد مسدسه من نطاقه. ومرت الأزمة الصامتة بسلام.

وطيلة مدة الحكم الثوري في ليبيا حتى إقامة الإتحاد العربي الإفريقي (15 سنة) لم يكن المغرب على وفاق سياسي أو إيديولوجي مع ليبيا. ومعروف أن الحكم الليبي كان يسند ويساعد المتطرفين الذين يخططون لثورة انقلابية في المغرب، على نحو ما كانت الجزائر في عهد بومدين ومصر في عهد عبد الناصر. وتحول الإسناد والمساعدة المالية والعسكرية إلى الانفصاليين الصحراويين الذين تكونوا في أحضان الحكم الاسباني في الصحراء، وتبنتهم الجزائر وليبيا. حتى سحبت ليبيا تبنيها ومساعدتها بعد إتفاقها مع المغرب. وقد أكد العقيد القذافي لنا في إجتماع عقده مع وفد من أكاديمية المملكة المغربية أنه كان يساعد الصحراويين بالفعل، ولكن لأنهم زعموا له أنهم يحاربون الاستعمار الاسباني، وليس لإنشاء دولة انفصالية عن المغرب. فهو من أنصار الوحدة العربية، وليس من المنطق أن يساعد على تمزيق إحدى الدول العربية.

لنتذكر هذا الموضوع ونحن نفكر في تكوين الإتحاد العربي الإفريقي.

يمكن أن نقول إن الإتحاد نشأ فجأة وفي إحدى لمعان الذكاء حدة التي كانت تغمر فكر الحسن الثاني. فقد بعث القذافي بمذكرة إلى رؤساء الدول العربية في يوليوز 1984، بعد أن قام بزيارة إلى معظم البلاد العربية، ومنها المغرب، يعرب فيها عن خيبة أمله في البلاد العربية، بعد أن لاحظ الخلافات والتمزقات التي تغمر البلاد العربية، وتمنى أن يراها وقد تمكنت من إقامة وحدة فيما بينها. حمل المذكرة إلى الحسن الثاني مبعوث ليبي. وبعد أن قرأ الحسن الثاني المذكرة بمحضر المرسل الليبي أجابه بقوله : «إذا كان ليس في إستطاعة المغرب وليبيا أن يلزما الدول العربية كلها بالوحدة، فإن إحتمال إقامة اتحاد بين المغرب وليبيا، ليس مما ينبغي أن يقابل بالرفض، بل إن العكس هو الصحيح.»

كان هذا الجواب مفاجأة للمبعوث الليبي وبالتالي للعقيد الذي استقبله بكامل الترحيب. وخلال شهر (13 يوليوز إلى 13 غشت 1984)، كانت لجان دراسة معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي قد اجتمعت وأعدت المشروع ووقع رئيسا الدولتين المعاهدة في مدينة وجدة.

ربما كان هذا الاتحاد بين دولتين تفصل بين عاصمتيهما حوالي 2.500 كلم أسرع إتفاق دولي أنشئ بين دولتين أو دول، ولعل الظروف التي كان يجتازها العالم العربي قد أثرت تأثيرا كبيرا في إنشاء الاتحاد والإسراع به.

قد تكون ظروف ليبيا، ومركزها الدولي يهتز إهتزازا خطيرا، وعلاقاتها بكل الدول الغربية أسوء علاقة عرفتها العلاقات الدولية، وعلاقاتها بمعظم البلاد العربية لا تقل سوء عن العلاقة مع الدول الغربية. قد يكون لكل ذلك أثره في قبول إقتراح المغرب بترحيب كبير والإسراع في إنجازه. وقد تكون - وهذا سبب ايجابي مهم - رغبة ليبيا الصادقة في تكوين وحدة عربية أو جزء من هذه الوحدة سببا أساسيا في الترحيب بالإقتراح المغربي والإسراع في تنفيذه. وقد تكون حاجة المغرب كذلك إلى تطويق قضية الصحراء التي تضافر فيها الاستعمار بكل أشكاله، ومنظمة الوحدة الإفريقية التي سارت في إتجاه معاكس لوحدة المغرب، وقد تخلص جزء منه من الاستعمار، حتى كانت المسيرة الخضراء التي أنهت الاستعمار الاسباني للصحراء، ولم يتركها حتى ترك خلفه مؤسسة انفصالية تتولى دعمها الجزائر ثم ليبيا. وكان المغرب يستهدف تخذيل ليبيا

بهذا الاتحاد عن مزيد من المساعدة للانفصاليين، وتوجيه موقفها في منظمة الوحدة الإفريقية لصالح المغرب.

ثم، وهذا سبب غير أصيل فيما يبدو، هو معاهدة التعاون والإخاء التي أبرمت قبل هذا التاريخ بقليل (19 مارس 1983) بين تونس والجزائر فإنضمت إليها موريطانيا. وهي معاهدة إذا كانت تعرقل إتحاد المغرب العربي، التي كانت كل دولة من دوله الأربع أو الخمس ترفع شعاره، فإن استثناء ليبيا والمغرب من المعاهدة التونسية الجزائرية قد يكون لغير صالح الاتحاد. ولم يكن هناك سبب لهذا الإقصاء. فجاء الاتحاد العربي الإفريقي ردا على المعاهدة الثنائية الثلاثية ولو أن المغرب وليبيا نفيا أن يكون الاتحاد ردا على المعاهدة.

وتؤكد معاهدة الاتحاد على أنه خطوة تاريخية في سبيل تحقيق وحدة الأمة العربية. وهو بذلك يفتح الباب لأية دولة عربية أو افريقية أخرى. كما تشير إلى التطلع لإقامة اتحاد بين دول المغرب العربي يسير بها قدما نحو تكوين وحدة متكاملة، وإعتبار الاتحاد لبنة أساسية لوحدة المغرب العربي.

ويهدف الاتحاد إلى السعي لتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية، وإعداد برامج اقتصادية وثقافية، وإحداث منشآت مشتركة. وإذا كان الاتحاد ينص على إستقلال وسيادة كل من الدولتين، فإنه ينص على أن كل اعتداء تستهدف له إحدى الدولتين يعتبر اعتداء على الدولة الأخرى.

وقد قابل الشعب المغربي الإستفتاء على الإتحاد بحماس كبير. وكانت الهيئات السياسية والثقافية في مقدمة من عبأ مناضليها لإنجاح الإستفتاء الذي كانت نتيجته غامرة.

إذا كان المجتمع الدولي والعربي قد فوجئ بهذا الإتحاد، فإن دولا معينة قد كان لها رد فعل سلبي. وإذا كان رد الفعل السلبي للولايات المتحدة منتظرا، لما لها من علاقات غير سليمة مع ليبيا، فإن رد الفعل المماثل (الجزائر وتونس) كان لا يبعث على الارتياح علما أن الاتحاد مفتوح في وجه كل دولة عربية وإفريقية، وخاصة دول المغرب العربي. يتلخص موقف الولايات المتحدة، فيما صرح به نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط آنذاك حينما قال : «إن معاهدة

الاتحاد بين المغرب وليبيا كانت - ولا تزال - سببا لقلقنا الشديد. وهو يسير في اتجاه معارض لسياستنا الهادفة إلى عزل القذافي، ويعطيه قسطا من الاحترام المغرب التي يمكن أن يتخذها ذريعة لفتح حوار مع القذافي. وأبلغنا المغاربة أننا سنراقب تنفيذ الاتفاق عن كثب لنرى ما إذا كان يضر بمصالحنا...»

ولعل الولايات المتحدة كانت سترحب بالاتحاد وتشجعه لو عقد في بداية منتصف سنة 2009 [46]، بعد أن أصبحت علاقاتها مع ليبيا «لا تضر بمصالحها» ولو أضرت مثلا بمصالح الآخرين.

على غرار هذا المنطق، كان رد فعل الجزائر التي سبق أن عقدت معاهدة أخوة وتعاون مع تونس (مارس 1983) فقد أعلن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد : «إن الاتفاق المغربي الليبي محور يبعثر الجهود، ولا يجمع الصفوف، ويبعد تطلع بلادنا إلى وحدة أصيلة... نحن لا نؤمن بسياسة المحاور، لأنها تتناقض مع المصالح الحقيقية لبلادنا». وهي عبارات تشابه إلى حد كبير ما قاله المسؤول الأمريكي السابق الذكر.

إذا كان رد الفعل الأمريكي منتظرا لأن حملة الولايات المتحدة على ليبيا ورئيسها كانت في منتهى القوة، والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين متوقفة، فإن رد الفعل الجزائري لم يكن منتظرا ولا مقبولا. ولكن المنطق لا يتطلب في المواقف السياسية في بعض الدول. فكما أجازت تونس والجزائر وموريطانيا لأنفسها أن تعقد اتفاقية تعاون، يجوز لبقية دول المغرب العربي ولغيرها أن تعقد اتحادا إذا اقتضت مصلحتها ذلك. وكان يمكن أن تسعى دول التعاون إلى الإرتباط بالاتحاد العربي الإفريقي، ويكون المغرب العربي قد تكوّن. ومهما يكن فإن كلا من إتفاقية التعاون والاتحاد العربي الإفريقي لم تكتب لهما البقاء. وتكوّن إتحاد المغرب العربي، كما تحدثنا عنه في فصل آخر، وهو المنظمة الطبيعية للدول الخمس. ونأمل أن يكون له من المستقبل ما لم يكن للاتفاقات والإتحادات التي سبقته.

قلنا إن الاتحاد العربي الإفريقي لم يبق له وجود. وكما ولد فجأة مات فجأة. وليس من مهمة هذه المذكرات تحليل مسيرة الإتحاد ورصد ظروف نجاحه

46- خصوصا بعد أن رست بارجة حربية في ميناء طبرق الليبي في بداية يونيو 2009 في زيارة مجاملة.

وظروف فشله، لنترك ذلك لكتابة التاريخ. على أننا أشرنا إلى التباين بين نظامي الدولتين ومزاج رئيسيهما وأساليب قيادتهما الداخلية والخارجية. كان كل ذلك يجعل تكوين الاتحاد نشازا ومفاجئة لمعظم الذين كانوا يهتمون بالقضايا الأساس للبلاد العربية.

نكتفي بهذه الملاحظة لنشير إلى نهاية الاتحاد المفاجئة والمؤلمة بعد حياة مضطربة لم تدم أكثر من سنتين و16 يوما.

هل كانت في الجو السياسي بين البلدين مؤشرات تؤكد نهاية الاتحاد؟

كل الاتفاقات السياسية - وربما الإقتصادية والإجتماعية - العربية تبدأ ساخنة في جو من الحماس الكبير. وتبدأ حرارتها تضعف والحماس لها يخف لعدم تنفيذ قانونها وبنودها حتى تنتهي بسكتة قلبية، دون أن تستحق الرحمة من أحد. وكان شأن الإتحاد العربي الإفريقي نفس الشأن. فقد حدث أن إستقبل الحسن الثاني رئيس حكومة إسرائيل في إطار نشاطه لإيجاد حل تفاوضي لقضية الفلسطينية. وهو استقبال شجاع وجريء، لا أظن أن أحدا من الرؤساء العرب كان يقدم عليه إلا أنور السادات والملك حسين. ومن أجل ذلك كان هذا الاستقبال يقابل بإنتقاد حتى من الشعب المغربي. ولكن المواقف السياسية للحسن الثاني كانت تتخطى ما يوجه إليها من انتقاد.

ووقف القذافي - مدفوعا بحافظ الأسد - موقفا عدائيا صارما لم يبدأ بتساؤل ومحادثات، ولم يمر بانتقاد وإبداء الموقف المخالف، ولكنه موقف صارم أحادي فقد قطعت سوريا جميع العلاقات مع المغرب أما القذافي فقد رفض أن يستقبل مبعوثا مغربيا يناقش معه الموضوع بعد الإستماع إلى أسباب وظروف ونتائج إستقبال رئيس حكومة إسرائيل. ثم عقد القذافي اجتماعا مع حافظ الأسد وهو في زيارة لبلاده، وصدر عنهما بيان مشترك يعلن عن مناقشة الرئيسين الليبي والسوري زيارة رئيس وزراء العدو الصهيوني للمغرب التي تشكل عملا خيانيا... وتحديا لمشاعر الأمة العربية، وتفريطا في حقوقها القومية وهي حلقة لترويض الواقع العربي لقبول الاستسلام... وقرر الرئيسان إدانة هذا العمل

«الخياني» والتصدي لنتائجه وآثاره[47]... وما من شك في أن هذه الأوصاف - بالإضافة إلى تصريحات القذافي للصحافة - أثارت حفيظة الحسن الثاني الذي إعتبر أن مبادرته تدخل في نطاق السيادة التي تتمتع بها بلاده بصريح نصوص الإتحاد، كما إعتبر أن لغة البيان المشترك وأحاديث القذافي تخرج عن اللياقة السياسية بين الدول ورؤسائها. فإتخذ قرارا حاسما ضمنه خطابا ألقاه على الشعب، عن طريق وسائل الإعلام، يوم 29 غشت 1986 أعلن فيه إلغاء معاهدة الإتحاد العربي الإفريقي الذي يجمع المغرب وليبيا.

وهكذا إنتهى الإتحاد دون أن يأسف أحد على نهايته وهو، في الواقع، لم يحقق أي نقطة من أهدافه.

*

* *

قرأت سير بعض الزعماء الذين كان لهم وزن في التاريخ الدولي الحديث. بعض المؤرخين وضعوا من شخصية ما إلاها تنقصه العبادة، وبعضهم جعل من نفس الشخصية شيطانا تنقصه اللعنة. أعتقد أن أكثر المؤرخين مخطئ. لن يكون للمجهود الذي بذله وزن في التاريخ. الإنسان ليس إلاها ولا شيطانا على كل حال. وإنسانيته تمنحه حصانة من الذين يعتبرونه شيطانا، وتمنعه من أن يكون إلاها. ويوم يحكم المؤرخ أدواته سيعرف كيف يفرق بين الشيطان والالاه.

كنت صادقا وأنا أنعي الحسن الثاني بعد وفاته بإسم الحزب كما كنت صادقا وأنا أحلل شخصيته بعد وفاته. كنت أبحث من وراء الحياة السياسية وحياة الحكم للحسن الثاني عن شخصيته. لعله هو الذي أثار في هذا الفضول. فقد كانت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في جلسة سياسية معه. ومن مميزاته المهمة أنه لا يترك الجلسات السياسية جافة، وإنما يطعمها بكثير مما يفيد، وأحيانا بما يثير الإعجاب. في هذه الجلسة تساءل في جدية كاملة : «أنا... أتساءل دائما من أنا ؟ هل أنا مولاي إسماعيل ؟ أو سيدي محمد بن عبد الله ؟ أو الحسن الأول...؟»

47 - ترى أكان حافظ الأسد يقف نفس الموقف من ابنه بشار، وهو يتحادث مع إسرائيل - بواسطة تركيا أولا - لعقد اتفاق معها يبدأ بحل قضية الجولان ؟ ثم ترى ما هو موقف القذافي من سوريا في عهد بشار الأسد في منتصف 2009 ؟

كان يجيب بين كل اسم وآخر بلحظة صمت، لعله يترك لمخاطبيه فرصة التملي والتفكير. ولا شك أنه أسلوب جيد في الحوار. كدت أجيب : «أنت جميعهم».

ولكن السؤال لم يوجه إلي، فطويت الجواب.

ولعل تساؤله لم يكن للحظة. وإنما كان يعيش معه. ولعله كان يجيب : «أنا أعظمهم جميعا...»

ولو أجاب بهذا الجواب، كما توقعت، لكان صادقا سياسيا وواقعيا.

هذا التساؤل أضاف إلى فضولي السياسي كثيرا من التفكير والتأمل. ودفعني إلى البحث عن مفتاح شخصية الحسن الثاني. بحثت عن هذا المفتاح وأنا أكتب عنه بعد وفاته. لم أهتد إليه فيما كتبت بالتأكيد. ولعل هذا المفتاح ما يزال ضائعا. فبعض الشخصيات الكبيرة التي شغلت زمانها ومعايشيها يصعب أن تجد مفتاحها لكثير من الظروف التي لا تعرف إلا ظاهرها، وكثير من بواطن الأشياء التي تموت معهم. ومما يتصل بشخصيته أنه إصطنع مساعدين كان يمنحهم كل ثقته، ومعها أمانة الشعب إلى أي حد كانت هذه الثقة في مكانها؟ سنرى مع تحليل هذه الشخصيات.

محمد أوفقير : من فضولي السياسي أني أفكر كيف كان الحسن الثاني يضع أحيانا كل السلطات - وهو يتحمل مسؤولياتها - في يد أشخاص، لعل أقل ما يقال عنهم أنهم على إستعداد كبير للعبث بها : كديرة أو البصري...أو... أوفقير - مثلا - الجنرال الذي تربى في الجيش الفرنسي. ولأنه يفيض ذكاء وشجاعة وجرأة ودموية، قاد أوفقير كتائب مغربية تحت الراية الفرنسية وضمن الجيش الفرنسي في حرب الفيتنام. ويشهد رؤساؤه - قبل أن يكون هو الرئيس - كما يشهد مرؤوسوه، الذين ظلوا أحياء، أنه شجاع ودموي خطير. الإنسان والذباب عند أوفقير سواء. في وقت ما كان هذا الجنرال هو الرجل الثاني في المغرب سلطويا وسياسيا وعسكريا.

كيف وصل أوفقير إلى القصر ليصل بعد ذلك إلى أن يكون الرجل الثاني في البلاد. تاريخ أوفقير لم يكن مجهولا. ولكن الذي حصل أن أوفقير كان في

آخر مراحل الحماية المرافق العسكري للجنرال بوايي دولاتور[48]، وهو من بقايا المتطوعين في الحرب الثانية وحرب الفيتنام. وحينما رحل هذا الجنرال، إلى غير رجعة، في الأيام الأخيرة لعهد الحماية أخذ معه مساعده بعده ليلعب دورا في المغرب. وحدث أن رشحه بيير جولي لعضوية مجلس حفظة العرش إلا أن سيده أبدى عدم إمكانية التخلي عن خدماته الجليلة. ويوم عاد محمد بن يوسف من المنفى مرفوقا بآخر مقيم «لوي أندري دوبوا»[49]، كان خلفه عند النزول من الطائرة المساعد العسكري لبوايي دولاتور. وركب محمد بن يوسف والأمير الحسن السيارة التي أعدت له لتنقلهم إلى القصر، وسط مئات الآلاف من المستقبلين الذين حجوا من جميع أنحاء المغرب ليحتفلوا بعودة الملك.

كان موقفي بباب القصر، وقد شاهدت السلطان وهو ينزل من الطائرة، واستبقت سيارتنا الصحفية الموكب إلى باب القصر لأتابع المشهد التاريخي : عودة السلطان إلى قصره. شاهدت بعينين تملأهما الدهشة أن الذي يجلس في المقعد الأمامي بجانب السائق هو أوفقير، وما تزال الصورة تملأ عيني دهشة. دخل في السيارة مع السلطان، ولم يخرج من القصر إلا بعد ست عشرة سنة، وهو جثة هامدة.

ماذا صنع أوفقير في هذه السنوات ؟ آمل أن أتحدث عن لمحات من بعض أعماله، بقدر ما تتحمله هذه المذكرات. ويبقى عمق الأحداث وتفاصيلها وأصرارها للمؤرخين. وقد لا يستطيع مؤرخ ولا كاتب مذكرات أن يلم بأسرار وممارسات محمد أوفقير. عاش 16 سنة والدولة وأسرارها وتصرفات القائمين عليها بين يديه. وستبقى هذه الأحداث ومعظمها خطير مما يجهله التاريخ. وكثير هم الأشخاص الذين عاشوا في بلاد أخرى في فترات سابقة من التاريخ دمروا دول وعروشا ودفن تاريخهم مع جثمانهم.

أعتقد أن الحسن الثاني، ككل حاكم كبير يتحمل أعباء كثيرة، كان يبحث داخليا وعمليا عن من يتكفل بالمسؤوليات الكبار، ولو وضع كل ثقته فيه. ووضع

48 - Pierre Boyer de la Tour du Moulin، المقيم العام الرابع عشر وانتهت مهمته يوم 11 نونبر 1955، خمسة أيام قبل رجوع محمد الخامس إلى المغرب من منفاه.

- 49

ثقل كل المسؤوليات على كتفه، دون تدقيق في البدء أو النهاية، ودون اختبار وإعادة النظر من حين لآخر. الفارس في حاجة أحيانا إلى أن يغير الفرس حتى لا يكبو. وكان الحسن الثاني يركب الفرس، ولو جرى أكثر مما يحتمل حتى يكبو؟ من منهما يكبو؟ الفرس أم الفارس؟

وأتساءل بعد هذه السنين : «ألم يكن أوفقير ممن قدمتهم السلطات الفرنسية، وهي تحتفل بالسلطان العائد من المنفى في طريقه إلى المغرب. ألم يكن أوفقير ممن قدمهم المسؤولون الفرنسيون إلى السلطان مع توصية أنه مخلص كبير للقصر؟ محمد بن يوسف، ومعه ولي عهده، ألم يكن يعرف عن أوفقير وبسبب الإقامة العامة والجيش الفرنسي المحارب في المستعمرات أكثر مما يعرف الناس؟ ألم يكن يعرف أنه كان المرافق العسكري لبوايي دولاتور أكبر عدو لمحمد بن يوسف؟ ألم يكن يعرف أن الجنرال المقيم إنتدبه ليرافق ابن عرفة إلى طنجة، عندما أرغمته المقاومة على الإنسحاب؟» مع كل ذلك كان الرفيق العسكري والمدني لمحمد بن يوسف، حتى في رحلته إلى باريس ليشهد نهاية معاهدة الحماية.

كان الحسن الثاني يجدّ، دون كبير عناء، في البحث عن الفرس الذي يتحمل عنه المسؤولية وبإسمه.

كان يؤكد أنه لا يخطئ في الرجال[50]. هذا صحيح إلى حد ما ؛ ولكن الخطأ يأتي من الاستمرارية أولا، ثم الثقة، كل الثقة ثانيا. الثقة في نفس الواثق لتنتقل إلى الموثوق به. ولو أخبر أحدهم الحسن الثاني عن نهاية أوفقير، أثناء السنوات الطويلة التي عمل معه فيها، لضحك ساخرا، أو لأجاب غاضبا : «أتشك في فهمي وحدسي؟»

ومع ذلك، إعترف الحسن الثاني في إحدى التصريحات لصحفي فرنسي بما مفاده «أن حدسه وحاسته السادسة خاناه في الوقت الذي ترك فيه البعض يتقلد سلطات واسعة[51]».

50 - رغم أنه في أحد خطبه أكد أنه يبحث عن أولاد الناس.
51 - كان بلا شك أساسا أوفقير والمذبوح.

ولذلك لا يتوقف الفارس ليتساءل هل الفرس يضل به الطريق، أم أنه تجاوز المقدر له في السباق ؟ لذلك لم يتوقع الحسن الثاني الهاوية سنتي 1971 و1972. ولعله أضاع التوقع فيما هو أقل من الهاوية الشخصية. أصبح حذرا بعد ذلك، حتى من ركوب الطائرات ... ومن مكمنه يؤتى الحذر.

وبقطع النظر عن عملية الصخيرات - التي لم يتمكن التاريخ أن يكشف كل أسرارها ولو أن التاريخ غير بليد- وعملية الطائرة التي أنقذ فيها الحسن الثاني نفسه والعرش بأعجوبة وبقدرة إلاهية؛ بقطع النظر عن العمليتين، وعن بواطن سلوك أوفقير - الذي دام نحوا من 16 سنة - حتى ماتت بموته، أتساءل : «كيف أتاح الحسن الثاني الفرصة لأوفقير في الريف أن يعيد بها جريمته الدامية في فيتنام ؟ الملك يتحمل المسؤولية في مواجهة لم ينسها التاريخ حتى الآن، وتعلقت بذمة تاريخه».

في هذا الموضوع، كتبت الصحفية المقتدرة زكية حادوش الكلمة الآتية بجريدة «العلم» المؤرخة بـ 11 مايو 2005 :

«ذات ظهيرة، حطت طائرة عسكرية بمطار الحسيمة الذي لم يكن سوى قطعة أرض خلاء. نزل منها الجنرال بخطى الواثق من نفسه. سرت قشعريرة باردة برودة الموت وسط المنتظرين. تقدموا لتحيته صامتين، متوجسين، محاولين بكل حواسهم إلتقاط إشارة ما أو إستراق النظر إلى عينيه خلف النظارات السوداء. لكنه كان يسير كتمثال عار من الحياة والإحساس، تحركه طاقة داخلية أقرب إلى العالم السفلي.

توقف فجأة، فحبس الجميع أنفاسهم، وتبعوا إتجاه النظرة المختفية وراء النظارات السوداء، أو توهموا ذلك. أشار الجنرال إلى شبح كان يركض وسط حقل مجاور. وأمر إثنين من مرافقيه بإيماءة من ذقنه. وفي لحظة، كان الشبح أمامه. شيخ يرتدي جلبابا صوفيا ويعتمر قبعة من القش. إنحنى الجنرال نحوه واضعا يده اليسرى على ظهره. لم يلاحظ أحد الشيء الرمادي الذي دسه في القب، سمعوه فقط يصرخ في وجه الشيخ : «أركض، لا تلتفت وراءك وإلا...!»

ركض الشيخ بكل ما تبقى من قواه فيما أمر الجنرال الجميع بالإنبطاح أرضا. إنفجر الشيخ فتطايرت شظايا من اللحم والعظم والدم في كل الإتجاهات. تجمد المدنيون من المستقبلين في أماكنهم من هول الصدمة والفزع، بينما حاول العسكريون منهم السيطرة على ذهولهم مجتهدين في الوقوف أمام قائدهم بثبات مفتعل...

إنتهى المشهد الأول من كابوس وصول الجنرال إلى الحسيمة عندما لاحظ المتسمرون أرضا والواقفون على أرجل متأرجحة أن الجنرال لم يكن ليعبأ بهم، ولا بالأشلاء المتناثرة، لأنه كان منشغلا بالنظر إلى المنازل البعيدة الراقدة ببياضها وهدوئها في سفوح الجبال المحيطة بهم.

بدأ المشهد الثاني مباشرة بعد ذلك. فقد أعطى الجنرال انطلاقة القصف المدفعي للقرى الريفية. وحدهم الأطفال والنساء والمسنون كانوا وقتذاك داخل البيوت. أما من صعد إلى الجبال، فسيحرق عبر الجو. هذا ما قرره الجنرال لأن الطائرات التي خلفها الفرنسيون وراءهم قليلة، لكنها تكفي لإبادة كل أولئك المحتمين بطبيعتهم. «لكل عقابه، ولكل عذابه، ومن لم يدركه الموت الآن سنجعله يتمناه بكل جوارحه لاحقا...»

بكل بشاعة استمر المشهد الثاني لأسابيع، وامتد المشهد الثالث على مدى سنوات. ولن تكفي كل كلمات الأرض لوصف ما حدث وبالأحرى تفسيره. لكنه حدث فعلا، ولم يكن مجرد كابوس مرعب يذهب مع اليقظة. أما الحقيقة، ومهما قيل اليوم، فهي في أصلها اليوناني -alètheia- لا تعني ضد الكذب أو ضد الوهم، بل هي عكس -lèthé- أي النسيان.»

ثم كيف يتيح الحسن الثاني لأوفقير في مارس 1965 فرصة دموية أخرى في الدار البيضاء، المدينة التي رصعها بعد عشرين سنة بمسجد عظيم يحمل اسمه ؟

هي عمليات لا عملية واحدة. والتاريخ يعلم وحده كم ضيع الحسن الثاني من رصيده السياسي والملكي والإنساني لما صنعه أوفقير تحت إمرته، وبالسلطة التي كان يمنحها إياه.

مما يذكر أن أوفقير، لامتلاكه كل السلط، كان يقتحم البيوت دون إستئذان أهلها.

كنا في ليلة ما في إجتماع اللجنة التنفيذية في منزل علال الفاسي. ولم نشعر إلا والجنرال يقف على رأسنا. طبعا لم يرعبنا وجوده، وقد كان حريا أن يفعل. ولكن إستغرابنا إستمر. وهو يتحدث إلى علال الفاسي، يبلغه رسالة ممن يجب، قال علال الفاسي بعد ذلك : «الأمر أبسط من أن يحتاج إلى هذه المفاجأة».

كنت مدعوا إلى حفلة عشاء أقامها مدحت جمعة، سفير الأردن في المغرب، على شرف عدد من الوزراء والسفراء. وكان جمعة صديقي وزميلي في الدراسة بالقاهرة. إنتظر الحاضرون أوفقير - وكان مدعوا - حتى إذا ضاقوا بالانتظار تحلقوا حول المائدة، وبقي كرسيه ينتظره. اقتربنا من نهاية العشاء فدخل دون إستئذان حتى وقف على رأس المائدة وهو يضحك : «جئت مسرعا. رأيت عدة سيارات متوقفة عند باب إحدى الفيلات. دخلت، فذهل صاحب المنزل وضيوفه، وإرتعدت فرائص بعضهم، لأنهم يفاجأون بوزير الداخلية يقف على رؤوسهم في هذا الوقت المتأخر من الليل (يزيد ضحكه). كانوا جميعهم أجانب. تنبهت إلى أني أخطأت العنوان، فاعتذرت وخرجت.»

أضفت في سري : « وعادت إليهم الروح...»

أتساءل ولا أكاد أجد جوابا. ولذلك يضيع مني مفتاح شخصية الحسن الثاني.

وإن كان الحاضر يذكرني بالماضي - رغم أني لست ماضويا - فإن سؤاله الكبير : «من أنا ؟» فتح لي نافذة على الماضي. كثير من الملوك كانوا يواجهون شعبهم في المغرب، لأن أحدا من العمال أو الولاة - وليكن اسمه أوفقير مثلا - كان يقهر بظلمه القبيلة التي يحكمها ويستفز كرامتها، فتتمرد على الوالي أو العامل، وتمتنع من دفع الضريبة لأنها لا تملك. وبما أن العامل لا يستطيع مقاومة عصيانها وتمردها يبعث إلى السلطان يخبره بأن القبيلة «تسيبت» على

المخزن[52]. ولكلمة «السيبة» وقع خطير في نفوس الحاكمين آنذاك. فيتحرك السلطان في «حَرْكته» على رأس جيشه إلى القبيلة يؤدبها بالحرب. وبذلك يتحمل وزر ما صنع العامل أو الوالي. ورغم ذلك فقد كانت القبيلة المعتدى عليها تعلن طاعتها للسلطان وجيشه، احتراما لمنصبه ولبيعة في عنقها، ولو حاربها.

حدث مرة أن وشاية من هذا النوع وقعت ضد قبيلة.... وحينما جهز السلطان جيشه وقام «بالحركة» ليؤدبها لم يجد أحدا في «الدوار». اختفت القبيلة حتى إذا حل الظلام تداعت من مكامنها في الجبل، وأجهزت على جيش السلطان حتى لم يبق بينه حي يرزق. وفي الصباح، وجد السلطان نفسه وحيدا وسط الهزيمة. ولكن القبيلة أكرمت السلطان واحترمته وأعلنت طاعتها. وبعثت رجالها معه حتى وصل سالما دون أذى إلى عاصمته مراكش.

كان خطأ الحسن الثاني أنه وثق في عامله، وليكن اسمه أوفقير، فتحمل وزر ما فعل. ولكنه نجا من شره بأعجوبة وبقدرة قادر.

أوفقير كان أحد هؤلاء العمال الذين يكيدون لملوكهم حتى يوقعوهم في الهزيمة. وكان الحسن الثاني أحد أولئك الملوك الذين كادوا يهزمون هزيمة قاتلة... وعملية الريف خسر فيها ما بناه أجداده من مكانة. ولذلك لم يزر الحسن الثاني المنطقة بعد ذلك. مع أن سكان الريف كانوا كبقية المواطنين، لهم مطالبهم، ولكن لا تقتضي هذه المطالب أن تصطنع الدولة من أجلها حركة يقودها أخطر عسكري دموي عرفه المغرب.

أحمد رضا كديرة : شخصية أخرى منحها الحسن الثاني كل ثقته - وأكاد أقول كل سلطاته المدنية - ومن حسن الحظ أنها كانت شخصية مدنية سياسية، وربما كانت مدنيتها وسياستها أخطر من أن لو كانت عسكرية. هذه الشخصية هي أحمد رضا كديرة. لم يبرز على الساحة العامة إلا أثناء الأزمة الكبرى[53]. فقد أقامت الإدارة الفرنسية (أؤكد خلال أيام الأزمة الكبرى) حفل تكريم لشاب تخرج في الحقوق، وسيصبح محاميا، كإحدى الظواهر الجديدة

52 - ثارت على السلطة.

53 - في أوائل الخمسينيات.

في المغرب. وقد تتبعت الخبر في الإذاعة آنذاك. بعد ذلك عمل محاميا متمرنا مع أحد المحامين الفرنسيين بالرباط. وربما قبل ذلك عمل في المطبعة الرسمية وحينما إعتقلت صباح يوم 21 غشت 1953، واجتزت مرحلة التحقيق، وحدي دون مساعدة قضائية، أمام الشرطة، تم التحقيق الأول عند من يمكن أن أسميه النائب العام في محكمة الباشا، وهو فرنسي، يتقن العربية جيدا، ويستخدم ترجمانا[54] في نقل أسئلته إلي، ولا يحتاج إلى نقل «مرافعاتي» بالعربية، ولكن وظيفته لا تسمح له باستعمالها، ولو أنه في منصب الوكيل العام في محكمة الباشا، لا في محكمة فرنسية. وقد سمعت مماثلا له في محكمة الباشا عباس التازي في الرباط، وهو يحاكم الحاج عمر بن عبد الجليل، سمعت هذا النائب العام الفرنسي يلقي «مرافعة الاتهام» ضد الحاج عمر بالعربية الدارجة.

انتدبت عائلتي المحامي أحمد رضا كديرة - نائبا عن المحامي الفرنسي الذي كان يتمرن في مكتبه - للدفاع عني. فالتهم التي وجهها إلي النائب العام كانت كثيرة وخطيرة. أعرف أن الذي سيحكم علي هو الباشا إذا لم يحلني النائب العام «لخطورة التهمة» إلى محكمة فرنسية مدنية أو عسكرية. وأعرف أن الباشا «عباس التازي» آنذاك، كابن عمه محمد التازي، حينما حاكمني في فاس قبل 17 سنة، لم يكن في حاجة إلى مرافعة أو محامي. ومع ذلك فكل متهم وكل معتقل يشعر «بالدفء» حينما يقف إلى جانبه محامي عند المحاكمة، ولو لم ينطق بكلمة، أو حينما يزوره في السجن لينسق معه مرحلة الدفاع. ولكن المحامي أحمد رضا كديرة لم يشعرني بهذا الدفء، ليتكرم بزيارتي بالسجن وطبعا في المحاكمة، لأنها لم تتم وأفرج عني مؤقتا بعد سبعة أشهر ونيف في السجن.

كنت في يوم ما من هذه الشهور السبعة في أحد الأبهاء بدار المحكمة[55] جالسا تحت الحراسة على كرسي من خشب أنتظر النائب العام لتحقيق جديد، فإذا بالمحامي كديرة يدخل إلى صحن الدار ويراني من بعيد فيتقدم إلي : «تيان[56]... أنت هنا...؟».

54 - المسمى الطنجاوي.
55 - دار مغربية بصحنها وغرفها المغربية وأبهائها وفوضى الداخلين والخارجين منها.
56 - Tiens

«أنتظر تحقيقا جديدا.»

لم ينتظر أن أسأله عن مصير ملف محاكمتي الذي وضعته العائلة في مكتبه مع «أتعاب» الدفاع، ولكنه بادرني بالقول : «أنت تعرف أن قضية مثل قضيتك لا تفيد فيها متابعة المحامي ولا المرافعة...»

- «ولكنك موكل علي. ولم تزرني حتى في السجن لتتعرف على المشكل».

- «أنا أعرف المشكل، ولذلك ليس من الضروري القيام بمثل هذه الإجراءات... أورفوار...بون شانص[57]».

كانت محاكمة «العلم» في سنة 1963 - سبق أن تحدثت عنها الملقبة بمحاكمة ألف شاهد - مناسبة لتذكير كديرة، وهو المدعي، بهذه الأحداث في سلسلة من المقالات بـ «العلم» تحت عنوان «كل عشر سنوات مع كديرة في المحكمة».

بعد أيام قليلة من الاستقلال، سمعت أن الأمير مولاي الحسن اختار أحمد رضا كديرة سكرتيرا خاصا له. من قدم كديرة للأمير...؟ كيف وصل...؟ ومن أي باب من أبواب القصر دخل...؟ كثيرون آخرون ينطبق عليهم السؤال...تراني أجيب على السؤال : «باب قصر الملك ليس عليها بواب.»

ولكنه دخل من باب صداقة قديمة مع الأمير يوم كان تلميذا في ثانوية مولاي يوسف. تعرف على الأمير آنذاك فأصبح التعرف «صداقة» وهي التي فتحت له باب الوظيفة في المطبعة الرسمية، ثم باب القصر، ليس في عهد الأزمة ولكن في الأيام الأولى من عهد الاستقلال. لم يعرف الأزمة ولم يسمع بها يوم كان في كرسي الاحتفال به الإقامة العامة لأنه نصب محاميا.

بسرعة ارتقى أحمد رضا كديرة إلى وزير تحت اسم حزب لا وجود له. كان مكونا منه ومن محمد رشيد ملين، في مجموعة وزراء الدولة للمفاوضات مع الحكومة الفرنسية[58]، لإلغاء معاهدة الحماية وتعويضها باتفاقية ثاني

57 - Au revoir, Bonne chance.

58 - ومنهم عبد الرحيم بوعبيد ومحمد الشرقاوي وإدريس المحمدي.

مارس 1956. ومن يومئذ وهو وزير في الإعلام - الدفاع - التعليم - الخارجية - الفلاحة - الداخلية... كل الوزارات تقريبا مع المديرية العامة للديوان الملكي[59] وأضاف إليها بالتزييف والابتزاز نائبا عن مدينة الدار البيضاء في انتخابات مايو 1963 وهو وزير الداخلية. في كل الوزارات أعترف لكديرة بالكفاءة... وانتهت رحلته بين الوزارات إلى منصب مستشار لجلالة الملك حتى وفاته.

الدور الكبير الذي لعبه أحمد رضا كديرة في السياسة المغربية بإعتباره اليد اليمنى للملك أنه كوّن حزبا جديدا تحت اسم «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» تولى أمانته العامة. ضم أحمد رضا كديرة إلى هذا الحزب بعض أعضاء من أحزاب أخرى منهم الدكتور عبد الكريم الخطيب، والمحجوبي أحرضان وكانا من زعماء «الحركة الشعبية»، وعبد الهادي بوطالب وأحمد بن سودة، وكانا من زعماء «الإتحاد الوطني للقوات الشعبية»، بعد وضعهما القيادي في «حزب الشورى والاستقلال»، وتمثيلهما لهذا الحزب مع ستة آخرين من أعضائه في الحكومة الاستقلالية الأولى وأحمد أبا حنيني وهو من موقعي وثيقة الاستقلال[60]، وحّمله منصب الرئاسة. رئاسة الجبهة إلى رئاسة الحكومة.

تكونت الجبهة ليلة الانتخابات التشريعية الأولى في ظل الدستور الأول. أجريت انتخابات مجلس النواب في 17 مايو 1963 فازت فيها الجبهة الوليدة بـ 77 من أصل 144 مقعدا. وتكون مجلس المستشارين، الغرفة الثانية، من فريق واحد هو الجبهة[61]. وتكونت الحكومة طبعا من «الأغلبية».

وكان أحمد رضا كديرة حاطب ليل وهو يكوّن «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية»، وأغلب نواب هذا الحزب كانوا من الأميين في السياسة. وكدليل - ليس وحيدا بين الأدلة - على الأمية السياسية والفكرية - أن حرمة ولد بابانا، وقد اختاره لرياسة فريق حزبه في فترة ما، قدم مقترح قانون للمجلس نقله بالحرف من الجريدة الرسمية الفرنسية. وختم المقترح بالقول : «القانون سيتم نشره بعد موافقة مجلس النواب عليه في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية...»

59 - وفي بعض الفترات تناوب معه في مسؤوليته إدريس المحمدي أو إدريس السلاوي في مديرية الديوان.
60 - انقطع أحمد باحنيني عن النشاط الوطني بعدما كان عضوا في المجلس الأعلى للحزب، وذلك منذ الأزمة الكبرى.
61 - قاطعت الأحزاب الوطنية الانتخابات الجماعية والمهنية.

وقد أثار هذا الاقتراح ضجة في الصحافة الوطنية جعل المسؤولين في «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» إلى سحبه، وعدم تسجيله في سجلات مجلس النواب.

شهية تكوين الأحزاب كانت متفتحة عند أحمد رضا كديرة، فسرعان ما كوَّن حزبا آخر بزعامته تحت إسم «الحزب الاشتراكي الديموقراطي» جعله رصيده الخاص في الجبهة. ولكن إنشاء هذا الحزب أدى إلى انفجار الجبهة فخرج منها بعض ممثلي الأحزاب الأخرى. وكانت هذه الفوضى في الحياة السياسية وفي الحكومة المنبثقة عن الجبهة هي التي أدت إلى إعلان حالة الاستثناء يوم 7 يونيو 1965 فتوقف بذلك النظام الديمقراطي بالمغرب. ولم يستأنف نشاطه إلا بعد الدستور الثالث 1976 الذي عمل به سنة 1977.

رغم فشل أحمد رضا كديرة في إنشاء هذين الحزبين، فقد كانت له ترة مع الأحزاب الوطنية. أود بالمناسبة أن أقول كلمة في إنشاء الأحزاب التي تصطنعها السلطة ومدى أثرها في استقامة الحكم، وتعبئة القوى الشعبية حوله. الفكرة لم تكن خاصة بالمغرب، ففي كثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال تجد الحكومة (قل السلطة) فيها نفسها أمام حزب قوي، أو قوة شعبية منتظمة هي التي ناضلت لتحقيق الاستقلال. وهذا الحزب (أوالقوة الشعبية) أما أن تتولى الحكم على أساس ديمقراطي باعتبار أنها عبأت الشعب وواجهت الاستعمار فتحقق الاستقلال، ومن واجبها أن تبني الحكم في عهد الاستقلال الذي حققته. حدث هذا في الهند - مثلا - مع «حزب المؤتمر»، وحدث في تونس مع «حزب الدستور»، وحدث في الجزائر مع «جبهة التحرير الجزائرية»، قبل أن يسحب الجيش البساط من تحت أقدامها، وحدث في مصر مع «حزب الوفد»، قبل أن يسحب البساط من تحت أقدامه بطرق شبه ديمقراطية أو بطريقة ثورة الضباط الأحرار وفي غيرها من البلاد.

ولكن الذي حدث في المغرب، وفي بعض البلاد الأخرى، أن ظواهر خاصة أحاطت بالاستقلال عند تحقيقه أربكت مسيرة الحكم، وخلقت اضطرابات في استقراره. من حسن الحظ أنه ليس إستقرارا أمنيا، ولكن إستقرارا سياسيا.

أول هذه الظواهر أن الحكومة الفرنسية حينما بدأت تتحدث عن الإستقلال وعودة محمد بن يوسف ظلت متشبثة بالقوة التقليدية، وذلك حتى لا تبقى في مواجهة مع القوة الوطنية - وفي مقدمتها حزب الإستقلال الذي كان يطالب صراحة وبدون أي تنازل بالاستقلال وعودة محمد بن يوسف. ولهذا لم يكن ممكنا - سياسيا لا منطقيا أو ديمقراطيا - أن تباشر القوة أو الحزب الذي حقق الاستقلال الحكم في انسجام كامل مع القوة الشعبية التي يمثلها.

الظاهرة الثانية أن رياسة الحكم بعد الإستقلال عادت إلى المؤسسة الملكية. وهذا شيء طبيعي، وكان حزب الاستقلال يرفض رغبة الحكومة الفرنسية في أن تؤسس حكومة «تمثيلية» قبل التفكير في عودة السلطان إلى عرشه. الحزب كان يؤكد عدم تنظيم أي جهاز تنفيذي إلا بقرار من محمد بن يوسف.

ثالثة الظواهر أن الحكومة الأولى بعد الإستقلال شارك فيها إلى جانب حزب الاستقلال حزب الشورى والاستقلال، وبعض التقليديين وعلى رأسهم رئيس الحكومة ووزير الداخلية وبعض الأحزاب التي لا وجود لها وعلى رأسها أحمد رضا كديرة، ومن ثمة تكرست الفئوية في الفضاء السياسي. وتطورت هذه الفئوية حتى انتهت بعد ست أو سبع سنوات من الإستقلال من التخلص من الحزب الذي حقق الاستقلال، ومن الشق الذي إنفصل عنه.

الظاهرة الرابعة أن الجهة التي إستفادت من كل هذا - بدافع من إبعاد الحزب الذي كان يمكن أن يكون هو حزب المؤتمر أو حزب الدستور أو حزب الوفد - هذه الجهة التي حققت إبعاد «حزب الاستقلال»، وشاركت في تفتيت «حزب الشورى والاستقلال» بدأت تفكر في أن يكون لها حزب يسندها.

الظاهرة الخامسة هي تغييب النظام الديمقراطي، الذي كان يمكن أن يفرز حزبا أو أحزابا أخرى من صميم الشعب، وغير مصنوعة.

ولهذا بدأت هذه الجهات تحقق مضمون الظاهرة الرابعة فأنشأت «الحركة الشعبية» بتفكير عرقي سنة 1957. وخلال فترة وضع الدستور والانتخابات التشريعية (1962-1963) تبين أن «الحركة الشعبية» لا يمكن أن تصمد أمام الأغلبية الشعبية «لحزب الاستقلال» و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» فكان

لا بد من إنشاء حزب واضح يقوده رجل واضح هو وزير الداخلية الذي يجري الانتخابات فكانت هي «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية». وانتهت اللعبة بإعلان حالة الاستثناء وتوقيف الحياة الديمقراطية، فلم يعد أحد يسمع عن الجبهة. وحينما عادت الديمقراطية الشكلية وأنهيت حالة الإستثناء كان لابد من حزب جديد يقف مرة أخرى في وجه القوى الوطنية فكان هو «التجمع الوطني للأحرار» الذين تقدم أفراده للانتخابات بصفة فردية ولون أبيض. ولم يكد يمارس المرحلة الأولى من إنتخابات 1977 حتى الذي ترسخ أصبح من الضروري أن يولد «التجمع الوطني للأحرار» بزعامة أحمد عصمان حيث عرضت عليه رئاسة الحكومة.

وسرعان ما أدى «التجمع الوطني للأحرار» مهمته الفاشلة فإنشق عنه حزب آخر هو الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة نقابي أصبح وزيرا هو أرسلان الجديدي[62]. ولم يقم بغير مهمة تشتيت الرأي السياسي وحينما اقتربت الانتخابات الجماعية والتشريعية، كان لابد من إنشاء حزب يأتي بالأغلبية فتكون «الاتحاد الدستوري» برئاسة المعطي بوعبيد رئيس الحكومة لتسحب الأغلبية من «التجمع الوطني للأحرار»، وتسند «للاتحاد الدستوري» بمنح الحكومة أغلبية مريحة[63].

أشير إلى هذه الحلقات لأنبه بعض كتاب تاريخ الأحزاب السياسية، الذين زعموا رغم وجهتهم العلمية، أن «حزب الاستقلال» إتجه إلى تبني الحزب الوحيد بعد الاستقلال.وأنه قام بممارسات ضد أمن المواطنين وحقوقهم الإنسانية. من المؤسف أن هؤلاء - والضريف نموذج لهم - إستندوا إلى مراجع مشبوهة، وبعيدة عن البحث العلمي. مما قدمناه نعرف أن «حزب الاستقلال» - ونؤكد أن دوره الأول في تحقيق الإستقلال لاينازع فيه أحد- لم يدع مطلقا تبني نظرية الحزب الوحيد. وفي كتابه « النقد الذاتي[64]، أكد علال الفاسي راية الحرية والتعددية

62 - كان نقابيا مشاغبا موظفا متوسطا في المكتب الشريف للفوسفاط في مدينة خريبكة. ولأجل تكسير نفوذ نقابة «الاتحاد المغربي للشغل»، قام محمد كريم العمراني بتعيينه وزيرا للشغل في أول حكومة ترأسها بعد انقلاب الصخيرات يوم 6 غشت 1971. وبعد هذا التعيين تمكن محمد كريم العمراني من السيطرة على الوضع في خريبكة.

63 - وقد عهد إلى «التجمع الوطني للأحرار» أن يلعب دور المعارضة في ظل «حكومة الظل» على نحو ما هو معمول به في بريطانيا، وذلك خلال استقبال ملكي له. ورغم التوجيهات الملكية، فلم يرق التجمع إلى هذا المستوى.

64 - المؤلف خلال الفترة 1950-1949، ست سنوات قبل الاستقلال.

السياسية ورفضه لنظام الحزب الوحيد، وقد شارك الحزب مع أحزاب أربعة أخرى على تكوين جبهة بطنجة أثناء الأزمة للدفاع عن القضية المغربية، وتعايش مع حزب «الشورى والاستقلال» منذ سنة 1937. ولم يدع الحزب فرداته بالعمل الوطني والسياسي قبل الاستقلال ولا بعده. والوزارة الأولى كان الحزب فيها أقل حظا من الشوريين والمستقلين، والذين قفزوا على السياسة في آخر لحظة. ولم يتول الحزب رئاسة الحكومة في حياته إلا بضعة أشهر في حكومة بلافريج وغابت عنه الرئاسة خمسين عاما. ثم إن زعيم الحزب علال الفاسي لم يسع لأن يكون رئيس حكومة كما فعل بورقيبة عن حق، ولا حتى وزيرا، حتى عرض عليه الحسن الثاني بإلحاح، وكشرط لوضع الدستور، وزارة الشؤون الإسلامية، وإستقال منها مع وزيري الحزب بعد تحقيق الدستور أواخر سنة 1962 ولم تستمر وزارته غير سنة وبضعة أشهر تحقق فيها الدستور الأول. وكان علال الفاسي أول زعيم مغربي ناله رصاص خصوم الإستقلال والديمقراطية أثناء جولته في المغرب بعد عودته صيف 1956. كيف إذن يمكن أن تنسب إلى «حزب الإستقلال» الترهات التي ساقها مؤرخ الأحزاب السياسية ؟

أعود إلى موضوع الأحزاب بعد الاستقلال التي لم تكن لها الشجاعة الوطنية لتنشأ في عهد القمع والاضطهاد الاستعماري.هكذا وجدت في المغرب ثقافة إنشاء الأحزاب بعضها مصنوع وبعضها منافس للمصنوع حتى أصبح عدد الأحزاب في الفضاء السياسي يفوق الثلاثين. نستخلص :

- أن الذي إبتكر هذه «الثقافة» هو أحمد رضا كديرة المدير العام للديوان الملكي لمدة طويلة في عهد الحسن الثاني كديرة ودبرها ونفذها منذ إنشاء «الحركة الشعبية» سنة 1957 حتى إنشاء «الاتحاد الدستوري» في بداية الثمانينات.
- أن الهدف من هذه الفوضى السياسية تحقق. وهو الشتات في الفكر السياسي الوطني ومحاولة نزع الثقة من القوى الوطنية، بل ومن الحكم الوطني.
- تمزيق النظام الديمقراطي الحقيقي بانعدام أغلبية في أي مجلس تشريعي.

- ينعكس هذا على استقرار الحكم، وتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي وفق برنامج يقدمه حزب ما، ويفوز بالأغلبية لينفذه بواسطة حكومة فاعلة.
- استمرار مسيرة التخلف وتصاعد مؤشر العجز في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأساس، ونمو ظواهر الفقر والأمية والرشوة.

كان أحمد رضا كديرة في محاولته القضاء على «حزب الاستقلال» منذ إعلان الإستقلال وراء كل هذه الخلخلة السياسية والفكرية والإقتصادية والإجتماعية. وهذا ما جعلني أوضح كثيرا من الحقائق، وأنا أتحدث عن شخصيته، ودوره في التأثير على شخصية الحسن الثاني.

من هذا المنطلق أصبح كديرة يحكم. حينما يهندس تدمير الأحزاب السياسية الوطنية فهو بذلك يهندس للقضاء على الديمقراطية ومؤسساتها، سواء بتوجيه الدستور نحو تدعيم السلطة المطلقة[65] أو بتزييف الانتخابات أو بفرض حالة الإستثناء أو بالوقوف وراء كل قرار يتخذه الحسن الثاني في تكوين الحكومات المتعاقبة التي كانت في معظمها مشلولة، لأنها لم تكن تملك سلطة الفعل، أو بتكوين أحزاب مصطنعة لمنافسة الأحزاب الوطنية والحصول على الأغلبية في المؤسسات، ومن ثمة الحكم بإسمها.

عاش كديرة حياته السياسية في كراهية مطلقة للديمقراطية وللأحزاب الوطنية، بعد أن انتهت كراهية دولة الاستعمار للأحزاب الوطنية باتفاقية 2 مارس 1956. كان أحمد رضا كديرة يتكلم عن «حزب الإستقلال»، بحقد كبير، وينعته دائما بالحزب الوحيد ولم تنته عدواة كديرة له حتى الموت. وكان كذلك وراء الصحف التي أنشأها وأشرف على توجيهها السياسي ضد الأحزاب الوطنية ومنها صحيفة «المنار» - ولغتها الفرنسية كما لا أحتاج أن أقول -. بل أنه إتخذ صحف ماس لسان حزبه كان كل ذلك ينطبع على المسيرة السياسية للحسن الثاني.

---

65 - سواء سلطات الملك أو سلطة المتسلطين على الحكم الثلاثة الذين إتخذت منهم مثال لها في هذا الفصل من المذكرات وحالة الاستثناء مثالا لها.

من منهما كان يطبع فكره وممارساته على الآخر ؟ سيظل السؤال معلقا لصعوبة الفصل بين الرجلين...

تابعت بإهتمام كل هذه الحركات كصحفي له متابعة فاعلة للحياة السياسية، وكعضو في قيادة «حزب الاستقلال» الذي كان مستهدفا منذ إنشاء حزب «الحركة الشعبية» حتى إنشاء «الاتحاد الدستوري». وبدت لي ملاحظتان :

أولاهما : أن أحمد رضا كديرة كان سياسيا ذكيا، لا يمكن أن يقوم بعمل عابث يتكرر طيلة مدة السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها في المناصب الكبرى التي تولاها. كان يعرف أنه لا يقيم أود حكم سليم، ولو لم يكن ديمقراطيا. كان يعرف كذلك أن هذا العبث ليس في مصلحة الحكم الذي يسيره الملك الحسن الثاني. ومع ذلك كان يغامر. لماذا يغامر ضد مصلحة ملكه، والشعب الذي يكون ضحية هذه المغامرة ؟ وقد تتجلى هذه المغامرات في عدة مظاهر خطيرة منها : الحكم تحت ظل حالة الاستثناء- حادثتا الصخيرات والطائرة - إفلاس الحياة البرلمانية، حينما حاولها سنة 1970، والاضطرار إلى دساتير جديدة وتعديلات دستورية 70-72-77-92-98... وفوق هذا وذاك إفلاس البلاد والشعب إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وديمقراطيا وأمنيا وأخلاقيا (التهم المنسوبة إلى الوزراء وإعتقالهم).

ثانيهما : أن أحمد رضا كديرة أخَّر - بل خلخل - بالتأكيد نظام حكم الحسن الثاني، وأجهض النظام الديمقراطي وعاني المغرب بذلك من الفساد واضطهاد الحريات ما يسجله التاريخ بقلم أسود، وأوجد للملك متاعب تخبط فيها طيلة عهده. ولعل الملك لم يبدأ في الاتجاه الصحيح إلا بعد أن رحل كديرة، حينما توجه إلى حكومة التناوب بقيادة عبد الرحمن اليوسفي سنة 1998. وأعتقد جازما أن الحسن الثاني بدأ يتجه إلى هذه الفكرة حينما فكر قبل ذلك في مثل هذه الحكومة بقيادة محمد بوستة، ولاشك أن أحمد رضا كديرة، وقد كان ما يزال على قيد الحياة، كان السبب الأساسي في إجهاض هذه المحاولة. وهو الذي كتب البلاغ المشهور الذي إعتبر فيه إعتذار بوستة عن قبول البصري وزيرا للداخلية في حكومة يرأسها عملا ضد المقدسات...؟

ولذلك أخرج من ملاحظاتي بأن أحمد رضا كديرة كان أخطر رجل تمكن من هندسة مسيرة الحكم منذ الإستقلال حتى توفي، وقد هيمنت خطورة عمله على كل مراكز الحكم ومسيرته نحو أربعين سنة.

كديرة كان الرأس المدبر. وقد دفع الثمن غاليا. فقد جمع من الأموال - في الشركات والعقارات والحسابات البنكية - ما أدهش الحسن الثاني نفسه وقد إمتصها أحد رجال أعماله من اليهود. رحل كديرة[66] - بعد أن سيطر سيطرة مطلقة على الحكم منذ 1956 حتى وفاته 1995 لا نستثني منها عهد محمد الخامس الذي كان يسير بعض الأعمال من وراء الملك. وكان للملك منه حذر كبير...

لم يخلف كديرة من دنياه وللمغرب غير نظام يحتاج ترميمه إلى جهود كبرى.

من ملاحظاتي أؤكد في هذه المذكرات أن إعتماد الحسن الثاني على شخصية، أصبحت سياسية، مثل أحمد رضا كديرة، كان مجازفة ومغامرة سياسية. لم يكن ينقص كديرة الذكاء ولا إدراك الفرق الكبير بين مصلحة الوطن والملك، وضياع هذه المصلحة، ولكنه كان يقوم واعيا، بدور في غير مصلحة بلاده وملكه. وأعود فأذكر جيدا اليوم الذي أعلن «راديو ماروك» عن حفلة تكريم أقامتها الإقامة العامة له عند تخرجه من كلية الحقوق ليصبح محاميا متمرنا في مكتب محام فرنسي.

إدريس البصري: نموذج آخر من الشخصيات التي منحها الحسن الثاني الثقة، ومع الثقة كل السلطات التنفيذية. عرفته - ربما - متأخرا قليلا. ومعرفتي السطحية برجال السلطة قلما تزيد عن التحية.

لم أتعرف على إدريس البصري إلا في احتفال لجنة الحزب الثقافية بمرور أربعمائة سنة بعد الألف على نزول القرآن، نظمتها في قاعة عامة بالرباط، وبإذن ممن يجب منه الإذن. دعونا لها جمهورا غفيرا من المثقفين وعموم المتطلعين

66 - كانت وفاته يوم 14 دجنبر 1995، وسنه 73 سنة أي ثلاث سنوات ونصف قبل رحيل الحسن الثاني.

للعلم. أذكر ممن حاضر في الاحتفال : علال الفاسي، وعائشة عبد الرحمن[67] وغيرهما. وكمشرف على المهرجان، كنت أستقبل بعض المدعوين الكبار. ودخل قاعة المهرجان شاب في بداية الرجولة بخطوات ثابتة، ووجه صارم، حسبته من الضيوف الكرام. تقدمت إليه لأحييه وأفسح له مكانا بين الجالسين في القاعة. واجهني بكلمة صارمة : «سرفيس»[68]...

تنحيت عن طريقه وأنا أفكر فيما يعني بكلمة «سرفيس». أدركت أنه يقوم بعمل رسمي قد يكون عمل الشرطة وحفظ الأمن في إجتماع قرآني. قد يكون الرقابة على ما يقال في المهرجان، وقد يكون التعرف على الحاضرين. وقد يكون كل ما سبق. مهما يكن، فلن يسمع إلا حديثا عن القرآن الكريم والتاريخ الإسلامي المجيد.

لم أفكر بعد في الرجل. فأنا بعيد عن رجال «السرفيس»، لا تجمعني بهم جامعة، حتى طلعت علينا الأخبار يوم 26 أبريل 1974، في إحدى الصحف، تعيينه كاتب الدولة في وزارة الداخلية. ومن طبعي ذاك، الذي تحدثت عنه في فقرة أخرى، لم أهتم كثيرا للشخص ولا للوظيفة، ولكني التفت إلى صورة الرجل الذي تعرفت عليه من كلمة «سرفيس». وقد عرفت صدفة أن الرجل كان ساعيا لبريد صاحب نعمته أوفقير منذ كان هذا الأخير مديرا للأمن الوطني. كان أوفقير يصدر نشرة سرية ينعم بها على ثلة من أصحاب الحظ، ولم يجد أحسن من البصري للإنتظار ساعات قبل تسليم النشرة شخصيا لأصحابها. لا أكتب تاريخ الرجل، ذلك أن البصري أصبح يدير دفة الحكم في فترة طويلة من تاريخ المغرب المستقل. وزير الداخلية - وهي وزارة يعطي لها في كل عهد سياسي مضمون له معرفة خاصة بالأقاليم والرجال والعلاقات السياسية- ثم أضيفت إليها وزارة الإعلام، حينما أعتبر الإعلام «داخلية». وقد أصبحت من الوزارات التي سماها عبد الكبير العلوي المدغري وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف آنذاك وزارات السيادة وهي : الداخلية والخارجية والأوقاف والدفاع والعدل[69].

---

67 - (بنت الشاطئ). كانت محاضرة في الجامعة المغربية.

68 - service، يقصد في مهمة.

69 - كأن باقي الوزارات ثانوية لا تحظى باهتمام الملك.

في هذا المنصب - الذي طال ربع قرن وبضعة أشهر[70] - صنع البصري جميع الإنتخابات الجماعية والمهنية والتشريعية خلال عهد الحسن الثاني إلا مجلس 1963، فقد كان من حظ كديرة لا من حظه ومنه أخذ الدرس. وبذلك كان البصري يضع أعضاء المؤسسات تحت سلطته المطلقة، ويحركهم خارج المؤسسة وداخلها كما يشاء. وقد توصل إلى إختيار الوزراء في الحكومات التي تستند إلى الأحزاب المصطنعة ومنهم الوزراء اللامنتمون، ويتدخل في تسيير شؤون الأحزاب المصطنعة التي فاق عددها على عهده الثلاثين. وعن طريق الإشراف على الانتخابات، كان البصري يوجه الحكم بالأغلبية التي يصطنعها ويتحكم فيها. وكان وراء مصادرة الحريات العامة - وحتى الخاصة - حتى حرية فتح أبواب المساجد للصلاة وإقفالها بين أوقات الصلاة كانت تخضع لقرار من وزارة الداخلية. أما قضية الصحراء فقد ألقى بها في جحيم المتاهات، بعد أن استولى على ملفها الخطير. وعين حاكما عليها أحد أعوانه فأهان السكان الذين يعتزون بكرامتهم ككل المواطنين. وهو الوزير الذي يحمل كثيرا من الملفات، حتى في إستقبال شعبي للملك لن يحتاج فيه إلى أوراق.

بهذه السلطة المطلقة، كان البصري يتصرف في النظام «الديموقراطي» للمغرب. وإذا أضيف إليها الإعلام وأجهزته الإذاعة والتلفزيون وبعض الصحف التي «تبايع» وزير الإعلام، فقد كانت الدولة كلها بين يدي البصري.

لا أعرض إلى ما يتحدث به عامة الناس عن الأموال التي جمعها والعقارات التي سيطر عليها البصري عبر أبنائه وأصدقائه وعائلته، بعضها من أراضي الدولة والجماعات والشركات وأسهم الشركات الوطنية والأجنبية تتحدث عن ذلك[71]، ولا باستيلائه مجانا على كميات هائلة من الماء الشروب القادمة من أبي رقراق إلى الدار البيضاء التي تقدر بمليوني متر مكعب سنويا لسقي ذرة مزارعه الواقعة قرب بوزنيقة[72].

70 - أقيل البصري من مهامه يوم 9 نونبر 1999.

71 - استولى البصري على مئآت الهيكتارات في المغرب.

72 - يحتاج إنتاج كيلوغرام واحد من الذرة البالغ سعره 2 دراهم إلى طن من الماء الذي يكلف سكان الدار البيضاء 10 دراهم. وقد توصلت مصالح المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بتعليمات عليا بقطع الماء عن مزرعته بعد عزله

النفوذ المتمكن والمستشري عادة لا يتوقف عند حدود المسؤولية القانونية، ولكنه يصبح هو القانون، وهو القضاء، وهو الأمن، ولنقل هو كل الحكومات، كما كانت بعض الصحف تعبر عن وزارة الداخلية في عهده «بأم الوزارات»، على وزن «أم المعارك» التي كان يهتف بها صدام حسين. وكان البصري بهذه السلطة يتحكم في جميع الأموال المخصصة لوظائف الداخلية والإعلام والأموال المخصصة للمؤسسات التي تقع تحت وصايته كالمجالس الجماعية، في جميع أنحاء المغرب والأموال المخصصة للأمن وكل المؤسسات التي وضعها تحت وصايته، حتى قضية الصحراء...!

يضاف إلى ذلك إطلاق اليد لصهره عبد المغيث السليماني الذي نصبه رئيس جماعة الصخور السوداء ورئيس المجموعة الحضرية في الدار البيضاء ونائبا برلمانيا ممثلا «للاتحاد الدستوري»[73] بعد أن تقلد منصب كاتب عام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وأصبح هذا الموظف الصغير إمبراطور المال والأعمال في المغرب، وإنتهى به الأمر إلى حكم من محكمة الاستئناف بالسجن ست عشرة سنة. وإطلاق اليد لعدد من العمال - ومنهم عبد العزيز العفورة - الذين كانوا يعبثون بالمال العام بإذنه. وكان مصير هذا أيضا السجن، وغيرهما من العمال ورؤساء الجماعات كثير[74]. بعضهم رفع أمرهم إلى القضاء.

كان البصري، يقوم أحيانا بالاستشارات السياسية عندما تحدث أزمة حكومية أو شبه أزمة[75] وهو الذي يتدخل في تسيير الأحزاب المصطنعة أو الإدارية، فيحدث مثلا أزمة داخل حزب منها ليفصل الجزء عن الجسم، لهدف حكومي أو إداري أو انتقامي أو عبثي لمزيد من خلخلة الفضاء السياسي. ولعل البصري كان من الوزراء النشيطين نظرا لكل هذه المسؤوليات. وأصحاب النفوذ

بأيام قليلة. وصارت هذه المزارع عندئذ شبه صحراء قاحلة. احتج البصري في أحد تصاريحه الصحفية على هذا التصرف اللامسؤول وادعى أنه يعيش في منفاه بباريس على نفقة أبنائه.

73 - قام هذا الحزب بطرده من صفوفه بضعة أسابيع بعد أن فقد البصري منصبه في الداخلية.

74 - سجن عبد العزيز العفورة أربع سنوات ونيف قبل أن يبرئه المجلس الأعلى للقضاء في مارس 2008 من جميع التهم ويرفع الحجز عن كل ممتلكاته ثم أعاد المجلس الأعلى محاكمته من جديد وحكم عليه بـ 10 سنوات سجنا وبـ 30 مليون درهم غرامة.

75 - لم يكن المغرب يعرف الأزمة الحكومية.

الكبير يمكنهم أن يتصرفوا في إدارة الدولة والشؤون المحلية للمدن والجماعات بالنفوذ وبالكلمة (بالهاتف) وبالمال[76].... وليس من الضروري بالبحث والمناقشة والدراسة والحوار والتنفيذ. فالخدم كثيرون، مسؤوليتهم سهلة بمقدار ما هي صعبة. وبمقدار ما تمرنوا على الاستهتار بالمسؤولية، بمقدار ما إستهانوا بسلطة المحاسبة؛ سواء محاسبة المؤسسة العليا أو المؤسسة التنفيذية، حكومة مثلا، أو مؤسسة تشريعية.

وقد تم اللجوء إلى تفويت المؤسسات التي كان البصري يستغل إمكاناتها المالية يمكن أن نذكر وكالات توزيع الماء والكهرباء في المدن الكبرى وعلى رأسها الدار البيضاء ثم منحت إلى مؤسسات أجنبية بعد الخسائر التي لحقتها. ويعرف المواطنون مدى الضرر الذي لحقهم من جراء هذه التدابير.

زاملت البصري، وهو وزير للداخلية والإعلام، ووزاراته أم الوزارات، وسأتحدث لاحقا عن قصتي معه في مجلس الحكومة إثر محاولة تزكية نتائج انتخابات 1984. لي ثلاث ولعلها أربعة قصص معه، لم تبلغ سابقتها في الحدة.

القصة الأولى : تدخلت لديه في الإفراج عن الشاعر عبد اللطيف اللعبي بعد أن قضى في السجن سنوات بتهمة «ما من شأنه أن يهدد الأمن العام». كان اللعبي محسوبا على اليساريين. وهذه وحدها تكفيه ليقضي سنوات في السجن. زارتني السيدة زوجته في إتحاد الكتاب. ولم أملك أن بكيت لحديثها. فما أكثر ما يثير الظلم دموعي - مثلما تثيرها الموت - ضعف في النفس أو في الشخصية، قد يكون... ولكن هذه بعض ملامح شخصيتي. وانتهزت فرصة لقاء عابر مع البصري، فطلبت إليه أن يبذل جهده للإفراج عن اللعبي. الشاعر المثقف الذي لا يجوز أن يخلد في السجن لغير ما تهمة إلا التهم «الجاهزة». وعدني البصري

76 - من المؤسسات التي كانت التي كان البصري يستغل امكاناتها المالية في عدد من الترهات السياسية يمكن أن نذكر وكالات توزيع الكهرباء في مختلف المدن الكبرى ووكالات النقل الحضري وذلك بسبب التدفقات النقدية التي تعرفها هذه المؤسسات باستمرار وكان من نتيجة هذا التصرف المشين ان افلست هذه المؤسسات، وتم منحها بشروط مخزية إلى شركات أجنبية تقوم باستمرار برفع سعر احتاياجات المواطنين من الكهرباء والماء والنقل. وقد قامت الوكالة الفرنسية الأصل لتوزيع الماء والكهرباء بالدار البيضاء باستغلال فظيع لهذه الوضعية حتى تجرأ المجلس البلدي لإستنكار الموقف وأعاد صياغة العقد الذي يربطها بها..

خيرا. ولا أستطيع أن أجزم بأن الإفراج عن اللعبي كان نتيجة تدخلي. ونتيجة «الخير» الذي وعدني به سيادته. ولكنه أفرج عنه كما أعتقل لغير ما سبب.

القصة الثانية كانت من أجل صحيفة الحزب الشيوعي. تحادثت مع علي يعته في موضوع توقيف الصحيفة[77]. وبصفتي كنت أمينا عاما للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، ناقشت البصري في موضوع الإفراج عن الصحيفة، وعد بأنه سيحاول. وقد أفرج عنها ولو أنها إتخذت اسما آخر. ومرة أخرى أكررها لا أعرف ما إذا كان لتدخلي أثر في الإفراج عن الصحيفة.

أؤكد أن اللعبي لا يعرف حتى الآن المبادرة التي قمت بها، ولا علي يعته كان يعرف المبادرة حتى وفاته.

القصة الثالثة لها صلة بحرية الصحافة. فقد كنت، وأنا عضو في مجلس النواب ورئيس الفريق الاستقلالي، قد قدمت بإسم الفريق، مقترح قانون لتعديل قانون الصحافة، وإلغاء ما علق بقانون 1958 من قيود تحد من حرية الصحافة[78] ومنها عقوبة الإكراه البدني، أي السجن من أجل مخالفة أو جنحة. ووصل المقترح إلى اللجنة المكلفة بشؤون الإعلام بعد صعوبات واقعية وزمنية. وجاء وزير الداخلية والإعلام إدريس البصري إلى اللجنة، بعد تأجيل وتأجيل، ليناقش قضايا الإعلام. وعرضت المقترح والحيثيات التي تجعلنا نطالب للصحافة بالحرية، وللصحفيين بالتحرر من عقوبة السجن. لم يفصح بالقول : عادته ذربا في الحديث والمناقشة بغير العربية. واكتفى بالقول : «ولو إرتكب الصحفي جريمة قذف.»

أخذت أشرح حججي فيما يطالب به مقترح القانون، ومفهوم كلمة القذف التي تستعمل في غير موضوع. وسرعان ما رأيت أحدا من عشرات الأتباع من حاشيته الذين كانوا يصطحبونه أينما حل وإرتحل حتى في ملعب الكولف الذي كان يعتبره مملكته، همس في أذنه هذا المأمور فجمع أوراقه، وقال بسرعة : «جاءني إستدعاء مستعجل ؛ مضطر أن أغادركم.»

77 - التي أصبحت اليوم تحمل إسم «بيان اليوم» وأصبح الحزب يحمل إسم «التقدم والإشتراكية».

78 - أشرت إلى بعضها في فصل قصتي مع الصحافة في هذه المذكرات.

إختفى من القاعة. وبقي أعضاء اللجنة فاغري أفواههم مع مقترح قانون تحرير الصحفيين من عقوبة السجن حتى بعد نهاية عهد البصري.

القصة الرابعة : وهي تبرز تفاهة البصري التي ظل يجترها، من خلال مواقفه، إلى ماقبل وفاته[79]. ذلك أن «العلم» كانت قد كتبت كلمة تنتقد فيها الإسراف في سقي ملاعب الكولف بالماء في وقت الجفاف وقلة مياه الشرب بالمغرب. وحدث أن رآني مرة أتمرن على لعبة الكولف التي لم أتقنها، وكان يعتبر نفسه سلطان الكولف. ما رأيته يلعب ولكنه يمشي في الملعب ومعه ثلة من أتباعه يؤنسونه. رآني أتمرن فطلب إلى مدير الكولف أن يأخذ لي صورة سرية. فامتنع السيد المدير أن يقوم بعمل لا يدخل في إختصاصه، ويعتبر تدخلا في حرية مواطن. ماذا كان سيفعل بصورة مواطن يتمرن على لعبة رياضية ؟ حكاية تافهة... أليس كذلك ؟

إمتاز عهد البصري بما تمتاز به عهود كل ذوي السلطة المطلقة. فلم تكن مصاريف الوزارة ومتعلقاتها – ومنها الميزانية الضخمة للجماعات التي تستفيد من حصة مهمة من دخل الضريبة على القيمة المضافة. والمتصرف، الآمر بالتصرف فيها هو وزير الداخلية، والأموال الضخمة التي كانت تصرف على المناظرات وكانت تعقد في إطار البلديات والقرويات والولائم اللاحقة بها، أو التي تعقد في إطار الصحافة. التصرف في المال كان في حاجة إلى تدقيق الحسابات من وزارة المالية وإلى المحاسبة الدقيقة من المجلس الأعلى للحسابات... ولكن لم يكن أحدهما هناك... كما لم يكن أي محاسب مدقق في التصرف في السلطة. فكيف تجرؤ هذه المؤسسات أن تحاسبه، إذا كان يعتبر نفسه هو الذي صنعها ؟

وفي مناسبة ما، وسمني بالنيابة عن جلالة الملك مع عدد من الصحفيين بآخر وسام منح لكل الصحفيين. وكدت أقول له أني أحمل وساما من أهم أوسمة الدولة هو وسام أكاديمية المملكة المغربية وسمني به الحسن الثاني بنفسه، وأحمل وسام الكفاءة الفكرية من تونس، وأحمل وساما من جمهورية مصر العربية على

79 - خصوصا من خلال تهديداته التي كان يلوح بها من حين لآخر في التصريحات التلفزية والصحفية. وذلك قبل أن يدركه الموت في أواخر غشت 2007.

عهد عبد الناصر... كدت أخبره بذلك، ولكني تحملت، وأنا أتلقى من يديه آخر درجات الوسام، نيابة عن جلالته : «أشكرك سيدي الوزير، فسأعتز بهذا الوسام ما حييت».

أعتذر عن هذا الاستطراد الذي يبيحه لي أني أكتب مذكرات.

هذه الوضعية السلطوية المطلقة[80] كانت لها إفرازات خطيرة، سواء في انتشار الرشوة، والتصرف في المال العام، أو في انتخاب المؤسسات التشريعية والمحلية والمهنية. لم يعرف المغرب أية مؤسسة سليمة الانتخابات، أو على مستوى الرشوة والتصرف في المال العام، وقد عرف القضاء في هذا العهد وبعده عشرات القضايا الكبرى متعلقة بإدارات الدولة والمسؤولين عن البلديات والقرويات والمسؤولين عن مؤسسات بنكية كبرى... كلها ما تزال أمام القضاء، بعضها في إطار الملفات المتحركة، ولها صلة بمسؤولية مسؤولين نصّبهم البصري على كراسي بلديات الدار البيضاء أو على رأس عمالة من عمالاتها. وبعضها من الملفات الراقدة في المحاكم بعد أن حركت فيها النيابة العامة الدعوى.

وعرف عهد البصري ما سمي بعملية التطهير حيث زج بعشرات العاملين في الحقل التجاري والصناعي وحتى الصحي في السجن بأحكام خارجة عن كل منطق وبغرامات وصلت إلى مآت ملايين الدراهم. قام البصري بهذه العملية التي خلفت آثارا فادحة على الإقتصاد الوطني وعلى سمعة المغرب المالية دوليا لازال يجترها إلى الآن.

ورأس اللجنة المكلفة بهذه العملية المسمى عبد العزيز العفورة العامل على عمالة الحي الحسني قبل أن ينقله البصري إلى عين السبع، أغنى عمالات الدار البيضاء. وقد أبدى هذا الأخير أحقادا شخصية وعرقية على عدد من الفاعلين الاقتصاديين وصلت إلى الإهانة الكبرى. مصير العفورة كان هو الحكم - المؤيد من المجلس الأعلى - بالسجن ومصادرة كل أملاكه وأمواله.

وعرف عهد البصري ما سمي بقضية ثابت. رجل السلطة الذي إستخف بكل الأخلاق وإستشرى الفساد إلى الدرجة التي أثار قلق بل إستهجان كل

80 - في مناسبات عديدة كانت فرقا من القوات التابعة لمصالحه تؤدي «لسيادته» التحية الرسمية.

المواطنين وكل الملاحظين الدوليين. وحكم على رجل السلطة هذا - التابع لوزارة الداخلية - بالإعدام. يعتبر ثابت المجرم الوحيد الذي نفذ فيه حكم إعدام صادر عن القضاء. وكان حريا بالبصري أن يقدم استقالته لما حصل في إحدى أهم مصالحه.

حينما توفي الحسن الثاني فجأة يوم 23 يوليوز 1999، توقع بعض الملاحظين أن تتم تنحية البصري في الأيام الأولى لولاية محمد السادس، إلا أن شيئا من هذا لم يحصل. لقد إستمرت الدولة بكل مكوناتها. وصار هؤلاء الملاحظين يتساءلون «كيف يبقى رجل تزييف جميع الاستحقاقات والمعتدي على الحريات العامة، وحرية التفكير والعمل، والمشرف على الفساد في استعمال السلطة والعبث بالمال العام، والمسؤول عن إطلاق النار على جماعات المتظاهرين ودفن جثتهم في حفر مجهولة اكتشفت فيما بعد ذلك، في نفس المنصب وفي حكومة التناوب يدير دفتها حزب اكتوى بناره وتشارك فيها أحزاب أخرى اكتوت كذلك بناره.

فجأة أصدر محمد السادس قراره بإعفاء إدريس البصري من مهامه وتعيين أحمد الميداوي وزيرا جديدا للداخلية[81]. كان ذلك يوم 9 نونبر 1999، مائة يوم بالتمام والكمال من بداية ولاية محمد السادس. وتشاء الصدف أن يصادف هذا اليوم الذكرى العاشرة لسقوط جدار برلين[82].

تلقى المواطنون الخبر بفرحة عارمة، وإشتغلت الهواتف النقالة يبارك فيها أصحابها العهد الجديد لهذا القرار المنتظر منذ شهور. وعبرت الصحافة الوطنية عن هذا الحدث الذي يعتبر لأهميته ومفاجأته رأس أحداث العهد الجديد. وقد كان يمكن أن يكون عاديا لوزير عادي لم يتميز عهده بما نعرف. ولكنه عهد البصري الذي ينهار كما انهار جدار برلين.

كتب قاسم الزهيري مقالا مهما في «العلم» يقارن بين الحدثين. وكتبت إفتتاحية في «العلم» أكدت فيها أن البصري ليس شخصا ولكنه جهاز محكم

81 - ما أظن أن وزارة التناوب بما فيها وزيرها الأول عبد الرحمن اليوسفي قد علمت بالخبر إلا عبر وسائل الإعلام.
82 - بالفعل حطم حائط برلين يوم 9 نونبر 1989 وشيد يوم 13 غشت 1961، أي أنه عمّر 38 سنة.

ولا يمكن أن يرحل الرجل ويبقى الجهاز الذي أنشأه. وقد وقع ما كنت أتوقعه في هذه الافتتاحية ذلك أنه من الساعات الأخيرة من يوم 31 ديسمبر 1999، تم عزل عدد كبير من عمال الأقاليم المحسوبين على البصري وكأن أصحاب القرار كانوا في سباق مع الزمن لدفن عهد البصري مع القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة.

هل يستقيم الحكم - ووزارة الداخلية رأس الحكم - بعد رحيل البصري عن «أم الوزارات» ؟ لا بد أن يستقيم وإلا تحمل من ولي بعده كل ما صنعت يداه. رغم أن خلفه أحمد الميداوي قال في ندوة صحفية : هو هو، وأنا أنا...» ولكنه صرح بعد انتخابات جزئية وقبل أن يعلن نتيجتها : «نعم كان هناك إستخدام المال الحرام». قال ذلك وأعلن النتائج.

أذكر بالمناسبة مثل الكلاوي الذي كان يحكم الجنوب كله بكل ما عرف في تاريخه من بطش وابتزاز وقهر وقمع...

ولكن الاستقلال محا صفحة الكلاوي من جنوب المغرب حتى حدود صحرائه. لم يعد إلا «صديدا» في ذاكرة الذين عاشوا تحت حكمه. وما أقلهم بعد خمسين سنة من رحيل حكمه.

ثلاثة نماذج من الرجال بوأهم الحسن الثاني قمة السلطة وهو الرجل الذي كان يعرف قمة السلطة، وماذا كان يمكن أن يفعل بها رجل السلطة المطلقة...

*

* *

مجزرة الصخيرات، أخطر مرحلة في حياة الحسن الثاني : حادثان بارزان، ربما كانا أبرز حادثين خلال الثماني وثلاثين سنة التي حكم الحسن الثاني المغرب خلالها مباشرة، بل أبرز حادثين في تاريخ المغرب المستقل. ليست لي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالحادثين بحيث لم يكن لي إلمام عملي إيجابي أو سلبي بالحادثين، حتى أتحدث عنهما في هذه المذكرات، حديث العالم بالأمر الواثق بحقائق عمق ما حدث. ولكن لهما علاقة كبرى بالوطن، ومن شأن هذه العلاقة أن تغير مجرى التاريخ، ولعلها غيرت المجرى دون أن

يشعر التاريخ نفسه أنه تغير. ومن هذا المنطلق كان لي فيهما موقف ورأي. وكان لهما أثر في تفكيري السياسي وعملي الصحفي. محاولة إنقلاب الصخيرات، وحادث الطائرة. المؤرخون قد يتناولون الحدثين بعد رفع كثير من الحواجز عن حقيقتهما وملابساتهما... وحسبي هنا أن أسأل: «ألم تكن للثقة التي كان يضعها الحسن الثاني - بغير حساب - في بعض الرجال أثر في الحدثين الخطيرين اللذين كادا يقلبان مسيرة التاريخ ؟» ومع ذلك سأعود إلى هذا الموضوع بشيء من التفصيل.

الحادث الأول هو الانقلاب العسكري الذي قامت به جماعة من العسكريين تحت رئاسة الجنرال محمد المذبوح مدير الضباط المرافقين للملك، وبشكل فوضوي همجي. حدث هذا في الصخيرات حيث كان الملك الحسن الثاني يملك قصرا يقضي فيه فترة الصيف.

في 10 يوليوز 1971 الذي كان يصادف الذكرى الثانية والأربعين لميلاده، دعا الملك إلى الحفلة عددا كبيرا من الضيوف، مغاربة وأجانب، من وزراء ودبلوماسيين ونواب وسياسيين وعسكريين وبعض المثقفين الذين لهم حيثية سياسية[83]. كانت الحفلة مفتوحة، لا تخضع لتقاليد حفلات القصر أو الحكومة، وتمتاز بحرية مطلقة، حتى إن المسبح يفتح لعموم المدعوين، ويطلب منهم أن يرتدوا ملابس صيفية، وعلى إستعداد للسباحة فيما لو أرادوا ذلك. كان الملك يحتفل بهذا اليوم إحتفالا كبيرا، ويتخلى عن كل التقاليد فيخالط المدعوين، ويتحدث إليهم كصديق حميم.

نظم محمد عبابو مدير المدرسة العسكرية بأهرمومو[84]، تحت إشراف الجنرال محمد المذبوح، أوهم للمشاركين فيها، أنها ستكون مناورة عسكرية في إقليم بن سليمان. جاءت القافلة، والمتكونة من 1.400 تلميذ، من القرية البعيدة عن الرباط بحوالي 300 كلم واخترقت مدنا وأقاليم، دون أن تلتفت القيادة العليا للجيش للحدث غير العادي. وصلت القافلة إلى القصر دقائق قبل الساعة الثانية ظهرا. حاصر المتمردون القصر من كل الجهات قبل الهجوم عليه بأسلحة نارية

83 - قدر عددهم ب 800 شخصية.

84 - تسمى حاليا رباط الخير وهي تبعد بحوالي 50 كلم شرقا عن مدينة فاس في اتجاه مدينة تازة.

متطورة وأخذوا يحصدون الضيوف دون تمييز. يطلقون النار يمينا ويسارا، وتصدر من أفواه الجنود كلمات نابية.

نادى المشرفون على الحملة ضباطا بأسمائهم فأعدموا بالرصاص أمام الملأ. ولم يكن أوفقير من بين من أختيروا اعدامهم، لماذا ؟ ومن لم يقتل من المدعوين - مغاربة وأجانب - أهين واعتدى عليه بالضرب وهدد بالقتل.

التجأ الحسن الثاني، وهو الهدف، إلى غرفة جانبية كان القتلة يبحثون عنه فضللوا. وكان معه الجنرال أوفقير[85]. كيف لجأ إلى الغرفة؟ كيف ضلل القتلة فلم يهتدوا إلى الغرفة ولم يرشدهم إليها المتآمرون معهم من المقربين إلى القصر ؟ ويقال إن أحد المدبرين لم يتفق مع القتلة على قتل الملك. ولم يتفق على الهجوم الوحشي .ولكن على عزل الملك بإنقلاب سلمي تحت تهديد الجيش وقد لقى كل هؤلاء المديرين مصرعهم في عملية تصفية الحسابات ولذلك كان وراء عزل الملك في غرفة لاتلفت النظر. وقد صفي هذا المتآمر.

فوضى الحركة الانقلابية جعلت بعض مدبريها والرؤوس المفكرة فيها يقتلون ويصفي بعضهم بعضا، حتى بعض المتآمرين قتلوا. الحملة العسكرية «الهوجاء» تركت فريقا منها لإنهاء المعركة ضد الحسن الثاني، وانصرفت أكثريتها لتحتل المراكز الحساسة في العاصمة : القيادة العليا للجيش، مقر الإذاعة، حيث أصدرت بلاغا يعلن الحدث. أما إحتلال القيادة العسكرية فقد دارت حولها معركة قتل فيها ضباط كبار كانوا قد أسرعوا لحمايتها. ولقي مصرعه فيها « عبابو» قائد حامية «أهرمومو».

جبهات ثلاث فشلت فيها معركة القيادة العسكرية، ثم طوقت الإذاعة، بعد معركة صغيرة وظل بلاغ الانقلاب يذاع بعد كل نشيد عسكري. أما معركة القصر فقد فقدت الرأس العسكري المدبر، الجنرال محمد المذبوح. وإبتعد الرأس المنفذ عبابو عن ميدان المعركة ولعل أوفقير شعر بفوضى الانقلاب، ولعله كان أول من خسر النهاية التي كان يرجوها للمعركة ليقفز عليها كما كان يخطط لها، فظل مع الملك ينتظر النتيجة حتى خرج الملك «بشجاعة» من مخبئه، بعد أن إبتعدت

85 - يتعلق الأمر بلغز لم يعرف مضمونه لحد اليوم.

معظم الكتائب المهاجمة عن القصر. وقد ظنت أن المعركة انتهت وقد كان مؤكدا أنها ستكون هي إغتيال الملك وتصفية الضباط الكبار، ويبقى أوفقير هو الكبير. وربما كان قد كلف بحراسة الملك حتى لا يهرب كما تقول إحدى الروايات. نجح الملك في إحتواء بقية المهاجمين، وأخبر بعض العساكر، الذين كانوا يخوضون معركة لا يعرفون أهدافها بأنه ملكهم وقائدهم الأعلى. وعلا الهتاف من أطراف الموقع «يحيى الملك...» وافتتح الحسن الثاني القرآن بقراءة الفاتحة... توقف القتال في القصر بعد ثلاث ساعات من بدايته. وقد لعبت شجاعة الحسن الثاني دورا مهما في إطفاء نار الفتنة. ثم إنتهت المعركة في الإذاعة بإعلان بلاغ من وزارة الإعلام، أذيع من إذاعة طنجة وإذاعة الرباط ما تزال محتلة، يخبر بأن الملك حي يرزق، وأن مهاجمي قصر الصخيرات قد إنهزموا وقضي عليهم. بعد أن أعدموا جماعة من كبار الضباط أمام الحاضرين[86].

كنا – جماعة من اللجنة التنفيذية – في منزل علال الفاسي ننتظر عودته. فقد علمنا أنه دعي لحفل عيد ميلاد الملك. ودخل علينا عز الدين العراقي، وكان عضوا في اللجنة التنفيذية حضر المعركة، وكان من الذين قفزوا من سور القصر إلى الشاطئ الرملي. كثير من الذين قفزوا إصطادهم الرصاص، وقد نجا بأعجوبة. أخبرنا العراقي ببعض تفاصيل المعركة بأنه رأى علال الفاسي منبطحا على الأرض ومهددا بالقتل. ولكنه لا يعلم المصير. كان في حالة من الرعب، لا يقدرها إلا من شهد المعركة.

انتظرنا... ربما كنا ننتظر مصيرا مجهولا، فمنزل علال من الأهداف التي قد يقصدها الانقلابيون. حتى عاد بالدماء تلطخ ملابسه ولكنه نجا بعد أن انسحبت الكتيبة التي إتجهت إلى القيادة العامة للجيش.

بقية القصة المثيرة الدامية التي قتل فيها عدد من الوزراء والضباط والسفراء والسياسيين[87]والأطباء وعموم المدعوين... وجرح جروحا بليغة عدد

86 - استبقت الأهرام المصرية الأحداث، وقد كان يرأسها آنذاك محمد حسنين هيكل الذي عرفت عداوته للحسن الثاني، وعنونت طبعتها ليوم 11 يوليوز 1971 بحروف بارزة «مقتل الطاغية الحسن الثاني...إنتهى الدكتاتور.»

87 - بلغ عدد الموتى 111 شخصا بينهم وزراء، وجنرالات وسفراء مغاربة وأجانب وموظفون سياسيون ومديرو شركات حرة، وأساتذة في الطب، وفنانين وطباخين وعمال صغار، وأطر من الأمن والدرك والقوات المساعدة فيما جرح 78شخصية وطنية وأجنبية تفاوتت درجة إصابتها.

من السياسيين[88] : كانت مجزرة رهيبة. إنتهت بمذبحة بشرية أخرى نظمها أوفقير. فقد وشى للملك بعدد من الضباط، من رتبة جنرال وكولونيل، وجمعهم ليلا في حامية عسكرية قرب الرباط. وفي صباح يوم الثلاثاء 13 يوليوز 1971 أعلن أنهم المسؤولون، وقد حكم عليهم بالإعدام، وأعدموا رميا بالرصاص على شاطئ البحر على مقربة من شاطئ تمارة في ضواحي الرباط، دون أن يسمع كلامهم أو يحقق معهم أو يحاكموا، على مشهد من عدد من المسؤولين. كان المشرف على التنفيذ هو أوفقير. وحضر أحمد العراقي الوزير الأول، وقد امتدت يده إلى أحد الجنرالات فلطمه، وهو موثق اليدين.

وإذا كان معظم الذين دبروا المؤامرة قد قتلوا في المعركة أو أعدموا. فلم يبق شاهد إلا أوفقير الذي قام بتمثيلية درامية في مجلس الحكومة حيث بكى ولطم وجهه، وهو يعلن أنه كان مقصّرا في حماية ملكه، وتوقيف المعركة. ولم يستطع أحد أن يسأله، لماذا لم يقم بواجبه، قبل المعركة وأثناءها، وهو وزير الداخلية وأعلى جنرال في الجيش ؟ غير أن الملك انخدع لدموعه فأوصى بأن يسحب منه مسدسه حتى لا ينتحر، فهو يشعر بتأنيب الضمير «لأنه كان مقصرا في أداء واجبه في حماية ملكه» ليقوم الملك مباشرة بعد ذلك بتعيينه وزيرا للدفاع[89] ويمنحه كامل السلط المطلقة.

هل سجل التاريخ الحقيقة ؟

يكشف عن بعضها حادث الطائرة.

كثير من مآسي التاريخ يهملها التاريخ لغياب الشاهد. وتبقى المأساة كما لو مثلت على خشبة مسرح، يخرج المتفرجون منها وهم يتساءلون...؟

تفاعلت مع هذا الحدث الخطير، وظللت أفكر في موضوعين أو هما ثلاثة :

---

88 - نفذ حكم الإعدام في أربع جنرالات وهم حمو، بوكرين، حبيبي، ومصطفى وخمس كولونيلات (الشلواطي، فنيري، بوبري عمي وبلبصير وكمندار واحد وهو المانوزي).

89 - خلفا للحاج محمد باحنيني الذي كان يشغل هذا المنصب خلال الانقلاب الفاشل والذي شغل هذا المنصب خمسة أشهر فقط بعد تنحية الماريشال محمد مزيان من مهامه في وزارة الدفاع. وقد كان المريشال صهر الجنرال المذبوح، ولا يعرف سر هذا القرار وهل كان للمذبوح يد فيه، على أن الأحداث أكدت أن المريشال مزيان لم يكن له ضلع في العملية.

- كيف لم يصل الحسن الثاني مع شدة حذره إلى أن حدثا كهذا، أو أقل حدة، يمكن أن يقع ؟ كيف لم يتعرف أوفقير، وهو الذي يملك زمام الداخلية والاستخبارات المدنية والعسكرية إلى أن مؤامرة تدبر في الجيش وعلى نطاق واسع بين أهرمومو والرباط، ضد الملك والعرش ؟ ماذا يفعل جنرال كبير في الجيش إذا لم يشعر بما يدبره قلة من الجنرالات، وهم الذين أعدمهم - يومين بعد الحادث - ضد الملك والعرش ؟ أسئلة لم يجب عليها التاريخ حتى الآن بالصراحة. ولو أنه أجاب عنها في الواقع يوم مؤامرة الطائرة...

من المؤكد أن ثقة الحسن الثاني، في نفسه وفي الآخر، كانت تبعد كل هاجس. يضاف إلى ذلك تعلقه الكبير بالجيش وحبه له، وتمكينه من كثير من الامتيازات. ولكن الحسن الثاني أغفل أسبابا كثيرة منها : حالة الاستثناء، لا لأنها إجهاض للديموقراطية وتوقيف للمؤسسات، فقد يكون ذلك آخر ما يمكن أن يفكر فيه عقل إنقلابي، ولكن لما صاحبها من تذمر كبير، ومن مواجهات قام بها أوفقير في مناطق عديدة من المغرب وأساسا الدار البيضاء والريف. كان ذلك باسم الجيش، رغم أن الجيش كان بعيدا عن التصدي بالسلاح لمظاهرات سلمية في مدينة كبيرة حافلة بالمدنيين، ولكن وزير الداخلية « أفقير» كان هو قائد المعركة.

يقال أن أحد الضباط الكبار الملحقين بالقصر إستاءوا من الوضعية التي وصل إليها المغرب، وفتحوا آذانهم، لما يقال في الخارج عن بلادهم، فقادوا معركة لم يتحكموا في مسيرتها ونهايتها، وذهبوا ضحيتها.

- تغافل الحسن الثاني عن الفساد الذي عم كثيرا من الأجهزة حتى إن أربعة من الوزراء اتهموا بتهمة الفساد والاستغلال... ولم يكونوا إلا مثلا لظاهرة كانت عامة جدا. التذمر الذي كان يعم الشعب جراء الفساد وإختلاس أموال الدولة، والرشوة والبطالة، وانعدام الأمل في حياة كريمة مع طغيان الحكم الذي يمثله أوفقير وعصابته.

- هل كان الحسن الثاني يظن أن إعدام المتهمين دون تحقيق ولا محاكمة، في مسرحية مأساوية قام بها أوفقير[90] سيقضى على الفريق الذي دبّر المؤامرة بالفعل ؟ ألم يكن من الضروري أن تجري محاكمة لتسمع أقوال المتهمين قبل أن يطفئ رصاص أوفقير أضواءهم ؟ هل كان يظن أنه قضى على المبادرة الخطيرة في جذورها ؟ مَنْ مِنَ الذين أعدمهم أوفقير كان مشاركا بالفعل في الجريمة ومن منهم كان بريئاً ؟ وكيف تعرف على نواياهم في أقل من ثلاث أيام، أي الفترة الفاصلة بين المؤامرة والإعدام ؟ الذين كان يمكن أن يعترفوا بهم متهمين، كلهم قتلوا. قتل بعضهم بعضا أو سقطوا في معركة القيادة العليا ؟ إن الذين دبروا العملية أجهضوا الحقيقة حتى لا تنطلق من أفواه المتهمين، أجهضوها برصاصات إستقرت في قلوبهم ؟ صحيح أن الحسن الثاني إهتم بالجيش من جديد، وقام بإصلاحات ربما كانت جوهرية. ولكن كيف لم توح له «اللعبة البهلوانية» التي قام بها أوفقير في المجلس الحكومي، ودموع التمساح التي ذرفها بالاحتياط من هذا الموقف، إلى جانب الحذر الذي تملكه من جوانب أخرى ومن ضباط آخرين ؟

نضع الأسئلة، ولا نزعم أننا نكتب التاريخ، ومع ذلك لاتغفل المذكرات.

مهما يكن فإن الحسن الثاني الذكي، المقتدر، الواسع الأفق، ذا الأبعاد المترامية، لم يتملكه الصبر الجميل ليكتشف الحقيقة بنفسه أو بواسطة قضاة عسكريين لا بمجرد قرار من أوفقير، ثم يع الدرس كاملا من حادث خطير، ليس من السهل حدوثه في دولة كالمغرب. ولو أن التاريخ، خاصة تاريخ السلاطين مع «خدامهم الأوفياء» يوحي بالكثير، غير أن الحسن الثاني كان يبعد التاريخ من حسابه. ويبقى أني أخذت درسا سياسيا من هذا الحدث أدخره لما بعد الحديث عن الحدث الموالي.

حادث الطائرة :

الحادث الثاني هو محاولة الانقلاب المعروفة بحادث الطائرة. كان الملك عائدا يوم 16 غشت 1972 من رحلة إلى فرنسا عبر إسبانيا، وقد قدم موعد رجوعه بيوم واحد. وحينما بدأت الطائرة الملكية (من نوع بوينغ 727) تقتحم

90 - لا شك أنها تركت آثارها في الشعب والجيش.

الأجواء المغربية، اعترضتها أربع مطاردات أمريكية الصنع من نوع أ ف 5[91] زودت اثنتان منها بأسلحة ضاربة من قاعدة القنيطرة[92] تحت إشراف أوفقير ومشاركة كل من أمقران وكويرة.

إدعى الطيارون لقائد الطائرة الملكية[93] أن المطاردات مكلفة بخفر الطائرة الملكية. العملية كانت متقنة بحيث تحلق المطاردات على مستوى طيران الطائرة الملكية ثم تقذفها بصواريخ نافذة فتهوى بركابها في البحر مما يساعد على طمس معالم الجريمة.

ضربت الطائرة في مناطق حساسة جدا. إخترق الرصاص جسم الطائرة، وأصيب بعض محركاتها وبدأت قوة الضغط في انخفاض خطير. واستقرت إحدى الرصاصات على مقربة من خزانات الوقود.

نجح قائد الطائرة في إقناع الطيارين المهاجمين بأن الملك قتل، وبدأ بمناوارات جبارة حتى تمكن بالقدرة الإلهية من إنزال الطائرة، نصف ساعة بعد بداية القصف.

جاء أوفقير بعد أن أنهى مهمة تنظيم المؤامرة إلى مطار الرباط ليقف مع الوزراء في إستقبال الملك. وإكتشف أن الطائرة تنزل بسلام فهرع، دونا أن ينتظر نزول الملك، إلى برج المراقبة، للاستفسار عما يجري. أمام التطور غير المرتقب للأحداث أمر أوفقير بهجومات أخرى على المطار وعلى القصر وعلى مقر سكنى الأمير مولاي عبد الله قبل أن يعود إلى قاعدة القنيطرة للاستفسار عما جرى.

تقبل الملك، ببرودة دم كبيرة وبكل تحمل، حسب ما شاهدته على شاشات التلفزة، التحية الرسمية لفرقة من الحرس الملكي ثم سلام الوزراء، وأخبرهم

91 - هذه الطائرات كانت من أحدث ما أنتج آنذاك، وقد اعتمدت عليها إسرائيل في حربها ضد الدول العربية في يونيو 1967.

92 - قاعدة عسكرية كانت تحت سيطرة الأمريكان وتم جلاؤها سنوات قليلة قبل الحادث ولكنها احتفظت بعدد كبير من الخبراء الأمريكيين خصوصا المكلفين بالتدريب على هذا النوع من الطائرات.

93 - محمد القباج الذي كان يساعده الطيار محمد البكاري، وقد رقي القباج فيما بعد إلى رتبة جنرال.

في الحال بالعملية، فذهلوا. بحث الملك عن أوفقير الذي اختفى فجأة من بين المستقبلين فأكد له الوزراء أنه كان بجانبهم.

أمام القصف الجديد للمطار، استقل الملك سيارة عادية إستعارها من أحد موظفي المطار. شعر أمقران بفشل المحاولة، ففر إلى جبل طارق بطائرة مروحية طالبا اللجوء السياسي، بينما إعتقل كويرة الذي قفز من طائرته وأرسلها في اتجاه طائرة الملك، ولكنها انحرفت لتتحطم في البحر. أعيد أمقران إلى المغرب في الأيام اللاحقة.

كان رد الفعل أن الجنرال إستدعي للقصر للتعرف على الأحداث في نفس الليلة. نزع منه سلاحه وهو يدخل القصر على غير العادة. قالت الأخبار التي أعلنها رسميا وزير الداخلية محمد بنهيمة بأنه إنتحر في القصر، وكانت الرصاصات التي قضت على حياته - أو التي إنتحر بها - قد صرعته من قفاه ومن ظهره.

كان أوفقير، حسب روايات موثوق بها، ينوي تنصيب سمو الأمير سيدي محمد وعمره تسع سنوات فقط والإشراف على مجلس الوصاية.

رغم ذلك فقد نظمت لأوفقير جنازة في مسقط رأسه، قرية قرب بوذنيب شارك فيها وفد رسمي برئاسة محمد بنهيمة وزير الداخلية.

كنت خارج الوطن، آنذاك، وتتبعت الأخبار في الإذاعات والتلفزات. ولم أكن لأكون أكثر علما بالأحداث وأسبابها ونتائجها لو كنت في المغرب. فكل شيء كان يجري خلف الستار. ولكن الستار الشفاف لم يكن يمنعني من التفكير - بما يقترب من الحقيقة - لأني كغيري من الذين عايشوا الأحداث في المغرب، لا يمكن أن يغفل حدسهم السياسي عن الإقتراب من الحقيقة. لم أكن أشك في أن مدبر الانقلاب الأول هو أوفقير، ولو أنه اختفى وراء مدنيين وعسكريين آخرين، ليصفيهم جميعا، ويصعد القمة وحده، لو نجحت المؤامرة. ولم يكن هو الذي منع المهاجمين أن يدخلوا الغرفة التي وجد الملك نفسه ملتجئا إليها ساعة الهجوم - بوسائل عسكرية - وقد كان ضالعا في المؤامرة. دور أوفقير كان ينتظر النجاح، ولعله لم يكن متفقا مع شكل «الهجوم القتالي» في المعركة التي إبتدأت

بالحاضرين ومنهم ضيوف أجانب : سفراء ومدعوون - وحينما شاهد معركة ميدان في ساحة القصر، إختفى وراء حماية الملك، ولم يرفع سلاحه للدفاع عنه. ولم يطالب الضباط والجنود الذين يدينون له بالطاعة، وهو وزير الداخلية، وقائد كبير في الجيش بالدفاع عن الملك. وإنما ترك الملك يواجه مصيره وحده فيخرج متجردا من غرفته ليطلب من الجنود السذج الطاعة لملكهم ثم قراءة الفاتحة.

لم يدرك الحسن الثاني ما وراء الأكمة.

المثل المغربي يقول : «الطائر الحر يصطاد من أنفه»...

حضر عبد الهادي الصبيحي، أحد الوزراء المقربين من حزب الاستقلال، إلى منزل علال الفاسي. وقد كانت اجتماعات اللجنة التنفيذية متواصلة. وحكى لنا بتأثر حادث المهزلة الساخرة التي لعبها أوفقير في المجلس الحكومي، ودموعه المتهاطلة وصياحه المرعب : «أنا لم أقم بواجبي للدفاع عن ملكي...» وأمر الملك بأن يجردوه من سلاحه خشية أن تدفعه هيستيريا التأثر إلى أن ينتحر... حكى الوزير لنا هذه القصة وهو منفعل متأثر للرجل الذي كان يمكن أن ينتحر من شدة الانفعال.

- «آسى عبد الهادي لا تكن ساذجا. أوفقير كان يضحك على الحكومة، ويذرف دموع التماسيح. هو أبو عذرها...»

أجابني الوزير متأثرا : «لا... لا... لقد كان صادقا. لم يكن له دور في المأساة. لو رأيته يبكي لصدقت.»

قلت في سري : «هذا الجنرال خدع الحسن الثاني لمدة خمس عشرة سنة... وسيستمر في خداعه.»

ولكن خداع أوفقير للحسن الثاني كان خداعا للشعب كله. أوقع أوفقير الملك والبلاد في مغامرات سياسية وعسكرية كاد العرش يكون ضحيتها.

صدّق الحدث الثاني مسيرة تفكيري السياسي في الحدث الأول. وقد كانت المؤامرة من الدقة بحيث يبتلعها البحر لو سقطت طائرة الملك في عمق البحر الأبيض المتوسط.

السؤال الذي أطرحه على نفسي حتى الآن هو : «لماذا لم يفطن الحسن الثاني لكل هذا الذي يهدد حياته وعرشه ؟» لماذا ؟ أفكر : «ما أزال أبحث عن مفتاح شخصيته». الرجل كان يتحمل في نظام حكمه أكثر مما يطيق، ويحمل نفسه مسؤوليات كان يمكنه ألا يشغل نفسه بها، وبعضها تافه يتعلق بالمناورات والمؤامرات الصغيرة التي توحي بها بطانة السوء فترهقه فكريا وجسميا. ولذلك كان الحسن الثاني يبحث عمن يعتمد عليه، وعن من يجيبه كلما سأله عن أمر : «لقد أنجز - بالفعل - نعام آ سيدي...»

وعرف عن الجنرال أوفقير، وهو وزير للداخلية، أنه لعب دورا أساسيا في رسم الحدود بين المغرب والجزائر، وكأنه كان يهدف إلى إقفال هذا الملف نهائيا والترامي في أحضان هذا البلد حتى يضمن مساندته المطلقة عند قيام نظامه. كان أوفقير يتنقل باستمرار بين الرباط والجزائر لمناقشة بومدين. ونجح في إبعاد المسؤولين عن الملف وخصوصا منهم عبد الهادي بوطالب وزير الخارجية[94]. وكان أوفقير هو المهندس الكبير لإتفاق إيفران يوم 15 يناير 1969، ولقمة تلمسان يوم 27 مايو 1970، ولقمة نواذيبو في شتنبر 1970، ولإتفاق رسم الحدود ليوم 15 يونيو 1972 (قبل شهرين فقط من محاولته الفاشلة لإسقاط الطائرة الملكية). هذا الاتفاق الذي ظل سرا حتى إعلانه في يوليوز 1992 للعموم حيث أنه تبين إلحاق عدة جماعات مغربية أصيلة لها مواقع إستراتيجية مهمة بالتراب الجزائري[95].

94 - إعترف عبد الهادي بوطالب في إحدى تصريحاته الصحفية لجريدة الشرق الأوسط في دجنبر 2000، أنه لم يجد عند تعيينه على رأس وزارة الخارجية في الملفات معلومات عن الاتصالات الثنائية بين الحسن الثاني وبومدين. ولم يتعرف على فحوى المحادثات بين قائدي البلدين التي جرت في تلمسان وقد وصفها الحسن الثاني لاحقا بأنها لم تكن لها صلة بالسياسة الخارجية وإنما كانت فقط صلة الرحم بين أعضاء عائلة واحدة». ويظهر من خلال تصريح بوطالب أن صاحب الشأن في هذا الموضوع هو أوفقير.

95 - تساءل الحسن الثاني في استجواب مع صحفي أجنبي «عن سر وجود أوفقير في السيارة التي أقلت والده من المطار عند رجوعه من المنفى إلى القصر الملكي» وخلص إلى أن الاستعمار كان وراء هذه العملية. ولم يفطن الحسن الثاني بهذه العملية إلا ستة عشر سنة بعد ذلك.

الثلاثة الذين حكموا : حين أقرأ تاريخ المغرب، وأقرأ على ضوئه الفترة التي حكم فيها الحسن الثاني أجد كثيرا من وجوه التشابه، وكثيرا من وجوه الاختلاف. شخصية الحسن الثاني مثلت عصرها كملك عالم مسيس ذكي عرف كيف يستفيد من ثلاثة عهود مر بها المغرب : عهد الحماية، وقد بلغت أوجها السياسي - على الأقل - في فترة نضجه، وبداية مشاركته لوالده في التفكير السياسي واتخاذ القرار. وكان يتعرف، ويصادق أحيانا على بعض رجال السلطة والمثقفين الفرنسيين. وكان الجنرال نوكيس يتودد إلى محمد بن يوسف ويتعامل مع الأمير مولاي الحسن معاملة صديق رغم صغر سنه آنذاك. وقد حفظ له الحسن الثاني هذا الود بعد الاستقلال فعينه متصرفا إداريا موظفا تقنيا في «كوسمار» شركة انتاج السكر كما سبق القول. ثم كلف يوسف بلعباس سفير المغرب في باريس بتمثيله في جنازته التي لم تشارك فيها الحكومة الفرنسية.

إستفاد الحسن الثاني كذلك من عهد محمد بن يوسف النضالي في وقت الاستعمار، وتأسيس الدولة على عهد الاستقلال. وإستفاد كذلك من العهد الذي إستلم السلطة المطلقة بكل أبعادها كسلطة، وبكل أبعاد العصر الذي كان حافلا بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على مستوى المغرب وعلى مستوى العالم العربي. وقد لعب الحسن الثاني فيه دورا مهما، وعلى البعد الخارجي، الذي تميز بالحرب الباردة، وبالتطورات الأوروبية التي إنتهت بالإتحاد مع ليبيا، ثم على البعد المغاربي، وقد تعرض المغرب لتحديات حرب الرمال من جهة، وحرب الصحراء من جهة أخرى، ثم تحديات المشاكل الداخلية الإقتصادية والإجتماعية. حكم الحسن الثاني في فترة كان شعب المغرب، ممثلا في هيئاته السياسية، يلح على الحكم الديمقراطي، وتفعيل الدستور بمؤسسات حقيقية سليمة ونزيهة، وفي فترة إنطلقت فيها معارضة هوجاء يعيش بعض أفرادها على تعاليم ومساعدة وتمويل وتسليح الجزائر ومصر وليبيا أحيانا وعراق صدام وسوريا الأسد في بعض الأحيان.

وكان من الطبيعي وشخصيته كما تعرفنا عليها والمحيط السياسي الداخلي والخارجي الذي عاش فيه أن يحتكم الحسن الثاني إلى إختيارات حاسمة حتى يمكنه أن ينجح. كان أمام الملك الاختيار الديمقراطي بأبعاده المعاصرة على نحو ما اختار ملك إسبانيا - بعد عهد فرانكو أو قد بدا به - وكان بهذا الاختيار يمكن

أن يحقق نجاحا في مستوى المغرب وظروفه. وفي مستوى العالم كملك تقدمي معاصر. ولكن الحسن الثاني لم يكن مقتنعا بأن المغرب في المستوى، ثم - وهذا هو المهم - لم تكن الديمقراطية تتفق مع طبعه وطموحه اللامتناهي للحكم، مع أنه كان يمكن أن يجمع بين الحسنين، لولا عقلية كديرة، وتأثيره الخطير وبدون حدود.

وإختيار الدكتاتورية المطلقة لا يتفق مع النصف الثاني للقرن العشرين. وقد عاشه الملك حاكما بالنيابة - مع والده - ثم حاكما بالأصالة حتى نهايته. وكان الإختيار الثالث هو الحكم المطلق المقنع بالشكل الديمقراطي : حكومة وبرلمان والتعددية الحزبية، والحريات المقيدة، وإضطهاد حقوق الإنسان وتعويض ذلك ببعض الانجازات الاقتصادية الرائدة : السدود نموذجا...

ولكن هذا الإختيار الأخير اضطره كملك أن يكون في الواجهة. فكان الثلاثة : محمد أوفقير، أحمد رضا كديرة، وإدريس البصري، الذين حكموا بإسمه، ووجهوه إلى الحكم، الذي يريد كل منهم وبالأسلوب الذي يتقنه. والذي يتفق مع رغباته كملك في بلاد لم تعرف الديمقراطية من قبل ولو كافحت من أجلها قبل الحماية وأثناها وبعد الإستقلال.

أسلوب كديرة في الحكم، كمثال من الثلاثة الذين حكموا، كان نابعا من شخصيته وطموحه الكبير. لم يكن له حظ في شبابه أن يكون في الصف الوطني. لم يختر أن يعمل مع أي من الأحزاب الثلاثة التي ناضلت في عهد الاستعمار : «حزب الاستقلال» و«حزب الشورى والاستقلال» و«الحزب الشيوعي». ولعله فوجئ بالاستقلال كما فوجئ كثير من المتعلمين المتشبعين بالمعسكر السياسي الفرنسي الذي لم يكن ليقبل ولا أن يتصور في خياله عودة محمد بن يوسف وإعلان الاستقلال، بعد عامين و ثلاثة أشهر.

ولكن كديرة تسلق سريعا لأنه كان يملك، إلى جانب ذكائه، القدرة على هندسة سياسة عداء محكم للحركة الوطنية والأحزاب التي قادت النضال الوطني لتحقيق الاستقلال وعودة محمد بن يوسف. وقد تسرب إليه العداء الاستعماري للحركة الوطنية بشعور محكم. واستغل كديرة منطق محو دور «حزب الاستقلال» على الأخص في تحقيق الاستقلال ليوهم سيده بأن المؤسسة الملكية كانت كل شيء

في معركة الاستقلال. وقد وجدوا إستعداد لذلك وهي معركة وهمية خاضها، وأوقع فيها الحسن الثاني. فـ«حزب الاستقلال» كان من دعائم المؤسسة الملكية، ولا منافسة بينهما في مفهوم الحزب. ولا منافسة للحزب للمؤسسة ولا للملكها، كما إعترف بذلك الحسن الثاني نفسه. ولكنها عقلية الحماية والجنرالين جوان وكيوم وقبلهما الجنرال نوكيس تسربت إلى كديرة. وعلى ضوئها كان نصيبه الكبير في تسيير الحكم...

الحدث الثاني، وقد تجلت فيه عظمة الحسن الثاني التي كانت تطغى أحيانا في بعض القضايا الوطنية. فمن المؤكد أن الحسن الثاني كان موهوبا في القضايا التي يخلد فيها نفسه. بناء مسجد الحسن الثاني في الدار البيضاء ونصفه على الماء[96] هذا المسجد تحفة رائعة عظيمة ستخلد إسم الحسن الثاني ما بقيت قائمة.

ولكن الإنجاز الأعظم هو المسيرة الخضراء.

ونجحت المسيرة : ما أزال أتساءل كيف أوحي للحسن الثاني له بذلك منذ قاد الشعب بخطابه التاريخي يوم 6 نونبر 1975.

كنا في مدينة مراكش نستمع إلى الخطاب الموعود به. وكلما وعد بخطاب للأمة أحاط الإعلان عنه بكثير من التشويق. ما أزال أؤكد أن إرتجال الحسن الثاني للخطب كان متفوقا أكثر من خطبه التوثيقة المقروءة، وخاصة في عيد العرش، في لغته ولهجته وحماسه وصرامته وجديته، حتى بدا لنا وهو يتخذ قرارا مصيريا، وأشعرنا بمغامرة قد تكون خطيرة. ما أزال أذكر، وقد نظر بعضنا إلى بعض بعد نهاية الخطاب[97]، أحدنا علق جادا «بأنها ستكون مغامرة عسكرية بـ 350 ألف من مواطنين ومواطنات شعب المغرب، أعزل إلا من المصحف وقربة ماء. فاسبانيا فرانكو[98] لن تقف مكتوفة الأيدي في وجه

---

96 - كان يتمثل بالآية الكريمة : «وكان عرشه على الماء». بني المسجد بمساهمة المغاربة كانت في أغلب الأحيان تحت الضغط، وقد جمعت في سبيل ذلك 5 مليار درهم. وكان المشرف على عملية جمع المساهمات وزير الداخلية إدريس البصري. وقد توقف إعلان المساهمات عند وصولها إلى 3,50 مليار درهم.

97 - لحظة صمت كانت تعني الكثير بالنسبة لكل من الجماعة التي كانت متحلقة حول التلفزيون.

98 - عند إتخاذ قرار المسيرة وإعلانها، لم يكن فرانكو بعد على فراش الموت.

التحدي...» آخر علق : «الخوف ألا تنجح المسيرة الخضراء في التحضير لها وتجميع رجالها ونسائها من شمال المغرب وجنوبه وشرقه وغربه... بإدارة مهلهلة متفسخة. وعند ذلك تكون نتيجتها عكس ما يراد منها»... ثالث علق : «لن تكون المسيرة. فستتدخل اسبانيا - أو دولة صديقة - سلميا لتوقيف العملية تحسبا لتحولها إلى معركة الصحراء...»

لم يكن أحد من المجموعة - وأشهد على ذلك - متفائلا بنجاح المشروع. ولكن قوة التنظيم والتجهيز ونقل المواطنين من كل مكان والخطب المصاحبة التي كان يلقيها إقنعتنا جميعنا بأن الملك مصمم على إنجاحها.

في هذا المرة لم يعتمد الحسن الثاني على أحد ليترك له الأمر، ثم ينام ملء جفونه، لم يعتمد على أحد من الإثنين : كديرة والبصري وهو متأكد من الكلمة المنقولة عن البصري «نفذت، نعم أسيدي». كان يتابع الفريق الذي كلفه بالتحضير بالليل وبالنهار. ولعله استطاع أن يختار هذه المرة فريقا آمن بالمسيرة وصمم على العمل لإنجاحها[99]. ما رأيت الحسن الثاني - في التلفزيون - كما رأيته آنذاك، ووجهه ينطق بالمسؤولية، وملامحه تؤكد أنه يشعر بالمغامرة ويقدم عليها. ومن المؤكد أن كثيرين نصحوه باتقاء الكارثة. ولكن الحسن الثاني تجلى كقائد معركة سلمية متأكد من نجاحها.

حضرت المسيرة لمدة شهرين «قبل أن تطلع عليها الحكومة والإدارة الترابية» في سرية تامة. وأعلن الملك من تنظيم هذه المسيرة يوم 16 أكتوبر 1975 ساعات قليلة بعد إصدار محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري، واعترفت فيه بأن روابط البيعة كانت قائمة على مر العصور ما بين القبائل الصحراوية وملوك المغرب.

نجحت المسيرة. وكانت هي الخطة الوحيدة لإقناع اسبانيا بتسليم الصحراء للمغرب، وإنزال العلم الإسباني عن الإدارة الحاكمة في العيون ورفع العلم المغربي[100]. وهي التي أقنعتها بعد ذلك باتفاقية مدريد الثلاثية، في 14

---

99 - مكون أساسا من ضباط سامين في الجيش وهم محمد أشهبار الكاتب العام لإدارة الدفاع الوطني، وعبد العزيز بناني من المكتب الثالث ومحمد الزياتي من المكتب الرابع.

100 - كان ذلك يوم 28 فبراير 1976 في حفلة نظمت بالمناسبة شارك فيها عن الجانب المغربي أحمد بنسودة وعن

نوفمبر 1975 وهي التي أقنعت الحسن الثاني مرة أخرى باستعادة وادي الذهب بعد أن أعلنت موريطانيا أنها غير معنية بإدارته في 14 غشت 1979 وهي التي أقنعته بأن يدخل مع الجزائر في حرب تسترت فيها وراء «البوليزاريو» حتى تدخلت الأمم المتحدة لتفرض وقف إطلاق النار سنة 1991، بعد أن تلاعبت ليبيا والجزائر بمنظمة الوحدة الإفريقية لتكون مع مبدأ تقرير المصير لا مع مبدأ وحدة الشعوب والأمم وقبلت المنظمة - وأمينها العام - لعب دورا خطيرا بوضع المنظمة أمام الأمر الواقع بما سمي بالجمهورية الصحراوية في المنظمة في 12 نوفمبر 1984 فانسحب المغرب من المنظمة، وعلى أرضه وجدت نواتها في مؤتمر الدار البيضاء سنة 1961. حدث هذا والدول الإفريقية أكثر الدول تعرضا للتمزق العرقي والوطني والقبلي وللنزاع الحدودي.

حقق الحسن الثاني جزءا مهما من وحدة المغرب... وكان فخورا بذلك. كما كان الشعب كله فخورا بما فعل. ما أزال أذكر وهو يقول، وقد زرناه لتهنئته بنجاح المسيرة: «لو كان علال الفاسي حيا لمات في قلب المسيرة»، كان ذلك تعبيرا منه على أن علال الفاسي هو الزعيم الذي لم يفتأ ينادي بتحرير الصحراء.

هل وصلت معي إلى إكتشاف مفتاح شخصية الحسن الثاني ؟

نقطة أخيرة أريد أن أشير إليها هي موقفه الواضح من إحتلال صدام للكويت. كان أكثر إدراكا لهول المغامرة على العراق. ساعات قليلة قبل بداية الهجوم لإخراج العراق من الكويت يوم 16 يناير 1991 ألقى الحسن الثاني خطابا مؤثرا أذيع على الشعب نادى فيه صدام: «يا أخي صدام، تخل عن مغامرتك، وأجل جيشك من الكويت لتجنب العراق والبلاد العربية جميعها شرا كبيرا، أخرج من الكويت برأس عال وشهامة عربية». ولكن لا حياة لمن تنادي. ومثلها النصيحة التي بعث بها للرئيس عبد الناصر ليلة حرب 1967، واستعداده للمساعدة إذا أصر عبد الناصر على موافقته. وقد أجاب عبد الناصر على الرسالة الشفوية التي حملها له أحمد بلافريج: «شكرا، لست بحاجة إلى مساعدة».

الجانب الإسباني حاكم إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب.

يبدو لي أنه ليس صدفة أن جاء بناء المسجد والمسيرة الخضراء بعد حادثي الصخيرات والطائرة. قد يكون حدث تحول كبير في تفكير الحسن الثاني، فكانت المسيرة الخضراء وكان المسجد.

وأعود فأتساءل : هل اقتربت من مفتاح شخصية الحسن الثاني ؟

4 - محمد السادس :

الملك الرابع الذي عايشته هو محمد السادس، كنت أتابع من بعيد نشاطه، وهو ولي للعهد، بل وهو تلميذ في المدرسة المولوية. وكنت أتابع جهوده الدراسية، وهو طالب في الجامعة، حتى إذا كتب أطروحة عن اتحاد المغرب وليبيا أعجبت باختيار الموضوع، وبالدراسة، وكانت لي فرصة تحيته - في قصره - وتهنئته بنجاته من حادث سيارة، فتحدثت له عن إعجابي بموضوع الأطروحة وكان فخورا بهذا العمل العلمي.

كنت أتابع الأمير الشاب في دراسته وعمله والتدريب الذي قام به في الخارج لأني كنت أستشرف المستقبل. فهو، بوصفه وليا للعهد، يعد نفسه ليكون ملك المستقبل. وأنا حريص على أن أتتبع الحاضر، ولكني طموح دائما إلى إستشراف المستقبل في السياسة والحكم. وأول مؤسسة في الحكم المؤسسة الملكية. فكان علي أن أتابع الشاب الذي سيصبح ملكا. ليس فضولا سياسيا، ولكنه عمل من مهمات السياسي والصحافي والمفكر الوطني.

تلقيت منه سنة 1994، وهو ولي العهد، جائزة المغرب للكتاب عن روايتي «شروخ في المرايا». وسررت بالكلمات الودية التي تحدث بها إلي، وهو يقدم لي الجائزة. وأخذت بمبادرة قام بها نحو المرحوم أحمد الشرقاوي إقبال فقد حضر الحفل الذي نال فيه إحدى جوائز الكتاب في وضعية صحية مضطربة. كان في شيخوخته وفي مرض وفاته، فتقدم سموه نحوه يأخذ بيده حتى وصل إلى المنصة. كانت علامات التأثر بادية على وجهه. وقدم له الجائزة بتأثر كبير.

حضر محمد السادس إحتفال الأكاديمية سنة 2000 بمناسبة مرور عشرين سنة على إنشائها. وكان السرور باديا على وجهه وهو يستقبلنا كأعضاء واحدا

بعد الآخر. كان - فيما بدا لي - سعيدا بأن يواصل رعاية العمل العلمي الذي أنشأه والده.

وسعدت مرة أخرى بلقاء تاريخي يوم وشحني محمد السادس خلاله بوسام الكفاءة الفكرية، وأنا أقدم له مجموعة من كتبي في عيد ميلاده الثالث والأربعين يوم 21 غشت 2006. أسعدني أنه كان يعرف بعضها، وأنه سر بترجمة بعضها إلى لغات أجنبية. كنت سعيدا بهذا اللقاء لتخليدي الوسام التقديري للفكر أولا، وللكلمات الطيبة التي أدركت منها أنه يتابع كتاباتي ثانيا.

حينما توفي الحسن الثاني فجأة، توقع المواطنون أن تغير الحكومة أو تجرى انتخابات لبرلمان جديد مثلا. ولكن شيئا من هذا لم يقع. بل ساد البلاد جو من الاستقرار والاستمرارية. يؤكد ذلك شيئان اثنان :

- إتفاق محمد السادس على نفس السياسة - بالشخصيات التي تدبرها - التي كان يسلكها والده.
- أخذ فرصة من الوقت يخرج فيها الملك من مفاجأة الموت الفجائي للوالد الراحل، وخاصة أنه لم يكن يقوم بدور في تسيير الملك والسلطة في عهد والده. فالتغيير في هذه الحالة قد يطبعه الإرتجال ومحمد السادس عرف بالأناة والتملي واستغلال الوقت في التفكير والانجاز.

لهذا بقيت حكومة التناوب، بكل أعضائها بمن فيها البصري (إلى 9 نونبر 1999 كما سبق القول) وبقي البرلمان. وسارت الأمور كما كانت يطبعها الاستقرار والاستمرار.

طول النفس في التفكير والتدبير أنتج السياسة التي سار عليها محمد السادس في تسع السنوات التي قضاها على رأس الدولة لحد الآن.

قضية الصحراء :

إرث ثقيل : لعل تجربة محمد السادس في الملك لا تقل عن تجربة جده ووالده. فقد ورث في السنة الأخيرة من القرن الماضي مغربا، إذا كان يطبعه الإستقرار، فإنه لا يخلو من مشاكل وقضايا يلفها الاضطراب، ولعل أهم قضية

تخلفت عن تاريخ الاستعمار حتى ورثها محمد السادس في العقد الخامس من الإستقلال هي قضية الصحراء. كان يمكن أن تنتهي بالمسيرة الخضراء التي أبدعها الحسن الثاني سنة 1975. ولكن تدخل الجزائر، وهي تتلقف المبادرة من الحكم الاسباني الذي أوجد البوليزاريو، ووضعت الجزائر السلاح في أيديهم، وأمدتهم بمقر الإقامة، وبالسند الدبلوماسي ووظفت نفوذها «البترولي» على بعض الدول الإفريقية التي زعمت لنفسها الحق في معالجة قضية وحدة وطنية لدولة رائدة في تأسيس الوحدة الإفريقية (بمؤتمر الدار البيضاء سنة 1961).

المشكلة تعقدت أكثر بتدخل الأمم المتحدة لإقرار السلام الذي دمره إرهاب البوليزاريو بالسلاح الجزائري في منطقة الصحراء.

ورث محمد السادس هذه القضية بكل تعقيداتها الداخلية والدولية. داخليا إهتم بالجانب الإقتصادي والإجتماعي في إقليم واسع سعة الصحراء المغربية الغربية. وليس من السهل القيام بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية وخاصة البشرية في هذا الإقليم من الوطن، وتلافي كل مخلفات عهد البصري، بالممارسات الفاسدة التي أفرزت تذمرا بين المواطنين المتشبثين بمغربهم. فقد كان عهد البصري يختار أسوأ الموظفين لتسيير الحكم الإداري، بكل سلطوية بصروية، وبكل ضروب الفساد الإداري والتعامل مع المواطنين. وقد واصل ما بدأه أوفقير، فهو الذي ساعد على إيجاد الفكر الإنفصالي عند مجموعة البوليزاريو حينما كان يضطهد الطلبة الصحراويين في الجامعة كسائر الطلبة المغاربة، ففروا من جحيمه إلى الارتماء في أحضان اسبانيا والجزائر.

كان لا بد من إصلاح هذه الأوضاع التي ما تزال ذيولها تستيقظ من حين لآخر. وكان الانفصاليون يغذون التذمر بين السكان بوسائلهم التي يستغلون فيها الخبرة والأموال والأطر الجزائرية.

وكان لابد لمحمد السادس أن يعمل جاهدا ثنائيا ودوليا للإفراج عن الأسرى المغاربة الذين إحتفظ بهم في الأسر قرابة ربع قرن، وخاصة بعد وقف إطلاق النار. فقضية الأسرى المغاربة تعتبر الأولى من نوعها في تاريخ الحروب. وتزداد القضية غرابة بأنهم أسرى على أرض دولة، وهي الجزائر، - لا توجد بينها وبين

المغرب حرب[101] - وتبقى قضية المحتجزين الصحراويين، الذين تعتبر الجزائر أنهم يكونون شعب الدولة الصحراوية المزعومة، دون أن يتمتعوا بأي حق من حقوق الإنسان وحق الحرية في التنقل، وإختيار إقامتهم في وطنهم المغرب.

ثم كان من الضروري أن يواجه الملك - ضمن الإرث الذي ورثه - الحملة الدولية غير الحكومية التي يقوم بها الانفصاليون تحت غطاء الدبلوماسية الجزائرية.

ويأتي العمل الخارجي - الداخلي في مقدمة ما يتحمله الملك من عبء الصحراء. التلاعب الذي تواجهه القضية في الأمم المتحدة، ولا يقل عن التلاعب الذي واجهته في «الاتحاد الإفريقي». الدبلوماسية الجزائرية تستطيع أن تتحرك بأموال البترول، والتزود بما تشتهيه من أسلحة من أمريكا وروسيا ودول أوروبية وتوظف مكاسبها من بيع الأسلحة لتأيد الأطروحة الجزائرية، إن لم يكن نقدا - وقد كان - فعن طريق صفقات السلاح الذي تقتنيه الجزائر من هذه الدولة أو تلك، ومن الشركات الكبرى المنتجة والمصدرة للأسلحة لتضغط بذلك على حكوماتها خصوصا بعد أن وصل سعر البترول إلى 147 دولارا في منتصف سنة 2008. قبل أن ينحدر إلى أقل من 45 دولار في بداية سنة 2009، وللجزائر عملاؤها وسماسرتها حتى في الأمم المتحدة، وضمن وفود بعض الدول النافذة.

إهتم محمد السادس باقتراحات الممثلين الشخصيين للأمين العام - وكان في مقدمتهم جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد جورج بوش الأب - وقد قدم ثلاثة مشاريع لحل المشكل قبل أن يستقيل، تراوح فيها بين الاعتدال والتحيز للجزائر. وفشل بيكر في الاقتراب من الحل المعقول، ومن الاقتراب من مجلس الأمن، وجمع الطرفين : المغرب والجزائر، على مائدة مفاوضات، كفشله في تحقيق إستفتاء مقترح وهو الذي جعله يستقيل من مهمته. بعد أن إتضح له أنه عاجز عن حل مشكلة، ربما زاد في تعقيدها.

101 - تم إطلاق سراح المعتقلين سنة 2005.

محمد السادس تقدم باقتراح الحكم الذاتي الجهوي لإقليم الصحراء، في إطار اللامركزية والجهوية التي قررها المغرب، على أساس تمكين سكان الصحراء من تدبير شؤونهم العادية بأنفسهم، في إطار ديمقراطي، ضمن السيادة المغربية، ووحدة الوطن والمواطنين.

وقد قدم اقتراح الحكم الذاتي إلى مجلس الأمن بعد أن أعلن تفاصيله لمعظم الدول الفاعلة في الأمم المتحدة. وقد أعلن محمد السادس في خطابه ليوم 30 يوليوز2007 أن المغرب على إستعداد للتفاوض على الحكم الذاتي، كل الحكم الذاتي ولاشيء غير الحكم الذاتي. وثانيها أن الحكم الذاتي المتوافق حوله لن يكون إلا في إطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة، غير القابلة للتصرف التي لامساومة فيها ووحدتها الوطنية المتلاحمة غير القابلة للتجزئة. وأعلن ممثل الأممي العام للأمم المتحدة في متابعة قضية الصحراء أن إنشاء دولة مستقلة في الصحراء خيار غير واقعي.

وقد حاول محمد السادس إقناع الرئيس الجزائري بوتفليقة بهذا الحل خلال زيارته للجزائر بمناسبة القمة العربية في مارس 2005، ولكنه لم يجد تجاوبا مع مخاطبه. وقرر مجلس الأمن عقد محادثات بين المغرب والبوليساريو تحت إشراف الأمانة العامة للأمم المتحدة وبحضور ممثليها عن الدول المعنية : الجزائر وموريطانيا. وعقدت منها ست اجتماعات قرب نيويورك. وعقدت ثلاث دورات لهذه المحادثات المباشرة آخرها في الأسبوع الثاني من يناير 2008. ولم تسفر هذه المحادثات عن أية نتيجة رغم حرص المغرب على توضيح مفهوم الحكم الذاتي الموسع الذي إعترفت معظم الدول الرئيسية في الأمم المتحدة بأنه خطوة متقدمة واعدة، أمام تشبث البوليزاريو والجزائر بتقرير المصير والإستقلال.

مشكلة الصحراء تضع على عاتق الملك كثيرا من متاعب التنمية التي يتحملها في المغرب وفي الصحراء بخاصة.

محمد السادس يقوى هذا الجانب من نضاله في سبيل الحفاظ على السيادة ووحدة الوطن بالإتصالات الدولية التي يقوم بها لمختلف الدول في القارات

الأربع[102]. فقد منح المجال الدولي حيزا مهما من إهتماماته عبر المحادثات التي يجريها مع رؤساء الدول المختلفة، وهادفا لتقوية الروابط الإقتصادية مع دول العالم، وتفهمها لعدالة موقف المغرب في الحفاظ على وحدة ترابه.

وتبنى محمد السادس إلى جانب الإدارة العليا للدولة جوانب في المجتمع المغربي : النظام الديمقراطي في حاجة إلى تحقيق وتدعيم وتخليق، حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور في حاجة إلى ترشيد، حرية الصحافة وإحترام كرامة الصحفيين في حاجة إلى شجاعة للتجاوز عن الشطط في إستغلال نطاق الحرية، التنمية في حاجة إلى الارتفاع بمستوى حياة الإنسان، الأسرة في حاجة إلى تنظيم قانوني شرعي وإجتماعي يراعي حقوق الزوجة والزوج والأطفال والأسرة جميعها، ويضع أسسا جديدة ومتجددة لسعادة الأسرة إذا هي تمثلت مدونة الأسرة وهضمها المجتمع.

إستبد القطاع الاجتماعي في المغرب بتفكير محمد السادس. إذا كانت الأسرة بدايته، فإن السكنى قد تكون عمقه. ولكن العمق الأكبر هو الإنسان. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مشروع شامل يستهدف تنمية الإنسان في كل مرافق حياته. وهو مشروع طويل النفس يمكن أن يكون شغل الحكومة (أية حكومة) لعقد أو عقود من السنين. والمهم أن تكون الحكومات التي تتولى المسؤولية في هذه العقود في مستوى المشروع الذي قدمه محمد السادس. وتابع بنفسه مشاريع التنمية البشرية وخاصة في الأقاليم التي كانت في الغالب مهمشة في جنوب المغرب وشرقه، وفي أرباض المدن الكبرى، التي كانت محاطة بمدن الصفيح التي لاتتمشى مع كرامة الإنسان.

كان ذلك من أبرز المشاريع الثورية التي قام بها محمد السادس، بعد أن حرّم على الدولة أن تقوم نحو الشعب بما من شأنه أن يدمر دولة القانون. وقد كان القضاء والقانون في وضعية لا يحسدان عليها بسبب الإعتداء على حقوق الإنسان بمعناه الشامل، والعملية الفورية التي قام بها محمد السادس هي ما أسس له لجنة الإنصاف والمصالحة، وذلك لمراجعة أخطاء الماضي نحو المواطنين ونحو القانون والقضاء والإنسان المغربي ... هذه مبادرة غير مسبوقة في أية دولة

102 - من طوكيو إلى المكسيك دون إغفال الدول الإفريقية.

عربية أو إسلامية. وكم هي الممارسات التي تهدم حقوق الإنسان في مختلف دول العالم بما فيها الدول الكبرى التي تزعم أنها ترعى الديمقراطية وتدافع عنها وتحارب الإرهاب، وهي تقوم بإرهاب جماعي إرهاب الدولة، ووسط سجونها ومعتقلاتها في غير دارها، وترهب دولا أخرى أعضاء في الأمم المتحدة.

المبادرة التي طبقت في المغرب بكشف أخطاء الماضي كتعهد حتى لا تتكرر في المستقبل، تعتبر مبادرة رائدة، خاصة إذا اتسع مفهومها لتطبق في الحاضر على كل مظاهر الفوضى والتسيب في القضاء والإدارة، والرشوة، وعدم إستقلال القضاء.

الوطن لا ينبغي أن يتصالح مع ماضيه فحسب، ولكن يجب أن يتصالح مع حاضره كذلك. ولكي تنجح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يجب وضع الأسس الثابتة للنجاح. فالإنسان لا يقوم بنفسه، ولكن يقوم على الركائز الإجتماعية التي تبنيها الدولة.

ومن المؤكد أن محمد السادس يسعى لبناء هذه الركائز.

وقد قدمت لجنة الإنصاف والمصالحة تقريرها إلى جلالته في آخر سنة 2005 ومنح هذا التقرير قوة بالخطاب الذي وجهه إلى الشعب يوم 6 يناير 2006 والتزم فيه بمسيرة التنمية الاجتماعية على أساس المصالحة الوطنية ورعاية حقوق الإنسان رعاية شاملة.

وإني لأعرف أن كثيرا من القضايا الاجتماعية في مظهرها السلبي تقض مضجعه كالرشوة والفساد والعبث بالمال العام وتهريب المخدرات، وتخلف الإدارة عن مستوى تنفيذ المشاريع التي يضع حجرها الأساس أو يدشن بناياتها. وفي مقدمة ما يقض مضجعة البطالة، ووضعية المهاجرين المغاربة في الخارج وضرورة تمتين روابط أجيالهم الجديدة بالوطنية، ولذلك أنشأ المجلس الوطني للمهاجرين في الخارج من ممثليهم في مختلف القارات.

حينما ترأس احتفالات المغرب بمرور خمسين سنة على الاستقلال مهد للخمسين الثانية بمشاريع اجتماعية واقتصادية وعمرانية، تنفذ وفق مخطط

تدريجي، وهو يأمل أن تكون المسيرة الإقتصادية والإجتماعية موازاة مع المسيرة السياسية.

موقفان وطنيان مهمان وقفهما محمد السادس مع جار للمغرب له معه علاقات جد طيبة هي اسبانيا.

الموقف الأول حينما اتخذ المغرب مبادرة شجاعة في جزيرة ليلى، أو «المعدنوس» وهي جزيرة صغيرة معزولة بالقرب من الشواطئ المغربية، قريبة من سبتة، موقع إستراتيجي مهم. شعرت الدفاع عن المغرب وتستغل ضد أمنه نزلت فيها كتيبة من القوات المسلحة. الحكومة الإسبانية هاجمت الجزيرة بشراسة وكاد الأمر يفضي إلى صراع بين القوتين المغربية الملكية والإسبانية. كان ذلك في عهد الحكومة اليمينية الإسبانية في نوفمبر 2007 حتى تدخلت بلاد صديقة للبلدين، وفصلت بعودة الوضعية إلى ماكانت عليه قبل التوتر. فانسحبت القوات المغربية والإسبانية وانطفأ التوتر. وعادت الوضعية في الجزيرة إلى ما كانت عليه تحريرها من الاحتلال الاسباني كسبتة ومليلية وبقية الجزر المحتلة دين في عنق الشعب والحكم.

والحادث الثاني يتعلق بقرار الحكومة الإسبانية الإشتراكية أن يقوم عاهل اسبانيا خوان كارلوس بزيارة سبتة ومليلية زيارة رسمية. وقد لجأ ملك إسبانيا بهذه المبادرة الإستفزازية لمدينتين مغربيتين محتلتين، وذلك لتأكيد اسبانيتهما. احتج المغرب احتجاجا صارما وسحب سفيره من مدريد. وكان للخطوة الإحتجاجية الصارمة دوي في العالم الدولي أشعر فيها بأنه لن يتنازل عن مغربية سبتة ومليلية. الحكومة الإسبانية تأكدت أن المغرب مصر على المحافظة على إسترجاع أقاليمه المحتلة. وتأكدت مرة أخرى حينما أثير الموضوع مع رئيس الحكومة الإسبانية زاباتيرو حينما زار المغرب وعقد محادثات مع الملك محمد السادس يوم 11 يوليوز 2008. وقد حاولت اسبانيا أن تعيد العلاقات الطيبة بين البلدين إلى ما كنت عليه قبل التوتر ويعود الفضل في القضاء على التوتر لمحمد السادس فقد كان هو صاحب القرارات.

*

* *

عاصرت أربعة ملوك تختلف فترة كل منهم عن سابقتها ولاحقتها. كنت شاهد هذا العصر وما سجلت بعض ما سجلت لأكتب فترة من التاريخ، ولكني عشت الأحداث فاعلا مؤثرا فيها، أو منفعلا بها. وما أحسب أني أغفلت أية بادرة عشت ميلادها وتطورها مما عرفه المغرب في هذه الفترات. وما أحسب أن تاريخ المغرب كان بطيئا وهو يخطو خطواته السريعة التي تلخصها الفروق الهائلة بين العشرينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي. لا أحسبها بحساب الزمن. الزمن أكثر بطئا من مسيرة المغرب في ثلاثة أرباع القرن الماضي. كان المغرب أرضه وشعبه يختلف في كل عهد عن سابقه، وسيعجب التاريخ من هذا التحول الكبير الذي عرفته بلادنا مما لم تعرفه في مثل هذه الفترة من عهود مضت. أحسب أن المغرب رغم كل التعثرات والإنتكاسات دخل التاريخ في هذه الفترة من بابه الواسع. وأحسب أنه فتح الباب الواسعة أمام الأجيال القادمة التي لن تعرف بعض ما عرفته أجيالنا من فترات الظلام.

جيلنا فتح طريق المستقبل. وعلى الجيل الحاضر أن يجعل من متاعب جيلنا في الماضي درسا لبناء هذا المستقبل.

مسؤولية الدولة

حينما تحدثت عن الملوك الأربعة الذين عايشتهم كنت أفكر في مسؤولية الدولة التي تحملوها. الملك ليس هو الحكم، حتى في العصور التي كان الملك فيها هو الحاكم المطلق. كان فيها بعض ملوك فرنسا يعلن بفخر : «أنا الدولة».

ولعلي أشرت في إحدى فقرات هذه المذكرات إلى أني كنت أتساءل بسذاجة بعد أن تحقق الاستقلال : «هل وضع المسؤولون الكبار على أنفسهم سؤالا مهما : حصلنا على الاستقلال، فماذا ترانا فاعلين بهذا الاستقلال ؟»

شخص واحد وضع الأسس الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية لبناء مغرب المستقبل هو علال الفاسي في كتابه «النقد الذاتي» وكان هذا العمل الرائد قبل الاستقلال بنحو ست سنوات.

التساؤل عن المسؤولية هو بداية الشعور بضرورة تحملها. ولو وضع المسؤولون على أنفسهم هذا السؤال المهم والساذج لبدأوا منذ اليوم الأول في وضع مخطط - قبل بداية العمل - لبناء الدولة الجديدة، ضاربين صفحا أو مستعينين بما حققته الحماية من تطور عمراني وإداري واقتصادي، ولو كان جميعه أو معظمه، لفائدة الجالية الفرنسية.

حيّرني هذا السؤال : ماذا نصنع بالاستقلال، على سذاجته. وبما أني لم أكن في موقع المسؤولية، فلم أكن أستطيع، ولا حاولت إلا تنظيريا - بما كنت أكتب من افتتاحيات وتعقيبات - الإجابة على السؤال. وأؤكد أنه تضخم لدي

السؤال مع تضخم المشاكل والارتباك الشديد الذي وقع فيه المغرب على مدى خمسين سنة من الإستقلال.

أعتقد - وأنا أعترف بالمنجزات الإيجابية التي تحققت - أن المغرب أضاع على نفسه - كدولة - وعلى المواطنين فيه، والذين تضاعفوا حتى تجاوزوا ثلاثين مليون إنسان[1]. أضاع المغرب كثيرا من الوقت والجهد والطاقة البشرية والمال... لأن المسؤولين عن الحكم لم يضعوا على أنفسهم السؤال المهم، ولم يجيبوا عنه - بالإضافة إلى أنهم شغلوا بالحكم والوصول إلى الحكم، عن المسؤولية التي يتحملونها أو يسعونا إلى تحملها - بمخطط مضبوط واضح في الزمان والمكان (الأقاليم) والإمكانيات البشرية (التكوين) والمادية، التي كان يجب أن تصرف على مصالح المواطنين - جميعهم - بالعدل والحكمة وعدم السفه.

بناء الدولة المستقلة - بعد عهدي التخلف والإستعمار - لم يكن سهلا. كان يبدو للمسؤولين، أصحاب القرار، أن الحكم والسلطة كفيلان ببناء الدولة، وأن المظهر السطحي للسيادة هو الدولة، وأن تسيير ملايين المواطنين وفق إرادة واحدة هو البناء المثالي للدولة، ثم القضاء على كل التكتلات البشرية (أحزاب - نقابات - جمعيات المجتمع المدني...) يجعل الحكم في حل من كل رأي أو توجيه أو اعتراض ... على بناء الدولة : كيانا هيكليا وإنسانا ومجتمعا، داخليا وخارجيا.

ولأن المسؤولين عن القرار كانوا يمارسون الحكم دون تخطيط وهدف واضح لبناء الدولة، كان المغرب يسير بسرعة الإنحدار، مغترين بمظاهر السلطة والحكم دون شعور بأن المغرب ينحدر، ويضيع وقت الملايين المتزايدة وإمكاناتهم البشرية والفكرية والعضلية. ورغم أن الحسن الثاني توقع مرة - بخوف - أن يصاب المغرب بسكتة دماغية، ورغم أن الدولة تعرضت لهزات خطيرة، معروفة أسبابها، البعيدة والمباشرة (حادث الصخيرات وحادث الطائرة نموذجان ومؤشران)، فإن المغرب لم يتوقف ليبدأ من الصفر في بناء الدولة الحديثة. المغرب كان مدعوا أن يبني دولة حديثة ليسابق العالم الذي سبقه. ولم يكن له

1 - كان عدد سكان المغرب في بداية الاستقلال يقارب سبعة مليون نسمة.

كيد عن حداثة الدولة، وإلا أهل نفسه يزداد تخلفا. الزمن لا يرحم، والعالم أخذ طريقة بعد الحرب ليتطور وتتقدم. والذين يعبثون بمسؤولية الحكم مكتوب عليهم أن يظلوا خلف القافلة...

من البديهي أن الخطوة الأولى في بناء الدولة تغيير النظام الفردي إلى نظام ديمقراطي، يشعر فيه الشعب بمسؤوليته (أصاب أو أخطأ) ويعبأ فيه الشعب تعبئة سليمة لأداء نصيبه في بناء الدولة. فيجند نفسه عن طريق المنظمات التي يثق فيها، ومؤسسات الحكم التي يحترمها ويثق فيها. ويعمل في إطار المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الآفات التي تنخر كيانه : الفقر والبطالة والجهل.

ليس الهدف من الديمقراطية هو الشكل الإنتخابي الذي «يفصل» بقوانين الإنتخاب وإجراءاتها على مقاس ما يريده المسؤولون في الدولة، لا على أساس ما يريده الشعب. وما يطلبه النظام الديمقراطي المتعارف عليه دوليا، لا ديمقراطية بدون أغلبية شعبية حقيقية. فلا ديمقراطية في نظام تشتيت الأصوات على الأحزاب المصطنعة فيها، والمتطلعة إلى أن تكون أحزابا. ولا ديمقراطية بدون مرجعية مذهبية وفلسفية وأخلاقية ووطنية وإقتصادية وسياسية. الديمقراطية «المفترى عليها» لا يمكن أن تساهم في بناء كيان دولة سليمة متطورة تقود شعبا سليما متطورا إلى مستقبل تقدمي حداثي مشرق.

ثم إن النظام الديمقراطي المرشد والرشيد ليس دواء عيسى يشفي من كل داء، ولكنه وسيلة :

- لتكوين إجماع الأمة لخدمة الصالح العام.
- للقضاء على الصراع بين الشعب والحكم. وهو صراع ورثناه من عهدي التخلف والاستعمار. وكان الابتهاج بالإستقلال قد أخذ يقضي عليه، ولكنه لم يلبث أن استشرى كخلايا سرطانية في جسم الدولة. في بعض فترات هذا التاريخ كان الصراع داميا وعنيفا أفقد ثقة كل من الحكم والشعب في الآخر إلى درجة المقاتلة. وشغل كل منهما عن الهدف : التنمية البشرية، إقتصادية وإجتماعية وسياسية.

نلاحظ أن هذا الصراع لم يكن بين الدولة والشعب وإنما كان مع الحاكمين، حتى كانت الحياة بينهما حياة توجس وخيفة، لاتعاون لبناء الدولة بكل كيانها. والنظام الديمقراطي الحقيقي، القائم على احترام الدولة للمواطنين في إطار حقوق الإنسان والحريات العامة، واحترام القانون من الطرفين وأداء الواجبات من الطرفين كذلك. هذا النظام نتيجة تجارب إنسانية ودولية إستمرت بضعة قرون هو خلاصة لأحسن ما وصل إليه من أنظمة الحكم، لذلك فكل انحراف عن إعتماده أساسا للحكم، وكل تلاعب بقيمه إنما ضد صراع هذا التاريخ، ولن تكون فيه الهزيمة للتاريخ وللشعب بقدر ما يكون الحكم قد أضاع على الوطن مزيدا من الوقت للخروج من مرحلة التخلف والابتعاد عن خلال الاستعمار.

- لتحديد المسؤوليات وصياغتها فمن الواضح أن مسؤولية بناء الدولة ليست فردية ولا هي منوطة بمجموعة من المساعدين المتعاونين، يمكن أن يكون من بينهم خونة لبلادهم ورئيسها، فيدمرون الدولة من حيث يشعرون رئيسهم أنهم يبنونها، خدمة له وطاعة لتعاليمه. الدولة جهاز شامخ يحتاج إلى تفاني رئيسها الأكبر في خدمته، بمقدار ما يحتاج إلى تفاني أصغر مواطن وموظف.

ويتحتم على النظام الديمقراطي الحقيقي أن يضمن رقابة الإدارة وفاعلية القانون في وجه الإستغلال والرشوة والفساد، والإثراء غير المشروع، على حساب مصلحة المواطن وكرامة الدولة.

والديمقراطية تعني إحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، المتعارف عليها دوليا. وهي قيمة متبادلة : إذا إعترف بها المسؤولون للشعب، فالشعب يعترف بها للمسؤولين، وهم في حاجة إلى هذه الحقوق يكتسبونها بالقانون وبإرادة الشعب، وإلا ضاعت من المسؤولين حقوقهم، وتعرت مسؤولياتهم عن ستر الحق والقانون لن تحققها قوة ولن تحتفظ بها، وإلا تعرض المسؤولون، مهما كانت درجة مسؤولياتهم للطرد والعزل والإنقلاب والإهانة. الأمثلة من التاريخ والحاضر كثيرة.

وتحديد المسؤوليات يعني أن كل ذي مسؤولية يقف عند حدودها ابتداء من رئيس الدولة. وذلك هو الذي يقي الدولة من الفوضى والضياع والتخريب من الداخل.

- والحكم بنظامه الديمقراطي لا يعني السلطة المجردة، فالسلطة وسيلة لبناء الدولة. ونؤكد مرة أخرى أن الدولة ليست هيكلا تجريبيا، تستهدف لذاتها، وإنما هي هيكل بناء المجتمع بناء سليما وإزاحة كل مشاكله، وتجنيده ليساهم في البناء والقضاء على المشاكل المتنامية. وإذا لم تقم الدولة بكل مسؤولياتها هذه تنهار، ولو ظن المسؤولون عنها أنها قائمة مزدهرة. أسس الدولة هي الهياكل التي يقوم عليها المجتمع : التعليم والتنمية والعمل والسكن اللائق ورفاهية العيش. وكرامة الانسان وحريته وحقوقه. مهما يكن الإنسان فقيرا فإنه يطلع إلى رفاهية العيش التي لا تعني الثراء وتجميع المال للمضاربة وإرضاء غريزة الملكية، ولكن تعني كرامة العيش.

- ومسؤولية الدولة تعني حماية المواطنين وضمان حرياتهم الإنسانية والفكرية بالقانون، ولذلك فالدولة التي تتمثل في مجموعة من المغامرين الدمويين : الذين يتصرفون في الشعب بإسم السلطة إلى حد إستخدام السلاح وخوض معارك دموية لإقرار السلطة على بركة من الدماء، هذه الدولة تعرض نفسها للدمار، وعلى أيدي عملائها الدمويين أنفسهم.

الدم يجتذب الدم.

ولذلك فالدولة في حاجة إلى أن تأمن على نفسها من الانتقام. فلا يدع المسؤولون عنها التصرف للذين لا يخلصون للدولة إخلاصهم لأنانيتهم ولنزعاتهم الإجرامية.

ومسؤولية الدولة مسؤولية متجددة في إطار التجدد الذاتي والعالمي. لذلك فهي في سباق مع الزمن لتلبية حاجات النمو البشري - وحاجاته متنامية متزايدة - ولنشر التعليم والبحث العلمي لخلق مجتمع ذي فكر متحرك يعتمد على العلم، ويساير التطور العالمي في البحث والتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وإدارة الدولة - بمسؤولية - فكر وصناعة. والسلطة أداة ووسيلة. وبما أنها فكر فهي في حاجة إلى بعد أفق وسعة علم ودراية بتجارب الآخر من الناجحين. ومن الواضح أن الدول المتطورة اقتصاديا وعلميا لم تلجأ إلى الاتحاد لترضية نزعة قومية، أو لضمان سلام مستمر دائم فحسب، ولكن لتستفيد إحداها من تجارب الآخرين، ولتنمية نفسها بالآخرين. كثير من الأنانية .... في الإتحاد الأوروبي مثلا. ولكنه سيمكن أعضاءه على المدى البعيد - والقريب أيضا - ليوجد قطبا دوليا عالميا يستهدف قيادة العالم في التنمية الإقتصادية والعلمية، يعني هذا أن العالم يسير نحو القطبية المسالمة. مرت أوروبا بالأخص نحو القطبية الاستعمارية، ولعلها لم تستفد منها غير الحروب، أبرزها الحربان العالميتان. الولايات المتحدة تنعم الآن - وبعد إنهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة التي لم تلبث أن تجدد نفسها - لأن تكون قطبية قائمة على الحروب والسيطرة على العالم، وخاصة منابع الإقتصاد فيه. وهي قطبية تسير نحو الهاوية. إنبعث بسببها الإرهاب العالمي - دور إسرائيل في انبعاثه أساسي، وهي ذنب للقطبية الأمريكية - قد تطمح أن تجعل من الولايات المتحدة ذنبا للدولة العبرية - تزيد في تأريث عداوة العالم ضدها، وتدفع بها إلى الحروب المتوالية التي لا تجد فيها مخرجا. كانت البداية بأفغانستان والعراق، وقد تتواصل بدول أخرى تملك منابع الثروة. والأمل أن يكون الرئيس أوباما من الرزانة الفكرية والسياسية والتفكير المستقبلي ما يمكنه من أن يقي بلاده مغبة الخطر الذي يهددها ويهدد العالم معها.

ولكن القطبية الأوروبية إذا ما إبتعدت عن النهج الأمريكي، قد تخلق في العالم قاطرة تقوده نحو السلم والتنمية والتعاون، على المستوى البعيد، فما تزال الأنانية تعوق النوايا السليمة والتعاونية دوليا.

الدولة في المغرب يجب أن تتصالح مع الماضي وتتخلص من عقلية السلطة المطلقة - بإعتبارها الهدف من الدولة - وتستفيد من تجارب القطب الدولي كلما كانت الإستفادة لصالح الوطن والمواطنين. القطب الأوروبي يحمل مجدا من التاريخ، وزخما في التجارب، التي بدأت ملامحها على أربعة قرون، واجهت فيها الفشل والنجاح والحروب ومعارك الشوارع. الدولة في المغرب يجب أن

تستفيد من كل هذه التجارب حتى لا تكرر مظاهر الفشل وتستفيد من إيجابيات النجاح.

هكذا شغل فكري منذ أن وعيت أن المغرب أصبح دولة بالإستقلال فيما أكتبه الآن ليس تحليلا، ولكنه اجترار لما عاش فيه فكري متحركا منذ الإستقلال.

الدولة مسؤولة عن المجتمع بمقدار ما هو مسؤول عن نفسه، إذا تمكن من ظروف المسؤولية وأدواتها... ولكن لا تسمح الدولة الرشيدة لنفسها أن تقف في وجه المجتمع بالتصرفات السلطوية، وإتاحة الفرصة للرشوة والفساد وتخديل المجتمع عن طريق إدارة منحلة غير منتجة، ومعرقلة للتنمية.

حينما دعونا لتمثل القطب الأوروبي في بناء الدولة لم نقصد إلى تمثيل المجتمع الأوروبي أو الغربي عموما، فقد تطورت المجتمعات الأوروبية - وبعضها على الأقل - نحو الأنانية والفردية والشعور بالإحباط، وإنعدام الحماس والجدية في العمل لبناء المستقبل. قد تكون هذه الظاهرة عارضة، فالشعوب المتحضرة المتعلمة لا يمكن أن تنهار من الداخل، وقد تكون في حاجة إلى تغيير، وإلى شبه ثورة إجتماعية أو سياسية تغييرية، ولكنها مع ذلك آخذة طريقها نحو القيادة القطبية. الدولة في المغرب مثلا يجب أن تأخذ العبرة من ظروف الإحباط التي تمر بها بعض شعوب القطب الأوروبي، وذلك بإحداث التغيير الداخلي تساهم فيه الدولة وإصلاح أدواتها التي تديرها مصالح المواطنين. القطب الأوروبي - أو بعض دوله - يمكن أن يصلح ذاتيا عن طريق الوعي بالمسؤولية، وعن طريق الثورة الفكرية التي اعتادت بعض المجتمعات أن تتقدها عند الحاجة، ولكن دولا كالمغرب في حاجة وعي الدولة بمسؤوليتها وربط الصلة القوية بالشعب حتى لا يحدث إنفصام، فيتيه الشعب في اللامعقول ويصاب بالإحباط، والفردانية والأنانية المقيتة، في وقت هو أحوج ما يكون إلى بناء مثالي لمجتمع متحرك مستقبلي.

مسؤولية الدولة تتطلب الصداقة مع الشعب. والصداقة أعظم من الولاء ضرورة أن الولاء يعتمد على الطاعة التي تفرضها أحيانا السلطة، ويعتمد على العاطفة في كثير من الأحيان، ومع المنهجية التقليدية. لا عمق له. الصداقة

تعني الود المتبادل كما تضمن المصلحة المتبادلة. تبادل المصلحة يضمن بمصلحة الصديق فتؤيدها حتى تضمن مصلحتك. الولاء فيه جانب من إكراه المواطن بفكرة أن يكون مواليا حتى لا يتغير عاصيا خارجا عن سلطة الدولة وقانونها الأسمى. الصداقة تلقائية تتكون بالود. قوامها الإحترام والتقدير المتبادلان.

ومسؤولية الدولة تعني تحمل عبء الواجب. مسؤول الدولة - كيفما كانت درجة مسؤوليته - يقوم بواجبه الذي يحدده الدستور والقانون. وهو بقطع النظر عن كل شيء له عوض لا يعني المال فحسب، ولكنه، يعني إلى ذلك الثقة. وثقة الشعب قيمة عظيمة لا تكتسب بغير طريقة الصداقة. ومسؤولية القيام الواجب تتطلب السهر عليه، وصحته كل وقت المسؤول، ومراقبة سلسلة درجات المسؤولية في كل القطاعات سواء منها الكبرى أو الصغرى.

المسؤول وقته كله للدولة وفق برنامج محدد يضبطه القانون. ويصرف الوقت في دراسة الملفات، والإستعانة بالمخلصين من ذوي الاختصاص، ومناقشة القضايا التي تحتاج إلى مناقشة. وبذلك تتربى كل طبقات رجال المسؤولية على تحمل مسؤولياتهم دون تهاون أو إستهانة أو عبث.

وتتطلب المسؤولية في مختلف مراحلها التفريق بين المسؤولية والحياة الشخصية. فمن حق كل أحد من المواطنين أن تكون له حياة شخصية يغنيها بهواياته وأصدقائه وقراءاته والأصدقاء الذين يختارهم ليشاركوه أو يغنوا حياته الشخصية. ولكن لا يمكن الخلط بين هذا الجانب من الحياة وجانب مسؤولية الدولة، سواء في السلوك أو الأشخاص أو الممارسات أو أسرار الدولة. في حياتنا الخاصة نجّد ونعيش ونلهو ونتصرف في الزمان الذي نخصصه لها كما أتفق. ولكن القطيعة يجب أن تكون تامة بين هذه الحياة وحياة مسؤولية الدولة، حتى الأشخاص الذين نحيط بهم أنفسنا في حياتنا اليومية لا يمكن أن نشركهم في حياة المسؤولية، وإلا تسرب العبث للمسؤولية.

تتبعت باهتمام منذ الاستقلال مسؤولية الدولة. لم أتحمل مسؤولية من المسؤوليات الحقيقية إلا في وقت محدود. أؤكد أنه لم يكن إيجابيا كما كنت أفكر. ظروف المسؤولية المحددة في الزمن والعمل ومحيطها غير المواتي جعلني

فيها سلبيا أكثر منها إيجابيا... ولكن عوضت بجانب إيجابي آخر هو ما كنت أكتب من مقالات وافتتاحيات، أعتقد أني كنت فيها مع الشعب. أوضح حدود مسؤولية الدولة وآفاقها البعيدة، أندد بالعبث بالمسؤولية في كل درجات الحكم، وأديت واجبي نحو علاقة الشعب بالمسؤولية. وساهمت في تحريك السواكن. ولكن ما يكتب لم يكن يكفي للتغيير فالوضع السياسي والسلطة المطلقة كانت أقوى من ريشة القلم، ولكن الجانب الإيجابي في الموضوع هو التفاهم على الحد من الضياع والتمزق.

هذه مسؤولية بلا حدود. وكما هي مهمة الصحافة الشريفة الواعية هي مسؤولية الهيئات السياسية الجادة. نشأت الأحزاب منذ نشأت في أواخر العشرينات من القرن الماضي لتحافظ على هوية الشعب ليستعيد كرامته، ويحافظ عليها ويدافع عنها. ما تزال هذه مسؤولية الأحزاب السياسية، لم تكن في حاجة إلى الدستور ينظمها ويشرعها. فهي أحزاب من الشعب وفي خدمة الشعب. والحكم فيها مرحلة عارضة لا ينبغي أن يكون الهدف كل الهدف. بعض الأحزاب المغربية لم تصل للحكم حتى عن طريق المشاركة عقودا من السنين. وتبقى مسؤوليتها الكبرى هي خدمة الشعب لصيانة مسؤولية الدولة.

في الحكومة

- 1 -

مقولة حاقدة أطلقت - بمكر - بعد تحقيق الإستقلال ضد الحزب الذي كان له الفضل الأول في المطالبة بالاستقلال، وقيادة النضال الشعبي لتحقيق الإستقلال، وهي أن حزب الاستقلال يرغب في أن يكون الحزب الوحيد، وأن يكون الحاكم وحده. وقد كانت هذه المقولة «الأساس» الذي بنى عليها خصوم الحزب - وقد كان له منافسون، ولم يكن له خصوم وأعداء إلا بقايا أذناب الاستعمار - الذين تربوا في أحضان الأطماع، التي أفرزها الحكم والسلطة في وجوههم، لتبدأ منهم مسيرة تكوين الأحزاب العرقية والمصطنعة لمواجهة حزب الاستقلال، وبهدف خض شوكته وقوته الشعبية. ومنذ السنة الأولى للاستقلال، أعلن هؤلاء الحاقدون أن الاستقرار لن يتم إلا بالقضاء على حزب الإستقلال...

ومنذ البداية بذلت الجهود لتقويض دعائم حزب الاستقلال. وبدأت حرب الدعاية المضادة بشراسة ضد الحزب، وما تزال. وانطلقت المزاعم بأن الحزب يرغب في السيطرة على الحكم. وللتذكير فإن الحزب، في محادثات إيكس ليبان، لم ير مانعا أن تكون الحكومة ممثلة «لجميع التيارات» رغم أنه كان في أوج قوته. وشملت هذه المحادثات تكوين حكومة مغربية جديدة بقرار من الملك الشرعيّ. خلال هذه المرحلة كانت الحكومة الفرنسية تشترط - أو هي توصي بعقلية عهد الحماية - بما فيها التيار التقليدي. ولم ير حزب الإستقلال مانعا في ذلك بل لم

يعارض الحزب تشكيل حكومة إنتقالية دون مشاركته. ولم يقف موقف تونس التي إشترطت أن تكون الحكومة الأولى من الحزب الحر الدستوري[1].

قبل حزب الاستقلال أن يترأس الحكومة مبارك البكاي[2] وكنت ما أزال أعتقد أن ذلك كان من الأخطاء الكبرى التي مايزال يتجرع علقمها، كما يتجرع المغرب الذي أصبح من تقاليد الحكم فيه، ولو في العهد الديمقراطي، أن الذي يرأس الحكومة يجب ألا يكون لا منتميا. وقد كانت أغلبية[3]. الحزب عند إعلان الاستقلال لا ينازع فيها حتى الفرنسيون واقترح الفرنسيون في الحكومة الأولى حزب الشورى والاستقلال وعدد من الوزراء المستقلين وبعض القواد القدماء. وأحمد رضا لكديرة ممثلا لتيارهم ...؟

حزب الاستقلال لم يطالب بالحكومة لنفسه، ولم يصر على أن يرأسها. وللتاريخ يمكن أن نقول إن كثيرا من الأحزاب التي صنعت في وزارة الداخلية كوّنت حكومة لها بالرئاسة وأغلبية الأعضاء إلا حزب الاستقلال الذي ما تزال تلاحقه مقولة الافتراء، فلم يترأس الحكومة إلا سبعة أشهر خلال 51 سنة من عمر الاستقلال، بذلت جهود شرسة من خصومه القدماء والجدد لإسقاطها. قبل أن تعهد إليه من جديد في أكتوبر2007 بعد أن حصل على أكبر عدد من أعضاء مجلس النواب.

واستمرت - رغم ذلك - مقولة الإفتراء حتى عند الإحتفال، في نونبر 2005، بالعيد الذهبي (50 سنة) للإستقلال وعودة محمد الخامس. وما نزال نجد بعض «زعماء الافتراء» وعلى رأسهم الدكتور عبد الكريم الخطيب يدعون كراهية محمد الخامس لحزب الإستقلال، والإفتراء على محمد الخامس بالقول إنه كان يشعر حينما يستقبل اللجنة التنفيذية للحزب كأنه يستقبل الماريشال

1 - بعد نهاية تجربة «شنيق» الذي كوّن الحكومة الإستقلالية قبل أن يسلمها إلى الحزب الذي كان له الفضل في تحقيق الإستقلال.

2 - كان باشا صفرو السابق قبل أن يستقيل، لإمتناعه عن المشاركة في الحملة ضد محمد بن يوسف ومبايعة ابن عرفة.

3 - شكلت الحكومة يوم 7 دجنبر 1955 وعمرت أقل من سنة إلى 27 أكتوبر 1956. وقد ضمت بالإضافة إلى رئيس الوزراءالسادة محمد الزغاري، إدريس المحمدي، عبد الرحيم بوعبيد، محمد الشرقاوي، أحمد رضا كديرة، عبد الكريم بن جلون التومي، الحسن اليوسفي، عبد القادر بن جلون، محمد المختار السويسي، محمد الفاسي، محمد الدويري، أحمد بن منصور النجاعي، أحمد اليزيدي، التهامي الوزاني، عبد الهادي بوطالب، الدكتور محمد بن بوشعيب، أحمد بن سودة.

جوان... يا لخسة... الافتراء على الملك الصالح الذي لا يمكن أن يتفوه بكلام مثل هذا، وقد عرض عرشه للخطر حينما طلب منه المرشال جوان والجنرال كيوم أن يستنكر حزب الإستقلال فأبى لأنه يعرف مكانة حزب الإستقلال ونضاله.

وتتناول مقولة الإفتراء التصفيات التي تمت بعد الإستقلال بين بعض أعضاء المقاومة. والزاعمون يعرفون أن تصفية الحسابات تمت بين مجموعات من المقاومين السابقين – وطالت بعض أعضاء حزب الإستقلال البارزين[4] – دون أن تبقى لحزب الإستقلال وقياداته الحقيقية صلة بجماعات المقاومة، وقد طمع بعضها في الإستيلاء على الحزب، على غرار ما فعلت بعض الأحزاب التي صنعت صنعا في مكتب ومنزل رئيس الحكومة الأولى والثانية، وكان في مقدمة زعمائها عبد الكريم الخطيب. ومن الخسة أن يزعم أحد الحاقدين أخيرا أن علال الفاسي شهد بنفسه تعذيب بعض المواطنين في الشمال عند نهاية الحماية أو بداية الاستقلال دون أن يقرأ في الكتاب الذي يفسره «والذين لا يشهدون الزور... وإذا مروا... باللغو مروا كراما...»

وكان من الأذى الذي نال حزب الاستقلال، إلى جانب تصفية بعض أعضائه، وإلى جانب خلق أحزاب مصطنعة لتنافسه، العمل على انشطار الحزب، والقضاء على وحدته وفق مخطط سميك شاركت فيه كل القوى الفاعلة وجهات نافذة.

بقي مع الحزب أعضاء متشبثون بإستقلاليتهم. ولم يكن أحد منهم ممن ساهم في تصفية الحسابات التي ينسبها أمثال الدكتور الخطيب لحزب الاستقلال. وهم يعرفون – أو لا يعرفون – أن حزب الاستقلال بريء من كل هذه الافتراءات.

- 2 -

لم تقل المقاومة العدائية للحزب بعد الإستقلال عنها عن مقاومة نظام الحماية له في عز سلطان الحماية. ولكن الأذى الذي لحقه بعد الإستقلال كان

4 - ومنهم الشهيد عبد العزيز بن إدريس الذي اغتالته أيادي أثيمة. وكان علال الفاسي نفسه قد تعرض لإطلاق النار على موكبه وهو يزور أقاليم المغرب بعد الاستقلال.

أشد وأذكى، وبأساليب أكثر مكرا، وفي الخفاء والسرية تارة والوضوح تارات أخرى، وباستعمال كل وسائل الدولة لقهر الشعب وتغليطه وإهدار كرامته. وكان من نتيجة ذلك أن الحزب قضى عقودا في المعارضة، وكان يمكن أن يكون حزب الأغلبية وليس وحيدا، لو نظم الحكم نظاما ديمقراطيا منذ السنة الأولى للإستقلال. لا يهمني هنا المشاركة أو المعارضة، وإنما يهمني ثلاث قضايا :

الأولى : إجهاض الديمقراطية وسيدة الحكم وحالات الإستثناء.

الثانية : ضياع حقوق الإنسان وسيادة الظلم والقمع مما سماه المجتمع المدني سنوات القمع.

الثالثة : إضعاف الحزب، وخلق موجة من إنعدام الثقة في عهد الإستقلال وتخلف البلاد إقتصاديا وإجتماعيا وتعليميا وأخلاقيا.

وباستثناء مشاركة الحزب في الحكومة الأولى والثانية برياسة مبارك البكاي، وحكومة أحمد بلافريج التي لم تعمر أكثر من سبعة أشهر، لم يشارك الحزب في الحكومة إلا بحقائب ثلاث بين يونيو 1961 ويناير 1963[5]. خلال هذه المدة سعى الحزب لوضع الدستور حتى تخرج البلاد من عهد المخزن إلى العهد الديمقراطي. وظل الحزب بعيدا عن تسيير أمور البلاد لمدة 14 سنة حتى ما بعد انتخابات 1977. في هذه الفترة مرت البلاد بحالة الإستثناء[6]. كان أبطال الحكم مستوزرين يرحلون من حزب لآخر ليقتربوا من الحكم كلما أمكنهم ذلك.

إستمدت حالة الاستثناء قوتها في تسيير الشأن العام على الحزب العنصري الذي خُلق لينافس حزب الإستقلال، وعلى الأقلية والمستوزرين، والذين كانوا يتنقلون بين حزب وآخر وخدمة المخزن، ولو في ظل حالة الإستثناء. وعرفت حالة الإستثناء الرسمية وغير الرسمية كوارث أمنية (أحداث 1965) وفضائح مالية (إعتقال الوزراء بتهمة الفساد ومحاكمتهم) ودستورا أجهض في المهد، وبرلمانا لم يعش إلا سنتين.

5 - عمرت الحكومة 19 شهرا وقدم وزراء حزب الإستقلال استقالتهم يوم 3 يناير 1963 أقل من شهر بعد المصادقة على الدستور يوم 7 دجنبر 1962.

6 - استمرت رسميا من 1965 إلى 1970 وعلميا إلى إنتخابات 1977.

وخلال هذه الفترة تعرض المغرب لهزات خطيرة كادت تقضي على الملك والعرش، ومنها محاولة الذين إستولوا على تسيير الحكم- في غياب الديمقراطية- وفي مقدمتهم الجنرال أوفقير وبعض الذين كانوا يسيرون الأعمال في حكومات حالة الإستثناء.

في سنة 1977 أجريت إنتخابات نال حزب الإستقلال بعض حظه من أعضاء البرلمان (50 مقعدا من أصل 264 عضوا). وكان ذلك نتيجة إنفراج، بعد حادثي الانقلابيين، وفترة تأمل دامت نحو خمس سنوات. وفترة انتهت بإنشاء حزب التجمع من اللامنتمين الذين إنتخبوا بالورقة البيضاء.

شارك حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي في هذه الانتخابات أملا في أن تخرج البلاد من فوضى الحكم وجمود الفضاء السياسي، وغياب الديمقراطية، ولو في مظهرها الشكلي لاحقا. وكان لابد أن يسير مخطط الانقلاب ضد الديمقراطية في طريقه فرشح عدد من المستقلين بلون موحد هو «الأبيض» وكوّنوا أغلبية سرعان ما أسسوا حزب التجمع تحت رئاسة أحمد عصمان الذي عاد رئيسا للحكومة.

وكان للحزب رغبة في تشجيع الانفراج السياسي بالمشاركة في الترشيح للبرلمان رغم ما كان منتظرا له من تزوير، والمشاركة في الحكومة، ولو بأقلية. وكان من أعضاء الحكومة الإستقلاليين[7] لم أفكر ولم أسع إلى عضوية الحكومة. وردد الحزب إسمي مرشحا لوزارة الثقافة في غيبة عني ولا استشارتي، ولكن الملك إعترض لأنه رفض إسنادها إلى المحجوبي أحرضان، ورشحني لوزارة الأوقاف، غير أن أحمد عصمان طلبها لحزبه فرشح لها الدكتور أحمد رمزي فاستجيب لطلبه، وحسنا فعل. كنت عازفا عن العمل الحكومي، لما أعرف من غياب العمل الجاد في إطار حكومة تكون على مستوى تكوين الأغلبية وخلق الأحزاب وإسناد رئاسة الحكومة لرجل المخزن.

7 - محمد بوستة، محمد الدويري، عبد الحفيظ القادري، عز الدين العراقي، عباس الفاسي، سعيد بن البشير، عبد الرحمن بادو وعبد الحق التازي كاتبي دولة.

ومع ذلك كنت في البرلمان كرئيس الفريق، وفي العلم كمدير ورئيس التحرير، أعمل جاهدا لتأييد سياسة الحكومة، أملا في إستمرار تجربة ناقصة، قد تفضي إلى تجربة سليمة. لم أومن باستقلالية الحكومة وقدرتها على الحكم، والسير به في طريق الديمقراطية. ولكني كنت متأكدا بأن الفريق الإستقلالي في الحكومة يؤدي مهمته، إن لم يكن جماعيا في إطار مجموع الحكومة ففرديا.

يمكن أن أؤكد أنني كنت أناصر حكومة متخلفة عن واجباتها الحكومية، ولو كان من بين أعضائها استقلاليون، سواء في عملي البرلماني أو فيما أكتب في صحيفة الحزب، إلا إذا اتخذ الحزب أو الفريق قرارا قد لا أكون معهما، أو مع أحدهما، على اتفاق. فأنا أناصر قرار الحزب على رأيي الخاص، محافظة على الانضباط.

وكان يبدو لي أن الفريق الاستقلالي في الحكومة كان منسجما مع أحمد عصمان. رغم أنه رشح للوزارة الأولى كمستقل، ثم أصبح رئيس حزب بعد عملية تجمع المرشحين الفائزين تحت غطاء اللون الأبيض في حزب أصبح رئيسه. مهما تكن درجة الانسجام، فإن أحمد عصمان نزل عليه الحظ من السماء. فقد أصبح نائبا ورئيس حزب الأغلبية، وعادت إليه الوزارة الأولى في رمشة عين، لأنه «زعيم الأغلبية». ثم هو يرأس حكومة تضم فريقا من حزب الإستقلال من بين أعضائه الأمين العام للحزب. ولعل أي رئيس حكومة لم يكن ليسعد بهذا الغيث المهطال، خاصة إذا لم يكن سياسيا. فأحمد عصمان تنقل في مناصب مهمة إدارية، ثم في الديوان الملكي حتى أصبح مديرا له في فترة ما، وفي مناصب دبلوماسية كسفير في بون ثم واشنطن، وقبل ذلك مدير إدارة الملاحة التجارية. وما أظن أن طموحه كان يصل في يوم ما – ونحن نتحدث عن أواخر السبعينات – إلى رئاسة حزب[8] تعيد إليه رئاسة حكومة برلمانية. ولا ننسى أنه زامل الحسن الثاني يوم كانا تلميذين في المدرسة المولوية، وأنه أصبح زوج أخته الأميرة للاّنزهة لفترة ما قبل أن يخطفها الموت في عز شبابها، رحمها الله.

8 - ظل رئيس حزب التجمع في غياب عن أي نشاط، حتى واجهه كثير من أعضاء حزبه البارزين بضرورة التنحي، فترك الرئاسة في مؤتمر عقد في منتصف 2007 بعد نحو 30 سنة من الرئاسة.

على أن رئاسة الحكومة حلم بدأ يداعب خيال أحمد عصمان منذ أطلقها في مسامعه علال الفاسي. كانت المناسبة محادثات سياسية أناطها الحسن الثاني بأحمد عصمان، وهو مدير الديوان الملكي. فقد كان الملك يحضر لحكومة جديدة بعد حادثي الصخيرات والطائرة، وإتجه إلى أن يكون الوزير الأول فيها هو كريم العمراني. وكان إسم كريم العمراني كمرشح للوزارة الأولى موضوع إستشارة مع حزب الاستقلال بواسطة مدير الديوان الملكي. وحضرت مع علال الفاسي في جلسة الإستشارة هذه. إعترض علال الفاسي على ترشيح كريم العمراني لأسباب موضوعية، فسأل أحمد عصمان، وكأنه فوجئ بالاعتراض على اقتراح الملك :

- «ومن، إذا لم يكن كريم العمراني ؟»

فأجاب علال على الفور : «أنت...» (يقصد ترشيح أحمد عصمان للوزارة الأولى).

إبتسم أحمد عصمان إبتسامة عريضة وكأنه يقول : «شكرا...شكرا... شكرا... لم يخطر في مخيلتي ولا ارتقى إلى مطامحي هذا الترشيح». وأعتقد أن علال الفاسي نطق بكلمة «أنت» ليتخلص من ترشيح كريم العمراني كرجل أعمال وتاجر كبير لاصلة له بالعمل السياسي.

من هنا بدأت الفكرة تراود أحمد عصمان بأن يكون وزيرا أول. وما من شك في أن الرجل أبلغ الملك مضمون المحادثات بينه وبين وفد حزب الاستقلال. وما من شك في أن الملك لم يستبعد ترشيح عصمان ولكن بعد مرحلة كريم العمراني. وكان له ما تمنى علال الفاسي أكثر من مرة[9].

نذكر أن الإستشارة كانت بعيدة عن ترشيح الحزب للمشاركة في الحكومة. فقد كان معروفا أن الحزب يطالب بعودة الحياة الديمقراطية وتعديل دستور 1972 وإجراء الانتخابات وتكوين المؤسسات الدستورية، وهذا لم يتم إلا سنتي 1976-1977.

9 - تولى أحمد عصمان الوزارة الأولى لمدة ست سنوات من 20 نونبر 1972 إلى 22 مارس 1979، ثم أصبح فيما بعد رئيسا للبرلمان.

عين الملك كريم العمراني في 6 غشت 1971 ولكن وزاراته لم تدم إلا خمسة عشر شهرا[10] فخلفه أحمد عصمان في 20 نونبر 1972، شهرين ونصف بعد محاولة إسقاط الطائرة الملكية. كل ذلك حدث في فترة الامتداد الواقعي لحالة الإستثناء[11].

أقيلت وزارة أحمد عصمان في 22 مارس 1979 ليخلفه المعطي بوعبيد. أذكر أن خبر تعيينه شكل مفاجأة كسائر الوزراء الأولين، رغم أنه كان وزيرا سابقا ونقابيا، وله نشاط مع الاتحاد المغربي للشغل[12].

- 3 -

إحتفظ الفريق الاستقلالي بمركزه في الحكومة مع بعض التغيير[13]. واقترحت وزارة الأوقاف على الهاشمي الفيلالي. وفوجئت بأني مرشح للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول. إمتنعت داخل اللجنة التنفيذية عن المشاركة في الحكومة امتناعا صارما. وأصرت اللجنة على أن أقبل الوزارة. وظل إصراري قويا حتى أقسم الهاشمي الفيلالي أنه لن يشارك في الحكومة إذا لم أقبل المنصب. لأول مرة تفيض دموعي في موقف كهذا. فقد إعتبرت أني أحد الذين قيل فيهم : «إن لله أناسا يساقون إلى الجنة بالسلاسل»... وما هي بجنة... ولكنها سلاسل. وإلى جانب عدم رغبتي في الحكومة كان الترشيح مفروضا على الحزب وعلي وعلى الذين قالوا عني بعد ذلك أني كنت وزيرا منتدبا.. يجب أن يذكروا هذه الحقيقة، إذا كانت ذاكرتهم مهزوزة، وأن يتذكروا أن الحزب لم يكن يقررأو يختار أو يعترض وإعتبرت قبولي تضحية من أجل الحزب لا لمصلحتي الشخصية.

---

10 - عدلت في أبريل 1972 بتعيين الحاج محمد باحنيني نائبا للوزير الأول بالإضافة إلى مهامه كوزير للعدل وأمينا عاما للحكومة، والإستغناء عن خدمات أحمد بنبوشتة كوزير للداخلية وإضافة بعض الوزراء في مهام إقتصادية كان الوزير الأول يشرف عليها.

11 - امتداد لم يتوقف - شكليا كما قدمنا - إلا بعد انتخابات 1977 رغم دستور 1972 الذي ظل العمل به متوقفا خمس سنوات بعد إنهاء العمل بحالة الإستثناء.

12 - انضم في فترة وجيزة إلى الإتحاد الوطني للقوات الشعبية. وكان وزيرا للشغل في حكومة عبد الله ابراهيم سنة 1959. ثم تخلى عن كل نشاط وربما عن الإنتماء.

13 - عين عبد الحفيظ القادري سفيرا في مدريد.

عدلت الحكومة سنة 1981 تحت رئاسة المعطي بوعبيد. وقد كان وزيرا للعدل في الحكومة السابقة.

لا أستطيع أن أعلل امتناعي عن المشاركة إلا بأني لم أومن قط بحكومة غير ديمقراطية، لا تتمتع باختصاصات كاملة، والوزير الأول فيها يسير الأعمال، مسلوب الإرادة في اتخاذ المبادرة وفي معالجة القضايا الرئيسية الهامة، وينتظر التعليمات ممن يجب في كل ما يهم حكومته، ويمكن كذلك أن أعلل امتناعي أيضا بأن الحزب - كسائر المشاركين في الحكومة منتمين ومستوزرين - ليس له رأي في اختيار واقتراح الحقائب التي يستطيع أن يبلور من خلالها برامجها. ثم إني لم أفهم مدلول «وزير منتدب» دون إختصاصات واضحة. وربما كان عدم تحديد الاختصاصات مؤشرا على عموميتها...؟

لم أجد في هذه الحقيبة مكانتي كوزير - كما فهم أحدهم فيما بعد - فإن مكتبي في «العلم» أهم من وجودي في مكتب بالوزارة.

لا أنسى لحظة تنصيب الملك للحكومة. فقد كان الحسن الثاني في أبهج ساعات عمله. حاول أن يشعر الحكومة الجديدة بأنه راض عنها. وكان بعض الوزراء يشاركونه فرحته بالاغتباط البادي على وجوههم وبعضهم - قليل منهم - كان يناقش بعض الأفكار التي يعرض لها الملك. وكان أكثر كلاما في «الفاضي والمليان» إدريس البصري، الذي جددت له الحقيبة. يتحدث عوض المعطي بوعبيد الوزير الأول. فهو يشارك فيما يبدو في تكوين الحكومة، وإقتراح بعض الأعضاء والحقائب، في مقام الوزير الأول المعين[14].

أنا وحدي الذي بدا على وجهي العبوس والألم الممض. لم تكن أمامي مرآة تعكس ما بي من غضاضة. ولعل المرآة كانت هي ما رأيته في وجهي المعطي بوعبيد الذي كان يبدو في منتهى السعادة، وفي وجه إدريس البصري الذي كان في موقف الفائز المنتصر. لاحظ الملك ما بي من كآبة. فخاطبني ملاطفا وهو يضحك من كل جوارحه. «ما لك آسي غلاب. لا يبدو عليك أنك مغتبط بمنصب الوزارة ؟»

14 - كما ينص الدستور على ذلك في إحدى صيغه المعدلة.

مرة أخرى يتجلى خجلي وعقدة لساني. أبتسم بغير إرادة، وأهمهم بكلمات، ربما لم أكن أجد لها مدلولا. ويتطوع إدريس البصري، وهو يمنح نفسه صفة الوصي على الحكومة القاصرة، وكل وزرائها ليعطي للوزراء المعنيين صورة عن أي شخصية هو...!

- «لعله حشمان آسيدنا ولعل منصب الوزارة المنتدبة لم....»

لم يفصح ولم أقتطف منه الكلمة لأفصح عما بي. ولكن الملك - وقد أدرك الجرح الذي وضعني فيه بتعييني وزيرا منتدبا - تناول الكلمة بكثير من الود والتقدير : «لا آسي غلاب أعتبر نفسك وزيرا منتدبا لدي. وسأنتظرك منذ الغد صباحا هنا في القصر لأكلفك بمهمتك الأولى فعندي لك عمل كثير».

وكان الملك مرتاح الملامح ضاحك الوجه، وهو يسأل الوزير الأول عن حزبه، ولم يتذكر اسم الحزب حتى نطق بوعبيد في سرور وإبتهاج : «الاتحاد الدستوري نعم آ سيدي...»

كانت حفلة تنصيب الحكومة رائقة مريحة. والصورة التذكارية التي أخذت في آخرها تؤكد أن الملك راض عن حكومته، يقدم عربون التعاون معها، ويمنحها كامل الصلاحيات.

خرجت من القصر مطوقا بمنصب وزاري أفكر جيدا فيما أنا فاعل بهذا المنصب ؟ تذكرت المعلومة حول أحد الوزراء في الحكومة السابقة الذي لم يكن يحضر إلى مكتبه في وزارته قط، إلا حينما يمر صباح الأربعاء ليطلع على جدول أعمال مجلس الحكومة ثم يحضر كأحد الوزراء المحترمين المجدين اجتماع المجلس. وانتقل بي الفكر إلى السؤال الذي لم أجب عليه إلا يوم غادرت الحكومة يوم 5 أبريل 1985 - عند إنسحاب الحزب من حكومة كريم العمراني - ماذا أنا فاعل بمنصب الوزارة ؟

أصبحت وزيرا. كيف ؟ ومن أين ؟ وبماذا أبدأ ؟

كنت غشيما في مهمة لم أرضها لنفسي، وأنا أفكر في الأسئلة التي وضعتها على نفسي صباح اليوم الموالي. أنقدني ناقوس باب منزلي. وجدت سائقا وسيارة : «أنا سائقك منذ اليوم وهذه سيارة وزارتك».

عبثا لم أسأله. من أرسله ؟ وكيف تعرف على منزلي ؟ وماهي التعليمات التي حملها؟ فهو مكلف بأن يسوق السيارة إلى حيث أطلب.

هتفت بالسائق، وأنا أجلس في المقعد بجانبه. شعرت بإستغرابه وهو ما يزال يمسك بمقبض الباب الخلفي ينتظر أن يكون مكاني هناك. أقفل الباب، وهو يستغرب من هذا الوزير الذي يجلس في مقعد بجانب السائق. لم أتوقف عن الحديث مع السائق في كل ما توحي به الطريق، وفي بعض جوانب حياته، كأنه صديق قديم تغريني بالحديث إليه ذكريات قديمة.

قلت للسائق والدهشة بادية على وجهه : «يا أخ، اسمك ؟ لم أتعرف إلى اسمك بعد...»

- «الطائع يا سيدي... الطائع... سيسهل عليك أن تناديني. إسمي شائع جدا عندنا في المدينة التي نشأت فيها».

- 4 -

لم أجد ملفات على المكتب الفارغ - بالنسبة إلي- ولا سبقني وزير آخر لهذا المكتب الذي فتح في وجهي في بناية مجاورة لمكاتب الوزير الأول. قرأت بعض الصحف، بدأت أنتظر ساعة المغادرة في وسط النهار. ألفت في مكتبي «بالعلم» أن تنتظرني ساعة المغادرة. في فترة المساء تلقيت مكالمة هاتفية تبين أنها من كاتبة الوزير الأول. إعتذرت أنها تخاطبني مباشرة. أكدت أنها مستعدة لتبحث لي عن كاتبة. إعتذرت بأني تلقيت طلبا من وجه أعرفه مشفوعا برجاء حار أن أقبل قريبة له كاتبة لها خبرة طيبة. تلقيت الطلب اليوم الأول لعملي في الوزارة. قالت الكاتبة : «إن السيد الوزير الأول يود زيارتك إن كنت في مكتبك. أضافت : «ربما ليس اليوم». أجبت «سأستقبله يوم - ساعة ما يحضر».

شعرت عند المقابلة الأولى مع الوزير الأول - المعطي بوعبيد - أنه سعيد أن أكون من فريق حكومته. طبع هذا الشعور علاقتنا في المدة التي عملنا فيها سويا. كان لطيف المعشر، يحب أن يسمع الرأي الآخر، يحاور ويناقش بفكر متفتح، ولغة يطبعها الود والاحترام والترفع عن التفاهات.

كنت في مجلس الحكومة أستمع وأناقش الموضوعات التي يعرضها الوزير الأول، عرض المحامي - مهنته قبل الوزارة - المتمكن من القضية. ويسعى، وابتسامته دائمة في وجه الوزراء، إلى اتخاذ القرار بعد إنهاء المناقشة.

مازلت أعتقد أن المعطي بوعبيد كان، في مهمته، ناجحا في مثل ظروف الحكم التي كان يعيشها المغرب، وفي المسؤولية التي لم يكن يستطيع أن يقوم بغيرها. كان من خطته أن يكّون اللجان في القضايا المعقدة والتي تحتاج إلى دراسة معمقة. وكنت الأول من الذين يدعوهم من الوزراء أو من ممثلي الأغلبية الحكومية، ويحضر هذه الاجتماعات بعض نواب الأغلبية - وكان يستشيرني في كل القضايا، سواء أثناء إجتماع اللجان أو بصفة إنفرادية. ولعل العمل في اللجان أهم ما قمت به أثناء ولاية المعطي بوعبيد. وهي لجان تدرس القضايا الاقتصادية والاجتماعية قبل أن ينفذ قراراتها الوزراء المختصون. ففي هذه اللجان نشأت بيننا علاقة حميمية. وقد طلب مرة أن أقدم له مجموعة من كتبي ليقرأها. ولا أكتم أني سررت بهذه المبادرة التي إعتبرتها طيبة، وأكثر من مجاملة.

كانت الحكومة مكوّنة في أغلبيتها من المستقلين وأعضاء حزب الاستقلال، وأعضاء من الحركة الشعبية، والإتحاد الدستوري، وبعض أعضاء التجمع الوطني للأحرار، الذي احتل مقعده في الأغلبية الحكومية، وبذلك كانت تضمن لها أغلبية مريحة جدا.

علاقتي مع أعضاء الحكومة كانت في حدود المهنة. ولا أكتم أن الإحترام المتبادل كان يطبعها.

- 5 -

كان مما عرض على إحدى اللجان الوضعية الإدارية المعقدة وغير المجدية. قدمت في اللجنة عرضا ضافيا عن مظاهر البطء والفساد والتعقيد واللاجدوى

في الإدارة، وضياع حقوق المواطنين ومصالحهم وأكثر من ذلك ضياع مصالح الدولة وحقوقها. وقد كانت الشؤون الإدارية من نصيب محمد التوكاني كاتب دولة من فريق الحركة الشعبية.

وإنتهى الاجتماع بتكليفي بهذا الموضوع على أن يبدأ العمل بندوة موسعة يحضرها كل الوزراء والكتاب العامين في كل الوزارات لمناقشة طريقة العمل. ترأس الوزير الأول الاجتماع الموسع وقدمت أطروحة مفصلة في الموضوع. وبعد مناقشة جادة، تقرر تكوين خلية عمل من الكتاب العامين، والمكلفين بالعمل الإداري في الوزارات، تحت رئاستي، تجتمع أسبوعيا لوضع مخطط لإصلاح الإدارة، وتنظيمها تنظيما جديدا.

وبدأنا العمل...

كانت الاجتماعات تعالج النظام الإداري في المغرب بقوانينه وضوابطه وممارساته ويستهدف التخفيف من تعقيدات التراتيب الإدارية، وتمكين المواطن من تحقيق مصالحه دون ضياع وقت الإدارة ووقته. وتستهدف الإنجاز السريع في كل مراحل العمل الإداري، وتقريب الإدارة من المواطن، ولو كان يسكن ويعمل في منطقة نائية عن المراكز الإدارية والحد من ممارسة المواطن عن تقديم الرشوة... وتعديل القوانين والتراتيب الضروري مراجعتها.

هل كان يمكن التخفيف من العنصر البشري بالتخفيف من التراكم أولا، وبإستعمال الآلة، وكان الحاسوب الإليكتروني لم يستعمل بعد ؟ العاملان معا ينتجان مشكلة اجتماعية بتقليص مناصب الشغل. مشكلة معقدة تفرض نفسها، وهي تزويد الإدارات وكل الموظفين بالآلات، ثم يتطلب تكوينا لكل مستعملي هذه الآلات.

البحث كان متسعا بحيث عملنا فيه أكثر من سنة ونصف سنة. كنا نجتمع أسبوعيا في المدرسة الإدارية بالرباط. وقد عاينت أن عددا من أعضاء اللجنة يقدمون ملاحظات جيدة، كنت واثقا من أنها ستكون في مجموعها مشروعا ناجحا لتغيير مسيرة الإدارة. وكنا نلاحظ شكوى المواطنين من الرشوة الفاضحة، حتى إن كثيرا من المصالح لا تنجز إلا بعوض. كنا نصطدم بتراكم

العنصر البشري في الإدارات وتراكم الإجراءات والأوراق والتوقيعات مما كان يجعل تراتيب الإدارة ثقيلة وبطيئة وفي كثير من الأحيان غير مجدية.

كان الوزير الأول مهتما بالمشروع وكنت أقدم له دوريا تقريرا عن سير العمل. وكان ينوي أن يعقد اجتماعا آخر موسعا عند نهاية العمل - وما كان له أن ينتهي لأن كل مشكلة تفرز أخرى - ولكن حكومته أقيلت، أو عدلت بتغيير الوزير الأول في 30 نوفمبر 1983 كما استغنى عن بعض الوزراء على غرار سابقه أحمد عصمان. ولا تسأل عن السبب السياسي أو الديمقراطي، فإن «حزب الاتحاد الدستوري» أدى مهمته البرلمانية، كما أدى «التجمع الوطني للأحرار» قبله المهمة المنوطة به، فوجب التخلص من المعطي بوعبيد في الوزارة الأولى كما فعل بأحمد عصمان من قبل...

قد تكون هناك أسباب إقتصادية ومالية، فإقتضى الرأي تكليف محمد كريم العمراني رجل الأعمال المعروف من جديد بهذه المهمة. ولكن العمراني سبق له أن كان وزيرا للمالية ثم وزيرا أول، ولم تتغير الأوضاع الإقتصادية على عهده الأول إلى أحسن منها قبله. وقد يكون أصبح قادرا على إحداث المعجزة. أو هو المثل المغربي القائل : «تبديل المنازل راحة»، ينطبق هذا المثل على التغييرات السياسية من مستوى الوزارة الأولى كما ينطبق على تبديل المنازل.

تولى الوزارة الأولى كريم العمراني، في حكومة ضمت 1938 وزيرا من ضمنهم ثمانية وزراء دولة بدون حقيبة[15]. لم يحدث على برامج الحكومة السالفة أي تغيير. فالوزراء الأولون يتقدمون للحكومة بدون برنامج، إلا ما يقدمه هذا الحزب أو ذاك من الأحزاب المشاركة من ملامح برنامج ملفق.

واجتمع الوزراء جميعهم في قاعة من قاعات الوزارة الأولى ليستقبلوا رئيسهم الجديد، ويودعوا القديم، وقد أصبح وزيرا للدولة في تشكيلة جديدة.

ألقى المعطي بوعبيد كلمة ترحيب وتوديع. ووقف كريم العمراني ليجيب، فلم يزد على : «السلام عليكم ورحمة الله»... وغادر القاعة ؛ وضحك المعطي

15 - ستة زعماء أحزاب بالإضافة إلى الحاج محمد باحنيني ومولاي أحمد العلوي.

بوعبيد ضحكة غير مدوية، وهو يقول في شبه همس : «إعذروه، فهو لا يعرف العربية.»

وعندما «كُتِبَ» على الوزير الأول الجديد أن يلقي في البرلمان التصريح الحكومي التقليدي ليفوز بثقة مجلس النواب، كلف محمد اباحنيني وزير الدولة ليلقي التصريح بالنيابة عنه. فكان تصريحا بليغا وفصيحا مشجعا... كان كريم العمراني في مقدمة الوزراء المهتمين بالإصغاء إليه، والتصفيق عليه ولم نشارك نحن الوزراء في دراسة موضوع التصريح ولا قرأناه ووافقنا عليه، وإنما إستمعنا إليه كبقية المستمعين.

واجه كريم العمراني في اجتماعات المجلس الحكومي أن الوزراء يتحدثون بالعربية فتحمل ومارس حتى انسجم مع المداولات الحكومية التي تجري في الغالب بالعربية.

وما أدري ما إذا كان الأمر كذلك في تجربته الأولى...؟

بالمناسبة أذكر قصة طريفة حدثت في أوائل عهد الحكومة التي ترأسها الملك محمد الخامس، وكان نائب الرئيس فيها ولي العهد سنة 1961، وكان عبد الخالق الطريس وزيرا للعدل. كانت المداولات تجرى بالفرنسية. ورغم أن الطريس كان يتابع الحديث بالفرنسية ولا يتقنها، إنتظر حتى طلب الكلمة ليناقش قضية ما، فأخذ يتحدث بالإسبانية التي يتقنها جيدا. وضجت القاعة بالإستغراب، فما أحد من الوزراء من يعرف كلمة بالإسبانية. فابتسم الطريس ابتسامته الساخرة المعهودة قائلا : «سبحان الله. حينما كنتم تتركون العربية وتتحدثون بالفرنسية كنت متحملا. والآن لا تتحملون أن أتحدث بالإسبانية بدلا من عربيتي الجميلة الواضحة التي نتقنها جميعا...»

وأكمل - بعد هذا الدرس غير المفيد - كلمته بالعربية.

واصل الفريق الاستقلالي عمله في وزارة كريم العمراني لتعدل في أبريل 1985 فيخرج الفريق الاستقلالي وأغادر الحكومة معه.

التغيير الذي حدث في حكومة 83 هو مشاركة «الاتحاد الاشتراكي» بوزيرين : عبد الرحيم بوعبيد وزير دولة، وعبد الواحد الراضي وزير التعاون. وعين عبد الواحد بلقزيز وزير للخارجية بدلا من محمد بوستة الذي أسند إليه منصب وزير دولة لتتكون منه وعبد الرحيم بوعبيد وستة أعضاء آخرين مجموعة وزراء الدولة للتفكير في قضية الصحراء. وإستغنى عن عبد الرحمن بادو كاتب الدولة في الخارجية ليكون سفيرا في فيينا ونقل عبد الحق التازي إلى وزارة التخطيط بعد أن كان كاتب الدولة في التعاون. وأستجيب لرغبة محمد الدويري، الذي كان مستقيلا دون أن يقدم إستقالته، ومضربا عن حضور إجتماعات المجلس الحكومي. فلم يعد وزيرا في الحكومة، وإستمرت مهمة الهاشمي الفيلالي كوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ثلاثة أشهر أخرى ليعين عبد الكبير المدغري محله في فبراير 1984.

كان كريم العمراني يشتغل وحده، ومع الذين يختارهم من مساعديه. وبإعتباري وزيرا منتدبا لدى وزارته لم يسأل عني قط، ولم أزر مكتبه إلا مرة، زرته لأستأذنه في أخذ جزء من عطلتي الصيفية، ولم يطل إجتماعنا غير دقائق. وأنا في باب المكتب لحق بي مساعده عبد الرحمن السباعي وبيده «ظرف» وهو يقول : «هذا من السيد الوزير الأول...»

أجفلت محتجا وأنا أكتم غيظي، والظرف بين يدي محمد السباعي : «بلغ شكري للسيد الوزير الأول وأخبره بأني وزير يصلني راتبي في آخر كل شهر من الخزينة العامة». انصرفت، وأنا أشعر بنيل في كرامتي. وتذكرت أننا كنا، بعض الوزراء، مع الحسن الثاني يتحدث إلينا ونحن نسير بعد أحد إجتماعات مجلس الوزراء. وتقدم إليه أحد الوزراء في آخر حديثه يقبل يده ويستأذنه بأنه يود التغيب في عطلة لأيام معدودات. فأذن له الملك وهو يشير إلى عبد الفتاح فرج[16] للاتصال به...

*

* *

16 - رئيس الكتابة الخاصة للملك

أعود إلى مشروع الإصلاح الإداري فقد استمرت إجتماعاتي مع أعضاء اللجنة حتى إنتهى إعداد المشروع الإصلاحي المقترح وإستشرت أخيرا عباس القيسي الأمين العام للحكومة في الصياغة القانونية للمشروع فعقدنا جلسة أو جلستين. وأعددت تقريرا وافيا. وأرسلته إلى الوزير الأول كريم العمراني.

وأؤكد أني لم أتلق منه حتى مكالمة تلفونية يخبرني بوصول التقرير، أو يسأل عن مضمونه. وكان ذلك آخر العهد بمشروع بذلت فيه جهدا كبيرا وبتكليف من الحكومة في ما لم أبذله في مشروع آخر.

دفن المشروع دون أن تقرأ الفاتحة على روحه الطاهرة.

*

* *

كانت مداولات المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك تمر في هدوء. فقد كان الحسن الثاني لا يجمع المجلس الوزاري إلا مرة كل ستة أشهر، أو عند دراسة مشروع قانون المالية كل سنة؛ وعادة ما يتحدث في كل شيء إلا في المشاريع التي قدمها إليه الوزير الأول. وينهي الملك الاجتماع - الذي قد يكون في الرباط أو في مراكش أو فاس - بقوله «لقد راجعت المشاريع التي قدمت إلي وأنا موافق». ولكن مشروع القانون المالي كان يستحق منه تعليقا أوفى. وكثيرا ما يبدي بعض الملاحظات التي يسجلها وزير المالية، ويضيفها إلى المشروع أو يحذفها منه.

أما اجتماعات المجلس الحكومي فقد كانت موضع مناقشات محدودة من بعض الوزراء حينما يقدم مشروع قانون، حتى إني كنت أتساءل جادا : هل قرأ بقية الوزراء المشروع قبل المصادقة عليه؟ وكثيرا ما كان يعرض أحد الوزراء تقريرا عن اجتماع لجنة، أو محادثة مع وفد أجنبي أو رحلة حضر فيها نشاطا خارجيا. وعند ذلك، يبدو السأم على وجه بقية الوزراء، ويشغل بعضهم قلمه الملون في رسم «لوحة» أو مخطط...على الورقة البيضاء المخصصة للملاحظات الموضوعية.

لا تعرض في الجلسات الحكومية قضايا الشؤون الخارجية أو قضية الصحراء التي كانت تجتاز مرحلة ساخنة، لم يكن المجلس الحكومي يتناولها بالبحث أو بالدراسة أو بالاستخبار.

وحدي - ربما - الذي كنت أسجل ملاحظات أو محضرا ملخصا للجلسة[17]. أستثني الأمين العام للحكومة، فقد كان يستغني بالتسجيل عن إبداء أي ملاحظة، أو النطق بأي كلمة.

أما القضايا الداخلية التي يشرف عليها وزير الداخلية فقد كانت خارجة عن اهتمامات المجلس- لأنه ربما- لم يكن يرى ضرورة لإشراك الحكومة في بحثها أو مناقشتها أو الاقتراح وإبداء الرأي حولها.

ولكن - والحق يقال - لم يكن المجلس الحكومي يدرس القضايا الأساس الوطنية منها والدولية. لم يتعرض المجلس الحكومي أثناء عهدي المعطي بوعبيد أو كريم العمراني لقضية الصحراء أو قضية سبتة ومليلية. ولا لقضية محادثات سياسية دولية أو قضية داخلية كقضية الانتخابات وسير المؤسسات، إلا ما كنا نقرأه في الصحف، والحكومة آخر من يعلم. غير أن الوزير المكلف بشؤون البرلمان كان يقدم عرضا مختصرا عند إنتهاء كل دورة برلمانية.

ولذلك كانت المداولات سهلة يسيرة لا أذكر أن أيا منها مر بمناقشة جادة. ولعي كنت المشاغب الوحيد، أو الأكثر شغبا، على الأقل في قضيتين :

أولاهما : مع عبد اللطيف الجواهري وزير المالية. فقد كان في تقديمه للقضايا التي يعرض لها يحيطها بكثير من الهيلولة، ويصوغها في لغة خطابية لا يحتملها فقطاع الأرقام هي لغته. ولعله كان ينجح في إطارة النوم من عيون بعض الوزراء. تناول الكلمة مرة وأخذ يتحدث عن الوضعية المالية السيئة للبلاد. قدم بعض الأسباب منها العجز في الدخل الضريبي، وفي دخل الجمارك. وحتى يظهر كبطل المعجزة المالية أعلن في لهجة مأساوية - وكنا في العشر الأواخر من الشهر - أن الخزينة لا تملك ما تدفع به أجور الموظفين...

17 - وقد سعدت بهذا العمل وأتوفر على المداولات التي راجت في مجالس الحكومة خلال عمر الحكومتين التي شاركت فيهما.

تقبل الوزراء بمن فيهم المعطي بوعبيد الوزير الأول هذا التصريح الخطير بالصمت. وأحب أن أغلبهم، رغم تأكدهم أن تصريح وزير المالية فيه كثير من التهريج، قالوا في سرهم : «لا حول ولا قوة إلا بالله...». أو تأكدوا في سرهم أن السيد الوزير يبالغ، وإلا كيف يزور النوم عينيه أو عيني الوزير الأول، أو عيني مدير الخزينة وهي فارغة وفي آخر الشهر...؟

أنا وحدي طلبت الكلمة، وقلت بلهجة صارمة ما مضمونه : «أستغرب أن تكون خزينة الدولة فارغة، ونحن في أواخر أيام الشهر، وليس عند السيد وزير المالية ما يدفع به أجور الموظفين. وإذا حدث أن الموظفين لم يحصلوا على أجورهم في الوقت المحدد، فقد تتعرض البلاد إلى فوضى، وعدد الموظفين يناهز نصف المليون. وكان الأجدر بالسيد الوزير أن يعرض المأساة على المجلس الحكومي منذ شهور ويقترح عدة حلول بناء على توقعات وزارته. أما أن يفاجئ الحكومة في آخر لحظة بالمشكلة فهذا شيء خطير، أربأ بوزير المالية أن يقع فيه».

أبلس الوزير ووقع الوزير الأول في حيرة. لم يدافع عن وزيره، ولعله لم يجد ما يرد به علي. فهو نفسه لم يكن يتوقع هذه الوضعية التي كان على وزير المالية أن يطلع المجلس عليها في الوقت الضروري حتى تستعد الحكومة للإنقاذ ويتدارس الوزير الأول معه وسائل الخروج من أزمة الوضعية المالية.

ولكن الأزمة احتدت بعد كلمتي. فبعد صمت قصير من وزير المالية لم يلفظ على إثرها بما يدافع عن نفسه كما توقعت تولى مساندته وبجدل حاد كاد يفضي إلى كلام خارج عن أدب الوزراء وتقاليد مجلس الحكومة، ابن سالم الصميلي وزير الصيد البحري وعز الدين جسوس وزير السياحة فهما أصدقاء وزير المالية الشخصيين. لم يتدخلا بأفكار تنتمي إلى علم المالية أو قوانينها، أو إلى الوضعية المالية. ولكن كان دفاعهما بفوضى كلامية لم أستطع أن أملك لساني معها.

وكان المعطي بوعبيد من اللباقة بحيث أطفأ اللهيب في وقت وجيز. وإنتقل بالمجلس إلى موضوع آخر. وحدث أن حصل الموظفون على أجورهم في آخر الشهر ذاك. وآمنا جميعا «بمعجزة وزير المالية».

ثانيتهما تتعلق باستنكار نتائج انتخابات سنة 1984.

ولم تجتمع الحكومة قبل إنتخابات شتنبر 1984 لتبحث التقطيع الإنتخابي، وقانون الإنتخابات، وضمان نزاهتها، أو تتخذ قرارات سياستها، أو تحل مشكلة من مشاكلها. حدث في المجلس الحكومي، بعد عرض النتيجة والتقرير التحليلي الذي قدمه مهندسها إدريس البصري، أن أبدى الوزير الأول كريم العمراني الرغبة في أن يتخذ المجلس قرارا، ويصدر بيانا يبارك الإنتخابات ونتائجها. وكان على الفريق الاستقلالي أن يتحمل ما إقترحه الوزير الأول وهو يعد المجلس لإتخاذ قرار الترحيب بالنتائج وشكر وزير الداخلية على المجهود الذي بذله في تحضير الإنتخابات وإجرائها على أحسن وجه.

طلبت الكلمة فاندهش الأعضاء لهذا الفضول. ولعل الكثير من الأعضاء ظنوا أني سأكون السباق إلى الإشادة بالنتائج، وشكر وزير الداخلية على جهوده في إجراء انتخابات نزيهة. أدليت بتصريح مكتوب استنكرت من خلاله النتائج المزيفة للانتخابات وأكدت أن الحكومة لم يكن لها نصيب من المشاركة في تحضيرها أو إجرائها، وقلت ما نصه :

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء

لقد مرت الإنتخابات الجماعية والتشريعية في الظروف التي يعرفها الجميع، وتحدثت عنها الأحزاب السياسية بآرائها وملاحظاتها وإستنتاجاتها، وبما أن السيد وزير الداخلية أبى إلا أن يقدم للمجلس الحكومي الموقر عرضا عن الانتخابات التشريعية، فقد كلفني الإخوة الوزراء الإستقلاليون والأخ الأمين العام لحزب الاستقلال أن أنوب عنهم في توضيح النقط الآتية في إطار مناقشة عرض السيد وزير الداخلية.

لقد كان للإنتخابات التشريعية بالمغرب أهمية بالغة، سواء بالنسبة للشعب الذي كان يعلق آمالا عراضا على ترسيخ الديمقراطية على النحو الذي يريده جلالة الملك لبلادنا، أو بالنسبة للقضايا والمشاكل الداخلية والخارجية التي تتحمل بلادنا مسؤولياتها بجدارة وإستحقاق، ويتطلع العالم إلى معالجتنا لهذه المشاكل بكثير من اليقظة والتتبع.

ويسعدنا أن نشيد بالروح الذي خاض به شعبنا عملية الإنتخابات إستجابة لتوجيهات جلالة الملك. فقد إمتازت الجماهير الشعبية طيلة العملية الإنتخابية بالوعي والمسؤولية ورباطة الجأش والروح الرياضية العالية، فمرت الانتخابات في جو من الهدوء والإتزان والأمن. وكان هدف الشعب هو الوصول إلى تكوين مؤسسات ديمقراطية تمثله أحسن تمثيل وتعطي صورة حقيقية عن الخريطة السياسية لبلادنا وتدفع بالمسلسل الديمقراطي إلى الأمام.

غير أنه من الأمانة والصدق والإخلاص للبلاد، وإستجابة لرغبة جلالة الملك في ألا تنساق الأحزاب المسؤولة عن تنظيم المواطنين وتوجيههم، وراء مؤامرة الصمت، ورعيا للمصلحة العليا للبلاد، فإن حزب الإستقلال يؤكد أن عملية الانتخابات لم تكن في المستوى المطلوب لما صاحبها في مختلف مراحلها من تجاوزات ومخالفات ليس من شأنها أن تحقق ما كانت بلادنا ترجوه لها من نزاهة وإستقامة ومصداقية.

لقد عرفت الإنتخابات تدخلات وضغوطا وتأثيرات نتجت عن تحرك جهاز الإدارة، سواء في عمليات توزيع البطائق وإستعمالها، أو أثناء عمليات التصويت : من فتح الصناديق قبل البداية، وتمكين نواب المرشحين من المراقبة، وطرد بعضهم وعدم تمكنهم من الحضور في فرز الأصوات، أو في الضغط على الناخبين وتوجيههم، أو في تغيير النتائج الحقيقية.

حزب الإستقلال - الذي يؤكد أنه لا تهمه المقاعد بقدر ما يهمه تأصيل الديمقراطية في البلاد - يعتبر أن هذا التجاوز في إستعمال السلطة أعطى نتائج لا تمثل إرادة الناخبين الحقيقية، ولم يفرز مؤسسات سليمة، سواء على مستوى الجماعات أو على مستوى مجلس النواب.

وقد أظهر هذا التجاوز بكل أسف أن الإجراءات التي إتفق عليها في اللجنة الوزارية لضمان نزاهة الإنتخابات وإستقامتها لم تطبق. وكل ذلك أضر بالممارسة الديمقراطية وزعزع ثقة الشعب في المؤسسات التي كان يعلق عليها أكبر الآمال.

وقد ظهرت هذه الزعزعة في الآثار السلبية التي تركتها الإنتخابات في الشعب المغربي وفي معظم المنظمات السياسية والنقابية التي خاضت المعركة، الشيء الذي عكسته البيانات والتصريحات التي صدرت عنها وما عبرت عنه صحفها من استياء وعدم رضى.

ولذلك فمن الأمانة والصدق والإخلاص للبلاد أن نؤكد للمجلس الموقر أن الشعب متذمر من الأساليب التي أجريت عليها الإنتخابات ويشعر بمرارة وألم عظيمين.

ألقيت التصريح ودفعت بنسخة منه إلى الأمين العام للحكومة ليسجل نصها في وقائع إجتماع المجلس. ولم يكن له من المجلس رد فعل إلا الصمت المطبق، والدهشة العارمة، التي سادت جميع أعضاء المجلس، ولم يستطع أحد أن يدافع عن وزير الداخلية، أو يتنكر لتصريحي. ورأيت الوزير الأول، كريم العمراني، يقوم من مقعده ويتجه إلى الأمين العام عباس القيسي ليهمس في أذنه ولاحظت أن الأمين العام يرد عليه بحزم: «لا هذا غير ممكن...»

وفهمت من المحادثات الهامسة بينهما أن كريم العمراني طلب من عباس القيسي عدم تسجيل هذا التدخل في وقائع الإجتماع.

توقف المجلس عن مواصلة أعماله. كما لم يعد إلى الحديث في قضية الانتخابات. وتردد الوزير الأول ووزير الداخلية على باب القاعة وخرجا، ثم عاد أحدهما، ثم خرج، وفهمت أنهما كانا يتصلان هاتفيا بمن يجب. وأخيرا تناول الكلمة كريم العمراني لينصرف بالمجلس إلى موضوع آخر. المهم أن الحكومة لم تزك الانتخابات ولم يعرض الموضوع بعد ذلك عليها.

في البرلمان...

- 1 -

في حياتي السياسية لم أكن أعطي كبير اهتمام للبرلمان، كمجلس لا كمؤسسة ديموقراطية. فأنا ديمقراطي - كما لعلي أكدت ذلك في فقرة سابقة - ولكن خيبة الأمل انتابتني، في التجربة الأولى رغم الحماس الكبير لإعلان الدستور وأملي الكبير في الانتخابات، وبعد الجهد الذي بذله الحزب في الخروج بالوطن من الحكم المطلق إلى الحكم الدستوري حتى نجح الدستور الأول وأقره الشعب سنة 1962.

الخيبة التي انتابت الحزب، وأنا معه، من الملامح الأولى للإنتخابات التشريعية، بتكوين «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» بزعامة أحمد رضا كديرة المدير العام للديوان الملكي جعلتني أبتعد عن المؤسسة التي اعتقدت أنها فقدت مصداقيتها كمؤسسة، فلم أرشح نفسي للنيابة، رغم إلحاح محمد اليزيدي اعتمادا على ما لدي، بصفتي الصحفية، من حظوظ كبيرة للنجاح. وربما كانت مغامرة شجاعة من قادة مثل علال الفاسي وعبد الخالق الطريس أن يترشحا ولكنهما كمناضلين لم يكن لهما إلا المغامرة رغم تأكدهما بأن الإنتخابات ستزيف، وقد تبين من الخطوات الأولى أن الانتخابات ستكون مزيفة. وحاولت الإدارة بالفعل تزييف الانتخابات ضدهما.

إمتنعت إذن من الترشح لمجلس نواب 1963، ليس لأني كنت أخاف من المغامرة، ولكن لأني أكره العبث. فالمجلس، المنتظر تزييفه، لا يمكن أن يكون إلا

مظهرا من مظاهر العبث. ولم أندم على ذلك، رغم أنه كان تجربة مهمة وجيدة بالمناقشات التي دارت فيه، ورغم انه أجهض بإعلان حالة الاستثناء سنة 1965، كما أشرت إلى ذلك في فقرة سابقة.

وانتخابات هذا البرلمان إحدى غرائب التاريخ. فقد أشرف على الانتخابات أحمد رضا كديرة المدير العام للديوان الملكي وزير الداخلية والفلاحة في نفس الآن[1]. ونعرف مدى سيطرة المهيمنين على المنصبين على سكان المدن والفلاحين من سكان القرى على السواء، أو على المجتمع المدني والقروي. ويعتمد عمل سكان المدن على وزارة الداخلية وجهازها.

أما قوت الفلاحين - من البذور إلى تحديد أسعار الإنتاج إلى مياه الري من السدود، إلى سلطة القواد والشيوخ حتى علف الماشية - فهو مرهون بسلطة وزير الفلاحة. أما منصب المدير العام للديوان الملكي، فقد كان الكل في الكل لدرجة أن الملك الحسن الثاني قرر إلغاء هذا المنصب عقب أحداث الانقلابيين وعوضه بمنصب مستشار. ومع ذلك ترشح أحمد رضا كديرة في الدار البيضاء، مدينة يصعب النجاح فيها لغير المتحزبين والمناضلين النقابيين. وهل كان من الممكن ألا ينجح ؟ قالت المعلومات آنذاك إن أصوات الناجحين كانت لصالح النقابي طنان ولكن النجاح كان من نصيب وزير الداخلية...؟

كان الصراع على أشده، وخاض حزب الاستقلال معركة ضارية في كثير من الدوائر. وأذكر أن عبد الخالق الطريس تعهد أن يطوف المغرب كله، وفي مختلف الدوائر الصغرى والكبرى، وقد صاحبته في الحملة الانتخابية في بعض القرى والمدن، وترك الدائرة التي ترشح فيها إلى آخر مرحلة الحملة، مما أطمع الإدارة في إسقاطه. وكان حزب الاستقلال بين شقي الرحا، فقد كانت الحكومة - وعمدتها في الداخلية والفلاحة - مصممة على إسقاط رؤوس الحزب. وبالفعل نجحت في إسقاط بعض الرؤوس. وصمم الحزب على منافسة رؤوس كبرى في الحكومة. وسقط بالفعل عشرة من الوزراء مما جعل بعضهم يتهم كديرة بأنه لم يكن معهم في معركة النجاح.

1 - عين أحمد رضا كديرة، ستة أشهر بعد عمليته، وزيرا للشؤون الخارجية.

كانت الحكومة تستهدف علال الفاسي وعبد الخالق الطريس وأبا بكر القادري والهاشمي الفيلالي. ولكنها أمام الوعي الشعبي لم تنجح في إسقاط علال والطريس والفيلالي. ورغم أنها هددت الطريس في دائرته بتطوان فقد نجح، وأعلن وزير الإعلام عبد الهادي بوطالب بصوته في المذياع عن نجاح أحمد باحنيني منافس علال الفاسي في الدائرة، ورئيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية. وقد سفه الواقع إعلانه الرسمي فنجح علال، وكان أبرز محاور في البرلمان. أما الشق الثاني فهو المنافسة الضارية من الأحزاب الأخرى، وفي مقدمتها «الجبهة» و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة لصالح «الجبهة»، فقد تفوق الاستقلاليون على عشرة من وزراء الحكومة[2].

ورغم أن الحملة الانتخابية كان لها ضحايا عديدون، واستخدم فيها العنف ومال الدولة والمساعدات الغذائية الأجنبية، فقد كانت النتيجة مخيبة لآمال أحمد رضا كديرة. عدد أعضاء مجلس النواب كان 144 فاز «حزب الاستقلال»، بعد إبطال نيابة بعض الأعضاء، بـ 44 مقعدا و«الإتحاد الوطني للقوات الشعبية» بـ 26 مقعدا و«جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» التي تكونت ليلة الإنتخابات بـ 74 مقعدا.وأما مجلس المستشارين فقد كان للجبهة الإجماع حيث لم تشارك في انتخابه الأحزاب الوطنية.

- 2 -

الانفتاح السياسي الذي أخذ يتجلى بعد إنقلابي سنتي 71 و72 فتح نفس اليأس على فجر صادق أو كاذب، أو لا هو صادق ولا كاذب... وفي غمرة الحيرة إستجبت لقرار اللجنة التنفيذية للحزب فترشحت في دائرة سيدي البرنوصي بالدار البيضاء لإنتخاب البرلمان سنة 1977[3]. المنطقة إستقلالية؛ وسكانها آنذاك من الطبقة الشعبية، أغلبهم من العمال، يعيشون وطنيا على مبادئ حزب

2 - منهم عبد الهادي بوطالب وزير الأنباء، أحمد أبا حنيني الوزير الأول من بينهم، ومحمد بنهيمة.
3 - البرلمان كان من مجلس واحد آنذاك، ثلثه يمثل الجماعات والمؤسسات النقابية.

الاستقلال، وفي ظروف حياتية تتسم بالكفاح من أجل لقمة الخبز وهم وطنيون حتى النخاع.

كان نائب هذه الدائرة في برلمان 1963 - بالصدفة - أخي الطاهر غلاب. ومشاكل الدائرة كثيرة : الماء والسكن اللائق والطرق حتى إنارة الشوارع، والبطالة أبرزها والتعليم في المقدمة. منذ تقدمت إليهم باسمي كمرشح دائرتهم - وكانوا يعرفونني أكثر مما أعرفهم - إبتهجت أساريرهم وأكدوا لي تجندهم للفوز بالدائرة. تقدم مرشحون آخرون ضدي. أذكر منهم ممرضا فتح عيادته لحقن الدواء مجانا - ليلا ونهارا - والمرضى كثر في الدائرة آنذاك، لا يقدرون الطبيب وقد لا يتقون بطبه إذا خلت وصفته من الحقنة.

أما أنا ولا أعرف وسيلة للإتصال بالناخبين إلا التنظيم والمبادئ والكلمة الصادقة، كنت أنظم أربعة أوخمسة إجتماعات في اليوم. أخطب وأشرح وأنوع الحديث عن مجلس النواب المقبل والديمقراطية، وأكثر من الحديث عن مشاكل المواطنين التي سأبذل جهدي للتخفيف منها... وأتفحص وجوه الحاضرين، بينهم عمال وعاملات في المعامل وتجار خضر في العربات المتنقلة، فأجد بعضهم يتجاوب مع حديثي، وبعضهم يغفو نعاسا إلى أن توقظه زغرودة من رعيشة سيدة عاملة حافلة بالنشاط والحيوية، إستقلالية متطرفة، معروفة في الدائرة، وجه ضاحك متغضن، وصوت ما يزال ينبض بالحيوية. تزغرد كلما إنتهى إجتماع أو تجمع ولا تتخلف عن أي منها تؤكد لي أن حزبنا ناجح بوجهها الضاحك الذي لم تغير الغضون من جماله.

أسير في بعض الأحياء على حذر من أكوام التراب والأحجار والأزبال في الظلام. ومع ذلك يسكن فيها مواطنون يستقبلونني بالترحاب ويؤكدون لي : «هذه أصواتنا، إعملها في جيبك...»

أضحك وأنا أرد جميلهم : «لا. أشكركم، ضعوها في صندوق الإنتخاب».

كنت أشعر بالفوز منذ البداية رغم أن الدائرة غريبة عني إلى حد ما. ولكن تأكيد العصبة أولى القوة، التي تعهدت معي على النضال، أكد لي أن الفوز ممكن. ومنهم تملكني الشعور بالفوز. عمل معي أساتذة في مدارس الحي وشباب

طلاب. كان أحدهم شعلة ذكاء ونشاط، أشعر بالاعتزاز حينما علمت بأنه ناجح في عمله كإطار عال في إحدى الشركات المهمة بالدار البيضاء. سقط أحد النشطين الواعين بعد الإنتخابات مريضا بالسرطان. كم تألمت وأنا أزوره، وهو يصارع المرض بنفس الأمل الذي كان يحدوه بالفوز، رحمه الله.

أتذكر كبير اللجنة المتحركة في الانتخابات، الحاج بوشعيب، وأنا أفكر في شرود، صرخ في بحماسه وصوته البدوي، ولهجته «العروبية» مبتسما : «مالك...؟ خايف ولا إيه... الدائرة في يدك...».

ضحكت وأنا أجيبه : «لا... لست خائفا... أفكر فيما ذا يمكنني أن أفعل تحت قبة البرلمان».

كانت النقطة التي تؤرقني هي أن مهمة النائب أن يدرس مشاريع القوانين ومقترحاتها، وأن يراقب عمل الحكومة بالتأييد أو المعارضة. وسأكون نائبا في دائرة قد لا يهم سكانها كل ذلك، إلا ما يهم المدرسة والسكنى والخدمات. ما يهمهم هو العمل والمدرسة ورفع مستوى المعيشة والطرق والنظافة والكهرباء[4]. هل سأكون نائبهم حقا في البرلمان ؟ أم سأكون نائبا عن مواطنين، مضمون لهم مستوى جيد من الحياة ويتابعون عملي في التشريع ومراقبة سياسة الحكومة ؟ أم سأكون نائبا يتردد على أبواب الوزراء ورئيس المجلس البلدي ليطلب النور والنظافة للحي، والعمل لكل عاطل ومقعدا في المدرسة لكل طفل...؟

كنت أفكر في أن النائب البرلماني هو نائب عن الشعب كله. وإذا ما خدم القضايا الوطنية العامة، فقد خدم في نفس الوقت سكان دائرته. ومع ذلك فهم - وأنا معهم - يفكرون في مشاكل الدائرة، ومعهم كامل الحق في ذلك. ثم إن النائب يناضل من أجل القضايا العامة، وليس القضايا المحلية، التي يناضل من أجلها مستشار في مجلس بلدي أو قروي. ولكن المواطن يمكن أن يحاسب النائب إذا انطفأ مصباح نور على باب منزله، وقد يكون محقا في ذلك.

---

4 - معظم شوارع الحي كانت مظلمة.

أعتقد أن مهمة البرلماني في البلاد النامية يجب أن تتسع دائرتها، لا للبحث عن المصالح الشخصية أو الفردية، ولكن لتحقيق مصالح السكان المتصلة بحياتهم اليومية ورفع مستوى معيشتهم، على أن تكون السلطة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي في مستوى التنفيذ.

فكرة تملكتني وأنا أدق الأبواب وأخطب في المناضلين وأطلب منهم، بكل أساليب الرجاء أن يصوتوا على المرشح الاستقلالي. خيل إلي أني أطلب منهم شيئا يملكونه، ولا يبذلونه بسخاء. وماذا سيفعل بهذا الذي يطلبه، أيصونه أم يعبث به ؟ ولماذا يطلب منا هذا الذي ليس له، ومن حقنا وحدنا أن نحتفظ به أو نضعه على عاتق ذمة أخرى ؟ هذا الذي يطلبه هذا «المترشح»... هو صوتنا... نحن نملكه الآن فإذا بذلناه، بمجرد الثقة، فهل في إمكاننا أن نسترجعه منه بعد أربع سنوات...؟ هل يمكن أن نتحكم في الصوت أثناء نيابته ؟ أم سيفلت منا بعد أن نكون قد بذلناه ؟

تملكتني هذه الأفكار «السوداوية» وربما الحقيقية، وبدا لي كأني تحولت إلى رجل يقف على باب قوم يتسول... المرشح الذي يطلب من المواطن صوته يطلب أكثر من المال والغذاء والكساء والمأوى. يطلب الثقة بأداء المسؤولية، يطلب أن يضع صاحب الصوت كل ما يراوده من آمال للذي منحه صوته.

فكرة جعلتني أخجل وأنا ألح على رجل أو امرأة أن يمنحني هذه الثقة.

ولكن عدت لأقنع نفسي بمنطق أنا غير مقتنع به :

– هذه هي الديمقراطية، تعاون في تدبير الحياة، من لم يتمكن من أن يدبر بالفعل يدبر بالصوت. لكنا نتعاون. وقد وقف قبلي وبعدي رجال كبار من أمثال روزفلت وتشيرشل، وزعماء من نوع آخر : علال الفاسي وعبد الخالق الطريس والهاشمي الفيلالي... وكانت الثقة عند هؤلاء وأولئك سلاحهم في العمل الديمقراطي للبناء والإصلاح والتغيير.

نجحت. وكنت نائبا.

- 3 -

ومع ذلك طرقت الأبواب – وكررت الطلب في مرحلتين أخريين – أطلب من المواطنين والمواطنات ثقتهم.

مارست نفس التجربة – وأنا وزير في الحكومة – سنة 1984 في نفس الدائرة، ومع نفس الذين ناضلوا معي في التجربة الأولى. وكانت الإدارة معي غير كريمة ولا منصفة. كل المؤشرات كانت تشير إلى أن قرارا إتخذ لغير صالحي، وأنني أخبط في الماء، ولكنه هذه المرة لم يتجمد.

قمت بحملة إنتخابية جيدة، ولم يكن يراودني شك في أني سأنجح. لكني فوجئت هذه المرة بأن أحد الذين كانوا يعملون معي بحماس أخذ يراوغ، ويعد بتنظيم اجتماعات ولا يفي. لهجته في الحديث لم تعد تقنعني بأنه يسير معي إلى النهاية، رغم أنه لم يكن يعمل لصالح مرشح آخر. نبهني أحد القائمين على الحملة الانتخابية بعدم الإعتماد عليه، فألغيته من مجموعة العمل بعد أن تأكدت أنه يعمل لحساب الإدارة. شخص واحد كان يضحك ملء فيه هو إدريس البصري وزير الداخلية. فقد كان وحده يعرف أني أقوم بحملة إنتخابية «خاسرة». كان قرار الفوز في جيبه، ولم يكن لصالحي على كل حال. وقد وصلتني الرسالة مبكرا.

كان لكل مرشح مراقبون في مكاتب التصويت. وكان من الضروري أن تمدهم الهيئة المشرفة على الحملة الإنتخابية بما يحتاجون إليه من غداء وماء وشاي أو قهوة وسجائر، فسيقضون في قاعة التصويت عشر ساعات وقد تزيد إذا مددت فترة التصويت بساعتين. ولكن السائق الذي يقوم بهذه المهمة إعتقل قبل أن يحمل لهم غداءهم. لماذا إعتقل وهو مجرد سائق سيارة، ليس مرشحا ولا مصوتا في نفس الدائرة ؟ الإرهاب ومحاولة الإحباط هو السبب. ومعنى ذلك أن العاملين في الحملة وفي مراقبة الإنتخابات سيشعرون بالتهديد، وأن المراقبين سيظلون جائعين، وقد يغادرون القاعة للبحث عن غداء وماء، وتلك مناسبة للتلاعب في الصناديق. عبثا حاولت الإفراج عن السائق الذي إعتقل بغير ما سبب قانوني لدى أحمد شوقي عامل المنطقة آنذاك، فوعد خيرا، ولكنه ظل معتقلا إلى ما بعد نهاية فترة التصويت.

كانت الرسالة واضحة.

ترشح ضدي وطنيون وعملاء للسلطة. من الأولين المرحوم مصطفى القرشاوي عن «الاتحاد الاشتراكي» وقد كنت في الحقيقة أحسب له ألف حساب. ولكن مرشح السلطة كان هو نائب الأمة محمد قارية الوافد من مجال النقل البحري وهو مرشح عن «الاتحاد الدستوري» الذي لم يكن له أدنى حظوظ.

تبين لي بعد ذلك أن بالمدينة – المتعددة الدوائر- دائرة تجاور دائرتي ترشح فيها «إستقلالي» مرضي عنه، فوقعت مقايضة كان فيها الفائز. أخبرني، وهو يزف إلي بشرى نجاحه، بأنه كان يعرف مسبقا أني غير ناجح. كان يبتسم لفوزه أو لسقوطي؟ ربما لهما معا... ومع ذلك كنت صادقا في تهنئته بالفوز.

ولم أكن عضوا في مجلس النواب هذه المرة.

أؤكد أني لم أنتكس، ولم أصب بالإحباط أنا، ولا زوجتي التي كانت معي بأفكارها وحماسها وعملها لتوفير كل ظروف النجاح. فإني كنت أعرف أن الترشح لمؤسسة سياسية في بلاد كالمغرب مقامرة. وما قامرت قط. ولو قامرت لما ربحت...

كانت المحاولة الثالثة[5]، وقد ترشحت هذه المرة بدافع التحدي. واجهت وزير الداخلية (والحكومة جميعها) حينما طلب إلي الحزب أن أترشح في مدينة سلا. واستأذنت أبا بكر القادري، فهو زعيم المدينة وشيخها ورائد الحركة الوطنية فيها. وما ينبغي أن أقبل على عمل مهم فيها دون الأخذ برأيه. دعا لي بالخير، فهو لا يملك أن يشجعني أو يحبط عزيمتي، لأنه يعرف جيدا مفهوم الانتخابات، وما كان يتوعدها من تلاعب. وكنت أعتقد أن البصري لن ينسى بعد أن حاول تقديمي للمحاكمة في قضية الحليب. تقدمت في مدينة سلا في انتخابات 1992 وفي دائرة تسكنها الفئات المتوسطة كممثل مشترك عن «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي». كثير منهم أساتذة ومعلمون وموظفون، بإستثناء حي «القرية» الذي تسكنه طبقة عمالية. وإختلفت لغة الخطاب فأنا مع ناخبين – كثير منهم استقلاليون – وأغلبهم واعون.

5 - انتخب البرلمان منذ الاستقلال سبع مرات.

حدث أن تقابلت في أحد أحياء «القرية» مع منافس متميز بين منافسين لم تكن مدينة سلا تتحدث عنهم بخير. صارحت المنافس الصحفي طالع سعود الأطلسي قائلا : «إذا كنت متأكدا من نجاحك، فأنا مستعد أن أنسحب، إذا كنت غير متأكد فمن غير الطبيعي أن نتقاسم الأصوات لصالح مرشحين غير وطنيين. فقد تتيح الفرصة لمنافس ثالث، لا تسمح وطنيتك أن تساهم في نجاحه». أجابني بابتسامة تعني كل شيء إلا أن يتنازل، وكان من حقه ذلك.

وأصبحت نائبا في برلمان، أُغتُصِب وأُجْهِض في منتصف عمره.

- 4 -

البرلمان عالم آخر يدخله الناجحون في الإنتخابات بعد أن وقفوا على الأبواب يدقونها ويطلبون ثقة المواطنين. يحضرون يوم الإفتتاح بجميعهم ومجموعهم بالملابس البيضاء «الشواشي» الحمراء... ثم يتسللون حتى لو أنك بحثت عن الأغلبية الساحقة، فلا تجدها ساحقة أو غير ساحقة. وإذا كنت أمنى بالخيبة، فإني كنت أذكر «الصوت» الذي منحني إياه المواطن والمواطنة بكامل الكرم والأريحية، فأحضر ولو في جلسة تبعث على الخوف من قلة من يحضرها من الأعضاء، حتى إن أحد رؤساء المجلس عبر لزميل عن إستغرابه من أنه يجدني في كل جلسة كأني أنا البرلماني الوحيد.

أعترف أني لم أهتم بالمسؤوليات التي كنت أحسب أني تحملتها، بإستثناء القانون المالي والدفاع عن الحريات وعن حقوق الإنسان وقضايا المواطنين الأمامية. كانت البضاعة من القوانين - مشرعات ومقترحات - مزجاة، ولكن نشاط البرلمان يتجلى في اللجان، خاصة لجنة المالية، ولجنة القضايا الاجتماعية، ومنها التعليم، ولجنة الشؤون الخارجية. كنا نجد قضايا جديرة بالتحاور حولها، وتقدم فرق المعارضة، وربما فرق الأغلبية، بتعديلات كان مصيرها كما كان يعبر أحد وزراء المالية في الجلسة العمومية : «هذا التعديل مرفوض...»

ما أعتقد أنني ساهمت في تغيير الحياة عن طريق البرلمان. كنت - ربما من سذاجة - أعتقد أني أستطيع أن أفعل الكثير. كنت أومن بأن المجلس يشتغل كثيرا، ويستريح قليلا. تعلمت أن الحكومة هي التي تشغل البرلمان. وكنت - في

سري - أدعو الله أن تشغل الحكومة نفسها، أكثر مما تفعل، حتى يشتغل البرلمان. ومع ذلك كنت أقول لنفسي : «لا ينبغي أن يكون البرلمان مستعبدا للحكومة. فصل السلط يجعله قادرا على أن يتمتع بحرية العمل والإنتاج بمقترحات القوانين إذا عجزت الحكومة أن تملأ وقته بمشاريعها».

اليوم المخصص للأسئلة الشفوية يمكن المجلس فيه أن يستدعي الوزير الأول وغيره من الوزراء، في كل فترة ليدلي بتصريح قابل للمناقشة، وربما طرح الثقة منه أو من البرلمان. ولكن الوزير الأول قليلا ما كان يزور المجلس إلا عند تعيين الحكومة، فيقدم له برنامجه للفوز بثقته. ولم يحدث أن المجلس حجب الثقة عن حكومة ما. أتعرف لماذا ؟ لأن تكوين البرلمان بالشكل «المزاييكي» لا يسمح له أن يحجب الثقة وإن سمح له بمنحها. وقد حاولت المعارضة (الاستقلال والاتحاد) حجب الثقة عن الحكومة في البرلمان الأول 1963 ولكنها لم تستطع فحجبت الثقة عن البرلمان بإعلان حالة الإستثناء 1965. عند مناقشة قضية التصويت ضد صحافة ماس.

وكانت جلسة الأسئلة الشفوية يقدم فيها البرلمانيون الجادون بعض الأسئلة، ولكنها مسخت حتى أصبحت روتينية. يلقى السؤال في حدود ثلاث دقائق، ويجيب عنه الوزير بأن : «كل شيء على ما يرام...» وينتهي وقته القانوني في حدود نفس الدقائق ويطوى الموضوع طي السجل للكتاب. لم أكن قادرا على أن أغير سيرة البرلمان، رغم عضويتي في المكتب خلال الولاية الأولى ورغم المرونة التي كان يظهرها بلباقة الرئيس الداي ولد سيدي بابا. ولم يكن في استطاعتي أن أدفع بالحكومة إلى تنشيط البرلمان. فالفريق الاستقلالي في الحكومة أو في البرلمان ليست له أغلبية. حزب الاستقلال مقدر له أن يبقى موجودا... ولكن مقدر له أن يكوّن أقلية في كل المؤسسات، وتقضى الأمور دونه، وهو عنها غائب...

حينما يعلن وزير مالية : «أن التعديل الذي تقدم به الفريق الاستقلالي في اللجنة مرفوض»... لا يبقى لي إلا أن أحزن لمصير الديمقراطية.

وكثيرا ما حزنت أثناء ممارستي لعملي في البرلمان.

القمع كان يتابعنا حتى في الأسئلة الشفوية. كان رئيس الجلسة - أي رئيس - لا يستمع إلى ما يقول النائب بقدر ما يراقب عقارب الساعة. لا يهمه قلت ما تريد أم لم تقل، فهو يحمل المطرقة ليعلن بعد ثلاث دقائق : «قف... أسكت...»

كنت مرة أناقش قضية سبتة ومليلية. أحلم، الموضوع لا يكاد يهم بعض الحاضرين وسمعت طرقات المطرقة، وقد خفت أن تنزل على رأسي. فالتفتت إلى رئيس الجلسة : «إحتلوها ستة قرون... ولا تسمح لي بدقيقة بعد الثلاثة...»

خجل موسى السعدي - كان يرأس الجلسة - وهو يقول : «لا... إستمر دقيقة أخرى».

حكاية أخرى حصلت للمرحوم عبد الكريم بن الطيب أحد المناضلين الاستقلاليين في اقليم وجدة فقد كان يتحدث في موضوع وطني وإستدل بكلام صاحب الجلالة، وإذا برئيس الجلسة يقاطعه بالقول بأن الوقت القانوني إنتهى فأجابه عبد الكريم بن الطيب إجابة البرلماني الذكي : «كلام صاحب الجلالة لا يقاطع...» واستمر في الاستدلال بكلام الملك لمدة طويلة جدا لعله يفهم المسؤول الحكومي مضمون تساؤله.

إنه العبث، ولكن في البرلمان لا في الشارع.

كنت في الولاية الأولى رئيس فريق الوحدة والتعادلية. كان الحزب مشاركا في الحكومة، وكان «الاتحاد الاشتراكي» معارضا. وكان علي أن أدافع عن مشاريع الحكومة، خاصة ما يتعلق بالقطاعات التي كان الحزب يسيرها. وكما كانت المعارضة للمعارضة في كثير من الأحيان، كان الدفاع للدفاع أيضا. تأكدت من الممارسة البرلمانية - في الظروف السياسية والحكومية التي كان يجتازها المغرب - أن المعارضة أسهل من «الموالاة»[6]. المعارضة تبيح لك أن تجهر بكل أفكارك. وأفكاري - وربما أفكار الحزب كذلك - كانت معارضة بصدق ومصداقية. لم أكن أتفق مع الأداء الحكومي، ولو كان تحت إكراهات عديدة. وحينما كنت أواجه عبد الواحد الراضي رئيس فريق «الإتحاد الاشتراكي» المعارض كنت أشعر أحيانا بأن الحق معه، ولو أن معي «بعض الحق»، وذلك سلاحي.

6 - كما يعبر عن ذلك اللبنانيون.

شيء مهم كان يثيرني، هو أني أشعر بأن الرئاسة تأخذ تعليماتها من الحكومة. أشعر بذلك بداهة في مكتب المجلس، وأنا رئيس فريق أمثله في المكتب. ولكن التعليمات لا تقبل التغيير والتعديل ويبقى رؤساء الفرق وأعضاء المكتب يجادلون عبثا. فالقرارات قد إتخذت. وكل تعديل مرفوض كما يحلو القول لوزير المالية.

حضرت مرة مهزلة مضحكة مبكية. ذلك أن جلسة انتخاب المكتب يترأسها أكبر الأعضاء سنا وكان، وليس بالصدفة، أميا ككثير غيره من الأعضاء، وطلبوا منه أن يترأس فلم يعتذر. وجلس خلفه على المنصة رشيد الإدريسي الكاتب العام لمجلس النواب آنذاك، يلقنه كلمة الإفتتاح. ولم يكن يعيها، وبالتالي ينطقها محرفة، فيعيد الموظف الكلمة مرتين ومرات حتى ينطقها رئيس الهيئة التشريعية.

كان الملك يشاهد الجلسة عبر تلفاز خاص، فإذا به يغضب للمهزلة ويطلب معاقبة الكاتب العام.

ذكرني ذلك بحكاية حكاها العقاد، وكان مرة عضوا في مجلس الشيوخ بمصر وقد اشترط القانون ألا يكون العضو أميا. رغم القانون كان كثير من المنتخبين والمعينين أميين. وبما أن المشكوك في أميتهم عرضوا على الإمتحان أمام لجنة من أعضاء المجلس. وكان من أعضاء لجنة الإمتحان عباس محمود العقاد. عرض على العضو المحترم كتاب التلاوة للأطفال، وعليه صورة بقرة مكتوب إسمها بالخط العريض، وسأله أن يقرأ الكلمة «تحت الصورة» فقرأ الشيخ المحترم بصوت جهوي جـ....امـ....وس.... ضحك العقاد وكتب في تقريره أنه ناجح بتفوق.

وكان إنتخاب الرئيس، المعين مسبقا، وانتخاب مكتب المجلس بأوراق ملونة، فكل لون يدل على مرشح. واعترضت على إهانة المجلس بتهمة الأمية. فالذين ينتخبون بالألوان هم الأميون. ومع ذلك، انتخبنا بالألوان... قبل أن تؤكد الأغلبية التصويت بالألوان ألقيت كلمة تحدثت فيها عن عار الأمية الذي يلتصق بالبرلمان عندما يصوت بالألوان – وما كدت أعود إلى مقعدي حتى سمعت نائبا

محترما خلفي يحتج قائلا : «ونحن لا نصوت ؟» إحتجاج في محله. أجبته في سري، لا بل تصوت صوتين : «صوت لا لا...وصوت نعم...نعم».

وتعلمت من البرلمان - كما تعلمت من جريدة العلم - كثيرا من خلق التسامح. لا تغضبني المعارضة، ولا يثيرني الرد على أطروحتي. طبعي الديمقراطي دفعني لأومن بالرأي الآخر كما أومن برأيي.

وكان جاري في المقعد عبد الواحد الراضي رئيس فريق «الاتحاد الاشتراكي». الجوار فتح باب الحوار بيننا وجعله ذا طابع ودي، ولو تعلق ذلك بجدول أعمال الجلسة الذي قد تختلف موضوعاته وتختلف مفاهيم كل منا للقضية موضوع الدرس. إكتشفت أنه رجل متوازن يعارض بلباقة، ولا يثور في وجه نائب استفزه إلا نادرا حينما يقول مثلا : «أنا... حتى أنا عروبي... فلا تظن بي السهولة معك[7]».

كان الراضي، في برلمان 1977، يرأس فريق أقلية، لا يتجاوز خمسة عشر عضوا. ومع ذلك كان يملأ مكانه رغم أن فريق الأغلبية - الحكومة (ذو اللون الأبيض) كان يتكون من 141 «نائبا».

لم تحدث لي ملاسنة مع الاتحاديين إلا عندما واجهني محمد اليازغي بكلمة مثيرة : «هذي هي الوطنية آسي عبد الكريم...؟»

أجبته بأعصاب باردة : «ومن قال لك إني وطني... ؟»

وتدخل الراضي ليراضيني ويراضيه. ومرت الملاسنة بخير...

لم أنجح في انتخابات مجلس النواب لسنة 1984، كما لعلني تحدثت عن أسبابها وعواقبها. ولو عدت إلى طبيعتي وميولي لحذفت البرلمان من نشاطي السياسي، كما فعلت في تجربة 1963.

عندما انتخبت في المرة الثانية بمدينة سلا سنة 1992 كان الحزب في المعارضة. ولكن الوضعية السياسية كانت تسير نحو المصالحة بعد المذكرة التي

7 - يعني بدوي صعب المراس.

قدمها الحزبان[8] : «الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي» التي كان يرجى لها أن تفتح آفاق الحلول الديمقراطية. كان الإنفراج السياسي يأخذ طريقه بكثير من الحذر. وفي منتصف الطريق حدثت أزمة عندما كلف الملك محمد بوستة بتشكيل الحكومة راغبا في أن يبقى البصري في منصبه بوزارة الداخلية. رفض محمد بوستة تعيين البصري كوزير للداخلية بحجة أن حزب الإستقلال إستنكر تزييفه للانتخابات المتوالية، ولا يمكن أن يقبله وزيرا في حكومة يرأسها الأمين العام للحزب، وقد تجرى الانتخابات في عهدها فيكون من الإحراج أن تتحمل مسؤولية التزييف مرة أخرى.

أخذ الانفتاح يسير ببطء من جانب الملك، ولم تظهر آثاره العملية إلا سنة 1998 عندما عين عبد الرحمن اليوسفي، الكاتب الأول «للإتحاد الاشتراكي»، وزيرا أولا وادريس البصري وزيرا للداخلية. وكانت حالة الملك الصحية قد بدأت تنذر بالتدهور. وإنطبع هذه الانفتاح الهادئ على البرلمان الذي كان يساير الأوضاع بهدوء في انتظار الذي سيأتي... وكانت الحكومة بوزيرها الأول عبد اللطيف الفيلالي، حكومة هادئة، لا تثير مشاريعها جدلا، ولا تحدث تطورا، ولا هي بقادرة على إحداث أي تطور في القانون المالي نفسه أصبحت نسخه تتشابه سنة بعد أخرى، فيكفي أن تكون قد ناقشت قانون سنة 1994 لتكون مناقشا لقانون 1998.

ومازلت عند رأيي عند ممارسة العمل في برلمان 1992 وهو أني لم أصنع المعجزة. ولم أؤد الواجب الذي كنت أعتقد أن البرلماني يجب أن يؤديه ولم أثر ضجة حول مشروع أو مقترح قانون، ولو كنت معارضا له. كنت أسخر - داخليا - من أن بعض «نواب الأغلبية» يصطنعون بعض الأحداث التي تثير الجدل فيبرزون عضلاتهم في الرد على المعارضة، وكأنهم أبطال حرب طروادة. البرلمان يتحمل هذه الأخلاقية، حتى إن بعض البرلمانات في أمريكا اللاتينية أو في بعض دول أوروبا تجتاحها حرب الكراسي، والضرب واللكم الذي يعالج في المستشفى، ولا تعالجه محكمة نظرا للحصانة البرلمانية...!

8 - كان يجب أن تقدم هذه المذكرة بعد انقلابي 1971 و1972.

أؤكد أن البرلمان المغربي أكثر هدوء أعصاب ولياقة. عرف الكلام الغاضب... ولكنه لم يعرف الصفعات والكلمات الموجعة[9]... حتى انتخاب الرئيس يتم في هدوء، وتتدخل الوزارة الأولى أحيانا - بسبب سياسواتي - ليضبط «التوازن»... فتؤول الرئاسة إلى «من يجب» إلى الأبد أو يأذن الله بالتغيير، كذلك تولى هذه المهمة الداي ولد سيدي بابا و أحمد عصمان وجلال السعيد وعبد الواحد الراضي ومصطفى المنصوري وقبلهم عبد الكريم الخطيب وعبد الهادي بوطالب في حياة برلمانية عمرت 35 سنة.

إستغرب للحصانة البرلمانية التي تقف أحيانا في وجه القضاء حتى لا يستمر عمله عندما يتهم أحد البرلمانيين بالفساد في المال العام أو في حق الدولة أو المواطنين حتى تصبح حصانة للجريمة.

عادة ما ينجب البرلمان خطباء، أو هكذا عرف عن البرلمانات العالمية في القرن الماضي، وخاصة قبل الحرب. قد يشتهر البرلماني بقدرته على الخطابة أكثر مما يشتهر بقدرته على الدراسة والبحث والتحليل ومناقشة جوهر القضايا المعروضة اقتصادية واجتماعية، ودراسة مشروع القانون من جوانبه السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية. ولكني لم أعثر على خطباء في البرلمان المغربي في الولايات التي مارست العمل فيه. فمعظم البرلمانيين لاتهمهم هذه الدراسات التي تكون عادة عقيمة. عرف عن عبد الخالق الطريس أنه كان خطيبا مفوّها في الولاية الأولى لأول برلمان. الخطابة البرلمانية تعتمد - فيما تعتمد عليه من طرق الإقناع - على إنسياق الحديث، وتنوع الأداء الصوتي، واختيار الكلمات والجمل والأساليب - التي قد تكون منها السخرية والتصوير الطريف، كما تعتمد موضوعيا على المعلومات والحجج القانونية.

لا، لم ينتج البرلمان المغربي خطباء إلا نماذج محدودة، فيما أحسب، ولو أنه أنتج - على قلة - دارسين ومحللين اقتصاديين وماليين واجتماعيين خاصة الأساتذة الجامعيين منهم. في تجربتي كنت أحاول أن أكون محللا ودارسا -

9 - كان حرمة يواجه علال الفاسي بالكلام البذئ لأنه يمثل «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» التي كان يتزعمها أحمد رضا كديرة. ولكن علال الفاسي كان يضع يده على كتف حرمة، وهما خارجان من قاعة البرلمان مؤكدا بذلك أنه لا يحفل بكلام يؤمر حرمة بأن يواجه به شخصه.

ولكن أدائي لم يكن يخلو من صبغة خطابية في غير تهريج. كثير من دراساتي جمعتها في كتابي «مع الشعب في البرلمان». «البرلمان» عادة مجتمع من العلماء والقانونيين والسياسيين والمثقفين. وحينما نجد برلمانا ينتخب فيه العضو المرة بعد الأخرى فلا يمثل هذا المجتمع ولا يحضر إجتماعاته تتأكد بأن معظم أعضائه لا تنبعث من المواهب. حتى المعلومات والأرقام تكتب في ورقة، وتلقى كما لو كانت مكتوبة في لوحة «مسيد» في مجتمع اللامهتمين.

لم تبرز شخصية من الشخصيات البرلمانية أو الحكومية على مستوى البرلمان. وكان من الطبيعي - أو المؤمل - أن يعرف البرلمان وزراء يغنون الحياة النيابية، حتى الوزراء الأولون من الموظفين العاديين، أو من رجال المال والأعمال أو رجال السياسة الذين لم تغمرهم السياسة.

عرفت شخصيتين كان حديثهما مقنعا. أحدهما «عبد اللطيف الفيلالي»[10] كانت بياناته منظمة ومدروسة، رغم أنه كان يرتجل بلغة أقل من العادية، ولكنها مؤدية. قلما كان يتكلم، وإذا تكلم إحترم مخاطبيه فأقنع.

وثاني الشخصيتين «فتح الله والعلو» كبرلماني ووزير للمالية. حديثه «درس في الكلية» - وهو أستاذ الإقتصاد - حافل بالمعلومات والنظريات التجريدية والمحرجة. فلا حدود للإحراج في النظريات وكان وهو وزير غيره وهو برلماني. تختلف اللغة واللهجة والمعلومات المؤيدة عنها عند المعارضة. في الحكومة «يمحو الله ما يشاء ويثبت». لكن هذه هي السياسة في المغرب. ولذلك عذر - ربما كان مقبولا - عند الذين تهتز ثقتهم بالعمل السياسي.

كنت أحاول، من نافذة البرلمان، أن أطل على مجمع الوزراء بمختلف الوزارات العديدة التي تكونت منذ الإستقلال. وإذا كنت لم أصل إلى اقتناع كبير بأن المغرب أنتج كثيرا من الوزراء الكبار في مختلف القطاعات، فقد اقتنعت بأنه أنتج بعض الوزراء الذين قدموا لبلادهم الكثير. كما أنه أنتج كثيرا من الوزراء والبرلمانيين الذين لم تكن لهم صلة بالقطاع الذي يحملون حقيبته، ولا بالبرلمان

10 - وقد عايشته زميلا في وزارة الخارجية مكلفا بالشؤون القانونية سنة 1957، وتوفي بعد إقامته في فرنسا منذ تخليه عن المسؤولية في أوائل سنة 2009.

الذي انتخبوا أعضاء فيه، إلا صلة الحضور يوم الاجتماع الحكومي أو الوزاري أو يوم افتتاح الملك للدورة الأولى في كل سنة من دورات البرلمان، ولا شك أنهم لم يكونوا ينسون الجلباب الأبيض وعليه سلهام فاخر...!

مشكلة الغياب في البرلمان لم أكن لأشير إليها في هذه المذكرات، لأنها ظاهرة مزرية بالعمل البرلماني، وفاضحة أمام الذين يتتبعون الاجتماع الأسبوعي للأسئلة الشفوية من الفضوليين الذين يتحلقون حول جهاز التلفزيون. وفي رأيي أنها من الأسباب الأساسية لتدني نسبة المصوتين. وخاصة في المدن وفيها يتتبع الملاحظون اجتماعات البرلمان. وذلك بالأخص في انتخابات 7 سبتمبر 2007.

والعذر مقبول للذين أصبحوا برلمانيين صدفة، أو عثرة سياسية، ولكنه غير مقبول لقادة أحزاب سياسية، لم ير البرلمان وجوههم إلا يوم الافتتاح الملكي. وغير مقبول لبرلمانيين لأحزابهم مسؤولية في الحكومة أو في المعارضة. قد يكونون غير مؤمنين بدورهم في الحياة السياسية، فهم سياسيون «بالصدفة»، وقد يكونون من عظمة الذات بحيث لا تسمح لهم عظمتهم أن يجالسوا «غوغاء البرلمانين». وقد تكون لهم أشغال تجارية أو «شركاتية» وجودهم فيها أكثر فائدة لهم من وجودهم في برلمان مضمون راتبه. وقد يكون عذرهم أنهم قاصرون عن أداء دور في البرلمان كثير منهم حضورهم وعدمه سواء، فهم غير قادرين أن يناقشوا موضوعا اقتصاديا أو موقفا سياسيا للحكومة. ولكن اهتزاز الثقة في الديمقراطية يأتي من الذين يتحملون مسؤولية الديمقراطية وتنأى ظهورهم عن تحملها.

من هنا تأتي حصيلة البرلمان هزيلة، ولو كانت قائمة الإنجازات طويلة، عندما يلقيها الرئيس في آخر كل دورة.

الإنتخابات المتهاوية

الطريق إلى البرلمان تمر بصراط عسير على البعض، سهل يسير على آخرين.ومهما يكن فهو صراط غير مستقيم. في البلاد التي ألفت أن الديمقراطية تأخذ الانتخابات من الشعب (الهيئة الناخبة) ومن الدارسين والمحلين السياسيين، ومن المرشحين الذين يؤهلون أنفسهم للنيابة البرلمانية (الوطنية) أو البلدية والإقليمية والمحلية. تأخذ منهم مجهودا غير يسيير في الدراسة والأبحاث القانونية والتراتيب المعمول بها، قدر ما تأخذ من وقتهم الكثير في الاستعداد للترشيح والتحالفات الحزبية، إن كان في سوق الانتخابات كثير من الأحزاب.

كثير من الدول الكبرى تتوفر على قطبين أساسيين أو ثلاثة تخوض المعركة في جو طبيعي بإشراف إدارة محترمة ومستقيمة. وتحت تقاليد وقوانين لايرقى الشك في ضبطها. ويكون النجاح- بعد نقاش قد يكون مريرا- علميا وحول برنامج واضح يعرض على الهيئة الناخبة أن تختار الشخص - في الإنتخابات الرئاسية - أو الحزب بنوابه في الإنتخابات التشريعية أو الإقليمية.

هكذا ينتخبون في أمريكا وفي إنجلترا وفي فرنسا وبقية أوروبا والهند واليابان والدول الصاعدة في طريق الديمقراطية.

النتيجة من هذه الاستقامة الديمقراطية أن الانتخابات وسيلة لا غاية، وأن المؤسسات المستقيمة هي الهدف لأنها تباشر الحكم وتسير الشأن العام، وفق برنامج ارتضته الهيئة الناخبة لسنوات محددة، تهدف التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والعلمية، والحفاظ على مساهمة البلاد في قيادة المسيرة الحضارية العالمية. ثم تعاد الإنتخابات التي ستكون تقويما للمرحلة السابقة، وحكما على الذين أداروها. ويحكم الشعب (الهيئة الناخبة) لها وقد تنجح مرة أخرى في تسيير الشأن العام، أو عليها فتفتح المجال للحزب المنافس أو الأحزاب المنافسة.

وفي أغلب الدول الديمقراطية تتاح الفرصة للرئيس المنتخب لولاية واحدة يجرب حظه في الثانية- إن قبله الناخبون- أو يتخلى لغيره إن رفضوه. ولم يحدث قط أن طمع الرئيس في ولاية ثالثة، أو رابعة، فغير القانون أو الدستور ليسمح له بذلك فيحكم إلى ماشاء الله، بإستثناء حالة واحدة مارسها الرئيس روزفلت أثناء الحرب في الولايات المتحدة، ارتأى الشعب عن طيب خاطر أن يستمر الرئيس في إدارة دفة الحرب. من خلال منحه ولاية ثالثة ولكنه لم يكمل مدة الولاية الإضافية فمات في منتصف المدة 1945 قبيل نهاية الحرب ليخلفه ويكمل المدة نائب الرئيس «ترومان». حتى الرئيس دكول - ويعتبره الشعب الفرنسي محرر فرنسا من الاحتلال النازي - استقال من الحكم بعد أن رفض الشعب برنامجا له قدمه للاستفتاء. لم يفرضه على شعبه بحكم مركزه القوي، ولم يفرض نفسه، بل ترك الحكم نتيجة هزيمة في الإستغناء على مشروع إصلاحي.

هكذا تتعامل الدول الديمقراطية مع تسيير الشأن العام ولكن الدول المتخلفة يحكم فيها الرئيس «المنتخب» حتى الموت. وكلما إنتهت مدة الولاية أضاف إليها أخرى بتعديل فردي للدستور أو القانون. وتجرى فيها الانتخابات الوطنية والإقليمية على نحو ما يريد الرئيس أو الملك، بل يعدل الدستور - إن كان هناك دستور - على نحو ما يريد، ويسير الحكم بإرادة فردية. حتى إن بعضهم وضع في الدستور فصلا يقرر أن الحكم له مدى الحياة. كل المؤسسات فيه - إن كانت هناك مؤسسات - واجهة شكلية، لا سلطة لها في التشريع أو التنفيذ. هذا هو الفرق الكبير والجوهري بين الدول المتقدمة اقتصاديا وعلميا وثقافيا وسياسيا، لأن النخبة الناخبة هي التي تسير الشأن العام في طريق التقدم، وأما الدول المختلفة، فإن الفرد، مهما تكن عبقريته هو الذي يسير، فتصاب البلاد بنكسات تمنعها من التقدم واللحاق بالركب الحضاري .

الحركة الوطنية ممثلة في «حزب الاستقلال» أرادت للمغرب أن يسير في طريق التقدم مقتدية بالدول التي سلكت الطريق الديمقراطي فنجحت. ولذلك كان تحقيق النظام الديمقراطي في المغرب هو المطلب والهدف الموازي للاستقلال في عريضة الاستقلال لسنة 1944.

الخطأ الأكبر في نظري أن الحزب لم يلح عند الاستقلال مباشرة على تحقيق الهدف الثاني. وأضاع ست سنوات (هي عمر محمد الخامس في الاستقلال) وهي سنوات بناء الدولة المستقلة كان يستطيع أن يمكن فيها للديمقراطية : الدستور والانتخابات التشريعية. بعد وفاة محمد الخامس بدأ التلاعب بمصير الدولة على نحو ما أشرت إليه في كثير من فصول هذه المذكرات.

وحينما وضع الدستور في يوم 7 دجنبر 1962، بعد إلحاح من حزب الاستقلال، وبعد أن تعهد بذلك محمد الخامس في آخر حياته بدأ التلاعب في تطبيقه بالانتخابات المزيفة وبإبعاد النخبة الوطنية ليخلو الجو لأمثال كديرة وأفقير ثم البصري... وبذلك سار المغرب في طريق العبث بالحكم والسلطة وارتكبت الأخطاء وجرت على البلاد النكسات التي تحدثنا عن بعضها.

إستمرت الانتخابات العابثة يسيرها في الغالب البصري وقبله كديرة وأفقير حتى إقتراب رحيل الحسن الثاني، فكانت إنتخابات 1997. وقد جاءت بعد الحادث المهم الذي رفض محمد بوستة الأمين العام لحزب الاستقلال رئاسة الحكومة بعضوية البصري وزيرا للداخلية، حتى لاتقع انتخابات في عهد حكومة يرأسها بقيادة البصري ومفهومه وممارسته. وحينما حل أجل الانتخابات التي أدارها البصري بعد ذلك سنة 1977 كان الإنتقام من «حزب الاستقلال»[1]. وكان صعود نجم «الإتحاد الاشتراكي» صعودا محددا هو الظاهرة الثانية تمهيدا لحكومة يرأسها الكاتب الأول للإتحاد عبد الرحمن اليوسفي ويبقى البصري فيها وزيرا للداخلية. ثم كانت انتخابات 2002 وهذه المرة بدون البصري. ورغم ما قيل من أن هذه الانتخابات كانت أكثر الإستحقاقات نزاهة فأنا متأكد من أنها

1 - حصل الحزب على أقل مقاعد في تاريخه (31 عضو) هو الظاهرة العامة.

كانت أقل سفاهة، ولكنها ليست مثالية في النزاهة. وقد استعادت فيها النخبة الوطنية بعض الاعتبار. وبذلك كانت بداية الطريق في المسيرة الديمقراطية.

مظاهر التطور الديمقراطي في سنوات ما بين انتخابات (2002–2007) واضحة في احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، وفي تقرير لجنة الإنصاف والمصالحة، والتعهد بعدم تكرار ما سبق، وفي نشاط الحكومة وإنجازاتها، وفي تنشيط مشاريع التنمية البشرية. ولكن كل ذلك لم يلب حاجات الشعب المغربي في التخفيف من حدة البطالة، وفي إرتفاع مستوى الحياة، وفي تحسين الأجور، وفي رفع مستوى التعليم – الذي لايزيد إلا انحدار – الشعب الذي عرف رئيس حكومة جدي ونشيط (إدريس جطو) لم يستعد ثقته في مؤسسات تأتي عن طريق الانتخابات ولا إستطاع أن ينتصر فيها على ممارسات لإدارة فكان المال سيد الموقف والناخب الأول في تجربتي 2002 و2007. ولاحظت عددا من المظاهر كانت مقدمة لفوضى انتخابات سابع سبتمبر 2007.

1 – إختار قانون الانتخابات نمط التصويت باللائحة على أساس أكبر بقية. كان ذلك أثناء التحضير لانتخابات 2002. الفكرة تبناها عبد الرحمن اليوسفي وأقنع بها الأمناء العامين لبقية الأحزاب. إختار اليوسفي تقليدا للرئيس ميتران (زعيم الاشتراكيين الدوليين) ثم عدلت عنها فرنسا عند رئاسة جاك شيراك للحكومة على عهد ميتران[2]. لأنه نمط للاقتراع من شأنه أن يشتت الأصوات، ويمنع النظام السياسي من الحصول على أغلبية واضحة يمكن أن تمكن حزبا أو حزبين من تسيير الحكم.

كان محمد الدويري وأنا ضد الموافقة على هذا النمط الانتخابي. كافحنا ضده وقبلته اللجنة التنفيذية، وقررته الحكومة. فكان كارثة للانتخابات في مرحلتي 2002 و2007. ذلك أن الناخبين لايكادون يعرفون الأشخاص بمقدار ما يعرفون اللائحة ولايعرفون من اللائحة إلا وكيلها. ولذلك فمعظم المرشحين لايقومون بحملة انتخابية مفيدة لأنهم يعرفون مقدما عدم نجاحهم. لأن النجاح

2 - الإشارة إلى الجمهورية الرابعة.

لا يتعدى، في الغالب، وكيلها. أما الاسم الثاني في اللائحة وبقية الأعضاء فحظهم في النجاح مستحيل. وقليلة هي اللائحة التي نجح فيها اثنان[3].

ثم إن أي حزب – مهما تكن قوته وإقبال الناخبين عليه – لا يستطيع أن يتجاوز نصف عدد لوائحه وهي لا تتجاوز 95 . ولذلك فليس في مستطاع أي حزب الحصول على أكثر من 95 مقعدا في برلمان عدد أعضائه 325 عضوا، ومعنى ذلك إستحالة تكوين أغلبية برلمانية. والنتيجة هي الشتات. وتلفيق الحكومة من عدة تيارات وأفراد لا إنتماء لهم. لأن المكلف بالوزارة الأولى لا يملك قوة إنتخابية تمكنه من إختيار أعضاء حكومته، أوفرض مكانته في الحكومة التي يرأسها. ثم أن الناخبين على اللائحة يعزفون عن المشاركة في الإنتخابات، لأنهم قد لا يعرفون شخصيا المرشح الذي يمنحونه ثقتهم، فيكون العزوف عن المشاركة في الانتخابات هو ظاهرة العامة. قد مّيز، هذا كله، إنتخابات 7 سبتمبر 2007 وانطباعها على تكوين الحكومة.

2 – الانتخاب باللائحة :

أ – شجع على تكاثر الأحزاب حتى وصلت قبل الانتخابات إلى 33 حزبا ففي استطاعة كل حزب أن يكوّن لائحة يغامر بها في الإنتخابات، ولو حصل على مقعد واحد (وقد حدث هذا بالفعل في انتخابات 2007).

ب – كثرة اللوائح توزع الأصوات وتشتتها. وبذلك ينتفي وجود أغلبية، ولو نسبية، تحكم تجمعا حكوميا من ستة أو سبعة أحزاب. وهذا يؤدي إلى خلخلة في الحكومة تسلب من رئيسها قوة التنسيق بين برامج أحزابها، والأعضاء المشاركين. ثم إن ذلك يضخم من عدد أعضاء الحكومة دون ضرورة إنتاجية حتى إن عدد أعضاء حكومة إدريس جطو الأولى بلغ 42 وزيرا. بينما حكومة ساركوزي في فرنسا لم تتعد 15 وزيرا مع الفارق الكبير في المسؤوليات التي تتحملها بين الحكومة التي تحكم فرنسا وحكومة في بلاد نامية كالمغرب.

3 - إلا لائحة فؤاد عالي الهمة في منطقة الرحامنة التي نجحت بثلاثة أعضاء غير منتمين.

ج - الانتخاب باللائحة يحول بين كثير من ذوي الكفاءات داخل الأحزاب من أن يشاركوا في الانتخابات. ذلك أن عدد اللوائح في انتخابات 2007، وصلت إلى 95 لائحة وعدد المرشحين الأولين لايتعدى هذا العدد مع أن الدوائر الانتخابية لعدد أعضاء المجلس تبلغ 325. وهذه الحيلولة دون مشاركة كل ذوي الكفاءة والمقدرة تصدهم عن عضويتهم في الحزب. وقد ينتقلون إلى أحزاب أخرى فلا يجدون مكانهم فيها. ومعنى ذلك أن اللائحة لا تشتت أصوات الناخبين فحسب، ولكنها تشتت الأحزاب جميعها.

الخطر الذي تفرزه الإنتخابات هو كثرة الأحزاب التي تعتبر اللائحة وسيلة لتمييع الاصوات ومن ثمة المغامرة بتكوين حزب جديد لأسباب أخرى غير كسب الإنتخابات والشتات لشمل أصوات الناخبين وأعضاء مجلس النواب أو المجالس الجماعية التي يتم فيها الانتخابات باللائحة.

3 - الانتخابات التشريعية (7 سبتمبر 2007) حظيت بمراقبة دولية[4] ومراقبة المجلس الأعلى لحقوق الإنسان وبعض المنظمات الحقوقية. ورغم الشهادات الإيجابية لصالح حياد الإدارة، فإنها لم تستطع أن تكون شهادات لصالح النزاهة من استعمال المال. وقد لعب شراء الأصوات دورا أساسيا في تكييف نتائجها.

4 - تتبعت الإنتخابات بإهتمام وإشفاق على «حزب الإستقلال» - ورغم أنني لا أتوقع للحزب أن يكون أغلبية ساحقة، رغم أقدميته ووضوح مذهبه وبرامجه، ورغم أنه قام بحملة معتدلة فإنه لم يفز بغير 52 مقعدا في البرلمان[5].

4 - أعتقد أن المراقبة الدولية أو الأجنبية عموما لأي انتخابات تطعن في ذمة الحكومة التي تجري الانتخابات وفي نضج الشعب الذي يمارسها. وقد أصبحت شبه تقليد في كثير من البلاد. لبنان نموذجا في انتخاباته التشريعية 6 يونيو 2009.

5 - لم يحظ «حزب الاستقلال» بالإنصاف منذ الانتخابات الأولى التي أدارها كديرة إلى الانتخابات التي نظمها البصري 1997 ثم جاء نمط الاقتراع باللائحة ليفرض عليه نفس العدد الذي كانت تفرضه الانتخابات المزيفة. وقد كان خط الحزب من مقاعد مجلس النواب منذ أول انتخابات : 41 مقعدا (سنة 63)، و 50 مقعدا (سنة 77)، 41 مقعدا (سنة 84)، 43 مقعدا (سنة 92)، 34 مقعدا (سنة 97)، 48 مقعدا (سنة 2002)، 52 مقعدا (سنة 2007) السقف الأعلى هو الخمسون ظاهرة في حاجة إلى تفسير. هل كان مستوى الحزب منذ تحقيق الاستقلال هو هذا المستوى عند الشعب ؟

الدرجة الأولى في المقاعد ولكنها لا تليق بحزب «كحزب الاستقلال». ولا تؤهله لأغلبية برلمانية تساعده على تنفيذ برامجه. فسيبقى الحزب مرة أخرى أحد المكونات الأربعة أو الخمسة، بالإضافة إلى المكون الأكبر «وزراء السيادة» في الحكومات المختلفة. وسيبقى - مهما بذل وزراؤه وأمينه العام بصفته الوزير الأول لأول مرة بعد حكومة 1958. من مجهود - عضوا عاديا أو شبه عادي في الحكومة.

ليس نمط الاقتراع السبب الوحيد في كل ذلك ولكن مخلفات نمط الإقتراع تكون عدة أسباب لهذا الذي يمكن أن أسميه - نكسة - في مسيرة الحزب الانتخابية.

لعل من الأسباب الأسياسية للنكسة العزوف لأول مرة في تاريخ الانتخابات والاستفتاء لاتزيد نسبة المصوتين من الناخبين على 37%. كثير من المسؤولين والملاحظين الأجانب كان يفسر هذه الظاهرة إيجابيا. وقابل المسؤولون هذه الظاهرة باللامبالاة. ولكني أصبت بصدمة كبيرة وعميقة لهذه الظاهرة. فالمصوتون فقدوا ثقتهم في المؤسسات، وخاصة الذين لايرون في جلسات مجلس النواب والمستشارين إلا الفراغ. وعزوف النواب- الذين يعتبرونهم مأجورين- عن الحضور والمناقشة، تقدم جلسات الأسئلة الشفوية في التلفزيون بفضح المجلسين. ثم إن المجلسين لايبرهنان على اهتمام وكفاءة في مناقشة القضايا التي تهم الشعب : البطالة في المقدمة، والغلاء، وانخفاض مستوى الحياة، وإنهيار مستوى التعليم، وأوضاع المجتمع القروي.

أضيف إلى ذلك أن خطاب المرشحين - إمتدادا لخطاب الأحزاب - لم يتغير. وهو خطاب بصوت واحد ينطق به 33 حزبا ولم يكن خطابا أقرب إلى عقول وتطلعات الناخبين ولذلك لم يستطع أن يجتذب كثيرا من الناخبين.

ط - يضاف إلى ذلك مظاهر الفساد المالي والإداري، وأغلبها لم يبت فيها القضاء. وكثيرا من الناخبين يضربون المثل بقضايا معلقة أمام القضاء. وكثير من القضايا لم تصل إلى القضاء ويتحدث عنها الشعب كما لو كان سيد العارفين.

ومن أسباب العزوف في نظري الحملة المسمومة التي قامت بها وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة للتشكيك في قيمة الأحزاب وأهميتها. وإذا كانت الأحزاب لم تقاوم هذه الحملة بتجديد نفسها، وتطوير برامجها وتقريب خطابها وإتباع سياسة القرب مع المواطنين بالاتصال الشخصي والمباشر، وتجنيد المناضلين وحل مشاكلهم، فإنها كانت هي الخاسرة بسبب عزوف الناخبين عن التصويت.

هناك سبب مهم هو غياب الثقافة الديمقراطية ابتداء من المدرسة، فلا أحد من المواطنين يدرك واجبه وحقه ومسؤوليته في أداء واجبه الانتخابي. برامج التربية الوطنية لا تشمل القطاع الديمقراطي عموم المواطنين يزعمون لأنفسهم أنهم يتبرعون على المرشح وهو يمنحونه أو يسلبونه أصواتهم التربية الديمقراطية في المدرسة والجماعات ووسائل الإعلام هي التي تشعر الناخب بمسؤوليته وتحمي النظام الديمقراطي من هذه النكسة.

لهذا أعتقد أن الحزب يجب أن يجدد نفسه ليس من أجل الانتخابات فحسب، ولكن من أجل أن يعود حزب المستقبل سواء بأفكاره أو مذهبه وبرنامجه أو أعضائه أو قيادته.

أعتبر الانتخابات التشريعية الأخيرة نذيرا لابشيرا لأني - وقد قضيت كل حياتي مناضلا في إطار «حزب الاستقلال» - لا بهذه المرتبة الأولى ولا بالمشاركة المتواضعة في حكومة قد تكون عاجزة عن النهضة بمستوى المغرب إلى مستوى الدول النامية.

ولا أستثني حكومة التناوب وعهد «النهج الديمقراطي» الذي اتبع نفس الطريق للترسيخ لمجلس المستشارين لأني أولا لا أومن بدور هذا المجلس في العمل التشريعي وفي الحياة السياسية. لأن عمله تكرار لمجلس النواب لا يضيف ولا ينقص، ولكنه يعرقل سرعة التشريع. ومهمته عبء ثقيل على الدولة والحياة الديمقراطية. ولعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أعلن جلالة الملك في خطابه في افتتاح دورة البرلمان (أكتوبر 2009) عن تفعيل المادة المتعلقة به في الدستور، لعل هذا المجلس يكون عوضا عن مجلس المستشلرين. ومن ضروات

إلغائه أن أصوات انتخاب أعضائه مرتفعة السعر، رغم أنها محدودة العدد، ولأنها محدودة تكون مرتفعة السعر. أؤكد أني من أبخل الناس حينما يتعلق الأمر بشراء ضمائر الناخبين. يكفي إذن أن أخوض معركة الانتخابات بتجنيد «العلم» لمناصرة القوائم الاستقلالية التي لم يكن لي رأي - بصفتي عضوا في مجلس الرئاسة واللجنة التنفيذية - في وضعها واختيار المرشحين فيها.

وقد يكون ذلك طبيعيا لأن الجهة والإقليم يتوليان إختيار المرشحين. ويبقى للقيادة رأي في الترجيح لرأس أو وكيل اللائحة القائمة حينما يهم الأمر مرشحين أحدهما أو إحداهما مناضل مثقف، وثانيهما لا مناضلا ولا مثقفا... وقمت في «العلم» بحملة مهمة لتوضيح مفهوم التناوب، هادفا إلى التناوب يعني تناوب أحزاب متقاربة في نتائج الانتخابات على قيادة الحكومة. وإذا كان «الإتحاد الاشتراكي» قد قاد حكومتين،أو حكومة معدلة فمنطق التناوب كان يقتضي أن يناوبه حزب آخر، ولن يكون إلا «حزب الإستقلال»، في قيادة الحكومة. ولن يكون الوزير الأول فيها الأمين الحزب. كانت النتائج التي نعرف وكانت الحكومة التي ترأسها السيد إدريس جطو.

محاولة خلخلة الحزب لتدميره...
وإرباك الحكم[1]

- 1 -

لتحليل الوضع أكثر يمكن أن أقول إن فكرة تدمير «حزب الاستقلال» نبتت منذ الأيام الأولى للإستقلال، مثلما كان الأمر في عهد الاستعمار. منذ عهد نوكيس الذي خطب في ساحة النجارين بفاس في أكتوبر من سنة 1937 وضرب بحذائه «المنصة» وهو يقول سأسحق أنصار علال الفاسي بقدمي هذه. سياسة نوكيس ضد الحزب الوطني ظلت حية ضد «حزب الاستقلال» الى ما بعد الاستقلال وانتصار الحزب في معركة عودة محمد الخامس والاستقلال. وذلك حظ وجزاء الحزب الذي استقطب جماهير الشعب لتحقيق الإستقلال. والهدف واضح هو إطفاء الشعلة التي أوقدها «حزب الاستقلال» بشعبيته. وهو طمس كل مجهود يقوم به الشعب لبناء الإستقلال، ثم الديمقراطية حتى تبقى السلطة وحيدة فريدة لأصحاب القرار وهو إلغاء الثوابت والمبادئ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاسلامية والأخلاقية التي يعلمها الحزب ويدافع عنها. وهذا الهدف سيتحكم في مسيرة الحكم مع الحزب عقودا من السنين. ومن المؤكد أن ذلك أثر على تطور الحزب وسيرته وإن لم يؤثر على شعبيته، بل أثر تأثيرا فاضحا على التطور السياسي للمغرب. لا أريد أن أؤكد أن شعبية «حزب الاستقلال» خرجت من معطفها المقاومة، وخرج منها النضال من أجل عودة محمد بن يوسف، وخرجت منها نظرية «لا إستقلال بدون عودة محمد بن

---

1 - هذا الفصل والفصل القادم وبعض الفصول الأخرى تحليل لأحداث ساهمت في بعضها مع اللجنة التنفيذية. وهذه المساهمة هي التي دفعتني إلى ذكرها في هذه المذكرات.

يوسف»، وخرجت منها أسطورة «رؤية محمد بن يوسف في القمر»... وخرج منها أخيرا خضوع الحكومة الفرنسية لعودة محمد بن يوسف وإلغاء اتفاقية الحماية والاعتراف بالاستقلال، بعد ما كانت هذه النتيجة مستحيلة زهاء أربعة عقود من الزمان.

شعبية الملك التقت بشعبية «حزب الاستقلال» لتخوضا معا المعركة الشعبية التي قام الشعب بكل فئاته من أجل اقتران الإستقلال بعودة بن يوسف. وكان إلتقاء الشعبية سبب نجاحها. وقد حاول الإستعمار بكل وسائله أن يفرق بين الملك والحزب. والمعركة الكبرى التي قام بها الكلاوي من ضمن المحاولات ولكن صمودهما معا في عمل نضالي متحد هو الذي وصل بالمغرب رغم كل التضحيات التي بذلاها معا إلى الاستقلال. ولا ننسى المحاولة الشرسة التي خاضها رئيس الحكومة الفرنسية المتفتح : إدكار فور[2] مع وفد حزب الاستقلال المكون من عبد الرحيم بوعبيد ومحمد بوستة. حاول أدكارفور في معركته معهما أن يقنعهما بأنهما شابان يتمسكان بنظرية رجعية تربط استقلال المغرب بعودة محمد بن يوسف. يقول إدكار فور : «لا تحاولوا إرغام فرنسا على التراجع عن عمل خطير - إعترف بأنه خطير - هو نفي محمد بن يوسف. فرنسا مستعدة أن تمنح المغرب إستقلاله دون ربط هذا الإستقلال بعودة محمد بن يوسف... ما قولكما ؟»

يجيب ممثلا الحزب، وهما ينطقان بالمقولة الشعبية التي رسخها «حزب الاستقلال» : «محمد الخامس إلى عرشه مع الإستقلال.»

وكان أن رضخت الحكومة الفرنسية لإجلاء ابن عرفة عن العرش، ونقل محمد بن يوسف إلى سان جيرمان أون لي[3] في ضواحي باريس عبر مدينة نيس وذلك تمهيدا لعودته إلى المغرب بعد محادثات مباشرة.

لا أزعم أن «حزب الاستقلال» هو المؤثر الوحيد في سير الأحداث. ولكني أؤكد أن شعبية محمد بن يوسف التقت مع شعبية «حزب الاستقلال» لتكونا معا المشهد السياسي الذي إنتهى بالاتفاق بين فرنسا والمغرب في شهر نوفمبر من سنة

2 - Edgar Faure
3 - Saint Germain en Lay البعيدة عن باريس بأقل من 10 كلم، وتعتبر من المدن البورجوازية.

1955 على عودة السلطان من المنفى وإعلان الإستقلال. ولا ننسى تدخل المقاومة الجزائرية الذي كان علال الفاسي أحد العاملين في صفها، وحزب التحرير الجزائرية كانت مؤشرا قويا في المعركة بين المغرب وفرنسا لصالح إستقلال المغرب. فرنسا لم تعد قادرة على تحمل حرب ضارية في المغرب والجزائر. لم يمن «حزب الاستقلال» على الوطن. ولكنه كان يتصرف بحسب ما تمليه عليه واجباته الوطنية، والثقة التي وضعها الشعب في عنقه كناطق باسمه ومحمد بن يوسف في المنفى. ولم يكن أحد آنذاك ينطق بإسم الشعب إلا الحزب الذي أريد له أن يدمر. ولم يتكالب الحزب على الحكم، كما يزعم خصومه. لم يتخل عن الشعب حتى بعد خمسين سنة من الإستقلال. بل ترك الأمور تسير على طبيعتها. الملك هو صاحب السلطة العليا. وهو الذي يتصرف في الحكم - وقد تصرف بالفعل - فكوّن الحكومة الأولى في غياب الديمقراطية وهي الشق الثاني من وثيقة المطالبة بالاستقلال.

كانت الحكومة الفرنسية تعرف جيدا وطنية «حزب الاستقلال»، وشدة تمسكه بالثوابت. «الاستقلال الكامل والجلاء وتصفية إستعمار الأراضي المغتصبة من قبل المعمرين وديمقراطية الحكم». كانت تخشى أن يحكم «حزب الإستقلال» فينفذ برنامجه وهي تعرفه جيدا، والذي حاولت أن ترغم محمد بن يوسف منذ سنة 1951 على إستنكاره حتى لا يصل إلى الحكم في يوم ما. ولهذا كان تأسيس حكومة أولى في عهد الإستقلال شرط أن تشارك فيها كل التيارات، حتى التقليديين والقواد السابقين. وتلك هي البداية في مسيرة العداء المتجدد «لحزب الاستقلال». وكانت هيئة المفاوضات لإلغاء إتفاقية الحماية، وتعويضها باتفاقية الاستقلال منوعة كذلك. يكفي أن يكون من بين أعضائها أحمد رضا كديرة الذي لم يكن له وجود وطني أو سياسي قبل عودة محمد بن يوسف من المنفى (فأصبح بقدرة قادر عضوا في وفد المفاوضات الفرنسية المغربية لإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال) ليتأكد أن «حزب الاستقلال» لم يمارس الإنفراد بالسلطة، ولم يكن له ليفعل لو أراد لأن الحكم الفرنسي كان ما يزال متحكما في التوجيه.

«حزب الاستقلال» لم يمانع، ولم يحتج، بل كان مرتاح الضمير للقرار الذي يتخذه محمد بن يوسف في تكوين أول حكومة بعد ثلاث وأربعين سنة من الحماية. ترأس الحكومة مبارك البكاي، وهو ممثل للاتجاه التقليدي، باعتباره كان ضابطا في الجيش الفرنسي ثم شغل منصب باشا في صفرو. كان هذا التعيين مكافأة لمبارك البكاي، هكذا كان رجال الحماية يفكرون في الرجال الذين قدموا حياتهم في سبيل فرنسا. كان هذا الضابط السابق في الجيش الفرنسي شريفا مخلصا للعرش، لم يساير الكلاوي في حملته ضد محمد بن يوسف. فكان موضع احترام من الدولة التي فقد رجله في حرب تحرير بلادها - فاختير البكاي رئيسا للحكومة - لأنه كباشا في عهد الاستعمار وقف موقفا شجاعا وقام بدور جيد في باريس أثناء نفي محمد بن يوسف بتنسيق مع وفد «حزب الاستقلال» في بعض فترات العمل الوطني في باريس سنة 1954. وكانت له بصفاته تلك اتصالات مع بعض الشخصيات الفرنسية، فيلقى التقدير والاحترام لأنه عطب في جسده من أجل فرنسا.

عهد منصب وزارة الداخلية إلى الحسن اليوسي، وهو من القواد التقليديين. وعينت الحكومة عمال الأقاليم من عدد كبير من القواد السابقين باقتراح منه ومنهم عدي وبيهي في تافيلالت[4]، والطاهر وعسو في مراكش، وهو الصديق المخلص للجنرال بواي دولاتور وقد رشحه من قبل عضوا في «حفظة العرش». شارك في الحكومة الأولى «حزب الشورى والاستقلال» بثمان حقائب وحزب الاستقلال بعشر وشارك فيها كديرة الذي قيل أنه يمثل حزب الأحرار ولم يكن لهذا الحزب وجود. شارك في المفاوضات مع فرنسا على قدم المساواة مع حزب الاستقلال، وحزب الشورى، دون أن يعترض حزب الاستقلال. فهدف الحزب كان هو الوصول إلى ممارسة الإستقلال، وهو إلغاء الحماية وإقرار الاستقلال بمعاهدة دولية قصد معاهدة الحماية.

4 - كان تعيين عدي وبيهي - رغم ماضيه - في بداية الاستقلال. فقد أوحت إليه جهات نافذة أن يقضي على نفوذ «حزب الاستقلال» في إقليم تافيلالت - على نحو ما كان يفعل المرشال جوان والجنرال كيوم. قاوم عدي وبيهي الاستقلاليون والحكم الذي يسلكه عامل عهد الاستقلال، على نحو ما كان يفعل، وهو قائد في عهد الحماية. وثار عدي وبيهي على الدولة بالسلاح الذي وضع في يده - وهو سلاح خطير - وكانت أولى مواجهة بين دولة الاستقلال والتقليديين الذين فرضتهم الحماية. واتهم لحسن اليوسي وزير الداخلية بالتآمر معه. حاربه الجيش المغربي حتى استسلم وحاكمه القضاء. وتوفي أثناء اعتقاله في المستشفى في ظروف غامضة.

هكذا سارت الأمور مع الحزب الذي قيل - ولازال يقال عنه - إنه كان يريد أن يحتكر الحكم.

ورغم الجهود التي بذلت لتقليص نفوذ «حزب الإستقلال» وشعبيته، فقد اعترف الملاحظون الفرنسيون أنفسهم أن الحزب، بواسطة خلاياه المنتشرة في كل المدن والقرى وفروعه المتحكمة في الأوضاع، هي التي ضبطت الأمن وحدّت من نتائج فوضى من الذين يمكن أن يخرجوا عن القانون في السنوات الأولى للإستقلال، بعد الفوضى التي تركها فراغ الأقاليم من الحكام الفرنسيين وممثلي الإقامة العامة. السلطة المغربية لحكومة الاستقلال لم تكن قد إستقرت بعد والأطر التي تحكم الأقاليم لم تكن موجودة وكان يمكن أن ينتهي الوضع إلى فوضى لولا فروع «حزب الإستقلال» وخلاياه.

شعبية الحزب الكاسحة - التي وظفها لتحقيق الاستقلال وعودة محمد بن يوسف - هي التي دفعت، منذ البداية، إلى محاولة خلخلته، انطلاقا من نظرية الجنرال نوكيس في أواسط الثلاثينات الذي كان عدوا للحزب وزعيمه وكان يدس لهما لدى محمد بن يوسف كما سبق القول في فصل سابق. والبداية أتت من الحكومة الأولى، وتعيين ممثلي التقليديين فيها وفي رئاستها. ثم يبدأ تكوين الأحزاب المصطنعة لسحب البساط الشعبي من تحت أقدام الحزب. الحزب لم يكن له أن يقاوم تكوين أحزاب جديدة، ولو مصطنعة، بتدبير شارك فيه رئيس الحكومة، لأن من رأيه التعددية وعدم تكريس الحزب الوحيد. وهذا ما أكده علال الفاسي فيما كتب - وخاصة في كتاب النقد الذاتي - وأحمد بلافريج حينما أصدر، في عهد حكومته، قانون الحريات العامة، ومنها حرية الإجتماع وإنشاء المؤسسات. وظل الحزب يسير على هذا القانون منذ نوفمبر 1958 حتى وضع قانون الأحزاب الذي صادق عليه البرلمان في يوم 21 دجنبر 2005.

الحزب إذن لم يقاوم المحاولة الأولى المصطنعة لخلخلة كيانه، وهو خطأ أدى ثمنه غاليا.

وتسير الأيام...

وتعيش فكرة خلخلة الحزب عند بعض المسؤولين، وقد صرح مسؤول كبير عن ضرورة تدمير «حزب الاستقلال»، وذلك في بداية عهد الإستقلال. صرح بذلك لمجموعة من الضيوف الأجانب، كما روى لي ذلك الحاج عمر بن عبد الجليل.

تعيش فكرة تدمير الحزب عند فريقين :

- الفريق الأول يتكون من أصحاب القرار الذين كانوا يؤكدون لأنفسهم وللناس أن المغرب لن يسير في طريق تمركز الحكم إلا إذا دمر «حزب الاستقلال». لأنهم يرغبون في الإستبداد بالسلطة في ظل شعبية يخشون أن تكون للحزب لا لهم. وقد وظفت بهذا الشأن قيادات الأحزاب المصطنعة التي ورثت الحقد على الحركة الوطنية، ولم يستطيعوا، رغم كل الإمكانات المالية التي مكنوا منها، أن يبنوا لهم مركزا محترما في عهد الإستقلال ولو بنوا لهم مركزا في السلطة والمال.

- الفريق الثاني متكون من الذين دبروا الانفصال عن الحزب. وهم يهدفون من الانفصال تدمير الحزب، والخروج من معطفه بحزب آخر.

ويلتقي الفريقان والارادتان. فقد سعى الفريق الأول - من وراء ستار واضح - وقد كان يسيره الأمير مولاي الحسن ولي العهد آنذاك وكان ذلك منذ البداية بتكوين المجموعة « الصالحة» لنظام الحكم الذي الذي قاده ثمانا وثلاثين سنة أحمد رضا كديرة - لاحتواء الفريق الثاني وتسخيره عن طريق الاستخبارات والوعود المعسولة لتدمير الحزب بالإنفصال عنه. وقد استغل، في سبيل ذلك، بعض قدماء المقاومين وزعيم «الاتحاد المغربي للشغل» لتأريث رغبتهم في الانفصال، ضدا على القيادة المستمرة للحزب. واستطاع الفريق أن يجتذب بعض رؤوس الفريق الثاني. وكان منهم المهدي بن بركة وعبد الله إبراهيم، ثم لاحقا عبد الرحيم بوعبيد الذي تردد طويلا قبل أن يقدم على الإستقالة من حكومة بلافريج وأن يختار الانضمام للفريق الذي تزعمه المحجوب بن الصديق ضدا على حزبه الأصيل.

لعلي قدمت في فصل آخر الاتجاه اليساري لهذا الذي سميته الفريق الثاني وأريد أن أضيف أن مما كان يأخذه هذا الفريق عند تكونه، أن القيادة الشرعية للحزب متشبثة، إلى حد بعيد، بالملكية الدستورية وبالأفكار الإسلامية، والفترة كانت فترة انهيار الملكيات في مصر والعراق وتونس. وكان الحديث متداولا عن هذا الموضوع. ومما يذكر أثناء فترة الصراع الخفي أن أحمد بلافريج وجه عبد المجيد بن جلون، رئيس تحرير العلم، أن يكتب مقالا في غير صالح التغيير الجمهوري الذي حدث في تونس[5]. فعاد المهدي بن بركة إلى «العلم» في اليوم الموالي ليكتب مقالا مؤيدا للانقلاب الجمهوري في تونس.

تلاقى الفريق الأول مع الفريق الثاني في التخطيط لهدم الحزب. إتخذ أسلوبا ذكيا في منتهى المكر والمغامرة. فقد هدف إلى خلق جو سياسي عاصف، قام عدى وبيهى بدور فيه ضد فروع «حزب الاستقلال» في تافيلالت، وانتهت مغامرته بحمل السلاح ضد الدولة كما إبتدعت معركة الريف التي إنتهت هي الأخرى بحمل السلاح، ولعب فيها أوفقير دورا داميا خطيرا تحملت الدولة والعرش مسؤولياته. وإعتبر الحدثان خطيران من مظاهر عجز حكومة بلافريج لإسقاطها. وإستطاع فيه الفريق الثاني أن يمارس نشاطه الانشقاقي معتمدا على خلق أزمة حكومية في عهد حكومة البكاي الثانية والرغبة في تكوين حكومة منسجمة. وهنا تبرز فكرة إسناد الحكومة إلى «حزب الاستقلال» في الفضاء السياسي العاصف الذي أشرت إليه... وتؤكد المؤشرات أن المهدي بن بركة - وكان نفوذه على الحزب ما يزال قويا - لعب دورا مهما في تغيير الحكومة، وإسناد الحكومة إلى الحزب.

كان أحمد بلافريج الأمين العام «لحزب الاستقلال» ضحية هذه اللعبة المزدوجة، كان وزيرا للخارجية منذ أبريل 1956، وعرضت الحكومة عليه. فقبل العرض، وألف الحكومة في 12 مايو 1958 دون أن يفكر جيدا فيما يحيط بالحزب من مؤامرات ومناورات، من داخل الحزب وخارجه (الفريق الأول

5 - قام الحبيب بورقية بانقلاب أبيض، فألغى نظام الباي وأعلن الجمهورية في مجلس الأمة (مجلس النواب) سنة 1957 وتولى هو رئاسة الجمهورية وإستمر في الرئاسة حتى حدث تغيير آخر بقيادة زين العابدين بن علي بانقلاب أبيض كذلك يوم 7 نونبر 1987.

والثاني)، ودون أن يتوقع[6] ما قد يصيب حكومته من الفريق الأول والفريق الثاني الذي إمتنع بعض قادته من المشاركة في حكومته ليكونوا أحرارا في تدميرها. كان ولاشك يعتقد أن الحكومة قد تخفف من الخلافات التي بدأت تتجلى في صفوف الإنشقاقيين، خاصة إذا ضمت بعض قادتهم. وكانت له ثقة في مساندة عبد الرحيم بوعبيد مع أنه يعرف جيدا أن صلة الود بينهما غير ذات قوة. وكان يذكر دائما ما كان يفوه به عبد الله إبراهيم من ثناء في حقه[7] قبل نزعة الإنفصال طبعا. وكانت ثقة بلافريج في وفاء المهدي بن بركة له وللحزب وللجنته التنفيذية لا يرقى إليها الشك.

ومع ذلك لم يتحرك فكر بلافريج في غور عميق، واسع الأفق، فيما قد يكون بين الفريقين الأول والثاني من «تلاحم» لتدمير الحزب، وهو أمينه العام، فقبل تكوين الحكومة، الإستقلالية المنسجمة كما كان يعبر المهدي بن بركة وكانت الحكومة المشجب الذي علقت عليه كثير من أسباب الإنشقاق وكثير من الاضطرابات الأمنية التي صادفت عهدها، وكثيرا من المشاكل الإقتصادية التي لم يعالجها عبد الرحيم بوعبيد وزير الإقتصاد. وبدأ يواجه المشاكل قبل تأليفها. فقد عرض بلافريج وزارة الفلاحة على إدريس المحمدي فأجابه بكثير من التحدي والسخرية : «من قال لك أنني كنت بكارا[8]». ورفض عبد الله إبراهيم المشاركة دون تحديد السبب كعادته[9]. أما المهدي بن بركة فكان مستثنى من المشاركة في أية حكومة منذ الإستقلال. ولم يقبل المشاركة من هذه المجموعة السياسية إلا عبد الرحيم بوعبيد، حيث تقلد منصب نائب رئيس الحكومة ووزارة الإقتصاد التي كانت تشمل قطاعات المالية والفلاحة والصناعة.

وإنفجر الخلاف بين المجموعة وبلافريج بشأن الحكومة عندما رشح مسعود الشيكر لوزارة الداخلية، بمعرفة وإتفاق مع عبد الرحيم بوعبيد نائب رئيس الحكومة الذي كانت إستقالته من حكومة بلافريج تستند على الخلل في الداخلية إشارة إلى أحداث عدي وبهي وأحداث الريف، وهو يعرف أنها أكبر من

---

6 - وكان دائما يردد على مسامعنا الحكمة القائلة : «الحكم هو التوقع».

7 - سمعته مرة يترجاه أن يزور مراكش. ففروع الحزب في مراكش وناحيتها مشتاقة إليه.

8 - أسرح البقر أو أربيها.

9 - كان قليل الكلام.

الداخلية ودبرت بليل كانوا ينتقدون تعيين مسعود الشيكر مدير الديوان الملكي سابقا وزير للداخلية. علما أن الشيكر كان من المناضلين الذين أخلصوا للحزب خلال عهد الحماية حتى عزله المقيم العام عند حل الديوان الملكي الذي عينه محمد بن يوسف[10]. وأعتقد أن إثارة تعيين مسعود الشيكر وزيرا للداخلية من المنشقين تعود إلى أنه آت من الديوان الملكي، وكانت هذه العلاقة الحصان الذي ركبه بعض الانشقاقيين. وكان الشيكر ضحيتها وبالتالي الحكومة جميعها.

حينما عين مسعود الشيكر وزيرا للداخلية في حكومة بلافريج، أسرع الفريق الأول بتهنئته بالوزارة. سمعت الإطراء عليه بأذني قبيل حفل تنصيب الحكومة، وبدأت مواجهة الحكومة بحدة من الفريق الثاني الممهد للإنشقاق. والحجة أن القصر هو الذي عين وزير الداخلية. ولم يكن مسعود الشيكر موضع أي اعتراض لشخصه ولا لإخلاصه أو كفاءته من أي عضو في الحزب قبل ذلك. وسنلاحظ أن حكومة عبد الله إبراهيم ضمت فيها الجنرال محمد المذبوح وزير للبريد، وهو ضابط في القصر وعسكري محترف ولم يسبق له أن كان عضوا ولا ساهم في أي نشاط وطني أو سياسي. كما ضمت إدريس المحمدي وزيرا للداخلية، وقد إتهمه عبد الرحيم بوعبيد في مذكراته بأنه كان عميلا للقصر داخل حكومة عبد الله إبراهيم، وأخيرا تقلد محمد أبا حنيني المحسوب على القصر وزارة العدل ويوسف بالعباس وزارة الصحة العمومية. ولم يكن أي من هؤلاء يساريا أو له إيديولوجية اشتراكية.

أستخلص من كل ذلك أن الإنفصال عن «حزب الاستقلال» دبر من خارج الحزب، وإتخذت له وسائل وشعارات مدمرة. أما الوسائل فبعضها تمرد عدى وبيه والتمرد في الريف. أما الشعارات منها وزارة الداخلية ووزيرها آت من القصر ثم الشعارات الأيديولوجية : الاشتراكية، إبعاد السلطة التنفيذية عن القصر. وقد تبين بعد الانفصال وتكوين حكومة من الفريق المنفصل أن الوضعية لم تتغير في اختيار الوزراء، فكثير منهم من اقتراح وتعيين القصر وأن الشعارات اليسارية قد طفت في تسيير دفة الدولة.

10 - كان عضوا فاعلا في اللجنة التنفيذية المؤقتة للحزب أثناء الأزمة الكبرى، وعيّن مديرا للديوان الملكي بعد عودة محمد بن يوسف وإعلان الاستقلال. وكان وطنيا استقلاليا متمكنا من أستقلاليته، وذا تكوين قانوني وإداري، ولكنه كان بعيدا عن الفضاء السياسي، يعمل في السر وبتواضع كامل ونزاهة مطلقة.

أخذ الفريق الثاني يتحرك داخل الحزب من الذين بدأوا يعلنون المعارضة من داخل الحزب. وكانت معارضة الحكومة إحدى سبله، وشخص الأمين العام أبرز المعالم للنقد.

- 2 -

لعلنا أشرنا من قبل إلى أن عبد الرحيم بوعبيد -الذي سيصبح الكاتب الأول «للاتحاد الاشتراكي» بعد الانشقاق عن «الاتحاد الوطني» - لم يكن من مدبري الانشقاق. وتردد طويلا وهو عضو رئيسي في حكومة بلافريج، وأصبح عضوا مشلولا في الحكومة بعد أن تأكد أن الانشقاق أصبح حتميا، قبل أن يقدم إستقالة معللة. ولم يقم قبلها بأي مبادرة للتخفيف من التوتر الذي حدث من بعض أصدقائه ضد الحزب، وكانت له مكانة وصداقة خاصة مع المهدي بنبركة والمحجوب بن الصديق، الذي يعتبر بوعبيد معلمه ومكونه، ولو أنه أصبح أكثر ميلا لعبد الله إبراهيم منذ رفقة السجن.

كان بوعبيد متأكدا - حزبيا - من أن الانشقاق سيصيب البلاد بكارثة سياسية. ولعله انحاز إلى الإنشقاقيين مكرها لا بطلا. وكان يصرح بأنه إذا اختار فسيختار الجانب الذي تسير فيه النقابة، ومن المؤكد أنه لم يتوقع أن النقابة ستتخلى عنه في أزمة «الاتحاد الوطني». وكان يتزعم المجموعة المنشقة الفقيه البصري الذي ظل يحلم بالزعامة والسلطة، حتى وهو يلفظ النفس الأخير في شفشاون سنة 2003. وضمت المجموعة المحجوب بن الصديق الذي كان يعتبر زعامته «للإتحاد المغربي للشغل» تمكنه من أن يكون زعيما سياسيا ونقابيا في آن واحد، ويعتبر أن على النقابة السيطرة على الحكومة جميعها وعلى القطاع الإقتصادي بالأخص. ويتحتم على الحزب - مهما يكن اسمه - أن يكون تحت نفوذ النقابة. وقد رشح بعض أتباعه النقابيين لعضوية حكومة عبد الله إبراهيم، وعن طريقهم كان يحاول أن يتحكم في تسيير الحكومة. وظل المحجوب يحالف ويفارق - بعملية جراحية - حتى انتهى صخب مركز «الاتحاد المغربي للشغل». ولم يعد حليف أحد من السياسيين ولا احد منهم حليفه حتى عبد الله إبراهيم الذي ركب حصانه ليحدث الانشقاق عن الحزب. فلم تعد بينهما أية صلة سياسية ولا صداقة إنسانية.

ويأتي بعد ذلك دور المحرك الرئيسي للإنفصال، ولا أقول المدبر، وإن كنت أجازف بكلمة المنظر، وهو المهدي بن بركة. أعتقد أن بن بركة وجد نفسه بين شقي الرحا : المقاومة ويتزعمها الفقيه البصري، و«الإتحاد المغربي للشغل». ولم يكن تربطه بعبد الله إبراهيم قرابة سياسية متينة. وكان بن بركة يظن أنه يستطيع أن يسيطر على الجماهير من خلال المقاومة. وربما ظن أنه يستطيع أن يصل إلى الحكم من نفس الطريق، على أنه تورط كثيرا في الممارسات الدامية التي قام بها بعض رجال المقاومة بإسم الحزب وفي غياب اللجنة التنفيذية، بعد الاستقلال. وقد زاد ذلك من درجة التوتر للحزب، وبالأخص حينما استغل المهدي مركزه في الحزب، كما استغل اسمه وقيادته لمحاولة تدمير الحزب لصالح البصري ونقابة المحجوب.

تأتي الشخصية الرابعة في الانقلاب ضد حزب الاستقلال، وهي شخصية عبد الله إبراهيم. منظر مهم، ويعتقد أنه زعيم فوق العادة «للاتحاد المغربي للشغل» من خلال التوجيه، ولو لم تكن له صلة بالتنظيم والتسيير. وزعيم مفكر يساري يمكن أن يحول الاتجاه السياسي في المغرب نحو اليسار. وتخطى عبد الله إبراهيم كل حيثياته وأصدقائه ليصبح – بمعجزة – رئيس حكومة[11] باعتباره الرجل الذي يمكن أن يسيطر على النقابة، فتعرف البلاد الاستقرار الاجتماعي، وينظر إليه البصري بعين الإحترام. فهو بورجوازي الفكر، مترفع في التعبير عن رأيه، يفضل ألا يتكلم كثيرا، ليتحكم أخيرا. وكان عبد الله إبراهيم يساري المذهب. يساريته هي التي دفعته إلى القمة ليصبح رجل الحكم بعد تجربة الحكم اليميني ممثلا في أحمد بلافريج، فهو رجل اليسار البديل. وسيفشل هو الآخر ليستنفد الحكم كل الأوراق فلا يبقى إلا هو. وكذلك كان حكم التاريخ.

أما عبد الرحيم بوعبيد فلم يكن انفصاليا منذ البداية. كان أساسيا في حكومة بلافريج، وذا صلة بالقصر وبالأمير مولاي الحسن، ولكنه لم يكن على ود مع بلافريج، وأوحي إليه أنه أحسن منه، ومع ذلك عمل معه حتى إذا كان الاتحاد المغربي مقدمة متزعمي الانفصال بقيادة المحجوب أعلن عبد الرحيم أنه سيكون مع الفريق الذي يضم النقابة، ولو على حساب وحدة الحزب. وقد

11 - هي الرابعة في المغرب، وقد دامت ثمانية عشر شهرا من 24 دجنبر 1958 إلى 20 مايو 1960.

عاش حتى رأى ما فعلت نقابة (المحجوب) بالاتحاد الوطني وبالاتحاد الاشتراكي وعبد الرحيم زعيمه.

كان الانشقاق عن الحزب كارثة على العمل السياسي ووحدة الوطنيين لبناء المغرب، وإرساء قواعد الديموقراطية قبل أن يفلت زمام الحكم المطلق من الرقابة الشعبية ؛ هكذا كان يعتقد علال الفاسي. وحاول علال الفاسي يوم اقترحت عليه رئاسة الحكومة - بعد إستقالة أحمد بلافريج - فبدأ مشاوراته مع شقي الحزب عله يرأب الصدع عن طريق العمل الحكومي، ويشغل الطرفين بالعمل عن العبث... ولكن الذين كانوا يمسكون بخيوط اللعبة أجهضوا الفكرة بالسرعة المطلوبة. وأصبح عبد الله إبراهيم رئيسا للحكومة. وعند ذلك تقوى جانب الانفصال وتحقق ما كان مخططا له منذ بداية الاستقلال وهو خلخلة حزب الاستقلال، ومحاولة القضاء على شعبيته المطلقة. وبالتالي تأجيل المؤسسات الديمقراطية التي كان محمد الخامس قد إقتنع بأنها أحسن نظام للحكم كما جاء في إحدى خطبه. وتعهد أخيرا أنه لن تمر سنة 1962 حتى يصبح للمغرب دستور ونظام ديمقراطي. الإنفصال كان أحد أسباب إجهاض هذا الإتجاه الذي كان الحزب الموحد مصرا عليه. وأعتقد أن عبد الله إبراهيم كان يمكن - بمساعدة بوعبيد - أن يلعب هذا الدور، ولو بوعي غامض، فيؤلف حكومة وحدة وطنية إستقلالية. ولكن الحكم زاد في تزكية الإنشقاق. فإشترط أن تكون حكومة غير حزبية ولذلك كان من أعضائها الجنرال المذبوح رجل القصر أحد مدبري إنقلاب الصخيرات وباقي الأعضاء الذين سبق ذكرهم.

الشخصية المهمة التي لعبت دورا عمليا في هذا الانشقاق هي المهدي بن بركة كان، بتورطه، مضطرا أن يسير إلى النهاية، ولو أدى ذلك إلى الانفصال عن الحزب. والمهدي لا يرغب في أن يكون خارج شقي الرحا : النقابة والمحجوب قائدها، والمقاومة والفقيه البصري رائدها. ثم إن هناك عاملا نفسيا وخطيرا، وهو التهديد الذي كان يصل للمهدي جهارا من الشخصيتين السابقي الذكر. سمعت بأذني أحدهما يصرخ في وجهه يقول : «أنت كيخص اللي ماشي يخنشك»[12]... وكان يدرك جيدا مفهوم هذه الجملة. كان المهدي مكرها أن يكون

12 - يعني بأنه سيستحق القتل. لم يكن التهديد هازلا، ولو أنه صيغ في صيغة الهزل. وكان المهدي يعرف ذلك وتلك

مع الفئة التي يعتقد أنها يمكن أن تسيطر على الجماهير وعلى السلطة، وبيدها وسيلة أخرى كانت تستخدمها بدون رحمة.

كان المهدي بن بركة المحرك العملي في «حزب الاستقلال»، وكان من الطبيعي أن يحتفظ بمكانته في الحزب، وبمكانة الحزب كمؤسسة سياسية قوية يمكن أن تواجه العواصف التي تترصدها، وتترصد المغرب جميعه. وقد ظل على وعيه السليم بهذه المسؤولية حتى تأسست حكومة بلافريج. فقد كان هو محرك الأزمة الحكومية لإنهاء حكومة البكاي لصالح حكومة يترأسها الأمين العام للحزب .هل كانت هذه الخطوة مناورة ذكية لخلخلة الحزب من خلال أمينه العام ؟ كل شيء جائز في سياسة المناورات، خاصة، وقد بدأت المناورات قبل تكوين الحكومة وتصاعدت عند التكوين كما أوضحنا ومن الممكن أن يكون المهدي قد استخدم فيه من وراء حجاب. ولم تبدأ المناورات الكبرى تكشف بوضوح عن وجهها حتى ألف بلافريج حكومته. ولكن الظروف التي أوجدتها الشخصيات التي ذكرنا – وبن بركة لا يقبل أن يتفوق عليه أحد منها – ثم النزعة التقدمية الاشتراكية التي كانت في أوج تقدمها – وكان عبد الله إبراهيم منظرا فيها، ولا يقبل بن بركة أن يتفوق عليه فيها، وجماهيره النقابية – دفعت أن يسير مع التيار الذي يعرف أنه سيدمر الحزب.

وهناك سبب آخر، في نظري، ذلك أن المهدي بنبركة لم يكن وزيرا في الوزارات الثلاث الأولى مع العلم أنه كان منظما سياسيا لها. لقد كان وزير الوزراء، لأنه يستغل نفوذ الحزب ليكون الموجه الأول بينهم. وكان يمكن أن يترأس الحكومة، وكان جديرا بها لولا...... أو كان وزيرا أساسيا فيها، لولا.... لتردد طويلا قبل أن ينشق ويغادر الحزب الذي بذل فيه – على الأقل منذ سنة 1944 – باستثناء مدة النفي (نحو 3 سنوات) ما لا يتنكر له التاريخ.

الانشقاق في الحزب كان مرهونا، إلى جانب ما قدمنا، بقوة «غيرية» كانت تؤكد أن المغرب لا يمكن أن يسير إذا لم يقض على «حزب الاستقلال».

إحدى الأسباب التي جعلته يغادر المغرب إلى الأبد... والسبب الثاني أن التهديد يأتي من جهة أخرى، كان يحسب لها أكثر من ألف حساب...

ظلت فكرة الانشقاق ترج ضمير علال الفاسي. وأشهد أني كنت من الذين لم يتحملوها، كما لم يتحملها قادة الحزب الآخرون، ولو أننا جميعا شاركنا في الدفاع عن الحزب - بقيادة علال الفاسي - ضد التهم التي كان يكيلها له قادة «الإتحاد الوطني للقوات الشعبية» في صحفهم وإجتماعاتهم، وحكومتهم أيضا، ومن خلال المؤثرين الرئيسيين : النقابة والمقاومة...

كان علال الفاسي يقيم في طنجة. يحضر من حين لآخر الاجتماع الأسبوعي للّجنة السياسية التي اتسع عدد أعضائها؛ وإزدادت اتساعا كلما مرت الأسابيع والشهور، فدخل في عضويتها، دون قرار من اللجنة التنفيذية، أعضاء من المقاومة وآخرون من النقابة. أصبحنا - السياسيين - أقلية في اللجنة، يتداول رئاسة اجتماعاتها الفقيه البصري أحيانا والمحجوب بن الصديق أحيانا. كما كان من أعضائها مدير الأمن العام الوطني، وكان ذا صلة عملية وثيقة بالقصر.

كانت الموضوعات التي تدرسها اللجنة بعيدة عن التوجهات السياسية. اختلفت اللغة بينما الرموز أصبحت محور الأحاديث. لم يكن الأعضاء السياسيون[13] يفهمون شيئا من تلك الرموز وكانت تتخذ قرارات يقوم المهدي بن بركة بتنفيذها - بإسم الحزب - على الفور. صار دور علال الفاسي وأحمد بلافريج وعمر بن عبد الجليل ومحمد اليزيدي ثانويا في تسيير الحزب. كان علال يعرف جيدا خطورة الوضع، وكان متأكدا من أن الفريق الأول - الذي أشرت إليه في بداية هذا الفصل - يحرك الفريق الثاني. ولكنه لم يكن يتدخل للتحقيق في المنازعات والتوتر إلا حينما يدلي برأيه في القضايا المعروضة. لاشك أن علال يربأ بنفسه أن يزج بها في معركة خاسرة. وقد لاحظ أن لهجة الانشقاقيين في الحوار كانت بالغة الحدة، ولعله كان يوفر جهوده للوقت المناسب.

كان الضغط على عبد الرحيم بوعبيد قويا. يعرف أفراد جبهة المعارضة الداخلية معرفة جيدة، ويعرف جيدا طموح الفقية البصري الذي يقود ثلة من أعضاء المقاومة، وطموح المحجوب بن الصديق الذي تعاظم مع تعاظم نفوذه،

13 - محمد الدويري، محمد بوستة، محمد الطاهري، عبد الحفيظ القادري وعبد الكريم غلاب.

وتحييد منافسيه، في النقابة بعد الاستقلال. وبعد أن أصبح بوعبيد أكثر تأييدا وثقة من المهدي بن بركة. ولم يكن على صلة ود مع عبد الله إبراهيم، منذ عهد الطلب في باريس، ويعرف جيدا أن المحجوب لم يعد تلميذا وفيا له، وقد كان هو الذي كونه وفرضه زعيما «للاتحاد المغربي للشغل»، بعد أن إرتمى - إيديولوجيا أو شبه إيديولوجيا - في أحضان عبد الله إبراهيم. وقد كان يعتمد عليه في تلميع شعبيته في الطبقة العاملة.

كان عبد الرحيم بوعبيد يكبر المهدي بن بركة ويثني على حيويته وكفاءته ونشاطه، ولكنه كان يأخذ عليه نزقه وتسرعه في الإنصياع لهؤلاء الأقطاب، بقدر ما كان يشفق على الحزب أن يصاب بالتصدع من جراء هذه المعارضة «المتوحشة» (معذرة الكلمة). كان يمكن لبوعبيد أن يقوم بدور الوساطة بين اللجنة التنفيذية والمتمردين عليها. وكان يمكن أن يضع النقابة في حدود عملها النقابي الاجتماعي والمقاومة في حدود عملها دون أن يفتح لهما الباب على مصراعيه للسيطرة على الحزب كما فعل بن بركة للأسباب التي ذكرنا. ولكنه أبى أن يقوم بذلك بسبب علاقته غير الودية مع أحمد بلافريج. والتأثير المباشر للفريق الأول عليه، فقد كانت له صداقات خاصة مع الأمير مولاي الحسن ولي العهد. ولعل السبب الثالث يأتي من أنه لم يكن ليقبل فكريا ونفسيا أن يكون «رجعيا» حسب تصنيف المتمردين. ولاشك أن المهدي بن بركة وقع كذلك تحت هذا التأثير.

النهاية كانت إستقالة عبد الرحيم بوعبيد من الحكومة برسالة صاخبة لرئيس الحكومة، أجاب عنها أحمد بلافريج برسالة من نفس الوزن. وكان جدلا غير ذي مرجعية معتبرة، إلا تبرؤ بوعبيد من مسؤولية موقفه المنفجر في الحكومة والحزب على السواء.

تشرح الفقرات المهمة للرسالتين بعض مظاهر المؤامرات التي نصبت لحكومة بلافريج.

يقول بوعبيد مخاطبا بلافريج في رسالته المؤرخة بـ 22 نونبر 1958. «وإن وضعيتكم لتخول لكم بل تفرض عليكم إتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الحالة مع تحمل جميع المسؤوليات أمام الملك والوطن، فلا يخفى عليكم أن بوادر

إستفحال الحالة الداخلية في البلاد أخذت تظهر منذ أزيد من ثلاثة أشهر[14]. وكل ما نشاهده اليوم من أحداث مؤسفة وخطيرة لم تكن متوقعة فحسب، بل كان من المنتظر أن تقع». ويضيف بوعبيد أنه سبق «أنني قدمت استقالتي بتاريخ 11 أكتوبر 1958 على إثر رفض عدة تدابير كنت قد اقترحتها»[15]. وطلب منه بلافريج تأخير هذه الاستقالة على أمل الوصول إلى حلول. ويلخص الاقتراحات التي قدمها في نقطتين.

- إعطاء الحكومة السلطات الكافية والفعلية حتى تتحمل مسؤولياتها.
- تعديل الحكومة واختيار الشخصيات في الحزب التي تمثل الجماهير الشعبية والطبقة العاملة.

ويضيف «إن مشكلة التعديل الوزاري تتطلب إنشاء وزارة الخارجية واختيار وزير للداخلية يستطيع أن يواجه الظروف الراهنة عن معرفة وجدارة وبالحزم والمرونة. ومسألة اختيار وزير الداخلية اتخذت شكلا من التعقد يثير الاندهاش ويظهر أنه لا يحسب أي حساب لخطورة الحالة الداخلية في البلاد أو للعواقب الوخيمة التي ستنجم عن ذلك بالنسبة لتوحيد صفوف الحزب، إذا اتخذت المعارضة في موضوع وزير الداخلية شكل معارضة مطلقة تتسم بالتعصب ضد شخصية معينة. وقد إقترحتم علي أن أقبل شخصيا مهمة وزارة الداخلية فبينت لصاحب الجلالة ولسيادتكم الأسباب التي تمنعني من قبول هذه المهمة». ويخلص في الأخير «بأن هذه الأسباب هي التي دفعته إلى إعلان استقالته».

التساؤل كان قائما : مادام عبد الرحيم بوعبيد شعر بأن وزير الداخلية لا يستطيع مواجهة الحالة الداخلية، لماذا لم يتصد هو إلى هذه المعالجة، وقد عرضت عليه وزارة الداخلية ؟ثم أنه بوضعيته كنائب لرئيس الحكومة وبسلطته هذه كان يستطيع أن يساهم مع وزير الداخلية في معالجة خطورة الحالة الداخلية... ثم لماذا لم يستطع أن يجعل القصر يقبل الإقتراحات التي قدمها، وله مكانته في الحكومة وعند القصر، وصداقته الأكيدة لولي العهد ؟

14 - 20 غشت 1958 وهو ما يعني مائة يوما بعد تأسيس الحكومة.

15 - يقصد إقترحها مباشرة على القصر دون إخبار رئيس الحكومة.

أجاب أحمد بلافريج برسالة مؤرخة بـ 24 نونبر 1958 تحدث فيها عن «الظروف التي تأسست فيها الحكومة التي تحملت قيمة نصيبك من المسؤولية، منذ تأسيسها إلى يوم إستقالتك، وبالعراقيل والصعوبات التي واجهتها الحكومة منذ تأليفها مما كان يمنعها عن القيام بمهمتها»[16]. ويضيف بلافريج «إنني وعدد من الإخوان أعضاء الحزب المشاركين في الحكم أردنا أن نلتمس من صاحب الجلالة استقالة الحكومة منذ شهر شتنبر لولا تعرضك الملح رغبة في إيجاد حل آخر من شأنه أن يعين على توسيع نطاق الحكومة وتقويتها. لكن واجبي يفرض علي أن أحترم كل الآراء المعقولة التي تبدو من أي جماعة من إخواني في الحزب... فالتعصب لشخص من أحد الفريقين هو الذي جعل التفاهم صعبا... وإني لجد آسف لتخليك عن مهماتك ومسؤولياتك في هذا الظرف الدقيق الذي تعيشه البلاد». وشكر بلافريج بوعبيد «على مهماته الحكومية كخليفة لرئيس الحكومة ووزير الاقتصاد الوطني بما فيه من المالية والتجارة والصناعة والمعادن والفلاحة». وختم بلافريج رسالته قائلا : «رائدي الوحيد هو السهر على وحدة حزبنا بما فيه وما انبثق منه من جماهير وهيئات».

الرسالتان تؤكدان :

- الظروف الصعبة التي كانت تحيط بالوطن وبالحكومة والعاصفة التي كانت تهب على الحزب.
- أن الحكومة كانت عاجزة عن تحمل المسؤولية في مواجهة هذه الظروف ومواجهة العراقيل التي توضع في طريقها.
- أن نائب رئيس الحكومة يتحمل المسؤولية التي تتحملها الحكومة جميعها، وليس الرئيس فحسب.
- رغبة عبد الرحيم بوعبيد في الإستقالة في 11 أكتوبر، ولكنه تراجع عنها بطلب من بلافريج.
- رغبة أحمد بلافريج في تقديم استقالة الحكومة في شهر شتنبر أي قبل رغبة بوعبيد في الاستقالة الأولى والثانية بنحو شهرين. ولكن بوعبيد

16 - لم يفصح عن من تسبب في العراقيل والصعوبات.

عارض إستقالة الحكومة رغم ما وصفها به من ضعف. ولو نفذ بلافريج رغبته في الاستقالة لعجل بالانفجار الذي تأجل إلى 8 دجنبر 1958.

وتؤكد الرسالة الأولى رغبة الفريق الثاني في تعديل الحكومة وإشراك المقاومة والنقابة.

لو فعل أحمد بلافريج ذلك - وسيكون غريبا من حكومة حزبية تصبح إئتلافية أو تضم أعضاء من النقابة والمقاومة في غير اتفاق مع الحزب - لا نعكس الصراع الشكلي والداخلي، الذي كان يجري في اللجنة السياسية على الحكومة، وكان من الصعب عليها أن تتصرف في مسؤوليات الحكم. ثم إن عبد الله إبراهيم وهو المنظر النقابي والمتفق إتفاقا كاملا مع الكاتب العام «للاتحاد المغربي للشغل» رفض عضوية حكومة بلافريج ولو قبل فأرضى النقابة فأيدت الحكومة... وقضية وزير الداخلية أخذت حظا مهما من اعتراض بوعبيد في رسالته، مع أنه قبل تشكيل الحكومة وقبل عضوية مسعود الشيكر فيها. وتحمل مسؤولية كل الوزارات الاقتصادية والمالية، حتى الفلاحة منها، تحمل المسؤولية فيها مع وزير الداخلية الذي عيّنه الملك. ولو تضافرت الحكومة جميعها لمعالجة المشاكل الداخلية، لما تحمل وزير الداخلية وحده المسؤولية - وهو لا يستطيعها لأن العراقيل كانت خارج جهود الحكومة وفوق طاقتها وقد وضعت لهدمها بإفساح الطريق للتمرد. ولعل بوعبيد كان يعرف ذلك من صلاته الوثيقة مع مصدر القرار. بذلك لا يتحمل الرئيس وحده المسؤولية، ويكون هو والحزب كبش الفداء في قضايا دبرت بليل.

وتأكد بلافريج أن لا قبل له بمقاومة المعارضة داخل الحزب لحكومته، فقدم استقالته بتاريخ 4 ديسمبر 1958. لم تدم حكومته أكثر من 206 أيام. سقطت الحكومة دون ضرورة حتمية، إلا عدم قدرة بلافريج على المواجهة، وتخوفه من أن يكون الإنفصال في الحزب - الذي أصبح منتظرا - في عهد حكومته وبسببها. ثم لضرورة حتمية أخرى، وهي التصميم من مصدر القرار على التخلص من حكم يقوده حزب الاستقلال.

كانت استقالة الحكومة انتصارا ضاربا حققه الفريقان الأول والثاني معا. وقد فسرنا سابقا عملهما المشترك (على غير إتفاق مكتوب). فرغم أن الارتباط العضوي بين الاستقالة ووحدة الحزب يبدو في الظاهر غير ذي موضوع، فإنه سهّل عملية الانشقاق. فالحزب ممثلا في اللجنة التنفيذية لم يعد له سند - شكلي ومعنوي - من الحكم. نجح الكل في إحداث الفراغ في الحكم. وقد اعتبر بعض المتمردين على الحزب ذلك السبيل الأولى لإحداث هزة في الحكم، على نحو ما حدث من عدم استقرار الحكومة في آخر عهد فاروق ملك مصر...

أما الفريق الأول فقد اعتبر سقوط حكومة بلافريج ضربة قاتلة موجهة لحزب الاستقلال. وتأكد أن حظوظ الحزب في أن يحكم قد انتهت إلى الأبد. وبعكس ذلك سهلت مهمة الانشقاقيين، خاصة إذا أسندت إليهم الحكومة ولو لفترة محدودة لتمهيد تدميرهم للحزب كذلك. وفعلا لم يتول الحزب مسؤولية الوزارة الأولى، بعد ذلك، إلا بتسع وأربعين سنة عند تعيين حكومة عباس الفاسي. ولم يشارك في الحكومة إلا لفترة محدودة، وبثلاث حقائب في حكومة 1961-1962 وإستمرت بعد وفاة محمد الخامس تحت رئاسة الملك. وابتعد الحزب عن أية مشاركة حتى سنة 1977 أي بعد 14 سنة كما تعرفنا على ذلك.

تسارعت الأحداث بعد النجاح الذي حققه الفريقان في خلخلة الحزب وإرباك الحكم:

1 - حاول الملك إنقاذ وضعية الحكم عن طريق حزب الاستقلال مرة أخرى فكلف علال الفاسي بعد استقالة حكومة بلافريج باستطلاع الرأي من أجل تشكيل الحكومة. ورغم أن علال الفاسي لم يكن ينتظر هذا التكليف، ولا كان قط - فيما يبدو - في قائمة المرشحين من الحكم لرئاسة الحكومة، فقد قبل التكليف محاولة لانقاذ وحدة الحزب. وبدأ إستشاراته مع شقي الحزب. لم يجد صعوبة مع الشق الشرعي للحزب فهو يعيش في فترة محاولة إنقاذ الحزب. واعتبر استقالة بلافريج من الحكومة مضرة بالحزب وأعرف شخصيا أن بعض الأعضاء كانوا يناورون ويبذلون الجهد لإفشال محاولة علال. لم يجد علال صعوبة - شكلا - مع الجانب المتحفز للانشقاق. فقد إستقبل أعضاؤه ترشيحه

«بترحيب». وسلكوا معه السبل الطبيعية - شكليا - للمشاركة في الحكومة[17]. غير أنه حينما أخذ يناقش التفاصيل، وكان يرغب في ألا تبدو الحكومة ذات ميول واضحة لأحد شقي الحزب، بدأ المنشقون يفرضون شروطهم بتعجيز الرئيس المعين حتى لا ينجح. وما أشك في أن الفريق الأول في المعادلة كان يناور سرا حتى اقتراح علال الفاسي لرئاسة الحكومة كان مناورة والتمهيد لفشلها لإحراق كل الأوراق قبل الوصول إلى السيطرة على الحكومة. وقام بدوره كاملا في تحفيز المنشقين ليشترطوا شروطهم التعجيزية. أدرك علال الفاسي اللعبة وتأكد أنه لن يستطيع أن يحافظ، عن طريق الحكومة، على وحدة الحزب، فأعتذر للملك عن الاستمرار في محاولة تشكيل الحكومة. أعتقد أن هذه المحاولة كانت عبثية يراد منها أن تبدأ فاشلة كأسلوب للمزيد في العمل لتدمير الحزب. مهما يكن فإن انسحاب علال منذ بداية المحاولة، كان عملا موفقا.

2 - حاول الحزب إنقاذ الموقف باقتراح عقد مؤتمر عام. وعينت لجنة من الطرفين لوضع جدول أعمال المؤتمر وتاريخه. أذكر من أعضائها الأربعة : قاسم الزهيري والدكتور محمد بناني عن الحزب، ومحمد منصور ومحمد عبد الرزاق ممثلين عن الإنشقاقيين. عقدت اللجنة عدة اجتماعات جرى بينها حوار الصم. وفشلت المحاولة.

3 - إعلان تكوين الجماعات المستقلة «لحزب الإستقلال» يوم 20 يناير 1959 كبداية لتكوين حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، وكان الهدف أن تصبح هذه الجماعات المستقلة ريثة للحزب قبل أن يتبين المنشقون من إنتفاضة علال للحفاظ على الحزب، ومن محافظة الحزب على كيانه، رغم الإنشقاق، فعدلوا عن محاولة الاستيلاء على الحزب إلى إنشاء حزب جديد. وكان تكوين الجماعات المستقلة سبيلا للاعتماد على مفتشي الحزب (ممثليه في الأقاليم).

17 - الحكومة التي كان يستعد علال الفاسي لتأليفها تحت رئاسته هيكلت كالتالي : عبد الكريم بن جلون (نائب الرئيس)، الحاج أحمد بلافريج (وزير الخارجية)، عبد الرحيم بوعبيد (وزير الإقتصاد ووزير الفلاحة)، عبد الله إبراهيم (وزير الداخلية)، المهدي بنبركة (وزير التعليم)، التهامي عمار (وزير الأشغال العمومية)، أحمد اليزيدي (وزير الدفاع)، إدريس المحمدي (وزير العدل)، محمد الدويري (وزير الصحة)، البشير بلعباس (وزير الشغل)، محمد عواد (وزير البريد)، المختار السوسي (وزير الأوقاف)، عبد الله الشفشاوني (كاتب الدولة في المالية)، عبد الكبير الفاسي (كاتب الدولة في الأنباء).

وكانو نحو 15 مفتشا، فلم يستجب لدعوة الانشقاقيين إلا اثنان هما : الحبيب الفيغائي[18] وعبد الحي الشامي.

4 – طلبت مجموعة من قيادات الحزب في مقدمتهم محمد اليزيدي، وعمر بن عبد الجليل من علال الفاسي أن ينقطع عن عزلته في طنجة، ويعود إلى الرباط لقيادة الحزب. وقد إشترط علال أن تكون له الكلمة الفاصلة في قيادة الحزب. وألا يواجه إعتراضات من أعضاء اللجنة التنفيذية وغيرها من شأنها أن تزيد في تأزيم مشكلة الحزب. وعاد علال الفاسي إلى الرباط لقيادة حزب متجدد (يوم 11 يناير 1959) نفض عنه غبار الإحباط الذي عاناه منذ بدأت المؤامرة ضد وحدته. وقد إستلم علال الفاسي جميع سلط الحزب. وأعلن في المهرجان الشعبي الذي عقد بمناسبة ذكرى المطالبة بالاستقلال ضرورة تطهير الحزب. ثم عقد ندوة صحفية. وأعلن في بلاغ خاص طرد كل من المهدي بن بركة والمحجوب بن الصديق ومحمد البصري وإدريس المذكوري والحسين أحجي والتهامي أعمار وأحمد قليلو، بسبب تكوينهم لجماعات مستقلة عن الحزب، *تستهدف تدميره*.

5 – وصل الفريق الأول إلى الخطوة الأخيرة في محاولة تدمير «حزب الاستقلال»، وهي محاولة عالية المكر، وذلك بتكليف الفريق المتمرد بتشكيل الحكومة. بدا لأول وهلة أن الأمر عادي في الخريطة السياسية. رغم أنه من الطبيعي إسناد تشكيل الحكومة إلى حزب الشورى والاستقلال مثلا، بعد أن فشل حزب الإستقلال في الاستمرار في الحكومة برئاسة أحمد بلافريج وفي محاولة علال الفاسي تشكيل حكومة جديدة، ولكن بدا[19] لأصحاب القرار أن تسند رئاسة الحكومة وتأسيسها للجناح المنشق في الحزب برئاسة عبد الله إبراهيم[20] لتحقيق هدفين :

18 - المقلب بالفرقاني، وقد توفي سنة 2008.

19 - حزب الشورى والاستقلال شارك في الحكومة الأولى برئاسة مبارك البكاي، وكان هو الحزب البارز في الساحة السياسية بعد حزب الاستقلال.

20 - ألف الحكومة يوم 16 دجنبر 1958 وأعلنت رسميا يوم 24 من نفس الشهر.

أولهما تكريس الانفصال نهائيا، وإعطاء الشرعية للجناح المنشق. وهو شيء تفرضه السلطة على الذين كانوا يسعون إليها كشق متمرد على الحزب، فحصلوا عليها بإسناد تكوين الحكومة لعبد الله إبراهيم.

ثانيهما إحراق ورقة الجانب المنشق. والفرصة هي إسناد الحكم إليه، رغم ما كان يعرف عن بعض أعضائه من تطرف إيديولوجي إلى حد الشيوعية، كما كان «يتهم» عبد الله إبراهيم ومن معه بالاشتراكية العلمية. وكان يتهم المهدي بن بركة بتنكره للملكية، وقد كانوا يأخذون على أحمد بلافريج، دون الجهر بذلك، أنه عريق في الولاء الملكي.

كان من الطبيعي أن تسند رئاسة الحكومة في الجانب المنشق إلى عبد الرحيم بوعبيد. فقد مارس سلطة الحكم في ميدان حساس هو الاقتصاد بجدارة لمدة ثلاث سنوات وقاد المحادثات الفرنسية المغربية لتغيير معاهدة الحماية باتفاقية الاستقلال. وهو أكثر اعتدالا، وأقرب إلى التفاهم مع القصر وولي العهد على الأخص[21]. ولكن اللعبة لا تكتمل إلا بإختيار أكثر أعضاء هذا الجانب تشددا هو عبد الله إبراهيم. ترشيح عبد الله إبراهيم من فريقه كان ولا شك تحت تأثير المحجوب بن الصديق ومحمد البصري، القوتين الأكثر تشددا. كانت ثقتهما في عبد الله إبراهيم أكثر من ثقتهما في عبد الرحيم بوعبيد، بل وأكثر من ثقتهما في المهدي بن بركة[22]. وقد قال الأمير مولاي الحسن ولي العهد في بعض أحاديثه أثناء سير حكومة عبد الله إبراهيم : «يكفينا أن يقال إننا أسندنا رئاسة الحكومة لسياسي يساري متطرف إيديولوجيا».

يضاف إلى ذلك أن العلاقة بين عبد الله وبوعبيد كانت على غير ما يرام. وقد كان عبد الرحيم يقول : إن عبء الحكومة قائم على عاتقه، دون أن يضيف ما ينتج عن ذلك من مقدرة رئيس الحكومة على القيام بأعبائها.

عاب عبد الرحيم بوعبيد على بلافريج تعيين رجل القصر «مسعود الشيكر» في منصب وزارة الداخلية. في حكومة عبد الله إبراهيم تم تعيين الكولونيل

21 - كانت بينهما صداقة حميمية كتب عن جانب منها في ما نشر من مذكراته.
22 - كان هو الآخر الأكثر جدارة برئاسة الحكومة.

محمد المذبوح وزيرا للبريد، محمد عواد وزيرا للدفاع الوطني، إدريس المحمدي وزيرا للداخلية، محمد باحنيني وزيرا للعدل، وكلها شخصيات محسوبة على القصر.

6 - حدث ما رسمه المخطط الذي تضافر على إبداعه الفريقان الأول والثاني. فقد دخل طرفا الحزب في ملاسنة صحفية وعملية. كانت صحفهما عنيفة من كيل الاتهامات المضادة. المنشقون يصفون الحزب وأعضاءه بالرجعية والحزب يصف المنشقين بالتبعيين وعملاء موسكو[23].

7 - كان من أخطاء طغيان الحكم الجديد :

- فرض رقابة على الإذاعة التي كان يديرها قاسم الزهيري، الإستقلالي الملتزم. تم عزله يوم 18 مايو 1959 ليضع الحكم على رأس الإذاعة المهدي المنجرة أملا في أن يكون تحت الطلب. وعزل قاسم الزهيري لم يكن لسبب تقني أو إداري، ولكن لأنه إستمر في إتجاهه الاستقلالي، ولم ينحرف رغم أن الإذاعة على عهده لم تدخل في الخصام الحزبي بل ظلت اللسان الرسمي للحكومة باعتبارها جهازا رسميا. وقد سبق عملية العزل فرض رقابة على الإذاعة تولاها عبد الكريم بن جلون وزير في الحكومة. وقد نشرت في «العلم» تعليقا على عزل الزهيري إفتتحته بالبيت الشعري الهزلي الساخر : «أيها القاضي بقم... قد عزلناك فقم».

- تعديل قانون الحريات العامة الذي صدر لأول مرة في عهد حكومة بلافريج (15 نوفمبر 1958) حيث هدف التعديل إلى منع المعارضة من أداء دورها. واعتبار انتقاد الوزراء بمثابة انتقاد الملك. وقد شكل هذا التعديل قمة الرجعية ضد الحريات العامة.

وكان رد الفعل السريع لعلال الفاسي على تعديل قانون الحريات العامة توقيف صحف الحزب «العلم» و«الأيام» و«الاستقلال». لم يكن التوقيف من رأي بعض أعضاء اللجنة التنفيذية. وكنت من أنصار التوقيف، إحتجاجا على

23 - الحرب الباردة كانت على أشدها. وانعكاسها على الوطن العربي كان شديدا كما أوضحنا ذلك في فصل آخر.

إجهاض قانون الحريات العامة. ودخل الإعلام الإستقلالي مرة أخرى مرحلة النشرات السرية، كما كان الأمر مع الإقامة العامة. وكان لتوقيف هذه الصحف دوي شعبي كبير، ورددت التعليقات الصحفية في الخارج خطورة هذا الإجراء الإحتجاجي الفريد من نوعه. وفكر محمد الخامس - دون أي إتصال من حزب الاستقلال - فيما أصيب به الفضاء الإعلامي الوطني من نكسة فأصدر أمرا بإلغاء مرسوم تعديل قانون الصحافة. وعادت صحف الحزب لأداء مهمتها بعد إضراب استمر عدة أشهر.

انفسح المجال أكثر بتمديد رخصة حكومة عبد الله إبراهيم للصحف الاستعمارية التي كانت لسان الإقامة العامة. وكانت هذه الصحف تقوم بدور قذر في المعركة الكبرى بين العرش والشعب من جهة، والإقامة ومنظمة «الوجود الفرنسي» من جهة أخرى[24].

ليس من طبيعة هذه المذكرات أن تكتب بحثا تحليليا عن إنتاج حكومة الجانب المنشق عن حزب الإستقلال. ولكني أذكر أنه لم يحدث أي تغيير جذري تقدمي في التاريخ القصير لحكومة عبد الله إبراهيم الذي دام 17 شهرا، باستثناء بعض الإجراءات المالية لتحرير بنك المغرب وتغيير العملة إلى الدرهم. لا أوجه نقدا لهذه الحكومة، إلا طغيان الحكم في مقاومة أي تحرك أو نشاط لحزب الاستقلال. واصطدمت جماهير الحزب وهي تمارس نشاطها بعصابات إرهابية مسلحة بالسلاح التقليدي. وكان من نتيجة عمل هذه العصابات أن إعترضت تجمعا استقلاليا كان سيترأسه المناضل الكبير عبد العزيز بن إدريس العمراوي[25] يوم 24 أبريل 1959. حاولت العصابات منع التجمع الجماهيري في تحناوت[26]، ولكن الجماهير الاستقلالية كانت أقوى من أن تحبطها عصابات، ولو كانت مسلحة. فامتدت اليد الأثيمة إلى عبد العزيز بن إدريس واعتدت عليه

24 - الذي كان من مسؤولي الحركة الوطنية، وكان آنذاك مفتشا للحزب في مراكش وهو من المؤسسين الأولين للحركة الوطنية ومن موقعي مطالب الشعب المغرب 1934 ووثيقة الاستقلال 1944.

25 - الذي كان من مسؤولي الحركة الوطنية، وكان آنذاك مفتشا للحزب في مراكش وهو من المؤسسين الأولين للحركة الوطنية ومن موقعي مطالب الشعب المغرب 1934 ووثيقة الإستقلال 1944.

26 - قرية على بعد 35 كلم جنوب مراكش.

بالهراوات حتى سقط أرضا مغشيا عليه. وامتدت يد أثيمة إلى عنقه بسكين فذبحته بقلب جامد ودم بارد.

مسير حركة المنشقين في مراكش آنذاك، والذي قاد المعركة ضد التجمع الاستقلالي هو الحبيب الفيغائي الذي كان ثاني المفتشين ينشق عن الحزب ضمن خمسة وعشرين مفتشا ظلوا يناضلون في قيادة الجماهير الاستقلالية في الأقاليم.

8 – حكمت حكومة عبد الله إبراهيم 18 شهرا وإنتهت مهمتها الأساسية التي كانت خلخلة الحزب ومحاولة تدميره، وبذلك وصلت بعملها إلى الهدف الأساسي الذي خطط له، وهو تكريس الوصول بالمعركة الطويلة إلى ارتباك الحكم. والانتهاء إلى تقليد جديد خطير هو تولي الملك بنفسه رئاسة الحكومة وتعيين ولي العهد نائبا له، والوصول بالبلاد إلى حافة الدكتاتورية التي ستستمر – رغم كل الشكليات الماكسة : الدستور والانتخابات – إلى ما لا يمكن أن احدده في تاريخ، وأنا أكتب هذا الفصل في أواسط السنة التاسعة من الألفية الثالثة. وقد بدا لمحمد الخامس أن يسند رئاسة الحكومة إلى ولي العهد، ويطلب من شقي الحزب المشاركة في الحكومة. امتنع حزب الاستقلال من المشاركة في هذه الحكومة لما اعتبره حالة التنافي بين مناصب ولي العهد ورئيس الأركان العامة للقوات الملكية المسلحة، وبين رئيس الحكومة[27]. إزاء امتناع حزب الاستقلال من المشاركة التي كان يعتبر أنها ستكون شكلية، فقد ترأس محمد الخامس الحكومة بنفسه، وعهد إلي ولي العهد بالنيابة عنه[28]. وقبل الحزب بعد أن ترأس الملك أن يشارك فعرضت عليه أربعة حقائب (إمتنع أحد المرشحين لها محمد الطاهري كان عضوا في اللجنة التنفيذية فاختفى) وبقي للحزب ثلاث حقائب تولاها : عبد الخالق الطريس وزيرا للعدل ومحمد الدويري (التخطيط) محمد بوستة (الشؤون الإدارية).

9 – وقد رفض علال الفاسي المشاركة، بعد أن عرضت عليه بإلحاح، في الحكومة التي أسسها الحسن الثاني بعد وفاة محمد الخامس إلا بعد تجديد

27 - امتنع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كذلك.

28 - امتناع حزب الاستقلال من المشاركة زاد في تأريث الأزمة الدائمة.

الوعد بإعلان الدستور. وكان الاتفاق بين الحسن الثاني وبين علال يعتمد على إصدار العهد الملكي وقد فصلنا القول في هذا الموضوع في فترة سابقة، (وضع علال مشروعه بنفسه)، الذي يقر المبادئ الأساسية للدستور[29]، ووعد بانجاز الدستور في الوقت الذي حدده والده. شارك علال الفاسي في وضع مشروع الدستور، وقاد، بحماس كبير، الحملة الاستقلالية لإنجاحه حتى صوت الشعب عليه بشبه إجماع يوم 7 دجنبر 1962.

عندئذ رأى علال الفاسي أن مهمة الحزب في الحكومة قد إنتهت. وعلى الحزب أن يبتعد عن حكومة أسست على غير دستور وينسحب لتنظيم الحزب استعدادا للحملة الانتخابية بعد إقرار الدستور.

10 - كان في مقدمة عمل الحزب بعد انسحابه من الحكومة أن قدم وفد من الحزب يترأسه علال الفاسي للملك الحسن الثاني وثيقة «التعادلية الاقتصادية والاجتماعية» بتاريخ 11 يناير 1963[30] وقد اعتبرت هذه الوثيقة برنامجا لثورة إقتصادية وإجتماعية يعتمد عليها الحكم أثناء المرحلة الدستورية.

11 - واستمر الحكم يتخبط في الفوضى بين دستور قريب من الجودة أجهضته الانتخابات المزيفة، وبرلمان مزيف أجهضته حالة الاستثناء، وحالة استثناء قاسية، طبعتها الانقلابات العسكرية، وخلل في تسيير الحكم وإدخال تعديلات على الدستور. قاطع الحزب والإتحاد الوطني الإستفتاء عليها وتوقف العمل به ولم يطبق حتى سنة 1977 بإنتخابات مشكوك في نزاهتها، وحكومة مشتركة ساهم فيها حزب الإستقلال بثمانية حقائب. وإعتبرت هذه المرحلة بداية انفتاح بعد أزمة حالة الاستثناء، وما تبعها من الانفراد بالحكم، استمرت اثنتي عشرة سنة.

29 - وقد شاركت مع علال الفاسي في كتابة مشروعه.
30 - أسبوعا واحدا بعد إنسحابه من الحكومة.

لماذا تزعم المهدي بن بركة
حركة انشقاق الحزب ؟

هذه الفقرة لا يقصد منها محاكمة التاريخ أو الأشخاص. المهدي بن بركة كان صديقا وزميلا في العمل السياسي، سواء بعد الإنفصال أو قبله. وقد استمر تعاوننا في القضايا المشتركة حتى غادر المغرب في رحلته الأخيرة، وتعاونا معا في تنسيق الانتخابات البرلمانية الأولى سنة 1963 وفي تكوين النقابة الوطنية للصحافة. ولم يفسد الخلاف بين الحزبين للود قضيته.

هذه الفقرة إذن تفرضها الذاكرة – بكل ما تتضمنه وجهة النظر.. على مذكرات سياسية وصحافية.

كان المهدي بن بركة في أعماق عمقه استقلاليا، بل كان من المسيرين الأولين لحزب الاستقلال والأداة المحركة لنشاطه. وكان متطرفا في استقلاليته لا يتحمل أن يتعامل – سياسيا مع غير استقلالي. ومن أجل ذلك – ومن أجل نشاطه وحركيته – كان يحظى بثقة اللجنة التنفيذية، وباحترام كل الاستقلاليين. وكان له دور عملي في تسيير الحزب والعمل السياسي، ثم ربط الاتصال مع بعض متزعمي المقاومة في مرحلة الإعداد للاستقلال. بعد عودته من منفى اغبالو تكردوس سنة 1954. كما كان له دور في الاتصال بالحكم والحكومة في بداية عهد الاستقلال. كان من الضروري أن يكون المهدي وزيرا ليتحمل المسؤولية العملية – مثل ما كان يتحملها من قريب ومن بعيد – ، ولكن فكرة اقتنعت بها قيادة الحزب– والمهدي في المقدمة– أن المسؤولين الكبار في الحزب ينبغي أن يبقوا عند خط المراقبة، في مرحلة الاستقلال الأولى (مرحلة الاستقلال المتداخل)

باستثناء عبد الرحيم بوعبيد الذي كان له دور رئيسي في المحدثات الفرنسية المغربية في إكس ليبان. أعتقد أن هذه الفكرة كانت مخطئة. الحزب كان يجب أن يدخل بشخصياته الكبرى لتسيير الحكومة الأولى في عهد الاستقلال بما فيها رياسة الحكومة. الرأي الذي ساد قيادة الحزب، والمهدي من ضمنها قام على عدم الثقة في الجانب الفرنسي، فقد يشترط – انطلاقا من الاستقلال المتداخل – شروطا وقيودا على الحكومة المغربية، وقد لا ينتهي الاستقلال المتداخل بالاستقلال التام، لأن التفاوض من أجل إلغاء الحماية لم يتم إلا في مارس 1956، أي بعد أكثر من 3 أشهر عن إعلان الاستقلال على لسان محمد الخامس. وفي هذه الحالة يجب أن تكون قيادة الحزب في حل من الحكومة، رغم مشاركة الحزب تعتبره من أعضائها... وهي حجة واهية كما أصبح واضحا. المفروض أن الحكومة هي التي تضع الأسس الأولى لبناء الاستقلال وتسير الحكم الاستقلالي بعقلية وأساليب استقلالية، وتنسيق كامل مع الملك الذي يخوض التجربة هو أيضا للمرة الأولى في ظروف داخلية وخارجية تكتنفها كثير من المشاكل والصعوبات. ولذلك لم يكن من حق الحزب الذي قاد معركة الاستقلال أن تتخلى قياداته الرئيسية عن وضع اللبنات الأولى في بناء صرح الاستقلال. وكان من هذه القيادات المهدي بن بركة.

هناك رأي آخر له وجاهته، وهو أن الحكومة تكونت – رياستها على الأقل – بتوجيه من الحكومة الفرنسية التي اعترفت رسميا – لا باتفاقية حتى عودة الملك. وهي التي اقترحت السيد البكاي. وافق الحزب على ذلك. ولكن بما أن سلطة تسيير الحكومة في يد رئيس غير استقلالي.. وإن كان حتى ذلك الحين لم يقم بعمل ضد الحزب، على نحو ما قام بعد ذلك من المساهمة في تكوين حركة.. شبه عنصرية – لمقاومة حزب الاستقلال، بما أن رئيس الحكومة على نحو ما وصفنا فإن قيادة الحزب امتنعت عن المشاركة العملية في تحمل المسؤولية. فلم يتوزر من اللجنة التنفيذية إلا عبد الرحيم بوعبيد وعبد الكريم بن جلون وهي حجة غير مقنعة كسابقتها، كما لا أحتاج أن أقول.

هذه النقطة (عدم مشاركة المهدي في التسيير العملي للحكم) يجب أن نتذكرها، ونحن نتابع مسيرته السياسية في السنوات العشر التي تفصل بين إعلان الاستقلال ومصيره الدرامي.

أثناء نشاطه الدائب والعمل في الحزب، في ظل الثقة التي يحظى بها من كل أطر الحزب كانت للمهدي صلات -على هامش الحزب- ببعض متزعمي المقاومة. وكان (لبعض) هؤلاء سلوك انتهى بهم إلى الذاتية والفردية- بعيدا عن الحزب. شعر هذا البعض بالاستعلاء والطموح إلى قيادة البلاد بعيدا عن كل المؤسسات الرسمية والسياسية. وكان لهذا البعض سلوك وتصرفات تتصل بالأمن -أمن الدولة وأمن بعض المناضلين- مما أدى إلى نوع من الفوضى واللا مسؤولية. وأظن -وبعض الظن ليس إثما- أن المهدي كان يسعى في البداية ألا يحدث انفلات من بعض متزعمي حركة المقاومة (وقد خرجت من رحم الحزب) من النفوذ الاستقلالي. حصل هذا الانفلات بالفعل. ولكن طموح المهدي الكبير، ونشاطه - في غير ما ميدان- جعلاه ينغمر مع هذا البعض - وكانوا متمردين على الحزب، على كل المؤسسات، بطموحهم الأكبر، إلى قيادة البلاد في وضعهم ذاك... ولأن طموحه كان يضعه في المقدمة، كان المهدي يسعى لأن يكون في مقدمة هؤلاء. ومن الواضح أن هؤلاء المتزعمين كانوا في حاجة إلى من يضمن لهم شعبية الحزب ومناضليه الكثر في مختلف أنحاء المغرب. ومن يستطيع أن يضمن لهم ذلك غير قيادة الحزب، أو قيادي كبير في الحزب. وكان هو المهدي.

من المؤكد أن المهدي سار في هذا الاتجاه تحت ضغط عملي بالأداة التي كان هؤلاء المتزعمين يستعملونها.

ثم إن المهدي يريد أن يحقق طموحه الكبير مع الذين يفكرون في قيادة البلاد بشكل أو بآخر فإذا أضيف إلى ذلك حاجتهم إليه والضغط العملي الذي كانوا يمارسونه عمليا - ويعرف مدى خطورته - فقد كان مرغما على أن يسير في الخط، بعد أن تورط في كثير من منعرجاته.

الخط الثاني الذي التقى المهدي فيه مع هؤلاء المتزعمين في التوجه هو خط المشرفين على الاتحاد المغربي للشغل. كان هؤلاء يعتقدون أن في استطاعة النقابة أن تغير وجه المغرب، نظرا لشعبيتها وواحديتها آنذاك، وقد تكونت في ظل الحزب، وكل المناضلين فيها كانوا مناضلين في حزب الاستقلال. تنقبوا انطلاقا من استقلاليتهم ولكن الاتحاد المغربي للشغل بدأ هو أيضا يطمح للتصرف خارج مسيرة الحزب، وباستقلالية كاملة عن مخططه. وهذا انفلات آخر عن تزعم المهدي بن بركة لتسيير الحزب، وحتى يحتفظ بمكانته مع زعيم النقابة وطموحه، كان عليه أن يساير متزعمي الاتحاد. لذلك، ولأنه مقتنع بأن النقابة درع قوي للحزب كونها تحت إطار فكرتين : النضال من أجل الاستقلال – وهذا جانب سياسي نضالي – وضمنه الفكرة الثانية وهي النضال للحصول على الحرية النقابية، والنضال من خلالها لحصول الطبقة العاملة على حقوقها، ورفع مستوى معيشتها. وهذا اتجاه اجتماعي سياسي كان من أسس الفكر النقابي عند حزب الاستقلال. وحتى يضمن الاتحاد المغربي للشغل تحقيق هذا الهدف بأغلبية نقابية قادمة من الحزب، كان لابد من الضغط على المهدي بالوسائل التي كان يتقنها متزعمو الاتحاد. المهدي كان في اتجاه هؤلاء وأولائك أداة تستغل للسيطرة على جماهير الحزب لتحقيق أهدافها التي تلتقي في السيطرة على الوضع، ولا يكون ذلك إلا بالتخلص من نفوذ حزب الاستقلال. والوسيلة إلى ذلك هي اقتحام قلعة المهدي بوسائل الضغط التي أشرنا إليها، وبوسيلة أهم، وهي تخوفه من أن يمس طموحه المتنامي إذا ما أفرغ الحزب من شريحة المقاومة والنقابيين.

العامل الثالث الذي أشرنا إليه سابقا في الفقرة العامة لهذا الموضوع هو العامل السلطوي الذي كان ينظر إلى الحزب كوسيلة أدت مهمتها في النضال من أجل تحقيق الاستقلال، ويجب أن ينتهي حتى لا يبقى شبحا مخيفا يرتبط تحقيق الاستقلال به وباسمه، وكان لابد من العمل من وراء لإخراج لبنة أساس (هي المهدي بن بركة) من كيان الحزب. لا يخفى على ذكاء المهدي هذا المخطط، ولكنه كان مرغما أن يساير هذا التوجه الذي كان يعتقد أنه هو الذي سيتزعمه ويتغلب على مدبريه ويجني ثماره.

عامل آخر تدخل – إدعائيا – هو التقدمية والاشتراكية واليسارية الثورية.

أؤكد اعتمادا على صلتي القوية بكل زعماء الحركة الانفصالية وخاصة المهدي بن بركة- أن الفكر اليساري لم يكن واردا في توجهات المتزعمين للحركة الانفصالية قبل يناير 1959، باستثناء عبد الله إبراهيم. فقد عاد من دراسته في فرنسا سنة 1950 بفكر ثقافي يساري متمرد ثقافيا. وكعادته لم يكن يفصح عن آراء واضحة، ولكنه كان يفكر جيدا، وفي صمت ويسخر- ضاحكا بضحكته الودود – ولا يزيد في اتجاه المناقشة الواضحة. ولذلك كنت اعتبره متمردا فكريا دون أن تتجاوز رؤيتي له هذا الحد. كنت أكبر فيه هذا الاتجاه دون أن يكون واضحا في فكري، ماذا ؟ ولماذا ؟ وصاحب هذا التمرد الفكري عنده التحولات التي حدثت في بعض أقطار الشرق العربي.. مصر في المقدمة أما المهدي وعبد الرحيم فقد كانا أحيانا يسخران من التوجه اليساري دون أن يعربا عن رأي مخالف. وأغلب الظن الذي يقرب من اليقين، أنهما لم يكونا على وفاق مع عبد الله إبراهيم. ويبقى المحجوب بن الصديق، فقد أصبح «يساريا» منذ صداقة السجن المشترك (52-54) مع عبد الله إبراهيم... فكريا وعمليا، خاصة وهو يتزعم قوة نقابية (جماهيرية) فاعلة. كل منهما كان في حاجة إلى الآخر. إذا كان المحجوب في حاجة إلى فكر عبد الله إبراهيم، فإن هذا كان في حاجة إلى جماهير المحجوب (لعله كان يظن أنه يستطيع أن يحقق بها يسارية متمردة).

كيف لبس المهدي بن بركة لبوس الثورية والتقدمية اليسارية ؟

ويجمع كل ذلك الرغبة في السلطة، وتحضير شروط الوصول إليها...

الجواب الواضح في ذهني عن تزعم المهدي لكل هذا الخليط هو كما أسلفت طموحه، فلا يقبل أن يتفوق عليه أي كان، وخاصة في الاتجاه الفكري. وإذا كان عبد الله إبراهيم متكتما على أفكاره واتجاهه أثناء العمل الوطني قبل الاستقلال، وفي السنوات الأولى للحكم الاستقلالي، وقبل في إطار الحكم أن يعمل كاتبا للدولة في الأنباء[1]، ثم وزيراً للشغل في حكومتي البكاي الأولى

1 - هكذا كانت تسمى آنذاك وزارة الاتصال الحالية.

والثانية دون أن تمنعه أفكاره التقدمية والثورية من العمل في الإطار الذي يسير فيه الحكم. قبل حسناته وما كان ينتقد عليه، فإنه لم يعلن رؤياه التقدمية واليسارية وأغلب الظن، القريب من اليقين أن علاقة المهدي وعبد الرحيم لم تكن قوية ولا منسجمة مع عبد الله إبراهيم، فكرا وممارسة. قد بدأت تتكون عصبة الناقمين على الحزب من بين أبنائه، وبالأخص بعد استقالة حكومة البكاي الثانية (1958) وعرض رياسة الحكومة على الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلا فريج. وقد لعب المهدي بن بركة دورا مهما في عملية استقالة البكاي من رياسة الحكومة وكذلك من ممثلي حزب الشورى والاستقلال. وكان الشعار الذي يرفعه ويعمل جاهدا من أجله هو حكومة منسجمة. ولم يكن له أي اعتراض على رياسة بلافريج للحكومة. وقد قابلته عدة مرات أثناء الأزمة الحكومية، فكان هو المهدي الذي عرفه الحزب منذ سنة 1944.

عندها أخذ بلافريج يؤسس حكومته، بدأ التدخل الخارجي في شؤون الحزب ليقوم بعمله الجبار فالفرصة مواتية لإثارة المتمردين ضد الحزب وضد بلافريج.. بدأ التمرد ضد الحزب، وتخلى عبد الله إبراهيم عن المشاركة في حكومة بلافريج، وطبعا لم يشارك المهدي — وهو أبو عذرها - كما تخلى إدريس المحمدي.

وقد ظل المحمدي يدا قوية في تدمير الحركة الوطنية جميعها بما فيها الفريق الذي يعمل معه وهو وزير مع عبد الله إبراهيم وهو مدير للديوان الملكي لأنه كان معبأ لهدم الحزب.

أعود إلى اليسارية التقدمية والثورية وأثرها في توجه المهدي بن بركة لتزعم الانشقاق في الحزب. عند بداية هذا التوجه عند المهدي بن بركة كتب كتابا صغيرا «الاختيار الثوري» وقد طلب إلي أن أكتب له مقدمة فكتبتها. وكان هذا الكتاب منطلقا للتحول الفكري عند المهدي حتى أصبح في أواخر حياته (النصف الأول من الستينات) في مقدمة المد الثوري في العالم الثالث يقوم بعمله القيادي خارج المغرب وعلى مستوى الدول التقدمية (من كاسترو حتى عبد الناصر). وكان

يسعى من ضمن برامجه الطموحة إلى عقد مؤتمر دولي عالمي لزعماء العالم الثالث الثوريين التقدميين.

تجربة المهدي الثورية التقدمية بدأت بالحزب فتزعم الانفصال من منطلق التقدمية اليسارية، الثورية، باعتبار أن القيادة في الحزب لا تنتمي لهذه الشعارات الثلاث الجديدة ولا تسير في الاتجاه المصري ولا التونسي. ويسعى – تحت تأثير اللعبة الكبرى لهدم الحزب– إلى تكوين الجماعات المستقلة لحزب الاستقلال. وترأس اجتماع الرباط الذي صدر فيه بيان يحمل إعلان الجماعات المستقلة في يناير 1959. وسقطت حكومة بلافريج على نحو ما قدمنا. وصعدت حكومة اليسار التقدمي إلى الحكم تحت رياسة عبد الله إبراهيم للحكم (نحو 18 شهرا)، وليتكون حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» تحت ظل هذه الحكومة بعد أن فشلت عملية الجماعات المستقلة. وقد قاد علال الفاسي حزب الاستقلال بصرامة وعمل نضالي. وكان المقصود أن يكون مفتشوا الحزب هم مكوني هذه الجماعات المستقلة ومسيريها. ولكن كل المفتشين باستثناء اثنين منهم ظلوا يسيرون حزب الاستقلال في الأقاليم في وجه معارك ضاربة شنت ضد الحزب من متزعمي الانفصال وبقيادة حكومة عبد الله إبراهيم.

كان المهدي في القيادة، وظل بعيدا عن الحكم. كان نشاطه قويا ودائبا في السنوات الثلاث الأولى للانفصال. طبعا استطاع هذا الانفصال أن يحقق :

انقساما في الحزب هدد وحدة العمل السياسي الوطني في مواجهة اللعبة الكبرى لتدمير أسس الحركة الوطنية.

عرقلة المخطط الاستقلالي لبناء الاستقلال على أسس من الديمقراطية التي قام الحزب بضغط قوي لبناء أسسها بعملية كان يمكن أن تنجح دون عمل ثوري تقدمي يساري.

تمكين « اللعبة الكبرى» من إحداث شروخ في الصرح الوطني، وبذلك تمكنت من السيطرة على الحكم، والتلاعب بالوعود الديمقراطية التي طالما أعلنها محمد الخامس قبل رحيله، واستطاعت اللعبة الكبرى نتيجة هذا الشرخ أن توجه التلاعب بالدستور عن طريق التلاعب بالانتخابات التشريعية (1963)

ثم حالة الاستثناء التي ألغت كل الحريات وأوقفت الدستور وسار الحكم في مسيرة عابثة ضد مطامح الشعب وآماله الكبرى في الاستقلال.

زعزعة الوحدة السياسية الوطنية التي ظهر بها حزب الاستقلال منذ نشأته. وكانت سر نجاحه في تحقيق الاستقلال وعودة محمد الخامس وعائلته من المنفى، ومفاوضة الحكومة الفرنسية في الجلاء العسكري بعد الجلاء السياسي، وجلاء القواعد العسكرية الأمريكية على إثر زيارة الرئيس إيزنهاور للمغرب زيارة رسمية سنة 1960.

ما أظن أن المهدي بن بركة كان يقرأ كل هذه النتائج منذ تزعمه لعملية انقسام الحزب. فقد كان وطنيا متطرفا مناضلا قويا. ولكنه كان مأخوذا بطموحه حتى لا يتفوق عليه أحد في الخط السياسي، ومأخوذا ببعض العمليات الثورية في البلاد العربية (بورقيبة وإنهاء حكم الباي، عبد.الناصر والاختيار الثوري وإنهاء حكم فاروق، عبد الكريم قاسم وإنهاء عهد فيصل في العراق، الانقلابات الثورية في سوريا، المد الاشتراكي انطلاقا من الاتحاد السوفيتي وتوغله في منطقة الشرق الأوسط) ومنذ مغادرته المغرب لم يعد يهتم بقضايا المغرب السياسية والحزبية والممارساتية، إلا على النطاق الأعلى.

كان المهدي وطنيا كبيرا نجح في تسييره المنطقي للعمل السياسي في المغرب حتى أخذت نزعات المتزعمين الذين تحدثنا عنهم تطمع في الاستيلاء على الحزب وقيادة البلاد نحو المجهول.

وحينما أدرك أنه لم يستطع تحقيق هذه الأهداف في المغرب، وكانت اللعبة الكبرى أقوى من ذكائه ونشاطه، انتقل بكل أفكاره إلى الخارج تمهيدا – ربما – ليقوم بدور أكبر في المغرب. وكان طموحه أكبر من وسائله والظروف التي كان يعيش بها المغرب.

عاش مناضلا ومات مناضلا رحمه الله.

الزعيم علال الفاسي... المنفي أبدا
وموقفه من محادثات الاستقلال

حينما كنت أكتب الفصل السابق عن خلخلة الحزب، كنت أفكر في علال الفاسي، الذي احتفظ بشخصية الرائد، ولكنه كان بعيدا عن تسيير الحزب. وأكدت لنفسي أنه لو كان يقود الحزب منذ عودته من المنفى، وأثناء المحنة الكبرى وبعيد الاستقلال لصد عن الحزب كل الظروف غير المواتية التي عاناها، لسار تاريخ الحركة الوطنية مسيرة أخرى. فكان هذا التحليل الذي قد يبتعد في بعض فتراته عن السياق التاريخي، وهو سياق لا تتطلبه المذكرات لأنها ليست تاريخا. ولكنه يبقى في مكانه من تحليل الوضعية السياسية بعد الاستقلال.

- 1 -

بدأت المحادثات بين الحكومة الفرنسية و«الشخصيات» والهيئات الممثلة للرأي العام بالمغرب لحل ما سمي بالمشكلة المغربية في ربيع 1955. وكان بعض المتنورين الفرنسيين يسعون إلى فتح باب الحوار، بين الحكومة الفرنسية - أو بعض أعضائها المتفتحين- ومن يسمونهم «ممثلي» الرأي العام المغربي، من أجل قضيتين هامتين هما : قضية العرش، التي تعقدت منذ نفي محمد بن يوسف في 20 غشت 1953، وقضية إنشاء علاقات جديدة تخلف علاقات الحماية بين المغرب وفرنسا. كان المهم من المحادثات عند الحكومة الفرنسية هو تهدئة الشارع المغربي، والقضاء على ما يسمونه الفوضى الأمنية. وقد فشل المقيمون العامون الذين إتخذوا من العنف سبيلا للقضاء على الاستقلال رغم اعتقال زعمائه والمناضلين في صفوفه. دخل المقيمون بعد كيوم لاتوست ثم كرانفال في

التهدئة السلمية دون النفاذ إلى العمق وهو بحث القضية السياسية، واصطدما بالمتطرفين من المستوطنين الفرنسيين. فلم يبق إذن للحكومة الفرنسية إلا تجربة مانديس فرانس مع القضية التونسية، وأساسها فتح الحوار مع «ممثلي الرأي العام» المغاربة.

دفع الحكومة الفرنسية إلى التفكير الجدي في هاتين المشكلتين المتشابكتين أمران أساسيان :

أولهما : المقاومة المغربية المسلحة التي ابتدأت بحدة منذ عزمت الحكومة الفرنسية وإقامتها العامة القضاء على حزب الاستقلال والتخلص من محمد بن يوسف. وقد كان الاتفاق كاملا بين السلطان والحزب عند إلتزامهما بالعمل المشترك على الأقل منذ سنة 1943. وهو الالتزام الذي تبلور في إعداد وثيقة المطالبة بالاستقلال باتفاق بين المؤسستين.

ثانيهما : اتساع دائرة المقاومة المسلحة التي بدأت في تونس بحركة «الفلاقة» ثم في المغرب بالمقاومة التي نظمها حزب الإستقلال، وقام بها مناضلوه في كثير من أنحاء المغرب، مدنه وقراه، وبدأت عمليا بالأحداث الدامية في وجدة في 16 غشت 1953[1] ثم إعلان الثورة الجزائرية في فاتح نوفمبر 1954. وقد كانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة في حرج كبير من هذه الحركات المسلحة المتوالية في أهم منطقة من الإمبراطورية الفرنسية. وكان فكر المتنورين الفرنسيين – وبعضهم من المسؤولين في الحكومات المتعاقبة – يجتاز مرحلة أزمة، تشتد حدتها أمام عجز الدولة الفرنسية عن التطور في تعامل جديد مع المستعمرات (خاصة في المغرب العربي) رغم التطورات الكبرى التي شهدها العالم، وشهدت بعضها بلاد عربية وإسلامية أخرى كمصر والعراق (آنذاك) وسوريا ولبنان والهند وباكستان. وتحركات المستعمرات الانجليزية والهولندية في آسيا وإفريقيا.

---

1 - نقل تعليمات الحزب من مكتب عبد الرحمن بادو هاتفيا إلى عبد الرحمن حجيرة، وكان الأمير مولاي الحسن يسعى إلى جمع المعلومات فيما يجري. وقد لفقت لاحقا تهمة بالأمير مولاي الحسن بأنه هو الذي أعطى تعليماته لأحداث وجدة.

وكان الأمل معقودا على الجنرال دوكول ليسبق الأحداث، ويحل مشاكل بعض المستعمرات التي أخذت تتعقد منذ الحرب العالمية الثانية. وكان محرر فرنسا ذا فكر متفتح مستقبلي يمكن أن يدرك ما ستواجهه فرنسا في المستقبل، ويعرف أن فترة حكمه محدودة[2] غير أن الجنرال دوكول لم يهتد إلى تحرير فرنسا من أزمة مستعمراتها، ربما بسبب مشاغله في حل مشاكل فرنسا الداخلية وبالتأكيد لم يكن فكره قد نضج في تصفية الإمبراطورية، خاصة وهو يذكر جيدا أن الإمبراطورية هي التي أنقذت بلاده بعد هزيمتها سنة 1944، وأنه إنطلق من شمال إفريقيا للمساهمة في تحرير فرنسا. وكان مشروعه الكبير لحل مشاكل فرنسا الداخلية لا يخلو من معارضة عنيفة - لم يفكر في ذلك إلا حينما وصلت بلاده إلى حافة حرب أهلية بسبب قضية الجزائر. فإهتدى - وبقوة شخصيته - إلى إقرار إستقلال الجزائر عن طريق الإستفتاء، والتحكم في المتمردين العسكريين والمدنيين المقاومين لفكرة الإستقلال.

فشل الحكومات الفرنسية وتصلب الحاكمين الفرنسيين في الأقطار الثلاثة زاد من حدة «الأزمة الأمنية» التي عرفتها كل من هذه البلاد.

أمام هذه الشمولية، فكر منديس فرانس رئيس الحكومة - وكان ذا فكر متفتح إلى حد ما - في حل إحدى المشكلات وأقلها تعقيدا، وهي مشكلة تونس. كَوَّن حكومة تونسية معتدلة برئاسة شنيق، وشارك فيها صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب الحر الدستوري، ليؤكد الإنفتاح على التعاون مع الحكومة الفرنسية لحل المشكلة - وإنطلق منديس فرانس إلى تونس بصحبة الجنرال جوان، مقيم عام سابق في تونس ثم في المغرب، ليعلن أمام الباي والهيئة الحكومية الاستقلال الداخلي لتونس سنة 1954.

كانت خطوة حسبها منديس فرانس متقدمة وجريئة منه. وقبلت تونس هذا الاستقلال الداخلي انطلاقا من الفكر البورقيبي الذي لم يطالب قط بالاستقلال الكامل - وإنما كان يؤمن بالتدريج (خذ وطالب).

2 - الفترة الأولى دامت 18 شهرا من 9 شتنبر 1944 إلى 20 يناير 1946.

لم يكن منديس فرانس بقادر على أن يعالج مشكلة المغرب، لأن حكومته، كسائر حكومات الجمهورية الرابعة، لم تكن قادرة على اتخاذ القرارات المصيرية، ولعله لم يكن يؤمن بالحل الجذري ويرى من المستحيل تراجع فرنسا عن قرار خطير إتخذته هو نفي محمد بن يوسف، فعودة بورقيبة من المنفى لا ترقى إلى عودة محمد بن يوسف إلى العرش، في تصور الساسة الفرنسيين المتعصبين. ثم إن حكومته المهتزة لا تستطيع حل مشكلتين إستعماريتين في وقت واحد. ولذلك لم يقترب من القضية المغربية طيلة حكمه إلا من محاولة جدية ومهمة هي الإفراج عن اللجنة التنفيذية للحزب التي ألصقت بها تهم خطيرة وعرضت قضيتها على المحكمة العسكرية الفرنسية.

- 2 -

بدأ الحزب نشاطه بعد تحرير قيادته، وأسس مكتبا للدعاية والتوجيه والاتصال في باريس أشرف عليه : الحاج عمر بن عبد الجليل وعبد الرحيم بوعبيد. ثم عاد الحاج عمر إلى المغرب وخلفه محمد بوستة، قام بوعبيد و بوستة، بكل الإتصالات التي أفضت إلى محادثات إكس ليبان. وهي المحادثات التي قررها إدكار فور رئيس حكومة فرنسا بعد أن أخذ على عاتقه معالجة القضية المغربية.

كان إدكار فور يتطور تدريجيا في تفكيره في القضية المغربية، رغم أنه كان يعاني في حكومته من متعصبين في مقدمتهم انطوان بيني وزير الخارجية والمالية قبلها وأكبر المتعصبين والجنرال كونيج وزير الدفاع[3] بدأ إدكار فور يفكر في تكوين حكومة تمثيلية في المغرب لتقوم «بإصلاحات» اقتصادية وإجتماعية، مع الإبقاء على محمد بن يوسف في المنفى، وابن عرفة على العرش. ولم يتوصل إلى التفكير بأن فكرة الإصلاحات هي عقدة المشكلة المغربية وتطور تفكيره بفعل الاتصال الذي كان يعقده مع أعضاء مكتب حزب الاستقلال، ومع بعض الوطنيين «المعتدلين» كالسيد مبارك البكاي. تطور فكر إدكار فور تحت ضغط المقاومة المغربية التي اشتدت في كل مكان، وخاصة في الدار البيضاء ثم

3 - كان إستعماريا متعصبا يحمل عداء كبيرا لمحمد بن يوسف ويطمح في أن يصبح مقيما عاما بالمغرب ليستمر في السياسة التي بدأها صديقه المرشال جوان.

إمتدت إلى مناطق في الأطلس كواد زم والمناطق المحيطة بها فإهتدى أخيرا إلى الاستغناء عن ابن عرفة، لأن المغاربة جميعا يرفضونه وتنصيب مجلس للعرش في إنتظار البحث عن رجل ثالث يلي العرش. ولما لم يجد هذا التوجه قبولا من حزب الإستقلال، وتحت ضغط المقاومة، بدأ يفكر في نقل محمد بن يوسف من مدغشقرإلى فرنسا، مع إنشاء مجلس يحمل إسم حفظة العرش وتكوين حكومة مغربية تمثيلية وهو يعرف أن هذا حل مؤقت. ورغم تأكده هذا بفشل هذه المحاولات التي لن يقبلها الشعب – وقد تأكد من ذلك من استخبارات المقيمين : لاكوست وكرانفال فقد كان مضطرا – لعله – ليصل إلى جوهر الحل – مشيا على البيض – خوفا من غضب الجمعية الوطنية على حكومته فتسقط كما سقطت حكومة مانديس فرانس. فلابد من التدريج في الفكر السياسي حتى لا يصدم الحكومة فتنهار. وكان فشل المقيم العام جولبير كرانفال[4] في السيطرة على الوضعية الأمنية، سواء من المقاومة المغربية، أو من «لوبي» الوجود الفرنسي الذي نشر الإرهاب وقام بحملة الإعتداء على المواطنين بالسلاح، وطور عدوانه إلى قتل المتعاطفين – من رجال الأعمال الفرنسيين – مع حل المشكلة المغربية. تطور فكر إدكار فور، إذن، إلى عقد اجتماعات للاستماع إلى من يسميهم الشرائح التمثيلية للشعب المغربي.

وكان إدكار فور يعتبر من بين الممثلين للشعب المغربي أنصار الكلاوي والقواد الكبار، والمتشبثين بالوضعية التي أوجدها نفي محمد بن يوسف، والهيئات السياسية المزيفة، ثم «حزب الشورى والاستقلال» وأخيرا «حزب الاستقلال». على أن يستمع إلى هؤلاء انطوان بيني والجنرال كونيج مع وفد من أقطاب الحكومة برئاسة رئيس الحكومة. وكان الوفد الاستقلالي، الذي حضر هذه المحادثات، مكونا من محمد اليزيدي نائب الأمين العام للحزب وعمر بن عبد الجليل وعبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة. ويساعد الوفد كل من محمد الدويري ومحمد بوستة.

---

4 - Gilbert Grandval، المقيم العام الثالث عشر، تولى الإقامة العامة لمدة 50 يوما من 7 يوليوز إلى 26 غشت 1955. إستقال من منصبه لإختلافه مع ادكار فور رئيس الحكومة آنذاك.

كانت المحادثات في إيكس ليبان أواخر غشت 1955. وكانت هذه المحادثات تحت ضغط مجزرة واد زم التي قتل فيها عدد كبير من المغاربة، ومن بينهم نساء وأطفال، وهدمت المدينة جميعها - معظم مبانيها وأسواقها - كما قتل فيها عدد من الفرنسيين الذي كانوا يواجهون مظاهرات الشعب بالسلاح الذي وضع في أيديهم.

كان موقف حزب الاستقلال في محادثات إكس ليبان واضحا يؤكد أن حل المشكلة يتلخص في عودة محمد بن يوسف إلى عرشه وإعلان استقلال المغرب، مع ضمان التعاون مع فرنسا والمحافظة على مصالح المستوطنين الفرنسيين.

وكانت الفكرة التي إهتدى إليها أخيراً المسؤولون الفرنسيون هي نقل محمد بن يوسف السلطان المنفي إلى فرنسا للتخفيف من عبء منفاه في مدينة نائية، ويمكن أبناءه إتمام دراستهم ومنح المغرب حكما يسير به بعض شؤونه في إطار رابطة مع فرنسا أو ضمن الإتحاد الفرنسي. غير أن مجزرة واد زم وعنف المقيم العام الجديد الجنرال بوايي دولاتور الذي عينته الحكومة الفرنسية بدلا من كرانفال كل ذلك وضع إدكارفور أمام تفكير جديد وصل به إلى ربط صلات مع محمد بن يوسف بواسطة مبعوثين منهم الدكتور دوبوا روكيس الذي كان طبيبا وصديقا لمحمد الخامس في الرباط. وبعض ممثلي الشرائح السياسية : مبارك البكاي والفاطمي بن سليمان و«حزب الشورى والاستقلال» و«حزب الاستقلال» في زيارات متتالية للسلطان المنفي، بعد زيارة وفد من الحكومة الفرنسية برئاسة الجنرال كاترو لاستمزاج رأي السلطان في حل المشكلة. وقد مهدت لهذه الزيارات زيارة الدكتور دوبوا روكبير[5]. و ذلك كان سبيل إدكارفور للوصول إلى الهدف، الذي يعتقد أنه إقتنع به وهو عودة محمد بن يوسف إلى فرنسا، وإذا أمكن إقناعه بالتنازل عن العرش - وكان يعرف أن ذلك مستحيل لم يقتنع والذبابات تهاجم قصره والمنفى يستقبله، فكيف يقبل والعرش يستعد لاستقباله من جديد. إذا لم يقتنع فيبحث عن شخص ثالث يلي العرش، إلا إذا بلغ تعصبه

5 - Henri Dubois Roquebert، كان يشغل الطبيب الخاص للسلطان قبل نفيه وكانت له صداقة كبيرة لدرجة أن السلطان. أمنه على جزء من ثورته قبل نفيه واستدعاه للحضور إلى مدغشقر عند ولادة الأميرة لالة أمينة. ولد دوبوا روكبير في باريس عام 1891 وتوفي في أحداث الصخيرات عام 1971 عن سن الثمانين.

وتعصب الشعب المغربي مداه فسينتهي الأمر بعودته إلى عرشه، وكان إدكار فور يعرف بأن البحث عن شخص ثالث فكرة غير ذات موضوع. ولكنه كان يعرضها للاستهلاك الداخلي أمام المعارضين في حكومة وخارجها. أما المشكلة السياسية فتحل بإستقلال داخلي في إطار رابطة مع فرنسا، أو في «استقلال متداخل Interdépendance».

في هذا الإطار كان يفكر المتنورون من الحكومة الفرنسية، ومعهم بعض المتملقين من المغاربة الذين يعتبرهم الفرنسيون معتدلين. أما المتشددون ومنهم بعض أعضاء حكومة إدكارفور، فقد كانوا يؤكدون ألاّ مجال للتفكير في عودة محمد بن يوسف إلى عرشه - كما كان يفكر منديس فرانس يوم كان على رأس الحكومة - لو حلت المشكلة السياسية. أما حزب الإستقلال، فقد كان المعتدلون منه أيضا يسايرون المعتدلين الفرنسيين في عودة محمد بن يوسف إلى فرنسا، كمرحلة فقط لعودته إلى عرشه، ولا مجال للتفكير في سلطان ثالث. ولا مانع من تكوين مجلس العرش بأغلبية من المؤيدين لعودة محمد بن يوسف. على أن تكون سلطاته مؤقتة، ولا يكون تحت إمرة المقيم العام. فيما يخص المشكلة السياسية، كان المعتدلون من الاستقلاليين يؤكدون ضرورة إلغاء معاهدة الحماية، وبناء العلاقات الجديدة مع فرنسا على أساس الإستقلال المتداخل، رغم أن هذا الاصطلاح لم يكن له أي مفهوم في القانون الدولي.

أما الاستقلاليون «المتطرفون»[6]، وفي مقدمتهم علال الفاسي، الذي لم يشارك في محادثات إكس ليبان ولم يستشر فيها، وكان موجودا في القاهرة، لا في المغرب ولا في فرنسا، فقد كان معارضا لمجلس العرش، ومصرا على عودة محمد بن يوسف إلى عرشه، ولا يقبل أي استقلال ناقص كالاستقلال الداخلي[7]. وكان قد عارض إتفاقية تونس مع منديس فرانس، أو أي استقلال متداخل. وبما أنه كان يعارض، هذه الصيغ، فقد كان ضد مشاركة الحزب في محادثات إكس ليبان، على قدم المساواة مع من تسميهم الحكومة الفرنسية الممثلين التقليديين للشعب المغربي، من الكلاوي والكتاني حتى كبار القواد والباشوات.

---

6 - بهذا النعت كانت الصحف والأوساط السياسية تصف علال الفاسي.

7 - محمد بن عبد الكريم الخطابي إتخذ نفس الموقف من محادثات إيكس ليبان.

- 3 -

هل وقع اختلاف بين فريقين من الحزب في القضية المصيرية ؟

الجواب عن هذا السؤال يتطلب منا أن نعود قليلا إلى التاريخ لنتعرف على موقع علال الفاسي من الحركة الوطنية ومدى نشاطه وآرائه في مرحلة التصفية.

قاد علال الفاسي الحركة الوطنية من سنة 1927 إلى سنة 1937. عشر سنوات كاملات كان علال في الصف الأول من القيادة، ولم تعرف له الحركة غيابا، إلا الشهور المعدودة التي قضاها في المنفى الإختياري بسويسرا سنة 1934 حينما إعتزمت إدارة الحماية اعتقاله عند عودته من زيارة للمنطقة الشمالية. ولم يكن يتخذ رأي دون رأيه في تسيير الحركة. وكان قد إنتخب رئيسا لكتلة العمل الوطني، بعد أزمة المطالب المستعجلة، والاعتقالات الجماعية التي تلت مظاهرات 1936. اعتقل علال الفاسي مرة أخرى في الحملة المسعورة التي قام بها الجنرال نوكيس أكتوبر سنة 1937 على إثر حوادث مكناس، ونفي إلى الكابون. ولم يفرج عنه إلا بعد تسع سنوات أثناء ولاية أريك لابون[8].

بذلك ابتعد علال الفاسي عن تسيير الحركة الوطنية. وغاب عنها في مراحل سياسية مهمة منها المطالبة بالاستقلال 1944 وقبلها ظروف الحرب التي عرفت الحركة الوطنية خمودا وإنكماشا بسبب الأحكام العرفية وقانون الحرب.

لم يكد علال الفاسي يقضي سنة في المغرب حتى غادر إلى فرنسا ثم إلى القاهرة، ليقوم بنضال خارجي في البلاد العربية. وقد كان لهذه الهجرة الطوعية ما يبررها من نشأة الجامعة العربية سنة 1945 واهتمامها بالقضايا العربية، وكان من الضروري، ربط القضايا المغاربية بعموم القضايا العربية، التي كانت جميعها في معركة التحرير وتصفية الاستعمار، بما فيها قضية فلسطين، التي سار الأمر فيها على غير ما أراد الفلسطينيون والعرب جميعهم.

---

8 - Erik Labonne المقيم العام سيء الحظ الذي لم يل الحكم إلا 14 شهرا مقابل 14 سنة تولى فيها ليوطي هذا المنصب.

منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، بل منذ وعد بلفور 1917 بإنشاء وطن قومي لليهود في جزء من فلسطين.

وأعتقد أن هذا البعد لم يكن هو الأساس لإستقراره في القاهرة - المرحلة الأولى - أكثر من سنة تاركا الحزب الذي كان رئيسه، وأصبح لقبه زعيم الحزب.

إبتعد علال الفاسي عن التسيير المباشر للحركة الوطنية مرة أخرى في مرحلة من أكثر المراحل النضالية تعقيدا[9]. ولم يكن غائبا عن الحرب طيلة مدة إقامته في القاهرة وفي طنجة كان يتصل بالرسائل الطويلة التوجيهية بالحزب، خاصة لمحمد اليزيدي نائب الأمين العام[10].

السؤال المطروح : لماذا غادر علال الفاسي المغرب إلى القاهرة، والبلاد والحزب في أشد الحاجة إلى نشاطه الداخلي...؟

إذا كان علال قد قام بنضال مهم لمكانته ونشاطه وحيوية فكره المتحرك في القاهرة ضمن «مكتب المغرب العربي»، ثم ضمن «لجنة تحرير المغرب العربي» برئاسة الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، وإذا كان قد ظل على صلة بالحزب عن طريق المراسلة اليومية مع محمد اليزيدي نائب الأمين العام للحزب، فإن السؤال السابق يزداد إلحاحا في الصيغة الآتية : لماذا استقر في طنجة بدلا بالرباط بعد عودته من القاهرة في ديسمبر 1948 ؟

واضح أن المشاركة في تسيير الحزب لا يمكن أن تكون من طنجة، إلا بما قد تقتضيه الاستشارة بالمراسلة أو الهاتف.

أتساءل أيضا : ألم يكن علال في رحلته إلى القاهرة وفي إقامته بطنجة يجتاز مرحلة منفى عن النشاط الإستقلالي المباشر ؟

---

9 - يلاحظ أن لقب علال الفاسي في حزب الاستقلال لم يكن هو رئيس الحزب كما كان عليه الأمر مع «كتلة العمل الوطني» وخلفها «الحزب الوطني». وإنما اقتصر لقبه على زعيم حزب الاستقلال...؟ كيف تم ذلك ؟ وما أثره في التسيير العملي للحزب وقيادته ؟ أسئلة تدعو إلى التفكير لنجد لها أجوبة بعد إتمام قراءة هذا الفصل.

10 - ضمنت بعض هذه الرسائل في الكتاب الذي نشرته مؤسسة علال الفاسي تحت عنوان : «رسائل تشهد على التاريخ» جمعه شيبة ماء العينين في غشت 2006، ط 2.

قام علال بدور زعيم الحزب في كثير من الأنشطة بطنجة. كان لا يلبث يدلي بتصريحات صحفية، ويوجه مراسلي الوكالات الصحفية لمصلحة المغرب، وكان كثير منهم يغطون نشاط المغرب ومشاكله من طنجة، لأنها لم تكن تحت السيطرة التامة للإقامة العامة. ويجري محادثات مع الذين يزورون المدينة من دول أجنبية، وناب عن الحزب في الإتفاقية التي عقدت بين الأحزاب الأربعة بتدبير من بعض السياسيين المصريين : محمود أبو الفتح وبعض ممثلي الجامعة العربية وانتهز وجوده في طنجة لكتابة «النقد الذاتي»، أهم عمل ثقافي لتوجيه بناء المغرب المستقل، وغيره من الكتب.

وتظل إقامته في طنجة مرحلة منفى لإبعاده عن التسيير المباشر لحزب الإستقلال.

من - أو ماذا - ألزمه بذلك ؟ وكيف قبل هذا المنفى الاختياري، الذي كان بمثابة تجميد لحركة زعيم لا يعرف الإستسلام والجمود واللاحركة...؟

التعليل الرسمي هو أن علال الفاسي كان مطلوبا دائما من الإقامة العامة، ومعرضا للاعتقال دائما، وربما يعرض إعتقاله الحزب إلى مصادرة مع أن الحزب كان معرضا لها دائما. وتعامل جوان وكيوم معه دليل على ذلك... وعمليا كانت إقامته بطنجة بعيدا عن أن تمتد إليه يد الإدارة الفرنسية بالنفي أو السجن خاصة في عهد المرشال جوان وخلفه الجنرال كيوم.

وقد مكنته إقامته في طنجة من أن يتحرك شرقا وغربا منذ بدأت الأزمة الكبرى بين الإقامة العامة من جهة والسلطان وحزب الإستقلال من جهة أخرى إبتداء من ولاية المرشال جوان.

من منفاه في طنجة استطاع علال الفاسي أن يسافر إلى القاهرة ليقوم مرة أخرى بحملة إعلامية كبيرة في البلاد العربية ضد محاولات المرشال جوان لإرغام القصر على البراءة من حزب الاستقلال، تمهيدا للقضاء عليه وبتوقيع قوانين (ظهائر) من شأنها إشراك الجالية الفرنسية في الحكم، وتكوين حكومة مشتركة من المغاربة والفرنسيين. وامتد نشاط علال بجولة حول العالم لفضح ممارسات نظام الحماية ضد الدولة المغربية، ممثلة في السلطان وضد الحركة

الوطنية. وكان لنشاطه العربي والدولي، أثر كبير على دول الجامعة العربية التي قررت تقديم قضية المغرب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في قصر شايو بباريس في دورتها العادية سنة 1951 كما سبق القول. وعدت الحكومة الفرنسية على لسان - روبير شومان وزير الخارجية - بتغيير الأوضاع وإدخال إصلاحات جذرية، ولكن العلاقات بين القصر وإدارة الحماية (المسندة من الحكومة الفرنسية) ازدادت سوء. تشبث جوان وكيوم بسياسة القمع ضد الشعب المغربي، وفرض قوانين لإشراك الجالية الفرنسية في السلطة الشرعية للبلاد إلى أن حدث ما تحدثنا عنه من نفي السلطان يوم 20 غشت 1953.

علال الفاسي كان هناك. فبعد نصف ساعة من نفي السلطان كان يوجه «نداء القاهرة»[11] من إذاعة صوت العرب، وهو الصوت الذي بلغ المغاربة جميعهم مفهوم النداء فبدأت المقاومة المسلحة التي كانت هي الفيصل بين إدارة الحماية من جهة والسلطان والحركة الوطنية من جهة أخرى، إلى أن تحقق الإستقلال بالطرق التي عرفناها.

من منفاه نظم علال الفاسي المقاومة المغربية، وشارك مشاركة فعالة في تنظيم جبهة التحرير الجزائرية. وبدأت عملياتها العسكرية من جبال الأوراس. في فاتح نوفمبر 1954 كان علال الفاسي هو الذي أعلن بصوته مرة أخرى بداية العمليات العسكرية لتحرير الجزائر. وبجهوده - والنخبة المجاهدة التي التفت حوله في القاهرة وتطوان ومدريد - إستطاع تزويد حركة المقاومة المغربية والجزائرية بالسلاح والأطر. وبجهوده تكوّن جيش التحرير وتمكّن من الأسلحة الضرورية والأطر المجاهدة التي انتهى نضالها بالاستقلال الذي أعلنه السلطان محمد بن يوسف في خطابه التاريخي في 18 نوفمبر 1955.

- 4 -

أثناء المحادثات بين حزب الاستقلال والمتنورين الفرنسيين ثم مع الحكومة الفرنسية، كان علال الفاسي مغيّبا في منفاه يقوم بعمله التحريري عن طريق

11 - نشره علال في كتاب خاص، وأضاف إليه أحاديث ومقالات لها صلة بنفي محمد بن يوسف.

تنظيم المقاومة وتأهيلها لتوقيع الضربة القاضية على الحماية[12]. ومن المؤكد أنه كان مغيبا عن الأخبار بما يقوم به وفد الحزب في باريس الذي انتهى باجتماعات إيكس ليبان. وما كان يجب أن يكون مغيبا. وفد الحزب كان يجب أن يبقى على اتصال به، خاصة في المرحلة المصيرية التي كانت تجتازها القضية المغربية كما كان أحمد بلافريج حاضرا عن طريق الاستشارة اليومية التي كان يقوم بها محمد بوستة في رحلة منتظمة بين إيكس ليبان والحدود الفرنسية السويسرية حيث كان يقيم أحمد بلافريج. ولكن من المؤكد أن علال كان يقوّم الأوضاع بالأخبار التي كانت توزعها وكالات الأنباء وتنشرها الصحف العالمية، وبالرسائل التي كان يكتبها لبعض أعضاء الحزب في باريس. ومن خلال تقويمه أدرك واقعا مهما، وهو أن الحكومة الفرنسية تسير نحو استقلال داخلي، وربط المغرب برابطة الاتحاد الفرنسي أو بنظام «الاستقلال المتداخل Interdépendance».

كان الفرنسيون يعتبرون علال الفاسي متطرفا، ومن المؤكد أنهم كانوا يرفضون المحادثة معه، لأنه كان منذ كلماته الأولى يطلب الاستقلال الكامل، وجلاء القوات الأجنبية، وعودة محمد بن يوسف إلى عرشه، وليس إلى فرنسا كمرحلة، أو كنصف حل لمشكلة العرش، ولن يقبل بـ «مجلس العرش» ولا بالشخص الثالث.

وقد واجه علال في نضاله هذا مشكلتين خطيرتين : أولاهما أن حكومة الثورة المصرية كانت تخطط في مساعداتها للثورة المغربية والجزائرية للسيطرة على الحركة وإبعاد علال عن قيادتها. وكانت مصر قد قدمت مساعدات مهمة جدا للثورة المغربية وخاصة الجزائرية، ولم يكن يعنيها - أو كان ضد - ربط إستقلال المغرب بعودة محمد بن يوسف إلى عرشه، كما كان يلح علال الفاسي، والشعب المغربي قاطبة. وكانت المساعدة المصرية أحد أسباب الهجوم الثلاثي

12 - أعلن علال الفاسي ومحمد حيضر إنطلاقة العمل العسكري في كل من المغرب والجزائر يوم 1 أكتوبر 1955. وقد صادف هذا اليوم تخلي بن عرفة عن العرش وإنتقاله، بمعية القبطان محمد أوفقير إلى طنجة. وقد كانت لهذه العملية أثرها لدى ادكافور الذي أسرع بإرجاع محمد بن يوسف من المنفى شهرا بعد ذلك (أي يوم 31 أكتوبر 1955) على أن يمكث السلطان ستة أشهر في فرنسا. وقد عاد الملك إلى المغرب يوم 16 نونبر 1955 ستة عشر يوما بعد رجوعه من المنفى. وقد تسائل إدكار فور في مذكراته هل كان يجب الإستمرار في التعامل مع حزب الإستقلال، وزعيمه المتطرف علال الفاسي.

الذي تعرضت له مصر (منطقة قناة السويس) سنة 1956[13]. والتنسيق بين الحركة الوطنية والمخابرات كان يستهدف السيطرة مباشرة على المقاومة المغربية، وإلغاء التعامل مع زعيمها علال الفاسي، مثلما فكرت في إلغاء التعامل مع قادة الثورة الجزائرية الموجودين في القاهرة. ومن أجل ذلك وظفت الكولونيل عبد المنعم النجار ملحقا عسكريا في مدريد. وقد عمل النجار كل ما يستطيع من جهد ليحتوي جهاز المقاومة (التسيير المباشر) الذي كان متمركزا في تطوان، وتسييره مباشرة، وتحييد الجهاز السياسي المتمثل في علال الفاسي المقيم في القاهرة وعبد الكبير الفاسي الذي يعمل معه، المتنقل بين مدريد وتطوان. ولكن علال وعبد الكبير إستطاعا أن ينتصرا على هذه المشكلة بتمتين العلاقات مع الأجهزة المسيرة للمقاومة، وتزويدها بالأسلحة من جهات أخرى، بالشراء أحيانا من دول أوروبية. ولعبت الأطر الاستقلالية في أوروبا - طلبة وعمال وتجار - دورا كبيرا في نقل الأسلحة إلى مدريد، ومن هناك إلى تطوان، في طريقها إلى منطقة الإحتلال الفرنسي. وإستطاع علال أن يتجاوز المخابرات المصرية التي كانت ترغب في السيطرة على الثورة المسلحة بالسيطرة على تنظيم جيش التحرير وتزويده بالأسلحة. وكانت علاقات علال بأجهزة الثورة وبالرئيس عبد الناصر على غير ما يرام، وبعد الاستقلال، أسّر إلي عبد الخالق الطريس وهو سفير بالقاهرة قائلا : «يجب أن أبحث عن طريق لتحسين العلاقات بين علال الفاسي وعبد الناصر». وكان الطريس ذا مكانة متميزة عند عبد الناصر، ولعله لم يتمكن من القيام بعمل في هذا الباب.

المشكلة الثانية التي واجهها علال هي أن اللجنة التنفيذية للحزب، ومكتبها في باريس، كان يعمل، يناضل ويتحادث مع الفرنسيين المتنورين ثم الحكوميين في حل مشكلة المغرب دون تنسيق مع زعيم الحزب الذي يضرب على وتر آخر هو أن المقاومة المسلحة هي الطريق الموصلة إلى الاستقلال الكامل، لا الاستقلال الداخلي ولا الإستقلال المتداخل. وكان يخشى من الحكومة الفرنسية التي فتحت محادثات غير مباشرة مع محمد بن يوسف في المنفى بواسطة الدكتور دوبوا روكبير، ثم الجينرال كاترو. حيث كانت تعرض عليه حلول وسطى وتراوده أن

13 - وشاركت فيه إسرائيل وإنجلترا.

يتخلى أو يقبل مجلس العرش، وقد قبله، مع استقلال مرتبط بفرنسا، أو غير ذلك من الحلول، نظن أنها مغربية.

وكان علال يخشى أن تجهض هذه المحادثات المقاومة، وتفعيل جيش التحرير، لأنه لم يكن يثق في نتائجها.

إنعدم التنسيق مع زعيم الحزب الذي اعتبر منفيا يناضل وحده مع رجال المقاومة. وهذا أدى إلى إنعدام التنسيق مع المقاومة، حتى اعتقد بعض رجالها أن الحزب يناضل سياسيا، دون أن ينسق مع المقاومة، أو يأخذ في حسابه العمل المسلح. وقد تطورت الأوضاع حتى وصلت إلى محادثات إيكس ليبان، بكل ما أحاط بها من تصورات لحل مشكلة العرش، ومشكلة الاستقلال، حسب ما أشرنا إليه. وإذا كان علال الفاسي بعيدا عن المشاركة - باعتباره منفيا - في هذه المحادثات وتوجيهها، فقد كان حريصا على أفكاره الاستقلالية الأساسية. ونلخصها : «لا مساومة في عودة محمد بن يوسف إلى العرش - لا ضرورة لمجلس عرش يكون تحت نفوذ المقيم العام - لا حكومة إلا الحكومة التي تأخذ شرعيتها من محمد بن يوسف - لا للإستقلال الداخلي أو الاستقلال المتداخل». ثم أنه كان عند إلتزامه مع الثورة الجزائرية باستقلال المغرب العربي جميعه.

لهذا رفض علال، وأعلن ذلك صراحة، مداولات إيكس ليبان التي تحادثت فيها الحكومة الفرنسية بالإضافة إلى الوطنيين مع كل الذين خانوا الوطن وساهموا في تعقيد القضية المغربية وفي عزل محمد بن يوسف كالمقري والكتاني والقواد الكبار من أتباع الكلاوي وغيرهم.

عند ذلك شعر وفد الحزب الذي كان يتحادث مع الحكومة الفرنسية في إيكس ليبان بخطورة الوضع فإقترح عقد إجتماع مع علال الفاسي في روما لمحاولة إقناعه. فرفض علال حضور هذا الإجتماع. ولم يكن إقتراح الاجتماع في روما لإصلاح ذات البين بين علال وبلافريج كما ورد في مذكرات عبد الرحيم بوعبيد، فعدم الانسجام بين الرجلين قديم. والوضع الوطني آنذاك يهم مشاكل أعوص، هي رفض زعيم الحزب للأسس التي تجري عليها المحادثات في إيكس ليبان وباريس، دون إقامة وزن لضغط

المقاومة المسلحة التي يديرها زعيم الحزب. ونظرا لرفض علال الحضور في إجتماع روما فقد تكون وفد من محمد اليزيدي ومحمد الفاسي لمقابلته في القاهرة، ثم قابله بعد ذلك الوفد الاستقلالي الذي ذهب إلى أنتسرابي لمقابلة محمد بن يوسف (الحاج عمر بن عبد الجليل وعبد الرحيم بوعبيد). وتأكدت في هاذين اللقاءين كثير من المبادئ التي يرتئيها علال الفاسي لحل المشكلة المغربية.

وأعتقد أن علال لو حضر اجتماع إكس ليبان كما كان طبيعيا لتغير نهج محادثات الحركة الوطنية مع الحكومة الفرنسية، ولربما أدى الأمر إلى فشل المحادثات. ولكن القضية المغربية ستعود للساحة أقوى مما كانت عليه في اكس ليبان. ولما وقع المغرب في مشكل الاستقلال المتداخل، وكانت النتيجة أن تسير الأمور في عهد الإستقلال في البداية على غير ما سارت عليه من ملابسات وإضطرابات وتنازلات من الحزب انتهت إلى ما انتهت إليه على الصورة التي قدمناها في الفصل السابق.

- 5 -

تلك بعض سلبيات نفي علال الفاسي وإبعاده من ممارسة نشاطه الطبيعي كرئيس حزب الاستقلال الذي خلف كتلة العمل الوطني ثم الحزب الوطني. وإذا كان انتخابه - قبل النفي - تم في هيئة محدودة، نظرا لانعدام الحريات العامة التي كانت لا تسمح بإجتماع مؤتمر عام، فإن الإنتخاب الذي لم يتخلف عنه إلا صوت محمد بن الحسن الوزاني - عززته كلمة أحمد بلافريج في بداية الاجتماع، والتي قال فيها : «إن حزبا وطنيا ككتلة العمل الوطني لا يمكن أن يرأسه إلا مناضل يجمع بين الثقافة الاسلامية والحداثة، وله من الممكنات العلمية والسياسية ما يؤهله لقيادة الكتلة...» في هذا الجو أنتخب علال الفاسي لرئاسة الكتلة والحزب الوطني بعد حل الكتلة. وكان من الضروري أن يحتفظ له برئاسة حزب الاستقلال، خاصة، وأنه منفي بالكابون. أو تعود له الرئاسة عقب عودته من المنفى سنة 1946. ولكنه بدلا من ذلك خضع «لنفي» آخر - ولم يمر عام على عودته من منفى الكابون - فسافر إلى القاهرة كما قدمنا، ثم «نفي» إلى طنجة

بعد عودته إلى المغرب آخر سنة 1948[14] ومن منفى طنجة إلى القاهرة والتجول في العالم العربي وجولته العالمية، كما سبق القول.

وجاء الإستقلال. ولم يكد علال يعترف بالأمر الواقع، محتفظا بضرورة تحرير المغرب بصحرائه الجنوبية - حتى موريطانيا - والصحراء الشرقية وجلاء القوات الأجنبية والتخلص من قيود اتفاقية 2 مارس. بدأ علال جولة كبيرة في المغرب للتبشير لهذه الأفكار. وأثناء الجولة أطلق على موكبه الرصاص في إحدى المناطق الجبلية. حفظه الله فلم يصب بسوء، ولكن إطلاق النار، المدبر بليل، كان إنذارا له بأن يكف عن نشاطه السياسي رغم الجهود النضالية الكبرى لتحرير المغرب وعودة محمد بن يوسف إلى عرشه.

لم تطل إقامته في المنطقة المحررة طويلا، فقد إضطر مرة أخرى إلى «النفي» إلى طنجة حيث أقام متخليا عن تسيير الحزب الذي كان يسير عمليا ومباشرة من مركزه في الرباط، مكتفيا بحضور إجتماع اللجنة السياسية للحزب كل أسبوعين، وقد تكونت من هنا وهناك. وأصبح «الإتحاد المغربي للشغل» وعناصر من المقاومين السابقين يكونون الأغلبية الساحقة من أعضاء اللجنة، ويحضر أحيانا إجتماع اللجنة التنفيذية، ثم يعود إلى مقره «منفيا» نحو طنجة.

أعتقد أنه في غيبته كان يدرك أن الحزب ليس هو الحزب الذي كان يجب أن يستثمر نضاله التاريخي لبناء الإستقلال الجديد. ولكنه كان يتوقف عن القيام بأية عملية جراحية تعيد للحزب مكانته، حتى لا يحدث شرخ في الحزب، مستفيدا مما حدث في الكثير من البلاد العربية : مصر، سوريا، تونس، مثلا.

ومن المؤكد أن إبتعاده عن تسيير الحزب زاد في تعميق الفوضى التي عمت الحزب في التوجيه وإتخاذ القرار، والعلاقات مع الحكومة التي كان يرأسها في مرحلتين من حياتها الأولى مبارك البكاي. وكان الذي يسير العلاقة بين أعضاء الحزب فيها والحزب هو المهدي بن بركة. وبإسم الحزب كانت تحدث كثير من

14 - أعتقد أن الفكر عموما والفكر السياسي والاجتماعي استفاد من منفى طنجة، فقد إختلى علال الفاسي إلى فكره وقلمه فترة من زمان وكتب كتابه الرائد «النقد الذاتي». وكتب أو أعد المادة الأساسية للكتب التي كتبها بعد ذلك.

الممارسات، وتتخذ كثير من القرارات، التي إنتقدها المناضلون الحقيقيون فيه قبل خصومه.

اللجنة التنفيذية كما هي أصبحت عاجزة عن ضبط تنظيمات الحزب، وتطبيق سياسته. وظهرت تيارات جديدة تحاول أن تسحب البساط من تحت أقدام الحزب خاصة منها إعضاء من «الإتحاد المغربي للشغل» الذي كان يفكر بمنطقين : منطق إستقلال النقابة عن الحزب بحيث لا يملك حق التدخل في نشاطها، ولو تعلق الأمر بعمق العمل السياسي أو الإقتصادي كالإضراب مثلا أو دراسة مشكل التعليم أو التنمية الاقتصادية. والمنطق الثاني : التدخل في شؤون الحزب وتسييره، وإتخاذ القرارات فيه. وبنفس المنطقين كان زعماء المقاومة السابقة يضبطون علاقتهم مع الحزب.

ساير النقابة في هذا التوجه عضوان من قيادة الحزب هما المهدي بن بركة وعبد الله ابراهيم.

ونظرا لعجز اللجنة التنفيذية والأمانة العامة عن مواجهة هذا التيار، و«لنفي» علال الفاسي في طنجة، فقد إستمرت أوضاع الحزب في التردي، حتى بدا للجناح الذي تقوده النقابة ومتزعمو المقاومة السابقة أن يستولوا على الحزب بمساعدة المهدي بن بركة. وأعلنوا في تجمع عام عن ما سمي اللجان المستقلة لحزب الإستقلال. وبدأوا حملتهم في محاولة تدمير الحكومة التي ترأسها الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج. والمشاركة القوية في هذا التدمير جاءت من عبد الرحيم بوعبيد نائب رئيس الحكومة ووزير الإقتصاد والمالية.

إنتهت حكومة بلافريج – على نحو ما شرحنا في فصل آخر – وكانت الفرصة للذين كانوا يسيرون الأزمة ضد الحزب من وراء الستار ليصعدوا بالتيار المعاكس للحزب إلى الحكم فتكونت حكومة عبد الله ابراهيم بمشاركة عبد الرحيم بوعبيد وممثلين عن النقابة والحاقدين على «حزب الإستقلال».

وكانت الفرصة مواتية للهجوم على الحزب. ولم يكن الإنقاذ إلا عند علال الفاسي الذي طلب إليه الأعضاء الأوفياء للحزب منهم محمد اليزيدي والحاج عمر بن الجليل العودة إلى الرباط وقيادة الحزب.

وكان أن إشترط علال ألا تواجهه معارضة داخل الحزب، وأن يتمكن من القيادة الحقيقية. فكان كل الذين ظلوا أوفياء للحزب، وهم الأغلبية الساحقة من المناضلين في الأجهزة المركزية للحزب وفي المفتشين والمفتشيات (الأقاليم) والفروع المحلية أوفياء للحزب ولعلال الفاسي.

ولم يلبث الحزب أن نظم مؤتمره السادس (سنة 1960) في الدار البيضاء، بحضور نحو خمسة آلاف مؤتمر. خطب في افتتاح المؤتمر الحاج أحمد بلافريج الأمين العام للحزب، كما خطب في جلسة الإفتتاح علال الفاسي. ولم يلبث الحاج أحمد بلافريج أن تغيب بعد الجلسة الافتتاحية، وإستمر المؤتمر في عمله ثلاثة أيام انتهى فيها بانتخاب علال الفاسي رئيسا للحزب في مظاهرة حاشدة. كما إنتخب اللجنة التنفيذية، وضمنها أعضاء جدد.

سار الحزب في نشاطه تحت رئاسة علال الفاسي منذ سنة 1959، نحو 15 سنة.

وانتهت مراحل نفي علال الفاسي وإبعاده الذي دام منذ أن نفاه الجنرال نوكيس في أكتوبر 1937.

وأعود فأضع السؤال الذي تصعب الإجابة عنه : من كان وراء نفي علال الفاسي هذه المدة الطويلة، وإبعاده عن مواصلة قيادة «حزب الإستقلال» ؟

من الكتلة... إلى الحزب...
إلى الانشقاق... إلى الكتلة...

- 1 -

كانت كتلة العمل الوطني - حينما أعلن عنها مع تقديم مطالب الشعب المغربي سنة 1934 - تعني، حزبا محدد الهدف «على سعة التحديد» وفي بناء مستقبل البلاد السياسي والإقتصادي والإجتماعي. كلمة الكتلة تعني تكتل جماعات أو أحزاب، فلم تكن في المغرب جماعات متعددة تقوم بالعمل الوطني فتكتلت في كتلة العمل الوطني، ولو أن عبد الرحيم بوعبيد كان يقول : «إن الكتلة ما قبل حزب الاستقلال كانت مجرد تكتل وطني». وإذا كان بوعبيد لا يملك دليلا على ذلك فإن الواقع التاريخي يؤكد أن كتلة العمل الوطني كانت حزبا سياسيا له برنامج مسجل في دفتر مطالب الشعب المغربي... وكانت له تنظيمات وفروع، ونشاط في المغرب يمتد إلى فرنسا بإرسال ممثلين عنه في محاولة لإقناع الحكومة الفرنسية بتغيير السياسة الإستعمارية في المغرب، وتنفيذ المطالب التي قدمتها الكتلة للحكومة الفرنسية كما قدمتها للملك وللإقامة العامة بالرباط. وكانت وفود الكتلة إلى باريس تتكون في الغالب من إثنين أو ثلاثة هم : عمر بن عبد الجليل وأحمد بلافريج ومحمد بن الحسن الوزاني. كما كونت الكتلة فروعا لها في بلاد المهجر، وخاصة بين العمال والتجار المغاربة في فرنسا.

ظهرت كلمة الكتلة مرة أخرى سنة 1971 وفي الأحداث وعناصر تكونها ما يبرر الاسم، سواء تحت إسم الكتلة الوطنية (1971) أو الكتلة الديمقراطية بعد ذلك بعشرين عاما (1992).

لم يتحول اسم الحزب إلى كتلة، وإن تكونت الكتلة الوطنية من حزبين «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» وحليفه آنذاك كعضو منه «الإتحاد المغربي للشغل».

- 2 -

لم يكن من السهل أن تتكون كتلة من الحزبين بعد الأحداث التي عرفتها عملية الانشقاق. توتر حاد و ملابسات غريبة عن المجتمع السياسي المغربي. إلا الملابسات التي وقعت بين «حزب الإصلاح الوطني» و«حزب الوحدة المغربية» بعد ابتعاد زعيمها المكي الناصري عن «حزب الإصلاح» سنة 1936. ولكن شيئا مهما صاحب الانشقاق في «حزب الاستقلال» حتى ليمكننا أن نقول إنه لم يكن بإرادة الاستقلاليين الحقيقيين.

وتوالت الظروف السياسية والاجتماعية في عقد الستينات – وقد تحدثنا عن بعضها – وحدثت نكسات في الحكم، أوصلت البلاد إلى حالة الاستثناء، التي كان من الممكن ألا تحدث، لو ظل «حزب الاستقلال» موحدا، وزجت بالبلاد في دوامة العاصفة. وأصبح على الضمير الوطني أن يستيقظ ويعي عمق المأساة، فكان هو ضمير علال الفاسي. لم يسترح ضميره لانشقاق الحزب، وظل على ثقة من أنه يستطيع أن يعيد للحزب وحدته بشكل ما. حاول يوم اقترحت عليه رئاسة الحكومة، رغم أن المشروع باء بالفشل. وظل الوطنيون يحلمون بأن عودة الوحدة للوطنيين هي التي ستنقذ البلاد مما تتخبط فيه. ولهذا كان سباقا لاقتراح جمع الوطنيين في الكتلة. كان يؤمن بأن حزبين وطنيين يعملان في الساحة، في وجه قوة فاعلة يهندس لها أحمد رضا كديرة، وينفذها أوفقير ثم البصري فيما بعد. ولا يمكن أن ينجح أي منهما وحده في إصلاح الوضع واستقامته. ولذا كان الحل الممكن هو الكتلة.

دعا علال الفاسي إلى اجتماع مع قيادة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» وحضر الاجتماع من ممثلي «حزب الاستقلال» : علال الفاسي ومحمد بوستة ومحمد الدويري[1] وحضر من «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» : عبد الله

1 - حضرت بعض الاجتماعات ولكن لم أكن عضوا في الهيئة.

إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد الحبابي والمحجوب بن الصديق (نقابة – اتحاد) وانتهى الأمر إلى تكوين «الكتلة الوطنية» في سنة 1971؛ وكان من عملها دراسة الوضع السياسي، ومحاولة إنقاذ البلاد مما يتهددها، خاصة بعد مجزرة الصخيرات في محاولة انقلابية، ومحاولة إحياء وتفعيل النظام الديموقراطي، كأداة أجهضته حالة الاستثناء، ثم مصير الدستور الثاني لعام 1970 الذي صوت الحزبان ضده في استفتاء 14 يونيو 1970 وانتقدا مضمونه ونظمه في بيان أعلن يوم 29 يوليو 1970[2].

سارت الأحداث بسرعة، ووقعت محاولة الانقلابيين الأول والثاني. وفي هذه الأثناء، حدثت فضيحة الوزراء وكبار الموظفين المرتشين الذين اعتقلوا وقدموا للمحاكمة وحكم عليهم بأحكام تصل إلى اثنتي عشرة سنة[3].

توالت الأحداث أو تلاحقت. فقد توقف العمل بالدستور الثاني 1970 وظلت البلاد تعاني وضعية حالة الاستثناء ثم تدارك الملك الأمر فأصدر دستورا ثالثا في فبراير 1972 رغم أنه لم يعمر كسابقه إلا تسعة عشر شهرا. ولم تشارك الكتلة في الاستفتاء عليه[4] ورغم أنه نجح بأغلبية ساحقة، كسابقيه، فقد ظل العمل به متوقفا لمدة خمس سنوات وثلاثة أشهر حيث إن البرلمان لم ينتخب إلا في 3 يوليوز 1977.

هذه الظروف جميعها كان لها أثر في الشعب. وما من شك في أن الشعب لم يكن غائبا عن الأحداث. وحالة الاستثناء لا يمكن أن تصده عن التفكير، إن منعته عن العمل. ولهذا تأسست «الكتلة الوطنية».

- 3 -

الظروف التي نشطت فيها «الكتلة الوطنية» كانت محاطة بالمشاكل التي يعانيها المغرب، وكلها استمرار لحالة الاستثناء، التي أصبحت البلاد فيها

2 - رغم ذلك كانت النتيجة لصالح الدستور بما يقرب 95% في استفتاء ينظم خارج إرادة الشعب.

3 - قام الحسن الثاني بتوبيخهم بصورة مخففة جدا قبل أن تفرض الظروف اعتقالهم. وقد عاشوا خلال مدة الاعتقال في وضعية مريحة، وعفي عنهم بعد مدة قليلة جدا.

4 - وقد نظم يوم 1 مارس 1972.

بعيدة عن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، غارقة في الهاجس الأمني، متخبطة في حالة الاستثناء أو في دستور وبرلمان غير ذي مصداقية، ودستور غير منفذ ولا يدعو للاحترام. وواجهت «الكتلة الوطنية» أيضا مشاكل الوضعية الاجتماعية في التعليم والتشغيل والسكنى. المغرب لا تحكمه حكومة ذات فاعلية والحياة مشلولة في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولذلك كانت «الكتلة» عاجزة عن أن تقوم بعمل مهم، إلا إثبات الذات ورفع الصوت الوطني، وتقديم المقترحات الإصلاحية. ومع ذلك كان وجودها يبعث الأمل في الشعب، وينبه السلطة العليا إلى أن الحياة لا تسير على هدى واستقامة. ويعيد للمناضلين الشرفاء في كلا الحزبين الأمل في المستقبل، وفي انبعاث الضمير الوطني في الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد.

وكان من المفروض أن تعيد الكتلة الوحدة والانسجام للمجتمع الوطني الذي حقق الاستقلال ويناضل من أجل الديمقراطية.

ولكن «الكتلة» هي الأخرى مشلولة أيضا بالخلاف الجوهري الذي كان يسود بين أطراف «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، فلا سبيل للتفاهم بين طرفي الاتحاد : عبد الرحيم بوعبيد، ومعه أنصاره من جهة، وعبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق من جهة أخرى.

- 4 -

لم يكن «للكتلة الوطنية» أن تستمر، رغم الظروف المضطربة حكوميا ودستوريا، ورغم انتشار الفساد والرشوة وعدم الاستقرار. فقد تلقى علال الفاسي رسالة من عبد الله إبراهيم يعلن فيها أنه أوقف نشاط «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» في «الكتلة الوطنية»[5]. كان وقع هذه الرسالة أليما عند حزب الاستقلال الذي كان يعلق أمالا كبيرة على «الكتلة الوطنية» لمحاولة الخروج بالبلاد من الفوضى السياسية والاجتماعية. ويبدو أن التوتر الذي ساد بين قادة

5 - لم يكن عبد الله إبراهيم أمينا عاما «للاتحاد الوطني للقوات الشعبية». بل كان الحزب يدار بأمانة عامة جماعية يسيرها عدة أعضاء ومع ذلك منح لنفسه الحق في توقيف مشاركة «الاتحاد الوطني» في الكتلة، وأقره الأعضاء الآخرون من الاتحاد على ذلك.

«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، والذي كان علال الفاسي يعمل جاهدا على التخفيف من حدته بطريقة غير مباشرة فلم ينجح، هذا التوتر استفحل. وكان الأمين العام «للاتحاد المغربي للشغل» ضليعا في هذا التوتر[6]. ويتلخص في أنه عضو مؤسس ومقرر في «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» وهو في الوقت نفسه الأمين العام - المطلق السلطة - «للاتحاد المغربي للشغل»، ولا دخل «للاتحاد الوطني» في «الاتحاد المغربي للشغل».

«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» حليف «الإتحاد المغربي للشغل»، غير أنه لا يدبر نشاطه ولا يمارس ولا يقرر. اشتد الخلاف بين اتجاه عبد الله إبراهيم واتجاه عبد الرحيم بوعبيد، وأدى في النهاية إلى انقسام داخل الاتحاد، فاحتفظ عبد الله إبراهيم «بالاتحاد الوطني» وزعامته، وقد كانت جماعية منذ الانفصال عن حزب الاستقلال. وتأسس حزب جديد تحت اسم «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» بكتابته الأولى : وعين عبد الرحيم بوعبيد كاتبا أولا. وقد أكد لي عبد الله إبراهيم بعد سنوات أنه تعمد تجميد نشاط «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية». ولمح - ولم يصرح - إلى الظروف السياسية. وكعادته في اختصار الكلام، لم يوضح لي ماذا يعني بالظروف السياسية التي أوحت له بتجميد الحزب. ولم أستفد من كلامه إلا أنه جمد حزبه، ولا مزيد... وكانت العلاقات قد ساءت، كالعادة، بين «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» و«الاتحاد المغربي للشغل»، وبالتالي بين عبد الله إبراهيم - المفكر المنظر - وبين المحجوب بن الصديق، حتى انفراد «الاتحاد المغربي للشغل» بنشاطه دون الاستناد إلى قوة سياسية بعد أن تخلى عنها جميعا وتخلت عنه.

لم تؤد «الكتلة الوطنية» مهمتها، رغم ما كان يعلق عليها من آمال كاتجاه وطني موحد لعرض الأفكار الوطنية لمحاولة الانتصار على الأزمة، وتكوين جبهة موحدة لمواجهة الأخطار التي بدأت تهدد الوطن. وقد كان ينتظر لها أن تسعى لتفعيل الأدوات الديموقراطية من مجالس بلدية وقروية وبرلمان، خاصة وأن الملك أعلن دستورين متتاليين 70-72. ونظرا للاضطرابات وجمود الحياة السياسية

6 - يحمل نفس الفكرة التي كان يحملها وهو حليف «حزب الاستقلال».

جمد ثانيهما، فلم يطبق الدستور طيلة أكثر من خمس سنوات ولم ينتخب برلمان لتطبيق حيثياته، وبالتالي لم تؤسس حكومة نابعة منه.

قام الحسن الثاني بتنظيم المسيرة الخضراء لاسترجاع الصحراء[7] وبذلك أذاب الجمود السياسي واسترجع للدولة مكانتها التي عبث بها الانقلابيون والفاسدون. وكان من نتيجة هذا العمل انتخاب المجالس الجماعية والمهنية في نوفمبر 1976 وانتخاب مجلس النواب في 3 يوليوز 1977. ومن المجالس تكون ثلث مجلس النواب بانتخاب غير مباشر. ثم انتخب الثلثان في جو من «شبه المصالحة» بين السلطة والأحزاب السياسية، رغم أنها لم تخل من زيف واضح حيث منح اللامنتمون الذين اختاروا، باتفاق مسبق صدر لهم الأمر به، اللون الأبيض ومنهم تكون، بعد فوزهم «التجمع الوطني للأحرار» بزعامة الوزير الأول أحمد عصمان[8].

المهم أن «الكتلة» كان يمكنها أن تلعب دورا رئيسيا لو ظلت على الحياة تمارس نشاطها السياسي بتقديم مرشح مشترك مثلا وبفرض سياسة مشتركة في الفضاء السياسي. ولكن النتيجة كانت أكثر خيبة من الأمل بتوقيف الكتلة.

- 5 -

مرة أخرى ستعاد تجربة الكتلة. وهذه المرة تحت اسم «الكتلة الديموقراطية» وبمشاركة أربعة أحزاب[9]. الاتجاه الوطني الديموقراطي لم يكن لينجح في بناء المغرب إذ ظلت القوى السياسية الحقيقية ممزقة. يضاف إلى ذلك أن أيا من الأحزاب الوطنية الديموقراطية لا يختلف عن الآخر. مذهبا وبرنامجا وتنظيما وتعبئة للمواطنين، على تباين الوزن السياسي لكل منهم. انتهت الشعارات القديمة التي بنى عليها «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية». وولى كذلك التعلق بالاشتراكية الدولية - الذي كان شعارا لكل الأحزاب التي تنتمي إلى الاشتراكية - بانتهاء الحرب الباردة وسقوط جدار برلين ونهاية الاتحاد السوفياتي. وضعفت معظم

7 - يوم 6 نونبر 1975، تحدثنا عنها في فقرة أخرى.

8 - أوضحنا ذلك في فقرة أخرى.

9 - هي «حزب الاستقلال» و«الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» و«حزب التقدم والاشتراكية» و«منظمة العمل الديموقراطي الشعبي». وحلت المنظمة نفسها بعد ذلك لتنضم إلى اتحاد اليسار، وبذلك أسقطت عضويتها في الكتلة.

الأنظمة الاشتراكية، ونهج معظم الأحزاب الاشتراكية في مختلف أنحاء العالم الغربي والعربي نهج اقتصاد السوق، والتحاق معظم الدول بالمنظمة العالمية للتجارة.

لم يعد لمفهوم الاشتراكية الماركسية أي وجود في الفكر السياسي «التقدمي» ولا في الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الحكومات والأحزاب الاشتراكية. وأصبحت اليسارية الاشتراكية في حاجة إلى مفهوم جديد لم تجده في غير قيادة الحكم التناوبي، وتبني برامج تنموية ليبرالية، والتعاون مع منظمة التجارة العالمية، والخضوع للقرارات الاقتصادية والمالية للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتبني اقتصاد السوق وعقد اتفاقية التعاون المشترك مع الولايات المتحدة والبحث عن تنمية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وحينما يجتمع قادة هؤلاء وأولئك يجدون أنفسهم يتحدثون بلغة واحدة ويفكرون في مستقبل واحد للمغرب، يعتمد على دعم الديموقراطية، وتقويم الاقتصاد وتطوير المجتمع بتدعيم أسسه في التعليم يطبق منه الاشتراكيون ميثاقاً وضعه التكنوقراطيون، والعمل من أجل رفع مستوى التشغيل والسكنى وتخليق الحياة العامة.

نقطة واحدة يختلف فيها قطب الأحزاب الديمقراطية هي أن «حزب الاستقلال» يعتبر الإسلام أساسا من أسس التنظيم الشعبي والتجمعي. ولذلك يأخذ «حزب الاستقلال» الفقرة الدستورية التي تقول «المملكة المغربية دولة إسلامية» مأخذ الجد. فأدبياته لا تبتعد كثيرا عن المفاهيم الإسلامية، دون أن يكون الحزب إسلاميا بالمفهوم الإيديولوجي، ولا أن يغرق في قياس كل الإنجازات والإصلاحات بمقاييس إسلامية، مما يدخل في باب الاجتهادات، وليس الأصول والثوابت الإسلامية. وبالتالي لا يتبنى الاستقلاليون بعض الحملات الصحفية لصالح العلمانية، إذا كانت تعني اللادينية أو ابتعاد الدولة عن الدين. أما إذا كانت بمفهوم لا يعادي الدين ولا يهمش المتدينين ويقر بوجود خصوصي للحقل السياسي والحقل الديني في مجتمع إسلامي كالمجتمع المغربي، فإن في ذلك مجالا للتفاهم الديني العلماني. فالإسلام أساس من أسس الدولة عند الحزب. ولذلك لا يمكن أن يقبل بدولة علمانية.

لا تتنكر الأحزاب اليسارية عموما، ومنها «الاتحاد الاشتراكي»، لإسلامية الدولة ولا تطالب بإلغاء الفقرة الدستورية التي تجعل من الإسلام دينا للدولة. ولكن أدبيات هذه الأحزاب تبتعد عن القضايا الإسلامية، ولا يرتبط أي إصلاح اجتماعي عندها بمفهوم أو بمبدإ أو توجه إسلامي.

لا نريد أن نحلل هنا الفرق بين هذا المفهوم التقدمي في التعامل اجتماعيا وسياسيا مع روح الإسلام، وبين التشبث بأفكار رجعية، قد تسمى ظلامية دخيلة على الإسلام الصحيح. فتلك قضية مفروغ منها. وأدبيات «حزب الاستقلال»، وفي مقدمتها كتابات علال الفاسي، توضح مدى صلة الحزب بالفكر الإسلامي، كأساس من أسس بناء المجتمع المغربي. وما أظن أحدا من المحسوبين على اليسار يتنكر لها إذا احتكم إلى الفكر، واستهدف مستقبل المغرب، وكان واقعيا في إدراك حقيقة المغرب وبعده الاجتماعي.

لا خلاف علنيا بين الاتجاهين، ولكن كل حزب معتز بما لديه من أفكار ونظريات، دون أن يصل في يوم ما إلى صراع نظري، ولا أن يضع على نفسه السؤال بصراحة : لماذا اختلفت عن الآخر ؟ قد يصفه باليمينية - وأحيانا بالرجعية - ولكنه لا يصارح نفسه عن حقيقة ما يميزه عن الآخر، وعن حقيقة اليمينية والرجعية والتقدمية واليسارية. وأعتقد أن الاشتراكية العلمية أصبحت غير ذات موضوع. وأظن أن كثيرا من الذين يحملون اسم الاشتراكية، لا يعرفون أين يضعون اشتراكيتهم بين الاشتراكيات، سواء كانوا من بلاد الشرق أو الغرب. التفكير اجتماعيا في تعميم التعليم ومقاومة البطالة وحماية حقوق العمال - ضمن حقوق الإنسان - والسكنى للجميع، هو تفكير مشترك، وتسخير الاقتصاد لخدمة الشعب وتقريب الفروق بين الطبقات تفكير شامل.

والتعادلية الاقتصادية والاجتماعية التي يعتبرها «حزب الإستقلال» جوهر إيديولوجيته، منذ أعلنها في وثيقة 11 يناير 1963، لم تنطفئ شعلتها بانهيار جدار برلين، لأنها إيديولوجية نابعة من صميم الشعب المغربي. في كتابي «الفكر التقدمي في الأيديولوجية التعادلية»[10] جاء في فصل عنوانه «بين التعادلية

10 - نشر سنة 1979.

والاشتراكية» أن التعادلية تعني «تعادل المجتمع حتى لا تطغى فيه قوة على قوة، ولا تطغى فيه فرصة على فرصة، ولا تطغى فيه طبقة على طبقة. مجتمع لا يختل فيه التوازن بين الممكنات والوسائل الاقتصادية، وبين الذين يقومون فيه على استعمال هذه الوسائل، ويعود إليهم مردودها...» ويلخص هذا الفصل التعادلية في الاستقلال الاقتصادي : 1) تحرير المواطن من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي، وبالأخص من سيطرة الرأسمال ؛ 2) القضاء على التخلف، وبناء مجتمع بلا طبقات، متمتع بالعدالة الاجتماعية ؛ 3) واجب الدولة في رفع مستوى المعيشة للمواطن وتوزيع عادل للدخل القومي ؛ 4) تمكين المواطنين من الفرص المتكافئة كحقهم في التعليم والعمل والسكنى والصحة ؛ 5) اعتبار العمل رأس مال الشعب الأساسي، وهو واجب وحق ؛ 6) تطوير المناطق القروية اقتصاديا واجتماعيا ؛ 7) تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي بتنظيمه والتدخل في تسييره في إطار مخطط عام ؛ 8) القيام بالإصلاح الزراعي الذي يضمن الأرض لكل الفلاحين ؛ 9) توزيع الأرض التي تملكها الدولة والأوقاف والجماعات والأراضي المسترجعة على الفلاحين.

وينتهي الكتاب إلى أن التعادلية لا تعني سيطرة الدولة على كل مرافق الحياة، كما تعني احترام وخدمة الملكية الفردية، واحترام مبادرات الفرد.

- 6 -

حينما استمرت أوضاع المغرب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في التردي الذي عرفته منذ حالة الاستثناء (1965) - رغم التفتح النسبي سنة 1977- بدأ «حزب الاستقلال» و«الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» يفكران في عمل مشترك للخروج بالمغرب من الأزمة السياسية التي يتخبط فيها. وقد يسوغ الاستطراد في الفترات السابقة أن «الكتلة الديمقراطية» تجمع بين الاتجاه التعادلي والإتجاه الاشتراكي. فلم تكن الأحزاب الأعضاء فيها ترى فرقا إيديولوجيا بين هذا الاتجاه وذلك : اجتمعت قيادة «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» لتدارس الوضعية. وانتهت في تفكيرها إلى وضع مذكرة مشتركة قدمت للملك الحسن الثاني توضح أفكار الحزبين في القضايا الحادة المطروحة على البلاد. هذه المذكرة مفتاح تجديد العلاقات بين الحزبين

وبقية الأحزاب الديمقراطية. تكونت «الكتلة الديمقراطية» يوم 17 ماي 1992. وقد تبنى تعديل الدستور لسنة 1992 بعض أفكار هذه المذكرة.

قدمت المذكرة المشتركة بين الحزبين إلى الملك يوم 9 أكتوبر 1991 في ظروف سياسية داخلية وخارجية ناضجة. فقد فشلت كل محاولات الحكم الديمقراطي رغم الانفتاح الشكلي على إشراك «حزب الاستقلال» في الحكومة سنة 1977 وما تلاها. فشلت الحكومات في إصلاح الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وفشل البرلمان - المزيفة انتخاباته دائما - في أن يعبر عن طريق الإنجاز الديمقراطي بأنه يمثل الدولة الديمقراطية، أو يؤدي مهمة تشريعية ومراقبة الحكومة. ولم تعد البلاد تحظى باستقرار سياسي ؛ فقد تأجلت الانتخابات التشريعية التي أعلن عن توقيتها سنة 1989 إلى سنة 1992 وقدمت المعارضة ملتمس رقابة في محاولة إسقاط الحكومة - رغم أغلبيتها - عن طريق البرلمان في شهر مايو 1990، وأثار الملتمس ضجة كبرى بالمناقشة الحادة بين الحكومة والمعارضة تتجلى في ضعف المجلس وعدم قدرته على الدفاع عن الحكومة التي يسندها. وقد تبين من هذين الحادثين أن الوضعية السياسية في حاجة إلى تغيير جذري. يضاف إلى ذلك أن نهاية الحرب الباردة وسقوط النظام السوفياتي وضع الأنظمة، التي كانت تنتهز الفرصة لتخطي الديمقراطية الحقيقية، في حرج. ولذلك أصبحت المعارضة ممثلة في حزبي «الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي» تفكر جديا في القيام بمبادرة الدعوة إلى الإصلاح السياسي، فكانت مذكرة الحزبين أولا، ثم تكوين الكتلة ومذكرتها التي تستقي من المذكرة الأولى عناصر اقتراحاتها.

طالبت مذكرة الحزبين التي رفعها «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي» «بتعديل الدستور في اتجاه ترسيخ سلطة المؤسسات، وتعزيز دولة الحق والقانون، وتمكين مجلس النواب من تكوين لجان البحث والتقصي ولجان المراقبة، واستجواب الوزير الأول، وتوسيع مجال التشريع والتعجيل بإصدار الأمر بتنفيذ القانون، وتأكيد مسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب، واجتماع المجلس الوزاري بصفة منتظمة أسبوعيا، وحق الوزير الأول في رئاسته بالتفويض انطلاقا من اللامركزية، وتحقيق إصلاح جوهري، وتحويل الغرفة الدستورية إلى مجلس دستوري وتوسيع اختصاصاته لتشمل مراقبة دستورية القوانين، وحماية

حقوق الإنسان، وإحداث مؤسسات دستورية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الأعلى للأمن والدفاع، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين، والمجلس الأعلى للإعلام».

المذكرة الثانية التي قدمتها «الكتلة الديمقراطية» لم تخرج إلا في بعض تفاصيلها، عن المذكرة الأولى.

يمكن أن نقول إن الإرادة الملكية في الانفتاح عن طريق التعديلات الدستورية اتفقت مع إرادة الهيآت الوطنية. وإذا كانت رسالة «حزب الاستقلال» و«الإتحاد الاشتراكي» الأولى لم تحظ بجواب مكتوب - وإن كانت عمليا عنصرا أساسيا في التعديلات التي أدخلت على الدستور في صيغته الجديدة لسنة 1992، فقد كان للمذكرة الثانية التي قدمتها الكتلة جواب بعث به أحمد رضا كديرة، مستشار الملك بتاريخ 8 يوليوز 1992 إلى أعضاء الكتلة أشار فيه - باسم جلالة الملك - إلى الاقتراحات التي قدمتها «الكتلة»، وهي نوعان: «نوع ذو طابع عام في شأن تنظيم الانتخابات، ونوع يتعرض إلى مختلف التعديلات التي يقترح إدخالها على الدستور». وفي هذا النوع تؤكد الرسالة بأن جلالة الملك انتهى قبل شهرين من صياغة التعديلات التي اقتضى نظره إدخالها على الدستور، وسيعرض الدستور في صيغته الجديدة على الاستفتاء». وتضيف الرسالة: «وسترون أن التعديلات المذكورة تتفق في كثير من المجالات مع الاقتراحات التي عبرتم عنها في رسالتكم...».

وقدم مشروع الدستور المعدل، الخامس من نوعه، إلى الاستفتاء الشعبي يوم 4 سبتمبر 1992، حيث حصل على نسبة عالية من الأصوات المؤيدة.

وسواء سبقت المبادرة الملكية اقتراحات الكتلة أم جاءت بعدها، فلم يعد لهذه الأسبقية أهمية، لقد حدث في الفضاء السياسي انفتاح؛ بدأ بتعديل الدستور ثم مر بعرض الوزارة الأولى على محمد بوستة. وأجهض المقترح بسببين: أولهما أن حزب الاستقلال لم يكن يملك أغلبية برلمانية، فوعد الوزير الأول بأن تعطي للبرلمان تعليمات بالتصويت ايجابيا على الحكومة. وكان البرلمان، كما لا نحتاج أن نقول، مزيفا ولم يقبل الحزب ولا الوزير الأول المعين أن تكون لحكومته أغلبية تحت الطلب.

وثاني السببين: تشبث الوزير الأول المعين بعدم قبول إدريس البصري في الحكومة. وتشبث القصر الملكي بالإبقاء على وزير الداخلية، رغم ما أعلنته الأحزاب التي تشارك في الحكومة من أنه كان المحرك الأول لإفساد الحياة الديمقراطية عن طريق تزييف الانتخابات.

ولو قبل بوستة – كما قبل عبد الرحمن اليوسفي سنة 1998 – لاتسمت رئاسته للحكومة بالتناقض الذي سيشعر به الشعب بين إدانة ممارسات البصري في تزييف الانتخابات، ثم قبوله في الحكومة الجديدة ليمارس نفس العمل في المؤسسات الديمقراطية.

وقد عبر الملك عن تذمره من هذا الموقف في خطاب 11 يناير 1995، كما سبق القول، ثم تطور التفتح إلى البديل وهو تكوين حكومة التناوب برئاسة عبد الرحمن اليوسفي سنة 1998. وكان الملك قد شعر جديا باشتداد المرض عليه، وهو يعرف خطورته[11].

أعود إلى «الكتلة الديمقراطية» لأؤكد أن الإيمان بأهميتها كان في سنة 1991 في حياة عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول «للاتحاد الاشتراكي». واستمرت في نشاطها[12]. ولكن عضلاتها بدأت تتهاوى بعد تكوين حكومة التناوب، حيث اعتقد عبد الرحمن اليوسفي أن الأغلبية الحكومية – وهي أغلبية لم تفرزها انتخابات ديمقراطية وتشارك فيها أحزاب ليست أعضاء في الكتلة – تغنيه عن الكتلة. إستمر هذا التوجه عند الاتحاد الاشتراكي حتى بعد تغيير حكومة التناوب بحكومة لا يقودها الاتحاد الاشتراكي، وإنما يقودها إدريس جطو، التكنوقراطي اللامنتمي.

يبدو أن مصير الكتلة بدأ يتقرر فلم تعد هيئتها العليا تجتمع، وإن كانت بعض لجانها «التقنية» تجتمع كلما دعت مناسبة ما لذلك. ظل «حزب الاستقلال» و«التقدم والاشتراكية» و«منظمة العمل» متشبثين «بالكتلة» حتى بعد إعلان

11 - حسبما أكد لي طبيب أمريكي في نيويورك كان من بين الأطباء الذين أشرفوا على علاج الحسن الثاني أثناء تعرضه لأزمة في رئتيه عندما كان في زيارة للأمم المتحدة لإلقاء خطاب المغرب عند افتتاح الدورة قام بإلقائه ولي العهد الأمير سيدي محمد نيابة عن والده.

12 - كنت أحضر اجتماعاتها.

«الاتحاد الاشتراكي» الرغبة في تكوين قطب اشتراكي اندماجي مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي. ويئست «منظمة العمل الديمقراطي» من اجتماعات الكتلة حتى بعد أن انضمت إلى مجموعة يسارية في إطار «القطبية» الحزبية.

ولكن الكتلة بدأت تستيقظ، وقد أخذت ملامح استحقاقات انتخابية لسنة 2007. وبدأ التفكير جديا في توحيد الرأي في الإصلاحات الدستورية المنتظرة، وفي جواب جلالة الملك عن استشاراته للأحزاب في موضوع الحكم الذاتي في الصحراء.

أشهد أن علال الفاسي شعر بألم وإحباط حينما وصلته رسالة عبد الله إبراهيم يجمد بمقتضاها عمله كزعيم «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» في الكتلة الوطنية. وأعتقد أنه كان يمكن الاستمرار في الكتلة لو كان «الاتحاد الإشتراكي» قد تأسس. ومازلت متأكدا أن عبد الرحيم بوعبيد كان يملك فكرا متفتحا للتكتل، ولو عاش إلى تاريخ إنشاء «الكتلة الديمقراطية» لتمسك بها وساعد للمحافظة على كيانها. وأشهد أن محمد بوستة بذل كل جهوده ليحتفظ بالكتلة الديمقراطية في نفس المستوى الذي أنشئت عليه، وكان يعلن دائما في مؤسسات الحزب أن العمل السياسي الناضج لا يمكن أن يكون إلا في ظل الكتلة الديمقراطية لمواجهة التحديات الداخلية التي كانت تعترض الاتجاه الوطني، كما تعترض مسيرة الحكم المستقيم على السواء.

وقد استمر هذا التمكين الكتلوي عند الحزب رغم التهاون والإهمال الذي ألم بها، فاستمر عباس الفاسي في حماسه للكتلة حتى وضع اتفاق جديد بين الأحزاب الثلاثة المكونة لها : «الإستقلال» و«الإتحاد» و«التقدم والاشتراكية» قبل إنتخابات 2007 وبلور في مناسبتين الأولى بعد ظهور النتائج الانتخابية. والثانية بتكوين الحكومة. وكانت المحادثات لتأسيس حكومة عباس الفاسي تعتمد على الكتلة كنواة للحكومة الحديثة. وقد تكونت الحكومة بالفعل في أكتوبر 2007 معتمدة على الكتلة كنواة في الحكومة الائتلافية. ورغم الخلخلة التي حدثت في الاتحاد الاشتراكي بعد الانتخابات وكان من نتائجها استقالة محمد اليازغي من الكتابة الأولى «للاتحاد» والاضطراب والفوضى التي حدثت عند انعقاد المؤتمر

ولانتخاب مسيري الحزب، رغم كل ذلك ظل عباس الفاسي يعتبر «الاتحاد الاشتراكي» الشريك الأول في الكتلة والحكومة.

- 7 -

وقد نشطت الكتلة الديمقراطية جيدا وتقوى مركزها ككيان سياسي يمثل أربعة أحزاب ذات قيمة سياسية وشعبية نافذة خلال الست السنوات الأولى من حياتها 1992-1998. وكان الحكم يقيم لها وزنها حتى إنه انفتح على تغيير الوضع السياسي، وكانت «الكتلة الديمقراطية» في تفكيره البديل للفوضى التي سادت الحكم نحو ثلاثة عقود، وهي التي دفعت الحسن الثاني للانفتاح على حكومة التناوب. كانت الكتلة الديمقراطية تنسق الأفكار السياسية وتتخذ مواقف مشتركة من القضايا الأساس المهمة، سواء جاءت على مستوى الحكومة، أو على مستوى البرلمان.

وإذا كانت المذكرة الثنائية التي أشرت إليها قد أوحت بكثير من الأفكار التي أدمجت في الدستور الجديد لسنة 1992، فإن «الكتلة الديمقراطية» أوحت بانتخابات جديدة، من المؤسف أنها لم تتحرر من رواسب الماضي.

كان تفعيل الكتلة الديمقراطية يمكن أن يحد من «التسيب» الحزبي، حتى أصبحت الأحزاب التي شاركت في انتخابات 2002 تتجاوز 22 حزبا. ولعلها هي التي أوحت للحسن الثاني بأن يقترح في خطاب افتتاح البرلمان أكتوبر 1998 بضرورة تجميع الأحزاب في قطبين أو ثلاثة. وكان من سلبيات «الكتلة الديمقراطية» أنها لم تأخذ قرارا بالترشيح المشترك بين أعضائها أو بعض أعضائها في الانتخابات التشريعية ولا في الانتخابات الجماعية (12 يونيو 2009). والذي أعرفه أن «الاتحاد الاشتراكي» كان يعارض في الترشيح المشترك متأكدا من أنه باعتماد كل حزب على رصيده يمكن أن يحقق أغلبية مطلقة، وأن «التحالف» يكون بعد الانتخابات لا قبلها...؟ كان هذا الاتجاه الذي ساد في إعداد انتخابات 2007 رغم أن التجارب أكدت أن أيا من «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي» يدور في فلك أربعين عضوا في البرلمان. وكأن رقم أربعين - يزيد

قليلا أو ينقص قليلا - هو قدر من السماء لكل من الحزبين حسب ممارسات البصري وأصحابه.

أخطر مما سبق أن «الكتلة الديمقراطية» أصيبت بنكد الحظ، بعد وفاة عبد الرحيم بوعبيد، وكادت تصاب بسكتة قلبية بعد أن أصبح عبد الرحمن اليوسفي الكاتب الأول وزيرا أولا. فقد إستعاض عن الكتلة بالحكومة، فتضاءلت إجتماعاتها. حضرت بعض الاجتماعات فخرجت باقتناع أن الوزير الأول لا يقيم وزنا للقضايا المطروحة في جدول الأعمال، وربما لا يهتم بالأعضاء الحاضرين باعتباره وزيرا أولا.

لقد آمن بالحكومة إلى الأبد على أمل كبير بأن الانتخابات ستمنحه أغلبية ساحقة تجدد له عهد الحكومة، ولكن الانتخابات أفرزت برلمانا وحكومة «موزاييكية» يترأسها تكنوقراطي، وبذلك عدنا إلى ما قبل سنة 1998.

تفعيل «الكتلة الديمقراطية» وتطوير عملها كان سيقلب موازين القوى في انتخابات 2002 وقد كان سيفوز كل من «الاتحاد» و«الإستقلال» وبقية شركائهما بأكثر ما حصلوا عليه من الأعضاء. تضاءلت اجتماعات الكتلة، لأن الأمناء العامين للأحزاب الأخرى كانوا ينتظرون الكاتب الأول «للاتحاد الاشتراكي» أن يستدعي الكتلة للاجتماع، وهو لا يستدعي ؛ وهم جميعا سواء في المسؤولية. كل منهم كان يمكن أن يستدعي للاجتماع لأن نظام الكتلة لم ينظمها إداريا برئاسة وكتابة عامة ولا ربطها بالوزارة الأولى وعندما كان أحد الأعضاء يلح على الاجتماع - الأمين العام «لحزب الاستقلال» أو الأمين العام «لمنظمة العمل الديمقراطي» - كان يجاب بالتسويف ؛ وتمر المناسبة دون أن يحدث الاجتماع[13]. على أن الكتلة لم تتحرك، رغم تغير الحكومة مرتين مما يؤكد أن الثقة في عملها ونشاطها قد تجاوزت الأحداث بالنسبة للمسؤولية عن تنشيطها، لا بالنسبة للمجتمع السياسي الذي كان يعلق عليها كثيرا من الآمال.

---

13 - قد يبدو بعض ما عرضت له هذا الفصل وبعض الفصول الأخرى بما يدخل في حيز التاريخ، أو في منظور التنظير فيبتعد به من منهج الذكرات ولكن ما تحدثت عنه كان من مشاغلي الفكرية والعملية. وقد شاركت عمليا في كلها، إنطلاقا من عضويتي القيادية في الحزب ولذلك كان من الطبيعي أن تتناول المذكرات هذه القضايا التي لا تقتصر على التذكير بالحوادث فحسب، بل وللتذكير بالجهد النظري والعملي كذلك.

أزمة الصحراء

نتيجة خطأ في مفهوم الاستقلال[1]

- 1 -

أشهد أننا كنا منبهرين بالاستقلال، وكأنه جاءنا مفاجئا. والواقع أن تصرفات الإدارة الفرنسية بالمغرب وحكومتها في باريس، أسرعت لتحقيق استقلال المغرب تحت ضغط المقاومة الشعبية المسلحة، وضغط دخول «منظمة التحرير الجزائرية» على الخط، وتخوفا من حرب شاملة في المغرب العربي، ثم من جراء أخطائها المتهورة الحمقاء. وما كان أحد من الفرنسيين والمناضلين المغاربة يظن أن الاستقلال سيتحقق يوم 18 نوفمبر 1955 بعد 43 سنة من عقد الحماية وبعد إحدى عشرة سنة من تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال يوم 11 يناير1944. فترات قصيرة في معيار التاريخ وبالأخص في معيار الفكر الاستعماري، والهيكلة الاستعمارية التي أخذت من فرنسا عقودا طويلة من السنين - على الأقل - منذ احتلت الجزائر سنة 1830 وهي تفكر وتدبر دوليا وثنائيا لاحتلال المغرب.

كان الاستقلال مفاجئا للمغرب أولا، فقد كان بعض المتفائلين يؤكدون أن الاستقلال إذا تحقق بعد خمسين عاما من تقديم وثيقة الاستقلال يكون المغرب قد حقق المعجزة. أفضى إلي بهذا التوقع الحاج عمر بن عبد الجليل عند تصاعد الأزمة مع المرشال جوان. وكان مفاجئا للحكومة الفرنسية التي كانت تخشى - بعد إعلان «جيش تحرير المغرب» المقاومة المسلحة في بوريد وأكنول وتيزي وزلو

1 - لا أقصد في هذا الفصل من المذكرات تاريخ قضية الصحراء، وإنما أقصد، رغم الملامح التاريخية، إلى تسجيل العمل الذي شاركت فيه والرأي الوطني الذي عملت على الدفاع عنه في ما كتبت.

(فاتح أكتوبر 1955). ارتبطت لتصبح المقاومة المسلحة في المغرب بالمقاومة المسلحة في الجزائر، لتصبح الدولة الاستعمارية في حرب شاملة، ولا قبل لها بالدفاع عن الإمبراطورية. فأسرعت الحكومة الفرنسية بإعادة محمد بن يوسف من منفاه إلى فرنسا ثم إلى المغرب، وأعلن الاستقلال فاعترفت به. عامل آخر هو أن العقلاء في الحكومة الفرنسية، ومنهم إدكار فور، حاول مع جميع الشرائح الوطنية المغربية التنازل عن عودة محمد بن يوسف لقاء استقلال مشوه، فأيقن أنه يطيل أجل أزمة عقدها أسلافه الوزراء والمقيمون العامون. وكانت المفاجأة أكبر للمستوطنين الفرنسيين، والذين لم تكن لهم قوة المستوطنين الفرنسيين الأولين - في الجزائر - الذين أعلنوا التمرد. في المغرب خضعوا للأمر الواقع، بعد فشل إرهاب «جماعة الوجود الفرنسي»، ظنا منهم أن «الاستقلال المتداخل» قد يحمي وجودهم وأملاكهم وامتيازاتهم في المغرب.

كنا - شعبا وحكاما - منبهرين باستقلال المغرب واعتقدنا أننا حققنا المعجزة، إلا شخص واحد هو علال الفاسي الذي قاوم وحده بشدة صيغة «الاستقلال المتداخل» حسب الصيغة التي اقترحتها الحكومة الفرنسية باتفاق مع المفاوض المغربي ... ولم يقبل، على مضض، إلا بعد الاجتماع الذي عقده معه وفد من الحزب كان يضم اليزيدي ومحمد الفاسي ثم عمر بن عبد الجليل وعبد الرحيم بوعبيد في القاهرة لإقناعه بأن الصيغة مؤقتة وبالتالي ليس لها مدلول في القانون الدولي وستمحى أثناء المفوضات لإلغاء معاهدة الحماية في الأشهر الأولى بعد تسليم السلطات للحكومة المغربية المزمع تأسيسها. ومما يذكر أن محمد اليزيدي كان هو أيضا متذمرا غاضبا من الصيغة في أول الأمر وقد هدد بإعلان معارضته في إذاعة طنجة[2].

ثم إن علال لم يقبل - وقد رفض محادثات إيكس ليبان - الاستقلال الناقص الذي لا يشمل كل الأجزاء المغتصبة، وخاصة الصحراء الشرقية والغربية وموريطانيا. وقد ظل يكافح في سبيل استعادة الصحراء حتى أصبح كفاحه كفاح الدولة والشعب. لم يكن أحد من الذين درسوا تاريخ المغرب وعرفوا

2 - كانت إذاعة خاصة متحررة من السيطرة التقنية والمالية للإقامة العامة متفتحة على مختلف الأخبار، رغم ميزتها الأولية لأخبار فرنسا و للإقامة العامة.

حقيقة حدود بلادهم يوم عقدت الحماية، أوقبله بقليل، يشك في حدود المغرب الحقيقية. ولكن الفكر «التدريجي» كان يسيطر على بعض السياسيين، وبينهم أعضاء نافذون في حزب الاستقلال[3]. كان هذا الفكر يتحرك تحت ضغط عامل الزمن الذي سيسمح للمغرب المستقل أن يسترجع كل أجزائه. وقد وقع محمد بن يوسف تحت ضغط هذا الفكر التدريجي. فأبى أن يفتح محدثات مع الحكومة الفرنسية لاسترجاع الصحراء الشرقية المغربية التي احتلتها فرنسا تدريجيا بعد احتلال الجزائر[4]. وقد قوبل احتلالها باحتجاج من سلاطين المغرب، وخاصة الحسن الأول وتضم هذه الصحراء المحتلة منطقة واسعة فيها بشار وتيدكلت وأقاليم تندوف وتوات. أبى محمد الخامس أن يفتح المحادثات مع دولة الاحتلال في الوقت الذي كان الشعب الجزائري يخوض معركته التحريرية، وذلك حتى تدرك فرنسا أن المغرب متضامن مع الشعب الجزائري. ولا تستغل الفرصة للوقيعة بينهما، وذلك إيمانا من محمد الخامس بتحرير بلاد المغرب العربي جميعها. وكان يومن بأن الصحراء ستسرجع بعد تحرير الجزائر.

وقد تناول محمد الخامس – شفويا – موضوع الصحراء الشرقية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة فرحات عباس. فأكد عباس باسم الحكومة الجزائرية – ولعله عقد اتفاقا مع الملك – على أن مشكل الصحراء الشرقية المغربية سيكون أول ما تحله الدولة الجزائرية مع المغرب بعد استقلال الجزائر لتعود إليه صحراؤه. وكان من رأي محمد الخامس ألا يقع في فخ نصبه الفرنسيون ليقال بأن المغرب يتفاوض مع دولة الاستعمار على منطقة احتلتها فرنسا وضمتها للجزائر «الفرنسية» في الوقت الذي كان فيه الشعب الجزائري يكافح من أجل الاستقلال. وقد سمعت من محمد غازي أنه نصح محمد الخامس بأن يستعيد الصحراء الشرقية من الاستعمار الفرنسي. وسيكون في ذلك خدمة للنضال الجزائري. ولكن الرأي الذي ساد هو ما اتفق عليه محمد الخامس مع الحكومة المؤقتة الجزائرية.

3 - عبد الرحيم بوعبيد نموذجا.

4 - بدأ إحتلالها سنة 1844 أي بعد إحتلال الجزائر، وفي وقت انهزام المغرب أمام فرنسا في إيسلي. وكان إحتلالها يقابل باحتجاج من سلاطين المغرب، وخاصة الحسن الأول.

كان علال الفاسي يناضل من أجل استرجاع الصحراء الجنوبية المغربية كاملة، ومنها موريطانيا والصحراء المغربية التي تحتلها اسبانيا باتفاق مع فرنسا. كانت إسبانيا تحتل إلى جانب ما يسمى بالصحراء الغربية[5] طرفاية وإفني. وقد فتحت وزارة الخارجية المغربية محادثات جزئية مع إسبانيا التي كانت تشترط أن تكون طرفاية آخر ما يطالب به المغرب.

- 2 -

كان المفاوض المغربي، أحمد بلافريج ومعه محمد بوستة، يمتنع من قبول الشرط الذي كان يشير إلي بقية الصحراء[6]. وأخيرا تم الاتفاق بين المغرب وإسبانيا على تحرير طرفاية. أعتقد أن ذلك كان أسلوبا غير ذي موضوع في التعامل مع الأراضي المحتلة جميعها، وهو نابع من الفكر التدريجي. أدليت بهذا الرأي في وزارة الخارجية، ولكن لا رأي لمن لا يطاع. تحررت طرفاية، وبقيت إفني لخطوة تالية. لم تحرر إلا في سنة 1961 عندما هاجمها الجيش المغربي بقيادة رئيس أركان الحرب الأمير مولاي الحسن، ولي العهد آنذاك. كاد الأمر يؤدي إلى توتر خطير في العلاقات، ولكن اسبانيا كانت تدرك أنها محجوجة في إفني فوافقت على تحريرها.

أما الأقاليم الثلاثة الكبرى التي كانت تحتلها اسبانيا فقد كان المغرب ينتظر المناسبة لاسترجاعها. ذلك من أخطاء عهد الاستقلال. قضية الصحراء التي تحتلها إسبانيا كان يجب أن توضع مع تحرير منطقة الشمال التي تم تحريرها بمفاوضات مع إسبانيا (أبريل 1956) كما كان يجب وضع قضية الصحراء الشرقية في مفاوضات باريس لتشملها إتفاقية 2 مارس 1956، وألا تبقى معلقة حتى استقلت الجزائر فاعتبرتها من أراضيها، اعتمادا على المقولة التي شاعت في إفريقيا، إنتهزتها الجزائر وهي أن حدود كل دولة هي ما صنعه الاستعمار وتركه. وما كان المغرب ليخضع لهذه المقولة ذات البعد الاستعماري. فأرض إفريقيا السوداء لم تكن ذات حدود دولة أثناء احتلالها، وإنما كانت خاضعة لقبائل مشتركة والاستعمار وضع لها حدودا وخاصة عندما تعددت تبعية بعضها

5 - أقاليم السمارة ووادي الذهب والساقية الحمراء.
6 - إفني والأقاليم الثلاثة الكبرى وسبتة ومليلية.

الاستعماري بين فرنسا وبلجيكا وألمانيا وإنجلترا أما أراضي المغرب الصحراوية فقد كانت محددة، وتخضع لسلطة الدولة المغربية مثلها مثل أراضي بقية المغرب وموته قبل الاحتلال. وما تزال قضية الصحراء الشرقية معلقة، رغم المحادثات التي أجريت في شأنها مع بومدين والإتفاقية المعلقة على المصادقة القانونية سنة 1972، ورغم ما نشر في الجريدة الرسمية سنة 1992، وذلك مما سبب للمغرب متاعب في صحرائه الغربية. وكانت المناسبة سانحة بعد أن صفي الاستعمار من كل أنحاء إفريقيا. ولعب المغرب دورا إيجابيا في تحرير كثير من أقطار إفريقيا. وكان قد أنشأ وزارة خاصة بالشؤون الإفريقية تساعد الحركات التحريرية التي تناضل بالسلاح وكان إستقلال المغرب ثم الجزائر بداية الطريق.

طالب المغرب بعد ضياع الفرص في بداية الاستقلال، ومع اتفاقيات ثاني مارس مع فرنسا وسابع أبريل مع إسبانيا الحكومة الإسبانية بإعلان تخليها عن استعمار الصحراء الغربية جميعها وجلاء جيوشها. ولكن حكومة الجنرال فرانكو إمتنعت من تفهم الموقف العالمي، والاستجابة لطلب المغرب زاعمة أن الصحراء جزء من اسبانيا على غرار ما كانت فرنسا تزعم أن الجزائر جزء من فرنسا. وكانت في تبعيتها الاستعمارية تلحق تارة بالحكم في شمال المغرب وتارة ذات حكم إسباني مستقل، على غرار الحكم في جزر الخالدات، تحت حكم عسكري أو مدني.

إسترجاع موريطانيا أخذ الدور الأول في إسترجاع الصحراء كاملة - مقنعا للدولة ولمحمد الخامس بالذات. أكد ذلك التجاء أربعة من كبار الوطنيين في موريطانيا إلى المغرب هم : أمير الترارزة فال ولد عمير، والداي ولد سيدي بابا وحرمة ولد بابانا والمختار ولد باه إلى النداء بإسترجاع موريطانيا للوطن الأم. وكان المختار ولد دادة - الذي سيصبح أول رئيس للدولة الموريتانية يتردد على المغرب مطالبا هو الآخر بعودة موريطانيا للمغرب. في هذا الإطار أصدر علال الفاسي خريطة ملونة للمغرب تضم الصحراء المغربية والشرقية، وظل يتابع حملة إعلامية في جريدة «الصحراء» والمجلة التي كان يصدرها بالفرنسية.

صدرت تعليمات لوزارة الخارجية بتكوين خلية دراسية لتكوين ملف تاريخي قانوني دبلوماسي عن مغربية موريطانية والصحراء. كنت أحد أعضاء

هذه الخلية اشتغلت فيه اللجنة، وكان من أعضائها عبد اللطيف الفيلالي. وقد ساهمت في تتبع هذا الملف والدراسات التي تضمنتها. وتوقفت نتائج عمل هذه الخلية عند الدراسة التي لم يؤخذ بها بعد.

غير أن الحكومة الفرنسية تآمرت منذ ما قبل الحماية على فصل موريطانيا والمواقع الصحراوية الشرقية كانت تقف وراء الرأي المعاكس وهي تسعى لإعلان استقلال موريطانيا تحت رئاسة المختار ولد دادة الذي لم يجد اهتماما ولا احتضانا، وكان قد تردد طويلا على النافذين في السلطة فلم يهتم به أحد. فالتجأ إلى الحكومة الفرنسية لتؤهله ليكون رئيسا. ومعروف أنه كان متزوجا بسيدة فرنسية.

في المغرب بالنسبة لبعض المتفرنسين الذين كان كل حظهم من معرفة تاريخ المغرب وجغرافيته هو...في مدارس الحماية وكما تلقى المغرب في منطقة الحماية الفرنسية وكان هؤلاء غير مقنعين بغير ما تحدثت عنه الحكومة الفرنسية في إكس ليبان. وذلك كانوا المغرب بصحرائه، ولا يفهمون معنى الوحدة الترابية الكاملة إلا ما سجلته اتفاقية الحماية عن اقتسام المغرب مع إسبانيا. وقد سمعت بأذني عبد الرحيم بوعبيد. وكان وزيرا للاقتصاد والفلاحة يقول: ليس عندما نوكل به المغاربة فأحرى أن نضيف إلى أعبائنا الطعام لكامل الصحراء.. الكتلة ساخرة من وحدتها الترابية في الصميم. وفي عدد من جريدة الطليعة التي كان يصدرها الإتحاد المغربي للشغل كاريكاتير ساخر يمثل علال الفاسي تائها على جمل في الصحراء.

وتطورت الأمور وقررت فرنسا منح الاستقلال لموريطانيا وسمعت بأذني : «جدودي لم يتركوا لي أرضا اسمها شنقيط» كانت هذه الكلمة من تصريحات الملك الحسن الثاني. وكان المغرب أول المعترفين باستقلالها بعد فرنسا طبعا، فاستدعى الحسن الثاني المختار ولد داده لحضور المؤتمر الأول الذي عقد بعد إحراق المسجد الأقصى سنة 1969 في الرباط. كان ذلك إعلانا عن الاعتراف الكامل. ثم بعث سفيرا لنواكشوط. فتمت العلاقات الدبلوماسية. سقط في يد علال الفاسي وكل المناظلين من أجل وحدة الوطن المغربي. أما المناضلون الأربعة الذين وفدوا يؤكدون مغربية موريطانيا فقد أشير إليهم أن يعودوا إلى بلادهم. وعاد أمير الترارزة

والمختار ولد باه فسجنا.. ثم أعفي عنهما وزاد الأمير حسرة على حسرته فقضي. أما الداي ولد سيدي بابا فقد أصبح مغربيا وتقلد عدة مناصب وزارية وانتهى به الأمر إلى رئاسة مجلس النواب لفترة طويلة وأصبح حرمة ولد بابانا، عضوا في مجلس النواب[7].

أما الصحراء المغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) فكانت تردد في تبعيتها الاستعمارية كما قدمنا القول.

حينما ألح المغرب على تحرير الصحراء وعودتها إلى السيادة المغربية، بدأ الصراع يأخذ أبعادا أخرى؛ كان قطب الرحى فيها هو إسبانيا. فقد أنشأت ما سمته الجماعة الصحراوية في غشت 1967، تمهيدا للحيلولة دون أي حركة يقوم بها المغرب لاسترجاع الساقية الحمراء ووادي الذهب. وفي سنة 1974 انتقل بعض الطلبة الصحراويين في جامعة الرباط إلى الصحراء فارين من القمع الأوفقيري الذي كان يطال طلبة الجامعة جميعهم، ومتشبعين بالفكر الوطني المغربي، اعتبار الصحراء مغربية ولكنهم وقد بدأوا نضالهم لتحرير الصحراء وعودتها للمغرب، تلقتهم المخابرات الاسبانية والجزائرية وحولت اتجاههم إلى فصل الصحراء عن المغرب. صدفة قابلت متزعمهم «الولي» وكانت لي به صلة ثقافية في اتحاد كتاب المغرب. كنت أعجب بحيويته وذكائه وابتسامته الودود، تقابلنا في طانطان وسألته ضاحكا : «أين سترسو مقالعك ؟ هل ستزور العائلة وتعود إلى دراستك ؟».

أجابني مبتسما ابتسامته العريضة بعبارة مبهمة، وبإشارة غامضة : «سأذهب».

وإفترقنا. كان معه بعض أصدقائه الذين لم ألتق بهم. علمت فيما بعد أنهم ترددوا على العيون عدة مرات فارين من عذاب أوفقير، الذي كان في مقدمة من يكن لهم العداوة ككل طلبة الجامعات[8]. وكانت السلطة المطلقة في يد أوفقير الذي قمع مظاهرات الدار البيضاء في مارس من سنة 1965 بالطائرات. وكان

7 - إنضم الداي وحرمة إلى أحزاب مصطنعة.

8 - في فترة الستينات من القرن العشرين لعب الطلبة دورا مهما في المعارضة القوية للحكم الذي كان يتسم بالعنف. وكان أوفقير لهم بالمرصاد.

الطلبة الصحراويون في مقدمة من نالهم نصيب كبير من قمعه، مع بقية طلبة الجامعة.

حينما انتقل هذا الفريق (وعدده محدود جدا) من الطلبة إلى الصحراء، وكان ذلك في عطلة جامعية، صادف أن إسبانيا تبحث عن معارضين للحكم في المغرب. وجد ذلك هوى في نفوس المجموعة الطلابية الذين أخذوا يبحثون عن سند بين المعارضين للحكم الباطش في المغرب. وكان الحكم في الجزائر يكن للمغرب عداء مستحكما منذ معركة حاسي بيضاء سنة 1963. بومدين كان أيامها وزير الدفاع في الحكومة الجزائرية، وكانت معركة خاطئة نتجت عن توتر بين حامية مغربية في واحة منعزلة في قلب الصحراء وبين حامية جزائرية. ولكن الحكم في الجزائر لم ينس المعركة فظل رجاله يحقدون على المغرب إلى الأبد.

حاولت السلطة الإسبانية الحاكمة في العيون إغراء المجموعة الطلابية بالعمل ضد المغرب. ثم تلقف الحكم الجزائري المجموعة الطلابية، التي لجأت إليه بعد أن لمست في الحكم الإسباني بالعيون نزوعا نحو التعامل معها بدلا من حكومة المغرب. ومن الجزائر إلى ليبيا. لجأت المجموعة إلى العقيد معمر القذافي باعتبارها جماعة لتحرير الصحراء. فوضع السلاح في أيديها والعلاقات بين المغرب وليبيا لم تكن آنذاك على ما يرام منذ اللقاء الأول في مؤتمر قمة عربية بالمغرب في بداية حكم القذافي.

قال لنا القذافي في ندوة عقدها مع وفد من أكاديمية المملكة المغربية في زيارة له للرباط وقت إعلان «الإتحاد العربي الإفريقي» : «أنا لم أؤيد الولي وجماعته للقيام بانفصال في الصحراء ضد المغرب، وإنما ساعدتهم بالسلاح لأنهم أفهموني أنهم سيقاومون الاحتلال الاسباني. أنا لست مع الإنفصال لأنني وحدوي عربي، فكيف أساعد على انفصال جزء من أرض عربية».

والتنافس بين ليبيا والجزائر وارد في هذا الموضوع.

وجدت الجماعة مساعدة سياسية عسكرية من الجزائر وليبيا، ورغبة من إسبانيا في معاكسة المغرب الذي يطالبها بإنهاء الاستعمار والجلاء.

هكذا تكونت مجموعة البوليزاريو.

- 3 -

ازدادت أطروحة المغرب حدة أمام التعصب الإسباني. واتخذ المغرب بزعامة الحسن الثاني قرارين خطيرين :

أولهما : عرض النزاع المغربي الإسباني حول سيادة المغرب على الصحراء على محكمة العدل الدولية، للبت فيما إذا كانت الصحراء جزء من المغرب، كما تؤكد على ذلك الدولة المغربية استنادا إلى التاريخ والوثائق الرسمية، أم أنها كانت أرضا خلاء لم يكن لها مالك وقت الاحتلال الاسباني، كما تدعي إسبانيا.

ثانيهما : تنظيم مسيرة خضراء 350.000 مواطن ومواطنة من جميع أنحاء المغرب تتجه نحو الصحراء في مسيرة خضراء سلمية، بنظام وانتظام، كما شدد على ذلك الحسن الثاني، لافتكاك الصحراء من الاستعمار الاسباني.

أعلن الحسن الثاني عن المسيرة في 16 أكتوبر 1975 يوم إعلان المحكمة الدولية - بعد مرافعات طويلة - حكمها بأن سكان الصحراء كانت لهم صلة بيعة بملوك المغرب. والبيعة في الإسلام تعني الإنتماء للدولة، وسيادة الدولة على المنطقة المبايعة. هذا بالإضافة إلى الأدلة التاريخية، ومنها استمرار العمل بالعملة المغربية، وتعيين الولاة بمراسيم سلطانية، حتى ما بعد الإحتلال الإسباني بالنسبة للصحراء الغربية، والاحتلال الفرنسي بالنسبة للصحراء الشرقية[9].

عندما أعلنت محكمة العدل حكمها، سقطت كل حجج الاستعمار، وتأكد دوليا وقضائيا، أن الصحراء يجب أن تعود إلى المغرب. فأصدر الحسن الثاني أمره بانطلاق المسيرة يوم 6 نونبر 1975[10] مكونة من مختلف شرائح المجتمع فيهم زعماء الأحزاب، وسياسيون ومثقفون ورجال الدين، وشرائح شعبية كبيرة... في تنظيم رائع يحملون «المصاحف» ويرفعون شعار الله أكبر[11].

---

9 - حسب مصادر فرنسية موثقة. فإن إحتلال فرنسا للمغرب الذي لم يتم بالكامل إلا في سنة 1934 بعد التغلب على الأطلس الكبير وإحتلال درعة والمناطق الجنوبية، فإن فرنسا تكبدت خسائر في أرواح جنودها من أصل فرنسي وافريقي قوامها 34.000 قتيل.

10 - ضمت 280 ألف مواطن و70 ألف مواطنة بالإضافة إلى آلاف المؤطرين والمنظمين.

11 - شارك في المسيرة ممثلو عدد كبير من الدول وعدد آخر شاركوا بصفتهم الشخصية.

لا آسف على شيء قدر أسفي على أني لم أتطوع مع مئات الآلاف من المتطوعين للانخراط في المسيرة الخضراء. أشهد أني كنت قصير الأمل في نجاح المشروع من حيث التنظيم، وقد كان محكما ومنتظما بحيث فاق كل توقع. من الناحية السياسية كانت الدول والشعوب تحسب ألف حساب للمواجهة الإسبانية التي تعتبر المسيرة أكبر تحدي واجهته في العصر الحديث. وإلى جانب اسبانيا كانت الأمم المتحدة، التي اعتبرت المسيرة تحديا لمبادئها في حل المشاكل الاستعمارية عن طريق المفاوضات، وكل المفاوضات كانت غير المجدية انطلاقا من العقلية الاستعمارية التي لم تعتمد الرأي القانوني و التاريخي. وقد سقطت هذه الحجة بالمحادثات التي أجراها المغرب مع الحاكم الإسباني العسكري في العيون، ثم مع الحكومة المركزية في مدريد وانتهت بتسليم الصحراء بعد مفاوضات رسمية وسجلت نتائجها في الأمم المتحدة.

أما عن الحكومة الاسبانية فقد فوجئت بمسيرة ضخمة لم تكن تظن أن المغرب جاد، كل الجد، في انطلاقها نحو الصحراء. وكانت بين أمرين : إما أن تواجهها بالقوة، والمسيرة سلمية لا يحمل السائرون فيها غير المصاحف عربون السلام، ويحملون توصية الملك في الخطاب الذي أعلن فيه تنظيم المسيرة، ثم خطاب الانطلاق وهي ألا يواجه أحد من المواطنين السائرين أي جندي أو مواطن إسباني بالعداء، ولو اعتدى عليه. يضاف إلى ذلك أن الجنرال فرانكو كان على فراش الموت. والحالة المرضية - ينتظر أن تصبح حالة وفاة - قد تؤدي إلى اضطرابات سياسية أو عسكرية في اسبانيا. ولا قبل للحكومة الاسبانية أن تضيف إلى هذه الوضعية قضية - قد تكون خطيرة دوليا وعسكريا- اسمها الصراع مع المغرب من أجل الصحراء.

ودوليا عاضدت المغرب عديد من الدول المتحررة، وأرسلت مندوبيها المعتمدين ليشاركوا في المسيرة، وليؤكدوا للمغرب تضامنهم معه في تحرير صحرائه. ولكن بعض الدول في الأمم المتحدة أعلنت تخوفها من اضطراب الأمن في المنطقة، وبلغ الأمر بتخوفها أن أصدرت نداءاتها لوقف المسيرة.

ولكن المسيرة انطلقت واستمرت المسافة التي قدرها الحسن الثاني حتى أعلنت اسبانيا عزمها على حل المشكل بالمفاوضات، فأصدر الملك تعليماته بوقف المسيرة. وأجريت المفاوضات، وسلم في نهايتها الحاكم العسكري الإسباني في الصحراء إلى العامل المغربي أحمد بن سودة سلطاته. وأنزل بيده العلم الإسباني عن بناية السلطة الحاكمة، ورفع العلم المغربي مكانه[12]، وبذلك تحقق عمليا استرجاع الصحراء. وعاد مئات الآلاف من السائرين أدراجهم إلى مدينة طنطان، ثم أعادتهم الشاحنات والحافلات والقطارات إلى أقاليمهم ومدنهم.

تنفس العالم الصعداء. فقد عادت الصحراء بأسلوب نضالي حضاري جديد، لم يحدث أثناءه ما يعكر صفو السلام والأمن. وتنفس المغرب الصعداء بعد نهاية معركة فريدة في التاريخ دون أن يحدث من إسبانيا ما قد يحيلها إلى معركة دامية. ثم – وهذا أكد روح الانضباط والامتثال في الشعب المغربي – لم يحدث أي حادث يذكر يجعل من المسيرة مغامرة خاسرة، سواء من حيث الأمن أو التنظيم، أو ما قد كان متوقعا من خصاص في الغداء أو أمراض أو اضطراب مما قد يحدث في مثل هذه التجمعات[13].

ومن المؤكد أن الجانب الروحي لعب دورا مهما في الإستجابة التطوعية للمسيرة. شعر الشعب مرة أخرى أنه يقوم بمعركة سلمية لتحقيق الوحدة كما حقق الاستقلال قبل هذا التاريخ بإحدى وعشرين سنة، وشعر بأنه يقوم بصلاة إسلامية – وهو يحمل المصحف – لا مجال فيها لجدل ولا انفلات سيء ولا لفوضى تفسد عليه صلاته.

كان من الطبيعي أن ينتهي الاتفاق على استرجاع الصحراء يوم أنزل العلم الإسباني ورفع العلم المغربي على بناية الحاكم العسكري في العيون بعقد اتفاقية دولية. وقد حدث ذلك بمحادثات أجريت في مدريد بتاريخ 14 نوفمبر 1975 وانتهت بعقد اتفاقية ثلاثية ضمت موريطانيا بالإضافة إلى المغرب واسبانيا.

12 - وتم ذلك في يوم 28 فبراير 1976.
13 - تجمع موسم الحج مثلا.

وسجلت الإتفاقية في الأمم المتحدة كمعاهدة دولية انتهى بمقتضاها الاستعمار الاسباني في الصحراء المغربية.

سجلت المعاهدة في الأمم المتحدة - كما سبق القول - فتعرفت عليها جميع الدول ولم تعلن أي منها اعتراضها عليها دوليا ولا قانونيا.

ومعاهدة إنهاء الاستعمار في الصحراء مع المغرب وموريطانيا تعني أن إسبانيا، وكانت دولة الاحتلال، تعترف بأنها كانت تحتل أرضا مغربية وموريطانية، وستتبع سيادة الدولتين، وأن هذه الأرض لم تكن خلاء وقت الاحتلال. ولم تكن تحت سيادة دولة أخرى ولا مجموعة يمكن أن تسمي نفسها البوليزاريو. وهذه المعاهدة التي تقطع الشك بالنسبة لإسبانيا، كانت تؤكد لجميع الدول نفس المضمون. وعلى ذلك، فكان على دول الأمم المتحدة والمنظمة نفسها حل هذه القضية الاستعمارية.

وتعترف المعاهدة بأن المغرب وموريطانيا قد استعادتا سيادتهما على أرضهما. وألا حق لأحد أن ينازعهما هذه السيادة، ولا حق لأي دولة أن تكوّن وترعى عصابة تدعي الحق في اغتصاب السيادة. وكل عمل عدواني داخل الصحراء يعتبر عملا عدوانيا على سيادة الدولتين، تمكنهما أن يقاوماه بالسلاح. وفي هذه الحالة لا حق لأية دولة - ولو كانت جارة - أن تتبنى مجموعة من الانفصاليين وتمدهم بالسلاح والمال والسند الدبلوماسي.

ولكن موقف إسبانيا والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي كان غير ملتزم بالقانون الدولي، فاستمرت قضية الصحراء تراوح مكانها وتسبب الاضطراب في الفضاء السياسي والإقتصادي الدولي المغرب العربي وفي العمل الوحدوي في المغرب العربي جميعه.

لماذا موريطانيا ؟

- 4 -

الأمر يتعلق ببداية العمل المباشر للجزائر التي جندت الطلبة وبعض المتمردين معهم - الذين شجعتهم إسبانيا قبل الاتفاق مع المغرب على ادعاء

المقاومة من أجل الصحراء - بالمال والسلاح، إلى جانب ما حصلوا عليه من سلاح ليبي، وبدأوا يشنون معارك جانبية. وكان من مخطط الجزائر أن تضغط على موريطانيا لتدعي أن وادي الذهب، الجزء الجنوبي للصحراء، يعود إلى سيادتها. وكأنها فكرة انتقامية لمطالبة المغرب في بداية الاستقلال بمغربية موريطانيا وقد وافق المغرب مؤقتا على هذا الادعاء[14] ليفشل مخطط الجزائر في خلق مشكلة جانبية أخرى مع موريطانيا، الدولة المجاورة الصديقة.

كان من الممكن أن تنتهي مشكلة استعمار إسبانيا لجزء من المغرب عند هذا الحد. ولكن الجزائر قامت بعدة خطوات خطيرة ضد المغرب. ويجب أن نتذكر ما ألمحنا إليه سابقا من أنها كانت تحسب نفسها على اليسار الدولي، وأن ما تقوم به ضد المغرب يضعها في حساب محاربة الامبريالية والرجعية. واعتبرت الجزائر مخططها ضد المغرب في الصحراء جزء من عملها، ضمن المجموعة العربية اليسارية المنتمية للكتلة الشرقية، ضد دولة «ملكية رجعية» لا تنظر إليها موسكو - آنذاك - بعين الارتياح. ونتذكر أيضا أن الحرب في أوجها، وأن الدول المحسوبة على الجبهة الشرقية، (الإتحاد السوفياتي)، كانت مدعوة تلقائيا لخلق إضطرابا في منطقتها لمعاكسة الدول التي لا تسير في نفس الخط.

العمل الذي قامت به الجزائر يدخل في إطار الحرب الباردة التي أدى المغرب، وما يزال يؤدي، ثمنها. فماذا قامت به الجزائر ؟

- جندت مجموعة البوليزاريو ودربتها وأمدتها بالمؤونة والسلاح المتطور للقيام بمعارك عسكرية ضارية في مناطق مختلفة من الصحراء حتى حدود موريطانيا. وقد اضطرت القوات الملكية المسلحة للدفاع عن الوطن. كانت المعارك ضارية كلما تدخل الجيش الجزائري بأطره وجنوده وأسلحته المتطورة، ومنها الطائرات العسكرية الضاربة. وقد انتصر المغرب في كثير من المواقع وترك شهداء أسرى كلما أوغل في عمق الصحراء. واستمرت الحرب شهورا حتى أوقفت الأمم المتحدة

14 - استرجع هذا الجزء يوم 14 غشت 1979.

إطلاق النار سنة 1991. ودخلت الحرب في مرحلة جامدة في الصحراء بعد أن شيد المغرب جدارا أمنيا أوقف الهجمات المتوالية المباغتة التي كان «جند البوليزاريو» يشنها بمساعدة الجيش الجزائري. ورغم وقف إطلاق النار، فإن المتمردين يخرقون القرار الأممي ليدفعوا بالمغرب إلى رد فعل يكون سببا في استئناف الحرب. والمثل من ذلك أنهم ينظمون من حين لآخر مهرجان تفاريتي التي تعتبرها الأمم المتحدة عازلة، حاليا، من السكان، ومن سلطات الجانبين. هدف البوليزاريو – هدف الجزائر – من هذا التحدي استئناف المعارك ضد المغرب.

- إعلان الجمهورية الصحراوية، ومركزها الإداري والعسكري على الأرض التي تسيطر عليها الجزائر في منطقة تيندوف وقرية لحمادة، وتجميع السكان الذين سيطروا عليهم في هذه الأقاليم من أرض الجزائر ومحاصرتهم، رغم حياة البؤس التي يعيشها.

- عرض القضية على ما كان يسمى منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا). وفي المنظمة مجموعات يسارية محسوبة على الدول التابعة للمعسكر الشرقي، ومنها دول تعيش على اتاوة البترول والغاز الجزائري. وإذا كانت هذه المنظمة لم تستطع إيجاد حل للقضية، كما لم تجد أي حل لقضايا افريقية أخرى، فإنها انقسمت على نفسها: بعضها اعترفت بجمهورية الصحراء تحت تأثير الجزائر، وأغلب هذا البعض تراجع عن إعترافه، فيما تراجعت دول أخرى من أمريكا اللاتينية وبعضها اعترف بحق المغرب في استرجاع صحرائه.

- تعقدت مشكلة الصحراء بسبب التدخل العسكري والسياسي الدولي الجزائري، بعرضها على منظمة الوحدة الإفريقية. من الممكن أن نفكر الآن – تفكيرا أقرب إلى السذاجة – لنقول إن المغرب يتحمل مسؤولية قبول عرض القضية على المنظمة الإفريقية، خاصة وأنها منظمة مشلولة لم تساهم في حل أية مشكلة إفريقية، رغم أن إفريقيا، في شرقها وغربها، عجت، ولاتزال، بالحروب الثنائية بين معظم الدول

التي استقلت وبالحروب والثورات والانقلابات الداخلية على حساب التنمية الاقتصادية والبشرية، وبمشكلة احتلال البيض لجنوب إفريقيا[15] قبل تحقيق استقلال سكان البلاد الأصليين من هيمنة المحتلين البيض بزعامة مانديلا. لم تستطع المنظمة التي شارك المغرب في تحرير شعوبها، وتبني بحماس، مثلا، قضية صراع باتريس لومومبا في الكونغو ضد جيش الاحتلال ومجموعة الخونة التي كان يتزعمهم تشومبي. وحارب الجيش المغربي مع باتريس لومومبا في الكونغو حتى إستشهد. وكان المغرب – بعد استقلاله – مركز نضال الحركات التحريرية الإفريقية التي كان يمدها بالمال والسلاح والمتطوعين وأحيانا بالجيش.

وما كادت بعض الدول الإفريقية تستقل حتى قلبت ظهر المجن للمغرب، وأيدت الحركة الانفصالية، مع أن معظم دولها عانت من الانفصال. وما حركة تشومبي التي قتلت لومومبا إلا حركة انفصالية تحالفت مع الاستعمار – على نحو ما فعلت حركة البوليزاريو في الصحراء – لفصل الجزء الغني في الكونغو لصالح الرأسمالية الاستعمارية.

قضية تحرير الصحراء قضية وطنية لتحرير أجزاء مستعمرة من أرض المغرب. هدفت الجزائر بتدخلها إلى :

أ – إشغال المغرب إلى الأبد عن صحرائه الشرقية المغربية التي احتلتها فرنسا وضمتها إلى الجزائر، في الوقت الذي كانت تهاجم المغرب سياسيا وعسكريا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد رأى حكم بومدين أن الوسيلة الوحيدة إلى ذلك هي استغلال الفكرة التي ابتكرها الاستعمار الإسباني، بإعداد مجموعة من المغامرين تلقفهم حكم بومدين وتبناهم، و وضع تحت تصرفهم جزء من صحراء المغرب الشرقية (لحمادة) ليقيموا عليه «دولة»

15 - لابارتايد.

تمولها بالمال والسلاح الجزائري، والمساعدات التي يجمعها من بعض الدول الصديقة للجزائر، وبيترولها وغازها ليحارب المغرب.

ب - وضع قدم لها في ميناء على المحيط الأطلسي لتسويق الغاز والحديد من أقرب طريق بدلا من إختراق أرض الجزائر من جنوبها (حيث ينتج الحديد والغاز) إلى شمالها حيث الموانئ الجزائرية على البحر الأبيض المتوسط وأقربها ميناء وهران. وفي اعتقاد الجزائر أن «دولة صحراوية» منفصلة عن المغرب يمكن أن تكون طريقا سهل المنال لوصول المنتوج الجزائري، والتجارة وجميع الاتصالات الجزائرية عموما إلى المحيط، ومن ثمة إلى أمريكا الشمالية والجنوبية وإفريقيا. ومعروف أن الجزائر تنفس على المغرب عمقه البحري والصحراوي[16].

ج - في عهد الحرب الباردة وإنقسام العالم إلى كتلة شرقية وكتلة غربية، كانت بعض الدول المحسوبة على الكتلة الشرقية تعتبر نفسها إمبراطورية، فكما أن مصر كانت ترغب في الوحدة مع سوريا واليمن والسودان، والأردن ولو استعصى عليها العراق، فلم لا تطمع الجزائر في أن يمتد نفوذها على الصحراء الكبرى جميعها من حدود ليبيا ومن إفريقيا جنوب الصحراء إلى البحر الأبيض. وقد كان طموح بومدين لا يقف عند حد الأرض، حيث كان يعتبر الجزائر «يابان إفريقيا». وعن طريق هذا النفوذ التوسعي على الأرض، والإقتصاد (الصناعة) والمال (البترول والغاز)، تكونت ترسانات الأسلحة المتطورة من الطائرات والدبابات التي تشتريها بأموال البترول من روسيا ودول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كانت الجزائر تسيطر على كثير من دول إفريقيا الفقيرة، وعلى بعض المسؤولين فيها - آنذاك - المحتاجين إلى المساعدات المالية لمواجهة مشاكلهم الشخصية، خاصة وقد كان الصراع قويا بين القيادات القبلية.

16 - 3.500 كلم من الشواطئ الأبيضية والأطلسية.

د - نتيجة هذه العقلية الإمبراطورية، يتحتم على الدول المجاورة للجزائر أن تكون ضعيفة مقزمة، أرضا وإمكانات اقتصادية وبشرية وعسكرية. أنهت الجزائر «المشكلة» مع تونس بالاستيلاء على جزء من صحرائها الجنوبية، وتونس لا قبل لها بالمقاومة. والمغرب لم يستعص عليها باحتلال صحرائه الشرقية كإرث من الاحتلال الفرنسي. وتبقى قوته الإستراتيجية والوطنية في صحرائه الغربية. ولكي تدمر هذه القوة جاءتها فرصة ابتكرتها اسبانيا (دولة الاحتلال) واقتنصتها جزائر بومدين - ومن بعده - لتجعل من المغرب دولة ضعيفة في المنطقة، مشغولة عن بناء الدولة والشعب بحرب أبدية ساخنة أو مؤهلة لتكون ساخنة.

هـ - هذا ما يفسر ترسانة السلاح الذي أصبحت الجزائر مخزنا لها في الوقت الذي تشتكي معظم مدنها من قطع الماء الشروب لأيام عديدة في الأسبوع. ملايير دولارات البترول[17] تنفق في صفقات ضخمة من الطائرات المقاتلة والدبابات والأسلحة الثقيلة والخفيفة عقدتها - وتعقدها - الجزائر مع روسيا وروسيا البيضاء وأمريكا وفرنسا وبقية دول أوروبا المنتجة للسلاح. من المنطق أن تبالغ في التسلح الدولة التي تنتج السلاح أولا، أو التي تخشى حربا عدوانية من جار أو التي تبني إمبراطوريتها من العراق حتى أمريكا اللاتينية. والأمر غير وارد بالنسبة للجزائر. فهي تجاور تونس وليبيا ومالي والنيجر وموريطانيا والمغرب، وكلها دول لا تنوي شرا بالجزائر. وهناك سبب آخر للتسلح، الذي يفوق المحافظة على أمن الدولة، هو الاستعداد لشن حرب طاحنة ضد جار من جيرانها. وأظن أن الأمر غير وارد. فقد انتهى العهد الذي تحل مشاكل بعض الدول مع جيرانها بالحروب. ومن المؤسف بالنسبة للشعب الجزائري الشقيق أن تكدس أمواله - التي يجب أن تنفق في تنميته الصناعية والاجتماعية - حتى تصبح الجزائر «يابان

17 - وصل سعر البترول 147 دولارا للبرميل في أوائل شهر يوليوز من سنة 2008. وبفضل هذا الارتفاع الهائل، قامت الجزائر بدفع مسبق لمعظم ديونها الخارجية، غير أنه عاد وانخفض إلى 47 دولار في بداية سنة 2009 ليصل إلى 70 دولار في أواسط سنة 2009.

إفريقيا» حقا. أما تكديس الأسلحة فنظن أنه إهدار لمال الشعب في غير صالح الشعب.

- 5 -

لكل ما سبق - ولغيره - وقفت الجزائر موقفها العدائي من إسترجاع المغرب لصحرائه. وقد كان من الطبيعي أن تقف المجموعة الإفريقية، في إطار منظمتها، مع تصفية الاستعمار في إحدى دولها المهمة، ومع وحدتها. ولكن اتجاه الكتلة الشرقية ضد الكتلة الغربية كان تتطلب إحداث توتر في المنطقة، وتجند الجزائر والدول الإفريقية اليسارية - يسار بعض الزعماء الأفارقة - لزرع كيان «يساري» في المغرب لتحقيق الأهداف التي أشرنا إليها سابقا.

تقويم مواقف بعض الدول الإفريقية التي استقلت حديثا تقويما حقيقيا لا يمكن إلا بالتعرف على الزعماء والوزراء الذين أداروا شؤون بعض هذه الدول في السبعينات. و إلا بالعودة إلى ما تحدثنا عنه سابقا من تسخير كثير من الدول والرؤساء في نطاق الحرب الباردة، ولا يمكن الحصول على تقويم صحيح إلا بالعودة إلى جزائر بومدين، وهي تستغل مواقفها السياسية (ولو كانت عدائية لجيرانها) وتستغل «ملايير الدولارات» في امتلاك الأحلاف والأنصار.

النتيجة أن الجزائر كانت تملك عاملين قويين، لا يملكهما المغرب، لتجميع الأحلاف في إفريقيا، فكانت النتيجة هدفين أساسيين حققتهما في موضوع الصحراء.

أولهما[18] : عرض القضية على منظمة الوحدة الإفريقية. وبذلك تدخلت منظمة دولية إقليمية في قضية وطنية كافحت إحدى الدول الإفريقية في تصفية الاستعمار الاسباني فيها. كان تدخل بعض دولها بانحياز مع أنهم أعضاء في منظمة دولية إقليمية يفترض فيها الحياد.

18 - كنت منذ البداية ضد عرض القضية على الهيئات الدولية سواء منها المنظمة الإفريقية أو الأمم المتحدة، لأن القضية وطنية مغربية لا دخل لأي كان فيها لأنها قضية استعمار.

ثانيهما : اعتراف بعض الدول الإفريقية بالجمهورية الصحراوية. واتخذت المنظمة من هذا الاعتراف، الذي كان سابقة غريبة لتعترف بالجمهورية وتقبل عضويتها في المنظمة، بمؤامرة مبيتة من الأمين العام آنذاك الذي كان يتصرف تحت أوامر أموال الجزائر. وقد نتج عن ذلك انسحاب المغرب من المنظمة بتاريخ 22 فبراير 1982، بعد أن أوضح قانونيا أن ميثاق المنظمة لا يسمح بقبول عضوية مجموعة لا تتوفر فيها شروط الدولة ولا مؤهلاتها، رغم أن علاقاته الجيدة تحسنت مع معظم دولها التي لا تعترف بدولة غريبة في الصحراء.

من المؤكد أن الجزائر نجحت في مخططها عندما أشركت «منظمة الوحدة الإفريقية»، وقد عرفنا نفوذها وسيطرتها على بعض رؤساء دول المنظمة. وشغل المغرب بأمرين : أحدهما تحسين العلاقات مع عدد مهم من أعضاء المنظمة ؛ بعضها جمدت علاقاتها – ولم تكن لها علاقات مع دولة لا وجود لها إلا الاعتراف بكيان وهمي – ثانيهما : صد التيار الذي تحدثه الاعترافات بالجمهورية الصحراوية في إفريقيا وفي غيرها من دول أمريكا اللاتينية.

وقد نجح المغرب في تجميد أو سحب إعترافات دول افريقية وأمريكية لاتينية وغيرها، باستثناء جنوب إفريقيا، التي ترددت كثيرا في الاعتراف. وأخيرا اعترفت بها في أوائل سنة 2005. بينما سحبت مدغشقر اعترافها مع أنها كانت متحمسة في البداية.

شغلت منظمة الوحدة الإفريقية في قممها المتوالية بقضية الصحراء باعتبارها قضية تقرير المصير. وقد دافع المغرب – بحضور الحسن الثاني في إحدى قمتين عقدتا في نيروبي ومنروفيا – وحضرت القمتين ضمن الوفد المغربي باعتباري رئيسا للفريق الاستقلالي في البرلمان. وكان في صف المغرب ثلاثة من الرؤساء الذين كانت لهم مكانة في إفريقيا[19]. وقد استطاع هؤلاء الرؤساء أن يوقفوا التيار العدائي. وكانت النتيجة في قمة نيروبي أن طلب من المغرب إجراء إستفتاء للشعب الصحراوي يقرر فيه مصيره.

19 - غينيا، نيجريا والسودان.

ورغم أن الظروف أكدت فيما بعد استحالة إجراء الاستفتاء لعدم إمكانية ضبط الذين يمكن أن يدلوا بأصواتهم، فقد قبل المغرب مبدأ الاستفتاء ووصفه بالتأكيدي، أي لتأكيد السيادة المغربية والوحدة الترابية. ونؤكد أن الاستفتاء كان اقتراحا تعجيزيا لإقناع بعض الدول الإفريقية التي ترفع شعار الاستفتاء في كل مناسبة وتعجز الأمم المتحدة التي وجدت في الشعار استجابة لأحد مبادئها. وكل من المنظمتين تجهل التوزيع البشري في الصحراء. ذلك أن السكان يتألفون من قبائل رحل، موزعة في الصحراء الغربية والشرقية، ويوجد جزء من كل قبيلة في الشرق وجزء في الغرب وآخر في موريطانيا وآخر في مالي. وإذا أجري الاستفتاء فيجب أن يعم الصحراء كلها وفرقاء القبائل الذين يوجدون هنا وهناك. ولكي يكون الاستفتاء حقيقيا يجب أن يتعرف المشرفون عليه، والمفروض أن تشرف عليه بعثة من الأمم المتحدة، على هوية كل مصوت، بعد أن تجمع المصوتين، أو تنتقل إليهم. والسلطات الإسبانية التي كانت تحتل الجزء الغربي من المنطقة لم تكن تنظم السكان بإحصاء وورقة تعريف لإثبات الهوية، إلا إحصاء تقريبيا مرتجلا قالت إنها أجرته قبيل رحيلها. ثم إن الاستفتاء، إذا تقرر، يجب أن يجري في كل الأقاليم المغربية من طنجة إلى الكويرة حتى يعبر عن رأي الشعب المغربي في قضية تهم أحد أقاليمه تخلص من الاستعمار بمقتضى معاهدة مدريد 1975.

رغم كل هذه الصعوبات التي يستحيل معها إجراء أي استفتاء كما يجري في منطقة منظمة إداريا وعمرانيا، حاولت الأمم المتحدة أن تجرب فتشرف على إجراء استفتاء وفقا لاقتراح ممثل الأمين العام في الصحراء جيمس بيكر، فصعب عليها منذ البداية - رغم استعمال كل المقاييس الدولية - أن تتعرف على من لهم الحق في التصويت، واختلط عليها الأمر، فاستحال عليها أن تميز بين الصحراوي الغربي وبين الصحراوي الشرقي وبين المرتزقة الذين إستقدموا من مالي مثلا. ولهذا اعترفت باستحالة العملية. وانتهت الأمم المتحدة إلى إلغاء «الاستفتاء» - المفروض أن يقرر الصحراويون فيه مصيرهم - من تفكيرها لحل المشكلة ولجأت إلى اقتراح حل سياسي متفاوض عليه، ومقبول من «الأطراف»[20].

20 - أشرت إلى إقتراحات أخرى في الفقرة المخصصة لمحمد السادس وقضية الصحراء.

وقد صرح ممثل الأمين العام السابق في الصحراء السيد فانوم بأن استقلال هذا الإقليم غير ممكن. صرح بذلك بعد ممارسة عمله، وبعد دراسة معمقة لمدى خمس سنوات.

كل هذه الجهود والتنازلات التي قبلها المغرب لتحقيق وحدته الترابية، ولتلافي التوتر الذي حدث في المنطقة، لم تجد نفعا مع الجزائر التي صممت على أن ينتهي الأمر إلى صراع مسلح، أو يخضع المغرب لقراراتها بالتخلي عن جزء مهم من بلاده. ولتتمكن قواته من تطويقه جنوبا على حدود واسعة وشرقا من جنوب صحرائه الشرقية على حدود إفريقيا السوداء إلى البحر الأبيض.

سجل تاريخ الصحراء حربا مدمرة ليس للإنسان المغربي والجزائري والصحراوي فحسب، ولكن للعلاقات بين البلدين، ولمشروع «اتحاد المغرب العربي» الذي ولد بعد ذلك في ظروف التوتر بمراكش يوم 15 فبراير سنة 1989 في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، وليواجه من جديد التوتر الذي لم ينته أبدا.

الحرب أدت إلى تدخل مجلس الأمن. وبذلك اتسعت دائرة المشكلة المصطنعة التي سببتها الجزائر لها وللمغرب ولباقي دول المغرب العربي، وضدا على اتجاهات التنمية لهذه البلاد، في ظل السلام والتعاون والوحدة.

مجلس الأمن كعادته أمر بإيقاف إطلاق النار. وكان المغرب قد بنى جدارا فاصلا عزل به المنطقة التي يتحرك فيها البوليزاريو، وذلك عمل ايجابي. وقف إطلاق النار أدى إلى حالة توتر دائم، وتهديد مستمر من خصوم الوحدة الترابية المغربية لإشعال نار الحرب، وحذر دائم من المغرب.

فكرت الدول الرئيسية في مجلس الأمن في صيغة عائمة تحت شعار «حل سلمي دائم متفاوض عليه ومقبول من الأطراف»، وتعني بالأطراف إلى جانب المغرب : الجزائر، وطبعا البوليزاريو وموريطانيا - التي سحبت تدخلها واهتمامها بالموضوع على عهد الرئيس السابق معاوية ولد سيدي أحمد الطايع. ويقترح المغرب أن تحل المشكلة على أساس نظام حكم ذاتي موسع يزاول فيه الصحراويون الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المحلية في إطار السيادة المغربية ووحدة الأراضي المغربية. وبذلك لا يقف المغرب سلبيا من الجهود التي تبذلها

الأمم المتحدة، مادام قد وقع في الفخ ورفعت القضية ليقرر فيها مجلس الأمن، رغم أنها قضية داخلية تتعلق بتصفية الاستعمار الاسباني على أراضيه. وقد تكرر الخطأ فوقع في الفخ عند عرض القضية على منظمة الوحدة الإفريقية العاجزة عن حل أي مشكل.

وقد عرض المغرب اقتراحه «الحكم الذاتي» على الأمم المتحدة بعد أن تعرفت عليه معظم دول الأمم المتحدة وعقد المجلس اجتماعا ثنائيا فرد فيه، إجراء مفوضات بين الطرفين دون شروط مسبقة اجتمع الوفدان في جولات متعددة أولاها 18-19 يونيو 2007 ثم في صيف 2008 كانت الاجتماعات بضواحي نيويورك حتى بلغت حلقات الاجتماعات أربعا دون نتيجة ويقترح الممثل الشخصي الحالي اجتماعا آخر - غير رسمي - وما نظن نتيجة هذه الاجتماعات لمجدية ما دامت الجزائر - لا الصحراويون - هي التي تسير دفة الصراع لم تسفر جميعها عن نتيجة. وما تزال القضية تراوح مكانها. وقد أعلن البوليزاريو أنه يوقف مشاركته في هذه المفاوضات.

وكانت الجزائر قد أعلنت مشروعا أحاديا، لم تطالبها هيئة الأمم بذلك، يقضي بتقسيم الصحراء بين المغرب وجبهة البوليزاريو. ويرمي إلى فصل المغرب عن آفاقه الصحراوية وعن صلته التاريخية بموريطانيا وإفريقيا السوداء. ويمكن الجزائر من الوصول إلى المحيط عن طريق ما تسميه الدولة الصحراوية. وقد أكد هذا المشروع أن الجزائر لا تؤمن بدويلة صحراوية بمقدار ما تستهدف استفزاز المغرب. وإلا لمَ اقترحت تمزيق الدولة التي تستضيفها على أراضيها ومن دفعها لهذا الاقتراح، وهي ليست مجلس الأمن ولا المنظمة الأممية ؟ ولم يجد هذا المشروع أي صدى في الأوساط الأممية. والاقتراح على تفاهته يؤكد أن الجزائر مستعدة أن تتخلى عن مشروع الدولة الصحراوية الكاملة، ومستعدة أن تقبل وجود المغرب في جزء من صحرائه.

وأخيرا أعلن (السيد ماسوم) الممثل الشخصي السابق أن إنشاء دولة مستقلة في الصحراء اقتراح غير واقعي. وما يزال الممثل الشخصي الجديد في دورة جديدة من الاجتماعات بين الطرفين.

- 6 -

ومن المؤكد أن الصحراء في حدودها الحالية لا يمكن أن تقيم دولة مستقلة نظرا لإمكاناتها الاقتصادية والعمرانية والبشرية المحدودة، مع سعة أرضها[21]. والجزائر تراهن على هذه المعطى لتصبح الصحراء - إذا ما استقلت - في تبعية مطلقة للجزائر، وتبيع أرضها وموانئها الأطلسية لها لتسوق عن طريقها الغاز والبترول والحديد مقابل الخدمات الاستغلالية التي قد تبذلها الجزائر لصالح التوسع السياسي والعسكري الخطير الذي تعد له بشراء الأسلحة من كل دولة تنتج سلاحا ولا تعرف للتسلح حدودا.

يجوز أن الجزائر تفكر في إمكانية إكتشاف حقول البترول في الصحراء المغربية وتوحي بذلك إلى البوليزاريو؛ وهذا معطى آخر تفكر فيه الجزائر جيدا، على اعتبار أن اكتشاف البترول في الصحراء قد يمكن المغرب من حل مشاكل اقتصادية واجتماعية؛ وهذا ما لا تستغيه الجزائر. ولكنه - وهي تتوقع مستقبل الصحراء البترولي - تفضل أن تكون شريكة في هذا المستقبل. ولذلك فهي تقدم للبوليزاريو حصتها في المشاركة باستضافة «الدويلة الصحراوية» لمدة ثلث قرن حتى الآن.

الجزائر نفسها ترفض رسميا أن تكون «طرفا» وتؤكد ألا طمع لها في الصحراء بدعوى أن الصحراويين هم المعنيون بتقرير مصيرهم. ولكنها في الوقت نفسه تؤكد وجودها في صميم القضية حينما تمنح للانفصاليين أرضا يقيمون عليها كيانهم ودولتهم، وتمدهم بالسلاح، والنفوذ الدبلوماسي. ثم إن الجزائر حاربت بسلاحها المغرب باسم البوليزاريو، وغنم المغرب سلاحا جزائريا، وأسر أسرى جزائريين أخلي سبيلهم بعد مدة قصيرة، وهي على أرضها تحاصر في معسكراتها وسجونها الأسرى من الجنود المغاربة. يجترون محنة الأسر بعد أكثر ربع قرن بعد الحرب، حتى أفرج عنهم بتدخل دولي، في منتصف غشت 2005، وبعد قرارات متعددة من الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التابعة لها.

---

21 - مساحة الإقليمين الصحراويين تعادل مساحة البرتغال وبلجيكا وهولندا.

المشكل كما نرى أصبح أكثر تعقيدا بسبب تدخل الجزائر. ولو سحبت الجزائر تدخلها لصالح السلام في المنطقة ولصالح تفعيل «إتحاد المغرب العربي»، ولصالح تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدولتين الجارتين لانتهى في أسرع وقت بإتفاق بين المغرب والصحراويين المتمردين، خاصة في إطار نظام الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب.

ولكن الجزائر تقف في طريق كل حل سلمي.

والمغرب مصمم على ألا يتخلى عن وحدة كيانه الوطني ووحدة مواطنيه. وهو الشيء الذي تؤمن به أغلبية ساحقة من سكان الصحراء التي تشارك في كل الأنظمة الديمقراطية والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية، سياسية واقتصادية.

وتؤكد هذه المعطيات أمرين مهمين :

أولهما : التوتر الأبدي بين الجزائر والمغرب الذي يتجلى الآن في إقفال الحدود، رغم دعوة المغرب إلى إنهاء هذا الملف. ثم التصريحات الرسمية الاستفزازية للرئيس الجزائري ووزرائه وممثله الشخصي كلما بذل المغرب جهودا لإذابة الثلوج، كما حدث بعد زيارة محمد السادس للجزائر في مارس 2005 أثناء القمة العربية أو عند بتر النشيد الوطني المغربي بمناسبة مباراة لكرة القدم أقيمت بالجزائر في أبريل 2008. وللتذكير، فقد أجل محمد السادس عودته إلى المغرب يومين، وظفهما في محاولة خلق جو سياسي بين الدولتين، فكان الجواب هو الرسالة التي بعث بها بوتفليقة إلى رئيس البوليزاريو يؤكد فيها كل مواقف الجزائر منذ عهد بومدين. وكان رد المغرب أن ألغى زيارة رئيس الحكومة الجزائرية للمغرب التي كانت مقررة في يونيو 2005، لأنه لا يقبل أن يصطنع علاقات ذات وجهين، تنتهي دائما بزيادة التوتر[22].

ثانيهما : بقي أن أؤكد موقف المغرب – دولة وشعبا، وموقف حزب الاستقلال بالذات. وقد شاركت في بلورته منذ قمت مع فريق من الدارسين

22 - تعمدت أن أشير إلى بعض الجزئيات والتفاصيل، رغم أنها أحداث قد تبدو عابرة، لأن مجموعها يؤكد صورة التوتر الذي يعرقل تفعيل «إتحاد المغرب العربي».

أثناء عملي كوزير مفوض في وزارة الخارجية في سنتي 1958-1957، ثم في حزب الاستقلال مع علال الفاسي، الذي أنشأ إلى جانب عمله السياسي جهازا إعلاميا لقضية الصحراء من عمله إصدار صحيفة أسبوعية بالعربية ومجلة باللغة الفرنسية شهرية تقوم - إلى جانب الأبحاث والدراسات والمقالات - بنشر مئات الوثائق التي تؤكد مغربية الصحراء.

الموقف الواضح للحزب أن المغرب استرجع صحراءه عمليا ودوليا وفي الإمكان حل المشكل الذي أوجدته مجموعة البوليزاريو عن طريق نظام الحكم الذاتي، وتمكين السكان من تدبير شؤونهم بأنفسهم في إطار السيادة الوطنية[23] جدد في شهر مارس 2006 باختصاصات واسعة.

وحزب الاستقلال لا يوافق على أي استفتاء لتقرير المصير. فالمواطنون لا يستفتون في تقرير مصير بلادهم، إلا إذا كان الاستفتاء يعم جميع المواطنين، وفي جميع الأراضي. والحزب لا يقبل «الاستقلال الذاتي» ولا أي شكل من أشكال الانفصال. ونعتقد أن المشكل قائم بين المغرب والجماعة الانفصالية «البوليزاريو» وكثير من أعضاء أسرها يقومون بواجبهم الوطني في جميع أنحاء المغرب فكل تدخل عملي من قبيل تبني الدولة الجزائرية للجماعة الانفصالية على الأرض التي تديرها يعتبر اعتداء على دولة جارة، وكل التصريحات الاستفزازية في قضية الصحراء تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. ومن مبادئ الأمم المتحدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. ولو كفت الجزائر منذ البداية عن تبني خطة العداء ضد المغرب في هذا الموضوع المصطنع لانتهت قضية الصحراء منذ ثلث قرن أو يزيد، ولأخذ «إتحاد المغرب العربي» طريقه إلى البناء.

23- للمغرب ووحدة ترابه، وإشراكهم، أكثر مما هو الحال الآن، في الأجهزة التشريعية والتنفيذية الوطنية (الصحراويون والصحراويات نواب في مجلسي البرلمان ومجالس بلدية - وكان في الحكومات السابقة وزير من الصحراء وموظفون كبار في الأجهزة التنفيذية والدبلوماسية ومجلس استشاري خاص بالصحراء). للذكر.

المقاومة وجيش التحرير

اعتقلت صباح 21 غشت 1953، إذا كان الاعتقال سلب حريتي الشخصية والاجتماعية، فقد سلب حريتي في العمل الوطني كاملة، في وقت أصبح من الضروري أن نستثمر نشاطنا في الجنة التنفيذية المؤقتة الذي استمر من ديسمبر 1952 حتى نفي محمد بن يوسف، على نحو ما أشرت في فقرة أخرى. أريد باستثمار العمل الوطني الذي حرمني منه السجن التتبع والمشاركة في العمل الفدائي بين خلايا المقاومة التي خرجت معظمها من خلايا الحزب، كما سبق القول. وكما اتجه زميلنا في اللجنة التنفيذية المؤقتة عبد الكبير بن المهدي الفاسي، الذي غادرنا مساء يوم 18 غشت، وبدأ عمله في المقاومة ابتداء من طنجة ثم تطوان ومدريد والقاهرة منذ مغادرته الرباط.

كانت اللجنة التنفيذية للحزب تؤكد في تعليماتها للجان المقاومة ومؤسسيها على الاحتفاظ بنشاطها وقوتها، ولو استفزت الإدارة تبطش بالشعب المغربي وباعتقال «حزب الإستقلال»، الإحتفاظ بمبادراتها وقوتها إلى حين الإعتداء على العرش. ذلك أن اللجنة التنفيذية كانت ...... أن دور الإعتداء على السلطان آت لا ريب فيه. كان تدبير الإدارة برئاسة الجنرال كيوم هو القضاء على ذنب الحية : «حزب الاستقلال» - حسب تعبيره -، ليسهل القضاء على الرأس : محمد بن يوسف... وكانت اللجنة التنفيذية ترى أن المقاومة إذا انطلقت عند محاولة القضاء على ذنب الحية ستترك الفراغ للإدارة الفرنسية لتصل إلى الملك دون مقاومة. ثم أن المقاومة المسلحة كانت في حاجة إلى وقت تنظم فيه نفسها ورجالها، وتكونهم تقنيا ونفسيا للعمل، وتدبر السلاح، وتدرس

مراكز استعماله، وتنظم نفسها في المدن الرئيسية، ثم لتمنح لنفسها وعملها المنطق الذي يستقطب الشعب بكامله في المدن وفي القرى. كان من الضروري للحزب إذن أن يوجه قياداته إلى تأجيل بداية العمل حتى الإعتداء - المنتظر - على العرش.

ذلك منهج الحزب في العمل الفدائي، وقد استغله بعض المغرضين بعد ذلك فزعموا أن الحزب كان يقف في وجه المقاومة. ولذلك استغلوا الفرصة في بعض مراحل المقاومة لينشروا بين بعض المناضلين بأن الحزب كان ضد المقاومة. واستمروا ينمون هذه الفكرة بعد الاستقلال. وكانت هذه المقولة إحدى الأسباب المصطنعة للانشطار الذي حدث داخل الحزب. وكان بعض متزعمي المقاومة من الداعين الفاعلين لهذا الانقسام. ومذكرات بعض الذين خاضوا منذ البداية معركة المقاومة تؤكد مخطط الحزب، وتدحض الإدعاءات المغرضة. ومن ذلك ما كتبه : الغالي العراقي، وحسن العرايشي وعبد السلام بناني.

كنا في اللجنة التنفيذية المؤقتة نحضر لانطلاق المقاومة، خاصة والأزمة تشتد بين القصر والإقامة، والكلاوي يبدأ حملته المسعورة ضد السلطان. كنا قد بدأنا نعد العدة سواء من حيث استقطاب المناضلين، وتجميع الخلايا التي حاولت الإدارة تشتيتها بعد اعتقال اللجنة التنفيذية وفروع الحزب، أو من حيث استجلاب بعض الأسلحة الخفيفة.

البداية الفدائية الأولى- والمهمة - كانت في مدينة وجدة يوم 16 غشت 1953. وقد كانت المبادرة من المناضلين أنفسهم، حينما هاجمت الخلية الفدائية وهي، من فرع الحزب الذي منعه الجنرال كيوم، بدأت الخلية عملها بالسلاح الأبيض ضد أنصار الوجود الفرنسي فاغتالت عددا منهم. واتصل متزعم الخلية هاتفيا باللجنة التنفيذية في مكتب عبد الرحمن بادو يخبر بالنتائج الأولية ويستشير اللجنة. باركنا العمل الفدائي وأشرنا بالاستمرار. وقد كان الضحايا من الفرنسيين كثيرين، قبل أن تسيطر القوات الفرنسية وتعتقل كثيرا من أعضاء الخلية، وقد حوكموا في المحكمة العسكرية بالإعدام. ونجا بعضهم - مثل عبد الرحمن حجيرة - من الموت لاستمرار المحاكمات في قضايا كثيرة اتهم فيها حتى أعلن الاستقلال، فخرج من السجن وجاءت المحاولة الكبرى الثانية على

يد علال بن عبد الله كان من خلية فرع الحزب حي العكاري بالرباط – وقد قام بمبادرة فردية – حينما هاجم بسيارته «السلطان» ابن عرفة وهو على فرسه في موكب رسمي كبير[1] وحماية أمنية قوية في طريقه إلى المسجد لصلاة الجمعة. واستل علال سكينه للإجهاز على ضحيته، وقد أرداه أرضا من صهوة جواده. ولكن شرطيا فرنسيا عاجل المجاهد البطل برصاصة من مسدسه فتوقف سلاحه في اليد التي لم تصل في امتدادها إلى السلطان الدمية.

استمرت المقاومة في الدار البيضاء ومراكش وفاس والرباط بمبادرات مهمة وبشجاعة نادرة على نحو ما أشرت في فصل سابق.

1 - يوم 11 شتنبر 1953، ثلاث أسابيع فقط بعد تنصيب ابن عرفة سلطانا.

النقابة منظومة سياسية إجتماعية

النشاط النقابي هو من صميم العمل السياسي. لأن للنقابة العمالية نشاطا يتعلق بسياسة التشغيل ومؤسساته، وسياسة الأجور، والدفاع عن مصالح العاملين في القطاعات الاقتصادية والإدارية والمهنية، وضمان هذه المصالح، وحماية العاملين من الإضهاد والطرد وزيادة ساعات العمل بغير تعويض، وإحداث جو من التعاون بين العمال ورجال الأعمال تحقيقا للسلم الاجتماعية التي تسعى لتحقيقها كل دولة نامية وحتى الدول المتقدمة صناعيا ومساهمة من الطبقة العاملة، بقيادة نقاباتها، في التنمية الإقتصادية.

وقد كان حزب الاستقلال يهتم- وهو بعد كتلة العمل الوطني- بتنقيب العمال المغاربة، اهتماما ملحوظا. ففي بداية الثلاثينيات سعت الكتلة إلى تجمع عمال الصيد البحري والنهري في نقابة بالقنيطرة. كانت نقابة صغيرة محدودة، ولم يكن العمل النقابي والتنقيب مما تسمح به السلطات الفرنسية، إلا للعمال الفرنسيين في إطار التبعية للنقابات الفرنسية في الميتروبول. وتضمن برنامج «مطالب الشعب المغربي» الذي أنجزته الكتلة سنة 1934 مطالب تتعلق بحقوق العمال المغاربة في إنشاء النقابة المغربية المستقلة. ولكن ذلك لم يجد اهتماما من قبل سلطات الحماية شأنها في ذلك شأن باقي مطالب الحريات العامة.

الفكر النقابي أخذ يتبلور لدى الحزب والطبقة العاملة المنضمة إلى الحزب، بعد أن شارك كثير من العمال المغاربة في العمل بالمؤسسات الاقتصادية الأجنبية، ووجدوا زملاءهم الفرنسيين يتمتعون بالحقوق التي تضمنها النقابات

التي ينتمون إليها، وخاصة المؤسسة النقابية س.ج.ت C.G.T[1] بدأ العمال المغاربة يلتحقون بهذه المركزية النقابية بنوع من التساهل، أملا من المشرفين عليها أن يلحقوهم بالحزب الشيوعي. سمح «حزب الاستقلال» للعمال الاستقلاليين أن ينضموا إلى هذه النقابة كخطوة لتأسيس نقابتهم المستقلة من جهة، ورغبة في أن يتدربوا على العمل النقابي، ويتعرفوا على النشاط الذي تقوم به النقابات للدفاع عن مصالح العمال في حدود التنظيم العمالي من جهة أخرى، وأملا في أن تدافع المركزية الفرنسية عن حقوقهم ومصالحهم كما تدافع عن حقوق ومصالح العمال الفرنسيين.

كانت سلطات الحماية ضد هذا التوجه، ولذلك عاقبت بعض العمال المغاربة بالسجن[2]. وظل المغاربة ممنوعين من حقهم في التنقيب. وكان هذا المنع مجال صراع بين الحزب والإقامة العامة، التي تنازلت أخيرا فقبلت أن ينضم بعض العمال إلى النقابة الفرنسية. ولكن الحزب قرر أن يغادر العمال المركزية النقابية الفرنسية، وتشديد المطالبة - العملية - على تكوين مركزية نقابية خاصة بالمغاربة. وتحدى الحزب قوانين المنع فأنشأ باتفاق كامل منظمة «الإتحاد المغربي للشغل». وكان من النشطاء الرئيسين فيها الطيب بن بوعزة والمحجوب بن الصديق. وكان المرشح لأمانتها العامة الطيب بن بوعزة. ولكن الاتجاه سار نحو المحجوب بن الصديق فاختير، اختيارا تلقائيا، أمنيا عاما «للإتحاد المغربي للشغل»، وقبل الطيب بن بوعزة عن طيب خاطر وظل يعمل كمناضل في الإتحاد سنوات حتى ضاق به الأمر بعد الانشقاق السياسي، فاختار الابتعاد عن النشاط النقابي والسياسي، وغادر المغرب سفيرا في السويد.

اهتم الحزب بتنظيم «الإتحاد المغربي للشغل» فانضم إليه جميع الاستقلاليين الذين يعملون في المؤسسات الصناعية والإدارية والتعليمية والزراعية، وسانده إلى جانب الأعضاء بالتنظيم والتفكير والإعلام. وكان أن أخذ عبد الرحيم بوعبيد عضو اللجنة التنفيذية على عاتقه، رعاية الإتحاد والنشاط النقابي عموما، وخصص صفحة خاصة في جريدة «الاستقلال» التي كان يرأس

1 - C.G.T المركزية النقابية الفرنسية التي يشرف عليها الحزب الشيوعي الفرنسي.
2 - أذكر أن المحجوب بن الصديق كان من بين عمال السكك الحديدية الذي سجن لنشاطه النقابي بعد عهد الانفتاح 1946-1947.

تحريرها للأنشطة النقابية، كما خصصت « العلم » صفحات بالنشاط النقابي وتحركات «الإتحاد المغربي للشغل». ثم أنشأ الإتحاد أسبوعية «الطليعة» التي خرجت أخيرا عن الخط النقابي الاستقلالي ولعبت دورا في الانشقاق داخل «حزب الاستقلال».

وكان أبرز عمل نضالي قام به «الإتحاد المغربي للشغل» قبل الاستقلال[3] هو تنفيذ قرار الحزب بإعلان الإضراب العام، احتجاجا على إغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد. وقد شاركت في اتخاذ هذا القرار وفي تنفيذه. وأؤكد أن صاحب الاقتراح بالإضراب العام هو محمد اليزيدي وتبنته اللجنة التنفيذية، وأبلغت الأمر بتنفيذه إلى جميع فروع الحزب وإلى الإتحاد المغربي للشغل ونشأت عنه المعركة التي أشرنا إليها سابقا. وأذكر أن قرارات الحزب كانت تبلغ شفويا، و ليس هاتفيا تحسبا لعملية التنصت. وقد تكفل عبد الله إبراهيم بإبلاغ قرار الحزب بالإضراب العام إلى المؤسسة النقابية[4]. وكان أن اعتقل المناضلون النقابيون وفي مقدمتهم المحجوب بن الصديق، وضم إلى اللجنة التنفيذية للحزب التي أمرت بالإضراب في المحاكمة العسكرية التي واصل المحقق العسكري التحقيق فيها أزيد من سنتين.

هذا الحدث الهام زاد عمليا في ارتباط المركزية النقابية بالحزب خاصة بعد الاستقلال. واختيار الأمين العام للإتحاد عضوا في اللجنة السياسية. وبدأ يأخذ دورا مهما في الإدلاء بالرأي السياسي إلى جانب العمل النقابي. بل إن التفكير في العمل النقابي غاب من المناقشة بعد أن أصبح قطاعا خاصا لايفكر فيه غير أمين النقابة ولا يناقشه غير مكتبها. وهنا حدثت المفارقة التي ستتحكم في المركزية النقابية، وما نشأ من مركزيات مغايرة تبعا للانشقاق الذي عرفه الفضاء السياسي كما سبق القول.

الفكرة الخطيرة المهمة التي تحكمت في العمل السياسي والنقابي هي محاولة الاستقلال بالعمل النقابي والاشتراك المتزايد في العمل السياسي.

3 - ولم يكن معترفا به رسميا، ولكن إدارة الحماية كانت تغض الطرف، فلم تمانع في فتح مركز رئيسي للاتحاد في الدار البيضاء.

4 - كنت حاضرا في إتخاذ القرار.

وقد أدت هذه الوضعية إلى نتائج خطيرة في العلاقات التي تجمع بين النقابة والحزب خلال السنتين الأولتين من الاستقلال. ومعروف أن معظم أعضاء المركزية - المركزيات - النقابية مناضلون سياسيون أي ناضلوا في الحزب والنقابة دون أن يجدوا تناقضا بل وجدوا تكاملا بين السياسة والنقابة. وإذا كان النشاط النقابي والنضالي في سبيل حرية تأسيس النقابة قد نشأ في أحضان العمل السياسي، فإن النقابيين جميعهم خرجوا من معطف الحزب. وكانوا، وبقوا سياسيين قبل أن يكونوا نقابيين، ولكن حدث ما يأتي :

1 - تدخل الأمين العام للإتحاد المغربي للشغل في الانشقاق الحزبي سنة 1958، بل كان فاعلا أساسيا فيه، فاستغل الإتحاد - بصفته أمينا عاما له - ليكون من الفاعلين في الانشقاق، والانضمام إلى «الإتحاد الوطني للقوات الشعبية». ولم يخضع لهذا التصرف كثير من النقابيين فحافظوا على استقلاليتهم، وقد تحدثنا عن ذلك بالتفصيل.

2 - كان من نتيجة ذلك أن استعاد الحزب نشاطه النقابي، فكوّن «الإتحاد العام للشغالين بالمغرب». وقد أشرف على تكوين ورعاية هذا التنظيم محمد الدويري، فكان هو المؤسس الحقيقي للمركزية الجديدة. وأصبح أمينها العام محمد أمين هاشم قبل أن يتغير بعد سنوات محدودة.

3 - أدى موقف أمين «الإتحاد المغربي للشغل» إلى تسييس النقابة والتهديد بالإضرابات الوطنية لشل النشاط الاقتصادي والضغط على حكومة أحمد بلافريج. كما أدى إلى تشتيت النقابيين حتى أصبح لكل حزب نقابة.

4 - عرفنا أن «الإتحاد الوطني للقوات الشعبية» أدركه الانشقاق هو الآخر فخرج من معطفه «الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية». ولم يلبث «الإتحاد المغربي للشغل»، بصفته مركزية نقابية، أن انفصل عن «الإتحاد الاشتراكي» لصالح «الإتحاد الوطني».

5 - عمل «الإتحاد الاشتراكي» على إنشاء مؤسسة نقابية منسجمة معه هي «الكونفدرالية العامة للشغل». أشرت إلى أن «الإتحاد العام للشغالين بالمغرب» منظمة موازية «لحزب الاستقلال»، وكانت نتيجة ذلك تكوين ثلاث مركزيات

نقابية. ونشأت نقابات أخرى بعدد الأحزاب التي تؤطر عمال مؤسسة صناعية أو معمل بسيط. وانطلاقا من فكرة محاولة السيطرة على الحزب - التي سنّها «الإتحاد المغربي للشغل» - حدث انفصام جديد بين «الإتحاد الاشتراكي» و«الكونفدرالية الديمقراطية للشغل»، لم يؤثر في وحدة الحزب فحسب، ولكن انفصلت الكونفدرالية.وكوّنت لها «حزبا» يسندها سياسيا. ولم تلبث هي الأخرى أن حاولت السيطرة على الحزب، وأدى الأمر إلى انفصال آخر بين النقابة والحزب، أو سيطرة النقابة على الحزب وأخذ الإتحاد الاشتراكي يكوّن مركزية جديدة بمن بقي معه من أعضاء الكونفدرالية. وحدث كثير من التمزق داخل «الإتحاد العام للشغالين». استغلال الكاتب العام للإتحاد النقابة للتسلق في المؤسسات المنتخبة، وفي المقاولات التنموية المالية وذلك يعني التسلق في السيطرة، والمغامرات المشكوك في سلامتها، وإهمال العمل النقابي- مع استغلال اسمه ومركزه- لأنشطة مشبوهة أضرت بسمعة النقابة حتى عرض أمينها العام على القضاء .مما جعل المركزية تصاب بإحباط، وهزات عنيفة أدت إلى تكوين مكتب جديد و أمين عام جديد، خلال مؤتمر عقد في أوائل 2009.

6 - نتيجة لهذه الهزات لم تعد الحركة النقابية تساهم في التنمية الاقتصادية، ولا تحرك سوق الشغل والعمل، ولا تدافع بعقلانية واستهداف وطني على مصالح الشغالين. وشيئا فشيئا فقدت التعاون مع أرباب العمل الذين كان يجب أن يتعاملوا مع النقابات لتحقيق التنمية في إطار السلم الاجتماعية، وإلى جانب ذلك انصاف العمال، وخلق جو من التعاون معهم لصالح بقاء المؤسسة وزيادة نشاطها، وإيجاد جو غير عدائي بين رب المعمل والعمال.

الطبقة العاملة نفسها بدأت تفقد الثقة في المركزيات النقابية للدفاع عن العمل واستمراره في نفس الوقت، وللدفاع عن مصالح العمال والمحافظة على عملهم بتعاون مع أرباب العمل.

سأتحدث في فصل آخر عن رأيي في الحزب السياسي والنقابة ذات الطابع الاجتماعي.

المغرب والمشرق العربي والإسلامي
أزمة الحرب الباردة[1]

- 1 -

بدأ إرتباط الحركة الوطنية المغربية بالمشرق العربي والإسلامي في بداية العقد الثاني من القرن العشرين. الانتماء العربي للمغرب - بعنصريه العربي والأمازيغي - طبيعي[2] إستنادا إلى تاريخ الصلات عن طريق الهجرات المتبادلة. كانت هجرات العرب للمغرب في معظمها سياسية وبشرية، كهجرة العرب الفاتحين والمبشرين بالإسلام، وهجرة القبائل التي فتحت الأندلس مع الفتح العربي، وهجرة القبائل والعائلات التي وفدت على إدريس الأول والثاني، وهجرة الخوارج الذين أنشأوا الدولتين : دولة بني مدرار والدولة الرستمية، وهجرة الذين حاولوا إنشاء الدولة الفاطمية وهجرة العرب من الأندلس في مختلف المراحل، وخاصة بعد طرد الدولة العربية والمواطنين العرب من الأندلس سنة 1492. وكانت كل هذه الهجرات جماعية، تركت آثارها البشرية في المغرب عن طريق المصاهرة والتساكن والعمل المشترك العلمي والثقافي والإجتماعي. وقد كانت هجرة المغاربة في الغالب فردية لطلب العلم أو الحج أو التجارة، أو للأسباب جميعها.

---

1 - لا أتناول هذا الموضوع في المذكرات كتاريخ ولكن لصلتي العملية بكثير من أحداثه. فقد كان لي دور في بعض مراحله.

2 - لا أعتمد في ذلك على نظرية عرقية و لكن على فكرة حضارية ثقافية إسلامية

ورغم أن هجرات المغاربة محدودة وفردية، فإن هجرات الحج كانت تمكن من زيارة معظم البلاد العربية، الشام وفلسطين لزيارة الحرم القدسي، ومصر، والدول التي تقع في طريقها جميعا.

كانت لهذه الهجرات آثار فكرية وسياسية، وأرست مظاهر علاقات دينية ولغوية وحضارية متواصلة، فكان المشرق دائما مطمح المغاربة يتعلقون به فكريا ودينيا.

تجدد هذا الامتزاج التاريخي، رغم أن المغرب وقع جغرافيا في أقصى غرب البلاد العربية والإسلامية. وكان التطلع إلى ما تقوم به البلاد العربية والإسلامية، من الهند - قبل وجود باكستان - حتى تونس على الأقل، نموذجا للحركة الوطنية. الكتلة الوطنية في سوريا وحزب الوفد في مصر وحركة الدستور في تونس وحركة جمعية العلماء المسلمين في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى - نماذج تمثلتها الحركة الوطنية في المغرب وكانت مثلها حركة حزب المؤتمر في الهند بزعامة غاندي، باعتبار الهند تناضل أولا من أجل استقلالها، وتضم بين سكانها ملايين المسلمين.

وكان زعماء هذه الحركات أمثلة يقتدي بها في المغرب، كما كان لبعض المفكرين العرب والإسلاميين، وما يكتبون، آثارا واضحة في الفكر الوطني والسياسي والثقافي. كتب محمد عبده ومجلة «العروة الوثقى» التي أصدرها مع أستاذه جمال الدين الأفغاني وطبائع الاستبداد للكواكبي وتحرير المرأة لقاسم أمين، ثم كتب شكيب أرسلان ورشيد رضا، وما كان ينشره في مجلة «المنار» التي كان يصدرها، وغير هؤلاء من الكتاب والمفكرين. كان لما يكتبون صدى في الفكر الوطني المغربي والنخبة الرائدة في المغرب في أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الماضي. بل كان لأفكار بعض هؤلاء الاصلاحية أثرها في فكر البطل المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي وأثناء حربه التحريرية.

كانت الحركة الوطنية تمزج العمل السياسي بالعمل الثقافي وتطوير الفكر الإسلامي انطلاقا من السلفية التقدمية. ولذلك كانت الثقافة السياسية عند الرواد شمولية. وعن طريقها ناضل هؤلاء لتحرير المجتمع من التخلف الفكري

والخرافي بواسطة السلفية التي كانت تعود بالدين إلى أصوله الأولى فتحارب بذلك الضلالة الفكرية والممارساتية. والإنحراف الفكري بالدين.

وقد كنت من الذين وظفتهم الحركة في هذه السبيل في بداية مرحلة النضج، وأنا بعد تلميذ أدرس في القرويين قبل الهجرة إلى مصر.

هذه الاتصالات الفكرية عن طريق الكتاب والمجلة والصحيفة، أوجدت اتصالات شخصية، مع شخصيات مثل شكيب أرسلان - الذي كان له وجود فكري وعملي في المغرب، خاصة بعد زيارته لشمال المغرب في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي حيث قوبل بمهرجانات احتفالية كبرى، رحل كثير من الوطنيين من الجنوب، رغم الصعوبات الحدودية، لمقابلته. وكانت هذه الاحتفالات تعبيرا عن تبني الفكر التحرري الذي يبشر به في كتبه، ولتقوية الصلات برجل وظف جزء كبيرا من نشاطه للدفاع عن المغرب، والتبشير بقضية استقلاله في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

أكدت كل هذه العلاقات أن المغرب مدعو أن يربط صلاته السياسية بالبلاد العربية. وقد قدمنا صورة عن العمل الذي قمنا به في إطار «رابطة الدفاع عن مراكش» ثم في إطار «مكتب المغرب العربي»، ثم الرحلات التي قام بها علال الفاسي لمختلف البلاد العربية خلال سنتي 1947 - 1948 ثم في مرحلة 1951 حتى الاستقلال، والرحلة التي قام بها عبد الخالق الطريس إلى مصر.

وكان تحرير الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي قد أعطى دفعة قوية للتعرف على القضية المغربية في حقيقتها التحررية. فقد أعاد التجاؤه إلى القاهرة إلى ذاكرة الجيل المخضرم من السياسيين والذين أصبح الكثير منهم يمارسون السلطة إلى حين، ذكرى حرب الريف. وسنجد أن هذه الصلات أثمرت عندما اتسعت دائرة العمل الوطني لتخرج من الصلات مع الأفراد إلى الاتصال مع الدول.

ملاحظة مهمة، وهي أن البلاد العربية والإسلامية التي أشرنا إليها كانت لها صلاتها مع الدولة العثمانية بشكل أو بآخر، وناضلت قبل عقود ضد

الاستعمار البريطاني. وقد كان إستعمارا منفتحا على بعض الحريات العامة وكل هذه البلاد، أو كثير منها، مارست مفهوما - مهما يكن بسيطا - للسلطة الوطنية ولاستقلالية القضاء والإدارة الوطنية، على نحو ما يسمح به الفكر الاستعماري البريطاني المناور. وحكومات البلاد المستعمرة التي تكون وطنية في كثير من الأحيان، يمكنها أن ترفع صوت المغرب ضد الاستعمار، إذا ما رغبت في ذلك.

تغيرت الظروف بعد الحرب العالمية الثانية. نشأت منظمة الأمم المتحدة. وكان من مبادئها القضاء على الاستعمار، ولها لجنة خاصة (اللجنة الرابعة) لدراسة قضايا الاستعمار في العالم وتقرير مصير الشعوب المستعمرة، ومحاولة الحد من ظاهرة الاستعمار، على قدر ما تستطيع أن تفعل هيئة دولية، تسيطر الدول العظمى على قراراتها كالأمم المتحدة. وأصبحت بعض الدول العربية والشرقية عموما عضوا في هذه الهيئة: مصر، العراق، سوريا، السعودية، الهند، باكستان... وبذلك اعتبر المغرب أن صوته يمكن أن يصل إلى العالم جميعه عن طريق الأمم المتحدة. وأصبح من الممكن له أن يشكو فرنسا - دولة الاستعمار - إلى الأمم المتحدة. وأصبح بذلك له أصدقاء (دول عربية - مكتلة في الجامعة العربية - وشرقية وإسلامية وأمريكية لاتينية) لها صوتها وإمكانات الإدلاء بالرأي في الأمم المتحدة، مثل ما للدول المستعمرة على السواء.

نمّى علال الفاسي هذه العلاقات والصداقات بين هذه الدول والمغرب. وقد طاف علال العالم ليجمع الرأي العالمي الدولي حول قضية المغرب في النصف الأول من عقد الخمسينات (أثناء الأزمة الكبرى بين المغرب والاستعمار الفرنسي). وكان لعلال الفاسي وجود قوي، وهو الذي مثل المغرب في المؤتمر التأسيسي لدول عدم الانحياز الذي انعقد في باندونغ في شهر مايو سنة 1955.

ونمّى هذه العلاقات أيضا أحمد بلافريج، وهو يتابع، من نيويورك، اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ولجانها ضمن الوفود العربية والإسلامية: باكستان والعراق مثلا. وكان اهتمام الدول والأمم المتحدة عموما بالقضية المغربية خاصة كلما درست اللجنة الرابعة قضايا الاستعمار.

وكان بلافريج يحضر اجتماعات الجمعية العمومية باعتباره عضوا في الوفد الباكستاني.

هكذا وجد المغرب صوتا قويا يدافع عن استقلاله عندما عقدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة دورتها في باريس في خريف سنة 1951. فقد تكتلت الدول العربية بزعامة مصر، وكان وزير خارجيتها محمد صلاح الدين. والعراق (كان ممثلها وزير خارجيتها فاضل الجمالي) وسوريا (كان يمثلها فريد زين الدين) وباكستان (كان يمثلها وزير خارجيتها ظفر الله خان). استطاعت هذه المجموعة أن تعرض قضية الاستعمار الفرنسي في المغرب على الأمم المتحدة. وكان دفاع الخصم يبدو في التساؤل: هل يجوز عرض قضية علاقات بين دولتين تربطهما اتفاقية دولية على الأمم المتحدة ؟ وفي تحليل السؤال كانت الوفود العربية والإسلامية والأمريكية اللاتينية تعرض اعتداءات الاستعمار الفرنسي على الشعب المغربي، وتهديد المقيم العام للملك بالعزل. كما كانت تشهر بالممارسات الفرنسية ضد الحريات العامة. وتقدم للجمعية العامة الصحف المغربية مجللة أعمدتها بالبياض مما حذفته الرقابة (العلم نموذجا).

وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد خجلت أن يتعرض حكمها الاستعماري للمغرب للفضيحة أمميا وفي عقر دارها، فإن وزير خارجيتها، روبير شومان، لم يسعه إلا أن يعتذر، ويطلب مهلة إلى اجتماع آخر للأمم المتحدة تبحث فيها فرنسا عن أسلوب لإحداث تغيير جذري في العلاقات بينها وبين المغرب.

استمرت فرنسا - طبعا - في سياستها الاستعمارية، وضاعفت من سياستها القمعية في الفترة التي تلت اجتماع الأمم المتحدة في باريس حتى عزلت الملك يوم 20 غشت 1953 بعد اعتذارها ووعودها في الأمم المتحدة بأقل من سنتين.

تحدثت عن هذه المرحلة في فقرة سالفة. ويعنيني الآن العلاقات الجديدة التي نشأت بين المغرب والدول العربية، خاصة بعد أن تطور النضال المغربي من النضال السلمي إلى النضال المسلح منذ عزم المقيم العام على عزل محمد بن يوسف.

في هذه الفترة، التي ابتدأت سنة 1952، تطورت الأوضاع في البلاد العربية. حدثت عدة انقلابات عسكرية وانقلابات مضادة في سوريا قبل أن يستقر الحكم – بعد سلسلة من الانقلابات التي لم تعرف البلاد فيها استقرارا – إلى حكم حزب البعث بقيادات انتهت إلى حافظ الأسد. وعرفت مصر انقلابا عسكريا بزعامة محمد نجيب وجمال عبد الناصر، وكان أهم انقلاب وأكثر استقرارا، وأوفر جدية. وعرف العراق انقلابات عسكرية بدأت سنة 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم الذي سيحكم العراق إلى أن يعصف به انقلاب آخر يحاكمه ويعدمه أمام شاشة التلفزيون. وتتعدد الانقلابات إلى أن ترسو أخيرا على الانقلاب البعثي ينتهي فيه الحكم إلى صدام حسين. ويعاني العراق منذ مارس 2003 من تدمير في حرب داخلية ناتجة عن الغزو الأمريكي والقضاء على حكم صدام حسين، وإعدامه يوم 31 ديسمبر 2006 الذي تزامن مع يوم عيد الأضحى.

لا أريد أن أحلل هذه الأحداث إلا من حيث صلتها بقضية المغرب. فقد تبنت الثورة المصرية قضيتي المغرب والجزائر معا، وقدمت مساعدات مهمة خاصة للثورة الجزائرية التي اندلعت في فاتح نوفمبر 1954 وساندت القضية المغربية بالتأييد الدولي وبالأسلحة كذلك. وقد عانت مصر جراء مساعداتها للمغرب والجزائر رد فعل من الدول الاستعمارية – فرنسا في المقدمة – حتى كان الهجوم الثلاثي : فرنسا – إسرائيل – انجلترا على منطقة قناة السويس، ومن أسبابه، إلى جانب تأميم القناة سنة 1956، الدعم الذي قدمته حكومة جمال عبد الناصر للمغرب وخاصة الجزائر.

غير أن حكومة الثورة المصرية كان لها رأي في تسيير الثورة المغربية والجزائرية. كان من رأيها أن تتحكم في تسيير المقاومة المسلحة عن طريق ضابطي اتصال في المخابرات – والأطر التي تعمل تحت نفوذهما في مصر ومدريد – لتسيير دفة الثورة أحدهما اسمه فتحي الديب وكان أقوى رجل في جهاز المخابرات والمتخصص في قضايا المغرب العربي. وكان يعمل تحت إمرتهما فتحي النجار ضابط آخر يعمل سفيرا لمصر في مدريد. كان علال الفاسي، وهو

المشرف على المقاومة وتأسيس جيش التحرير، يرفض هذا الإتجاه[3] أي هيمنة مصر بواسطة المخابرات على مسيرة نضال المغرب ضد الاستعمار.

وواضح أن الثورة المصرية كانت ضد الملكيات ولذلك فهي لا تقبل ربط الثورة المغربية بقضية عزل محمد بن يوسف. وقد ظل هذا التوجه يسيطر على فكر كاتب الثورة الأول محمد حسنين هيكل حتى وهو يذيع أحاديثه عن أمجاد عبد الناصر من القناة الفضائية «الجزيرة».

برز اسم المغرب في عمق الخلاف بين الحركة الديمقراطية المغربية ورجال الثورة المصرية وأسفر عن تباين الرأي بين علال الفاسي ممثلا للحركة الوطنية المغربية بما فيها من مقاومة وجيش التحرير، وبين الحكومة المصرية في عهد الثورة. الحكومة المصرية كان لها رأي شامل هو بسط النفوذ السياسي والنضالي على الدول العربية جميعها، والحركات التحريرية، وما أكثرها آنذاك من فلسطين حتى الجزائر والمغرب، ثم اليمن والعراق وسوريا وليبيا وتونس والثورة الجزائرية كانت ترفض هي الأخرى هذه الهيمنة... ولذلك كان مقر الحكومة المؤقتة تونس لا القاهرة. وذلك مما أثار حكومة مصر ضد رئيس الحكومة الجزائرية فرحات عباس.

كان منطلق هذا التوجه في الرأي هو أن مصر تتزعم الوطن العربي، استراتيجيا وسياسيا ونضاليا، وهي السباقة إلى إنجاز ثورة سياسية ونضالية وطنية تقدمية، ولو أن ثورة كل من سوريا واليمن كانتا تاريخيا أسبق من ثورة مصر. وقد أبانت عن استعداد عملي لمساعدة الثورات المماثلة والثورات ضد الأنظمة الفاسدة. وكان من نتائجها الثورات المتعاقبة في سوريا والثورة ضد الملكية في العراق واليمن قبلها، وسيكون من نتائجها الثورة ضد الملكية في ليبيا سنة 1969.

وسيكون من برنامج مصر تحرير اليمن، التي سبقت بثورتها ضد الإمام، من النفوذ السعودي، ولم يكن في اليمن من نفوذ إلا نفوذ السعودية بالإضافة

3 - ينتقل بين مصر وأوروبا - خاصة مدريد - وتطوان عاصمة المنطقة الشمالية من المغرب.

إلى الأحزاب اليسارية (شيوعية أو اشتراكية) التي نشأت بعد الانقلاب ضد النظام الأمامي. وسيكون من برنامج «مصر الثورة» تحقيق الوحدة العربية، وهو الشعار الذي رفعته، منذ البداية، مع سوريا التي كانت المرشحة الأولى للتوحد مع مصر.

ولمصر الثورة برنامج وطني واجتماعي. فهي التي حققت الجلاء، وستؤمم قناة السويس باعتبارها ممرا بحريا حفر في الأراضي المصرية. واستولت على هذه القناة مجموعة دول، تديرها مصر تحت رقابتها. ولكن مجموعة الدول تستولي على القناة سياسيا وعسكريا واستراتيجيا، وتستخدمها إذا اقتضى الأمر ضد مصالح مصر نفسها.

مصر إذن مدعوة أن تناضل للجلاء ولتحرير قناة السويس، وهي مهددة بإسرائيل التي زرعت على حدودها[4]. ومصر تساعد فلسطين منذ ما قبل الثورة. فقد تبنت الدفاع عن عروبة فلسطين أثناء الحرب العالمية منذ اجتماع الملك فاروق والملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس روزفيلت في مصر، وحضرت مؤتمرات في لندن ممثلة للجانب العربي للدفاع عن فلسطين، وقد خلف الجيش المصري كثيرا من الشهداء في حرب فلسطين الأولى عند إنشاء إسرائيل. ويمكن أن نقول إن مساهمة مصر – مع بقية الدول العربية المستقلة – في حرب 1948 هي السبب المباشر للتفكير في الثورة.

مصر إذن محاطة بكثير من الإكراهات، ليست أقلها الوضعية الاقتصادية المتردية، وعداء الدول الكبرى الغربية لها من أجل قناة السويس، والعداء الأمريكي، تبعا للعداء الإسرائيلي، والفترة فترة الحرب الباردة التي تجندت فيها كل من الدولتين العظميين: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لتصفية حساباتها المتخلفة عن الحرب، ولأن كلا منهما تريد أن تسيطر على العالم، الأولى بالمذهب الماركسي، والثانية بالمذهب الليبرالي والتفوق العسكري والسياسي والصناعي، واعتبار كل صديق للإتحاد السوفياتي عدوا للولايات المتحدة. وقد صرفت مصر من الجهود في القضايا العربية ما جعلها تعجز عن

4 - شبه جزيرة سيناء المصرية على حدود فلسطين المحتلة.

معالجة مشاكلها الداخلية الاجتماعية والسياسية. عانى الشعب المصري من البطالة والفقر، وعانت المؤسسات السياسية والاقتصادية الكثير من الارتباط بمعسكر الشرق، والحرب الباردة على أشدها، وهي مدمرة كالحرب الساخنة. وقد اختارت مصر المعسكر الشرقي فتضررت كثيرا، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا...وقد لا يكون هذا الاختيار هو كل أسباب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولكنه سبب جوهري في الضربات العسكرية التي وجهت إليها، خاصة في سنتي 1956 و1967. ولم يكن بمصر الثورة إلا أن تختار المعسكر الشرقي بعدما عانت من الغرب.

ورغم نشوء حركة عدم الإنحياز التي ولدت في أندونيسيا سنة 1955، وكان من قادتها نهرو الذي كان حقا غير متحيز، ويؤمن بأن مصلحة الهند أن تبقى خارج الحرب الباردة، فإن غيره من رؤساء الدول العربية كانوا يرون من مصلحة بلادهم أن تتحالف مع الإتحاد السوفياتي، خاصة وقد عانت من أمريكا مساعدة لإسرائيل ورغبتها الواضحة في السيطرة. وقد كان من زعماء حركة عدم الإنحياز كذلك المرشال تيتو[5] والرئيس عبد الناصر. رغم أن مصر كانت تحمل راية وشعارات عدم الإنحياز، فإنها ربطت علاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي، عسكرية وعمرانية من أهمها بناء سد أسوان بعد أن إمتنعت عن الخضوع لشروط الولايات المتحدة في المساعدة على هذه العملية. وجدت مصر في الإتحاد السوفياتي مساعدة تقنية ومالية ثم مساعدة عسكرية للدفاع عن نفسها ضد أي هجوم إسرائيلي محتمل. وقد أصبح هذا الهجوم أكثر إحتمالا بعد الهجوم الثلاثي على منطقة قناة السويس سنة 1956. وعندما وقع الهجوم الكبير سنة 1967 لم تحصل مصر على أية مساعدة من المعسكر الشرقي، لأن الإتحاد السوفياتي لم يكن ليغامر في حرب تقودها أمريكا. لذلك حاربت مصر وسوريا والأردن وحدها.

مصر إذن تبنت المعسكر اليساري، وإذا كان ذلك قد طبع سياستها الداخلية، فقد تبنت مخططات إقتصادية إشتراكية، حتى تكون منسجمة مع

5 - دكتاتور يوغوسلافيا الشيوعية.

سياستها الخارجية، وأصبحت تعادي بعض الأنظمة العربية والملكية بخاصة التي لا تسير في نفس الخط.

هكذا أصبحت البلاد العربية مقسمة إلى يسار ويمين مختلفين متعادين. وأصبحت مصر التي تنتمي وتناصر أحد التيارين تعتبر الدولة، التي لا تسير في خطها، خصما. وانطلاقا من ذلك - ومن غيره - حققت الوحدة مع سوريا. ثم كانت نكبة انهيار الوحدة. ودخلت حرب اليمن بجيش مصري لمقارعة المساعدة السعودية، ولتخسر الحرب في اليمن مع التضحيات العسكرية والاقتصادية، ومع نفوذها المعنوي. ثم كانت حرب اليمن وانشغال الجيش المصري أحد أسباب العداء الأمريكي. فكانت الطامة الكبرى بالحرب مع إسرائيل سنة 1967. ومصر يومئذ منهارة عسكريا وسياسيا، وتعتبر نفسها أو تدعي لنفسها ذلك، أقوى دول العالم قادرة على هزم إسرائيل، التي تساعدها الولايات المتحدة. ثم إنها، طيلة مدة سياسة الثورة، لم تحقق للشعب المصري تقدما سياسيا أو ازدهارا اقتصاديا، ولا مجالا للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، يتفقان مع طموحات الثورة وشعاراتها. ولنضال مصر قبل الثورة لتحقيق كل هذه الأهداف ومن أجل ذلك كان جزء مهم من الشعب المصري، وخاصة الأطر الديمقراطية والسياسية عموما، والمثقفة بصفة أخص ضد سياسة الثورة، كما كانت شرائح من الشعب المتضرر من الفقر ونزع ملكية الأراضي، وسيطرة السلطة، ضد سياسة حكومة الثورة.

ثم كان لهذا الاتجاه أثر على الثورة الجزائرية التي ساندتها مصر بكل ما تملك من قوة. رغم أنها كانت غير راضية عن فرحات عباس، ولا عن استقرار حكومته في تونس. وربما كان ذلك «أحد» أسباب انقلاب يوسف بن خدة على فرحات عباس في أواخر أيام الثورة، وانقلاب ابن بلة وصحبه على الحكومة المؤقتة، بعد أن أفرج عنهم، ودخلوا برا من المغرب إلى الجزائر مساندين بالقسم الغربي من جيش التحرير (قيادة بومدين) الذي سينقلب بدوره على بن بلة[6]،

6 - تم ذلك في 20 يونيو 1965. وكان بومدين ناصريا حتى الدماغ.

ولعله بتأثير المخابرات المصرية. فولاء بومدين لمصر وهو وزير الدفاع غير ولاء ابن بلة.

ولن ننسى حرب الرمال في حاسي البيضا التي شنتها الحكومة الجزائرية تحت رئاسة بن بلة على المغرب سنة 1963، وما تركته من جراح. شاركت فيها مصر بقوات طيران. وهي من الأسباب البعيدة في تكوين البوليزاريو وتبني الحرب ضد المغرب. كما قدمنا.

المهم من كل ذلك أن الانتماء إلى الشرق ضد الغرب سبب لمصر عداء خطيرا استغلته إسرائيل والولايات المتحدة. وكانت الغلبة عليها، في ظروف، هيئت من أمريكا، لتكون جميعها ضد مصر، ولتؤدي مصر الثمن غاليا، لم تؤده الهند - مثلا - وقد ظلت على الحياد بين الكتلتين الشرقية والغربية بزعامة نهرو ثم أنديرا غاندي، ولم تؤده دول أخرى كان يمكنها أن تتعامل مع الحرب الباردة بعقلية حيادية. صحيح أن إسرائيل هي السبب...، وصحيح أيضا أن زعيم الكتلة الشرقية «الإتحاد السوفياتي» لم ينجد مصر في محنتها...

وربما كان العذر مقبولا لحكومة مصر وهي تجد السند المطلق الأمريكي لإسرائيل. وكانت حكومة الثورة في حاجة إلى سند اقتصادي وقليل منه عسكري (السلاح)، فلم تجده - إلى حد ما - إلا في المعسكر الشرقي. ولكن العذر لا ينبغي أن يؤدي بحكومة مصر أن تفقد توازنها فينتهي بها الأمر إلى مأساة اليمن وكارثة 1967.

مصر واجهت إكراهات - تحدثنا عن بعضها - لم تواجهها غيرها من الدول. وقد يلتمس لها العذر أيضا باعتبارها تتبنى نظاما يساريا، يعادي الإمبريالية الاستعمارية. ومع ذلك كان يجب أن تستمر علاقاتها مع الدول العربية، التي تعترف لها بالزعامة، وتدين بالمساعدات التي عرفتها حركاتها التحريرية. وتحتاج مصر إلى مساعدات الدول البترولية منها، التي أوقف العداء بعضها ولم تستأنف مساعدة السعودية في عهد الملك فيصل إلا بعد نكسة 1967. كان يجب أن تبقى علاقاتها مع هذه الدول جيدة حتى لا تعاني هذه البلاد، والمغرب مثال لها، اضطرابات سياسية واجتماعية كانت غير قادرة على تلافيها.

- 2 -

لم أكن في أزمة ضمير إزاء ما حدث في البلاد العربية من تمزق خطير إلى معسكرين، يلعب كل منهما دورا في مصر. المعسكران الكبيران اللذان أصبحا يتحكمان في العالم، ويضعانه على بوابة حرب عالمية. كانت البلاد العربية والإفريقية، وبعض البلاد الأمريكية اللاتينية والأسيوية تلعب الدور غير الرئيسي لقاء مساعدات مالية أو عسكرية، وتفتح بلادها ومركزها الاستراتيجي لهذا المعسكر أو ذاك. وبعضها يدخل في معارك عسكرية أحيانا جانبية تكون مدمرة.

لم أكن في أزمة ضمير حينما أريد للمغرب ولحركته الوطنية أن يكون «بيدقا» هو الآخر. وحتى يستطيع المعسكر الشرقي أن يتخذ منه بيدقا يتغلب فيه على المعسكر الغربي، وظف بطريق مباشر أو غير مباشر - بعض المتطلعين للمغامرة - كان يمكن أن تكون خطيرة بالنسبة للمغرب. محاولات الاستيلاء على الحكم، إحداث اضطرابات يقوم بها شباب مغامرون يتدربون في الجزائر أو ليبيا أو غيرهما من البلاد العربية، ويظنون أن الحدود الشرقية، للمغرب واسعة سعة آمالهم ليقوموا بانقلاب. وكان بعض قادة هذه المغامرات ينتمون ويعملون باسم «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» أو «الإتحاد الوطني لطلبة المغرب». وكوّن هؤلاء القادة صداقات وأحلافا في بعض البلاد العربية ومستقرا فيها، وبالأخص في الجزائر. وكان من نتائج كل ذلك معاكسة المغرب في قضية الصحراء التي أضاعت «اتحاد المغرب العربي». كان لهذه المغامرات أثرها في اضطراب الحكم وغيبة الديمقراطية ومضايقة حرية الفكر والتعبير. وكان الديمقراطيون يؤخذون بسلبيات مغامرات الآخرين، ولو فشلوا. وكانت الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان هي الضحية على كل حال.

وقد كان «لليساريين» في المغرب سند من مصر. ولنذكر الحظوة التي كانت للمهدي بن بركة بعد ذلك عند عبد الناصر. وتعامل المخابرات المصرية مع دعاة التمرد.

لم يكن الحكم في المغرب أقل حذرا من هذه المغامرات. وقد اختلطت الأوراق، واعتقل بعض المحسوبين على القيادة في هذا الاتجاه، وظل آخرون بعد أن أفرج عنهم يمارسون نشاطهم غير المشروع في الخارج باسم الثورة المنتظرة في المغرب، وتوضع في أيديهم أموال وسلاح.

وتدخل على الخط نظام أوفقير الإرهابي، وإذا كان المهدي بن بركة ذهب ضحية ما نسب إليه، وما فسرت به تنقلاته بين كوبا والقاهرة والجزائر وأوروبا لتنظيم مؤتمر يساري على مستوى دولي، فإن المد القمعي في المغرب أفسد الجو السياسي، حتى أعتقل سياسي من مستوى عبد الرحيم بوعبيد ومعه محمد اليازغي. وتلقى هذا وعمر بن جلون ومحمد الدويري رسائل ملغومة انفجرت إحداها بين يدي اليازغي ونجا منها عمر بن جلون والدويري. ولكن عمر بن جلون دفع حياته أخيرا بسبب ماذا ؟ وحتى وراء اغتيال بيد تتطرف ينتمي للإسلاميين. من يدري ؟ وتلقيت رسالة تهديد بالموت قدمت بها شكوى إلى وزير الداخلية محمد بن هيمة. فضحك، وأمر بأن يقف على باب داري حارس لمدة أسبوع، ثم انصرف.

حالة الاستثناء وما تبعها من محاولتي الانقلاب في الصخيرات والطائرة الملكية، إنما هي نتيجة أو إحدى نتائج هذه المغامرات. لأن المغامرات - على بساطتها - خلقت التفكير في التمرد. فتنة واحدة توقظ كثيرا من الفتن. مهما كانت صبيانيات هذه الحركات فإنها أربكت الحكم، وأدخلت العمل السياسي والديمقراطي في نفق، تأذى منه المغرب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتوجه الديمقراطي وأوذي بسببه كثير من الشباب في السجون الإرهابية، وأشهرها تازمامرت. أخطر من كل ذلك أن الثقة التي سادت في وقت ما، وخاصة في عهد محمد الخامس، بين الحركة الوطنية وقياداتها وبين العرش، ضاعت في عهد الحسن الثاني، وأصبح العمل السياسي، والصحفي بالتبعية، مشكوكا في مصداقيته.

لم أكن أمام أزمة ضمير. فقد خضعت لمحاولات ضغط أن أتجه «يسارا» بمفهوم هذا اليسار المغامر في مسيرتي السياسية. ورغم أني كنت مصنفا في

الاتجاه المصري - ثقافيا - وأني أكثر ميلا إلى ما يحدث فيها - باعتباري عشت فيها مدة طويلة طالبا ومناضلا- فقد كنت أزن الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، والاتجاهات الثورية في البلاد العربية بميزان أكثر واقعية.

- 3 -

القومية والناصرية والبعثية والوحدة :

لم أكن بطبعي مغامرا، وخاصة في العمل السياسي غير واضح المعالم ومنذ اليوم الأول الذي شاهدت فيه تحولا غير معهود في لغة الخطاب والمناقشة في اللجنة السياسية للحزب[7]، أدركت أن عاصفة هوجاء تهب على الحزب، وعلى البلاد. عرفت، فيما بعد أن العاصفة كان مهيئا لها، بيد خفية، كانت تلعب بالنار. تدمير «حزب الاستقلال» حتى لا تبقى هيأة في المغرب تزعم أنها حققت الاستقلال - وقد فعلت - وحتى لا تبقى هذه الهيئة تؤكد للتاريخ أنها ربطت بين الاستقلال وعودة محمد بن يوسف، و حتى لا يكون لهذه الهيئة (توهما) ما كان لحزب الدستور في تونس، والتغيير أو «التحول» كما يسميه التونسيون - الذي حدث في الحكم. علمت كل هذا، وعلمت أن هناك من يقول : «لا يستقر أمر هذه البلاد إلا إذا دُمِّر حزب الاستقلال...» ربطت ما سمعت بما رأيت وعلمت واتضحت لي الصورة، وهي أن العاصفة التي يهيأ لها من خارج - وصورة علال الفاسي كانت مهزوزة في مصر الثورة على الأقل كما قدمت - تتمثل في أن بعض البلاد العربية تساهم في محاولة خلخلة الحكم، وفي محاولة القضاء على «حزب الاستقلال»، ولو بانقلاب داخلي أو انقسام.

تعرضت معظم البلاد العربية لاضطراب في الحكم، في محاولة توجهها توجها محسوبا على اليسار باسم تيارات متعددة، تيار القومية العربية، أو التيار الوحدوي، أو التيار الناصري، أو التيار البعثي أو التيار اليساري... كان الهدف أحيانا تحقيق الوحدة، بداية من وحدة الجمهورية العربية المتحدة[8]. ثم توالت

7 - عرفت إجتماعاتها فريقا منهم لم تقرر اللجنة ولا اللجنة التنفيذية عضويتهم شاهدت أن فريقا محسوبا على المقاومة - لم أكن أعرف الكثير منهم، وإن كنت أقدر عملهم النضالي - يناقشون ويتخذون القرار.

8 - مصر وسوريا.

الاضطرابات والانقلابات في اليمن وسوريا والعراق وليبيا والسودان قرابة أربعين سنة، انتهى كل ذلك بالحرب التي شنتها إسرائيل سنة 1967 على مصر والأردن وسوريا، وتدمير سيادة هذه الدول، وتعميم احتلال فلسطين. انتهى بسبب كل هذه الفواجع – في الستينات – حكم عبد الناصر وتحول الاتجاه في مصر عن النظام الاشتراكي إلى نظام ليبرالي، مع الحفاظ على قوانين الطوارئ، واعترفت مصر بإسرائيل، وعقدت معاهدة صلح معها. وبذلك انهارت الجبهة العربية لمساعدة فلسطين، التي ما تزال تعاني الاحتلال والتدمير وقتل المواطنين الآمنين، واحتلال ما بقي من اسم فلسطين رغم كل المحاولات التي بذلها الفلسطينيون وتصفية زعماء المقاومة فيها، وفي مقدمتهم ياسر عرفات.

كل هذه الكوارث كان يراد للمغرب أن يكون في عمقها، لأن اليد التي كانت تحركها كانت تضع المغرب في نفس القائمة. وما حدث من اضطرابات غير ذات بعد ديمقراطي، إنما هو، أو بعضه على الأقل، من سلبيات الفوضى التي عرفها المشرق العربي على نحو ما لخصنا.

أشهد أني مقدر – كامل التقدير – الاتجاه الوطني الناصري، خاصة، وهو يحقق جلاء القوات الأجنبية عن أرض مصر، وهو يؤمم قناة السويس، وهو يفكر وحدويا. ومثال سوريا كان مبعث أمل، قبل أن يتحول إلى نوع من سيطرة مصرية على حساب الشعب السوري وكيانه السياسي كما أدرك السياسيون السوريون، الذين دبروا نكسة إجهاض الوحدة في 1958. وأشهد أن نظام عبد الناصر اتسم بالشجاعة والوطنية والتضحية، وهو يساعد الحركات التحررية، وخاصة في الجزائر والمغرب وفلسطين بالذات. ثم وهو يسعى لتوحيد الصف العربي ولكن لم أكن مأخوذا بعبد الناصر إلى درجة الجنون[9]. كنت أومن بأن عبد الناصر يخطئ في إهمال السياسة الداخلية في مصر لحساب السياسة العربية التي ألحت إليها، وتدعيم الايديولوجية الاشتراكية التي تهدف إلى التمرد على الاتجاه الديمقراطي سياسيا واقتصاديا على الأخص. وأصيب بغياب حقوق الإنسان والنظام

9 - على نحو ما عبّر لي تاجر في بيروت، وهو يسألني دون سابق حديث سياسي : «أنت ناصري... ؟ نحن هنا ندبح كل من ليس ناصريا...»

الديمقراطي بكل أبعاده. فقد أصيب الشعب المصري بالفقر والحاجة إلى الأساسيات، ونتج عن ذلك تذمر خطير، لعله أحد أسباب انتكاسة 1967 ولكن تحت رماد كثيف. أومن بأن الفكر الناصري كان يجب أن يتحول بسرعة إلى فكر ديمقراطي، يلغي قوانين الطوارئ[10] ويهتم بمصالح شعب مصر وحاجاته الأساس.

عارضت تأميم الصحافة في مصر. انتقدت إعدام المثقفين : سيد قطب وعبد القادر عودة نموذجا، وتغييب كثير من المثقفين في السجون. عارضت الحكم المطلق. انتقدت الزج بمصر، دون وعي سياسي أو عسكري، في حرب غير متكافئة مع إسرائيل دون .... عسكري وسياسي ودولي، كما انتقدت فيما بعد زيارة السادات للقدس والاعتراف بإسرائيل... انتقدت حرب اليمن، وكان يمكن مساعدة اليمنيين على تصحيح أوضاعهم، دون الانغمار في حرب أهلية تسند مصر أحد أطرافها، وتسند السعودية الطرف الثاني، ومن وراء هذا السند أو ذاك «الشرق والغرب». ولذلك واجهت انتقادا شديدا حينما نشرت في «العلم» استجوابا أجريته مع الملك حسين وقد زار المغرب زيارة رسمية. صمم على أن يجيب على أسئلتي بأجوبة مكتوبة هاجم فيها عبد الناصر هجوما عنيفا منتصرا لسيادة الأردن وحريتها في اتخاذ القرار.

لم أذهب في تقويم حكم عبد الناصر مذهب «الذين يذبحون من ليس ناصريا»، ولا مذهب الذين كانوا يؤلهون الرجل. حتى إذا مات عبد الناصر فاجأني سفير عربي، وكنت بصحبة علال الفاسي في زيارة تعزية لسفير جمهورية مصر العربية، قائلا : «عبد الناصر لم تكن له مكانة في مصر... البلاد العربية هي التي كانت تضعه في مكان الزعامة...»

كنت أشفق أن تتسرب أخطاء المشرق إلى المغرب. وكان يمكن أن تتسرب بسهولة لو نجح ما كان يسمى باليسار الثوري في الستينيات في السيطرة على الحكم، بمقدار ما كنت أشفق على بلادنا لو وقعت في يد مدبري إنقلابات الصخيرات أو الطائرة.

10 - ما تزال تتحكم في مصر بعد نحو 66 سنة من ثورة عبد الناصر.

أومن بالقومية العربية التي أصبحت في المشرق العربي مشجبا يعلق عليه مباذلهم جميع المتطرفين من البعثيين والشيوعيين حتى الناصرين. القومية العربية كقيمة ثقافية وحدوية اتجاه سليم، ولكن حينما تتجه نحو العرقية أو الطائفية أو السلطوية، تصبح مجال صراع من أجل السلطة والهيمنة، كما تحولت في النظام الناصري الذي كسب عاطفيا جانبا من الجماهير، وخسر جميع الشرائح الثقافية والسياسية، وخاصة الحاكمة. طبعا تدخلت في هذه الخسارة القوى الإمبريالية الأجنبية في إطار الحرب الباردة. وكما حدث بالنسبة للبعثيين الذين تحولوا إلى دولتين عدويتين في العراق وسوريا، كل منهما يحكم باسم البعث. والبعث آخر ما كان يفكر فيه صدام حسين وحافظ الأسد. وباسم القومية العربية خسروا فريقا من الشعوب العربية والقوميات، خسروا الأكراد والقوميات الأخرى في سوريا والعراق. خسرت جزائر بومدين منطقة القبائل. خسرت سوريا الجماهير القريبة من الإخوان المسلمين الذين تؤمن بالعروبة التي تتلاقى مع الإسلام، بفارق كبير مع البعثيين الذين ينادون كشعار بالعروبة، ولكنهم يجانبون الإسلام. خسر صدام جماهير الشيعة والذين يؤمنون بأن الإسلام الشيعي بديل للقومية ولا بديل له حتى العربية منها.

أؤمن بالوحدة العربية، وحدة الشعوب التي تنبعث من مصالحها بحرية وباختيار عقلاني لا مفروضة بقوة الحاكمين، وتعبئة عواطف الجماهير بالشعارات. ثم أني مع الوحدة التي تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية مشتركة ولست مع الوحدة التي تثير الشعوب ضد حكامها وتحدث الفتنة بين شعب وحاكمه، كما حدث للملك حسين في الأردن حتى أخد يفكر في طلب الحماية من أمريكا بل ومن إسرائيل. ولا أؤمن بالوحدة التي تشغل الجماهير شعارات عن العمل، ولا الوحدة التي تحمل في طياتها أسباب الانهيار فلا تدوم غير بضع سنوات أو بضعة أشهر. ولا الوحدة التي لا يكون أساسها ديمقراطيا. وفي إطار الحريات العامة، وفي مقدمتها حقوق الإنسان التي يقدرها الإسلام ويعترف بها دوليا.

كانت هذه الفوضى الإيديولوجية في المشرق العربي تهدد المغرب. وكنا، نحن الطلبة، معرضين - منذ عهد الدراسة في الجامعة - أن نندمج في «حزب

البعث القومي العربي». كان الطلبة السوريون وبعض الأردنيين من دعاته. وكان المغرب معرضا لهذه الفوضى المذهبية مع اليسار الذي كان يغامر للوصول إلى الحكم عن طريق الانقلابات المسلحة.

كنت أكافح في «العلم» لأحافظ على استقلالية الفكر الوطني، والابتعاد عن كل المغامرات التي عرفتها بلاد المشرق العربي، والتي كانت مسرحا للتدخل الإسرائيلي السري - والعلني- لإيقاد نار الفتنة بين القوميات والطوائف التي يزخر بها المشرق. وقد وجدت إسرائيل الفرصة سانحة في الاحتلال الأمريكي للعراق، ولا يمكن إلا أن تكون وراء الفوضى الأمنية التي انحدر لها العراق، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي.

لم أكن أمام أزمة ضمير يوم تشبث «بالتعادلية الاقتصادية والاجتماعية» التي نادى بها حزب الاستقلال في المذكرة التي قدمها إلى الملك الحسن الثاني يوم 11 يناير 1963 واعتبرها بديلا للاشتراكية العلمية التي أصبحت شعارا لمن يحسبون أنفسهم على التقدميين بالمغرب.

انهارت كل الشعارات، وتفسخت كل الأحزاب والأنظمة التقدمية الموالية للكتلة الشرقية بعد انهيار جدار برلين، ونهاية الاتحاد السوفياتي. وكانت قد إنهارت هذه الأنظمة إقتصاديا وسلطويا قبل انهيار الإتحاد السوفياتي، ولو تشبثت بدكتاتورية الحكم حتى النهاية[11].

11 - وقد ألفت كتابا في الموضوع تحت عنوان «لماذا انهارت الشيوعية ؟».

خلافة الرواد المؤسسين
وقضايا الانتخابات

- 1 -

كنت من بين الذين ألحوا على محمد بوستة أن يتولى الأمانة العامة للحزب في أول اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية بعد رحيل علال الفاسي. في بداية الاجتماع عرض موضوع خلافة علال، فبادر محمد اليزيدي إلى القول : «أقترح أن يحتفظ الحزب بلقب الرئيس للراحل علال الفاسي، ويلقب الذي سنرشحه مؤقتا لإدارة الحزب، إلى أن ينتخبه المؤتمر، بالأمين العام.» كان ولاشك متأثرا بما حدث بعد تكوين «حزب الاستقلال» سنة 1944 بقيادة الأمين العام. ولكن الفكرة كانت صائبة. احتفاظا لمركز الرئاسة - تاريخيا - لعلال. وقد أسس بعد ذلك من المؤتمر مجلس الرئاسة من أقدم الأعضاء في قيادة الحزب : المرحوم الهاشمي الفيلالي وأبو بكر القادري ومحمد الدويري ومحمد بوستة وعبد الكريم غلاب.

وافقت اللجنة اقتراح اليزيدي، وتخلصت لاختيار الأمين العام المؤقت. لم يرشح أي عضو نفسه فاقترح عدد من الأعضاء الكبار[1] محمد بوستة. تمنع بوستة وكان من الطبيعي أن يفعل، رغم أني عرفت أن تمنعه غير ذي موضوع، أو تمنع شكلي. انتقلت من مقعدي إلى جانب بوستة، وألححت عليه في القبول

---

1 - منهم عمر بن عبد الجليل ومحمد اليزيدي، وأبوبكر القادري وبارك الآخرون وبعضهم لم يدل برأي. وربما لم يكن سكوت البعض دليل الرضى.

معتقدا أنه جدير بأن يقوم بالمهمة، ليس لأنه رافق علال طويلا في آخر حياته، ولا لأنه كان معه[2] في الرحلة التي زار فيها إيران والكويت، ثم أسلم الروح يوم 13 مايو 1974، في مكتب رئيس جمهورية رومانيا وهو يحدثه عن قضيتي فلسطين والصحراء، وليس لأنه أكثر جدارة للمنصب، فقد كان كثير من أعضاء اللجنة التنفيذية كلهم سواء في مواصلة الرسالة كما قال علال في قصيدة كأنها قصيدة الوداع. بل لأن بوستة كان من بين القادرين على قيادة الحزب في مرحلته الجديدة بكفاءة ومرونة وحسن الاتصال مع المناضلين. وربما لم يجد عداء مسبقا من السلطة التي تعادي الأشخاص ولا تهمها الأفكار. ثم إن المجموعة الحاضرة في إطار اللجنة التنفيذية كانت ملحة ولم يترشح أحد غيره، وبالتالي لم يعترض أحد. وخشيت أن يطيل تمنعه مرحلة الحيرة التي تؤدي الى خلل في مسيرة الحزب.

امتنع محمد بوستة شكليا، فما أظن أنه كان يبغي بها بديلا، خاصة بعد قيادة علال الفاسي للحزب العتيد. وقد داعبه عمر بن عبد الجليل قائلا: «والله لو كنت أصغر سنا مني الآن لما تركتها لك».

أعتقد أن تزكية المؤتمر بحماس إجماعي لاختيار اللجنة التنفيذية كانت عين العقل. فقد أكد بوستة قدرته على القيادة والاحتفاظ بقوة الحزب وتنمية نشاطه خلال الأربع وعشرين سنة التي قضاها على رأس الأمانة العامة للحزب[3]، وخاصة قبل أن يشغل نفسه بوزارة الخارجية التي تولاها نحو ثمان سنوات (1977-1984). ذلك أن اشتغاله بالوزارة المرهقة أثرت سلبيا على سير الحزب. كانت المؤتمرات التي عقدها الحزب تجدد ولايته حتى أكد بإصرار في المؤتمر الثالث عشر تخليه عن الأمانة العامة. كانت أطول مدة قضاها أمين عام في قيادة الحزب[4]. عرفت فيها البلاد كثيرا من الأحداث وعرف الحزب كثيرا

2 - كان عبد الحفيظ القادري ضمن الوفد.

3 - من1974 إلى سنة1998.

4 - دامت ولاية أحمد بلافريج من 1944-1960 (16 سنة) وعلال الفاسي كرئيس منتخب من المؤتمر من 1960 إلى وفاته يوم 13 مايو 1974 (14 سنة) بقطع النظر عن رئاسته للكتلة العمل الوطني من 1936 ثم الحزب الوطني بعد منع الكتلة.

من المشاكل السياسية، سواء تعلق الأمر بالانتخابات، أو بالحلف مع أحزاب أخرى، وتكوين الكتلة الديموقراطية، وتعديل الدستور.

- 2 -

قرر محمد بوستة أن يتخلى عن الأمانة العامة «لحزب الاستقلال» قبل المؤتمر الثالث عشر (فبراير 1998) بشهور. وكان طبيعيا أن يتخلى، فليس من المنطق أن يستمر مناضل من المناضلين - مهما تكن كفاءته، وتشبث المناضلين به في مركز المسؤولية. وكان بوستة قد نوى التخلي عن المسؤولية في المؤتمر الثاني عشر (ماي 1989) لنائب الأمين العام محمد الدويري، الذي كان قد إمتنع عن مواصلة العمل في الحزب وجمد نشاطه، ثم عاد الى مزاولة نشاطه بكفاءة وإقتدار. ولكن بوستة تراجع عن التخلي عن الأمانة العامة بعد أن أعلن عن ذلك.

في تلك الفترة، (المؤتمر 13) لم يعد خافيا على أطر الحزب أن محمد بوستة صمم على عدم ترشيح نفسه في المؤتمر للأمانة العامة. وكان يصرح بذلك لكل المناضلين. وكان طبيعيا أن تبدأ حملة انتخابية للأمانة العامة. فإن ظروف الإجماع التوافقي التي انتخب فيها بعد رحيل علال الفاسي لم تعد موجودة. ولكن محمد الدويري لم يرشح نفسه - وكان عليه أن يفعل - وبالتالي لم يقم بحملة انتخابية للأمانة العامة، تقابلت مع عباس الفاسي، بمركز الحزب وتحدث إلي عما يقال من أن محمد بوستة سيتخلى عن الأمانة العامة. لم أدل برأي، لأن اللقاء بيننا كان تلقائيا، ولأني فهمت أنه يريد أن يأخذ مني وعدا بأن أؤيد ترشيحه. ورغم أني لم أكن متحمسا ولأني كنت أعرف أن بوستة كان مصمما على الاستقالة، ولأن من رأيي أن التغيير يجب أن يحدث في الحزب، ليس لتجديد الدم فحسب، ولكن كذلك لإيجاد تقليد ديمقراطي في الحزب وفي النقابات وجميع المؤسسات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني. ذلك أن المسؤولية يجب أن تتجدد تحسبا من الجمود والإعياء والترهل. أومن بذلك بالنسبة للمؤسسات الصحفية - مع الفارق - ولذلك عزمت وحاولت أن أتخلى عدة مرات عن إدارة «العلم».

أضاف عباس الفاسي في لقائنا العادي : «إني أعتقد أن محمد بوستة يجب أن يستمر لولاية أخرى فالحزب مازال في حاجة إليه.» تأكدت أن عباس الفاسي كان يقصد عكس ما قال. ومن فمي كان يريد أن يأخذ الرأي الذي استقر عليه أمره. وكنت في عمقي أود لو أعرب الدويري عن رغبته في ترشيح نفسه، وقام بحملة طبيعية لذلك.

وقد كان من الطبيعي أن يتولى الأمانة العامة محمد الدويري لأنه جدير بها، كان نائب الأمين العام لمدة طويلة، ولأنه بذل مجهودا أكبر في تسيير الحزب، وله نفوذ في الفروع والمفتشيات، إلا في المدة الطويلة التي اعتزل فيها غاضبا حتى من الحكومة، فقد جعل هذا الغياب، ثم عدم حماسه لترشيح نفسه، ولو تحمس لما وجد منافسا أو معارضا، من السهولة أن تتكون جماعة حول شخص غيره. وعند اعتزام بوستة مغادرة الأمانة العامة لم يقم الدويري بأي محاولة أو مجهود لترشيح نفسه. ولا أبدى أي رغبة لأحد من مقدري نضاله ولو فعل لكان له السبق بين المنافسين، ولا نافسه أحد وحصل على الأمانة العامة بالإجماع. وكان من الضروري أن يحدث هذا.

ولعلي كنت متأكدا من أن مقولة عباس الفاسي كانت للاستهلاك. كنت متأكدا أيضا من أن اتفاقا ضمنيا - لم أشارك فيه - تم لتخلي بوستة وترشيح عباس الفاسي. وكان من الضروري أن يحدث هذا الاجتماع في إطار اللجنة التنفيذية، وأن يكون الترشيح علينا وحرا في منتهى الشفافية خاصة بحضور الذين لهم طموح للأمانة العامة، والذين لهم سابقة في قيادة الحزب مع بلافريج ومع علال الفاسي. ولكن هذا الاجتماع كان في الكواليس.

صممت على ألا أدلي برأيي لأسباب داخلية في الحزب كانت تبدو على السطح، رغم عمقها. ولأن التفكير في هذا الموضوع مهم والاساسي في الحزب لم يتم بشفافية، وفي المؤسسات المقررة : المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية.

استمرت الحملة الانتخابية، دون أن تأخذ طابعا واضحا. وزارني مرة بعض المناضلين من أعضاء اللجنة التنفيذية في مكتبي، أذكر من بينهم محمد الخليفة ومحمد سعد العلمي. ألحوا علي في ترشيح عباس الفاسي أمينا عاما.

قررت أن أستمع، ولا أساهم برأي، ليس لأني لم أكن قد اتخذت رأيا، أو لأني كنت أميل إلى الاستمرارية، ولكن لأني لا أحب مطلقا أن يعتبرني أحد ممن يجب إقناعه برأيه. فرأيي، في مثل هذه القضايا الحرجة، هو رأيي، الذي يجب أن أدلي به في المجلس الوطني أو اللجنة التنفيذية، وليس الذي يحاول أحد أن يقنعني به. وكثيرا ما أقف موقف عناد، إذا حاول أحد أن يضعني في مقام ممن يقتنع برأي معين.

أكد لي، العلمي والخليفة، وكأنهم يعلمونني حقيقة اكتشفوها، «هذا تيار في الحزب. ويجب أن نسير مع التيار». وكنت متأكدا أن ليس هناك تيار إلا بين الذين زاروني لإقناعي.

ابتسمت لأني أعرف جيدا الباب التي يدخل منها التيار. ولأني كنت أعرف أن «التيار» غير جارف، وأنه لم يكن يعدو بضعة أفراد يجهدون أنفسهم لينضم إليهم خامس أو سادس. وأعتقد أنهم خرجوا من مكتبي وهم يظنون أني عصي على الاقتناع أو أن لي رأيا آخر في الشخص الذي يجب أن ينتخب أمينا عاما.

وقد بذلت مجهودا – ربما لا يعرفه إلا القليل – في تمهيد الطريق للخروج بحل مرض، وغير محرج لأحد، وتجنب أي بلبلة في الرأي العام الاستقلالي. وكان يمكن أن يحدث، خاصة وأن بعض الذين يخوضون في الماء العكر يجدون الفرصة مناسبة لألعابهم. وأعتقد أني نجحت في هذه المهمة، التي استراح ضميري الاستقلالي لها، والتي اعتبرتها آنذاك هي الحل لقضية عادية ولوقاية الحزب من صراع غير ذي موضوع، ووقايته كذلك ممن يريدون له هذا الصراع. وحاولت ألا أدع «التيار» يكون جارفا. وقد دافعت عن وجهة نظري في مجلس الرئاسة. كنت أعرف أن بوستة يساند «التيار» ولو أنه لم يقم، فيما يبدو، بأي مجهود ظاهري في الحملة الانتخابية. أعتقد أن الأمر لم يكن في حاجة إلى حملة انتخابية، التي اصطنعها الذين زاروني في المكتب، فطبيعة الاستقلاليين تتحكم في القضايا بأسلوب التراضي الذي لا يفضي إلى «تصويت» بالأغلبية والأقلية، ولا إلى المنافسة العلنية.

وأؤكد أن أي أحد لم يعرب عن طموحه المشروع طبعا. وقد تجلى في انتخاب الأمين العام للحزب ترفع الاستقلاليين وسمو أخلاقهم.

مر انتخاب عباس الفاسي أمينا عاما للحزب بالتراضي ودون مناقشة. وقد تغير القانون فأصبح المجلس الوطني[5]، هو الذي ينتخب الأمين العام بدلا من المؤتمر[6] وأعيد انتخاب عباس لولاية ثانية، وهي الأخيرة في المؤتمر الرابع عشر سنة (2003) وكان قد عدل هذا المؤتمر قانون الحزب بانتخاب الأمين العام لولايتين فقط.

ولكن ولاية عباس للوزارة الأولى دفعت لجنة القوانين في المؤتمر 15 إلى تعديل القانون، وقررت اللجنة - في إطار حملة دامت عشرة أشهر - بأن يتولى الأمين العام للمرة الثالثة إستثنائيا. ولم يناقش هذا التغيير في المؤتمر، وكان الجو مخدوما لذلك، وأعيد إنتخاب عباس الفاسي للمرة الثالثة سنة 2008.

- 3 -

صادف عباس الفاسي في بداية عمله كأمين عام للحزب تأليف حكومة التناوب الأولى بعد أن عين الملك الراحل الحسن الثاني عبد الرحمن اليوسفي وزيرا أول. وبينما انتدب «الاتحاد الاشتراكي» وفدا من خمسة أو ستة أعضاء من كبار رجاله لمحاورة اللجنة التنفيذية «لحزب الاستقلال» والرغبة الملحة في مساهمة الحزب في الحكومة، فضل الأمين العام الجديد أن يحاور الوزير الأول المعين وحده. حدث ذلك رغم أن المنطق كان يقتضي أن يصحبه في الحوار محمد بوستة - على الأقل - نظرا لخبرته السابقة في الموضوع ولأن المناصب التي تعرض على الحزب يمكن أن تكون أكثر، لو دخل الحزب بكل ثقله في المفاوضات مع الوزير الأول المعين. وكان الحوار يتطلب تقوية طرف «حزب الاستقلال» المحاور، وخصوصا أن الوزير الأول المعين يشعر بقوة المنصب، وأن «الاتحاد الاشتراكي» ترجى الحزب المشاركة كما قلنا.

5 - عدد أعضائه نحو 800 عضو.
6 - يتجاوز أعضاؤه أربعة ألف عضو.

كان من الطبيعي أن يطلب الأمين العام الجديد من بوستة وأعضاء من اللجنة التنفيذية العمل معه في المفاوضات التي من المفترض أن تكون قاسية مع الوزير الأول الجديد، غير أن أي شيء من ذلك لم يقع. فكان حظ الحزب في عدد الحقائب ونوعيتها مغبونا في حكومة التناوب التوافقي، لا حكومة الأغلبية البرلمانية.

إسناد الوزارة الأولى إلى الكاتب الأول للإتحاد عمل سياسي لا ديمقراطي فرضته صناديق الانتخاب، رآه المغفور له الحسن الثاني سبيلا للانفتاح. وكان قد بدأ يتجه نحو المعارضة منذ سنة 1994 حينما عرض على بوستة تكوين الحكومة، كما تحدثنا عن ذلك في فصل آخر. وكان يمكن لنفس أسباب هذا الانفتاح السياسي أن يكون له اختيار غير ذلك. ولكن لا اعتراض، «فالاتحاد الاشتراكي» عضو في الكتلة الديمقراطية. وكانت هذه المؤسسة وما تزال لها مكانتها قبل أن يستعيض اليوسفي «بالأغلبية» الحكومية عنها.

وكان المفروض أن يكون التساوي في عدد الوزراء والمهمات. ولكن المساومات بدأت مباشرة، بعد أن قبل الحزب المشاركة مبدئيا، فكان وزراء الحزب أقل بكثير – عددا ومهمات – من وزراء «الاتحاد الاشتراكي». لأن الحزب في «رأي الوزير الأول المعين» كان في موقف الضعف يجب أن يقبل المشاركة على أي شكل يفرضه الوزير الأول. رغم أن مشاركة الحزب كانت بأمر من أسند الوزارة الأولى، الذي أخر تنصيب حكومة التناوب التوافقي إلى ما بعد مؤتمر الحزب، ورغم أن مشاركته ضرورة برلمانية، فلا ثقة في الحكومة دون أصوات النواب الاستقلاليين، إلا إذا كانت أغلبية مصنوعة.

من رأيي أن الحزب كان يجب أن يشترط المساواة قبل القبول المبدئي. فإختيار الوزير الأول كان بسبب الكتلة، وليس نتيجة إنتخابات فاز فيها بالأغلبية. ومن رأيي كذلك أن حزب الاستقلال كان مبخوسا في تنظيم الحكومة وتوزيع مناصبها، سواء في الطبعة الأولى لحكومة اليوسفي أو في طبعتها الثانية. ومن مظاهر البخس، على سبيل المثال لا الحصر، سلب مهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة من محمد العربي المساري وزير الاتصال الاستقلالي، وهي مهمة أساسية في عمله، وإسنادها إلى خالد عليوة وزير التنمية الاجتماعية والتضامن

والتشغيل والتكوين المهني، لأنه فقط اتحادي. لا انتقاد على الشخص ولكني أنتقد سلب المهمة من وزيرها لتمنح لوزير آخر. والمهم أن هذا «البخس» اتخذ تقليدا قبله «حزب الاستقلال» برضى في حكومتي إدريس جطو في الطبعة الأولى فأحرى في الطبعة الثانية.

وإذا كانت المشاركة في حكومة «متعددة الجنسيات» لا تعبر، في رأيي الخاص، عن قيمة «حزب الاستقلال» وأهميته السياسية، مادام العمل السياسي لم يستند إلى انتخابات حقيقية ونزيهة وسليمة، فإن المشاركة في حكومة بهذا الشكل - وهي ضرورة اقتضتها ظروف سياسية - غير ذات موضوع. وعندما يستقيم أود الانتخابات يأخذ كل حزب مكانه، ولو في «الكرسي الثانوي»، إذا كان لابد من مشاركة كل أحزاب الرقعة الانتخابية. وإذا قبل هذا الحزب المقعد الثانوي باتفاق ديمقراطي للمسؤولين فيه.

وقد أجل اليوسفي تكوين حكومته مدة ليست بالقصيرة إلى ما بعد انعقاد المؤتمر العام للحزب - (وكان الحزب قد عقد قبل بضعة أسابيع مؤتمرا استثنائيا أكد فيه مبادئه وتوجهه السياسي وإحتجاجه على تزييف الانتخابات) - حتى يضمن - اليوسفي - مشاركة الحزب في حكومته. وأعتقد أن هذا التأجيل كان مبادرة من الحسن الثاني، كما أني لا أشك في أنه كان يلح على مشاركة «حزب الاستقلال». ولم يستثمر الحزب إلحاح الملك واشتراطه. وإذا كان الحزب لا يرفض المشاركة في حكومة اختير الوزير الأول فيها من الاتحاد الاشتراكي، انطلاقا من تمسكه بالكتلة الديمقراطية، فإن الكثيرين من أعضاء مجلس الرئاسة واللجنة التنفيذية، وقد كنت من بينهم، لم يكونوا مطمئنين إلى أن الوزير الأول سينصف «حزب الاستقلال» ليكون شريكه الرئيسي في الحكومة في عدد وزرائه ومهماتهم.

حاول الحزب أن يستمر في إخلاصه «للكتلة الديموقراطية» رغم تخلي اليوسفي عمليا عن نشاط الكتلة واكتفى بالحكومة التي يرأسها. وكان نشاط عباس الفاسي في الحزب واضحا. إعتبر هذا الوضوح في المقاعد التي حصل عليها في الجماعات وفي مجلس النواب سنة 2002 ولو أن مقاعد مجلس النواب، بفضل الانتخاب بالقائمة، لم تتعد مستوى الأربعين إلا قليلا. ومع ذلك

كان الأمين العام فرحا ومسرورا بنتائج لم تمنح الحزب مكانة مرموقة أكثر في مجلسي النواب والمستشارين، وبالتالي لم تمكنا الحزب من أن يترشح لرئاسة المجلس، ولا أن ينجح عند ترشيحه لعضو مهم من نوابه لرياسة مجلس النواب في انتخابات الرئاسة لأبريل 2005. ولم تمكن الحزب من حقائب متميزة - عددا - في الحكومة، سواء في حكومة اليوسفي أو حكومة جطو. يعود ذلك قطعا إلى غياب الديمقراطية الحقيقية، وإلى قبول بحماس الانتخابات بالقائمة، ومعروف عنها، في انتخابات من النوع المغربي، أنها لاتفرزغير رأس القائمة كما حدث بالفعل في قوائم الأحزاب المشاركة في الانتخابات باستثناء قائمتين من قوائم الحزب نجح فيهما اثنان - رحل الأول في إحداهما من صفوف الحزب بعد نجاحه بمساندته.

مشكل أساس - ربما ليس له حل واضح - هو أن التزامنا بالكتلة، الذي لم يعد بعض المناضلين يزكونه، يجعل الحزب مكتوف الأيدي في الأحلاف الحزبية، رغم أن الآخرين يتحالفون ويندمجون مع أحزاب أخرى، كما حدث مع «الاتحاد الاشتراكي» و«منظمة العمل» ليضمنوا مراكزهم القوية في الحكومة والمؤسسات والرئاسات؛ وذلك من حقهم لو أجازته أخلاقية الكتلة.

كل ذلك ليس مهما. فالحزب يدور، ويطلع الأعضاء على دورانه من خلال تقارير المفتش العام، ومن خلال المشرفين على المجالس الإقليمية. ولكن حينما يتعلق الأمر بتعديل حكومة التناوب، تجتمع اللجنة التنفيذية لتدارس الموضوع المهم. ثم تأتي مكالمة هاتفية تطلب اجتماعا ثنائيا داخل سيارة في الشارع عند باب مركز الحزب. ويغادرنا الأمين العام لأنه مطلوب لإجتماع ثنائي عاجل، ويعود ليتخذ قرارات تتعلق بتكوين الحكومة وشكلها، وتستمع اللجنة التنفيذية للقرارات. ثم ينفض الاجتماع إلى اجتماع آخر في الأسبوع القادم، فهذا لم يحدث أبدا في تاريخ الحزب منذ أن تكوّن.

لم أكن مطمئنا إلى المشاركة في تسيير الحزب من خلال اجتماعات مؤسساته، ابتداء من اللجنة التنفيذية، ولذلك كنت متأكدا بأني مقصر في واجبي، والحزب يدار بشكل لم آلفه في تاريخه، والمثال من عهد علال فقد كان

يدلي بالرأي لاتخاذ القرار ويعارضه، أحيانا، أعضاء اللجنة التنفيذية فيخضع لرأيهم متمثلا بقول الشاعر :

وما أنا «إلا من غزية إن غوت غويت، وإن ترشد غزية أرشد»

نموذج أول - منتقى من عشرات - عندما درست اللجنة التنفيذية نمط الاقتراع لمجلس النواب. كان من رأيي أن الفصل في الاختيار بين الترشيح الفردي والترشيح بالقائمة يحتاج إلى دراسة معمقة قبل اتخاذ أي قرار. وكان من رأي محمد الدويري أن الترشيح الفردي هو الأليق بكل انتخابات يراد لها أن تكون أقل تعرضا لخطر التزييف. وكان يصيح : «أسلوب القائمة كارثة ستصيب الحزب». وكان يضرب المثل بالنموذج الفرنسي عندما قرر الرئيس ميتران الانتخاب بالقائمة ليشتت التصويت في البرلمان ويمنع وجود أغلبية. وغيّر شيراك القانون إلى التصويت الفردي عندما تولى رياسة الحكومة في عهد ميتران نفسه. وأخبرنا الأمين العام في اللجنة التنفيذية لاحقا أن إدريس جطو، وزير الداخلية آنذاك، أكد له أن الانتخاب بالقائمة لن يكون في صالح «حزب الاستقلال». وكان الأمر كذلك.

وكان رأي البعض هو الانتخاب بالقائمة. تأييدا لرأي صمم عليه عبد الرحمن اليوسفي في انتخابات 2002 وكان هو اختيار الأمين العام «لحزب الاستقلال». ووضعت القوائم. واختير رأس القائمة بتحكم غير مدروس. كما اختيرت قائمة حظ المرأة «الاعتباطي» في مجلس النواب. وكان اختيار الأوليات في القائمة بتحكم غير مدروس كذلك. وكانت النتيجة، في رأيي الشخصي، كارثة للحزب بالنسبة للقائمتين معا. وأضاعت على الفريق الاستقلالي في مجلس النواب كثيرا من الشخصيات المثقفة والكفاءات، رجالا ونساء. وبذلك أضاع الحزب في هذه الانتخابات أطباء ومحامين وأساتذة ومهندسين إستثنوا من القوائم أو وضعت أسماؤهم في الصف الثاني أو الثالث فلم ينتخبوا، لأن رأس القائمة اعتبر هو مرشح الحزب، فأداروا ظهرهم للحزب. واعتبروا المجلس معينا لا منتخبا. وقد ازددت اقتناعا - مع محمد الدويري - بأن أسلوب القائمة كارثة كبيرة أصابت ليس فقط الحزب بل كذلك البلاد من حيث الكم والكيف وما أزال أعتقد أن نمط القائمة تعيين لا انتخاب. ويزيد في عمق الكارثة أن الانتخاب بالقائمة هو النظام

الذي وقع عليه الاختيار في الإنتخابات التشريعية لسنة 2007 وفي الإنتخابات الجماعية ليونيو 2009 في المدن دون أخذ الاعتبار من تجربة انتخابات سنة 2002. غير أن اختيار رأس القائمة في انتخابات 7 شتنبر 2007 روعي فيه إختيار القواعد الإقليمية للحزب.

نموذج ثان: قرر إدريس جطو الوزير الأول - وقد كان وزيرا للداخلية عند إعلان نتائج الانتخابات - تأييد تعيين عبد الواحد الراضي رئيسا لمجلس النواب (تنفيذا لمبدأ فصل السلط...) كما قرر ونفذ إعادة تعيينه رئيسا للمجلس عندما انتهت مدته الأولى في دورة ربيع 2005. وتدخل جطو من جديد بتقديم طلب للفرق التي رشحت عضوا منها للرئاسة ألا ترشح إذا لم ينجح أي منها في الدورة الأولى لانتخابات الرئاسة. وهو مسعى رأس السلطة التنفيذية لضمان انتخاب المرشح الحكومي لرياسة السلطة التشريعية، يؤكد «ديمقراطية» هذا الإجراء. وقد قبلت كل الأحزاب إلا «حزب الاستقلال» الذي أصر على الترشيح، ولكن الذين نفذوا تعليمات الوزير الأول كانت أصواتهم مع مرشح الحكومة فلم ينجح منافسه الاستقلالي عبد الحميد عواد. لم يكن لي أي اعتراض على اختيار الراضي، «فأولاد عبد الواحد كلهم واحد» كما يقول المثل المغربي. الانتخابات لم تمنح أي حزب حظا يؤهله لرئاسة المجلس إلا عن طريق التحالف. ثم إن رئيس مؤسسة ديمقراطية لا يمكن أن يبقى إلى الأبد، إلا إذا فرضته أغلبية حزبه. وأؤكد أن التجربة المغربية منذ بدايتها لم تخضع لهذا المبدإ الديمقراطي ولكن الوزير الأول طلب من الأمين العام «لحزب الاستقلال» في انتخاب الرئيس للمرة الأولى أن يصحبه إلى منزل الراضي لإخباره بالقرار، وفعل الأمين العام. حينما أخبرنا بذلك أعلنت اعتراضي على مصاحبة الأمين العام للوزير الأول في المهمة، ساعيا إلى المحافظة على هيبته ومركزه، كأمين عام للحزب.

نفس المسعى كان في اختيار رئيس مجلس المستشارين. فقد انتخب وأعيد انتخاب مصطفى عكاشة بتدخل حكومي، رغبة في الاستمرارية. وعلمت أنه لم يكن يريد أن يرشح للمرة الثانية، لأسباب صحية، ولكنه انتخب بالرغم منه للمحافظة على التوازن.

نموذج ثالث : عند تشكيل حكومة إدريس جطو في طبعتها الأولى. عرضت على اللجنة التنفيذية أسماء الوزراء المعينين بالإخبار، دون دراسة ولا أخذ الرأي، فأحرى ترشيح اللجنة لهم لأنها المؤهلة الوحيدة في اتخاذ قرار مهم كهذا. إن الأمر من إختصاص أغلبية المجلس الوطني وبرر اختيار هؤلاء الوزراء بأن جميعهم من الراسخين في الحزب. لم، ولا اعتراض لي على أي منهم أو منهن، واعتز باختيارهم وتوزيرهم. وفي حديث لي عارض مع الوزير الأول أثنى الثناء العاطر على كل منهم وأيدت رأيه عن صدق لا مجاملة فيه. ولكني - وأنا أعرف الحزب جيدا - أشك في هذه التزكية المجانية. وكان من الممكن أن تكون بطريقة ديمقراطية فهي أكرم لهم وللحزب. وعلمت أن تعيين - بعضهم - كان من خارج الحزب. حدث ذلك مع أحزاب أخرى. ولكني اعتقدت - وما أزال - أن حزب الاستقلال أرفع مستوى من أن تملى عليه بعض أسماء وزرائه في الحكومة أو تحذف أسماء بعض أعضائه من عضويتها بمجرد إخبار....

نموذج رابع : علمت صدفة، أنه تقرر تعيين رئيس للفريق الاستقلالي في مجلس النواب، من مستوى ما. فارتفع هذا الشخص بقرار انفرادي إلى مقام رئاسة الفريق الذي يضم أساتذة جامعيين وخبراء في الاقتصاد والقانون والعمل السياسي والاجتماعي رفضت بصوت عال وبحضور المعني بالأمر في اللجنة التنفيذية، عبثا، ونبهت الأمين العام إلى الأخطار المحدقة بهذا القرار، فأجابني بلا مبالاة : «دورة تمر ويأتي رئيس آخر».

وكان الفريق الاستقلالي غير راض، ومحبط في السنة البرلمانية التي تحملها الفريق دون أن يكون له رأي في اختيار رئيسه. وكان التخبط والفوضى في التعبير عن الرأي الاستقلالي في مجلس النواب، وموقفه خاصة من القانون المالي.

*

* *

نماذج لا أحصيها عدا بما ذكرت. ولكني ألخص الموقف في أي رأي عبرت عنه لا يتعلق بالأشخاص. فكلهم في مكان الإعتزاز عندي. وما أضمر لهم إلا كل

حب وتقدير ولكن أني لم أكن على اتفاق مع تسيير الحزب، والتعامل مع قياداته، ومع كثير من أطره، والذين يحظى كثير منهم بإحترام في المجتمع لمكانتهم العلمية والوطنية، وتاريخهم النضالي في «حزب الاستقلال» ومشاركتهم في إنشائه منذ كان كتلة العمل الوطني. ولا أتفق مع إملاء القرارات، ولو أخذت أحيانا «طابع» التصويت الشكلي والمحرج في اللجنة، ولا أتفق مع أسلوب الترشيح في المؤسسات (المجالس التشريعية والجماعية والحكومية)، وفي أسلوب التعيين في تسيير صحف الحزب وفي أسلوب عزل بعض الوزراء... كنت أعارض جهارا. ولكني تأكدت أن النفخ في القربة المثقوبة لا يجعلها تنتفخ. فلجأت في وقت ما إلى الصمت، حتى عن الكلام المباح. تلك بعض أسباب استقالتي من الحزب، ولو أني عدت إليه...

حادث بسيط أعتبره مهما فيما يمكن أن يكون ضد مواقفي. ذلك أن صحفيا أجرى معي حديثا سياسيا، وكان أن سألني بأنه يشاع أن الأمانة العامة تسعى لتعديل قانون الحزب التي يحظر الترشيح للأمانة العامة لأكثر من ولايتين. ماذا سيكون رأيك ؟ أجبت ببداهة بأني سأكون مع القانون.

في غمرة هذه التوترات أقبلت انتخابات 2002. وكان من الطبيعي أن أغض الطرف عن كل ما يحدث لأخوض معركة الانتخابات لصالح مرشحي الحزب عن طريق «العلم» فلم أترشح لأكون نائبا، لأني متأكد من أن الانتخابات لن تكون أنظف من سابقاتها، رغم الهيلولة التي طبعها بها كثيرون، ورغم ما أعلنه المسؤولون وبعض المعنيين بها من أنها ستكون أولى الانتخابات التشريعية في المغرب، من حيث النزاهة والاستقامة والنظافة، مزكية حكومة التناوب وعهد «النهج الديمقراطي». ولم أرشح نفسي لأني أصبحت متأكدا، بعد تجربتي أني لن أؤدي واجبي كما يملي علي ضميري، كما ينبغي لي أن أؤدي. ولم أرشح نفسي لمجلس المستشارين، لأني أولا لا أومن بدور هذا المجلس في العمل التشريعي وفي الحياة السياسية. والأصوات فيها مرتفعة السعر، وأنا لا أملك مالا أشتري به الأصوات، رغم أنها محدودة العدد، ولأنها محدودة تكون مرتفعة السعر. وأؤكد أني من أبخل الناس حينما يتعلق الأمر بشراء ضمائر الناخبين. يكفيني إذن أن أخوض معركة الانتخابات بتجنيد «العلم» لمناصرة القوائم الاستقلالية التي لم

يكن لي فيها رأي - بصفتي عضوا في مجلس الرئاسة واللجنة التنفيذية - في وضعها واختيار المرشحين فيها.

قد يكون ذلك طبيعيا لأن الجهة والإقليم يتوليان اختيار المرشحين. ويبقى للقيادة رأي في اختيار الأولى حينما يهم الأمر مرشحين أحدهما أو إحداهما مناضل مثقف، وثانيهما أو ثانيتهما لا مناضلا ولا مثقفا... وقمت في «العلم» بحملة مهمة لتوضيح مفهوم التناوب، هادفا إلى أن التناوب يعني تناوب أحزاب بعد الانتخابات وفي غياب الأغلبية المطلقة على قيادة الحكومة. خاصة إذا كانت الأحزاب متساوية أو متقاربة في عدد نوابها في البرلمان وإذا كان «الاتحاد الاشتراكي» قد قاد حكومتين، أو حكومة معدلة فمنطق التناوب كان يقتضي أن يناوبه حزب آخر، ولن يكون إلا «حزب الاستقلال»، في قيادة الحكومة. ولن يكون الوزير الأول فيها إلا الأمين العام للحزب. ولعل هذه الحملة كان لها أثرها السياسي، ولكن لغير صالح الحزب على كل حال. وإنما نجحت لصالح اتجاه الداخلية في «تنسيق» الانتخابات. فكانت النتائج التي نعرف، وكانت الحكومة التي ترأسها السيد إدريس جطو، وعيّن الأمين العام لحزب الاستقلال في منصب وزير الدولة.

الإستقلال بين خمسينين
الخمسون الثانية للتنمية البشرية

كان من حظي أني عايشت مرحلة الاستقلال منذ النضال الأول حتى أعلن محمد الخامس : «انتهى عهد الحجر والحماية وبزغ فجر الاستقلال والحرية». وكان من حسن حظي أني عايشت الخمسين سنة الأولى من عهد الاستقلال، وبدأت مع المواطنين الخمسين الثانية. وصادفت الحدث التاريخي الكبير كتابة هذه المذكرات. فكان هذا الانطباع عن الخمسين الأولى وما أرتضيه للخمسين الثانية من التعهد بالتنمية البشرية.

في نونبر من 1955 طوى المغرب صفحة من التاريخ، يمكن أن تكون صفحة سوداء ليفتح صفحة جديدة ناصعة من تاريخ جديد، يتعرف عليه الشعب المغربي لأول مرة في تاريخه.

الفارق الهائل بين صفحة الماضي، الذي نربأ بالقلم أن يصفه، والحاضر الذي نعتبره طليعة المستقبل – هو الفرق الذي يرجوه شعبنا لنفسه بين حياة وحياة. تأخر المغرب في حساب الزمن عن أن يبدأ حياة جديدة. طال التأخر عقودا من السنين، قرونا، كانت فيها أوروبا – وهي على مبعدة خطوات من أرض المغرب – تبني نفسها علميا وفكريا وصناعيا وعمرانيا وحضاريا وسياسيا. وكان المغرب في هذه الفترة التي تربى على بضعة قرون – منعزلا يجتر البؤس والفقر والجهل والتخلف الفكري، دون أن يفتح المسؤولون – والنخبة من ورائهم – أعينهم على ما وراء المضيق والبحر، ليلحقوا المغرب، بالذين طوّروا حياة شعوبهم وأوطانهم.

هل كان إذن لابد من رجة تفتح أبصارنا وبصائرنا على الآخرين ؟

هل كان لا بد من عهد الحماية ليكون آخر صفحة في قصة المواجهة بين المغرب والغرب ؟

أعتقد أن حكم التاريخ كان يفرض هذه الرجة.

ولكن القدر سخر للمغرب نخبة من المجاهدين في الأطلس والريف والصحراء، وسخر الحركة الوطنية لتصنع الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية والتحريرية، وسخر للمغرب قائدا مجاهدا كبيرا هو محمد الخامس، سخر للمغرب كل هؤلاء ليجعلوا عمر الرجة قصيرا، ولتطوى صفحة الحماية بعد ثلاث وأربعين سنة، وليفتح محمد الخامس الصفحة الجديدة يوم 18 نونبر 1955 – وهو يعلن : «إنتهى عهد الحجر والحماية وبزغ فجر الاستقلال والحرية...»

أربع وخمسون سنة مرت منذ صدور هذا الإعلان التاريخي.

ولكنه لم يكن إعلانا للتاريخ، وإنما ليطوي صفحة ويفتح أخرى، بنهاية الحماية، نهاية كل تاريخ المغرب المتخلف وبداية لتاريخ جديد متطور. وإذا كانت خمسون سنة قصيرة في عمر الشعوب التي أخذت طريقها الرحب نحو التطور العلمي والحضاري والاقتصادي والاجتماعي، وبدأت تخطو خطوات التقدم والتطور بقفزات واسعة المدى نحو المستقبل المجهول الذي تجعله مستقبلا معروفا، فإنها فترة طويلة – وطويلة جدا – في حياة الشعوب، التي ما تزال تعيش على ذكرى إعلان الاستقلال ونهاية عهد الحماية.

الزمن لا يرحم. مثل المغرب هذه الشعوب، الذي ما يزال يتحمل أعباء الماضي وهي ثقيلة : أعباء التخلف العلمي والفكري والحضاري والاقتصادي. عند إعلان الاستقلال قبل 54 عاما، كان سكان المغرب لا يتعدى سبع ملايين نسمة. أصبح اليوم أكثر من ثلاثين مليونا. معنى ذلك أن واجباتنا نحو شعبنا تضاعفت ثلاث مرات. لم تتضاعف – فقط – في الميزانية التي يدفعها الشعب وتصرفها الدولة على مصالح الشعب في التعليم والصحة ووسائل العمل والسكنى والتجهيزات الحضارية فحسب، ولكنها تضاعفت بالتطور الذي عرفه العالم في كل المجالات التي ذكرنا. فأصبح – مثلا – التعليم اليوم غير التعليم

الذي كان يعرفه المغرب في سنة 1956، والصحة غير الصحة، والتجهيزات غير التجهيزات، ووسائل تشغيل المواطنين غير الوسائل القديمة...

هكذا يواجه المغرب تحديا كبيرا وخطيرا جدا، لأنه في سباق مع نفسه للقضاء على وسائل التخلف، وفي سباق مع مجتمعات أخرى لطي المراحل التي ما تزال يتسع مداها أمامه، بينما مجتمعات أخرى تطويها بالسرعة التي يتطلبها العصر. وستكون النتيجة هي الفارق في المسافة التي تقطعها الأرانب والسلحفاة - مثلا - فالتخلف في طي المراحل يعود بنا إلى الوراء الذي لا يتقدم معتبرا كل عوامل التقدم : يتخلف بكل مقاييس التخلف....

إذا كانت إحصاءات الأمية تؤكد أن المغرب ما يزال في نفس «مستوى» الأمية قبل خمسين عاما (ليس عددا ولكنه نسبة ومستوى) باعتبار زيادة السكان، والتنقل البشري بين البادية والحاضرة، وانقطاع الأطفال عن التعليم في السنوات الأولى لبداية تعلمهم، فإن المغرب يعتبر متخلفا في رفع الأمية عن شعبه (40% من الأميين)، فأحرى في تعليم هذا الشعب، وإعداده لخوض غمار الحياة الصعبة.

مثال التعليم يمكن أن تقاس عليه كل مظاهر التقدم العلمي والثقافي والحضاري والاقتصادي، والسياسي كذلك.

من المؤكد أن مغرب اليوم هو غير مغرب ما قبل أربع وخمسين عاما. إذا قسنا الفارق بين عدد الأطر التي تعمل في المجال العلمي والاقتصادي نجد تضاعف عدد الأطباء والمهندسين والتقنيين والأساتذة في مختلف ضروب المعرفة، وعدد المثقفين والكتاب المبدعين والفنانين في مختلف مظاهر الإبداع الفني، وتضاعف رجال الأعمال والشركات في التجارة والصناعة والزراعة والخدمات، وتضاعف العمل في الحقل السياسي والاجتماعي، وتطور نظام الحكم من حكم المخزن، إلى حكم «المؤسسات»، وتطور الوعي الشعبي من قبول الأمر الواقع إلى التفكير في المستقبل والسعي لتحقيقه.

الإنسان - الرجل والمرأة - يفكر في تغيير وضعه الفكري والاجتماعي والاقتصادي، والأسرة تفكر في مستقبل أبنائها المعرفي، في المدرسة والجامعة

والشركة والمعمل. والنخبة السياسية ممثلة في الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني تفكر في تغيير الأوضاع، وتطوير النظام الديمقراطي بما يتفق والمستوى الذي يجب أن يكون عليه المغرب في مستقبله.

ومن المؤكد أن العمل الحكومي تطور، ولو ببطء، في الاهتمام بإصلاح الأوضاع اقتصاديا واجتماعيا، وفي الاهتمام بالإنسان، وهو عمدة الوطن كما أنه عمدة مستقبل الشعب والدولة.

كل ذلك وأكثر منه حدث في نصف القرن الماضي. وكل ذلك حدث بفضل الاستقلال الذي ناضل من أجله المجاهدون في الجبال والصحاري والمدن والوهاد، وقادت النضال عقودا من السنين الحركة الوطنية، وتزعم قيادة الجهاد الوطني في سبيل الاستقلال محمد بن يوسف.

ونريد من هذا التحليل أن نخلص إلى نتيجة، وهي أن الاستقلال الذي أعلنه محمد الخامس قبل أربع وخمسين عاما لم يكن فقط إعلان نهاية عهد الحجر والحماية، وبداية مرحلة اسمها عهد الاستقلال، ولكنه إعلان عن بداية مسؤولية كبرى هي التي عبر عنها محمد الخامس نفسه حينما أعلن : «لقد خرجنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر...»

فما هو الجهاد الأكبر الذي ابتدأ بإعلان الاستقلال ؟

ندرك مفهوم هذا الجهاد حق الإدراك إذا عدنا بأفكارنا إلى مقارنة بسيطة بين وضعية المغرب، بعد هذه المدة من الاستقلال، ووضعية الدول المتقدمة، وخاصة منها التي خرجت من حرب عالمية مدمرة، كادت تقضي على الحضارة الإنسانية بكاملها، وهي تستعمل - فيما تستعمل من وسائل التدمير - السلاح الذري. خرجت أوروبا وأمريكا واليابان وجنوب شرق آسيا من الحرب محطمة اقتصاديا وعمرانيا وحضاريا[1]. ولكن البلاد المدمرة في أوروبا وآسيا، استغلت الزمان وأعادت بناء نفسها في فترة نموذجية. فلم يكد يمر عقد من السنين على نهاية الحرب، حتى خلقت أوروبا من جديد - واليابان في المقدمة - أقوى مما

1 - مثلما خرج المغرب من عهد الحماية، والشبه على غير قياس، إلى عهد الاستقلال.

كانت، وأعظم عمرانا، وعلما وتقنية وأغنى مالا، وأكثر ازدهارا في اقتصادها وإنتاجها الصناعي والزراعي والتقني والخدماتي.

لا نغفل عن الإنسان الذي صنع العالم الجديد، بعد الحرب. ولا نغفل عن الجذور الحضارية والعلمية والاقتصادية التي كونت أوروبا واليابان قبل الحرب، والتي انبعثت من جديد لتعيد البناء أعظم مما خربته الحرب، ولكننا يجب ألا نغفل عن «الإرادة» التي حفزت الأوروبيين واليابانيين، حكومات وشعوبا لبناء العالم بكل أبهائه الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والحضارية. لولا حسن الإرادة لما تخلص العالم من رواسب الحرب بعد عقود من السنين، فلا المال ولا العلم والتقنية بقادرة على أن تجتاز أزمة الحرب، لولا الإرادة.

نأتي بهذا المثال، مع الفارق الكبير بين أوروبا والمغرب بدون شك لنؤكد أن المغرب تنقصه هذه الإرادة ليجتاز أزمة العثرة الخطيرة في حياته، وهي عهود التخلف والحماية.

حتى نجتاز الأزمة بالإرادة الكاملة، ينقصنا العلم والتقنية والمال وتنظيم الإدارة على أسس جديدة، وخروج الحكم من رواسب عهد المخزن إلى إشعاع عهد العلم والديمقراطية.

أما العلم فمن المؤكد أن المغرب مقصر في إدراك مفهوم العلم والعمل على تحقيقه. إذا كان المغرب يبذل جهدا، متواضعا، في فتح المدارس، فإنه لم يحدد استراتيجية واضحة للتعليم من شأنها - مثلا - أن تخرج آلاف المهندسين في كل مرافق المعرفة الهندسية، وفي كل مراحلها، المتوسطة والعالية، لتواكب سير الحياة الجديدة التي يجب أن تعم الحاضرة والبادية على السواء. وأقصد بالهندسة المفهوم العام الذي يعني كل العلوم التجريبية والعملية والرياضية المنتجة التي تهيمن على مسيرة الحياة الجديدة في المغرب.

يبدو أن سياسة المغرب التعليمية ما تزال تسير وفق المنهج القديم الذي ورثنا أصوله عن عهد الحماية. لا نغفل عن التطورات القليلة والبطيئة التي أدخلت على مناهج التعليم. ولكن الجامعات المغربية، وما تخرجه من طلبة - والمدارس العلمية والاقتصادية - تؤكد أن التعليم في المغرب، لا يشهد المشاركة

العملية في طي مراحل التخلف الذي ما تزال البلاد تجتره. التخبط الذي تشهده السياسة التعليمية وتطبيقاتها تشهد على ذلك.

ولا نغفل عن الظاهرة الخطيرة التي يعرفها المغرب في المجال العلمي، وهي هجرة الأدمغة. كثير من النبغاء العلماء يفضلون العمل في فرنسا وأمريكا وكندا، بقلب بارد، رغم حاجات وطنهم، ورغم ما أنفقه الشعب عليهم في الرعاية والأمن والتعليم منذ ولادتهم والتحاقهم بالمدرسة الأولى.

لا أناقش هجرة الأدمغة؛ المسؤولية المشتركة بينهم وبين الدولة لا تحتاج إلى مناقشة. ومهما يكن فإني لا أبرئهم من المسؤولية وغياب الحس الوطني الذي كان يجب أن يدفع بهم إلى «بعض» معاناة الشعب، في سبيل المساهمة في إنقاذ مستقبل بلادهم العلمي والحضاري والفكري. ظاهرة ليست عابرة، ولكنها خطيرة - على قلتها نسبيا - في كبح جماح الوطن عن التطور العلمي، وما يتبعه من التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي عموما. وهي ظاهرة تؤكد الانفصام الخطير والعميق بين قضايا المغرب ومشاكله: فانعدام الرابطة القوية بين مناهج التعليم وأساليبه من جهة وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى وبينهما وبين التنمية البشرية المستديمة، التي قام محمد السادس بمبادرة لقيام الدولة بمجهود لتحقيقها، انعدام الرابطة يؤكد ظاهرة الانفصام.

ومع العلم تنقصنا التقنية في الخروج من أزمة التخلف. هما - العلم والتقنية - قرينان، ولكن بمقدار ما يتجه العلم نحو التنظير، تتجه التقنية المستندة إلى العلم نحو الإنجاز والتفعيل. ولعل الحياة الاقتصادية والتجهيز في المغرب في حاجة إلى التقنية المتنامية التي تتدخل في إنجاز البنى التحتية إلى جانب الإنجازات الكبرى المادية والإلكترونية في كل ميدان تقني حتى استخراج الماء ومعالجته واستخدام آليات الاتصال عبر القارات.

لا نحتاج أن نؤكد أن الدول الكبرى والمتوسطة التطور تعتمد في تطورها على التقنية التي تتفوق على تطور الجهود العلمية. بل إن الدول التي تعتمد الحروب، في الحفاظ على كيانها وبناء عظمتها وتفوقها الاقتصادي والعسكري والدولي، تعتمد أساسا على التطور التقني وتوظف العلم في سبيل تنمية التقنية،

كما توظف التقنية في سبيل تطور مجالها العلمي؛ وبذلك تحقق سيادتها المطلقة على العالم.

نحن في المغرب ما نزال نعتمد على الأجانب في أبسط سبل الحياة كتوزيع الماء في المدن والتطهير السائل والإنارة والتوسع في المواصلات الهاتفية وخدمات الطيران المدني، بل حتى حافلات النقل وجمع النفايات... وغير ذلك من الخدمات التي تعتبر من بدائيات تسيير الحياة اليومية للمواطنين.

هل المسؤول عن ذلك هو المنهج التعليمي الذي يسير بالمتعلمين في الطريق النظري من جهة، وفي طريق التراكم في مجالات تنتهي بالمجتمع إلى بطالة المتعلمين؟ لقد سألت أستاذة في كلية الطب الأسنان بالرباط: «هل سيكتفي المغرب بالخريجين والخريجات من الكلية لمواجهة النقص في طب الأسنان ؟» فأجابتني بصراحة : «نحن هنا نخرج العاطلين والعاطلات. فالمتوجهون والمتوجهات إلى الطب العام وطب الأسنان يضطرون إلى ذلك لأن آفاق التعليم ضاقت، فهم أهل لأن يتعلموا تقنيات تؤهلهم لخدمة بلادهم في ميادين هي في حاجة أكيدة إليها. ولكن أفق التعليم أضيق من أن يوجههم إلى ذلك». ويكفي أن نذكر في هذا الباب أن الحكومة ألغت وزارة البحث العلمي وأضافت القطاع إلى وزارة التعليم العام لتعرف المصير الذي ينتظر المغرب في المجال العلمي والتقني.

ويأتي المال - بعد العلم والتقنية - مما ينقص المغرب لإجتياز مرحلة التخلف. وواضح أن المغرب بلد فقير. فالبلاد التي لا تعتمد على اقتصاد متطور منتج، وتعتمد في الغالب على الزراعة والغراسة، ولا ضمانة من مياه الري، ولا في أرض واسعة خصبة، بلاد يعتمد اقتصادها على هذا بلاد فقيرة، خاصة إذا زاد سكانها عما يتحمله اقتصادها البدائي. الأرض واسعة الأرجاء بصحرائها المتنامية. ولكنها لا تساهم بمعادن غنية كالبترول والغاز، وسماؤها لا تمطر إلا بمقدار. والقطاع المنتج - فلاحيا - فيها محدود المساحة. وكل إنتاجها الفلاحي لا يكفي، في أجود السنوات بالماء، التغذية لنصف المواطنين الذاتية، ولا لتشغيل اليد العاملة في القطاع الفلاحي.

هذا الفقر الوطني ينتج – قطعا – الفقر الفردي. والبلاد الفقيرة لا يمكن أن تواجه أزمة التخلف قبل الأزمة التي يعرفها المغرب.

بذلك يصبح الخروج من أزمة التخلف متوقفا على الخروج من أزمة الفقر لأن الفقر أساس التخلف وعنوانه، وتلك معادلة سليمة نظريا وعمليا. الحكومات تعتمد على «بيع» الاستثمارات، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها في الإنتاج وتشغيل اليد العاملة. وتعتمد على «تسويق» السياحة، إعتمادا على موقع المغرب الجغرافي المتميز عالميا وعلى جمال الطبيعة فيه. وكلا القطاعين : الاستثمار الأجنبي والسياحة مشكوك في نتائجها واستدامة إنتاجها.

لا أريد أن أناقش الكوابح التي تعرقل الاستثمارات المالية الأجنبية، وأبرزها العولمة التي تعتمد على الشركات متعددة الجنسيات، والتي أصبح العالم أمامها على طبق من ذهب، تختار منه البلاد التي تنتج أكثر وبأرخص الأسعار، وبظروف إدارية وجبائية وعمالية مجزية، وفي موقع استراتيجي ومواصلاتي مهم. ويصعب على المغرب أن يناضل الدول الأسيوية والأمريكية اللاتينية لتحقيق هذه الظروف. ثم إن الشركات متعددة الجنسيات يمكنها أن تستثمر فتغنى البلاد التي تستثمر فيها، وبحساب بسيط عن تطور الدخل يمكنها أن تغادر فتدفع بالبلاد المستثمر فيها إلى الإفلاس، وتعمق أزمات الفقر فيها. فالاستثمار الأجنبي مغامرة في المجهول، ومقامرة مع كبار المقامرين.

وهل يمكن أن نتحدث في هذا المجال عن إدارة مغربية سليمة منجزة، وعن نظام مالي وضرائبي سليم يشجع على جلب الاستثمار، وعن خدمات سريعة تساهم في عمليات الإنتاج، من اكتساب الأرض وتجهيزاتها حتى وصول الإنتاج إلى السوق ؟ وهل يمكن أن نعتمد على الأمن والسلم الاجتماعية، عن طريق مركزيات نقابية، تتحكم في سوق العمل، وتحمي الاستثمارات من الإضرابات والمزايدات النقابية ؟

الاعتماد في التنمية الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية – وهو مجال لم تجد الحكومات بديلا عنه – صعب ووافر المسؤولية. وهو مجال لمنافسات كبرى وقوية كما قلنا. فهل تستطيع الحكومة أن تنتصر في مجالي المنافسة،

وإيجاد الفضاء الكفيل بإنجاح التنمية عن طريق الاستثمارات، رغم الظروف التي أشرنا إليها ؟

أعتقد أنه قطاع يلجأ إليه العاجزون عن وجود مجال حقيقي يساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجال يلجأ إليه المضطر، ويسعى إليه بكل وسائله عساه يحقق بعض ما يعالج من ظروف أزمة التخلف.

وتأتي السياحة كوسيلة للتنمية، ومن المؤكد أنها قد تكون مجدية رغم أخطارها البيئية والاجتماعية. ولكنها مغامرة في «بورصة» لا تقوم على عمود فقري سليم. كل الظروف الاقتصادية العالمية والبشرية والأمنية والمالية، وظروف الأسعار وجودة الخدمات والمنافسة... كلها تعمل في نجاح أو فشل قطاع السياحة وأثره في التنمية المستديمة. هو إذن مغامرة قد تفيد على المدى الطويل، ومع تحقيق كل شروط نجاحه. ولكنه قد لا يكون مجالا دائما تعتمد عليه بلاد كالمغرب، فقيرة علميا وفنيا[2].

ويأتي بعد ذلك تنظيم الإدارة في الظروف التي اخترناها أمثلة لنجاح التنمية المستديمة والخروج من أزمة التخلف. ولعلي لست في حاجة إلى إعادة القول عن الخلل الذي ينخر جسم الإدارة المغربية. ولكن أود أن أشير إلى أنه متجذر من أساسين : عهد الاستقلال الأول، ما قبل الحماية. ثم عهد الحماية. فعهد ما قبل الحماية لم يترك للمغرب إدارة منظمة، وكان في إمكانه أن يفعل وخاصة منذ القرن السابع عشر، ومنذ عهد محمد بن عبد الله بالذات. قد يكون عذر الحكم أن البلاد كانت رهينة الصراع الخارجي والداخلي، وقد تراكما حتى إرتبك الحكم في المغرب سياسيا واقتصاديا وعسكريا وماليا. وكأنه اعتذر عند العجز الذي طبع النظام في إدراك مفهوم الحكم ومسؤولياته. الشيء الذي مكنه للانفصام بين الدولة والشعب، فلم تكن للشعب حقوق ولا مصالح، ولم يكن يحكم بقانون، ولا بإدارة منظمة. ومن ثمة لم يرث المغرب عن عهد الاستقلال الأول إدارة صالحة أو شبه منظمة. والإرث الثاني جاءه من عهد الحماية، الذي نظم الإدارة لتسيير شؤون المستوطنين، وبعض شؤون الوطنيين بالتبعية، وخاصة

2 - لا يملك المغرب مثلا - متحفا فنيا جذابا بما يضمه من إبداعات.

ما يتعلق بصلة المواطنين مع السلطة الحاكمة. وبقطع النظر عن عصرنة الإدارة، تبعا للإدارة الفرنسية في المتروبول، وضبط الشؤون الإدارية، فقد ترك عهد الحماية للمغرب إدارة معقدة مثقلة بالتراتيب والأوراق وكثرة المناصب الإدارية التي تحتاج إلى جيش من الموظفين مع انعدام المسؤولية وانعدام القدرة على اتخاذ القرار.

انضاف ذلك إلى كل هذا التفسخ الذي ليس من الضروري أن أتحدث عنه.

لنجتاز أزمة التخلف لابد من تنظيم الإدارة على أسس جديدة وفاعلة لتكون قادرة على تسيير الدولة وقيادة الشعب نحو التطور.

هذه «بعض» العقبات التي تقف في وجه تطور المغرب. وهي عقبات مزمنة، أصبح من الصعب تجاوزها ليقلع المغرب نحو الوضع الذي يفصله نصف قرن عن الاستقلال.

وما تحدثنا عنه جعلنا نحتفل في سنة 2006 بالذكرى الخمسين لبناء الدولة الجديدة، بطريقة غير التي كان يجب أن نحتفل بها. كنا نأمل أن تكون الدولة الجديدة قد كسبت رهان التحدي الذي يواجهها داخليا وخارجيا. ولكن أعتقد أنها لم تكسب الرهان. وهذا ما يجعل التحديات الداخلية تتضاعف حتى لتصعب مواجهتها. والتحديات الخارجية تتضاعف حتى ليصعب التعامل معها.

أعتقد أن الدولة غير عاجزة عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. لا نبالغ إذا قلنا إنها تنقصها الإرادة التي انتصرت في عالم ما بعد الحرب على كل الدمار المادي والعمراني والعسكري والسياسي والتقني، الذي تركته الحرب في أوروبا واليابان والشرق الأقصى والدول التي شاركت جميعها في الحرب.

إحياء الذكرى الخمسين للاستقلال وعودة محمد بن يوسف وجب أن تكون مناسبة تتوقف عندها الدولة والشعب لتضع مخططا جديدا لبداية عهد جديد يتغير فيه وجه المغرب، وهو يبدأ مرحلة جديدة من حياته ينتصر فيها على التحديات الداخلية والخارجية، ويقلع من مظاهر عهد التخلف إلى عهد التغيير والتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي.

لقد عاشت في فكري وقلبي وضميري كل هذه الأوضاع المضطربة، وأنا أعايش في 2006 الخمسين سنة منذ سعدت بلادي بإعلان الاستقلال. وستكون هذه المذكرات مقصرة إذا لم ترسم جانب من ذكرياتها هذا الذي عشته بكل فكري وقلبي وضميري.....

فما هو الذي أفكر فيه للخمسين سنة القادمة ؟

*

* *

بدأ المغرب فترة جديدة من حياته، إن لم تكن جديدة، فالحياة تسير ولا تتوقف، فيجب أن نجعلها جديدة. السنوات الخمسون الأولى في حياة الإنسان، وفي حياة الشعوب والأمم لا تتجدد. وإذا كنا نقوم بالنقد الذاتي بعد الخمسين الأولى، فنجد بعض التخلفات مما أشرت إلى بعضه فيما سبق، فإن الجيل القادم سيقوم بنقد ذاتي عسير للخمسين سنة الثانية. وإذا كان النقد الذاتي للخمسين الأولى قد يجد بعض الأعذار، في المسيرة الأولى باعتبارها مسيرة تدريبية في عهد الاستقلال، فإن الأجيال القادمة لن تجد نفس الأعذار في تخلف ما، إذا برز في الخمسين الثانية. ذلك أن المغرب اجتاز رحلة التجربة والتعلم، ووصل إلى مرحلة النضج في سنه الخمسين.

التخطيط أساس كل عمل منتج. وقد حاول المغرب القيام بإصلاحات دون تخطيط محكم، ولذلك وقع في تناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية. ومن حسن حظه أنه بدأ يكتشف الطريق لتلافي تلك التناقضات.

في الميدان السياسي لا ضرورة لمسيرة التناقضات السابقة. الهدف واضح. وقد صممت الدولة بقيادة محمد السادس أن تخرج من عهد الفوضى إلى عهد الديمقراطية المحكمة. الإنتخابات طريق تكوين المؤسسات. إذا كان لا مجال فيها للتلاعب وخيانة الناخبين، وخيانتهم لأنفسهم بمد اليد لمن يعطي من المرشحين، فإن التعبير بالانتخاب لتكوين المؤسسات يجب أن يكون سليما متحضرا لا يدفع بالمتحضرين أن يسخروا من المغرب دولة وشعبا بسببه. والإنتخابات وسيلة، والمؤسسات كذلك وسيلة. والهدف أن تكون المؤسسة وسيلة محترمة، لا يتربع

على سدتها الأميون والجاهلون والمتخلفون في وسائل تسيير المجال التشريعي. يجب أن يستثنوا أنفسهم قبل أن يستثنيهم القانون، أو يرفضهم الناخبون. ثم إن المؤسسة التشريعية والجماعية والغرف الإقتصادية يجب أن تكون في مستوى العمل. معروف - مثلا - أن الحكومة تشغل البرلمان بما تقدم من مشاريع وبرامج، ولكن البرلمان المتحرك يجب أن يقوم هو أيضا بدوره في تشغيل الحكومة، وليس فقط في مراقبتها. الخمسين سنة القادمة يجب أن تفرزها خلاصة أصوات الناخبين فلا مجال لحكومة محايدة برئيسها ومعظم أعضائها. ولا مجال لوزراء في حكومة منتخبة يمنحون أنفسهم لقب وزير السيادة. الدستور يضبط السيادة ويمنحها كل إختصاصاتها. ويضبط كذلك السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة النابعة من صناديق الإنتخاب. وإذن فلنترك الحكومة تعمل في انسجام لا يعتبر فيها أحد أعضائها أنه ليس واحدا من المجموعة حتى تنسجم أوضاع الحكم سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا.

هل يدعو الأمر إلى تعديل في الدستور ؟

الخمسون سنة الثانية تتطلب دستورا مجددا يضبط أكثر المسؤوليات، ويضع الوزير الأول أمام مسؤولياته. فهو محاسب أمام البرلمان، ومحاسب أمام الشعب. والدستور يجب أن يقنن هذه المسؤولية.

المغرب دولة ملكية دستورية. والخمسون الثانية قد لا تسمح له بأن يصبح الملك يلي ولا يحكم. دور الملك في الإقتراح والمراقبة وحماية الدولة ووحدتها السياسية والوطنية، وهو ضروري في التوجيه، وفي تمثيل الدولة خير تمثيل في الداخل والخارج. ودوره ضروري في مراقبة تنفيذ الدستور وحماية معالمه والحرص على احترامه شعبيا وحكوميا ومؤسساتيا و دوليا.

لذلك فمسؤولية الحكم التنفيذية التي تتحملها الحكومة مراقبة من الدستور ومن حامي الدستور وهو الملك، سواء عند تأسيسها من الحزب الذي أحرز على أكثر الأعضاء في مجلس النواب، سواء بمفرده أو بالتعاون مع حزب أو أكثر تضمن بذلك الحكومة الأغلبية التي تتيح لها حكما مريحا.

والدستور الجديد ينبغي أن يمنح الجانب الاقتصادي والاجتماعي الأهمية الكبرى. الدساتير في عالم الغد لا ينبغي أن تكون قوانين تنظيمية للمؤسسات، ولكن ينبغي أن تكون مقررة لتوجه مبدئي، في الاقتصاد والعجلات الاجتماعية حتى لا يبقى القطاعان عرضة للتناقضات التي عرفاها في الخمسين سنة الأولى. لنضرب مثلا بالتعليم. على الدستور أن يفرض اجباريته وتعميمه إلى سن الرشد لتكون الحكومة أمام مسؤولياتها. فلا عذر من شح ميزانية أو قلة أطر. فالفائض من الخريجين كثيرون، ولو لم تكن مهنتهم التعليم. ولا عذر لقلة البنايات المدرسية، ولا لكل أسباب ضعف المستوى.

خلال الخمسين الثانية يجب أن يرتفع مستوى الحياة. قد تعتذر الحكومة بأنها عاجزة - كما كانت حكومات الخمسين الأولى تعتذر - ولكن لا عذر بعد الخمسين. أعتقد أن التنمية البشرية يجب أن تتحالف مع التنمية الإقتصادية. يعني ذلك أن الاقتصاد يجب أن يكون في خدمة المجتمع. التنمية في الخمسين الثانية يجب أن تقوم على ثورة اقتصادية، تبتدئ من تجنيد الرأسمال الوطني لإحداث ثورة صناعية، مثلا[3]. الرأس مال الأجنبي جبان وأناني، يبحث عن الربح، والربح وحده. لا يهمه - مثلا - تشغيل عامل يعتبر أنه لا ضرورة له. الرأس مال الوطني يجند لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية[4] في نفس الآن.

هناك رؤوس أموال وطنية مجمدة في نشاطات ثانوية من شأنها أن تدر الربح الخاص. تستفيد ولا تفيد ولو جزئيا. ولكن تجمع هذه الأموال لخدمة قطاع مخطط له يخفف من موطن النقص الذي يعانيه في القطاع الفلاحي، مثلا، سواء من حيث تشغيل الإنسان، أو ضمان الأمن الغذائي.

أستخلص أن الزواج الكاثوليكي يجب أن يتم منذ الآن وإلى نهاية الخمسين الثانية بين التنمية البشرية التي أعلن عنها محمد السادس والتنمية الاقتصادية، المبعثرة جهودها هنا وهناك، والمعتمدة على الرأس مال الأجنبي وحده.

---

3 - كوريا وبعض دول آسيا نموذجا.

4 - تشغيل عامل جديد يجب أن يكون عنده أهم من ربح درهم جديد.

والتنمية البشرية تتطلب تجنيدا بشريا مهما. يتعلق الأمر بالكفاءات العلمية المهاجرة خارج المغرب. معروف أنها كفاءات مقتدرة، وجدت مكانا في الخارج، تستفيد منها المؤسسات العلمية والتقنية. والمغرب محروم من جهودها مع أن حاجته ملحة إلى ذلك. وقد رحلت هذه الأطر مختارة، بل مكرهة فيما أعتقد، لأنها لم تجد من الدولة المغربية رغبة في الاستفادة من علمها، بل يمكن أن نقول - والعهدة على الراوي - أن بعض المسؤولين في بعض مراحل الخمسين الأولى، كانوا يعملون للتخلص من هذه الأطر العلمية تحسبا للمنافسة وإرضاء لقليل من الحسد.

لا يمكن أن تكون في المغرب تنمية بشرية دون الاستفادة من رؤوس علمية أنفق الشعب عليها الكثير حتى أصبحت في المقام الذي أصبحت فيه.

وكما يشمل التجنيد الإجباري رؤوس الأموال الوطنية والأطر العليا المهاجرة يجب أن يشمل الأطر المتعلمة سواء منها التي حظيت بعمل، أو ما تزال تتردد على الإدارات والمصالح، فلا تجد إلا الرفض وتتظاهر محتجة أمام البرلمان، أو تجتمع مع السيد الوزير الأول بحثا عن حل مشكلة «بطالة الدكاترة» التي تتفاحش يوما بعد آخر. تجنيد هؤلاء في قطاعات منتجة، والمثال الأول من التعليم، لتحقيق التنمية البشرية في قطاع التعليم على الأخص. قد لا يكون بعضهم مؤهلا بيداغوجيا كمدرسين وأساتذة. ولكن التكوين السريع لبضعة أشهر يكفي ليجعل منهم أساتذة في المواد العلمية - رياضية وطبيعية مثلا - أو في العلوم الإنسانية التي يتقنونها.

المغرب في مرحلة خصاص في التعليم. قد يظهر الخصاص في الأساتذة والمعلمين في المرحلة الحالية التي ما يزال أكثر من 40 بالمائة من الأطفال والفتيان خارج المدرسة يتسكعون وينمون قطاع البطالة من جهة، كما ينمون التخلف الاجتماعي والاقتصادي على العموم. وتجنيد المتعلمين، مهما تكن تخصصاتهم، قد يساعد على التنمية البشرية في ميدان التعليم الإجباري المعمم.

الخمسون الثانية تتطلب ثورة في التعليم ليس من حيث الإجبارية والتعميم فحسب، ولكن كذلك من حيث الكيف أي نوعية التعليم التي تتطلب تكوين مواطن

جديد قادر علميا وتقنيا على العمل والإنجاز والمساهمة في التنمية الاقتصادية والبشرية. معنى ذلك أن التعليم في الخمسين الثانية يجب أن يعرف تحولا جذريا في المفهوم والمنهج والبرنامج والأهداف، قد لا ينتمي لتعليم الخمسين الأولى. وفي الخمسين الثانية يجب أن تشن حملة على البيروقراطية والفساد الإداري. هو مشكلة المشكلات في الخمسين الأولى.

ويمكن أن نجمع مشاكل العالم القروي في «قفة» واحدة. هذا العالم الذي يمثل أكثر من 70 بالمائة من أرض المغرب وقريبا من 48 بالمائة من السكان، يفرز مشكلتين أساسيتين أولاهما، الهجرة إلى المدن بكل مشاكلها وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، وهي معروفة فلا تحتاج إلى تفاصيل. والثانية إفراغ القطاع الفلاحي - برغم مشاكله التي لا بد لها - من أطر فلاحية، مهما تكن المبالغة واضحة في وصفهم بـ «الأطر» ففيهم فلاحون - تقليديون - وفيهم عمال فلاحيون - قد يصبحون أعضاء في قطاع الفلاحة. ولكن كثير منهم لا يملكون أرضا. ولا يستطيعون أن يعيشوا في البادية، يركبون أسهل السبل للهجرة إلى المدن ليعيشوا في أطرافها «طالبين» في ضواحي المدن فلا يجدون ومعاشهم داخل المدن الآهلة بالبطالة، وقد يجد بعضهم معاشا لا يرضي الإنسانية فيهم.

الهجرة وإفراغ العالم القروي من الفلاحين واليد العاملة في الفلاحة يفرز مشكلة، ستتضح شيئا فشيئا على مدى الخمسين سنة الثانية. والمشكلة هي فقر القطاع الفلاحي من العاملين فيه، كما حدث في بلاد أخرى، والمثال من أقرب البلاد إلينا وهي اسبانيا - التي تشغل المهاجرين المغاربة عموما في الحقول الفلاحية في وضعية تزري بالإنسانية لمدة محدودة في العمل الفلاحي ثم تستغني عنهم. وقد غيرت الأزمة المالية العالمية الوضع إلى أسوأ، فحتى هذا الوضع المزري أصبحوا لا يدركونه. قد يقع المغرب في نفس المشكلة فلا يجد من يقبل العمل في القطاع الفلاحي. فهل يبدأ في المعاناة من مشكلة الهجرة إليه، إذا ما افتقر الحقل إلى من يحرثه، وحقل الخضر والفواكه إلى من يعمل فيه. تلك مشكلة قد يعانيها المغرب بعد عقدين أو ثلاثة إذا استمر زحف الهجرة من العالم القروي إلى الحاضرة. وهي جوهر المشاكل التي تجمعها قمة مشاكل العالم القروي التي منها - وفي مقدمتها تنظيم القرية حضريا بضمان السكنى

الكريمة والماء والكهرباء وتنظيم العمل الفلاحي - على غرار ما هو منظم في العمل الصناعي مثلا - بكل الضمانات الاجتماعية ومنها الأجور وتنظيم عالم «الكسب» - تربية الأغنام والأبقار والدجاج بالصناعات المتصلة به من صناعة الألبان والصوف والبيض... فهذه صناعات قروية يمكن أن تساهم في التنمية البشرية في العالم القروي، إذا أسندت بالتعليم والتكوين التقني في هذه القطاعات جميعها.

بنقل الحضارة - النسبية - إلى العالم القروي يمكن للمغرب أن يحقق التنمية البشرية في نحو نصف سكانه. ويمكن أن يتلافى مشاكل الهجرة إلى المدن، فيختصر الطريق نحو تحقيق التنمية البشرية في جميع أنحاء البلاد. ولا نحتاج أن نشير إلى أن ثورة كهذه في العالم القروي يمكن أن تحول نصف سكان المغرب إلى فاعلين منتجين مساهمين عمليا في التنمية البشرية.

التنمية البشرية تفرض نفسها في الخمسين سنة الثانية من عمر المغرب المستقل. السكان سيتضاعفون رغم التناقص (نسبيا) في النمو الديمغرافي. السكان سيتطورون فكريا ومعيشيا، سيطمحون إلى حياة أرقى، ويكافحون لتحقيقها. المغرب سيصبح وسط عالم متحضر أكثر. عالم مزدهر علميا وتقنيا وفنيا أكثر، لا يمكن أن يكون مواطنونا سنة 2050 منعزلين عن العالم سياسيا واقتصاديا أو ثقافيا. سيطمحون أن يصبحوا جزء من عالم العقد الخامس في الألفية الثالثة. سيطمحون إلى أن تصبح الأجيال القادمة متحضرة متعلمة بجامعاتها ومعاملها وصناعاتها الجديدة. لا يجب أن ندمر الأرض الفلاحية لمصلحة المدينة. المغرب واسع المناطق الصحراوية التي يجب أن تتحول إلى مدن عالمية وصناعية منتجة. سكان البادية سيواصلون عملهم الزراعي والهجرة المكثفة تتحول إلى المدن في الصحراء.

المغرب مضطر أن يفتح في وجوههم هذه المدن الجديدة ليس على حساب تكدس المدن المكتظة حاليا (الدار البيضاء نموذجا). المواطنون سيصبحون أكثر حاجة إلى العمل. برنامج جدي وعملي للتصنيع يجب أن يوضع من الآن ويبدأ

في تنفيذه ليستوعب السكان الستين أو السبعين مليونا[5]. المواطنون سيصبحون أكثر حاجة إلى الغداء، ولن يفيد المغرب إستيراد القمح أو الخضر؛ فلن توجد بلاد تستطيع، آنذاك، أن تصدر الغداء لدولة أخرى. التنمية البشرية تتطلب برنامجا للتنمية الفلاحية الغذائية. يعني ذلك إصلاح الأراضي المصحرة. المواطنون سيتطلبون جوا علميا وثقافيا يتفق مع العصر ومع العالم المثقف. برنامجنا الحالي يجب أن يكون طموحا لبناء مغرب عالم مثقف بكل جامعاته ومدارسه ومكتباته وتنظيماته الثقافية.

رسالتنا في الخمسين سنة الثانية أصعب من رسالتنا في الخمسين سنة الأولى. يكفي من ترديد كلمة التصحيح، تصحيح الديمقراطية، تصحيح التعليم، تصحيح الصحة، تصحيح الوحدة الذاتية. مواطنون في الخمسين الثانية، يريدون أن يعيشوا في بلاد مشغولة من أجل صحرائهم. من أجل مدنهم المحتلة في الشمال (سبتة ومليلية وما إليهما).

مواطنون في الخمسين سنة القادمة يريدون أن يكونوا سعداء ليتفرغوا لبناء الدولة والوطن في الخمسين سنة الثالثة.

القطاع الصحي ينظر إليه أحيانا نظرة سطحية أو فردية. أي اعتبار الأمراض شخصية، لا اجتماعية، والاستشفاء فردي قد يؤدي إلى شفاء المواطن، وقد يختار له الوجهة الأخرى... ورغم أن المغرب نجح في القضاء على كثير من الأمراض المستوطنة التي كانت تسبب الأوبئة في معظم عقود سنوات ما قبل الاستقلال، ونجح في القضاء - شبه التام - على كثير من الأمراض التي تذهب بعمر الأطفال، فإن الوضعية الصحية بالمغرب ما تزال في حاجة إلى عناية، وشمولية للحاضرة والبادية، ومجانية، وخاصة للطبقة المحرومة.

التنمية البشرية لا يمكن أن تكون بصحة عليلة. ما نزال نجد من القرويات والقرويين من يعبرون أحسن تعبير عن وضعيتهم المزرية حتى عند إسعاف المرأة عند الولادة، أو علاج الأمراض الناتجة عن شرب الماء غير المعقم، أو تناول الأكل الفاسد، ولا حاجة للتحدث عن أمراض الشباب في سن المراهقة، وأمراض

5 - التخمينات تؤكد أن العالم سيحوي حوالي 10 ملايير نسمة.

الشيخوخة التي تعجل بشيخوخة المرأة أو الرجل في كهولتهما فيفقد العمل يدا نشيطة عاملة في إنسان يتطلب الغداء.

القطاع الصحي أصبح «رفاهية» لا يصل إليه الفقير لغلاء الاستشفاء في مستشفيات الدولة أو في القطاع الخاص، وغلاء الأدوية التي تخضع إلى منافسة السوق الحرة فتصبح بعيدة عن إمكانية ذوي الدخل المتوسط المحدود، فأحرى الذين لا دخل لهم[6]. أعتقد يجب أن نعني بالتغطية الصحية حتى لا يصبح شعبنا دون تغطية صحية عاجزا عن أن يسير في طريق التنمية البشرية.

قطاع الصحة مما يجب أن يدخل في إطار التجنيد الإجباري لمستشفيات الدولة ومصحات القطاع الخاص، وعيادات الأطباء ومختبرات صناعة الأدوية لتساهم جميعها في إنتاج مجتمع صحيح جسميا قادر على المساهمة في التنمية البشرية.

تلك نماذج مما تتطلبه السنوات الخمسون القادمة. وإذا كانت الخمسون الأولى صرفت في تدعيم نظام الاستقلال والديمقراطية والتنمية الاقتصادية على نحو ما، فإن الخمسين الثانية يجب أن تكون خمسين الثورة من أجل التنمية البشرية.

6 - قصة الأدوية التي تخضع لرسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة. ذكر قصة السقاط.

مفاهيم غير مأزومة

كنت أتحرك، في عملي السياسي ضمن مفاهيم كانت تبلور أفكاري وترعى خطواتي في مسيرتي السياسية والمهنية. لا أتحدث عن الجانب الأخلاقي في هذه المفاهيم، ولو أن الأخلاق بالمفهوم الإنساني والفلسفي العام، هي موجهي الأول في تحركاتي السياسية والعملية. ولكن عما يمكن أن أسميه «مفاهيم المهنة». أمارس السياسة منذ وعيت. ومارست الصحافة منذ حملت القلم؛ وهي فصل من كتاب السياسة. وأؤكد أن العمل السياسي، في آفاقه الواسعة والمتعددة الجوانب، لم يكن دون مفهوم مدروس محدود، يزداد بلورة وتعميقا كلما ارتبطت بالعمل تفكيرا وممارسة.

حينما ألفت كتابي «أزمة المفاهيم»، كنت أعاني من بعض أزمة فكرية اعتبرتها خطيرة حينما يفرزها بعض الذين يمارسون أو يعملون أو يفكرون أو يتخذون قرارا دون مفهوم واضح حتى في فكرهم. ومن هنا تأتي أزمة الفكر، بل أزمة الإنسان في حياته الخاصة وفكره، وفي حياته مع الآخرين. وأؤكد لنفسي أني ما تحملت مسؤولية رأي أو فكرة أو ممارسة دون أن يكون مفهومها واضحا في فكري حتى لا أضل الطريق.

أخطر شيء بالنسبة إلي هو الضلال.

مفهوم الوطنية والسياسة والحزبية :

بدأت عملي وطنيا، ولم أمارس السياسة إلا تبعا للوطنية. المفاهيم تختلف، تتفق أحيانا، ولكنها دائما تختلف. الوطنية عقيدة ومذهب لها صلة أكيدة بالقلب

والعاطفة والضمير وبالعقل كذلك. ترتقي بفكر المواطن لتقديس الوطن وخدمته اعترافا بجميله على المواطن في حياته وانتمائه وكرامته. وهي في نضالها أداء لبعض الدين الذي يتجسد في المواطنة. ولذلك فالوطنية ارتباط بالوطن تتجاوز أرضه وسماءه وجباله ووهاده وأنهاره وبحاره إلى قضاياه الكبرى. وتتجمع هذه القضايا في أن يعيش الوطن عزيزا كريما على نفسه وعلى المواطن فيه، وأن يتمتع بالحرية - وهي جزء من الكرامة - وبالعزة حتى لا ينال منه مغتصب ولا ظالم.

المواطنة انتماء، بعهد شرف، أن يكون المواطن على مستوى الوطن في الحرية والكرامة والعزة. وأن ينتمي إلى الوطن بالعمل، ويتعاون مع المواطنين الآخرين في دائرة المشاركة في وطن واحد واتجاه واحد.

ومن هنا تتطلب المواطنة من المواطن أن يكون وطنيا، يناضل للاحتفاظ بعزة الوطن وحريته وكرامته. والمواطنة التصاق بالوطن وخدمته، وبالتالي خدمة المواطنين فيه. وهي ارتقاء بالوطنية من القلب والعاطفة والضمير إلى الفكر، فيصبح المواطن معبأ بكل مكوناته وممكناته للنضال لتكريس الوطنية من أجل أن يكون مواطنا. المواطنة فعل الوطنية، وإخراجها من النظر إلى الواقع. وأكثر ما تظهر المواطنة في التعلق بالآخر من بني وطنك. وكل مجهود يبذل لصالحه إنما يصدر عن المواطنة : الوطنية فردية، والمواطنة جماعية.

هكذا فهمت العمل الوطني منذ البداية. ومن هذا المنطلق، انتميت للحركة الوطنية لأكون وطنيا ومواطنا. احتفظت لنفسي بهذه الصفة مدة طويلة من عملي في الحقل الوطني بسبب بسيط - ومهم - وهو أن الوطنية لا ثمن لها. السياسة - والعمل السياسي - قد يكون له ثمن هو السعي من أجل عضوية مؤسسة - البرلمان مثلا - أو عضوية حكومة أو رئاستها بقطع النظر عن أن النجاح في هذين الحقلين يمتح من المواطنة. ومن هنا يأتي الاختلاف عن الوطنية التي لا تستهدف مركزا من هذه المراكز.

كنت وطنيا لا أفكر فيما يرتبط بالعمل السياسي، إلا حينما ترتبط الوطنية ببرنامج عمل لإصلاح الوطن أو توجهه الديموقراطي. وذلك نصيب المواطنة في الوطن.

ومن المؤكد أن السياسة ترتبط بالوطنية ما لم ترتبط بعمل نفعي لتحقيق هدف في الحكم أو ما يقترب من الحكم والسياسي الحقيقي ناشئ من الوطني ضرورة أن الوطني لا يتحرك فكريا وعمليا في فضاء مقفل. العمل من أجل الوطن : تحريره وبنائه ورفع مستواه، يتطلب الاتصال بالمستعمر مثلا، وخلق حوار معه، حوارا هادئا أو صاخبا، حوارا مباشرا أو عن طريق الصحافة، أو إيقاظ الشارع وتحريك الجماهير[1] فهذا وذاك عمل وطني، ولكنه يقترب من السياسة.

ويقترب العمل الوطني من السياسي وأنت تخدم قضايا اجتماعية : تعليم المواطنين - رعاية صحتهم - البحث لهم عن سكن - عن عمل... التحرك في هذا القطاع الاجتماعي يكون وفق برنامج في إطار حوار داخل مؤسسة تشريعية أو بلدية أو حكومية... فهذا عمل وطني مرتبط بالسياسة، يتحرك الوطني فيه، كمبادئ وقيم تفرضها المواطنة، ويتحرك السياسي فيه، وهو برمجة وعمل وتنفيذ ومقايسة مع جهات أخرى أو ولايات أخرى، محكوم كل ذلك بميزانية، بنظم، بأطر، بإمكانات قد تكون داخل فضاء الممكن، أو تكتنفها صعوبات تكاد ترمي بها في فضاء المستحيل.

من هذا الباب تحولت شيئا فشيئا من وطني، إلى وطني سياسي، فدخلت السياسة بمفهوم وطني. والحزب الذي عملت في إطاره طيلة حياتي الواعية تحرك في الفضاءين معا : الوطني - السياسي. تحرك الحزب على عهد الاستعمار فحاور الآخر على مختلف مستويات الحوار - سواء كان حوار السامعين أو حوار الصم - وناقش بالتحدي كلما عجز عن المناقشة بالكلمة الطيبة، وكان تحدي العاجز عن الغلبة، حتى تطور التحدي إلى العنف؛ فأصبح تحدي القادر على الغلبة...

في إطار هذه الفضاءات تحركت وطنيا - سياسيا على قدر ما تمكنني قدراتي الفكرية والعملية داخل المشاركة الحزبية.

1 - الإضراب ـ المظاهرة ـ المقاطعة التجارية...

تعرض فكري طيلة حياتي العملية إلى سؤال أساسي : هل أنا وطني أو سياسي ؟ هل أعمل وطنيا أو سياسيا ؟

كلما أجبت بأني وطني، وجدت نفسي أعمل في عمق السياسة... كلما أجبت بأني سياسي، أجد نفسي أعمل في عمق الوطنية.

وأنا أفكر وطنيا أجد قيما أخلاقية تفرض نفسها علي : الاستقامة والنزاهة والصدق (وينتج الصدقية أو المصداقية) والصرامة وكثير من الثقة في النفس، والثقة في الآخر (تصبح أحيانا نوعا من الغفلة).

وأنا أفكر سياسيا أجدني مدعوا أن أناور، أو أظهر ما ليس في ضميري، و أكذب أحيانا، واندفع وراء مصلحة قد تكون شخصية أو ليست لصالح الوطن. وأجدني مدعوا أن أفكر في غير استقامة لأحقق هدفا تبدو لي ملامحه البعيدة غير واضحة المعالم.

واهتديت - ربما عن طريق التجربة الذاتية أكثر من اهتدائي عن طريق القراءة - أن الوطنية مجموعة أخلاق وقيم، وأن السياسة مجموعة أخلاق وقيم أخرى، تختلفان وقد تتفقان أو لاتتفقان. واهتديت إلى أن الوطنية تصطبغ بلون واحد، ربما يطبعها بطابع الجمود، مما قد يبعد بها عن جاذبية التلون. والسياسة يطبعها التلون والتاكتيك والتخلي أحيانا عن قيمها وأخلاقها. يمكن أن ننسب السياسة للمذهب النفعي (البرجماتي) وننسب الوطنية للمذهب الصوفي التجردي.

ولكن السياسة والوطنية يلتقيان إكراها لا خيارا. فما من وطني إلا انتهى به الأمر إلى السياسة عن غير قصد وسبق إصرار، وما أظن العكس قائما. فكثير من الذين يرون عملهم سياسيا لم تقترب منهم الوطنية لأنها لا تدخل في أخلاقهم وقيمهم.

هكذا يبدأ الوطني بحب وطنه والدفاع عن حريته وكرامته، وقد يتعرض للأذى المرير. ولكن الأذى يزيده إيمانا بوطنه، بل يزيد في تحفيزه على العمل الوطني. غير أن الوطنية ليست تنظيرا تجريديا سرعان ما تدفع بالوطني إلى

العمل السياسي، وهو - مثلا - يحاور ليسترجع حقوق وطنه من إدارة مغتصبة أو حكومة منحرفة أو ظالمة.

والسياسة توسع أفق العمل السياسي تفكيرا وتنظيرا وممارسة. وتبدأ السياسة - ربما - بالنضال من أجل التحرر، وتنتهي أو لا تنتهي، برئاسة دولة أو حكومة أو مسؤولية وزارة أو عمل تشريعي في برلمان. وفي الطريق إلى هذا «المقام الأسمى» يخوض السياسي - في الدول الديمقراطية - معركة انتخابية وصراعا تنافسيا ليبني له مكانا في الفضاء السياسي. وفي الطريق إلى ذلك يتسلح بثقافة سياسية عن طريق الدرس والكتاب، فإن لم يستطع ففي طريق الممارسة. وهي وحدها تفرز سياسيين فاشلين في الغالب. ولذلك فالسياسي في حاجة إلى أن يتكون فكريا في مدرسة لا حدود للدراما فيها.

إذا كانت الوطنية إلهام وعقيدة وإحساس عاطفي بالأرض والإنسان، وسبيل للتحرر والمحافظة على الكرامة فإن السياسة بدأت فكرا تجريديا بدائيا يتعلق بتسيير الإنسان في حياته المادية، وتسيير المدينة والقرية في حياتها ومعاشها، بدأت أفكارا وانتهت إلى ما أطلق عليه النظرية السياسية ثم تطور حتى أصبح في العصر الحديث «علم السياسة» تكّون حولها ما يتكون حول كثير من العلوم التي عالجها الإنسان. ومن ثمة، نشأ في ظلها عدد كبير من العلماء والنظريات على مر التاريخ، يمكن أن نشير إلى بعضهم لنؤكد «علمية» السياسة، حتى لا تبقى - في بلادنا ومثيلاتها - بابا مفتوحا لكل داخل، وكلمة تتداول بعلم وبغير علم حتى تشرف على الابتذال. بدأ علم السياسة في عهد ازدهار الفلسفة عند اليونان على عهد أفلاطون وأرسطو، ويعتبران من علماء السياسة الأولين، وتطورت بالأخص على يد المسلمين كالفارابي صاحب المدينة الفاضلة ومسكويه وابن خلدون. أما الثقافة السياسية الأوروبية فقد صاغها كثير من المفكرين السياسيين منهم مونتيسكيو وميكيافيلي وماركس وغيرهم من الذين أنتجوا فكرا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وهؤلاء وأمثالهم هم الذين جعلوا من نظم الحكم علما كان النظام الديمقراطي إحدى معالمه.

كان علي أن أقرأ، وأنا أدرج من الوطنية إلى السياسة علم السياسة بكل النظريات التي ابتدعها، وكل الرجال الذين فكروا فيه ومنحوا السياسة مفهوم

العلم. ولذلك تجدني صوفيا في الوطنية وشبه عالم أو أستاذ في السياسة. لا أنسجم كثيرا مع الوطنية التي لا تتمتع بالصدق والإخلاص واعتناق الأخلاق والقيم الحقيقية، لا أنسجم مع سياسية النفاق والكذب والجري وراء المصلحة وإعتناق المنفعة، والركض وراء المنصب والمال والأعمال...

ما يلاحظه علي البعض من انعزال وخجل والصمت عندما يحلو الكلام، يعود إلى عدم الانسجام هذا. عذري أني فهمت الوطنية فهما يكاد يقترب من الصوفية، وفهمت السياسة فهما علميا، لا فهما جهليا قوامه المناورات والخوض في المهاترات. هذان المفهومان هما اللذان جعلا عملي السياسي يجاور عملي الوطني دون تنافر. ولذلك لا أعيش في التناقضات. ويوم تصبح هذه التناقضات إكراها أميل إلى العزلة حتى لا أخضع لاكراهات التناقضات.

يأتي الحزب كجهاز للعمل الوطني والسياسي. وقد التحقت بكتلة العمل الوطني التي تحولت «جبرا» إلى الحزب الوطني قبل أن تتخذ اسم حزب الاستقلال. أعتبر الحزب جهازا للعمل الجماعي وإطارا أتحرك فيه، مع زملائي، تفكيرا وعملا.

لم أجلس إلى نفسي وحددت مفهوما للسياسة قبل أن أسبح في بحرها اللجي. لم يكن لي - ولا لغيري فيما أحسب - أن أفعل ذلك فقد بدأت العمل السياسي في سن مبكرة قبل أن أعي مفهوم السياسة. ربما كنت كالطفل الذي يتعلم السباحة، يرتمي في الماء، ولا يعرف خطورة ما يفعل. ولكن إرادة الحياة تدفع به أن يخبط الماء حتى يطفو على صفحة المسبح. ثم لا يتوب، لأنه انتصر على الخوف وقلة المعرفة، فيستمر حتى يصبح سباحا دون أن يعلم أنه أصبح سباحا ولو كان يمارس.

العمل السياسي بالنسبة إلي كان كذلك، فقد وجدت نفسي «أعمل» في السياسة دون أن أقصد إلى ذلك أو أحدد مفهوما لها. ولعل ذلك نشأ عن إعطاء مفهوم الوطنية للعمل السياسي. ولكن حينما يتجاوز النظر إلى العمل، ننشد : «مغربنا وطننا روحي فداه»... نتجاوز «حب الوطن من الإيمان» إلى التظاهر من أجل المطالبة بالحريات الأساسية : حرية التعبير، والتجمع، والاجتماع والنقابة، حرية المطالبة بخروج الاستعمار من البلاد.

نصبح سباحين في عمق السياسة وحينما تحاكم أمام محكمة الباشا بأنك تهدد الأمن العام، وتخل بالاحترام الواجب للسلطة، تصبح سياسيا، وأنت تدري أنك تفعل السياسة.

تلك سبيلي العملي لإدراك مفهوم السياسة. وكان علي أن أحدد المفهوم وأؤكد أني لم أجلس إلى أستاذ في بداية عملي السياسي ليعلمني - بالتعريف المنطقي - حدود السياسة ومفهومها ؛ وإنما كنت أقرأ. القراءة طريق طويل وصعب، تعتمد في اجتيازه - إلى جانب الممارسة العملية - على النفس الطويل. فأنت مضطر لكي تسلك سبيل تحديد مفهوم السياسة أن تقرأ عن الحركات الوطنية في كل أنحاء العالم المتحرك، من الهند حتى ايرلندا، ومن مصر حتى سوريا وتونس... وأنت مضطر أن تقرأ عن الثورة الفرنسية وعن الثورات الإنجليزية، وعن ثورة الاتحاد السوفياتي وثورة تركيا الكمالية.

لم تكن هذه القراءات منظمة بالنسبة لإدراكي مفهوم السياسة. ليس ذلك ذنبي في سني تلك، ولكنه ذنب المدرسة التي كانت، وما تزال، بعيدة عن أن تعطي تلاميذها صورة عن مفهوم قيمة من قيم الحياة، فأحرى «مفهوم السياسة». والذين اعتمدوا في تنمية ثقافتهم - ومنها الثقافة السياسية - على أنفسهم كان من الضروري لهم أن يقرأوا دون منهجية محددة للقراءة أو بمنهجية تقريبية، وعليهم أن يتمتعوا بنفس طويل في البحث عن المفهوم. وذلك ما حدث لي بالضبط.

نفس طويل في الممارسة والتجربة، وقد ينتهي العمر دونه. ونفس طويل في القراءة قد تنتهي الحياة معه، دون أن تستطيع تحديد مفهوم السياسة.

ومع ذلك كونت فكرا سياسيا بالممارسة والتنظير، وأنا دائما أسعى إلى تحديد مفهوم السياسة وتجديده. وما أدري ما إذا كنت أستطيع ذلك بعد هذه التجربة الطويلة. قد تكون ملامح المفهوم قد أخذت في التجلي أمامي، بالقول بأن للسياسة عدة مفاهيم.

قد يكون مفهوم السياسية المرتبط بالوطنية هو التفكير والعمل لتحرير البلاد من الإستعمار، ثم من الحكم المطلق، ومن أجل الديمقراطية السياسية في

الحكم، والديمقراطية الإنسانية بإقرار حقوق الإنسان، والديمقراطية الاجتماعية بتحقيق التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين المواطن من التعليم والعمل والسكنى ووسائل الحياة الكريمة، وتحرير الوطن من الفقر، وتحرير إدارته من الفساد والرشوة، ومؤسساته السياسية و«المدنية» والاجتماعية من الجمود والانحراف الفكري والمادي، وتحرير المتعلمين من الأمية الفكرية، والاقتصادية من الأنانية، حتى تصبح التنمية الاقتصادية عندهم كسبا شخصيا، أو مضاربة تافهة بسيطة، وتحرير المسؤولين فيهم من عبادة السلطة من أجل السلطة.

وقد يكون مفهوم السياسة التأهيل الذاتي - فكريا وعمليا - ليصبح السياسي عضوا في مؤسسة سياسية (حزب مثلا) أو مؤسسة برلمانية: مجلس نواب أو مستشارين، ليساهم في التشريع، ومراقبة الحكومة تمهيدا ليصل إليها. فيصبح من الذين يراقبهم البرلماني الذي كان يراقب عن طريقه ويرتفع المفهوم السياسي بطموح الكثيرين إلى أن يحددوا خطتهم من بداية المرحلة وعينهم على الرئاسة. كثير من السياسيين صغار السن في الدول الديمقراطية وصلوا من مرحلة البرلمان أو الكونغريس أو حكم ولاية، وهم يزحفون نحو رئاسة الدولة عن طريق الانتخاب الذي يصل بهم إذا ساندهم حزبهم، أو ساندتهم المؤسسات الصناعية، وخاصة صناعة السلاح، أو ساندتهم جموع الناخبين، أو ساندهم منطقهم في الدفاع عن برنامجهم والتفوق على برنامج المنافس، أو ساندتهم سذاجة الناخبين في ولاية أو ولايات أو ساندهم المال أو المركز العائلي. وما بعد الرئاسة إلا الخلود إلى التقاعد «البليد» أو العمل الاجتماعي، أو تبني الدفاع عن مثل إنسانية كحقوق الإنسان مثلا أو السلام أو كسب الأموال عن طريق عضوية أو رئاسة مجلس إدارة مؤسسة صناعية أو تجارية كبرى. الاسم واللقب، ولو كان قديما له وزنه في عالم المال، السياسة تكون أحيانا طريقا لكسب المال[2].

بدأت معالم السياسة تنضج أمامي، وأنا أمارس، ولكن وهذا اعتراف عن طبيعة شخصية، محتشمة أو مترفعة لا أدري، لم أسع، منذ البداية إلى الخطوات الأولى في العمل السياسي من النوع الذي وصفته. فلم أسع إلى أن أكون عضوا

2 - أشرت في هذه الفقرة إلى بعض رؤساء الولايات المتحدة الذين تتبعت نشاط بعضهم من روزفيلت في أربعينات القرن الماضي إلى أوروبا في نهاية العقد الأول من هذا القرن.

في المجلس الاستشاري المعين لسنة 1958، ثم لم أسع، و لم أتساءل لماذا، أرشح نفسي لمجلس نواب 1963.

امتنعت عن الترشيح لمجلس النواب، وكان الترشيح الخطوة الأولى في العمل السياسي العملي، ابتداء إلى المجلس الحكومي على ضوء ما قدمت في فقرة سالفة.

وفي غير تلك الخطوات كانت ممارستي العملية في الحزب، وفي الصحيفة، حيث مواجهة السياسة، يوميا، بالتفكير والتحليل والجدل والكتابة...

مفهوم السياسة أخذ عندي طابعا علميا. أعتقد أن الذين لا يسندون عملهم الحياتي بالعلم يخبطون خبط عشواء، ولو نجحوا. قلت إني أخذت – منذ وعيي – نفسي بالقراءة الدائبة عن الحركات السياسية والسياسيين لعل مفهوم السياسة يتبلور في فكري، وأنا أمارس. وبحثت عن الكتب التي تمنح السياسة مفهوما علميا فقرأت الكثير منها، بعض ما كتبه العرب كابن طفيل ومسكويه وابن الماوردي وابن خلدون والفارابي وابن سينا والاهوازي في كتابه «تهذيب السياسة». وعدت بقراءاتي إلى الملخصات التي وضعت لكتاب «السياسة» لأرسطو، المؤسس النظري لهذا العلم، والذي بدأ علم السياسة بوضع إطار للمجتمع، بدراسة الأسرة كخلية اجتماعية أولى، ثم المدينة فالدولة، وعلاقة هذه بالدول الأخرى. وذلك مبدأ القانون الدولي الذي تطور في شكل مؤسسات دولية من نماذجها : «الأمم المتحدة» والمؤسسات المختصة المنضوية تحت لوائها، والمؤسسات الإقليمية[3]. وقد فتح أرسطو الباب في دراسة السياسة للذين أتوا بعده في بحث نظام الدولة والدستور، قانونها الأساسي. أصبحت السياسة علما له رواده وعلماؤه، وارتبط بكل العلوم الإنسانية حتى العلوم الطبيعية والفلسفية، وجزء مهما من علم الاجتماع. كان من رواده علماء كبار، خاصة من الإنجليز والفرنسيين وانتهوا إلى أن علم السياسة هو علم الثورة على الاستبداد، وهو العلم الذي يبرر الثورات الإنجليزية في القرن السابع عشر والثروة الفرنسية في القرن الثامن عشر والثورة الشيوعية (تنظيميا)

3 - الاتحاد الأوروبي ـ والجامعة العربية نموذجا، والإتحادات الجهوية الأمريكية والإفريقية والأسيوية والعربية والمغاربية.

من آخر القرن التاسع عشر وعمليا كما برزت في القرن العشرين خلال نهاية الحرب العالمية الأولى.

وقد زخر علم السياسة بعدد من الأفكار حتى انتهى عند بعضهم إلى أنه علم الدولة؛ ومن ثمة فالظاهرة السياسية هي الدولة[4]. ويشمل علم السياسة دراسة النظم السياسية في العالم. فلكل دولة أو اتحاد نظام يتفق أو يختلف عن أنظمة الدولة أو اتحاد الدول الأخرى، اختلاف تباين، كما كان الأمر على عهد الاتحاد السوفياتي، أو اختلاف تقارب، كما هو الأمر بالنسبة للديمقراطيات الغربية.

أخذت أعتبر السياسة علما وثقافة كتب عنها المنظرون الكبار من فلاسفة ورجال الفكر السياسي من أمثال هوبز، ولوك، وجان جاك روسو، ومونتوسكيو وأشهر نظرياته العقد الاجتماعي وفصل السلطات.

هكذا اتسعت قدراتي في علم السياسة فأصبح مفهوم السياسة يعني فن الحكم. ولا يمكنني أن أكون من صحفيي الرأي إذا لم أكن أعرف علميا فن الحكم، والعلاقات المنظمة بين الدولة والشعب وبينها وبين غيرها من الدول. ولا يمكنني أن أكون من صحفيي الرأي إذا لم أدرس النظام الداخلي للدولة التي أنتمي إليها – إذ لم يمتد ذلك إلى النظم الداخلية للدول المماثلة أو المتعاقدة – دبلوماسيا واقتصاديا، مع الدولة التي أعيش في ظلها، وتنظيمات الدولة السياسية والاجتماعية من الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

قد يكون ما أخذت به نفسي، وما أطالب به الآخرين من الذين ينتمون إلى العمل السياسي صعب المراس. وقد يصرف الكثيرين من محترفي السياسة عن تغيير اتجاههم – وحسنا يفعلون – لأنهم لا يستطيعون أن يخوضوا معركة سياسية – نظريا وعمليا – مسلحين بما ليس في استطاعتهم أن يتسلحوا به. ويومئذ يصبح فضاء السياسة نظيفا من المتطفلين.

وأشعر بمرارة كبيرة حينما يجمعني مجلس سياسي، أستمع فيه إلى فقهاء السياسة يحللون ويقترحون ويتخذون القرار، وهم في غيبة عن مفهوم السياسة،

4 - كتبت كتابين عن «التطور الدستوري والنيابي في المغرب».

ويبتعدون كل البعد عن كل ثقافة سياسية. وهي مشكلة في المغرب وفي كثير من البلاد المماثلة تعقد العمل السياسي من جهة، وتصيب أي عمل بالإحباط، والمؤسسة التي ينتمون إليها بالترهل.

كل عمل جاد لا يستند إلى ثقافة واعية، يصبح غير عمل وغير جاد. وأعتقد أن الأمية الثقافية هي عمق المأساة التي تتخبط فيها كثير من المؤسسات السياسية في البلاد العربية.

مفهـوم الحـزب[5] :

مفهوم آخر أصبح مبتذلا، وغير ذي موضوع، من كثرة ما تنشأ من أحزاب في الدول الديمقراطية أو «نصف الديمقراطية» التي تتعامل مع الحرية كقيمة من قيم المجتمعات المتحضرة. ولعل المفهوم المعمق للحزب هو ما أخذت نفسي بإدراكه – تدريجيا – منذ انتميت وأنا أؤصل في فكري مفهوم الحزب. واضح أنه كان في ذهني في البداية مجرد تكوين مجموعة من المناضلين لمؤسسة تجمعهم – على غرار جمعية – تهتم بالعمل الوطني الذي سيتحول ليصبح عملا سياسيا.

الحزب في نظري، منذ البداية، ليس جهازا أو إدارة للبحث عن منفعة أو مصلحة، وليس كيانا للمناورات والمهاترات، ولا إطارا يختفي وراء اسمه المناورون وهم يدنسون شرفهم، بالمؤامرات أو بالركض وراء منصب أو نيابة أو مستشارية في المجلس أو الجماعة، أو استغلال النفوذ والعبث بالمال العام.

الحزب في نظري خلية للمناضلين الشرفاء، يأخذ مفهومه من مفهوم الوطنية كما شرحتها، ومن مفهوم السياسة النظيفة كما قدمتها. ويناضل مع مناضليه يجتذب إليه الشرفاء من المناضلين لا يجري وراء الكم، ولكن وراء الكيف. ولذلك تتم تنشئة الحزب الوطني والسياسي بالحفاظ على أخلاق الوطنية وقيم السياسة، سواء وهو يؤطر المواطنين بالتوعية الحقيقية، أو وهو ينافس الأحزاب الأخرى في العمل السياسي، أو هو ينظم نفسه لخوض معركة

5 - كتبت كتابا تحت عنوان «الاستقلالية عقيدة مذهب وبرنامج» وكتاب «التعادلية الاقتصادية والاجتماعية»..

انتخابية تشريعية أو جماعية، وهو يسعى لتكوين حكومة أو المشاركة في حكومة لخدمة الوطن، أو هو يقف في صف المعارضة لخدمة الوطن كذلك.

لا ضرورة للحزب إذا لم يسع للحكم لخدمة البلاد. الحزب ليس زاوية يتجمع فيها الأعضاء لذكر الله، ولا هو خلية لتحقيق مصالح الأفراد من أعضائه، ولا مقاولة للإثراء، وجمع المال حلاله وحرامه، ولا هو جهاز تملق السلطة حتى تصبح النخبة فيه أعضاء في البرلمان أو في الحكومة. ولكنه جهاز لتنمية العمل الديمقراطي والرفع من مستواه ليكون أحسن نظام للحكم ولخدمة مصالح المواطنين والارتفاع بمستوى الوطن.

هكذا عرفت حزب الاستقلال وبهذا المفهوم قضيت فيه كل حياتي العملية الواعية. أديت واجبي. وسأسعى ما بقي في من جهد العمل حتى يبقى الحزب كما عهدناه حزب الاستقامة والعمل والتضحية، ملتزما مع المواطنين في النضال من أجل رفع مكانة ومستوى هذا الوطن.

كانت البداية ساذجة، مثلما كان مفهوم الحزب ساذجا عند الذين كونوا «كتلة العمل الوطني»، أول حزب في المغرب. كانت النماذج كثيرة أمام الذين يتابعون منهم الحياة السياسية خارج المغرب. كان في البلاد العربية وغير العربية : حزب الوفد في مصر، وحزب الدستور في تونس وحزب المؤتمر في الهند والكتلة الوطنية في سوريا والحزب الراديكالي والحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي في فرنسا، والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وأحزاب العمال والمحافظين والأحرار في إنجلترا، والحزبان الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة... وفي كل البلاد الديمقراطية تتعدد الأحزاب تتفق أحيانا في الأسماء، وبعضها قد يختلف عن الآخر في المذهب والبرنامج والهدف.

أدركت، من تتبعي للأحزاب الأجنبية التي تعرفت عليها والتي قرأت عنها، أن هناك ثقافة حزبية، تكوّنت بالممارسة - كما تكونت الدساتير مثلا - ولكن هذه الثقافة الحزبية في أساسها تستند إلى نظرية أو مذهب أو برنامج. الأحزاب الحقيقية تنشأ - إلى جانب النظرية والمذهب والبرنامج - عن حدث كبير أو مهم في الفكر أو بين الشعب. ثورة سياسية مثلا تفرز مجموعة من الأفكار يبلورها مجموعة من الرواد، يؤسسون حولها حزبا. وهذا ما يسمو بفكرة

الحزب من نزوة فردية، أو هوس يراود شخصا مثلا يرتقي في السلم الاجتماعي من مجرد تاجر أو صانع، تتجمع بين يديه أموال، يوظفها في إنشاء حزب يهدف من ورائه أن يخوض معركة انتخابية ليكون عضوا في المؤسسة التشريعية كطريق للحكومة. وهذا أيضا ما يسمو بالفكر الحزبي أو الثقافة الحزبية من «لعبة» تقوم بها سلطة غير ديمقراطية - تجمع مجموعة تؤهلها للنجاح انتخابيا، (عن طريق السلطة) لتكون سندها في السلطة كمجموعة (نيابية) وكحزب يمكن أن يكون الواجهة الأمامية للحكم الفردي. وهذا ما حدث في المغرب بعد الاستقلال مع عدة نماذج أنشأتها السلطة بواسطة أجهزة الداخلية وأجهزة ولدت كاملة (في سن الأربعين) ولم تبعد عمرها ثلاثة أشهر وأصبح أحدها بقدرة قادر المقام الأول في الجهاز الانتخابي. ولو كان هناك مقام قبل الأولى لكان - بالتأكيد - من نصيبه.

وبمقدار ما يتمثل هذا «العبث» بالقيم، ومنها الحزبية، في الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، يشمل مفهوم الحزب الحقيقي، كمؤسسة سياسية تتبنى النظرية والمذهب والبرنامج في الدول التي تأصلت فيها الأنظمة الديمقراطية، ومنها الأحزاب التي أشرنا إلى بعضها فيما سبق. وكأمثلة على ذلك نجد أن الحزب الديمقراطي الأمريكي يعتبر نفسه سليل الثورة الأمريكية التي تتمثل في جيفرسون. والحزب الجمهوري يعتبر نفسه حزب لنكولن الذي إنتصر في الشمال على الجنوب في الحرب الأهلية الأمريكية. حزب العمال البريطاني نابع من الفكر النقابي، والدفاع عن العمال في الثورة الصناعية البريطانية. وكان الحزب الراديكالي الفرنسي يعتبر نفسه المحافظ على مبادئ الثورة الفرنسية. ويعتبر إتحاد الحركة الشعبية ويتزعمه الآن نيكولا ساركوزي وريث الفكر الوطني الديكولي المحافظ على مبادئ الجمهورية. والحزب الشيوعي السوفياتي كان سنده الفكري في الماركسية كفلسفة اقتصادية اجتماعية تهدف إلى إنصاف طبقة من المجتمع هي البروليتاريا، لتسعى في هدفها التنظيمي إلى سيادة هذه الطبقة ودكتاتوريتها في الحكم انتقاما من المجتمع المتفسخ الذي عرفته روسيا في العهد القيصري، وهو عمليا سليل ثورة أكتوبر التي كوّنت الاتحاد السوفياتي.

بعض الأحزاب في البلاد العربية نشأت من منطلق نضالي في سبيل الاستقلال، ومنها، الوفد في مصر، والكتلة الوطنية في سوريا، والحزب الحر الدستوري في تونس، وحزب الاستقلال في المغرب. معظم الأحزاب الرائدة في العالم الثالث ومنها حزب المؤتمر في الهند ومنها أحزاب نشأت في البلاد العربية، انطلقت من النضال من أجل الاستقلال، وإلى حد ما الديمقراطية.

ما كتب عن الثقافة الحزبية في الغرب كان يسند تتبعي للنشاط الحزبي في البلاد التي ذكرت أمثلة منها. كنت في بداية نشاطي - ثم تفكيري الحزبي - تقليديا. أفكر في كتلة العمل الوطني، ثم حزب الاستقلال على غرار ما عرفته عن الأحزاب المناضلة في سبيل الاستقلال في البلاد التي أشرت إليها. وقد عمقت النظرية عندي بالثقافة الحزبية التي تحلل الممارسة الحزبية تفكيرا وتنظيرا في مختلف دول العالم. وكان كتاب موريس دوفيرجي[6] عن الأحزاب السياسية من أهم ما عمّق وعيي الحزبي.

الثقافة الحزبية لم تكن ترفا ثقافيا عندي، ولكنها كانت بمثابة صمام الأمان الفكري حتى أضع حزب الاستقلال في مقامه الحزبي، وهو يتطور. وأضع الأحزاب المغربية الأخرى، كل في مكانه - وهو ينشأ - وقد شاهدت، بالعين المجردة، اختلاف بعضها ونشاطها. كما تتبعت نشأة جميعها تقريبا، ما نشأ منها قبل الاستقلال كالحزب الشيوعي، والحركة القومية، وتطور حزب الإصلاح من الكتلة الوطنية في الشمال، وحزب الوحدة المغربية، أو ما نشأ بعد الاستقلال...

لا يهم إذا كانت كثير من الأحزاب انفلقت عن أصلها، وبعضها نبتت كالنباتات «الشيطانية» وبعضها انفصلت عن أخرى فنجحت أو فشلت. المهم أن البلاد التي تناضل في سبيل التنمية والتي تعيش كثيرا من مظاهر التخلف، وأبرزها البطالة والأمية، بلاد كهذه لا ينبغي أن يسود العبث في عملها السياسي. فيؤسس حزب ما لأن فكرة الحزب نبتت في فكر طموح طموحا شخصيا، أو يؤسس حزب لخدمة أغراض شخصية، أو تؤسسه سلطة. لا سند لها من الشعب، تبتغي منه السند. الحزب ضروري لبلورة المذهب والبرنامج، ولمساعدة الحكومة التي تنفذ مذهبه أو برنامجه. وهو يتلمس الحلول للمشاكل الاقتصادية

Maurice Duverger - 6

والاجتماعية والثقافية، ولتنظيم المواطنين وتأطيرهم. ولذلك فيكفي أن تؤسس في البلاد أحزاب على قدر ما تقدم من جديد لبلادها.

كنت منذ البداية ضد الحزب الوحيد في المغرب، ولو أني قاومت الأحزاب التي نشأت لمنافسة الكتلة أو حزب الاستقلال. وكنت أؤمن بأن حزبين أو ثلاثة - في المغرب - تستند إلى رؤى متقاربة أو متباينة تعالج كل مشاكل المغرب، سيكون ذلك أجدى على الوطن من حوالي ثلاثين حزبا ويزيدون لا يختلف أحدها عن الآخر في الرؤية السياسية أو في المذهب الاقتصادي أو البرنامج الاجتماعي، على الأقل في لغة الخطاب التي تستعملها. وآخذ المثل من بلدان كانجلترا أو أمريكا، فرغم أن الانتخابات لها أثر في الاقتصار على ثلاثة أحزاب في بريطانيا وحزبين - تقريبا - في أمريكا، فإن الفكر السياسي في كلا البلدين لم يهتد إلى فكرة أو رؤية جديدة في بناء البلاد لينشئ من أجلها حزبا جديدا ينجح في العمل الاجتماعي أو الاقتصادي، رغم مرور الولايات المتحدة بتطورات كبيرة وخطيرة في تاريخها، ومنها الحربان العظيمان والحروب الثنائية والخارجية.

والحزب مدرسة للتكوين السياسي، يعمل على تأطير المواطنين وتنظيمهم، ويساهم مع الحكومة، أو خارجها، في خدمة البلاد. فإذا كان حزب ما لا يقوم بهذه المهمات، فمن مصلحة الوطن والمواطنين أن يتخلى عن خلق البلبلة والاضطراب وتمييع العمل السياسي والشتات وإجهاض الديمقراطية أو الانحراف عن طريق اكتمالها.

ومن المؤكد أن الفوضى الحزبية التي تنشأ عن تكوين الأحزاب لمجرد إنشاء الأحزاب، أو لأهداف شخصية، أو بدافع سلطة لا سند لها، تنتج انعدام الصلة بين هذه الأحزاب. الحزب إنما ينشأ ويعمل ويستمر لخدمة الشعب، وضعف الإتصال مع الشعب أو انقطاعه ينتج انعدام الثقة في هذه المجموعة من الأحزاب، والذي يتضرر أساسا من فقدان الثقة هو النظام الديمقراطي وربما نظام الدولة نفسه.

الحزب أداة ديمقراطية يعتبر لسان المواطنين والمعبر عن تطلعاتهم وصلتهم المباشرة مع الحكومة، والمعبر عن إرادتهم في المؤسسات الدستورية، فإذا زادت أو كثرت الألسنة المعبرة كثر اللغط، وفوضى الكلام، وسحب الشعب ثقته منها

جميعا. وأصبحت الحكومة نفسها عاجزة عن أن تتفاهم مع الشعب، وعاجزة عن أن تعرف حقيقة أوضاعه وآلامه وآماله، إلا من خلال جهازها الإداري. وأي جهاز إداري، ولو كان على مستوى من النضج والفاعلية، لا يستطيع ذلك.

وكثيرا ما انتهت فوضى الأحزاب السياسية إلى دكتاتورية الحكم، لأن الأحزاب الكثيرة والمتصارعة تفقد مصداقيتها يرفضها الحكم جميعا، إذا لم يجد فيها غير اللغط، أو هي تساهم في تمييع مفهوم الحزب عند إجراء أي انتخابات. ولذلك لا يكون للأحزاب المتهافتة وجود حقيقي في الهيئات التشريعية. السلطة غير الشعبية التي تجري الانتخابات تتعمد أن تزيد من توزيع الرأي وتشتيت الكلمة، وتكون النتيجة أن الهيئة التشريعية تفتقد الرأي والتوجيه وأغلبية الرأي ومصداقية وتنمية البلاد لا يمكن أن يتحقق في مؤسسة كل الأحزاب ممثلة فيها، ولا حزب منها له القدرة على الحكم وعلى تنفيذ برنامج معين.

إنها تصبح أحزابا تزكي حكما غير ديمقراطي، لأنها تساهم في إجهاض الديمقراطية الحقيقية، وليس الديمقراطية الصورية المزيفة. وهذا ما يدعو كثيرا من الأنظمة الدكتاتورية إلى إنشاء حزب يترأسه رئيس البلاد مثلا، ويسند الحاكم بأغلبية مطلقة. كما يمنحه الحاكم هذه الأغلبية بانتخابات مزيفة في الغالب بمختلف أساليب التزييف.

ليس أخطر من تعدد الأحزاب المزيفة في البلاد النامية إلا فرض الحزب الوحيد الحاكم، ومصادرة حرية الأحزاب في البلاد في حاجة إلى تعدد الرأي والمنافسة الفكرية السياسية الخلاقة التي تبتكر الأفكار، وتتجدد طاقتها في الممارسة.

إذا كنت قد انتميت إلى حزب الاستقلال منذ بداية وعيي فلأني آمنت بأن عملي في الحزب سيساهم في تحرير البلاد من الاستعمار والتخلف، وسيعمل على تحقيق الديمقراطية وتنميتها، وسيناضل لرفع مستوى البلاد الاقتصادي والاجتماعي. ويوم أعرف بأن الحزب حاد عن هذا المخطط، أو أصبح عاجزا عن أن يقوم بالدور الذي رسمه لنفسه، ولم يطور هذا الدور بحيث يساير تطور العصر، وحاجة المغرب إلى التطور والرقي، عند ذلك سأشعر بأن دوري في هذا الحزب أصبح غير ذي موضوع.

على أن انتمائي للحزب كان يحقق «أنانية» محمودة لشخصي، لأنه يمنحني أفقا واسعا للتفكير الجماعي، ويحررني من العزلة الفكرية، ويتيح لي مجالا واسعا للعمل. أنا منتميا غير منعزلا. أنا منتميا أستطيع أن أقوم بمسؤولياتي الوطنية مع الآخرين، دون أن أصبح عضوا أشل في المجتمع الوطني.

مفهوم النقابة :

لقد كافحت في سبيل الحرية النقابية وتكون لي رأي، منذ ارتباط العمل النقابي بالحزب، ألخصه في النقط الآتية :

1 - ضرورة ارتباط النشاط النقابي بالفكر السياسي، حتى تكون النقابة موجهة ايديولوجيا وسياسيا، ويشارك الحزب في توجيه النقابة الوجهة التي يناضل الحزب فيها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، سواء كان في الحكومة أو في المعارضة والعمل المشترك الايجابي بينهما.

2 - تعمل النقابة باستقلال عن الحزب في تسيير شؤونها الداخلية وفق المنهج الديمقراطي، الذي يفرض تنظيم مؤسساتها وارتباط الهيئة بالمؤسسات، وارتباط النقابة القطاعية بالمعمل أو بالمؤسسة أو بالقطاع تحت إشراف الهيئة المسيرة ديمقراطيا، وليس الشخص. فنقابة رجال التعليم مثلا تسير شؤونها بمساعدة المكلف بشؤون التعليم في الهيئة المركزية، وهو المسؤول عن ربط الصلة بين مكتب نقابة التعليم والهيئة المركزية.

3 - الحزب يستشار في الشؤون السياسية، وخاصة المتعلقة بالمحادثات أو المفاوضات التي تجريها المركزية النقابية مع الحكومة على المستوى الأعلى، أو على مستوى عمليتها في المحادثات وبالطبع يستشار في الإضرابات العامة أو القطاعات الكبرى (الصحة والتعليم)، ولا تقرر إلا باتفاق معه، لأن الإضراب عمل سياسي، قد تنشأ عنه أزمة حكومية أو أزمة أمنية تفرز متاعب سياسية أو اقتصادية أو مشاكل اجتماعية وبشرية. وطالما نتج عن الإضراب العام اضطرابات أمنية قد يتحمل الحزب والنقابة مسؤولياتها. وتتحمل أجهزة الأمن المسؤولية في الأساس، وربما بعض المضربين.

4 - الحزب يستشار في أي خلاف بين أعضاء الهيئة المسيرة الرئيسية، أو الهيئة المسيرة لقطاع واسع من قطاعات العمل النقابي، مسؤولياتها في استقلال تعاوني مع الحزب. فكثير من القطاعات النقابية لها انتماء سياسي قبل أن يكون نقابيا. وكثير من أعضاء النقابة - كأفراد - لهم وجهتهم السياسية.

5 - كما أن الحزب لا يتدخل في التسيير الداخلي للمركزية النقابية، فالمركزية بصفتها هذه - أو أحد أعضائها - لا تتدخل في تسيير شؤون الحزب وفي سياسته، إلا الحق الذي يمتلكه الأعضاء بصفتهم أعضاء في هيئة من هيئات الحزب. وبذلك تضطلع المركزية بصفتها هيئة موازية للحزب مكلفة بقطاع مهم هو القطاع النقابي.

6 - السلوك الديمقراطي يجب أن يطبع المركزية، سواء في عقد مؤتمراتها العامة دوريا حسب قانونها[7] أو في تسيير نشاطها الجماعي أو القطاعي وديمقراطية المركزية يجب أن تشمل الانتخابات في مختلف فروع النقابة ومؤسساتها بما في ذلك الهيئة العليا والكتابة العامة.

7 - يجب أن تخضع النقابة كسائر المؤسسات في الدولة الديمقراطية للتغيير الانتخابي. وتطور الأفكار - حتى تتجدد النقابة ويتغير جوهرها. والنقابة في عهد الازدهار الاقتصادي هي غير النقابة في عهد الأزمات الاقتصادية، وهي في البلاد المصنعة غيرها في البلاد النامية. ولذلك فالفكر النقابي المسير للمركزية النقابية يجب أن يكون فكرا متحركا. المنقبون هم أيضا يجب أن يتحرك فكرهم بحسب ظروف العمل والبطالة، وبحسب سلم الأجور. ثم إن النقابة مدعوة أن تكون بين الشرائح المتطورة فكريا، وأؤكد على نقابة الأطباء ورجال التعليم مثلا، قد لا تقبل أن تفرض عليها توجهات من إدارة المركزية. وإلا كونت نقابة مستقلة، ويؤمئذ يختفي التعاون والتناغم السياسي النقابي.

7 - يجب أن يشمل قانون الدولة التزام النقابات بعقد مؤتمراتها دوريا، كما يتضمن شروط ديمقراطية المؤتمر، مثلما قرر ذلك قانون الأحزاب.

8 – العاملون في الحقل النقابي، وفي مؤسساته الرئيسية يجب ألا يخوضوا معارك الانتخابات التشريعية والجماعية حتى لا يفقدوا عزائمهم النقابية بعملية تسيير الجماعات مثلا وبعملية المقاولات المرتبطة بها.

أعتقد أن الهيكلة النقابية في المغرب، وقد لعبت دورا أساسيا سياسيا ونقابيا قبل الاستقلال وفي أوائل الاستقلال، في حاجة إلى إعادة تنظيم هيكليا وفكريا ونشاطيا، واستقطابا للمنقبين بعقلية جديدة.

وأومن بضرورة توحيد العمل النقابي في منظمة واحدة، ولكني أومن قبل ذلك بديمقراطية في المؤسسة النقابية كما قدمت، وعدم احتكار القيادة مدى الحياة. وأومن بأن المؤسسة النقابية (مركزية واحدة ديمقراطية في التسيير وفي اختيار القيادة) يجب أن تخلص للعمل النقابي، فلا ثقة في نقابة يركب مسيرها اسم النقابة للعمل الجماعي أو السياسي أو البرلماني أو التجاري والمقاولاتي، من شأن ذلك أن يفقد النقابة مصداقيتها، حتى تفقد المناضلين في صفوفها كنقابيين مكافحين لتحقيق مصالح الطبقة العاملة. فكلهم قد يلجأون إلى نشاطات تجارية أو مقاولاتية تحت اسم أو عطاء النقابة. الحكومة بعد ذلك لا تجد لها مخاطبا نقابيا.

مفهـوم الاستقـلال :

حينما أرصد مسار تفكيري منذ الوعي أجد أني كنت أفكر في الاستقلال، ولو لم تكن الكلمة قد أصبحت شائعة في أدبيات الحركة الوطنية. المفهوم الذي كانت الحركة تغذي فكرنا وضميرنا به هو الاستقلال، الذي أخذ أسماء أخرى ومراحل للنضال قبل أن يفرج عن الكلمة «الاستقلال». المرحلية كانت تتطلب أن يكون لكل مرحلة مفهوم : الظهير البربري، مطالب الشعب المغربي، المطالب المستعجلة والحريات العامة، والصراع العملي ضد ممارسات الحماية، والنقد اللاذع لنظام حكمها في مجمله؛ كل هذا كان يعني الاستقلال. ولكن لم تطالب الحركة الوطنية بالاستقلال منذ بداية نشاطها في أواخر العشرينات، ثم في بداية الثلاثينات ؟

كنت أسأل بسذاجة بعض أساتذتي الوطنيين : «ولم لا نقول الاستقلال»...؟ كانوا يجيبون بسذاجة أيضا : «لم يحن الوقت بعد، لكل أجل كتاب...» اقتنعت... ؟ ما اقتنعت، ولكنه اقتناع المؤمن إيمانا ساذجا...

نفس الشيء كان بالنسبة للحركة الوطنية الدستورية في تونس. أشهد أن بورقيبة استكثر أن يطالب مؤتمر المغرب العربي في القاهرة سنة 1947 باستقلال أقطار المغرب العربي بما فيها الجزائر. قال مستكثرا : الاستقلال...؟ فقد كان براجماتيا إلى أبعد الحدود. يومن ويطبق مبدأ : خذ وطالب، ولذلك كانت كل مطالبه من فرنسا : الدستور والمشركة في الحكم. ومن أجل ذلك قبل الحكم الذاتي الذي قررته حكومة منديس فرانس لتونس. ولم يتحول طلبه للاستقلال إلا بعد استقلال المغرب في نوفمبر 1955. هناك فارق بين حركتي الاستقلال في المغرب وتونس. وهو أن الحركة الوطنية بالمغرب كانت تقول الاستقلال في صيغة المطالب، ولم تفصح الكلمة والحركة الدستورية في تونس كانت تستبعد الاستقلال، ربما بدعوى أن الوقت لم يحن بعد.

من المؤكد أن الشعور الداخلي بالهزيمة بين مختلف شرائح المجتمع بعد فرض الحماية، ونهايات حروب الأطلس والريف، والطابع العسكري القمعي لحكم الحماية، كان كل ذلك في حاجة إلى إعداد الشعب للتخلص من الهزيمة النفسية، وإعداده لتقبل مفهوم الاستقلال ممثلا في انتزاع الثقة بالاستعمار والخوف من وسائله الجهنمية، وفي كراهية الحكم الأجنبي، وفي الشعور بالحاجة إلى الحرية والعدالة والتعليم وطيب العيش الذي يعني رفع مستوى المعيشة والعمل والصحة والمحافظة على الكرامة. وكان في حاجة إلى انتزاع روح القدرية (هذا ما قدر الله) من الشعب، وهي روح كانت بعض الزوايا تنشرها بين طوائف من الناس للاستسلام، وتنزع الإرادة الفاعلة من روح الإنسان المغربي المسلم. كان من الصعب تغيير هذه العقلية، ولذلك بدأت الحركة الوطنية بالسلفية المتفتحة على المستقبل لإعداد الجماهير للنضال الاستقلالي.

ومن المؤكد أن سلطات الحماية أثرت تأثيرا عمليا ونفسيا على شرائح مهمة من المجتمع في مقدمتها شريحة المخزن والشريحة المنتفعة اقتصاديا والمرعوبة

من السلطة العسكرية والإدارية الفرنسية وكثير من العملاء المستفيدين من النظام، ولو فقدوا كرامتهم... وكانت هذه الشرائح تعرقل التفكير الاستقلالي.

الشرائح الاجتماعية التي تفاعلت معها الحركة الوطنية كانت تختلف في فهم هذه القيم، وينتهي بها الوعي إلى رفض الحماية ونظامها. كنا، ونحن تلاميذ في الوطنية، يصل بنا المفهوم إلى أن كل ذلك يعني الاستقلال. من المؤكد أني كنت أضع آنذاك السؤال على نفسي : «لماذا لا تسمى الأشياء بأسمائها فنجهر بكلمة الاستقلال ؟» فقد كنت أدرك مفهوم المرحلة دون أن أحلل لماذا المرحلية ؟ وكنت أفهم أن معظم شرائح الشعب غير مستعدة بعد الهزيمة النفسية ونهايات حروب الأطلس والريف، ليحارب من جديد حربا قد تكون غير ذات نتيجة، من أجل الاستقلال. وكنت أفهم أن الاستعمار لا يمكن أن ينسحب دون حرب، فقد تمكن من المغرب عن طريق حروب، وهو غير مستعد أن يخسر كل الحروب التي خاضها – عسكرية وسياسية ودبلوماسية ودولية – وخاصة حروب الأطلس الشرسة وحرب الريف التي فجعت الجهاز العسكري الفرنسي ليبدع في التاريخ ما لا يتحمله التاريخ العالمي في عصر الإمبراطوريات.

وكنت أدرك إدراكا سطحيا، عن طريق قراءاتي المتعددة، أن المجتمع الدولي لا يقبل أي تفكير في الاستقلال، في وقت ما يزال عليه فيه أن يدعم الإمبراطوريات الكبرى. كنت أعرف أن الهند بكل إمكاناتها البشرية وتطورها الثقافي فشلت في أن تقنع انجلترا بالاستقلال، رغم أن غاندي نقل النزاع إلى المقاومة السلمية. كما كنت أعرف أن سعد زغلول زعيم مصر، وكانت في اعتباري أم الدنيا، لم يستطع أن يقنع انجلترا باستقلال بلاده، وقد تجاوز احتلالها الأربعين سنة. كنت أدرك أن الاستعمار قوة – دون أن أنهزم نفسيا أمام هذه القوة – ولكي ينتصر المغرب على هذه القوة لابد من مراحل الفترة التي عاشها العالم – الأوروبي، على الأخص، بين الحربين – كانت فترة نمو الاستعمار. وتراجعت أفكار الحرية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، رغم مبادئ ويلسون التي أعلنها بعد نهاية الحرب كمبادئ سامية يقوم عليها السلام العالمي. كانت أوروبا تعيش تضامنا دوليا من أجل المحافظة على الإمبراطوريات. وإختفى النزاع الذي كان يقوم بين بعض الدول قبل الحرب لمنافسة الإمبراطورية الانجليزية أو الفرنسية وبقية الدول التي كانت تحتل شعوبا من إفريقيا وآسيا. ولذلك لم تقف

أية دولة أوروبية أو أمريكية مع الشعوب التي كانت تطالب باستقلالها. العالم لم يكن يقبل التفكير في التحرر من الاستعمار. أدركت أخيرا أنه ليس مهما أن تعلن الحركة الوطنية كلمة «الاستقلال»، وهي تعرف أنها ستغرق في عالم ما يزال يؤمن بالإمبراطورية، وما يزال الجيش الفرنسي في المغرب يعيش على الذكرى القريبة لحرب الريف والصحراء، وما يزال يعاني من جيوب حروب الأطلس[8].

ولعله من المؤكد أن الإدارة الفرنسية تأكدت من المراحل التي اجتازتها الحركة الوطنية على الأقل منذ بداية الثلاثينات أن الهدف البعيد للحركة هو الاستقلال. عبر عن ذلك مسؤول في الإقامة العامة حينما قرأ دفتر مطالب الشعب المغربي فقال : «إن هذا الدفتر رسالة للحماية تقول لها : أخرجي من المغرب».

وأدركت مع إخواني أعضاء «رابطة الدفاع عن المغرب» في أواخر سنة 1943 أن المغرب وصل لآخر مرحلة في التعامل مع الحماية ولم يبق إلا المطالبة بالاستقلال وأن الحرب العظمى فرصة لا تتكرر لتغير أوضاع العالم، والتغيير يبدأ من استقلال الدول المحتلة. ولذلك قدمت الرابطة مذكرة المطالبة بالاستقلال كما سبق القول. ثم تعمق هذا المفهوم عندي عندما علمت بعد ذلك[9] أن حزب الاستقلال أفرج عن كلمة الاستقلال في 11 يناير 1944.

كان الاستقلال إذن في وعيي، وكان العمل من أجل تحقيقه جزء من نشاطي حتى تحقق الهدف بعد إحدى عشرة سنة فقط من المطالبة به. وإذا كان أسلوب النضال من أجل الاستقلال قد تغير بعد حصول المغرب على الاستقلال، فلأن مفهوم الاستقلال قد تغير بعد 1955 عنه قبله. أساس التغير هو أن المخاطب بالاستقلال لم يعد هو الأجنبي فحسب، ولكن شاركه في هذه المطالبة السلطات المغربية المطالبة ببناء الاستقلال.

إذا كان من غير الممكن القول بأن الاستقلال فاجأ الشعب والحركة الوطنية في المقدمة، فمن الممكن التأكيد بأن الحركة الوطنية لم تهيئ نفسها قبل الحدث

8 - لم يتمكن الاستعمار من الاستيلاء كليا على المغرب إلا بعد انتهاء حرب الأطلس في سنة 1933.

9 - الاتصالات كانت مقطوعة بين المغرب ومصر أثناء الحرب.

الكبير : ما سنفعله بهذا الاستقلال. لم تكن الحركة تتوفر على برنامج مدقق لعملية بناء الاستقلال، وتأهيل الوطن والمواطنين لمارسة الاستقلال اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. لعل مفهوم البناء كان واضحا، أو لعل المفكرين في بناء الاستقلال كانوا يؤمنون بأن تحقيق الاستقلال عمليا يأتي بالممارسة، وأن المغرب سيكون له من الوقت ما يفكر فيه بالممارسة العملية. وكان برنامج الإصلاحات في مطالب الشعب المغربي أحد المخططات النظرية أمام الحركة الاستقلالية. ثم لعل بعض الممارسين لتحقيق الاستقلال عن فرنسا، لم يكونوا يتوقعون أي درجة من الاستقلال يكون عليه هذا الاستقلال...؟

الحركة الوطنية المغربية ليست بدعا بين الحركات التي حققت الاستقلال. فما أظن أن الحركة في الهند أو في أندونيسيا أو في البلاد العربية وضعت على نفسها قبل الوصول إلى الهدف هذا السؤال : ماذا نفعل بهذا الاستقلال ؟ لتحليل ذلك يجب القيام بدراسة علمية إجتماعية نفسية لنعرف : هل إغفال السؤال عن سذاجة أو تغافل أو جهل بما يواجه الوطن من مشاكل بعد الاستقلال ؟ أعتقد أن الدراسة ستنتهي إلى فهم جيد لحقيقة رواد الحركة الوطنية، وإنها هي قوة المواجهة التي تصد الفكر عن المستقل وتحاصره في الحاضر.

هناك فارق بين الدول الواقعة تحت الامبراطورية الإنجليزية والدول والشعوب التي تستعمرها فرنسا وإسبانيا : الأولى كان المواطنون يمارسون بعض سلطات الحكم الاقتصادية والاجتماعية والادارية، بل في السياسة (مصر والهند نموذجا) والاحتلال يتركز في الاحتلال العسكري. وفي القرارات العليا ولذلك فمفهوم الاستقلال عند هذه الشعوب واضح، وهو استمرار العمل والحرية في التصرف والجزء العسكري. أما الاستعمار الفرنسي والإسباني مثلا، فإن نصره الأساس هو الحكم المباشر، والسيطرة على الفعل وإبعاد المواطنين عن أية ممارسة لتبقى ممارسة العمل للمهاجرين الفرنسيين والاسبانيين. ولذلك كان مفهوم الاستقلال يبدأ من البداية في الممارسة العملية للسيادة.

أجاب كتاب النقد الذاتي لعلال الفاسي، الذي خطط مذهبا لبناء الاستقلال تخطيطا دقيقا شاملا وعلميا، عن السؤال الكبير : ماذا سنفعل بالإستقلال ؟ قد تكون بعض الأفكار الغامضة قد راودت بعض الرواد. ولكن

التفكير السائد يتمثل في الكلمة المأثورة «يصبح ويفتح...» ولعل بعض هؤلاء الرواد لم يعنوا بالرد على التحدي الذي كان يجهر به بعض الفرنسيين. فإننا نجد أن أخطاء كبيرة صاحبت - وتلت - الحصول على الاستقلال. منذ البداية، لم يكن «الاستقلال» واضحا بإعلان «الاستقلال المتداخل» ولكنه أصبح واضحا بسرعة. كنت غير مرتاح نفسيا ووطنيا لهذا الاستقلال المتداخل، لأني كنت ضد بعض الدول الأخرى التي كانت تطالب - وقبلت - الاستقلال الداخلي، مع الاستمرار في الارتباط مع فرنسا، ولكن «عدم الارتياح» هذا، وإن لم أعلن عنه، كما حاول محمد اليزيدي أن يتبرأ منه، وكما رفضه علال الفاسي، اختفى عدم الارتياح عندي بعد اتفاقية ثاني مارس 1956 بين المغرب والحكومة الفرنسية.

ثم راودني الشك في مفهوم الاستقلال والمنطقة الشمالية - بما فيها سبتة ومليلية ما تزال تحت النفوذ الاسباني - والصحراء الغربية والشرقية ما تزال غائبة عن وحدة المغرب في حدوده الحقة. انزاح بعض الشك باتفاقية مدريد[10]، وبقيت سبتة ومليلية محتلتين. وذلك من أخطاء عهد الاستقلال التي لا تغتفر، كما لم يغفر التاريخ للملوك السعديين[11] والاتجاه نحو مباذل إحتلال السودان الغربي بحثا عن الذهب بدلا من تحرير سبتة ومليلة، والملوك العلويين الذين حرروا طنجة وبعض المدن الساحلية الأخرى - لم يغفر لهم أنهم لم يحرروا سبتة ومليلية. وما يزال مفهوم الاستقلال غير مكتمل في رؤيتي ما لم تحرر المدينتان اللتان احتلتا لصد المغرب من أن يعود إلى الأندلس مرة أخرى.

وظل مفهوم الاستقلال غير مكتمل في نظري مادامت الصحراء المغربية محتلة شرقيا وغربيا. وكان من الممكن تصفية الاستعمار بكل تبعاته. الفكر الوطني لا يفرق بين توات ...والساقية الحمراء... وفاس وتطوان. ولكن المسؤولين خدعوا بوعد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بأن تصفية الإحتلال الفرنسي للصحراء الشرقية وعودتها إلى المغرب ستكون في مقدمة ما تعنى به الجزائر بعد حصولها على الاستقلال. وكانت الثقة، في الوطنية والسياسة، في غير محلها. فإن ما يعانيه المغرب حتى الآن من مشكل صحرائه

10 - أبريل 1956.

11 - بناء مجد وادي المخازن.

التي إسترجعها من الاسبانيين بالمسيرة الخضراء سنة 1975 إنما هو نتيجة لعدم الحسم منذ البداية مع الفرنسيين والإسبانيين في تحرير الجيوب الصحراوية الشرقية والغربية على السواء. كان ذلك أحد مفاهيمي الأساسية للاستقلال.

وكان مفهومي للإستقلال يتضح أكثر حينما رأيت أن الحكومات المتعاقبة لم تكن على مستوى الحدث الكبير. الحدث كان في حاجة إلى ثورة عارمة في التغيير الاقتصادي والاجتماعي. فيوضع مخطط استعجالي لتعميم التعليم مثلا - وإن كنت أدرك نقص الأطر إلى جانب نقص البرنامج والمذهب وإكراهات أخرى منها الميزانية والتجربة - ومفهوم الاستقلال كان يتطلب تحرير الاقتصاد من التبعية، وتحرير الإدارة من احتذاء الإدارة الفرنسية بكل مباذلها الروتينية، ووضع نظام إداري جديد يتفق مع مستوى المغرب ويخدم مصالح المواطنين. تطوير القانون، وتبسيط المسطرة، باعتباره أسمى تعبير عن إرادة الأمة، وتحرير القضاء من مخلفات اللاقانون، ومن تسرب الرشوة والقضاء عليها، والتلاعب بمقدسات القانون. وكان مفهوم الاستقلال يعني إسناده بنظام ديمقراطي منذ السنة الأولى، دون أن نترك قضية الديمقراطية لتلاعب الزمان. فالدول المحظوظة التي استقلت ارتبط استقلالها بوضع الدستور وبداية ممارسة الحكم لتجنب البلاد فوضى الحكم وفوضى السلطة، وديكتاتورية الحاكمين وانقلابات العسكريين. وكان لانجلترا دور في إرشاد الدول التي استقلت عن امبراطوريتها وارشادها لأسلوب الحكم الديمقراطي فجنبت بعضها انقلابات العسكريين.

ومفهوم الإستقلال يعني عودة كل القيم التي ذهب بها عهد الاستعمار، وفي مقدمتها عودة الاعتبار للغة الوطنية في التعليم والإدارة والحياة العامة.

كان مفهوم الاستقلال عندي - وما يزال - ليس هو خروج جيوش الاحتلال والاعتراف بالسيادة الوطنية، وتمكين الحكومات المغربية وإداراتها أن تحكم وتدبر، فتلك وسائل الاستقلال. أما عمق الاستقلال الذي يبلور مفهومه الحقيقي فهو تمكين الشعب من أن يمارس الاستقلال الكامل بمضامينه العميقة التي أشرنا إلى بعضها. وتدريب النخبة المتعلمة فيه على أن تدير الشأن العام خلفا للفئة الاستعمارية.

تعتمد رؤيتي لبناء الإستقلال على العمل الفوري، وليس الروتيني. المغرب في نظري متخلف عدة قرون. كان من الممكن أن يساير المغرب أوروبا في نهضتها منذ القرن الثامن عشر على الأقل. كان في إمكانه ذلك لو توفر على حكم منظم واع بالمسؤولية، ولو سلم من مطامع ومضايقات عدد من الدول الأوروبية التي ظل طمعها في المغرب يملأ رغبتها وطموحها. أعتقد أن بعض الملوك كان في استطاعتهم أن ينهلوا من بعض ممارسات النهضة الأوروبية من التعليم حتى التصنيع في بدايته. وكانت صلة بعضهم بدول أوروبية تجتاز مراحل جيدة بجانب المراحل الصعبة. ولكن فكر المسؤولين كان منغلقا حتى يدرك المفهوم الحقيقي للسلطة. فكان التخلف الذي تجلى بقمته في العشرية الأولى من القرن العشرين. ولكن محاكمة التاريخ لا تجدي في زمن الإنجاز. ولهذا فإن الاستقلال كان فرصته الأولى - وقد استفاد من الحماية كثيرا من أساليب العمل وتدبير شؤون الدولة، رغم أن أساليبها تقادمت وأصبحت غير ذات جدوى. ولكن المغرب انفتح على أبعاد كثيرة أوروبية وأمريكية، كان يمكن أن يستغلها الحكم ليحقق مفهوم الإستقلال في عمقه، وليجعل من المغرب - إقتصاديا وإجتماعيا على الأقل - بلادا حديثة متقدمة - وقد قضت على رواسب الماضي والتخلف والإتباع والروتينية القاتلة.

مفهوم الدولة :

حينما كنت غارقا في كتابة تاريخ المغرب العربي[12] كنت أبحث في كتب التاريخ عن الدولة المغربية. لم أكن عابثا، وأنا أجد أن المغرب من الشعوب القليلة التي لم يحدث فيها فراغ في مؤسسة الحكم منذ العهد الأمازيغي، واستمرارا مع العهد الإسلامي حتى القرن الواحد والعشرين. لكن الذي جعلني أبحث، جادا، عن الدولة هو مفهومي للدولة. لا أعتبر أن الدولة هي الأسرة الحاكمة. وفي العهد الإسلامي كان الحكم في المغرب وفي غيره من البلاد الإسلامية منذ عهد «الأمويين» في دمشق مرتبطا بالأسرة. فما من ملك أو إمبراطور، إلا كان الحكم بعده لابنه أو أخيه أو ابن أخيه، وإلا كان الحكم بعده موضوع صراع بين هؤلاء الوارثين جميعا، حتى إن المولى إسماعيل - وهو من الملوك القلائل الذين

12 - «قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي»، صدر عن دار الغرب الإسلامي ببيروت في ثلاث مجلدات سنة 2006.

وضعوا أسسا للدولة ولو أنها مرتبطة بشخصه - تصارع على الملك بعده سبعة من أبنائه ولي بعضهم وعزل عدة مرات[13]. وكثير من المتصارعين على الحكم يقتلون، ولو وصلوا.

المغرب ليس بدعا بين دول العلم في هذا الموضوع. فمفهوم الدولة قديم نظريا حديث تطبيقيا. في أغلب الدول كانت مرتبطة بالشخص الغالب وبالإرث. ولم يتطور مفهومها إلا بعد أن تطور مفهوم الديمقراطية بعد الثورات الإنجليزية والثورة الفرنسية.

هذا ما جعلني أبحث عن الدولة «بالفتيلة والقنديل»[14] وسط هذا الخضم من الصراعات. كثيرا ما فشلت في العثور عليها، ولكن مع ذلك قليلا ما نجحت.

شيء آخر دفعني إلى هذا البحث الجاد عن الدولة هو إنفصام الحكم عن الشعب. تكونت عندي فكرة قوية الثبوت، وهي أن الحكام في المغرب على مدى تاريخه الطويل، كانوا يهتمون بالسلطة، وبالمدى الجغرافي وبالمدن والأقاليم الإستراتيجية. ولكنهم مع ذلك يهتمون بالشعب، عندما يطالبونه بأن يؤدي الضرائب، أو يمول الحرب بالمال والمحصول الزراعي والحيواني، وأكثر من ذلك بالجنود المتطوعين، وقليل منهم من يعود إلى قريته بعد نهاية الحرب، سواء بالنصر أو بالهزيمة. وماعدا ذلك فإن الملوك الحاكمين لا يهتمون بالشعب في تعليمه وتشغيله وسكناه وصحته وأمنه وإقامة التعاون بينه وبين الدولة والأفراد.

وإذا كان الشعب غير موجود في اهتمامات الحاكمين، فإن كثيرا من قبائله تعلن التمرد، وقد تحارب ضد الولاة والطغاة، أو احتجاجا على المطالبة بما لا تملك. وهكذا يسعى هؤلاء الولاة ليدفعوا بالسلطان لمحاربتها. وكثيرا ما يزج بنفسه في الحرب فتحدث مشاكل بين المؤسسة الملكية وفريق من الشعب ممثلا في هذه القبيلة أو تلك.

13 - تولى المولى عبد الله الحكم ستة مرات خلال الفترة الفاصلة ما بين 1757-1729 قبل أن يخلفه، بعد وفاته، إبنه محمد الثالث.

14 - مثل مغربي عامي يسن به المثل القائل تحت مصباح ديوجين.

استخلصت من هذه النظرة التاريخية أن الدولة، التي أبحث عنها، لا تتمثل فقط في السلطان أو الأمير الحاكم، ولكن في تنظيم الحكم الذي وصل إليه بالقوة وبالولاية، وأحيانا بحرب قد يستعين فيها بالأجانب ضدا على والده أو أخيه أو عمه... كما تتمثل أكثر في الشعب الذي يحكمه، وفي العلاقات الودية بينه وبين شعبه، القائمة على التقدير والاحترام المتبادلين، وعلى القانون المنظم لهذه العلاقات، وعلى وضع الحاكم نفسه في خدمة شعبه، والارتفاع بمستواه المعيشي والاقتصادي والثقافي والحضاري عموما.

ومن المؤكد أن كثيرا من الدول، في أوروبا نفسها، مرت بنفس المرحلة التي مر بها المغرب. الدولة فيها هي الملك أو الإمبراطور، والشعب لا وجود له. حتى صاح أحد ملوكهم قائلا : «الدولة هي أنا...» ولذلك احتاجت شعوب هذه الدول إلى ثورات - انجلترا وفرنسا كمثال - كانت ثورات صالحة تارة، فاجرة تارة. ولكن لا بد من الأخطاء لتصل الشعوب إلى الصواب. ووصلت...

هذه النظرة التي وصلت إليها بالاستقراء العملي لتاريخ المغرب، هي التي وصلت إليها الدول، التي ضلت حتى اهتدت، إلى تنظيم الحكم فيها على أساس من فصل السلط، ومن المسؤولية التي يحددها الدستور والقوانين المستندة إليه، وعلى أساس من ضبط السلطة في حمى القانون، وضبط حقوق الإنسان وحريات الشعب ومصالحه بالقانون، وعلى أساس أن الشعب مدعو للقيام بواجباته التي يفرضها القانون.

أصبحت هذه المفاهيم الذي تحدد مؤسسة الدولة واضحة علميا في مختلف الكتب الذي تدرس ما يمكن أن يسمى علم الدولة أو ملامح منه[15]، وأصبحت ممارسة عند كل الدول المتحضرة المعاصرة التي بنت وجودها على ما حددته الثورات الشعبية والعلمية والتكنولوجية والصناعية والفلسفية التي تدخلت لتبني الدول في هذه البلاد، على أسس وضعها الفكر والعلم والتنظيم ومصالح الشعوب، التي صارت لها مكانتها حينما تمنح صوتها للذين ينصبون أنفسهم مسؤولين عن رعاية الدولة ؛ رئيس أو نائب أو مدير، أو تمنع صوتها عن هؤلاء.

---

15 - كتب القانون الدستوري وكتب القانون الدولي مثلا.

كنت أجد، حينما أعود بالبحث عن المغرب في عهد الحماية، أن الدولة منعدمة رغم أن الحماية أبقت على بعض مظاهر السيادة، ومنها السلطان، ولكنها لم تبق على دولة المغرب، وإنما حرصت على أن تدعوها بلاد الحماية أو الإمبراطورية الشريفة (كلمة جوفاء). وإذا كان الإستقلال هو الدعامة الأولى للدولة، فإن المغرب الذي كان قد فقد استقلاله لا يمكن أن يكون دولة. وكان عبثا أن أبحث عن الدولة المغربية في عهد الحماية. فأول شروط الدولة تخليص السيادة من التدخل الأجنبي : السياسي والإداري والعسكري، وحتى اللغوي والثقافي...

وحينما حصل المغرب على إستقلاله، وجدتني أتساءل : «هل ستبنى الدولة للمحافظة على هذا الاستقلال ؟ وأي نوع من الدول ستكون دولة المغرب المستقل ؟ دولة ما قبل الحماية، والتي انتهت بالاستعمار؟ أم دولة الحماية، وقد سخرت الوطن والمواطنين لصالح المستوطنين. أم دولة الاستقلال الحديث ؟»

رأس الدولة موجود يسنده كفاح الشعب وتضحياته حتى عاد من منفاه. أعلن الإستقلال بنفسه، ولم ينتظر أن تعترف به الدولة الحامية، ولا أن تلغي اتفاقية الحماية التي تربطها بالمغرب. ولكن جسم الدولة هو الذي كان موضوع تساؤلي.

بدأ تنظيم الدولة بالحكومة، وهي جهاز مهم من أجهزة الدولة. وبدأت الحكومة بوضع بعض الأجهزة الأخرى في شكل قوانين، وقد كانت البلاد عاطلة عن القوانين إلا ما يضبط منها حياة ونشاط وأمن ومصالح الجالية الأجنبية، أو يضبط سلطة نظام الحماية على الشعب.

فكرت في أنه لكي تكتمل أسس الدولة في عهد الاستقلال، لابد من قانون أساسي، هو الدستور الذي يحدد السلط ويمنع إطلاقها ويفصل بينها، ويضمن حقوق المواطنين وواجباتهم، ويحمي مصالحهم بمجموعة من القوانين لا تقبل الاختراق، وبتنظيم قضاء لا يقبل التعليمات والأوامر الخلفية إلا تعليمات القانون.

كنت أبحث عن الدولة في الدستور والقانون والقضاء وحقوق الإنسان، وفي الامتثال للقانون من الحاكمين والمحكومين. كنت أبحث عن الدولة في المؤسسات - لا في الأفراد - فلا أجد. وشيئا فشيئا بدأت مظاهر الدولة تتجلى، والمغرب ينفض عنه رداء عهد ما قبل الحماية، ورداء الحماية، وكان متجذرا في الكيان المغربي، عقلية وإدارة ولغة وتقاليد حكم...

ومن المؤكد أني، وأنا أعايش وأكتب عن هذه التطورات التي أخذت تنشر رداء الدولة على المغرب، لم أجد الدستور، وهو العنوان الرئيسي للدولة. وكان الوعد به يزرع الأمل، وإن لم يقتلع من نفسي الإيمان بأن المغرب أخطأ المسار، عندما لم يضع الدستور من أول الأنظمة التي كان يجب أن تؤسس في السنة الأولى من الإستقلال. أعرف بعض النماذج من الدول التي إستقلت، لجأت من اليوم الذي أعلن فيه استقلالها إلى وضع الدستور، وأحيانا بمساعدة الدولة المستعمرة، المنسحبة، مساعدة تقنية وعلمية قبلت دولة الاستعمار أن تقوم بها عن طيب خاطر، مرغوب فيها لا مفروضة بسلطة الاحتلال.

كنت أؤمن، رغم كل الظروف المغايرة، بأن الدولة تبنى حجرا حجرا، وأن البطء في البناء ناتج عن عقود أو مئات السنين من التقاليد من جهة، وقلة الخبرة من جهة أخرى[16]. المغرب ما يزال - نفسيا وتقليديا - يعيش على ذكرى «المخزن». ومفهوم المخزن كان يسلب من الدولة مفهومها الحقيقي. وفترة الحماية كانت فعلا فترة تنظيم وتحضير بما أنشأت من تنظيمات إدارية وعمرانية، كان يمكن أن تكون درسا للمغرب، وقد كانت كذلك. غير أن القطيعة كانت محكمة بين الشعب وإدارة الحماية. وكانت نظاما مرفوضا؛ عبرت حروب الأطلس والريف والحركة الوطنية عن هذا الرفض. ولا أزعم أن ذلك كان يحول بين المغرب والاحتذاء، وأخذ المثل مما فعلته الحماية في المغرب، بل العكس كان صحيحا. فقد كانت أنظمة الحماية، لا أنظمة فرنسا في الميتروبول، مثالا يحتذى، وكانت، مع الأسف، مثالا سيئا. فكل سيئات ومباذل الحكم في المغرب على عهد الاستقلال جاءت من احتذاء عهد الحماية[17].

16 - نماذج التاريخ التي قدمتها تؤكد ذلك وتجعل القفز عليها غير يسير.
17 - عقلية وإدارة وتقاليد ولغة وسلطة معتدية.

كنت مبتهجا في أعماقي في السنوات الأولى لعهد الاستقلال، لأني كنت ألاحظ، ربما بشيء من السذاجة، أن القافلة تسير. وكل ما كان يعترض سبيل إبتهاجي من الملاحظات التي أشرت إلى بعضها، كنت أعيده إلى أننا نبني إستقلالنا بتوأدة لا بالثورة -رغم ما كان يغمر العالم العربي، وكان مثالا لنا فكريا وإلى حد ما عمليا في ايجابياته - من أفكار ثورية، تنظيرا وشعارات.

أعود بهذه «التوأدة» إلى «الاستنامة» النفسية والفكرية إلى «الاستقلال» فما دام الإستقلال قد تحقق فلا ضرورة للعجلة. «والعجلة من الشيطان» كما يقول المثل المغربي...

كان بناء الدولة يعني تفعيل الاستقلال بكل مكوناته، حتى يصبح المغرب في صف الدول المستقلة - كاملة السيادة - تتمتع بالسيادة الدولية، واحترام المجموعات الدولية، وينمو اقتصادها حتى لا تكون مدينة إلا بالقدر الضروري، ويتحرر مجتمعها من الجهل والبطالة والفقر. الدولة ليست اسما بدون مضمون، ولا لقبا يدخل رقما في عدد دول العالم. رقم ولقب، ولكن في المقام الأرفع، لا في المنزلة المتدنية، عندما تقاس الدولة بالتنمية الاقتصادية والبشرية، وبالتطور العلمي والتكنولوجي، وبارتفاع مستوى المواطنين : عملا ومكسبا وثقافة وعلما.

بدأت ثقتي تضعف، شيئا فشيئا في أن المغرب يبني الدولة على أسس سليمة؛ بدأ التلاعب بالمؤسسات، كالتلاعب «بالمجلس الوطني الاستشاري»، وإجهاض «المجلس التأسيسي»، ثم جاءت قاصمة الظهر : التلاعب بالانتخابات، رغم الغبطة التي غمرتني عند إعلان الدستور، حتى كتبت عنه كتاب «هذا هو الدستور» وثلاث كتب أخرى «دفاع عن الديمقراطية» الذي تحول إلى «التطور الدستوري والنيابي في المغرب» ثم أخيرا كتاب «دولة المؤسسات» و «مع الشعب في البرلمان».

بدأت سلسلة الاختلالات تفقدني الثقة في أن المغرب يؤسس دولة سليمة. فمن حالة الاستثناء إلى إنتهاك القوانين وحقوق الإنسان والتلاعب بالقضاء. ثم تطور الأمر إلى قمع المظاهرات والاحتجاجات بالسلاح والطائرات في الدار البيضاء وفي الريف، على العهد الأوفقيري، ثم الإختطافات والتصفيات

الجسدية[18] وإطلاق النار على المضربين والمتظاهرين في فاس وطنجة والدار البيضاء في عهد البصري، والمعتقلات غير القانونية ومراكز التعذيب[19]. يلخص كل ذلك أن القانون لم تعد له حرمة والقضاء لم يعد له الإحترام الواجب. مع العلم أن القانون أساس قيام الدولة.

ألم يعد المغرب إلى المقولة التي أصبحت مثلا : أمة بدون قانون...؟ ومتى أخترق القانون وأختل القضاء أصبحت الدولة مهددة في كيانها. واضطرت الدولة في عهد محمد السادس إلى رفع شعار المصالحة مع الوطن وتكوين لجنة «الإنصاف والمصالحة» لتحقق في «بعض» أحداث الماضي السيئ الذكر، وتعوض بعض ضحايا القمع.

ما حدث كان رجعة إلى الوراء مئات السنين. وكان إجهاضا للدولة، وهي بعد طرية العود ناعمة الملمس. تعصف بها هبة ريح دون أن تنتظر العاصفة التي بدأت بإعلان حالة الاستثناء.

ولكن الدولة حرصت على مظهرين أساسيين، نجحت فيهما : أولهما الجيش وثانيهما الدبلوماسية. فلم تكد تعقد إتفاقية 2 مارس 1956 حتى أسندت رئاسة أركان الحرب إلى ولي العهد الأمير مولاي الحسن[20]. وبذل الأمير مجهودا كبيرا في تكوين الجيش المغربي، إعتمادا على الضباط الذين عمل بعضهم في الجيش الفرنسي، والجيش الإسباني. وكان من هؤلاء وأولئك كفاءات قوية. وتكونت الفرق الأولى من خمسة آلاف مجند. وبدأ الجيش عمله في تحمل مسؤولية الدفاع عن الوطن في انتظار جلاء القوات الفرنسية والإسبانية ثم إخلاء القواعد الأمريكية. وكان تكوين الجيش مظهرا أساسيا من مظاهر تكوين الدولة.

ثاني المظهرين الدبلوماسية، فقد تكونت وزارة الخارجية في نفس الوقت الذي تكون فيه الجيش[21] وكان أحمد بلافريج منشئها ومنظمها وأول

18 - المهدي ابن بركة مثال فقط لها.
19 - تازممارت ودرب مولاي الشريف أمثلة لها.
20 - يوم 15 مايو 1956.
21 - يوم 26 أبريل 1956.

وزير لها. وقد سعدت بأن كنت أحد الأربعة الأوائل الذين ساعدوا الوزير في الإنشاء والتنظيم والتسيير[22]. ثم تهاطلت القطرات فأصبحت غيثا. الوزارة حررت السيادة الخارجية للمغرب، التي كانت من سلطات المقيم العام. وبدأت عملها بتبادل السفراء، وكان سفيرا فرنسا واسبانيا في المقدمة. أذكر أنهما تنافسا على من يكون الأول، كان ذلك من نصيب السفير الفرنسي لأنه انتقل من مندوب سام إلى رتبة سفير. ثم انضم المغرب إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية، وبقية المؤسسات التابعة لهذه وتلك وربط صلاته الدبلوماسية مع كثير من الدول العربية والأجنبية والأسيوية والأمريكية ثم اعترف المغرب بجمهورية الصين الشعبية قبل أن تعترف بها كثير من الدول الغربية والعربية ونظم لقاءات جمعت كل السفراء المغاربة المعتمدين في الخارج[23].

بالجيش والخارجية اكتملت أجهزة الدولة الأساسية، وتم تثبيت أسس السيادة المستقلة.

ناضلت في سبيل بناء الدولة والمحافظة عليها عمليا وبقلمي، وفي إطار الحزب الذي أنتمي إليه. كان عملي، ربما، قطرة ماء في أرض واسعة الأرجاء. كنت أناضل وأناضل رغم المحاكمات والسجون، والتهديد بالتصفية[24].

ما أرغب فيه الآن، وقد مرت نذر العاصفة أن يكون هدف المسؤولين عن المغرب بناء الدولة وترميم ما تخرب منها. وإذا كان بناء الدول لا يرتبط بزمان، فإن إصلاح الدولة وترميمها وإعادة مكانتها وكرامتها لا تغرب عنها شمس، ولو في فصل شتاء وصقيع.

مفهوم الديمقراطية :

عند بداية وعيي بالعمل السياسي لم نكن نفكر في التخطيط لنظام الحكم. ولم يكن يشغل الفكر الوطني آنذاك إلا قضية واحدة هي الاستقلال. وكان من رأي الحزب الذي دافعت عنه، فيما كتبت من مقالات وكتب، أن نظام

22 - محمد بوستة والدكتور بن سالم الكوهن ومحمد الجعيدي وعبد الكريم غلاب.

23 - كانت سابقة لم تتكرر رغم أن قضية الصحراء تقتضي انعقاد مثل هذه اللقاءات.

24 - تلقيت رسالة تهديد بالتصفية في الفترة التي كانت تصل الرسائل المفخخة إلى بعض الوطنيين.

الحكم لا يضعه إلا مواطنو البلاد، لا سلطة الاحتلال. ولذلك قاوم الحزب، وكنت معبرا عن رأيه، اتجاه حزب الشورى والاستقلال، عندما طالب المرشال جوان في مذكرة منشورة، وفي عز الأزمة، بأن ينشأ نظام ديمقراطي في المغرب. فما جدوى دستور تتحكم فيه السلطة التنفيذية التي يرأسها المقيم العام بالوضع أو بالرأي أو بالموافقة وإصدار التشريع به، وكان المثل أمامنا - ولو أنه مثال تافه - مجلس شورى الحكومة الذي كان يرأسه المقيم العام لمناقشة ميزانية المصالح الأساسية... ثم إن نظام الحماية يجمع السلطات كلها في يد المقيم العام. الأمر يكتنفه احتمالان : إما أن نلغي الحماية، وعند ذلك يتحقق نظام الاستقلال الذي يضع الدستور لدولة مستقلة، وإما أن يوضع دستور في ظل الحماية ومؤسساتها، وسيكون تلخيصا لاتفاقية 30 مارس 1912. يكرسها ويدعمها عمليا إن لم يدعمها بالنص على ذلك. شرط كل نظام ديمقراطي أن تكون البلاد مستقلة. هذا مع التذكير بأن حزب الاستقلال قرن المطالبة بالاستقلال بالمطالبة بوضع نظام شوري يضعه المغرب المستقل.

الوعي بالديمقراطية تحدد في مفهومي كنظام حكم مستقبلي بالمغرب، خلال الحرب العالمية الثانية. فقد كانت الديمقراطية هي الشعار الذي رفعه الحلفاء في الحرب ضدا على النظام النازي والفاشي الذي قاده هتلر وموسوليني. وكانت الثقافة الديمقراطية هي السائدة في العالم، دون أن يتدخل المثقفون في تصحيح فكر الحلفاء وتحليل أسس الديمقراطية وإتجاهاتها. ولكن ثقافة الديمقراطية سادت بين الذين يقرأون التوجهات الفكرية قراءة سطحية بدافع الرد على ثقافة الدكتاتورية السلطوية، والثقافة العرفية، وثقافة حكم السلاح والقوة العسكرية.

وكانت مصر، التي عشت فيها فترة الحرب وما بعدها، سباقة بين البلاد العربية لتبني ديمقراطية الحكم في شكلها المؤسساتي : التعددية الحزبية، والانتخابات والبرلمان والحكومة الناشئة عن الأغلبية المنتخبة والحريات العامة... ورغم ما شاب هذه التجربة من فشل وتلاعب، لم تكن لتسلم منه كل بلاد العالم الثالث، فإنها بالنسبة لي كانت درسا في الديمقراطية. وكنت أتتبع في الصحافة سير الحياة السياسية في مصر ومناقشات البرلمان التي كانت بعض الصحف تنشرها بالحرف، تتبع المستفيد، كما كنت أتتبع مناقشات طلبة

الجامعة المسيسين. وفي نظري آنذاك كان هؤلاء الطلبة يرددون ما يتحدث به المجتمع المصري، وكان مجتمعا مسيسا يحضر آلاف منه تجمعات «حزب الوفد» أو «حزب الأحرار الدستورين»، أو «حزب مصر الفتاة».

مصر كانت مدرسة - ربما ابتدائية - في الديمقراطية العربية، نميت معلوماتي عنها بالقراءة المتنوعة التي كانت تبتعد قليلا عن القراءة السياسية، وخاصة بكتب مترجمة عن الإنجليزية. وكان المثقفون في بريطانيا خاصة يكتبون كتبا علمية عن مفهوم الديمقراطية التي كانت موضوع حديث الشعوب والحكومات في البلاد المحاربة، وأضفت قراءاتي إلى معلوماتي التي تلقيتها في كلية الحقوق عن القوانين الدستورية المقارنة.

يمكن أن أزعم أن بعض مفاهيم الديمقراطية، كانت محدودة في النموذج المصري في شكل نظام الحكم كما سبق القول.

ولكن مفهوم الديمقراطية أسمى من المثل المصري. كانت الديمقراطية هناك شكلا بدون روح، ولو أن الحريات العامة - وحقوق الإنسان أحد أعمدتها - كانت مضمونة. وقد ازداد تحدد المفهوم بتدخل الشعوب في بناء الديمقراطيات. الشكل المؤسساتي لا يهم الشعب إلا بالتبعية. الأساس هو حقوق الشعب الديمقراطية في التعليم والعمل والسكنى والصحة والحرية والأمن البشري والمنزلي والقانوني والقضائي وحماية الكرامة ورفع مستوى الحياة.

ومفهوم الديمقراطية تحققه الدولة بمقتضى السلطة التي تتمكن منها. ولكن الشعوب مسؤولة كذلك عن تحقيق المفهوم. فلا ديمقراطية لشعب لا يناضل من أجلها ولا يتشبث بمكتسباته منها تشبث نضال لا تشبث كلام.

بالنسبة للفكر السياسي في المغرب لم يكن يتردد القول عن مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية حتى كانت وثيقة الاستقلال لسنة 1944، ونلاحظ أنها وضعت في عز الحرب. قرنت المطالبة بالاستقلال بالمطالبة بتأسيس نظام شوري يتفق مع الأسس الإسلامية، ومع ما تتعامل به الدول الإسلامية. وتطالب المذكرة - بصيغة محتشمة ومتواضعة - السلطان أن يرعى

هذا النظام. ولكن مطالبة السلطان تعني أن النضال الديمقراطي لا تضعه إلا السيادة المغربية. فلم تطلب المذكرة ذلك من المقيم العام الفرنسي.

مهما تكن الصيغة، فإن اقتران المطالبة بالإستقلال بنظام حكم ديمقراطي يعتبر تطورا في الفكر السياسي المغربي أو هو تطور في التعبير عن هذا الفكر. وذلك ما أضاف إلى اتجاهي الديمقراطي مضمونا هو أن الحكم في المغرب المستقل يجب أن يكون ديمقراطيا.

عشت تحت هذا الوعي، في انتظار الاستقلال الذي إستبد بكفاحي، ضمن حزب الاستقلال. ولكني أؤكد أن فترة النضال بين المطالبة بالاستقلال وتحقيقه، وقد دامت 11 سنة، لم تأخذ الثقافة الديمقراطية حظها في التفكير السياسي المغربي - بإستثناء مبادرة حزب الشورى المحدودة والمجهضة، كما سبق القول.

هل كان ذلك تقصيرا فكريا عند المفكرين الاستقلاليين ؟

بإستثناء ما كتبه علال الفاسي في النقد الذاتي (1949-1950) من مفاهيم فكرية وإجتماعية تثير مبادئ الديمقراطية في عمقها[25]، لم تتناول أدبيات الحركة الوطنية مفاهيم الديمقراطية. وذلك تقصير من حزب الإستقلال لا يشفع له إلا أن الفكر السياسي كان مشغولا بالاستقلال، ولا يريد أن يفكر فيما ستكون عليه البلاد بعد الاستقلال. وكنت منساقا مع هذه الرؤية. يضاف إلى ذلك أن أحدا لم يكن يتوقع أن يحقق الاستقلال بالسرعة التي تحقق بها. لذلك كان الزمن أمامنا طويلا حتى يتحقق الاستقلال. ثم نبدأ التفكير في الديمقراطية فكرا ونظاما وممارسة.

مع ذلك أعتبر أن الفكر السياسي عموما، وليس بين الاستقلاليين فحسب، كان مقصرا. وأود لو أن «حزب الشورى والإستقلال» الذي شغل بالشورى، وقام بالمحاولة التي أشرنا إليها، عني في أدبياته بالمفهوم العلمي والسياسي للديمقراطية خاصة وأن العالم خرج من حرب كان الدفاع عن الديمقراطية شعارها الأساسي.

25 - دون أن تهتم بتنظيم الحكم بالشكل الديمقراطي على أساس المبادئ الدستورية العامة.

لا أجازف بالقول بأن الحركة الوطنية عموما كانت تتخوف من أن يفهم أن التفكير والتنظير لنظام الحكم، ما بعد الاستقلال، قد يكون مما يزعج السلطان الذي قد يتصور أن الساعين للإستقلال ينوون أن يجعلوه يتخلى عن بعض سلطاته للمؤسسات الديمقراطية. ولكن هذا الوهم، إن صح، غير ذي موضوع. وقد تطور مفهوم محمد الخامس للحكم، وكان من السباقين إلى القول - بعيد الإستقلال - بأن أحسن نظام للحكم هو النظام الديمقراطي. وأؤكد أن هذه المقولة جاءت بعد ما تردد كثيرا جدا من القول أثناء «المجلس الاستشاري» الذي كان يرأسه المهدي بن بركة، ولم يعمر طويلا، وبعد ما تردد من ضرورة مجلس تأسيسي لوضع الدستور، وبعد محاولة تدشين المجلس المعين لوضع الدستور، الذي أجهض منذ ولادته. وأؤكد أن الملك اقتنع بالمبدأ فأعلن أن أحسن نظام للحكم هو النظام الديمقراطي، ثم أكد أن الدستور سيوضع قبل نهاية سنة 1962. وكل ذلك لا ينفي ما أكدته من أن أدبيات الحركة الوطنية لم تكن تتحدث عن النظام الديمقراطي ولم تكن ثقة الشعب بمفهوم الديمقراطية لأن النظام الديمقراطي واضح لكل الناس. ولكن حينما بدأ المغرب يمارس ابتداء من سنة 1962 بدأت الإختلالات الجوهرية والطبيعية، من إدراك المفاهيم وممارساتها.

الخطأ الذي أعتبر أنه لا يغتفر، وأتحمل جزء من المسؤولية فيه، أن حزب الإستقلال - وكل الحركة الوطنية التي تفاعلت بعد تحقيق الإستقلال سنة 1955 - لم تبادر بوضع نظام ديمقراطي أو المطالبة به على الأقل، وتنمية الفكر الديمقراطي ولو أنها إهتمت «بالمجلس الاستشاري» كخطوة للتمرين ثم طالبت «بالمجلس التأسيسي» على اختلاف بين الذين كانوا يجعلونه شرطا ومنتخبا رغم صعوبة تكوينه ومعارضة انتخابه من سلطة القرار، وبين الذين كانوا يطالبون بالدستور على أسلوب واضح. شغلت بتنظيم الدولة، وبممارسة الاستقلال إلا علال الفاسي الذي لم يرقأ له جفن وهو يطالب ويعمل لوضع دستور يكون أساس تنظيم الدولة ديمقراطيا، والتخلي عن نظام المخزن على نحو ما كان عليه قبل الحماية. كل السلطات كانت في يد الملك. دون أن يؤسس نظام حديث لفصل السلط، ودون أن تتحمل الحكومة مسؤولياتها التنفيذية، مراقبة من مؤسسات تشريعية. هذا التأخير ضيع على المغرب فرصة لا تعوض لأن الأمر في بداية

الإستقلال غيره بعد ممارسة السلطة المطلقة نحوا من سبع سنوات[26] وهي أهم فترات بناء الدولة المستقلة ثم أكثر من مطلقة في عهد حالة الاستثناء الطويلة الأمد.

إذا كانت هذه الفترة، التي لا تعوض، قد ضيعت على المغرب الإسراع بالنظام المؤسساتي فإنه إستطاع أن ينجز بعض المبادئ الديمقراطية : قانون الحريات العامة، «المجلس الإستشاري» المعين[27]. وحقق العهد الملكي الذي أعلنه محمد الخامس بخطاب 8 مايو 1958. وأبرز الملك في خطابه مبدأ أساسيا : «أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد، تتمتع بسيادتها وتمارس شؤونها بنفسها، هو الحكم الديمقراطي». وحقق إنشاء المجالس البلدية والقروية التي انتخبت في منتصف 1960 والغرف المهنية في يناير 1958. وصدر بعد ذلك القانون الأساسي حينما أخذ محمد الخامس الوعد على نفسه بإصدار الدستور، فانتقل إلى رحمة الله دون ذلك.

استمر الإلحاح على المؤسسات السياسية، وخاصة لدى «حزب الإستقلال» و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، والإلحاح على تنفيذ الوعد الملكي الذي بقي دينا في عنق الملك الحسن الثاني. واشتد إلحاحي - تبعا لهذا الإتجاه - في كل ما أكتب عن تطور نظام الحكم إلى نظام ديمقراطي مؤسساتي. جاءت بعد ذلك رغبة الحسن الثاني إلى علال الفاسي أن يشارك الحزب في الحكومة وألح عليه أن يشارك شخصيا. وسبب هذا الإلحاح واضح وهو تدعيم الملك الجديد بشخصية من مستوى علال. وإشترط علال الفاسي إعلان الدستور. وعند الوعد بأن يحضر الدستور ويعلن قبل نهاية سنة 1962 أقترح علال الفاسي على الملك أن يصدر قانونا للمبادئ الأساسية للدستور. فكان القانون الأساسي، وعهد الحسن الثاني لعلال الفاسي أن يقدم مقترحا لمشروعه، وكان لي شرف العمل مع علال الفاسي في كتابة المشروع الذي صدر يوم 2 يونيو 1961. أريد من القانون الأساسي أن يضبط قانونيا المرحلة السابقة عن إعلان الدستور، وتضمن كل المبادئ الأساسية للدستور، كالحريات الخاصة والعامة وفصل السلط،

26 - أي الفترة الفاصلة بين إعلان الاستقلال وإعلان أول دستور سنة 1962، وتنفيذ جزئه العملي، في إنتخابات سنة 1963.

27 - مجلس استشاري لا تقريري، لدى الملك، ولم يكن ذا فائدة تذكر.

والأسس التي تقوم عليها المملكة، كالإسلام وعربية اللغة والحفاظ على أراضيها وحدودها، وإستكمال وحدة التراب، والمساواة بين المواطنين.

كان هذا القانون مكسبا دستوريا مهما عوضه الدستور[28].

وكان محمد الخامس قد أعلن قبل وفاته في خطاب له : «لن تمضي سنة 1962 حتى نكون قد وفينا بوعدنا،ووضعنا بمشاركة شعبنا دستورا يحدد السلط ويضمنها...». وقد وفى الحسن الثاني بوعد والده.

خطوة أخرى خطاها المغرب في طريق الديمقراطية هي إنتخاب «المجلس التأسيسي» لوضع الدستور. وكان الفضاء السياسي يحفل بالدعوة إلى إنتخاب «مجلس تأسيسي» يتكفل بوضع مشروع الدستور.

وقد صدر بلاغ عقب مجلس وزاري ترأسه الملك يوم 14 يوليو 1960 يعلن عن تعيين «مجلس تأسيسي» يضع الدستور. وأعلن الملك أن المجلس يمثل رجال العلم والقضاء والدين والقانون وممثلين عن المنظمات الوطنية والأقاليم. وما كاد يجتمع هذا المجلس - بعد أن إفتتحه الملك بخطاب - حتى نفذت مؤامرة إجهاضه، كما تحدثنا عن ذلك سابقا.

كانت هذه العملية من الجهود التي تبذل لإجهاض المسار الديمقراطي.

وبقطع النظر عن التعثرات التي وقع فيها عهد الديمقراطية، وخاصة بعد وضع الدستور الذي توقف العمل به وبالمؤسسات - ولم تمر سنتان على المصادقة عليه بالاستفتاء -، حتى أعلنت حالة الاستثناء سنة 1965. وعاشت الديمقراطية أزمة إجهاض ثم عادت «رسميا» بعد خمس سنوات لتظل متعثرة في مؤسساتها المزيفة، ولتسبب مشاكل خطيرة تعرض لها الوطن والملكية. والنتيجة التي ما يزال يجترها المغرب هي تعثرات النظام الديمقراطي فالدولة لا تسير على قدمين سليمتين والعثرات التي تعترضها تجعل من الصعوبة تلافيها دون ثورة واعية يتزعمها المسؤولون السياسيون ليسندهم المجتمع المدني والشعب كله، لإصلاح

28 - عرضه الملك على أنظار الشعب يوم 18 نوفمبر 1962، وتم التصويت عليه ايجابيا يوم 7 دجنبر 1962.

الوضع الديمقراطي بملكية دستورية حقيقية تعالج التعثرات التي يتخبط فيها المغرب.

ويبقى بعد هذا وذاك، أن الديمقراطية ليست هي المؤسسات التي لا يحضرها إلا قلة قليلة من الأعضاء، ولا الإنتخابات المزيفة أو نصف مزيفة، ولا هي المجالس الجماعية ليبلغ المغرب «قمة الديمقراطية»، ولا هي حكم القمع والاختطاف تحت التعذيب وإنتهاك القيم الإنسانية، ولا هي عصر كديرة وأوفقير والبصري بكل سيئاته ومباذله وفساده... ولكن عمق الديمقراطية هو حقوق الإنسان وكرامة المواطن وحمايته في نفسه وعياله وأمواله، وضمان العدل له في القضاء والأمن من الرشوة والفساد في الإدارة، وحماية حق صاحب الحق، حتى لا يطغى عليه مغتصب، ولو كان من أهل السلطة، وهي حقه في التعليم والشغل والسكني وحرية القول.

الديمقراطية جوهر لا شكل. أدواتها إنما هي وسيلة لضمان الجوهر. والعبث بشكلها وجوهرها يفقد الثقة فيها، ويعمق الهوة بين الشعب الذي يحتاج إليه يوم يطلب منه صوته، وتداس حقوقه وكرامته من أصحاب السلطة التي منحها صوته.

لا نريد أن يفقد الشعب ثقته في الديمقراطية كقيمة سامية في المغرب.

في هذه السبيل كافحت بتفكيري وقلمي وعملي طيلة حياتي. وأكتب الآن هذه المذكرات، والشمس على أطراف النخيل، والشك يملأ قلبي وضميري أن المغرب وصل، وفي أن ما كافحت من أجله، ضمن نخبة من الشرفاء، قد تحقق أو هو في الطريق.

مفهوم القانون والعدل :

قيمتان مرتبطتان، وربما متلازمتان. القانون يضمن العدل. ولا عدل بدون قانون، ولو كان الحاكم أو المتصرف عادلا. منذ وعيت، وأنا أتابع ظلم السلطة، وظلم بعض المواطنين لآخرين. وأفكر، دون أن يكون سني يسمح بالتفكير في انتشار ظلم السلطة، وظلم الذين لا يملكون السلطة. كنت أدين انعدام القانون. ورغم أن الإسلام ينظم حياة المسلمين على أساس ديني، والعدل من أسماء الله

وصفاته. ورغم الشعار الذي يرفعه كل من يشعر بظلم ما «أنا بالله وبالشرع»، فإن التثقف بمبادئ الإسلام لم يكن يرتفع إلى قيمة العدالة، ولا أن يدرك كثير من المسلمين أن قمة الشريعة هي العدالة.

القانون هو جوهر الوجود الحضاري الذي كان يجب أن تعتمد عليه سلطات الحماية، لو كانت تخطط لتحقيق إصلاحات جوهرية للشعب المغربي. ورغم أن فرنسا الدولة تقدس القانون وتؤمن بأنه أسمى تعبير عن إرادة الأمة، كما عبر عن ذلك دستورها منذ عهد نابليون على الأقل، فإنها، وهي تستعمر المغرب، لم يرتفع بها إحساسها بالمسؤولية إلى أن يشع أساس من أسس حضارتها «القانون» على شعب ينقصه القانون، أو تنظيم الدولة بالقانون، وإن كان لا ينقصه التشريع الإسلامي في إطاره النظري، وفي الأحوال الشخصية.

من هذا التخلف سادت الفوضى في كل ما لا يضبط إلا بالقانون، وأصبح المواطن معرضا للجلد أحيانا لتهمة تافهة، أو لأنه قرأ اللطيف في المسجد استنكارا للسياسة البربرية. وكانت الأحكام تصدر بالجملة فيحكم على عشرة أو خمسة عشر وطنيا حكما جماعيا دون تحقيق ولا صك اتهام أو نص قانوني ولا مرافعة طبعا، ولا حتى التأكد من اسم أو شخصية المحكوم عليهم. فهم كالخراف يساقون إلى المجزرة دون التعرف على أهليتهم لذلك...!

حينما اختفى القانون من المجتمع، لم يعد للمواطن أي حق، ولم يكن محميا من عدوان السلطة ولو في أصغر درجاتها، شيخ قبيلة أو قائد أو شرطي مرور مثلا. لكل ذلك - وهو ناتج عن معاناة ذاتية - كنت ألخص جوهر النضال الوطني في سيادة القانون بين المواطنين في الحياة العامة. وذلك في ظل الإستقلال طبعا.

وإذا كانت الحكومات قد اهتدت منذ بداية الاستقلال إلى اقتباس بعض القوانين التي وضعتها الحماية للجالية الأجنبية، وحذفت بعض القوانين ووضعت أخرى، فإن القضية لم تكن قضية النصوص، ولكنها قضية التطبيق كما هو الأمر بالنسبة للدستور.

وكل الاختراقات التي خلخلت الحكم في المغرب بعد الاستقلال تعود إلى غياب القانون لا إلى نصه. فقد تكون كثير من النصوص سليمة ولكن في :

- غياب القضاء النزيه المستقيم في بعض أطره وغياب كفاءة بعض القضاة، وانتشار الرشوة بين بعض المكلفين بالأحكام.
- التعليمات التي كانت تصدر من هذا المسؤول أو ذاك.
- تخطي القانون والمحكمة بالاعتقال الجزافي، والسجن دون محاكمة في السجون السرية والاختطاف والاغتيال.

ثم إن مفهوم القانون ليس هو النص فحسب، فقد كانت هناك نصوص في عهد الحماية واستمر بعضها في عهد الاستقلال كالنص الذي صدر سنة 1935، والمعروف «بكل ما من شأنه...» أي إن المواطن يعاقب على كل ما من شأنه أن يخل بالأمن العام مثلا، ولو لم يخل بالفعل. وكالقانون الذي يعاقب الصحفي بالسجن، وكثير من القوانين التي ألغي بعضها. ولذلك فالمهم ليس نص القانون، ولكن روح القانون. فكثير من القوانين توضع ظالمة بقصد. ولذلك لا تحقق عدلا ولا تضمنه.

المغرب كان تقريبا بدون نصوص قانونية على عهد الحماية، وأصبح القانون في كثير من فترات عهد الاستقلال غير ذي تنفيذ ولا تطبيق.

الأمثلة كانت واضحة في كثير من الفترات حتى في السنة التي حصل فيها المغرب على دستور بالإستفتاء وهو يعلن «أن القانون أسمى تعبير عن إرادة الأمة» ولكن المثال الأقرب هو الصحافة. كانت تحاكم بغير تهم حقيقية، كما سبق القول في فصل سابق. وللصحافة قانون يضبط صدورها ومسيرتها، وحتى العقوبات التي تجري عليها، إن حادت عن أحكامه (قانون 15 نوفمبر 1958) ولكنها في الغالب كانت تحاكم بالقانون الجنائي، فإن ما كانت تنشره «من شأنه أن يخل بالأمن العام» وهو باب يدخله المجرم الخطير والصحفي المسالم على السواء.

كثير من الصحف حوكمت، وكثير من الصحف ألغيت[29]. وكثير من الصحفيين سجنوا لأسباب واهية[30] حتى لا يكتب قلمهم ما من شأنه أن يهدد الأمن العام.

وتجلى اختراق القانون بصورة فاضحة في معظم الدورات الانتخابية التشريعية والجماعية وحتى المهنية. فما من إنتخابات سلمت من التزييف، ولم ينعكس اختراق القانون - نهارا وجهارا بالسلطة أو بالمال - على الطعن وإلغاء الانتخاب أو إعادتهولاية انتخابية أو مجلس من المجالس. إلا في تجديد انتخاب ثلث المستشارين (سبتمبر 2006) حينما طعنت وزارة الداخلية في انتخاب بعض المرسمين بتهمة شراء الأصوات بالمال وقدموا للمحاكمة. إنطبع اختراق القانون على مسار الديمقراطية، وفساد الحياة النيابية التي لا تعكس إلا حكما ملفقا، لا يستند إلى أغلبية - فأحرى أغلبية منسجمة. وإنما هي مؤسسات مرقعة تنتج حكما مرقعا. فذلك هو السبب في التخلف الذي يعرفه المغرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وهو سبب عجز الحكومة عن الانتصار في معركة التقدم والتنمية.

السبب هو اختراق قانون الانتخابات مما ينتج فوضى : «دولة بدون مؤسسات حقيقية».

نضالنا إذن تلخص في معركتنا من أجل سيادة القانون. أن يكون للمغرب قانون متحضر يضمن العدالة ويأبى على الاختراق. وأن تتوقف السلط عن التجاوز في استعمال السلطة، رغما عن القانون. وبذلك يحقق الشعار الذي رفعه محمد السادس «المفهوم الجديد للسلطة...»

وأساس سلامة القانون هو سلامة القضاء. فالقانون أداة في يد العدالة. ولا تعمل عدالة إلا في يد قضاء نزيه.

29 - التحرير والمحرر وصحف الحزب الشيوعي.

30 - محمد برادة حكم عليه بسنتين... بعد أن إعتقلنا معا وأفرج عنا. ثم نصبت له تهمة، وكأن الذين أفرجوا عنه في سجنه الأول عادوا إلى رشدهم فحكموا عليه بسنتين، وعمر بن جلون مثلا.

عالم مجنون... مجنون... مجنون...
لا يغري بالحياة

عشت الحرب العالمية الثانية بكل متاعبها وعذابها والمحن التي عاشتها الشعوب المتحاربة والشعوب التي مستها الحرب بنابها، وإن لم يكن لها فيها ناقة ولا جمل. ولو أن القائمين على الحرب والذين أشعلوا نارها اعتبروها عالمية تهم الهند كما تهم المغرب ومصر وبقية عالم المستعمرات. لقد كان النظام الاستعماري عولمة قبل أن يبتكر نظام العولمة الحالي. كانوا يعلنون الحرب ويشركون أراضي المستعمرات فيها بالرغم عن دولها وشعوبها، ويعقدون الصلح، ويفرضون شروطه على المنهزمين باسم دول وشعوب لا ناقة لها في الحرب والصلح ولا جمل، شعوب العالم جميعها عانت من ويلات الحرب، وقد آمنت أثناء الحرب – وبعدها – أن الحرب جنون يفقد فيها المتحاربون المسؤولون عنها عقلهم ومنطق الإنسان ليتقمصوا منطق الحيوانات المفترسة. كل ما كان يتحدث به زعماء الحرب ومسيروها لم يقنعني، لأن المنطق الإنساني يغيب عنه، ويبقى المنطق الحيواني. ولسنا بحاجة إلى القول بأن منطق الحيوان المفترس لا يقنع العقول المفكرة والضمائر المتفتحة.

وما أزال أذكر أنني «جننت»، ولكن بالابتهاج والفرح الكبير، عندما علمت أن الحرب توقفت، ولو أن جروحا دامية ما تزال في قلبي من ملايين البرءاء من الأطفال الشبان والرجال والنساء الذين إغتصبت أرواحهم بالمدافع والقنابل الذرية والصاروخية وتدمير آلاف المدن والحقول والجامعات والمتاحف والآثار

الفنية ومباهج ما أبدعه الإنسان أصبح ركاما من حطام.[1] قضي بذلك على نتاج حضارة أسعدت الإنسانية منذ أن أبدعها الإنسان بعقله وذكائه وما رزقه الله من مهارة فنية وتقنية عالية.

كنت - ككل السذج - من البشر أعتقد أن نهاية الحرب العالمية الثانية، نهاية الجنون إلى الأبد والعودة إلى العقل. إعتقدت أن الزهور والورود والرياحين ستزهر في العالم. وستسعد الإنسانية بحقوقها، ويتمتع كل إنسان بحريته في الحياة، في الحرية، في التفكير، في التعليم، في الغداء، في العمل، في السكنى، في الاستقلال، في قول الكلمة الحرة.

مباشرة بعد إعلان توقف المدافع وعودة الطائرات إلى مرابطها والقنابل الذرية إلى مخازنها ومخابئها، بدأ الصراع بين المنتصرين (السوفيات والحلفاء) على المناطق المحتلة في أوروبا وغير أوروبا. من منهما يركز نفوذه العسكري السياسي في البلقان وشرق أروبا، في اليونان، في إيطاليا وألمانيا المحتلة، في الشرق الأوسط، والبلاد العربية من الخليج إلى المحيط. وكان السذج منا يعتقدون أن ذلك بقية أحلام بعد يقظة مفاجئة. ولكن الحرب الباردة بدأت منذ اللحظة الأولى للسلام، وانتشرت ظلالها على العالم. فكل من المتحاربين (حربا باردة) يركز نفوذه العسكري والسياسي. وكل منهما يهدد الأخر بالمخزون من القنابل النووية. ومع النفوذ بدأت الحروب : إسرائيل تحتل فلسطين وتطرد الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه، حرب الشيوعيين في الصين لطرد النظام الرجعي، الانقلابات في العالم العربي وفي أمريكا اللاتينية، الحروب العنصرية والعرقية في البلقان، الحرب الثلاثية ضد مصر، حرب إسرائيل ضد مصر وسوريا والأردن. صراع الاستعمار القديم ضد الشعوب التي تناضل للاستقلال، الحرب في الفيتنام في كوريا ولتستمر الحروب ليحتل العراق الكويت. وقبل ذلك تبدأ حرب الثمان سنوات بين العراق وإيران. ملايين من شبان وأطفال البلدين «يذهبون إلى الجنة» برصاص المسلمين العراقيين والإيرانيين. ويأتي الدور على العراق لتحتلها أمريكا، وعلى فلسطين لتستمر إسرائيل في حرب الإبادة ضد المسالمين والمدنيين، أطفال ونساء وشيوخ، ولتهدم

1 - ما وقع في العراق وأفغانستان.

غزة على ساكنيها. والرئيس بوش يصفق لان إسرائيل تدافع عن نفسها ضد الأطفال والنساء والشيوخ «الذين يهددونها بالإبادة»، ويستمر أثناء ذلك وبعد ذلك في تهديد «دول الشر» بالعدوان والتدمير على نحو ما حدث في العراق، وتستعد إيران وسوريا ودول أخرى لتلقي الضربة القاضية. وتقع ضربة الانتقام المدمرة على برجي نيويورك، وفي رحاب البنتاكون. وتعلن الحرب ضد الإرهاب، ويعلنها الإرهاب في لندن، ومدريد وباريس، وفي بلاد عربية وإسلامية. حرب متداولة، ستعرفها العراق ضد الاحتلال، وسيكتوي بنارها الشعب العراقي ولكنها تحرق الأخضر واليابس : شبان وشابات يقومون بعمليات انتحارية تدمر وتقتل المئات كل يوم، وتهجر العراق آلاف العائلات فرارا من الحرب فيكونون شعب المهاجرين. وتفتح دولة ديمقراطية السجون الخاصة لتعذيب الأسرى دون قانون ولا قضاء على أراضي غير خاضعة لمحاكمها، ويختل التوازن في العالم باختلال القانون والأخلاق، ويهرع الكثيرون – شباب وشيوخ ونساء – إلى المخدرات ليغيبوا عن العالم المجنون، وتنشط تجارة المخدرات لتشغل الأمن عن الجريمة، – التي تستفحل – عسى رجال الأمن يحدون من انتشار المخدرات، ويشرك المتاجرون بعض رجال الأمن في تسهيل مهمتهم فيصبحون من عصابات تجار المخدرات. في إطار الحرب ضد الإرهاب تخرج دول كبرى عن صوابها فتفتح عشرات المعتقلات غير القانونية، تحتجز فيها كل من اعتقلته – خاصة من بلاد العرب والمسلمين ويضع معتقل كواتينامو والولايات المتحدة ورئيسها السابق في قفص الاتهام بخرق القانون واعتقال مواطنين أجانب بغير تهمة قانونية، يعذبون وتنهك كرامتهم. أغلبهم بدؤا يعاملون معاملة المجرمين. اختفى القانون واختفى القضاء، واختفت معهما كرامة السياسيين والمفكرين، فلم يرتفع صوت بالاستنكار إلا أصوات هزيلة في هذه الدولة أو تلك لأن القوة والعدوان على إنسانية الانسان هو الذي يتحكم، حتى أستيقظ أخيرا ضمير الرئيس أوباما ليعلن عن وحشية الأساليب التي استعملت ضد متهمين لم يتبث إجرامهم. وهدد بأن يطالب وزارة العدل بالنظر لمتابعة مسؤولي إدارة بوش عن هذه الجرائم غير القانونية. ويضطرب سوق المال والأعمال فتفلس مؤسسات وبنوك، ويختل الاقتصاد في العالم. ويتضاعف شقاء الأشقياء، ويغمر الرعب الأغنياء والمتمولين والحكومات التي لا تضمن الاستقرار المالي والاقتصادي.

يتضاعف جنون العالم ويختفي الحكماء والمثقفون والمفكرون، لا يستطعون أن يعيدوا العالم إلى صوابه، ولا أن يعيشوا في عالم مجنون.

حكومات في دول فقيرة يعمها البؤس والجهل والبطالة، تنفق ملايير الدولارات من دخل بترولها في السلاح والتجنيد والاستعداد للحرب وتبقى الشعوب المنكوبة محرومة يأخذ بعض المتمردين من أفرادها وجهته نحو الارهاب.

الفكر العسكري السياسي انتقل إلى العلم والثقافة والفن. البحث العلمي وجه في معظمه إلى التنمية العسكرية بدلا من التنمية الاقتصادية والبشرية، توجه البحث إلى صناعة الأسلحة والتسابق في إنتاج أخطرها، والتجارة الكبرى في توزيعها في العالم المتطور منه والنامي. الأموال التي تنتج من النفط والغاز تحول إلى شراء السلاح بدلا من الاستثمار الاقتصادي لرفع مستوى الحياة الفكرية والعلمية والمعيشية. اهتدى مجرم فكري في أواخر الحرب العالمية الثانية إلى مفعول الذرة في التدمير والتخويف. فصنع قنبلة- قنابل - ذرية يستطيع بها أن يدمر إقليما، مدنا، ويزهق أرواح مئات الملايين في لحظة، تنتشر أخطار الإشعاع الذري في معظم الأقاليم والدول المجاورة، تشوه الإنسان وتفضي بالملايين إلى الموت. قدم اختراعه، ببرودة دم، إلى الرئيس ترومان، وأمر الرئيس، بدم أكثر برودة، بإلقاء القنابل على هيروشيما وناكازاكي. فدمّر المدينتين وأقاليمهما وقتل مئات الملايين من سكانها. وأصبحت القنبلة في خزانته يهدد بها كل العالم. وإنتشر الرعب مرة أخرى وكنيدي وخروتشوف يهدد كل منها دولة الآخر بالإفراج عن مخزون السلاح الذري في أزمة خليج الخنازير. وإنتشر السلاح الذري بين الكبار والصغار، إسرائيل تملك مخزونا ذريا تهدد به كل دول وشعوب الشرق الأوسط بما فيه إيران. وأصبحت كثير من دول العالم تملك السلاح المهدد المدمر الذي ينشر الرعب ويذل الشعوب والدول. إنه يملك القنبلة المدمرة.

هذه نتيجة البحث العلمي بأخلاقياته.

ومن العلم إلى الثقافة والأدب والفن. في كل هذه الميادين انتشر القلق. وتمييع الفكر الثقافي حتى أصبحت ثقافة الجنس أقرب توجه ثقافي إلى

عقول الشباب. تسخير الثقافة للعودة إلى الرجعية الفكرية في خدمة الأنظمة السياسية الرجعية، تسخير الثقافة لخدمة النفعية الذاتية، ونشر الأفكار الملغومة عن طريق الوسائل الالكترونية والسيطرة على عقول الشباب بالتوجيه المنحرف. الأدب الإبداعي سار في نفس الدرب. والفنون الجميلة – الرسم – تخلت عن إبداع الموهبة ليصبح رسما عابثا بالألوان والأشكال. الموسيقى والغناء تخلت عن إبداع الصوت واللحن والوتر إلى بهلونيات تثير القلق ولا تتمتع باللحن الإبداعي الجميل، لا تهتم بالصوت الناعم العذب الذي يحمل رسالة جمالية. بهلونيات مصورة خاطفة، لا توحي ولا تمتع ولا تقدم نغمات تقول شيئا.

عالم السلاح والحرب طبع العقول والمواهب بالقلق والاضطراب الفكري والعائلي بل والجنسي، فأصبح الجنون يغمر العقل والعاطفة والإحساس بجمال الحياة، وجمال التعبير عن سمو الحياة. القلق الناتج عن الخوف الذي يسكن العقول والنفوس دون أن تدري. الخوف من المستقبل لتفاهة الحاضر، والابتعاد بالإنسان عن الاستقامة في التفكير والسلوك والعمل. انتشرت النفعية والسلوك الغادر، ليبحث الشاب عن المال بدلا من كرسي الجامعة وعنبر العمل. شقاء في الفكر، شقاء في الحياة الجميلة، ينتجان شقاء في العائلة، في القرية، في المدينة، في الشعب...

انتشر عدوى جنون الكبار بين الصغار. الإرهاب قد يكون أحد مظاهره، رغم سذاجة عقول بعض المتحركين في إطاره. البطالة تدفع بالآلاف إلى المغامرة في قوارب الموت بحثا عن لقمة خبز، المغامرون في ترويج الحشيش وتسويقه عبر البحار والقارات يكسبون المال ليقاوموا البطالة والجوع في انتظار أن تداهمهم دوريات الأمن. الجوع والطموح غير المشروع ينشر وباء الرشوة الموصوفة والسطو على البنوك، وكل صندوق يخزن المال.

هذه هي الوضعية التي أصبح عليها الإنسان في العالم والحرب تنهش الإنسان بالقتل والخوف واحتقار الإنسانية، تبدت في صورة أخرى تعيشها في أخبار احتلال الشعوب وتدمير الأقاليم وانتشار الفوضى الأمنية، وتعيشها في لا أخلاقية المجتمعات بسلوك العصابات التي تعبث بالقانون، وتبث الرعب في الشعوب، وتقتل في الإنسان حب الحياة.

ويعيش العالم سبعين سنة في الحرب والتهديد بالحرب والخوف من الحرب، وينشغل الإنسان مرة أخرى وحكومات بعض شعوبه عن التنمية الاقتصادية والبشرية بالحرب والإرهاب والتسلح من أجل الإرهاب، حرب الآخرين وإرهابهم. ويعود العالم إلى صرعة الجنون، جنون الطغيان الذي تمثله الدول العظمى، وحتى بعض الدول الصغرى ضد الإنسان، وبعض شعوبه يعيش أزمات الجوع والجهل والفقر، وبؤس العقل والفكر والجسد.

جنون التدبير والسلوك دفع المجانين الكبار في العالم إلى الطموح اللامتناهي في تصنيع آلات الحرب وتسويق الحرب، وقيادة من بيدهم القرارات إلى إبداع عصر يتلوه عصر من الحروب. والرحلة في البحار والمحيطات إلى الحرب من أجل الحرب. وتضاعفت مكاسب تجار الموت بمقدار تضاعف فقر الشعوب. وتعانق الموت بالسلاح مع الموت بالجوع في بلاد الفقراء والمستضعفين والمتخلفين. الموت من أجل أن ينعم الأغنياء بما ينتجون من أراضي الذهب، وما يصنعون من آلات الحرب.

انتشر الجوع في العالم؛ ومع الجوع هجرة الغرق والموت من أجل لقمة خبز. وانتشر التضخم، تضخم الأموال في يد صناع الموت، في يد الشركات الكبرى في يد البنوك الكبرى... أصبح العالم يعيش حياة التسابق من أجل الربح الحرام على عاتق صغار المستهلكين، وانتقلت عدوى التضخم إلى صغار المستهلكين، فانساقوا وراء قروض بفوائد متحركة. أفلس المستضعفون لأنهم أصبحوا يعيشون فوق طاقتهم. بدأ الإفلاس ينتقل إلى كبار المولين : الشركات - التي لم تعد تجد مستهلكا - البنوك - التي لم يؤد لها المفلسون مستحقاتهم. وبدأت أهرمات الرمال تتساقط، وهي منبثقة من بلاد المال والأعمال إلى مناطق من أوروبا، مناطق من بلاد البترول، مناطق من بلاد المستضعفين المتواضعين. وانتشر «فيروس» الوباء نحو العالم الذي يعيش الحرب والتهديد بالحرب. وأصبح يعيش الأزمة، ويعيش الإفلاس والتهديد بالإفلاس[2].

2 - ملاحظة : ذهبت هيلاري كلنتون وزيرة خارجية أمريكا إلى الصين لتطلب من هذه البلاد الشيوعية اكتتاب سندات الخزينة الأمريكية وبذلك أصبحت الشيوعية تنقذ الرأسمالية.

الجنون أخذ يلعب بعقول أصحاب القرار. المال في البركة العميقة (بركة الإفلاس) من المنقذ : المال قد لا ينقذ المال. مجانين العالم تضاعف جنونهم بالأزمة المالية والاقتصادية. العالم الذي كان يزخر بالإنتاج والاستهلاك أصبح يزخر بلا إنتاج ولا استهلاك.

الإفلاس والفقر ـ وربما الجوع ـ يهدد عالم المجانين.

هل ستسقط حضارة الرفاه المالي والعسكري ؟ وهل سيسقط عالم المال والأعمال والطغيان والاستغناء بامتصاص دماء الفقراء ؟

العالم ينتظر حضارة أخرى جديدة، حضارة يختفي فيها صناع السلاح وتجار الموت وأباطرة الأعمال وشره رجال الأعمال والطمع في دولار الرجل الشعبي والمرأة الشعبية. يكدان ليومهم وشهرهم وسنتهم ليكسبوا التلفزيون والثلاجة والسيارة بقروض وفوائد البنك والشركة.

الحاجة أصبحت ماسة إلى عالم عاقل يحيى فيه الفقراء ومتوسطو الدخل إلى جانب الغني دون «وصاية» من أباطرة المال وتجار الموت وطغيان تضخم الشركات والبنوك.

حضارة على حافة الإفلاس المالي يتبعه الإفلاس الفكري والصناعي والسياسي لتنشأ حضارة الأغلبية «التضحية» من سكان العالم المجنون.

يوم تختفي حضارة الجنون تنشأ حضارة العقل.

*

* *

هذه هي المأساة التي عشتها بكل أبعادها. لم أكن فيها محايدا ولا متغافلا عن أثر هذا الجنون في مسيرة العالم، وفي خلخلة السلام الذي يحاول الإنسان أن يؤسس كيانه، وهو يخرج من حرب إلى حرب، من اضطراب إلى فوضى، من تهديد إلى تهديد. لم أكن في راحة نفسية ولا في هدوء عقلي لتنعم بالعمل السلمي الفكري أو اليدوي، ولنستنشق نسيم الحرية، وهدوء وراحة الضمير.

عالم مجنون اختفت فيه الأخلاق، والاحترام الإنساني المتبادل، وانتهاك حقوق المواطنين وأمنهم وحرياتهم الخاصة والعامة وهدوء الأعصاب وراحة الضمير.

عالم مجنون تقدم فيه عصابة باغتصاب أرض شعب وطرده وتهجير من لم يقبل الطرد، وإقامة دولة مكان أرضه يعترف بها رؤساء الدول العظمى في الدقيقة الأولى بعد رفع العلم على أي دار من الأرض المغتصبة. ثم تشعل نار حرب لمدة ستين عاما ضد الشعب المنتزعة أرضه، لقتل ما بقي من السكان، وتدمير ما بقي من بيوته ومأويه، وبناء مستوطنات لسكنى المستوطنين على أرضه.

عشنا ورأينا هذه الدولة تشعل حروبا منتظمة في آماد محسوبة تقتل الإنسان وتدمير مأويه. عشنا ورأينا الدولة، تصدر تعليمات لجنودها الغازين أن يقتلوا كل حي يمشي على الأرض أو يقبع في ملجأ أو يحتمي بجدار. أوامر تصدر لإخراج العائلات بأطفالها وشيوخها ونسائها وجندلتهم على أبواب بيوتهم. عشنا ورأينا امرأة تستخرج من كوخها محتضنة طفلتها حذرا من برد وألياف ثلج تنزل من السماء، ويتلقفهما قبل البرد والثلج ورصاص جندي حاقد ينفذ تعليمات رئيس أركان الحرب.

عشنا ورأينا تدمير قطاع بكامله بمساجده وكنائسه ومكتباته وجامعاته ومدارسه ومعامله، وقتل مجموع سكانه.

عشنا هذا العالم يكتمل جنونه بتصفيقات رئيس دولة عظمى للقتلة المدافعين عن سلامتهم. ثم تلوذ كل دول وشعوب العالم بالصمت والشماتة، عالم مجنون.... مجنون.... مجنون....

قاومت بالقلم كل هذا التدهور. ولكن هي موجات جنون تتلاحق كأمواج بحر صاخب، أعيشها بكل مباذلها وحماقاتها كما يعيشها معظم السذج من الذين يطمحون إلى عالم أفضل.

قد تكون المدينة الفاضلة هي هدفي - أملي في الحياة. ولكني والشمس على أطراف النخيل - أطمح إلى عالم سعيد يعيش فيه الإنسان إنسانيته. أعيش

مع هؤلاء ما بقي من حياتي بعيدا عن العالم المجنون الذي فتحت عليه عيني الواعيتين، ومن حولي من الناس يذكرون الحرب العظمى الأولى، ومارست حياتي الفاعلة في ظل الحرب العالمية الثانية، وما تزال الحرب معلنة بكل أشكالها العسكرية و«المدنية» بكل مباذلها الأخلاقية والروحية.

جنون لا يغري بالحياة....

ومع ذلك نحياه ونناضل من أجل حياة أسعد، من أجل إعادة الصواب إلى المجانين لأننا نحب الحياة.

عالم مجنون تخلى عنه المثقفون والمفكرون والعلماء والفلاسفة، تخلوا عنه فتخلوا عن مسؤولياتهم في إبداء الرأي والتوجيه والدفاع عنه، في مناصرة الديمقراطية والدفاع عن الإنسان وصيانة كرامته، وتجنيد الشعوب من حولهم، ليس للانتخابات والوصولية السياسية، ولكن لتبني الأفكار والدفاع عنها وإعادة العقل الواعي إلى البشرية.

مسؤولية المثقفين عموما هي توضيح القيم وإخراجها من إطار الغفلة والجهل والتضليل، وتعبئة الإنسانية للدفاع عنها.

مسؤولية المفكرين مضاعفة، أنهم أهملوا واجبهم، وأنهم اعتبروا الدفاع عن القيم التي يحترمها فكرهم عمل سياسي، وهم يبتعدون عن السياسة حتى لا يتهموا بالوصولية وبإغراق الفكر في ترهات الصراع السياسي.

مسؤوليتهم أكبر من ذلك، لأنهم رعاة الفكر وتصحيح القيم.

حينما يحلل السياسيون الديمقراطية أو العدل أو حقوق الإنسان مثلا تشم من تحليلهم رائحة الوصولية. وهم حينما يصلون تتغير مفاهيم الديمقراطية والعدل وحقوق الإنسان. ويحدث التغيير كلما وصل فريق منهم حتى تصبح هذه القيم كرقعة الدراويش.

الفكر مصباح الهدي، والذي لا يملك فكرا مجردا من الوصولية لا يمكن أن يهتدى أو يهدي الآخرون - حينما كان سقراط وأفلاطون وأرسطو - يفكرون

سياسيا ويحللون قيم الحياة للناس، يدعون إلى المعرفة والسمو الأخلاقي واستقامة السلوك، والتضحية في سبيل نظافة حياة الناس والمدينة والمجتمع، لم يكونوا سياسيين بمقدار ما كانوا مفكرين ومعلمين وهادين.

في العالم المجنون الذي نعيش فيه لا ينقصه المفكرون والعلماء والفلاسفة، ولكن كثيرا منهم يوظفون فكرهم السامي لتأريث ظاهرة الجنون التي يتخبط فيها العالم. كان عليهم أن يحكموا العقل ويفرضوا سلطانه، وأن يجهروا بالحقيقة إزاء الحروب والسيطرة السياسية والعسكرية على العالم، واستغلال الشعوب والدول والتحكم في الإنسان والإنسانية. المفكرون وحدهم هم الذين يستطيعون أن يقولوا لأباطرة العالم : «لا... قفوا مكانكم حيث أنتم». أتركوا الإنسانية تزدهر وتتمو وتسعد...وتتعلم وتعيش كرامتها. لا تفسدوا حياتها بإيقاد نار الفتنة والعداوة والبغضاء والحرب والقتل..

العالم المجنون هذا الذي كتب علينا أن نعيش فيه كانت شريحة النخبة العالمة والمفكرة تتعايش فيه منذ القرن التاسع عشر - على الأقل - وما شهد هذا العالم نقمة الحروب والثورات الدامية وطغيان الأقوياء أكثر مما شهده في هذه القرون. وعرف العالم منذ القرن التاسع عشر نقمة الاستعمار واضطهاد الشعوب واستغلال خيرات بلادها. في القرن العشرين بحربين عالميتين قتل فيها ملايين البشر، ودمرت معالم الحضارة التي أقامها الإنسان العالم والمفكر في قرون. قبل الحربين وأثناءهما وبعدهما لم يرتفع صوت الفكر يستنكر العدوان على البشرية ويزرع بذور السلام والحب والتعاون. كثير من المثقفين والعلماء الكبار خدموا الحرب باختراع السلاح المدمر - بما فيه السلاح الذري. كثير من المثقفين خدموا الحرب بابتكار إستراتيجيتها، بخدمة الإعلام فيها، بابتكار الحرب النفسية، وتخذيل الشعوب وزرع بذور الكراهية بينها.

بعد الحرب العالمية الأولى- بالأخص - والثانية استيقظ الفكر في بعض البلاد الأوروبية : أدباء وفلاسفة مما لبثوا يستنكرون حرب الريف مثلا، ويدعون إلى تحرير شعب الريف من النفوذ الاسباني، وابتعاد فرنسا عن أن تدخل بؤرة العدوان والحرب مدفوعين بأن فرنسا تعاني البؤس والبطالة، ولا تحتمل تجنيد الآلاف مرة أخرى ليكون مصيرهم مصير آلاف الجنود الأسبان الذين قتلوا في

المعارك المتوالية في الريف. كثير من هؤلاء كانوا مأخوذون بالثورة البولشفية في روسيا الذي قادها لينين متأثرا بأفكار ماركس كان أكثرهم إذن شيوعيين مهمتهم أن يثيروا حرب الطبقات وتأليه البروليتارية ضدا على الامبريالية الجديدة، وسفاكي دماء الشعوب.

هذه نوايا ثورة يطبعها البعد السياسي عن طريق المعارك الانتخابية والوصول إلى الحكم على سلم البرلمان. ومن هؤلاء من وصل إلى الوزارة عن طريق الحرب.

ما هذه هي ثورة الفكر التي كان يجب أن يتكتل حولها المفكرون والعلماء والمثقفون عموما. الثورة التي تجمع حولها الشباب ليعيدوا إلى العالم عقله بين جنون الفوضى والانغمار في الجريمة[3].

جنون لم يسد في العالم عبثا. والذين يفحصون المجتمعات أعظمها ثراء وقوة ونفوذا وأبسطها السائرة في طريق النمو سيكتشفون مصدر جنون العالم.

لست متشائما. لكني أعيش الحياة بكل أبعادها لا تسترعني شجرتها الفارعة المورقة غابتها الوحشية الموحشة.

3 - أغربها جريمة فرتزل الذي سجن ابنته أربعا وعشرين سنة كان يغتصبها فولدت منه ستة أطفال أصبحوا شبابا.

ببليوغرافيا
بمؤلفات عبد الكريم غلاب
المنشورة أو قيد النشر

في الرواية :

- **سبعة أبواب :** أربع طبعات؛ دار المعارف، القاهرة (1965)؛ شركة الطبع والنشر، الدارالبيضاء (1973)؛ الدار العربية للكتاب، تونس/طرابلس (1984)؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الرباط ضمن الأعمال الكاملة للكاتب (2001).
- **دفنا الماضي**[1] : خمس طبعات؛ المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت (1966)؛ شركة الطبع والنشر، الدارالبيضاء (1973) و(1979)؛ مطبعة الرسالة، الرباط (1980)؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الرباط ضمن الأعمال الكاملة للكاتب(2001) وفي طبعة ثانية بباريس.
- **المعلم علي**[2] : خمس طبعات ؛ المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت (1971)؛ مطبعة الرسالة، الرباط (1973)؛ الدار العربية للكتاب، تونس (1981)؛ شركة الطبع والنشر، الدارالبيضاء (1983)؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس (2003)؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الرباط ضمن أعمال الكاملة للكاتب (2001).
- **صباح ويزحف الليل :** طبعتان؛ دار الآداب، بيروت (1984)؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الرباط ضمن الأعمال الكاملة للكاتب (2001).
- **وعاد الزورق إلى النبع :** طبعتان ؛ مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء (1989)؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الرباط ضمن الأعمال الكاملة للكاتب (2001).
- **شروخ في المرايا**[3] : طبعتان ؛ دار توبقال للنشر، الرباط (1994)؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الرباط ضمن الأعمال الكاملة للكاتب (2001).
- **سفر التكوين :** رواية سيرة ذاتية طبعتان؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

1 - حازت على جائزة الكتاب للمغرب سنة 1968.
2 - حازت على جائزة الكتاب للمغرب سنة 1974.
3 - حازت على جائزة الكتاب للمغرب سنة 1994.

بيروت (1996)؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الرباط ضمن الأعمال الكاملة للكاتب (2001). ترجمت في معهد الترجمة بطليطلة (إسبانيا) إلى الإسبانية والكاتلانية.

- **الشيخوخة الظالمة** : طبعة واحدة؛ دار الثقافة، الدار البيضاء (1999).
- **القاهرة تبوح بأسرارها** : (رواية سيرة ذاتية) : طبعة واحدة؛ دار الهلال، القاهرة (2000).
- **ما بعد الخلية** : دار نشر المعرفة، الرباط (2003).
- **لم ندفن الماضي** : دار نشر المعرفة، الرباط (2006).
- **شرقية في باريس** : دار مرسم، الرباط (2006).
- **الأرض ذهب** : دار نشر المعرفة، الرباط (2009).

في القصة :

- **مات قرير العين** : طبعتان؛ مطبعة الأطلس الدار البيضاء.(1960)؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الرباط ضمن الأعمال الكاملة للكاتب (2001).
- **الأرض حبيبتي** : طبعتان؛ دار الآداب، بيروت (1971) ؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الرباط ضمن الأعمال الكاملة للكاتب (2001).
- **وأخرجها من الجنة** : طبعتان؛ الدار العربية للكتاب، تونس/طرابلس (1977)؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية ضمن الأعمال الكاملة للكاتب (2001).
- **هذا الوجه أعرفه** : طبعتان؛ مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء (1997)؛ وزارة الثقافة والاتصال المغربية، الرباط ضمن الأعمال الكاملة (2001).
- **يطو وإخوانها** : نشر دار مرسم (2008).
- **في قصص الشباب** : سلسلة من عشر أجزاء : أزمة البطل، آدم يبحث عن حواء، تحرير البطل، أكتب بالجسد، الوردة الذابلة، إنه الظلام، نشوز، المسؤولية، طاقة متجددة، أنانية متوحشة؛ دار نشر المعرفة، الرباط (2010).

في الدراسات الأدبية والفكرية :

- **جلالة محمد الخامس، ملك دولة وقائد نهضة**، القاهرة (1947).
- **شخصية محمد الخامس** : مطبعة الأطلس، الدار البيضاء (1958).

- **نبضات فكر** : مكتبة الوحدة العربية، الدارالبيضاء (1961).
- **في الثقافة والأدب** : طبعتان ؛ مطبعة الأطلس، الدارالبيضاء (1964)؛ مطبعة الرسالة (1981).
- **رسالة فكر** : الدار التونسية للنشر، تونس (1969).
- **عالم شاعر الحمراء** : دار الثقافة، الدارالبيضاء (1972).
- **مع الأدب والأدباء** : دار الكتاب، الدارالبيضاء (1974).
- **ملامح من شخصية علال الفاسي** : مطبعة الرسالة، الرباط (1974).
- **الثقافة والفكر في مواجهة التحدي** : دار الثقافة، الدارالبيضاء (1976).
- **الفكر العربي بين الاستيلاب وتأكيد الذات** : الدار العربية للكتاب، تونس/طرابلس (1977).
- **دفاع عن فن القول** : الدار العربية للكتاب، تونس/طرابلس (1984).
- **الماهدون الخالدون** : سلسلة كتاب العلم، مطبعة الرسالة، الرباط (1991).
- **من اللغة إلى الفكر** : مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء (1993).
- **أزمة المفاهيم وإنحراف التفكير** : مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت (1998)
- **لا مفهوم للثقافة** : دار نشر المعرفة، الرباط (1999).
- **نحب الحياة** : مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء (2005).

في الدراسات الإسلامية :

- **تاريخ الإسلام** : أربع طبعات ؛ مطبعة الأطلس، الدارالبيضاء (1958) و(1961) و(1962) و(1963).
- **صراع المذهب والعقيدة في القرآن** : أربع طبعات؛ دار الكتاب اللبناني، بيروت (1973)؛ دار الآفاق الجديدة، بيروت (1979)؛ مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء (1996) و(2004).
- **مجتمع المؤمنين من هدي القرآن** : طبعتان؛ مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء (1988) و(2004).
- **في الثقافة الاسلامية والآداب القرآنية** : مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء (1992).
- **الإسلام في مواجهة التحديات** : مطبعة الرسالة، الرباط (1996).

في الدراسات السياسية :

- **الاستقلالية** : مطبعة الأطلس، الرباط (1960).
- **في الإصلاح القروي** : مطبعة الرسالة، الرباط (1961).
- **هذا هو الدستور** : مطبعة الرسالة، الرباط (1962).
- **دفاع عن الديمقراطية** : طبعتان؛ دار الفكر العربي، طنجة (1966)؛ مطبعة فضالة، المحمدية (1967).
- **معركتنا العربية في مواجهة الاستعمار والصهيونية** (بالاشتراك مع محمد العربي المساري وعبد الجبار السحيمي) : كتاب العلم، مطبعة الرسالة، الرباط (1967).
- **معركة المصير في سبيل إصلاح التعليم وتعريبه** (بالاشتراك مع محمد العربي المساري وعبد الجبار السحيمي) : مطبعة الرسالة، الرباط (1967).
- **التطور الدستوري والنيابي بالمغرب** : ثلاث طبعات؛ مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (1978) و(1986) و(1993).
- **مع الشعب في البرلمان** : مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (1983).
- **سلطة المؤسسات بين الشعب والحكم** : مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (1987).
- **لماذا انهارت الشيوعية ؟** دار الآفاق الجديدة، الدار البيضاء - بيروت (1991).
- **في الفكر السياسي** : مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (1992).
- **تجديد الدولة وتغيير السياسة** : مطبعة الرسالة، الرباط (1999).

أدب الرحلات :

- **صحفي في أمريكا** : مطبعة الأطلس، الدار البيضاء (1962).
- **من مكة إلى موسكو** : دار الكتاب، الدار البيضاء (1971).

في الدراسات التاريخية :

- **تاريخ الحركة الوطنية (جزءان)** : ثلاث طبعات؛ شركة الطبع والنشر، الرباط (1976)؛ مطبعة النجاح الجديدة (1985) و(2000).
- **قصة المواجهة بين المغرب والغرب** : دار الغرب الإسلامي، بيروت (2003).

- قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (ثلاث أجزاء) : دار الغرب الإسلامي، بيروت (2005).

المؤلفات المترجمة :

- Il Marocco Tra Due Generazioni In Un Romanzo Di Abd Al Karim Ghallab, Adalgisa de Simone – كلية الماجيستير، جامعة باليرمو(1969).
- Le Passé Enterré : الترجمة الفرنسية لدفنا الماضي، قام بها Francis Gouin طبعتان؛ Publi-Sud, Paris (1990)؛ Editions Okad, Rabat (1990).
- نبضات فكر : ترجمها إلى الأردية محمد إسحاق الندوي، مطبوعات إقرأ، كراتشي، الباكستان (1990).
- Génesis الترجمة لسفر التكوين بالإسبانية قام بها Angel Gimeno Corzan، Editiones del oriente y del mediterraneo، مدريد (2005).
- Génesis, Una Vida en el Marroc Contemporani : ترجمة لسفر التكوين للكتلانية ترجمة السيدة Marta Serra Oliveras ، نشر دار Proa، برشلونة (2002) ؛ تحت إشراف المؤسسة الأوروبية للثقافة.

الكتب والدراسات التي ألفت حول المؤلف ومؤلفاته :

- دراسات تحليلية نقدية لرواية دفنا الماضي : قام بها ثلاثة عشر من النقاد العرب، مطبعة الرسالة، الرباط (1980).
- الأدب الثقافي عند عبد الكريم غلاب (المقالة، القصة الرواية؛ أحمد فطري) : طبعة واحدة؛ دار الثقافة، الدار البيضاء (1982).
- عبد الكريم غلاب : بيبلوغرافية بأعماله وما كتب عنه من مصادر عربية 1947-1991، الدكتور صالح جواد الطعمة، دار توبقال للنشر، الرباط (1993).
- عبد الكريم غلاب : طبعة واحدة ؛ ندوات تشرف عليها وتصدرها الأستاذة فاطمة الجامعي الحبابي، مطبعة فضالة، المحمدية (1996).
- الكتابة والوعي، دراسات لبعض أعمال غلاب السردية ؛ الدكتور عبد العالي بوطيب : المتقي برينتر (2001).

- عبد الكريم غلاب، ضوء يشرق من المغرب : إشراف الدكتورة سعاد الصباح، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت (2003).

بحوث الإجازة التي ألفت حول المؤلف ومؤلفاته :

■ رسائل الدراسات العليا :

- **قراءة في مكون الشخصية من خلال رواية شروخ في المرايا : بحث لنيل ديبلوم** المدرسة العليا للأساتذة تقدمت به الطالبة خديجة الزومي تحت إشراف الدكتور عمر المراكشي (1995/1996).
- **رواية الأطروحة وإشكالية العلاقة بين الكتابة والقراءة، أعمال غلاب الروائية نموذجا :** أطروحة مرقونة بخزانة كلية الآداب مكناس تحت رقم 196/195/194/193.
- **حسن بحراوي : «بنية الشكل في الخطاب الروائي محاولة اقتراب بنيوية من الرواية المغربية»** : 1987-1988 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **أحمد الحلو : «الأدب المغربي المعاصر دراسة اجتماعية : عبد الكريم غلاب نموذجا»** 1984-1985 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- **محمد الدغمومي : «النقد القصصي والروائي بالمغرب من بداية الإستقلال إلى سنة 1980»** 1986-1987 (الرباط)
- **عبد الإله تزوت : «المقالة الأدبية في المغرب من سنة 1956 إلى 1980»** 1988-1989 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط).
- **أحمد فطري : «المفاهيم الايدولوجيا في الرواية المغربية من 1956 إلى 1980»** 1986-1987 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط).
- **حميد لحميداني : «المجتمع المغربي والرؤية : دراسة من خلال الرواية المغربية المكتوبة بالعربية»** 1984-1985 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- **محمد منيب : «الفضاء الروائي في الرواية المغربية الحديثة (الأطر/النسق الدلالة» دراسة في الأعمال الروائية لغلاب/العروي/زفزاف)** 1986-1987 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **عبد الرحيم مودن : «الشكل القصصي في فن القصة بالمغرب من بداية الأربعينات إلى نهاية الستينيات»** 1985-1986 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)

- أحمد اليابوري : «فن القصة في المغرب : 1914-1966» 1966-1967 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- حسن الأدوزي : رواية المعلم علي «دراسة نقدية» 1971-1972 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- جمال أمزيان : «أطروحة العقيدة الدينية والإيديولوجية في رواية المعلم علي» 1983-1984 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- فتيحة براضي : «منهج عبد الكريم غلاب من خلال كتاب (عالم شاعر الحمراء)» 1983-1984 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- بن عمر المدغري : «الفن الروائي عند عبد الكريم غلاب من خلال روايته دفنا الماضي 1976-1977 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- محمد التعمرتي : «الأطروحات السياسية في دفنا الماضي» 1976-1977 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- عزيز التومي : «المجتمع المغربي من خلال روايات غلاب» 1981-1982 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- فاطمة خربو : «بحوث في الرواية المغربية : دفنا الماضي نموذجا» 1984-1985 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- رضوان إدريس : «دراسة الخطاب النقدي عن دفنا الماضي» 1984-1985 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- عبد اللطيف الرغيولي : «الأعمال الروائية لعبد الكريم غلاب : دراسة وتحليل» 1984-1985 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- أحمد الركلاوي : «منهج الدارسين المغاربيين لدراسة الشعر المغربي الحديث» (من الأعمال الثلاثة التي يتناولها عالم شاعر الحمراء لغلاب) 1983-1984 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- أحمد زروالة : «الحركة الوطنية من خلال الرواية دفنا الماضي» 1982-1983 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- نبيل زنيبر : «عبد الكريم غلاب صحفيا» بحث دبلوم المعهد العالي للصحافة 1987-1988 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)

- **زكرياء السملالي : «حول البناء الروائي في رواية «وعاد الزورق إلى النبع» لعبد الكريم غلاب»** 1990-1991 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **طامو طلحة : «الإتجاه الواقعي في الرواية المغربية من خلال «دفنا الماضي والمعلم علي» لعبد الكريم غلاب** 1982-1983 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **لطفي العتيق : «الحوار عند الروائيين المغاربة»** 1982-1981 (الرباط)
- **عبد الرحيم العمومي : «فن الرواية بين عبد الكريم غلاب ومبارك ربيع»** 1979-1980 (فاس)
- **عياش أكريس : «عبد الكريم غلاب الروائي»** 1976-1977 (فاس)
- **شكيب شراط غازي : «مفهوم الأدب عند عبد الكريم غلاب»** 1984-1985 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **لطيفة الغميري : «دراسة نقدية لرواية المعلم علي لعبد الكريم غلاب»** 1971-1972 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- **أحمد فطري : «الأدب السياسي عند عبد الكريم غلاب»** 1971-1972 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **محمد كريم : «عبد الكريم غلاب كتابا وروائيا»** 1971-1972 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **محمد المامون : «قراءة نقدية لكتاب مع الأدب والأدباء لعبد الكريم غلاب»** 1983-1984 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **محجوب مليح : «القصة القصيرة عند عبد الكريم غلاب»** 1973-1974 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- **إدريس المحجوبي : «القصة القصيرة عبد الكريم غلاب دراسة تحليلية»** 1974-1975 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- **أمينة محيد : «حول نقد دفنا الماضي»** 1983-1984 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **المختار السيحلي : «دراسة الخطاب النقدي عن رواية المعلم علي»** 1984-1985 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)

- **المختار ليمود : «أزمة البطل في رواية دفنا الماضي لعبد الكريم غلاب» 1972-1973** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- **عبد العزيز المدني : «البنية السردية في رواية المعلم علي لعبد الكريم غلاب»** 1983-1984 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **أحمد المصباحي : «المضمون الفكري في أدب عبد الكريم غلاب» 1972-1973** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس)
- **فاطمة نحنحي : «نقد الشعر عند الأستاذ عبد الكريم غلاب من خلال كتاب مع الأدب والأدباء»** 1983-1984 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)
- **ثريا الهواري : «تحليل رواية المعلم علي»** 1983-1984 (كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط)

ترجمات تحت النشر :

- **الشيخوخة الظالمة** إلى الفرنسية
- **المعلم علي** إلى الفرنسية
- **المعلم علي** إلى الإنجليزية
- **شرقية في باريس** إلى الفرنسية

أعمال مرئية :

- **شمس الربيع**، سيناريو فيلم تحت نفس العنوان، أنتجه لطيف لحلو (1969).
- **المعلم علي**، تحت الإنتاج بالقناة الأولى المغربية.

عبد الكريم غلاب
عضو أكاديمية المملكة المغربية
منذ تأسيسها سنة 1980م

- ولد بمدينة فاس سنة 1919.
- الدراسة بجامعة القرويين.
- شهادة الليسانس في الآداب العربية من جامعة القاهرة.
- من مؤسسي رابطة الدفاع عن المغرب بالقاهرة سنة 1945.
- الكاتب العام لمؤتمر المغرب العربي بالقاهرة 1947.
- عمل في مكتب المغرب العربي بالقاهرة حتى سنة 1948.
- رئيس تحرير مجلة «رسالة المغرب».
- رئيس تحرير ثم مدير جريدة «العلم» من سنة 3 نونبر 2003.
- رئيس تحرير مجلة «البينة» الثقافية.
- رئيس تحرير مجلة اتحاد كتاب المغرب «آفاق» سابقا.
- وزير مفوض سابق في وزارة الخارجية 1956.
- عضو مجلس النواب 1977 و1983.
- وزير منتدب لدى الوزير الأول.
- من مؤسسي اتحاد كتاب المغرب.
- رئيس اتحاد كتاب المغرب في مؤتمريه الثالث والرابع.
- نائب رئيس الكتاب العرب.
- أمين عام النقابة الوطنية للصحافة المغربية منذ تأسيسها سنة 1961.
- نائب الأمين العام لاتحاد الصحافيين العرب.
- شارك ببحوثه ودراساته في عدة ملتقيات علمية وفكرية عربية ودولية.

من أعماله :

في الدراسات الأدبية والفكرية :

- **جلالة محمد الخامس ملك دولة وقائد نهضة** (القاهرة 1947)
- **شخصية محمد الخامس** (الدار البيضاء 1958)
- **نبضات فكر** (الدار البيضاء 1961)
- **في الثقافة والأدب** (الدار البيضاء 1964)
- **رسالة فكر** (تونس 1968)
- **عالم شاعر الحمراء** (الدار البيضاء 1972)
- **مع الأدب والأدباء** (الدار البيضاء 1974)
- **ملامح من شخصية علال الفاسي** (الرباط 1974)
- **الثقافة والفكر في مواجهة التحدي** (الدار البيضاء 1976)
- **الفكر العربي بين الإستلاب وتأكيد الذات** (تونس 1976)
- **دفاع عن فن القول** (طنجة 1972)
- **الماهدون الخالدون** (الرباط 1974)
- **لماذا انهارت الشيوعية ؟** (بيروت 1981)
- **من اللغة إلى الفكر** (الدار البيضاء 1993)
- **أزمة المفاهيم وانحراف التفكير** (بيروت 1998)
- **الشيخوخة الظالمة** (الدار البيضاء 1999)
- **لا مفهوم للثقافة** (الرباط 1999)
- **نحب الحياة** (الدار البيضاء 2005).

في الرواية :

- **سبعة أبواب** (القاهرة 1965، الدار البيضاء 1973، تونس/طرابلس 1984، الرباط 2001)
- **دفنا الماضي** (بيروت 1966، الدار البيضاء 1973، الرباط 1980)
- **المعلم علي** (بيروت 1971، الرباط 1973، تونس 1981، الدار البيضاء 1983، تونس 2003)
- **صباح ويزحف الليل** (بيروت 1984، الرباط 2001)

- وعاد الزورق إلى النبع (الدار البيضاء 1989، الرباط 2001)
- شروخ في المرايا (الرباط 1994)
- القاهرة تبوح بأسرارها (القاهرة 2000)
- سفر التكوين (بيروت 2001)
- ما بعد الخلية (الرباط 2003)
- لم ندفن الماضي (الرباط 2006)
- شرقية في باريس (الرباط 2006)
- الأرض ذهب (الرباط 2009).

في القصة :

- مات قرير العين (الدار البيضاء 1965، الرباط 2001)
- الأرض حبيبتي (بيروت 1971)
- وأخرجها من الجنة (تونس/طرابلس 1977)
- هذا الوجه أعرفه (الدار البيضاء 1977، الرباط 2001)
- يطو وأخواتها (الرباط 2008)
- سلسلة روائية وقصصية للشباب (في عشر كراسات).

في الدراسات السياسية والتاريخية :

- الاستقلالية (الرباط 1960)
- في الإصلاح القروي (الرباط 1961)
- هذا هو الدستور (الرباط 1962)
- دفاع عن الديمقراطية (طنجة 1966)
- معركتنا العربية في مواجهة الاستعمار والصهيونية (الرباط 1967)
- معركة تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب (الدار البيضاء 1976، 1980، 2003)
- التطور الدستوري والنيابي في المغرب من 1908 إلى سنة 1977 (الدار البيضاء 1978)
- الفكر التقدمي في الإيديولوجية التعادلية (الرباط 1979)
- مع الشعب في البرلمان (الدار البيضاء 1983)

- **سلطة المؤسسات بين الشعب والحكم** (الدار البيضاء 1987)
- **لماذا انهارت الشيوعية ؟** (الدار البيضاء 1991)
- **في الفكر السياسي** (الدار البيضاء 1992)
- **تجديد الدولة وتغيير السياسة** (الرباط 1999)
- **قصة المواجهة بين المغرب والغرب** (بيروت 2003)
- **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي** (بيروت 2005).

في الدراسات الإسلامية :

- **تاريخ الإسلام** (الدار البيضاء 1958، 1961، 1962)
- **صراع المذهب والعقيدة في القرآن** (بيروت 1973، الدار البيضاء 1996 و2004)
- **مجتمع المؤمنين من هدي القرآن** (الدار البيضاء 1988 و2004)
- **في الثقافة الإسلامية والآداب القرآنية** (الدار البيضاء 1992)
- **الإسلام في مواجهة التحديات** (الرباط 1996).

في أدب الرحلة :

- **صحفي في أمريكا** (الدار البيضاء 1962)
- **من مكة إلى موسكو** (الدار البيضاء 1971).

التشريفات :

- وسام الجمهورية العربية المتحدة (1956)
- الوسام الثقافي للجمهورية التونسية (1965)
- وسام العرش للمملكة المغربية (1993)
- وسام الكفاءة الفكرية للمملكة المغربية (2006).

الجوائز :

جائزة الكتاب للمغرب عن رواية دفنا الماضي (1974)

- جائزة الكتاب للمغرب عن رواية المعلم علي (1984)

جائزة الكتاب للمغرب عن رواية شروخ في المرايا (1994)

- الجائزة المغاربية للثقافة من الجمهورية التونسية (2004).

الفهرس

المحتويات	الصفحة

الذاكرة الحية تبدع أدبا متميزا.
ذاكرة السياسي لا تنام. ذاكرة الصّحافي يقظة، يسندها قلم دَرِب.
هذه المذكرات تستمد حيويتها من نضال السياسي ومغامرات الصّحافي.
تعكس تطلعات شعب على مدى ثلاثة أرباع قرن.
تستنطق المثير مما وراء الحدث، تعايش شخصيات حاكمة ومناضلة وفاعلة في الأفاق السياسية وفي الحقل الصّحافي.
حياة فاعلة منفعلة متحركة في قلب عواصف الاستعمار وصمود الاستقلال وترنح الديمقراطية.
عالم مجنون، مجنون... يتحرك فيه العقل بعزيمة السياسي ومغامرة الصّحافي، وصمود المناضل.
من فاس إلى القاهرة، أفاق تتسع كرحابة الحرية، تضيق مضيق المعتقل والسجن والتهديد بالتصفية الجسدية...
عالم السياسة محفوف بالمخاطرة والمغامرة والأمل واليأس.
عالم الصحافة محفوف بنور الفكر وجدل العقل وشطحات القلم.
يوم وضع المؤلف حدّاً لنشاطه الصّحافي بدأ يكتب هذه المذكرات.

الناشر

مكتبة المعارف
زنقة باب شالة - ص. ب : 239 - الرباط
الهاتف : 24 65 72 37 05 - 01 07 73 37 05
الفاكس : 37 01 20 37 05

(CTP) مطبعة المعارف الجديدة - الرباط 2010